

الجزء الأول من كتاب الفتاوى
الانقروية في مذهب الامام أبي
حنيفة الزعمان عليه من
فيه معائب الرحمة
والرضوان
آمين

• فهرسة الجزء الأول من الفتاوى الانقروية •

صفحة	صفحة
٩١ في العدة	٢ كتاب الطهارة
٩٨ في الحضنة	٥ كتاب الصلاة
١٠٢ في النفقة	٨ باب المسافر
١١٣ في اجبار الام على الارضاع	٩ باب الجنائز
١١٦ كتاب العتاق	٩ كتاب الزكاة
١١٦ الاول في اللفظ الذي يقع به العتق	١٤ كتاب الصوم
١١٧ الثاني في التعليق	١٦ كتاب الحج
١١٨ الثالث في العتق بدعوى النسب	١٧ كتاب السير
١١٩ الرابع في عتق البعض	١٧ الاول في الاسارى وما يملك
١٢١ الخامس في عتق المريض والورثة	بالاستيلاء وما لا يملك
١٢١ السادس في التدبير	٢١ الثاني فيما يامل به أهل الذمة
١٢٣ السابع في الاستيلاء	٢٤ الثالث في المرتدة وما يكون كفرا
١٢٧ كتاب المكاتب	من الملم وما يصير الكافر به مسلما
١٣٠ كتاب الولاء	٢٩ كتاب الكراهية والاستصانة
١٣١ كتاب الايمان	٢٢ كتاب النكاح
١٣١ الاول فيما يكون عينا وما لا يكون	٢٥ الثاني في الوكالة في النكاح وفي
عينا	نكاح النضولي
١٣٢ الثاني في بيان نية الخلف	٦٦ كتاب الرضاع
والمستطاف	٧٠ كتاب الطلاق
١٣٤ الثالث في حنت الخلف بالباشرة	٧٠ الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع
والتوكيل وفي اليين الموقدة	٧٦ الثاني في التوكيل بالطلاق
نوع في اليين الموقدة	٧٧ في التفويض
١٣٧ الرابع في الخلف بالانكاح	٧٩ في التعليق
والطلاق والعتاق والبيع	٨٣ في الاستثناء
والشراء وسائر عقود المعاملات	٨٥ في طلاق السكران والمجنون
والحقوق والطاعات والمعاصي	وأحكام السكرارى
١٣٩ الخامس في اليين بالسكنى	٨٦ في طلاق المريض
والدخول والخروج والذهاب	٨٧ في الرجعة
والاذن	٨٧ في الايلاء والتأخير
١٤٦ السادس في اليين في الكلام	٨٨ في الخلع
والذوق والاكل والشرب واللبس	٩٤ في العتق

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
١٩١	في القسامة	١٢٨	والضرب والشم واللعب
١٩٧	كتاب المعامل	١٢٩	السابع في الذر والكفارة
١٩٧	كتاب الاتق	١٢٩	كتاب الحدود
١٩٩	كتاب المنقود	١٢٩	الاول في شرائط الاحسان وفي
٢٠٠	كتاب القبط		الوطء الذي يوجب الحد والذي
٢٠٠	كتاب القطة		لا يوجب وفي شهادة الزنا
٢٠٢	كتاب الوقف	١٥٣	الثاني في حد القذف وحد
٢٠٢	الاول في بيان ما يجوز ومن		الشرب
	الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل	١٥٦	الثالث في التعزير
	تبعها وما لا يدخل وفي وقف المنقول	١٥٩	كتاب السرقة
	والمنازع وفيمن يقر بأرض في يده أنها	١٦٣	باب قطع الطريق
	وقف	١٦٤	كتاب الجنائيات
٢٠٧	الثاني في الدعوى والشهادة	١٦٤	الاول فيما يجب فيه القصاص
	في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف		والدية وحكومة العدل
	المتقدمة وفيمن يثبت القرابة	١٧١	الثاني في الشهادة على الجنائية
٢١٠	الثالث في الوقف على الاولاد		والاعترار بها وفي اختلاف القاتل
٢١٢	الرابع في الوقف على القرابات		وولي القتل في العمد والخطا وفي
	وعلى أتهات الاولاد وعلى الاهل		اشهاد الجروح
	والعبال وعلى الفقراء والموالي	١٧٣	الثالث فيمن يستوفي القصاص
٢١٦	الخامس في الولاية في الوقف		وفيمن يستحق الدية
٢١٨	السادس في شرط الزيادة	١٧٤	الرابع في العفو ومقروط القود
	والنقصان وفي استبدال الوقف		وقبيل تقليب القصاص فيه مالا
	وفي شراء المتولي بفله الموقوف	١٧٦	الخامس في الجنائية بالخضر
	دار أو مستغلا		والقتيل وفي ضمان المداوى
٢٢١	السابع في عمارة الوقف وفي البناء	١٧٨	السادس فيمن وأى رجل لا يرفع
	والقصر فيه وفي صرف احد		امرائه فقتله وفي قتل الخناق
	الوقفين على الاتر وفي بيع البناء		والساحر والزندق
	المهدوم وفي الاستدانة على الوقف	١٨٠	السابع في جنائيات الصبيان
٢٢٦	الثامن في تصرفات المتسولي		والمجانين وعليهم وفي اطلاق الجنين
	وضماته وفيما يقبل قوله وفيما	١٨٣	الثامن في جنائيات الرقيق وعليه
	لا يقبل وفيمن يستحق الوطية	١٨٥	التاسع في جنائيات الدواب وعليها
	ومن لا يستحقها وفيه مستثناة		وفيها بعض مسائل الاصطدام

مقدمة	مقدمة
٣١٥ الفصل الاول في الفاظها وما يكون كفالة وما لا يكون	النيابة عن الوظائف
٣١٨ الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يصح من الكفالة وما لا	٢٣٢ التاسع في الاجارة في الوقف وفي قسمة الوقف
٣٢٢ الثالث فيما يكفل منه وما لا يكفل	٢٣٦ العاشر في وقف المريض والوقف المضاف الى ما بعد الموت
٣٢٣ الرابع في تعليق الكفالة بالشروط	٢٣٨ الحادي عشر في وقف الذي
٣٢٤ الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال	٢٣٩ سائر شئ من الوقف
٣٢٥ السادس فيما يقع به البراءة عن المال وما لا	٢٤٠ كتاب البيوع
٣٢٦ السابع في الدعوى في الكفالة	٢٤٠ الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
٣٢٧ الثامن في الرجوع الى الكفول عنه	وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل
٣٢٨ مسائل شتى	٢٥٣ فصل فيما يتعلق بالقبض وحبس المبيع
٣٣٠ كتاب الحوالة	٢٥٦ فصل في هلاك المبيع والتمن
٣٣٤ كتاب القضاء	٢٥٨ فصل في الغبن والحماية وما لا يتغابن فيه
٣٤٠ فصل في القضاء للمائب وعليه والتصرف في أموره وأمسوال المفقود والمدينون	٢٥٩ مسائل شتى
٣٤٥ فصل في الفرق بين الثبوت والحكم	٢٦٣ باب الخيارات
٣٤٦ فصل في الحبس والملازمة والحيلولة	٢٦٣ فصل في خيار الشرط
٣٥٠ نوع في الحيلولة	٢٦٥ فصل في خيار الرؤية
٣٥١ فصل في اجرة الشخص والسجبان والصكالك وغيرها	٢٦٦ فصل في خيار العيب
٣٥٢ كتاب القاضى الى القاضى	٢٨٣ باب البيع الفاسد
٣٦٠ مسائل شتى وفيها مسائل الحيطان	٢٨٦ نوع آخر
٣٦٤ مسائل الحيطان	٢٩٢ فصل في بيع التلينة
٣٦٧ كتاب الشهادات وفيها فصول الاول في تحمل الشهادة وكيفية	٢٩٣ في بيع الوفاء
	٢٩٥ في الاقالة
	٢٩٨ في بيع الاب والوصى مال الصغير والشرائه
	٣٠١ في السلم
	٣٠٣ كتاب الصرف
	٣٠٧ كتاب المدائنات
	٣١٥ كتاب الكفالة وفيها فصول

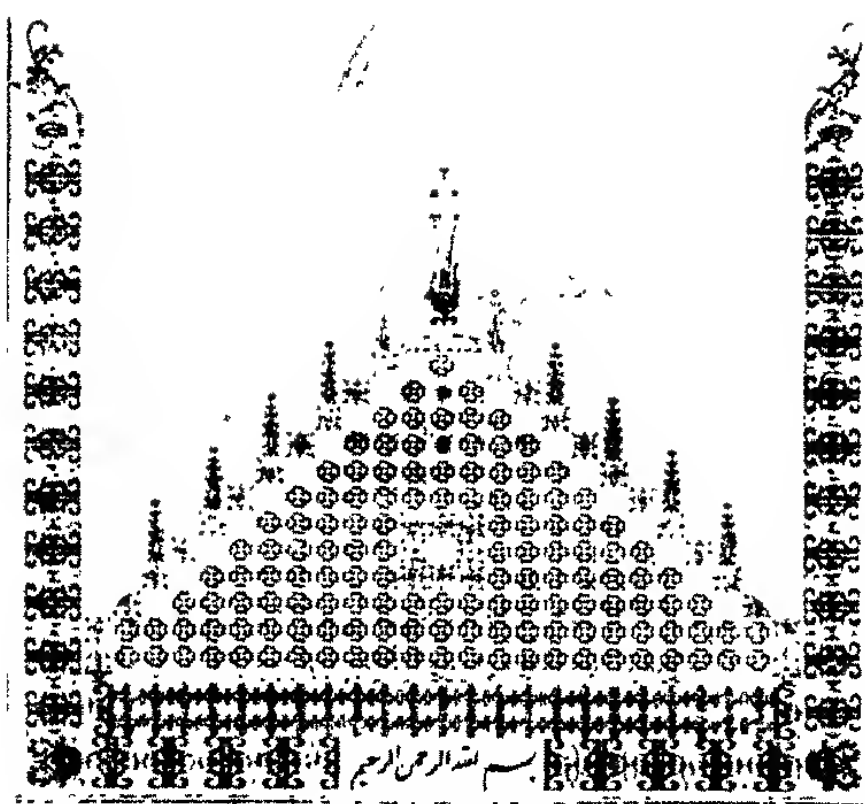
صحيحة	صحيحة
أدائها وفيما لا يثبت منه في الشهادة	٣٧٠
الثاني فيما يقبل من الشهادة وفيما لا يقبل وفيه أنواع	٣٧٠
نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في الشاهد	٣٧٩
نوع فيمن لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له باعتباره واصله بينه وبين الشاهد	٣٨٤
نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى	٣٨٤
نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها	٣٨٥
الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به	٣٨٦
الرابع في الشهادة على النفي	٣٨٧
الخامس في شهادة النساء والشهادة عليهن وأولها	٣٩٠
السادس في الشهادة بالتسامع	
السابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم	
الثامن في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين	
التاسع في التعدد والشهادة على الحدود	
العاشر في الجرح والتعديل	
الحادي عشر في الشهادة على الارث والنسب	
الثاني عشر في الشهادة على الشهادة	
الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة	
الرابع عشر في المتفرقات	
في ترجيح البيعة	
في القول لمن	
في المسائل التي تقبل فيها بيعة الخصمين	

قوله كتاب الطهارة الكتاب في اللغة عبارة
عن الجمع يقال كتبت الكتاب أي جمعتها
وفي الاصطلاح عبارة عن مسائل
ذاتية والحال أنه يكون مستقلاً
لا بواب ولا بشكل بكتاب القبط واللفظ
لأن فيها أبواباً في المطولات وقيل الكتاب
عند المتقدمين بحسب الاصطلاح عبارة
عن مسائل الفقه سواء كان أسقلاً
الأبواب أو لم يشتمل أي فلا يشتمل
بكتاب القبط واللفظ

الطهارة هي النظافة لغة والتطهير بفضل
الأعضاء من رعا وخلافة لها الحدث (نهاية)
قدّم الطهارة لأنها شرط الصلاة ثم
اختصت الطهارة بالسداد من بين سائر
الشروط لأنها أهم من غيرها لأنها لا تسقط
به ذر من الأعذار (نهاية)

اعلم أن المنسوعات ثلاثة عبادات
ومعاملات وعشوبات والعبادات خمسة
الصلاة والزكاة والصوم والحج
والجهاد والمعاملات خمسة المعاضات
المالية والمناسكيات والخصامات
والأمانات (هكذا عدها في الأصل أربعة
ولم يذكر التماس فليراجع اه صححه)
والعقوبات خمسة النقصان وحسد الزنا
وحسد السرقة وحسد الشرب وحسد
العذف وقدّم العبادات على المعاملات
لإجماع السلف والخلف على تقديم ذلك
كأن تقديم الصلاة على سائر العبادات
وتقديم الطهارة على سائر الشروط المرتبة
(توفيق)

وحكى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله
عنهم أنهم قالوا الوضوء بما البصر مكره
(مختارات النوازل في الماء)



(كتاب الطهارة)

وتوضأ بماء السماء والمراد بماء السماء المطر والسدى وانبعج والبرد إذا كان
متقاطراً وعن أبي يوسف يجوز أن لم يكن متقاطراً والصحيح قولهما من طهارة البحر الماء
الذي يتوضأ به ثلاثة الماء الجاري والماء الراكد وماء البئر وأقواها الماء الجاري إن كان
قوى الجري يجوز الاغتسال فيه والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع القباسة فيه عالم يظهر أثر
القباسة فيه بلون أو طعم أو ريح وماء النهر والقناة إذا حقل عذرة فاعترف الإنسان بشرب
العذرة جاز والماء طاهر عالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه بالقباسة ماء النهر إذا انقطع من
أعلى لا يتغير حكم جريه بانقطاع الأعلى يجوز التوضؤ بماء يجري فيه حفيران يخرج
الماء من أحدهما ويدخل في الأخرى فتوضأ انسان فيما بينهما جاز وماء الحفيرة التي
اجتمع فيها الماء فاسد الماء إذا جرى على الجيفة أو فيها إن كان الماء كثيراً لا تستبين فيه
الجيفة فأما طاهر وان كانت قد تبين لقلّة الماء فالماء نجس في أول طهارة الخاتمة
واختلاف المشايخ في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء قال بعضهم
إن كان بحيث لو اغترف في أعق موضع من الجدول انقطع جريانه حتى امتلأ ثم جرى فهو
ليس بجبار وإن لم ينقطع فهو جار وقال بعضهم إن كان بحال لو وقع فيه تبن أو ورق ذهب
به فهو ماء جار وإن كان بخلافه فليس بجار وقال بعضهم إن كان بحال لو وضع إنسان يده
عليه عرضاً ينقطع جريانه فليس بجار وقال بعضهم إن كان بحال لو رفع باليد يدهم
ما تحته وينقطع الجريان فهو ليس بجار وفي النوازل إن كان الماء يجري ضعيفاً فأراه

الوضوء بالنجس إذا كان ذا ثياب بحيث تقاطر عن يديه جوازاً لأنه يكون غسلاً وإذا لم يكن كذلك لا يجوز لأنه يكون مسحاً الإنسان
ولا يتوضأ بسبيل من الكرم لكال الامتزاج (ذكره في الحيلة) وقيل يجوز لأنه يخرج من غير علاج بخلاف ما اعتصر من نجس وأغمر
الكمال الامتزاج لأنه لا يخرج منه الإبلعاج وهو العسر (كأن)
يجوز الوضوء بماء الزعفران عندنا وعند الشافعي لا يجوز

(في بيان الماء المستعمل)

لا يجوز الوضوء بالماء المستعمل على أنفق الحمد أن الماء المستعمل طاهر لا مطهر وعليه الشورى لأن أعضاء المحدث والجنب طاهرة من وجه ولهذا أن المترضى الوصل حاملًا محضًا وأجنبًا يجوز صلاته دون وجه (٣) ولهذا الوصل محضًا لا يجوز صلاته (توفيق)

والماء المستعمل مغلط النجاسة عند أبي حنيفة ومحققة عند أبي يوسف وطاهر غير طهور عند محمد وهو الصحيح (مجمع)

ولو غسل بعض أعضاء الوضوء فأهرق الماء ولم يجسد الماء حتى يغسل باقي الأعضاء ققيم فشرع في الصلاة فقهه ثم وجد الماء عن أبي يوسف أنه يغسل الأعضاء الباقية ويصلي وعندهما يغسل جميع الأعضاء بناء على أن الفقهه هل ينطيل ما غسل من أعضاء الوضوء فعلى (١) هذا الخلاف ووضع المسئلة في نسخة

الامام السرخسي في الجنب إذا غسل بعض أعضاء الوضوء كالوجه والذراعين وغسل رأسه وفرجه أيضًا ثم أهرق الماء ققيم واقترح الصلاة وقهقهه فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح رأسه وغسل سائر أعضاء الوضوء ولا يفترض عليه غسل رأسه وفرجه وعن أبي يوسف في الاملاء أن الفقهه في الصلاة ناقض الطهارة التي بها شرع في الصلاة وشرعه في الصلاة هنا بالتييم فإذا غسل وجهه وذراعيه فلا يلزم إعادة غسل الوجه والذراعين كما لا يلزم إعادة الغسل فيما غسل من جسده سوى أعضاء الوضوء والمستله في الأصل في آخر باب التيميم في الثالث من الطهارة

(١) مطلب القهقهة في صلاة الهار كوع

وجبود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو فلا

مطلب الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء إلا القهقهة

مطلب من أتى بهيمة يعزرو فان لم ينزل لا غسل عليه

الإنسان أن يتوضأ منه فإن كان وجهه إلى مورد الماء يجوز وإن كان وجهه إلى مسبل الماء لا يجوز إلا أن يكتف بين كل غرفتين مقدار ما يذهب الماء بنفساته من أوائل طهارة الذخيرة البرهانية * والماء المستعمل هو ما أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرية وهذا عند أبي يوسف وقبل هو قول أبي حنيفة أيضًا وقال محمد لا يصير مستعملًا إلا باقاة القرية لأن الاستعمال بالآلة قال نجاسة الآنام إليه وانما تزال بالقرية وأبو يوسف يقول اسقاط الفرض مؤثر أيضًا وبث الفساد بالأميرين ومتى بصير مستعملًا للصحيح أنه كما أزيل عن العضو صار مستعملًا لأن سقوط حكم الاستعمال قبل الانفصال الضرورية ولا ضرورة بعده من طهارة الهداية * وقيل الاجتماع في مكان شرط لأن صوت النياح عنه متعذر فتحققت الضرورية من طهارة الكفاية * ولو كان على عضو من أعضاء وضوءه قرحة نحو الدمل وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على ظاهر الجلدة ثم نزع الجلدة ولم يغسل ما تحتها وصلى جازت صلاته في باب الوضوء من الخاتمة * والقهقهة في صلاة الهار كوع وجبود تنقض الطهارة والصلاة فرضا كانت أو فلا ولا تنقض الطهارة خارج الصلاة ولو قهقهة في سجدة التلاوة أو في صلاة الجنازة يطل ما كان فيه ما ولا تبطل الطهارة والغسل يطل الصلاة ولا يبطل الطهارة والتبسم لا يبطل الصلاة ولا الطهارة والقهقهة فحمله صوت مسجوع بدت أسنانه أول تد رواه الحسن عن أبي حنيفة والغسل ما يكون مسجوعا له دون جيرانه والتبسم ما تدو أسنانه وليس له صوت والقهقهة عامدا كان أو ناسيا تنقض الوضوء ولا تنقض طهارة الغسل وإن كان في الصلاة وبطل التيميم كما يبطل الوضوء في فصل فيما تنقض الوضوء من الخاتمة * مسافر أجنب ومعه ماء قدو ما يكفي للوضوء ولا يكفي للجنب فانه يتيمم مسافر أجنب فغسل رأسه ووجهه وذراعيه وفرجه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنب لأنما باقية فان تيمم وشرع في الصلاة ثم قهقهه ثم وجد ما يكفي للأغسال فانه يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الأولى ولا يغسل فرجه ورأسه فانه لو أحدث حدثا غير الغسل ثم وجد ماء يغسل به أعضاء وضوءه وما يبق من جسده لم يكن غسلها في المرة الأولى لا تنقض التيميم في أعضاء الوضوء برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا أن الغسل في الصلاة ينقض طهارة الوضوء ولا ينقض طهارة الغسل ومن الناس من أجرى اللفظ على ظاهره أنها لا تنقض طهارة الغسل والصحيح أنهما تنقض ويلزمه الوضوء وعن أبي يوسف أنه لا يلزمه غسل ما غسل من أعضاء الوضوء أيضا فاضحان قبيل ما يجوز به التيميم * ولو اغتسل جنب وصلى فقهقه هل يبطل ويبعد الوضوء اختلف فيه قبيل لا بعيد لأنه ثابت في ضمن الغسل فإذا لم يبطل المتضمن لا يبطل المتضمن والصحيح أنه بعيد الوضوء لأن أعادته واجبة عوقبة كذا في محيط ابن همام في نواقض الوضوء * الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء إلا القهقهة أشياء في أحكام الصبيان * ومن أتى بهيمة يعزرو فان لم ينزل لا غسل عليه وعليه غسل الآلة ان كان متوضئا ولو أنزل كان عليه الغسل ولا يجسد ولا كفارة عليه ان كان مأثما في رمضان فاضحان في التعزير * استيقظ الرجل فوجد على طرف احديه بلة لا يدري انه منى أو مذى فانه يغسل

الا أن يكون قد انشرد كره قبل النوم اذ ذلك المشيكون من أثر ذلك الاقشوا الا أن يكون
اكبر رأيه انه متى شئت يلهيه الغسل أما اذا كان ذكره ساكنا حين نام يجعل منيا ويلزمه
الغسل قال الامام الحلواني هذه المسئلة كثيرة الوترع والناس عنه غافلون فلا بد من
حفظها مجمع الفتاوى • الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر وهو الصحيح لانه متولد من
البطن في فصل النجاسة التي تصيب الثوب من الخمانية • الثوب يظهر بالفرك من الماء الا
في مسلتين أن يكون الثوب جديدا أو متى عقيب بول لم يزل بالماء وقد ذكرناه في شرح
الكفر • الا بوال كلها نجسة الا بوال الخفاس فانه طاهر واختلف التحصيف في بول الهرة
ومراوة كل شئ كبوله وجزة البعير كسرقيه الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم
الباقى في اللحم الممزول اذا قطع والبقي في العروق والباقي في الكبد والخصال ودم قلب
الشاة وما لم يسيل من بدن الانسان على المختار ودم البقر ودم البعير ودم الفحل ودم
السمل فالمسئلة ثني عشرة من طهارة الاشياء • وعن محمد الهرة اذا اعتادت رمي البول
على الثياب قيل لا تنجس وعن محمد في رواية شاذة بولها طاهر وعن ابن سلام أرجو أن
لا يكون به بأس خزانة الفتاوى في باب ما يكون نجسا وما لا يكون • الكلب اذا أخذ
عضوانسان أو ثوبه بفضه ان أخذه في الغضب لا يفسد وان أخذه في المزاح والمعب يتصد
لان في الوجه الاول يأخذ بفسنه وسننه ليس بنفس وفي الوجه الثاني يأخذ بفضه
ولعابه نجس في فصل في النجاسة التي تصيب الثوب من الخمانية • عن أبي نصر الدوسي
طين الشارع ومواطي الكلاب فيه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة قال وهو الصحيح
من حيث الرواية وقريب من المتصور من أصحابنا التقنية لمفساه سور حشرات البيت
كالخية والفأرة والسور ومكروه كراهة تنزيهية هو الأصح في باب ما يكون نجسا من
خزانة الفتاوى • خرج الدم من الفرجة بالمعصر ولولا ما خرج تنقض في المختار لان في
الانخراج خروجا برأية في الثالث من الطهارة بشرط في الاستنجاء إزالة الرائحة عن
موضع الاستنجاء والا صبح الذي استنجى به الا اذا عجز والناس عنه غافلون من طهارة
الاشياء • وقع عند الناس أن الصابون نجس لان وعاءه لا يطفى فتقع فيه الفأرة ونفثه
الفأرة والكلاب وهذا باطل لان الأصل وهو الطهارة لا يترك لاحتمالين ولئن سلم فقد تغير
بالكتابة وما رتبنا آخره في غير محل محمد حتى ان الدهن النجس لو جعل صابونا طهر في
فصل الانجاس من طهارة فخذ الفتاوى • واذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد
ماء يضي على صلانه في مسح الخلاصة في الفصل الرابع • واذا انقضت مدة المسح الا انه
يخاف ذهاب وجهه من البرد لوزع الخلق جازله أن يمسح وان طال من المزل المزبور وقيل
المسئلة المذكورة ذكر الجلابي في كتاب الصلاة أن من به وجع في رأسه لا يستطيع
معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه وهي مهمة وقد ألحقته في بيت لغرايتها وعدم
وجودها في قالب الكتاب نقلت

ويستقطع الرأس عن برأيه • من الماء ما ان يله يضرب
(شرح المنظومة لابن النخعة)

• مطلب الماء الذي يسيل من فم النائم
طاهر وهو الصحيح

• مطلب الثوب يظهر بالفرك من الماء
الا في مسلتين

• قوله الا دم الشهيد يعني مادام عليه كافي
فمن القدير

• مطلب وعن محمد الهرة اذا اعتادت
رمي البول على الثياب

• مطلب اذا أخذ الكلب عضوانسان
أو ثوبه بفضه

• مطلب طين الشارع ومواطي الكلاب
فيه طاهر

• مطلب خرج الدم من الفرجة بالمعصر
ولولا ما خرج تنقض في المختار

• مطلب وقع عند الناس أن الصابون
نجس

• مطلب من به وجع في رأسه لا يستطيع
معه مسحه يسقط فرض المسح في حقه

وقد جوزوا مسح الجباة مطلقا * الى وقت أن الفرح والفرح يجبر
وقد اشتمل هذا البيت على مسئلة من البدائع وغيره من بهجرات أو قروح يضربه
استعمال الماء فوضع عليها جيرة يجوز له المسح عليها دائما الى وقت العصة بخلاف الخلف
واختلف في المسح هل هو فرض أو واجب أو مستحب ففي البدائع أنه مستحب عنده وليس
بواجب وعندهما واجب وقال بعض مشايخنا أنه واجب عند عدم الضر وانقضا من
الزبور * من عليه الاستنجاء بالماء اذا لم يجد موضعا خاليا بتركه لان كشف العورة منهي
والاستنجاء ماء ورواها في راجع على الامر بمجمع الفتاوى في أول الاستنجاء * اذا توضأ
صاحب العذر وليس خفيه فهذا على أربعة أقسام اما أن يكون الدم منقطعا وقت الوضوء
واللبس أو منقطعا وقت الوضوء سابقا وقت اللبس أو بالعكس وانقطعت لافيهما فان كان
منقطعا في الحالتين فحكمه حكم الاستنجاء في المدة واما في الفصول الثلاثة فانه يحسم مادام
الوقت باقيا فاذا خرج الوقت ينزع خفيه ويفسل رجله عند أصحابنا خلاصة ما في
البدائع في بيان مدة المسح من كتاب الطهارة * واذا توضأ صاحب العذر لحديث آخر غير
الذي ابتدئ به والدم منقطع ثم سال فعليه الوضوء ذكره في أحكام الفقه لأن
الوضوء لم يقع لذلك العذر حتى لا ينتقض به بل وقع لغيره وانما لا ينتقض به ما وقع له من
شرح المنية لبراهيم الحلبي في فصل نواقض الوضوء

﴿كتاب الصلاة﴾

وفي المجرّد قوم اجتمعوا في بيت أو كرم أو مفازة صلووا جماعة بالأذان ولا إقامة جاز بلائهم لأن
الأذان لا اجتماع الناس وهنا كلهم مجتمعون عالمون بالشروع فيها كما في المجتبى معين المفق
في أوائل كتاب الصلاة الحجة * ولو أخر المؤذن الإقامة ليحصل أهل المسجد جاز وفي
المنتقى ان تأخير المؤذن وتطويل القراءة لأدراك بعض الناس حرام هذا اذا كان لأهل
الدنيا تطويل أو تأخير يشرى على الناس والحاصل أن التأخير القليل لعائته أهل الطير غير
مكروه ولا بأس بأن ينتظر الإمام انتظارا وسطا تاتارحانية في الأذان * وينبغي للمؤذن أن
ينتظر الناس وان علم بضعيف مستعجل أقام له ولا ينتظر رئيس المحلة لأن فيه ربا وابتداء لغيره
شرح المنية لبراهيم الحلبي في فصل السنن من بحث الأذان * وفي التتبية ولا ينتظر المؤذن
في الإقامة ولا الإمام لواحد بعينه حال اجتماع أهل المحلة الا أن يكون شريرا وفي الوقت
سعة فيعذر وقيل يؤخر البصر الرائق في الأذان * ولوا انتهى المؤذن في الإقامة الى قوله
قد قامت الصلاة فانه مخبر ان شاء أتم في مكانه وان شاء مشى الى مكان الصلاة سواء كان
هو الإمام أو غيره * ولو أخر الإقامة ليدرك الناس الجماعة جاز فيض كركي في الأذان *
ولو اقتدى بالإمام ولم يعلم أنه زيد أم عمرو وبصح اقتداؤه ولو اقتدى بزید ثم علم أنه عمرو ولا يصح
اقتداؤه لانه ماضى بالذي اقتدى به مختارات النوازل * وفي الاصل النية أن يقصد بقلبه
فان قصد بقلبه وذکر لسانه فهو أفضل عندنا ونية الكعبة ليست بشرط وهو الصحيح
في أول الشامن من صلاة الخلاصة * المقتدى في النية يحتاج الى نية أربعة أشياء أن ينوي
الصلاة ويعين الصلاة ويشري الاقتداء ويشري القبلة وهذا قول البعض والصحيح أنه ليس

مطلب من عليه الاستنجاء اذا لم يجد
موضعا خاليا بتركه
مطلب اذا توضأ صاحب العذر وليس
خفيه فهذا على أربعة أقسام

مطلب وفي المجرّد قوم اجتمعوا في بيت
أو كرم أو مفازة صلووا جماعة بالأذان جاز
بلائهم

مطلب ولو اقتدى بالإمام ولم يعلم أنه زيد
أو عمرو وبصح اقتداؤه

مطلب المقتدى في النية يحتاج الى نية
أربعة أشياء

وهل يحتاج الكل شفع من التراويح
أن ينوي التراويح والاسم أنه لا يحتاج
(ملخص ما في الخاتمة)

وفي الخاتمة فإن نوى الصلاة ولم ينو
الصلاة لله تعالى كان شارعا في النقل
لأن المسلم لا يصلي إلهه تعالى
قال والرفع من الركوع سنة وروى عن
أبي حنيفة أن الرفع منه فرض والصحيح
للأول لأن المقصود الانتقال وهو ينقص
بدونه بأن ينقطع من ركوعه ~~هكذا~~ في
الزيلي. وكذا الرفع من السجدة سنة
وروى عن أبي حنيفة أنه فرض وجهه
الأول أن المقصود الانتقال وهو ينقص
بدونه بأن يسجد على الوسادة ثم ترفع
ويسجد على الأرض كذا في الزيلي.

وتعدّل الأركان واجب وهو متعين
المواضع في الركوع والسجود حتى
تعدّل من مفاصله وأدناه قدر تسبيحة وهذا
تخرج الكرخي وفي تخرج الجرباني
سنة ~~هكذا~~ في الزيلي في صفة الصلاة

ركع ناسيا القنوت ولم يتابعه القوم
فرجع وقت وركع وتابعه القوم في
الركوع الثاني فدانه اقتداء المفترض
بتنقل في الركوع الثاني. تذكر أركعا
توفي القنوت لم يعد إلى القيام وانعاد
وقت لا يركع ثانيا وانكس والقنوت
ما تابعوه في الأول والثاني لا يفسد (في
الثالث عشر من صلاة البرازية)

بشرط الاستمرار والافضل أن ينوي الاقتداء عند اقتراح الامام فان نوى الاقتداء حين
وقف الامام جازعند أكثر المشايخ والمنفرد يحتاج إلى ثلاثة أشياء إلى نية الصلاة لله تعالى
وأن يعين أنها أي صلاة هي وينوي القبلة حتى يكون جائزا عند الكل والامام كالمنفرد
ولا يشترط نية الامامة فان نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله تعالى كان شارعا في النقل
في الأصل من صلاة الخلاصة (فصل في القومة التي بين الركوع والسجود والجلسة
بين السجدين) يجب أن يعلم بأن الروايات اختلفت عن أبي حنيفة في هذا ~~اذ~~ ذكر
في بعضها أن رفع الرأس من الركوع والسجود فرض فأما عوده إلى القيام عند رفع الرأس
من الركوع والجلسة بين السجدين فليس بفرض وهو قول محمد وقال أبو يوسف العود إلى
القيام والجلسة فرض وعن أبي حنيفة أن الانتقال فرض فأما رفع الرأس من الركوع
والعود إلى القيام فليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه والصحيح مذهب أبي حنيفة لأن
المأمورية الركوع والسجود والركوع عبارة عن الميلان وانحناء الظهر والسجود عبارة
عن وضع الجبهة على الأرض وإذا انتقل إلى السجود من الركوع فقد حصل الميلان ووضع
الجبهة على الأرض فكان آتيا بالركوع والسجود فكان آتيا بالمأمورية لأن الانتقال إلى
السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحقيق الانتقال للاق رفع الرأس
فرض بنفسه حتى لو تحقق الانتقال من السجدة إلى السجدة من غير رفع الرأس بأن يسجد
على وسادة ثم نزع الوسادة من تحت رأسه وسجد على الأرض يجوز ولا يشترط رفع
الرأس ~~هكذا~~ ذكره القدوري في كتابه وشيخ الإسلام في شرحه ثم على رواية شرط رفع الرأس
من الركوع بكتفي بما يطلق عليه اسم الرفع والعود إلى القيام عند رفع الرأس من الركوع
والجلسة بين السجدين أن لم يكن فرضا عند أبي حنيفة فهو سنة عنه بخلاف ~~هكذا~~ ذكر
الامام الزاهد أبو نصر الصنار عن المحيط البرهاني في كتاب الصلاة. اعلم أن تعديل الأركان
وهو الاستواء فاعلم أن الركوع ويسمى قومة والجلسة بين السجدين والعداينة في
الركوع والسجود أي القرار فيهما ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف
يفترض ذلك ومقدار العداينة بمقدار التسبيحة وهو قول الشافعي ولم يذكر هذا الخلاف
في ظاهر الرواية وإنما ذكره المعلى في فوائده. أكل الدين في كتاب الصلاة. اعلم
أن العداينة في الركوع والسجود وهي القرار فيهما والقيام عليها ليست بفرض عند
أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف فرض بمقدار التسبيحة وبه أخذ الشافعي وعلى هذا
الخلاف القومة بعد الركوع والجلسة بين السجدين ولقب المسئلة أن تعديل الأركان
ليس بفرض عندهما خلافا لأبي يوسف قال في شرح الطحاوي قال النقيب أبو الليث
لم يذكر الخلاف في ظاهر الرواية ولكن لفه فناء من النقيب أبي جعفر وغيره الخلاف تظهر
فيما إذا ترك العلماء نية ما يجوز صلاته وعنده لا يجوز غاية البيان شرح المهدية
في أواسط باب صفة الصلاة عند قوله أما التكبير والسجود. رجل نسي القنوت ولم يذكر
حتى رفع رأسه من الركوع فإنه لا يفتل لأن القومة التي بين الركوع والسجود ليس
لها حكم القيام ويسجد لسهو في آخر الصلاة في فصل فيمن يصح الاقتداء به من الخاتمة.

اذا قام الامام الى الثالثة قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فان المقتدى يتم التشهد ثم
 يقوم وكذا لو سلم الامام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فانه يتم التشهد ولو سلم الامام
 قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصلي على النبي
 عليه الصلاة والسلام فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبة ولهذا
 يلزمه السهو بتركها بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام من المحل
 المزبور * ولورفع الامام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يسبح المقتدى ثلاثا
 تكلم وافية والصحيح أنه يتابع الامام لان متابعة الامام فرض فلا يتركها بسنة وقال
 بعضهم يتم التسبيح ثلاثا لان من العلماء من لم يجز الصلاة ما لم يسبح ثلاثا ولوركع
 الامام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فانه يتابع لان القنوت ليس بموقت
 ولا مقرر من المحل المزبور * ولوضم السورة في أخرى الفرض ساهيا لا يسجد وعليه
 الفتوى من صلاة الاشياء من * المقتدى نسي التشهد في القعدة الاولى فتذكر بعد
 ما قام عليه أن يعود ويتشهد بخلاف الامام والمنفرد بؤيده جواب (ظم) فيمن أدرك
 الامام في القعدة الاولى فقام الامام قبل شروع المسبوق في التشهد فانه يتشهد تبعا
 لتشهد امامه * كذا هذا في باب القعدة والذكر فيها من القنية * واذا فاتته ركعتا الفجر
 لا يقضيهما قبل طلوع الشمس ولا بعد ارتفاعها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 أحب الي أن يقضيهما اذا ارتفعت الشمس الى وقت الزوال وتقضى تبعا للفرض الى وقت
 الزوال وفيما بعده اختلاف المشايخ وأما سائر السنن سواها فلا تقضى بعد الوقت وحدها
 واختلاف المشايخ في قضائها تبعا للفرض في باب ادراك الفريضة من كبر مشتمل
 الاحكام * وقضى أي السنة التي قبل الظهر في وقته قبل شفعه بيان لشئنين أحدهما
 القضاء والثاني محله ورجح في فتح القدير تقديم الركعتين لان الاربع فأتت عن موضعها
 المسنون فلا يفتقر الركعتين عن موضعهما قصد ابلا ضرورة انتهى وحكم الاربع قبل
 الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى من البصر الرائق في باب ادراك الفريضة ملخصا * يكره
 أن يرفع الموي الى وجهه عودا أو شيئا يسجد عليه فان كان لا يخفى رأسه أصلا لا يجوز
 وان خفض رأسه وانخفض للسجود أزيد من الركوع جاز عن الائمة في الاصح وقيل جاز
 عن الاصل وان كانت الوسادة على الارض جاز السجود قالوا اذا سجد على لبنة
 أو آجرتين يجوز ولو على لبنتين لانه لا ارتفاع كبير في صلاة المريض من البرازية *
 ولو صلى رافعا كعبه الى المرفقين كره في فصل فيما بعد الصلاة من الخائسة * اذا لبس
 شقة أو فرجيا ولم يدخل يديه اختلاف المتأخرون فيه واختار أنه لا يكره في الثاني من صلاة
 البرازية * وكذا في الخلاصة ونصاب الفقهاء من فتاوى الصوفية * ولو أن رجلا صلى
 في الحرير أو الديباخ فصلاته جائزة اذا كان طاهرا غير أن لبسه حرام تنفي كتاب الاثرية
 واللبسة * رجلا صلى مع القنطرة الاطلس فانه يكره لباسها لا تعلق للصلاة بذلك ولو
 صلى على سجادة من الاربريس فان لبسه حرام وأما الانتفاع بساتر الوجوه فليس به حرام
 من جواهر الفتاوى في الصلاة * وتكره الصلاة في الثوب الحرير وعليه أيضا لانه محرم

مطلب ولوضم السورة في أخرى الفرض
 ساهيا

الشقة بالضم من الثياب ورجعنا قوله
 بالكسر (صحاح)
 القزوح قبالة شق من خلفه (قاموس)
 مطلب اذا لبس شقة أو فرجيا ولم يدخل
 يديه اختلاف المتأخرون فيه

المنع من تركه والانتفاء بالعم يتحول اللسان من السين الى التاء او من الراء الى الغين او اللام او الياء او من سرف الى حرف أو أنه لا يتم وقع لسانه فهو المنع (كذا في القاموس) شرعا في النفل وأفسداه واقتدى أحدهما بالآخر في القضاء لا يجوز لاختلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر ولا يجوز عن هذا ذكره الاقتداء (أ) في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وإليه القدر ولو بعد النذر الا اذا حال

تذرت كذا ركعة جهدا لا امام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي أن يتكلف للزام مطلب امامة المنع لقبير المنع هل يجوز أم لا
 ٢: ما لم يكن في الصلوات الا في كل هذا التكلف لاحاطة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداخي ولو مطلب بتركه امامة رجل له يد واحدة
 ٣: تركه أمثال هذه الصلوات تاركه يعلم الناس أنه ليس من الشعار حسن (في انما من عشر من صلاة البرازية ذكر في الزيارات التطوع بجماعة في غير فضل مكروه وفي المحيط لا يكره الاقتداء بالامام في النوافل مطلقا نحو القدر والغائب وإليه النصف من شعبان ونحو ذلك لان ما رآه السائر حسنا فهو عند الله حسن (شهابية) وكذا في المسائل المتعلقة بالصلوة من جموعة مؤيد زاده صحيحا وكذا في فصل التراويح من صلاة شرح النقاية لواحد باشا محصيا ولا يفتي التراويح على قول بعض وهو الصحيح خلاصة ما في الخاتمة من فضل في السهو في التراويح

(باب صلاة المسافرين)

قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه أدق مسيرة السفر ثلاثة أيام والاصل في ذلك قوله عليه السلام يسع التقسيم يوما ولسنة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها الا أن يكون أقل مدة السفر ثلاثة أيام ولياليها ثم معنى قول علي ثمانية السفر ثلاثة أيام ولياليها السبب الذي يكون في ثلاثة أيام ولياليها مع الاستراحات التي تكون في خلال ذلك

عليه بسمه في غير الصلاة ففيها أولى فان صلى فيها صلاته لان النبي لا يختص بالصلوة من الضياء المعنوي في فصل شروط الصلاة من الباب الاول في شرح قول المصنف وسر العورة في شرح مقدمة الغزوي * وتكره امامة الاعشى وفي المحيط اذا لم يكن غيره من البصراء أفضل منه فهو أولى من صلاة جوهره شرح قدوري * امامة المنع ذكر الشيخ الامام أبو جعفر محمد بن الفضل أنه ما تصح لان ما يقول صارافه وقال غيره لا تصح فاضحيان فمن يصح الاقتداء ومن لا يصح ويصح في المجتبى عدم الجواز الجبر الرائق قبل باب ما يحدث في الصلاة في شرح قوله وان اقتدى أي بأي * وفي الفتاوى العنانية ولو كان يقدمه عرج يقوم ببعض قدمه تجوز امامته وغيره أولى تانوارخانية وكذا في مجمع الفتاوى وفي صلاة النخشي * يكره امامة رجل له يد واحدة في الباب السابع في آخر الفصل الخامس من الفتاوى الصوفية يكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة البراءة وإليه التندر الا اذا قال تذرت كذا ركعة جهدا لا امام بالجماعة كذا في البرازية من صلاة الاشياء * وان صلوا التطوع بالجماعة ثم أفسدوا فاعلهم القضاء لوجود الفساد بعد صحة الشروع في باب من صلاة التطوع من كتب الزيارات للسرخسي وقبه تفصيل * ولو اقتدى المتطوع بالركعتين بالناذر جازت صلاته ما جاز لاف ما لو اقتدى الناذر بالتطوع وهذا تطير اقتداء المفترض بالنفل لا يجوز واقتداء النفل بالمفترض صحيح فكذلك ما سبق من المحلل المزبور قبل ما سبق * المتطوع اذا شرع في ركعتين تطوعا خلف متطوع ثم أفسداه وقضا خلف متطوع آخر لا يجزيه لان صلاة الامام من هذا المختلفة من المحلل المزبور وتماه فيه (ظم) * صلى العشاء وحده فله أن يصلي التراويح مع الامام ولو تركوا الجماعة في الفرض ليس لهم أن يصلوا التراويح بجماعة لانها تتبع الجماعة ولو لم يصل التراويح مع الامام فله أن يصلي الوتر معه (عش) اذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يتبعه في بعض التراويح لا يتابع في الوتر (تب) * اذا صلى معه شيئا من التراويح صلى الوتر معه وكذا اذا لم يدرك شيئا منه وكذا اذا صلى التراويح مع غيره له أن يصلي الوتر معه وهو الصحيح في أول باب التراويح من القنية

(باب المسافر)

الرجل اذا قصد بلدة والى مقصده طريقان أحدهما مسيرة ثلاثة أيام ولياليها والاخر دونها فلك الطريق الا بعد كان مسافرا عندنا المسافر اذا جاوز عمران مصره فلما سار بعض الطريق تذكر شيئا في وطنه فعزم الرجوع الى الوطن لا بجل ذلك ان كان ذلك وطنه أصليا له بان كان مولده ويسكن فيه أو لم يكن مولده ولكنه تاهل فيه وجعله دارا يصير مقبلا بجوز العزم الى الوطن لانه رفض سفره قبل الاستحكام حيث لم يسر ثلاثة أيام ولياليها فيعود مقبلا يتم صلاته بعوده الى الوطن وبها واذا خرج منها الى السفر بعد ذلك يتعصر الصلاة في صلاة المسافر من الخاتمة * ويعتبر مجاوزة عمران المصر من الجانب الذي خرج ولا يعتبر محله أخرى مجزأه من الجانب الآخر فان كان في الجانب الذي خرج محله متفصلا من المصر وفي القديم كانت متفصلا بالمسار لا يتعصر الصلاة حتى يجاوز تلك المحلة

وهذا لان المسافر لا يمكنه أن يمشي دائما بل يمشي في بعض الاوقات وفي بعض الاوقات يستريح ويأكل ويشرب وعن أبي حنيفة وهل انه اعتبر ثلاث مراحل فعلى قياس هذه الرواية من بخارى الى أرض منه مدة سفره وكذلك الى قرية وبه أخذ مشايخنا رضي الله عنهم الله وعن أبي يوسف انه قد مر يومين والاكثر من اليوم النساء لان الاكثر حكم الكل في الشرع في تمام الاكثر من اليوم فتمامه =

= وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله وابن سماعة عن محمد ثم على قياس هذه الرواية إذا قدر بالمرحل بالمرحل عند أبي يوسف يقدّر بالمرحلة واللا أكثر من المرحلة الثالثة (محيط برهاني ملخصاً)

وعامة مشايخنا قدروها بالفراخ أيضاً واختلفوا فيما بينهم بعضهم قالوا (٩) أحد وعشرون فرسخاً وبعضهم قالوا ثمانية عشر

وبعضهم قالوا خمسة عشر والفتوى على ثمانية عشر لأنها أوسط الأعداد (من المحل المزبور)

وأما وجه رواية الأصل فلا أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر في رخصة السبع ثلاثة أيام ولأن المقادير التي تتعلق بها أحكام الفجر لا يقوم أكثرها مقام جميعها وجه الرواية الأخرى أن الإنسان قد يسافر مسيرة ثلاثة أيام فيجمل السير فيبلغ الوقت فلا يعتد بذلك ولأن الأكثر يقوم مقام الجميع في المشقة المؤثرة في العذر (شرح مختصر الكرخي للقدوري)

وعن أبي يوسف أنه قدر يومين واللا أكثر من اليوم الثالث فأقام اللا أكثر من اليوم الثالث مقام الكمال وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة وابن سماعة عن محمد أنه إذا بكر واستجّل في اليوم الثالث وصل إلى المقصد قبل غروب الشمس فأقنا اللا أكثر من اليوم الثالث مقام الكمال (مبسوط سرخسي) ثم الأيام للمشي واللبالي للاستراحة وقد رآه من طلوع الفجر إلى غروب الشمس ثم ما في الخشب عندنا وعند الشافعي يوم وليلة في قول وعن أبي يوسف أنه قدر يومين وأكث من اليوم الثالث (حديقة العيون شرح القدوري)

المسافر إذا بكر في اليوم الأول ومنى إلى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فقتل فيها للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني ومنى إلى ما بعد الزوال حتى بلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثالث ومنى حتى بلغ إلى المقصد وقت الزوال هل يصير مسافراً بهذا وهل يباح له القصر قال بعضهم لا لأنه لم يعيش في بقية اليوم فهذا أقل من ثلاثة أيام وإياها

قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله الصحيح أنه يصير مسافراً بهذه النية وقصر الصلاة لأن المسافر لا بد له من النزول لاستراحة نفسه أو لاستراحة دابته وما أشبهه فلا يشترط أنه يذهب من الفجر إلى الفجر لأن الآدمي لا يطيق ذلك وكذلك الدابة بل إذا مشى =

وهل يعتبر مجاوزة القضاء أن كان بين المصروفين أقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما من رعة يعتبر مجاوزة القضاء أيضاً وإن كان بينهما من رعة وكانت المسافة بين المصروفين قدر غلوة تعتبر مجاوزة عمران المصروف ولا تعتبر مجاوزة القضاء من المحل المزبور

§ (باب الجنائز)

وبعد ما دفن الميت لا يبع أخراجه بعد مدة طويلة أو قصيرة إلا بعد زوال العذم أو قلنا يعني إذا كانت الأرض مغمورة أو أخذت بالشفعة بجميع الفتاوى في آخر الجنائز * النسبية سالت أبا الفضل الكرماني وعلي بن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال ما هو فتالاً في صلاة الجنائز آخرها وفي سائر الصلوات أولها قال وكان يشيران إلى معنى وهو أن هذا شفاعته الميت فنبتى للشفيع أن يختار أقرب المواضع إلى التواضع لتكون شفاعته أدعى إلى القبول في أوائل الفصل السابع من صلاة التارخانية * إذا صلى على جنازة عند طلوع الشمس أو عند غروبها أو عند الزوال لا تعاد بعد ذلك في فصل غسل الميت من الخاتمة * ولا بأس بالركوب في الجنائز والمشي أفضل ويكره أن يتقدم الجنائز والركاب ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا بأس بالبكا بارسال الدعاء فإن كان مع الجنائز نائحة أو صائحة زحرت فإن لم تنزجر فلا بأس بالمشي معها ويكره رفع الصوت بالذكور فإن أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه وعن إبراهيم كانوا يكرهون أن يقول الرجل وهو عشي معها استغفر والله ففراقه لكم ولا يرجع عن الجنائز قبل الدفن بغير إذن أهلها من المحل المزبور * والمشي خلف الجنائز أفضل وقال الشافعي قدأما أفضل من صلاة محيط سرخسي في صل الجنائز * دفن في أرض الغير فالمالك أن شاء نبش أو ترك أو سوى القبر وزرع فوقه أو ضمن الوارث قيمة الحفرة نقل الميت من بلد إلى بلد قبل الدفن لا يكره وهذه بحرم وقال السرخسي وقوله يكره أيضاً الاقدم حمل أو ملبس في أو آخر الثاني من كراهية البرازية وكذلك الجنائز منه * ويستحب في القتل والميت دفنه في المكان الذي مات في مثابراً وأمثك القوم وإن نقل قبل الدفن إلى قدر ميسل أو ميلين فلا بأس به وكذلك لو مات في غير بلده يستحب تركه فإن نقل إلى مصر آخر لا بأس به لما روى أن يعقوب عليه الصلاة والسلام مات بعصر ونقل إلى الشام وموسى عليه السلام نقل نابوت يوسف عليه السلام من حبش إلى الشام بعد زمان وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة في فصل في غسل الميت من الخاتمة * في الخجة قال محمد بن شهاب الدين الزهري إذا ماتت المرأة ولدها فكان كان سقط لا بأس بأن يدفن مع أمه وإن استعمل صار حاملاً عليه ودفن وحده وإن دفن مع أمه جاز وإذا صار الميت ثرياً باني القبر يكره دفن غيره في قبره لأن الحرمه باقية وإن جمعوا غلظمه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركاً بالخير إن الصالحين ويوجد موضع صالح فارغ يكره ذلك في نوع آخر من القسم الرابع من الفصل الثاني والثلاثين من جنائز التارخانية

§ (كتاب الزكاة)

دين العباد مانع من وجوبها إلا المهر المؤجل إذا كان الزوج لا يريد أداءه كافي المجتبى

في النهار فذلك يكتفي (محيط برهاني)

أقل مدة السفر يوم وليلة في قول وغاية وأربعون ميلا وهي ستة عشر فرسخا في قول وستة وأربعون ميلا وهي خمسة عشر فرسخا وثلاث فرسخ في قول وعند ثلاثة أيام ولياليها الأيام (١٠) المشي واليالي للاستراحة لكن قدر المسير من طلوع الفجر إلى غروب الشمس

من جامع قاضيجان والمحبوبي حقائق في الباب الثاني قوله مسيرة ثلاثة أيام يعني ثم ارادون لياليها لأن الليل للاستراحة فلا يعتبر ويعني ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة وذلك إذا حلت الشمس في البلدة وهل يشترط سير كل يوم إلى الليل اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يشترط حتى لو بكر في اليوم الأول ومشى إلى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم بكر في اليوم الثاني كذلك إلى الزوال ثم في اليوم الثالث كذلك فإنه يصير مسافرا كذا في الفتاوى قال في المحيط لأن المسافر لا يترك من النزول لاستراحة نفسه ودأبه فلا يشترط أن يسافر من الفجر إلى العصر لأن الأدب لا يطبق ذلك وكذلك الدواب فألحقت مدة الاستراحة بمدة السفر لأجل الضرورة وعند أبي يوسف أقل مدة السفر يومان وأكثر اليوم الثالث (حدادي)

وفي جامع أفتس أدنى السفر ثلاثة أيام ولياليها من أقصر أيام الشتاء الأيام للسير واليالي للاستراحة وفي جامع المحبوبي من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (مجمع الفتاوى) قوله ثلاثة أيام أي مع الاستراحة التي تضافها وقوله من أقصر إلخ أي من أقصر أيام السنة (معراج الدراية) فاصدا مسيرة ثلاثة أيام ولياليها الأيام للمشي واليالي للاستراحة لكن قدر المسير من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (من جامع قاضيجان) وقدر أبو يوسف يومين وأكثر اليوم الثالث والشافعي يوم وليلة (اصلاح وإيضاح) وإلى أنه لا يصح قصد الجبل والقائد والروحة والاجر والتلبس والعبد مع

١) معين المفتي وكذا في جامع الفتاوى * ولو بلغ المال الخبيث نصا بالالتجيب فيه الزكاة لأن الحكم واجب التصديق في زكاة جامع الفتاوى * لا زكاة في الآتي والجواهر كاللعل والياقوت والزمرد ومثلها كذا في الكفا في الآن تكون للتجارة كذا في الشانوخانية دور قبل صدقة السوانم * والحاصل أن نية التجارة فيها بشرطه نصح بالاجماع وفيما يرى لا تصح بالاجماع لأنه لا يصنع فيه أصلا ويلحق بالبراث ما حصل له من حبوب أرضه فتوى أصا كونه للتجارة ولا يجب لوباها بعد حصول فتح القدير وكذا في التناوخانية في الثالث من الزكاة قلا عن المحيط * ولو نوى التجارة فيها خرج من أرضها العشرية أو التراجية أو المستأجرة أو المستعارة لا زكاة عليه أشباه في أوائل الفتن الأول * وما يجهل من غمار الانجصار التي ليست بمال كذا تجمل الجبل يجب فيها العشر وما يستخرج من الجبال إن كان مما ينطبع كالذهب والفضة والصلص والحديد يجب فيه العشر وإن كان مما لا ينطبع كالزبرجيد والكحل والزاج والياقوت والفيروزج والزبرجد لاني فيه ولا شيء فيما يستخرج من البحر كالعبر والياقوت والسمك في فصل في العشر من الخاتمة * ولا يجب العشر في الادوية كالأوز والاهليج والكندر وغيرها ويجب في التمار والعسل الذي أخذ من الجبال وبصرف العشر إلى من تصرف إليه الزكاة وفي قصب السكر عشر وفي الخناء اختلاف وفي البصل والثوم روايتان عن محمد وفي صبيخ الصباغ زكاة وفي أشنان القصار والصابون لا زكاة فيه في أوخر زكاة مختارات النوازل * لا يجب العشر في التبن ولا في الحطب والحشيش والقنب والصنوبر والقصب الفارسي ولا في سعف النخل ولا في الطراف ولا في الدلب وشجرة القطن والباذنجان ويجب في بذور القنب وبذور الصنوبر في فصل العشر من زكاة الخاتمة * ثم الأصل عنه أي حنيفة أن كل ما يستنت في الجنان ويقصد بالزراعة في المبساتين والواضحة فيه عشر الحبوب والبقول والطلب والرياحين والوسمة والزعفران واللوز في ذلك سواء ولا يجب في الحطب والقصب والحشيش عنده لأنه لا يستغل بهما البساتين والواضحة بل يشق عنها عاده حتى لو اتخذها مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش ففيها العشر والمراد بالذكور القصب الفارسي أما قصب السكر وقصب الزريرة ففيها العشر لأنه يقصد بهما الاستغلال الأرض بخلاف السعف وأغصان الشجرة والتبن فإنه لا يقصد بهما الاستغلال الأرض حتى يجب العشر في قوائم الخلاف لأنه يقصد به الاستغناء قلت ويمكن أن يلحق به أغصان التوت عندنا وأوراقها لأنه يقصد بهما الاستغلال بخلاف زمر وخراسان وقد نص عليه في درر الغنم فقال يجب العشر في ورق التوت وفي أغصان الخلاف التي تقطع في كل أو أن كقوائم الكروم وغير ذلك زاهد في شرح القدوري في باب زكاة الزرع والغار * ولو جعل أرضه مشجرة أو مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر قاضيجان في العشر من كتاب الزكاة * وعن أبي حنيفة يجب العشر في كل ما أخرجه قتل أو أكثر الحطب والقصب والحشيش والسعف والتبن إلا إذا اتخذ أرضا مقصبة ويجب العشر في قصب السكر والزريرة وقوائم الخلاف في الثاني من زكاة فتاوى الظهيرية * وأصناف البقول والحبوب والرياحين والقشاش والخيار

متبوعه ولو لم يعلم التابع قصد ما كان مسافرا على الأصح كأي الجلاوي وغيره (فهستاني) في العناية المسافر إذا دخل مدينا وهو على عزم أنه متى حصل غرضه يخرج لا يسير مقبلا وإن مكث فيها سنة إلا إذا كان مقصودا لا يحصل بأقل من خمسة عشر يوما يسير فيها وإن لم ينو الإقامة كالخارج دخلوا مكة وفيه الإقامة اعتبر بعضهم الشببات وبعضهم غالب الرأي (خزانة الروايات) =

= وموضع الاقامة العمران والبيوت المتخذة من الحجر والدمر والخشب لالخيام والاشبية والوبر (قاضيخان)

(١) نصيب سلطان مالا وخطه بجاله صار ملكا له حق ويجب عليه الزكاة وورث عنه كذا في السكاني في أواخر صدره بقية السواثم وفي زكاة الدرر والقرر بعد مسئل عن جميع مالا حراما وسال عليه الخول (١٤) وهو في يده هل عليه الزكاة أم لا أجاب لا تجب عليه فيه

نفذ المسائل من الزكاة

(٢) لأن العشر قبل ادراك الزرع كن واجبا في الساق حتى لو فصله وجب العشر في الفصل فإذا أدرك تحول العشر من الساق إلى الحب فلا يبقى في الساق كذا في محيط السرخسي وكذا في الوقعات الحسامية في باب الزكاة بعد ويجب العشر في الخبز واللوز والبصل والنوم في الصحيح

(٧) القفيز مكال غايته مكاله ومن الارض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعا بجمعه أقدرة وقفة زان قاموس والمكولة كنور طاس يشرب به ومكال يسع صاعا ونصف أو نصف رطل إلى ثمان أو في أو ثلاث كيليات والكيلية منا وسبعة أعنان منا والمنا رطلان والرطل اثنا عشر قاقية والواقية استار وثلاث استار والاستار أربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم والدرهم ستة دنانير والمدائق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبشان والحبشة سدس عن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءا من درهم والجمع مكاله ومكالي قاموس

يجب فيها العشر عند أبي حنيفة قاضيخان في فصل العشر من الزكاة رجل في داره شجرة ممتدة لا عشر فيها وإن كانت البلدة عشرية بخلاف ما إذا كانت في الاراضي في فصل العشر من الخالية رطبة في أرض العشر تقطع في كل أربعين يوما يؤخذ العشر كلها قطعت في باب العشر من زكاة خزانة الاكل إذا أدركت الغلة فالسلطان أن يجبسها لاستيقاع الخراج وهلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقبل الحصاد انما يسقطه إذا كان بأقفة لا تدفع كالحرق والغرق وكل الحراد والخز والبرد وأما إذا كانه الدابة فلا لأنه يمكن الاحتفاظ عن الدابة غالب الا عن غيره هذا إذا هلك الكل أما إذا بقي البعض أن كل مقدار (٧) قفيزين ودرهمين فقفيز ودرهم ولا يسقط شيء وإن أقل يجب نصفه وانما يسقط إذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من الزراعة في العشر والخراج من زكاة البرازية في خراج الوظيفة إذا هلك الخراج قبل الحصاد بأقفة لا يمكن دفعها كالحرق والغرق والبرد يستط الخراج وإن هلك جميعا يمكن الاحتراز عنه ككل الدواب ونحو ذلك لا يسقط لأنه هلك بتقصيره وفي أرض العشر إذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وإن هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب وبالأرض يسقط وما كان من نصيب الاكاريق في ذمة رب الأرض لأنه في نصيب الاكل الأرض بغلة المستأجر فكذلك العشر على صاحب الأرض وخراج المقاسمة بغلة العشر لاق الواجب شيء من الخراج وانما يفارق العشر في المصروف هذا إذا هلك كل الخراج فإن هلك الاكثر ببق البعض يتظار إلى ما بقي ان بقي مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وإن بقي أقل من ذلك يجب نصف الخراج وانما يسقط الخراج بهلاك الخراج إذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فإن بقي لا يسقط الخراج ويجهل كذا القول لم يكن وكذا الكرم إذا ذهب ثمارها بأقفة ان ذهب البعض وبقي البعض اذ بقي ما يبلغ عشرين درهما أو أكثر يجب عليه عشرة دراهم وإن كان لا يبلغ عشرين درهما يجب مقدار نصف ما بقي وكذا الرطاب في فصل العشر والخراج من زكاة الخالية باع أرضا بيضاء خراجية اختلفوا فيه والمختار للفقوى أنه ان بقي من السنة تسعون يوما فالخراج على المشتري والا فلي البايع من أهل الزبور ولا جهل الاكل من الغلة قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا إذا كان المالك عازما على أداء العشر في العشر والخراج من زكاة البرازية والمرأة في وجوب الزكاة كالرجل وتجب الزكاة في حليها مما كان من ذهب أو فضة أو نير ولا تجب في اللؤلؤ والجواهر زكاة إذا لم تكن للتجارة وعليها زكاة مهرها إذا قبضت زكته لما مضى عليها في قول أبي يوسف ومحمد وفي قول أبي حنيفة لا يجب عليها في ذلك زكاة حتى يحول الحول عندها بعد القبض وإذا دفعت زكاة مالها الذي زوجها لم يجز عند أبي حنيفة والزواج إذا دفع إليها لم يجز الا خلاف في أحكام التمسك من أحكام الناطق وفي الأمر والاطموى يجب العشر والخراج في أرض الوقف والعتق والجنون لعدم اشتراط المالك وصفته وفي بعض الفتاوى لا يجب عليهم العشر لأنه قريب كالزكاة ويجب الخراج لأنه مؤنة فأشبهه صدقة الفطر والشجرة المثمرة أن كانت في الدار لا عشر فيها بخلاف الكاتبة في الاراضي لأن المساكن مع

ما يتبعها عقولا الاراضى في العشر والخراج من زكاة البزازية * ومن أسلم من أهل الخراج
أخذ منه الخراج على حاله لان فيه معنى المؤنة فيه مؤنة في حالة البقاء فأمكن إبقائه على
المسلم ويجوز أن يشتري المسلم أرض الخراج من الغنم * ويؤخذ منه الخراج لما قلنا وقد صح
أن الحصاية اشتروا أرض الخراج وكانوا يؤدون ثراجا فدخل على جوارا اشترى وأخذ
الخراج وأدائه للمسلم من غير كراهة في باب العشر والخراج من الهداية قبيل باب الجزية *
ولا يتكرر الخراج بخلاف العشر من المحلل المزبور * ولو ترك السلطان الخراج والعشر
لرجل جاز في الخراج دون العشر عند أبي يوسف وقال محمد لا يجوز فيه ما لا نهى في الجماعة
المسلمين ولا يبي يوسف ان له حقا في الخراج في صح تركه وهو صلة منه والعشر حق الفقراء على
المالوس فلا يجوز تركه وعليه الفتوى اختيار قبيل فصل المرتبة من كتاب السير * والصحيح
أن الوالى اذا ترك الخراج لفقير أو فقير أو علوى جاز ولهم القبول لان حق الاخذ له وان
ترك لهم العشر لا يجوز لانه حق الفقراء * في زكاة الزا هدى في باب زكاة العروض وكذا
في التخييس والمزيد * السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض وتركه عليه جاز في قول
أبي يوسف خلافا لمحمد والفتوى على قول أبي يوسف اذا كان صاحب الارض من أهل
الخراج وعلى هذا التوسيع للقضاة والفتاها * ولو جعل العشر لصاحب الارض لا يجوز
في قولهم في فصل العشر والخراج من الثانية * وخراج المقصوب اذا لم يكن له قيمة عادلة
والغاصب جاحد ولم تنقص الارض بالزراعة على الغاصب فان كان الغاصب مقرا
أوله بنسبة عادلة فالخراج على رب الارض وان نفعها الزراعة عند أبي حنيفة الخراج على
رب الارض قل * النقصان أو كثر وان كان الغاصب جاحدا ولا ينسب له ولم يزرعها الغاصب
فلا خراج على أحد في العاشر من زكاة الخلاصة وكذا في العشر والخراج من زكاة
الثانية * وان غصب أرضا عشرية فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب
الارض وان نقصها الزراعة كان العشر على رب الارض كانه أجرها بالنقصان في فصل
العشر والخراج من زكاة الثانية * لو باع الغنم أو الزبيب أو العنبر يؤخذ عشر قيمته أما
لو باع بعدها جعله ناطقا يؤخذ عشر قيمة الغنم أو الزبيب أو العنبر من زكاة خراطة
الاكمل في العشر وكذا في الوجيز في بيع الطعام من العشر وكذا في خراطة الفتاوى *
ولو اتخذ عصيرا وباعه فعليه عشر العصير من الوجيز في بيع الطعام المعثور * وان
آجر الارض الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الارض كما لو دفعها مزارعة
الاذا كان كرما أو رطابا أو شجرا ملقفا فان اجارة ذلك وأعاره باطله ولو أجر أو ضعه
العشرية فزرعها كان العشر على رب الارض عند أبي حنيفة وعندهم على المستأجر
وان أعار أرضه العشرية فزرعها المستعير فمن أبي حنيفة فيها روايتان في العاشر
من زكاة الخلاصة وكذا في الثانية * وان استأجر أو استعار أرضا تصلح للزراعة فغرس
المستأجرا والمستعير فيها كرما أو جعل فيها رطابا كان الخراج على المستأجر والمستعير
على قول أبي حنيفة ومحمد لانها ماصارت كرما فكان خراج الكرم على من جعلها كرما
في فصل العشر والخراج من زكاة الثانية * رجل له أرض عشرية أجرها من غيره

أى عقابا للنقصان من الارض والظاهر
أنه على مذهب الامام لان كون العشر
على رب الارض اذا أجرها على مذهب
الامام رحمه الله

وبه أفق المرحوم يحيى بن زكريا وعليه
الفتوى كما في القنية من خط المرحوم

ولو هلك الخراج قبل الحصاد لا يجب
العشر على الآجر وان هلك بعد الحصاد
لا يسقط عنه وعندهما في المالكين يسقط
كذا بخط المرحوم

كان العشر على صاحب الارض في قول أبي حنيفة قلّ الاجر وأكثر في قول صاحبيه
 يكون العشر في الخارج في فصل خراج الارض من مديريات الحنابلة والعشر على
 المستعيران مسلما وان كان كافرا فعلى وب الارض عند الامام وعندهما على الكافر ولكن
 عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران كذا في باب بيع الطعام المعشور من الوجير
 وعندهما هو كالاجارة في العشر والخراج من زكاة البرازية زفت خراج المستأجر
 على الواجر وخراج المستعار على المعتبر لان المستأجر والمستعير يستوفى المنافع بتسليمه من
 جهته فصار كانه استوفى بنفسه ولو أخذ السلطان الخراج من الاكافر فلا كراة أن يرجع
 على رب الارض قال رضى الله عنه هكذا ذكر الصدر الشهيد وأحاله الى فتاوى النسفي
 وعلى ظاهر الرواية لا يرجع لانه غير مأثور به من جهته وهو غير مضطرب في الاداء شرعا الآن
 العامل ظلمه فليس له أن يظلم غيره من زكاة التجنيس والمزيد في خراج الارض وكذا في فصل
 أداء الزكاة من زكاة الحنابلة * ظم فج المستأجر اذا أخذ منه الجباية الراتبية على الدور
 والحوادث يرجع على الأجر وكذا الاكفار في الارض وعليه الفتوى قنبة في مسائل
 متفرقة من الاجارات * السلطان الجائر اذا أخذ صدقة الاموال الظاهرة اختلفوا فيه
 والصحيح ما قاله الفقيه أبو جعفر أنه تسقط الزكاة عن أربابها فاضحيان في الزكاة (١)
 وآخر فصل في موضع في الزكاة * وان أخذ الجبايات أو مالا بطريق المصادرة فتوى
 صاحب المال عند الدفع الزكاة اختلفوا فيه والصحيح أنه يسقط كذا قاله الامام (٢)
 السرخسي من المحل المزبور وكذا في الخلاصة والبرازية * مال بيت المال على أربعة
 أنواع الصدقات وما في معناها كالعشر والخراج فيصرف الى المصارف التي ذكرت في
 قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية والثاني ما أخذ من بني تغلب وتجار أهل الذمة
 فجعله الرباطات والجسور والقنطرة والائمة والقضاة القائمون بالحق والثالث خمس الغنائم
 والمعادن فيصرف الى ما ذكر في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ الآية والرابع ما أخذ
 من تركه لا وارث له فيصرف الى كفن الاموات ونفقة المرضى والمقيط وأدوية المرضى
 وعلاجهم ومن هو عاجز عن الكسب في الفصل الثالث في العشر والخراج من زكاة
 البرازية * الافضل في صرف الزكاة أن يصرفها الى اخوته ثم اعمامه ثم ذوى الارحام ثم
 جيرانه ثم أهل سكنته ثم أهل مصره جامع الفتاوى في الزكاة * اتفق على أقراره بنية
 الزكاة جازا اذا حكم عليه بتقنتهم من زكاة الاشياء * المختار أنه لا يجوز دفع الزكاة
 لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا ان كان
 مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجهل قدره لم يجوز وبه يفتى من المحل المزبور
 وكذا في البرازية * ولودفع الى ابنته الكبيرة ولها زوج غني أو ليس لها زوج قال بعضهم
 يجوز وقال بعضهم لا يجوز والاول أصح خزنة الفتاوى في فصل من يجوز له أداء
 الزكاة * رجل له أخ قضى عليه بفقته فكساه وأطعمه ينوي به الزكاة قال أبو يوسف
 يجوز وقال محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في الطعام وقول أبي يوسف في الاطعام خلاف
 ظاهر الرواية في الفصل الثامن من زكاة الخلاصة * يجوز دفع الزكاة الى فتيرة زوجها

قوله تسقط الزكاة الخ ولا يؤمر بالاداء
 ثانيا لان له ولاية الاخذ فصح أخذه من
 المحل المزبور

(١) وفي خزنة الفتاوى وبه يفتى كذا
 بخط المرحوم يعني بقول أبي جعفر
 (٢) قوله أنه يسقط وفي خزنة الفتاوى
 والصحيح أنه لا يجوز وبه يفتى كذا بخط
 المرحوم وكذا في الوول الجلية وخزنة
 المفتين

مور عند أبي حنيفة ومحمد فرضهما النفقة ولم تفرض خلاصة من المحلل المزبور *
وعن أبي يوسف يجوز عن الزكاة كسوة التيمم وطعامه وإن كان في عياله وقال محمد
لا يجزيه في الطعام ويجزيه في الكسوة وعليه الفتوى في فصل أداء الزكاة من زكاة
خزانة الفتاوى * ولو نوى الزكاة فعما يدفعه إلى صبيان أثار به عبدياً أولن يهدي إليه
البأكورة أو يشره بتقديم صديقه أو يجبر يستره أو إلى صرخوان أو المعلم أو الخليفة التي
في المكتب ولم يستأجر يجوز في الثاني من زكاة البرازية * فان دفع إلى شخص غل أن
فقير وظهر أنه كان غنياً يجوز عند أبي حنيفة ومحمد في الثاني من زكاة الخلاصة *
وجل قيل له كيف حالك قال أنا غني عند أبي يوسف وفقير عند محمد فهذا يدل دوراً
أو حوائت يستغلها وهي مساوية لو قال لكن غل لا تكن لفته وقوت عياله عند أبي
يوسف غني حتى لا يحمل له الصدقة وعند محمد هو فقير حتى يحمل له الصدقة بجميع الفتاوى
في أوائل الزكاة * ويكره أن يعطى فقيراً واحداً ما تقي درهم أو أكثر ويجوز وذكر
في الخلاصة هذا إذا لم يكن الفقير مديوناً خزانة الفتاوى * وكذا في الخلاصة رجل وهب
دينه من مديونه الفقير ونوى به الزكاة عن الدين الذي عليه يجوز ولو نوى به زكاة نصاب
عند نفسه أو زكاة دين كان على غيره لا يجوز ولو وهب كل دينه للمديون ولم يشأ
مقط الزكاة في زكاة مختارات النوازل * ومن له على فقير دين وأراد جعله عن زكاة
العين قبلته أن يتصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره من جيل
الاشياء * العبد ليس بمصر فالصدقات الواجبة إذا كان مولاه فقيراً أو كان مكاتباً من
أحكام العبد من الاشياء

﴿كتاب الصوم﴾

إذا شهد الشهود على هلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين أنهم رأوا هلال رمضان
قبل صومهم يوم أن كانوا في هذا المصرب غني أن لا تقبل شهادتهم لأنهم تركوا الحسبة
وما كان حقا عليهم وإن جاؤا من مكان بعيد جازت شهادتهم لا تنفاه التهمة في الفصل
الأول من صوم الخالية * وعند رؤية الهلال يكره الإشارة إليه كما يفعله أهل الجاهلية
من أهل المزبور * وإذا شهد شاهدان عند قاضي لم يرأه بلده على أن قاضي بلد كذا
شهد عند شاهدان برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جازاً هذا الثاني
أن يقضى بشهادتهما لأن قضاء القاضي حجة من أهل المزبور * ويشترط لوجوب الأداء
أي أداء صوم رمضان الصحة والاقامة والطهارة من الحيض والنفساء أي انقطاع دمهما
لا اغتسال منهما لما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها كذا فيحضر وتؤمرية صلا الصوم
دون الصلاة لا الجنابة بالتر يعني لا يشترط لوجوب أدائه الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى
فالآن باسروهن وابتنوا ما كتب الله لكم وكاواشروا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض
من الخيط الأسود من الفجر فإذا صار الفجر الثاني غايه للفقير الثلاث يحصل جز من
الصوم مع الجنابة بالضرورة فإذا صبح جز منه معها صبح سائر أجزائه لأن الصوم لا يجزأ
صحة وفساداً من شرح المجموع لابن الملك في أوائل كتاب الصوم ملخصاً * ولو صام أهل

قوله ولا عبرة الخ وعليه فتوى أبي الليث
وبه حكاية يفتي خمس الأئمة الحلواني
خلاصة في الفصل الأول من الصوم بعد

بلدة ثلاثين يوما للرؤية وأحدى بلدة أخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فمعلم من صام تسعا
وعشرين فعليه قضاء يوم ولا عبرة لاختلاف المطالع في ظاهرا لرواية أهل بلدة رأوا
هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم التاسع والعشرين أن
أهل بلد كذا رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم فصاموا في هذا اليوم يوم الثلاثين
من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسماح مصححة لا يباح لهم الفطر غدا ولا تترك
الترديد في هذه الليلة لأن هذه الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا
رؤية غيرهم فلا يلتفت إلى قواهم خزانة المفتين في أوائل الصوم ولا بأس بالجماعة
للصائم وجيز في باب ما يكره للصائم الصور مندوب اليه ويستحب تجهيل الإفطار وتأخير
الصور ومن شئت في طالع الفجر لم ينصروا أن كل قصومه تام وإن قصروا كبر رأيه أنه
الفجر طالع قضى تسهر على ظن أن الفجر لم يطلع وهو طالع أو أفطر على ظن أن الشمس
قد غربت ولم تقرب قضى ولا كفارة عليه ولو كان أكبر رأيه أن الشمس قد غربت لا يفطر
ولو أفطر لا قضاء عليه ولو كان أكبر رأيه أنه أكل قبل الغروب قضى ولا كفارة عليه
ويكره الذوق للصائم ولا بأس له بذوق العسل أو الطعام ليشربه ولا بأس للمرأة أن تضع
الطعام لصبها إذا لم يجد عنه بقا من الحبل المزبور من جامع أو أكل ناسيا أو دخل
الذياب أو الدخان أو القبار حلقه أو بقي بل بعد المضغ فابتلعه مع البزاق أو دخل الماء في
أذنه وإن كان بقلعه أو طعن برمح فوصل إلى جوفه وبقي الرمح فيه أو دخل الخياط في أذنه
من رأسه فاستشعره فدخل حلقه لم يفطر وجيز في أول باب ما يفطره وما لا يفطره الصوم
في السفر أفضل إذا خاف على نفسه أو كان له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا
الفطر صوم يوم النكاح مكره إلا إذا توى تطوعا أو واجبا أسرع على الصحيح والأفضل
فطره إلا إذا فطر صوما كان بصومه أو كان مفتيا لا بصوم العبد والامة وأتم الولد والمدير
تطوعا إلا بآذن المولى لا تصوم المرأة تطوعا إلا بآذن الزوج أو حكاية مسافرا لا يصوم
الأجير تطوعا إلا بآذن المستأجر إذا تضرر بالصوم لا يلزم التذلل إذا كان طاعة وليس
بواجب ولكن من جنس واجب على التحين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا بالواجبات
فلو نذر حجة الاسلام لا يلزمه إلا حجة واحدة ولو نذر صلاة سنة وعنى القرائن لاشي عليه
وإن عنى مثل الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المريض لم يلزمه في المشهور ولو نذر
التسبيحات دبر الصلاة لم يلزمه من الأشياء في كتاب الصوم وفي الخلاصة ولو استلم في
نهار رمضان ثم أكل متعمدا عليه الكفارة وإن كان جاهلا كذلك عند أبي حنيفة في
ظاهر الرواية وعن محمد لو استقى قضاها فأنشأه بالفطر ثم أكل متعمدا حالما كان أو جاهلا
لا كفارة عليه هو الصحيح في التاسع من صوم التاتارخانية إذا أفطر في رمضان
في يوم ولم يكفر حتى أفطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة وإن أفطر في رمضان
عليه لكل فطر كفارة وقال محمد تكفيه كفارة واحدة فيما يوجب القضاء والكفارة
فأضيحان أنعب نفسه في شيء أو عمل حتى أبهده العيش فافطر أكثر وقيل بخلافه وبه
أخذ البقال قتيبة في باب ما يبيع الإفطار وفي الثانية في باب ما يوجب الكفارة أفطر في

قوله وقال محمد الخ قلت وعلى قول
محمد الاعتماد كما في الجريدة لا عن الاسرار
والبزارية ومعين المفتي في كتاب الصوم
بخط الماروم

ومضان مرة بعد أخرى يتراب أو مدر لاجل المعصية فعليه الكفارة ذبحه والله وكتب غيره ثم
والفتوى على ذلك وبه أفق أئمة الامصار في باب ما يفسد الصوم من الجبر الواقع
في شرح قوله وان أعاده

(كتاب الحج)

وعند وجود المحرم كان عليها أن تخرج لحجة الاسلام وان لم يأذن زوجها وفي النافلة
لا تخرج بغير اذن الزوج وان لم يكن لها محرم لا يجب أن تترجح ليحج بها من أو أقل حج
النافلة المرأة اذا لم تجد محرم لا تخرج الى الحج الى أن تبلغ الوقت الذي تجز عن الحج
فحينئذ تبعد من حج عنها أما قبل ذلك لا يجوز الحج لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلاً
ان دام عدم المحرم الى أن ماتت فذلك جائز كالريض اذا حج عنه رجلاً ودام الرض الى أن
مات هذا اذا كان الآخر عاجزاً غير ايرس زواله كالرض والسبس ونحو ذلك وان كان
لا يرس زواله كالزمانة والعبي جازان بأمر غيره بالحج في فصل في الحج عن الميت من
النافلة رجل خرج الى الحج ومات في الطريق وأوصى بأن يحج عنه ان فسر شيئاً قال امر
على ما فسر وان لم يفسر فعند أبي حنيفة يحج عنه من بلده اذا كان ثلث ماله بقي بذلك
وان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من أقربهما الى مكة وقال أبو يوسف ومحمد
يحج عنه من حيث مات فان جاوز المأسور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم أمر رجلاً
ليحج عنه ودفع اليه المال لا يجوز في قواه سم جميعاً ولو قال الميت للوصي ادفع المال
الي من يحج عني لم يكن للوصي أن يحج بنفسه ولو أوصى الميت أن يحج عنه ولم يزد كان
للوصي أن يحج بنفسه فان كان الوصي وارث الميت أو دفع المال الي وارث الميت ليحج عن
الميت فان أجاز الورثة وهم كبار جاز وان لم يجزوا لا يجوز لأن هذا بمنزلة التبرع بالمال
المأمور بالحج اذا خرج قبل أيام الحج كان له أن ينفق من مال الميت الى بغداد وإلى
الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة واذا أقام ببلدة ينفق من ماله نفسه حتى يجيء أو ان الحج ثم
يرتحل وينفق من مال الميت ليكون المأمور منفقاً من مال الآخر في الطريق ويكون
شامتاً لما أنفق من مال الميت في أقامته هذا اذا أقام ببلدة خمسة عشر يوماً لانه مقيم
وروى ابن سماعة عن محمد اذا أقام المأمور في بلدة ثلاثة أيام أو أقل وأنفق من مال الميت
لا يضمن وان أقام أكثر من ذلك ينفق من مال نفسه قالوا في زماننا وان أقام أكثر
من خمسة عشر يوماً تكون نفقته في مال الميت لانه لا يتمكن من الخروج بدون القافلة
وان أقام بعد خروج القافلة لا تكون نفقته في مال الميت في فصل في الحج عن الميت من
النافلة المأمور يحج اذا استأجر شادماً لخدمته قالوا يطران كان المأمور ممن يخدم
نفسه فنفقة الخادم لا تكون من مال الآخر وان كان لا يخدم نفسه فنفقة الخادم تكون
من مال الآخر لانه مأذون بذلك دلالة من المحلل المزبور ولو مرض في الطريق لم يجز
أن يدفع النفقة الى غيره ليحج عن الميت الا أن يكون الوصي أذن للعاج في ذلك جواهر
الفتاوى في السادس من الحج مريض أو شيخ دفع الى رجل ما لا يحج عنه وأراد أن

(١) وكذا في الخانية في فصل في الحج عن
الغير

(٢) رجل ضرورة يغني الصاد وضرورة
وصروري اذا لم يهيج مختار صحاح

ما يفضل عن الحج من النفقة والثياب وغير ذلك يكون للمدفع اليه قال ابن شجاع الحيلة
فيه أن يقول دافع المال الى المدفع اليه وكذلك أن تهب الفضل من نفسك وتقبضه
لنفسك فيبني لنفسه فصول عمادي من كتاب الحج في الثالث والثلاثين (م) الوصي (١)
اذا دفع الدراهم الى رجل ليحج بها عن الميت ثم أراد أن يسترد المال منه كان له ذلك ما لم يحرم
فاذا استرد وطلب المأمور نفقة الرجوع الى بلده قال ينظر ان استرد المال منه بجناية
ظهرت منه فالنفقة من ماله خاصة وان استرد المال منه لضعف رأيه أو جهل بأمواله أو
فانفق في مال الميت وان استرد لا بجناية ولا نعمة فالنفقة في مال الوصي نانا خانية في
الوصية بالحج من كتاب الحج واختلفت عبارة مشايخنا في المأمور بالحج اذا حج قال
الامام خواهرزاده عند أصحابنا يقع أصل الحج عن المأمور ولا أمر نواب النفقة وقال
الامام السرخسي أصل الحج يقع عن الأمر والدليل عليه أنه لا يسقط الحج عن المأمور
وبحتاج الى اسناد الاحرام الى الأمر وهذا في الحج الفرض وفي التطوع اذا أمره غيره
بجعة التطوع جاز وبسير لا أمر نواب النفقة في طريق الحج في آخر الثالث من حج
الخلاصة والذي يقتضيه النظر أن حج الضرورة من غيره ان كان بعد تحقق الوجوب (٢)
عليه بلك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم عليه ابن همام في آخر الحج عن
الغير

﴿كتاب السير﴾

• (القول في الاسارى وما يملك بالاستيلاء وما لا يملك) • اذا باع الحربى ولده من مسلم في دار
الحرب عن الامام أنه يجوز ولا يجبر على الرد وعن أبي يوسف أنه يجبر اذا خاضع الحربى
اذا دخل دارا بأمان مع ولده فباع الولد لا يجوز في الروايات كلها (س) مسلم دخل
دار الحرب فاشترى من أحدهم ابنه أو أخاه فالصحيح أنه لا يجوز البيع لكنهم اذا ادعوا
جواز هذا البيع ملكه بالقهر لا بالشراء وان لم يذنبوه ان خرج معه طائعا لا يملكه وان
أخرجه مكرها ملكه منية المفق في كتاب السير والصحيح ان أخرجه مكرها يملكه وان جاء
به وهو طائع لا يملكه سواء كان البائع يرى جواز هذا البيع أولا في فصل في معاملة
المسلم المستأن من سيرة الخانية وكذا في سير القاعدية والصحيح أن البائع ان كان يرى
جواز البيع ملكه مطلقا وان كان لا يرى ان اشتراه وذهب به مكرها ملكه وان قهر حربى
حربيا وباعه من مسلم مستأن ان كانوا يرون القتل بالهزج اذ الشراء والا لا في سير
البرازية وان تزوج المسلم المستأن حربية في دار الحرب ودفع الصداق الى أيها وفي قلبه
أنه يبيعها اذا أخرجه الى دار الاسلام ذكر في السير الكبير ان خرجت طائفة من حرة
وان خرجت مكرها كما يخرج الاسير فهي مرفوقة وان اختلفا فقالت المرأة خرجت
طائفة فأنا حرة وقال الرجل أخرجهما مكرها فهي رقيقة في نظر اليها ان جاء بها مرفوقة
كما يجاء بالاسير كان القول قول الرجل وان كان بخلاف ذلك كان القول قول المرأة فتكون
حرة من سيرة الخانية وكذا في غنية الفناوى والقرنائى • وفي الثاني من سيرة البرازية قال

لا بأس بأن يفسد أسرار المسلمين بأسرار المشركين الذين في أيدي المسلمين من الرجال والنساء وهو قول محمد وأبي يوسف وهو أظهر الروايتين عن أبي حنيفة وعنه في رواية أخرى أنه قال لا يجوز مفاداة الأسير بالأسير شرح سيرة الكبير في باب القداء • وذكر محمد في الزيادات لو أن سرية رجعت إلى دار الإسلام بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة أخذنا هؤلاء في دار الإسلام وقالت السرية هم من أهل الحرب أخذناهم في دار الحرب كان القول قول الأسارى لأن ثبوت اليد عليهم لم يعرف إلا في دار الإسلام ودار الإسلام دار العصمة وكل من كان فيها يكون معصوما ظاهرا كان أقامت السرية يئس على دعواهم أن كان الشهود من التجار جازت شهادتهم وإن كانوا من السرية لا تقبل ولو كانت المسئلة على هذا الوجه في الجند فشهد به بعض الجند لا تجوز شهادتهم من فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة من الخالية • قال محمد سريته تبعها الإمام إلى دار الحرب فخار بأسارى فقالت الأسارى نحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة هؤلاء أخذوا في دار الإسلام وقالت السرية هم كانوا من أهل دار الحرب أخذناهم في دار الحرب قال قول الأسارى وهم أسرار ولا سيد عليهم ولا يقبل قول السرية إلا بحجة فإن أقامت السرية يئس على دعواهم أن شهد بذلك قوم من التجار أو من لا شركة في الغنمة قبلت شهادتهم إلا أنه يشترط الإسلام في الشهود إذا ادعى الأسارى أنهم مسلمون وإذا ادعى الأسارى أنهم من أهل الذمة لا يشترط الإسلام في الشهود وذكر في سيرة الكبير وجوز شهادة الغائبين وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وضع المسئلة هنا في السرية وثمة في الجند وشركة الجند شركة عامة والشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة وإن قالت الأسارى أخذنا هؤلاء في دار الحرب ونحن من أهل الإسلام أو من أهل الذمة دخلنا دار الحرب للتجارة أو لزيارة القرابة مستأمنين أو قالوا ككنا في أسارى في أيديهم وقالت السرية كلهم كانوا من أهل الحرب قال قول السرية فإن أقام الأسارى البينة على ما ادعوا جاز وإن لم يكن لهم بينة إلا أنهم سبي المسلمين وعلامة من علامات المسلمين قبيل هؤلاء ولا يعرض لهم من شرح الزيادات لقاضيخان في باب ما يصدق فيه الأسير أنه مسلم أو ذمى • في كتاب السيرة في الخالية أخذ الحرب في دارنا قال أنا مستأمن لا يصدق ويكون قبا للجماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال هؤلاء أخذنا خاصة وإن أقام بينة من أهل الإسلام كان أمنا وإن أقام بينة من أهل الذمة قبل استنحانا ولا تقبل قضاة تارة خالية في الرابع عشر من السيرة • ولو أن المسلمين وأدعوا قوما من أهل الحرب ثم أغلروا عليهم قوم آخرون من أهل الحرب يجوز للمسلمين أن يشترطوا منهم السبي لأنهم بالموادعة ما خرجوا من أن يكونوا من أهل الحرب لكن علينا أن لا نفدوهم فصاروا مملوكين للساكنين بالأحرار فيجوز نشرأوه منهم كسائر الأموال وإن كان الذين سبوا قوما من المسلمين غدروا بأهل الموادعة لم يسغ للمسلمين أن يشترطوا من ذلك السبي وإن اشترؤا ردة البيع لأنهم كانوا في أمان المسلمين فإن أمان بعض المسلمين كإمان الجماعة ولا يملك المسلمون رقاب المستأمنين وأمنوهم بالأحرار في باب نكاح أهل الحرب من المبسوط للسرخسي • في كتاب السيرة

(١) لأن السرية قوم يحسون فكانت شهادة البعض شهادة على حق نفسه وأما الجيش عظيم فلا يعتبر حقهم ما تعامى الشهادة كذا في مشتمل الأحكام نقلا عن الخالية

قوله شركة عامة فلا يصيب كل واحد من الغائبين شيء منمنع به من الشهود به شرح الزيادات قوله لا تمنع قبول الشهادة وإلهة الشهود فقبران مسلمان بسرقة شيء من بيت المال جازت شرح الزيادات من أهل المزبور قوله قال قول فيه قول السرية لأنهم تصادقوا على أنهم أخذوا في دار الحرب ودار الحرب دار رابحة وأسروا كل من كان ذميا يكون محلا للأسر فالأمر ثابت بحكم الظاهر من أهل المزبور قوله جاز لأن البينة أقوى من الظاهر إلا أنه يشترط إسلام الشهود فلا تقبل شهادة الكافر من أهل المزبور

قال محمد واذ اتى رجل من المسلمين ناسا من المشركين فأغار عليهم قوم آخرون من المسلمين
فقتلوا الرجال وأصابوا النساء والأموال واقتسموا ذلك وولد لهم منهم أولاد ثم علموا بالامان
فعلى الذين قتلوا دية من قتلوا ورتد النساء والأموال الى أهلهن ويرمون للنساء صدقتهن بما
أصابوا من فروجهن والأولاد أسرار مسلمون تبعوا لآبائهم لا يسبل عليهم في أواخر الحادي
عشر من سبب الذخيرة وتماسه فيه ركذا في القتر تسمى نقلا عن السير * وادع مسلم دار (١)
الحرب على أن يؤدى أهل الحرب كل سنة مائة رأس الى المسلمين فإن كانت هذه المائة من
أنفسهم وأهاليهم وذريتهم لا يصح ذلك لأنهم وأولادهم بأجمعهم دخلوا تحت الامان
فلا يجوز استرقاقهم وتسلطهم وان ادوا من رقبتهم جازلان ارغاهم بمدا الامان بقيت عرضة
ومحلا للقتل محبها سرخصي ملخصا * وقوله من أسلم ههنا أربع مسئلة احداها أسلم
الحرب في دار الحرب ولم يخرج اليها حتى ظهر ناعلى الدار والحكم فيها ما ذكر في الكتاب
من أنه أسرى نفسه وأولاده الصغار وما كان في يده من المنقولات الى آخر ما سذكر ثانيا
أسلم في دار الحرب ثم خرج اليها ثم ظهر ناعلى الدار بجميع ماله هذا في الأولاد الصغار
لأنه حين أسلم كان مستتبعا لهم فصاروا مسلمين فلا يراد الرق عليهم ابتداء بخلاف غيرهم
لأنه طاع بده عنه بالتبائن فيغن * وما أودع مسلما أو ذمبا ليس فيا لأن بده ملطيد صحيحة على
ذلك المال فتدفع اسرار المسلمين فيرد عليه * وما أودع حريفا في غلها الرواية في وعن أبي
حنيفة أنه لا يرد يده تخلف يده وجه الطاهر أنها ليست يدا صحيحة حتى لا تدفع اعتسار
المسلمين عن أمواله ثالثا مستأمن أسلم في دار الاسلام ثم ظهر ناعلى داره بجميع
ما خلفه فيها من الأولاد الصغار والمال في لأن تبائن الدارين قاطع للعصمة فبالظهور
ثبت الاستيلاء على مال غير معصوم أما في غير الأولاد فظاهر وأما فيهم فلأنهم لم يصيروا
مسلمين باسلامه لأن طاع التبعية تبائن الدارين فكانوا من جهة الأموال رابعها دخل
المسلم أو الذمى دار الحرب بأمان واشترى منهم أولاد أو أموالا ثم ظهر ناعلى الدار فأنكل له
الأدور والأرضين فانه في من سبب ابن الهمام في آخر باب الغنائم وقسمتها * حربي دخل
دارنا بأمان وله في دار الحرب امر أو حامل منه وأولاد صغار وكبار وأموال وودبعة عند
حربي وذمى ومسلم فأسلم الحربي في دارنا ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فهو على ثلاثة أوجه
ان يخرج اليها أو أسلم في دار الاسلام ثم ظهر المسلمون على دارهم فجميع ذلك يكون فيا
للمسلمين وان أسلم هذا الحربي في دار الحرب ثم خرج اليها وخلف هذه الاشياء في دار
الحرب فأولاده الصغار أسرار مسلمون وما كان من ماله ودية عند ذمى أو مسلم فهو له
وأولاده الكبار تكون فيا للمسلمين والديون والغصوب والودائع عند الحربي تكون فيا
في فصل فيما يطلد الارتداد من سبب الخاتمة * اذا أسلم عبد الحربي ولم يهرب الى دار (٢)
الاسلام حتى اشتراه مسلم أو ذمى أو حربي في دار الحرب بعتق عندنا خلافا لهما ابن همام
من باب استيلاء الكفار في شرح قوله فان أبى عبد الله * العبد اذا أبى اليهم فأخذوه لم
يلكوه عند أبي حنيفة وقال لا يملكونه وكذا الخلاف في الامة والخلاف في عبد مسلم وفي
الذمى له قولان وفي المرتد يملكون اتشافا قيد بالابق لأنه اذا كان مترددا في دار الاسلام

(١) وفي ابن الهمام في باب الموادة من
كتاب السير نقلا من المبسوط بعد هذه
المسئلة ألا ترى ان واحد منهم لو باع
ابنه بعد هذا الصلح لم يجوز فكذلك
لا يجوز تملك شيء من نفوسهم وأولادهم
بحكم تلك الموادة لان حريتهم تكدت
بخلاف ما لو وصلحوهم على مائة رأس
يا عبايهم أول السنة وقالوا أنونا على
ان هؤلاء لكم وانصالحكم ثلاث سنين
مستقبلة على أن تعطيتكم كل سنة مائة
رأس من رقبته فانه جائز لان المعنيين
في السنة الاولى لا تتناولهم الموادة

سند

(٢) ولو أسلم عبد الحربي في دار الحرب فهو
عبد على حاله في قواهم ولو باعه من مسلم
أو حربي عتق عنده خلافا لهما كذا في باب
المستأمن من جواهر الفقه كذا في خط
المرحوم

سند

فأخذه وأحرزه بدار الحرب يملكونه بالأخذ اتفاقا وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا
أخرجه رجل بشراء أو هبة يأخذه المالك بغير شيء عنده ويملكه بقيته أو يمتنه عندهما وكذا
إذا كان مغنوما فوجده مولاه قبل القسمة وأما بعد ما يؤدي عوضه من بيت المال اتفاقا
(١) وإن نذاهم بغير ملكه اتفاقا لتحقيق الاستيلاء اتفاقا إذا لا يلد بغير ملكه العبد شرح
المجمع لابن المالك في آخر استيلاء الكفار من السير فعند أبي حنيفة يأخذ المالك القديم
بغير شيء موهوبا كان أو مشترى أو مغنوما قبل القسمة وبعد القسمة يؤدي عوضه من
بيت المال لأنه لا يمكن إقامة القسمة لتتفرق الغنائم ونعذر اجتماعهم وليس له على المالك
جمل الأتي لأنه عامل لنفسه إذ في زعمه أنه ملكه بيان الرواية شرح الواقعة من استيلاء
الكفار أبق العبد في دار الحرب من التاجر وأخذه الحربي لا يملكه وقبل يملكه ولو
أخرجه إلى دار الإسلام فوجده صاحبه أخذه بغير شيء وهو الأصح معين الحكام • سئل
الحنفي عن اشتري عبدا في دار الحرب فأبق منه هل له أن يأخذ العبد بالقيمة فنسأل أن
أدعى أنه علكه في دار الحرب فليس له على العبد سبيل بقيمة الدهر في كتاب السير •
(مع عك) دخل دار الحرب بأمان فاشتري عبدا منهم فأبق هناك ثم دخل التاجر دار الإسلام
(٢) فوجده في يد إنسان يأخذه بالثمن إن كان ملكه ذلك الإنسان بالشراء وبالقيمة إن ملكه
بالهبة فحينئذ ليس له على العبد سبيل لما ملكه في دار الحرب فنية في كتاب السير • وإذا
استولى الكفار على أموال النصارى وأحرزوها بدارهم ملكوها فان ظهر ناعليهم فن وجد
ملكه قبل القسمة أخذه بغير شيء وبعد ما بالقيمة إن شاء وإن دخل تاجر واشترى وأخرجه
إلى دار الإسلام فملكه بالخيار إن شاء أخذه بالثمن وإن شاء تركه وإن وهب له أخذه بالقيمة
وإن اشتراه بعرض يأخذه بقيمة العرض ولو كان مغنوما وهو مثلي يأخذه قبل القسمة
ولا يأخذه بعدها لأن الأخذ بالمثل غير مفيد وكذا إذا كان موهوبا بالأخذ من سير
خزانة المقتنين في أرواس الغنائم وقسمتها إذا وقع الاختلاف بين المشتري من العدو وقادعي
المولى القديم في قدر الثمن أو في قدر قيمة العرض الذي اشتراه به المشتري من العدو فادعى
المشتري أنه ألف والمالك القديم أنه خمسائة ولا يثبت له ما فإن القول للمشتري عندهم جميعا
مع بيته فإذا حلف المشتري فالمولى بالخيار إن شاء أخذه بذلك وإن شاء تركه وإن أقام بعد
ذلك يثبت على ما فداء به المشتري تقبل وإن أقام يثبت على البيعة يثبت المولى في قول أبي
حنيفة ومحمد وعلى قول أبي يوسف البيعة يثبت المشتري وهذا الذي ذكرنا كله إذا اختلفا
في مقدار الثمن وأما إذا اختلفا في مقدار قيمة العرض فأما ما يثبت ذكر محمد أن البيعة يثبت
المشتري عند أبي يوسف ولم يذكر فيه قول أبي حنيفة قبيل السادس والثلاثين من
(٣) التاتارخانية مختصا • عبد مسلم أخذه الكفار وأدخلوه دار الحرب ثم أبق منهم عتق
لأنه استولى على ملك الحربي فملك نفسه فاعتق كالوأم عبد الحربي في دار الحرب فأبق إلى
دار الإسلام فإنه يعتق في آخر عتاق الخانية وكذا في الوقائع الخسامية في الثالث من
(٤) العتاق • وفي الملتقط عبد أسره أهل الحرب وألقوه بدارهم ثم أبق منهم يرد إلى سيده
وفي رواية يعتق من البحر الرافقي في باب استيلاء الكفار والبزازية في كتاب السير

• (الشافعي)

قوله بقيته الخ وفي الملتقى وعندهما
بالثمن تأمل ع

(١) وانما قيدنا أول المسئلة بكون العبد
مسلمانا لئلا يرتد فأبق اليهم فأخذه
ملكوه اتفاقا ابن همام في السير
كذا يحفظ المرحوم ع

(٢) والقول قول من اشتراه مع بيته
من سير خزانة الأكل

(٣) وهذه المسئلة في مختارات النوازل
بدون قيد الإسلام ع

(٤) وكذا في الوقائع الخسامية ع
وفي الفرع اختار الرواية الثانية وأفتى
المرحوم يحيى أفندي على ما في الفرع
وقضى أبي السعود في كتاب الأبق على
الأولى فليست أسهل عند الفتوى كذا يحفظ
المرحوم ع

(الثاني فيما يعامل به أهل الذمة) • وإذا دخلت حرية يأمان فتزوجت ذمتها صارت ذمة
وهذه من مسائل الجامع الصغير اعلم أنها إذا تزوجت ذمة لتصبح ذمة تجرى عليها أحكام
أهل الذمة بعد ذلك من نحو المنع من الخروج إلى دارهم وأخذ الخراج من أرضها وما شابه
ذلك وإذا تزوج الحر ذمة لا يصير ذمتها وذلك لأن المرأة تابعة لزوجها في المقام والزوج
ليس بتابع لها فيه فتكون المرأة ذمة للالتزام المقام في دار نادون الزوج وأوضح الفقيه
أبو المثلث في شرحه للجامع الصغير بقوله ألا ترى أن الزوج والمرأة إذا كانا مسافرين
فتوى الزوج الإقامة صارت المرأة مقبلة ولو فوتت المرأة الإقامة لا يصير الزوج مقبلا غاية
البيان في المستأن • وبصير الصبي مسلما بإسلام أبيه دون جدته أشباه من كتاب (١)
الفرائض من القرن الثاني • صبي سبي وسبي معه أبواه أو أحدهما مات لا يصل عليه (٢)
الأذا كان أقربا بالاسلام وهو يعقل الاسلام والاثم يسب معه أحدهما مات يصل عليه
اعلم أن الولد الصغير يعتبر بالأبوين أو بالأب وحدهما في الدين فان انعدم ما يعتبر بهما
أصاحب البد فان انعدمت اليد يعتبر بها للدار لأنه تعذر اعتباره أصلا في الدين فلا بد من
اعتباره بها نظر الغير أن التبعية للأبوين أقوى فإذا انعدم ما فعله التبعية في حق صاحب
اليد أقوى إذا ثبت هذا فان كان معه أحد أبويه يعتبر بهما لا لدار فيكون كافر تبعا
لهم وان لم يكن معه أحدهما يصل عليه إذا مات لأنه صار مسلما تبعا للدار عند انعدام
الأبوين ولو وقع في يد المسلم من الجند في دار الحرب وسده ومات يصل عليه لأنه مسلم تبعا
لصاحب اليد عند انعدام الأبوين في الدين ويستوى فيما قلنا إذا كان الصبي عاقلا أو غير
عاقلا لأنه قبل البلوغ تبع للأبوين في الدين مالم يصف الاسلام وقوله في الكتاب وهو
يعقل الاسلام يدل على أن الصبي العاقل إذا أسلم يصح وهذا مذهبنا وقوله وهو يعقل
الاسلام يعني صفة الاسلام وهذا يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلما حتى
يعلم صفة الاسلام وكذا إذا اشترى جارية واستوصفها الاسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة
وصفة الايمان ما ذكر في حديث جبريل أن تؤمن بالله و ملائكته وكتبه ورسوله واليوم
الآخر والبعث بعد الموت والقدر خير موثره من الله تعالى هكذا ذكره المكاشافي هذه
الجملة في باب حل الجنائز من الجامع الصغير في سيرة أحكام الصغير للاستروشي • إذا اذنت
امرأة من السبي صيا تحمله وهو لا يعبر عن نفسه أو يعبر إلا أنه متدفعها في ذلك لا تصح
دعواها ولا يثبت نسبها بخلاف الرجل والفرق أن الأب أصل في النسب والام
كما نابع له فكان ثبوت النسب من الام يناء على ثبوت النسب من الاب يثبت أولا من
الاب ثم يثبت من الام تبعا لثبوت النسب من الاب والدليل على أن الاب أصل قوله تعالى
ادعواهم لأبائهم وقال تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن أضاف الولد إلى الأب
بلام التانيك ولهذا اختص بالنفقة وإذا كان الأب أصلا كان هو في الاقرار بالولد مقرا
على نفسه فيصح اقراره وإذا كانت الام تبعا كانت هنا في الاقرار بالبنوة مقرة على الغير
فلا يصح اقرارها فان مات هذا الصبي في دار الحرب لا يصل عليه الا إذا كان في يد
مسلم بالبيع أو بالقسمة فاذن يحكم بالسلامة تبعا لصاحب البد فيصلى عليه إذا مات

(١) كذا في شرح السراجية للفتاوى
في شرح قوله والجند كلاب عند
(٢) ولو سبي الصبي ومعه أبواه أو أحدهما
أبويه فلم يخرج من دار الحرب حتى مات
أبوه ثم خرج إلى دار الاسلام فهو مسلم
ولو أخرج إلى دار الاسلام أو قسم أو بيع
في دار الحرب ومعه أبواه أو أحدهما أبويه
ثم مات أبوه لم يحكم بالسلامة سبي يكبر
ويصف الاسلام كذا في سيرة السائر خاتمة

قوله المكاشافي في نسخة الكافي
وفي أخرى الكافي اهـ

وإن كانت بعد الإحراز يدار الإسلام ولم يصف الكفر يصل عليه وإن كان في يدها لا نأخذكمنا
 بالإسلامه بحال الدار ولا عبرة ليدها بدلالة بطلان دعوتها فيه ثم قال في الكتاب ولم يصف
 الكفر وهذا دليل على حكم التبعية في الدين وأعمال يثبت إذا لم يظهر فيه خلافه وإذا أراد
 الإمام أن يفرق بينها وبين هذا الصغير الذي ادعت نسبة بالقسمة أو بالبيع كره استنسانا
 إذا كان الصبي في يدها وأما إذا لم يكن الصبي في يدها لا يكره التفريق في الفصل الرابع
 والعشرين من سير الذخيرة • قوله فإن مكث سنة فهو ذمي لأنه لما أقامها بعد تقدم الإمام
 إليه صار ملتزما بالجزية فيصير ذميا بقراده من السنة ما وقته الإمام سواء كان سنة أو أقل
 كالشهر والشهرين وظاهر ما في الكتاب أن قول الإمام له ما ذكر شرط لكونه ذميا فلو
 مكث سنة قبل مقال الإمام له لا يكون ذميا وبه صرح العنابي فقال لو أقام سنتين من
 غير أن يتقدم الإمام إليه فله الرجوع قيل ولفظ المبسوط يدل على خلافه والأيضه الأولى
 كما في فتح القدير ودل كلامه على أنه لا يبرية عليه في حول المكث لأنه انما صار ذميا
 بعده فجب في الحول الثاني الآن يكون شرط عليه أنه إن مكث سنة أخذها منه
 في المسئاة من من سير البحر • ولو قال الإمام من قتل قتيلًا فله سلبه فقتل المسلم ككافرا
كان له سلبه والسلب دابة المقتول وسرجها وما عليها من آلات وثياب المقتول
 وسلاحه وجامعه من مال في حقيقته أو على وسطه أو دابته وما عدا ذلك فليس يسلب
 وكذلك كل ما كان مع غلامه على دابة أخرى فليس يسلب قبل فصل في قسمة الغنائم
 من الخالية • والفرس المشتركة بين رجلين يقانل هذامرة وهذا أخرى لاسمها إذا
 أبر أحدهما نصيبه من شريكه قبل الدخول فالسهم للمستأجر من سير البحر الرائق
 في كيفية القسمة في شرح قوله العبرة للغارس • لا يخرج إلى الغزو بلا إذن والديه وإن أذن
 أحدهما لا يخرج وإن كان له جذان وجذتان فاذن أبو الأب وأم الأم ولم ياذن الآخران
 له الخروج وفي سفر الحج والتجارة يخرج بلا إذنهما لأن الجهاد يتعلق بالروح لهما
 دلت العلة على التحاق الخروج إلى العلم بالحج والتجارة ولأن الخروج إلى التجارة لما جاز
 فلا يجوز للعلم أولى إذا كان الطريق مخوفًا في شرط أدنهما هذا إذا كانا غير محتاجين
 إلى خدمته فإن كانا محتاجين لا يخرج وإن عليه دين لا يخرج إلى الغزو بلا أدائه
 وإن لم يكن له مال لا يخرج إلا بإذن الدائن وإن كفل بالمال لا يخرج إلا بأذنهما وإن
 كفل لا ياذن لا يخرج إلا بإذن الطاب خاصة في الخطر والإباحة من سير البرازية • ولومات
 الهندى في أثناء السنة قبل خروج العطايا لم يستحق ورثته منها شيئاً • وكذلك بيع العطايا
 قبل خروجه لا يجوز ذكره في صلح المحيط من باب الصلح الفاسد ومعين المفتي في الوقف •
 إذا مات المدرس في أثناء السنة قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها من الأرض وقد ياشر مدة ثم
 مات أو عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة الغلة إلى مدة مباشرته وإلى مدة مباشرة من جاء بعده
 وييسر المعلوم على المتدين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيه على بحسب
 مدته ولا يعتبر في حقه ما قدمناه من اعتبار زمن مجيء الغلة وأدراكها كما اعتبر في حق
 الأولاد في الوقف عليهم بل يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وخليفة ما

في جهات البر للمعنى الذي قدّمناه وهذا هو الاشبه بالفقه والاعدل أنفع الوسائل في مسألة أوقاف المدرّس ملخصاً * فصراني بعمل خراج رأسه سنتين ثم أسلم برّد عليه خراج سنة فان أدّى خراج سنة ثم أسلم في أول السنة لا برّد عليه شيء لانه في المسئلة الاولى أدّى خراج السنة الثانية قبل الدخول فيه برّد عليه وفي المسئلة الثانية أدّى خراج السنة الاولى (١) بعد الوجوب في تلك السنة لكن هذه المسئلة على قول أولئك المشايخ الذين قالوا بوجوب الجزية في أول السنة وهكذا نص في الجامع الصغير وعليه الفتوى وقد ذكرناه في خراج شرح الجامع الصغير واقعات حسامية في الثامن من الزكاة * قوله فان اجتمع حولان تداخلت الجزية قال الاسيحياتي وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يتداخلان وهو قول الشافعي والصحيح قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعليه مشي المهبوني والقسني وغيرهما وفي الخلاف في وقت وجوب الجزية آخر الحول كما في الزكاة في حق المسلمين وهو الأصح لا أول الحول من المبسوط تصحيح قدروى في السير * واختلف في معنى التكرار والاصح أنه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى لان الوجوب بائداء الحول بخلاف خراج الارض فانه بائخره لسلامة الانتفاع وفي الجرهره تجب في أول الحول عند الامام الا انها تؤخذ في آخره قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم أو يومان من سبهم مخ القفار في بيان أحكام الجزية * وفي الطبعة أما بيان من لا يجب عليه الجزية عشرة أصناف الصبيان والتسوان والرهبان والعلمان والمجانين والعبيد والشيخ الغافى والزمن والمقطوعة أيدهم وأرجلهم والقسيس وفي الهداية وكذا المفلوج وعن أبي يوسف أنه يجب على الشيخ الكبير اذا كان له مال ولا يوضع على المسكاتب والمدرّس وأم الولد وفي الكافي ولا يؤدّى عنهم موالهم ولا يوضع على الرهبان الذين لا يخاطبون الناس وذكر محمد عن أبي حنيفة أنه يوضع عليهم اذا كانوا بقدرى على العمل وهو قول أبي يوسف في الخراج من سير البرازية * قوله ومن امتنع من أداء الجزية أو قتل مسلماً أو زنى بمسلة أو سب النبي عليه الصلاة والسلام (٢) لم ينقص عهده الى آخره والذي عدى أن سبه عليه الصلاة والسلام أو نسبة ما لا ينسب الى الله ان كان محابطة دونه كنسبة الولد الى الله تعالى وتقدس عن ذلك اذا أظهره يقتل به وينقص عهده وان لم يظهر ولكن عثر عليه وهو يكتمه فلا ابن الهمام في فصل لا يجوز احداث بيعة أو كنيسة من السير * ولو امتنع أهل الذمة عن أداء الجزية قاتلهم الامام خلاصة قبيل كتاب الصوم * وفي الذخيرة اذا تكرر أهل الذمة دوراً فبين المسلمين ليسكنوا فيها جاز لانهم اذا سكنوا بين المسلمين رأوا معالم الاسلام ومحاسنه وشرط الحلواني قتلهم بحيث لا يضرّ بهم المسلمون أما لو كثروا بحيث تعطل بسبب سكناهم بعض المسلمين أو تقللوا بحيث من السكى فيما بين المسلمين ويؤمنون بأن يسكنوا ناحية ليس فيها المسلمون وهو محفوظ عن أبي يوسف انتهى وفي المحيط يذكرون أن يسكنوا في أمصار المسلمين يبيرون ويشترون في أسواقهم لان منفعة ذلك تعود الى المسلمين اهـ من سير البحر الرائق في فصل في الجزية من باب العشر * وينعشون من ضرب الناقوس وشرب الخمر واتخاذ الخنازير بالاجماع انتهى وقوله ينعشون من شرب الخمر أى التجاهر به واظهاره وفي المحيط لوضربوا

(١) اعلم أن الجزية نوعان نبوية وضعت بالتراخي فتقدّر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يتدّى الامام وضعها اذا غلب عليهم شرح

(٢) وفي الذخيرة في الخامس من السير الذمى اذا أعلن بسبب النبى عليه السلام يقتل البتة ذكر محمد دليله عليه ذكره في مجموعة محمد بن كذا بخط المرحوم ولا ينقص عهده بالاياء عن الجزية والذى بمسلة وقتل مسلم وسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بل بالعاق او بالغلبة على موضع للعرب وصاروا كالمرد أي صار أهل الذمة بالعاق أو بالغلبة ثم كالمرد في قتلهم ودفع مالهم لورثتهم لانهم الصقوا بالاموات لتباين الدار كذا في سير البحر الرائق في العشر والخراج وفيه تفصيل

قوله البرازية في نسخة التاتارخانية اهـ وذكر العيني في رواية مذكورة في واقعات حسام اذا امتنعوا عن أداء الجزية فنقض العهد وقاتلوه وهو قول الثلاثة انتهى ولا يخفى ضعفها رواية ودرية كما أن قول العيني واختباري أنه يقتل بسبب النبي عليه السلام لأصل له في الرواية وكذا وقع لابن الهمام بحث هنا خالف فيه أهل المذهب وقد أفاد العلامة قاسم في فتواه أنه لا يعمل بالبحاث شيخه ابن الهمام المخالفة للمذهب نعم نفس الانسان غيب الى قول المخالف في مسئلة السب لكن اتباعنا للمذهب واجب البحر الرائق من المحل المذكور

(١) وفي جامع الجوامع صح اسلام
السكران وان رجع يجبر ولا يقتل
كذا في التارخانية في المرتد من كتاب
السيرة ٢٦ فصل ٢٨

اسلام السكران يصح لارذته ولا تبين
امراته ويجبر على العود الى الاسلام
في احكام السكرارى فصولين ٢٨

قال سكران لعنت خدائي برهه دشمن
داران من ياد (أى تسكن لعنة الله على
جميع أعدائي) لا يكفر ومع هذا وجد
الاسلام والتشاكح احتباطا فهو أولى
من هداية المهديين وفي العناية اذا قبل
لنصراني ادخل في الاسلام واترك دينك
فانه باطل فقال فعلى اودخلت صار مسلما
في الرابع من سيرة التارخانية ٢٨

(٢) وقد ذكر صفة اسلام المكره مطلقا
بلا قيد كونه حرييا في اكرام الخانية
والولوية والخلعة وتقسمة الفتاوى
والجزازية وخزانه الفسدين والمنظومة
ومشتمل الاحكام وشرح الجمع لابن مطا
فليست فيها ٢٨

وكذا اسلام المكره اسلام عندئذ كان
حرييا وان كان ذميا لا يكون اسلاما
في باب ما يكون كفر من الخانية

(٣) قوله عاقل أى يعقل فحوى ما يجري على
لسانه من دعوى النهاية

قوله الأمير أى يعرف أن الاسلام سبب
النجاة شرح الوفاية لابن فرسنة قبيل
باب البغاة

قوله أيضا الأمير أى يميز الخبيث من الطيب
والخوف من المثر شرح الوفاية لعلاء الدين
الاسود

قوله معين المثنى في نسخة قاعدية
في الاكرام اه

التاوس في جوف كاتمهم لا يمنع اتهمى وقال محمد كل قرية من قرى أهل المرتدة أو مصر
أو حدية لهم اسم ظاهر أو قباش اسم الفسق من الزنى والفواحش التي يجرمونها في دينهم
يمنعون منه وكذا من المزامير والطاير والغنام من كسر شيئا من ذلك لم يضمن ابن الهمام
في فصل لا يجوز أحداث بيعة أو كنيسة من كتاب السيرة وذكر في السيرة أنهم يمنعون
من أحداث البيعة والكائن في المواضع كلها وهكذا روى الحسن عن أبي خنيفة وبه أخذ
عامة المشايخ منهم محمد بن حلة فها تنتقض به الاجارة من اجارة الخانية وفيه تفصيل الذي
اذا انتقل من دين الى دين لا يتعزض له وقال الشافعي يؤمر أن يسلم أو يعود الى دينه الاول
فان لم يفعل حتى مضت ثلاث سنين امرأته من الخانية ولو ألتف الباغي مال
العادل لا يجب الضمان ولو ألتف العادل مال الباغي يجب الضمان قتل العادل أبناء
الباغي وورثه وكذا لو قتل الباغي وورثه عندهما وعند أبي يوسف لا يرثه غلب البغاة على
المدينة واستعملوا عليها فاضا منهم فقتل بأشياء ثم ظهر أهل العدل فنقضوا ما باعوا
العدل اذا كلن حقا أو محتلفا فيه في باب الخوارج والبغاة من سيرة الوجيزة قلت رأيت
الرجل من أهل العدل يقتل أبناء أوجسته في الحرب هل يرثه قال نعم يرثه لانه قتل على
تأويل وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يرث في باب الخوارج والباغي
من سيرة الجامع الصغير

(١) الثالث في المرتدة وما يكون كفر من المسلم وما يصير الكافر به مسلما ولو ارتد
رجل ولم يعلم لحوقه فهو كالمقود فان مات أحد من ولده فبرأه لورثته ولا يجب من شيء على
المرتد وكذا المرتد الذي يفقد وله بنون مسلمون مات أحدهم وكذا المسلم يفقد وبنوه
(٢) كفار غنابية في المقودة صح ارتداد صبي عاقل كاسلامه فانه صحيح اذا كان عاقلا
والمراد بالصبي العاقل المميز وهو من بلغ سبع سنين فما فوقها في المرتد من سيرة الفقار

ويشترط في جواز قتل المرتد أن لا يكون اسلامه بطريق التبعية ولذا حال في البدائع صبي
أبواه مسلمان حتى حكمه باسلامه تبعا لأبويه فبلغ كافرا ولم يسمع منه اقرا بالاسان
بعدها البلوغ لا يقتل لانعدام الردة منه اذ هي اسم للتكذيب بهدسا بقة تصديق ولم يوجد

منه التصديق بعد البلوغ حتى لو أقرب بالاسلام ثم ارتد يقتل ولكنه في الاولى يجب لانه كان له
حكم الاسلام قبل البلوغ تبعا والحكم في اكتاباه كالحكم في اكتاب المرتد لانه

(١) مرتد حكما انتهى وأن لا يكون في اسلامه شبهة فان السكران لو أسلم صح اسلامه
فان رجع مرتدا لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد كذا في التارخانية والبحر الرافق
في باب المرتد أربع مسائل لا يقتل فيها المرتد احداها الذي كان اسلامه تبعا لأبويه اذا

بلغ مرتدا والثانية اذا أسلم في صفوة ثم بلغ مرتدا والثالثة لو ارتد في صفوة والرابعة
المكره على الاسلام لو ارتد في هذه الوجوه لا يقتل ويجبر على الاسلام ابن الهمام
في باب المرتد ملخصا ولها خامسة وهو الملقط في دار الاسلام محكوم باسلامه فلو بلغ

(٢) كافرا أجبر على الاسلام ولا يقتل من الممل المزبور الحربى لو أكره على الاسلام
فأسلم ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل معين المقتى سئل عن ذمى صبي مجبر أسلم وهو سكران

هل يصح اسلامه أجاب بـصـح كالبالغ السكران لكن اذا زال سكرهما فعدا الى دينهما
 يجبران على العود الى الاسلام بالمحس والضرب ولم يقتل قارئ الهداية * تبجيل الكافر
 كفر فلو سلم على الذمى تبجيلا كفر ولو قال الجوسى يا استاذ تبجيلا كفر كذا في صلاة
 الظهيرية * وفي الصغرى الكفر شئ عظيم فلا يجعل المسلم كافرا متى وجدت رواية أنه
 لا يكفر لأنصح ردة السكران الا الردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام فإنه يقتل ولا يعفى
 عنه كذا في البرازية * كل كافر ناب قنوته مقبولة في الدنيا والآخرة الاجابة الكافر
 بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وبسبب الشيخين رضى الله تعالى عنهما أو أحدهما
 وبالصهر ولو امرأة وبالردة اذا أخذ قبل نوبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا
 المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه
 بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كفى شهادات البيعة * حكم
 الرقة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا ~~لكن~~ اذا أسلم لا يقضيها الا الحج
 كالكافر الاصلى اذا أسلم ويطل ما رواه غيره من الحديث فلا يجوز السامع منه أن يروى
 عنه بعد رده كفى شهادات الوالدية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا
 واذا مات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل مله وانما يدفن في حفرة كالكلب والمرتد
 أقبح كفر من الاصلى الايمان تصديق محمد في جميع ما جاء به من الدين ضرورة والكفر
 تكذيب محمد عليه الصلاة والسلام في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من
 أهل القبلة الا بحدود ما أدخل فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا في الفتاوى من ألفاظ التكفير
 يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يبقى عليه خلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر
 وان فضل عليهما ما يقتدع كذا في الخلاصة * وفي مناقب الكرورى يكفر اذا أنكر
 خلافتهما أو أبغضهما لمحبة النبي عليه الصلاة والسلام لهما واذا أحب عليهما أكثر منهما
 لا يؤاخذ به انتهى * وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار به أو ذكر
 الله أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء انتهى * يقتل المرتد ولو كان اسلامه (١)
 بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكار الردة توبة فاذا شهد وعلى
 مسلم بالردة وهو مشكور لا يعرض له لا لتكذيب الشهود العدول بل لان انكاره توبة ورجوع
 كذا في فتح القدير * فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فلماذا
 قلت بثبوت رده بالشهادة وانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبط
 الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا يعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته
 في الدنيا آمنا لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي عليه الصلاة والسلام وسبب
 الشيخين كما قدمنا من سير الاشياء * ومن أنكر خلافة أبي بكر الصديق رضى الله تعالى
 عنه وخلافة عمر فالاصح أنه كافر من سير خزانة المفتين * وما كان في كونه كفر الاختلاف
 بؤمر قاتله بتجديده الشكاح والتوبة احتما طوما كان خطا لا يؤمر الا بالاستغفار والرجوع
 عنه برأية في الثالث من كتاب الفساط الكفر * وفي الفتاوى الصغرى المكفر شئ عظيم
 فلا يجعل المؤمن كافرا متى وجدت رواية أنه لا يكفر انتهى وقال قبله في الجامع الاصغر

لو ارتد السكران لا يمين امرأته لأن
 الكفر من باب الاعتقاد فلا يتحقق مع
 الشك كذا في السراج الوهاج في باب
 حد الشرب

وعلى في فتح القدير في طلاق السكران
 بقوله لأن الكفر من باب الاعتقاد أو
 الاستخفاف وباعتبار الاستخفاف حكم
 يكفر الهازل مع عدم اعتقاده لما يقول
 ولا اعتقاد السكران ولا استخفاف لأنهما
 فرع قيام الادراك

ويطل وقفه فان مات قبل أن يجتد
 الوقفية كان ميراثا عنه كذا في الاسعاف
 في باب الارتداد بعد الوقف

(١) وان صام أو حج أو أدى الزكاة
 لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية
 فاضحان في كتاب السير فيما يكون اسلاما
 من الكافر

قوله من سير خزانة المفتين في نسخة زيادة
 قبل فصل في المرتد اهـ

وجعل يخذل لعله ليفرق بين المرأة وزوجها بذلك اللعبة قالوا هو مرتد يحكم برأيه ويقتل إذا كان يعتقد أنها أتر أو كان يعتقد التفرق من اللعبة لأنه كافر ه السائر إذا تاب فهو عبي وجوه ان كان يعتقد نفسه خالقا لما يفعله فان تاب عن ذلك وقال خالق ككل شيء هو الله تعالى ونبرأ عما كان يقول تقبل توبته ولا يقتل (٢٦) وان كان يستعمل السحر للتجربة والامتحان

ولا يعتقد ذلك لا يقتل لأنه ليس بكافر ه وساحر يجسد السحر ولا يدري ككيف يفعل ولا يقتل به قال لا يستتاب هو بل يقتل اذا ثبت أنه يستعمل السحر وذكر في بعض الروايات والاستتابة أسحوط وقال الفقيه أبو الليث اذا تاب السار قبل أن يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل واذا أخذ ثم تاب لا تقبل توبته ويقتل وكذا الإذني المعروف المذاهبي (يعني في الإلحاد) والفقهاء على هذا القول في أواخر كتاب الخطر والاياحتمن فتاوى الخانية وكذا في أواخر الفصل الأول من كتاب المبادئ من الخلاصة وآخر الفصل الأول من الحدود ومفصلاته وفيه تصريح بما عليه الفتوى وكذا من الأول من حدود البرافية ع

٣ (أي أنت كنت مسلما تضرب كذا) وأما قوله عيبه ولا يستتاب اذا جرت من أولته لعمل السحر لعله بالفساد في الأرض لا يجوز عمله اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره من آخر أحكام المرتدين من فتح القدير ع ولا اعتبار باعتقاده كما صرح به قاضيان في فتاواه ومن تكلم بها محطنا أو مكرها لا يكفر عند الكل والمراد من الساحر غير المستعوذ ولا صاحب الطلم ولا الذي يعتقد الاسلام فيما يوجب الكفر من كراهية مختارات النوازل ع

(٢) وفي باب ما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون وذكر خمس الأئمة السرخسي الصلاة بغير طهارة عمدا معصية ولم يقل كفرو وقال خمس الأئمة الحلواني يكرن كفرا عند المشايخ وهكذا روى عن أبي

إذا أطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لكنه لم يعتقد الكفر قال بعض أصحابنا لا يكفر لأن الكفر يتعلق بالضيم ولم يعتقد الضيم على الكفر وقال بعضهم يكفر وهو الصحيح عندنا لأنه استغفب بدنه وفي الخلاصة وغيرها اذا كان في المسئلة وجوه فوجب التكفير وبوجه واحد يمنع التكفير في المفتي أن يعيل الى الوجه الذي يمنع التكفير بتسديس الظن بالمسلم زاد في البرازية الا اذا صرح بإرادة موجب الكفر فلا ينفعه التأويل سينتد وفي التناثرانية لا يكفر بالحق لان التكفير نهاية في العقوبة فيستدعي نهاية في الجناية ومع الاحتمال لانهاية بفظنا انتهى والحاصل أن من تكلم بكلمة الكفر هازلا أو لعبا كفر عند الكل ومن تكلم بها عمدا عمدا كفر عند الكل ومن تكلم بها اختيارا جاحلا بأنها كفر فيه اختلاف والذي يجوز رآه لا يفتي بكفر مسلم أمكن جعل كلامه على محل حسن ولو كان في كفره اختلاف ولو رواه ضعيفة فعلى هذا فأكثرا لفظ الكفر المذكورة لا يفتي بها بالتكفير ولقد أزممت نفسي أن لا أفتي عن ابن شي وأما مشهدة تكفيرا أهل البدع المذكورة في الفتاوى فقد تركتها عمدا لان محلها اصول الدين وقد أوضحها المحقق في المسيرة في باب المرتد من سائر الجهر * ثم ما هو كفره وقاها بحيط العمل ويلزمه إعادة الحج لوج ووطء امرأته وفي وولده في هذه الحالة ولد زنى وما فيه اختلاف فان قاله يوم ينجدها الشكاح والتوبة والرجوع عن ذلك احتياطا في الثامن والثلاثين من الفصولين * رجل قال للمؤذن حين آذن كذبت بصير كافرنا رجل قال اني أحتاج الى كثرة المال الحرام والحلال عندي ٣ سواء لا يحكم بكفره سكران ضرب امرأته فقالت تو مسلمان تسي كوجنين في ذى قال لانم طلقها ثلاثا قالوا يقع الثلاث لأنه ان لم يكن سكران فالثلاث واقع وان كان سكران فثلاثة السكران لا تصح استحصانا فضع الثلاث على كل حال امرأته قالت لزوجهما ان لم تطلقني فحبست بصير مرتدة هذا اذا أرادت الحلال لانها أرادت الحلال فقد باشرت الكفر وعن أبي نصر بن سلام امرأته قالت لزوجهما طلقني والا كفرت قال يجتهد الشكاح نصراني أسلم فمات أبو بعد ذلك فقال ليني لم أسلم الى هذا الوقت حتى أوث منه فانه بصير مرتدا لأنه معني الكفر وذلك كفر رجل قال لغيره صلى المكتوبة فقال لا أصلها اليوم اختفوا فيه ذكر الناطقي عن محمد أنه قال قول الرجل لأصلي بمحتمل وجوها أربعة أحدها لأصلي فقد صليت بها والثاني لأصلي بقولك فقد أمرني من هو خبر منك والثالث لأصلي فستأوي مجانة فني هذه الوجوه الثلاثة لا يكفر والرابع لأصلي فليس يجب على الصلاة ولم أمر بها يعني بحوداها فيصير ككافرا قال الناطقي فعلى هذا اذا أطلق وقال لأصلي لا يكفر لان اللفظ محتمل في فصل ما يكون كفرا ٢ من المسلم وما لا يكون من الخانية * اذا صلى الى غير قبلته متعمدا فوافق الكعبة قال أبو حنيفة هو كافر وكذا اذا صلى بغير طهارة أو صلى مع الثوب النجس قال القاسمي الامام ركن الاسلام على السغدي لو صلى الى غير القبلة متعمدا أو مع الثوب النجس متعمدا لا يكفر ولو صلى بغير وضوء متعمدا يكفر قال الصدر الشافعي بدو به تأخذ وفي الخانية وفي ظاهر الرواية لا يكون كفرا قال رضي الله تعالى عنه وانما اختلفوا فيها اذا

حنيفة وأبي يوسف وفي النوادر من ظاهر الرواية لا يكون كفرا هكذا ذكر في النسخة التي عندي ولم أجدها عداها (م) لم يكن وفي الخانية هكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف وفي النوادر وذكر خمس الأئمة الحلواني في إيمان الجامع ولو صلى بغير طهارة لا يكفر ع

(١) قال لخصه اذهب معي الى الشرع
 أو بالفاوسية بمن بشرع رو فقال
 خصه تايداه يناري روم يا جبري روم
 (أي ان لم تأت برسول أذهب معك وأما
 بالجبر فلا) ككفر اذ عاند الشرع قال
 بمن يقاضى رو (أي اذهب معي الى
 القاضي) والمثله بجالها لا يكفر كذا
 في الثامن والثلاثين من الفصولين عند
 (٢) فائدة صيرفة من بموعات أسعد
 ابن يوسف بن علي الصيرفي الضاري
 رحمه الله تعالى والمؤتمنين بجمرة صاحب
 الشريعة الشريفة (م)
 (٣) وفي الثانية اذا تمى الرجل لثي من
 الانبياء انه لا يكون نبيا قالوا ان أراد به
 انه لو لم يعث نبيا لا به ككون خادجا عن
 الحكمة لا يكون كفرا عند
 رجلان بينهما خصومة فبأحد هـ ما
 يخطوط الفقهاء والقنوي فقال خصمه
 اس كما أقفوا أو قال لا يعمل بهذا وهما
 من عرض الناس كان عليه التعسير
 خاتمة من باب ما يكون كفرا عند
 (٥) (أي لا اذهب حتى تأتي برسول)
 (٦) (أي أتيت طيبا)

لم يكن على وجه الاستخفاف بالدين فان كان على وجه الاستخفاف بالدين ينبغي أن يكون
 كفرا عند الكل وفي كتاب التعزى اذا تعزى ووقع تعزيه على جهة وترك ثلاث الجبهة وصلى
 الى جهة أخرى روى عن أبي حنيفة أنه قال أخشى عليه الكفر لا عراضه عن القبلة
 واختلاف المشايخ في كفره قال شمس الأئمة الحلواني الأظهر أنه اذا صلى الى غير القبلة
 على وجه الاستهزاء والاستخفاف يكون كافرا تارة خاتمة في أحكام المرتدين * قبل
 لرجل أعط درهما لمصالح المسجد أو أحصر المسجد فقال لا أحصر المسجد ولا أعطى الدرهم
 ومالى أمر فى المسجد لا يكفر ولكنه يعزر دل على أن اللفظ اذا لم يكن كفرا لكن فيه ترك
 أدب بالشرع يعزر فى السابغ من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية *
 ارتكب معصية صغيرة فقال له قائل تب فقال ماذا صنعت حتى أقرب بكفر من المحل
 المزبور * مات غلامه فقال يا رب تأخذ من له واحد ولا تأخذ من له عشرة وأنا أجهل
 في جمع المال لا يكفر لانه لم يصف الله بظلم لان الظلم أن يأخذ ما ليس له وله الدنيا والآخرة
 فيما يكون خطأ من كتاب ألفاظ تكون اسلاما أو كفرا من البرازية وكذا في الثانية
 * طلب منه دراهمه وقال أعطنى فى الدنيا فانه لا درهم فى الآخرة فقال أعطنى عشرة
 أخرى وخذها منى فى دار الآخرة أو أعطيك فى الآخرة كفر فى الاصح قال أعطنى حتى
 والاخذ منك يوم القيامة فقال أنت أين تجدنى يوم القيامة لا يكفر من قبيل المحل المزبور
 ملخصا * من قال لداث العشرة أعطنى عشرة أخرى تأخذ يوم القيامة عشرين ككفر
 فاضيفان قبيل باب الردة ملخصا * رجل قال لا أتر اذهب معي الى الشريعة فقال (١)
 تايداه يناري نروم يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضي فقال لا أتر تايداه يناري (٥)
 نروم لا يكفر خلاصة وكذا فى البرازية * ويكفر بقوله فلان يموت بهذا المرض عند
 البعض من البصر الرائق فى أحكام المرتدين * ويكفر بقول المعتز وغيره كنت كافرا فأسلمت
 عند بعضهم وقيل لا يجر رائق فى باب المرتدين * وفى جمع التوازل قيل لرجل شرب الخمر
 فقال خوش أوردم لا يكفر وكذا فى جميع المعاصي تارة خاتمة من أحكام المرتدين (٦)
 * من استحل ما حرّمه الله تعالى على وجه الظن لا يكفر وانما يكفر اذا اعتقد الحرام حلالا
 لا اذا ظنه حلالا بجهل رائق فى الحدود (ح) * غصب شبرا وقال هذا حلال لا يكفر مثل
 أيضا غصب طعاما فقال عندنا كله بسم الله قال لا يكفر ولو ذكره عند شرب الخمر على وجه
 الاستخفاف يكفر وكذا عند الزنى صيرفة فيما يكون كفرا وما لا يكون * ولو تمى (٢)
 أن لا يكون نبي من الانبياء نيا لا يكفر الا اذا ذكره على سبيل الاستخفاف أو على سبيل (٣)
 العداوة برزاية فى الثالث من كتاب ألفاظ الكفر * ولو تمى أن الاكل فوق الشبع
 لا يكون حراما كان كافرا لأن باحته لانتليق بالحكمة فاضيفان فيما يكون كفرا من
 المسلم * ولو تمى أنه لم يحرم الزنى أو الظلم أو القتل بغير حق أو اللواط قال الشيخ الامام أبو
 بكر البطي هو كفر لان اطلاق هذه الافعال خروج عن الحكمة والعدل فاضيفان
 فيما يكون كفرا من المسلم وما لا يكون * قبيل قوله الزوجها أنت عندى كالله قلبس يكفر
 لانها تعنى به المبالغة فى الطاعة حتى لو عنت أنه يستحق العبادة تكفر قنية فى كتاب السير

• وضع قنسوة الجوس على رأسه قال بعض المشايخ كفر وقال بعضهم لا وبعض
المتأخرين قالوا لو بضرورة كدقع البرد أو غيره بأن كانت البقرة لا تعطيه اللبن بدونها
لا بأس به والصحيح أنه يكفر وما ذكره من الضرورة ليس بشيء اذ يمكنه أن يمزقها ويخرجها
عن تلك الهيئة حتى يصير شبه قطعة لبد فيدفع ضرر البرد عن نفسه في الثامن والثلاثين
من الفصولين • من قال لخصمه حكم الشرع في هذه الحادثة كذا فقال خصمه من برسم
كذلك كتمنه بشرع يكفر عندهم وقال بعضهم لا في الثامن من سير البرازية • لو قال
من برسم كتمنه في حكمكم قال المحاكم عبيد الرحمن أن كل من مراده فساد اطلاق وترك الشرع
واتباع الرسم لارادة الشرع لا يكفر خلاصة من الثاني من ألفاظ الكفر وكذا في البرازية •
غضب على قنه أو ولده بفعل يضربه ضرباً شديداً فقبل له أنت لست بمسلم فقال لا أفتي عبيد
الكريم أنه لو تعمد كفر لا لو غلط وذكرنا القضي أن من أجاب امرأته بقوله هب أفى لست
بمؤمن لا يكفر قال بعض المشايخ لو قيل له أنت بمسلم فقال لا لا يكفر واذمناه عند الناس
أن أفعاله ليست أفعال المسلمين فقوله هب أفى لست بمسلم ليس أبعد من هذا • قالت زوجها
ليس لك حبة ولادين الاسلام ترضى يخلف مع الاجانب فقال الزوج ليس لي حبة ولادين
الاسلام قيل كفر وهذا أشد من المسئلة الاولى في الثامن والثلاثين من الفصولين • قال
ألا تحشى الله فقال لا قبل ان في عصية فخره وعقده وقال ذلك كفر وان في أمر لا يعاقب
من الله فيه لا برزاقية في الثامن من ألفاظ الكفر • ولو قال مسلم أجنبي يا كافر أو لا جنسية
يا كافرة ولم يقل مخاطب شيئاً أو قال لامرأته يا كافرة ولم يقل المرأة شيئاً أو قالت المرأة
لزوجها يا كافر ولم يقل الزوج شيئاً كان الفقيه أبو بكر الأعمش البلخي يقول يكفر هذا
القاتل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر فانقضت هذه المسئلة بخاراً فأجاب بعض أئمة
بخاراً أنه يكفر فراجع الجواب الى بلخ فمن أفتى بخلاف أبي بكر الفقيه رجع الى قوله وعلى
قياس المسئلة التي تقدم ذكرها ينبغي أن لا يكفر هذا القائل على قول الفقيه أبي الليث
وبعض أئمة بخاراً واختار للفتوى في جنس هذه المسائل أن القائل يمثل هذه المقالات على
قول الفقيه أبي الليث أن كان أراد الشتم ولا يعتقه كافر لا يكفر وان كان يعتقه كافر
فخطابه بهذا بناء على اعتقاده أنه كافر يكفر لانه لما اعتقد المسلم كافر فقد اعتقد دين
الاسلام كفراً ومن اعتقد دين الاسلام كفراً يكفر في الثاني والاربعين من مسائل المرتدين
من المحيط مصباح الدين البرهاني • ولو قال لغيره يا كافر ولم يقل مخاطب شيئاً كان الفقيه أبو
بكر الأعمش البلخي يقول يكفر القاتل وقال غيره من مشايخ بلخ لا يكفر واختار للفتوى
أنه ان أراد الشتم ولا يعتقه كافر لا يكفر وان كان يعتقه كافر فخطابه بناء على اعتقاده
أنه كافر يكفر منتخبنا تاريخية من كتاب أحكام المرتدين وكذا في العمادية • ولو قيل
الارض للسلطان لا يكره لانه يريد به التحية لا العبادة وكذا اذا قبل الارض بين يدي الظالم
لا يكفر مختارات التوازل في الكراهية • وفي الواقعات حكى عن أبي حفص الكبير أن رجلاً
عبد الله خمسين سنة ثم جاء يوم النبروز فأهدى الى بعض المشركين بيضة يريد به تعظيم ذلك
اليوم فقد كفر بالله وأحبط عمله وهذا بخلاف ما لو اتخذ مشركاً دعوة لخلق شعراً من صبيه

(أى أنا عمل بالعادة لا بالشرع)

(أى أنا عمل بالعادة لا بالحكم)

قوله هب هكذا في النسخ ولعل حقه هي
لانه خطاب مؤنث اهـ

ودعا الناس الى ذلك فحضر بعض المسلمين دعوته وأهدى اليه شمساً لا يكفر وفي الخبايا
 فالاولى أن لا يفعل ولا يوافقهم على مثل ذلك وفيه حكاية حكي أن واحداً من مجوس
 سر بل كان كثير المال حسن العهد لا فقراء من المسلمين وكان يثق على مساجد المسلمين
 ويبحث اليها هناك ليرجيه فدعا الناس مرة الى دعوة اتخذها ملحقاً رأس ولده وبنو ناصيته
 فذهبوا دعونه كثير من أهل الاسلام وأهدى اليه بعضهم فعرض ذلك على مفتيهم فكذب
 الى استاذة شيخ الاسلام على السخدي أن أدرك أهل بلدك فقد ارتدوا وشهدوا شعار
 أهل الجوس وقص عليه القصة فكتب اليه شيخ الاسلام ان اجابة دعوة أهل الذمة مطلق
 في الشرع ومجازاة المحسن بالاحسان من الروعة والكرم وحلق الرأس ليس من شعار
 أهل الضلالة والحكم بردة أهل الاسلام بذلك القدر غير ممكن والاولى لأهل الاسلام
 أن لا يوافقهم على مثل هذه الاحوال في فصل في الخروج والذهاب الى ضيافة (١)
 الجوسي تانارخانية * ولوقال نصراني لمسلم أنا مسلم مثلك يكون مسلماً بخلاف ما اذا (٢)
 قال أنا مسلم ولم يقل مثلك وعن محمد بن زياد اذا قيل لذمي أسلم فقال أسلمت فهذا اسلام
 فانه جواب في أوامر خزائن الاكمل وعن أبي حنيفة أنه بصير مسلماً بقوله أنا مسلم
 ظهيرة في السير وكذا في البرازية * (س) قال أنا مسلم مثلك أو من مسلمين أو قال
 نصراني أقررت بالله أو بما جاء من عند الله وركت النصرانية يكون مسلماً منية القنية
 في السير * ولوقال مسلم ذك حن لا يصير مسلماً وقيل بصير مسلماً الا اذا قال حق ولكن
 لا أو من به في أوائل كتاب الفضا الكفر من البرازية * وعن ابن زياد قيل لذمي أسلم
 فقال أسلمت فهو مسلم كذا عن علمائنا برازية في الرابع من السير وكذا في الخبايا

﴿كتاب الكراهية والاستحسان﴾

اذا قال الكافر لمسلم على القرآن فلا بأس بأن يعلم ويفقهه في الدين لكن لا يمسر المصحف
 وان اعتزل ثم سمع لا بأس به خزائن المفتين في أوائل الكراهية * ونعلم علم النجوم لمعرفة
 القبلة وأوقات الصلاة لا بأس به والزيادة حرام وقيل في تأويل قوله تعالى وجعلناها
 رجوماً للشياطين أي جعلنا النجوم سبيلاً للكذب النجمين أطلق اسم الشيطان على النجم
 وصحى هذيان رجما من رجيم بالغيب قيل نوع تقبيل يد العالم من كراهية البرازية * وفي
 الفتاوى قراءة القرآن في القبور وعند أبي حنيفة تنكره وعند محمد لا تنكره قال الصدر
 الشهيد ومناجنا أخذوا بقول محمد وحكي عن الشيخ الامام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل
 البخاري أن القراءة على المقابر اذا أخفى ولم يجهل لا تنكره ولا بأس بها وانما تنكره قراءة
 القرآن في المقبرة جهراً فاما الخافضة فلا بأس وان ختم وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ يحكي
 عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن ابراهيم انه قال لا بأس بأن يقرأ على المقابر سورة الملك
 سواء أخفى أو جهراً وأما غيرها فانه لا يقرأ في المقابر ولم يفرق بين الجهر والظنفة لاق الاثر
 فيه ورد وحكي عن أبي بكر بن أبي سعيد أنه قال يستحب عند زيارة القبور قراءة سورة
 الاخلاص سبع مرات فانه بلغني أن من قرأها سبع مرات ان كان ذلك الميت غير مغفور

(١) قوله في فصل في الخروج الخ في نسخة
 في الثاني والعشرين من احكام المرتدين
 من التانارخانية اه

(٢) ولوقال اليهودي أو النصراني أنا
 مسلم أو قال أسلمت لا يحكم باسلامه لانهم
 يقولون المسلم من يكون متقاداً للحق
 مستمسكاً ويحكي على الحق خاذلاً أنا
 مسلم يسأل عنه ان قال أودت به تزددين
 النصرانية أو اليه ودية والدخول في دين
 الاسلام يكون مسلماً حتى لو رجع بعد ذلك
 يقتل وان قال أودت به في مستسلم وأنا
 على الحق لم يكن مسلماً فان لم يسأل عنه
 حتى صلى بجماعة مع المسلمين كان مسلماً
 وان مات يصلى عليه فان مات قبل أن
 يسأل وقبل أن يصلى بجماعة فليس يعلم
 وعن الحسن بن زياد واذا قال الرجل
 لذمي أسلم وقال أسلمت كان اسلاماً لانه
 خاطبه بجواب ما كلفه به فيكون اسلاماً
 في باب ما يكون اسلاماً من الكافر من
 الثانية

مسلم ونصراني تتنازعا في شراشي تقبل
 انه يباع من المسلم لامن النصراني فقال
 النصراني أنا مسلم لا يصير مسلماً الا اذا
 قال أنا مسلم مثلك وينبغي أن يصير مسلماً
 لانه أخرج الكلام جواراً بالكلام غيره
 وعن الامام انه بصير مسلماً بأنا مسلم هذا
 حافي الظهيرة والبرازية والتفة شد
 وفي التانارخانية فتقلا عن الظهيرة
 لا يصير مسلماً ما لم يقل أنا مسلم مثلك
 فليأتمل عند الفتوى كذا بخط المرحوم

له بفقره وان كان مغفورا له ففراقه لهذا القارئ وذهب ذنوبه من الميت في الرابع من كراهية الهبط البرهاني • لا يقرأ جهرا عند المشتغلين بالاعمال ومن حرمة القرآن أن لا يقرأ في السوق وفي موضع اللغو في باب القراءة من كراهية القنينة • الجلوس المصيبة ثلاثة أيام رخصة والتزلز أحسن ويكره اقتناذ الضيافة ثلاثة أيام وأكلها لا بأس مشروعة للسرور مات فأجلس وارثه من يقرأ القرآن لا بأس به وبه أخذ بعض المشايخ ولا بأس بزيارتهم بشرط أن لا يطأها ويكره الصاق اللوح بها والكاتب عليها ولا يبق عليها بيت ولا يجتمع ولا يطعن بالألوان ويكره اقتناذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث ويحد الأسبوع والأعياد ونقل الطعام إلى القبر في المواسم واقتناذ الطعام بقراءة القرآن وجع العلماء والقراء للنجس أو قراءة سورة الانعام أو الاخلاص فالخاصة على أن اقتناذ الطعام عند قراءة القرآن لا جمل الاكل يكره في الخامس والعشرين من صلاة البراذنية • الصلاة في الحمام ان لم يكن فيها غائب لم يكن ومكانها طاهر لا تكره وكان اسمعيل الزاهد يصلي فيه مع الخدم في نوع فيما يكره وما لا يكره من صلاة البراذنية • (قلت) ولا يكره قيام الجالس في المسجد لمن دخل عليه تعظيما له من كراهية القنينة في باب في السلام • رجل أوصى بأن تدفن كتيبه قال ابن مغائل لا يجوز أن تدفن كتيبه الآن تكون شيئا لا يفهم منه أحد شيئا أو فيها فساد فينبغي أن تدفن فان كانت كتب الرسائل وفيها اسم الله تعالى واستغنى عنها صاحبها ويحب أن لا تقرأ قال الاحب البنا أن يسمى ما كان فيه من اسم الله تعالى ثم يحرقها أو يلقاها في الماء الجاوي العظيم وان دقها في أرض طاهرة لا يأتاها أحد • ان ذلك حسنا ولا أحب أن تحرق بالنوم ما لم يمس ما كان فيها من اسم الله والانبيا والملائكة وعن بعض العلماء وجب أن تساع كتيبه ما كان خارجا عن العلم وتوقف كتب العلم ففتش كتيبه وكان فيها كتب الكلام فكتبوا إلى أبي القاسم الصفار أن كتب الكلام هل تكون من كتب العلم حتى توقف مع كتب العلم فاجاب ان كتب الكلام تساع لانه خارج عن العلم في مسائل مختلفة من وصايا الثانية • رؤيته • سبحانه وتعالى في المناسم جوزه ركن الاسلام الصفار وكثير من المتصوفة وأكد مشايخ سمرقند ورحمة في مشايخ خوارزم لم يجوزوه حتى قال علم الهندي متعبه شتر من عابد اللون اذا مر في المنام خيال ومثال والله تعالى منزعه في نوع في السلام في الثاني من كراهية البراذنية • من قبل يد غيره فسد الا اذا كان ذا علم وشرف • كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامراء تحت ذي الشرف • بكره • عاترة من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا في ظفقات الظهيرية • الخلف في الوعد حرام كذا في أخصة الذخيرة وفي القنينة وعده أن يأتيه فلم يأت له لا بأس ولا يلزم الوعد الا اذا كان معاقتا كما في كفالة البراذنية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزبلي • استخدام النبي بلا أجر حرام ولولا أخيه ومعلمه الا لاته وفيها اذا أرسله العلم لاحضار شريكه كافي القنينة • لبس الحرير الخالص حرام على الرجال الا لرفع قل أو حكمة كافي الحدادي من غاية البيان ولا يجوز الخالص الا في الحرب عذره • ما حرم على البالغ

قوله واقتناذ الطعام في نسخ واقتناذ الدعوة اه

قوله ان لم يكن فيه ناسك كذا في النسخ ولعل صدوا به فيه لان الحمام مذكور كما في القاء وس وهو السواق لما بهده اه صححه

(١) والفهوم من الخاتبة أن مشايخ بچارا جوزه كذا بخط المرحوم

فعله حرم عليه فله بولده الصغير فلا يجوز أن يسقيه سحرا ولا أن يبلسه حريرا ولا أن يخضب
 يده بمجنه أو رجليه ولا اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبلا أو مستديرا * الخلو
 بالاجنبية حرام الا لملازمة مديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت بجوزا شوها
 وفيما اذا كان بينهما حامل في بيت * الخلو بالمحرم مباحة الا لاخت من الرضاع والصهرة
 الشابة * من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 لثبوت أن الله أحياهما له حتى آمن به كذا في مناقب الكردي * استماع القرآن أتوب من
 قراءته كذا في منظومة ابن رهبان اشباه في كتاب الخطر والاياسة جامع الجوامع * اشترى
 الزوج طعاما أو كسوة من مال خبيث جاز للمراة أكلها ولبسها والا ثم على الزوج * اشترى
 جارية بثوب مغبوب لا يحل له وطؤها قبل أداء الضمان الذخيرة وكذا لو اشترى طعاما
 بثوب مغبوب لا يحل له أكله قبل أداء الضمان * ولو تزوج امرأ بثوب مغبوب (١)
 لا يحل له وطؤها قبل أداء الضمان من مسائل غصب منتخب التناظر خاتمة * اشترى (٢)
 بالتقيد المغبوب جارية أو نوبا أو تزوج بها امرأته حل له وطؤها المرأة ولبس الثوب ذكره في
 المنتقى ولو اشترى بالثوب المغبوب لا يحل له ولو تزوج على الثوب المغبوب يحل
 من غصب البرازية في أول جنس آخر في الحل والحرم من الثاني * غصب طعاما فغضه
 حتى صار بالضغ مستهلكا فلما ابتلعه ابتلاه حلالا عند أبي حنيفة وعندهما لا يشاء على (٣)
 أن عند أبي حنيفة شرط الطيب الملك وعندهما أداء البدل وفي العناية واختار أنه
 لا يحل ما لم يؤد الضمان أو قضى القاضى عليه بالضمان في الباب الخامس والعشرين
 من فتاوى الصوفية * وجعل اكتسب مالا من حرام ثم اشترى شيئا وهو على خمسة
 أوجه أم أن دفع تلك الدراهم الى البائع أو لا ثم اشترى منه تلك الدراهم أو اشترى قبل
 الدفع تلك الدراهم ودفعها أو اشترى قبل الدفع تلك الدراهم ودفع غيرها أو اشترى
 مطلقا ودفع الدراهم أو اشترى بدراهم آخر ودفع تلك الدراهم قال أبو نصر بطيبي
 فلا يجب عليه أن يصدق الا في الوجه الاول واليه ذهب الفقيه أبو الليث لكن هذا
 خلاف ظاهر الرواية فإنه نص في الجامع اذا غصب ألفا واشترى بها جارية وباعها بألفين
 يصدق بالريح وقال أبو الحسن الكرخي في الوجه الاول وفي الثاني لا يطيب له ويصدق
 وفي الوجه الثالث والرابع والخامس بطيب وقال أبو بكر لا يطيب له ويجب عليه
 التصديق في الوجه كلها لكن الفتوى اليوم على قول الكرخي دفعها للرجع عن الناس
 في فصل الشراء بمال حرام من بيع التناظر خاتمة وكذا في تسمية الفتاوى * روى عن
 أبي يوسف فحين اشترى أمة ووطئها امرأرا ثم استحققت أن وطئها حلالا له ولا يستقط
 احصائه وعلى قول أبي حنيفة ومحمد حرام الا أنه لا ثم عليه تناظر خاتمة من كتاب الفري
 * وفي الذخيرة اشترى الرجل جارية وهي لغير البائع أو نوبا وهو غير البائع فوطئ الرجل
 الجارية أو لبس الثوب وهو لا يعلم ثم علم فهل على المشتري اثم روى أبو حنيفة عن محمد
 أنه تعالى الجماع واللبس حرام الا أنه يوضح الاثم من المحبط * وان تزوج امرأة ثم تبين (٤)
 أنهما منكوحه الغير وقد كان المزوج وطئها ينبغي أن يكون على هذا القياس من مستترقات

(١) التطاهر أن لفظ لا في قوله لا يحل
 في صورة الزوج سهو كما يشهد
 عليه المتون المعتمدة فليست أمثل (حسي)
 وجه الفرق بين التزوج بالثوب المغبوب
 والشراء به مذكور في الثقة ومنه يعلم
 الفرق بين النقد والثوب

(٢) وجه الفرق على ما ذكر في بيع
 القاعدية أن المغبوب مستحق حكمها إذا
 اشترى جارية أو نوبا بدراهم مغبوبة
 فاستحققت الدراهم لا يفسد البيع في
 الجارية والثوب لانه بقي البيع بالدراهم
 ويطلق التبعين وإذا اشترى بالثوب
 المغبوب جارية لا يحل له وطؤها حتى يضمن
 لأن الثوب مستحق حكمها بالاستحقاق
 يفسد البيع فلا يحل له وطؤها لأنه ملكها
 ملكا فاسدا فليست أمثل كذا بخط المرحوم
 قال أبو يوسف الجماع حلال وهو ما جرد
 في إثبات الجارية عند

(٣) فالواجب الفتوى على قراءه ما كذا
 في البرازية في جنس آخر في الحل والحرم
 من الثاني من الغصب

(٤) قال أبو يوسف الجماع حلال وهو
 ما جرد في إثبات الجارية كذا في كراهية
 الذخيرة

كراهية التنازع في أو آخر الفصل الأول * ورث أمة أبيه ولا يعلم بوطئه أياها
فإن كان بواها يتالم بطلاً من كراهية الزاهدي * لا بأس للرجل أن ينظر من أمة وابنته
البالغة وأخته وكل ذات رحم محرم منه كالجسديات وأولاد الأولاد والأعمام والخاللات
إلى شعرها ورأسها وندمها وعصدها ووسطها ولا ينظر إلى ظهرها وبطنها ولا إلى ما بين سترتها
إلى أن يجاوز الركبة وكذا إلى كل ذات رحم محرم برضاع أو صهرية كزوجة الأب والجدة
وإن علا وزوجة الابن وأولاد الأولاد وبناتهن وأبناتهن الممدخول به فإن لم يكن دخل
بأتمه ما فهمي كالأجنبية وإن كانت حرمة المصاهرة بالزنا تختلفوا فيها قال بعضهم لا يثبت
فيها إباحة المس والنظر وتحال شمس الأئمة السرخسي يثبت إباحة المس والنظر بثبوت
الحرمة المؤبدة في باب ما يكره النظر والمس من خطر الحائض * إذا بلغ العصبى عشر
لا ينام مع أمة وأخته وامرأة إلا امرأته وجاريته بزانية في المنفردات في الفصل التاسع
من الكراهية * والكسوة بقدر ما يستعز عورته ويوارى مهجته ويدفع عنه الخبز والبرد
قرض وستر العورة وأخذ الزينة مستحب ولبس الثياب الجميلة للفرين والتجمل مباح
وللكبر والاشرب والبطر مكروه ويستحب لبس الثياب البيض ويكره لبس الثوب الأحمر
والعصفر والسنة في لبس العمامة ارتداء ذنب العمامة بين الكتفين إلى وسط الظهر وقيل
مقدار شبر وقيل إلى موضع الجلوس من كتاب الكسب من الوجيز * ومن أخذ من
السلطان ما لا سراً ما لحق الخصومة في الآخرة أصاحب الحق مع السلطان ومع القابض
إن لم يخط السلطان وبعد الخلط عند الامام يكون مع السلطان لا غير في أو آخر قضاء
(١) البزاية * لورثاء ليسوى أمره عند السلطان لم يحل له الأخذ إذا القيام لمعونة المسلمين
يجب بلا مال فلا يحل الأخذ المال عليه والخطبة أن يقول ذلك الرجل استأجرتني يوماً إلى
الليل بيدل معلوم فيستأجره فيصحب ثم المستأجر يحضره عمله في ذلك العمل أو في عمل آخر
قيل الثاني من الفصولين * وفي الثانية وإن طلب منه أن يسوى أمره ولم يذكر له الرشوة ثم
سوى فأعطاه بعد ما سوى اختلافوا فيه قال بعضهم لا يحل له أن يأخذ وقال بعضهم يحل
وهو الصحيح تناو خانيسة في التاسع من كتاب آداب القاضي * دفع الرشوة لدفع الظلم أمر
جائز مسائل منفردة من كراهية مختارات النوازل * امرأة وضعت ملاءمها ثم جاءت
امرأة أخرى وضعت ملاءمها ثم جاءت الأولى فأخذت الملاءمة الثانية فذهبت لا ينبغي
للتانية أن تتفجع بملاءمة الأولى لأنه انتفاع بذلك الغير فإذا أرادت أن تتفجع بها فالواجب
أن تصدق بها على ابنها إن كانت فقيرة على نية أن يكون قواب الصدقة لصالحهم إن رضيت
ثم تهب الابنة الملاءمة منها فيسبحها الانتفاع بها لأنها بمنزلة اللقطة فكان سبيلها التصديق
وإن كانت غنية لا يحل لها الانتفاع بها وكذا في المسك إذا سرق وترك له عوض
من أو آخر كتاب اللقطة من الحائض * سئل عن الدجاج إذا ألقى في الماء حال الغليان
ليتنف ريشه قبل شق بطنه هل يتنجس أجاب بنجس ذلك ولكنه يغسل بالماء ثلاث مرات
فيطهر من قساوى ابن نجيم في الخطر والإباحة * قال علماء نايكرو استنجار المرأة أو الأمانة
للخدمة لأنه يؤدي إلى الخلطة بالأجنبية وأنه منهي عنه وتأنوا به ما ذكر في النوازل أنها

قوله وستر العورة الخ هكذا في النسخ
وانظر مع ما قبله وأهل كلمة سحر فقه عن
كلمة غير حتى يلبسهم الصلحام ويعرر
اه معجبه

(١) بقى أنه كيف يكون الجواب إذا كان
الراشي غير مسلم كذا بخط المرحوم

إذا آجرت نفسها من ذي عيال لا يكره وإنما يكره إذا أخلاها به وبقي في أول الخطر والاباحة من الجارات البرازية * فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر الفقراء على نفسه أن علم أنه يصبر على الشدة فلا يئارا أفضل والا فلا تنفق على نفسه أفضل فمما يمنع الرجوع من هبة المنية * لو دفع إلى رجل دراهم ليفترق إلى الفقراء لبس له أن يأخذ منها لنفسه فاضحيان في المستعبر إذ لم يدفع بعد الطلب من العارية * (نظم) لا تجوز مقاطعة سوق الخاصين وغيره ولا كتابة الوثيقة بها ولا كتابة الشهادة فيه وفي استحلال ذلك مخاطرة الكفر في المسائل المتفرقة من كراهية القنية * رجل يبيع على طريق العانة ويشترى قال بعضهم أن مكان الطريق واسع لا يضر الناس بقعوده لأبأس بالشراء منه وقال بعضهم لا يكره الشراء منه على كل حال وقال بعضهم لا يشترى منه على كل حال لأن القعود على الطريق بغير عذر مكروه ولهذا لو عتبه انسان وهلك كان ضامنا فالشراء منه يكون جلاله على المعصية وأمانته على ذلك في فصل فيما يخرج من الضمان في البيع الفاسد من الخيانة * الفس حرام فلا يجوز إعطاء الزوف الدائن ولا بيع العروض المغشوشة ببيان الألفي شراء الأسير من دار الحرب والثانية في إعطاء الجعل يجوز له إعطاء الزوف والاستوفة وهما في واقعات الحسبي من شراء الأسير * الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخيانة أشباه في الخطر والاباحة * مسلم له أمة ذميمة وأب دحى ليس للمسلم أن يقوده إلى البيعة وله أن يقوده من البيعة إلى منزله وهذا كما لا يحمل للمسلم حل النمر للتحليل لأنه يمكن يحمل التحلل إلى النمر ولا يحمل الجيفة إلى الهزة وله أن يحمل الهزة إلى الجيفة في أو آخر سير الخيانة

﴿كتاب النكاح﴾

وفي ثمريتنا العشرة أفضل من العزلة كما قال عليه الصلاة والسلام لا رهبانية في الإسلام مبسوط سرخسي في أوائل النكاح * ط ن شط هل ينعقد النكاح بمجرد لفظ الاعطاء (١) اختلاف المشايخ فيه فلا بد من زيادة قوله برزني عند لفظ الاعطاء ليصير متفقا عليه (ط) (٢) ولو قال برزني داري فبعض مشايخ يلج جعلوه استغلا ما وبعضهم أمروا أن قال مجسر القسني ومعنى الأمر راجع في العرف قلت فهذا يدل على أن بالاستغناء لا ينعقد وفي (شط) قال له هل أعطيتها فقال أعطيت فإن كان المجلس للوعود فعدوان كان لنعقد النكاح فنكاح في أوائل نكاح الزاهدي شرح القندوري * ولفظ الآخر في النكاح إيجاب (٣) وقد ذكرناه وكذلك في الطلاق إذا قالت المرأة طلقني على ألف فقال طلقت كان نكاحا وكذلك في الخلع من أوائل نكاح الخيانة * لفظ الاتزال الدم ويردم لبس بصريح (٤) موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة تدل عليه وهي أما الخطبة وأما نسجية المهر وأما بدون أحدهما إن جرى بينهم أن يعقدوا عقدا لنكاح جاز كذا ذكره صاحب القندوري من نكاح جامع الفسأوى * العقد الذي يجري بين أتركان يامطلاحهم وعرفهم قول الولي للخطاط ويردم ويقول الخطاط آدم معنى هذا اللفظ أعطيت بنق

(١) قوله مبسوط سرخسي في نسخ محيط

سرخسي اه

(٢) قوله برزني أي في مقابلة المرأة وقوله برزني داري أي هل أمسكت في مقابلة المرأة أو أمسك في مقابلة المرأة

(٣) الواحد لا يتولى طرفي النكاح

الألف مسائل ذكرها فاضحيان في

التوكيل بالبيع والشراء من خطه

الأصل فيه أن كل عقد يصلح الواحد

وكيل من الجانبين يتم بالشرط الواحد

وكل عقد لا يصلح الواحد فيه وكيل من

الجانبين لا يتم بالشرط الواحد بل توقف

على قبول الآخر فإذا قال بعني عبدا

بألف فقال بعته لا يتم عالم يقول الآخر

قبول وكذا لو قال الاترأ قلني فقال أقلت

لا يتم ولو قال لامرأة زوجي نفسك مني

فقلت زوجيت ثم وان لم يقل الاترأ قبلي

أو قالت الزوجة أخلعي بألف فقال فعلت

أو قال لرجل اكلفني بنفس فلان أو بحال

عليه فقال كفلت أو قال اعبدك اشتر

نفسك مني بألف فقال اشتريت أو قال

لرجل هب لي عبدا فقال وهبت أو قال

نصديق به علي فقال فعلت ثم وان لم

يقبل الاترأ قبلي كذا في الشهاب من

فصل الوكيل بشراء نفس العبد

(٤) قوله آدم أي أخذت ويردم

أعطيت

(١) ولو أرسل الرجل رسولا إليها أو كتب

إليها أن تزوجك على كذا قبلت بمذمة
الشاهدين إن معاً كلام الرسول أو قرئ
الكتاب عليهما قبلت جازان لم يسعما
كلام الرسول أو لم يقرأ الكتاب عليهما
فقبلت لا يجوز وقال أبو يوسف يجوز ذلك
فأضيقان من كتاب النكاح في الفصل
الأول من الباب الأول

(٢) ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه من غيرها
أو بشهادة ابنتها من غيره يجوز أن تزوج
بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية يجوز
وفي المتن أنه لا يجوز ولو تزوجها بشهادة
ابنه من غيرها ثم تجاحدا فشهد الإنسان
أن يجحد الأب والمرأة تدعى بجازت شهادة
الابنين وإن دعى الأب والمرأة تجحد
لا تقبل شهادة ابنه وإن كان النكاح
بشهادة ابنتها من غيره ثم تجاحدا أن
أدعت الأم لا تقبل شهادة ابنتها وإن
جحدت والزواج يدعى بجازت شهادة
الابنين وإن كان النكاح بشهادة ابنه
منها فأبى جحد لا تقبل شهادة الابنين
خاتمة من شرائط النكاح من
النكاح

قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل
إذا ذكر وفي النكاح اسم رجل وكنية
أبيه ولم يذكر اسم أبيه إن كان الزوج
حاضراً أشار إليه جازان كان غائباً
لا يجوز ما لم يذكر اسم أبيه واسم جده
قال والاحتياط أن ينسب إلى الله أيضاً
يجل له فإن كان الغائب معروفاً عند
الشهود قال وإن كان معروفاً لأنه لا يقد
من إضافة العقد إليه وقد ذكرنا من غيره
في الغائبة إذا ذكر الزوج اسمها لا غير
وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود
أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح خاتمة

في النكاح

بالشرط الذي يفي فيه من قبل الخاطب قبلت ويستزجون على هذه الخطبة ويستمرون
ثم أخذون من الخاطب في هذه الحالة فربما يسمونه بأشلق معناه حق الترية ويحسبون
ذلك لا يسمونها بعلى دراهم أيضاً ويسمونها سوندي معناه حق الارضاع ويكون ذلك
لا تسمونها بعلى أيضاً دراهم ويسمونها قفانلق معناه حق القباء ويكون ذلك لا تسمونها
شيء فعه الخاطب اليهم من الدراهم والدنانير والحب والخبث بشرط جريان العقد
بينهم في المسب قبل فقول من عقد النكاح بالله تعين الأولين أم لا وهل للزوج والأب أن يرجع
في المدخ في المذهب كورا وهو القرض والدراهم والخبث وغير ذلك بعد بيان العقد أم لا
(١) قال المتن لا ينعقد النكاح بالله تعين الأولين المذكورين وأما ما ذهب إليه من طريق
الهيئة رجاء النكاح فله الربوع فيه بالشرط هذا ما قاله أصحاب أبي حنيفة وكذلك قال
شمس الأئمة الحريري النكاح لا ينعقد وما دفعه إلى هؤلاء قبل العقد فله الرجوع فيه
سواء جرى العقد أم لا وكذا يقول أصحاب الشافعي لا ينعقد النكاح بالله تعين الأولين وهو
قول الولي ويردم وقول الخاطب أدم وكل شيء أرسله الخاطب إلى بيت الخطوبة من
طعام يتسارع إليه الفساد فهو هدية مطلقة ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسله ذلك
كالدراهم والحب والخبث ففيه عقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل هذا هو المعروف
في عرف التركمان ومن يجارهم من المسلمين في بلاد الروم الهدية من الدراهم وغيرها
ياقبة على ملك الخاطب له أن يطالب بها من قبضها من الميسر * رجل تزوج امرأة
على أنها طالق أو على أن أمر طالق يسهلها ذلك في الجاهل الصغير أنه يجوز
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الأمر يسهلها وذكر في الفتاوى عن الحسن بن زياد
وإذا تزوج امرأة على أنها طالق إلى عشرة أيام أو على أن يكون الأمر يسهلها بعد عشرة
أيام إن النكاح جائز والطلاق باطل ولا تملك أمرها وقال الفقيه أبو الليث هذان إذا بدأ
الزوج فقال تزوجتك على أنك طالق وإن بدأت المرأة فقالت تزوجت نفسي منك على أني
طالق أو على أن يكون الأمر يسهلها أطلق نفسي كل شئت فقال الرجل قبلت جازاً النكاح
وبقع الطلاق ويحسب أن الأمر يسهلها لأن البداية إذا كانت من الزوج كان الطلاق
والنفوض قبل النكاح فلا يصح أما إذا كانت البداية من قبل المرأة يكون النفوض
بعد النكاح لأن الزوج لما قال بعد كلام المرأة قبلت والجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
فصار كأنه قال قبلت على أنك طالق أو على أن يكون الأمر يسهلها فيصير مفعولاً بعد النكاح
(٢) في أوائل فصل النكاح على الشرط من الخاتمة * ولو تزوج امرأة بشهادة ابنه
من غيرها أو شهادة ابنتها من غيره يجوز وإن تزوج بشهادة ابنه منها يجوز في ظاهر الرواية
المرأة إذا كانت منتقبة فقال الرجل تزوجت هذه فقالت المرأة تزوجت نفسي منه فصح
الشهود جاز لأنهما معلومة بالإشارة ويجوز للشهود أن يكسروا وجهها وينظروا إليها
احتياطاً لادعاء الشهادة عند الحاجة من نكاح مختارات النوازل * جارية سميت في
صغيرها باسم فلانة سميت باسم آخر قال يتزوج باسمها الآخر إذا صار اسمها معروفة
باسمها الآخر قال الشيخ ظهير الدين والاصح عندي أن يجتمع بين الاسمين من الفتاوى

التطهيرية * قال الامية فثبت بنى خلافة من ابن فلان وقال أبو الابرار قبلت لابن فلان ولم يسم
الابن ان له ابن يصح ولو ايسر لا ولو ذكر اسم الابن أبو البنت وقال أبو الابرار قبلت مع
وان لم يقل لابن فلان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال من أوائل نكاح البزازية *
وفي الفتاوى رجل قال لا تنزى زوجت بنى عائشة منك واسمها فاطمة لا يتعد النكاح لذا
لم ينسز إليها وقال في المحط لو قال زوجت بنى منك ولم يزد على هذا ولا بقيت واحدة جاز
وكذا لو كان قتان اسم الكبرى عائشة واسم الصغرى فاطمة فقال زوجت بنى فاطمة منك
يتعد النكاح على الصغرى وان كان يريد تزويج بنته الكبرى ولو قال زوجت بنى الكبرى
فاطمة يجب أن لا يتعد النكاح على أحدهما في الأول من نكاح الخلافة

(١) (الشافعي في الوكالة في النكاح وفي نكاح المفضولي) *
ولو وكلت امرأته رجلاً بنى تزويجها فزوجها وخطب في أيها لا يتعد النكاح لكانت (١)
غاشية * يجوز أن يزوج رجل امرأة رجلاً بنى تزويجها فزوجها لم يجز لانها غاشية من زوجها
لا تزوج في آخر بلي الولي والكفو من نكاح الدرر وفي الفتاوى رجل قال لا جنبية في
أريد أن تزوجك من فلان فقلت توبه داني بالعربية أنت أعلم لا يكون إذا نسأها وقيل
انه اذن أما لو قالت ذلك اليك فهو نوكيل في أول الحادي عشر من نكاح الخلافة * رجل
وكل رجل بنى تزويجها فلا تزويجها الوكيل صحيح نكاح الوكيل بخلاف الوكيل بشر أمي بعينه
إذا اشترى نفسه صح ولا يكون مشترى نفسه لأن الوكيل بالشراء مع الموكل بمنزلة البائع مع
المشترى كأنه اشترا لنفسه ثم باعه من الموكل لأن ملك العين مما يقبل الانتقال عنه إلى غيره
وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه في الوكيل بالنكاح لأنه رسول وسفير والرسول يملك الشراء لنفسه
فلأن الوكيل أقام مع المرأة شهراً ودخل بها ثم طلقها وانقضت عتها فزوجها من الموكل
جاز تزويجها أيام في فصل الوكالة من نكاح الخاتمة * الفضولي في باب النكاح لا يملك
فسخ النكاح قبل الإجازة والفضولي في باب البيع يملك فسخ البيع قبل الإجازة (٢)
كذا في شرح الطحاوي والمعنى فيه أنه لو أنسل بيعه بالإجازة بطلقه العهدة لأن
حقه ترجع إليه قبل أن يضره كيلا يضره بخلاف النكاح حيث لا يطلقه العهدة لأن
حقه ترجع إلى غيره فصول استروا في الفصل ١٤ * (مثنى) الفضولي (٣)
في النكاح يملك النقص فعلاً لا قولاً قال قبل الإجازة نقضه لا يفتقض ولو تزوجه أختها
قبل الإجازة كان نقض النكاح الأول وعن (خ) أن الثاني يتوقف ولا يكون
فسخ الأول (مثنى) تزوجه بلا أمره وفسخت المرأة النكاح قبل الإجازة الزوج يفسخ
(ج) وكله بتزويجها الباء فزوجها الوكيل بلا اذنها بأن تزوجه أبوها وهي بالغة فقبل أن
تجيز المرأة نقض الموكل النكاح صح نقضه وكذا لو نقضه الوكيل صح نقضه أيضاً لقيامه
مقام موكله والموكل أو أحد العاقلين لو فسخ العقد الموقوف صح فسخه في الرابع
والعشرين من الفصولين * اعلم أن الإجازة تلحق الموقوف دون المفسوخ والعقدان
يتوقف على الإجازة إذا كان له مجز زمان وجوده وأما إذا لم يكن فلا يتوقف بل يطل
فهو بمنزلة ما لو زوج المكاتب عبده امرأة ثم عتق فأجاز العدة لم يجز لأنه لم يكن له مجز

(١) امرأة وكلت رجلاً بتزويجها من نفسه
فذهب الوكيل إلى جماعة من اليهود
وقال اشهدوا أنني قد تزوجت فلانة
والشهود لم يعترفوا فلانة لم يجز هذا
النكاح الآن يذكر اسمها واسم أبيها
وجدها وهو كما لو قال تزوجت امرأة
وكانت ولو كانت المرأة حاضرة منتقبة
فقال تزوجت هذه وقالت المرأة تزوجت
نفسى جاز لانها معلومة بالإشارة وأما
الغاشية لا تعرف إلا بالاسم والنسب فان
كان الشهود يعرفون المرأة الغاشية وذكر
الزوج اسمها لا غير جاز النكاح إذا علم
الشهود أنه أراد تلك المرأة من الخاتمة
في النكاح

(٢) بيع فضولي راي قضاء قاضي فسخ
في توأمة كره النجاء كدفوضي مقر بودة
من فضولي اما ما أجبنا به باستحقاق بدي
أي كدوى فضولي بودة فسخ سواء كره
مكرر بفضاء قاضي بابتراض كذا في
دهوى القاعدية من الأواسط ملخصاً
(ترجمة)

يمكن فسخ بيع الفضولي بدون قضاء
القاضي إذا أقر البائع أنه فضولي وأما إذا
ثبت بالاستحقاق أن البائع فضولي فلا يمكن
فسخ البيع إلا بحكم القاضي أو بالتراضي
(٣) ذكره في الخاتمة في فصل في فسخ عقد
الفضولي وفيه تفصيل

(١) فموتها قبل التنفيذ يكون كذا في الخاتمة في أو آخر شرائط النكاح

(٢) فان قالت حين وصل اليها ما بعته لأرضي بهذا النكاح لم يكن لها ذلك والنكاح لزم في حدة ما كان موقفا في حقه واجازة فعلا فهم كذا (ر) وفي (قطن) الاجازة بالفعل أن يبعث اليها شيئا من المهر (٢٦) فان لم يدفعه المأمور اليها فلا رواية لهذا في الكتاب

وقيل المباشرة تاتار خاتمة في الانكحة التي لا تتوقف على الاجازة * ولا بد أن يكون (١) سكوتها بعد بلوغ الخبر في حصة الزوج والابليس باجازة لأن شرطها قبض المهر وقد بطل بسكوته كما في الفتاوى في باب الاولياء من نكاح البكر الراتق * ثم الفعل الذي يقع به الاجازة في نكاح الفضولي - ففعل هو يختص بالنكاح وهو سوق شيء من المهر وان قل - أما (٢) بعث الهدية والعلمية لا يكون اجازة لانه لا يختص بالنكاح بل يكون بطريق آخر فلا يكون ذلك اجازة للنكاح هكذا حكى عن نجم الدين فعلى هذا القياس لو بعث اليها شيئا من النفقة لا يكون اجازة لأن النفقة لا تختص بالنكاح في الخامس والعشرين من نكاح المحبط وكذا في التاتار خاتمة نقلا عن الذخيرة * (ضم نغ قب) لو قال عند البعث هذا من المهر فهو اجازة بالقول والابليس باجازة بالفعْل أن يدفع ما يدفع ويضمر في قلبه أنه من المهر ثم (٣) يظهر بعد الاجازة (ضم نغ) وصول المبعوث اليها ليس بشرط للصحة فنية في باب ما يتعلق بنكاح الفضولي من كتاب النكاح * الصوى على أن نكاح الفضولي جائز ولو حتى الحائض فأجاب ان كان بعد الاجازة بالفعل لا يضمر وان كان قبل الاجازة فأجاب (٤) التهنئة يقع الطلاق كذا قال عرو النسي من نكاح الجواهر في باب نكاح الفضولي ملخصا من قبول التهنئة * وقوله للفضولي أحسنت أو أصبت يكون اجازة وكذا البيهقي قال (ن) وبه نأخذ في الرابع والعشرين من الفصولين * (فصل) قال للفضولي بئس ما صنعت فهو اجازة في نكاح ربيع وطلاق وغيرها كذا روى عن محمد وهو ردي في ظاهر الرواية ربه يفتي من المحل المزبور * تزوجه بالأمره فقال هو نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها قبل هو ليس باجازة وقبل هو اجازة قبل وبه يؤخذ من المحل المزبور * رجل تزوج رجلا امرأة بغير إذنه فقال نعم ما صنعت أو بارك الله لنا فيها أو قال أحسنت أو قال أصبت يكون اجازة منه هو المختار لأن هذا يستعمل غالباً بالاجازة وان كان قد راد به الاستهزاء وكذلك لو كان هذا في البيع والطلاق فنجس في باب ما يكون رضا واجازة بالنكاح * رجل تزوج امرأة بغير أمرها فبلغها الخبر فقالت بالفارسية بالذات (أي لا خوف أو لا ضرر) * كان هذا الاجازة هكذا اختاره الفقيه أبو الليث من المحل المزبور * سكوت البكر عند النكاح وعند قبض الاب والجد المهر قبول رازية في التاسع من النكاح في النكاح (٦) الفاسد * والطلاق في النكاح الفاسد مشاركة لا طلاق في الثلاثين من الفصولين * نكاح المحارم فاسد أم باطل قبل هو باطل وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وقبل فاسد وسقوط الحد لشبهة العقد الدخول في النكاح بلا شهود يوجب العدة لانه يختلف في صحته فان مالكا رحمه الله شرط الاعلان لا الاشهاد وكل نكاح هذا وصفه فالدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا تجب في النكاح الفاسد في الثالث عشر من نكاح البرازية * وفي مختصر (٧) القدوري العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرقة ثلاث حبس وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حبس أيضا ولا تعدة في بيت الزوج في عدة الفرقة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى في الفصل الثامن من طلاق الخلاصة في الجنس الثاني * وفي فوائد شيخ الاسلام رجل تزوج امرأة في عدة الوفاة وجامعها فلما انقضت عدها حبس كافي الفرقة فيه

وقيل انه اجازة (مصر) وقيل يشترط وصوله ولا يكتفى بعينه الاجازة وقيل لا يشترط وصوله لا محتاج الى اجازته فعلا وقوله ادفعه اليها اجازة بالفعل وقد حصلت فصولين في ٢٤

ولو دفع اليها قال هذا مهر لانه اجازة قولاً كذا (ط) اقول فان قيل على هذا ينبغي انه لا يتحقق الاجازة فعلا في بعث المهر على قول من لم يجوز الاجازة بالهدية ونحوها لانه لو قال انه مهر يكون اجازة قولاً وان لم يقل شيئا لا يعرف انه مهر يجاب بانه يبعثه بنية المهر بلا قول فيكون اجازة فعلا وهو يصير مهر يائنه وان لم يذكر حتى لو اختلفا فالقول قوله فصولين في ٢٤

(٣) لارواية في مجزء البعث وقبل يكون اجازة ولو قال ادفع هذا الشيء فهو اجازة بالفعل فنية من المحل المزبور * (٤) قوله في باب نكاح الفضولي عنوان الباب في تعليق الطلاق وكيفية نكاح الفضولي - وقوله والفتوى الخ قيسل قوله وأما كيفية نكاح الفضولي - وقوله ولو هي الخ بعد سبعة عشر سطرا وحسم الله الجامع

(٥) قوله كذا اختاره إشارة الى الاختلاف وقاله في مختارات النوازل في أو آخر فصل في الاولياء من كتاب النكاح

(٦) قوله متاركة لا طلاق فلا يتقص عدد الطلاق خلاصة من ١٣ من النكاح

(٧) أي ليس عدة الوفاة في النكاح الفاسد بالشهر بل عدة الوفاة فيه ثلاث حبس كافي الفرقة فيه

وتزوجها ثانياً يجوز وكذا لو حبلت بالجماع تنقض العدة بمعنى المدة خلاصة في آخر الفصل
 الاول من النكاح * ولو حرزها في مرضه فتزوجها وقيمتها أكثر من الثلث فنكاحها
 فاسد عند أبي حنيفة لأنها كالمكاتبه ففسد نكاحها المولى فهي نسعى فيما زاد من قيمتها
 على مهر المثل والثلث اى يسقط من قيمتها مهر مثلها وثالث المال اذ لها المهر بالدخول
 في العقد الفاسد فعلها السعاية فيما بقي من قيمتها لانه وصية وهي تعتبر من الثلث ولا ميراث
 لها الفساد النكاح وجوز النكاح لانها حرّة عندهما وتأخذ مهر المثل لا الزيادة لانها وصية
 وهي وارثة فلا وصية لها ونسب في كل قيمتها اذ لا وصية للورثة وهي ترث وتقع المقاصد
 بقدر المهر والارث أى يرفع من قيمتها قدر مهر مثلها وميراثها مقاصد ونسب في الباقى
 من التسهيل شرح الاشارات قبل فصل الوصية للإقارب والجيران * اذ اوقع النكاح
 فاسد او فرق القاضى بين الزوج والمرأة فان لم يكن دخل بها فلا مهر لها ولا عدة وان كان
 قد دخل بها اقل مما سمي لها ومن مهر المثل اذا كان غنة مسمى وان لم يكن غنة مسمى
 فلها مهر المثل بالغاما بالغ ونسب العدة فتعتبر العدة من حين التفريق بينهما عند علمائنا
 الثلاثة ولكل واحد من الزوجين فسخ هذا النكاح بغير محض من صاحبه عند بعض (١)
 المشايخ وعند بعضهم ان لم يدخل بها فكذلك الجواب وان دخل بها فليس لواحد منهما
 حق الفسخ الا بمحض من صاحبه كفى البيع الفاسد لكل واحد من المتعاقدين حق الفسخ
 بغير محض من صاحبه قبل القبض وليس له ذلك بعد القبض في الفصل العشرين من
 نكاح الذخيرة * وفي النكاح الفاسد انما يجب مهر المثل بالوطء ولم يزد على المسمى وبيئت
 النسب والعدة أى وثبتت العدة وجوباً بعد الوطء في النكاح الفاسد لا الخلوة كفى القنية
 الحاقاً للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط ولو اختلفا في الدخول فالقول له فلا يثبت شيء
 من هذه الاحكام كفى الذخيرة بمرورائق من كتاب النكاح * وفي النكاح الفاسد
 لا يجب الامهر المثل ولا يجب الا بالدخول حقيقة من نكاح خيانة المقتن * الواجب
 في النكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ان كان هناك تسمية وان لم يكن
 يجب مهر المثل بالغاما بالغ وانما يجب ذلك بالجماع في القبل ولا يجب بالخلوة والمس عن شهوة
 والتقيل والوطء في الدبر في النكاح الفاسد من المصلاصة * وحكم الدخول
 في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فيسقط الحد ويثبت النسب ويجب الاقل من
 المسمى ومن مهر المثل من الغفار * واذا ادعت المرأة على رجل نكاحاً فجدت فقامت
 البينة يقضى لها ولا يفسد النكاح بمجرد دعوى النكاح من دعوى
 الخيانة في النسب * ولو نفي ولد زوجته وهما من لالعان بينهما لا ينتفى سواه ويجب
 الحد أو لم يجب وكذا اذا كانا من أهل اللعان ولم يتلاعنا فانه لا ينتفى من لعان (٢)
 بمرورائق كذا في التاتارخانية * لالعان بالقذف بنتى الولد في النكاح الفاسد والوطء
 يشبه ولا ينتفى النسب من المحل المزبور * المرأة الحرة اذا اجابت بولد فنفاه لالعان القاضى
 بينهما ثم ينظر بعد ذلك ان نفاه في مدة قريبة بعد الولادة ينقطع نسب الولد وان نفاه في
 مدة بعيدة لا ينقطع نسبه وأبو يوسف ومحمد قدرا البعيدة بأربعين يوماً فالأبعد الأربعين

(٢) لان سبب ثبوت النسب وهو القران
 قائم والقاطع للنسب وهو اللعان معدوم
 (كذا في لمان المحيط البرهاني) ع

لا ينقطع نسب الولد وقبل ينقطع وأبو شقيقة قوض ذلك إلى رأى القاضي ولم يقتدر في فصل فيما يتعلق بالنكاح والمهور والولد من دعوى الخيانة * اعلم أن الفرائض إنما تصيب وهي الأمة أو متوسط وهي أم الولد أو قوى وهي المنكوحه فثبت نسب ولدها بلا دعوى ولا يفتى بالزنى بل باللعان أو أقوى وهي المعتدة فثبت نسب ولدها ولا يفتى أصله عدم اللعان من تدبير إصلاح الابضاح * نسب ولد أم الولد يثبت من غير دعوى لكن يفتى بمجرد النفي بخلاف ولد النكاح في مسائل الإقرار بجريمة الرضاع وغيره من الطلاق من منية المفتي * (من) ولد الزنى يثبت نسبه من أمه دون الزاني منية المفتي * جاءت المنكوحه بولد وقالت لبعها الولد منك فأنكر ولادته بالقبيل قولها بلا شهادة القابلة وبشهادتها يثبت النسب والثمن أسوط وإن كان يصدقها فغير ذلك ولا يثبت النسب برازية في شهادتها فيما لا يطلع الرجال * ولو جاءت المعتدة بالولد وشهدت القابلة بولادتها إن كان الحبل ظاهرا أو أقر الزوج به يقبل وبقضی بنسب الولد منه حتى يرث منه بالإجماع وإن لم يكن الحبل ظاهرا ولا أقر الزوج لا يقبل عند أبي حنيفة حتى لا يثبت النسب ولا يرث وعندهما يقبل محيط سرخسي * وعامة فيه * تزوج امرأة فولدت فأدعى أحدهما أن النكاح منذ شهر وقال الآخر منذ سنة فالنسب ثابت منهما لأن مدعى زيادة المدة يدعى حصة النكاح والآخر فساد فالتقول قول من يدعى الصحة وإن كان مدعى الشهر الزوج لا يفرق بينهما ولا يقضى بفساد النكاح لأنه لا يدعى البطلان بعد الدخول والفساد بعد الصحة حتى يقضى بالقضاء برغمه كما إذا قال الزوج بنته هذه بنتي ولها نسب معروف لا يفسد النكاح فكذا هذا وإذا جعلت القول قول من يدعى أبعد الأجلين يكون الولد ثابت النسب من الزوج وكذلك لو طلقها ثلاثا فولدت بعد ذلك بيوم ثم اختلفا هكذا محيط سرخسي في باب دعوة الدعوة من الزنا أو في النكاح الفاسد من الدعوى * والموت لأقل منهما معطوف على الرجعي أي ويثبت نسب ولد معتدة الموت إذا جاءت به لأقل من سنتين من وقت الموت وقال زفر إذا جاءت به بعد انقضاء عدة الوفاة لسنة أشهر لا يثبت النسب لأن الشرع حكم بانقضاء عدتها بالشهور ولعين البهية فصار كما إذا أقرت بالانقضاء كما ينساق الصغيرة إلا أنها تقول لانقضاء عدتها جهة أخرى وهو وضع الحمل بخلاف الصغيرة لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها ليست بحمل له قبل البلوغ وفيه شك وأطلق في معتدة الموت وهومة بدالكبيرة وأما الصغيرة فقد منحتها حكمها ومقيدها إذا لم تزنا فنقض عدتها وأما إذا أقرت فهي داخله في عموم المسئلة الآتية عقيب هذه ويشمل كلاهما المدخول بهما وغيرهما كما في البدائع ويشمل ما إذا كانت من ذوات الأقراء أو من ذوات الأشهر ولكن قدره في البدائع بأن تكون من ذوات الأقراء قال وأما إذا كانت من ذوات الأشهر فإن كانت أبسة أو صغيرة فحكمها في الوفاة ما هو حكمها في الطلاق وقد ذكرناه انتهى وقيدنا بالأقل لأنها لو جاءت بولد لا كثر من سنتين من وقت الموت لا يثبت نسبه كذا في البدائع ولم أر من صرح بالسنتين ويغني أن يكون كالا كثر كالتقدم في نظيره بمجرد رأتني في ثبوت النسب * وفي الظهيرية امرأة ولدت بعد موت زوجها ما بين ما وبين الموت سنتان إن

إذا زنى بأمرأة نجاست بولد فادعى الزاني لم يثبت نسبه منه ويثبت نسبه من أمه (نقد الفتاوى في الباب الرابع عشر من الدعوى ملخصا م)

قوله في باب دعوة الخ هكذا في الأصل وفي نسخ في باب دعوة الدعوة من الدعوى ولجئز اه

وان اذعها بعد موته لاقول من سقته
فصدقه الورثة صح في حق الارث
والنسب هو المختار ملقى في ثبوت
النسب

(١) قوله في التاسع والعشرين في نسخ
في التاسع عشر اهـ

(٢) وهذا اذا كانت المرأة منكوحه والا
لا يثبت النسب وهو ظاهر بخلاف المرحوم
(٣) وان ولدت ولدا تاما وان ولدت لسته
أشهر من وقت النكاح يثبت النسب منه
ويجوز نكاحه وان ولدت لاقول من ذلك
لا يجوز نكاحه في الولد التام تعتبر
التهور بالاهله ولو كان النكاح
في عشر من الشهر بعد لهاعشرون يوما
من هذا الشهر وخمسة أشهر بالاهله
وعشرة أيام من الشهر السادس وكذلك
في عدة الآية في مسائل النسب من
نكاح الخانية

رجل تزوج امرأته فجاءت بولد تام قل
من ستة أشهر قال بمحمد النكاح فاسد
في قبولي وقول أبي يوسف في مسائل
النسب من نكاح الخانية

(٤) اذا سببت المرأة وفي حجرها ولد صغير
تزعم أنها ولده يكره التفريق بينهما وان
كان النسب لا يثبت بدعوتها لان الخبر
في كراهة التفريق من رسول الله صلى
الله عليه وسلم انما ورد في المسبايا ولا يظهر
ذلك الا بقولهم فاذا أصاب المالك الامة
ثم كبرت البنت التي تزعم أنها ابنتها فلا
يفتح له أن يقرب البنت وان كان النسب
غير ثابت احتياطيا في باب الفروج ولو
فعل لا يمنع من جهة الحكم ولو كان
وقت السبي لم يكن الصغير والصغيرة
في حجرها فلا بأس بالتفريق والجمع
في الوطء كذا عبارة شرح الطحاوي

لا سبيجاني

صدقه الورثة في الولادة يثبت نسب الولد من الميت في حق من صدقه وهل يثبت النسب في
حق غيره ان كان يتم نصاب الشهادة يثبت وهل يشترط انظر الشهادة اختلفوا فيه قال
بعضهم لا يشترط وقال بعضهم يشترط في التاسع والعشرين من طلاق التام خانية (١)
وكذا في الخانية في فصل النسب من العدة * وان جحدت الورثة الولادة لا تثبت الولادة
ولا النسب الا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين في قول أبي حنيفة وقال صاحباه يثبت
بشهادة القابلة فاضحيان في فصل النسب من باب العدة * رجل زنى بامرأة فجلت منه
فلما استبان حملها تزوجها الزاني ولم يطأها حتى ولدت قالوا ان لم يكن في عدة الغير جاز النكاح
وعليهما التوبة وقال الفقيه أبو الليث ان جاءت بولد لسته أشهر فصاعدا من وقت
النكاح جاز النكاح ويثبت النسب وان جاءت بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت
النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا أن يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من (٢)
الزنا (وبه أفتى ابن نجيم) فاضحيان من مسائل النسب من النكاح * رجل تزوج امرأة
فولدت لسته أشهر فقال الزوج الولد لى بسبب أوجب أن يكون الولد لى وقالت المرأة
لا بل هو من الزنا في رواية القول قول الزوج وفي رواية القول قولها من المحل المزبور
* رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا وجاءت بولد الى ستة أشهر يثبت النسب والنكاح
الفاقد بعد الدخول في حق النسب بمنزلة النكاح الصحيح وتعتبر المدة وذلك ستة أشهر من
وقت النكاح عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد من وقت الدخول قال الفقيه
أبو الليث والفتوى على قول محمد وفي الكبرى وان جاءت لاقول من ستة أشهر لا يثبت (٣)
النسب ولا يرث منه الا أن يقول هذا الولد مني ولم يقل من الزنا في التاسع من نكاح
التام خانية * رجل تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها وجاءت بولد لسته أشهر يثبت
النسب منه واختلفوا في اعتبار هذا الوقت انه يعتبر ستة أشهر من وقت النكاح
أو من وقت الدخول قال أبو حنيفة وأبو يوسف يعتبر من وقت النكاح وقال محمد يعتبر
ستة أشهر من وقت الدخول وعليه الفتوى وفي النكاح الصحيح أجمعوا على أنه يعتبر
المدة من وقت النكاح وقال بعضهم لا يشترط الدخول في النكاح الصحيح لكن لا بد
من الخلوة في مسائل النسب من نكاح الخانية * تزوجها فولدت ثم تبين أنها أمه يثبت
نسب الولد ويرث من نكاح القنية في باب النسب * اذا سببت المرأة وفي حجرها ولد (٤)
صغير تزعم أنها ولده لا يثبت النسب بدعوتها فان أصاب المالك الامة ثم كبرت الابنة التي
تزعم أنها ابنتها فلا ينبغي أن يقرب البنت وان كان النسب غير ثابت احتياطيا في باب
الفروج ولو فعل لا يمنع من جهة الحكم قبيل أحكام الفاسد من يوع ثم
الطحاوي * ولو أن رجلا من السبايا ادعى صغيرا أو صغيرة أمه أو لده قبل قوله ويثبت
النسب منه سواء كان قبل الاحراز بدار الاسلام أو بعد الاحراز بها بعد أن يكون قبيل
القصة أو قبل البيع أو قبل الدخول في ملك خاص لان دعوته بالبوة صحيحة وكذلك اذا
ادعت المرأة أن الولد منها ومن هذا الرجل وهو زوجها صدقها الزوج ثبت بينهما
الزوجية ويثبت نسب الولد منها ولو ادعى أحد من الغزاة والغامضين وهو مسلم ولدا

صغيراً أنه ولد قبل القسمة أو قبل المبيع صحت دعواه فيكون ابنه فإن كانت معه علامة
 الاسلام يكون مسلماً ولا يسترق وينبت نسبه من المدعى وهو مسلم من المحل المزبور وخلصنا
 * وفي فتاوى الخلاصة ولو تزوج أمته فولدت لاقل من ستة أشهر فإذا غاب فسد النكاح
 ودعوة المالك ولداً جارية أولى من دعوة الاب وان كانت مشتركة وأدعياء معاً فالاب
 أولى في الثامن والعشرين من دعوى التنازع الثانية * رجل غاب عن امرأته وهي بكر
 أو ثيب فتزوجت بزواج آخر فولدت كل سنة ولداً قال أبو حنيفة الاولاد الاول وعنه أنه
 يرجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد الاول وانما هم للشاني وعليه الفتوى في فصل مسائل
 النسب من نكاح الخانية * امرأة بلغها وفاة زوجها فاعتقدت وتزوجت بزواج آخر
 فولدت ولداً ثم جاء الزوج الاول حياً كان أبو حنيفة يقول أولاً الولد الاول ثم يرجع
 وقال الولد الثاني * رجل طلق امرأته بالثأر أو رجعا فتزوجت رجلاً في العدة ثم ولدت
 لستين من طلاق الاول وستة أشهر أو أكثر من نكاح الثاني قال أبو يوسف الولد الاول
 بخلاف ما تقدم قال رحمه الله تعالى لا نالو جعلنا للشاني لحكمنا بقضاء العدة عن
 الزوج الاول فلا يحكم بمنزلة أم ولد أعتقها مولاها أو مات ولزمتها العدة ثم تزوجت في العدة
 فجات بولد لستين من حين مات المولى أو أعتق ولستة أشهر من عند تزوجت فأدعياء
 جميعاً فإن الولد للمولى في قواهم لمكان العدة التي كانت بخلاف أم ولد تزوجت بغير
 إذن المولى فولدت لستة أشهر فصاعداً من وقت النكاح فأدعياء المولى والزوج فإن الولد
 يكون للزوج في قولهم جميعاً ولو طلقها طلاقاً رجعياً فتزوجت رجلاً في العدة ثم طلقها
 الزوج الثاني فجات بولد لستين وشهر من طلاق الاول ولستة أشهر فصاعداً من طلاق
 الثاني فإن الولد يكون للشاني لا نالو جعلناه الاول لحكمنا بالرجعة من المحل المزبور *
 وقال أبو يوسف ولو ولدت لاقل من ستة أشهر من عند تزوجها الثاني فهو الاول والا فهو
 للثاني سواء ادعياء أو نفياء وقال محمد لو ولدت لاقل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو
 الاول ولو ولدت لاكثر من سنتين فهو للثاني قال الفقيه أبو الليث في شرحه في دعوى
 المبسوط قول محمد أصح فيه نأخذ جامع الفصولين في دعوى الجهاز في الفصل العشرين *
 «(في المحرمات)» إذا ملك أختين كان له أن يستمتع بأيهما شاء فإذا استمتع بأحدهما
 ليس له أن يستمتع بالآخرى بعد ذلك ولو اشترى جارية فوطئها ثم اشترى أختها كان له
 أن يوطئ الأولى وليس له أن يوطئ الأخرى بعد ذلك ما لم يحرم فرج الأولى على نفسه وتحررها
 أما بالتزويج أو بالانكاح عن ملكة أو باعته أو بهيسة أو بصدقة أو بكافة وروى عن أبي
 يوسف أنه قال بالكفاية لا يحصل له فرج الأخرى من محرمات المحرمات * وفي التجريد
 والجمع بين الأختين لا يجوز وإذا تزوج أختين معا فسد نكاحهما فإن تزوج أحدهما
 بعد الأخرى فنكاح الثانية فاسد ولا مهر لها ولا عدة عليها إن لم يكن دخل بها فإن كان
 دخل بها فعليه العدة وأما لاقل مما سمي لها ومن مهر المثل وكذلك الدخول في كل نكاح
 فاسد تنازعاً في الثامن من النكاح * وفي الاصل في باب الاقرار بالنكاح بطريق
 الإشارة إذا ماتت امرأة الرجل وتزوج بأختها بعد يوم جاز وكذا لو كان له أربع نسوة

قوله ثم يرجع الخ وعليه الفتوى كذا
 في البحر عند
 واتفقوا على أن الاول لو كان حاضراً
 أو متغيباً أو مختفياً فالولد الاول وفاتها
 جامع الفصولين من دعوى الجهاز في
 ٥٢

حات احداهن فتزوج الخامسة بعد يوم وفي قساوى الامام النفسى رجل وطئ أخت
 امرأته لا يحرم عليه امرأته ولو تزوج امرأته في عدة أختها من طلاق بائن أو ثلاث لا يجوز
 عند أصحابنا الثلاث في الفصل الثاني من نكاح الخلاصة • فلو أعتق أم ولده لا يجوز له أن
 يتزوج أختها حتى تنقضى عدتها عند أبي حنيفة وقال لا يجوز من محرمات الزبلى • ولو
 كانت الكفاية في عدة مسلم لا يجوز لمسلم ولا ذمى أن يتزوجها حتى تنقضى عدتها (١)
 فاضيحان في المحرمات • قوله وأمنه وسيدته أى وحرم تزوج أمه وسيدته أطلق في أمه
 فيشمل ما لو كان له فيها جزء وكذا في سيدته لو كانت ملكت سهما منه من نكاح البصر
 الرائق • قوله وبين امرأتين أيتهما فرضت ذكر أحرم النكاح بينهما أى حرم الجمع بين
 امرأتين إذا كانتا بحيث لو قدرت احدهما ذكر أحرم النكاح بينهما أيتهما كانت المقدرة
 ذكرًا كالجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وشاقتها والجمع بين الأم والبنات نسبا أو رضاعا وقد
 بقوله أية فرضت لأنه لو جاز نكاح احدهما على تقدير مثل المرأة ونبت زوجها أو امرأة
 ابنها فإنه يجوز الجمع بينهما عند الأئمة الأربعة • وقد جمع عبد الله بن جعفر بين زوجة علي
 وابنته ولم يشكر عليه أحد • ويأنه أنه لو فرضت بنت الزوج ذكر أبان كان ابن الزوج لم يجوز له
 أن يتزوج بها لأنها موطوءة أبيه ولو فرضت المرأة ذكرًا لحازله أن يتزوج بنت الزوج لأنها
 بنت رجل أجنبي • وكذلك بين المرأة ونبت ابنها فإن المرأة لو فرضت ذكرًا لحرم عليه التزوج
 بامرأة ابنه • ولو فرضت امرأة الابن ذكرًا لحازله التزوج بالمرأة لأنه أجنبي عنها قالوا
 ولا بأس بأن يتزوج الرجل امرأة ويتزوج ابنه أمتها أو ابنته لأنه لا مانع وقد تزوج محمد بن
 الحنفية امرأة ويتزوج ابنه بنتها بحورائق في المحرمات • ويدخل في الحرمة بنات الريب
 والريبة وإن سفل لأن الاسم يشملهن بخلاف حلالل الأبناء والآباء لأنه اسم خاص فلهذا
 جاز التزوج بأم تزوجة الابن وبنتها وبنات الابن التزوج بأم تزوجة الاب وبنتها في المحرمات
 من نكاح ابن همام • وثبت حرمة المصاهرة بالوطء عن الشبهة وبان نكاح لو وطئ امرأة
 يفيور حرم عليه أمتها وابنتها وحرم الموطوءة على أصول الواطئ وفروعه ولا يحرم
 أصولها وفروعها على ابن الواطئ وأبيه من محرمات المحيط السرخسى • وأراد بحرمة
 المصاهرة المحرمات الأربع حرمة المرأة على أصول الزاني وفروعه نسبا ورضاعا وحرمة
 أصولها وفروعها على الزاني نسبا ورضاعا كما في الوطء الحلال ويجعل لأصول الزاني
 وفروعه أصل المزني بها وفروعها بحورائق في المحرمات في النكاح • وفي تجنيس
 خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطئ ولا على أبيه ولد الموطوءة ولا أمتها (٢) وتحرم
 حليله الابن نسبا أو سبيا وذلك في الظهيرة أصلا مضبوطة قال تحرم الموطوءة على
 أصول الواطئ وفروعه ويحرم على الواطئ أصولها وفروعها وكذلك النظر إلى داخل
 الفرج يشهوة واللمس يشهوة في الفصل السابع من نكاح التناوخيانية • منكوسة
 الاب ومنكوسة الابن حرام والحرمة ثابتة بنفس العقد فيهما (٣)
 وبالعقد حرم زوجة الاب لابنه • كذا العكس بالإجماع قالوا مقر
 وهبانية وكذا منكوسة ابن الابن وابن البنت وكذلك الحكم في جانب الرضاع

(١) الذى إذا بان الذمية فتزوجها مسلم
 أو ذمى في ساعته ذكر بعض المشايخ أنه
 يجوز ولا يباح له وطؤها حتى يستبرأ
 في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه
 نكاحها باطل حتى نفقة بثلاث حصص
 وروى أصحاب الامالى عن أبي حنيفة أنه
 لا عدة عليها وقال شمس الأئمة السرخسى
 اختلف المشايخ في وجوب العدة على
 الذمية في قول أبي حنيفة قال بعضهم
 لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة
 إلا أنها ضعيفة لا تمنع النكاح كالأستبراء
 بين المسلمين بخلاف ما إذا كانت الذمية
 معتدة من مسلم لأن تلك العدة قوية فتفتح
 النكاح من محرمات الخايسة عقب
 المسئلة المذكورة عند

(٢) وحرم زوجة أصله من امرأة الاب
 والجد وان علا وزوجة فرع من امرأة
 الابن وابن الولد وان سفل وفي الطلاق
 ومن إلى أن كليهما محترمتان بنفس
 العقد وذال خلاف كافي التنظيم كذا
 في نكاح القهستانى ع

في الثاني والثالث من نكاح البرارية * اشغل البيت على مسئلتين الاولى أن المرأة بمجرد
 عقد الرجل عليها قبل الدخول تحرم على أولاده وان سقطوا ويدخل فيه الولد نسباً ووضاعاً
 الثانية عكس هذه وهي أنه بمجرد العقد تحرم على آباءه وان علوا ويدخل فيه هذا فرع لطيف
 ويقع مغلطة صورته طلق ذوجه طلقين وإما منه لبن فاعتدت ثم تزوجت بصغير فأرضعه
 فحوت عليه ثم تزوجت بزواج آخر ودخل بها ثم طلقها فهل نهود الى الاول هو احدى أم
 ثلاث فيماذا أجاب أخطأوا الصواب أنها لا نهود اليه أبداً لأنها صارت حليلاً ابنه من
 الرضاة ابن الشحنة في النكاح * والنكاح الفاسد لا يوجب حرمة الماهرة بلائس
 (١) بخلاف الصحيح حيث ثبت بمجرد العقد قيل الفصل الرابع من نكاح البرارية * قوله
 ولا بأم امرأته دخل بائنها أو لم يدخل إذا كان نكاح البنت صحيحاً أم بالفساد فلا تحرم الأم
 الا اذا وطئ بنتها تحرم ويدخل في أم امرأته جداتها من نكاح ابن همام في المحرمات في
 مسائل التحليل * مطلقه الثلاث لا تحلل ذوجه الأول لانكاح ولا بملك عين حتى تزوج
 بالآخر ويدخل بها الثاني سواء كان الزوج الثاني بالغاً وغير بالغ مجنوناً أو غير مجنون اذا
 كان يجامع مثله وفي فوائد شمس الاسلام انه مقدّر بعشرين سنين واذا اتى الختانان
 وتوارت الحشفة حلت للأول اذا باقت من زوجها الثاني وانقضت عدتها ولو خلاهما أو مات
 عنها زوجها لا تحلل على الاول ولو وطئها الثاني وهي حائض أو نفساء أو هو صائم أو هي
 صائمة قائماتحل للأول والثاني عاص في فعله ولو تزوجها الثاني نكاحاً فاسداً ودخل
 بها أو لم يدخل فإنها لا تحلل للزوج الاول الكل في شرح الطحاوي وفيه بطلان لو كان الزوج
 الثاني خصباً قائماتحل للأول اذا كان مثله يجامع في الجنس من المحلل من الفصل
 التاسع من طلاق خلاصة الفتاوى * وفي الانفع والسبب المراجع في التحليل كالبالغ
 يعني اذا جامعها قبل البلوغ وطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع
 نافعاً وخاتمة في الثالث والعشرين من الطلاق * وفي فتاوى الوري الشيخ الكبير الذي
 لا يقتدر على الجماع لو أوج ذكره بمساهدة يديه لا يحلها شرح مجمع لابن ملك في الرجعة *
 ولو طالت المظنة ثلاثاً بعد ما عادت الى الاول من بعد زوج آخر قد كان دخل الزوج الثاني
 (٢) فأكثر الزوج ذلك فانه يفرق بينهما ولها كمال المهران كان دخولها ونصفه ان لم يكن
 دخل بها ولو طالت دخول الزوج الثاني فأكثر الثاني ذلك باز للأول أن يصدة قبلها
 ويتزوج ولو ادعى الزوج الثاني الدخول بها فأكثر المرأة لا تحلل بالنكاح ولا يفتق
 الى قوله انه دخل بها يشايخ في آخر باب الرجعة من الطلاق * وان كان الاول تزوجها
 بعد مدة ولم تغل المرأة شيئاً ثم طالت تزوجتني وهكت في عدة انثائي أو طالت كئت
 تزوجت الزوج الثاني ولم يدخل بي قالوا ان كانت عالة بشرائط الحل للأول لا يقبل قولها
 وللأول أن يسكها وان كانت جاهلة قبل قولها في فصل اقراراً حداز وجين بالمومة من
 الخاتمة * سئل عن المحلل اذا أنكر الوطء وأقرت الرجعة هل تصدق وتحلل للأول أم
 يصدق المحلل ولا تحلل للأول أجاب تصدق المرأة وتحلل للأول بعد الطلاق والعدة من
 الثاني من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * لا عبرة بقول الزوج الثاني حتى لو قال لم أدخل بها

(١) قوله حيث ثبت الخ فيه أن نكاح
 الإماء لا يحرم البسات بعد

(٢) قوله يفرق بينهما أي لأنه يفسد
 النكاح باقرار الزوج كذا في الخاتمة
 في اقرار أحد الزوجين بالحرمة بعد

أد قال كن النكاح فاسداً كذبته فالعنف برفولها بجر رائق قبيل باب الايلا من
الطلاق وفي الحقائق لو تزوجت المطلقة ثلاثاً نفسها بغير كفور ودخل بها لا تحل - للاول (١)
على ما هو المختار جامع الفتاوى ابن همام في أول باب الايلا من النكاح وكذا
في مجمع الفتاوى * وإذا خافت المرأة ظهوراً مرها في التحليل تبيح لمن تثق به ما لا يشترى
به مملوكاً مراً احتياطاً مع منله ثم تزوجها منه فإذا دخل بها وحبه منها وتقبضه فيفسخ
النكاح ثم تبعت به إلى بلد يساع ونظر فيه بأن العبد ليس بكفور ويمكن حله على رضا (٢)
الولي أو أنهم الأولى لها في الفن الخامس من الاشياء في الطلاق * لو أرادت المطلقة
الثلاث أن تحنط وقت التحليل فلا حنط أن تبدأ فتقول تزوجت نفسي منك على أن
أمرى بدي أطلق نفسي كلما أريد حتى ينقطع طمع الجمل ويعتقنيه في باب الطلاق
تجنيس في باب نكاح الرقيق قبل لرجل ما فعلت بأم امرأتها عال جملها تثبت الحرمة
ولا يصح أن قال أنه كذب وان كانوا هازين والاصرار ليس بشرط في الاقرار
بجرمة المصاهرة خلاصة من الثالث فيما ثبت به حرمة المصاهرة ولو أقر رجل أن
هذه المرأة أمه أو أخته أو بنته من النسب ثم أراد أن يتزوجها وقال غلطت أو أوهمت
كذا أو ظننت كذا أو سمعت كذا وصدقته جازله أن يتزوج زينة الفتاوى في آخر
مسائل شهود النكاح من كتاب النكاح والتفصيل في الحاشية * رجل وطئ امرأة أبيه
حرمت على أبيه وكان على الأب كل المهران دخل بها فان قال الابن علمت أنها على حرام
وتعمدت افساد النكاح كان عليه الحنط ولا يرجع الأب عليه بما عزم من المهران وجوب
الحنط عليه يمنع وجوب الضمان وان لم يعلم الابن ذلك ووطئها عن شبهة لا حنط عليه ونحرم
على أبيه ويجب المهر على الأب ولا يرجع على الابن لأنه لم يتعمد الفساد ولو قبل
امرأة أبيه عن شهوة حرمت على أبيه ويجب المهر على الأب ان كان دخل بها فان قال
الابن تعمدت افساد النكاح يرجع الأب عليه بما عزم من المهران لم يتعمد افساد لا يرجع
في آخر باب المحرمات من الحاشية * وان تزوج امرأة ثم طلقها قبل الدخول وتزوج بابنها
فجاءت بالأم بولد لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق فنفسه قال أبو يوسف بانته منه (٣)
امرأته وله أن يتزوج بالأم بعد ذلك فلا يجتمع عن ذلك زعمه أن نكاح البنت كان جائزاً
فاضيحان في مسائل النسب من النكاح * صغيرة تزوجتها الأم من رجل فطلقها وتزوج
أتمها جاز وفيه شريف زوج بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز وان كانت صغيرة لا (٤)
في الفصل الثاني من نكاح التناكر حاشية * امرأة قبلت ابن زوجها وقالت كانت بشهوة ان
كذبها الزوج لا يفرق بينهما وان صدقها أنه عن شهوة وقعت الفرقة خزانة في فصل حرمة المصاهرة
المصاهرة في المفتي * الشهوة من أحد الجانبين تكفي في فصل المس اثبوت حرمة المصاهرة
فيل فصل نكاح الزوج الثاني من مجمع الفتاوى * أركب على الدابة وأزلهما وبينهما ثوب
لنحن لا نتعب الحرمة وحداً الشهوة أن تستهي أن يواقعها ويميل قلبه اليها أو أما تحرك الألة
والاكتسار ليس بشرط في الاصح والدوام على المس ليس بشرط وتقبل الشهادة على
الاقرار بالقبلة والمس أمّا على نفسها بشهوة اختار والامام البيهقي أنه يقبل واختار (٥)

- (١) قوله لا تحل - للاول أي الا اذا كان
بأذن الولي أو كان لاولي لها كذا في
الاشياء ع
قوله على ما هو المختار وبه أفتى ابن نجيم
فان لا تحل - للاول لأنه ليس بنكاح
صحیح على الصحيح بخط المرحوم
(٢) قوله ثم تبعت به الخ أي فلا يظهر
أمرها وهذا مبني على ظاهر المذهب
من أن الكفاءة في النكاح ليست بشرط
في الاعتقاد وأما على رواية الحسن
المفتي بها فلا يجملها العبد لفقده الكفاءة
لكن بشرط أن يكون لها ولي وأما اذا
لم يكن لها ولي ففصلها اتفاقاً ولا ولي
أن يكون حراً بالقافان مالها كاش شرط
الانزال كافي البيزانية كذا في البحر
الرائق فيما تحل به المطلقة ع
(٣) لما تقرر من أن وطئ الإتهام يحرم
البنت ونكاح البنت يحرم الإتهام
من الدرر والفرور ع
قوله وله أن يتزوج الخ أي لان النكاح
ظهر فاسداً والنكاح الفاسد لا يوجب
حرمة المصاهرة بلاسي ككلام في
البيزانية ه
(٤) قوله جاز له ولوجهه أن نكاح الأم
الصغيرة من النكحة الفاسدة وفيه
كلام كذا بخط المرحوم ع
قوله وفيه أي جامع الجوامع ه
(٥) والمختار أنه يقبل اليه أكثر من حد في
الجامع واليه ذهب نفي الاسلام على
البيهقي وهذا لان الشهوة مما يوقف
عليها بغير ين العضو من الذي يحررك
عضوه وبأن أثاره من لا يحررك عضوه
كذا في محرمات التجنيس والازدواج

(١) وهو موافق لما في الهداية وصح في
التجنيس هذا وهو مخالف لما في البرازية
ونخضة الفقهاء فقد اختلف التصحيح
والاعتماد على ما في الهداية والخلاصة
(كذا بخط المرحوم)

الامام الفضلي "عذم القبول في حرمة المصاهرة من البرازية" * وهل يشترط انتشار الآلة
(١) ذكر الامام السرخسي أنه شرط وهكذا ذكر الامام خواهرزاده فان كان منقثا ان
يزداد انتشاره يبقى خلاصة (في الفصل الثالث من النكاح فيما ثبت حرمة
المصاهرة) * وأما الحرمة بدواعي الوطء اذا صهيا أو قبلها عن شهوة ثبتت حرمة المصاهرة
وان أنكر الشهوة كان القول قوله الا أن يكون ذلك مع انتشار الآلة والمباشرة عن شهوة
بغزلة القيلة وان صهيا وعليها ثوب صفيق لا تصل حرارة المسوس وليته الى يده لا تثبت
حرمة المصاهرة وان كان الثوب رقيقا اتصل اليه حرارة المسوس وليته ثبتت حرمة
المصاهرة كالموسى مقبورا وكذا لو مس أسفل الخلف الا اذا كان منعلا لا يجدين القدم
ومس المرأة للرجل في الحرمة كس الرجل للمرأة ولوقبل أم امرأته ثبتت الحرمة عالم
يظهر أنه قبلها بغير شهوة وفي المس عالم يظهر أنه كان عن شهوة لا تثبت الحرمة لان تقبيل
النساء غالباً يكون عن شهوة والمعانقة بغزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير من
محرمات الخيانة * ولو مس امرأة بشهوة فأمضى أو نظروا الى فرجها فأمضى لا تثبت حرمة
المصاهرة من المحل المزبور * ثم النظر الى الفرج انما يثبت به حرمة المصاهرة اذا لم يتصل به
الانزال أما اذا اتصل لا يثبت ذلك ذكره الصدر الشهيد في صوم الجامع الصغير خلاصة في
الثالث من النكاح * وفي النظر لو قال كان عن غير شهوة المقول قوله في المتن كذا في
الخلاصة * ولو نظر عن شهوة الى غير الفرج من الاعضاء أو نظروا الى الفرج لاعت شهوة
لا تثبت الحرمة من محرمات الخيانة في الثالث من النكاح * وعن أبي يوسف أنه لا بد أن
ينظر الى الفرج الداخل ولم يتحقق ذلك الا اذا كانت متكئة واختاره في الهداية وصححه
في القسط والذخيرة وفي الخيانة وعليه الفتوى بجبر رائق * رجل نظر الى فرج بقية من غير
شهوة فحس أن يكون له جارية مثلها فوقع له الشهوة ان كانت الشهوة على البنت تثبت
حرمة المصاهرة وان وقعت الشهوة على ماقتها لا تثبت خلاصة في الثالث من النكاح
وهكذا في الخيانة * (م) نظر الى فرج صبية مثلها يباح أو على العكس تثبت حرمة
المصاهرة (ظلم) صبي قبلته امرأة أمه أو على العكس بشهوة قال رأيت رواية منسوبة
عن الفقيه أبي جعفر ان كان الصبي يعقل يباح تثبت حرمة المصاهرة والا فلا وكذا ثبت
المرأة الصغيرة قبلت زوج أمها بشهوة أو على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت
حرمة المصاهرة وفي بنت التسع تثبت وكذا في بنت السبع اذا كانت ضغمة مشبهة والا فلا
(ج) صبي منه امرأة بشهوة فان كان ابن خمس سنين لم يكن حشيشي للنساء فلا تثبت
حرمة المصاهرة وقال ابن حنبل أو سبع تثبت حرمة المصاهرة (ط) أدخلت ذكر صبي
(٢) في فرجها والصبي ليس من أهل الجماع تثبت (ط) قبل المجنون أم امرأته بشهوة
أو السكران بته قوم (ي) وبجرمة المصاهرة لا يرفع النكاح حتى لا يجعل لها الزوج
يزوج آخر الا بعد المشاركة والوطء فيها لا يكون زنا في باب حرمة المصاهرة من الفقيه *
وبشروط حرمة المصاهرة وحرمة الرضاع لا يرفع النكاح حتى لا تلحق المرأة الزوج بزواج
آخر الا بعد المشاركة وان مضى عليه سنون والوطء فيه لا يكون زنا اشتبه عليه أولا

(٢) قوله ثبت أي لان المرأة تجسد
بذلك لذة الوطء تجنيس ع
وهذا مخالف لما في مختارات النوازل
من انه لا يثبت به التعزيم والتحليل
فلينأمل عند الفتوى وما في التجنيس
موافق لما في القنية هكذا بخط
المرحوم ع
قوله المتأوكه هي أن يقول الزوج زككتك
أو تركتها وخطبت سيديك أو سبيلها
في البرازية ع

وفي النكاح الفساد يجوز لها التزوج بزواج آخر قبل التفريق وكذلك لا تثبت به حرمة المصاهرة قبل الدخول في الثالث من نكاح البرازية * ذكر محمد في نكاح الاصل أن النكاح لا يرتفع بحرمة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب عليه الحد واشتبه عليه أولم يشته به عليه في التاسع عشر من نكاح الذخيرة البرهانية * المختار في حد المشبهة أن تكون بنت تسع وقال صاحب المحيط ولا يبقى في بنت سبع أو ثمان بالحرمة الا اذا بالغ السائل وقال انها عليه ضغمة فينتدب في الحرمة قبيل الفصل الرابع من نكاح البرازية * قال القسبة أبو الليث ما دون تسع سنين لا تكون مشبهة وعليه الفتوى من محرمات النكاح * (في نكاح الرقيق) * رجل أراد أن يزوجه جاريته بعد الوطء فلا فصل أن يستبرأ بحبضة ثم يزوجهما وكذا اذا أراد أن يبيع جاريته فان نكح الجارية قبل الاستبراء جاز النكاح ويستحب للزوج أن لا يطأها حتى تحيض حبضة وقال محمد لا يحل للزوج أن يطأها قبل الاستبراء وكذا اذا تزوج المدبرة وأتم الولد قبيل كتاب الاجارات من النكاح (١) * اذا أراد الرجل أن يزوجه أتم ولده ينبغي أن يستبرأ بحبضة ثم يزوجهما فان تزوجهما قبل أن يستبرأ جاز النكاح ولو أتمها ثم تزوجهما لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث حبض فان تزوجهما قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد يكون بمنزلة الأم يعتق بموت المولى من جميع المال في استيلاء النكاح * اذا تزوج أمته من عبده لامهرها عليه واختلاف المشايخ في تحريم المسئلة قال بعضهم لا يجب المهر أصلا وقال بعضهم يجب ثم يسقط كذا في المحيط من نكاح جمع القساوي (٢) * أتم ولد تزوجت بغير إذن مولاهم أعتقه مولاها أو مات عنها ان لم يدخل بها الزوج قبل العتق لم يميز النكاح وان دخل بها جاز (٣) في الفصل العاشر من نكاح العبد والامة من الخلاصة * ولو رأى قسه يتزوج فسكت ولم يمه لا يصير اذا ناله في النكاح في القواعد الثانية عشر من الاشياء * نكح عبد بلا إذن خعتق نفذ النكاح وكذا الوباة وأجازته المشتري كذا في النهاية وكذا الامة اذا تزوجت بنفسها بلا إذن مولاهم أعتقت نفذ نكاحها لانها من أهل العباد وامتناع النفوذ لحق المولى وقد زال بلا خيارها لان النكاح نفذ بعد العتق وبعد النفوذ لم يرد عليها مطلقا ولم يوجد سبب الخيار فلا يثبت كمال تزوجت بعد العتق ورد في باب نكاح الرقيق * وانما يثبت لها خيار العتق لو تزوجهما مولاها أو تزوجت باذنه أو بالتزويج بلاذنه فلا خيارها جامع الفصولين في الخامس والعشرين * اذا تزوجت الامة نفسها بغير إذن مولاهم أعتقها المولى نفذ النكاح وفي السكافي وصح النكاح ويجب مهر واحد ان لم يكن الزوج دخل بها قبل العتق ويكون لها وان كان الزوج قد دخل بها قبل العتق فالقياس أن يجب مهران مهر للمولى بالدخول بشبهة النكاح قبيل العتق ومهر لها بنفوذ النكاح عليها بعد العتق وفي الاستحسان لا يجب الامهر واحد ويكون للمولى في الثامن عشر من نكاح النكاح النكاح الثانية * تزوج العبد بلاذن فطلة هائلنا ثم أذن له السيد فجذد عليها جاز بلا كراهة عند أبي حنيفة ومحمد ومع الكراهة عند أبي يوسف في نكاح الرقيق من فتح القدير

(١) وقال محمد أحب الي أن لا يطأها حتى يستبرأ بحبضة كذا في أحكام الناطق في أحكام العباد والاماء بعد مسئلة زيد لك ازاد من قول عمرو فوت اولد قده زوجه سي هند مهرين الدقة نكحه تركه سندن حصه المغة قادر اولورحي الجواب نه مهر الورنه ميراث الوريله زيد كدر عبدك مهرى رقبه سنه متعلقه در ابو السعود

(ترجمة)

مات عمرو وهو عبد زيد عن زوجته هند فهل بعد ما تأخذ مهرها تأخذ أيضا نصيبها من تركته فالجواب أنها لا تأخذ مهرها ولا تسكن ميراثا لان العبد وما ملك يده لسيدته والمهر منعلق برقبته أبو السعود

(٢) ولو تزوج الرجل أمته من عبده يجوز ويجب المهر ثم يسقط ونفقها على المولى خلاصة في العاشر من النكاح وكذا في البرازية بعد

(٣) ان أتم الولد اذا أعتقت قبل وطء الزوج بطل نكاحها لوجوب العتقة من المولى فهستافى في نكاح القن من النكاح بعد

قال لا تحترق زوج هذه فانها حرة فتزوجها واستولد لها فاذا هي أمة ضمن قيمة الاولاد ويرجع
 بها على الغار ولو غرت له الامة بغير اذن مولاهما يرجع عليها بعد العتق وبان المولى يرجع
 عليها الحال في باب ما يوجب المهر من نكاح منية المفتى قبيل الطلاق ولو كان الخبر عن
 حرة الجارية رجلا أجنبيا الا ان الرجل الخبر لم يزوجه اياه بل الزوج تزوجه بنفسه على
 انها حرة فالزوج لا يرجع على الخبر بقيمة الولد ولكن يرجع على الجارية اذا اعتقت
 وان كان الرجل الخبر تزوجه منه على أنها حرة فالزوج يرجع بقيمة الولد على الخبر الحال
 في الثاني عشر من نكاح الثانية المغرور انما يكون ولده حرة اذا تزوجه على أنها حرة
 أما اذا أخبرته هي أو غيرها بأنها حرة فتزوجها فولدت منه فهي ولدها المولود لان ولد الامة
 رقيق الا ان يثبت الغرور في العقد من دعوى القاعدية رجل تزوج أمة الغيرة على أن كل
 ولد تلده فهو حرة صحيح النكاح والشرط لانه لو لم يكن الشرط تكون الاولاد رقيقا فكان
 الشرط مفيدا في فصل النكاح على الشرط من الثانية اذا غرت بجزئية أمة فتزوجها
 على أنها حرة فولدت ولدا فالولد عبد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد حرة بالقيمة
 كالغرور الحرة في نكاح الرقيق من فتح القدير وفي المحيط تزوج أحد الشريكين الجارية
 المشتركة بدون رضا صاحبه ودخل بها الزوج ثم رد الآخر النكاح فله زوج الاقل من
 نصف مهر المثل ومن نصف المسمى لانه راض بالمسمى ورضاه معتبر في حقه وللاحق نصف
 مهر المثل بالغاما بلغ لانه لم يرض بطلاق شيء من حقه وان لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر
 النكاح فلا مهر لواحد منهما خلا لزوج أو لم يدخل بها وهذا لان الخلوة انما تعتبر
 في النكاح الصحيح وهذا النكاح لم يصح من نكاح المضمرات (١) وما يجب للامة والمدة
 وأتم الولد من المهر بنكاح أو بدخول عن شبهة يكون للمولى ومهر المكتوبة ومعتقة
 البعض يكون لها للمولى اذا وجب المهر على العبد بنكاح باذن المولى يساع فيه
 وما يجب على المكاتب أو المديريه عيان في ذلك وما يجب على العبد بغير اذن المولى من
 ذلك يؤخذ به بعد العتق في نكاح المالك من الثانية (٢) باع عبده بعد ما تزوجه
 امرأة فالمرأة في رقبته يدور معه أينما دار هو الصحيح كدين الاستلا (٣) (جمع بن) المهر
 في الثمن قنية فيما يتعلق بنكاح العبد والاماء رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم
 ترض المرأة أن لم يكن على العبد مهر للمولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر
 ليس له أن يبيعه بدون اذن المرأة وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا طاع بدون رضا
 الغرماء ولو أراد الغريم العسخ فله ذلك كذلك ههنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين
 يحواله الغريم في الباب الاول من النكاح وذكرنا كم في الكافي أن العبد المأذون
 المديون للغريم منع المولى من استخدامه ورهنه واجارته والسفريه اذا كان الدين حالا
 وان كان مؤجلا فله ذلك قبل حلوله انتهى ومقتضاه ثبوت هذه الاحكام أيضا في العبد
 المأذون المديون به امرأته فان كان المهر حالا لا يجوز للمولى والاجاز يجوز رائق في نكاح
 الرقيق في شرح قوله ولو نسكح عبدا بانه رجل قال تزوجت هذه وهي أمة معروفة قال
 محمد لا يكون ذلك اقرارا بالعتق والنكاح باطل من مهر الخانية (في نكاح الكافر) *

(١) المهر اذا كان بين رجلين لا يزوجه
 أحدهما كذا في الخانية في الاولياء

ولا يصح تزوج الكافر مطلقا مسلمة ولو وقع عوقب وعوقبت أيضا ان كانت عالمة بحاله
 والساحي بينهما أيضا امرأة أو رجلا ولا يصير به نافضا لعهد ان كان ذميا فلا يقتل خلافا
 لما لك في نكاح أهل الشرك من ابن الهمام * ويكره للمسلم أن يتزوج كاتبة في دار
 الحرب ولا بأس له بأن يتناول من ذبائح أهل الكتاب منهم وذلك منقول عن علي رضي الله
 تعالى عنه ثم كراهة هذا النكاح بمعنى كراهية التوطن فيهم أو مخافة أن يبقى له نسل في دار
 الحرب أو ما فيه من تعريض ولده لارق إذا سبيت والولد في بطنها وذلك لا يوجد في الذبائح
 في باب نكاح أهل الحرب من سير المبسوط للسرخسي * الذميمة إذا تزوجت نفسها ورجلا
 لم يكن لوليها حق الفسخ إلا أن يكون أمرا ظاهرا بأن تزوجت بنت ملكهم أو جبرهم
 نفسها ككأس أو دباغهم أو نقصت من مهرها نقصا فاحشا كان لا وليا لها أن يبطال يوم
 بالتبليخ إلى تمام مهر المثل أو بالفسخ في الكفاية من الخيانة * إذا طلق الذي أمر أنه
 ثلاثا أو خالفها ثم أقام عليها فرفعته إلى السلطان فالقاضي يفرق بينهما بالاتفاق بخلاف
 نكاح المحارم على قول أبي حنيفة فإنه لا يفرق بينهما بأمر أحدهما وأما إذا تزوجها
 بعد الطلاق الثلاث برضاها قبل التزوج بزواج آخر لاق هذا ونكاح المحارم في جميع
 التفريعات على السواء هكذا ذكر في الأصل * وفي القدوري إذا طلق امرأته ثلاثا
 أو خالفها ثم أقام عليها فإنه يفرق بينهما وإن لم يترافعا قوله وإن لم يترافعا يحتل ترك المرافعة
 منهما ويحتل ترك المرافعة من أحدهما في العشرين من نكاح الحيط البرهاني في النوع
 الأول * (في المهر) * خطبت بنت رجل وبعث إليها شيئا ولم يتزوجها أبوها فباعته للمهر
 يسترد أي عينه فأنشأ أن تغير بالاستعمال أو قيمته هالكا وكذا كل ما يبعث هدية وهو قائم
 دون الهالك والمستهلك لأن فيه معنى الهبة * در في المهر * رجل بعث إلى امرأته متاعا
 وبعث أبو المرأة إلى الزوج متاعا أيضا ثم قال الزوج الذي بعثته كان صداها كان (١)
 القول قوله فيه مع عينه فان حلف فان كان المتاع قائما كان للمرأة أن ترد المتاع لأنها لم
 ترض بكونه مهر أو ترجع على الزوج بما بقي من المهر وان كان المتاع هالكا كان شيئا
 منبليا ردت على الزوج مثل ذلك وان لم يكن منبليا لا ترجع على الزوج بما بقي من المهر وأما
 الذي بعث أبو المرأة أن كان هالكا لا يرجع على الزوج بشيء وان كان قائما وكان الأب
 بعث ذلك من مال نفسه له أن يسترده من الزوج لأنه هبة من غير ذي الرحم المحرم فكان له
 أن يرجع وان بعث الأب ذلك من مال الابنة البسافة برضاها فلا يرجع فيه لأنه هبة من
 المرأة وأحد الزوجين إذا وهب من المال لابنة البسافة برضاها فلا يرجع فيه لأنه هبة من
 حبس المرأة نفسها بالمهر * رجل تزوج امرأة وبعث إليها هدايا وعوضت المرأة ذلك
 عوضا وزفت إليه ثم قال كنت بعثت ذلك عارية وأراد أن يسترده وأرادت المرأة
 استرداد العوض أيضا قالوا القول للزوج في متاعه لأنه أنكر التملك (٢) وللمرأة أن
 تسترد ما بعثت لأنها تزعم أنها بعثت عوضا للهبة فإذا لم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضا
 فكان لكل واحد منهما أن يسترد متاعه وقال أبو بكر الاسكافي ان صرحت حين بعثت أنه
 عوض فكذلك وان لم تصرح بذلك لستم أحسبت وفوت أن يكون عوضا كان ذلك هبة منها

- (١) وقيد المصنف بكونه ادعاء مهر فأنه
 لو ادعت أنه من المهر وقال هو وديعة
 فان كان من جنس المهر فالقول قوالها
 وان كان من خلافه فالقول قوله كذا
 في مهر الجبر في شرح قوله ومن بعث إلى
 امرأته شيئا
 (٢) فلو استهلك المرأة ما بعث الزوج
 إليها فأنكر الهبة وطلب الضمان ينبغي
 أن يكون له ذلك لأنه لما جعل القول
 قوله في أنه عارية وحلف على ذلك ثبت
 أن المتاع عارية في يدها ومن استهلك
 العارية ضمنها كذا في فصول
 الاستروثي من اواخر السابغ عشر
 ملخصا وكذا في الفصولين

وطلت تبها في فصل في جسد المرأة نفسها بالمهر من الخيانة * اتخذ زوجها ثيابا ولبسها
حتى تحترق ثم قال كانت من المهر وقالت من النفقة أعني كسوتها الواجبة عليه فالقول
لها قيل في الفرق بينه وبين ما إذا كان النوب قائما حيث يكون القول عنه له قلنا الفرق
أن في القائم اتفق على أصل التملك واختلاف في صفته والقول قول المملك لأنه أعرف
بجهة التملك بخلاف الهالك فإنه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكر ذلك قبل لم يجعل
هذا اختلافًا في جهة التملك أيضا كالقائم قلنا بالهلال الخرج عن المملوكية والاختلاف
في أصل الملك أو في جهته ولا ملك في حال هلاكه فيكون اختلافًا في ضمان الهالك وبذلك
فالقول لمن يشكر البذل والضمان في أول الثاني عشر من نكاح البزازية * خطب بنت
غيره فقال ان نكحت المهر الى شهر رزقتهكها وجعل يهدي اليها هدايا نفقت المدة ولم ينقد
ولم يزوجه له أن يسترد ما دفعه على وجهه المهر فأنما رهاها لكا وبالقائم من الهدية يرجع
لأب الهالك والمستهلك مثليا أو قيميا لأنه هبة الاخ أبي أن يزوجه الاخت الآن يدفع اليه
كذا دفعه له أن يأخذ منه فأنما أهالك لانه رشوة وعلى قياس هذا يرجع بالهدية
أيضا في المسئلة المتقدمة اذا علم من حاله أنه لا يزوجه الا بالهدية والا لا من المحل المزبور *
مادفع من ولي المرأة من مال يقال له أغراق وقفنا قل قوله أن يرجع عليهم ولودفع الى
أجنبي لا يجوز له الرجوع لانه كان ابراهم بقبالة تبعه المراد من الاجنبي هو الذي
لا يقدر على المنع أنما اذا قدر كان حكمه حكم الاولياء جامع الفتاوى في المهر * رجل
خطب امرأة وهي تسكن في بيت أختها وزوج أختها لا يرضى بنكاح هذا الرجل الآن يدفع
اليه دراهم فدفع الخاطب اليه دراهم وتزوجها كان للزوج أن يسترد ما دفع اليه لانه رشوة
وعلى هذا الاب والاخ والعم والخال وابن العم وغيرهم اذا أبا أن تزوجوا الا بعد أن يعطيه
الزوج شيئا من نقد وحيوان وغيره فأعطاهم ذلك وتزوجوه كان له أن يسترد ذلك منهم ان كان
فأنما وبأخذ قيمته ان كان هالك لانه رشوة في فصل في جسد المرأة نفسها من الخيانة *
رجل وكل رجل لا يأن يزوجه فلاه بألف فتزوجها بالالفين ولم يعلم بها حتى دخل بها ان أجاز
يجب المسمى وان رده يجب الاقل من المسمى ومن مهر المثل (١) خلاصة في الوكالة من
كتاب النكاح * وان اختلفا في حال الخسة في قدر المهر بعد الدخول قبل الطلاق أو بعده
حكم مهر المثل فمن كان من جهته كان القول له مع عينه وان لم يكن من جهة أحد بأن كان
بين الدعوى بينهما الفايه على مهر المثل وهذا قول أبي حنيفة ومحمد على تخريج الرازي وعلى
تخريج الكرخي يتصانفان في الفصول كاهنا ويحكم مهر المثل من مهر ابن الهمام *
اختلفا في المهر ففي أصله يجب مهر المثل يعني قال أحد الزوجين لم يسم مهر وقال الآخر
قد سمى فان أقام البينة قبلت والا يستخلف المنكر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان حلف
يجب مهر المثل وفي قدره أي ان كان اختلافهما في قدره فادعى أنه تزوجها بألف وادعت
أنه تزوجها بالالفين حكم مهر المثل حينئذ ان قام النكاح فالقول لمن شهد له مهر المثل بينه
أي ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج أو أقل منه فالقول له مع عينه وان كان مساويا
لما تدعيه المرأة أو أكثر منه فالقول لها مع عينها وأي برهن قبله أو شهد مهر المثل

(١) يعني يطل النكاح بالرد ويجيب
الاقل منهما عند

(١) أولها لان المرأة تدعى الزيادة فان أقامت ينة قبلت وان أقامها الزوج قبلت أيضا لان البينة تقبل لرد العين كما اذا أقام المودع ينة على رد الوديعة الى المالك تقبل وان برهنا فبينة من لا يشهد له (٢) أي تقبل بينتها ان شهد مهر المثل له وبينته ان شهد لها (٣) لان البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر واليمين لا بقاء الاصل والاصل في النكاح كونه بمهر المثل فلواتدعى خلافه فبينته أولى (٤) وان كان مهر المثل بينهما متخالفان حلما أو برهنا قضى به أي بمهر المثل وان برهن أحدهما قبل برهانه درر في المهر * وموت أحدهما كحياتهما حكما وبعد. ومهما في الاختلاف في القدر القول لورثته وفي أصله القول لمنكر التسمية عنده (٥) وعندهما قضى بمهر المثل (٦) وبه يفتى من المحل المزبور ملخصا * ولن ما تاجعها واختلف ورثتهما في قدر المسمى قال أبو حنيفة القول قول ورثة الزوج قلى أو كثر وقال أبو يوسف القول قول ورثة الزوج الا أن يأتوا بشئ مستنكر وقال محمد يحكم بمهر المثل وان وقع الاختلاف بين ورثتهما في أصل التسمية كان القول قول منكر التسمية ولا يقضى لها بشئ في قول أبي حنيفة وقال لا يقضى بمهر المثل قالوا والفتوى على قولهما في فصل في استتلاف الزوجين في المهر من نكاح الحليانة (٧) * مات عن زوجة فادعت المرأة المهر على ورثته ان ادعت قدر مهر المثل أو ادعت اقرار الورثة بذلك صح وكفى الشكاح شاهدا ولا حاجة لها الى الاثبات وان كان في الورثة أولاد صغار فلها أن تأخذ مهر المثل من التركة وان ادعت الورثة ابراء أو استيفاء فلا بد من البينة لهم وعليها اليمين اذا وسياق ان شاء الله تعالى ما هو المختار في حق اليمين وقال الفقيه ان كان الزوج ينفق بها (٨) يمنع من مقدار مهر المثل قدر ما جرت العادة بالتعجيل والقول للورثة فيه (٩) لان النكاح وان كان شاهدا على المهر لكن العرف ان دخل شاهد على قبض بعضه فعمل بهما لكن اذا صرحت بعدم قبض شئ فالقول لها لان النكاح محكم في الوجوب والموت والدخول محكان في التقرر والبناء بها غير محكم في القبض لان القبض قد يتخلف عنه فرج باعتضاد الانكار وفيه نظر تنق عليه وذلك في المعنى تزوجهما عند شاهدين على مقدار ومضت عليها وعليه سنون وولدت أولاد اثم مات الزوج وطلبت من الشهود أداء الشهادة على ذلك المقدار استحسن المشايخ عدم أداء الشهادة لاحتمال سقوط كله أو بعضه بالبراء وبالخط وبه أفتى برهان الاثمة ثم رجع وأفتى بجواب الكتاب كما هو الحكم في سائر الديون وعليه الفتوى في هذا يعلم الحكم في المسئلة الاولى لان قبض البعض يحتمل وكذا البراء فلا يعارض المحكمات في الثاني عشر من نكاح البزازية * المهر لا يكون الا من مال متقوم وان سمى مالا مجهول الجنس بان تزوج امرأة على دابة أو ثوب كان لها مهر المثل بالغ ما بلغ لان التسمية لم تنص ~~وكذا~~ ولو تزوجهما على دار ولم يبين موضع الدار ولو تزوج امرأة على عبد أو ثوب هروى صح التسمية لانه حكم جنسه وان جهل نوعه ولها الوسط من ذلك ولا يجب مهر المثل والزواج بالخيار ان شاء أعطاها الوسط من ذلك وان شاء أعطاها قيمة الوسط ولو تزوجهما على كز حنطة ولم يصف كان له الخيار ان شاء أعطاها كز أو سطا وان شاء أعطاها قيمة الوسط وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه الوسط بعينه ولو وصف

(١) بأن كان مساويا لما بدعه أو أقل منه
(٢) وبخالفه ما في الوجيز في باب الدعوى والبينة من النكاح قال محمد أقام البينة أنه تزوج بألف وأقامت أنه تزوجهما على ألفين فالمهر ألف ~~سد~~
(٣) بأن كان مساويا لما بدعه أو أكثره
(٤) وان كان لا يشهد لكل منهما بأن كان بينهما فالصحيح التهاجر ويجب مهر المثل بمررائتي في شرح قوله وان اختلاف في قدر المهر ملخصا ~~سد~~
(٥) ولا يقضى بشئ الا أن تقوم ينة على مهر مسمى اذا حكم بمهر المثل عنده درر ~~سد~~
(٦) قوله قضى بمهر المثل أي كافي حال الحياة درر ~~سد~~
(٧) وان وقع الاختلاف بينهما بعد الطلاق فان كان قد دخل بها فهو كافي حال قيام النكاح ~~سد~~ كذا في المحيط البرهاني في الاختلاف بين الزوجين في ١٣ من النكاح وفي ابن الهمام كما مر وان كان لم يدخل بها فهو كافي المتون من خطه رحمه الله
(٨) قوله بفي بها يقال بفي فلان يتاويني على أهله بناء فيهما أي زفها والعامة تقول بفي بأهله وهو خطأ وكان الاصل فيه أن الداخل بأهله بضرب علمه اقبية ليلة دخوله بها فقبيل لكل داخل بأهله بان صحاح جوهرى
(٩) فان ادعت على ورثته مهرها تصدق على مهر مثلها ~~سد~~ كذا في جامع القصولين في ١٤ منه ~~سد~~

السكر فقال وسطا أو رديا كان عليه تسليم السكر ولو تزوج على ثوب موصوف خسر الزوج
في ظاهر الرواية ان شاء أعطاها ثوبا من ذلك النوع وان شاء أعطاها القيمة في أول مهر
الخطانية * وأما اذا بين النوع ولم يبين الصفة كما اذا تزوجها على عبد أو أمة أو جمل أو بقرة
أو نحوها أو ثوب هروي تصح التسمية ولها الوسط من ذلك من نكاح بيان الرواية شرح
الوقاية في باب المهر (١) * أو على ثوب موصوف في الذمة فأثى بقيته أجبرناها على القبول
فبدل الثوب لانه لو تزوجها على مثلي وبين وصفه فأثى بقيته لا تجبر على قبوله انفاها وقيد
بكونه موصوفا لانه لو تزوجها على ثوب مطلق فلها مهر المثل انفاها وقيد بكونه في الذمة
لانه لو تزوجها على ثوب بعينه ثم أثى بقيته فأثى لا تجبر انفاها وقيد باتيان القيمة لانه لو أثى
بالثوب الموصوف أجبر على قبوله انفاها ويحكم به أي أبو يوسف وجه الله تعالى بالثوب
الموصوف ان أجل (٢) أي ان ذكر أجل لانه الثوب الموصوف انما يكون دينان كان
مؤجلا وعدم الاجبار على قبول قيمته مروى عن أبي حنيفة وهو الاصح لان ثبوته في الذمة
صحيح وقيته مخلق عنه فمع القدرة على الاصل لا يصار الى الخلف شرح مجمع لابن طاك *
رجل تزوج امرأة على عشرة دراهم وثوب ولم يصف الثوب كان لها عشرة دراهم ولو طلقها
قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا ان تكون متعتا كثر فيكون لها ذلك من مهر
الخطانية * ولو تزوج امرأة على الدواهم الكاسدة فان كانت قيمتها عشرة دراهم لم يكن لها
الا ذلك وان كانت قيمتها دون العشرة يكمل لها العشرة كالمزوجة امرأة على ثوب قيمته
خسة كان لها الثوب وخسة أخرى وان تزوجها على الدراهم الرائجة فكسدت قال
بعضهم عليه مهر مثلها وقال القتيبي أبو جعفر لها القيمة الدراهم من الذهب والفضة قبيل
الكساد وهو الصحيح لان النكاح اذا أوجب المسمى وقت العقد لا ينقلب موجب مسمى مهر
المثل كالمزوجة امرأة على عبد أو ثوب فهلك ذلك قبل القبض كان لها قيمة الثوب
أو العبد ولا يصار الى مهر المثل في المصروف من يوع الخطانية * ولو تزوج على خدمة
حر آخر سنة ووضي بذلك الحزك كان لها عين الخدمة خزانة المقتين (٣) * رجل تزوج ابنته
من رجل على أن يبرئ الزوج الاب من دينه الذي له عليه أو فزوجت الابنة نفسها على أن
يبرئ الزوج أباهما من دينه وهو كذا فالبراءة جائزة ولها مهر مثلها وكذا لو قالت على أن تبرئه
والك مهرى من مهر الخطانية * ولو تزوج امرأة على أن يهب الزوج لبيها ألف درهم
كان لها مهر المثل وهب لبيها ألفا ولم يهب فان وهب كل له أن يرجع في الهبة ولو تزوج
امرأة على أن يهب لبيها ألف درهم فالألف مهرها فان طلقها قبل الدخول بها أو قد
دفع الألف الى الأب رجح عليها نصف الألف وهي الواهبة من المهر المذخور ومهر
مثلها مهر مثلها من قوم أبيها وقت العقد سنوياً أو مالا وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة
وثبابة فان لم يوجد منهم فن الجانب لامهراتها أو خالتيها الا اذا كانت من قوم أبيها وقاية
في المهر (٤) * وفي المتن يشترط أن يكون الخبر مهر المثل رجائين أو رجلا وامرأتين
ويشترط لفظ الشمادة فان لم يوجد على ذلك شهود عدول فالقول قول الزوج مع يمينه كذا
في غابة البيان بيان الرواية شرح الوقاية في المهر * ومهر مثل الامة على قدر الرغبة فيها

(١) ولو تزوجها على فرس فالواجب
الوسط أو قيمته وكذا الحكم في وجوب
الوسط في كل حيوان ذكر قيمته دون
نوعه وانما يجبر الزوج بين دفع المسمى وبين
دفع قيمته وأيهما أذى تجبر المرأة على
قبوله لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة
فصارت أصلا أيضا والعين أصل تسميته
فيميل الى أيهما شاء كذا في منخ الغفار
في المهر سد
النسب ثابت في الذمة في النكاح والسلم
في أقرار الدور سد
(٢) وأما في ديارنا فلا يحكم بالثوب وان
وصف بل يجبر الزوج لانه لا يذكر الاجل
عادة كذا يجنب المرحوم
(٣) وأما التزوج على خدمة الزوج للمرأة
فلا يجوز ذكره المتون وأما التزوج على
رعي غنمها فيجوز ذكره في بيان الرواية
منه من خطه
ولو تزوجها وهو حر على أن يخدمها سنة
كان لها مهر مثلها خزانة المقتين من المحل
المزبور سد
(٤) وقبل هو مقدار أجرة الوطء لو كان
الزنا حلالا درو

وعن الاوزاعي * ثلث قيمتها جميع الفتاوى نقلا عن الملقط لصدور الاسلام * العقر اذا
 ذكر في المهر اذ به مهر المثل واذا ذكر في الاماء فهو عشر قيمتها ان كانت بكر او ان كانت
 ثيبا فنصف عشر قيمتها كذا ذكره المرحوم حسي * حدادى في باب الاستبدال * (الحجة) وروى
 عن أبي حنيفة قال تفسير العقر هو ما يتزوج به مثلها وعليه الفتوى * منتخب تاتارخانية *
 ولا يجب المهر في النكاح الفاسد الا بالجماعة في القبل وحينئذ يجب الاقل * من مهر المثل
 ومن السعي ان سعى والا يجب مهر المثل بالغاما بلغ كذا في الخزانة في النكاح الفاسد من
 فدية الفتاوى * اذا اشترى جارية ووطئ امرأته استحققت كان عليه مهر واحد لان
 الوطئ كان بناء على سبب واحد وهو المالك من حيث الظاهر وان استحق نصفها كان
 عليه نصف مهر للمستحق وفي الجارية بين رجلين اذا وطئ أحدهما امرأته كان عليه لكل
 وطء نصف مهر فيما يتكرر بالوطء من أو اخر مهر الخاتمة * ولو تكرر الوطء بشبهة
 واحدة كان كالثبوت لم يجب الا مهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة
 اشياء وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية ابنه
 أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا والثاني وطء أحد الشريكين الجارية المنسوبة * ولو وطئ
 مكاتبه مشتركة امرأته اتحد ونصفه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا تعدد
 في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية في القاعدة الثامنة من الاشياء * اذا وطئ
 الرجل جارية امرأته امرأته يجب لكل وطء مهر لان لكل وطء شبهة اشياء من نكاح
 الواقعات الحسامية * اذا وطئ جارية بكر الانسان ولم يجب المهر ينظر الى العقر وتقصان
 البكارة فيجب الاكثر منهما من أو اخر حدود البرازية * لو تزوج امرأة على عبده ولم
 يسلم العبد اليها حتى استحق قائم اترجع عليه بقيمة العبد لا بقيمة البضع في باب العتق على
 جعل من الكفاي * فرق محمد بن اجارة ومهر فان المهر لو استحق يرجع بقيمته على
 الرجل قيل السابع عشر من الفصولين * وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة في كتاب
 الاختلاف اذا تزوج امرأة على عبد وهي لا تعلم حاله فاذا هو حر فلها قيمته وان كانت
 تعلم أنه رقيقا لم يهر مثلها وان كان مديرا أو مكاتباً أو أم ولد وهي تعلم ذلك أو لم تعلم أو كان
 مشكلا وقت العدة فلها قيمته في السابع عشر من نكاح القاتار خاتمة *
 وفي الذخيرة اشترت زوجة لم يبق النكاح وبسقط المهر كن دابن عبداً ثم اشترى المولى
 لا يستوجب على عبده ديناً ابتداء وبقاء للثنا في معراج الدراية في شرح قوله
 ولا يتزوج المولى أمته الخ * تزوجها على أنها بكر فاذا هي ثيب يجب كل المهر محلا
 لامرأته على الصلاح بأن زالت بوثبة وان تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا
 هي غير بكر لا تجب الزيادة والتوقيع واضح للمناقض وان أعطاها زيادة على المهر على أنها
 بكر فاذا هي أيت يكره قبل تزاد الزيادة وعلى قياس مختار مشايخ بخارى فيما اذا أعطاهما
 المال الكثير بجهة المهر على أن يجهزها ويحجبها أعظم ولم يفعلوا رجع بما زاد على مهر
 مثلها وكذا أفق أئمة خوارج ينفق أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير
 الدين أنه لا يرجع في كلتا المودتين في الثاني عشر من نكاح البرازية (١) * رجل تزوج

قوله ولم يجب المهر الظاهر ولم يجب الحد
 وفي البتية دفع ولم يجب الحد وهو الظاهر
 لان العقر هو مهر المثل
 قوله ولكن صرح الخ هو الاصح اذا المالك
 في باب النكاح ليس بفرض أصلي كذا
 في الفصولي العشرين من الفصوليين من
 محركات حسي
 (١) تزوج امرأة على أنها بكر قد دخل
 بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب عليه
 بكراهة لان البكارة لا تنصير مستحقة بالنكاح
 كذا في مجمع الفتاوى نقلا عن الواقعات
 لصدور النكاح في المهر من النكاح
 ولو تزوجها بأزيد من مهر مثلها على أنها
 بكر فاذا هي ثيب لا تجب الزيادة كذا في
 باب في المهور من الفتنية

امرأة على أنه ان أقام بها بهذه البلدة فمهرها ألف درهم وان أخرجها عنها فمهرها ألفان
فالشروط الأولى صحيح والثاني فاسد حتى انه يجب الألف على تقدير الإقامة بها ويجب مهر
المثل على تقدير الإخراج عنها لايزاد على ألفين لرضاها بقدر الألفين ولا ينقص عن الألف
لرضاها بقدر الألف وعلى قولهما الشرطان جائزان في المهر من نكاح فوائده الظاهرية
* وفي عرف ديارنا ليس للمرأة أن تمتنع نفسها من زوجها حتى تستوفي جميع المهر لان
في عرفنا البعض مجمل والبعض مؤجل والمجمل يسمى دست يمان والمؤجل يسمى
كايين كردن والمعروف كالمسروط ذخيرة الفتاوى * وفي الفتاوى رجل تزوج امرأة
على مهر معلوم وأرادت أن تمتنع نفسها من الزوج حتى تستوفي جميع المهر ليس لها ذلك
في عرفنا ولا يمكن نظرا الى المسمى والى المرأة ان كان مثل هذه المرأة ومثل هذا المسمى
كم يكون منه مجمل وكما يكون منه مؤجل في العرف فيقضى بالعرف ويسمى هذا بالفارسية
دست يمان كذا اختاره الفقيه أبو الليث وعليه الفتوى * ولو شرطنا بمجمل الكل في العقد
بمجل الكل ولو جعل الكل مؤجلا ذكر الشيخ الامام شمس الدين النسفي في فتاواه أنه
لا يصح قال رحمه الله تعالى تأويله اذا جعل مؤجلا الى وقت الطلاق أو الى وقت الموت
وبعضهم قالوا يصح وهو الصحيح في السابع عشر من نكاح الخلاصة * (ق) تزوج
في البلد ثم أخرجها الى الرستاق فأبت ذلك فلها ذلك اذا حبست نفسها بالصدوق والا فلا
(ق) تزوج ببلدية في بلد فولدت منه ثم أراد أن يخرجها الى الرستاق فلها الأباة ولو أخرجها
ثم أبت فلها ذلك (فلج) له أن يخرجها الى الرستاق ان كان الرستاق قريبا قبل ما القرب
قبل ما دون السفر وهو الصواب في الباب التاسع من نكاح نقد الفتاوى * وتأويل
ما أجاب به (شم كص) والبدوا لظاهر ما اذا كانت المسافة سفرا فان أبا القاسم السفار هو
الذي يختار قول أبي حنيفة في منع نفسها عن السفر الى أجل المهر ومع هذا حال الزوج أن
يخرجها الى ما دون السفر وان لم يوف مهرها بعد فعرف بهذا أن الزوج أن يخرجها من
البلد الى القرية اذا لم تكن المسافة سفرا باتفاق بين أبي حنيفة وصاحبه وان لم يوفها
مهرها في باب ما يجوز للزوج والزوجة من القسمة * قال لو أن رجلا تزوج امرأة
وأوفاه صداقها فأراد أن ينقلها الى حيث شاء كان له ذلك وليس لها حق الامتناع
ولو أقرت المرأة يدين لايها أولاتها أو لآخر كان للمقر له أن يمنعها من الخروج في قول أبي
حنيفة وقال ليس للمقر له منعها من الخروج ونقل الزوج قبيل قضاء القاعدية * اذا
زوج ابنته البالغة فأراد أبوها التحول الى بلد آخر بعيا لعله أن يحملها معه وان كره
الزوج اذا لم يكن أعطاها مهرها فان كان قد أعطاها فليس له ذلك الا برضا الزوج من
مهر متخبط التناظرانية * شكك عند القاضي أنه يضربها وطلبت الاسكان عند قوم
صالحين أن علم به زجره والا فان كان الجيران صلحاء أقرها عندهم والا أمره بالاسكان عند
الصلحاء من نفقات البرازية وكذا في الخلية * وفي الفتاوى الصغرى اذا أراد
الدخول بالصغيرة ان كانت بنت خمس سنين لا يدخل وان كانت بنت تسع سنين يدخل بها
وفي الست والسبع والثمان ان كانت مضممة مضممة تحتسل الوطء يدخل بها وان كانت

قوله وهو الصحيح أي وعليه اقتناء قاضي
الانام في الخلاصة من المحل المزبور

مهرزلة لا وأكثرا المشايخ على أنه لا عبرة للسن وانما العبرة للطاقة وكذلك في ختان الصبي
 في الثامن من نكاح الخلاصة * وتكلموا في تفسير البلوغ مبلغ الجماع قال بعضهم
 ان كانت بنت تسع بلغت وان كانت بنت خمس لا وفي الست والسبع والثمان ان كانت
 عبلة فقد بلغت ذكرها في نفقات الخصاص * واختار أنها ما لم تبلغ نهالم تبلغ مبلغ
 الجماع هكذا قال الفقيه أبو الليث في التوازل وعليه الفتوى من نفقات الفتاوى
 الصغرى * ولا يجبر الأب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء
 المجهل فان زعم الزوج أنها تكمل الرجال وأنكر الأب فالقاضي يري بها النساء ولا يعتبر
 السن من مهر البزاية * طلب زوج الصغيرة من الولي تسليمها اليه للمؤانسة وهي
 لا تكمل الجماع ورضي الأب بالتسليم وأبى الأم فالمعتبر رضا الأب لا أبى الأم لأن الولاية
 له وإن أبى الأب لا يجبر وفي التجنيس كبير تزوج بنت سبع وخافت الأم أنها ان سلمها اليه
 قصدها وتضررت لها ضمها الى نفسها وتربيتها الى أن تكمل الجماع دفعها للضرر عن
 الصغيرة من المحل المزبور * ذهبت الصغيرة الى بيت الزوج قبل قبض الصداق فلن هو
 أحق بملساكها المنع من الزوج حتى تأخذ كل المهر غير الأب والجد اذا سلم الصغيرة
 قبل قبض كل المهر فالتسليم فاسد وفي عرفنا تسليم كل المهر لا يلزم لأنه يكون مؤجلا عرفا
 والأب اذا سلمها قبل قبض المهر يملك الاسترداد بخلاف ما اذا سلم المبيع قبل قبض
 الثمن حيث لا يملك الاسترداد والأب مالك المطالبة صدق الصغيرة وان لم يكن للزوج
 الانتفاع بها لأنه يجب بالخلوة والنفقة لا يجب قبل أن يصير محلا للاستمتاع في نكاح الصغار
 من البزاية وكذلك في الخلاصة * ولو تزوج بنته البالغة برضاها وأخذ المجهل واشترى به
 جهازها وسله اليها فليس لها انكار لأن الأب مأذون بشراء الجهار عرفا وعادة سواء
 علمت أنه اشتراها من مالها أو لم تعلم في مسائل المهر من زينة الفتاوى * الأب
 اذا طلب مهر البنت البكر البالغة من الخسنة ذلك الا اذا نته البنت وفي المستحق الزوج
 اذا دفع المهر الى الأب برئ أم ليس للأب أن يؤخذ الزوج بالمهر الابوكالة منها الأب
 اذا أقر قبض المهر فان كانت البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق في الثامن
 من نكاح الخلاصة * وفي الباقي وللقاضي أن يقبض مهر البكر البالغة كالأب
 والجد والوصي * روى هشام عن محمد وأطلق الخصاص أنه لا يقبض الا الأب من غير
 وكالة تاتارخانية في الاولياء * سئل عن زوج أخته الصغيرة وقبض صداقها من الزوج
 فبلغت وأرادت مطالبة الزوج بالصداق هل لها المطالبة عليه أم على الاخ أجاب
 ان كان الاخ وصيا لها الطلب عليه لا على الزوج وان لم يكن وصيا لها الطلب على الزوج
 والزوج يرجع على الاخ بالصداق ان كان باقيا عنده من فتاوى ابن نجيم (خ) وكذا
 في البزاية * تزوجتها أمها وقبضت مهرها من الزوج فبلغت وطلبت مهرها من الزوج
 فلو كانت الأم وصية لم يكن للبنت ذلك لبراءة الزوج بدفعه الى الأم ولو لم تكن وصية فللبنت
 أخذ المهر من زوجها وهو يرجع به على الأم (١) اذ ليس لها التصرف في مالها ودفعه اليها
 كدفعه الى أجنبي * وكذا الجواب فيما سوى الجد والأب والقاضي لان غيرهم لا يملك

(١) وفي فتاوى قاضيان وظهير الدين
 ان كان قائما لأنها قبضت وليس لها حق
 القبض كذا في مجمع الفتاوى
 في فصل قبض المهر

(١) قبض الولي مهرا ثم أدى الردي

على الزوج لا يصدق إذا كانت بكرًا لأنه ولي القبض لا الرد وإن كانت ثيبًا يصدق لأنه أمين أدى ردًا لأمانته برأيه من نكاح الصغير

(٢) وإن كانت ثيبًا يصدق لأنه ليس له حق القبض فإذا قبض بأمر الزوج كان أمانة في يده من جهة الزوج فيصدق في دعوى الرد على الزوج كما ودع إذا طال رددت الوديعة ذكر في غياث المفق وأحال إلى نكاح فتاوى سمرقند كذا في نكاح مجمع الفتاوى في المهر

قوله زوج ابنته الصغيرة الخ المسئلة في النكاح في فصل حبس المرأة نفسها بالمهر وكذا في البرازية

(٣) لأنه لا يملك قبض الصداق في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به كذا في أحكام الصغير

قوله ولا يرجع الزوج بذلك على الأب أي إذا كان قال عند أخذ المهر أخذت منك المهر على أن أبرئك من مهر بنتي ثم أنكرت البنت له أن يرجع على الأب إذا رجعت المرأة عليه كذا في الثامن من نكاح الخلاصة

(٤) وأنتى المرحوم يحيى بن زكريا بخلافه

(٥) وإذا قال الأب تزجت فلانة من ابني على كذا لم يلزم الأب الصداق بلا ضمان برأيه في نكاح الصغير كذا في الخلاصة

(٦) وفي فوائد صدر الإسلام إذا ضمن الأب مهر امرأة لابنه الصغير وأدى لا يرجع بمال الصغير إلا بشرط الرجوع كذا في مهر زينة الفتاوى

الصغير في مال الصغيرة فلا يملك قبض مهرها ولو كان عاقدًا بحكم الولاية أو الوكالة في العاشر من الفصولين * (١) رجل قبض صداق بنته ثم أدى أنه رد على الزوج وصدقه الزوج وكذبت البنت قالوا إن كانت بكرًا لا يصدق الأب إلا بينة لأنه يملك قبض صداق البكر فإذا برى الزوج بقبضه لا يملك الرد عليه وإن كانت ثيبًا فالقول قول الأب (٢) تزوج ابنته الصغيرة فأدركت ودخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الزوج دفعت إلى أبيك خالي صغيرًا وصدقه الأب لا يصح إقرار الأب عليها (٣) ولها أن تأخذ المهر من زوجها ولا يرجع الزوج بذلك على الأب لأن الزوج أقتر بقبض الأب في وقت كان للأب ولاية القبض فلا يرجع عليه كالأوكيل بقبض الدين إذا أقتر بقبض الدين وصدقه المديون وكذبه الطالب في حبس المرأة نفسها بالمهر من خزنة المقتنين قال النخلوة الصحيحة بالبكر البالغة هل تبطل حق الأب في قبض المهر أجاب لا لقيام السبب وهو البكارة وتكفي في المهر وجوب العقد بمجرد عرفانها لآثرها لم تقم مقام الدخول في حق العنين وفي حق وفروع الطلاق بعد هار جعيا حتى لو طلقها بعد النخلوة لا يملك مراجعتها في العقد ذكره في أدب القاضي في باب المطالبة بالمهر من نكاح القاعدية * خلو العنين صحيحة وكذا خلوه المجهوب في قول أبي حنيفة والرقن يمنع النخلوة لأنه يمنع الجماع وذكر في طلاق الأصل أن العقد يجب على الرقضاء ولها نصف المهر ولا تصح شلوه الغلام الذي لا يجامع مثله ولا النخلوة بصغيرة لا يجامع مثلها وفي كل موضع صححت النخلوة لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صححت النخلوة كان لها كل المهر وإن أقترت المرأة أنه لم يجامعها في ظاهر الرواية في فصل النخلوة من نكاح النكاحية * (طه) زوج لبلغة امرأته بغير إذنه وضمن المهر فأجاز النكاح لا يكون إجازة للضمان (٤) (قب) هو إجازة للضمان في باب نكاح الفضولي من القنية (٥) وفي مختصر القديري وإذا ضمن الولي المهر صحه ضمانه والمرأة مخيرة في مطالبة المهر من زوجها أو وليها وفي باب الوليعة من نكاح شرح الطحاوي الأب إذا تزوج الصغير امرأة ظلمه أن تطالب المهر من أبي الزوج فيؤدي الأب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمنه الأب باللفظ صريحًا بخلاف الوكيل إذا تزوج فانه ليس للمرأة أن تطالب الوكيل بالمهر ما لم يضمن وإن أدى الأب من مال نفسه إن أمهت وقت الأداء أنه دفع ليرجع على ابنه الصغير كان له أن يرجع وإن لم يشهد فالقياس أن يرجع لأنه أدى دينًا مطالبًا في الحال فصارت كدين المديون وفي الاستحسان لا يرجع لتعارف الناس (٦) ورأيت في بعض المواضع الوصي إذا تزوج امرأة لليتيم قال وصي يطالب بالمهر ضمن باللفظ صريحًا أو لم يضمن وإن أدى من مال نفسه يرجع في مال اليتيم والأب إذا تزوج امرأة لابنه الكبير وضمن المهر فإن كان بأمره يرجع عليه يعني إذا كان الضمان بأمره وإن لم يكن بأمره لا يرجع والأمر بالنكاح لا يكون أمرًا بالانتماء والأمر بالخلع يكون أمرًا بالانتماء في مسائل أحكام نكاح الصغار ولا شتر وشي * وصح ضمان الولي المهر لأنه من أهل الالتزام وقد أضافه إلى ما يتقبله فيصح والمراد به أنه في الصحة أمّا في مرض الموت فلا لأنه تبرع لو أقره في مرض موته وكذلك كل دين ضمنه عن وارثه أو لو أقره كافي الذخيرة وأما

وأما إذا لم يكن وأدناه فالضمان في مرض الموت من الثلث كالمهر حوايه في ضمان
 الاجنبي واستفاد من القول بصفة الضمان أنه لو لم يضمن الابن مهر ابنه الصغير لا يطالب به
 ولو كان عاقداً لأنه لو لم يضمنه فلا ضمان لم يكن للضمان فائدة كما في المهر الجاهل فلو تزوج ابنه الصغير
 لا يثبت المهر في ذمة الابن بل يثبت في ذمة الابن عندنا سواء كان الابن موسراً أو معسراً
 (١) وذكره في المنظومة وشرحهام على أن النكاح لا يفسد عن لزوم المال انما يفسد
 عن ابقاء المهر في المال فلم يكن من ضرورة الاقدام على تزويجه ضمان المهر عنه وهذا
 هو المقول عليه كما في فتح القدير وبه اندفع ما في شرح الطحاوي من أن المرأة مطالبة أبي
 الصغير بمهرها ضمن أو لم يضمن انتهى في باب المهر من البحر الرائق * وفي اقوال الزيادة
 المرض اذا كان عليه دين الصفة فتزوج في حال المرض ففسد المهر المثل يكون مسلوباً
 لدين الصفة والزيادة في مهر المثل كان دين الصفة مقدماً عليه عمداً في أحكام في كتاب
 النكاح * وان فقد مهرها لم يسلها ويتبعها غرماء الصفة ويخصصون دينهم عمداً
 (ب) قبيل المسئلة المزبورة مريضة تزوجت نفسها بأقل من مهرها ثم ماتت فليس
 للأولياء أن يلقوه إلى مهر مثلها في باب المهر من القنية * امرأة وهبت مهرها من
 زوجها ثم أن الزوج أقرب يدي الشهود أن لها عليه كذا وكذا من المهر تكلموا في ذلك
 قال القنية أبو القليل يصح اقراره اذا قبلت ويحمل على أنه زاد في مهرها والزيادة في المهر
 بعد هبة المهر جائزة لكن لا بد من القبول لأن الزيادة في المهر لا تصح من غير قبول المرأة من
 مهر الثانية * وفي الفتاوى الصغرى رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم طلقها باتساع زوجها
 في العدة ثم طلقها قبل أن يدخل بها يجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبلة * وعند محمد
 نصف مهرها وعليها بقية العدة وهي مسئلة القدوري * وعند زفر عليه نصف المهر ولا شيء
 عليها من العدة بناء على أن الدخول في النكاح الاقل دخول في النكاح الثاني عندهما
 (٢) خلافاً لمحمد في الثاني من طلاق الخلاصة * (ب) وعن الفقيه أبي الليث جدد العقد
 يجب كلا المهرين وذكر القاضي أنه لا يجب الثاني الا اذا قصد الزيادة على الأول والزيادة
 جائزة عندنا حال قيام العقد (ب) وان جدد النكاح لا احتياط لا تلزم الزيادة بلا نزاع لأن
 الغرض ابقاء ما لا يقل ولا أن العقد الثاني لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه كذا في (م) من
 مهر نقد الفتاوى (٣) * تزوجها رجل بألف ثم جدد بالقبين ذهب بكر أبو بكر
 أن على قولهما لا يلزم الثاني وعلى قول الاطام الثاني يلزم وذكره صام أنه يلزم لقان
 ولم يذكر خلافاً في الثاني عشر من نكاح البرازية * وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح
 الحيل اذا جدد النكاح في المتكسرة روى عن أبي حنيفة أنه يلزم المهر الثاني ويكون
 زيادة في المهر واليه أشار شمس الأئمة السرخسي في شرح النكاح قال مولانا بنسني
 أن لا يلزمه الا في الثانية لانها ليست بزيادة لفظاً لو ثبت زيادة انما يثبت في ضمن النكاح
 فاذا لم يصح النكاح الثاني لم يثبت ما في ضمنه في مسائل المهر من الثانية * الزيادة
 في المهر بعد العقد لازمة له بشرط قبولها في المجلس على الاصح كما في الظهيرية أو قبول
 وليها ان كانت صغيرة أو لم تعقل كما في أنفع الوسائل بحر رائق * طلق امرأته رجعي

(١) لا يطالب الابن بمهر ابنه الصغير وبه
 أفق المرحوم يعني المولى يحيى بن زكريا

(٢) يجب عليه مهر كامل بالنكاح الثاني
 لأن النكاح الثاني اتصل به الدخول
 كذا في التارخانية من النكاح (١٧) *
 (٣) جدد للعسل نكاحها بمهر يلزم
 ان جدد له لاجل الزيادة لا احتياطاً
 كذا في القنية في باب الزيادة في المهر

ثم راجعها هل لها أن تطالب الزوج بالمهر والمؤجل فيه اختلاف المشايخ وكذلك لو ارتدت ثم أسلمت وأجبرت على النكاح هل لها أن تطالب بالمهر فيه اختلاف المشايخ تارة ثانية في المهر (١٧) * وبالطلاق الرجعي يتجمل المؤجل ولو راجعها لا يتأجل من طلاق أتفع الوسائل * وذكر صدر الاسلام أن بالرجعي لا يتجمل المؤجل لأنه إما بالموت أو الفراق والرجعي ليس بفراق وذكر القاضي أنه يتجمل ولا يعود إلا لاجل الرجعة في الصحيح لأن الاجل زال فلا يعود إلا بالتأجيل ولم يوجد في الثاني عشر من مهر البرازية * ولو تزوج المطلقة رجعية فاته يصير مراحها ولا يجب المال لأن النكاح لها يحجاز عن الرجعة في القول الصحيح جواهر الفتاوى (في الباب الأول من الطلاق) * (ن) إذا تزوج المطلقة طلاقاً رجعيًا يصير مراحها هو المختار لأنه إن تعذر العمل بحقيقة النكاح لم يجعلها محجازًا عن الرجعة لأنه بحقلها منية كبرى (١) * تزوجها به سرًا بشئ وعلاية بأكثر من واحد وتعاقد في العلانية بأكثر فاعلاية إلا أن يكون أشهد عليها أو على الولي أن المهر مهر السر والعلاية سمعة من مهر البرازية * وأما السكنى فختها في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تستحي من غيرها من معاشر الزوج فإن كان للرجل والمدة أو أخت أو ولد من غيرها في منزلها فتسالت صير في منزل على حدة كان لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها وتستحي من المعشرة إذا كان البيت واحدًا فإن كانت دارها يسوت أو أعطى لها بيتًا يغلّق ويفتح لم يكن لها أن تطالب بيتًا آخر إذا لم يكن ثمة أحد من أسماء الزوج يؤذيها فإن لم يكن هناك أحد فشكت إلى القاضي أن الزوج يؤذيها ويضربها ورسالت مسكابين قوم صالحين يعرفون أحسانه وإسائه أن علم القاضي أن الأمر كما قالت فزجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن لم يعلم القاضي ذلك نظر القاضي إن كان جيران الدار قوماً صالحين أقرها القاضي هناك ويسأل من جيرانها أن أخبروا أن الأمر كما قالت فزجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي وإن ذكر الجيران أنه لا يؤذيها يتركها القاضي في تلك الدار وإن لم يكن في جيرانه من يشق به يأمره القاضي أن يسكنها بين قوم صالحين من نفقة الخمانية * ولو كان في الدار يسوت وأبت أن تسكن مع ضرتها أو مع أحد من أهلها أن أخلى لها بيتاً منها وجعل له مرافق وغلق على حدة ليس لها أن تطالب بيتاً آخر وإن لم يكن بها إلا بيت واحد فلها ذلك من نفقة الاختيار شرح المختار * وفي الفتاوى امرأة أبت أن تسكن مع أسماء الزوج كاته وغيرها أن كان في الدار يسوت وفتح لها بيتاً منها وجعل لبيتها غلقاً لم يكن لها أن تطالبه بيتاً آخر وإن لم يكن في الدار إلا بيت واحد لها أن تطالبه * ولو أبت أن تسكن مع جارية زوجها فهو وما ذكرنا سواء ولو كان في الدار بيتان أو أكثر إلا أن بيت الخلاه واحد ليس لها أن تطالبه بالسكن الآخر في نوع في الخصومة مع المرأة من نكاح قبض كركم * رجل له امرأة وأمة فقالت المرأة لا أسكن مع أمتك وأرادت بيتاً آخر ليس لها ذلك لأن الأمة بمنزلة متاع البيت وكذلك لو قالت لا أسكن مع أمتك كذلك في فتاوى صدر القاضى وبرهان الأئمة في الفصل الخامس من نكاح الولو الجسية * امرأة أبت أن تسكن مع جارية الزوج لها ذلك

(١) (عك) تزوج مطلقته الرجعية في عتقها ووطئها لا يصير مراحها لأن التزوج لغو والوطء بناء عليه فتكون كاجنبية كذا في الرجعة من القنية عند وهو مخالف لما في الجواهر والمنية الكبرى وفي السفناني وإن تزوجها في العدة لا يكون رجعة في قول أبي حنيفة وعلى قول محمد يكون رجعة في الحنابلة والعشرين من طلاق التارخانية عند قوله غلقاً هو بالتعريف المغلق وهو ما يغلّق ويفتح بالمفتاح اهـ قوله ولو أبت أن تسكن الخسبي ما يخالفه في الولو الجسية وما في البحر موافق لما في الولو الجسية عند

وفي البحر نقلاً عن شرح المختار أنه لا بد من بيت الخلاه ومن مطبخ بخلاف ما في الهداية وينبغي الافتاء بما في شرح المختار كذا بخط جامع هذه المجموعة عند

قوله ليس لها ذلك أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقول محمد آخر اهـ كذا في القنية في باب ما يقطع نفقة الزوجة

وفي الاتهام ليس لها ذلك امرأة قالت لا أسكن مع والدك وأقربائك لها ذلك خزانة
 الفتاوى فيما يكون للمرأة أن تفعل • مثل في رجل تزوج بكرا في منزل أبيها ومثلها
 يخدم فهل يجب عليه أن يسكنها منزلا يلبسها ويخدمها خادما ومن يولسها أم لا أجب
 حيث لم يفتق لها سكناها من منزل أبيها فله أن يسكنها منزلا بين جيران صالحين ولا يلزمه
 مؤنسة لها وعليه أن يشتري لها ما تحتاج اليه ولا يخدمها فان كان لها خادم يلزم نفقتها
 ونفقة خادم واحد من فتاوى الشيخ سراج الدين المانوفي • امرأة لها أب وليس له
 من يقوم عليه ويعنعها الزوج من تعاضدها لها أن تعصيه وتطيع أباهما مؤنسا كان
 أو كافرا في باب حق الزوج عليها من مائة المقتى • والزوج أن يذن لها بالخلع والزوج
 إلى سبعة مواضع زيارة الابوين وعيادتهما ومزنتهما أهل حلهما وزيارة المحارم
 فان كانت قابلة أو غسالة أو لها على أحد حق أو عليها لأحد حق خرجت بلا فقه وكذا
 الحج وفيما عدله من زيارة الاجانب وعيادتهم والولاية لا وان أذن الزوج كانا عاصين
 وفي أدب القاضى له أن يغلق عليها الباب من غير الابوين في الحظر والاباحة من تكاح
 البرائة • وله المنع من الحمام من الحسل المزبور • واذا أراد الزوج أن يمنع أباهما
 وأمهات أو واحدا من أهلها عن الدخول عليها في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم له أن
 يمنع من الدخول ولا يمنعهم من النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأة في الدخول
 ويمنع عن النظر من لا يكون محرما وبهم الزوج وقال بعضهم لا يمنع الابوين عن الدخول
 عليها للزيارة في كل جمعة وانما يمنعها عن الكسوة عند هاربه أخذ مشايخنا وعليه
 الفتوى وهل يمنع غير الابوين من الزيارة قال بعضهم له أن يمنع وقال بعضهم لا يمنع
 المحرم من الزيارة في كل شهر وقال مشايخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى • وكذا
 لو أرادت المرأة أن تخرج لزيارة المحارم كالغسالة والعمة والاخت فهو على هذه الاصول
 من نفقة الخاتمة (١) • سئل عن رجل تزوج بامرأة ولها أبوان بآتيان اليها بمنزله
 الزوج ويحصل بعبثهما الضرر له لكونهما يكرهان الزوج ويعلمان بمنع القربان
 والنوم عنده والاساءة عليه هل له منعهما عن الدخول الى منزله والاجتماع عليها الا
 بحضوره خارج المنزل أجب نعم له منعهما عن الدخول الى منزله ولهما النظر اليها والكلام
 معها خارج المنزل من فتاوى ابن نجيم • (في الاولياء والاكفاء) • (٢) • الولي شرط
 صحة النكاح في الصغار والمجانين والمماليك واختلفوا في العاقله البالغة اذا تزوجت نفسها
 روى أبو سليمان عن محمد أن نكاحها باطل وروى أبو حفص عنه أنه ان لم يسهل لها
 وفي يجوز وان كان لها ولي يتوقف على اية الولي • ان أجازها زوان رد بطل سواء كان
 الزوج كفوا أو لم يكن إلا أنه اذا كان كفوا كان للقاضى أن يجتهد النكاح ولا نفقه
 لزوجها من غير تجديد وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يجوز النكاح بكرا كانت أو نكاحا
 زوجت نفسها كفوا أو غير كفوا إلا أنه اذا لم يكن كفوا كان للأولياء حق الاعتراض
 وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يجوز النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يجوز
 النكاح أصلا واختلفت الروايات عن أبي يوسف والخلاف في زمانها للفتوى رواية الحسن

(١) وفي نفقة مالتقى الاجبر والصبر
 انه لا ينفقها من الخروج الى الوالد
 ودخولها ما عليها في الجمعة مرة وفي غيرها ما
 في السنة مرة او في نفقات مختارات
 الدوازل ولا يمنع الزوج محارمها من
 الزيارة في كل شهر ومهره وعليه المقتوى
 وكذا اذا خرجت المرأة اليهم لزيارتهم
 انتهى وما في الملتقى موافق لما في الخاتمة
 ومخالف لما في المختارات • كذا يحفظ
 المرحوم

(٢) النكاح اذا وقع بغير ولي أو بشهود
 فساق ثم غاب الزوج عنها غيبة منقطعة
 هل يجوز للقاضى ان يبعثها الى شافعي
 المذهب ليعالها أجب ذكر في الملتقى عن
 فتاوى شيخ الاسلام في مثل هذا أنه يجوز
 اذا خلا عن الرشوة من أوائل نكاح
 القاعدية

قال شمس الأئمة السرخسي رواية الحسن أقرب إلى الاحتياط إذ ليس كل ولي يحسن
المراجعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل في فصل ومن شرائط النكاح الولي من الثانية
ثم ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف ومحمد آخر الزوجت نفسها من
غير كفؤ يصح متى ثبت حكم الطلاق والايلاء والظهار والتوارث وغير ذلك قبل التفريق
ولكن للأولياء حق الاعتراض وروى الحسن عن أبي حنيفة أن النكاح لا ينعقد به أخذ
أكثر المشايخ قال شمس الأئمة السرخسي هذا أقرب إلى الاحتياط فليس كل ولي يحسن
المراجعة إلى القاضي ولا كل قاض يعدل فكان الاحتياط باب التزوج من غير كفؤ عليها
وقال القاضي الإمام فخر الدين القنوي على قول الحسن في زماننا كافي شرح الوافي
وكذا في البحر نقلا عن المعراج * (١) الأولياء في النكاح عشرة الأب ثم الجد ثم
الأب وان علا ثم الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاخ لاب وأم ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ
لاب وأم ثم ابن الاخ لاب ثم العم ثم الاب ثم ابن العم ثم ابن العم ثم ابن العم ثم الاب
والأقرب منهم يجب الأبعد فان لم يكن لهم عصبية من جهة القرابة فولياها - ولي العتاقة
الذي أعتق أباه فان لم يكن لها واحد منهم ولها أم أو جدة أو أخت أو خال أو خالة أو عمة أو
امراة ذات رحم محرمة منها فهي أولياؤها ان زوجها أقر بين اليها جاز النكاح في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وعند محمد لا يجوز غيبة نفر لا ولاية لهم العبيد والصبيان والمجانين
والوصى والمثقف والذي يرى يتيم في حجره والغائب غيبة منقطعة والكافر للمسلمة من
نكاح نزاة الفقه لأبي الليث السمرقندي * لا تثبت الولاية للكافر على المسلم ولا للمسلم
على الكافر في الفصل السادس عشر من نكاح التنازلية * ولها أبوها (٢) ثم الجد
وان علا ثم الاخ لابوين ثم لاب ثم بنوهم على هذا الترتيب ثم العم ثم لابوين ثم العم ثم بنوهم
على هذا الترتيب (٣) وان لم يكن عصبية فولي العتاقة الرجل والمرأة سواء وكذا أولادهم فيه
سواء ثم عصبية مولى العتاقة ثم ذوى الارحام وقال محمد ليس لذوى الارحام ولاية وولاية
الاعتراض في التزوج من غير كفؤ لا تثبت لذوى الارحام وانما تثبت ذل للعصبات بخلاف
والاخت مقدمة على الأم حال عدم العصبية قال الإمام السرخسي انصاح الاخت
والعصمة وبنت الاخ وبنت العم والتي من قبل الاب يجوز اجساها انما الخلاف في الأم
والخالة ونحوها ودعواء الاجماع نص في الاخت لافي العمة وبنت الاخ وبنت العم لأن
تثبت الولاية لذوى الارحام مختلف وفي شرح الطحاوي ذكر الخلاف في الكل وفي شرح
الناسي (٤) الأقرب الأم ثم البنت ثم بنت الابن ثم بنت بنت ابن الابن ثم الاخت
لاب وأم ثم لاب ثم لام ثم أولادهم ثم العمات ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام والجد
الفاقد أولى من الاخت عند الامام وبقي بما ذكر في الناسي أن الأم مقدمة على الاخت
في الثامن من نكاح البرازية * والأم وأقربها كالجدة والخال والخالة وذوى الارحام
الأقرب فالأقرب أولياء للنكاح عند أبي حنيفة بعد العصبية أي بعد أن لم يكن لها من
العصبات النسبية والنسبية أحد فولاية التزوج للأم ثم للاخت لاب وأم ثم للاخت لاب
ثم للاخ أو الاخت لام ثم أولادهم ثم العمة ثم الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام

(١) الولي من كان أهلا لميراث وهو
عاقل بالغ كذا في البرازية
قوله ولها أم في الفقهية بسلامة (ق)ب
أم الأب أولى في التزوج من الأم كذا
في البحر في الاكفاء
وقوله أو بنته سواء كانت أم الأب أو أم
الأم ويشتر في شرح الجمع قريبا كما يأتي
إلى أم الأم الأم منه من خطه
(٢) ولي المرأة في تزويجها أبوها
وهو أولى الأولياء خلاصة في الثامن
من النكاح
(٣) ثم عم الأب على هذا الترتيب ثم عم
الجد على هذا الترتيب ثم بنو العم على هذا
الترتيب خلاصة
وبعد العصبية من الاقارب الولاية
عندنا لمولى العتاقة لأنه عصبية ثم عصبية
مولى العتاقة وعند عدم العصبية كل قريب
يرث الصغير والصغيرة من ذوى الارحام
يمثل تزويج الصغير والصغيرة في ظاهر
الرواية عن أبي حنيفة وقال محمد لا ولاية
لذوى الارحام وقول أبي يوسف مضطرب
كذا في أول الأولياء من الثانية
(٤) وكذا في الخلاصة وما في الثانية
موافق للناسي شرح

(١) وفي البرازية في نكاح الصغير
ولو زوج القاضي صغيرة لا ولي لها ابن
في منشوره صح والا لا

(٢) القاضي اذا زوج الصغيرة من نفسه
كان هذا النكاح باغياً ولو لأن القاضي
وعمة في حقه انما الحق للذي فوقه وهو
الوالى والوالى في حق نفسه وعمة وكذا
الخليفة في حق نفسه أيضا وعمة كذلك
في بعض الفتاوى من أحكام الصغار
للاسترواح

(نہجہ)

زوج رجل أعمى وكانت مجنونة مسنة
ثم شفيت من جنونها هل يكون لها اختيار
أم لا أجب لا يكون لها اختيار فإنه لو كان
انكحها أبوها لم يكن لها اختيار والولد أولى
بالتزويج من الأب

(١) وإذا تزوج الأب ابنته الصغيرة ونقص من مهر مثلها أو ابنه وزاد في مهر امرأته بجاز ذلك عليهما قال الأسدي: وهذا قول أبي حنيفة وزفر وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز والصحيح قول أبي حنيفة وزفر واختاره المحبوبي والنسفي وصدر الشريعة وغيرهم كذا في نكاح صحيح القدوري وقدم في المهر **نقد**

(٢) وقد وقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة أن النكاح باطل فقطاً أنه لم ينعقد وفي الظاهرية يفرق بينهما ولم يقل أنه باطل وهو الحق ولذا قال في الذخيرة في قولهم فالنكاح باطل أي يطل كذا في البحر الرائق في شرح قوله ولو تزوج طهره **نقد**

قوله لا خيار لها **نقد** لا ولياء الخيار خلاصة

في المنة لو تزوجها أي الأولياء لا بشرط الكفاية تبرئها وهو غير كفو فلا خيار لاحد كذا في مسائل الكفاية من زينة الفتاوى **نقد**

في غير الأب والجد (١) أما فيه ما قاله يصح منها المخط والزبادة وقال لا يجوز فحصل النكاح من أدب الأوصياء • وجعل زوج ابنته الصغيرة من رجل ذكر أنه لا يشرب المسكر فوجد من يسهل من قبلت الصغيرة وقالت لا أرضى قال الفقيه أبو جعفر إن لم يكن أبو البنت يشرب المسكر وكان غالب أهل بيته الصلاح فالنكاح باطل (٢) لأن والد الصغيرة لم يرض بعدم الكفاية وانما تزوجها منه على ظن أنه كفو في الكفاية من الخيانة • وأطلق في الأب والجد وقصد الشارعون وغيرهم بأن لا يكون معروفاً بسوء الاختيار حتى لو كان معروفاً بذلك بجماعة أو فسقاً فالعقد باطل على الصحيح قال في فتح القدير ومن زوج ابنته الصغيرة القاطنة للأخلاق بالخير والشر من يعلم أنه شرير فاسق فهو ظاهر في سوء اختياره بغير رائق في الكفاية • وطاهر كلامهم أن الأب إذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغير بغبن فاحش ولا من غير كفو فيه ما سواه كان عدم الكفاية بسبب الفسق أو لاحقاً لزوج بته من فقيراً ومحترف بجرفة ذئبة ولم يكن كفواً قاله قد ياتل فقصر المحقق ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي بغير رائق في الكفاية • وفي المتنطولي تخيير الأب والجد زوج الصغيرة من غير كفوها فأدركت الصبيبة فأجازت لا يجوز وكذا غير الأب والجد إذا نقص عن مهر مثلها انقضت النكاح لا يجوز حتى لو أجازت بعد البلوغ لا ينفذ من أحكام الصغار في النكاح • (بم) رجل تزوج بته الصغيرة من رجل ظنه من الأصل فكان معتقاً فهو باطل قاله رضي الله عنه وينبغي أن يكون بالاتفاق في باب نكاح الصغار من القنية • قال غير الأب والجد من الأولياء لو تزوج الصغيرة من عيين معروف لم يجوز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاية كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى من نكاح القواعدية • (ن) غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من لا يقدّر وعلى المهر والنفقة لم يصح من كفاية فتد الفتاوى • غير الأب والجد إذا تزوج الصغيرة من رجل كان جده معتقاً قوم وكان للصغيرة آباء أحرار فأدركت الصغيرة وأجازت النكاح لا يجوز وكذا لو كان جده كافراً ثم أسلم خلاصة في الفصل الثامن من نكاح الصغير والصغيرة • وذكر في الأصل امرأة تزوجت نفسها بربلا ولم تعلم أنه حر أو عبد ثم ظهر أنه عبد أذن له في النكاح لا خيار لها فيكون الخيار للأولياء وإن زوجها الأولياء برضاها ولم يعلموا أنه حر أو عبد ثم علموا أنه عبد لا خيار لاحد منهم وبطل لو ذكر الزوج أنه حر فزوجهها منه ثم ظهر أنه عبد كان لهم الخيار ودلت المسئلة على أن المرأة إذا تزوجت نفسها بربلا ولم يشترط لها الكفاية ولم تعلم المرأة أنه كفو أو ليس بكفو ثم ظهر أنه ليس بكفو فلا خيار لها وكذا الأولياء إذا تزوجهها برضاها ولم يعلموا عدم الكفاية ثم علموا أن شرطوا الكفاية أو أخبرواهم بالكفاية فزوجهها ثم ظهر أنه غير كفو وكان لهم الخيار في فصل الكفاية من الخيانة وكذا في الخلاصة والبرازية • تزوجت نفسها من رجل على أن الزوج حر ثم ادعى رجل أن هذا عبيد وصدقه الزوج يثبت لها حق الفسخ من نكاح خزانة المقتنين • ومن زوج ابنته الصغيرة عبداً أو زوج ابنه وهو صغيرة فهو جائز عند أبي حنيفة خلافاً لهما من كبير مشتمل الأحكام في آخر الكفاية • سئل عن البكر البالغة إذا تزوجها أبوها بولاية الإيجاب عند المالكم

الذي يراه وحكم بعته هل لهاردة النكاح بعد ذلك عندكم حنفي ويحكم بطلانه
 أم لا أجاب ليس لها الرد بعد ذلك وللعلم الحنفي أن يحكم بطلانه من فتاوى ابن نجيم *
 إذا تزوجت المرأة نفسها غير كفؤ كان للأولياء من العصبه حق الفسخ (١) ولا يكون الفسخ
 لعدم الكفاءة إلا عند القاضي لأنه يجتهد فيه وكل من الخصمين متمسك بنوع دليل وبقول
 عالم فلا تنقطع الخصومة إلا بقول من له ولاية عليهم كالفسخ بخيار البلوغ والرد بالعيب بعد
 القبض من كفاءة الخاتمة (٢) تزوجت نفسها من غير كفؤ ولها وليان فرضي أحدهما
 لم يبق للآخر حق الاعتراض كالأبداء فنية في باب الكفاءة * سئل عن الولي إذا
 امتنع عن التزويج هل للولي الأبعد التزويج أم الحاكم أجاب للولي الأبعد التزويج
 لا للحاكم من فتاوى ابن نجيم * وفي المحط إذا تزوج الصغير أو الصغيرة أبعاد الأولياء
 فإن كان الأقرب حاضرا وهو من أهل الولاية توقف نكاح الأبعد على إجازته وإن لم يكن من
 أهل الولاية بأن كان صغيرا أو كبيرا يجنون أجازا وإن كان الأقرب غائبا غيبة منقطعة جاز
 نكاح الأبعد في الحادي عشر من نكاح التاتارخانية * وذكر في فوائد صدر الإسلام
 طاهر بن محمود إذا تزوج الرجل أخته وأبوهما حي فمات الأب قبل الإجازة ثم أجاز الأخ
 المزوج جاز ولو سكت ولم يجوز لا يجوز وبمثل له لو باع مال أبيه ثم مات الأب ولا وارث له
 غيره لا ينفذ البيع لا بتجديد العقد لما عرف أن المالك المبسات إذا طرأ على الموقوف أبطله
 من نكاح أحكام الصغار * إذا اجتمع للصغير والصغيرة وليان كلاهما من والعين
 فأبهما زوج جاز عندنا وإن زوجاهما على التعاقب جاز الأول دون الثاني وإن زوجهما
 بكل واحد منهما من رجل آخر فوقعهما معا ولا يعلم أيهما أول بطل العقدان في فصل
 الأولياء من الخاتمة * أن تزوجت نفسها من غير كفؤ ورضي به أحد الأولياء لم يكن لهذا
 الولي ولان مثل أو دونه في الولاية حق الفسخ ويكون ذلك من فوقه من الخاتمة في فصل
 الكفاءة * الفرق ثلاث عشرة فرقة سبعة منها تحتاج إلى القضاء وستة لا فالأول
 الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وعدم الكفاءة وينقصان المهر وبإياء الزوج عن
 الإسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتبين الدارين
 وبذلك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد أشباه في النكاح * (أخ) إذا تزوجت
 غير كفؤ ظلولى أن يفرق بينهما مدفع للمبارعته والتفرق إلى القاضي كما تقدم في البلوغ
 ومالم يفرق فأحكام النكاح ثابتة ولا يصحكون الفسخ طلاقا لأن الطلاق تصرف
 في النكاح وهذا فسخ أصل النكاح ولأن الفسخ انما يكون طلاقا إذا فعله القاضي نيابة
 عن الزوج وهذا ليس كذلك ولهذا لا يجب لها شيء من المهران كان قبل الدخول لما ينشأ من
 دخل بها فلها المسمى وعليها العدة ولها نفقة العدة للدخول في عقد صحيح في السادس من
 نكاح نقدا فتاوى * لا مهر لها في الفرقة بخيار البلوغ أن لم يدخل بها وهذا فائدة كون
 الفرقة فسخا وفائدة أخرى لو تزوجها بعد الفرقة بثلث وان دخل بها فلها المسمى
 وكذلك الواحدة الغلام قبل الدخول لا مهر عليه من نقد الفتاوى في النكاح *
 إذا وقعت الفرقة بخيار البلوغ فإن لم يدخل بها فلا مهر لها وقعت الفرقة باختيار الزوج

(١) وذكر فاضلجان أنه للعصبه وقال
 بعض المشايخ أنه لا يحرم والأول الصحيح
 كافي المحط كذا في الفهستانية
 قوله كان للأولياء من العصبه حق الفسخ
 أي مالم تدمنه ولا يطل حتى الولي
 يسكنونه بعد ما علم وإن طال الزمان خاتمة
 قريمان الحل المزبور

أو بتأخير المرأة وان دخل بها فله المهر كاملا وقعت الفرقة باختيار الزوج أو باختيار
 المرأة في مسائل النكاح في أحكام الصغار * اذا مات أحد الزوجين قبل البلوغ يرثه
 الآخر وكذا اذا مات أحدهما بعد البلوغ قبل قضاء القاضي بالتفريق يرثه الآخر ما
 أن أصل العقد صحيح ولهذا يحل للزوج أن يطأها ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما
 بخلاف النكاح الفاسد حيث لا يثبت حل الوطء والتوارث لأن أصل العقد ليس بشايت
 وبخلاف ما اذا تزوج الفضولي فمات أحد الزوجين قبل الاجازة حيث لا يثبت التوارث
 لأن أصل العقد موقوف فبطل بالموت ونفي ما ضمن فيه صحيح فتقرر بالموت لأن الشيء بانهائه
 يتقرر في باب الولي والكفو من بيان الرواية * الاب اذا تزوج للعبي امرأة كبيرة
 فاذا هو محبوب فرافعته الى القاضي لا بطل النكاح لم ينتظر لبلوغه ولو لم يكن له أب أو
 جد أو وصي يحاصم نصب القاضي من يخاصم عنه ولو كانت المرأة صبية لم يفرق بل يتأني
 الى بلوغ المرأة خزانة الاكل في النكاح من الجامع الكبير * لو تزوج الرجل ابنته
 الصغيرة من رجل وهي بنت عشر سنين فاذا الرجل محبوب لا يفرق القاضي فيتوقف حتى
 بلغت فان بلغت معتوهة لا يرعى زواله يخاصم عنها الاب فيه فرق القاضي من الحمل
 المزور * ولو بلغت واختارت نفسها والزوج غائب لا يفرق بينهما ما لم يحضر الغائب
 ولو كان الزوج صبيلا لا ينتظر كبره ويفرق بينهما بحضرة والده أو وصيه ان لم يأتيا
 بما يدفعها كذا في أحكام الصغار في باب الاولياء والاكفاء من الجرارائق * وفي جامع
 القاضي أبي جعفر الاستروشنى زوجت صبية من صبي فأدركت قبل بلوغه فاختارت
 الفرقة فالخاتم لا يفرق بينهما الا بحضرة الخصم من جانيه من أب أو وصيه فان لم يكونا
 قابلاً أو وصيه خصم فان لم يوجد أحدهما نصب القاضي وصيا يخاصم عنه فيحضره
 ويطلب منه حجة للمغير تبطل دعوى الفرقة من بيعة على رضاها بالنكاح بعد البلوغ أو
 تأخيرها لطلب الفرقة فان لم يحضرها الخصم وأراد تخليفها يحلفها فان حلفت يفرق بينهما
 الحاكم بحضرة الخصم بلا انتظار الى بلوغ العبي في فصل نكاح ادب الارصياء * البكر اذا
 زوجت نفسها من صبي ورضي وليها والعبي ليس له طاعة المهر لكن قبل أبوه النكاح وهو
 عتي جازا لنكاح والزوج كفؤ لها خلاصة من الاكفاء * (ذ) العبي والصبي لو تزوجها
 بلا إذن ثم أجاز الولي جازواهما خیارا البلوغ لو أجاز غير الاب والجد في أحكام الصغار
 من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين * اذا تزوج الصغير أو الصغيرة بغير إذن
 الولي قبلها لم يجز نكاحهما حتى يجيزا بعد البلوغ قبل فصل نكاح المالك من الحامية
 * واذا تزوجها الولي من غير كفؤ ثم فارقه ثم زوجت نفسها منه بغير ولي كان للولي حق
 التفريق ولا يكون رضاه بالنكاح الا قول رضا بالنكاح الثاني محبط رهاني وكذا
 في الذخيرة * ثم خيار العتي وخيار الخيرة بتمتة الى آخر المجلس ويبطل بالقيام عن المجلس
 وخيار البلوغ لا يمتد في حق البكر ولا يبطل بالقيام في حق الثيب والغلام وفي حق البكر
 يبطل به كما يبطل بالسكوت لان سكوتها رضا وخيار العتي يثبت في الامة دون الغلام
 وخيار البلوغ يثبت فيهما وخيار الغلام لا يبطل ما لم يقل رضيت أو يصحى منه شيء يعلم منه

١١ ولا يشترط العلم بأن لها خيارا البلوغ لانها تدرج في رتبة أحكام الشرع والدادار العلم ظم تعذر بالجهل به من البحر في باب الاولاد
في تفسير قول المصنف ويطل بسكونها ٦٣

فيمتحن أن نقول في فور البلوغ اخترت
نفسى ونقضت النكاح فبعبه لا يطل
حقها باننا خير حتى يوجد التمسكين
وشحوه جامع الفصولين في الفصل ٢٥
في الخيارات

١ (٢) أقول ههنا ثلاثة ألفاظ ما يدل على
الحال قطعا وهو قولها رأيت الدم الآن
ونقضت فيقبل منها بالعين وما يدل على
الماضي قطعا وهو قولها بلغت أمس
وطلت فلا يقبل الا بيينة وما يحتلها
وهو قولها فنقضت حين بلغت فانه يستعمل
للماضى والحال فيقبل قولها بين من
تعليقات ابن نجيم

(٢) صغيرة زوجها وليها غير الاب والجد
فقلت بعد ما أدركت انى قد اخترت
نفسى حين أدركت لا يقبل قولها كذا
في الخلاصة
وعنه لو قالت عند الشهود أو القاضى
نقضت النكاح عند البلوغ قبل قولها
مع الحلف وفي الاكفاء اشارة الى
أن الانهاده ليس بشرط لاختيارها وانما
شرط ذلك لاسقاط اليمين كإلى العمادية
كذا في القهستاني

قوله والاما احتج الى البيينة فيه أن المحدث
عنه هو قولها للقاضى حين بلغت الخ
وهو لم يحتج فيه الى بيينة بل تصدق مع اليمين
كما هو صريح عبارته آنفا والاحتياج
الى البيينة انما هو في قولها بلغت أمس الخ
كما صرح به أيضا فليظن اللهم إلا أن يكون
مبنيا على ما سبق له قريبا عن دعوى
الخانية من انه لا يقبل قولها الا بيينة
تأمل اه معجم

الرضا ثم الفرقه بخيار العتق لا تكون طلاقا لانه مختص بالاشي وكذلك خيار البلوغ لانه
يصح من الاشى بخلاف خيار الخديرة فانه طلاق لان الزوج ملكه اليها ثم خيار العتق
لا يقتصر الى القضاء لانه ضرر جلى بخلاف خيار البلوغ حيث يقتصر الى القضاء لانه
ضرر خفى في نكاح العبد والامة من مختارات النوازل * وبطل خيار البكر بالسكون
عامة بالنكاح ولا يمتد الى آخر المجلس بشرط علمها بأصل النكاح لانها لا تتمكن من التصرف
الابه والولى يفترديه فعذرت واذا لم يمتد خيارها الى آخر المجلس فالوا ينبغي أن تطالب مع
روية الدم فان رأته لئلا تطالب باسمها فتقول فضعت نكاحي وتشهد اذا أصبحت وتقول
رأيت الدم الآن وقيل لمحمد كفى يصح وهو كذب وانما أدركت قبل هذا فقال لا تصدق
في الاستناد بخيارها أن تكذب كيلا يطل حقها ثم اذا اختارت وأشهدت ولم تستقدم الى
القاضى الشهر أو الشهرين فهي على خيارها كخيار العقب في باب الولي من نكاح من
الغفار * (شعل) فلولم يكن عنده شهود فاذا وجدتهم فلو بلغت بحضرة تقول حضرت
الآن ونقضت فأنشد واعليه ولو بلغت باحتلام أو بسن تقول كما بلغت فنقضت فليشهدوا
أو تقول أشهدوا أنى قد بلغت ونقضت فان قالوا متى بلغت تقول كما بلغت فنقضت ولا تريد على
هذا فانهم لو قالت بلغت قبل هذا ونقضت حين بلغت لا تصدق (ط) خيار البلوغ كنفعة
فانها كما بلغت ينبغي لها أن تختار نفسها كالشفيع وتشهد على النقض لو عندها من تقبل
شهادته والاختصار الى الناس وتختار ثانيا ولو لم تختار في بيتها حتى خرجت الى الناس
بطل خيارها والانهاده لا يشترط لاختيارها نفسها لكن يشترط لاثباتها بينة قللت سقط اليمين
عنها وتخليفها على اختيارها نفسها كتحليف الشفيع على طلب الشفعة فان قالت للقاضى
اخترت نفسى حين بلغت أو حين بلغت طلبت الفرقه صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت
أمس وطلبت الفرقه لا تقبل ويحتاج الى البيينة وكذا الشفيع لو قال طلبت الشفعة حين
علت فالقول له ولو قال علنت أمس وطلبت لا يقبل ويكلف إقامة البيينة (٢) أقول قوله
والانهاده لا يشترط لاختيارها الى قوله صدقت مع اليمين يستدعى أن تصدق مع اليمين أيضا
في مسئله أمس لان قولها للقاضى حين بلغت الخ اخبار عن الماضى لاعن حالها عند القاضى
والاما احتج الى البيينة لانه يحمل حينئذ على البلوغ الآن في مجلس القاضى فيمتحن أن
يسوى هو وقولها أمس في الحكم في الفصل الخامس والعشرين من الفصولين * صغيرة
زوجها غير الاب والجد فاخصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر وقالت اخترت الفرقه
حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بيينة وان اختلفا في الحال فقالت الآن بلغت
واخترت الفرقه فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكت كان القول قولها وان كانت
ثيبا وقت البلوغ لا يطل خيارها الا بالرضا صريحا أو دلالة نحو التمسكين وغير ذلك فيما
يتعلق بالنكاح من دعوى الخانية (٣) * وأما الصغير والصغيرة الموقوفان اذا تزوجهما
المولى ثم أعتقهما ثم بلغا فانه لا يثبت لهما خيار البلوغ لكمال الولاية للمولى فهو أقوى
من الاب والجد ولان خيار العتق يغنى عنه حتى لو أعتق أمته الصغيرة أو لا ثم تزوجها
ثم بلغت فان لها خيارا البلوغ كما ذكره الاسيماجى وهو داخل في غير الاب والجد

فقال المصنف والمولى عليه خيار القسح بالبلوغ في غير الاب والجسد والابن والمولى
لكان أولى وأتم في باب الأولياء من نكاح البصر * المولى اذا تزوج أمته الصغيرة فعتقت
ثم بلغت كان له اخبار العتق وهل يكون لها خيار البلوغ اختلقتوا فيه والصحيح
أنه لا يكون لها خيار البلوغ لأن المولى يملك الرقبة والنكاح جميعا فكانت ولايته فوق
ولاية الاب والجسد في فصل النكاحات من الخلعية * والجهل بثبوت خيار البلوغ
ليس بعذر خلاصة * قال المولود ائذن لي في التزوج فقال ذلك اليك فهو اذن ولو قال
أنت أعلم فليس باذن لأن قوله أنت أعلم عربي * فخر سبته فوبه داني وهذا ليس باذن لما قلنا
في علامة النون نجيب وسبق باب ما يكون رضا بالنكاح * وجعل قال لا يجيبه اني
أريد أن أزوجه من فلان فقال بالفارسية فوبه داني أو قالت فوداني يكون اذا
(١) ولو قالت اليك يكون فوكلا مختارات النوازل في الأولياء * (٢) والكفاءة
بالعقل لم يذكر في الكتاب واختلاف المشايخ فيه خلاصة في الاكفاء * مثل شيخ الاسلام
عن مجهول السب هل يكون كفو المرأة معرفة النسب قال لا في الخامس عشر من
نكاح التامار خالية * والكفاءة انما تعتبر في حق النساء خاصة حتى ان الرجل الشريف اذا
تزوج بالاوضاع من النساء ليس الرأى حق الاعتراض وان لم تكن هي كفو له من المحل
المزبور فلعن الينايع * شريف فزوج بنته من عبده وهي كبيرة برضاها جاز وان كانت
صغيرة لا * كذا في جامع الجوامع في الثامن من نكاح التامار خالية * (في الاختلاف
في الجهار والمهر وغيرهما) * جهزته وزوجه ثم ادعى أن ما دفعه لها عاوية وقالت
تخليك أو قال الزوج ذلك بعد موتها الميرث منه وقال الاب عارية قبل القول للزوج ولها لأن
الظاهر شاهد به اذ الفادة دفع ذلك اليها هبة واختاره السخدي واختار الامام الميرحسي
كون القول للاب لأن ذلك يستفاد من جهته والمختار للفتوى القول الاول ان كان
العزف ظاهرا بذلك كافي ديارهم كما ذكره في الواقعات وقتاوى الخصاص وغيرهما
وان كان العرف مشترك كما قال قول للاب وقيل (٣) ان كان الرجل عن مثله يجوز البنات
تخلس كما قال قول للزوج والافله من أو اخر مهر ابن الهمام * قال مولانا ونسبني أن يكون
الجواب على التفصيل ان كان الاب من الكرام أو الاشراف لا يقبل قول الاب لأن مثله
بأنف من الاعامة وان كان من أوساط الناس يكون القول قول الاب لأنه هو المدافع
وليس يكذب فيما قال من حيث الظاهر في فصل في هبة الوالد لولده من هبة الخالية (٤)
* اذا جهز ابنته ثم مات الاب وبقية الورثة يطالبون القسمة منها فان كان الاب اشترى لها
في صغرها أو بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في حصته فلا سبيل للورثة عليه ويكون للابنة خاصة
من الواقعات المسماة في كتاب الموايرث بعلامة النون * وذكر فيه أيضا جهز ابنته
وسلم اليها ليس له في الاستحسان أن يسترد منها وعليه الفتوى جامع الفتاوى وكذا
في القنية فيما يتعلق بجهيز البنات * وذكر فيه أيضا لو كان لها على أيها دين فجهزها
أبوها ثم قال جهزتها بدين علي * وقالت بل بمالك قال قول للاب وقيل القول للبنات والاول
اصح فانه لو قال الاب كان لا تسلك على مائة دينار فاختذت الجهار بها وقالت بل بمالك

وقد مر في التجنيس ان هذا ليس (١)
بأذن تأمل وجه التأمل ان ما في التجنيس
قول ابي الليث وقال بعضهم قولها فوبه
داني وقولها فوداني في عرف بلادنا يكون
اذا نكح كذا في الخالية في شرائط النكاح
سبح

وسبق قال لامرأة أجنبية اني أريد (٢)
أن أزوجه فقال بالفارسية فوبه داني
لا يكون اذا نكحها كذا اختاره الفقيه *
أبو الليث لان هذا قد يذكر لزوج فلا يثبت
التوكيل بالنكاح فان قالت ذلك اليك
فهذا توكيل لان هذا لا يذ كر الا لتوكيل
تجنيس في باب ما يكون رضا بالنكاح سب
قائله قاضيان ذكر في فصل حبس (٣)
المرأة نفسها بالمهر وان كان الاب عن
لا يجهز البنات بمثل ذلك بل قوله سب
والأم كالأب في تجهيزها كذا (٤)
في التنوير أخذ من فتاوى قارئ
الهداية وصرح به في كتابه المسحى بعين
المحقق كذا بخط جامع هذه المجموعة سب
قوله وذكر فيه أي في القنية سب

فأقول لأب جامع الفتاوى وكذا في القنية * (فضم) عزه فقال انزوجك ابنتي وأجهزها
 جهازاً عظيماً فتزوجها ودفع الدسيمان الى أبيها ثم ان أباهم مجهزها لأرواية فيه وأقروا
 بأن الزوج يطالب بأب المرأة بالتجهيز فان جهز لا يسترد ولا يسترد ما زاد على دسيمان مثلها
 وقد رعبهم الجهمان بالدسيمان لكل دينار من الدسيمان ثلاثة دنانير من الجهمان وأربعة
 دنانير والزوج يطالب بهذا القدر ولا يسترد ما زاد على دسيمان مثلها (فقط) الصحيح
 انه لا يرجع بشئ على اب المرأة اذا المال في باب النكاح ليس بغرض أصلي في العشر من
 الفصولين * (فخ) قال القاضي غير الدين سئل برهان الدين السعيد عن تزوج امرأة
 وبعت ثلاثة آلاف مجلاً وأبوها غني بعثها الى الزوج من غير جهاز هل زوجها أن يطالب
 بأبائها بجهازها بعد ان ثلاثة آلاف قال نعم وبه يفتي بحال الدين الرقديوني في المتفرقات
 من نكاح فتاوى الصبرية * (بج) يفتي بأنه اذا المجهز بما يليق بالمعروف فله استرداد
 ما بيعت والمعتبر بما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها ولو سكت بعد ان خاف زماً ما يعرف بذلك ورضاه
 لم يكن له أن يجانس به ذلك وان لم يتخذ له شئ قسمة في باب الاموال التي تدفع في
 المصاهرات وفيه تفصيل * وان اختلف الزوجان في مناع البيت فأقول لكل واحد منهما
 فيما يصلح له مع عينه الا اذا كل الزوج يبيع ما يصلح لهما فأقول له وكذا اذا كانت تباع
 ما يصلح له لا يقبل قوله (١) وفي النسيئة لو اختلفا في مناع من مناع النساء واقاما
 البينة بقضى للزوج وأطلق الزوجين فيسهل المسلم مع الذمية والحري (٢) والمأهركين
 والمكاتبين والزوجين الكبار والصغار اذا كان الصغير يجامع ويشل اختلافهما
 سابق النكاح وما بعد القرقة وما اذا كان البيت ملكاً لهما أو لأحدهما خاصة والقول
 للزوج في الصالح لهما وما يصلح لهما الفرس والامتنعة والاواني والرقبي والمنزل والعقار
 والمواشي والنقد والبيت للزوج الآن يكون لها يئس عزم في خزانة الاكل الى الامام
 الاعظم بمررائي * واذا اختلف الزوجان في مناع البيت والنكاح بينهما قائم وليس
 قائم وادعى كل واحد منهما أن المتاع كله فابطل للرجال كل عامرة والقباء والقلنسوة
 والعليلسان والسلاح والمنطقة والكنب فأقول فيها قول الزوج مع عينه لشهادة الظاهر
 وما يصلح للنساء كالدروع والجمار والملاء ونحوها فأقول فيها قول المرأة مع عينها لان الظاهر
 شاهد لها وما يصلح لهما كالفرس والامتنعة والاواني فأقول للزوج فيه مع عينه
 والرقبي والمنزل والعقار والمواشي والنقد كالفرس لان المرأة وما في يدها في الزوج
 فكان الاموال كلها في يد الزوج واذا تنازع اثنان في شئ وهو في يد أحدهما كان القول
 قوله كذا هاتنا بخلاف ما يختص به الا ان لها ظاهراً آخر أظهر من اليد وهو يد الاستعمال
 فجعلنا القول قولها كرجلين اختلفا في ثوب أحدهما الابسه والاخر متعلق بكمه فان
 القلابس أولى وهذا اذا كانا حيين وان مات أحدهما واختلف ورثته مع الآخر
 فالجواب في غير المنكح كل على ما مر وأما فيما يصلح للرجال والنساء فهو للشيء منهما أيهما
 كان لان اليد للشيء لاللميت من دعوى المكافي شرح الوافي في الخلاف (٤) * واذا
 اختلف الزوجان في مناع البيت فما كان للنساء كالدروع والجمار والحلي والبسط

(١) وما كان من مناع التجارة والرجل
 معروف تلك التجارة فهو للرجل كذا
 في التاتارخانية وفي لسان الحكم الا اذا
 كان ما نفعاً له حلي النساء أو كلف للمرأة
 تباع ثياب الرجال

(٢) ولو كان أحد الزوجين مسلماً والاخر
 كافراً فهذا وما لو كانا مسلمين سواء
 تاتارخانية في نوع في اختلافهما في
 مناع البيت من النكاح
 وان كان أحد الزوجين غير مدرك لاله
 يجامع مثله فأقول في مناع على
 ما وصفت كذا في التاتارخانية من
 النكاح في ٢٠

اعلم أن البيت اسم لمختلف واحد له
 والمنزل اسم لما يشل على بيوت وصحن
 مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعباله
 والدار اسم لما يشل على بيوت ومنزل
 وصحن غير مسقف فكان المنزل فوق
 البيت ودون الدار كذا ذكره شمس الأئمة
 السرخسي كذا في الوافي

المنزل جزء من الدار كما يقسم من البرازية
 في الثالث من الاجارة حيث قال استاجر
 منزلاً من دار والمفهوم من المتن في كتاب
 الفسخ أن المنزل غير الدار والبيت
 (٣) قوله فهو للشيء منهما أي مع عينه كذا
 في لسان الحكم

(٤) وقال أبو يوسف ومحمد الحكم بعد
 موت أحدهما ما هو يكون الحكم في
 حياته كذا في الحسامية في اختلاف
 الزوجين في مناع البيت

والسرير والصندوق فهو للمرأة وما كان للرجال كالسلاح والاقبية والقفنوسة والمنطقة
والطيلسان والسراريل والعمامة والقوس والبرذون وما أشبه ذلك فهو للرجل وما كان
للرجال والنساء كالمزبل والخدام والمعبس والغنم السائمة والابل والبقر وما أشبه ذلك
فهو للباقي منهم ما في الموت وفي الطلاق فهو للرجل عند أبي حنيفة وقال محمد ما يكون
للرجل والنساء فهو للرجل في الوجهين (١) وقال أبو يوسف يعطى للمرأة من متاع
النساء ما يجهز مثلها وما بقي فهو للرجل في الوجهين في الرابع من نكاح الولوالجية *
وان كانت له نسوة فوق الاختلاف بينه وبينهن في المتاع فان كُنَّ في بيت واحد فتاع
النسوة بينهن على السواء وان كانت كل واحدة في بيت على حدة فلكان في بيت
كل امرأة بينها وبين زوجها على حدة فلا يشارك بعضهن بعضا تأخر خاتمة في العشرين
من النكاح قريسا من آخره * ولا فرق في هذه الوجوه بين ما اذا كان البيت الذي يسكنان
فيه ملك الزوج أو ملك المرأة ولو كان غير الزوج في عيال اسد بان كان الابن في عيال
الاب أو الاب في عيال الولد فهو ذلك مكان المتاع عند الاشتباه للذي يقول في قواهم
كذا ذكر في الكيسانيات وفي نوادر ابن رستم في اختلاف الزوجين في متاع البيت من
الثمانية (٢) وان اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كان القول له وان أقامت
البينة أو أضافا جميعا يقضى بيينة المرأة لانها خارجة ظهري في نوع في اختلاف الزوجين
من المطلق ملخصا وكذا في الثمانية في اختلاف الزوجين من النكاح * (في القسم)
للرجل الحزأ والمملوك امرأته حزنان فانه يكون عند كل واحدة يوما وليلة أو ثلاثة أيام
وبستوى فيه البكر واليب والكنية والمراعاة والبالغة والمجنونة والجديدة لا يجوز أن
يقيم لاحدهما أكثر الا باتن الأخرى فان النبي عليه الصلاة والسلام استأذن
نساءه ليكن في بيت عائشة رضي الله عنها في مرضه والصحيح والمريض في القسم سواء
وكذا الذم في نسائه من نكاح خزانة الاكل * وفي المعراج ولو أقام عند احدهما
شهر انقصته الأخرى بذلك فضى عليه أن يستقبل العدل بينهما وما مضى هو غير أنه آثم
لان القسم تكون بعد الطلب ولو عاد بعد ما تمها القاضي أو جعه عقوبة وأمر بالعدل
لانه أساء الادب وارتكب ما هو حرام عليه وهو الجور في عز في ذلك انتهى وحاصله
انه لا يعز في المرة الاولى واذا عزر مرة عزر بالضرب وفي الجورة لا يعز بالحبس لانه
لا يستدرك الحق فيه بالحبس لانه يقوت بعض الزمان انتهى وهذا مستثنى من قولهم ان
للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس من قسم بحررائق

(١) لان المرأة وما في يدها في يد الزوج
فكان الاموال كلها في يد الزوج كذا في
الحلل المزبور من الولوالجية

(٢) فان قال البنون بعد موت المتاع بعينه
ان هذا استفدنا بعد موت الاب كان
القول قولهم وان أقروا أن المتاع كان
في البيت يوم مات الاب أو أقامت البينة
على ذلك فهو حيران عن الاب لا يقبل
قولهم كذا في فتاوى القاضي معين
المفتي

﴿كتاب الرضاع﴾

اذا أرضعت المرأة صبية حرمت على زوجها وأبائه وأبنائه فتكون المرضعة أم الرضيع
وأولادها اخوته وأخواته من تقدم ومن تأخر فلا يجوز أن يتزوج شيئا من ولدها وولد ولدها
وان سفلوا وأبواها أجداده وأمهات أجداده من قبل الأم وأخواتها وأخوات الخواله
وخالاته ويكون زوجها الذي نزل منه اللبن أب المرضعة وأولادها اخوتها وأبواها وأمهات

أبعدادها ووجدتها من قبل الأب واخوته وأخواته أعمامها وعماتها لا يحل مناسكة أحد
منهن كما في النسب من رضاع الاختيار * (خ) ولو أرضعت امرأة صبيًا حرم عليه من تقدم
من أولادها ومن تأخر نكاحه المقتين * وهذه الحرمة يعني حرمة الرضاع كما ثبتت في جانب
الأم ثبتت في جانب الأب وهو الفعل الذي نزل لئلا يوطئه وقال الشافعي الحرمة لا تثبت
في جانب الأب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الفعل فعندنا الفعل أب الرضيع وأم الفعل
جسدته وأخواته وعماته وأولاد الفعل أخوته ولا يحل للرضيع أن يتزوج واحدة منهن
ولا نكاح موطوءة الفعل ولا منكوحته ولا للفعل نكاح موطوءة الرضيع ومنكوحته
ولو كان للفعل امرأتان حبستاهن وأرضعت كل واحدة منهما رضيعًا كان الرضيعان
أخوين لأب وان كانتا أحدهما أنثى لا يجوز النكاح بينهما ولو كانتا أنثىين لا يجوز
الجمع بينهما في نكاح رجل كما لا يجوز بين الاختين من النسب من أول رضاع الخاتمة * وفي
نكاح الجسدين زيادة ولدت من الزوج وجف لبنها ثم دترت وأرضعت ولدا لهذا الولدان
ربنكح ابنة هذا الرجل من غير الرضعة وليس هذا بابن الفعل لانقطاع النسبة عن الأول
ولو تزوج امرأة ولم يولد له منها ولد قط ونزل لها اللبن وأرضعت ولدا لا يكون الزوج أبًا للولد
وليس هذا أيضا لبن الفعل السعوط والوجور محرم لا الاقطا وفي الاذن والاحليل والحائضة
وكذا الطقنة في ظاهر الرواية من رضاع البرازية وكذا في الخلاصة * ولو نزل للبكر
لبن وهي لم تتزوج فأرضعت ولدا فهو رضيع محرم فلو تزوجت البكر لا تثبت الحرمة من
الزوج طال في المحيط وكذا اذا تزوج امرأة ولم تلد منه قط ثم نزل لها لبن فان اللبن من هذه
المرأة دون زوجها في الرابع من نكاح الخلاصة

وبين انثى شخص رضاعا ونسبة * فلا يجتمع من فالدر للفعل بنشر

صورة المسئلة لو كان لامرأة أو لرجل ابنتان أحدهما من الرضاع والآخرى من النسب
لا يجوز لرجل أن يجمع بينهما في عقد نكاح لان الدر كما ينشر الحرمة من جهة المرأة ينشرها
من جهة الفعل أيضا عندنا وهذا الفرع الثاني ذكره صاحب القنية في آخر باب الرضاع *
ولا جله تعلقها ولو من رضاع في نكاح بشبهة * ولو من زنا فالحكم لا يتغير لما تقدم في
البيت السابق أن لبن الفعل ينشر الحرمة كما ينشر لبن المرأة وكان ذلك شاملا لما هو نكاح
صحح ووطء بشبهة ووطء زنا والحكم لا يفترق في كل الاحوال شبه عليه في هذا البيت
والموجب لنظمه الفرع الاخير ليكون نصوصا عن علمائنا ذكره صاحب القنية قال
علمائنا وصورته من زنى بامرأة تحرم عليه بنتها من الرضاع وهي منصوبة (١) أقول في
النهاية وقتناوى فاضيلخان والقناوى الظهيرية والذخيرة رجل زنى بامرأة فولدت منه
فأرضعت به ذاك اللبن صغيرة لا يجوز لها هذا الزاني ولا لاحد من آباءه وأولاده نكاح هذه الصغيرة
على ما عرف من أصل أصحابنا يعني أن لبن الفعل يتعلق به التحريم وذلك لوجود البعوضة
بين الزاني وبين هؤلاء من رضاع شرح الوهبانية للامام * ولا رضاع بعد الفطام ومدة
الرضاع عندهما ستان وعند أبي حنيفة ستان ونصف فالرضاع في هذه المدة محرم
فطم الصبي أم لا ولا تثبت الحرمة بعد ستين ونصف وان لم يطم به يفق القاضي الامام

(١) وفي شرح ابن الهمام وفي الخلاصة
وكذا لو لم تحبل من الزنا وأرضعت لابن
الزاني تحرم على الزاني كما تحرم بنتها من
النسب عليه من شرح الوهبانية لابن
الشحنة وكذا في الفقه الكركي

وأبجوا أن مدة الرضاع في حق استحقاق الابن على الأب ستان في الرابع من مكاح الخلاصة * وذكر الخلفاء أنه إذا ظلم قبل مضي المدة واستغنى بالطعام لم يكن رضاعا وإن لم يستغن تثبت الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه الفتوى ذكره الزيلعي من رضاء الدور * وقد بثلاثين لأن الرضاع بعدها لا يوجب التحريم وأفاد باطلاقة أنها ثابتة بعد الطعام والاستغناء بالطعام وهو ظاهر الرواية كفا في الحاشية وعليه الفتوى كما في الولو الجية وفي فتح القدير معزيا إلى واقعات الناطقي - فذكره الشارح من أن الفتوى على رواية الحسن من عدم نبوتها بسد بخلاف المعتمد لما علم من أن الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية من رضاء البحر الرائق (١) * إذا مضى ندى امرأته وشرب لبنها لم تحرم عليه امرأته لما قلنا أنه لا رضاع بعد الفصال فاضبطان في كتاب الرضاع * امرأة أرضعت صبية فكبرت فجاءها زوج المرضة يهرم عليه امرأته سواء كان اللبن من هذا الزوج أو لم يكن في الثالث من نكاح الخلاصة * وفي الحجة تزوج امرأة رضية فجاءت أم الزوج وأختها فأرضعت هذه الصغرة حرمت على الزوج لأنها صارت أخته أو ابنة أخته من رضاء الساتر ثانية * وفي آخر الميسوط ولو كانت أم البنات أرضعت أحدا البنين وأم البنين أرضعت أحدا البنات لم يكن للابن المرتضع من أم البنات أن يتزوج واحدة منهم وكان لاخوته أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا الابنة التي أرضعتها أنهم وحدها لأنها أختهم من الرضاعة من رضاء البحر الرائق * يجوز أن يتزوج أخت ابنه من الرضاع ولا يجوز ذلك من النسب لأن أخت ابنه من النسب إذا كانت منه بأن كانا من أب وأم أو من أب فمهي بته وإن لم تكن منه بأن كانا من أم فمهي ببيتته والريبة تحرم بالدخول ولم يوجد هذا المعنى في الرضاع لأن بنت المرضة أخت ابنه لا أم فلا تكون بنته لأن ابن المرضة ما كان منه ولم يدخل بالمرضة حتى يصير متزوجا بنت امرأة دخل بها حتى لو لم يوجد أحد هذين المعنيين في النسب بأن كانت أمة بين شريكين فجاءت فولدت فادعيها حتى ثبت النسب منهما ولكل واحد منهما ما بنت من امرأة أخرى جاز لكل واحد من المولىين أن يتزوج بنت شريكه وإن كان كل واحد من المولىين متزوجا بنت ابنه من النسب لأنه لا يوجد في بنت شريكه أحد هذين المعنيين أدبت شريكه ليست بنسبه ولا بنت امرأة دخل بها كافي شرح الوافي في الرضاع * ولو أدخلت امرأة حليلة نديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم لأن في المانع شك كافي الولو الجية وكذا في الخلاصة في القاعدة الثالثة من الاشتباه * ولا بأس بأن يتزوج الرجل أم ابنه التي أرضعتها وكذلك يتزوج ابنها وهي أخت ابنه ولا يحل هذا من النسب لأنها ربيبة ولا بأس بأن يتزوج أم من أرضعت ولده وفي النسب لا يجوز لأنهما أم للخصم كوجه في الرابع من نكاح الخلاصة * صغير وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة لا بأس بالنكاح بينهما إذا لم يخبر به واحد عدل فإن أخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما فإن أخبر بعد النكاح فلا حوط أن يفارقها لأن الشك وقع في الأول في الجواز وفي الثاني في البطلان والدفع أسهل من الرفع

(١) إذا تعارض ما في المتون والفتاوى فالمتقدم ما في المتون كذا في فصل الحيس من قضاء البحر وكذا في تقدم ما في الشروح على ما في الفتاوى كذا في المحل المزبور * وفي أنفع الوسائل في مسألة قصة الوقف أن تشول الفتاوى لا تعارض نقل المذهب خصوصا إذا لم يكن فيها نص على الفتوى * وقال سعدى أنسدى في فتاواه إذا كان ما في الفتاوى مخالفا لما في المتون يعمل بما في الفتاوى ولا يخفى أنه ليس على إطلاقه * قد

(قد قيل ذلك ان حقا وان كذبا) في الرابع من نكاح البزازية * صبية أرضعتها بعض نساء
 أهل القرية ولا يدري من أرضعتها فتزوجها ورجل من أهل تلك القرية فهو في سعة من
 المقام معها في الحكم من رضاع خزانة القناوى وكذا في مختارات النوازل * وفي
 خزانة الفقه رجل تزوج بامرأة فقال امرأته أنا أرضعتها فهي على أربعة أوجه ان
 صدقها الزوجان أو كذباها أو كذبها الزوج وصدقها المرأة أو صدقها الزوج وكذبها
 المرأة أما اذا صدقهاها ارتفع النكاح بينهما ولا مهران لم يكن دخول بها فان كان قد دخل
 بها فلهما مهر المثل وان كذبها لا يرتفع النكاح ولكن يتظران كأن كبيراً به أم صاعدة
 يفارقها احتياطاً وان كان كبيراً به أم كاذبة يحكمها وان كذبها الزوج وصدقها
 المرأة يبقى النكاح ولكن للمرأة أن تستعطف الزوج بالله ما قبل في أخذها من الرضاع فان
 فكل فرق بينهما وان حلف فهي امرأته وان صدقها الزوج وكذبها المرأة يرتفع النكاح
 ولكن لا يصح في حق المهران كانت مدخولاً بها ويلزم مهر كامل والا ف نصف مهر
 انتهى من رضاع البحر في شرح قوله ونبت بما ثبت به المال وذكر الاستيعاب أن الأفضل
 له أن يطلقها اذا أخبرته بامرأة يعني بالرضاع فان كان قبل الدخول بها يعطيه نصف المهر
 والأفضل لها أن لا تأخذ منه شيئاً وان كان بعد الدخول بها فالأفضل للزوج أن يعطيها
 كمال المهر والنفقة والسكنى والأفضل لها أن تأخذ الأقل من مهر منتهلها ومن المسمى
 ولا تأخذ النفقة ولا السكنى انتهى من المحل المزبور وفي شرح قوله ونبت بما ثبت به
 المال رجل تزوج امرأة فشهدت امرأته أنها أرضعتها ما لا تنبت الحرمة بقولها وان كانت
 عدلة (١) وان تنزه كان أفضل وقال مالك تشبهت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها
 من باب الديانة فتثبت بقول الواحد كما لو اشترى لحماً فأخبره عدل أنه ذبيحة الجوسي يحرم
 عليه وانما نقول هذه شهادة قامت على زوال ملك النكاح فلا تنبت الحرمة كاللواقمات على
 الطلاق فان شهد بذلك امرأتان أو رجل عدل فيكذلك وكذا لو شهد أربع نسوة وقال
 الشافعي يفرق بينهما بشهادة الأربع وكذا لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا تنبت الحرمة
 بشهادتين فكذلك قبل النكاح اذا أراد الرجل أن يخطب امرأة فشهدت امرأة
 قبل النكاح أنها أرضعتها ما كان في سعة من تكذيبها كما لو شهدت بعد النكاح ولو شهد
 رجلان عدلان أو رجل وامرأتان بعد النكاح عندها لا يسهل المقام مع الزوج (٢)
 لان هذه شهادة لوقامت عند القاضي ثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها واذا
 أقرت الرجل بامرأة أنها أخنسه من الرضاع ولم يصبر على اقراره كان له أن يتزوجها وان
 أصبر لا يحل له أن يتزوجها ولو أقرت بعد النكاح بذلك ولم يصبر على اقراره لا يفرق
 بينهما وان أصبر فرق بينهما وكذا لو أقرت المرأة قبل النكاح ولم يصبر على اقرارها كان
 لها أن تزوج نفسها منه وان أقرت بذلك ولم يصبر ولم تكذب نفسها لكن فوقت نفسها
 منه جاز نكاحها لان النكاح قبل الاصرار وقبل الرجوع بمنزلة الرجوع عن اقرارها
 وقد مررت هذه الجملة في فصل الحزومات ولو قامت المرأة بعد النكاح كتبت أقدرت قبل
 النكاح أنه أخى من الرضاع وقد قلت ان ما أقررت به حتى حين أقررت بذلك فلم يصح النكاح

(١) أجنبية كانت أو أم أحد الزوجين

بخزانة المفتين

وهذه المسائل مذكورة أيضاً في

الغانية في كتاب الكراهية في فصل

ما يقبل فيه قول الواحد وما لا يقبل

فيه

(٢) ولو شهدت عندهما عدلان على رضاع

بينهما وهو يجحد ثم ماتا أو غابا قبل

الشهادة عند القاضي لا يسهل المقام

معه كما لو شهدا بطلاقها الثلاث كذلك

وعامة في شرح المنظومة كذا في البحر

الرائق قبل كتاب الطلاق

لا يفرق بينهما وبمثله لو أقر الزوج بعد النكاح وقال كنت أقررت قبل النكاح أنها أختي
من الرضاع وقلت أنه حق فإن القاضي يفرق بينهما لأن المرأة لو أقرت بعد النكاح أن
الزوج أخوها من الرضاع وأصررت على ذلك لا يقبل قولها على الزوج ولا يفرق بينهما
فكذلك إذا أسندت ذلك إلى ما قبل النكاح أما الزوج لو أقر بعد النكاح وأصررت على إقراره
فرق بينهما وكذا لو أسند إقراره إلى ما قبل النكاح من آخرباب رضاع الحانية * سئل
عن رجل خطب بنتا فذكر أنها أختها أترضعت الخطيب فهل يقبل قولها بفردا
أو لا يقبل ويحل له أن يترجح بها أجاب لا يقبل قولها بفردا ويحل له أن يترجح بها من
فتاوى ابن نجيم من النكاح * لو أخبره خبرا أنك تزوجتم وهي أختك رضاعا لم يترجح بأختها
و أربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لأنه أخبر بفساد مقارن والاقحام على النكاح
أشارة بينة على صحتها وإنكار فساد فيثبت المذارع بالظاهر بخلاف ما لو كانت المنكوسة
صغيرة فأخبر الزوج أنها ارتضعت من أمه أو أخته فإنه يقبل قول الواحد فيه لأن القاطع
طار فلم يثبت المذارع فالساحل عالم تقبل خبر الواحد في موضع المذاعة لحاجتنا إلى
الانزام وقبلنا في موضع المسألة لعدم الانزام في الخامس من كراهية الكافي شرح
الولفي * ولو شهد رجل وامرأتان خالته تفرق إلى القسطنطيني وهل يتوقف على دوى المرأة
الظاهر عدمه كجاء في الشهادة بطلاقها بمرور أتي قبيل كتاب الطلاق ملخصا * وإذا ثبت
الرضاع بالنسبة للعدول إذا كانت الشهادة على الزوجين فرق بينهما فإن كان قبل
الدخول فلا مهر لها وإن كان بعد الدخول فلا الأقل من المسمى ومن مهر المثل وليس
عليه النفقة والسكنى ولو لم يشهد عليه أحد ولكن قال الزوج بأنها أختي أو أمتي
من الرضاع فإن قال بعد ذلك كذبت أو أوهمت أو غلطت فهما على نكاحهما وإن قال
هو حق كما قلت فرق بينهما وإن كانت المرأة صدقته فلا مهر وإن كذبت فلا نصف المهر
وإن كان قد دخل بها فلا جميع المهر والنفقة والسكنى إن كذبت وإن صدقته فلاها
الأقل من المسمى ومن مهر مثلها ولا شيء من النفقة والسكنى مضمرات من الرضاع *
إذا أقرت هذه المرأة أخته أو أمه من الرضاع ثم قال بعد ذلك أوهمت أو أخطأت أو نسيت
وأراد أن يترجحها أو صدقته المرأة فهما صدقان فإن ثبت على الأول فقال هو حق
كما قلت ثم يترجحها أو فرق بينهما ولا مهر لها عليه إن لم يدخل بها استحسانا من رضاع
الخلاصة (١) * وذكر في الرضاع أنه إذا قالت هذا أختي رضاعا وأصررت عليه جازله أن
يترجحها لأن الحرمة ليست اليها وقد ذكرناه وبه يفتى في جميع الوجوه بزيادة في آخر
الطلاق

﴿كتاب الطلاق﴾

* (الاول ما يقع به الطلاق وما لا يقع) * وروى في الخبر خمس جدهن جتوهن جتوهن جتوهن
الطلاق والنكاح والعاق والرجعة والنذر مختصر تفسير سورة البقرة (٢) * وطلاق
الهازل والرجل الذي أراد أن يتكلم فسبق لسانه بالطلاق أو العتاق أو النذر واقع

(١) ولو قال الرجل أنها أمتي أو أختي
رضاعا ثم قال أخطأت أو نسيت وكذبت
المرأة أو صدقته يجوز له أن يترجحها
كذا في البرازية قبيل كتاب الايمان
(٢) قوله في آخر الطلاق في نسخة قبيل
كتاب الايمان
(٣) المستأدى في تفسير قوله تعالى
ولا تأخذوا آيات الله هزوا وكذا في تفسير
العلوي

(١) أقول هذا يختلف ما ذكر في الفرع من أنه لو قال امرأتى طالق وله امرأتان أو ثلاث نطق واحد لقوله خيار التعيين وقبل يقع على كل واحدة منهن طلاق والعصم الأول ذكره الزبلي في آخر الأيلاء كذا في زبدة الفتاوى في مسائل التعليق وأفتى المرحوم (يعني يحيى أفندي) أنه تطلق واحدة منهن والتعيين إلى الزوج موافق لما في الفرع كذا بخط (٧١) جامع هذه المجموعة

(٢) المراد من قوله مدين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يدين في القضاء أنه أن استغنى بحسبه المقتضى على وفق ما نوى ولكن القاضي يحكم عليه بوجوب كلامه ولا يلتفت إلى ما نوى في باب الحقيقة والجواز كذا في كشف البرزوى

(ترجمة)

(٣) ولو قالت طلقنى طلقنى فقال طلقت تقع واحدة

(ترجمة)

(٤) ولو قالت طلقنى وطلقنى وطلقنى فقال طلقت يقع ثلاث

(ترجمة)

(٥) ولو قالت اجعلنى مطلقة اجعلنى مطلقة اجعلنى مطلقة اجعلنى مطلقة فقال جعلت جعلت جعلت يقع ثلاث

(٦) ومن قال لمبائسته وهي في العدة أنت طالق يان تطلق كذا في الخلاصة ذخيرة

بأين بآينه ملحق وألورى الجواب بأين بآينه ملحق أولئك وأقع أولان اختلاف

كنايات إليه أولان ياندر مطلق بأين لفظي إليه أولان طلاق صريح يحدرو أبو السعود

بمعنى كنايات إليه أولان بأين بآينه ملحق أولئك يذكروا من خط المرحوم

(ترجمة)

هل البائن يلحق البائن (الجواب)

الاختلاف الواقع في ملحق البائن البائن انما هو في الكنايات وأما البائن بلفظ الطلاق فصريح بمعنى البائن بالكناية لا يلحق البائن

(مسئلة) أوج عورنى أولان زيد عورنرى بربىك اسمنى ذكرا بدين

عورنرى أوج طلاق بوش اولسون ديسه عورنرى بربىك اوچيده اوچر طلاق بوش

(ترجمة)

(مسئلة) زيد ثلاث نسوة فقال امرأتى طالق ثلاث نطق ثلاث نطقات أو على واحدة فقط (الجواب) يقع الطلاق على واحدة ويؤمر بتعيينها

خلاصة في أوائل الطلاق لمنصاه رجل قال امرأته طالق ولم يسم وله امرأة معروفة طلقت امرأته استحسنافا قال له امرأة أخرى أياها عنيت لا يقبل قوله إلا أن يقسم البينة ولو قال امرأته طالق وله امرأتان كلتاها معروفةتان كان له أن يصرف الطلاق إلى أيتهما شاء من أوّل طلاق الخاتمة * رجل له امرأتان حمرة وزينة فقال بآينه فأتته حمرة فقال أنت طالق ثلاثا وقع طلاق التي أجابته ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل لأنه أنخرج الطلاق جوا بالكلام التي أجاب وان قال نويت زينة طلقت زينة من المحل المذكور (١) * ولو كان لرجل ثلاث نسوة فقال طلقت امرأتى ثلاث نطقات يقع ثلاث نطقات لكل واحدة منهن عندهما وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الأصح جامع الفتاوى * وفي المبسوط لو قال لامرأتين أنتما طالق فان ثلاثا نوى الثلاث بينهما فهو مدين فيما بينه وبين الله تعالى (٢) فتطلق كل منهما ثنتين لأنه من محققات لفظه ~~بمعنى~~ كنهه خلاف الظاهر فلا يدين في القضاء فتطلق كل ثلاثا وكذا لو قال لاربعة أنتن طالق ثلاثا نوى أن الثلاث بينن فهو مدين فيما بينه وبين الله فتطلق كل واحدة واحدة وفي القضاء تطلق كل ثلاثا في باب ايقاع الطلاق من ابن الهمام * ومتى كرر لفظ الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو تعدد الطلاق وان عني بالثاني الأول لم يصدق في القضاء كقوله يا مطلقة أنت طالق أو طلقتك أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا تقع أخرى إلا بالنية كقوله طلقتك فأنت طالق أو قال لها أنت طالق فقبل له ما ذا قلت قال طلقتك أو هي طالق أو قلت أنت طالق لا تقع أخرى في أوائل طلاق الظهيرة * وفي فوائد شيخ الاسلام نظام الدين * لو قالت امرأته طلاق ده امرأته طلاق ده فقال دادم تقع واحدة ولو قالت امرأته طلاق ده ومرأته طلاق ده ومرأته طلاق ده فقال دادم تقع الثلاث ولو قال لها اختارى اختارى فتاوى فتاوى اختارت يقع ثلاث وإنه معروف وذكر في الذخيرة لو قالت طلقنى طلقنى فقال طلقت تطلق ثلاثا ولو قالت امرأته طلاق كن مرا طلاق كن مرا طلاق كن فقال كرم كرم كرم يقع ثلاثا وهو الأصح ~~وكذا~~ في أيمان الجامع في الفتاوى أنها تطلق ثلاثا وكذلك أجاب السيد الامام الاشرف وعن الاشرف الامام عشرين أبي بكر القراء أنه تقع واحدة لأنه أجاب عن السؤال الأخير في الثاني والعشرين من الاستروثية * رجل قال لامرأته المدخول بها أنت طالق أنت طالق يقع عليها طلاقان فلا يصدق قضاء ان قال نويت بالشائبة الخبر وكذا لو قال قد طلقتك قد طلقتك أو قال أنت طالق قد طلقتك يقع طلاقان من طلاق الخاتمة * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق وقال عنيت بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانة وفي القضاء تطلق ثلاثا من المحل المذكور (٦) * الصريح يلحق الصريح والباين فلو قال لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طلقتها على مال وقع الثاني وكذا لو قال لها أنت بائن أو نالها على مال ثم قال لها أنت طالق يقع عندنا وبالباين يلحق الصريح كما إذا قال لها أنت طالق ثم قال لها في العدة أنت بائن أطلقه فيشمل ما إذا نالها

ألورى يوحسه برعى بوش اولور (الجواب) برى اولور كندويه تعين ايتدير بلور كنبه يحيى

(ترجمة)

(مسئلة) زيد ثلاث نسوة فقال امرأتى طالق ثلاث نطق ثلاث نطقات أو على واحدة فقط (الجواب) يقع الطلاق على واحدة ويؤمر بتعيينها

(مسئلة) زيد خردن سكران اولوب سكرى حالده اوينه كلكده، زوجه لرى هندوز ينيه ايكيكوز اوج طلاق بوش اولمديسه هن
 و قريش خاير طلاق بوش اولورلر (الجواب) اوجر طلاق بوش اولورلر (جواب آخر) اوجر طلاق بوش اولورلر توزيع متعارف دكاد
 (جواب آخر) اوجر طلاق بوش اولورلر (٧٢) توزيع مراد ايديجك ايكيشر طلاق واقع اولور لكن خلاف ظاهر اولغين تصديق

اولغاز (جواب آخر) هر برينه ايكي
 طلاق واقع اولوريجي افندي في الطلاق
 (ترجمة)

(مسئلة) قال في حال سكره زوجه ينيه
 اثنتا طلاقان بالثلاث كم يقع عليه حامن
 الطلاق (الجواب) يقع على كل واحدة
 ثلاث تطليقات (جواب آخر) يقع على
 كل واحدة ثلاث لان التوزيع غير
 متعارف (جواب آخر) يقع الثلاث
 لثلاث لان التوزيع يكون الواقع
 لا يتغير (جواب آخر) يقع على كل
 واحدة اثنتان

(مسئلة) زيد زوجه مدخول بهاسي
 هنده بندين باين طلاق بوش اول
 ديد كد نصكره عدلي ايچنده زيد هنده
 نكرار يندن باين طلاق بوش اول ديسه
 طلاق ثاني شرعا واقع اولور (الجواب)
 اولور كتيبجي افندي في الطلاق كذا
 في البحر بين عبارته

(ترجمة)

(مسئلة) طلاق زوجه مدخول بهاسي
 طلاقا باينام طلقها طلاقا باينام وهي في
 العدة فهل يقع الثاني أم لا (الجواب)

يقع

(١) قال للمبانيه أنت طالق باين تقع أخرى
 ولو قال أنت باين لا لانه اخبار بخلاف
 الاول من طلاق البرازية

(٢) لأن لفظ باين يجهل الكليات فلا بد
 من التنية

(٣) وعليه الفتوى اليوم وبه أفتي
 المرحوم جامع هذه المجموعة

(مسئلة) زيد زوجه مدخول بهاسي
 هندي طلاق باين ايله تطليق ايدوب بعده

أوطلقها على مال بعد الطلاق الرجعي فيصح ويجب المال كما في الخلاصة لا المبانيه اذا
 أمكنه جعله خيرا عن الاول لصرفه فلا حاجة الى جعله انشاء فان قلت يشكل على هذا
 أنت طالق أنت طالق قلت لا يشك ذلك لأن أنت طالق أنت طالق لا احتمال فيه لتعنه
 للانشاء شرعا حتى لو قال أردت به الاخبار لا يصدق (١) والمراد بالمبانيه الذي لا يلقى
 البانيه الكتابة المفيدة للبينونة بكل لفظ كان لانه هو الذي ليس ظاهره في الانشاء في الطلاق
 كما أوضحه في فتح القدر الا اذا كان البانيه معلة بشرط قبل المنجز البانيه بأن قال لها
 ان دخلت الدار فأنت باين ناويا الطلاق (٢) ثم أبانها منجزا ثم وجد الشرط في العدة
 فانه يقع عليها طلاق آخر عندنا والمضاف كما علق فلوقال لها أنت باين غدا ناويا الطلاق
 ثم أبانها ثم جاء العدة وقعت أخرى وقد نابي كونه معلة قبل المنجز لانه لو علق البانيه
 بعد البانيه المنجز لم يصح التعليق كالتعجيل كما في البدائع من الغفار لمخصا وعلى هذا فما وقع
 في حطب من الخلاف في واقعة وهي أن رجلا أبان امرأته ثم طلقها ثلاثا في العدة الحقة فيه
 أن يلحقها (٣) لما سمعت من أن الصريح وان كان باين يلحق البانيه ومن أن المراد بالمبانيه
 الذي لا يلحق هو ما كان كناية على ما يوجب به الوجه من طلاق ابن الهمام وقيد المؤلف
 بكون السابق طلاقا لانه لو كان فرقة بغير طلاق كالفرقة بخيار البسوخ أو العتاق بعد
 الدخول فانه لا يقع الطلاق في عدته وكل فرقة توجب الحرمة مؤيد الا بطلانها الطلاق واذا
 أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقا كذا في البرازية واذا ارتد ولحق بدار
 الحرب وطلقها في العدة لم يقع لانقطاع العصمة فان عاد الى دار الاسلام وهي في العدة
 وقع واذا ارتدت ولحق بدار الحرب لم يقع عليها طلاق فان عادت قبل الحيض لم يقع
 كذلك عند أبي حنيفة اذ لان العدة بالساق ثم لا تعود بخلاف المرتد كذا في البدائع
 وفي الذخيرة الحاصل أن كل فرقة هي فسخ من كل وجه لا يقع الطلاق في عدتها وكل فرقة
 هي طلاق يقع الطلاق فيها في العدة انتهى وقد قدمنا شأنا منه في أول كتاب الطلاق بجر
 رائق قبيل تفويض الطلاق فثبتت في دار الاسلام بغير من الاسلام على زوجها
 فان أسلم والافرق الشاخي بينهما ويكون طلاقا في قول أبي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 لا يكون طلاقا فاضحيان في الفرقة بين الزوجين من الطلاق (ش) طلقها على ألف
 فقلت ثم قال في عدتها أنت باين لا يقع (م) ولو قال لها أنت باين ثم قال في عدتها أنت باين
 بتطليقة أخرى يقع (ط) قال لمبانيه أنت باين بتطليقة لا يقع فتية في ايقاع الطلاق (٤) ولو
 قال أنت طالق أنت طالق يقع طلقان رجعتان لأن الصريح يلحق الصريح ولو قال
 نويت التكرار والاخبار يصدق ديانة لاقضاء مختارات الدوازل في مريح الطلاق ولو
 قال أنت طالق فقال له رجل أو امرأة ماذا قلت فقال قد طلقتهما وأرقلت هي طالق فهي
 واحدة في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى من أوائل طلاق النسيئة رجل طلق امرأته
 ثنتين أو واحدة فقبل لم لا تترجعهما فقال مبانيه ما رأيت (أي لا سبيل الى ذلك)
 ليس له أن يتزوج في الظاهر مجمع الفساري في الكليات من الطلاق رجل طلق امرأته
 ثم قال لها في العدة قد طلقتك وقال بالفارسية ترا طلاق دادم (ايك طلقت) تقع

عدتي بدمدين طلاق ثلاثة ايله تطليق ايله هند زيدن اوج طلاق بوش اولور (الجواب) اولوريجي افندي تطلقه

(ترجمة) (مسئلة) طلاق زوجه المدخول بهاسي بالثلاث وهي في عدة الطلاق البانيه هل يقع الثلاث (الجواب) يقع
 (٤) اذا قال للمبانيه أنت باين بتطليقة فانه لا يقع بخلاف أنت طالق باين كما في البرازية كذا في البحر في مريح قوله الصريح بجر

تعلية أخرى ولو قال قد كنت طالقك أو قال بالفارسية طلاق دادام ترا (طلقتك) لا تقع أخرى من طلاق الخيانة * قبل رجل أطلعت امرأته ثلاثا فقال نعم واحدة فأن القياس أن تقع عليها ثلاث تطليقات ولكأنه تحسن ويجعلها واحدة في الفصل الرابع من طلاق التنازخانية (تقلا عن واقعات الناطق) * امرأة قالت لزوجها طلقني ثلاثا فقال الزوج أنت طالق فهي واحدة الآن بنوى ثلاثا ولو قال قد طلقك ثلاثا وكذا لو قال قد طلقك من تعليق الخيانة ملخصا * وأما الطلاق والعناقي لا يقعان بالنية بل لابد من التلفظ من الاشهاد في أوائله (قبيل العاشر في شروط النية) * امرأة قالت لزوجها طلقني فأشار إليها بثلاثة أصابع ونوى بها ثلاث تطليقات لا تطلق ما لم يلفظ به وذكر في كتاب الطلاق إذا قال لامرأته أنت طالق وأشار إليها بثلاث أصابع ونوى بها الثلاث ولم يذكر بلسانه فأنها تطلق واحدة خاضعان في أواخر الفصل الأول من الطلاق * قال الصكالكنا كتب طلاق امرأتى تطلق ~~ص~~ كتب أولم يكتب (١) (قط) مردى بازن خلع كرد ويد كان صلح نوبس امندوزن كفت كه هرسه طلاق بنوبس صكالك شوى را كفت كه هيجنين است شوى كفت كه هرسه بنوبس يقع الثلاث بحكم الاقرار في الرابع عشر من الفصولين * ان الكتاب نوعان مرسوم وغير مرسوم والمرسوم أن يكتبه على صحيفة مصدر ارمعه وناسنل ما يكتب الى الغائب وانها على وجهين الاول أن يكتب هذا كتاب فلان بن فلان الى فلانة أما بعد فأنت طالق وفي هذا الوجه يقع الطلاق وفي الخيانة ويلزمها العدة من وقت الكتابة وان قال لم أعن بهذا الطلاق لم يصدق في الحكم الوجه الثاني أن يكتب اذا جازك كتابي هذا فأنت طالق وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق الا بعد مجيء الكتاب في أول السادس من طلاق التنازخانية * كتب الى أخيه أما بعد فان وصل كتابي اليك فطلق امرأتى ان سألت ذلك فوصل وعرض عليه فلم تسأل الطلاق الا بعد أربعة أيام أو خمسة أيام فطلقها لا يقع زبدة الفتاوى (في مسائل التعليق من الطلاق) * رجل أكره بالضررب والحبس على أن يكتب طلاق امرأته فلانة بنت فلان بن فلان فكتب امرأته فلانة بنت فلان بن فلان طالق لا تطلق امرأته لان الكتابة أقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا في الطلاق بالكتابة من طلاق الخيانة * لو قال أنت طالق ونوى به الطلاق من وثاق لم يدين في القضاء ويدبر فيما بينه وبين الله تعالى ولو أراد أن طالق من العمل لم يدين فيما بينه وبين الله وعن أبي حنيفة أنه يدين ولو صرح وقال أنت طالق من وثاق لم يقع في القضاء منى ولو قال أنت طالق من هذا العمل وقع في القضاء لا فيما بينه وبين الله تعالى في أول باب ايقاع الطلاق من جواهر الفقه (قع) أنت على حرام وقال ما نويت به الطلاق لا يصدق وليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكم على ظاهر المذهب فبترك العرف (قع) (عب) أنت حرام أو أنت على حرام يقع الطلاق بدون النية وهي بالنية (٢) (ن) لا يحتاج الى كلمة على قنية في الكتابات * ومشايخنا أفتوا في قوله أنت على حرام وحلال بر من حرام وهرجه حلال مراب من حرام (أى الحلال على حرام وكل حلال على حرام) أنه طلاق بائن بالاتفاق وان لم ينو للعرف وكذا حلال الله على حرام

(ترجمة)

خالع رجل زوجته وحضر الى الدكان
لكتابة الصك فقالت المرأة للصكالك
اكتب بالثلاث فقال الصكالك للزوج
هل كذلك فقال لها اكتب بالثلاث يقع
الثلاث

(١) وصح في القنية أنه لا يقع ما لم يكتب
في باب فيما يقع بكتابة الصك في الطلاق من
خطه بعد
وفي الخيانة في فصل الطلاق بالكتابة
تفصيل لا يدين معرفته بعد

(٢) والفتوى على أنه طلاق وان لم
ينو كذا في الدور بعد

وكذا ايرد شدي (بمعنى الله) وكذا احلال المسلمين وكذا هريجه بدست راست كيرم
او كرفته ام (كل ما غلظك يميني او ملكته يميني) وقيل في كرفته ام لا تطلق لعدم
العرف وفي بدست جب كيرم (كل ما غلظك شمالي) قيل يجب أن يكون يميناً (قط)
قوله هريجه مرا احلست بر من حرام (كل حلال لي على حرام) الصحيح عندي أنه ليس
بطلاق الابالية (عده) كذلك وفي حلال الله او حلال ايرد يقع بلائية وهو الصحيح (خ)
لا يصدق على زلة النية في الكل الا في قوله هريجه حلال كدست شدي بر من حرام
(كل شيء حلاله الله فهو على حرام) في السادس والعشرين من القسولين (عك) قالت
زوجها سر حتى فقال الزوج اذهبي حيث شئت ولم ينو الطلاق بل كان ذلك تخويفاً لما يقع
الطلاق عليها في حال المشاورة النية الكبرى • وعن الامام في قوله لا حاجة لي فيك
اولاً احبك اولاً اشتهيك اولاً رغبة لي فيك لا يقع وان نوى وقال ابن أبي ليلى يقع في قوله
لا حاجة لي فيك بالنية • وعن ابن سلام يقع به الثلاث بالنية من أواخر كتابات البرازية •
قال لا حاجة لي فيك أو ما أريدك أو ما أباكاري نسق (لا حاجة لي فيك) لا يقع وان نوى
من المحل المزبور • وفي الفتاوى لو قال لامرأته طلاقك على واجب أو لازم أو فرض أو
ثابت منهم من قال يقع واحدة رجعية نوى أو لم ينو به أخذ الصدر الشهيد (١) قال
وقال الامام خالي لا يقع في الكل في الفصل الاول من طلاق المصاحفة وكذا في الرابع
من طلاق المحيط البرهاني • لو قال طلاقك على واجب أو لازم أو ثابت أو فرض أو قال
طلاقك على تكام وانسه والصحيح أنه يقع في الكل من طلاق المحيط الدر خسي في باب
ما يقع به الطلاق وما لا • لو قال طلاقك على واجب فالصحيح أنه يقع ولو قال لعبد عمتك
على واجب لا يقع (٢) في الثاني من عتاق المحيط • لو قال أنت طالق عند ما في هذا
الحوض من السمك ولا سمك في الحوض يقع واحدة محيط سر خسي • فزت ولم يظهرها
فقال سه طلاق (طلاق ثلاث) ان قال أودت امرأتي يقع والا برازية • ولو قال
لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع وكذا في ابعدى في آخر الثاني في الكتابات من طلاق
البرازية • وفي المحيط لو قال لم يبق بيني وبينك شيء ونوى الطلاق لا يقع في الكتابات
من طلاق البرازية • ولو قال لم يبق بيني وبينك عمل ان نوى يقع وكذا في قوله
لأنكاح بيني وبينك ونوى به الطلاق محتارات التوازل في الطلاق • ولو قال لأنكاح بيني
وبينك أو قال لست لي بامرأة ونوى الطلاق يقع الطلاق يلحوا أنه طلقها قبل ذلك من
طلاق عدة الفتاوى • ولو قال لم يكن بيننا نكاح أو قال لم أتزوجك ونوى الطلاق لا يقع
بالاجماع • ولو قال لست لي بامرأة أو ما أنا بزوجه ونوى الطلاق فهو طلاق عند أبي حنيفة
خلافهما (٣) من طلاق المحيط البرهاني • اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة
ونوى به الطلاق يقع ويجعل كأنه قال لست لي بامرأة لاني قد طلقك من أوائل نكاح
النسائية • ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى به الطلاق لا يقع لأن ذلك كذب محض
لا يمكن تعميمه من المحل المزبور • امرأة قالت لزوجها طلقني فقال لست لي بامرأة
قالوا هذا جواب يقع به الطلاق ولا يحتاج الى النية من طلاق النائية في أوائل الفصل

(١) قال الصدر الشهيد واختار أنه يقع
في الكل كذا في واجد بأشراح النفاية
وكذا في المختارات من الطلاق

(٢) وفي عتاق البحر عن الظهيرية أنه يقع
في العتق لا يقع غير

(٣) وفي لست لي بامرأة لا يقع وان نوى
عندهما وعند الامام يقع بالنية كذا
في نوع في انكار النكاح من الثاني من
طلاق البرازية •
ولو قال لست لي بامرأة أو قال ما أنت لي
بامرأة أو قال ما أنا بزوجه لك قال أبو
حنيفة رحمه الله ان نوى وقوع الطلاق
يقع والا فلا وقال صاحباه لا يقع وان نوى
من طلاق النائية

(١) ولو قيل له هل لك امرأة فقال لا ذكر
بعض المشايخ أنه لا يقع الطلاق في قولهم
وذكر الكرخي أنه على هذا الخلاف
أيضاً من أهل المزبور
سئل عن رجل متزوج بامرأة فسأله آخر
وقال له لك امرأة فقال لا هل يقع لطلاق
أم لا أجاب ان قصد الطلاق وقع والا
كذا في فتاوى ابن نجيم
(٢) أفنى به في زمان يحيى أنندي ويخالفه
فتوى ابن نجيم وكتب في الحاشية الطاهر
أن هذا على مذهب الامامين أشبه برأيه
في الدرر وقد مر آتفاً من خطه
(٣) وقال في الفتاوى في المغاية لا يقع وان
نوى بالاجماع وانما الاختلاف في الخطابة
كذا في الخلاصة
(٤) وكل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه
من جملة النكايات حتى لا يقع الطلاق بدون
النية وان قال لم أقوال الطلاق ان لم يذكر
بدلاً يصدق وان ذكر كبدلاً مثل ألف درهم
لا يصدق كذا في الثالث من خلع الخلاصة
(٥) وقوله لها اختاري بمنزلة أمر بك يدلك في
جميع الاحكام الا في صفة وهي أنه يصح
نية الثلاث في الامر بالبدو في التحريم لا يصح
الا الواحد جعل أمرها يداهم أقامها
عن المجلس أو جاءها طوعاً أو كرهاً خرج
من يداهم كذا في الرابع من طلاق
البرازية
(٦) الفارب ما بين المنام والعنى ومنه
قوله من جلت على غاربك أي اذهب حيث
شئت صحاح
(٧) فلو أنكرا النية صدق مطلقاً حالة الرضا
ولا يصدق قضاء عند مذاكرة الطلاق
فيما يصلح للجواب دون الرد والشبهة كذا
في ملتقى الاجماع من الطلاق

الاول من الباب الاول • لست لي بامرأة يعني أن قول الزوج لامرأة لست لي بامرأة وكذا
قوله لها أنا لست لك بزوج طلاق بائن ان نواه وقال لا يكون طلاقاً (١) من كتابات الدرر •
ولو قال الرجل لامرأة صرت غير امرأتى في رضا أو مخطأ أو مضطأ وفسخت النكاح تطلق اذا نوى
ولو قال مالي امرأة لا يقع وان نوى (٢) ولو قال والله لست لي بامرأة لا يقع وان نوى
وكذا لو قال على حجة ان كنت لي امرأة وهذا الاجماع وفي الفتاوى لو قالت له لست لي
بزوج فقال صدقت فهذا ولو قال لست لي بامرأة سواء (٣) في نوع في النكايات من
طلاق فيض كركي • ولو قال اذهبي الى جهنم ونواه يقع من أهل المزبور • اذهبي
فتزجي يقع واحدة ولا حاجة الى النية فان نوى الثلاث فتلاث من كتابات البرازية •
وفي البرازية اذهبي فتزجي يقع واحدة ولا حاجة الى النية لان تزجي فريضة فان نوى
الثلاث فتلاث انتهى وهذا يخالف لما ذكره في شرح الجامع الا أن يفرق بين الواو والفاء
وهو بعيد هنا بصورائقي • وفي الفتاوى الصغرى لو قال لها اذهبي فتزجي يقع واحدة
اذ نوى فان نوى الثلاث فتلاث من الخلاصة • ولو قال لها البعدى ونوى يقع ولو قال
لها أنا أنت • كلف عنك ففالت المرأة كالزنا فان كنت تستكشف فارم به فقال الزوج
نف تف ورمي الزنا وقال دميت ونوى الطلاق لا يقع في نوع في النكايات من طلاق
فيض كركي • ولو قال في مذاكرة الطلاق فارقتك أو بايتك أو بايتك أو بنت منك أو
لا سلطان لي عليك أو سرحتك أو وهبتك لنفسك أو تركت طلاقك أو خلت سبيل طلاقك
أو سبيلك أو أنت سائبة أو أنت حرة أو أنت أعلم بشأنك فضالت اختبرت نفسي يقع
الطلاق وان قال لم أقوال الطلاق لا يصدق قضاء في النكايات من طلاق الغالية (٤)
وفي الواو الجلية ولو ادعت المرأة نية الطلاق أو أنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق فالقول
قوله مع يمينه وتقبل يمين المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق ولا تقبل يمينها
على نية الطلاق الا أن تقوم البينة على اقرار الزوج بذلك واعلم بأن الخیار بمنزلة الامر
باليد في جميع الاحكام الا في حكم واحد وهو صفة نية الثلاث فان الزوج ان نوى بالامر
باليد الثلاث صححت نيته وان نوى بالتحريم الثلاث لا تصح نيته في الخامس من طلاق
التاثر الثانية (٥) • وما لم يوضع للطلاق واحتمله وغيره أما صالح للجواب عن سؤال المرأة
الطلاق فقط كاعتدى استنبري رحمتك أمر بك يدلك اختاري ومراردها وأما صالح
للجواب والرد لسؤالها كاترجي اذهبي فومي تعني تخمري استنبري اعزبي تزجي
استنبري الازوج الحق باهلك • جلت على غاربك (٦) لا سبيل لي عليك لانكاح بيني
وبينك لا ملك لي عليك ومراردها وأما صالح للجواب والشبهة كغلبة برية بنة بنة
بائن فارقتك حرام في حال الرضا لا يقع الطلاق بشئ منها والقول له مع يمينه وفي حال
مذاكرة الطلاق يقع بالصالح للجواب والرد الثانية (٧) ويقع الطلاق بالصالح للجواب
فقط والصالح للجواب والشبهة بدون النية وفي حال الغضب يقع بالصالح للجواب فقط بلا نية
ويقع بالصالح للجواب والرد والصالح للجواب والشبهة بالنية ملخص ما في الدرر • نساء
أهل الدنيا أو أهل الري طالق لا يقع على امرأته بلا نية وكذا قوله جميع نساء الدنيا

في الاصح وفي باب علامة السيد تطلق ولا يصدق كذا ذكر الجميع أولا ولو قال نساء أهل هذه المحلة وهم من أهلها أو نساء أهل هذه الدار طلقت امرأته وكذا نساء هذا البيت ان كانت فيه وفي نساء أهل هذه القرية اختلفوا فيه قيل هو كالمحلة وقيل هو كالصحر من أوائل طلاق البرازية في الاضافة • قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت غير امرأتى لا يصدق في العرف ويقع عليها ان كانت زوجة له من أوائل طلاق البرازية • قال لها خذي طلاقك فقالت أخذت وقع ولا يحتاج الى النية في الاصح وفي فتاوى صدر الاسلام والقاضي لا يحتاج الى قولها أخذت فوازل أبي الليث (١) • (ب) قال رجل لا نحر طلقت امرأتك أو أعقت عبدك فقال الزوج أو المولى سهل بود (يكون سهلا) لا يقع مثل منصور بن محمد السمرقندي مردى مردى را كفت من زن تراسه طلاق دادم فقال الزوج نيك آوردي يقع الثلاث فتية الفتاوى في باب ايقاع الطلاق على المبانة • قال في الاصل امرأة علمت أن زوجها طلقها ثلاثا (٢) وهو ينكح ولا تقدر المرأة على منع نفسها عنه وسعها أن تقبله لانها يجوزت عن دفع الشرع عن نفسها فيباح لها أن تقبله ولكن ينبغي أن تقبله بالدواء لا بالاكلة القتل لانها لو قتله بالأكلة جازحة تقتل قصاصا من طلاق القاعدية (٣) • (عك) مع العتق من مولاه وهو يجحد يحضره الجمع ولا يترك خدمته وأما الامة فانها تقاتله بسلاح كالحرّة اذا جحد زوجها البائن فتية في متفرقات العتق (الثاني في التوكيل بالطلاق) • ولو وكل رجلا بطلاق امرأته ثم طلق الموكل امرأته بآثنا أو رجعا ثم طلق الموكيل يقع مادامت في العدة ولو قال وكلت في جميع أموري فطلق الموكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع في التوكيل من طلاق خزانه الفتاوى • رجل جعل امرأته بيد رجلين لا ينفرد أحدهما بالطلاق رجل قال لا امرأته امرأته بيدك في هذه السنة ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها في تلك السنة ذكر الكرخي أن الامر يكون يسدها في تلك السنة في قول أبي حنيفة رجل وكل رجلا بطلاق امرأته فطلقها الموكيل في سكره اختلفوا فيه فقال بعضهم لا يقع الطلاق كالموكل رجلا بالطلاق بخلاف الموكيل وطلق والصحيح أنه يقع الطلاق رجل قال لا تنوي كلت في جميع أموري فطلق الموكيل امرأته اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يقع وفي الفتاوى للفقهاء أبي جعفر رجل قال لغيره وكانك في جميع أموري أو أفتسك مقام نفسي لم تكن الوكالة عامة فان كان امرأ الرجل محتلفا ليس له صناعة معروفة فالوكالة باطلة وان كان الموكل تاجرا يصرف التوكيل الى التجارة ولو قال وكانك في جميع أموري التي يجوز فيها التوكيل كانت الوكالة عامة في البياعات والانسحة وكل شيء وعن محمد لو قال هو وكيل في كل شيء جائز صنيعه كان وكيل في البياعات والهبات والاجارات وعن أبي حنيفة أنه يكون وكيل في المعامضات دون الهبات والعتاق قال مولانا رحمه الله وهذا كله اذا لم يكن في حال مذاكرة الطلاق فان كان في حال مذاكرة الطلاق يكون وكيل بالطلاق في فصل الطلاق الذي يكون من الموكيل من الخاتمة • وفي الولو الجدية رجل وكل وكيل أن يطلق امرأته فطلق الموكيل ثلاثا فان نوى الزوج ثلاثا نصح وان لم ينو لا يصح عند أبي حنيفة وفي السراجية اذا وكل

(ترجمة)

(قال رجل لا نحر انى طلقت زوجتك بالثلاث فقال الزوج قد صنعت جبلا)

(١) وفي المختارات في فصل الاضافة من الطلاق ولو قال خذي طلاقك يقع نطقه واحدة وان لم ينو لانه صريح الطلاق وفي طلاق القاعدية قال لها خذي طلاقك لا تطلق ما لم تقل أخذت

(٢) والطلاق البائن كالثلاث في التاسع * من طلاق البرازية وكذا في الخلاصة بعد وذكر الاوزجندى أنهم ارفع الامر الى القاضي فان لم يكن لها بينة يحلفه فان حلف فالاثم عليه وان قتله لاني عليها والبائن كالثلاث في النوع الاول من ناسخ طلاق البرازية بعد

(١) سئل عن صبي زكاه رجل خصي في طلاق زوجته فطأها بالصبي عن موكله هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب نعم تطلق امرأة موكله كذا في فتاوى ابن نجيم في الوكالة سي

صبي عاقل أو عبداً بالطلاق صح في الخامس من تفويض الطلاق من التنازل خاتمة (١) * أحد وكلي الطلاق يتقرر بالطلاق إذا كان وكيلاً بالخلع أو بالطلاق بالمال من المحل المزبور وجعل وكل رجلاً أن يطلق امرأته واحدة فطلقها الوكيل نئين لا يقع شيء في قول أبي حنيفة وقال يقع واحدة في التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وفي البغالي وإذا قال لغيره طلق امرأتي ثلاثاً ان شاءت لا يصير وكيلاً ما لم تشأوا لها المشيئة في مجلس علمها وإذا شامت في مجلس علمها حتى صار وكيلاً لوطقةها الوكيل في ذلك المجلس يقع ولو قام عن مجلسه بطول التوكيل ولا يقع طلاق بعد ذلك قال شمس الأئمة الطحاوي ويذهب إلى أن يحفظ هذا فان البلوى ثم فيه فان عامة الكتب التي يكتبها الزوج يكون فيها كتبت البك هذا الكتاب سئل امرأتى هل تنسأ منى الطلاق فان شامت فطلقها ثم الوكيل كذا ما يؤخرون الا يتقاع عن مجلس مشيئتها لا يدرون أن الطلاق لا يقع في الخامس من طلاق التنازل خاتمة (في التفويض) * رجل وكل غيره بالطلاق أو بالعناق فوكل الوكيل رجلاً آخر فطلق الثاني والاول حاضر أو غائب لا يجوز وكذا الوكيل رجلاً بالطلاق أو بالعناق فطلقها أجنبي فجاز الوكيل ذلك لا يجوز وفي الخلع والنكاح إذا وكل الوكيل غيره ففعل الثاني بحضور الاول أو فعل أجنبي فجاز الوكيل جاز قيل بباب الخلع من طلاق الخاتمة * (فقط) وكله بطلاق بغالها على مال أو طلقها على مال فالصحيح أنه لا يجوز لو مدخولة لانه وكله بطلاق لا يرفع النكاح وقد أتى بطلاق برنعه ولو لم تكن مدخولة جاز قال فعلى هذا وكيل الخلع لو طلق مطلقاً ينبغي أن يجوز خلفته إلى غيره وفي وكيل الخلع لو خاله ما بلا عوض لم يجوز وقيل الأصح أنه يجوز إذا طلع به عرض وبدونه متعارف فيصير وكيلاً لهم ما جعها (ظ) لم يجوز الخلع سواء دخل بها أو لا إذا طلع تصرف آخر غير الطلاق في الثاني والعشرين من الفصولين وكذا في القبة في الوكالة بالطلاق * الوكيل بالطلاق لو بطلم لا يجبر والا لا في السابع من وكالة البرازية (٢) * ولو وكل رجلاً بطلاق امرأته حين أراد السفر بالقاس المرأة ثم عزله بغير حضرته ورضاها يملك ذلك هو الصحيح (٣) من وكالة خزانة المفتين وكذا في الخاتمة في مسائل التوكيل بالطلاق وكذا في الفيض الكركي * رجل أراد سفرًا فخصمه المرأة فوكل رجلاً بطلاقها لم يرجع إلى وقت كذا ونرجع إلى السفر ثم كتب إلى الوكيل بالعزل اختار فيه المتأخرون قال شمس الأئمة السرخصي الصحيح أنه يصح عزله في مسائل التوكيل بالطلاق من وكالة الخاتمة وكذا في المنية * وفي الطحاوي قال لو وكل بطلاق امرأته ليس له عزله إلا بحضورها وقال بعضهم له ذلك من وكالة خزانة الاكمل * قال لا تطلق امرأتى فطلقها بغيرها ونفقة عتقها فالتحريم قول أبي بكر الاسكاف انها ان كانت مدخولة بها لا يجوز لانه خلاف إلى شر لانه يقطع النكاح لانه أمره أن يطلقها أو جعها فطلقها باتنا ولا يجوز لانه خلاف إلى خير من طلاق القاعدية * (في التفويض) * وفي الاصل إذا جعل امرأته يدها ان نوى الطلاق أو كان الحال حال مذكرة الطلاق أو الغضب ونوى الطلاق أو لم ينو فسمعت أو كانت غائبة فعملت فقامت في المجلس قبل أن يتبدل المجلس وان تناول يوماً أو أكثر اختارت نفسها يقع الطلاق ويكون

(٢) ولو وكله بطلم لا يجبر وتصح كذا الوكيل بقضاء الدين يجبر خلاصة في التوكيل بالطلاق من الوكالة سي

(٣) وهو قول نصير بن يحيى وقال محمد بن سلمة لا يملك ولا يعزل بعزله كذا في القاعدية فتلاعن العيون ويحيى في باب عزل الوكيل من وكالة هذه المجموعة تفصيل مناسب للمقام سي

وفي أوائل طلاق البرازية وكذا بطلاقها لا يملك عزلها

واحدة اذا نوى واحدة أو اثنين أو لم يكن له نية وإن أراد ثلاثا فثلاث وليس للزوج أن يرجع
ولا أن ينهي المفروض اليها عن الايقاع وفي المتن لو جعل أمرها يسداً أيها فحلل لزوجها
قبل ما طلق وكذا لو جعل أمرها يسداً فحلت قبل ما طلق وفي التجريد لا يستحق
الزوج قضاء أنه لم يرد به الطلاق إذا كان في حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق أما في غير
مذاكرة الطلاق وغير حالة الغضب إذا لم يرد الزوج بالأمر بالسداد فليس بشئ فلا وقعت
المراجعة الطلاق وأنه كان في غضب أو مذاكرة الطلاق وأنكر الزوج قال قول قوله مع
يمينه وتقبل بينة المرأة في اثبات حالة الغضب أو مذاكرة الطلاق ولا تقبل بينتها في نية الطلاق
الآن تقوم البينة على إقرار الزوج بذلك في الرابع من طلاق الخلاصة * ولو قال
لامرأته طلق فحلت فحلت قد قبلت ونوى الزوج ثلاثاً فهي ثلاث من متفرقات طلاق
الناظر خاتمة نقل عن الخاتمة * قال لها أمرك يسداً فحلت قبلت فهي طالق من أواخر
طلاق الناظر خاتمة * ولو قال لها اختاري فهو بمنزلة الأمر بالسداد في جميع الأحكام
الافقية واحدة وهي أنه اذا نوى بالأمر بالسداد فحلت في التخيير لا يصح ولا يقع
الأواحدة وإن نوى الاثنين فيهما لا يصح في الثالث والعشرين من العمادية * إذا
قال لها اختاري وهما عيشان فقالت اخترت نفسي موصولاً بالخطاب وقع الطلاق *
من يزوج الثانية (في أوائل باب البيع) * ولو قال لها اختاري ثم اختارت ثم اختارت
ينوى به الطلاق فاختارت نفسها فهي ثلاث تطلقها أم لا واختارت نفسها بالاولى قبل
أن يتكلم بالثانية بابت بالاولى واحدة ولم يقع الثاني والثالث ولو قال لها اختاري
اختاري اختاري فاختارت نفسها فحلت الزوج نويت بالاولى الطلاق وبالاخرى التكرار
لم يستحق في القضاء وبانت بثلاث في الخيار من طلاق خزانة الاكمل * قال أمرك يسداً
إذا جاء من الشهر ثم طلقها واحدة قبل الدخول ثم تزوجها وجاما من الشهر كان الأمر
بيدها وكذا لو قال أمرك يسداً في هذه السنة فطلقها يعني واحدة قبل الدخول (١) ثم
تزوجها فيها كان بيدها عند الامام جعل أمرها يسداً أو يد أجنبي ثم جئت مطبقاً لا يزول
الأمر بخلاف الوكيل بعد جئته الموكل في النوع الثاني من الرابع من طلاق البزازية *
(عدة) جعل أمرها أنه يسدها على أنه لو لم يصل إليها ففتمت في وقت كذا فهي تطلق
نفسها في شأته فحلت في ذلك الوقت فأرادت أن تطلق نفسها فاختلعت في وصول النفقة في
ذلك الوقت فبرحت أنه أقر أنه لم يصل إليها ففتمت قبل وسد دعواه ولو برحت أنه أقر أنه
لم يدفع إليها ففتمت لا يقبل بل إذا نكح دفع إليها وقبل يقبل في الوجهين لأن دفعه وكسبه
دفعه ألا يرى أنه لو حلف له طين فلا ناحته فأمر غيره فأعطاه غيره بر في العاشر من
المصولين * (فعلا) (٢) قال أمرك يسداً كرسبكي خورم وجوشيده وعصير
وبكني مرديكي خورم (ان شربت خيراً أو مثلاً أو عصيراً أو مزرراً فان شرب واحد
منها) بصير الأمر بيدها معلق ببريكيت (لان كل واحد منهما معلق عليه) كذا
أجاب وواقعه السابقون من أهل زمانه في الثالث والعشرين من المصولين * (واقعة)
اكرت ابرنم مجنابت وبى جنابت (ان ضربتك مجنابة وبغير جنابة) أمرك يسداً فحلت

(١) هذا التفصيل لم يوجد في نسخ البزازية
(٢) (فتن) اكر من سبكي خورم وقار
نكتم زن اكر من سه طلاق اكر يكي ازين
كارها بكنند (ان لم اشرب الخمر ولعب القمار
فزوجتي طالق ثلاثاً فان فعل واحد منها)
تطلق ثم قال ولا خلاف في النكح واختلعت
في الانبات وهو ما اذا قال اكر سبكي خورم
وقار كنم وزنا كنم (ان شربت الخمر ولعبت
القمار وزنت) أمرك يسداً ففعل
أحد ما قبل لا يصير الأمر بيدها وقبل
يصير إذا فرض في مثل هذه الالسا طمئنت
النفس عن المحذور وكل واحد من هذه
الافعال بانفراده يصلح غرضاً فينبغي
أن لا يتوقف على الكل وان كان اللفظ
للجميع (كنو) حال الفضلى كل واحد
منها شرط على حدة وقال غيره الكل
شرط واحد من أواخر الثالث والعشرين
من المصولين

ويجى في السادس من الايمان من نور
العين

يجب ان يصير الامر بغيرها لما مر من المحل المزبور * (واقعة) جعل امرها بغيرها على أنه متى غاب عنها شهر افهى تطلق نفسها كيت شامت وحيث شامت وأين شامت وقاب شهرا فلهذا ان تطلق نفسها ساعة يتم بها الشهر الى مضي تجلسها لان هذه الالفاظ لا تقتضى تعميم الاوقات فيقتصر على المجلس من المحل المزبور * مر وروى ان غبت عنك شهرا فأمر بك سيدك فأمره الكفار هل يصير الامر بغيرها أجاب (ن) وأقضى بعضهم ان اجبروه على الذهاب فذهب بنفسه فينبغي أن يتحقق الشرط اذا لتيان بالشرط مكرها أو ناسيا وعامدا في الخنسواء (١) أقول لو حلف لا يخرج فهو قد خرج بنفسه حيث قبل لا وقيل ان أمكنه الامتناع حيث والا فلا فينبغي أن تكون مسئلة على هذا الخلاف من المحل المزبور * جعل امرها بغيرها ان شرب المسكر أو غاب عنها فوجد أحد الشرطين فطلعت نفسها وجده الشرط للثاني لا يتحقق من الايقاع مرة أخرى في الواقع من طلاق البرزخية * (شبه) فالحاصل أن اذا ذكر بين شيئين في التخييل بوجود أحدهما فان خلفه ان كملت فلانا أو فلانا فيجوز وجود أحدهما وفي الاثبات يبرأ أحدهما بأن قال ان لم أكل فلانا أو فلانا فكلم أحدهما بتر واذا ثبت أن اذا استعمل فيما يريد اثباته فشرط البر وجود أحدهما فعلى هذا لو قال أمر بك سيدك اكرهك ما من من يانقه من يتوزر سد أو قال اكرهكش يا مجبر زسانم (ان لم أصل اليك أو وصل اليك المنفعة مدة شهر أو قال ان لم آت لك بعمال أو مندبل) فوجد أحدهما لا الاخر في المدة لا يصير الامر بغيرها وقوله فلان اكرهك فلان زسانم كقوله فلان يا فلان برسانم (وقوله يا فلان ان لم أصل كقوله يا فلان أصل) لانه في كلا الوجهين يريد اثباته فلهذا لا يفيه زیرا که در هر دو صورت مقصود او رسانیدنست درین مدت (لان المقصود في صورتين الوصول في المدة المذكورة) فتصدق في الاثبات فيكون للتخييل فيه بوجود أحدهما في الثالث والعشرين من القبولين * (ذ) جعل امرها بغيرها ففالت طلاق انك تدم (اوقت الطلاق) تطلق نوى اول وكذا لو قالت امرأ فكنكدم (اوقت الامر) تطلق نوى اول لان هذه الالفاظ تعين المطلق عرفا يقال زن فلان امرأ فكنكدم (زوجة فلان اوقت الامر) يفهم فيما بينهم أنهم طلقوا أنفسهم من المحل المزبور * (في التعليق) وفي طلاق الوافعات اذا علق الطلاق بفعل في وسعها اقامته لا يقع الطلاق بفعل الفعل الا في آخره من حياتها وان غلق الطلاق بفعل ليس في وسعها اقامته يقع الطلاق في الحال الا اذا وقت لذلك وقتا حينئذ لا يقع الطلاق الا بعد مضي ذلك الوقت من أوخر طلاق التنازعانية * والطلاق المضاف الى وقتين ينزل عند أولهما او المعلق بالفعلين ينزل عند آخرهما والمضاف الى أحد الوقتين كقوله غدا أو بعد غد طلقت بعد غد ولو علق بأحد الفعلين ينزل عند أولهما والمعلق بفعل ووقت يقع بأيهما سبق وفي الزيادات ان وجد الفعل أولا يقع ولا ينتظر الى وجود الوقت وان وجد الوقت أولا لا يقع مالم يوجد الفعل وعن الامام الثاني اذا وجد الفعل أولا لا يقع حتى يوجد الوقت أيضا في الثالث من أيمان البزازية * رجل قال لامرأته ان أكلت أو شربت فانت طالق فان أكلت

(١) والقاصد في البين والمكسرة
والناسي سواء حتى تجب الكفارة ومن
فعل المحلوف عليه مكرها أو ناسيا سواء
وكذا اذا فعله وهو مغشى عليه أو مجنون
لتحقق الشرط حقيقة كذا في خزنة
القنوي في فصل السكنى

(١) وفيه تفصيل بعرفه منه وجه الفرق
وكذا في تعليق الخاتمة والغنية بعد

أو شربت لا تطلق حتى يوجد ولو قال أنت طالق إن أكلت أو شربت فأجهما وجد تطلق
فجهما يصح تعليقه وما لا يصح من طلاق الوالدية (١) * وإذا قال لامرأته إن كنت فلانا
وفلانا فانت طالق فكلمت أحدهما لا يقع الطلاق ما لم تسكها الآخر وهذه المسئلة على
وجوده وان وجد الشرطان في ملكه تطلق وإن وجد في غير ملكه أو وجد الأول في ملكه
والثاني في غير ملكه لا تطلق لأن المعلق بالشرطين ينزل عند وجود آخرهما وإن وجد
الأول في غير الملك والثاني في الملك بأن طلقها بأحد ما حلف وانقضت عدتها فكلمت
فلانا ثم تزوجها فكلمت الثاني تطلق عندنا خلافا لغير مختارات النوازل في فصل الإضافة
من الطلاق وكذا في شرح الجامع الصغير إقاضيان * (المهبط) إذا قال لهما إن شئتني
فأنت طالق وإن عتيتني فأنت طالق فلعنته قال محمد بن مسلمة يقع طلقتان وقال نصير
يقع تطلق واحدة وفي النوازل قال أبو المثلث وبه نأخذ في السابيع عشر من طلاق
التأخير الثانية * ولو قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق إن دخلت الدار يقع واحدة عند
أبي حنيفة في الحال وينطل الثنتان وعندهما يتعلق الكل بالشرط فإذا دخلت طلقت
ثلاثا عندهما وإن قدم الشرط والمسئلة بها فلهما عند تعلق الأول بالدخول ووقعت
الثانية ولغت الثالثة وإن كانت مدسوبة تعلقت الأولى ووقعت الثانية والثالثة
وعندهما يتعلق الكل بالدخول فإذا دخلت وقعت واحدة في غير المدخول بهما وفي
المدخول بهما وقعت الثلاث في أوائل القسم الأول من طلاق الطهيرية * إن دخلت
الدار فانت طالق طالق طالق وهي غير ملوسة فالأول معلق بالشرط والثاني ينزل في الحال
ويلغو الثالث وإن تزوجها ودخل الدار نزل المعاق ولو دخل بعد البينة قبل التزوج
انحل العين لا إلى جزاء ولو موطوءة تعلق الأول ونزل الثاني والثالث في الحال من
متفرقات بين الطلاق من أيمن السبازية * ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار ثلاثا
ينصرف الثلاث إلى الطلاق إلا أن ينوي الدخول ولو قال أنت طالق إن دخلت الدار
عشر مرة هذا على الدخول عشر مرات لا إلى الطلاق في أوائل باب التعليق من طلاق
الثانية * إن قال لهما أنت طالق طالق طالق إن كنت فلانا فإن كل دخل بهما تطلق ثنتين في
الحال والثالثة تعلقت بالكلام وإن لم يكن دخل بهما طلقت واحدة في الحال ويلغو
ما سواها لأنه ما عطف التعليقات بعضها على بعض ولو قال إن كنت فلانا فأنت طالق طالق
طالق فإن كان دخل بهما تعلقت الأولى بالكلام ووقعت الثانية والثالثة في الحال
وإن كان لم يدخل بهما تعلقت الأولى بالكلام ونفع الثانية في الحال والثالثة لغو في أو آخر
باب الطلاق من المبسوط للسرخسي * ولو قال أنت طالق واحدة إن دخلت الدار ثنتين
يقع الثنتان الساعة واحدة إذا دخلت الدار ولو لم يزل واحدة ولكن قال أنت طالق
إن دخلت الدار ثنتين يقع ثنتان إذا دخلت الدار مرة واحدة في أوائل باب التعليق من
طلاق الخاتمة * ولو قال لامرأته إن دخلت الدار فأنت طالق وطالق وطالق إن كنت فلانا
فالطلاق الأول والثاني يتعلق بالدخول والطلاق الثالث يتعلق بالشرط الثاني لو دخلت
الدار طلقت ثنتين ولو كنت فلانا طلقت واحدة ولو قال إن دخلت الدار فأنت طالق إن

قوله ولغت الثالثة أي لعدم العدة بقرينة
السياق وقوله بعد ذلك ووقعت الثانية
والثالثة أي لوقوعه في العدة اهـ

كملت فلانا كان الطلاق المعلق بالكلام جزاء للدخول حتى لو كملت قبيل الدخول ثم دخلت
 الدار لا يقع شيء من المحل المزبور * رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق أنت طالق
 ان شاء زيد فقال زيد شئت فطلي واحدة قال أبو بكر البلخي لا يقع شيء ولو قال شئت
 أربعاً فكذلك في قول أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقع ثلاث إذا قال شئت
 أربعاً من المحل المزبور * وذكر في آخر باب تعليق الطلاق من فتاوى القاضي الامام نضر
 الدين صبي قال ان شربت فكل امرأه أتزوجها فهي طالق فشرى وهو صبي فزوج وهو
 بالغ فظن صهره أن الطلاق واقع فقال هذا البالغ أرى حرامت بر من (نعم حرام على)
 قالوا هذا اقرار منه بالحرمة فحرم امرأته ابتداء وقال بعضهم لا تحرم امرأته وهو الصحيح
 لأنه ما أقر بالحرمة ابتداء وإنما أقر بالسبب الذي تصادق عليه وذلك السبب باطل في مسائل
 الطلاق من أحكام الصغار والاستروشي * وفي الجامع الصغير قال الفقيه أبو جعفر اذا
 قالت المرأة تزوجها شيئاً من السبب نحو قرطبان وسفه فقال الزوج ان كنت كما قلت فأنت
 طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت أو لم يكن (١) لان الزوج في الغالب لا يريد الا أن
 يؤذم بالطلاق كما آذنه وقال الاسكاف فيمن قالت لزوجها يا قرطبان فقال ان أنا قرطبان
 فأنت طالق تطلق وان قال أردت الشرط بصدق فيما بينه وبين الله تعالى ونص بعضهم على أن
 فتوى أهل بخارى على المجازاة دون الشرط في باب الايمان من طلاق ابن الهمام * والمختار ان
 قال ذلك بطريق الغضب يحكم على المجازاة وقوع الطلاق وهو الظاهر من أحوال الناس وهو
 اختيار الامام الفضلي (٢) من طلاق عدة الفتاوى * فلو قال كل امرأه أتزوجها أبداً
 أو قال الى ثلاثين سنة فهي طالق ان كملت فلانا فزوج امرأته قبل الكلام وبعده طلقت كل
 امرأه يتزوجها في تلك المدة فان لم تكن العين موقته بأن قال كل امرأه أتزوجها فهي طالق
 ان كملت فلانا فزوج امرأته قبل الكلام أو امرأه بعد الكلام طلقت التي تزوجها قبل
 الكلام ولا تطلق التي تزوجها بعد الكلام وقد مررت المسئلة قبل هذا ولو قال ان كملت فلانا
 فكل امرأه أتزوجها فهي طالق لا يقع الطلاق على التي تزوجها قبل الكلام كانت العين
 موقته أو مطلقة فان نوى وقوع الطلاق على التي يتزوج قبل الكلام صحته يثبت لان
 الكلام يحتمل التقديم والتأخير فيقع الطلاق على المتزوجة قبل الكلام بينه وعلى التي
 يتزوجها بنظر ظاهر الا لا يقع الطلاق عليهم ما جميعاً في مسائل تعليق الطلاق بالتزويج من
 الثانية * كل امرأه أتزوجها فهي طالق ان تزوجت عليك فتزوج عليها لا تطلق التي تزوج
 الا اذا تزوج أخرى فينكحها الطلاق الثانية من أوائل ايمان القضية * ومن قال كل امرأه
 أتزوجها فهي طالق وله امرأه فطلقها ثم تزوجها تطلق في أواخر الثامن عشر من طلاق
 التاتراخانية * (الخط) ولو قال أي امرأه أتزوجها فهي طالق يقع على امرأه واحدة الا
 أن ينوي العموم هكذا قبل وكان ينبغي أن لا تصحنية العموم فيه في السابع عشر من طلاق
 التاتراخانية * وفي الحجة اذا قال الرجل ان تزوجت امرأه بعد امرأه فهي طالق فتزوج
 امرأه ثم امرأتين طلقت واحدة من الاخيرتين وانخسار الى الزوج ولو تزوج امرأتين ثم
 امرأه طلقت الاخيرة في الحادي عشر من ايمان التاتراخانية * سئل عن رجل علق على

(١) لان الغالب المجازاة دون الشرط
 وان نوى الشرط يدين فيما بينه وبين الله
 تعالى كذا في باب التعليق على سبيل
 الجواب حنية الفتى للسجستاني

(٢) وقال الامام محمد بن الفضل ان نوى
 المجازاة يقع وان نوى التعليق لا وقال آخر
 ان في حالة الغضب فعلى المجازاة فيقع
 في الحال وعليه الفتوى كذا في آخر
 الفصل الاول من طلاق البرازية

نفسه أنه متى تزوج على زوجته تكون طلاقاً إذا تزوج بعد ما طلق رجعيّاً أو بائناً يقع عليه الطلاق أم لا أجاب أن تزوج عليه في عدة الرجعي يقع وفي البائن لا يقع من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الإيمان) * سئل عن رجل قال لامرأته إن تزوجت عليك امرأة ما دمت في نكاحي فأنت طالق ثم إنه أبانها وتزوجها بعد ذلك ثم تزوج عليها امرأة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه طلاق لا تقطع الأيمنة باليمنة المذكورة من فتاوى ابن نجيم (في كتاب الطلاق) * ولو قال لوالديه إن زوجتني امرأة فهي طالق فزوجها امرأة لا تطلق لأن التعليق لم يصح لانه غير مضاف إلى ملك النكاح وتزوجها بغير أمره موقوف بأجازته والطلاق لا يقع في النكاح الموقوف في فصل الاضافة من مختارات التوازل * قال شوي كفت أكر من زن خواهم حلال بر من حرام زن ديكر خواست زن اول طلاق شود زن دوم في (١) من طلاق الشاعدية * ولو قال أكر فلانة راجحواهم أو قال هر زن كه بخواهم (٢) فان كان ذلك في موضع يريدون بهذا اللفظ التزوج يقع الطلاق عند التزوج وان كان ذلك في موضع يريدون به الخطبة لا يصح اليقين ولا يقع الطلاق عند التزوج وفي عرفنا يراد بهذا اللفظ التزوج دون الخطبة في مسائل التعليق بالتزوج من الثانية * وفي شرح الطحاوي * ولو قال لامرأته كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وقع الطلاق ثم إذا دخلت وقع حتى الثلاث ولو عادت إليه بعد زوج آخر فدخلت الدار لا يقع ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج نسوة مطلقين ولو تزوج امرأة واحدة مراد لم تطلق الامرة واحدة وفي الذخيرة ولو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق فهذا على كل امرأة كل مرة حتى يستوفي ثلاث تطلقات حتى أنه لو تزوج امرأة ومطلقت لتزوجها ثانياً وثالثاً تطلق أيضاً في السابع عشر من طلاق التناظر الثانية * كل امرأة أتزوجها فهي طالق وفلانة طالقت فلانة في الحال ولا ينتظر التزوج أنت طالق وفلانة إن تزوجها لا تطلق امرأته حتى يتزوج فلانة أي امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة وعمرة امرأة فتزوج امرأة طالقت هي وعمرة فان تزوج أخرى طالقت هي لا عمرة ولا يتكرر الحنث في عمرة وكذا كل امرأة أتزوجها فهي طالق وعمرة إن دخلت هذه الدار فكل امرأة أتزوجها فهي طالق وأنت طالق كان كما قال ولا يقع على امرأته قبل الدخول فإذا دخل وقع عليها ولا ينتظر التزوج في نوع في عطف الخاص على العام من مبادس طلاق البرازية * وإذا طلق أنت طالق إذا شئت أو متى شئت وفي الكافي أو إذا ما شئت أو متى ما شئت فلها أن تشاء في المجلس وبعبءه ولكن مرة واحدة وفي الكافي ولوردة لم يكن رداً أي لو قالت لم أشأ كان لها أن تشاء بعبءه (م) ولو قال لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبداً كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثاً وفي الهراية الآن التعليق ينصرف إلى الملك القاسم حتى لو عادت إليه بعد زوج آخر فطلقت نفسها لم يقع شيء وليس لها أن تطلق نفسها ثلاثاً في كلمة واحدة في نوع في تعليق الطلاق بالتمشية من الخامس من التناظر الثانية * رجل طلق امرأته واحدة ثم قال إن راجعها فهي طالق ثلاثاً فأنقضت عتقها فتزوجها لا تطلق ولو كان الطلاق بائناً طالق لأن في الوجه الأول المحلل يقبل حقيقة الرجعة فانصرفت إليه

(ترجمة)

- (١) (أى قال الزوج ان تزوجت فالحلال على حرام ثم تزوج طالقت زوجته الاولى دون الثانية)
(٢) (أى ولو قال ان طلقت فلانة أو قال ان طلقت بكل زوجة)

ولم يوجد وفي الوجه الثاني لا يقبل فأنصرفت إليه الرجعة مجازا واقعات في باب الطلاق
بعلامة النون من كتاب الطلاق * (لو) تنازعا في الفراش للوطء فقال أن لم تدخل
في الفراش للوطء فأنت طالق فان دخلت قبل سكون شهوته لم يحث في باب في اليمن
الذي يكون على الفور من القبة * امرأة قد فها رجل بالزنى فقال له زوجها ان لم يثبت
زناها اليوم فهي طالق ثلاثا فهي كما قال ان لم يثبت زناها اليوم تطلق ثلاثا وان ثبت ذلك
يكون باقرار المرأة أو بأربعة من الشهود في باب التعليق من الخاتمة * رجل قال لامرأته
ان لم تحبني غدا اجتماع كذا فأنت طالق فبعثت به مع انسان قال ان كان مراده وصول عين
المتاع اليه لا يحث وان كان عرضه أن تحمل بنفسها يحث في نوع في الخروج من أيمان
الذخيرة * (في الاستثناء) * ولو قال ان شاء الله فأنت طالق لا تطلق في قولهم ولو قال ان
شاء الله أنت طالق لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والقنوي على قول أبي
يوسف في باب التعليق من الخاتمة * (فو) طلق ثم استثنى بان شاء الله غير أنه تكلم به في نفسه
بحيث سمعه هو لا غيره لا يصدق قضاء فيجب أن يجهر به (١) لينتبه بالبيننة حلف واستثنى
في نفسه وحزله لسانه ولم يسمع أذناه مجازا استثناء كذا عن (س) أقول يحتمل أن يراد به
أنه يصدق ديانة لقضاء قال وكذا القراءة في الصلاة ولو سمع أذناه فهو أوثق في آخر الثاني
والهشرين من الفصولين * وفي التجريد لو حزل لسانه بالاستثناء صح اذا تكلم بالحروف
المسموعة له وهو اختيار الفقيه أبي جعفر وفي مجمع النوازل سئل أبو نصر عن حلف واستثنى
ولم يسمع أذناه قال اذا حزل لسانه بحرف الاستثناء مجازا استثناءه هكذا روى عن أبي يوسف
وأبي مطيع وأبراهيم النخعي وكذا القراءة في الصلاة اذا حزل لسانه وان سمعت نفسه فهو
أوثق في السادس من طلاق الخاتمة (٢) * طلق أو خالع ثم ادعى الاستثناء أو الشرط
ولا منازع لاشكال في أن القول قوله وكذا اذا كذبه المرأة فيه ذكره في الحنفية للإمام
محمود البزارى (٣) * ولو شهد عليه بأنه طلق أو خالهها بغير الاستثناء أو قال لم يستثن قبلت
وهذه من المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النفي (٤) فان لم يشهد على النفي بل قال لم
نسمع منه غير لفظ الطلاق والخلع والزواج بدعى الاستثناء في المحبط القول قوله وفي فوائده
شمس الاسلام الا وزججندى لا تسمع دعوى الاستثناء اذا عرف الطلاق بالبيننة بل اذا عرف
باقراره ومثله اذا قال لعبدك أمس وقت ان شاء الله لا يعتق وفي فتاوى النسفي
لو ادعى الاستثناء وقالت بل طلقني فالقول لها ولا يصدق الزوج الا بينة بخلاف ما لو قال لها
قلت أنت طالق ان دخلت الدار فقالت طلقني منجزا فالقول قوله وفي الفتاوى الصغرى
اذا ذكر الجعل لا تسمع دعواه الاستثناء والطلاق على مال كالتلخ ونقل نجم الدين النسفي
عن شيخ الاسلام أبي الحسن أن مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق أنه لا يصدق
الزوج الا بينة لانه خلاف الظاهر وقد فسد حال الناس والذي عندي أن ينظر فان كان
الرجل معروفا بالصلاح والنهوض لا يشهدون على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحبط من عدم
الوقوع تصد بقوله وان عرف بالفسق أو جهل حاله ينبغي أن لا يؤخذ بقول المانع لغلبة
التساق في هذا الزمان ولو طلق فشهدا اثنان أو ثلث استثبت وهو غير ذكر ان كان بحيث اذا

- (١) وأدنى الجهر اسماع غيره وأدنى
الخاتمة اسماع نفسه في الصحيح وكذا
كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق
والاستثناء وغيرها ملحق في كتاب
الصلاة وقوله وغيرها أى من البيع
والنكاح والابلاء واليمين والمذبة كافي
الكتب فعلم أن ما نقل عن الخاتمة خلاف
ما صحح يحيى أفندي
(٢) وكذا في العمدية ونبيه قال وهو
اختيار الكرخي
(٣) وكذا في العمدية في أحكام الاستثناء
نقل عن الذخيرة
(٤) وهي عشرة كافي قضاء الاشياء

غضب لا يدري ما يقول وسعه الاخذ بشهادتهم او الا ياخذ بها في فصل الاستثناء من
 طلاق ابن الهمام * ان خالف امرأته ثم ادعى الاستثناء في الخلع في ظاهر الرواية هذا والطلاق
 سواء وان ذكر البديل في الخلع فقال خالعتك على كذا فقبلت ثم ادعى الاستثناء ذكر عصام
 وغيره أنه لا يصدق قضاء اذا اخذ على الخلع جعلاً او اراد بأخذ الجعل ذكر البديل في الخلع
 لا حقيقة الاخذ وكما لا يصدق القاضي فيما ذكرناه لا تصدقه المرأة في أو خراباب التعليق
 من طلاق الخاتمة * وفي الفتاوى الصغرى اذا ذكر الجعل لا تسمع دعوى الاستثناء
 في السادس من طلاق الخلاصة * ولو قال الزوج طلقك أمس وقلت ان شاء الله في ظاهر
 الرواية القول قول الزوج وذكر في النوادر خلافاً بين أبي يوسف ومحمد فقال على قول أبي
 يوسف يقبل قول الزوج ولا يقع الطلاق وعلى قول محمد يقع الطلاق ولا يقبل قوله وعليه
 الاعتماد والعنوى احتياطاً لمر الفرج في زمان غلب على الناس الفساد في باب التعليق
 من الخاتمة * ولو ادعى الزوج اسفناً أو شرطاً فكذبته فالقول للزوج فلو شهد بالخلع
 أو طلاق بلا استثناء فان قال لا تشهد أنه خلع أو طلق بلا استثناء لا يقبل قول الزوج وان قال
 لم نسمع منه الا كلمة الخلع والطلاق فاقول للزوج الا أن يظهر منه دليل صحة الخلع كقبض
 البديل أو نحوه فيأخذ يقبل قوله ما ذهب هذه مما تقبل فيه الشهادة على النفي (شرح)
 فيما قال لم نسمع منه الا كلمة الخلع الصحيح أن الزوج لا يصدق الا بيعة لانه خلاف الظاهر
 وقد فسد أحوال الناس وعن (ظ) طلق وقال استئنيت لا يصدق قضاء ولو قال طلق
 واستئنيت صدق ويفق بأن دعوى الاستثناء تصح الا ان ظهر منه ما ينه في أو اخر الثاني
 والعشرين من الفصولين * (المحيط) ولو ضم مع مشيئة الله مشيئة غيره كان استثناء بأن قال
 أنت طالق ان شاء الله وشئت أو قال ان شاء الله وشاء فلان ولو شرط مشيئة من لا يعلم مشيئته
 نحو أن يقول ان شاء جبريل والملائكة والشياطين كان استثناء وبطل الكلام وهذا
 وما لو شرط بمشيئة الله سواء وفي الجامع ولو قال الرجل طلق امرأتى ان شاء الله فطلقها الخاطب لا يقع
 وكذلك لو قال طلق امرأتى ما شاء الله وشئت فطلقها الخاطب لا يقع وهذا المسئلة تبدل على
 أن كلمة ان شاء الله اذا دخلت على الامر رفع حكمه ولو قال له طلق امرأتى بما شاء الله وشئت
 أو قال أعتق عبدي بما شاء الله وشئت فطلقها أو أعتقه على مال يجوز في التاسع من
 طلاق التاتارخانية * مريض قال لا تحرقنني ان شاء الله بعد موتى صح الامر
 لا الاستثناء لانه في الاوامر باطل وكذا بيع قتي ان شاء الله أو طلق امرأتى ان شاء الله
 لا يصح الاستثناء لان هذا الاستثناء تعطيل فلا يعمل به بخلاف قوله أمر لي بذلك ان شاء
 الله حيث يصح لانه تعليق والاستثناء يعمل في التلبيكات وكلمة ان شاء الله اذا دخلت
 في الكلام ترفع حكمه أي تصرف كان كذا (فصلاً) فعلى هذا لو قال لامرأته
 طلق نفسك ان شاء الله يصح الامر لا الاستثناء أو قال لا يجني أمر امرأتى بيدك ان شاء
 الله يصح الاستثناء لانه تعليق في أحكام الاستثناء من الرابع والتسلائين من الفصولين *
 ومن قال على ما ندرهم ان شاء الله لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشيئة الله تعالى اما

قوله لا يقع الطلاق وعليه فتوى قاضيخان

سبح

(١) وأفتى المرحوم يحيى بن زكريا بانه لا يجوز نكاح السكران كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه الله سب

(٢) قوله وهو من لا يعرف الخ أي هذا عند الامام وقال صاحباه ان الخطأ كلامه فصار غالب كلامه الهذيان فهو سكران والفتوى هي قولهم في حد الشرب سب

(٣) أو شرب الضرورة قاضيخان لمخاض في فصل في طلاق من لا يعقل من الطلاق سب ولو شرب مكرها فحكمه في التصرفات حكم المجنون يعني لا يقع طلاقه معين المفتي في الطلاق سب

(٤) من غاب عقله بالبلع والافقون فانه يقع طلاقه اذا استعمله لاهو وادخل الافة قصد الكونه معصية وان كان للتداوي فلا لعدمها بجراثة من أوائل الطلاق سب شل عن أكل الحشيش اذا طلق زوجته وهو سكران منه هل يقع طلاقه أجاب نعم يقع طلاقه زجر اعلمه من فتاوى ابن نجيم

(٥) وفي الجواهر وفي هذا الزمان اذا سكر بالبلع يقع طلاقه زجرا وعليه الفتوى انتهى كذا بخط جامع هذه المجموعة رحمه الله

ابطال كما هو مذهب أبي يوسف أو تعليق كما هو مذهب محمد وثمرة الخلاف تطهر فيما اذا قدم المشبهة فقال ان شاء الله أنت طالق عند أبي يوسف لا يقع الطلاق لانه ابطال وعند محمد يقع لانه تعليق فاذا قدم الشرط فلم يذ كر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فوقع غناية في كتاب الاقرار * (في طلاق السكران والمجنون وأحكام السكران) * تجوز أقاميل السكران من الطلاق والعناق والنكاح (١) والبيع والشراء وتلزمه الجنائيات ما جنى أو جنى عليه وأداء الفرائض من الطهيرات والصلاة والصيام والحج والعمرة ما جاز منه اذا وقع ذلك وهو سكران لو أدى على ما أمر به أحكام الناطقي * طلاق السكران واقع وكذا اعتاقه وخلعه وهو من لا يعرف (٢) الرجل من المرأة ولا السماء من الارض ولو كان معه من العقل ما يقوم به المكلف فهو كالصالح من طلاق فتح القدير * وفي واقعات الناطقي سكران قال لا تحرو هبت داري هذه ملك ثم قال ان لم أقل من قلبي هذا فامرأتى طالق ثلاثا ثم أفاق ولم يذكر من هذا شيئا تطلق امرأته في أواخر طلاق التامارية * وفي أشربة فتاوى القاضي ظهير الدين السكران من الخمر والاشربة المتخذة من التمرازيب فهو النبيذ والمثلث وغيرهما تنفذ تصرفاته عندنا كالطلاق والعناق والاقارب بالدين والعين وتزويج الصغير والصغيرة والاقراض والاستقراض والهبة والصدقة اذا قبض الموهوب له والمتصدق عليه وبه أخذ عامة المشايخ وعن أبي بكر ابن أبي عمير أنه قال ينفذ من السكران كل ما ينفذ بالهزل فلا يبطل بالشرط الفاسد ولا ينفذ منه البيع والشراء ولا تصح ردة استحسانا وذكر فيه أيضا ولو أكره على شرب الخمر (٣) فشرب وسكر ثم طلق امرأته روى عن محمد أنه يقع طلاقه لانه وجد الاذة والصحيح أنه لا يقع في أحكام السكران من فصول العمادى وكذا في الثانية * قال في المحيط وذكر عبد العزيز الترمذى قال سألت أبا حنيفة ومفيان عن رجل شرب البلع وارتفع الرأس فطلق امرأته قال ان كان حين شرب يعلم أنه ما هو ففى طالق وان لم يعلم لم يطلاق ولو ذهب عقله من دواء لم يطلاق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل فسبكر فطلق امرأته لا يقع عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد من أوائل طلاق الخلاصة * وبقي بقول محمد لان السكران كل شراب محترم (٤) في الفصل الاول من طلاق ابن الهمام * اذا سكر بالبلع اختلفوا في وجوب الحد عليه والصحيح أنه لا يجب ولا يصح طلاقه ولا اعتاقه ولا بيعه ولا نكاحه ولا اقراره ولا ارتداده وعن أبي حنيفة في رواية فهم من زال عقله بالبلع أنه ان علم حين أكل أنه ينج يقع طلاقه وعناقه وان لم يعلم لا يقع والصحيح أنه لا يقع على كل حال (٥) من أواخر حدود الثانية * وفي شرح الطحاوى لو شرب النبيذ ولم يوافق فصدقه به نفسه حتى ذهب عقله من الصداع لامن النبيذ فطلق لا يقع من أواخر طلاق الخلاصة * رجل عرف بالمجنون فادعت زوجته أنه طلقها ثلاثا في حال اعتداله وزعم الطلاق حال اصابه الجنون ولا يعلم ذلك الا من جهته فالقول له وفي السير الكبير ان لم يعلم أن ذلك اصابه فالقول لها وان علم فله وان شهدوا أنهم رأوه مجنونا فأمرة فالقول له وكذا لو قال طلقت وأنا نائم فالقول له وفي المتنق أنه لا يقبل ولو ادعى امرأة في يد غيره وقال

(١) المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عاقله ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجنونا فانه يفرق بينهما ما بطلما وهي طلاق وفيما اذا كان عتينا يؤجل بطلما فان لم يصل فرق بضرورة وله وفيما اذا أسلمت وهو كفروا في ابواء الاسلام فانه يفرق بينهما وهي طلاق كذا في عين المراجع كما في القواعد الزينية معين المفتي في الطلاق بعد

ومن يجن ويفيق في حالة جنونه له أحكام المجانين وفي حالة افاقته له أحكام العقلاء في المرتبة من سير نزاهة المفتين

(٢) وفي السادس من طلاق نقد التناوي سكران دعا امرأته الى الفراش فأبى عنه فقال ان امتثلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق الا ان ساعدته في المستقبل اذا دعاها لم يحنث وان لم تساعده يحنث وكذا في واقعات المفتين اصدري أفندي (٣) وفي التنف الفار لا يكون فارا

الابن من شرائط ولم يشترط في الكتب

المعتبرة الدخول بعد قوله الخامسة الخ هكذا في الاصول التي ييسر ولعل فيها تحريفا والاصل هكذا الخامسة أن لا يكون فيه فعل للمرأة يدل على الرضا ووجه التورث هو الاستحسان ويجوز

طلاقه سارا المجنون قال قوله ان علم جنونه (١) والمعتوم ان كان يفيق احيا فافق حال افاقته هو كالعاقل سواء كان لافاقته وقت معلوم أولا في نوع في حد المرض الذي يكون فارا من طلاق البراقبة * وفي العمادى طلاق المعتوم غير واقع كطلاق المجنون لسان الحكماء * المصروع اذا طلق امرأته في حال الصرع لا يقع طلاقه محبط رضوى * خمسة من الرجال حالهم كحال المجنون والناسي وطلاقهم طلاق عند الفقهاء جميعا اجددهم السكران فان طلاقه طلاق وكذلك سائر أحكامه الا الردة فانه اذا ارتد في سكره لا تطلق امرأته حتى يصح ويفيق له انك قد كفرت في سكرك فان ثبت على ذلك تطلق امرأته وان أبي فلا تطلق في طلاق التنف * سكران دعا امرأته الى فراشه فأبى فقال لها ان امتثلت أمرى وساعدتني والا فانت طالق فساعدته بعد ما دعاها في المستقبل بعد اليمن لا يحنث وان دعاها في المستقبل ولم تساعده حنث قال مولا فاضل الله تعالى عنه وينبغي أن يحنث اذا لم تساعده وان لم يجز الدعا لان الناس يريدون بهذا الامتناع للامر السابق في باب التعليق من الخاتبة (٢) * الوكيل بطلاق لو سكر وطلق يقع في الصحيح وقيل لا قال (ث) عدم وقوعه خلافا قول أصحابنا اذا توكيل بطلاق فعلى طلاق بلفظ الوكيل ومن قال لا تترك لوقفت لا امرأتي انت طالق فهي طالق ثم سكر ذلك الاخر فقال لها انت طالق يقع كذا هنا قلت ينبغي أن يكون على التفصيل لو وكاه بأن يطلقها مطلقا يقع ولو قال لو رأيت مصلحة أو شعوه فطلقها وكاه والا فلا ينبغي أن لا يقع لو سكران لم امرأته لا يتنف على المصالح وغرض موكاه ذلك (ط) وكاه بطلاق فطلقها وهو سكران فلو وكاه وهو (أي الوكيل) سكران يقع اذ رضى بعبارة ولو وكاه وهو صالح لا يقع اذ رضى بعبارة الصالح لا السكران هذا يجانس ما قلت في أحكام السكران من الرابع والثلاثين من الفصولين * (في طلاق المريض) * ذكر صاحب التنف أن الرجل لا يكون فارا الا بخمس خصال احدها أن يطلق امرأته المدخول بها (٣) الثانية أن يطلقها طلاقا تاما الثالثة أن يطلقها في مرضه الذي مات فيه الرابعة أن يموت قبل انقضائها الخامسة أن لا يكون فيه فعل للمرأة يدل على الرضا ووجه التورث هو الاستحسان وكذا في التنف * قال لها في مرضه قد كنت أبنتك في صحي أو جامعت أم أمرأتي أو بنت امرأتي أو تزوجت بلا شهود أو بينا رضاع قبل النكاح أو تزوجت في العدة أو تزوجت المرأة ذلك بانته وتزوجه لا لوصدقة كذا (ص) في طلاق المريض في الرابع والثلاثين من الفصولين * اذا طلق الرجل امرأته في مرض موته طلاقا تاما فانها وهي في العدة ورثت منه وكذا لو طلقها ثلاثا وان مات بعد انقضائها فلاميراث لها وقال الشافعي لا ترث في الوجهين وأجمعوا على انه اذا مات بعد انقضائها العدة انما لا ترث الا في قول ابن ابي ليلى ومالك فانهم سارث عندهم ما لم تتزوج والمراد به اذا طلقها من غير سؤال منها ولا رضا ومات في مرضه ذلك وهي في العدة أما اذا أسأله الطلاق فطلقها باثنا أو ثلاثا وسألها أو قال لها اختاري فاخترت نفسها مات وهي في العدة لم ترث لانها رضيت بابطال ستمها وانما ذكر الباحث لان الرجعي لا يحرم الميراث في العدة سواء طلقها بسؤال منها أو بغيره

سؤال منها لان الرجعي لا يزيل النكاح من طلاق الحدادي وفيه تفصيل * رجل
 طلق امرأته رجعا ثم مات وهي في العدة ورثت كان الطلاق في صحته او في مرضه وكذا
 لو ماتت المرأة في العدة ورثها زوجها في أول فصل في المعتدة التي ترث من الخاتمة *
 امرأة المريض قالت طلقني واحدة فطلقها ثلاثا ثم استحصانا في طلاق المريض من
 مختارات النوازل وكذا في التجنيس في طلاق الفارة * (ص) طلق امرأته في مرضه
 ثلاثا ثم قتل أو مات من مرض آخر وهي في العدة فانها ترثه وان لم يمت من ذلك المرض قنية
 في الهبة في المرض * مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلاثة أشياء الى
 ميراثه منها والى بدل الخلع والى ثلث ما لها فيجب أقلها الا الزيادة كذا (شخى) وفي (خسل) في
 هذه الصورة لو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث
 فتصح من الثلث فلودخل بها وماتت بعد مضي العدة فكمل المهر وصية فتصح من الثلث
 اذا اختلعت تبرع ولو ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد اذا الزوج لم يبق وارثا
 لرضله بالفرقة وعند أبي حنيفة يعطى الاقل من ميراثه ومن بدل الخلع ومن الثلث اذا
 اتهم ما في حق سائر الورثة ولم يتهم ما في الاقل وهو نظير ما قلنا جميعا في طلاقها بسوء الهافى
 مرض الموت وحاصل التفاوت بعد مضي العدة وعدم مضيا انه بعد مضيا لا ينظر الى قدر
 حق الزوج في الميراث وانما ينظر الى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع ولو أكثر من
 ميراثه وقبل مضيا لا ينظر الى الثلث وانما ينظر الى ميراثه فيسلم له قدر ارثه من بدل الخلع
 دون ثلث المال لو ثلثه أكثر كذا (ط) في أحكام المرضى من الرابع والثلاثين من الفصولين
 * ولو اختلعت صحيحة والزوج مريض فخلع جائز بالسجى قل أو أكثر ولا يرث بينهما ما لم
 في العدة أو بعد هان الحمل المزبور * (في الرجعة) * ولو قال بعد العدة واجعتك فيها
 فصدقته بصح والا لاى وان لم تصدقه لا تصح الرجعة لانه أخبر عن شيء لا يملك انشاءه في
 الحال وهي تنكره فكان القول قولا من غير يمين وان صدقته صحت لان النكاح يثبت
 بتصادقهما فالرجعة أولى ولو أقام بينة بعد العدة أنه قال في عتقها قد راجعتها أو أنه قد
 جاءها كان رجعة لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعاينة وهذا من أعجب المسائل فانه يثبت
 اقرار نفسه بالبينة فيما لو أقتر به في الحال لم يكن مقبولا كذا في المبسوط قيد بقوله بعد العدة
 لانه لو قال في العدة كنت راجعتك أمر يثبت وان كذبت له المكاة الانشاء في الحال
 في الرجعة من طلاق البعير الرائق ملخصا * قال قاضيان هذا اذا كان الفعل من الرجل
 وان كان من المرأة كما اذا نظرت الى فريجه أو قبلته بشهوة فعلى الخلاف بين ائمتنا عند
 أبي يوسف لا يكون رجعة لانها انما تكون من جانب الزوج وعند هان تكون رجعة لان
 فعل الرجل انما يكون رجعة جلا لفعله على الحل فيستوى فيه الرجل والمرأة ولهذا
 لو ادخلت فريجه في فريجها وهو نائم يكون رجعة شرح الجمع في الرجعة لابن الملك * وليس
 في الرجعة مهر ولا عوض ولو جامعته المرأة وهو نائم أو زائل العقل فهي رجعة وكذا
 اذا قبلته او باشرته بشهوة وهو طائع أو مكره في باب الرجعة من جواهر الفقه (لابن
 صاحب الهداية) * (في الايلاء والظهار) * اللفاظ التي يقع بها الايلاء صريح وكناية

فأفسر يحثوقوله والله لا أقربك لأجسامك لا أطرك لأباضك لا اعتدل منك من جنسية
وأما الكفاية فكقوله لا أمسك ولا آتيت ولا اغشاك ولا أجمع رأسي ورأسك ولا أضلجعت
ولا أقرب قرارك فلا يكون إيلاء بلانية كذا ذكره في الفتاوى الظهيرية * وفي المشتق لأنام
معك إيلاء بلانية وكذا والله لا يمس فربحي فربحك كذا في معراج الدراية * وإذا قال وعزة
الله وعظمته الله يكون موليا وكل لفظ ينقصه به اليقين يكون به موليا ومالا فلا ولو قال
والله لا أقربك حتى نطلع الشمس من مغربها وحتى يخرج الدجال لا يكون موليا قايلا أنه
يرجى وجود ساعة فساعة وفي الاستحسان يكون موليا لأنه يستعمل لثابتة عادة وكذا
إذا قال والله لا أقربك حتى تقوم الساعة أو حتى يبلغ الجبل في سم الخياط يكون موليا كذا
في شرح الطحاوي بيان الرواية شرح الوفاة في الإيلاء * سئل عن قال لامرأته أنت حرام
علي كاتني أو أختي هل تطلق زوجته أم لا أجاب أن نوى الطلاق طلفت وإن لم ينو شيئا فهو
إيلاء من فتاوى ابن نجيم * (م) عن محمد إذا قال لها أنت مثل أمي يريد به التحريم فهو ظاهر
وإن لم يكن له نية فهو باطل وعنه أيضا إذا قال لها أنت أمي يريد به الطلاق فهو باطل وكذلك
إن أراد به التحريم ففعل ذلك فهو باطل في الرابع والعشرين من طلاق التاتارخانية
* (في الخلع) خلع الفضولي إذا لم يضمن ولم يصف إلى ماله لا يجوز ولا يقع الطلاق الآن
ترضى إذا بلغها فإن أجازت وقع الطلاق وبرئ الزوج من الصداق وإن لم تجز لا يقع ويرى
الصداق في ذمة الزوج في صلح الفضولي في الرابع والعشرين من فصول العمادى *
الفضولي إذا خلع مع الزوج يغير إذا ن المرأة أن أضاف الفضولي الخلع إلى ماله أو ضمن بدله
تفد الخلع على الفضولي وإن لم يصف ولم يضمن يوقف على إجازة المرأة الآن يؤدى الفضولي
البذل من مال نفسه قبل أن تبطل المرأة الخلع من المحل المزبور * قوم جاؤا إلى رجل
وزعموا أن امرأته وكلتهم بالاختلاع فقال لهم سمعهم على التي درهم ثم انها أنكرت التوكيل
فإن كان القوم ضمنوا المال للزوج يقع الطلاق ويلزمهم البذل لأنهم المأ أنكرت التوكيل
بقى هذا خلع الفضولي والفضولي إذا ساطب الزوج في الخلع وضمن البذل يكون أصبلا
فيه تم الخلع بقبوله وإن كان القوم لم يضمنوا بدل الخلع كان الخلع موقفا على إجازة المرأة
وقبولها ولم توجد فإن كان الزوج ادعى أنها وكلتهم كان الطلاق واقعا بإقراره ولا يجب المال
هذا إذا خالعهوا وإن باع الزوج منهم تطلقه يالتي درهم اختلاف واخيه قال أبو القاسم الصغار
يقع الطلاق ويلزمهم المال وإن لم يضمنوا الآن لفظ الشراء لفظ ضمان لأنه مباداة وقال أبو بكر
البلخي هذا واخلع سواء وهو الصحيح من خلع الخاتمة * رجل خلع ابنته من زوجها إن
كانت الابنة كبيرة وضمن الأب بدل الخلع تم الخلع لأن الأجنبية لو فعل ذلك يسم الخلع
فالأب أولى فإن خالع الأب على صداقها وضمن تم الخلع أيضا ثم ينظر إن أجازته المرأة تصح
إجازتها ويسقط المهر وإن لم تجز كان صداقها على الزوج ويرجع الزوج على الأب بذلك بحكم
الضمان كان الأب قال له خالع على صداقها إن أجازته وإن لم تجز فاعلى * ثم قد أورد ذلك وإن
كانت الابنة صغيرة فإن ضمن الأب تم الخلع بقبوله ويكون صداقها على الزوج ثم يرجع
الزوج على الأب وإن لم يضمن الأب لا يجب المال لأعلى الأب ولا على الصغيرة كالأب كانت

كبيرة (١) وهل يقع الطلاق ان قبلت الصغيرة يقع كالمو كان الخلع مع الصغيرة وان قبل
 الاب عقد الخلع اختلف المشايخ في وقوع الطلاق لاختلاف الرواية والصحيح انه يقع (٢)
 لان لسان الاب كلسانها وان كان الخلع بين الزوج وأُم الصغيرة ان اضافت الام البديل
 الى مال نفسها أو ضمنته بتم الخلع كالمو كان الخلع مع الاجنبي وان لم تصف ولم تضمن هل
 يقع الطلاق كما يقع في خلع الاب لارواية نفسه والصحيح انه لا يقع وان كان العاقد اجنبيا
 ولم يضمن البديل هل يتوقف الخلع قال بعضهم ان كانت الصغيرة تعقل العقد وتغير بتوقف
 الخلع على قبولها او قال بعضهم لا يتوقف ولو اختلفت الصغيرة التي تعقل وتغير من زوجها
 على صداقها يقع طلاق بائن ولا يسهط الصداق ولو كانت الصغيرة وكلا بالخلع ففعل
 الوكيل نفسه روايتان في رواية يصح التوكيل ويتم الخلع فتقبل الوكيل كما يتم بتقبل
 الصغيرة وفي رواية اذا لم يضمن الوكيل للمبدل لا يقع الطلاق كالمو كان الخلع من الاجنبي
 من المحل المزور * واذا خلع الاب على ابنته الصغيرة لا يصح لانه تعليق الطلاق بالتقبل
 فلا يصح كالا يصح من الصغير ولا يتوقف خلع الصغير على اجازة الاب من المحل المزور
 وفي الذخيرة اذا اوداد الرجل أن يخلع ابنته من زوجها وهي صغيرة أو كبيرة ينبغي أن يخلعها
 بالشيء من ماله ويضمن بدل الخلع فيجوز الخلع وأما اذا خلعها على الصداق فان كانت كبيرة
 فان كان الخلع بائنا جاز ذلك عليها ولو كان بغير اذنها فان لم يضمن الاب الصداق لا يجوز
 الخلع ولا يقع الطلاق الا أن ترضى اذا بلغها فان ايجازت وقع الخلع وبرئ الزوج من الصداق
 وان لم تجز لا يقع الطلاق ويبقى الصداق في ذمة الزوج على حاله وأما اذا ضمن الاب الصداق
 للزوج أو كان مكان الاب الاجنبي فضمن الصداق للزوج فانه يقع الطلاق فاعتبر هذا
 الخلع معاوضة فيما بين الزوج والخالع طلاقا بغير عوض في حق المرأة وهذا ان بلغها
 الخبر ان ايجازت نفذ عليها وبرئ الزوج من الصداق وان لم تجز كان لها أن ترجع على الزوج
 بصداقها ثم الزوج يرجع على الاب بحكم الضمان ويصير تقدير هذا الخلع كأن الخالع قال
 للزوج ان بلغها الخيرة فاجازت فالبديل عليها وان لم تجز فالبديل على * فيا يجب على الخالع من
 الضمان انما يجب بحكم الله قد لا يحكم الكفالة من خلع التانار خاتبة (٣) ثم الحاصل
 في خلع الصغيرة ان الخالع اذا ضمن الصداق يصح الخلع ويقع الطلاق سواء كان العاقد أبا
 أو اجنبيا واذا بلغت ترجع بالصداق على الاب ولا يرجع على الزوج قال شمس الأئمة
 السرخسي قال بعضهم ترجع على الزوج اذا بلغت ثم يرجع الزوج على الاب وان لم يضمن
 الخالع الصداق فلا شك انه لا يسهط الصداق لانها صغيرة وهل تقع البينونة ان قبلت
 الصغيرة عقد الخلع وكانت تعقل بأن تعبر يقع الطلاق بالاتفاق وان لم تقبل الصغيرة عقد
 الخلع هل تقع البينونة ان كان الخالع اجنبيا ولم يضمن لا تقع البينونة بالاتفاق وهل يتوقف
 على ايجازتها بعد البلوغ تكلموا فيه قال بعضهم لا يتوقف ونص الخصاص على هذا في
 شروطه وان كان العاقد أبا ولم يضمن هل يقع الطلاق فيه روايتان في رواية يقع وفي رواية
 لا يقع (٤) ونص في جيل الاصل انه لا يقع ما لم يضمن الاب الدرك للزوج من أحكام
 الصغار * هشام عن محمد اذا وكل الرجل رجلا أن يخلع امرأته ان تركت مهرها فتركت

(١) صح قبول الصغيرة العاقلة الخلع في
 حق الطلاق لا البراءة من المهر كذا في
 خلع منية المفتي سجد
 (٢) كذا في احكام الصغار سجد

(٣) وخلع الصغيرة قبل منها ضمان المهر
 وحيلة أخرى أن يجعل الزوج الصداق
 على الاب حتى تفرغ ذمة الزوج منه
 ويجب ذلك للصغيرة على الاب لان الاب
 يملك حالة الصغير والصغيرة على غير من
 عليه اذا كان الخالع له املا من
 المحل والغالب أن يكون الاب املا من
 الزوج ولو كان المحتمل عليه مثل المحل
 في الملاءة ينبغي أن يصح أيضا كذا ذكر
 صدر الاسلام أبو اليسر في باب الخلع من
 المبسوط كذا في احكام الصغار

(٤) كذا في النهاية وفي الخاتبة الصحيح انه
 يقع فليرجع اليه وقدم النقل عن
 الخاتبة سجد

مهرها فقال الوكيل في طلقك فلا يطلع شيء في قياس قول أبي حنيفة ونحو نرى أنه يقع
واحدة بجميع المهر في أو آخر الفصل السادس عشر من طلاق التاتارخانية * والواحد
لا يصلح في الطلع وكيل من الجاهلين بأن تركت رجلا بالطلع فوقه الزوج أيضا سواء كان
البذل مسمى أو لا وعن محمد أنه يصح في الثالث من طلاق البرازية (١) * المحجورة بالسفه
لو قبلت الطلع وقع ولا يلزمها المال ويكون باقيا أن كان باذنا الطلع ورجعها إن كان يلفظ
الطلاق كما في شرح المنظومة من طلع البصر الرائق * ولو اختلفت نفسها بأبائها ونفقة
العدّة ونفقة الولد سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام مثلا وتزوجها براجع بنفقة بقية العدة
وبقية نفقة ولده سنة في مسائل الطلع من فريدة الفتاوى * فإن قلت إذا طلقها على نفقة
العدة ثم تزوجها بعد خمسة أيام مثلا فهل يرجع عليها بقية النفقة قلت نعم كما في القنينة
اختلفت نفسها بأبائها ونفقة العدة ونفقة ولده سنة ثم مات الولد بعد خمسة أيام ثم تزوجها
برجع بنفقة بقية العدة وبقية نفقة ولده سنة انتهى وهو دليل لما ذكرناه من مسألة الشور
ثم اعلم أن موته أو عدم وجود ولد في بطنها كونه في أثناء المدة في كونها ترده قبة الرضاع
كما في المخطوط ولو اختلفت على أن تمسكها إلى وقت البلوغ صح في الثاني لا في الأول
(٢) وإذا تزوجت فالزوج أن يأخذ الولد ولا يتركه عندها وإن اتفقا على ذلك لأن
هذا حق الولد وينظر إلى مثل أمه الذي ولد في تلك المدة فيرجع به عليها كما في فتح القدير من
طلع البصر الرائق (٣) * (ق) خلعها بشرط أن تمسكها هي هذين الولدين عشر سنين
بنفقة ما وكسوتها ما فترجعت وذهبت إلى قرية أخرى فأنفق أبوها عليها ما يرجع عليها
بنفقة ما أتفق في تلك المدة لا بما أتفق (ط) مثله في باب الطلع من القنينة اختلفت بغيرها
ونفقة عدتها صح وإن لم يقب النفقة بعد وهي مجهولة خولها بما كسب الشرب ياز
تعالا أرض وإن كان مكان مجهولا وفي شرح الطحاوي خلعها على نفقة العدة صح
ولا يقب النفقة (٤) بخلاف ما لو أبرأت الزوج من النفقة في المستقبل حيث لا يصح
(٥) وفي الظهيرية أن ما برأتها من نفقة المدة بعد الطلع لا يصح وكذا بعد الملاقاة وقيل
بصح وهو الاشبه من طلع البرازية * (س) طلع امرأته على مهرها وعلى أن ترضع
المسي في الحولين لكل شهر بدرهمين ونصف ياز وتجبر المرأة على الرضاع في
الباب الثاني من طلاق الفتاوى الكبرى * وانما يصح الطلع على أمسلة الولد إذا
بين المدة وإن لم يبين لا يصح سواء كان الولد رضيعا أو قطيعا وفي المتن أن كان الولد رضيعا
صح وإن لم يبين المدة وترضع حولين من أو آخر طلع الخلاصة * امرأة اختلفت على أنها
بريشة من النفقة والسكنى ثم الطلع وبراءة من النفقة ولا تبطل السكنى وإن اختلفت
على أن مؤنة السكنى عليها كل علم أن تكثري يسأمن زوجها ومن غيره معتد فيه
قبيل فصل في الطلع بلفظ البيع من طلاق الخانية * اختلفت على أن مؤنة السكنى
عليها بأن تكثري صح وعلى أن لا سكنى لها لا من طلع منية المقتى * ولا تقع البراءة عن
نفقة العدة في الطلع والمباراة والطلاق بما لا بالشرط في قولهم وكذا لا تقع البراءة
عن نفقة الولد والرضاع من غير شرط وإن شرط البراءة عن ذلك فإن وقت ذلك وقسا ياز

(١) الواحد يتولى الطلع من الجاهلين وإن
كان هذا معاوضةا إمكان البذل
معلوما في رواية وهو المختار ولو الجلية
في الطلع

(٢) وبصح في الغلام إلى سبع سنين أفتى
به المرحوم يحيى بن زكريا أفندي كذا
يخط جامع هذه المجموعة

(٣) طلق امرأته ثم صالحته على ثمن
كانت عدتها بالاشهر جاز وإن كانت
بالخمس لم يجز لأن زمان الأولى معلوم
ومدة الثانية غير معلومة ثم لا يمكن جعل
الصالح في الثاني إبرا عن البعض لأن
الإبراء عن النفقة بعد الطلاق لا يصح كما
لا يصح حالة قيام السكاح ولو صالحته
من أبرأ رضاع الولد بعد البيونة على
ثمن ياز ولو صالحته من السكنى على
دراهم معلومة لم يجز كذا في الخانية
في فصل اتقال العدة

(٤) وما في الخانية موافق لما في شرح
الطحاوي ومخالف لما في الظهيرية
(٥) ويصح الإبراء عن النفقة المستقبلية
في ضمن الطلع وإن كان مجهولا ولا يصح
الإبراء عنها بعد الطلاق كذا في نقد
الفتاوى

والأفلا وإذا جازت البراءة عند يسكن الوقت والشرط فإن مات الولد قبل تمام الوقت
كان للزوج أن يرجع عليها بحصة الأجر إلى تمام المدة فإن أرادت المرأة أن لا يكون له عليها
حق الرجوع قالوا الحيلة في ذلك أن يقول الزوج خالعتك على أي يرى من نفقة الولد إلى
سنتين وإن مات الولد قبل تمام المدة فلا رجوع على عليك قاضيان في الخلع (١) وفي
الحيوط ذكر ابن سماعة عن محمد في امرأة اختلعت من زوجها بما لها عليه من المهر ورضاع
ولده الذي هي حامل به إذا ولده إلى سنتين جاز فإن مات أو لم يكن في بطنها ولد تزدقية
الرضاع ولو مات بعد سنة تزدقية رضاع سنة وكذا إذا ماتت هي عليها قيمته انتهى من
خلع ابن الهمام في وأخوه * اختلعت على أن تترك الولد عند الزوج صح الخلع وبطل
الشرط لانه لا يسل بالشرط الفاسدة وكون الولد عند الزوج لا يخلو إلا بطله
اختلعت بغير مهر ونفقة عتبتها على أن تترك الولد سنتين بنفقة ما فيها من المهر ~~مكت~~ الولد
أي مات ولم يترك نفقة المدة للزوج أن يرجع عليها بقيمة نفقة الولد في المدة التي لم يسكن
لأنها المستعنت عن إيفاء بدل الخلع فوجب قيمته كما لو اختلعت على عبد ووارثه من خلع
البرازية * ولو قصر في الاتفاق عليه يرجع عليها بقيمة النفقة ونفقة هو عليه نظرا له
بحرراني في الخلع * ولو خالعت على نفقة ولده عشر أو هي معسرة فطالبته بنفقة يجبر الزوج
عليها وعليه الاعتقاد لا على ملائمتهم من سقوط النفقة عنه (٢) ولو خالعت بما لها
عليه من المهر ثم تذكر أنه لم يبق عليه شيء من المهر رقع ووجب عليها رد المهر ومثلها خالعتها
(٣) على عبده الذي لها عنده أو متاعها ثم ظهر أنه ليس في يده شيء رقع على مهرها فإن
لم يكن قبضه سقط وان قبضته ردت أو مثله أو قيمته ولو خالعتها بمهرها وهو يعلم أن ليس عليه
لها مهر رقع باتساعها ولو كان طفلها بمهرها فقبلت والزوج يعلم أنه لا مهر لها يقع رجوعا
من خلع ابن الهمام (في شرح قوله والمباراة كالمخلع) * فقط كل خلع بطل فيه الجعل
وطلقت فهو بائن لأن لفظ الخلع بلا جعل بائن كسائر الكتابات فكذا حكمه عند سقوط
الجعل وكل طلاق بطل فيه الجعل وطلقت فهو رجعي إذا الطلاق بلا مال رجعي فكذا
حكمه عند سقوطه (ق) في كل موضع وقع الطلاق أو الخلع يبدل فهو بائن وفي كل
موضع لم يجب البديل ينظر إلى اللفظ فلو خرج مخرج الإصباح فهو رجعي وإن خرج مخرج
الكفاية فهو بائن حتى لو خالعتها ثم طلقها على مال تطلق بلا مال (ن) كل طلاق رقع بشرط
ليس بمال فهو رجعي في الثلث والعشرين من الفصولين * واقعة أمهرها ثمانية
ووجبته المائة ونال قبل دخوله على المهر المسمى وهو ثمانية وما قبضت المهر هل يرجع
عليها بمائة قبل أو لم يعلم الزوج بالوبة يرجع عليها لا يعلم من المحلل المزور * ذكر في
المنهاوي الصغير لو قال لامرأة خالعتك فقبلت المرأة يقع الطلاق وتقع البراءة من المهر
إن كان عليه مهر وإن لم يكن عليه مهر بأن كان دفعه إليها يجب عليها رد ما ساق إليها من
المهر لأن المال مذکور عرفا بذكر الخلع ثم في لفظ الخلع هل تقع البراءة عن دين سوى المهر
في طهار الزوايا لا تقع وعن أبي حنيفة أنها تقع وكذا المبارة في الثامن والعشرين
من الاستروشنية * رجل قال لامرأته خالعت نفسك معنى بكذا فقالت فعلت اختلقوا فيه

(١) وما ذكر في البرازية موافق لما ذكر
أولا حيث قال ونفقة الولد وهي مؤنة
الأرضاع لا تنصح البراءة عنها بالشرط في
الخلع بالابجاع وإن شرط أن وقت في الخلع
جاز وإن لم يوقت لا ولا تقع البراءة عنها
كذا يحيط جامع هذه المجموعة *

(٢) ولها أن تطالبه بكسوة الصبي
الان اختلعت على كسوته ونفقته فليس
لها وإن كانت الكسوة مجبولة وسواء كان
الولد رضيعا أو طفلا كذا في خلع ابن
الهمام وفي وأخرا القنية
ولو اختلعت نفسها من زوجها بمهرها
ونفقة ولدها عشر سنتين وهي معسرة
لا تقدر على نفقة ولدها فلها أن تطالب
الزوج بنفقة الولد لأن بدل الخلع دين
عليها فلا تسقط نفقة الولد عنه بدلين له
عليها كما إذا كان له عليها دين آخر وهي
لا تقدر على قضاءه لا تسقط نفقة الولد قال
وضي الله عنه وعليه الاعتقاد لا على
ما أجاب به سائر المفتين أنها تسقط قنية
في باب الخلع من الطلاق *

(٣) فرق بين خلعك وخالعتك في الخلاصة
والبرازية *

لو قال خلعك ناويا لطلاق فانه يقع باتساع
غير مسقط للعقوق لعدم نفقة ما عليه
بجلاف خالعتك بلفظ المفاعلة أو اختلعتي
بالامر ولم يسم شيئا فقبلت فانه خلع
مسقط حتى لو كانت قبضت البديل ردت
سائبة در مختار في أول الخلع

والتحقيق لا يصح إلا إذا أراد به التحقيق لأنه سؤم لا تحقيق ظاهره لا يصح إلا إذا
 أراد به التحقيق لأنه حينئذ يكون أمراً وهو المختار من خلع الولولية * رجل قال له
 امرأته اخلقي أو فأت خويشتن خريدم ازفوبعدت وكابن (أي اشترت نفسي منك
 بعدة ومهر) فقال الرجل أنت طالق أو طلقك يقع تطليقة بائنة لأن هذا إخراج الكلام
 يخرج الجواب وأنه يصح جواباً في تساوي أبي الليث وفي مجموع النوازل عن شيخ
 الإسلام أبي الحسن أنه يقع تطليقة رجعية ولم يجعله جواباً والصحيح هو الأول وهكذا
 كان يفتي شيخ الإسلام الأزجسدي وجماعة من مشايخ زمانه وهل يبرأ الزوج من
 المهر على قول هؤلاء اختلفوا فيما بينهم قال بعضهم ببراءة وقال بعضهم لا يبرأ وهو الأصح
 (١) من خلع الذخيرة البرهانية (٢) * وإذا تزوج على مهر مسمى ثم طلقها بالتياسم تزوجها
 ثانياً على مهر مسمى آخر ثم اختلفت من زوجها على مهرها يبرأ عن المهر الثاني دون الأول
 (٣) لأن الخلع وقع في هذا النكاح فينصرف على نسجة هذا النكاح من خلع المضرات *
 امرأة اختلفت من زوجها بكل حق لها عليه كانت لها النفقة ما دامت في العدة لأن
 النفقة لم تكن حقاً لها عند الخلع من خلع الطائفة * وجعل خلع امرأته مهرها ونفقة
 عدها وكل حق هو لها عليه فأقرت المرأة وقت الخلع أنها حائض وأنهما غير حامل من
 زوجها ثم أدعت بعد ذلك في الشهرين من عند الإقرار بانقضاء العدة أنهما حامل من زوجها
 وأنكر الزوج لا تصح دعواها لأنها متناقضة في السابع من طلاق الولولية *
 رجل خلع امرأته على مهرها ونفقة عدها ثم ظهر أنها حامل ليس لها أن تطلب الزوج
 بمؤنة الحمل من طلاق جواهر الفتاوى * إذا قبلت المرأة الخلع كان عليها أن تسلم الزوج
 ما سعى في عقد الخلع أن قدوت على تسليمه وإن هجرت من تسليم ذلك بالاستيفاء أو بسبب
 آخر عليها تسليم المثل في المثل وتسلم القيمة في القيمي * محيط برهاني في أوخر فروع بعد
 نوع آخر في العرائض به مدور في الخلع في ١٥ من الطلاق * رجل خلع امرأته على
 عبد لها فاستحق العبد كان عليها قيمة العبد من خلع الطائفة * وكذا لو خلع امرأته على
 عبد الغيب ولم يجز صاحب العبد من الحمل المزبور * (ن) خلع امرأته على مال ثم
 زادت في بدل الخلع فالزيادة باطلة لأنها زادت بعد دلالته المعقود عليه في ٤ طلاق
 الفتاوى الكبرى * ولو قال أنت طالق على أن تعطيني ألفاً أو على ألف إن قبلت في المجلس
 يقع والافادين في ذمتها وإن لم تقبل في المجلس لم يقع لأن كلمة على تذكر للإيجاب
 والاستيجاب فاقضت وجوب الألف كما لو قال بعثك على أن تعطيني ألفاً فقد علق الطلاق
 بوجوب الألف عليها فصار كأنه قال أنت طالق بألف فاقضت القبول في المجلس لأنه جواب
 خطاب المعاوضة * ولو قال أنت طالق إن جئتني أو أعلبتني بألف إن أنت في المجلس يقع
 والأفلا لأن كلمة شرط لانهم الاوقات فيكون تأليها ومعاوضة معنى لأن الطلاق لا يقع
 إلا بمال وهذا هو حصة المعاوضة فيقتصر جوابها على المجلس * في باب الطلاق على مال
 من محيط البرخشي * واستفيد من قولنا إزالة ماله النكاح أنه لو خلع المطلقة
 رجعيًا فإنه يصح ويجب المال ولو خلعها بمال ثم خلعها في العدة لم يصح كافي القبة

(١) إذا طالت خويشتن خريدم بكابن
 (أي اشترت نفسي بالمهر) ونفقة عدة
 وقد قبضت المهر المجل هل يرجع الزوج
 عليها بما قبضت أفق القاضي الامام أنه
 لا يرجع لأن المراد من هذا في عرفنا بقبضة
 المهر
 (٢) وكذا في السادس عشر من طلاق
 التنازلية فخلا عن المحيط والذخيرة
 وبه يفتي كذا في مجمع الفتاوى في
 الخلع
 (٣) وبه أفق ابن نجيم وكذا في البحر فخلا
 عن الطائفة وكذا في مجمع الفتاوى عن
 الطائفة أيضاً

ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعهما بعد انخلع حيث لم يصح وبين ما اذا طلقها بمال
 بعد انخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه في آخر الكتابات وخرج الخلع بعد
 الطلاق البائن وبعد الردة فانه غير صحيح فيها فلا يسهل المهر ويقتضى له بعد الخلع ولاية الجبر
 على النكاح في الردة كما في البرازية من خلع البكر الرافق * (فص) بأنهم سألوا عنها
 على مهرها لم يسقط المهر لانه لم يسلم لها بهم هذا الخلع شيء وكذا الوارثة ذلت خالعهما (فقط)
 نكحها فاسدا فوطئها فاختلعت بالمهر قبل يسقط اذا خلع يجعل كناية عن البراء لان
 الخلع وضع له هذا وقيل لا يسقط اذا خلع لانه انما يصح في النكاح القائم وكذا لو أبانها
 فاختلعت في العدة فهو على هذا الخلاف في الثاني والعشرين من الفصولين * (فشين)
 ارتدت في العدة لم يجز له بعد هذا الخلع أن يجبرها على النكاح من المحل المزبور *
 وتعلق الخلع بالشروط من جانب الزوج يصح ومن جانبها لا يصح (١) من خلع خزانة المفتين *
 الامة اذا اختلعت من زوجها بمهرها أو بمال آخر أن طلقها على ذلك فالطلاق بائن في ذلك
 كله وعليها المال واذا اعتقت يأخذها بذلك كله وذلك اذا اختلعت بغير إذن سيدها واذا
 اختلعت باذن المولى لم يملك ويبيع فيه المدبرة وأتم الولد حكمهما في ذلك كحكم الامة
 الا أنهما اذا اختلعتا باذن المولى فانهما يسعيان في ذلك من خلع النكاح * (فص)
 تكلمت فقال هذا كفر وحرمت على به فتبين أن ذلك اللفظ ليس بكه رفعن النسق أنهما
 لا تحرم (ز) خلعها فاسدا فاسأله رجل بازن يسدي كديت (أي أنت اقترفت من
 زوجتك) فقال نعم فهذا اقربا بالخمر وهو حجة عليه (فقط) مثل النسق من خالعهما
 ثم تزوجها ثم قال فوبر من حرامى بران خلع (أي أنت حرام على بذلك الخلع) قال تحرم لانه
 أخبر أنها الآن حرام عليه بذلك الخلع واذا حرمت عليه باقراره يجب المسعى في هذا النكاح
 بالقسم ما بلغ لانه لا يصح في حقها في الثاني والعشرين من الفصولين * ولو قال بازن خلع
 كردم او خريد فروخت كردم (أي جمعت الخلع زوجتي أو جعلت البيع والشرع في ذلك
 البها) والمرأة منكورة يقع الطلاق باقرار الزوج هذا اذا لم يسبق خلع أصلا فلو سبق خلع
 فاسد فقال هو بناء على أن الخلع صحيح قال الشيخ الامام الاستاذ لا يقع وقال الامام نجيم
 الدين النسق يقع ولو أضاف الى ذلك الخلع فقال بأن خلع كردم لا يصح عند الكل
 ولو قال جسد ابي كردم يان خلع لا يقع به شيء الا في الجفن الثاني في ألفاظ الخلع من
 الخلاصة * قال لامرأته اخلى نفسك مني بالمهر ونفقة العدة بالعربية ثم اقتم بالعربية حتى
 قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة وأبرأتك من المهر ونفقة العدة وهي لانه لم يذكر ههنا
 أقوال واختار ما ذهب اليه بعض المشايخ أنه لا يصح الخلع ولا يقع براءة الزوج ما لم تعلم
 المرأة بذلك لان الخلع معاوضة فصار كالبيع والعروا لو قالوا بعنا واشترينا وهم لا يعلمون
 ذلك لا يصح فكذلك هذا بخلاف الطلاق والعساق والتدبير لان ذلك ليس في معنى المعاوضة
 بل اسقاط والبراءة عن المهر والنفقة اسقاط لكن الاسقاط يحتمل الاقالة والفسخ فصار
 شبه البيع لاشبهه الطلاق والعساق والتدبير فلا يصح من غير علم من خلع الوالدية * ولو
 اقتم الخلع بالعربية حتى قالت اختلعت منك بالمهر ونفقة العدة قبل يصح وقبل لا يصح

(١) لانه معاوضة من جانبها ويعين من
 جانبها

كالبيع وبه يفتى وكذا لا يصح لولعها أن تبرئ الزوج عن المهر والنفقة وهذا يدل على أن
 المديون إذا قلن الدائن أن يبرئه عن الدين بالعريية لا يصح تسهيل في متفرقة فصل نفقة المرأة
 بالطلاق * قال لها وهي لا تعرف العربية قولي وهبت مهري منك فقلت وهبت لا يصح
 بخلاف الطلاق والعناق لأن الرضا شرط جواز الهبة لا شرط وقوع الطلاق والعناق
 في الأول من هبة البرازية * بخلاف الطلاق والعناق والتدبير وإن لم يعلم بمقتضى باب الخلع
 من طلاق الذخيرة البرهانية * (في العنين) * العنين يؤجل سنة لكن شمسية أو قمرية
 قبل أن يتم سنة وهي تزيد على القسرية بأحد عشر يوما والصحيح أنها قمرية لأن مطلق
 اسم السنة يطلق على القمرية مانتطات (قيل الطلاق) * وفي فسخ النكاح بسبب
 العنة بشرط حضرة الزوج بعد طلب المرأة وقت القضاء لأن الفسخ بسبب العنة قضاء
 وهذا لا ينفذ في غير المصر خزائن المفتين في العنين من النكاح * الزوج لم يصل إلى المرأة
 وهي تقول وجدته عينا وطلب من القاضي التأجيل وهو يقول وجدته رتقا وأما الصحيح
 قال يريها النساء أو امرأة عدله فإن قلن ليست برتقا أبجله وإن قلن رتقا تركهما
 قال مردى زن خود را بشما آورد ودعوى كرد كه رتقا ست وزن منك رست قاضى
 مرد و بران غمايدانى قال اكر دعوى عنك ميكند و از قاضى طلب حكم عنك ميكند غمايد
 واسكرنى فى لانه لا حكم لارتق المجرد حتى يسهى لاسانه بل يقول له القاضى فامسأله
 بعرف أو نسريج باحسان فاعديه في النكاح * قال دختر نارسیده را پدرش وى
 بالغ داده است رشوى عنين آمد پدر را حتى طلب تأجيل وتفریق بود بانی أجاب فی علل
 محمد وقال لا لاني لا أدري عليها سترضى زوجها إذا بلغت وليس في إبقاء النكاح عليها
 إلى وقت بلوغها سرر لان الاحتياج إلى الوطء ولا يخاف فوت حقها في هذه المدة فاعديه
 في النكاح * (في العدة) * المعتقات ثلاث المطلقة والموطوءة عن شبهة والمتوفى
 عنها زوجها والاعتداد قد يكون بالحيض وقد يكون بالأشهر وقد يكون بوضع
 الولد وأبسطا سقط استبان خلقه أو بعض خلقه في أول باب العدة من الخاتمة * سنة
 من النساء يجوز نكاحهن في العدة المختلفة بزوجهما في العدة وأما الولد بعنتها سبدها
 يتزوجها وإذا ارتد أحد الزوجين ثم أسلم يتزوجها في العدة والأمة إذا أعنت فاختارت
 نفسها يتزوجها في العدة والصغيرة إذا أدركت واختارت نفسها يتزوجها في العدة والملاعن
 إذا كذب نفسه يتزوج الملاءنة في العدة في قول أبي حنيفة ومحمد خزائن النفقة
 لأبي الليث (١) * والخلو الفاسدة في النكاح الصحيح توجب العدة كالخلو بالرتقاء
 وخلو المحبوب والعاصم والمحرّم وكل صورة يتمكن من الوطء حثيثة وفي الرتقاء يمكن بالفتق
 وفي المحبوب بالسحق ولهذا يتبع التهليل بالمحبوب إذا حبث منه فطلق ثم ولدت منية
 المفتى في العدة (٢) * ولو خلاها وهي رتقا فلا عدة عليها كذا ذكره القدوري (٣) *
 وفي المنتقى وفي الأصول ولو خلاها وهو محبوب فعليها العدة في قول أبي حنيفة وأما على
 قوالها ما ذكر أبو الحسن أن العدة واجبة وقال أبو يوسف إن كان ينزل فعليها العدة وإن كان
 لا ينزل فلا عدة عليها من التارخانية في باب العدة * وأشار في كتاب الطلاق إلى أنه لا يجب

(ترجمة)

• (أى ادعى أن زوجته رتقا وأنها
 ذلك إلى القاضي فأكثر الزوجة فهل
 للشاخص أن يريها النساء أم لا قال ان
 كان معتقا في دعواه وفي المرافعة فإن
 القاضى يريها النساء والا فلا)
 ٦ (أى تزوج ابنته الصغيرة لباغ ذنين
 أن الزوج عنين فهل لا يباح في طلب
 التأجيل والتفريق)

(١) سئل عن رجل أعتق مستولده هل
 عليها عدة وهل لها عليه نفقة العدة أجاب
 نعم عليها العدة ولا نفقة لها عليه بسببها
 من فتاوى ابن نجيم

(٢) * والخلو الصحيحة توجب العدة
 في النكاح الصحيح دون الفاسد والخلو
 الفاسد في النكاح الصحيح على ضربين
 كل خلو يتمكن بها من الوطء حسا
 وهو ممنوع عنه شرعا كخلو الحائض
 والصائمة والمحرمة توجب العدة دون
 كمال المهر وكل خلو لا يتمكن بها
 من الوطء حسا وشرعا كخلو المريض
 المدنف والصغير والصغيرة أو كان
 معها نالت أو كانت رتقا فلا عدة
 في باب العدة من الوجيز

(٣) وخلو الرتقا لم تفسخ ووجب العدة
 لوطئها * كذا في آخر نكاح منية
 المفتى

العدة عندهما وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع فحيث قال لا تجب العدة أراد
في محبوب قد جف ماؤه فيكون هذا بمنزلة الصبي لا تعدة خلوته في إيجاب العدة وحيث قال
تجب العدة أراد في محبوب له ماء بسحق فينزل فوجب العدة احتياطاً في باب العتق من
المبسوط للسرخسي * وانحصى كالصحيح في العدة بخلاف الصبي وكذلك المنيح إذا كان
ينزل لأنه يصلح أن يكون والداً والأعلاق بالسحق منهم متوهم وزاد في رواية أبي حفص
وان كان لا ينزل لم يلزمه الولد لأنه إذا جف ماؤه فهو بمنزلة الصبي أو دونه في باب العدة من
المبسوط للسرخسي * ملخصاً * إذا طلق الذمى الذمية فلا عدة عليها عند أبي حنيفة (١)
قال جمال الإسلام في شرحه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي * عليها العدة والصحيح
قوله واعتمده المحبوبي والنسفي وغيرهما من تصحيح القدوري (في العدة) * (٢)
إن المرأة إذا خرجت اليانها بمرءة مسلمة أو ذمية تدين باتفاق بين أصحابنا ولكن هل يلزم
عليها العدة فيه اختلاف قال أبو حنيفة لا تلزمها وقال الأئمة لها إن هذه حرة فارقت
زوجها بعد الأصابة قلزمها العدة كالطالقة في دارنا وكأني أسأت في دارنا وأبي زوجها
الإسلام في نكاح أهل الشرك من غاية البيان (في شرح قوله وإذا خرجت اليانها بمرءة)
* ولو أسأت زوجة الكافر وأبي الزوج فالفرقة طلاق إلى آخره وعليه النفقة والسكنى
مادامت في العدة لأن القرقة جاءت بسبب من جهة الزوج وهو الإباء عن الإسلام وذلك
منه تفويت المسالك المعروف فتعين التسريح بالاحسان والاحسان في التسريح أن
يوفيها مهرها ونفقة عذتها في باب نفقة أهل الذمة من مبسوط السرخسي * وأقل
المدة التي تصدق الحرة في انقضاء العدة فيها شهران عند أبي حنيفة وعندهما تسعة وثلاثون
يوماً وفي الأمانة عدهما في أحد وعشرين تصدق وعلى قول أبي حنيفة على الأصل الذي
خزجه الحسن بن زياد خمسة وثلاثون يوماً خمسة عشر طهر وعشرون حضناً في الثامن
من طلاق الخلاصة * الحرة المطلقة إذا أقرت بانقضاء العدة بالحض لا تصدق في أقل
من شهرين هو المختار فاضحيان في فصل انتقال العدة * (شبه) قالت المعتدة أسقطت
سقطاً استبان خلقه أو بعض خلقه تصدق وتنقض العدة وإن أجبرت بعد الطلاق بساعة
أو يوم (قبح) إذا قالت انقضت عدتي في يوم أو أقل تصدق أيضاً وإن لم تقل بسقط
لا حلاله (بو) خلافه في باب العدة من القنية * (جو) امرأة وجبت عليها العدة وهي
مرضعة وقد قيل إن المرضعة لا ترى الدم فقالت حضت ثلاث حيض يقبل قولها وقد انقضت
العدة وقد يتصور رؤية الدم مع الارضاع من عدة نفقة الفتاوى * وفي السراجة
المطلقة عقب الولادة إذا قالت انقضت عدتي لم تصدق في أقل من خمسة وعشرين يوماً
في الثاني والعشرين من طلاق التاتارية * والحامل مطلقاً أي تعتد الحامل مطلقاً
سواء كانت حرة أو أمه أو متوفى عنها زوجها أو مطلقة بالوضع أي بوضع حملها لعدم
قوله تعالى وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن وهذه الآية ناسخة لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم الآية في حق الحامل كذا روى عن ابن مسعود فتبقى في الحامل
على عمومها من عدة شرح الجمع لابن مالك * عدة الحرة للطلاق والصح ثلاثة قروء أي

(١) وكذا في الموت على ما أفتى به المرحوم
يحيى أفندي كذا يخطط جامع هذه المجموعة
سنة

(٢) ذمية حامل طلقها ذمى أو مان عنها
لم تعتد إذا اعتقد ذلك ولو حاملاً تعتد
بوضعها اتفاقاً تنوير الإصدار من
العدة سنة

(١) ولا تجب عدة الوفاة في الفاسد كذا في التاسع والثلاثين من نور العين بعد

(٢) وإذا طلقها الأول وجبت العدة عليها لهما ولا نفقة لهما على أحد لفساد نكاح الثاني وكونها ناشئة على الزوج الأول كذا في الخاتمة بعد

(٣) المتوفى عنها زوجها إذا وطئت بشبهة تنقضي العدة الأولى بأربعة أشهر وعشر والثانية بثلاث حيض تراها في الأشهر كذا في الثامن والعشرين من التاتارخانية خلا من الخاتمة علم

حيض وكذا من وطئت بشبهة أو بشكاح فاسد وفترت أو مات عنها زوجها (١) وأتم ولد أعتقت أو مات مولاه أو لا يصحب حيض طلقته فيه من عدة الملقى * وعدة المنكوحه نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة وأتم الولد الحيض للموت وغيره أي عدة هؤلاء ثلاث حيض ووضع الحمل إن كانت حاملا ولا ينهر إن كانت آيسة قيد بآتم الولد لأن المدبرة والامة إذا أعتقت أو مات سيدها لا عدة عليهما بالاجماع كذا ذكره الاسييجاني في باب العدة من البحر المنص * ولو رأى امرأة تزني ثم تزوجها إن حبلت من الزنى لا يطؤها حتى تضع حملها وإن لم تقبل يستحب له أن لا يطأها حتى تحيض قيل كتاب الاجارات من الخاتمة * المنكوحه إذا تزوجت رجلا ودخل بها الثاني ثم فترق بينهما لا يجب على الزوج الاول نفقة ما دامت في العدة لأنهما وجبت العدة عليهما صارت ناشئة انتهى عبارة الخاتمة (٢) وقيد بالوطء بالشبهة لأنه لو تزوج امرأة الغير عايبا بذلك ودخل بها لا يجب عليها العدة حتى لا يحصرم على الزوج وطؤها وبه فسق لأنه زنى والزنى به الا تحصرم على زوجها وفي شرح المنظومة إذا زنت المرأة لا يقربها زوجها حتى تحيض لاحتمال علوقها من الزنى فلا يسق ما هو زرع غيره انتهى ويجب حفظه لغرابته بخلاف ما إذا لم يعلم كافي الذخيرة والخاتمة من عدة البحر الرائق * رجل تزوج منكوحه الغير ودخل بها فإن كان لا يعلم أنها منكوحه الغير كانت عليها العدة ولا نفقة لهما وإن كان يعلم أنها منكوحه الغير لا عدة عليها وفي النكاح بغير شهود إذا دخل بها كانت عليها العدة على كل حال في فصل نفقة المعتدة من الخاتمة وكذا في المعتدة من الخلاصة والبرازية وبه يفتى * وفي مختصر القدرى العدة في النكاح الفاسد من وقت الفرة ثلاث حيض وعدة الوفاة في النكاح الفاسد ثلاث حيض أيضا ولا تعتد في بيت الزوج في عدة الفرة في النكاح الفاسد هذا في الفتاوى الصغرى وفي الاصل العدة ثلثان تنقضان بعدة واحدة حتى إن المعتدة من طلاق بائن لو تزوجت بائن ودخل بها ثم فارقها غاضت ثلاث حيض انقضت العدة ثلثان فان غاضت من الاول حيضة اعتدت ثلاث حيض فإذا غاضت حجتان فلا شأني أن يتزوجها وليس لغيره أن يتزوجها فان كان طلاق الاول رجعا فراجعها في الحيضتين الاوليين همت الرجعة ولكنه لا يقربها حتى تنقضي عدتها من الآخر ولو راجعها في الحيضة الثالثة لانصاع الرجعة هذا في شرح الشافعي وفي نسخة الامام السرخسي لو كان طلاق الاول بائنا ليس له أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الآخر كالمس للائحة أن يتزوجها حتى تنقضي عدتها من الاول وعلى هذا لو كانت العدة ثلثان بالشهور في الثامن من طلاق الخلاصة قال في المبسوط لو تزوجت في عدة الوفاة فدخل بها الثاني ففترق بينهما فعلم ابقية عدتها من الاول تمام أربعة أشهر وعشرة أيام وعليها ثلاث حيض للائحة وتجب ما حاضت بعد التفريق من عدة الوفاة أيضا تحقيقا للتداعيل بقدر الامكان وهذا الشق من العدة غير مذكور في الوقاية والكفر درر غرر في العدة (٣) * رجل طلق امرأته ثلاثا فلما اعتدت حيضين جامعها مكرهه ان جامعها وهو يكره طلاقها يلزمه عدة مستقبلة وإن كان حذرا بالطلاق وجامعها على وجه الزنى لا يستعمل العدة وكذا الرجل إذا طلق امرأته بائنا أو ثلاثا ثم أقام معها زمانا ثم أقام

وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان أقام وهو موقوف بالطلاق تنقضي عدتها رجل طلق امرأته ثلاثاً وكنتم عن الناس فلما حاضت حيفستين وطئها فحلفت ثم أقر بطلاقها كان لها النفقة حتى تضع حملها في فصل في انتقال العدة من الخائية * المدة المطلقة اذا مات زوجها في العدة ان كان الطلاق رجعيًا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت مبتوتة فان كانت لا ترث زوجها لا تنقلب عدتها عدة الوفاة وان كانت ترث يجمع بين الا شهر والحيض في فصل في انتقال العدة من الخائية * طلقها ومضى عليها نصف عام ولم ير الدم فاعتدت بعده بثلاثة أشهر وتزوجت بآخر ولم تلغ المرأة مدة الاياس خسا وخسين سنة وحكم القاضي بعهدة النكاح كما هو مذهب مالك يصح وهذه مسئلة يجب حفظها الكثرة وقوعها (١) في الرابع من آداب القاضي من البرزنية * وعند مالك مدة الايسة تسعة أشهر ستة لاستبراء الرحم وثلاثة أشهر للعدة قال العلامة الفتوى على قول مالك في عدة الايسة من عدة البرزنية (٢) * جعل أمرها يدها ان ضربها فضر بها أو أنكر الضرب فبرهنه وقضى بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في سؤال وقضى بالفرقة في المحرم فالعدة من وقت الطلاق لا من وقت القضاء انتهى وفي الخائية طلقها باثنا أو ثلاثاً ثم أقام معها ما ما وهو ينكر طلاقها لا تنقضي عدتها وان أقام وهو موقوف بالطلاق تنقضي عدتها انتهى فعلى هذا مبدأ العدة من وقت ثبوت الطلاق في هذه المسئلة من عدة البصر الراقى * رجل أقر أنه طلق امرأته منذ خمس سنين ان كذبه في الاسناد أو قات لا أدري كان عليها العدة من وقت الاقرار ولها النفقة والسكنى وان صدقته في الاسناد ذكر في الاصل أن عليها العدة من وقت الطلاق وفي الفتوى عليها العدة من وقت الاقرار (٣) ولا يظهر أثر تصديقها الا في ابطال النفقة في فصل في انتقال المدة من الخائية وفي الخائية الفتوى على أن العدة من وقت الاقرار صدقته أو كذبه ولا يظهر أثر تصديقها الا في اسقاط النفقة ووفق السعدي فعمل كلام محمد على ما اذا كانا متفرقين وكلام الشافعي على ما اذا كانا مجتمعين لان الكذب في كلامهما ظاهر وهذا هو التوفيق ان شاء الله تعالى وفي فتح القدير أن فتوى المتأخرين مخالفة للأئمة الاربعة وجهور العصاية والتابعين فينبغي أن يقيد بعمل التهمة ولهذا قيد السعدي بأن يكونا مجتمعين من عدة البصر الراقى * المرأة اذا بلغها طلاق زوجها الغائب أو موته تعتبر عدتها من وقت الموت والطلاق عندئذ لا من وقت الخبر في فصل في انتقال العدة من الخائية * امرأة الغائب اذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بجهاته فان كان الذي أخبرها بموته شهد أنه عاين موته أو جنازه وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج هذا اذا لم يورثها فان أرثا ونار يخ شهود الحياة متأخر فشمادهم أولى من المحل المزبور * المطلقة الثلاث اذا أنت الزوج الاول وقالت تزوجت بزوج آخر ودخل بي وطلقني وانقضت عدتي ان كانت ثقة (٤) أو وقع عند الاول أنها صادقة وكان ذلك بعد مدة تنقضي فيها العدتان وذلك أربعة أشهر فصاعد يجعل للزوج الاول أن يتزوجها وان كان بعد مدة لا تنقضي فيها العدتان لا يجعل وكذا لو أقرت المرأة بذلك وأنكر الزوج الثاني جعل

(١) والمسئلة مذكورة في الخائية في باب

العدة آنفاً

(٢) قلت لكنه يخالف لجميع الروايات

فلا يفتى به ثم لو قضى ما لم يكن نفذ من

عدة البصر في شرح قوله أو ثلاثة أشهر ان لم

تحض

وأمر وامدة الطهر وهي من حيض

ويعد طهرها بأن تعتد بالاقراء لا بثلاثة

أشهر بعد تسعة أي قال مالك تقرص

بعد الطلاق تسعة أشهر ثم تعتد بعدها

بثلاثة أشهر لان التسعة أشهر هي المدة

لظهور الحمل اذا انقضت فتعقت براءة

الرحم ثم تعتد بثلاثة أشهر لصبرودها

في معنى من لا حيض ولنا أنها حاض

باستصحاب الحال فلا تعتد بالاشهر لان

الاعتداد بها مختص بالصغيرة والايسة

من عدة شرح المجمع لابن مالك

(٣) الا أن المتأخرين اخذوا بوجوب

العدة من وقت الاقرار كذا في عدة المنح

في شرح قوله ووجب من وقت الاقرار

عد

(٤) وفي البصر ان عد التا ليست شرطان

غلب على ظنه صدقها

نكاحها للأول ولو أقر الزوج الثاني بذلك وأنكرت المرأة دخول الثاني لا تحل للأول
وان كان الأول تزوجها بعد مدة ولم يقبل المرأة شيئا ثم طالت تزوجتي وكنت في عدة الثاني
أو طالت كنت تزوجت بالزوج الثاني ولم يدخل بها قالوا إن كانت عاتمة بشرائط الحل للأول
لا يقبل قولها ولا الأول أن يسكنها وإن كانت جاهلة قبل قولها في فصل أقر أو أحد الزوجين
بالحرمة من نكاح الحسنة * (في الحسنة) * الأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده
ويشرب وحده ويستغني وحده وقدره المضاف بسبع سنين وهما أحق بالجارية حتى
تحيض ومن سواهما أحق بها حتى تبلغ حد الشهي (١) ولا خيار للغلام والجارية عندنا
وقال الشافعي لهما الخيار إذا كانا عاقلين لأنه عليه الصلاة والسلام عليه بينهما قلنا قد قال
الذي عليه الصلاة والسلام اللهم اهدهم فوق الأنظار بركة دعائه وإذا أراد الزوج أن يخرج
بولده الصغير من المصريس له ذلك حتى يبلغ حدا مما ذكرنا وإذا أرادت المرأة المطلقة أن
تخرج بولدها منه ليس لها ذلك أيضا لما فيه من الأضرار بالاب لأن تخرج إلى وطنها وقد كان
الزوج تزوجها فيه لأنه التزم المقام فيه عرفا وإذا أرادت الخروج إلى غير مصرها وقد كان
التزوج فيه عدة هذا اختلاف الرواية فيه والأصح أنه لا يخرج هذا إذا كان بين المصريين
تفاوت أما إذا تشاربا بحيث يمكن للاب أن يطالع ولده ويبيت في بيته فلا بأس به وكذلك
الطواب بين القرين (٢) ولو اتفقت من قرية إلى المصر فلا بأس به لأن فيه نظرا للصغير
حيث يختلف باختلاف أهل المصر وفي عكسه لا يجوز لأن فيه شررا للصغير من حضانة
مختارات النوازل * والقضاء أحق بالحضانة ما لم يستغن الصغيران استغنى بأن كان يأكل
وحده ويشرب وحده ويلبس وحده وفي رواية ويستغني وحده فالاب بالغلام أولى والأم
بالجارية حتى تحيض ومن محمد حتى تبلغ حد الشهوة (٣) ومن لا ولاد لها من النساء لا يبق
لها حق الحضانة بعد الاستغناء في الغلام والجارية فالعصبة أولى بتقديم الأقرب فالأقرب
ولاحق لابن العم في حق حضانة الجارية من حضانة الحسنة * وإذا خلع الرجل امرأته
وله منها ابنة إحدى عشرة سنة فظمت الأم إلى نفسها وأنها تخرج من بيتها في كل وقت وترك
البنات ضائعة كان للاب أن يأخذ البنات منها (٤) لأن للاب ولاية أخذ الجارية إذا بلغت
حد الشهوة والاعتماد على هذه الرواية لفساد الزمان وإذا بلغت إحدى عشرة سنة فقد
بلغت حد الشهوة في قولهم جميعا من محل المزبور * وقيل بالمرأة لأن الاب ليس له
إخراج الولد من يدا أمه حيث كان لها حق الحضانة قال في الظهيرية وفي المشتق ابن سماعة
عن أبي يوسف وجعل تزويج امرأة بالبصرة فولدت له ولدا ثم إن هذا الرجل أخرج ولده
الصغير إلى الكوفة وطلقه فأنشأ به في ولدها وأرادت أن يرده عليها قال إن كان الزوج
أخرجها إليها بأمرها قطب عليه أن يرده ويقال لها ادعي اليه وخذيه قال وإن كان
أخرجها بغير أمرها فعليه أن يجي به إليها وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في رجل خرج
مع المرأة وولدها من البصرة إلى الكوفة ثم ردت المرأة إلى البصرة ثم طلقة فعليه أن يردها
فيؤخذ بذلك أنها انتهى وفي الحواشي القديمة وإذا تزوج امرأة في قرية من رستاق
لها أخرى قرية بعضهم من بعض فأرادت أن تخرج بولدها من قرية إلى قرية لها ذلك ما لم

قوله ولا خيار الخ أي إذا بلغ سبع سنين

(١) الأم والجدة أحق بها حتى تحيض
واختلف في حد الشهوة فتذره أبو الليث
بتسع سنين وعليه الفتوى كذا في منح
الفقار في الحسنة ع

(٢) سئل عن المطلقة إذا كان معها ولد
من المطلق وأرادت أن تخرج به إلى بلد
قريب وتسكن عنده أهلها والبلد مصر
هل للاب منها من ذلك أم لا أجاب إن كان
البلد المذكوذا قريبا يتمكن الاب من
مطالعة ولده في يومه ويرجع فيه ليس
للأب منعها كذا في فتاوى ابن نجيم ع
(٣) والاعتماد على هذه الرواية كما يجيء
بعد هذا عن النسائية ع

وينظر إلى النسائية أن رواه يستغنى عن
الولاية بأن يأكل وحده ويشرب وحده
ويلبس وحده يدفعه إلى الاب والأفلا كذا
في أحكام الصغار في الطلاق ع

(٤) ولا حضانة ما لم تخرج كل وقت وتترك
البنات ضائعة يحررات في الحضانة ع

تقصاه من أبيه إذا أود أن ينظر ولده كل يوم وكذا الأب إذا أراد أن يخرج به إلى مثل ذلك وليس له أن يخرج به من المصر إلى القرى بغير رضا أمه إذا كان صغيراً انتهى وفي الجمع ولا يخرج الأب بولده قبل الاستئذان انتهى (١) وعلم في الشرح بأنه لما فيه من الاضرار بالأم لا بطلان حقها في الحضانة وهو يدل على أن حضانتها إذا سقطت جاز له السفر به وفي الفتاوى السراجية سئل إذا أخذ المطلق ولده من حضنته لتزوجها هل له أن يسافر به فأجاب بأنه أن يسافر به إلى أن يعود حتى أمه انتهى وهو صريح فيما قلنا وهي عادة الفتوى في زماننا من حضانتها البصر الرائق (في شرح قوله ولا تسافر مطلقة بولدها) * فإذا ماتت الأم فصار الولد إلى جده من الأم أو بعض من يجب له أخذه من النساء فأرادت أن تخرج الولد من المصر الذي فيه الأب إلى مصر آخر لم يكن له ذلك وإن كان ذلك المصر هو المصر الذي وقع فيه عقد نكاح أمه المصيبة فالحق للام خاصة لأن الأم لها أن تخرج بولدها إلى ذلك المصر بمقتضى العقد الذي جرى بينهما في ذلك المصر ومقتضى النكاح جرى بين الزوج وبين الأم خاصة قال وليس لأم الولد إذا أعقها مولاهما أن تخرج بولدها من المصر الذي فيه أبوه إلى غيره لأن ولاية الانحراج بحكم العقد ولم يكن بينهما عقد قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني ينبغي أن تحفظ هاتان المسئلتان مسئلة أم الولد ومسئلة الجدة لأنهما المستفيدتان من صاحب الكتاب لا يوجدان في الميسر وهما من خواص هذا الكتاب في باب المرأة بطلقة هاز وجها ولها منه ولد من مختصر شرح أدب القاضي * (بخ) الأم أحق بالصغيرة وإن كانت سيئة السيرة معروفة بالفجور أو كانت مطربة ما لم تعقل ذلك وإذا اقترفا وتزوج كل واحد منهما حفصة الصغيرة للأب إذا لم يكن لها من تكون لها الحضانة ولو تزوجت الأم بزوجة أخرى ومثل الصغيرة معها أم الأم في بيت الرتبة فلا بد أن يأخذها معها من حضانتها * فعلى هذا تسقط الحضانة إذا تزوج غير المحرم أو بسكناها عنده للفض له لكن وقع في تردد في أن الحضانة ونحوها إذا سكنت عند أجنبي من الصغير ولم تكن مترجعة هل تسقط حضانتها قياساً على الجدة أو السكنت في بيت بنتها المترجعة أو هذا خاص ببيت زوج الأم باعتبار بغضه له كما هو المعتاد والذي يظهر الأول لأنه يضر بالسكنى في بيت أجنبي * عنده من حضانتها البصر الرائق * الأم إذا كانت تشرب الشراب وتغتر بمجلس الفسق بعد طلاق زوجها والولد معها فإن كان في حالة الرضاع لا يؤخذ منها الولد لأن الفسق لا يجعل بترسية الولد بالأرض لكن إذا استغنى عن اللبن يؤخذ منها لأن الولد يتعلق بالأخلاق السوء * حرمانه المقتن في الحضانة * ثم اعلم أن الحضانة حق الصغير لا حياجه إلى من يسكنه فتارة يحتاج إلى من يقوم بحفظه بدينه في حضنته وتأويته إلى من يقوم بحماه حتى لا يلحقه الضرر وجعل كل واحد منهما إلى من هو أقوم به وأبصر فالولاية في المال جعلت إلى الأب والجد لأنهم أبصر وأقوم في التجارة من النساء وحق الحضانة جعلت إلى النساء لأنهن أبصر وأقوم على حفظ الصبيان من الرجال لزيادة شفتيتهم وملازمتهم البيوت واتفقوا على أن الأب يجبر على نفقته مطلقاً ويجبر على أمساكه وحفظه وصيائه إذا استغنى عن النساء لأن ذلك حق

(١) وهذا أي الصغير الولد إلى الوطن للام فقط فلا يخرج به الأب إلا أن يستغنى ولا غيره من يستحق الحضانة نظر الصغير كذا في آخر حضانتها القهستاني مع وأقوى المرحوم أنه إذا سقطت الحضانة بالتزوج بالأجنبي أو بالاستغناء فلم أن يسافر بالولد كذا يخط جامع هذه المجموعة ٥١

وليس للأب أن يخرج بولده من البلد متى يبلغ حد الاستغناء لحمايته من الجهل حتى الأم في الحضانة وليس للام ذلك إلا أن تخرج به إلى وطنها وقد وقع العقد فيه لأن التزوج فيه دليل المقام فيه ظاهراً فقد التزم للمقام في بلدها أو أرضها اتساعه بحكم الزوجية وإذا زالت الزوجية جاز لها أن تعود إليه لأنه رضى بذلك إلا أن يكون تزوجها في دار الحرب وهو وطنها لأنه ضرر بالأجنبي لأنه يتوقد بأخلاق الكفار وربما يلقاهم وإذا أودت أن تخرج به إلى بلدها ولم يقع العقد فليس لها ذلك لأنه لم يلزم لها ذلك اختياراً في الحضانة

قوله عنده هكذا إلى التسريح ولعله محرف ولا أصل عنه أو منه تأمل ٥١ معصية

سئل عن المطلقة هل تمكن من السفر بولدها من المطلق بدون رضاه أم لا أجاب أن قصدت السفر إلى بلدها وقد كان تزوجها فيها فلهذا ذلك ولا تمنع وإن لم تكن بلدها وكانت وقد تزوجها في غيرها فلا بد المنع من فتاوى ابن نجيم مع

الصغير عليه واختلوا في وجوب حضنته على الأم وتحوها من النساء وفي جبرها إذا
امتنعت قصر في الهداية بأنهم لا يجبر لانها عست أن تجزعن الحضنة وصحة في التبيين
وفي الولوالجية وعليه الفتوى وفي الواقعات والفتوى على عدم الجبر لوجهين أحدهما
انها بما لا تشدد على الحضنة والثاني أن الحضنة حق الأم والمرء لا يجبر على استيفاء حقه
اتهمى وفي الخلاصة قال مشايخنا لا يجبر الأم عليها وكذلك الحالة إذا لم يكن لها زوج
لانها بما تجزعن ذلك اتهمى فأفاد أن غير الأم كالاتم في عدم الجبر كما في الولوالجية وذكر
الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخواهر زاده انهم يجبر على الحضنة (١) والحاصل
أن الترجيح قد اختلف في هذه المسئلة والاولى الاقناء بقول الفقهاء الثلاثة لكن قبيده
في الطهيريّة بأن لا يكون للصغير ذورحم محرم لحينئذ تجبر الأم كلابي مع الولد أما إذا
كانت له جذوة مثلاً وامتنعت الأم من أمساكه ورزيت الجذوة بامساكه فإنه يدفع إلى الجذوة
لان الحضنة كانت حقها فإذا أسقطت حقهما صح الاستقاط منها وعزاه هذا التفسير إلى
الفقهاء الثلاثة وعليه في المحيط بأن الأم لما أسقطت حقهما بقي حق الولد فصارت الأم بمنزلة
الميتة أو المتزوجة فتكون الجذوة أولى وظاهر كلامهم أن الأم إذا امتنعت وعرضت على من
دونه من الحضانات فإن امتنعت أجبرت الأم لأن دونها ولذا قيدوا الجواب بأن رزيت
الجذوة بامساكه من حضنة الغير الرائق * ومن له الحضنة لا يدفع الولد إليه الا بالطلب
وإذا انتهت مدة الحضنة فالاولى بالحفظ الاقرب فالاقرب من العصبات وإذا امتنع
من الاخذ يجبر عليه من حضنة الواجب لمحضاه وفي الكرماني انها لا تجبر الا إذا لم يكن له
ذورحم محرم فأجبرت حينئذ وفيه إشارة إلى انها أولى من المحرم وان طلبت أجراً ولم يطلبه
المحرم (٢) والاصح أن يقال لها أمساكه أو ادفعه إلى المحرم كما في المم (م كتاب) وإلى
أن يدفع إليها بالطلب لكن في الاختلاف خلافه وكذا ما راى المستحقين الحضنة من أول
حضنة القهستاني * ويستأجر من يرضعه عندها أي ويستأجر الاب من يرضع الطفل عند
الأم لان الحضنة لها والنفقة عليه أطفاه وقبده في الهداية بإرادة الأم للعنائه وهو مبيح
على ما صححه من أن الأم لا تجبر عليها لانها عستها وعلى ما اختاره الفقهاء الثلاثة من الجبر
فليس معلقاً بإرادتها لانهم اثنى الصبي عليها وفي الذخيرة لا يجب على الظن أن عست
في بيت الأم إذا لم يشترط عليه اذلت وقت العقد وكان الولد يستغنى عن الظن في تلك الحالة
بإلها أن ترضع وتعود إلى منزلها كما لها أن تحمل الصبي إلى منزلها أو تقول أخرجوه
فترضعه في فناء الدار ثم يدخل الولد على الوالدة الآن يشترط عند العقد أن تكون الظن
عند الأم حينئذ يلزمها الوفاء بذلك الشرط وفي الخياصة عن التفريق لا يجب في الحضنة
أجرة المسكن الذي يحضن فيه الصبي وقال آخرون يجب أن كان للصبي مال والافه على من
تجب عليه نفقته من حضنة الجبر الرائق * قال في الخلاصة وغيرها صغيرة لها أب معسر
وعمة حوسرة أرادت العمة أن تربي الولد معها لاجتماعها ولا تمنع الولد عن الأم والام تأتي ذلك
وتطالب الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلعه وافيه والصحيح أن يقال للأم أمّا أن عسكه بغير
أجر (٣) وأما أن تدفعه إلى العمة اتهمى ورأيت منقولاً عن المنية إذا تزوجت أم الصغير

(١) هذا إذا طليت الحضنة أمّا إذا لم
تظلم لم تجبر عليها ويجبر الاب إذا امتنع
من أخذ ولده بعد الاستغناء من نفقات
المضمرات ع

(٢) سئل عن رجل طلق امرأته وله منها
فطير وهو في حضنتها هل تستحق أجرة
الحضنة أم لا أجاب نعم تستحق عليه أجرة
الحضنة مادام في حضنتها من فتاوى ابن
تيميم ع

وذكر في السراجية أن الأم تستحق أجرة
على الحضنة إذا لم تكن منه كوكحة
ولاستعانة لايه وتلك الاجرة غير أجرة
اوضاعه كالمسكن في النفقات بحر رائق
من المحل المزبور

(٣) أي بلا أجر الحضنة والا فانفقة
عما لا يخفى في روه على الاب ولو معسراً
فلا وجه لابطال حقها في الحضنة بطلبها
نما هو اللازم شرعاً خواهر زاده

صرح علماؤنا بأن العمة لو طلبت بلا أجر
يقال للأم أمّا أن عسكه بلا أجر أو تدفعه
للعمة والظاهر أن العمة ليست بتقيد بل
كل من لاحق له في الحضنة كذلك
وفي التائاد خاتمة ما يشير إليه ولفظه قالت
الأم أنا أرضعه بغير عمن فأراد الاب
أن يرضعه غيرها بغير عمن فالأم أولى
وكذلك إذا كانت الأم ترضعه بغير أجر
والاجنبية كذلك كذا في قياوى
أمين الدين في الطلاق ع

الميت في أبوه بزوج آخر وأرادت أن تربي الصغير من غير نفقة له من ماله الموروث من أبيه وأراد وصيه أن يربيته بالنفقة المقدرة بدفع هو إليها لئلا يتهى وله وجهه ووجهه من حضنة منع القفار (١) * وظاهر المتون أن الأم لو طلبت الأجرة أي أجرة المثل والأجنبية متبرعة بالارضاع فالأم أولى لأنهم جميعهم لو الأم أحق في سائر الأحوال إلا في حالة طلب الزيادة على أجرة الأجنبية والمصرح به بخلافه كما في التبيين وغيره أن الأجنبية أولى لكن هي أولى في الارضاع أما في الحضنة ففي الولوالجية وغيرها جعل طلق امرأته وبينه ماصي "والصبي" عمة أرادت أن تربيته وتعتقه من غير أجر من غير أن تمنع الأم عنه والأم تأتي ذلك وتطالب الأب بالأجرة ونفقة الولد فالأم أحق بالولد وإنما يطل حق الأم إذا طلبت الأم في أجرة الرضاع أكثر من أجر مثلها والصحيح أنه يقال للأم أن تأمن أن تمسكي الولد بغير أجر وإنما أن تدفعي إلى العمة انتهى (٢) ثم اعلم أن ظاهر الولوالجية أن أجرة الرضاع غير نفقة الولد للعطف وهو للمعاصرة فإذا استأجر الأم للارضاع لا يكتفى عن نفقة الولد لأن الولد لا يكفيه اللبن بل يحتاج معه إلى شيء آخر كما هو المشاهد خصوصاً الكسوة فخير القاضي له نفقة غير أجرة الرضاع وغير أجرة الحضنة فعلى هذا يجب على الأب ثلاثة أجرة الرضاع وأجرة الحضنة ونفقة الولد أما أجرة الرضاع فقد صرح حواشيها (٣) وأما أجرة الحضنة فصرح بها قارئ الهداية في فتاواه وأما نفقة الولد فقد صرح حواشيها في الأجازات في إجارة الظفر قال الزيلعي فيها والطعام والشرب والسياب على الوالد انتهى فالخاصصل أن الأم ليس عليها إلا الارضاع وإصلاح طعامه وغسل ثيابه من نفقة البحر الرائق ملخصاً * الأم أحق بحضنة ولدها قبل الفرقة وبعدها (٤) ثم أمه وإن علت ثم أم الأب ثم أخت الولد لابوين ثم أم ثم لأب ثم خالته كذلك ثم عمت كذلك وبنات الأخت أولى من بنات الأخ ومن أولى من العمات ومن نكحت غير محرمة سقط حقها إلا من نكحت محرمة كأن نكحت عمه وجمدة نكحت جمدة وبعود الحق برؤال نكاح سقط به والقول قولها في نفي الزوج ملحق بالأجر في الحضنة * وذكر الخصاص في النفقات فإن كان للصغير جمدة الأم من قبل أبيه وهي أم أبي أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من قبل أمها وكذلك كل من كان من قبل أبي الأم فليس بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها انتهى وفي الولوالجية جمدة الأم من قبل الأب وهي أم أبي الأم لا تكون بمنزلة من كانت من قرابة الأم لأن هذا الحق لقرابة الأم انتهى قال مولانا في بصره بعد نقله لما تقدمناه وظاهره تأخير أم أبي الأم عن أم الأب بل عن الخالة أيضاً وقد صارت حادثة الفتوى في زماننا من حضنة منع القفار ثم الخالات كذلك أي فمن أولى من العمات ترجيحاً لقرابة الأم ووزان كما نزلت الأخوات فترجى الخالة لأب وأم ثم لأم ثم لأب وهو المراد بقوله كذلك والخالة هي أخت أم الصغير لا مطلق الخالة لأن حالة الأم مؤخره عن عمة الصغير وكذلك الأب كما سنسبه وأما كلامه أن الخالة أولى من بنت الأخ لأنهم تأدب بالأم وذلك بالأخ قوله ثم العمات كذلك أي تقدم العمة لأب وأم ثم لأم ثم لأب لم يذكر المصنف بعد العمات أحداً من النساء والمذكور في غاية البيان وغنى القدير وغيرها أن بعد العمات حالة الأم لأب وأم ثم لأم ثم لأب ثم بعدهن حالة الأب لأب وأم ثم لأم

(١) وفي المجتبى لو استأجر زوجته من مال الصبي لارضاعه جاز وفي ماله لا يجوز حتى لا يجتمع عليه نفقة التمسك والارضاع انتهى كذا في نفقة البحر لو استأجر منه كونه وترضع ولده من غيره جاز من الحل المزبور

(٢) ولم أر من صرح بأن الأجنبية كالعمة في أن الصغير يدفع إليها إذا كانت متبرعة والأم تزيد الأجر على الحضنة ولا تقام على العمة لأنها حاضنة في الجلة وقد كثر السؤال عن هذه المسئلة في زماننا وهو أن الأب يأتي بأجنبية متبرعة بالحضنة فهل يقال للأم كما يقال لوتبرعت العمة وظاهر المتون أن الأم تأخذ به بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة على الصحيح الآن يوجد نقل صريح في أن الأجنبية كالعمة والظاهر أن العمة ليست قبلها بل كماله حاضنة كذلك بل الخالة كذلك بل أولى لأنهم من قرابة الأم كذا في نفقة البحر الرائق في شرح قوله وهي أحق بها

(٣) وظاهر كلامهم أن وجوب أجرة الرضاع لا يتوقف على عقد إجارة مع الأم بل يستحقه بالارضاع مطلقاً في المدة المذكورة وقد قدمناه ليس بنفقة كذا في نفقة البحر الرائق

(٤) فان قالت أمها أرضعه جاز فترضع الظاهر فحسب أولى وإن طلبت الزيادة ليس لها ذلك في نفقة الأولاد من الخالصة

ثم لأب ثم بعدهن عمات الائمة والاباء على هذا الترتيب ولم يذكر المصنف أيضا بنات
 الاخ وفي التبيين أن بنات الاخ أولى من العمات ولم يذكر أيضا أولاد الخالة والعمة فلا
 لاحق لبنات العمه والخالة في الحضانه لانهم غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان
 بالاولى وكذلك في كثير من الكتب وفي غاية البيان والعمه أحق من ولد الخالة وهو
 تسامح لانه لاحق لولد الخالة أصلا لما نقلناه من حضانه الجبر الرائق ابن عمه وقال كابن
 الميمون أولى بالذكر والخال أولى بالانثى والاخ من الام أولى منهما أم ولد اذا اعتقت مع الحرة
 سواء في الحضانه ولا لاحق لأم الولد اذا لم تعتق وللا مة في الولد الحرة في أوائل الطلاق من
 منية المفتي وفي البدائع لاحق للرجال من قبل الام وهو محمول على ما اذا كان من قبل
 الاب من هو موجود من حضانه الجبر (١) ماتت الام وليست من النساء ذات رحم محرم
 منه فالحق للعصبة من الرجال فان لم يكن عصبة من الرجال فالذي الارحام على الترتيب
 من حضانه منية المفتي لا تدفع حصة الى عصبة غير محرم كولي العتاقة وابن الميمون فبدفع
 اليهم القلام ولا فاسق ما بين أي ولا تدفع الحصة الى محرم فاسق ما بين أي لا ياتي ما صنع
 وكذا الصبي واذا اجتمع مستحقو الحضانه في درجة واحدة فأصلحهم أولى وان تساوا
 فأورعهم وان تساوا فأحسنهم واذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى الاخ لانه ثم الى ولده ثم الى
 العم لانه ثم الى الخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان له ولا ولاية في التكاح عند أبي حنيفة (٢)
 وفي الفتاوى الصغرى فان لم يكن عصبة فالذي الارحام بنيت على الترتيب (٣) من
 حضانه شرح النقاية لقطاويضا وكذلك في فتح القدير قوله ثم العصباء بنيتهم بمعنى
 اذا لم يكن للصغير أحد من محارمه من النساء واخصم فيسه الرجال فأولاهم به أقربهم
 تعصبا لان الولاية لا اقرب فبقدم الاب ثم الجد أبو الاب وان علة الاخ الشقيق ثم الاخ
 لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ لاب وكذا كل من فصل من أولادهم ثم الميمون شقيق
 الاب ثم لاب وأما أولاد الاعمام فانه يدفع اليهم القلام فيبدأ بابن الميمون الاب وام ثم ابن الميمون
 لاب ولا تدفع اليهم الصغيرة لانهم غير محارم وكذا لا تدفع الى الام التي ليست بمأمونة ولا
 للعصبة الفاسق ولا الى مولى العتاقة فخر زاعن الفتنة وبهذا علم أن اطلاق المصنف في محل
 التقيد لكن ينبغي أن يكون محمول على عدم الدفع الى ابن الميمون ما اذا كانت الصغيرة تنسب
 وكان غير مأمون أما اذا كانت لا تنسب كبنات سفة فلا يمنع لانه لا فتنة وكذا اذا كانت
 تنسب وكان مأمونا قال في غاية البيان معزيا الى تحفة الفقهاء وان لم يكن للبصارية من
 عصباء ثم ابن الميمون فلا اعتبار الى القاضي ان رآه أصلح فخص اليه والا فوضع عند أمينة
 انتهى ولم يذكر المصنف الدفع الى ذوي الارحام قالوا اذا لم يكن للصغير عصبة يدفع الى
 الاخ لانه ثم لا ولده ثم الى الميمون ثم الى الخال لاب وام ثم لاب ثم لام لان له ولا ولاية عند
 أبي حنيفة في التكاح وبهذا علم أن مرادهم بذوي الارحام هنا وفي ولاية التكاح
 قرابة ليست بعصبة لا المذكور في الفرائض أنه قريب ليس بذويهم ولا عصبة لان بعض
 أصحاب الفرائض داخل في ذوي الارحام هنا كالاخ لانه من حضانه الجبر الرائق
 وهذا الذي ذكرناه من ثبوت حق الحضانه لذوات الرحم المحرم اذا لم يكن لهم أولاد

(١) وقال محمد لاحق لذكر من قبل النساء
 والتدبير الى القاضي يدفع الى فتنة كذا
 في الثلاثين من طلاق التاتارخانية نقلنا
 عن السفناني بعد

(٢) فان كان للصغير اخوة فافضلهم أولى
 وان كانوا سوا فأكبرهم سفلان الاكبر
 بغيره الاب وهو أكثر شفقة كذا
 في التماس من تكاح الولوالجية بعد

(٣) وفي البصر آتيا لا بد في ثبوت حق
 الحضانه في ذوي الارحام من المحرمية بعد

(١) إذا اجتمع النساء ولهـن أزواج
بضعه القاضى حيث شاء لانه لاحقاهن
بمنزلة من لا قرابة كذا فى حصانة خزنة
المفتين **سـ**

(٢) وفى الظهيرية فإذا بلغت الجارية مبلغ
النساء ان كانت بكرا كان للاب أن يضمها
الى نفسه وان كانت ثيبا فليس له ذلك
الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام
اذا عقل واجتمع رأيه واستغنى عن الاب
ليس للاب أن يضمه الى نفسه الا اذا لم
يكن مأمونا على نفسه فيكون له أن يضمه الى
نفسه وليس عليه نفقة إلا أن يتطوع ومنى
كانت الجارية بكرا الخ هكذا عاودة الجحر
(وهذا الهامش وان كان عين ما نقله بعد
عن الخلاصة الا انه أنفاذ فى آخره أنه صدور
عبارة الظهيرية السابقة فلم يحل عن فائدة
اه صححه)

(٣) ولو كان له ابن ونبت كانت نفقته
عليهما على السواء وقال بعضهم أثلاثا
والفتوى على الاول كذا فى الثانية
وكذا فى مختارات النوازل وبجى ذكره
بعد هذا **سـ**

(٤) وعند الاستواء فى المحرمية يرجع
من كان وارثا حقيقة فى هذه الحالة حتى
لو كان له عم وخال فالنفقة على الأم كذا
فى نفقات الخلاصة **سـ**

(١) فأما اذا كان لها زوج فلا حق لها الا اذا كان زوجها ذارحم محرم من الصغير لانه
يلحقه الجفاء والمثلة من زوج الام اذا كان اجنبيا ويضعه القاضى حيث يشاء من نفقات
المضمرات * (جامع الجوامع) الصبي اليهودى له اخوان مسلم ويهودى قال يهودى أولى
وفى الحجة واذا كان العبي مسلما فالأخ المسلم أولى فى الثلاثين من طلاق التاتارخانية *
طالقت وهى أم ولد أو أمة أو مكاتب ولدت قبل السكابة لاحضانة لها مولاها بالولد الرقيق
أولى لا الحرة ولو ولدت بعد السكابة فهى أولى من حضانة منبة المقتى * وبعد ما استغنى
الغسلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى بقدّم الاقرب فالأقرب من حضانة الثانية *
وفى الظهيرية (٢) متى كانت الجارية بكرا يضمها الى نفسه وان كان لا يخاف عليها الفساد
اذا كانت حديثة السن أما اذا دخلت فى السن واجتمع لها رأى وعقلت فليس للأولياء حق
الضم ولها أن تنزل حيث أحببت لا يخوف عليها وان كانت ثيبا فخوفها عليها وليس لها أب
ولا جد لكن لها أخ أو عم ليس له ولاية الضم الى نفسه بخلاف الأب والجد والفرق أن
الأب والجد كان لهما ولاية الضم فى الابتداء فإزاًن يعيدها الى حجرهما اذا لم تكن
مأمونة أما غير الأب والجد فلم يكن له ولاية الضم فى الابتداء فلا تكون له ولاية الاعادة أيضا
اتهمى وان لم يكن لها أب ولا جد ولا عصبة أو كان لها عصبة مفسدة فلقاضى أن ينظر
فى حالها فان كانت مأمونة خلاها تنفرد بالسكنى سواء كانت بكرا أو ثيبا والوضعها عند
امرأة أمينة نفقة تقدر على الحفظ لانه جعل ناطرا للمسلمين كذا فى التبيين وذكر
الاسيحياني أن للاب أن يؤت ولد له البالغ اذا وقع منه شيء وفى الولو الجنية الابن اذا بلغ
يتضير بين الابوين فان كان فاسقا يخشى عليه شيء فالأب أولى من الام من حضانة الجحر
الرائى * واذا بلغت الجارية مبلغ النساء ان كانت بكرا كان للاب أن يضمها الى نفسه
وان كانت ثيبا ليس له ذلك الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها والغلام اذا عقل واجتمع
رأيه واستغنى عن الاب ليس للاب أن يضمه الى نفسه واذا لم يكن مأمونا على
نفسه كان له أن يضمه الى نفسه وليس عليه نفقة إلا أن يتطوع من حضانة الخلاصة
* (فى النفقة) * الاصل فى نفقة الوالدين أو المولودين أنه يصير القرب والجزئية ولا يعتبر
الميراث (٣) فان استويا فى القرب تجب على من له نوع رجحان فاذا لم يكن لاحدهما
رجحان فحينئذ تجب النفقة بعد الميراث (٤) بيان هذا الاصل اذا كان للفقير والد
وابن ابن موسر ان فالنفقة على الوالد لانه أقرب وان كان له بنت وابن ابن فالنفقة على البنت
خاصة وان كان الميراث بينهما لان البنت أقرب وان كان له بنت وابن بنت وأخ لأب
وأم فالنفقة على والد البنت ذكرا كان أو أنثى وان كان الميراث للأخ لالولدا البنت فعلم
أن العبرة بقرب القرابة والجزئية وان سفل ولد الولد وكذا لو كان له ولد وبنت وولد ابن فهم
سواء فى النفقة عليهم دون الاخ اما قلنا وان كان له والد وولد وهما موسر ان فالنفقة
على ولده وان استويا فى القرب الا أن الاب يرجح باعتباره التأويل الثابت له فى مال ولده
وفى النوازل ولو كانت له ابنة وابن ابن فنفقة على ابنته خاصة (م) ولو كان لرجل
جد وابن ابن فالنفقة عليهما على قدر ميراثهما على الجدة السدس والباقي على ابن الابن

لم يستشهد في الخطاب لبيان أن النفقة الواجدية والمولودين بالقصوب والحزبية دون
 الارث بمسائل منها أن المعسر المسلم إذا كان له ابنان موسران أحدهما مسلم والآخر ذمى
 فنفقة عليه ما يجبه بالسوية وإن كان الارث لا يجري بين المسلم والكافر وكذلك إذا كان
 للرجل الفقير بنت وأخت لاب وأم وهما موسران فالنفقة على البنت وإن استوت
 في الميراث وكذلك إذا كان للفقير ابن نصراني وأخ مسلم وهما موسران فالنفقة على الابن
 وإن كان الميراث للأخ وكذا إذا كان للفقير بنت ومولى عتاقة وهما موسران فالنفقة
 على البنت وإن كانا مولى في الميراث وكذلك المعسرة إذا كان لها بنت وأخت لاب وأم
 فالنفقة على ابنتها وإن كانتا مشتركتين في الميراث في فصل نفقة ذوي الارحام من نفقات
 التارخانية * ونفقة الابوين على الابن الموسر والبنت الموسرة على السوية في ظاهر
 الرواية وهو الصحيح ولا يشترط العجز عن الكسب فيها (١) بخلاف نفقة ذي الرحم المحرم
 فإن العجز شرط في المذكورين الاناث من نفقات مختارات النوازل * ونفقة الوالدين
 والمولودين والزوجة واجبة قبل القضاء حتى إذا طفر واحد منهم بجنس حقه كان له الاخذ
 وأما نفقة سائر الارباب لا تجب الا بالقضاء أو الرضا حتى لو طفر واحد منهم بجنس حقه
 لم يكن له الاخذ الا بقضاء أو رضا كذا في المنع وأنفع الوسائل * ان كان للغائب عند
 الوالدين أو الولد أو الزوجة مال من جنس حقه فأنفقوا على أنفسهم جازولم يضمنوا
 لأنهم طفروا بجنس حقوقهم وكانت لهم ولاية الاخذ بقدر حقوقهم وإن كان عند غيرهم
 فأعطاهم بأمر القاضي حتى أنفقوا على أنفسهم لم يضمن صاحب اليد وإن أعطاهم بغير
 أمر القاضي كان ضامنا له لأن صاحب اليد مأموه بالحفظ ودفعه الى غيره لينفق على نفسه
 ليس من الحفظ في شيء فيصير به غنا القاضا مناله في الثالث من نفقات الذخيرة * الاب
 إذا أنفق مال ولده الغائب على نفسه فحضر الابن وادعى أن الاب كان موسرا وقت الاتفاق
 وأنكر الاب بغير جله وقت الخصومة فإن كان الاب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله
 والا فلا وإن أقام البينة على دعوها كانت البينة بينة الابن لأنه يثبت أمر عارضا في نفقة
 الوالدين من الخسائية * لو كان لامرأة ابنان فقضى للقاضي عليهما بالنفقة فغاب أحدهما
 أو امتنع وأنفق الآخر يرجع على الآخر بالنصف مختارات النوازل (في نفقة الاولاد
 الصغار) * وإن لم يكن للمصبي مال ولا للاب أيضا ولا لم مال قال محمد ان النفقة على الاب
 دون الام وتجب على الانفاق على الصغير ويكون ديناً على الاب وهو الصحيح كما في حال غيبة
 الاب ولم يخلف مالا ولا لأم مال فأنما تجبر على الانفاق على الصغير ثم يرجع على الاب كما في
 الذخيرة من نفقة المضرات * ونفقة العاقل المستقر فقير اعني إليه الخبز والاباء من الموسر
 والمعسر الا انها تفرض عليه بقدر الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم كما في المحيط من
 نفقة القهستاني * والموسر في هذا الباب من يملك مالا فاضلا عن نفقة عياله ويبلغ الفاضل
 مائة دراهم فيه الزكاة (٢) فإن كان للفقير ابنان أحدهما غائب في الغنى والآخر عاقل
 نسايا كانت النفقة عليهما على السوية (٣) وكذلك إذا كان أحدا البين مسلما والآخر
 ذميا كانت النفقة عليهما على السوية فاضحان في نفقة الوالدين * ولا تجب على الفقير أي

(١) والاب يستحق النفقة على الابن
 بمجرد الحاجة وغيره من الارباب بها
 وبالعجز عن الكسب في الرابع من
 الكساح من منبة المفتي

(٢) وهو قول أبي يوسف وعليه الفتوى
 كما في القيس الكركي في النفقة وعن محمد
 رحمه الله أنه مقدّر بما فضل عن نفقة نفسه
 وعياله شمرا والفتوى على أنه مقدّر
 بالنصاب كما في مختارات النوازل كذا
 يخط جامع هذه المجموعة
 (٣) ونقل عن الحلواني أنه قال قال
 مشايخنا هذا إذا اتفقا ونافي اليسارتا
 بغيرهما إذا اتفقا فاحتاج به أن يتفوتا
 في قدر النفقة كذا في الذخيرة

نفقة آتاه فشرط أبو يوسف له سواء ملك نصاب فاضل عن الخواجج الأصلية بلا شرط
تمامه وبه يفتى ملخص ما في شرح المجموع * (قع حم) كل نفقة يعتبر فيها العسار من تجب له
الازوجة في باب نفقة الاقارب من القنينة * الفقير لا يجبر على النفقة الا لاربعة الولد
الصغير والبنات البالغات أباكرا كن أو ثنيات والزوجة والمملوك من نفقة الوالدين من
الثانية (١) * وفي شرح الطحاوي ولا يجبر الابن على نفقة أبويه المعسر من اذا كان معسرا
الا اذا كان بهما زمانا أو بهما فقر فقط فانهم ما يدخلان مع الابن ربا كلان معه ولا يفرض لهما
نفقة على حدة انتهى وفي الخاتمة لا يجبر على الابن الفقير نفقة والده الفقير حكما كان
الوالد بقدره على العمل وان كان الوالد زمانا ولا يقدر على العمل ولا ابن عيال كان على الابن
أن يضم الأب الى عياله ويتفق على الكل من نفقة المجر الرائق * وأما بيان صفة من
تجب له هذه النفقة فهو من كان ذارحم محرم وهو الصابط عندنا والاحراز بالارث ليس
بشرط حتى وجبت على النحال والنحالة دين ابن العم والميراث له وأن يكون فقيرا معسرا
ثم لا يخلو اما أن يكون صغيرا أو كبيرا بالغافان كان صغيرا فيشرط فيه الفقر خاصة سواء كان
ذكرا أو أنثى وان كان كبيرا بالغافلا يخلو اما أن يكون ذكرا أو أنثى فان كان ذكرا فيشرط
فيه مع الفقر أن يكون أما زمانا أو أعمى أو مقعدا أو مفلوجا أو أشلى الدين أو مقطوع
الرجلين أو البسدين أو مفقوره العينين أو معتوها أو مجنوناً أو كل من به علة من العوارض ما
ينعه من الاكتساب حتى لو كان صحيحا مكنه بالاية قضى له بالنفقة على غيره فيثبت تجب له
النفقة وان كان بالغاً وان كان أنثى فيشرط فيها ما اشترطنا في الصغير والصغيرة وهو الفقر
خاصة ثم اختلف في حد المعسر الذي يستحق هذه النفقة قيل هو الذي لا يحمل له الصدقة
ولا تجب عليه الزكاة وقيل هو المحتاج والذي له منزل وخدام هل يستحق النفقة على
قريبه المومر فيه اختلف الرواية في رواية لا يستحق حتى لو كانت أختا لا يؤمر الا بخ
بالاتفاق عليها وكذلك لو كانت بنتاً أو أما وفي رواية يستحق وهو الصواب من اتفق
الوسائل في النفقة * رجل معسر زمن وله عيال هل يجبر من عليه نفقته على نفقة عياله
ان كان من عليه نفقته انما يجبر على نفقة زوجته أبيه وان كان أباً لا يجبر على نفقة زوجته
الابن لان زوجة الاب تخدم الاب وخدمة الاب على الابن واجبة فنفقة من يخدم الاب
على الابن واجبة حتى تصير خدمتها كخدمته فيجوز أن تكون واجبة ولا كذلك زوجة الابن
في نفقة شرح النفاية لقبه أبو يوسف * معسرة لها مسكن نسكنه ولها أغر موسرة قالوا لا يجبر
الاخ على نفقتها وقال الخصاص يجبر وقال شمس الأئمة الخواص الصحيح قول الخصاص
والقول الاول قول شريك فانه قال اذا جك ان لا نسب ان دار يسكنها أو خادم يخدمه
أو دابة يركبها لا تجب النفقة على ذي الرحم المحسوم وقرى بين ذوي الارحام وبين الوالدين
والمولودين وقال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء
وملك الدار لا يمنع النفقة الا أن يكون فيها فضل بأن كان يكفيه أن يسكن في ناحية ويبيع
الناحية الاخرى وكذلك الخادم والدابة ان كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري بغيرها
نسبسية ويتفق الفضل على نفسه فيثبت لا تجب لها النفقة انتم معسرة لها مسكن ولها

(١) ونفقة الاناث واجبة مطلقاً على
الآباء ما لم يتزوجن اذا لم يكن لهن مال
وعلى رواية الخصاص يجب على الاب
والاثر اثباتاً كذا في الخلاصة بعد

(١) امرأته لها زوج معسر وأخ موسر قال
أبي يوسف يجبر الأخ على أن يتفق عليهما ثم
يرجع إلى الزوج كذا في نفقة الوالدین
من الخاتمة
وفي الأصل امرأته لها زوج ولها ابن من
غيره وهو موسر والزوجة معسران قال
أبي يوسف لأقرض على الابن نفقة
الأم وقال محمد أقرض ويكون ديناً على
الزوج والبنت إذا تزوجت سقطت نفقتها
عن الأب فان طلقت أو انفقت عتقتها
عادت النفقة على الأب كذا في نفقات
الخاتمة

أبي موسر يجبر الأب على نفقتها إلا أن يستوفى في المنزل فضل فلا يجبر يستوفى في نفقة
الوالدين وذوي الأرحام من الخاتمة (١) * والأصل في هذا أنه إذا اجتمع لمن تجب له النفقة
في قرابته موسر ومعسر ينظر إلى المعسران كان يحوز كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر
إلى من يرث من تجب له النفقة عليهم فجعل النفقة على قدر ميراثهم وإن كان المعسر لا يحوز
كل الميراث تقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث معه فيعتبر المعسر
لأنه لا يرد وهو ما يجب على الموسر ثم تجب كل النفقة على الموسرين على اعتبار ذلك بيان
هذا الأصل صغيره أم وأخت لأب وأخت لأب والأخت لأم والأخت لأم والأخت لأم والأخت لأم
وأم موسر إن ومن سواهما معسرة كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم على
أربعة ولا شيء على غيرهما ولو جعل من لا تجب عليه النفقة كالمعسر أصلًا كانت نفقة
الصغير على الأم والأخت لأب وأم أخماسا ثلاثة أخماس على الأخت لأب وأم والخمس
على الأم اعتباراً بالميراث صغيره أم موسرة وأخوان موسران أخ لأب وأم وأخ لأب
كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم أسداسا السدس على الأم ونخسة الأسداس
على الأخ لأب وأم اعتباراً بالميراث من المحل المزبور * (مخ شط) له عم وبعده أبو أم
موسر إن نفقته على أبي الأم وإن كان الميراث لأم (مخ) ولو كان له أم وأبو أم موسران
فعلى الأم وفيه اشكال قوي لأنه ذكر في الكتاب (أي المبسوط) إذا كان له أم وعم موسران
فالنفقة عليه ما أثلاثاً فلم يجعل الأم أقرب من العم وجعل في المسئلة المتقدمة أبا الأم
أقرب من العم ولزم منه أن تكون النفقة على أبي الأم مع الأم ومع هذا أوجبها على
الأم ويتفرع من هذه الجملة فرع أشكل الجواب فيه وهو ما إذا كان له أم وعم وأبو أم
موسرون فيجوز أن تجب على الأم لا غير لأن أبا الأم لما كان أولى من العم والأم أولى من
أبي الأم كانت الأم أولى من العم لكن يتربك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون على الأم
والعم أثلاثاً في باب نفقة الأقارب من القنينة * والأرحام ثلاثة الولاد ورحم محرم
ورحم غير محرم كالأولاد الأعمام ونحوهم فلا نفقة لهم أصلاً إلا بالجماع والرحم المحرم
كالأخوة والعصومة والنسوة والأصل فيه قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والمراد
الوارث الذي هو ذو رحم محرم وهو قول عبد الله بن مسعود وهكذا يقرأ به أخذ أصحابنا
حتى لا تجب النفقة على ابن العم وإن كان وارثاً لأنه ليس بحرم للصغير من نفقة
الناظر خاتمة (في نفقة ذوي الأرحام) * رجل مات وترك ولداً صغيراً وأباً كانت نفقة الصغير
على جده فإن كانت للصغير أم موسرة وبعده موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم
أثلاثاً في ظاهر الرواية اعتباراً بالميراث وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة كانت نفقة الصغير
على الجد كالأب لو كان مكان الجد وإن كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد
وتجعل الأم كالمعسرة في نفقة الوالدین وذوي الأرحام من الخاتمة (٢) * ولو كان للفقير
أولاد معسرة وبعده موسر لم يقرض على الجد ولكن يؤمر الجد بالتفاني صيانة لولد الولد
ويكون ذلك ديناً على الجد الصغار هكذا ذكره القدرى فلم يجعل النفقة على الجد حال
عسرة الأب وقد ذكرنا في أول هذا الفصل أن الأب الفقير ملحق بالميت في استحقاق

(٢) وإذا كان للولد أم وبعده أم وعم
أو أخ لأب وأم النفقة عليها ما أثلاثاً
كما لا يرث في نفقة ذوي الأرحام
من الخاتمة

النفقة على الجدة وهذا هو الصحيح من المذهب وما ذكره القدوري قول الحسن بن صالح
هكذا ذكره المصدر الشهيد في شرح أدب القاضى للخصاف من نفقات البهر الرائق *
والجدة أبو الأب عند عدم الأب في النفقة بمنزلة الأب من نفقة الخاتمة * صغيرة أب
معسر وجد أبو أب معسر والصغير مال غائب يؤمر الجدة بالانفاق عليه ويكون ذلك ديناً
له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير وإن لم يكن للصغير مال كان ذلك ديناً على
الأب وإن كان الأب زمنياً وليس للصغير مال يقضى بالنفقة على الجد ولا يرجع الجد بذلك
على أحد من المحلل المزبور (١) * حتى ورث من أمته مالا وله أب معسر محتاج فنفقة
الأب على الولد الصغير وكذا إذا كان للأب أولاد من امرأة أخرى تكون نفقة هذه
الأولاد على مال هذا الصبي الذى ورث من أمته لأن الأب إذا كان معسر التحق بالاموات
وإذا كان ميتاً تكون نفقتهم على أخيهم فكذاهما من نفقة أحكام الصغير للاستروشى *
ويجبر أهل الأمّة على نفقة سبعة نفر من المسلمين نفقة الأم والأب والجدة والجد والولد والولد
الولد والزوجة (٢) من نفقة شراثة الققه * وفي القدورى ونفقة الصغير واجبة على أبيه
وإن خالفه في دينه كما تجب نفقة الزوجة على الزوج وإن خالفته في دينه أحكام المختار
للاستروشى * حريسان دخلا في دار الاسلام بأمان وإلهما ولمسلم لا تجب نفقتهم ما على
إلهما وتجب على المسلم نفقة أبويه الذميين وكذا نفقة الولد المسلم على الأب الكافر في
نفقة الوالدين وذوى الارحام من الخاتمة * له ابنان موسران مسلم وذتى فالنفقة عليهما
وإن كان لا يجرى بينهما الارث وكذا لو كان لمسلم ابن كافر وأخ مسلم فالنفقة على الابن
ولو كان له ابنة ومعتق فالنفقة على الابنة وإن استويا في الارث في التاسع عشر من نفقات
البرازية * وإن احتاج الأب إلى زوجة والابن معسر وجب على الابن اعضائه زوجة أو
جارية وتلزمه نفقتهما وكسوتهما كما تجب نفقة الأب وكسونه وإن كان للأب أم ولزم
الابن نفقتها أيضا وإن كان للأب زوجتان أو أكثر لم يلزم الابن الا نفقة واحدة ويدفعها
إلى الأب وهو يوزعها عليهن من نفقات الجد ادى * وكما يجب على الابن نفقة أبيه الصغير
تجب عليه نفقة خادمه امرأة كان أو رجلا إذا كان الأب محتاجا إلى الخادم في أرثاقه فصل
نفقة الوالدين من الخاتمة * والابن يجبر على نفقة زوجة أبيه ولا يجبر الأب على نفقة زوجة
ابنه من نفقات البرازية (٣) * ويجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب (٣) وولدها
وكذا الأم على نفقة الولد لترجع بها على الأب وكذا الابن على نفقة الأم ليرجع بها على الزوج
أقرب وكذا الأخ على نفقة أولاد أخيه ليرجع بها على الأب وكذا الأبعد إذا غاب الأقرب
في أول نفقات الأقارب من القنينة (٤) إذا فرض النفقة على أبي الأب لا تفرض عليه
نفقة خادم الولد ولا حاضنته إلا إذا كان صغيرا لا يقدر على الأكل أو زنا فتفرض نفقة
خادمه في باب فرض القاضى من نفقة القنينة والخاتمة * رجل غاب فادعت امرأة أن في
يد أبيه ودبغة وطالبة بالنفقة فهذا على وجهين أما أن يكون الأب منكرا أو مقرّا فإن كان
منكرا فلا خصومة بينهما أصلا وإن كان مقرّا فهذا على قسمين أما أن تكون الودعة غير
الدرهم والدنانير أو مالا يصلح في نفقة الأزواج من طعام أو كسوة أو تكون دراهم أو دنانير

(١) وفي ظاهر الرواية البنت المبالغة
والغلام البالغ الرمن بمنزلة الصغير نفقته
تكون على الأب خاصة من نفقة الخاتمة
في نفقة الأولاد منه

(٢) وفيما وراء ذلك لا تجب النفقة عند
اختلاف الدينين في أدب القاضى
للخصاف وكذا في نفقات الجد ادى منه

(٣) يجبر الأب على نفقة امرأة أبيه الغائب
وعلى نفقة ولدها منه (فك) ولا يجبر
الأخوة والأعمام على ذلك فمن غاب
وانقطع خبره كذا في نفقات الزاهدى منه
وظاهره مخالف لما في القنينة فتدبر كذا
في الوقعات أهدى اخذى

(١) مسئلة زيدك عمروء كى امانت الجحسنى زوجة سى هند زيد آخر د بارء اى كى نفعه سيجون عمروءن المنع قاءر اولوروى الجواب عمروء امانت وهند زيدك زوجة سى ايد بكنه معترف ايسه و اى حاكم ايد اولور امانته ياخو زوجيته منكرا ايسه بينه ايه اثبات ايدوب المى ممكن دكار ابو السعود اقتدى به (١٠٨)

(ترجة)

(١) اى غاب زيد وكان له عند عمروء دبعة من النقاد فهل زوجته هند أن تأخذها من عمروء لاجل نفقتها الجواب ان كان عمروء قرا بالودعة ومعترف بأن هنداً زوجة لزيد فالراى فى ذلك للقاضى وان كان منكراً للاحدهما فاقامت على ذلك يئنه فليس لها أن تأخذ الودعة (٢) وقد اتفق المرحوم عيسى أفندى قائله بأنه ان لم تنبذ ع الام بالانفاق ترجع بشرط الامر بالاستدانة وان لم يأمر بالاستدانة اتفق بأن لا ترجع وكذا اتفق قارى الهداية كذا يحفظ جامع هذه المجموعة به وأتفق بخلافه أبو السعود أفندى كما اتفق موافقاً لقوله

(٣) سئل عن فرض له الحاكم زوجته أو ولده نفقة فى كل يوم وأمرها أن تستدين عليه فبات الزوج بعد الاستدانة هل لها الرجوع بما أنفقته فى تركه ألياب نعم لها الرجوع بذلك فى تركه كذا فى فتاوى ابن نجيم فى النفقة به

قال فى الاختيارات وذكر فى النوازل قال أبو بكر ولو فرض القاضى نفقة للصبي على أبيه وأنفقت الأم عليه من مالها كان لها أن ترجع على أبيه بما أنفقت عليه من وقت القرص ولا يقطع بعض الزمان بخلاف نفقة ذى الرحم المحرم شرف الدين عزمى به

سئل عن قدر لولده فى تطبير نفقته وكسوته قدر ما معلوم فى كل يوم فخصى عدة شهور ولم يدفع له ذلك هل لاته المطالبة عليه بذلك لكونه فى حضانتها فان امتنع من الدفع يحبس أولاً وأجاب لا مطالبة لها

أو ما يصلح فى نفقة الأزواج فى القسم الاول لاختصاصه بينهم وما وفى القسم الثانى لها أن تخصم لكن برفع الامر الى الحاكم سقى يأمر الحاكم بالدفع اليها لانه من جنس حقها وليس للاب أن يدفع اليها بغير أمر الحاكم فى باب الودعة من الواقعات الحسامية (١) * وأذا لم يكن للصغير ولا لاته مال فأمر الحاكم الام بالاستدانة الى الصغير حتى ترجع عليه بعد البلوغ لا يصح ولا ترجع بزانية وكذا فى نفقات الصغيرى للخاصى (٢) * فان كان القاضى بعد ما فرض لها نفقة الاولاد أمرها بالاستدانة فاستدانت حتى ثبت لها حق الرجوع على الاب فبات الاب قبل أن يؤدى اليها هذه النفقة هل لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا ذكر اختلاف فى نفقائه انه ليس لها ذلك وكذا فى الاصل أن لها ذلك وهو الصحيح لان استدانة المرأة بأمر القاضى والقاضى ولاية كماله بمنزلة استدانة الزوج بنفسه ولو استدانت الزوج بنفسه ثم ماتت لا يقطع عنه الدين كذا هو هنا هذا اذا استدانت بأمر القاضى وأما اذا فرض القاضى نفقة الاولاد ولكن لم يأمرها بالاستدانة فاستدانت ثم مات الزوج قبل أن يؤدى ذلك اليها ليس لها أن تأخذ من ماله ان ترك ما لا بالانفاق فى الثالث من نفقات الذخيرة البرمانية (٣) * وفى الحاوى سئل أبو بكر عن صبي كان بين أبوين فرض القاضى النفقة على الأب فاجتعت النفقة وكانت الام تنفق من مالها قال لها أن تطلب مقدار ما أنفقته بعد فرض القاضى من نفقات التاتارخانية فى نفقة ذوى الارحام * ولو قالت الام للقاضى افرض النفقة لهذا الصبي على أبيه ومضى أن استدتن على الاب فان القاضى يفعل ذلك فاذا بسر رجعت عليه بما استدانت فان لم ترجع حتى ماتت ليس لها أن تأخذ من تركته وهو الصحيح وان أنفقت من مالها أو من المسألة من الناس لا ترجع على الاب * وكذا فى نفقة سائر المحارم هكذا ذكر فى الاصل وفى أدب القاضى بناء على أن نفقة ذوى الارحام هل تصير ديناً بالفرض فيه روايتان فى رواية لا كما ذكرنا وفى رواية الجامع الصغير تصير ديناً وفى الاب مع الابن اذا اختلنا فى اليسار قال الابن هو غنى وأيسر على نفقته وقال الاب انام عسر ذكر فى المتن أن القول قول الابن والابنة يئنه الاب من نفقات الخلاصة (فى جنس آخر من نفقة ذوى الارحام) * ونفسر الاستدانة أن يقول القاضى لها اشترى اللحم والخبز والكسوة وكلنى والبسى لترجعى بجهن على الزوج لأن يقول استقرضى على الزوج لان التوكيل بالاستقرض على الغير لا يصح من نفقة خزانة المفتين * واذا استدانت هل تصرح بانى استدتن على زوجى أو تنوى أمّا اذا صرحت فقط هو وكذا اذا فوت وان لم تصرح ولم تتولم نكح استدانة عليه بحروا تقي فى النفقة * (فى شرح قوله ولا يفرق بعجزه عن النفقة) (٤) * ولو فرض القاضى النفقة على الاب فلم تستدن الام وأكل الولد بمسألة الناس لا ترجع على الاب بشئ وان حصل له بمسألة الناس نصف الكفاية بقطع نصف النفقة عن الاب ونصح الاستدانة بالنصف الباقى وكذا اذا فرضت عليه نفقة المحارم فأكلوا من مسألة الناس لا يرجعون على الذى فرضت عليه النفقة بشئ الا المرأة اذا فرضت لها النفقة فأكلت من مال نفسها أو من مسألة الناس كان لها أن ترجع بالمفروض على زوجها من نفقة الاولاد من الخالية

عابه بذلك استوطعها عنه بعضى الزمان حيث لم يأذن لها فى الاستدانة عليه والا فاقا ليرجع عليه بنظره من فتاوى ابن نجيم به (١) * (٤) ولواذعت انما فوت الاستدانة وأنكر الزوج قائم قول له كفى بالجنبى كذا فى معين المفتى به

(١) استدان قبل الفرض لا ترجع عليه
بrazية سيد

(٢) المسئلة مذكرة في نفقائه
أيضا سيد

(١) * ولو أنفق من ماله بعد الفرض أو التراضي لها أن ترجع على الزوج لأن النفقة صارت ديناً عليه كسائر الديون وكذا إذا استدان على الزوج سواء كانت استدانته باذن القاضي أو بغيره فإنه غير انما إن كان بغير اذن القاضي كانت المطالبة عليها خاصة ولم يكن للغيرم أن يطالب الزوج بما استدانته وإن كانت باذن القاضي لها أن تحصيل الغريم على الزوج فيطالبه بالدين وهو قائدة اذن القاضي بالاستدانة في فصل بيان كيفية وجوب النفقة من نفقة البدائع * للزوج عليه ادين وطالب النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بلارضا الزوج بخلاف سائر الديون لأن دين النفقة أضعف فصارت كاختلاف الجنس فأشبهه ما إذا كان احد الحقين جدياً والآخر ردباً لا يقع التقاض بلارضا في الوكالة بالبيع من وكالة البرازية (٢) * قدمت معها الى الحاكم للنفقة فبرهن الم أن لها أحاموسرا وأنكرت برئ الم من النفقة في العاشر من دعوى البرازية * وبفرض على الزوج أن كان موسراً نفقة خادمها لأن عليه أن يقيم لها من يصلح طعامها وشرابها وأما شرطه في ذلك كونه موسراً فهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة وهو الأصح وعنه أيضاً أنه يفرض لخادمها وإن كان معسراً وهو قول محمد في نفقات الحدادى * إذا قال الرجل لامرأته لا أنفق على أحد من خدمك لكن أعطى خادماً من خدعى لخدمك وأبى المرأة لم يمكن للزوج ذلك ويجوز الزوج على نفقة خادم واحد من خدم المرأة المرأة إذا كانت من بنات الاشراف ولها خادم يجبر على نفقة خادمين لأنها محتاجة الى خادمين أحدهم للخدمة والآخر للرسالة من نفقات التجنيس والمزيد قبيل فصل نفقة المطلقة ملخصاً * تزوج عبد أو مكاتب أو مدبر امرأة باذن المولى فولدت أولاداً لا يجبر على نفقة الأولاد سواء كانت أمهم حرة أو أمة أو أم ولد أو مدبرة أو مكاتبه لأن نفقة الولد مله محضة ولا تستحق الصلة على هؤلاء بخلاف نفقة المرأة لأنها عوض من وجهه فترجع على هذا فقال إذا لم تجب على الأب نفقة الأولاد فعلى من تجب فقيماً إذا كانت المرأة مكاتبه فنفقة الأولاد عليها لأن الولد تابع لأمه في كتابتها فكان كالمولود لها لا يرى أن كسبه لها أو أرش الخيانة عليه لها ومبرأته لها فتكون نفقته عليها كسائر عبيدها وفيما إذا كانت المرأة مدبرة أو أم ولد فأولادهم ابنتهم فما فتكون نفقتهم على مولاهما وهو مولى أم الولد والمدبرة وفيما إذا كانت المرأة أمة ورجل فنفقة الأولاد على مولى الأمة وفيما إذا كانت المرأة حرة فنفقة الأولاد على الأم إن كان للأم مال وإن لم يكن لها مال فنفقته على من يرثهم الأقرب فالأقرب وكذا حرة تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة فالجواب فيه كالجواب في العبد والمدبر والمكاتب في مسائل نفقة الأتارب من مجع الفتاوى * ويساع الفتن في نفقة زوجته وقيد بنفقة زوجته لأن نفقة الأولاد لا تجب عليه سواء كانت الزوجة حرة أو أمة أما إذا كانت حرة فلا الأولاد أحرار تبعها ولا تجب النفقة على العبد إلا الزوجة وإن كانت الزوجة أمة فنفقة الأولاد على مولى الأمة وإن كانت نفقة الأم على العبد لأن الأولاد تبسبغ للأم في الملك فتكون نفقة الأولاد على المالك لا على الزوج كذا في الولو الجية * زاد في الكافي للحاكم وشرحه للسرخسي وشرح الطحاوى والشامل وكذلك المكاتب لا تجب نفقة ولده سواء

كانت امرأته حرة أو نكحة لهذا المعنى وإذا كانت امرأة المكاتب مكاتبه وهي عاصم على واحد فنفقة الولد على الأم لأن الولد تابع للام في كتابتها ولهذا كان كسب الولد لها وأرض الجناية عليه لها وميراثها فكذلك النفقة تكون عليها بخلاف ما إذا وطئ المكاتب أمته فولدت حيث تجب نفقة الولد على المكاتب لأنه داخل في كتابته ولهذا يكون كسبه له وكذا أرض الجناية عليه له ولأنه جزؤه فإذا تبعه في العقد كانت نفقته عليه كذفقة نفسه انتهى من نفقة البصر الرائي ملخصا * وفي غاية البيان إذا تزوج مديرة أو أم ولد ووجدت التوبة تلزم النفقة على الزوج والأفلا لأن النفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد ~~ممكن~~ هذا في غير المكاتب لأن المكاتبه لها النفقة والسكنى وإن لم توجد التوبة وبه صرح في شرح كتاب النفقات للخصاف * والفرق بينهما وبين الامة والمديرة وأم الولد أن المولى لا يمكن استخدام المكاتب فلا يحتاج إلى توبة المولى بخلافه فإن له مولى استخدمته يبان الرواية شرح الوفاية في باب نكاح الرقيق * ولا نفقة للمتوفى عنها زوجها سواء كانت حاملا أو غير حامل (١) إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل فالها النفقة من جميع المال كذا في الفتاوى (٢) من نفقات الحسد ادى * لانهقة المعتدة موت مطلقا إلا إذا كانت أم ولد وهي حامل من نفقات تنوير الابصار * وفي الكافي للعالم لو أعتق أم ولده لا نفقة لها في عدته من عدة البصر الرائي * أعتق عبدا صغيرا أو أمة صغيرة سقطت النفقة عن المولى وكانت على بيت المال بزازية في التاسع عشر من النكاح (في شرح قوله المنكوسة نكاحا فاسدا) (٣) * وتسقط نفقة الزوجة مأكولة أو ملبوسة في مدة مضت ولم يصل إليها المأكل المجره أو لبعته أو غيبته بالحبس أو غيره إلا إذا سبق فرض فاض بالنفقة مع الاستدانة أولا أو رضيا بشئ معلوم منه الكل شهر أو سنة فإن ولايته عليه أقوى من ولاية القاضي عليه فتجب النفقة المقرضة أو المرضية لما مضى من زمان الفرض أو الرضا مادام حيين وإن مات أحدهما بعد أحد هذين أو طلقها قبل قبض من الزوج شيئا من الطريق الفاعلين سقط بالموت أو الطلاق المقرضين بالقضاء والرضا من النفقة لأنها ماسة لساقطة بأحدهما قبل القبض كالهبة وفي خزانة المفتين أن المقرضة لا تسقط بالطلاق على الأصح (٤) وفيه اشعار بأن المولى لم تعين بأحد هاتين سقط بالطريق الأولى كما في المحيط إلا إذا استدان بالموت فأنه لا تسقط بالموت والطلاق وفي الخلاصة أنه في سقوط المستدانة بالموت روايتان والصحيح أنها لا تسقط كفي المحيط من نفقة القهس ثانی فی جواهر الفتاوى * النفقة المقرضة تسقط بالموت وهل تسقط بالطلاق اختلاف المشايخ (٥) واختار شيخنا محمد الدين أنها لا تسقط وذكر القاضى أبو على النسفي أن فيه رواية وفرق بعض مشايخنا بين الطلاق البائن والرجعي والفتوى في الرجعي أنها لا تسقط كيلا يتخذ الناس ذلك حيلة انتهى كلامه مخ الغفار من باب النفقات * وإذا مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ومضت شهورة سقطت النفقة وكذا إذا ماتت الزوجة لأن النفقة صلة والعلا تبتطل بالموت كالهبة تبطل بالموت قبل القبض وقال الشافعي تصغير دين قبل القضاء ولا تسقط بالموت لأنها عوض عنه وما يسقط بالموت هل يسقط بالطلاق قال بعضهم لا وقال بعضهم

(١) وقد اختلف السلف فيما إذا كانت حاملا قال بعضهم لا نفقة لها في مال الزوج وهو الصحيح وقد غلط ابن الكل عليه وجهه المتعالم كذا في معين المفتي في النفقات

(٢) سئل عن رجل مات عن أم ولده الحامل هل لها النفقة في ماله أجاب نعم لها النفقة في ماله حتى تضع من فتاوى ابن نجيم

(٣) أعتق عبدا مننا سقطت عن المولى نفقته وصارت في بيت المال بزازية في التاسع عشر من النكاح

(٤) يخالف لما عليه المتون وأفتى ابن نجيم بالسقوط قائلا بأنه تسقط النفقة المأمروضة وكذا الكدوة بالطلاق الرجعي في طلاق الاسئلة والاجوبة

(٥) وفي البصر الرابع سقطت لها بالطلاق كالموت خصوصا وقد أفتى به الشيخان الصدر والشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني كما في الذخيرة قال وظاهر كلامهم أنه لا فرق فيه بين الطلاق البائن والرجعي لانه في عبارة الظهيرية والندانية قد عطف البائن على الطلاق وفي البرازية فرض القاسى لها النفقة أو صالح معها أو مضت المدة ولم تعط ومات سقطت لأنها ماسة وبالطلاق تسقط بلا خلاف والبقاى ذكر فيه خلافا بين الشافعي ومحمد انتهى كذا في مخ الغفار في شرح قوله يسقط المقرض من باب النفقات من النكاح

نم

نعم وهو الاظهر كذا في الفتاوى * ولو أبرأت زوجها من نفقة في الاوقات المستقبلة لم تصح البراءة لانها براءة عما سيجب فلا تجوز ولو فرض لها القاضي النفقة فلم تقبضها حتى انقضت عدتها هل تسقط فيه اختلاف المشايخ ولو فرض القاضي لها نفقة على الزوج وانفقت من مالها فلهما الرجوع في مال الزوج مادام احين وتسقط بوث أحدهما الا ان يكون ما أنفقته دينيا يامر القاضي فانه لا يسقط من نفقة الحدادي * وفي الغياث المفروضة تسقط بالنشوز (١) هكذا في قضاء الجامع أما المسئلة على أصح الروايتين يجب أن لا تسقط جميع الفتاوى في النفقات من النكاح * قال وان أبرأت المرأة أن تتحول مع زوجها الى منزله أو أراد الزوج أن يخرجها الى بلد من البلدان فاستعت من ذلك فلا نفقة لها ان كان قد أعطاها مهرها لانها مبطلة في هذا المنع وان كان لم يعطها مهرها فابت أن يجيبه الى ما أراد فلها النفقة عليه لانها محقة في هذا المنع هذا اذا لم يدخل بهم الزوج فان دخل بهما فكذلك الجواب في قول أبي حنيفة وفي قولهما لا نفقة لها في الوجهين جميعا ويدخل في هذه المسئلة قول أبي القاسم الصفار وقدمت المسئلة من قبل في باب نفقة المرأة من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف * وقال أبو القاسم الصفار هذا كان في زمانهم وأما في زماننا لا يملك الزوج أن يباخر بها وان أوفى صداقها لان في زمانهم كان الغالب من حالهم الصلاح وفي زماننا ليس كذلك فاذا كانت بين عشرين لا يمكنه ظلمها ومتى نقلها الى بلدة أخرى ظلمها وهي لا تقدر على الاستغاثة بأحد في باب المطالبة بالمهر من شرح مختصر أدب القاضي * ولو كان الزوج ساكنا معها في منزله انقضت زواجهما عن الدخول عليها كانت نائمة الا اذا امتنعت ليحولها الى منزله أو يكثر لها من غير لا فيمنع لا تكون ناشرة ولو كانت مقبلة في منزله ولم تمكنه من الوطء لا تكون ناشرة في باب النفقة من نكاح الخالية * واذا سلمت نفسها اليه في منزله (٢) فعليه نفقة او كسوتها وسكناها محتسرات النوازل في أول النفقات * لا نفقة للصغيرة التي لا تجامع سواء كانت في بيت الزوج أو في بيت الاب فان كانت لا تصلح للجماع ونصلح للخدمة اختلف المشايخ فيه وهذا بخلاف المملوكة في شرح الطحاوي وفي الفتاوى الصغرى لو كانت بنت تسع سنين تجب ولو كانت بنت خمس سنين لا تجب وفي الست والسبع والثمان اختلف المشايخ فيه من نفقات المملوكة (المحيط) المرأة اذا كانت وثقاء أو قرناء وصارت مجنونة أو أصابها بلاء يمنع الجماع أو كبرت حتى لا يمكن وطؤها يحكم كبرها كان لها النفقة سواء أصابتها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج أو قبل ذلك اذا لم تكن مائة نفسهما من الزوج بغير حق في أوائل نفقات التاتار خانية * القاضي اذا حبس الزوج في سجن السلطان ظملا اختلفوا فيه والصحيح أنها لا تستحق النفقة من تصحيح القدوري (في النفقة) * سئل عن الزوج اذا حبس زوجته بدين عليها هل لها عليه النفقة وهي محبوسة أم لا أجاب نعم لها النفقة من فتاوى ابن نجيم (في النفقة) * ولو أسلمت المرأة وأبى الزوج أن يسلم فلها النفقة لان الفرقه بالاباء وهو منه بخلاف ما لو أسلم الزوج وأبى هي لا تجب النفقة لان الامتناع جاء من قبلها ولا يسقط به مهرها كاه اذا كان قبل

(١) سئل عن النشوز واسقاط النفقة والكسوة أجاب هو الخروج عن محمل الزوج بلاذنه بغير حق من فتاوى ابن نجيم في النفقة سجد

قوله قول أبي القاسم الصفار هو ما ذكره بعده هذا سجد

(٢) قبله لانه لو لم تزف الى بيت زوجها لاستحق النفقة وهو رواية عن أبي يوسف ومختار بعض المتأخرين لكن في ظاهر الرواية تجب لها النفقة اذا لم يطالبها الزوج بالاتصال لانها سلمت نفسها اليه معنى كذا في ابن مالك شرح المجموع سجد

المدخل من نفقة الزيلعي * ثم ان كان الزوج هو المرتزقاها كمال المهر ونفقة العدة أيضا
ان كان دخلها ونصفه ان لم يدخل بها في نكاح المشركين من ابن الهمام * ان الفرقة
اذا وقعت من قبل الزوج بمباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى وكذا اذا أقر الزوج
أن نكاح امرأته كان فاسدا وكذبته المرأة فترق بينهما بعد الدخول أما اذا وقعت الفرقة
من قبل المرأة فان وقعت بفعل مباح كغيبا والبلوغ وخيار العتق وعدم الكفاة كان لها
النفقة والسكنى من قناوى الظهيرية في نفقة المطلقة (أ) * صالحته على أكثر من النفقة
والكسوة ان كان قد رمايتا في نفسه الناس بصرح وان زاندا فالزانية مدونة وتزوم نفقة
المثل والقاضي اذا فرض النفقة ثم رخص تسقط الزيادة ولا يسطل القضاء وكذا لو فرض لها
النفقة لخص بالاقل من الدراهم فغلاها ان تطلب الزيادة وفي الاصل صالحته على قدر
لا يكفيها ان ترجع ولو على الزيادة له المنع من نفقات البرازية * (ق) لو صالحت المرأة
زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم قال الزوج لا أطيق ذلك فهو لازم ولا يلتفت اليه الا
اذا تغير سعر الطعام ويعلم أن ما دون ذلك يكفيها وان صالحت المباشرة زوجها من سكاها على
دراهم لا يجوز لان السكنى حق الشرع وهي لا تقدر على اسقاط حق الشرع سواء كان
بعوض أو بغير عوض في الباب الثالث من صلح نقد القناوى * سئل عن قدر زوجته في
كل يوم قدر معلوما في نظير نفقتها ورضيت منه بذلك فأراد الرجوع عن ذلك التقدير وان
ينفق عليها ما تحتاج اليه أصنافا فهل له ذلك أجاب له الرجوع عن ذلك التقدير وله أن ينفق
عليها بقدر الحال والكفاية من قناوى ابن نجيم في أواخر الطلاق * (د) وللزوجة أيضا أن
ترجع ولو بعد الحكم وتطلب كفايتها من الذي يناسبه بقدر الحال من قناوى ابن نجيم في
أواخر الطلاق * المرأة اذا لم تستعمل الكسوة التي أعطاها زوجها فانه اذا مضى من الوقت
مقدار ما لو استعملت ما عتاد فتخزفت الكسوة لها المطالبة بكسوة أخرى من الزوج قبيل
فصل مسائل العذر من اجارات جميع القناوى * وان فرض لها القاضي الكسوة لستة
أشهر وأعطاها فضاءت الكسوة أو سرقت لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تغض ستة أشهر
وكذا ولو لبست الكسوة لبسا غير معتاد فتخزفت قبل مضي المدة بحرق لبسها ولو لبست
لبسا معتادا فتخزفت قبل الوقت قضى الثاني لها بكسوة أخرى وان مضت المدة والكسوة
قائمة ان لم تلبسها في تلك المدة قضى لها بكسوة أخرى وكذا ولو لبست تلك الكسوة ومعها
نوبا أخرى قضى القاضي بكسوة أخرى وان لم تلبس معها نوبا أخرى قضت المدة والكسوة
قائمة لا يقضى لها بكسوة أخرى ما لم تتخزق تلك الكسوة وكذا النفقة على هذه القناويل
ان هلك أو سرق أو أسرفت أو أكلت فلم يبق قبل مضي المدة لا يقضى بنفقة أخرى
وان لم يسرق فلم يبق يقضى بنفقة أخرى في باب النفقة من القنايلية * (هـ) للصغير
دين على أبيه فأنفق عليه لا يبرأ قضاء الا اذا أشهد قضاة شرعية لولدى لا يقضى منه من دين
له على اذ المديون لا يصدق في الاداء وكذا الواليسه من ثوبه أو أطعمه من خبره واحتسبه
من دين له عليه في الثامن والعشرين من الفصولين * (ث) ترك طعاما ودققة أو مئنا
بين ورثته وفيهم صغار وامرأة فلهم كل ذلك بينهم ومن كان منهم كبيرا أخذ حصته ولو توى

(١) الاصل في الفرقة أنها اذا جاءت من قبل الزوج بفعل مباح أو محظور تستحق النفقة والسكنى أما اذا وقعت الفرقة من قبل المرأة فان وقعت بفعل مباح كغيبا والبلوغ وعدم الكفاة كان لها النفقة وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطاعة ابن الزوج لا تجب النفقة كذا في نفقات مختارات النوازل

(٢) سئل عن شخص نجس نجسه عليه نفقة لزوجته وكسوة مدونة معلومة فطالبت عند الحاكم فاعترف وادعى أنه معسر عنها فهل يقبل قوله في ذلك بغير دية أم لا بدين بينة تشهد بذلك بعد حجيته أجاب يقبل قوله بيمينه في الاعسار عنها ولا يمينه عليه ولذا لا يجبس ما لم يثبت عنه كذا في قناوى ابن نجيم في الطلاق

بعض المال وأنفق المكيار بعضه على أنفهم وعلى الصغار غناوى فهو على كلهم وما
 أنفق المكيار ضمنوا حصة الصغار ولو أنفقوا مالا من القاضى أو الوصى ولو بأمره حسب
 لهم إلى نفقة مثلهم * (نو) لو ترك طعاماً أو ثوباً أو طعام الكبير الصغير وألبسه الثوب
 وليس بوصى لم يضمنه الكبير استحبنا بخلاف اتفاق النفقة من المحل المزبور * (من)
 للوصى أن يخلط طعامه بطعامه ويأكل بالمعروف في السابغ والعشرين من الفصولين *
 وفي الفقيه للزاهدى وللوصى خلط النفقة المقرضة بماله نفسه وإن لم يأذن له الحاكم وكذا
 له خلط نفقة بعض الأيتام ببعض وانفاقها عليهم جلة واحدة تتحد مورثهم أو تعدد ولكن
 إذا كان الخلط في ما خيرا لليتيم من وصايا الضمانات الفضيلية * وصى أنفق على الصغير
 من مرقه ونخبه حتى بلغ فرجع ذلك عليه ليس له ذلك إلا إذا كان أنفق عليه ليرجع
 عليه قنية (فما يتعلق بانفاق الأب والوصى * (في اجبار الالم على الارضاع) * قال
 الفخامك إذا لم يكن للصبي أو للأب مال أجبرت الالم على الارضاع وهو الصحيح لأنها ذات
 يسار في اللبن فصار هذا قياس ما ذكرنا أن الأب إذا غاب وليس له مال وترك امرأة وصغيراً
 وأما مال فانها تجبر على الاتفاق على الصغير ثم يرجع عليه بذلك فكذا هيها قال فان طلبت
 من القاضى أن يقرض لها نفقة الارضاع حتى إذا أيسر وجعت عليه فعل ذلك لأنها
 أنصفت كما في النفقة في باب نفقة الصبيان من مختصر شرح أدب القاضى للخصاف *
 قوله وإيسر على الالم أن ترضعه يعنى في الحكم إذا امتنعت وإن كانت الزوجية فاعمة وهو
 مقيد بالقيد الذى سنذكره وقوله وهذا الذى ذكر بيان الحكم أى عدم الجبر بيان
 الحكم قضاء بمعنى أنها إذا امتنعت لا يجبرها القاضى عليه وهو واجب عليها ديانة
 وكذا غسل الثياب والطبخ والغسيل وكس البيت واجب عليها ديانة لا يجبرها القاضى عليه
 إذا امتنعت لأن المستحق عليها بالنكاح تسليم نفسها للاستمتاع في باب النفقة من ابن
 الهمام * قوله ولا تجبر أمه لترضع أطفاه فيشعل ما إذا كان الأب لا يجبر من ترضعه أو كان
 الولد لا يأخذ ثدى غيرها ونقل الزيلعى والاتقانى أنه ظاهر الرواية لأنه يتغذى بالدهن
 وغيره من المائعات فلا يؤدى إلى ضياعه ونقل عدم الاجبار في هذه الحالة في المجتبى عن
 البعض ثم قال والأصح أنها تجبر عند الكل انتهى ويزعم في الهداية وفي الثانية
 وعليه الفتوى وذكر في فتح القسدير أنه الأصوب لأن قصر الرضيع الذى لم يأكل الطعام
 على الدهن والشراب سبب إرضه وموته انتهى وفي الثانية وإن لم يكن للأب ولا للولد
 الصغير مال تجبر الالم على الارضاع عند الكل انتهى فعلى الخلاف عند قدرة الأب بالمال
 وفي غاية البيان معزياً إلى التتمة عن اجارة العيون عن محمد بن أسد جرجان الصي شهر
 فلما انقضت الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدى غيرها قال أجبرها أن ترضع
 من تفقات الجرارائق ملخصاً * وفي طريقة (بز) قال للقاضى هذه الدابة وديعة
 أو لقطعة أو هذا القن أبى ردده من مسيرة سفر والمالك غائب فرى بالانفاق لارجع عليه
 قال قاضى يطلب البيعة فلما قامها حكم بالنفقة على الغائب وكذا أمرأة الغائب
 فان القاضى يكلفها إقامة البيعة على النكاح وعلى أن الزوج مال وديعة عند حاضر

فلما طامعت فرض لها النفقة في السام من الفصولين * ونفقة المبيع على المباح مادام
 في يده وهو الصحيح في باب نفقة المالك من القنية * عديين رجلين غاب أحدهما فأنفق
 الآخر على العبد فهو متطوع من نفقات البرارية * ذكر عن إبراهيم في الرجل يطلق
 امرأته وهو غائب فلا يعطيه نفقة أتستعدي على ماله قال تستعدي عليه فنفقة عليها
 فإن لم تطلب النفقة حتى انقضت عدتها فلا نفقة لها كما في حال قيام النكاح وأما إذا فرض
 القاضي لها نفقة فلم تقبض حتى انقضت عدتها لم يذكروا في الكتاب أنه هل يقاس على الموت
 حتى تسقط أم لا قال الشيخ الإمام شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز أحمد الحلواني في شرح
 هذا الكتاب فيه كلام يذكروا في غير هذا الموضع في باب نفقة المطلقة من مختصر شرح أدب
 القاضي للخصاف * المعتدة إذا لم تخصص في نفقتها ولم يفرض لها القاضي شيئاً حتى انقضت
 العدة فلا نفقة لها لأن النفقة في حالة العدة فإن كان الزوج غائباً فاستدانت عليه ثم قدم
 بعد انقضاء العدة يقضى عليه بنفقة مثلها وهو قول أبي حنيفة الأول ثم رجع وقال لا يقضى
 عليه كما في نفقة النكاح وأما لو فرض القاضي لها النفقة في حالة العدة وقد استدانت على
 الزوج أو لم تستدن ثم انقضت عدتها قبل أن تقبض شيئاً من الزوج فإن استدانت بأمر
 القاضي كان لها أن ترجع على الزوج بذلك لأن استدانة المرأة بأمر القاضي وللقاضي
 ولاية كاملة بمنزلة استدانة الزوج بنفسه وأما إذا استدانت بغير أمر القاضي أو لم تستدن
 أصلاً هل ترجع بذلك على الزوج أم لا قال شمس الأئمة الحلواني في شرح أدب القاضي فيه
 كلام قال الشيخ الإمام الأجل الشهيدي والظاهر عندي أنه لا يسقط وأشار شمس الأئمة
 السرخسي إلى أنه يسقط حيث عاين فقال والسبب في استحقاق هذه النفقة العدة
 والمستحق بهذا السبب في حكم الصلة فلا يذم من قيام السبب لاستحقاق المطالبة ألا ترى أن
 الذمي إذا أسلم وعليه خراج رأسه لم يطالب بشيء منه فكذلكها هنا وهو الصحيح ذخيرة
 في الفصل الثاني من كتاب النفقات * ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق
 ذلك حال قيام العدة أما إذا كانت العدة عن طلاق رجعي فإنه تستحق بالاتفاق لأن النكاح
 قائم وإن كانت العدة عن طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعي لا تستحق وذكر
 في الكتاب حديث إبراهيم وهو يدل على مذهبي فإنه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب
 ولم يفصل بين طلاق رجعي وطلاق بائن وأوجب النفقة ثم عندنا لا تستحق النفقة ابتداء بل
 يبقى ما كان واجباً حال قيام النكاح حتى إن كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح
 لا تستحق في حالة العدة كما في العدة عن النكاح الفاسد والناشئة والامة إذا لم يوثقها
 المولى بينا فإن لم تطلب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت سقطت نفقتها
 لأنها من باب الكفاية وما كان من باب الكفاية فيجوز من له الحق يسقط الحق كمن له العطاء
 إذا مات قبل أن يأخذه في باب الرجل يغيب عن امرأته من مختصر شرح أدب القاضي
 للخصاف * ذكر عن الخيال أنه قال إذا خرجت المطلقة في عدتها فلا سكنى لها ولا نفقة
 لأن العدة مادامت باقية كان النكاح باقياً من وجهه ولو نشزت في حال قيام
 النكاح من كل وجه لم تكن لها النفقة والسكنى فكذلك إذا نشزت في حال قيام النكاح

من وجهه من المحل المزبور في باب نفقة المرأة (١) * (نم) صالحت المرأة المعتدة
عن نفقة العدة كل شهر بثلاث دينار ومضت مدة ولم يؤذ اليها ذلك لا يسقط البذل
ولا فرق بين أن يكون صلحا وبين أن يكون الفرض حكم حكم لا حاكم ولو خرجت بعد
الفرض من البيت الذي وقعت فيه الفرقه بغير رضاه لا يسقط قدر المدة التي غابت في باب
فرض القاضى النفقة من القنية * (قا) رجل صالح امرأته المطلقة عن نفقتها على
دراهم معلومة على أن لا يزدها عليها حتى تنقضى عدتها وعدتها بالأشهر جائز ذلك وإن
كانت عدتها بالحيض لم يجز لأن الحيض غيبه معلوم فعدته حيض ثلاث حيض في شهرين
وقد لا تحيض في عشرة أشهر في الثالث من صلح نقد الفتاوى * ولو أن المرأة طالت
بها العدة فلها النفقة والسكنى وكذلك إذا ارتفع حيضها بعد الحمل أو بعد ذرا آخر فلها
النفقة والسكنى وإن امتدت ذلك إلى عشر سنين ما لم تدخل في حد الإياس وتنقضى العدة
بالشهور وبعد ذلك من نفقة شرح الطحاوى * وإن طالت العدة فبارقة فاسع الحيض كان
لها النفقة إلى أن نصير آيسة وتنقضى عدتها بالأشهر وإن أنكرت المرأة قضاء العدة
بالحيض كان القول قولها مع اليقين وإن أقام الزوج البينة على إقرارها بانقضاء العدة
سقطت نفقتها ولو وجبت العدة على المرأة فادعت أنها حامل كان لها النفقة من وقت
الطلاق إلى ستين فإن وضت ستين ولم تلد وقالت كنت أظن أنى حامل ولم أحض إلى هذه
المدة وطالبت النفقة كان لها النفقة وتعذر في ذلك لأن هذا مما يشبه فكان لها النفقة إلى
أن تنقضى عدتها بالحيض أو نصير آيسة فتستغنى عدتها بالأشهر في فصل نفقة المعتدة من
الحماية (٢) * وإن ادعت حبلًا أنفق عليها ما بيننا وبين ستين من مذلة طلقها فإن قالت كنت
أظن أنى حامل ولم أحض وأنا معتدة الطهر إلى هذه الغاية وأظن أن هذا الذي يريح
وأنا أريد النفقة حتى تنقضى عدتي وقال الزوج وقد ادعت الحمل وأكثرت ستين فالقاضي
لا يلتفت إلى قوله ولا يلزمه النفقة ما لم تنقض العدة ما بثلاث حيض أو بدخولها حد الإياس
ومضى ثلاثة أشهر بعده (٣) وإن حاضت في هذه الأشهر الثلاثة استقبلت العدة
بالحيض والنفقة واجبة لها في جميع ذلك ما لم يحكم بانقضاء العدة وهكذا في الخلاصة
وقد وقعت سادسة في زمانها هي أنها ادعت الحمل ولم يصدقها فصدد لها النفقة على أنها
إن لم تكن حامل لردت ما أخذته ولا يصحى أنه شرط باطل من نفقة البعر الرائق * لا تسترق
مجهلة مدة مات أحد ههما قبلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يسحب لها نفقة
ما مضى وما بقى للزوج فترده وكذلك قيمة المتهلك ولا ترز قيمة الهالك بالاتفاق خال في النصفه
وشرح الاسي جابى الصحيح قولها ما شرح النصفه لفظا وبغاي باب النفقة (٤) * ولو أعطاهما
الزوج النفقة ثم طلقها لم يكن له أن يسترد ما أعطى عند أبي حنيفة وعليه الفتوى من نفقة
التأثر خانية وكذا في الولولجية * سئل عن رجل أفق على معتدة الغير ليتزوج بها فبعد
المدة تزوجت بغيره هل له الرجوع بما أنفق أم لا أجاب نعم له الرجوع عليها بذلك إن دفع إليها
الدراهم لتنفقها على نفسها من فتاوى ابن نجيم (٥) * هذا إذا دفع اليها الدراهم
لتنفق أما إذا أكلت معه فإنه لا يرجع عليها بشئ ظهير الدين (٦) * قال شهيد النهرود على

(١) المعتدة إذا لم تلزم بيت العدة بل تسكن
فما نأوتخرج زمانا لا تستحق النفقة لأنها
فانزلة كذا في الحامية في نفقة العدة بعد
(٢) سئل عن المطلقة إذا ادعت أنها حامل
من المطلق وأنكر المطلق الحمل هل يقبل
قولها ولها النفقة أم يحتاج إلى قاطبة
أو مضى مدة يظهر فيها الحمل أجاب القول
قولها وتستحق النفقة ولا يحتاج في ذلك
إلى قاطبة ولا لمدة يظهر فيها الحمل ويستحق
عليها إلى انتضاء العدة من فتاوى ابن
نجيم في النفقة بعد

(٣) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم
انقضاء العدة صدقت لأن الأصل بقاؤها
الا إذا ادعت الحمل فإن لها النفقة إلى
ستين فإن مضت ثم تبين أن لا حمل فلا
رجوع عليها كما فتح القدير وكذا في القاعدة
الثالثة من الاشياء بعد

(٤) ولو جعل الزوج لها نفقة مدة ثم مات
أحد ههما قبل مضى المدة لم يرجع عليها ولا
في تركتها في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وعليه الفتوى كذا في التأثر خانية نقلا
عن الخلاصة بعد

(٥) وإن عمل نفقة للأجنبية ليتزوجها
ثم ماتت قبل أن يتزوجها فله أن يسترد ما
أنفق كذا في باب النفقة من حقائق
شرح الجمع بعد

(٦) سئل عن رجل طلق زوجته ثلاثا
وانقضت عدتها منه فدفع لها ما تنفق
في عدة المحل ليتزوج بها بعد انقضاء العدة
فأبت أن تتزوج هل له أن يرجع عليها بذلك
أجاب أن أعطاهم دراها لم يكن له أن يرجع
ما لم يتزوج كذا في فتاوى ابن نجيم
في الطلاق بعد

التكويحة أنها أخته من الرضاع وقد دخل بها وأنفق عليها سنين فترى بينهما هل يرجع عليها
بالنفقات أجاب أن أخذت النفقة بغير الرضا نعم وإن أنفق عليها مساهمة لا والمسئلة
في أدب القاضي في باب نفقة امرأة شهيد الشهود على طلاقها من شهادات القاعدية

﴿كتاب العتاق﴾

• (الاول في اللفظ الذي يقع به العتق) • قال لعبد أولامته قد أعتقتك الله يعنى وان لم
ينورد كرتى الباب الثاني منه وشرط النية وقال محمد المختار هو الاول في الاول من عتاق
العتاوى الكبرى (١) • ولو قال لعبد مرفى بلاد الله حيث شئت ونوى العتق لا يعنى
من عتاق الفيض الكبرى وكذا في المنية • قال كل مولود لى قديم فهو حر أو كتب ذلك
في وصية عتق منهم من مضى له حول وأكثر كشاف في قوله تعالى حتى عاد كالعرجون
القديم (٢) • ولو بعث غلامه الى بلدة وقال له اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فاستقبله
رجل فقال العبد أنا حر أن كان المولى قال له حين بعثه ميتك حر فإذا استقبلك أحد فقل
أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر لا يعنى وان لم يكن المولى قال له ميتك حر وأما قال له
اذا استقبلك أحد فقل أنا حر فقال العبد لمن استقبله أنا حر يعنى قضاء ما لم يقل العبد
أنا حر لا يعنى (٣) كما لو قال لعبد مرفى أنا حر لا يعنى ما لم يقل أنا حر ولو قال لغيره قل
لغلامي أنك حر أو قال إنه حر عتق للسال ولو قال للمأمور قل لغلامي أنت حر لا يعنى
ما لم يقل المأمور له ذلك في الاول من عتاق الخمانية • وجعل قال لغيره أليس هذا حراً
وأشار الى عبد نفسه عتق في القضاء • رجل قال عبيدى أحرار وهم عشرة عتق عبيده
وان كانوا مائة من المحل المزبور • ولو قال اسم عبيدى حر ثم دعاه يا حر لا يعنى ولو
دعاه بالفارسية يا آزاد يعنى من أوائل عتاق الوجيز (وكذا في القضية) • رجل
أشهد أن اسم عبيده حر ثم دعاه بالفارسية يا آزاد يعنى لأنه دعاه بغير اسمه وكذا لو دعاه
بالفارسية آزاد ثم دعاه يا حر يعنى من عتاق الخمانية • رجل قال كل مالى حر وله عبد
فقال لم أؤ العتق لا يعنى عبيده من فصل فيما لا يقع به العتق من الخمانية • ولو قال كل
عبدى الذى سحر وله عبد أو قال كل عبيد أهل بغداد أو أهل بغداد ولم ينو
عبيده قال محمد ديعق عده وقال أبو يوسف لا يعنى وعليه الفتوى من عتاق نصيب
القدورى • أنت حر من العمل يعنى بلائيه فان نوى الحرة عمل الدين لا قضاء من عتاق
البرازية • لو قال لست لى بأمة أو قال لاحق لى عليك لا تعنى وان نوى قبيل فصل
التعليق من الخمانية • لو قال لعبد مرفى أنت غير مولود لا يعنى لكن ليس له أن يدعيه بعد
ذلك فان مات لا يرثه بالولا فان قال المولى بعد ذلك أنا مولود له فصدقه كان مملوكاً وكذا
لو قال ليس هذا عبيدى لا يعنى ولو قال لعبد مرفى سبيلك وأراد به العتق عتق ولو قال
وهبت لك رقبتك فقال هو لا قبل عتق من عتاق فيض كرتى • ولو قال لعبد عتقتك
على واجب لا يعنى من المحيط البرهاني في أوائل الثاني من العتاق • لو قال لعبد
أو أمته أنا عبدك عتق إذا نوى من عتاق القضية • سئل عن قال لعبد ياسيدى هل

(١) سئل عن قال لعبد اعنتك الله
ولم يقصد بذلك عتقا هل يعنى بذلك أجاب
نعم يعنى بذلك وان لم يقصد العتق
كذا في فتاوى ابن نجيم في العتق ع
(٢) رجل قال في وصيته أعتقوا عبيدى
الذى هو قديم العصبية تكلموا في قديم قال
أكثرهم قديم العصبية من صحبه سنة
وأخذوا ذلك من قوله تعالى حتى عاد
كالعرجون القديم فاضيفان في فصل
فيما لا يقع اذا لم ينو من كتاب العتاق ع
ولو قال أعنتوا عبيدى الذى هو قديم
العصبية فقديم العصبية تكلموا فيه والمختار
أن يكون عصبية سنة كذا في السادس
من عتاق التناوى الكبرى وتما فيه
ع
(٣) وفي التجنيس والمزيد من العتاق
لا يعنى ديانة ويعنى قضاء ع

لمولاها أن أعتقني خدعتك ما دمت حيا وأدفع لك ثمن فأعتقه بهذا الشرط وتركه عتقه
 ولزمه أن تسمى في قيمتها في الألفاظ التي يقع بها العتق من القنية * (قط) أعتقتك على
 أن تخدم فلانة عتق وعليه قيمته بلها البذل قلت وسئلت عن قال لعبد أعتقتك بشرط
 أن تخدمني إلى أن أموت فأجبت أنه عتق وعليه قيمته لما مر من المحل المزبور * (ق)
 ومن أعتق أمته على أن يتزوجها فقبلت الجارية عتقت ثم إن أبت أن يتزوجها فعليها
 السعاية وفي أم الولد في هذه المسئلة اختلاف في السعاية بخلافات التنازل * (ن)
 رجل أعتق أم ولد له على أن تتزوج به فقبلت فأبت أن تتزوج به فلا شيء عليها من السعاية
 في قياس قول أبي حنيفة لأن رقيتها غير متقومة تجب في العتق بعوض وكذا
 في الواقعات الحسامية * قال بالكاتب أن كنت عبيد فأنت حر لا يعتق لأنه ليس بعبد
 مطلقا في التعليق والاضافة من عتاق الحامية * وفي مجموع التنازل قال لعبد
 أنت حر بعد موتي إن لم تشرب الخمر فأقام شهران شرب الخمر قبل أن يموت بطل عتقه
 وإن رفع الأمر إلى القاضي بعدم موت المولى قبل أن يشرب الخمر وأضى فيه العتق ثم شرب
 الخمر بعد ذلك لم يرد في الرق ولو قال لعبد أنت حر على أن لا تشرب الخمر فهو حر وشرب
 الخمر أول يشرب في الثالث من عتاق التاتارسانية * إذا قال المولى لعبد أن أذهب
 إلى ألفا فأنت حر فجاء العبد بالمال وخلى بينه وبين المولى يجبر المولى على القبول وليس
 معناه الإكراه بالسبق وانما معناه أن العبد إذا حضر المال بحيث يتمكن المولى من قبضه
 وخلى بينه وبين المال ينزل المولى قابلا ويحكم بعتق العبد وهذا استحسان أخذه علماءنا
 الثلاثة ويجب أن يعلم أن هذا التصرف يمين ابتداء ويقلب كتابة عند الاداء أما يمين ابتداء
 فلا صورة له صورة اليمين لأن اليمين ذكر شرط وحزاء وهذا التصرف فيه هذه المثابة وأما
 كتابة معنى عند الاداء فلا معنى للكتابة أن يعتق العبد بمال يؤديه إلى المولى وقد وجد هذا
 الحد عند الاداء فوفرنا على الشبهين حفظهما فجعلنا يمين ابتداء عملا بالصورة فقلنا بأنه يتم
 بالمولى وجده ولا يمتثل القسح ولا يمنع جواز البيع ولا يفسد العبد أحق بأكثره للمال
 حتى كان للمولى أن يأخذ منه بغير رضاه وجعلناه كتابة معنى عند الاداء فقلنا إذا أذى
 العبد المال يجبر المولى على القبول كما في فصل الكتابة وهذا لأن المولى رضي بالعتق عند
 وصول العرض إليه والعبد ما يعني في اكتساب المال لا يصل إلى العتق فلو لم يجبر المولى على
 القبول على التعسير الذي قلنا في ضرورة العبد ولو أجبر المولى على القبول لا يتضرر وجهه
 الطريق أجبر المولى على القبول في الكتابة وإذا أجبر المولى على القبول صاير القبول
 موجودا تقديرا واعتبارا فيحقق الشرط وهو الاداء إلى المولى في الثالث من عتاق المحيط
 البرهاني * (الثالث في العتق يدعى النسيب) * ولا عتق في الذداء إلا في فصلين يا حر يا حر
 يا مولاي يا مولاي ولا في ذكره في المنقح هذا معنى أو خلى بعتق هذا أخي أو أختي لا والصحيح أنه
 يعتق في الشكل رواه الحسن عن الإمام من أوائل عتاق البرازية (١) * والأصح أنه إذا
 وصف العبد بصفة من يعتق عليه أدام ملكه فإنه يعتق عليه إلا في قوله هذا أخي وهذه أختي
 من عتاق البحر الرائق (٢) * رجل قال لعبد يا بني لا يعتق ولو قال يا بني يعتق ولو قال

- (١) ولو قال هذا عني ذكر في بعض
 الروايات أنه يعتق والصحيح أنه لا يعتق كذا
 في الحاشية
 (٢) وهو مخالف لما مر عن البرازية

(١) مثل عن شخص قال لعبد يابني
أويا أخى هل يعتق بذلك أجاب لا يعتق
بذلك من فتاوى ابن نجيم

(٢) وإذا قال لعبد يابني ذكر
في النوادر أنه يعتق وروى الحسن عن
أبي حنيفة أنه لا يعتق وهو الصحيح كذا
في عمدة المحيط البرهاني

باسم لا يعتق ولو قال باسمي يعتق ولو قال لعبد هذا ابني أو أبي يعتق ولو قال هذا أخى
لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق من أوائل عتاق الظهيرية لمخضا (١) *
رجل قال لعبد هذا ابني أو قال بخاريته هذه ابنتي أن كان المملوك يصلح ولدا له وهو مجهول
النسب يثبت نسبه ويعتق العبد واه كان العبد أعجميا جليبا أو مولدا وإن كان العبد يصلح
ولدا له لكنه معروف بالنسب يعتق في قولهم ولا يثبت النسب وإن كان العبد لا يصلح ولدا له
لا يثبت النسب ويعتق العبد في قول أبي حنيفة وقال صاحباه لا يعتق ولو قال لعبد هذه
ابنتي أو قال بخاريته هذا ابني ذكر في الأصل أنه لا يعتق واختلف المشايخ فيه قال بعضهم
المذكور في الكتاب قولهما إنما على قول أبي حنيفة يعتق ومنهم من قال لا يعتق عند الكل
ولو قال على وجه النداء يابني لا يعتق وقال الحسن عن أبي حنيفة أنه يعتق والصحيح هو
الأول ولو قال لعبد يابني أو قال لا تمت يابني لا يعتق وإن نوى (٢) كما لو قال يابني أو
قال يابنة ولم يصف إلى نفسه فانه لا يعتق وإن نوى ولو قال لعبد هذا أبي أو قال بخاريته
هذه أمتي ومثلهما لا يعتق فإن لم يكن له أبوان معروفان وصداقاه يثبت نسبه منهما
والأفلا وقال بعض مشايخنا في دعوة البنت أيضا لا يثبت النسب إلا بتدقيق الفلام
والصحيح أنه لا يشترط تصديقه ولو قال لعبد هذا أخى لا يعتق وروى الحسن عن أبي حنيفة
أنه يعتق ولو قال هذا أخى لأبي أو قال أخى لأمتي يعتق في فصل في العتق بدعوى النسب
من الثانية * وفي الخزانة ولو قال أنت على مثل ولدي لم يعتق إذا لم يوافق العتق في الثاني
من عتاق التارخانية * قال لعبد أنت ولدي الأكبر يعتق قضاء قال أبي حنيفة
لا يعتق من عتاق منية المفتي * مملوك صغير يقول لمولاه يابا ويقل له المولى ليك لا يعتق
من عتاق البرازية * ولو قال لعبد يابا لم يعتق كما ذكره في الصغيري فهستأني في العتاق
(الرابع في عتق البعض) * ولو أعتق شريك حظا أعتق الاسترادج فروع العتق من
التدبير الكتابية فيه فإن للشريك الساكت أن يتصرف فيه بهذه التصرفات أو انسها
أو ضمن المعتق موسرا أي حال كون المعتق موسرا قيمته حظا لمعسر أو الولاء له ما إن
أعتق أو استسقى ولم يمتن أن ضمنه ورجع به على العبد وقال له ضمنا غنيا والسعاية فقيرا
فقط والولاء للمعتق (لكن لا يباح) (لكن لا يباح) * معتق البعض كل كتاب
الأي ثلاث الأولى إذا هجر لا يراد إلى الرق والثانية إذا جع بينه وبين قن في البيع يعتق
البطالان إلى القن بخلاف المصائب إذا جع والثالثة إذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب
القصاص بخلاف المصائب إذا قتل من غير وفاء فإن القصاص واجب ذكره الزيلعي
في الجنائيات (والثانية في المصراع الوهاج والأولى في المتون) أشباه في كتاب العتق
* وفي الأصل أنه إذا اختار التضمين لم يكن له اختيار السعاية ولو اختار السعاية لم يكن له
اختيار التضمين فالتارخانية وكذا في البحر (في شرح قوله وأنه أعتق نصيبه الخ) *
ولو امتنع العبد من السعاية بواجبه جبرا في عتق البعض من المصراعات * روى
عن أبي يوسف أن المعتق إذا كان معسرا فوجبت السعاية فلم يسع فهو بمنزلة حر عليه
دين إلى أن يقضيه والحكم في الحر كذا حاله أنه إن كان ممن يعمل بيده أو له عمل

مخسوف أن يؤاخره من رجل وبأخذ أجره فيقتضى به دينه فهنا كذلك وإذا كان
العبد صغيراً والمعتق موسراً فأراد الأثر أن يؤخره والسلام بعقل ورضى بذلك جاز
عليه وكان الأجر للذي لم يعتق قضاء من حقه في الخامس من عتاق التاتارية *
ومن جملة ذلك إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً والمعتق موسراً وأراد تضمين
المعتق فله ذلك في المشهور عن أبي حنيفة وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول
أنه ليس له ذلك (١) وجه تلك الرواية أن التضمين أن يصير نصيب الساكت
مملوكاً للمعتق بالضمان والميت لا يحمّل القتل والقتل وجه المشهور أن ويعوب الضمان
بالاعتاق لأن القسادة يتحقق ووقت الاعتاق كان محلاً للقتل فلا يجمع الضمان بسبب الموت
كما في العبد الغصوب وذكر شيخ الإسلام في شرحه إذا مات العبد وترك كسباً اكتسبه
بعد العتق فلا ساكت تضمين المعتق بلا خلاف وهل له أن يأخذ السعاية من كسب العبد
اختلف المشايخ فيه منهم من قال له ذلك واليه مال الحاكم أبو نصر وعامة المشايخ على أنه
ليس له ذلك واليه أشار محمد في الأصل هذا إذا مات العبد قبل أن يختار الساكت شيئاً (٢)
والمعتق موسراً فإذا كان المعتق معسراً وبقي المسئلة نجحاً لها فلا ساكت أن يأخذ السعاية
من كسب العبد أن ترك العبد كسباً اكتسبه بعد العتق بلا خلاف وإن لم يترك العبد كسباً
اكتسبه بعد العتق بقيت السعاية ديناً على العبد إلى أن يظهر ماله أو يبرئه الساكت وإن
كان العبد قد ترك مالا اكتسب بعضه قبل العتق وبعضه بعد العتق فما اكتسب قبل العتق
فهو بين المولدين وما اكتسب بعد العتق فهو للعبد وإن كان لا يعلم متى اكتسبه فهو بمنزلة ماله
اكتسبه بعد العتق لأن الكسب حادث في حال بحدوثه على أقرب ما ظهر في الخامس من
عتاق الخط البرهاني * وإذا مات المعتق والعتق في حصته يؤخذ الضمان من ماله وإن كان
العتق في مرضه فعندهما لا يجب شيء على ورثته في ماله وعند محمد يستوفى من ماله وهو
رواية عن أبي يوسف وأما إذا مات الساكت فلورثته أن يختاروا الاعتاق أو الضمان أو
السعاية لأنهم قاطعون مقام مورثهم فإن اختار بعضهم العتق وبعضهم الضمان فلهم ذلك
وروى الحسن عن أبي حنيفة ليس لهم إلا الاجتماع على أحدهم إلا أن المستعنى بمنزلة المكاتب
عنده ولو كاتب عبداً ثم مات ليس للورثة إلا الاجتماع على الاعتاق أو الضمان وكما لو كان
المورث حياً ليس له إلا اختيار أحدهما فكذلك ورثته وجه ظاهر الرواية أن ملك كل واحد
من الورثة متغير عن ملك الآخر فحينئذ أحدهم لا يلزم الباقي لأنه إذا نفرت الملك صار كعبد
بين جماعة أعتق أحدهم نصيبه وصار كالغاصب وغاصب الغاصب ليس للمالك أن يضمن كل
واحد بعضه ولو مات كان لورثته ذلك فكذلك هذا في باب عتق المولود بين الشركاء من محيط
السرخسي * ونعبر القيمة في الضمان والسعاية يوم الاعتاق لأنه السبب كما في الغصب
وكذا حال المعتق في اليسار والأعسار حتى لو كان موسراً ما أعتق يضمن ولا يسهط بالعسر
الطاري وإن كان معسراً حينئذ فالعتق ليس بسبب الضمان فلا يجب من بعد في باب عتق
بعض العبد من الكافي * ثم المعتق يساراً ليسير وهو أن يملك من المال قدر قيمة نصيب
الأثر لا يساراً لئلا يبعدل النظر من الجانبين بتحقيق ما قصده المعتق من القرية

(١) وكذا بقطب بالورث ضمان الاعتاق
كذا في فصل الحبس من قضاء الهداية بعد
المريض إذا أعتق في مرض موته عبداً
مشتزكاً لا يجب عليه الضمان عند أبي
حنيفة كذا في غاية البيان (في الحبس من
القضاء) ع

(٢) ولو مات الساكت قبل أن يختار شيئاً
فلورثته من الخيار ما كان له لأنهم قاطعون
مقامه بعد موته وليس هذا توريت الخيار
بل المعنى الذي أوجب الخيار للمورث
نابت في الورثة من عتاق ابن الهمام
(في باب العبد يعتق بعضه) ع

وايصال بدل حتى الساكت اليه في باب العبد يعتق بعضه من الهداية * والمروي عن محمد أنه اذا كان المعتق مالكا مقدرا قسيه نصيب الساكت من المال سوى ملبسه وقوت يومه فهو موصر وعليه عامة المشايخ وهو الصحيح (١) ونعتبر قسيه العبد يوم الاعتاق في الخامس من عتاق التارخانية * (الخامس في عتق المريض والورثة) * قال ان مت من مرضى فانت حر فقتل لا يعتق ولو قال ان مت في مرضى يعتق كذا (قصص) في كتاب العتق من الرابع والثلاثين من الفصولين * (جمع) مريض حررقه ورضي به الورثة قبل موته فالقتل لا يسمى في شيء كاتب في مرضه ولا مال فاقترب قبض بدل الكتابة جاز من الثالث ويسمي في ثلثي قيمته بخلاف ما اذا باعه من اجنبي ثم اقر قبض عنه حيث يصح من كل ماله كذا (ص) وفي (ج) مثله الا أنه قال في البيع لو اقر قبض عنه صدق لولا دين عليه وبأق جنسه في بيع المريض واقراءه من المحل المزبور * رجل مات وترك عبدا وعليه دين مخيط برقبته فأعتقه الوارث لا يفسد فان بيع في الدين يطل عتقه وان أبرأ الغرماء الميت من الدين أو تبرع اجنبي بقضاء دينه ينفذ عتقه من عتاق خزانه الفقه لا في الميت المبرقندي * ولو مات وترك عبدا قيمته ألف درهم ولا يدري أن الميت عليه دين أم لا فأعتق الوارث العبد ثم ثبت ألف درهم دين على الميت فان العبد يرد قيقا في الثلاثين من دعوى التارخانية (٢) * (السادس في التدبير) * التدبير اثبات العتق عن دبر عنه وانه عتق معلق بطلاق الموت ولو علق عتقه بموته بصفة نحو ان يقول ان مت من مرضى كذا أو من سفر كذا أو ضمن اليه معنى يحتمل أن يوجد ويحتمل أن لا يوجد فليس بدبر ومعه أنه يجوز بيعه ولا تثبت أحكام التدبير فيه ولكنه ان مات كما قال عتق من التجريد للكرمان في باب التدبير * والمقيد كما اذا قال ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فانت حر وكذلك ان قلت فانت حر أو ان غرقت فانت حر اذا مات من غير ذلك الوجه لا يعتق واذا مات منه يعتق في آخر جزء من أجزاء حياته في أول التدبير من غاية البيان * (في القدوري) قال ان مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فانت حر فليس بدبر ويجوز بيعه فان مات المولى على الصفة التي ذكرناها عتق كما عتق المدبر في شرحه يعني من الثلث من تدبير نقد القناوى * قوله ومن المقيد أي ومن التدبير المقيد ان يقول ان مت الى سنة أو الى عشر سنين فانت حر فان مات قبل السنة أو العشر عتق مدبرا وان مات المولى بعد السنة أو العشر لا يعتق ومقتضى الوجه كونه لومات في رأس السنة يعتق لان الغاية لولاها تناول الكلام ما بعدها لانه ينجز عتقه فصير حر بعد السنة والعشر فتكون للاسقاط من تدبير ابن الهمام * (ن) رجل قال لعبدك أنت حر ان مت الى مائتي سنة (٣) ثم باعه جاز بيعه لانه مدبر مقيد لانه يشترط ان لا يموت الى مائتي سنة (٤) في باب التدبير من التجنيس (ومزيد) * (حك) ولو قال أنت حر قبل موق بشهر فليس بدبر وان كان يعتق بعد موته ويجوز بيعه كما في شرح المجموع أما عند أبي حنيفة فظاهر لانه أضاف العتق الى وقت وهو شهر قبل موته وانه لا يمنع البيع وعندهما ليس بدبر مطلق لانه جاز بيعه ثم اذا مضى شهر قيل لا يجوز بيعه لانه صار مدبرا مطلقا (٥) وأكثر المشايخ على أنه يجوز بيعه وهو الاصح * (شط) ثم اذا

(١) وقول محمد أصح وفي شرح الهداية * وقول محمد وظاهر الرواية كذا في صحيح القدوري

(٢) الوارث أعتق بسد التركة ثم ظهر دين الميت فعلى العبد أن يسي في قيمته للغرماء لانه ظهر أنه أعتقه وقد كان حق الغرماء متعلقا به فيسي لحق الغرماء كما لو كان الدين ظاهرا فأعتقه الوارث وهو معسر كذا في كتاب الرهن من محيط السرخسي

وهو مخالف لما في التارخانية * (٣) وفي تدبير جواهر الفقه لو قال المي مائتي سنة قال أبو يوسف يصير مدبرا مقيدا يجوز بيعه وقال الحسن بن زياد وهو مدبر مطلق ومثله في الخانية

في التعليق والاضافة من العتاق * (٤) وهو مخالف لما في المتداولات من أنه اذا غلب الموت فيها يكون مدبرا مطلقا وان كان مقيدا في الصورة ولا يكون مقيدا بمجرد تصور أن لا يموت فلنأقل كذا بخط جامع هذه المجموعة

صرح في الظهيرية والخانية أن التقييد قول أبي يوسف والاطلاق قول الحنن ابن زياد واختر الوالحي التقييد كما في التجنيس

(٥) لان العتق تعلق بالسوت وذكر في بعض المواضع انه لا يصير مدبرا ويجوز بيعه لان العتق عند أبي حنيفة يثبت مستندا فلا يكون معلقا بالموت ولو الجلية في التدبير

مات المولى بعده بشهر فعند أبي حنيفة ومن تابعه يستند عتقه الى ذلك الوقت فيعتبر ماله فيه فان كان صحيحا في ذلك الوقت يعتق من جميع المال والاثن الثالث وعندهما يعتق من ثلث ماله غير مستند وعند الشافعي اذا مضى شهر بعد اليمين عتق في الحال ولو مات المولى قبل مضي الشهر لا يعتق بالاجماع من تدبير الراهدي * رجل صحيح قال اعبدته أنت حر قبل موتي بشهر ثم مات بعد شهر قال بعضهم يعتق من ثلث ماله وقال بعضهم يعتق من جميع المال (١) وهو الصحيح ولو قال أنت حر بعد موتي بشهر لم يعتق بالموت لعدم اهلية المولى للاعتاق من تدبير نقد الفتاوى * ولو قال أنت حر قبل موتي يوم لم يكن مديرا فاذا مات استند العتق الى ذلك الوقت عند أبي حنيفة من وجبة السرخصي * (ب م) قال نصيرا اذا قال لعبد اذامت فلا سبيل لاحد عليك فانه يصير مديرا في الفصل السادس من عتاق الفتاوى الكبرى * اذا دبره ثم كاتبه ثم مات المولى وهو يخرج من ثلثه عتق بالتدبير وسقط عنه الكتابة فتح القدير لابن الهمام * دبر أمته ومات وهي تخرج من الثلث ثم هلكت التركة قبل أن تصل الى الورثة فلهن حق السعاية من عتاق القنية المديرا اذا قتل خطأ وأخذ المولى قيمته بوزن أن يشتري عبدا آخر فيدبره وينقل حكم العبد الاقول الى بدله في مسائل الشرط في الوقف من وقف الخيرية * قال وان كان عيدين رجلين فدبره أحدهما وهو موسر فلا تخر الخيارات في خسة أثمانه أحدها أن يضمه ان شاء أو يدبره كادبر صاحبه أو يتركه كما هو يستخدم ماله بجهاد وان شاء استسماه في قيمة نصيبه منه وان شاء اعتقه فان ضمنه كان العبد لاذي دبره نصفه مديرا ونصفه غير مديرا فان مات عتق نصفه من الثلث وسعى في نصفه للورثة والولاء نصفه للمدير ونصفه للورثة فما كان للمدير فلاذ كور من نصيبه وما كان للورثة فلاذ كور والاثاث فيه سواء وان دبره فيكون مديرا بينهما فاذا ماتا عتق من ثلثهما وان تركه كما هو يستخدم ماله فاذا مات المدير عتق نصيبه من ثلثه ويسعى للآخر في نصيبه والولاء بينهما وان عتق نصيبه كان لشر بكة المدير أن يضمه قيمة نصيبه مديرا وان استسعى العبد في قيمة نصيبه فأذا هافت عتق فان لشر بكة المدير أن يستسعى العبد في قيمة نصيبه منه وليس له أن يضم من ثلثه في هذا الوجه قيمة نصيبه من العبد وهذا كله قول أبي حنيفة وأما في قول أبي يوسف ومحمد اذا دبره الاقول صار مديرا كما يشد بيرة وعلى الذي دبره لشر بكة ضمان قيمة نصيبه منه موسرا كان أو معسرا لانه قد أفسد عليه عبده وعتق والتدبير عندهما سواء لا يجتمعان في نفس واحدة قيل كتاب المكاتب من التنف * سئل عن شخص ذمى دبر أمته تدبيرا شرعيا ونبت لذي حاكم حنفي وحكم بوجبه في عدم مدة أسلت هل تعتق بالاسلام أولا وهل عليها سعاية أولا يجاب لا تعتق بالاسلام ونسعى في قيمتها وتعتق بأدائها من فتاوى ابن نجيم * لا يتبع الولد الام في التدبير المقيد ويتبعها في المطلق وان كانت حاملا لحين دبرها ظهيرة من العتاق في المقطعات * (٢) وولد المدير والمديرة مديرا أما ولد المديرة تبع لأمته وأما ولد المدير باجماع الصحابة لان التدبير وصف لازم فيسرى اليه كولد المكاتب من تدبير مختارات التوازل * ولولا اختلاف المولى والمديرة في ولدها فقال المولى ولده قبل التدبير فهو رقيق وقالت هي

(١) مثله في الخانية وذكر في الخانية في تعليله لانه على قول أبي حنيفة يستند العتق الى أول شهر قبل الموت وهو كان صحيحا في ذلك الوقت

(٢) ولد المديرة مديرا فيعتق بموت سيده أمه والميراد ولد المديرة المطلق وأما ولد المدير تدبيرا مقيدا فلا يكون مديرا كذا في باب التدبير من ابن الهمام

لا بل ولده بعد التدبير فهو مدبر فالقول قول المولى مع عينه على علمه والبيئة بيئة المدبرة
 لأن المدبرة تدعى سرية التدبير إلى الولد والمولى يسكر فكان القول قوله مع عينه ويحلف
 على علمه لأن الولادة ليست فعله والبيئة بيئة المدبرة لأن فيها اثبات التدبير في فصل في حكم
 التدبير من البدائع * (١) دبر قته فذهب عنه فالتدبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية
 بخلاف مالوا وصى برقبته لرجل فجن فبات تبطل الوصية والفرق أن التدبير يحتل معنى
 التعليق والتعليق لا يسلط بجنونه وكذلك لا يسلط برجوعه بخلاف الوصية ولذا جاز تدبير
 المكره لا وصيته جامع الفصولين في كتاب العتق من أحكام المرضى * وقيمة المدبر ثلثا قيمته
 قسما على ما قالوا (٢) قوله على ما قالوا طرقة في مثله الأشعار بالاختلاف فقيل قيمته قسما
 وهو غير سديد لأن القيم متفاوتت بتفاوت المنافع الممكنة وقيل نصف قيمته قتالانه يتفع
 بالمولد بعينه وبذلك وفات الثاني دون الأول وقيل تقوم خدمته مدة عمره حرز فيه فها
 بلغت فهي قيمته وقيل ثلثا قيمته قسما لأن الانتفاع بالوطء والسعاية والبدل وانما زال الأخير
 فقط واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى إلا أن هذا الوجه يخص المدبر دون المدبر
 وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لو جوزوا بيع هذا فالت المنفعة المذكورة كم تبلغ فهو
 قيمته وهذا حسن عندي فأما قيمة أم الولد فثلث قيمة الثمن لأن البيع والاستعانة قد انقضا
 وبقي ملك الاستمتاع وقيل قيمة خدمتها مدة عمرها على الحزر كما تقدم والوجه أن يقال
 مدة عمر أحد هاتهما ومن مولاها وقيل يسأل أهل الخبرة أن العلماء لو جوزوا بيعها على
 ما ذكرنا وقيمة المكاتب نصف قيمة الثمن لأنه حر يد وبقيت الرقبة فتح القدير لابن
 الهمام * قيمة المدبرة قدر ثلثي قيمتها وقيمة أم الولد قدر ثلث قيمتها لأنه لا مال في ماله
 ثلث منافع الاستخدام والاسترباح بالبيع وقضاء ديونه من ماله بالاستعانة به بعد موته
 فالتدبير بعدم أحد هذه المعاني وهو الاسترباح بالبيع ويبقى منفعتان بالاستيلاء بعدم
 اتسان ويبقى واحد فتوزع القيمة على ذلك نهاية (في باب الاستيلاء) * أقول اختلاف
 تصحيح المشايخ في قيمة المدبر فقيل هي ثلثا قيمته قسما قال في الجوهرة في البيع الفاسد وهو
 الأصح وعليه الفتوى وقيل نصف قيمته قسما قال في الجوهرة في الحجة وعليه الفتوى وفي
 المصنف واليه مال الصدر الشهيد وعليه الفتوى وفي فتح القدير وعليه الفتوى وفي البرازية
 والخلاصة والجر وغيرهما وبه يفتى وقال في جامع المضمرات اختلاف في قيمة المدبر المختار نصف
 قيمته لو كان قسما تنوير البصائر في التدبير * (السابع في الاستيلاء) * وحكمها أي حكم
 المستولدة كالمدره لكنها تعق بجنونه من الكل والمدبرة من الثلث ولم تسع لاديه والمدبرة
 نسعى من استيلاء الدور * وإذا أقز في صحته أن أمه قد ولدت منه فلم انصير أم ولده
 ويكون عتقه من جميع المال سواء كان معها ولد أو لم يكن وإن أقز بذلك في مرضه
 أن كان معها ولد فكذلك الجواب ونصير الجارية أم ولده ونعتق من جميع المال وإن
 لم يكن معها ولد لم يصح الاقرار بالاستيلاء بل تعتبر وصية حتى تعق من ثلث المال في مسائل
 أم الولد من اعتناق الذخيرة البرهانية * ولو قال جل جاريتي هذه مني أو قال ما في بطنها
 من ولد فهو مني فأستطقت سقطا استبان خلقة أو بعض خلقة نصير أم ولده (٣) وإن لم يستبين

(١) وبالاختلاف بين المولى والعتق
 في ولده في أول عتق هذه المجموعة منه

(٢) قيمة المدبر اختلفوا فيها والأصح أنها
 نصف قيمته كذا في المحيط للسرخسي
 وعليه الفتوى كذا في تدبيره قد الفتاوى
 به علامة كاصي منه

والفتوى به أن قيمة المدبر ثلثا قيمته قسما
 واختار الصدر الشهيد أنها النصف وهو
 مخالف لما في ابن الهمام كذا في تدبير
 من الغفار منه وإذا كان التدبير مطلقا
 فإنه يتقوم مدبرا وإن كان مقيدا يتقوم
 قسما فاضحان في التدبير منه

وبه أفتى أبو السعود وقال ثلثا في أولي
 اظهر دونه من مشايخ فقويم أهل خبره
 إليه معلوم ولورد بجملته منه

(ترجمة)

وقال كونها الثلثين اظهر وقال بعض
 المشايخ تعلم به فقويم أهل الخبرة

(٣) وسقط يرى بعض خلقة كيدا أو رجل
 أو أصبح أو طفسر أو شعر ولد فتكون به
 نفسها وتنتضي العدة ونصير الأمة أم ولد
 كذا في الدرر في باب الحيض منه

لا تصير أم ولد له عندنا ولو قال حمل هذه الجارية مني أو قال ما في بطنها من ولد فهو مني ثم قال بعد ذلك كان رجلا ولم يكن ولدا فصدقه المرأة في ذلك أو كذبه كانت أم ولد له ولو قال ما في بطنها مني ولم يقل من حمل أو من ولد ثم قال كان رجلا فصدقه المرأة لم تكن أم ولد له من أوائل استيلاء الخانية * (طيم) أقتر قبل موته بشهر أن جاريته حامل منه فأسقطت بعد موته بأربعة أشهر سقطا مستبين الخلق بكامله صارت أم ولد له في باب الاستيلاء من عناق القنية * رجل قال ان كان في بطن جاريتي غلام فهو مني وان كانت جارية فليست مني فولدت ولدا لأقل من ستة أشهر ذكر عصام أنه يثبت نسبه منه غلاما كان أو جارية لاق الانسان لا يعلم ما في بطن الحامل (١) في فصل فيما يتعلق بالنكاح من المهر والولد من دعوى الخانية * لا تتوقف أمومية الولد في الجنون على الدعوة من استيلاء القنية (٢) * يصح استيلاء المعتوه والمجنون مع عدم الدعوة منهما من المحل المزبور وكذا في عناق فتباوى البرارية * ذكر في الكافي ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فقالت ولدت وشهدت قابله على الولادة ثبت النسب منه وصارت أم ولده هذا اذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت الافراق ولدت لسته أشهر فصاعد الا يلزمه لاحتمال أنها صاحبات بعد قول المولى فلم يكن المولى مدعيها هذا الولد من حاشية شرح الوقاية للمولى الشهيرة بقرينة كمال في ثبوت النسب * قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأته على الولادة لأقل من ستة أشهر منذ أقتر فهي أم ولده في ثبوت النسب من الفرار * ولو قال ان كان في بطنك ولد فهو مني فولدت لأقل من ستة أشهر ثبت نسب الولد منه وان ولدت لأكثر من ستة أشهر لا يثبت النسب والتوقيت باطل من استيلاء الخانية * ينبغي لك أن تعرف أنه فيما اذا قال ان كان في بطنك ولد أو قال ان كان بها حمل فهو مني بلنظ التعليق أما اذا قال هذه حامل مني يلزمه الولد وان جاءت به لاحق من ستة أشهر الى سنتين حتى ينفيه وبه صرح في الاجناس في كتاب العتاق في آخر ثبوت النسب من طلاق غاية البيان * ولو أقتر أن أمه حبل منه ثم جاءت بولد لسته أشهر ثبت نسبه منه لان الدعوة صادفت ولدا موجودا في البطن وان جاءت به لاحق من ستة أشهر لم يلزمه النسب لانا لم نثبت بوجوده وقت الدعوة لاحتمال حدوثه بعدها ولا تصح الدعوة بالنكاح ولو حرم عليه وطء أم ولده بأن وطنها أبوه أو ابنه أو وطني هو أمها أو ابنتها فجاءت به لسته أشهر لا يثبت النسب منه الا بالدعوة لان الفراش قد انقطع بالحرمة المؤبدة ولم يوجب العدة فصار كفراش المنكوح لا يبق مع الحرمة المؤبدة ففراشها أولى والنسب بدون الفراش لا يثبت الا بالدعوة ولو مات سيدها أو أعتقها يثبت نسب ولدها الى سنتين من يوم الافراق (٣) لانهم معتدة والفراش يبقى ما بقيت العدة ولا يمكنه نفقه لانه تأكد فراشها بالخربة بدليل أنه لا يملك نقله الى غيره بالتزويج فالتحقق بفراش المنكوح في الوكادة والقوة ولا كذلك قبل العتق والنسب متفرع من الفراش منتزع عنه فيبدأ كدما كدمه ويضعف بضعفه فلا يملك نفقه بعد تأكد كدمه كما لا يملك قطع فراشه ولو حرم عليه بالحيض والنفاس أو الاحرام أو الصوم يثبت النسب من المولى لانه لم يحرم المحل وانما حرم الفعل فيه فلا يفتى بالفراش

(١) وفي الاصل رجل له أمة حامل فقال ان كان حملها غلاما فهو مني وان كان جارية فهي من فلان أو قال ليس مني فولدت غلاما أو جارية لأقل من ستة أشهر ثبت نسبه ما منه في دعوى التنازل الثانية بعد من قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو مني فشهدت على الولادة امرأته فهي أم ولده كذا في ثبوت النسب من الوقاية بعد (٢) لم توجد هذه المسئلة في القنية والمسئلة الثانية موجودة في استيلاء القنية بعد

(٣) وان مات عن أم ولد أو أعتقها فجاءت بولد ما بين اثنين سنتين يلزمه وان جاءت به لأكثر من سنتين لا يلزمه لان الولد لا يبق في البطن أكثر الا اذا اقامت فيه ثبتت لانه لما اقامت فيه أعلقها في حال قيام العدة وهي في تلك الحالة نافقة على حكم فراشه فكان متنا ولا فيه كذا في الرجعة من طلاق المبسوط بعد

كما في النكاح من المحيط للسرخسي في باب أم الولد من العتاق * وفي نوادر ابن سماعة
عن محمد بن رجل أعتق جارية ولها ولد ثم ادعى ولدها بعد ما أعتقها قال يلزمه وعليها العتة
في الثلاثين من دعوى التامر خانية * لو مات رجل عن أم ولد فخوات يولد ما بين وبين
سنتين ونفاه الورثة لم يثبت نسبه من الميت في قول أبي حنيفة ولم يرث الابن شهادة شاهدين
الآن يكون حملها ظاهرا فتقبل فيه شهادة امرأة ولو أقربه الورثة ثبت نسبه منه وورثه
وعندهما يقبل في جميع ذلك شهادة امرأة مسلمة فإن كان المولى كافرا قبلت في ذلك شهادة
امرأة كفاية وإن كان المولى مسلما وأم الولد كفاية لم تقبل فيه الا شهادة امرأة مسلمة
في نفي النسب من دعوى خزانة الاكمل * وفي الجامع الصغير في كتاب الدعوى ورجل يباع
جارية قد حبلت عنده فولدت في يده المشتري فادعى البائع الولد تصح دعواه وتصير الجارية
أم ولده ويطلق البيع استحسانا فلو أن المشتري أعتق الولد ثم ادعى البائع فدعواه
باطلة ولو أعتق المشتري الأم فهو ابنه وتعتبر دعواه فيرد على المشتري حصته من الثمن هذا
إذا ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقد كان البائع اشترى هذه الجارية وباعها
بعد سنتين حتى علم أن العلوق كان في ملك البائع فإن كان مشكلا بأن جاءت بالولد لسته
أشهر فصاعدا من وقت البيع ولأقل من سنتين فادعاء البائع لا تصح دعواه الا بتصديق
المشتري ولو ولدت لأكثر من سنتين من وقت البيع فادعاء البائع وكذبه المشتري لا تصح
دعواه ولا يثبت النسب وإن صدقه المشتري يثبت النسب ولا يطل البيع ويجعل ذلك على
الاستيلاء بحكم النكاح في العاشر من دعوى الخلاصة وكذا في البرازية * وفي المشتري
رجل باع أمة له وبها حبل فقال البائع ليس هذا الحبل متى وهو من غيري فولدت عنده
المشتري لأقل من ستة أشهر فادعاء البائع جازت دعوته وردت الجارية والولد اليه
ولو ادعاء البائع ثم ماتت الأم أو أعتقها المشتري فعتقه باطلا ويردها إلى البائع ويضمن
في الموت قيمته أو يرجع جميع الثمن على البائع من المحل المزبور * أمة ولدت عند المشتري
فقال البائع هو ولدي ولدت لأقل من ستة أشهر من وقت البيع وقال المشتري دعواي باطلة
لأنها ولدت لأكثر من ستة أشهر من البيع فالتقول للمشتري وإن أقام أحدهما بينة يفتى
له وإن أقاما البينة فعند أبي يوسف بينة المشتري أولى لاثباتها صحة البيع وعند محمد
بينة البائع أولى لاثباتها الخزية فنية من باب دعوى الولد من كتاب الدعوى * رجل
زوج أمته من رضيع ثم جاءت بولد فادعاء المولى أنه منه يثبت النسب لأنه أقرب نسب من
يملكه وليس له نسب معلوم ولو كان الزوج مجبورا لم يثبت النسب من المولى لأنه ثابت النسب
من الزوج وعلى الزوج كمال المهر لوجود الدخول سكما في النسب من كتاب الخانية *
رجل زوج أمته من عبد مخفات بولد ثم ادعاء المولى لا يثبت النسب منه ولكن يعتق بإقراره
بالنسب والولد ولد الزوج لأن له فراشا في الاستيلاء من مخفارات النوازل * كل مملوك
يثبت نسب ولدها من يملكها أو يملك بعضها كانت أم ولد ابن يثبت نسب ولدها منه وكذا
الجارية إذا ولدت ولدا من غير المولى بنكاح أو وطء شبهة ثم ملكها من ثبت نسب ولدها منه
تصير أم ولده عندنا وإن ملك ولده منها عتق عليه وإن ملك ولدها من غيره يكون مملوكا له

وله أن يبعه في فصل الاستيلاء من الخانية * وإذا تزوج الرجل أمة رجلى فولدت له ثم اشتراها أو ملكها بسبب آخر صارت أم ولد له لأنه ملك جارية ولد منها ولد ثابت النسب قصير أم ولد له قياسا على ما إذا استولدها في ملكه في الماد من دعوى الولو الجنية * ولو زنى بجارية فجاءت بولد ثم اشتراها لا تصير أم ولد له (١) لأن أمة الولد باعتبار النسب والنسب لم يثبت منه بخلاف ما إذا وطئ أمه ملكها ثم جاءت بولد في الاستيلاء من مختارات النوازل * من ملك ولده من الزنى فإنه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنى لم يعتق ولو كانت أخته لاقمه من الزنى عتقت والفرق في غاية البيان في باب الاستيلاء أشباه في كتاب العتاق * ولو اشتري جارية قد ولدت منه مع بنت لها من غيره نصير الجارية أم ولد له ليس لأن يبعه وله أن يبيع البنت وإن زوج الجارية رجلا فلا ولدت بنتا من الزوج ليس له أن يبيع هذه البنت لأنها ولدت البنت بعد ما صارت أم ولد له بعد النكاح من استيلاء الخانية * وفي القنية في منقرقات العتاق رجل وطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز له بيع هذا الولد أدهى الواعى الشبهة أولا لأنه ولد ولده فيه عتق عليه حين دخل في ملكه وإن لم يثبت النسب كمن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يعتق عليه وإن لم يثبت نسبه منه في فكاح الرقيق من البصر * ولو وطئ جارية امرأة أو جارية والده أو جدته ثم ولدت وأدعاه لا يثبت الذنب ويدبر عنه الحد للشبهة (٢) فإن قال أحدهما إلى المولى لا يثبت النسب إلا أن يصدق المولى في الاحلال (٣) وفي أن الولد منه فإن صدقه في الأمرين جميعا يثبت النسب والا فلا وإن كذب المولى ثم ملك الجارية يوم ما من الدهر يثبت النسب من استيلاء الخانية * وفي التبيين ولو ولدت منه جارية غيره وقال أهلها إلى مولاها والولد ولدى فصدق المولى في الاحلال وكذبه في الولد لم يثبت نسبه فان ملكها يوما يثبت نسبه وصارت أم ولد له ولو صدقه في الولد يثبت نسبه ولو استولده جارية أحد أبويه أو امرأته وقال فثبت أنها تحمل لم يثبت نسبه منه ولا حد عليه وإن ملكه يوما عتق عليه وإن ملك أمه لا تصير أم ولد له لعدم ثبوت نسبه انتهى في باب الاستيلاء قبيل كتاب الايمان من البحر الرائق * ولو ادعى عبد أصبا أنه ابنه من الزنى لم يثبت النسب صدقه المولى أو كذبه لما يثبت ولو ملكه عتق عليه لأن العتق باعتبار البرية أو الجزمية والبعضية وانما ثابتة وإن ملك أمه لم تصير أم ولد له لأن الاستيلاء يتقضى على ثبوت النسب فلا يثبت دونه فاذا تصادق الزوجان على أن الولد من الزنى من فلان يثبت النسب من الزوج لأن سبب ثبوت النسب قائم وهو الفسراش والنسب يثبت حقا للصبي صيانة له عن الضياع فلا يصدق أن على ابطال حقه في الرابع عشر من دعوى لفقة الفتاوى * (نظم) استولدم وطروء الاب بعدموته يثبت نسبه وإن كانت مشتركة بملك المستولد نصيب صاحبه في باب الاستيلاء من القنية * الاب إذا وطئ جارية ابنه فجاءت بولد فأدعاه يثبت النسب منه لأن الاب بملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لأنه ليس لحاجة أصلية هذا إذا كان الأب حرا مسلما وإن كان الاب ميتا يثبت من الحد أيضا وكفر الاب وورقه بمنزلة موته في استيلاء مختارات النوازل * وإن وطئ أبو الأب مع بقائه الاب لا يثبت النسب منه لأنه لا ولاية للجد حال قيام الاب ولو كان الاب ميتا

(١) وبه أفتى ابن نجيم وفي الظاهرية لا تصير أم ولد له استحسانا وإن اشترى الولد عتق الولد لمكان الجزمية والبعضية سي

(٢) وأفتى أبو السعود فيمن وطئ جارية امرأته بالرجم ويمكن التوقيع بأن يعمل ما في الخانية في صورة ظن حمل وطئها ويدل عليه ما في الخانية في فصل تكرار المهر وسيجيء في حدود هذه المجموعة ويحيى أيضا في البحر أنه لا حد في هذه الصورة سي

(٣) الاحلال انما يكون بالنكاح أو بملك العين سي

ثبت النسب من الجسد لظهور ولادته عند فقد الأب في الخامس عشر من عشاق لسان
الحكام * وان مات الرجل وترك أمة حاملاً وترك ابنتين فأدعى أحدهما أن الحبل منه
وأدعى الآخر أن الحبل من أبيه وخرج الكلامان معا صحت دعوة الذي ادعى أن الحبل
منه ولا تصح الدعوى من الذي ادعى أن الحبل من أبيه وضمن نصف قيمة والعقر اشريكه
وقال شيخ الاسلام هذه المسئلة تنصيص بأن دعوته تنتظم الاقرار بالوطء كدعوة
الاستيلاء وفي هذا الفصل اختلاف المشايخ على ما يأتي بيانه هذا الذي ذكرنا اذ خرج
الكلامان معا وكذلك الجواب فيما بدأ مدعى الحبل من أبيه بالدعوة لا تصح دعوته في حق
النسب ولا يمكن يعتق نصف الجارية ونصف الولد باقراره ويبقى نصف الجارية ونصف الولد
وقيمة اللائحة عند أبي حنيفة ولا يضمن المدعى لانه شياً من الام ولا من الولد وأما على قول
أبي يوسف ومحمد اذ ادعى أن الحبل لا يبيعه عتق الولد والجارية كلها فان ادعى الاستيلاء
بعد ذلك انه ابنه فعند أبي حنيفة صحت دعوته وصار له به من الجارية أم ولد ولا يضمن
لصاحبه شيئاً الا من الولد ولا من الجارية وعلى قول أبي يوسف ومحمد ثبت نسب الولد
منه اسخساً وان لم يكن ملك وضمن نصف العقر لصاحبه في الثامن والعشرين من
دعوى التاتارخانية * ولا يضمن أم الولد بالغصب والبيع الفاسد والاعتاق في قول أبي
حنيفة قاضيان في الاستيلاء (١)

﴿كتاب المكاتب﴾

المكاتب يملك خمس خصال يسافر ويبيع ويشترى بالنقد والقبضة ويدفع المال مضاربة
ويشارك ويكاتب عبده ولا يملك خمس خصال لا يعتق يجعل وغير جعل ولا يتزوج الا باذن
المولى ولا يهب ولا يمتدق ولا يجاني محابة فاحشة كالعبد المأذون (٢) في فصل المكاتب
من الخالية * للمكاتب أن يبيع ويشترى لانه صار مأذوناً في التجارة والبيع والشراء
من باب التجارة وله أن يبيع بقبل الثمن وكثيره وبأى جنس كان بالنقد والقبضة في قول
أبي حنيفة وعندهما لا يملك البيع الا بما يتغابن الناس في مثله بالدرهم والدينار والنقد
لا بالنسيئة كالوكيل بالبيع المطلق وهي من مسائل كتاب الوكالة وله أن يبيع ويشترى
من مولا لانه المكاتب فيما يرجع الى مكاسبه ومنافعه كالخزف فكان فيها بمنزلة الاجنبي
فيجوز بيعه من مولا وشراؤه منه كما يجوز ذلك من الاجنبي الا أنه لا يجوز له أن يبيع
ما اشتراه من مولا من اجبة الا أن يبين وكذلك المولى فيما اشترى منه لانه يبيع
المرابحة يبيع أمارة فيجب صيغته عن الخيانة وشبه الخيانة ما أمكن وكسب المكاتب
مال المولى من وجه فيجب أن يبين حتى ترتفع الشبهة ولا يجوز له أن يبيع من مولا درهمين
بدرهمين لانه بعقد الكتابة صار أحق بمكاسبه فصار كالأجنبي في المعاوضة المطلقة
وكذا لا يجوز للمولى ذلك لما يناء في فصل ما يملك المكاتب من البدائع * وذكر في فتح القدير
أنه يخالف المكاتب في إحدى عشرة مسألة الاولى اذا مات العبد قبل الاداء وترك مالا فهو
لامولى ولا يؤدى منه عنه ويعتق بخلاف الكتابة الثانية لو مات المولى وفي يد العبد كسب

(١) أم ولد بين اثنين مات أحدهما عتقت
ولم تسع للاخر عند أبي حنيفة لان ماله
أم الولد لا قيمة لها عنده من الفيض
الكركي

(٢) المكاتب كالمأذون في جميع
التصرفات ويمنع من التبرعات الا
ما جرت به العادة وله أن يسافر وأن شرط
المولى أن لا يخرج من البلد ويزوج
الامة بخلاف العبد فانه لا يزوجه
ويكاتب عبده كذا في خزانة المفتين
في المكاتب

قوله انه أى المعتق على جعل يضاف
المكاتب الخ اه

كان لورثة المولى وبيع العبد بخلاف الكتابة الثالثة لو كانت أمة فولدت ثم أدت فعمقت لم يعتق ولدها لانه ليس لها حكم الكتابة وقت الولادة بخلاف الكتابة الرابعة لو قال العبد للمولى حط عني مائة فطامولى وأدى تسعمائة لا يعتق بخلاف الكتابة زادت البدائع أنه لو أدى مكان الدراهم دنانير لا يعتق وإن قبل لعدم الشرط الخامسة لو أبرأ المولى العبد عن الالف لم يعتق ولو أبرأ المكتاتب يعتق كذا ذكرها والظاهر أنه لا موقع لها إذا الفرق بعد تحقق الإبراء في الموضوعين يكون والإبراء لا يتصور في هذه المسئلة لانه لا دين على العبد بخلاف الكتابة السادسة لو باع المولى العبد ثم اشتراه وأورد عليه بخيار العيب ففي وجوب قبول ما يأتي به خلاف عن أبي يوسف ثم وعند محمد لا ولكن لو قبضه عتق بخلاف الكتابة في أنه لا خلاف في أنه يجب أن يقبله ويعتق فأبضا السابعة أنه يقتصر على المجلس فلا يعتق ما لم يؤد في ذلك المجلس فلو اختلف بأن أعرض أو أخذ في عمل آخر فأدى لا يعتق بخلاف الكتابة هذا إذا كان المذكور من أدوات الشرط لفظه أن كان كان لفظه إذا أومق فلا يقتصر على المجلس الثامنة أنه يجوز للمولى بيع العبد بعد قوله له ذلك قبل أن يؤدى بخلاف الكتابة التاسعة أن السيد أن يأخذ ما ظفر به مما اكتسبه قبل أن يأتيه بما يؤد به بخلاف الكتابة العاشرة أنه إذا أدى وعتق وفضل عنده مال مما اكتسبه كان للسيد بخلاف الكتابة الحادية عشرة لو اكتسب العبد ما لا قبل تعليق السيد فأداه إليه بعده عتق وإن كان السيد يرجع بمثله بخلاف الكتابة لانه لا يعتق بأدائه لانه ملك للمولى الآن أن يكون كاتبه على نفسه وماله فانه يصير حينئذ أحق به من سيده فإذا أدى منه عتق انتهى في العتق على جعل من البحر الرائق (في شرح قوله ولو عاق عتقه بادائه) * انما لا تفسد بالشرط الفاسدة إذا كانت الشرط غير داخله في صلب العقد بأن كاتبه على أن لا يخرج من البلد فان الكتابة على هذا الشرط تصح ويبطل الشرط وأما إذا كان الشرط داخله بأن كاتبه على خيرا وخسيرا فانها تفسد به فربما تلحق في باب المتفرقات من البيوع * ثم الجهالة البسيطة لا تمنع صحة الكتابة كما إذا كاتبه على عبد مطلق أو على كثر خطبة مطلقة يارز ويصرف الى الوسط في الفصل الثالث من عتاق المتأية * واعلم أن حكم الكتابة الفاسدة أن يكون للمولى حق الفسخ وإعادة له الى الرق من غير رضا العبد وللعبد أن يفسخ الجائزة والفسادة بغير رضا المولى عمادية * ويجوز الاعتراض عن الاجل بين المكتاتب والمولى حتى لو قال مولاه زدني في الاجل حتى أزيد لك في البدل أو قال حط عني من بدل الكتابة كذا حتى أتزل حتى في الاجل وأجعل لك البدل صح في النافه من صلح البرازية * وإذا كاتب مدبرته جاز لانها باقية على ملكه كالم ولد فان مات المولى ولا مال له غيرها (١) كانت بالخيار بين أن تنسحب في ثلثي قيمتها أو جميع مال الكتابة وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف تنسحب في الأقل بلا خيار وقال محمد تنسحب في الأقل من ثلثي قيمتها وثلثي الكتابة والعصم قول أبي حنيفة لانه بالتدبير عتق الثلث منها من غير سعيه والكتابة وقعت بعد التدبير فقتناول ما لم يتناوله التدبير وإذا مات المولى وهي تخرج من الثلث عتقت وسقطت عنها السعي بالاجماع لاستحقاقها الحرية بالتدبير والمستسحب إذا استحق الحرية من جهة

(١) وانما قيد به لانه لو كان له مال غيرها وهي تخرج من ثلثه تحقت بالتدبير وسقطت عنها الكتابة لوقوع الاستغناء بها من أداء المال فكان هذا بمنزلة ما لو عتق المولى مكاتبه كذا في المبسوط نهاية شرح الهداية محمد

أخرى بطلت عنه السعاية في آخر المكاتب من المضمهرات شرح القدوري * رجل قال
 لمكاتبه وهبت مالي عليك لك فقال المكاتب لا أقبل عتق والمال عليه لأنه هبة الدين من
 عليه الدين تصح من غير قبول فترتد بالرد ولا يمكن لم يظهر الرد في حق العتق لأنه لا يقبله
 وبطهر في حق بدل الكتابة من هبة المتقطات * مكاتب عليه دين لمولاه ولغيره ثم يحجز بطل
 دين المولى عليه ويباع العبد في دين الاجنبي من عتاق خزائن الاكل * واذا استحق
 بدل الكتابة أو كان زوفا فتردها لم يبطل العتق في المكاتب من خزائن المقتنين * ولو وجد
 المولى البدل ستوقه أو رصاصا لم يعتق بخلاف الزيوف والمستحق فان كان القاضي قضى
 بعتقه في الستوقه عتق ويرجع المولى عليه بالاراهم من المحل المزبور * فان خدم
 المكاتب المولى شهران ثم مات المولى انقضت الاجارة وبرئ المكاتب من حصة ما خدم
 والباقي دين عليه محبط موقوف * واذا مات المكاتب وترك ولدا ولدا في الكتابة سعى في
 شجوعه فان كان الولد مستترى يقال له لما أن تودى الكتابة حالالا والارتد في الرق من مكاتب
 الخالية * وفي الاصل اذا مات المكاتب عن وفاة وعليه ديون لاجنبي ولم يولد سوى بدل
 الكتابة وله وصايا من تدبير وغير ذلك بيد من تركه دين الاجنبي لأن دين الاجنبي أقوى
 حتى يبقى عليه بعد العجز ثم يدين المولى ثم يسدل الكتابة فان بقي بعد ذلك شيء يقسم بين
 ورثته فان لم يبق الباقي بعد قضاء دين الاجنبي يدين المولى وبدل الكتابة يبدل
 الكتابة ولا يبدل بالدين لوجهين أحدهما في البداء بالدين ابطاله انتهى لانه اذا بدئ
 بالدين والباقي لا يفي بدل الكتابة يموت عبدا ويبطل دين المولى والمولى لا يستوجب على
 عبده ديننا وليس في البداء تبديل الكتابة ابتداء ابطال لها انتهى فكانت البداء تبديل
 الكتابة أولى والثاني انه اذا قبض بجهة الدين لا يصل العبد الى شرف الحرية واذا قبض
 بجهة الكتابة يصل الى شرف الحرية فكان هذا الوجه أولى في كتاب المكاتب قبيل الباب
 الثاني من المحيط البرهاني * رجل قال لعبده اذا أدت الى ألفا أو متى ما أدت الى
 ألفا فانت حر لا يعتق قبل الاداء ولا يكون مقتصر على المجلس ولو قال ان أدت
 الى لا يعتق قبل الاداء ويقتصر على المجلس وله أن يبيعه قبل الاداء وان جاء العبد
 بألف أو بعض الالف يجب بره على القول فان وضعها في موضع يقدر المولى على قبضها
 كان ذلك قبضا ويعتق العبد في التعليق والاضافة من عتاق الخالية * ولو قال لعبده
 أنت حر على ألف أو باع نفسك العبد منه فقبل العبد عتق يقبوله كما في البيع والمال دين
 في ذمته حتى تصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المنافي وهو بقاء الرق على
 ما عرف تحتناوات النوازل في السكينة من العتاق * ومن قال لعبده أنت حر عمل أن
 يخدمني أربع سنين فقبل عتق وعمايه أن يخدمه أربع سنين فان مات المولى قبل أن
 يخدمه بطلت الخدمة لان شرط الخدمة للمولى وقد مات المولى فعلى قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف على العبد قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته أربع سنين ولو كان خدم سنة
 ثم مات المولى فعلى قولهما عليه ثلاثة أرباع قيمة نفسه وعلى قول محمد عليه قيمة خدمته
 ثلاث سنين وكذلك لو مات العبد وترك مالا يقضى لولاه في ماله بقيمة نفسه على قولهما وعلى

يقول محمد بن قاضي بقيمة الخدمة (١) في أوائل عناق شرح مختصر الطحاوي للإسنيباني
ولم أر حكما إذا مرض العبد مرضا لا يمكن معه الخدمة وينبغي أن يكون كالموت
في العنق على جعل من الجرارائق * إذا قال له اخدم أولادي سنة فأنت حر فأت
بعضهم قبل تمام السنة لم يعتق في فصل شرائط الركن من عناق البدائع (٢)

﴿كتاب الولاء﴾

قوله وممن تزوج من العجم معتقة العرب وولدت له أولاد أو لاء ولدها لمواليها عند أبي حنيفة
ومحمد وقال أبو يوسف حكمه في هذا حكمكم أيه لأن النسب إلى الأب كما إذا كان الأب
عربيا بخلاف ما إذا كان الأب عبدا فإن العبد إذا تزوج بمعتقة فولدت له أولاد أو لاء
لموالي الأم ولهم ما أن الأب مجبه ول النسب لأنه ليس له نسب معروف ولا ولا عتاقة وليس له
عاقلة فكان ولا ولده لموالي أمه كالأول كان الأب عبدا والأم معتقة أقوم ولا يشبه هذا
ما إذا كان الأب عربيا أو مولى عتاقة أن ولا ولده لمولى أمه بصورة المسئلة
رجل حر الأصل يعني من غير العرب ليس يعتق لاحد ولا مولى لاحد تزوج بمعتقة
العرب فولدت أولاد أو لاء ولدها لموالي الأم لأن غير العرب لا يتناصرون بالقبائل
فصار كعتقة تزوجت عبدا وقال أبو يوسف ولا ولدهم لموالي أيهم قال في شاهان الوضع
معتقة العرب وقع انصافا حتى لو كان التزويج بمعتقة غير العرب يكون الحكم فيه كذلك
فإن كانت الأم حرة لا ولا عليها لاحد والأب مولى فالولد - ولا ولا عليه لأن الولد ينسب
لأمه في حكمهما من ولا الخدادى * (الظهارية) ولا العتاقة للمعتق أو لعصبة ولا يكون
لعصبة عصبة بيانه امرأة أعتقت عبدا ولها ابن وزوج ثم ماتت المعتقة فولد العبد
للأبن لأنه عصبتها فإن مات الابن لا يتحول ولا العبد إلى أبيه لأنه عصبة لعصبتها في آخر
الثالث من ولا المتنازعية * مخلو له ابنتان اشترتا الأب فعتق عليهما ثم أحدهما
مع الأب اشترى ابنا للأب فعتق عليهما ثم مات الأب فاعتما مات ابن ابنتين فالمراث بينهم
للكرم مثل - ظا لاثنين ولا شيء للولاء فإن مات الابن بعد ذلك فاعتما مات عن أختين وعن
ولاء ثابت عليه لشخصين أحدهما ميت وهو الأب والآخر حي فلاختين الثلثان والثلث
الباقى بحكم الولاء يكون نصفين نصفه للمعتقة مع الأب ونصفه للأب بالولاء فيكون
بين الابنتين نصفين للولاء الثابت لهما على الأب فإن المرأة تترث معنتق معتقة بالولاء
كما تترث معتقة فيكون أصل القرينة من ثلاثة ثم انكسر بالانصاف مرتين فإذا
نصفت ثلاثة مرتين يكون اثني عشر فنه تصح المسئلة لهما ثمانية بالاختية وللثانية
المشترية مهران بولاء نفسها ومهران بولاء الأب بينهما نصفان مبسوط من كتاب الولاء
في كتاب الفرائض * المعتقة أن تزوجت نفسها من معتق قوم في هذا الوجه الولاء لموالي
الأب لأنه استوى الجانيان في الولاء لأن في كل جانب ولا عتاقة والأب هو الأصل في الولاء
فكان الاتبات من جانب الأب أولى شريح المنظومة لابن الشحنة * لو أعتق مسلم ذميا
أو ذمتي مسلما فولد العتق منهما للمعتق لما قلنا إلا أنه لا يرث لأن عدم شرط الارث وهو اتحاد

(١) وفي الطحاوي القديم ويقول محمد
فأخذ كذا في الجرارائق في العنق على
جعل وفي عناق مختصر الطحاوي قال
محمد عليه قيمة خدمته وهذا قول أبي
حنيفة الأول وبه تأخذ كذا بخط
جامع هذه المجموعة ورأيت في محيط
السرخسي ويجبى في وصايا هذه
المجموعة
(٢) وإن أخذت بنجم عند غير السلطان
فمجرد فترده مولاه برضاه فهو جائز لأن
الكفاية تفسخ بالسراخي من غير عذر
وبالغدير أولى هداية من باب موت
المكاتب وعجزه

الملة قال عليه الصلاة والسلام لا يورث أهل ملتين شتى وقال عليه السلام لا يرث المؤمن الكافر ولا الكافر المؤمن ويجوز أن يكون الولاء نائبا لا انسان ولا يرث به لا لعدم شرط الارث به على ما نذكر حتى لو أسلم الذمى منهم ما قبل موت المعتق ثم مات المعتق يرث به لتحقق الشرط وكذا لو كان للذمى الذى هو معتق العبد المسلم عصبية من المسلمين بأن كان له عم مسلم أو ابن عم مسلم فإنه يرث بالولاء لأن الذمى يجعل بمنزلة الميت وإن لم يكن له عصبية من المسلمين يرث إلى بيت المال ولو كان عبد مسلم بين ذمتي ومسلم فأعتقه ثم مات العبد فنصف ولأنه للمسلم لأن المسلم يرث المسلم والنصف الآخر لا قريب عصبية الذمى من المسلمين أن كان له عصبية مسلم وإن لم يكن يرث إلى بيت المال من أوائل ولأن البسداء أع * ولومات وجل واختصم رجلان في ميراثه وأقام كل واحد يئس أنه أعتق الميت وهو يملكه وأنه وارثه لا وارث له غيره ولم يوقت البيعتان وقتا قضى بالمراث بينهما إلا أنها استويا في الدعوى والحجة ولم يبقن القضاة يكذب أحدهما البيعتين بطور أن كل واحد من القرابين شيئا يطلق له أداه الشهادة وهو التصرف في العبد واعتاق العبد به وذلك والمشهود به (١) مما يحتمل الاشارة لقضى بينهما نصفان كما في الاملاء هذا إذا لم يوقت البيعتان فإن وقتا وقتا ووقت احدهما أسبق قضى لاسبقيهما وقتا عتبا والثابت بالبيعة بالثابت عتبا ولو كان جاء أحد المدعين أولا وأقام البيعة أنه أعتق الميت وهو يملكه وقضى القضاة بينته ثم جاء المدعى الآخر وادعى وأقام البيعة أنه أعتق الميت فالقضاة لا يقضى للثاني ولو جاء أحدهما ادعى وأقام بيعة على دعواه قاضى بالولاء بينهما من ولأه المحيط البرهان * ولو قضى القاضى بالولاء والارث لاحدهما ثم شهد آخران لا آخر بمثله لا يقبله إلا أن شهدوا أنه اشترى من الاول قبل أن يبعثه فيبطل قضاء الاول لأنه ظهر أن القضاء وقع بعته غير نافذ ولو باطل فيكون باطلا لاجتماع الاول لأن القضاء بالعق قد من حيث الظاهر والحق لا يحتمل القسح فكذلك القضاء بالعق لا يحتمل القسح وصار كما لو ادعى أن نسب واحد وأقام البيعة يقضى بينهما ولو قضى لأحدهما به ثم أقام الآخر البيعة لا يقضى له لأن النسب بعد ثبوته لا يحتمل النقص فكذلك هذا في باب الشهادة بالولاء من محيط السرخسى

﴿كتاب الايمان﴾

- * (الاول فيما يكون يمينا وما لا يكون يمينا) * ولو قال بسم الله لأفعل كذا لا يكون يمينا مختارات النوازل في الايمان (٢) * ولو قال بحق الرسول أو بحق الايمان أو بحق القرآن أو بحق المساجد أو بحق الصوم أو الصلاة أو بحق دين الله أو وحدوده أو طاعته أو شريعته أو بالقسر أن أربأ بالمعصية أو بلائكته أو بأنتباهه أو بالصيام أو بالصلاة لا يكون يمينا فتاوى ظهيرية في الفصل الاول من الايمان * ولو قال بحق النبي لا يكون يمينا لأنه غير متعارف (٣) ولكن منه عظيم وكذا لو قال بحق القرآن وبحق الايمان لا يكون يمينا مختارات النوازل من الايمان * وفي الفتاوى لو قال ان فعلت كذا فاني بري من القرآن أو القبله أو الصلاة أو صوم شهر رمضان قال الكل عيب هو المختار في نوع ألفاظ اليمين من ايمان فيض أن يكون يمينا سحر
- (٢) المختار أنه ليس بعين لعدم التعارف
فتح القدير في باب ما يكون وما لا
في الايمان وأما اذا تعارف في ديارنا
فتنبى أن يكون يمينا كذا يحيط جامع هدم
المجموعة
(٣) وأما اذا تعارف كما في ديارنا فتنبى
أن يكون يمينا سحر

كركي * والبراءة من الشفاعة لا تكون عينا في الاصح برأيه في النوع الثاني في البراءة
 من الفصل الثاني (من الايمان) * وكل ما كان تميزه كفر يكون تعليقه عينا عندنا
 مثل أن يقول ان فعلت كذا فأنا بريء من الله تعالى في الحال لان البراءة من الله تعالى
 في الحال كفر والكفر واجب الامتناع فاذا علقه بشرط فقد كذا الامتناع فيكون عينا
 مختارات النوازل في الايمان * لو قال صلا في وصاي لهذا الكافر لا يكون عينا عليه
 الاستغفار جامع الفتاوى وكذا في الزبد * ولو قال ان كنت فلانا فهو مجوسى فكله
 لا يكفر لان هذا عين * ولو قال أنا مجوسى يكفر لان الاول تعليق وتعليق الكفر بالشرط عين
 والثاني تمييز من ايمان الولو الجلية وكذا في التجنيس في باب ما يكون عينا وما لا يكون عينا
 * أما اليمين بغدير الله ذكر شرط صالح وجزء صالح يخلف به عادة فهو مشرووع أيضا لان
 الجزاء يحمله على وجود الشرط أو ينعه ومبني الايمان على العرف عادة والعادة فيها تعارف
 الناس الخلف به يكون عينا والافلا وتحرير الحلال بين عندنا (١) خلافا للشافعي
 ولو قال الخمر على حرام فالصحيح والمختار أنه يكون عينا مختارات النوازل في أول الايمان
 * قال هذه الدراهم على حرام (٢) ان اشترى بها شيئا يحنث وان تصدق بها أو وهبها لا يحنث
 في باب ما يكون عينا من التجنيس والمزيد * ولو قال هو يهودى أو نصراني أن فعل
 كذا وحنث رتمه الكفارة وفي كفره استتلاف المشايخ وقال شمس الأئمة السرخسي
 (٣) ان اعتقده عينا يكون عينا وان اعتقده كفر يكون كفر ولو قال أنا شر من
 المجوسى ان فعلت كذا فهو عين وكذا لو قال أنا شريك اليهود أو شريك الكفار ان
 فعلت كذا في نوع الفاظ اليمين من ايمان قبض كركي * ولو قال لا آثر حرامست
 مرا بآبوسخن كفتن (أى حرام على أن أكلن) يكون عينا ولو قال هذه الدراهم على
 حرام يكون عينا على الانصاف وفي الطعام على الأكل وفي النوب على اللبس مختارات
 النوازل (في كتاب الايمان) * رجل قال والله والرحمن والرحيم لا أفعل كذا ففعل
 في الروايات الظاهرة يلزمه ثلاث كفارات ويتعدد اليمين بتعدد الاسم اذا لم يجعل الاسم
 الثاني نعتا لا قول وروى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه كفارة واحدة وبه أخذ مشايخ
 سمرقند لان الواو بين الاسم الاول والثاني وبين الثالث والثالث والواو والعطف
 فلم يجعل الثاني بالاول ولا الثالث بالثاني فاذا ذكر الخبر عقيب الثالث اقتصر الخبر على
 الثالث فيكون عينا واحدا أو أكثر المشايخ على ظاهر الرواية ولو قال والله والرحمن
 لا أفعل كذا ففعله يلزمه كفارتان في قولهم ولو قال والله والله لا أفعل كذا يتعدد اليمين
 في ظاهر الرواية وروى ابن ميمونة عن محمد أن في الاسم الواحد لا يتعدد اليمين ويحمل الثاني
 على التوكيد والتكرار ولو قال والله لا أدخل هذه الدار ثم قال والله لا أدخل هذه الدار
 فلهما مرة يلزمه كفارتان وكذا لو قال لامرأته والله لا أقربك ثم قال في مجلسه والله
 لا أقربك فلهما مرة يلزمه كفارتان وحكى عن الشيخ الامام أبي بكر محمد بن
 الفضل قال اذا قال الرجل والله لا أكل فلانا ثم قال مرة أخرى والله لا أكل فلانا فكله
 مرة فان نوى بالثاني التكرار والتأكيد يلزمه كفارة واحدة وان نوى به المبالغة

(١) تحريم الحلال بين حتى لو قال هذا
 الثوب على حرام فلبسه حنث كذا
 في خزنة الفتاوى في فصل ما يكون
 عينا وما لا من الايمان *
 (٢) والمختار لا فتوى ان أراد به التحريم
 نجيب الكفارة وان أراد به الاخبار
 لا نجيب وان لم ينو شيئا فكذلك لانه أمكن
 تعميمه اخبارا كذا في باب ما يكون عينا
 من التجنيس والمزيد *
 (٣) والمختار للفتوى في جنس هذه المسئلة
 ما استخاره شمس الأئمة السرخسي أن ينظر
 ان كان الحالف يعتقد أن مثل هذا اليمين
 كاذبا كفر يكفر والافلا لان الاقدام
 عليها يكون رضا بالكفر كذا في باب
 ما يكون عينا من التجنيس *

أول من وثبأ يلزمه كفارتان رجل قال والله لا أفعل كذا فهي بين واحدة لأنه جعل
الاسم الثاني نعتاً للأول فكأن بيننا واحدة كما لو قال والله العزير لا أفعل كذا ولو قال
بالله لا أفعل كذا وسكن الهاء ونصبها أو رفعها يكون بيننا لأنه ذكر اسم الله بحرف القسم
والخطأ في الأعراب لا يمنع صحة اليمين ولو قال الله لا أفعل كذا وسكن الهاء أو نصبها
لا يكون بيننا لأنه عدم حرف القسم إلا أن يعسر بهما بالكسر فيكون بيننا لأن الكسر
يقتضي سبق الحرف النحاض وهو حرف القسم وقبل يكون بيننا بدون الكسر ولو قال
الله لا أفعل كذا قالوا لا يكون بيننا لأنه لم يذكر اسم الله إلا إذا أعربها بالكسر وقصد اليمين
ولو قال والرحمن لا أفعل كذا وأراد به سورة الرحمن روى بشر أنه لا يكون بيننا ولو قال
والحق لا أفعل كذا أو قال بالحق لا أفعل كذا يكون بيننا لأن الحق من أسماء الله تعالى
ولو قال حقاً لا أفعل كذا اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيننا والصحيح أنه إن أراد به
اسم الله يكون بيننا ولو قال باسم الله لا أفعل كذا يكون بيننا من أوائل أيمان الخانية *
ولو قال أشهدك اللهم أو أشهد ملائكتك أن لا أفعل كذا ففعل يستغفر الله ولا يلزمه
الكفارة بخلاف أشهد بالله أو أشهد مسلماني نكر دم (أى لم أفعل من الإسلام شيئاً)
أن أفعل كذا وفعل لا يجب عليه شيء إلا إذا نوى أن ما أدام من المقر وضات لم يكن حقاً
كأنه قال إن فعل كذا فهو كافر في باب فيما لا يكون بيننا من أيمان البزارية * ولو قال
مراسو كند بطلاقك كشراب نخورم (أى على يمين بطلاقك لا أشرب خيراً) فنشرب طلقت
أمر أنه وإذا لم يكن حلف ولكن قال قلت لرفع نعتهم لا يصديق قضاء ولو قال
مراسو كند خانه است كشراب نخورم (أى على يمين بطلاق أهل المنزل لا أشرب خيراً)
ونشرب طلقت أمر أنه لأن الأوهام تنصرف إليه ولو قال لا تخبرني من الدار بغير إذني
فأني قد حلفت بالطلاق فخرجت بغير إذنه لا تطلق لأنه ما أضاف الطلاق إليها من
أيمان معراج الدراية في باب ما يكون بيننا وما لا (١) * وفي الخلاصة والخانية اللغو
لأبو أخذ به صاحبه الأفي الطلاق والعناق والتذر وفي فتاوى محمد بن الوليد ولو قال
إن لم يكن هذا فلا فاعلى حجة ولم يكن فلانا وكان لا يشك في أنه فلان لزمه ذلك انتهى
فقد علمت أن اليمين بالطلاق على وقوع الطلق إذا تبين خلافه موجب لوقوع الطلاق من
أيمان البصر الرافق (في شرح قوله وظننا لغو) * رجل أخذ السلطان خلفه بإزد (أى بالله)
فقال الرجل بإزد مثل ذلك ثم قال له كدور آزينه يساني (أى تضرع يوم الجمعة) فقال
الرجل مثل ذلك فلم يأت هذا الرجل يوم الجمعة لا يبحث لأنه لما قال بإزد وسكت
ولم يقل له قل بإزد لم أفعل كذا لم يكن بيننا ويثعب من هذه المسئلة كثير من المسائل
في باب ما يكون بيننا من التعنيس والمزيد * الحالف على عقد لا يبحث إلا باليجاب
والقبول إلا في نفع فاته يبحث باليجاب وحده الهبة والوصية والأقرار والإبراء والإباحة
والصدقة والأعارة والقرض والكفالة قبيل كتاب الحدود من الأشباه
(الثاني في بيان نية الحالف والمستحلف) وإذا حلف الرجل على شيء ثم بدى فيه نية فأن
ذلك على ثلاثة أوجه أحدها أن بدى فيه نية مما يجوز في العرف ويمتله الكلام فيه فأنه

(١) قال في حلف أو قال في حلف
بالطلاق أن لا أفعل كذا ثم فعل طلقت
وحلفت (في) لا تطلق ديانة قسيمة
وان كان كاذباً وأدب المفترق أن لا يقول
بصدق ديانة لأنه تعليم بل أدبه أن يقول
لا يصدق كذا في البزارية فيما يكون
بيننا * ولو قال مراسو كند خانه است
(أى على يمين بطلاق أهل المنزل)
يكون أقراراً بيمين الطلاق كذا
في مختارات التوازل في الأيمان بعد

يصدق في ذلك في قول الفقهاء فيما بينه وبين الله تعالى والثاني أن يدعى فيه نية مما يجوز
 في العرف ولا يحمله الكلام بوجه فانه لا يصدق في تلك النية والثالث أن يدعى فيه نية مما لا
 يجوز في العرف ويحمله الكلام في وجه فانه لا يدين في القضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى
 إلا أن يكون ذلك بما يلزم به طلاق أو عتاق فأعرف ذلك من أيمان النكاح * (ق)
 ولو قال المستخلف وهو غير مفلوم أي يكون ما قلت أو هل يكون ما قلت فقال المستخلف
 عليه نعم ثم قال المستخلف أردت به تطليق امرأتك فلا يقع سواء سكنت الخائف أو قال أردت
 به تطليقك فقط لأن المعبرية المستخلف لا نية الخائف هذا إذا كان البيان منه ما في مجلس
 الخلف وأما إذا كان بعده فنية الخائف معتبرة لانيته لأن الخلف على الطلاق غير مشروع
 لانه منهي عنه فنية الخائف امتناع عنه ونية المستخلف ارتكاب له فتعتبر نية الخائف لانية
 المستخلف فلا يقع وكذا لا يقع لو قال الخائف عند ذلك لا أقبل سواء كل البيان منه
 في المجلس أو بعده وكذا لا يقع لو قال المستخلف أردت به غير الطلاق أو ما أردت به شيئاً
 ولو نوى المستخلف عليه الطلاق يجوابه يقع لأن قوله هذا كناية فتعتبر نية الخائف إذا لم ينو
 المستخلف شيئاً ولو قال المستخلف هل يكون طلاقاً ثلاثاً أو بآثما قال المستخلف عليه أي كن
 أو نعم يقع لأن الجواب يتضمن ما في السؤال وإن لم يكن صريحاً وعند نصريحه في الطريق
 الأولى حاوياً الزايد في طلاق السكران * ذكروا أن المفلوم إذا شهد عند استخلاف
 الظالم بالطلاق الثلاث أنه يخلف كذا يصدق في الحزبية والطلاق جميعاً وهذا صحيح في نوع
 التوكيد به وكما بينه من طلاق البرازية * قال من حلف رجلاً بالطلاق والعتاق فالثانية نية
 الخائف سواء كان ظالماً أو مظلوماً وإن حلفه بالله فالثانية نية الخائف قال في الأصل روى
 بنصر عن أبي يوسف قال كل بين حلف به رجل رجلاً والخائف مفلوم فالثانية نية الخائف
 وإن كان ظالماً فالثانية نية الذي استخلفه إذا كانت اليمين بالله من أيمان القاعدية * رجل
 حلف رجلاً بالخلف ونوى غير ما يريد المستخلف أن كانت اليمين بالطلاق والعتاق ونحو ذلك
 تعتبر نية الخائف إذا لم ينو الخائف خلاف الظاهر ظالماً كان الخائف أو مظلوماً وإن كانت
 اليمين بالله فإن كان الخائف مظلوماً كانت النية نية الخائف وإن كان الخائف ظالماً ما يريد
 بيمينه إبطال حق الغير فتعتبر نية المستخلف وهو قول أبي حنيفة ومحمد في أول فصل
 في تحليف الظلمة وفيما ينوي الخائف غير ما ينوي المستخلف من الخانية * رجل قال لامرأته
 إن أعطيت من حنطتي أحداً فأت طالق وقال نويت بذلك أتمها صدق ديانة لا قضاء (١)
 لانه نوى تخصيص العام وذلك جائز فيما بينه وبين الله وعلى قول الخصاص صحت نيته في هذا
 مطلقاً (٢) قالوا إذا قال بالعربية فإن قال بالفارسية لا تصح نيته لأن تخصيص العام
 من كلام العرب والصحيح أنه لا فرق بين الفارسية والعربية ونصح نيته فيما بينه وبين الله هذا
 إذا لم يكن الخائف مظلوماً فإن حلفه ظالماً كان له أن يأخذ بقول الخصاف وينوي
 الخصوص في أواسط باب التعليق من طلاق الخانية * وكذا في البرازية * (الثالث في حنث
 الخائف بالمباشرة والتوكيد في اليمين الموقته) * وجه المسائل التي بحث فيها الخائف
 بالمباشرة والتوكيد سبعة عشر النكاح والطلاق والعتاق جمال أو غير مال

(١) قوله صدق ديانة أي لو استنق المفق
 يجيبه على وفق ما نوى لا قضاء أي لو رفع
 إلى القاضي يحكم عليه بموجب كلامه
 ولا يلتفت إلى ما نوى إكسان التهمة لا لعدم
 الجازم من أوائل التلويح سدد
 وفيه إشارة إلى أن الجاهل لا يمكنه القضاء
 بالتلويح ولا بد من كون القاضي الحاكم
 في الدماء والفروج عالماً بما يصرح به
 في البرازية والعتاق كالطلاق كما في المتف
 وكتب بناء فعلى هذا لا ينبغي للمفتي في
 أمثالها أن يفتي ويجيب على وفق ما نوى
 لكثرة الجهالة في القضية فنية نقل من خط
 جامع هذه المجموعة ومرت المسئلة في أول
 الكتاب سدد

(٢) قال في البرازية في الثاني والعشرين
 من الايمان إذا أخذ بقول الخصاف جميعاً
 إذا وقع في يد الظلمة لأبأس به وقد ذكروا
 عن السلف أن اليمين على نية الخائف إن
 كان مظلوماً وعلى نية المستخلف إن كان
 الخائف ظالماً وفي الديانة يصدق في
 الاحوال كلها بالإخلاف ومعناه أن المفتي
 يفتي أن غير حنث في اليمين بهذه النية
 لكن التناهي يحكم بالحنث ولا يصدق فيه *
 انتهى سدد

والكتابة والايدياع والاستبداع والاعارة والاستعارة والهبة والصدقة والاقرض
والاستقراض والضرب في العبد والخطاطة والذبح والبناء والقضاء والاقتضاء
في فصل الترويج من أيمان الخاتمة * وحاصل الحنف بالامر في ثلاث وعشرين النكاح
والطلاق والخلع والعنق بمال وبغير مال والكتابة والهبة والصدقة وضرب العبد
والحر وان كان ساطعاً بأمر قاضيا والكسوة في الحلف على أن لا يكسوه ولا يحمله على
دائمه والخطاطة وذبح الشاة وبناء الدار وقبض الدين وقضائه والصلح عن دم العمد
والقرض والاستقراض ولايداع وقبوله والاعارة وقبورها وما لا يحنث بالامر ستة البيع
والشراء والاجارة والاستئجار والقسمه والصلح على مال والفتوى على أن الخصومة
ملحقة بهذه الستة في آخر النوع الثاني من رابع أيمان البرازية * ومنها حلف لا يبيع
(١) أو لا يشتري أو لا يزوج أو لا يتأجر أو لا يصلح عن المال أو لا يقاسم أو لا يتخاصم
أو لا يضرب ولده لم يحنث الا بالباشرة ولا يحنث بالتركيب لانها الحقيقة وهو يجازا لا
أن يكون مثله لا يشار ذلك الفعل بنفسه كفاضي والامير يحنث بغيرها (٢) وان كان
يشار مرة ويوكل أخرى فانه يعتبر الاغلب في القاعدة الثانية من الاشياء * حلف أن
لا يعمل مع فلان شياً فعمل مع شريكه يحنث كما لو عمل مع وكيله بخلاف ما اذا عمل مع عبده
المأذون لم يحنث ولو حلف لا يشارك فلاناً فشارك مع شريكه لا يحنث وجبر السرخبي
في آخر باب الحلف على الشراء * حلف لا يقبض ماله من المديون فقبض من وكيله حنث
ومن كسبه لا منية المفق في مسائل اليمين على العقود * رجل حلف أن لا يأخذ ماله
من غريمه اليوم وقد كان وكل وكيله قبضه فقبض الوكيل بعهد اليمين ذكر في المتن أنه
لا يحنث في عيونه قال وينبغي أن يحنث في عيونه كما لو وكل وكيله بالاسكاح ثم حلف أن
لا يتزوج فزوجه الوكيل حنث الحالف في اليمين الموقته من الخاتمة * ولو حلف لا يتخاصم
فلاناً فوكل بخصومه وكيله لا يحنث في فصل الترويج من أيمان الخاتمة وكذا في المتن *
وفي الخاتمة حلفه السلطان أن لا يتخاصمه في المال الذي أخذ منه قال ابن مقاتل خاصمه عنه
غيره بغير أمره وبتعنتهم هو مع انسان الى الخاكم فيقول انه قد حلف في كذا وكذا حتى يعلم
الحاكم أن غيره ما اذا خطبته وهو لا يتخاصم بنفسه فيما امره بالمال عليه في الفصل الثاني
من أيمان التنازعانية (٣) * سئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يشكوفلانا
للمحكم فهل اذا وكل وكيله في شكواه وشكاه الوكيل للمحكم يقع عليه الطلاق أم لا أجاب
نعم ان شكاه وكيله لا يقع عليه الطلاق من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * (نوع في اليمين
الموقته) * (المبطل) يجب أن يعلم بأن اليمين بالله نوعان نوع في الاثبات ونوع في النفي وكل نوع
من ذلك على وجهين اما أن يكون مطلقاً أو موقفاً فاما المطلق في الاثبات بان قال مثلاً والله
لا كلن هذا الطعام والله لا شربن هذا الشراب ولم يقل اليوم وما أشبهه قال برز فيه انما يكون
بتحقيق الاكل والشرب في العمر وفوات البرز لانه الحالف أو الحلو ف عليه حتى ان في هذه
المسئلة اذا هلك الطعام بأن احترق أو أكله غيره وما أشبهه ذلك أو مات الحالف يقع الحنث
وتلزمه الكفارة فاما اذا وقت لذلك وقتاً بأن قال مثلاً والله لا كلن هذا الطعام اليوم والله

(١) سئل عن حلف لا يبيع فوكل من
باع عنه هل يحنث أم لا أجاب ان كان عن
يتولى البيع بنفسه يحنث بالتركيب وان
كان ممن لا يتولى كالا مير وغيره لا يحنث
من فتاوى ابن نجيم في الايمان بعد
هكذا في الاصل وهو مخالف لما في الصلب
المذكور عن الاشياء تأمل اه معجمه
(٢) كذا في الرابع من أيمان البرازية
والثاني والعشرين منه وفي العشرين أيضاً
وكذا في القنية بعد
(٣) قالوا الخيلة في ذلك أن يتخاصم عنه
غيره بغير أمره وصاحب المال يذهب
معهما حتى يصل الى القاضي الخ كذا
في تحليف الطلبة من الخاتمة وبه أفق
أبو السعود عليه رحمة الودود درجة
واسعة بعد

* قوله نعم ان شكاه الخ هكذا في الاصل
ولعل الاولى حذف كلمة نعم اللهم الا
أن تكون راجعة للشق الثاني في السؤال
وهو قوله أم لا تأمل اه معجمه

لا تمرين هذا الشراب اليوم قالوا فيه انما يكون بتحقيق الاكل والشرب في اليوم وفوات
البر مضي اليوم مع بقاء الطعام والشراب وبقاء الحالف ولا يفوت السير يموت الحالف
قبل مضي اليوم حتى لا يبحث في عينه بالاتفاق وهل يفوت البر بهلاك الطعام أو الشراب
قبل مضي اليوم أم هو على أنه لا يفوت قبل مضي اليوم حتى لا تلزم الكفارة قبل مضي
اليوم واختلفوا فيما إذا مضى اليوم قال أبو يوسف يفوت البر وتجب الكفارة وقال
أبو حنيفة ومحمد لا يفوت البر ولا تجب الكفارة في الفصل الثاني من أيمان التارخانية *
مديون قال الرب الدين ان لم أدفع اليك حقلك يوم الجمعة فعبدى حرقفات الذي له الدين قبل
يوم الجمعة لا يبحث الحالف في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ان دفع الى وارثه أو وصيه بر
وان لم يدفع حتى مضى يوم الجمعة حنت في العين الموقنة من أيمان الخاتبة (١) * رب الدين
حلف فقال ان لم آخذ مالي عليك غدا فامر أنه طاق وحلف المديون أيضا أن لا يعطيه غدا
فأخذ منه جبرا لا يبحثان وان لم يمكنه يجزى الى باب القاضي فاذا خصمه بر في عينه ولو قال
لا أدع مالي عليك اليوم وحلف عليه ففسده الى القاضي ففسده أو حلفه بر في عينه وكذا
لو قدمه الى القاضي ولازمه الى الليل خزائن القسارى في فصل العين في القبض والقضاء
وكذا في الخلاصة في أوائل الفصل التاسع عشر من الأيمان * رجل حلف أن لا يقبض
ديشه من غريمه اليوم فقبض من وكيله حنت وان قبض من مستبرع لا يبحث وان قبض
من كفيه حنت اذا كانت الكفالة بأمره وكذا الوأحاله الغريم على رجل فأخذ الطالب
من المحتال عليه حنت وكذا لو أحال الطالب بعد العين رجلا ليس له على المحيل دين فقبض
المحتال له حنت الحالف لان المحتال له وكيل ولو اشترى الطالب من الغريم شيئا في يومه
وقبض المبيع اليوم حنت وان قبض المبيع غدا لا يبحث ولو حط الطالب بعض حقه
وقبض البعض اليوم لا يبحث لانه لم يقبض جميع ما عليه في اليوم في العين الموقنة من
أيمان الخاتبة * مديون قال لصاحب دينه والله لا قضيت دينك الى يوم الجمعة فلم يقض
حتى طلع الفجر من يوم الجمعة حنت في عينه لانه جعل يوم الجمعة غايه والغايه لا تدخل تحت
المضروب له الغايه اذا لم يكن غايه لانخراج ولو قال لا قضيت دينك الى خمسة أيام لا يبحث
مالم تغرب الشمس من اليوم الخامس لانه وقت العين بخمسة أيام وبدون اليوم الخامس
لا تكون خمسة أيام فصار كانه قال لا قضيت دينك قبل مضي خمسة أيام من المحل المزبور *
ولو قال ان لم أدفع اليك الدين في وقت كذا فامر أنه كذا فقضاه قبل ذلك الوقت لا يبحث
في باب العين التي تجرى بين رب الدين وغريمه من القنية * سئل عن رجل عليه دين
لا تحلف له بالطلاق الثلاث أنه يدفعه له في وقت معلوم ففوات الوقت ولم يدفعه له
فادعى عليه عند الحاكم بوقوع الطلاق عليه بالماضي المذكور فادعى دفع الدين الى
ربه قبل دخول الوقت فهل يصدق في ذلك ويمتنع عليه الوقوع أم يقع عليه الطلاق ولا عبرة
بدعواه المدفع بلائيه أجاب نعم يصدق في الدفع بيمينه بالنسبة الى عدم وقوع الطلاق ولا
يبرأ من الدين بذلك ويحلف الدائن على عدم القبض وبسحقه قلت وفي الأصول العمادية
قال الزوج بعنت النفقة اليها ووصلت اليها أو أنه كثر هي ينبغي أن يكون القول قول

(١) سئل عن لمدين على آخر خلفه أن
يدفع الدين له في يوم معين فأتى بدين
قبل الوقت المحلوف عليه هل يبحث
الحالف أم لا أجاب لا يبحث عند الامام
الا عظم من فتاوى ابن عجيبي في كتاب
الايمان ع

قوله اذا لم يكن غايه الاخراج في نسخة
اذا لم تكن الخ وفي أخرى اذا لم يكن الخ
ظيظظ
وفي هامش الاصل ومسئلة دخول الغايه
مذكورة في السادس والعشرين من
المصولين فلتراجع ع

الزوج لانه قدى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب العمدة هكذا سمعت القاضي الامام
 الاسناذي ثم رجع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يدعى ابتداء حق
 ويكون القول قولها وهو الاصح انتهى ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن
 ما أفقني به شيخنا هو الموافق لما تناطقت عليه المتون وعامة الشروح من أنه اذا اختلفا في
 وجود الشرط فاقول له لا قبل الا بمسلم الامن جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن
 القول عليه لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب من فتاوى ابن نجيم في الطلاق *
 كدل بنفسه على أنه لم يوافق غدا فعليه الالف فجاءه فتواري المكفول له أو حلف بطلاق
 امرأته ان لم يوفقه اليوم الالف فجاءه بالمال فتواري الدائن ان علم القاضي نهنته وقصده
 الى الاضرار بنسب وكذا لا يسلم له المال ولا يكون كفيل بالمال ولا تطلق امرأته فان لم يعلم
 قصده لا ينسب ولو نصب وكيل مع هذا وسله اليه ثبتت الاحكام المذكورة في هذا القضاء
 لكونه مجمدا فيه قبيل الفصل الثالث من اجارة البرازية وكذا في الكفالة (١) * رجل
 عليه دين وطلبه صاحب الدين وقال المديون ان لم أقضك مالك اليوم فامرأته طالق
 أو عبده حر ثم تغيب عنه الطالب يخاف الخالف أن يبحث في عينة فجاء المطلوب الى القاضي
 وقص قصته فذهب القاضي للغائب وكسلا في قبض دينه فدفع اليه المال فحكم القاضي
 بذلك ثم رفع ذلك الى قاض آخر قال أبو يوسف فضاء الاول باطل لا يعضيه الثاني وذكر
 الناطقي في الوقايع عن حسن بن زياد أن القاضي بنصب وكيل عن الغائب ويدفع
 اليه المال ولا يبحث الخالف وقال الناطقي وعليه الفتوى في فصل فيما ينقض
 في المجتهدات من دعوى الخالية * احيين فلا غدا فأنام ولم يأذن له لا يبحث وان أنام
 ولم يستأذن أو لم يجده في بيته حث في آخر الفصل السابع عشر من أيمان البرازية * قال
 مدعي عليه سوكند خورده كقرادبا خصم بين فاضي يسام فردا حلف آمد وخصم
 في وروز كذا لا يبحث من آخر أيمان القاعدية (شز) * ان لم يخرب بيت فلان غدا
 فكذا فقيده ومنع ولم يخربه حتى مضى الغدا اختلف فيه واختار للفتوى الحث (٢) (٣)
 قال لها وهي في بيت أمتها ان لم أذهب بك الى داري فأنت طالق ثلاثا ثم أخرجها من دار
 أمتها ففرت منه ولم يقدر على أخذها ووقع الثلاث (٣) حاوي الفتية للزاهدي في أول
 باب اليمين على فعل فيمنع عنه * حلف الوالد لرجل أن يجي اليه بامرأته أو بغيرها ممن يقدر
 عليه غدا فغابت المرأة ولم يجدها حتى مضى الغد قيل يبحث وقيل لا يبحث والقول الثاني
 أصح (٤) هذا اذا لم تكن غيبته بائنا ساق زوجها والا يبحث اجماعا من المحل المزبور *
 سئل عن شخص له على آخر دين فحلف بالطلاق أن يدفعه له في الوقت الملاقى فدفعه له آخر
 بغير اذنه في غيبته هل يقع عليه الطلاق أم لا يقع ويبر في عيته بالدفع المذكور أجاب نعم
 يدفع الطلاق مع عدم الدفع منه في الوقت المحلوف عليه من فتاوى ابن نجيم (٥) (الربع)
 في الحلف بالنكاح والطلاق والعناق والبيع والشراء وسائر عقود المعاملات والحقوق
 والطاعات والمعاصي * وفي المتن اذا حلف لا يتزوج امرأة فتزوج صبيبة حث في عيته
 في الحادي عشر من أيمان التنازلية * لا يتزوج فلانة ولها زوج فهذا على النكاح

(١) ليوفين حقه اليوم فغاب عنه الدائن
 ورفع الامر الى الحاكم وبعطيه وان
 لم يكن ثمة ما كيبحت وبه ينقض كذا في
 السابع من أيمان البرازية *
 سئل عن له على آخر دين فحلف بالطلاق
 ليقضيه دينه في يوم عيته فجاء فيه
 ولم يجده ما خلاصه في عدم الحث
 أجاب يدفع الدين الى القاضي أو الى من
 ينصبه القاضي ولا حث عليه من
 فتاوى ابن نجيم في الطلاق *
 ليأنيته غدا ويرينه وجهه فأنا فلم
 يجده لا يبحث وبه أفق ابن نجيم برازية
 في ١٨ من الايمان *
 (ترجمة)

(حلف المدعي عليه انه يحضر مع الخصم
 غدا بين يدي القاضي فلما جاء الغد حضر
 الخالف ولم يحضر الخصم حتى انقضت
 النهار لا يبحث)
 (٢) ولو قال ان لم أخرج الخنطة من الدار
 فأمرأتى طالق فأخرج البعض دون
 البعض فانه لا يبحث اذا لم يقدر على
 اخراج الكل كذا في أيمان جواهر
 الفتاوى *
 (٣) أقول واهل الوقوع لعدم العجز عن
 الذهاب بها الى داره ولو احسنا في أمرها
 لكونها امرأته ومحكومتها جوى
 * زاده *
 (٤) أقول متر الحث في مثله واهل

الخصلاف من جهة تحقق العجز في صورة
 غيبته اعدم الظفر بها بخلاف صورة
 فرارها جوى زاده *
 ل

دعوا بطل التفريق وهذا قول أبي يوسف أما على قول محمد لا يفتقر لاحتمال صدق الخالف
من طلاق حمدة الفتاوى وكذا في الخاتمة في فصل التعليق * (ق) دفع الى قصار ثوبان ثم حده
القصار فقال ان لم أكن دفعت ثوبي البسك فامرأتي طالق ثم ظهر انه دفعه الى ابن القصار
أو تليذه لا يبحث اذا كان في عيال القصار (١) الا اذا نوى نفس القصار فحينئذ يبحث
في الخامس من أيمان نقد الفتاوى وكذا في المحيط البرهاني * ذكر في التوازل لو قال لانيه ان
سرت من مالي شياً فأتك طالق فسرقت منه أجرة ان كان الخالف بجعل عنه هذا المقدار يبحث
والافلا (٢) روي أن محمد استل عن هذه فلم يجب واستل أبو يوسف فأجاب بهذا الجواب
فأخبر محمد بذلك الجواب فقال ومن يحسن مثل هذا الجواب الا أبو يوسف من أيمان
القاعدية * حلف لا يجامع امرأته فيمادون الفرج فلا عيها ومن ذكره إحدى فخذها
أو أدخل ذكره باطن إحدى ركبتيها أو أنزل لا يبحث في عيها وتكون عيها على المباشرة في
باب التعليق من طلاق الخاتمة * قال لها اكرها كسي حرام كفي (أي اذا فعلت مع اجنبي
حراماً) فكذا قال بانهم جامعها في العدة طلق عندهم لانهم ما يعتبران عوم اللفظ
والامام الثاني يعتبر الفرض وعلى هذا لا تطلق عنده وعليه الفتوى في الثالث عشر من
أيمان البرازية * امرأته ماتت زوجها بغير غلام فخلته ان لا يأتي حراماً فقبل غلامه أو مسه
بشهوة لا يبحث وان جامع الغلام في الفرج أو في غير الفرج حنت وان لم ينزل المني لانه
هو المراد عرفاً رجل قال ان اتيت حراماً فامرأته طالق فأتى بهيمة لا تطلق امرأته لانه لا يراد
بالبيعة الا اذا كان الخالف دستاقاً من الجهال يمشي خلف الدواب في باب التعليق من
طلاق الخاتمة * (الخامس في اليمين بالسكنى والندول والمزوج والذهب والاذن) * وان
حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو خارج منها لم يبحث حتى يسكنها بنفسه وينقل أهلها
ان كان له أهل ومن متاعه مقدار ما يسكن به ويحتاج اليه في الاستعمال وان حلف أن
لا يسكنها وهو في المير في عيها حتى ينقل منها أهلها وولده ومتاعه ومن كان معه من الغلام
وان بقي من متاعه وتدا وأبرة حنت في عيها في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف يعتبر أن
ينقل أكثر متاعه (٣) وقال محمد يمتد بغير نقل ما يقوم به كخدايته وهو حسن في الذخيرة
والفتوى في هذا المسئلة على قول أبي يوسف من أيمان المضمرات * وجعل حلف أن
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترل أهلها ومتاعه فيها ان كان الخالف في عيال غيره
كالابن الكبير يسكن في دار الاب والمرأة تسكن في دار زوجها ونحوهما لا يبحث في عيها
وان لم يكن الخالف في عيال غيره لا يبرأ الا أن يأخذ في النقلة من ساعته لان الدوام على
السكنى سكنى ثم عند أبي حنيفة بشرط للبر نقل الادل وكل المتاع حتى لو بقي فيها وتدا أو
مكنسة كان حاشا وعلى قول أبي يوسف اذا نقل الادل وأكثر المتاع بر في عيها والفتوى
على قوله وعلى قول محمد اذا نقل الادل وما يقوم به كخدايته حاشا باراً انفقوا على
أن نقل الادل والخدم شرط للبر فاذا نقل الكل الى السكنى أو الى المسجد ولم يسلم الدار الى
غيره اختلقوا فيه والصحيح انه يكون حاشا ما لم يتخذ مسكناً آخر وان سلم الدار الى غيره بأن
أجر داره الملوكة أو كان ساكناً في الدار باجارة أو عارة فردها على مالكها ولم يتخذ منزلاً

(١) لان الدفع الى من هو في عيال الاستاذ
بمستزلة الدفع اليه فكذا في المحيط
البرهاني
(٢) والمسئلة مذكورة في قاضيات في
أواسط باب التعليق من كتاب الطلاق عند

(٣) قال الفقيه أبو الليث يقول أبي يوسف
ناخذ بهذا اذا كان الخالف كخدايته
أما اذا كان في عيال غيره أو كان ابناً
كبيراً يسكن مع أبيه أو كانت امرأة خلف
لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه وترل
قاشاته فيها لا يبحث لان السكنى لا تنسب
اليه وهذا كله اذا كانت اليمين بالعريضة
فان كانت بالفارسية اذا خرج على نية ان
لا يعود لا يبحث في الاحوال كلها لانه
في العجم لا يعدسا كتمان المحل المزبور
كذا في الوقعات الحسامية بعامة

النون عند

(١) سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن في دار بعينها وكان الحلف بالليل فخرجت الخرج خوفاً من الوالي أو غيره فأتته في الغد هل يحنث أم لا أجاب لا يحنث من فتاوى ابن نجيم في الايمان **هـ** قوله وهو الصحيح كذا في المختارات **هـ**

(٢) حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت أو الحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حنث بخلاف المصر والقرية تنوير الابصار **هـ**

(٣) رجل حلف لا يسكن فلان فأنزل منزله فحلفت فيه يوماً أو يومين لا يحنث لانه لا يكون ساكناً معه حتى يقبض معه في منزله خمسة عشر يوماً وهذا بمنزلة رجل حلف لا يسكن الكوفة فخرجها مسافراً فتوى **هـ** أربعة عشر يوماً لا يحنث وان نوى خمسة عشر يوماً حنث كذا في الوقعات الحسامية في الايمان بعلامة العين **هـ** قوله لا يحنث فيه أفنى ابن نجيم **هـ**

سئل عن رجل حلف بالطلاق أن لا يسكن مع فلان ما دام في هذه الدار فأتته فلان مدة وعاد الى الدار هل له أن يسكن معه ولا حنث عليه أجاب نعم له أن يسكن معه ولا حنث عليه من فتاوى ابن نجيم اي لا نقطاع الديومسة بالاتقال مدة وقد مر **هـ**

(٤) وكذا لو قدر على الخروج بطرح نفسه من الحائط أو بطرح بعض الحائط لا يحنث وليس عليه ذلك انما تعتبر القدرة على الخروج من المخرج المعهود وعند الناس كذا في شرح المنظومة لابن وهبان **هـ**

أخر لا يكون حاشاً في أول فصل في المساكنة من أيمان الخاتمة (١) * حلف لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل اليها الأهل والمآع فلم يجده داراً أخرى أبانما يمكنه وضع المتاع خارج الدار لا يحنث وكذا لو خرج واشتغل بطلب الدابة لينقل عليها المتاع فلم يجد دابة إن كان اليمين في جوف الليل ولم يكن له الخروج حتى أصبح أو كانت الائمة كثيرة فخرج وهو ينقل الامتعة بنفسه ويهتكه استكراً الدواب فلم يستكر لا يحنث في جميع ذلك مقتضب ظهيرية العيني في الايمان * رجل حلف أن لا يسكن في هذا المصر فخرج بنفسه وترك أهله ومتاعه فيه لا يحنث وان كانت اليمين على سكنى القرية اختلفوا فيه قال بعضهم القرية بمنزلة الدار وقال بعضهم القرية بمنزلة المصر وهو الصحيح ذكره الكرخي في مختصره والسكدة بمنزلة الدار وقال بعضهم هي بمنزلة المصر (٢) رجل حلف أن لا يسكن فلان في هذه القرية فهو وعلى أن يسكنه في دار منها في المساكنة والسكنى من أيمان الخاتمة * وفي الفتاوى لو حلف أن لا يسكن فلان فدخل فلان داره غصباً لم يأخذ هو في النقلة حنث وفي الأصل لو دخل عليه زائراً أو ضيفاً أقام فيه يوماً أو يومين لا يحنث والمساكنة بالاستقرار والدوام وذلك بأهله ومتاعه (٣) ولو سافر الحالف وسكن المخوف عليه مع أهل الحالف يحنث عند أبي حنيفة بناء على أن السكنى تقوم بالأهل والمآع وعند أبي يوسف لا يحنث وعليه الفتوى هذا في الفتاوى وفي المنتقى لو سافر الحالف أقل من مدة السفر يحنث عند أبي يوسف وفي مجموع النوازل رجل حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها مع زوجته فأبى أن يخرج فعليه أن يجتهد في إخراجها فإذا صارت غالبة لم يحنث خاصاً الى السلطان أو لم يخصهم وكذا لو منعوه وأوثقوه لانه مسكن وليس يساكن في آخر الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة * لو قال ان لم أخرج من هذه الدار اليوم فأمرأته طالق فقيد الحالف ومنع عن الخروج حنث وكذا لو قال الرجل لامرأته وهي في منزل والداه ان لم تحضري الليلة منزلي فأنت طالق فبقيها الوالد عن الحضور وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يحنث في جميعه وقال الفقيه أبو الليث لا يحنث كما لو حلف أن لا يسكن هذه الدار فقام للخروج فاذا الباب مغلق فلم يقدر على الخروج أو قيد ولم يقدر على الخروج ونمته تكاه وانيه قال بعضهم يحنث في الباب المغلق ولا يحنث في القيد والصحيح انه لا يحنث فيهما (٤) قال الفقيه أبو الليث سوى بين ما إذا حلف أن لا يسكن هذه الدار وبين ما إذا قال ان لم أخرج من هذه الدار وقال اذا منعه مانع لا يحنث في المستثنين والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل فرق وقال في قوله ان لم أخرج اذا منعه مانع حنث وفي قوله لا أسكن اذا منعه مانع من الخروج لا يحنث والفتوى على قوله لان في قوله لا أسكن شرط الحنث السكنى والفعل لا يتحقق بدون الاختيار وفي قوله ان لم أخرج شرط الحنث عدم الخروج والعدم يتحقق بدون الاختيار في فصل التزوج من أيمان الخاتمة وكذا في فصل المساكنة منه * (المنتقى) عن أبي يوسف حلف لا يسكن هذه الدار فأراد أن يخرج فوجد الباب مغلقاً أصحبت لا يمكنه الفتح أو قيده أو منعه السلطان من التحول لا يحنث وان أقام على ذلك أبانما يجزى لاف ما لو قال ان لم

(١) وهذا معنى ما قاله بعض علمائنا في هذا الباب ان كان شرط الحنث عدمها ويجز عن مباشرة فالحنث والحنث وان كان وجودها ويجز فالحنث عدم الحنث كذا في شرح المنظومة لابن وهبان

أخرج من هذه الدار فامر أن طالق ففقد ومنع من الخروج بحيث (١) ولو قال ان بت في هذه البلدة المدة فامر أنه طالق فأصابته الحسي وصار بحال لا يمكنه الخروج حتى أصبح حنث بخلاف ما اذا قيد في باب السكنى من أيمان الوجيزه ولو حلف أن لا يدع فلا يدخل هذه الدار فان كانت الدار للحالف فغضه بالقول ولم ينع به بالفعل حتى دخل حنث في عينه ويكون شرطه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطيق وان لم تكن الدار للحالف فغضه بالقول دون الفعل حتى لو دخل لا يكون حائثا ولو حلف بطلاق امرأته ان لا يدع فلا ينعز على هذه القنطرة فغضه بالقول يكون باراً لأنه لا يملك المنع بالفعل ولو قال لابنه ان تركت تعمل مع فلان فامر أنه كذا فان كان الابن بالغاً لا يقدر على منعه بالفعل فغضه بالقول يكون باراً وان كان الابن صغيراً كان شرطه المنع بالقول والفعل جميعاً في العين على الترتل من أيمان خزانة المفتين * ولو حلف لا يدع فلا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن الدخول فهو على التهي ولو كان يقدر على المنع فهو على التهي والمنع جميعاً تنه الفتاوى في آخر فصل مسائل اليمين على العقود * لو قال لأدع فلا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكاً فالحلف بالقول وفي الملك بالقول والفعل من أيمان عدة الفتاوى * وجل أبرداره من رجل سنة ثم قال لأترك في دارى فاذا قال له اخرج من دارى فقدرت في عينه لأنه لم يترك حيث أمره بالخروج واقعات حسامية في باب اليمين بعلامة اللون (٢) * وفي الفتاوى رجل قال ان أدخلت فلا ياتيى أو قال ان دخل فلان يتيى أو قال ان تركت فلا يندخل يتيى فامر أنه طالق فقله ان أدخلت على أن يدخل بأمره وقله ان دخل على نفس الدخول أمر الحالف وأعلم وألم يعلم وفي قوله ان تركت على الدخول بعلم الحالف لان شرط الحنث الترتل للدخول حتى علم ولم ينع فقدرت حتى دخل في آخر فصل اليمين في الدخول من أيمان الخلاصة * لا يمكن هذه الدار فاشترى صاحبها بيتاً من دار أخرى في جنب هذه الدار وجعل طريقه قهراً وسد باب البيت الذي كان فيه فسكن الحالف في هذا البيت وجعل يدخله بالادخول الدار بحيث لا يشتري من هذه الدار شيئاً فاشترى هذا البيت منه الم يحنث بخلاف السكنى في الخامس عشر في المساكنة من أيمان البزاية * في الباب فصلان فصل في اضافة الملك كالدار والعبد وغير ذلك وفصل في اضافة النسبة كالزوج والاخ والصدى وغير ذلك وكل فصل على وجهين اما ان يجمع بين الاضافة والاشارة أو أفرد الاضافة والاصل فيه انه متى جمع بين الاضافة والاشارة في اضافة النسبة تعتبر الاشارة دون الاضافة فيحنث وان انقطعت الاضافة وفي اضافة الملك كذلك عند محمد وعندهما كاعتبار الاشارة تعتبر الاضافة فلا يحنث ان انقطعت الاضافة وان أفرد الاضافة عن الاشارة أجعوا على أن في اضافة الملك اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة لا يحنث واختلوا في فصل النسبة قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا وجد الفعل بعد زوال الاضافة لا يحنث وقال محمد يحنث وهل يدخل في اليمين ما حدث بعده في اضافة النسبة لا يدخل الحادث في ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف يدخل وفي فصل الملك يدخل الحادث كما يدخل القديم

(٣) سئل عن حلف لا يسكن فلان اذنه هل يحنث أم لا أجاب ان سكت بعد سكوته ولم يأمره بالخروج يحنث وان أمره ولم يخرج لا يحنث من فتاوى ابن نجيم في الايمان

من زيادات فاضلخان (في أول باب من الإيمان التي يستغرق فيها الملك من كتاب الإيمان) * وإذا حلف لا يدخل دار فلان هذه قباعها ثم دخلها فهذا على الاختلاف لمحمد أن الإشارة أبلغ من التعريف فاعتقت الاضافة فصارت كالصديق والمرأة ولهذا ان الداعي الى اليمين معنى في المضاف اليه بخلاف اضافة النسبة كالصديق والمرأة لانه بعدى لذاته فكانت الاضافة للتعريف هذا وقد كثر في فتاوى شيخ الاسلام حال مشابهة هذا الاختلاف فيما اذا لم يكن له نية فأنما اذا نوى العين فدخلها أو ركبها بعد ما بها يبحث بالاتفاق وان لم ينو ركبها أو دخلها بعد ما بها لا يبحث بالاتفاق فيما يكون ميمنا وما لا يكون ميمنا من مجمع الفتاوى (١) * ولو حلف أن لا يدخل دار فلان ولم ينو شيئا فدخل دارا يسكنها فلان باجارة أو عارة ذكر الناطق انه يبحث في ميمنه وان دخل دارا يملكه فلان وفلان لا يسكنها بحث ايضا وكذا لو حلف لا يدخل بيتا وفلان فدخل بيتا وفلان فيه ساكن باجارة أو عارة أو اجارة كان حاشا ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا بين فلان وغيره لكن فلان يسكنها بحث وان لم يكن فلان يسكنها لا يبحث في فصل في الدخول من أيمان الثانية * رجل حلف أن لا يدخل دار فلان وفلان يسكن دارا امرأته قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان لم يكن فلان دارا يملكه تنسب اليه سوى هذه الدار يبحث من المحل المزبور * (ن) حلف لا يدخل دار فلان وفلان دار يسكنها ودار غلة فدخل دار الغلة لا يبحث الا أن يدل الدليل على دار الغلة وغيرها في السادس بعلامة الثنون من أيمان الواقعات الحسامية * ولو حلف لا يدخل دار فلان فباع فلان نصف الدار وهو فيها فدخل الحالف كان حاشا ان يتحول فلان عن الدار لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويبحث في قول محمد وكذا لو حلف أن لا يدخل دار فلان فباع فلان داره وتحول عنها لا يبحث في قول أبي حنيفة وأبي يوسف في فصل الدخول من أيمان الثانية * رجل حلف وقال امرأته طالق ان دخلت دار فلان فمات صاحب الدار ودخل ان لم يكن على الميت دين مستغرق لا يبحث وان كان عليه دين مستغرق قال محمد بن سلقه يبحث في ميمته وقال أبو الليث لا يبحث وعليه الفتوى (٢) من المحل المزبور ملخصا وكذا في فصل العين في الدخول من خزانة الفتاوى وكذا في الخلاصة * حلف أن لا يدخل دارا اشتراها زيد فاشتري زيد الدار فاشتري الحالف منه فدخل لا يبحث ولو وهبها زيد من الحالف فدخل يبحث في فصل الدخول من أيمان خزانة الفتاوى * رجل حلف أن لا يدخل هذا البيت فانهم دم سقوه وبقي حيطانه ودخل حدث وانهم دم سقوه وحيطانه ودخل العرصه لم يبحث وكذا لو بنى بيتا بعد ذلك فدخل لا يبحث في فصل الدخول من أيمان الثانية * ولو حلف لا يدخل بيت فلان ولا نية له فدخل في صحن داره لم يبحث حتى يدخل البيت لان شرط البحث الدخول في البيت وهو لم يدخل البيت وهذا في عرفهم وفي عرفنا الدار والبيت واحد فيبحث وان دخل في صحن الدار وعليه الفتوى كما في شرح الوافي (من باب العين في الدخول والسكنى من كتاب الإيمان) * ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا تحريمه لم يبحث ولو أشار أي حلف أن لا يدخل هذه الدار فدخل بعدما انتهت وصارت محررا بحث لان اسم

(١) ثم ان الاصل أن المعرفة لا تدخل تحت التكررة والاضافة والإشارة معرفة ولو حلف لا يدخل دارى هذه احد والدار له أو لغيره فدخل الحالف لم يبحث ولو قال دارك لم يدخل الحافظ تحت العين ودخل الحالف ولو قال ان من هذه البيت احد أو هذا الرأس لم يدخل صاحب البيت والرأس ولو قال ان ألبست هذا القميص أحد فالبسه نفسه لم يبحث في الفصل الثالث من أيمان العتبية في الباب الثاني

(المتنق) ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل دارا لامرأة فلان وفلان فيها ساكن ان لم يكن فلان دار تنسب اليه سوى هذه الدار بحث لان الحالف أراد هذه الدار لان السكنى للرجل والمرأة تابعة له والدار تنسب الى الساكن كذا في المحيط الرضوى وكذا في أيمان عمدة الفتاوى (٢) لان التركة ان لم يملكها الورثة فقيام الدين لا يتق على ملك الميت حقيقة لان الميت ليس من أهل الملك وإنما بقيت على حكم ملك الميت فلم تكن مملوكة للميت من كل وجه خاتمة

الدار اسم لعروسة أدير عليها الحيطان فلا يزول ذلك برفع البناء الا يرى ان العرب تطلق اسم
الدار بعد زوال البناء تقول دار عامرة ودار غامرة من المحمل الزبور (١) * رجل حلف
أن لا يدخل دار ابنته وابنته تسكن في بيت زوجها أو حلف لا يدخل دار أمته وأمه تسكن
في بيت زوجها فدخل الحالف حنت في فصل الدخول من أيمان الخاتمة (س) حلف
لا يدخل دار فلانة فدخل دارها وزوجها ساكن فيها لا يحنت لان الدار تنسب الى الساكن
والساكن هو الحالف كقوله في السادس من ايمان الفناوى الكبرى * ولو حلف
لا يدخل دار فلان فباع فلان داره فدخل لا يحنت في قولهم وكذا العبد والداية وكل شيء
يكون مضافاً بحكم الملك رجل قال لا يدخل دار فلان هذه فباع فلان داره فدخل الحالف
لا يحنت في قول أبي حنيفة واحدى الرواية عن أبي يوسف وعن أبي يوسف في رواية يحنت
في قوله دار فلان هذه وقال محمد يحنت كما قال أبو يوسف في رواية وروى هشام عن محمد أنه
رجع الى قول أبي حنيفة وان لم يكن لفلان دار يوم المين فلا دار بعد المين فدخل الحالف
حنت في قول أبي حنيفة ومحمد ولا يحنت في قول أبي يوسف في أو آخر فصل الدخول من
أيمان الخاتمة (٢) * ان دخلت داراً أخرى فكذلك تسكن الاخرى ودخلت المدينة
ان كل الحامل غيظاً لحقه من الدار لا يحنت وان كان غيظاً من الاخر يحنت وان لم يتعين
واحد حنت عند الامام ومحمد وان دخلت الدار التي كانت الاخر عند المين وهي في ملك
الاخر الا أنه لا يسكن فيها حنت لان خرجت عن ملكه بعد المين بهبة أو غيرها في الخامس
والعشرين من أيمان البرازية * قال اكر بختانه زعم اندرايم جنب زن خانه بد به كرى
فروخت حالف اجازت گرفت واندرايم قال في الوقعات ان كانت الكراهة من المرأة
سقطت عيظه بالبيع وان كان الحامل على المين من البيت حنت وتكون الاضافة الى المرأة
للتعريف من أيمان القاعدة * ولو قال كل امرأة أملكها فهي طالق ان دخلت الدار
أو قدم الدخول يتناول من في ملكه لامن سبيلك لانه حقيقة للعال مامر فاذا وجد الشرط
طلقت من كانت في ملكه لا غير وكذا العتق فان عني الاستقبال صدق في التغليظ فتطلق
عن كانت في ملكه باعتبار الظاهر ومن سبيلك ما قراره في باب المين في العتق والطلاق من
أيمان الكافي شرح الوافي * ولو حلف لا يدخل الدار فأدخل رأسه ولم يدخل قدميه
لا يكون حاشاً وكذلك لو أدخل يده في الدار وأخذ من مناع الدار ولو أدخل رأسه واحدى
قدميه كان حاشاً (٣) وان احتمله انسان وأدخله فيها فان كان الحالف لا يقدر على الامتناع
لا يحنت في قولهم وان كان يقدر ولم يمنع وهو راض بقلبه باختلافه فيه والصحيح أنه
لا يحنت مروي ذلك عن أبي حنيفة ولو حلف لا يدخل هذه الدار فجاء الى بابها وهو
مستند في المشى فغمر بجلده أو زانق رجلاه ووقع في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت
وان دفعته الريح أو وقعته في الدار اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يحنت اذا كان لا يقدر
على الامتناع ولو كان على دابة فأدخلته في الدار ان كان يقدر على منعها وامساكها
حنت والا فلا وان أدخله انسان مكرهاً فخرج منها ثم دخل بعد ذلك محتسراً اختلفوا
فيه والصحيح أنه يحنت ولو حلف أن لا يدخل من باب هذه الدار ولم ينوشباً فغضب للدان

(١) وقولهم الدار اسم للعروسة عند العرب
والجهم ضعيفه اذا سم الدار لا يقع على
العروسة قبل البناء لكن اذا بنيت تسمى
داراً وان انتهت دمت ولهذا لو حلف أن
لا يدخل داراً فدخل داراً أخرى لم يحنت
ولو كانت الدار اسماً للعروسة يحنت فقال
الفقيه أبو البث ان كان المين بالفارسية
لا يحنت فيهما الا بدخول المبنية كذا في
أيمان الكافي شرح الوافي ع

(٢) سئل عن حلف لا يدخل دار فلان
وفلان فدخل احدهما هل يحنت أم لا
أجاب لا يحنت من قناوى الشيخ محمد
الوافي ع

(ترجمة)

قال ان دخلت دار زوجتي فهي كذا
ثم باعت الدار من أجنبي فاستأذنه الحالف
في الدخول ردخل

(٣) ولو أدخل احدى وجليه لا يكون
حاشاً قبل هذا اذا كان الداخل
والخارج متساويين فان كان داخل الدار
مهيطاً فأدخل احدى رجليه كان حاشاً
لان أكثره يكون داخلاً وقال الشيخ
الامام شمس الأئمة السرخسي الصحيح
أنه لا يكون حاشاً كذا في فصل الدخول
من أيمان الخاتمة ع

باب ويدخل حنث ولو نوى الباب الذي كان له صدق ديانة لا قضاء ولو حلف لا يدخل من هذا الباب لا يحنث في الوجوه كلها ما لم يدخل من ذلك الباب في فصل الدخول من أيمان الثانية * رجل حلف لا يضع قدمه في دأو فلان فدخلها راكبا أو ماشيا حلفا أو متعمدا حنث فان نوى ماشيا صاع فاذا دخلها راكبا لا يحنث ولو أدخل مكرها لا يحنث فاذا أدخل وهو بحال يقدر على المنع ورضى بقلبه اختلف المشايخ فيه والاصح أنه لا يحنث وهذا اذا حل فأدخل فان دخل بقدومه يحنث قولوا واحدا في فصل الدخول من أيمان الخلاصة * (بت) (فع) قال لها في الخصومة الحلال على حرام ان لم تخرجي وقال ما أردت به الخروج للعال ثم خرجت بعد ساعات يحنث ان كانت الخصومة في الخروج والافلا في باب اليقين يكون على الفور من أيمان القنينة * ولو قال ان لم أخرج من هذه الدار أو قال ان لم أذهب ونوى عين الذهب وعين الخروج ولم يرد السكنى فمكث فيها لا يحنث اذا لم يرد الفور وان نوى السكنى يعني لا أسكن فمكث بعد اليقين حنث في عينه في فصل المسألة من أيمان الثانية * رجل حلف لا يسكن هذه القرية فذهب على ما هو الشرط ثم عاد وسكن يحنث هذا في الفناوى الصغرى وأغنى القاضى الامام أنه اذا نوى الفور لا يحنث اذا عاد وسكن وكذلك ان كان هناك مقدمة الفور في الفصل السادس عشر من أيمان الخلاصة (١) * (ن) حلف لا يدخل بلخ أو الرى أو قال مدينة بلخ أو مدينة الرى أو حلف لا يشرب خرا في هذه القرية فدخل في كرومها أو ضياعها فشرب فيها لا يحنث الا اذا كانت الكروم أو الضياع في العمران لان القرية وبلخ والرى اسم للعمران وكذا لو حلف لا يدخل بلدة كذا فهو على العمران لان البلدة اسم لما هو داخل الرض بضمها خلاف قوله لا أدخل كورة كذا أو رستاق كذا فدخل في أرضها حنث (٢) في السادس من أيمان الفتاوى الكبرى * وان حلف لا يذهب الى مكة قد اختلف فيه نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة قال نصير بن يحيى بمنزلة الاتيان فلا يحنث ما لم يصل الى مكة وقال محمد بن سلمة انه بمنزلة الخروج قال الصدر الشهبدي واقعائه وهذا أصح وصحح خلافه في الخلاصة (٣) * وجدت في المتن ان الذهاب بمنزلة الخروج وهذا اذا لم تكن له نية فان نوى بالذهاب الاتيان فهو على ما نوى من أيمان التاتارية * رجل قال لامرأته ان خرجت الى بيت أيك فأنت كذا فخرجت فأسبغت ثم تذكرت فخرجت فهذه ثلاث مسائل الخروج والاتيان والذهاب قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل في الاتيان لا يحنث اذا لم تصل الى دار أبيها وفي الخروج يحنث واختلفوا في الذهاب والصحيح أن الذهاب كالاتيان قال رحمه الله وينبغي أن ينوى في ذلك ان نوى بالذهاب الوصول فهو على ما نوى وان نوى به الخروج فهو على ما نوى وان لم ينو شيئا يحمل على الاتيان لان الناس يريدون به الاتيان والوصول في فصل الخروج من أيمان الثانية * امرأته كذا ان خرجت الا باذنى أو برضاى أو على فهذا على كل مزية وان قال أردت مزية صدق قضاء عندهم ما وان قال أذنت لك أبا أو الدهرا وكلما أردت أو شئت فهو اذن لها في كل مزية وان قال أذنت لك عشرة أيام تخرج فيها ماشيا

(١) رجل حلف وقال أأندرين دمه باسم (أى لا أكون في هذه القرية) فخرج ياهله ومشاعه ثم عاد وسكن كان حاشا وكذلك كل فعل يتدلا بطل اليقين فيه بالبر في فصل المسألة من أيمان الثانية * (٢) وقيل لا يحنث الا بالدخول داخل العمران كذا في منية المفتي ولم أجده * (٣) في الايمان بقوله والصحيح أن الذهاب كالاتيان لما سيجي من الثانية *

وان قال ان نعلت كذا فقد اذنت لا يهكون اذا ان خرجت من الدار بغير اذن فأذن مرة فخرجت ثم خرجت مرة أخرى بلا اذن حدث ان خرجت حتى آذن ينهي اليمين بالاذن مرة فلا يشترط الاذن في الثاني وان نوى بكلمة الاحق دين لا قضاء وان أراد بكلمة حتى الاصدق أيضا لانه تغليب الاول في تحقيق في التاسع من ايمان البرازية * ولو قال لها لا تخرجي الا باذني يحتاج الى الاذن في كل خروج فان قال عنيت الاذن مرة واحدة عند أبي يوسف أنه لا يدين في القضاء وعليه الفتوى ولو قال لها الآن آذن لك أوصي آذن لك يحتاج الى الاذن مرة واحدة في فصل الخروج من ايمان الخشانية (١) * وفي النوازل اذا قال لها ان خرجت بغير اذني فأنت طالق فاستأذنته للخروج الى بعض أهلها فأذن لها فلم تخرج الى ذلك ولكنها كانت تكس الدار فخرجت الى الباب الدار لتكس الباب وقع الطلاق لانها خرجت بغير اذن لانه انما آذن لها في الخروج الى بعض أهلها ولم تخرج الى بعض أهلها فان تركت الخروج ثم خرجت في وقت آخر الى بعض أهلها الذي آذن لها في الخروج قال أخاف أن يقع الطلاق عليها لان هذا اذن في الخروج في هذا الوقت عادة في السابع عشر في الايمان بالطلاق من ايمان المحيط البرهاني * (ط م) عن أبي يوسف سلطان حلف رجلا أن لا يخرج من المسجد بغير اذنه ثم عزل السلطان سقطت اليمين وكذا لو تزوج الابانة وكذا لو تزوج بعد الابانة ولو أعيد في عمله لا يعود ولو مات لا تسقط عن محمد حلف الوالي رجلا ليخبره بن يعمل هذا الطعام فعرف الاخذ ولم يخبره حتى عزل حدث وفي القياس لا يحنث بالاستحسان أخذ وبالنأخير زمانا لا يحنث ما لم يعزل في باب اليمين على فعل من القنبة * قال اكره دستوروا زهر بروم (أي ان اذهب بغير اذنك من المدينة) فأنت طالق ثم استأذنها فقالت دستورى دادم كه بروى دهر روز يادت في (أي آذنت لك في أن تذهب عشرة أيام لأهكتر) فذهب ولم يبعث أكره من عشرة أيام لا تطلق لان المسافر عليه هو الذهاب بغير اذن والذهاب ههنا كان باذن فاما المكنت ههنا أكره من عشرة أيام فليس بداخل في اليمين من طلاق القاعدية * سئل عن رجل له على آخر دين فلقه بالطلاق على أن لا يخرج من البلدة التي ههنا ما بالاذن خوفه وبه وخرج من البلدة هل يقع عليه الطلاق أم لا أجاب لا يقع عليه الطلاق لان اليمين مقيدة بحال قيام الدين فاذا أوفاه أو أبرأ بطلت اليمين من فتاوى ابن نجيم في الطلاق * رجل حلف بطلاق امرأته أن لا يخرج من بغداد الا باذنها ثم خرج فقالت لم آذن لك وقال الزوج قد آذنت لي قال القول قول الزوج من أواخر فصل الخروج من ايمان الخشانية (٢) * (عج) قال لها ان خرجت من الدار الا باذني فأنت طالق فوقع فيها غرق أو حرق غالب فخرجت لا يحنث في باب اليمين في الفعل الا باذنه من ايمان القنبة * رجل قال لا تخرجي مع فلان العمام الى مكة اذا خرج معي فجاونا الي موت ووجب عليه قصر الصلاة فقد برئ وان بداه أن يرجع رجع ولو قال والله لا أخرج من بغداد فخرج مع جنازة والمقابر خارج من بغداد فخرجت في أواخر فصل الخروج من ايمان الخشانية * (شيخ ق) حلف لا يسافر مع فلان فخرج مسافرا في قافلة فيهم فلان حدث (قب شيخ) لا يحنث ما لم يجمعهما

(١) رجل قال لامرأته لا تخرجي الا باذني يحتاج في كل خروجه الى اذنه ضلوا قال عنيت مرة واحدة دين قضاء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ويحمد وروى عن أبي يوسف رواية أخرى أنه لا يدين في القضاء لانه نوى خلاف الظاهر فلا يصدق وعليه الفتوى كذا في باب اليمين والاذن من ايمان التجنيس والمزيد * والحد في قوله أن يقول كذا أردن الخروج فقد آذنت لك فاذا قال ذلك لا يعمل فيه عند أبي يوسف وعند محمد يعمل وبه يفتي ولو آذن لها بخروجه واحدة ثم نهاها عن تلك الخروجه يعمل فيه بالاجماع في مثل النهي عن الخروج من منية المفتي *

(٢) لان الزوج ينكر وقوع الطلاق والبيئة للمرأة لانها اتبعت *

الطعام الواحد قنية (في أيام اليمين على الخبز والذباب أو البسوس) * رجل قال ان لم أدخل
الليلة المدينة ولم ألق فلانا فامرأته طلق فيه رجل المدينة ولم يصادف فلانا في معقله ولم يلقه في
الصبح قالوا ان كان عالما وقت اليمين أنه غائب عن منزله حنت والا فلا وهو كالجواب ان لم
أكل هذا الرغيف اليوم فأكل على غيره قبل غروب الشمس لا يحنت في قول أبي حنيفة
في أو آخر فصل فيما يكون على الفور أو على الابد من الخاتمة * (السادس في اليمين في الكلام
والذوق والاكل والشرب والتمس والضرب والشم والاعب) * وفي الجامع اذا قال والله
لا أكلم في اليوم الذي يقدم فيه فلان فكله في أول يوم وقدم فلان في آخر ذلك اليوم
حنث في يمينه ولو قدم فلان في أول يوم واكله في آخر ذلك اليوم وقع في بعض النسخ
للعرضة أنه يحنت وعامة المشايخ على أنه لا يحنت ولا ذكر له هذه المسئلة في الكتاب عن
محمد والوجه في ذلك أن القدوم وان كان في معنى الشرط من حيث أنه ملفوظ على خطر
الوجود إلا أنه ليس بشرط حقيقة ومرة لان الخائف ما جعله شرطاً لانه ما قرنه بحرف
الشرط وما عطفه على الشرط بل جعله معترفاً للشرط وهو الكلام وانما يكون معترفاً
للشرط اذا وجد الشرط قبله لان من شرط المعترف للشيء أن يكون ذلك الشيء سابقاً عليه
حتى يحصل التعريف بوجود نفس المعترف ولم يوجد ذلك ههنا فعملنا بالعرف فقلنا اذا وجد
القدوم قبل الكلام لا يحنت في يمينه وعملنا بالشرطية فقلنا اذا وجد القدوم بعد الكلام
يقع الحنت مقصوراً عليه عملاً بالاعتين بقدر الامكان في الفصل العاشر من أيمان
الحيط البرهاني * لا يكلم أو لا يكلم أبداً فهو على الابد وان نوى يوماً أو يوماً من أولنا
أو بلداً أو منزلاً يدين ولا يحنت حتى يتكلم بكلام مستأنف بعد اليمين منقطع عنها حتى
لو وصل وقال ان كلمتك فأنت طالق فاذهي لا يحنت ولو قال اذهبي أو واذهي يحنت
في نوع آخر في المعارضة من الثاني من أيمان البرازية * رجل حلف لا يكلم فلانا ما علمنا
هذا فاليمين من حين حلف الى غرة محترم لا على سنة كاملة من حين حلف في فصل الكلام
من أيمان الخاتمة * رجل حلف لا يكلم فلانا فقرر فلان الباب فقال الحالف كبت
(أي من) لا يحنت ولو قال كذا أي تو (أي من أنت) يحنت وهو المختار وبه أخذ القسبة
أبو الليث لان قوله كبت ليس بخطاب الا يرى أنه يجوز أن يخاطب غيره فيقول للجالس
بين يديه كبت اين (أي من هذا) وقوله كذا أي تو خطاب له واقعات حسامية في أواسط
باب اليمين بعلامة النون * لا يأكل هذا الابن فنسره لا يحنت في الثالث عشر من أيمان
البرازية * لا يأكل هذا الصفر فجعل في تنجاس (اسم للمرق) وأكله يحنت لان عين
الصفر في اللطيفة (تنجاس) فائمة ترى والاسم لم يزل في الحادي عشر من أيمان البرازية
(١) * ولو حلف أن لا يأكل من ثمن غزل فلانة فاشتري غزل فلانة أو وهبت له فباعه
واكل ثمنه لا يكون حاشاً ولو باعت فلانة غزلها ودفعت اليه الثمن فأكل الحالف حنت
في يمينه في فصل الاكل من أيمان الخاتمة (٢) * رجل قال لامرأته تراكرنان دهم
يا آية دهم نواطسلاق (أي أن أعطك خبزاً أو مراً فأنت طالق) فالحيلة في ذلك أن يعطى
الذهب اليها لتشتري الخبز أو يأتي بالخبيز الى الدار ولا يعطى اليها فتستعمل المرأة من غير أن

(١) وفي المحيط والاصل فيه أن الحالف
مقاً كل الخوف عليه بعد ما خاطب بخلاف
جنسه فان صارها لك من كل وجه أو
من وجهه لا يحنت وان لم يصرها لك
وكان قائماً من كل وجه يحنت
سئل عن حلف لا يأكل من هذا القمح
فأكل من شجرة هل يحنت أجاب نعم يحنت
أفتى بقوله ما من فتاوى ابن نجيم
(٢) لو حلف لا يأكل من غزل فلانة
فباعت فلانة غزلها فأكل من ثمنه لا يحنت
من أيمان مختارات النوازل وهو محتمل
تأمل

يعطى اليها في أوائل الإيمان من جواهر الفتاوى * وإذا حلف الرجل على شئتين
 يمين واحدة فانه على ثلاثة أوجه أحدها أن يقول والله لا آكل من هذا وهذا أو قال
 لا أكلم فلانا وفلانا فإذا فعل واحد منهما لا يحنت حتى يفعل الآخر والثاني أن يقول
 والله لا آكل هذا ولا هذا أو قال لا أكلم فلانا وفلانا فهذه يمينان فإذا حنت في أحدهما
 لزمته الكفارة وإن حنت في الآخر لم يمت كفسارة أخرى والثالث أن يقول والله لا أفعل
 كذا أو كذا فهذه يمين واحدة فإن حنت بأحد الأمرين بطل الآخر ولزمته الكفارة
 من أوائل أيمان التتف * (فشين) أكرم من باده بخوروم وقماركنم وزناكنم أكرم من سه
 طلاقا كريكي ازين كارها نكند نطق ولا خلاف في النفي واختلاف في الإثبات وهو
 ما إذا قال أكرم باده بخوروم وقماركنم وزناكنم أمر كيدك ففعل واحد من ذلك لا يصير
 الأمرين باده وقبل يصير إذا الغرض من مثل هذه الأقاظم منع النفس عن المحذور وكل واحد
 من هذه الأفعال بالقرادة يصلح غرضاً له فينبغي أن لا يتوقف على الكل وإن كان اللفظ الجمع
 (كفون) حال الفضلي كل واحد منها شرط على حدة وقال غيره الكل شرط واحد (فعل)
 قال لهنأ أمر كيدك أكرم باده بخوروم وعصير بكني خوروم بكني خوروم وسبح ويصير الأمر
 ييدها كعلق استبريكي بجدا كانه فكانه قال نه بجملي كذا أوجب روافقه الباقيون
 من أهل زمانه خلاصة (وما في الخلاصة مذكور في البرازية والقنية) * وفي المحيط قال
 امرأته طالق أكرم باده بخوروم وقمار كند وكبوتر دارد وقال الفضلي كل واحد شرط
 على حدة وغيره من المشايخ جعلوا الكل شرطاً واحداً ولو قال باده في خوروم وقماري كند
 وكبوتري دارد فكل واحد شرط على حدة بلا خلاف فورا عين في أو آخر الفصل الثاني
 والعشرين * رجسلى قال والله لا أذوق طعاماً ولا شرباً فذاق أحدهما كان حاشا
 (١) ولو قال والله لا أذوق طعاماً وشرباً فذاق أحدهما لا يحنت وقال أبو القاسم
 الضفاري يحنت في يمينه لأن المراد من هذا الكلام في العرف نفي كل واحد منهما وقال
 الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يتوى في ذلك فإن لم ينوشياً لا يحنت بأحدهما وعليه
 الفتوى في فصل الأكل من أيمان الخائفة * (بم) حلف لا يشرب خراً بغير أذنها
 استأذنها فحالت توداني (أي الرأي لك) فهو آذن في باب اليمين في الفعل الآبانه من
 القنية * رجسلى حلف أن لا يشرب الشراب ولم ينوشياً كان اليمين على الخمر قال رضي
 الله عنه وفي عرفنا يقع اليمين على كل مسكر في الشرب من أيمان الخائفة * وقال
 القاضي الإمام أبو علي النسفي في عرفنا اسم النبيذ يقع على كل مسكر من ماء العنب
 نياً كان أو مطبوخاً واسم يقع على الخمر خاصة وسبكي يقع على كل مسكر من العنب أيضاً
 وعليه الفتوى في فصل اليمين على الشرب من أيمان الخائفة (٢) * أن أبست من غزلت
 فاشترى من غزلها ونسجه ولبسه لا يحنت وقيل إن كان الحلف لعني في الغزل يحنت
 والا فلا كما إذا حلف لا يدخل دار فلان فباع داره ثم دخل إن كان لعني في الدار يحنت
 والا فلا لا يلبس من فومها فاشترى ولبس لا لا تقطاع النسبة إلا إذا نوى من غزلها في الرابع
 عشر من أيمان البرازية * رجسلى أمرها باده أن يضربها فأمر غيره ففعلها ففعله

(ترجمة)

(١) أن لم أشرب خراً ولم ألبس قماراً ولم أزن
 فأنت طالق متى ثلاثاً فإن لم يفعل واحداً
 من هذه الأمور نطق

(٢) أن أشرب خراً وألبس قماراً وأزن
 فأمر كيدك

(٣) أن قال لها أمر كيدك أن فارأخرو وشربت
 عصيراً وبخا فشرب النبيج بصير الأمرين باده
 لأن كل واحد شرط على حدة ولبس الكل
 شرطاً واحداً

(٤) قال امرأته طالق إن يشرب خراً ويلعب
 قماراً ويمسك حماماً

(٥) أي ولو قال لا يشرب خراً ولا يلعب قماراً
 ولا يمسك حماماً

(٦) لأنه متى كثر كلمة النفي صار كل واحد
 من ذلك يميناً على حدة كذا في جواهر
 الفتاوى

(٧) قال امرأته طالق إن شرب المثلث
 وقامر ولعب بالجمام حكى عن الشيخ أبي
 بكر محمد بن الفضل أن كل واحد من هذه
 الأشياء شرط على حدة وغيره من المشايخ
 جعلوا الكل شرطاً واحداً ولو حلف
 أن لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب
 بالجمام فكل واحد شرط على حدة بلا
 خلاف كذا في النوع الثاني من الفصل
 الرابع من طلاق البرازية

بمشكلة الخلف على أن يضربها فأمر غيره فضربها قيل يحتك كما لو حلف لا يضرب عنه فأمر
 غيره وقيل لا يحتك كما لو حلف لا يضرب ولده فأمر غيره ولو قرصها أو متشعرها أو عضها
 أو خنقها فأمر لها بصير الأمر يدها إذا ضرب فعل يصل بالحق ويحصل له الألم قالوا هذا
 لو لم يكن في حالة المزاح أما لو فعله فيها من أجل المزاح لا يصير الأمر يدها وإن أمها وكذا لو أصاب
 رأسه أنه حالة المزاح فأدماها لا يحتك هو الصحيح لأنه لا يعد ضربا عرفا وبعضهم قالوا
 لو حلف بالفارسية لا يحتك بهذه الأفعال لأنهم يلسان الفارسية لا تسمى ضربا كذا (فقط)
 أقول ونكذا التركية وهذا هو الحق عندي (جف) حلف لا يضربم أو تشعرها
 أو عضها أو خنقها حنت في عرفهم لا في عرفنا أقول وكذا لا يحتك في عرف أهل الروم
 (فقط) ولو نفض ثوبه فأصاب وجهها لا يحتك لأنه لا يتعارف ضربا فلا يقصده بينه
 (نه) ولو دماها بجسارة أو تشابة أو نحوها لا يحتك لأنه رمى لا ضرب وكذا لو دفعها
 دفعا لم يوجهها لا يحتك ولو دفعه مدغيرها بالضرب فإصابها قيل يحتك وقيل لا
 في الثالث والعشرين من الفصولين * رجل حلف أن لا يضرب امرأته فقرصها أو عضها
 أو خنقها أو متشعرها فأوجهها حنت في عينه قالوا هذا إذا لم يكن في الملاعبة فإن كان
 في الملاعبة لا يحتك وهو الصحيح وكذا لو أصاب رأسه رأسها في الملاعبة فأدماها لا يحتك
 وقيل هذا إذا كانت اليمين بالعربية فإن كانت بالفارسية لا يحتك في جميع ذلك والصحيح
 أنه يكون حائشا إذا كان على وجه الغضب فإن تنف شعرها نكلموا فيه والصحيح أنه يكون
 حائشا إذا كان على وجه الغضب وإن نكلم مدغيرها وأصابها لا يحتك وكذا لو نفض الثوب
 فأصاب وجهها فأوجهها لا يحتك وإن دماها بجسارة أو تشابة أو نحوها ذكر في النوادر
 أنه لا يحتك لأن ذلك رمى وليس بضرب وإن دفعها ولم يوجهها لا يحتك في فصل الضرب
 والقتل من أيمان الخمانية * وفي الجامع لو قال لها إن لم أضربك فأنت طالق فهو على
 أربعة أقسام فإن كان فيه دلالة القور بأن قصد ضربها منصرفا إلى القور وإن نوى
 القور بدون الدلالة يصدق أيضا لأن فيه تغليظا وإن نوى الابدون الدلالة يصدق
 أو لم يكن له نية انصرف إلى الابدوان فوى اليوم أو الغد لم تعمل نيته فنية في باب اليمين
 يكون على الفور * ولو أرادت المرأة الخروج فقال زوجها إن خرجت فأنت طالق فخلت
 ثم خرجت لم يحتك وقدم في الطلاق وكذا لو أراد الرجل أن يضرب عبده فقال الاستمران
 ضربته فعبدي حر فتركه ثم ضربه وهذه تسمى بين فود وفرد أي حنيفة بإظهاره ووجهه
 أن مراد المتكلم الرد عن تلك الضربة والخروج عرقا وبني الأيمان على العرف محتملات
 النوازل * ولو حلف لا يقذف أو لا يشتم أحدا فقذف أو شتم ميتا حنت لأنه قذف وشتم
 وفي حقائق (ن) قال لعمري إن شتمت فأنت حر فقال له لا بارك الله فيك لا يعتق لأن هذا
 ليس بشتم بل انما هذا دعاء عليه في الفصل العاشر من الباب الخامس من طلاق المتأوى
 الكبرى * (السابع في النذر والكفارة) * النذر يجب على الفعل المباح على نفسه
 تعظيم الله تعالى بذكر الله وإيجاب العبد معتبرا بإيجاب الله تعالى حتى لو قال الله على صوم
 أو صلاة صح نذره ولو قال على تسبيح أو تحميد لا يصح نذره ولو قال الله على حجة أو صوم

سنة يلزمه فحجب الوفاء وان علق نذره بشرط بأن قال ان فعلت هكذا فعلى حجة
أو صوم سنة ففعل فعليه الوفاء بنفس النذر لا طلاق الحديث وهو ظاهر الرواية ولا يخرج
عن العهدة بالكفارة وعن أبي حنيفة أنه يرجع عن ذلك وقال أجزأه كفارة بين وهو قول
محمد ويخرج عن العهدة بالوفاء بما سمي أيضا يعني هو مخير بين الكفارة وبين الوفاء
بما سمي وهو أحد قول الشافعي وهو اختيار شمس الأئمة السرخسي من أيمان مختارات
النوازل * المنذور اذا كان له أصل في الفروض لم يلزم النذر كما صوم والصلاة والصدقة
والاعتكاف وما لا أصل له في الفروض فلا يلزم النذر كعبادة المريد ونشبيع الجنابة
ودخول المسجد ونساء القنطرة والباط والسقاية ونحوها هذا هو الأصل الكلي ولو نذر
مطلقا فحوله على صوم هذا الشهر أو معلقا بشرط يريد فحوله على كذا ان قدم غائب
فوجد وفي وان نذر معلقا بشرط لا يريد كان زنت فعلى كذا وفي أو كفر (١) وبه يفتي
درر في الأيمان * ولو قال ان برئت من مرضى هذا ذبحت شاة أو على شاة أذبحها
وبرى لا يلزمه شيء (٢) ولو قال على شاة أذبحها أو أعتق رقبة يلزمه في فصل النذر
من الخزانة * (الفقوى) نذر بعق رقبة يملكها وفيها أو الأثم ولا يجبره القاضي
من أيمان الدور * ألزم على نفسه الحج ان فعل كذا الزمة الحج ولا يجوز به كفارة الحسين
وعن القاضي المروزي أنه بان لم يار شاة كفر وعن الامام أنه يرجع وقال يجب الكفارة
وعليه الفتوى لكثرة البلوى في النيات من النذر من أيمان البرازية * سئل عن
شخص قال لله على أن أعتق بدراهم معاومة في يوم معين فتصدق في يوم غيره هل يجزيه
ذلك أجاب بجزيه ذلك من فتاوى ابن نجيم * وأما كفارات الميت اذا مات وعليه
كفارة وأوصى بإخراجها من ثلث ماله فان كانت كفارة يمين خير الوصى بين الاطعام
وبين الكسوة وبين التحرير وفي كفارة القتل والظهار والافطار يتعين التحرير ان بلغت
قيمة الثلث والاعتق الاطعام ولا دخل للصوم في الكلي كذا في المبرنة لاعتق البدائع
منع الغضار * أعتق المرتد عن الكفارة لم يجز كفر عن أيمان كثيرة رفا بأوغرها ولم ينو
عن كل واحدة جاز أعتق الاتق عن الكفارة جاز في باب النذر والكفارة من منية المفق

﴿كتاب الحدود﴾

* (الاول في شرائط الاحسان وفي الوفاء الذي يوجب الحد والذي لا يوجب فيه وفي شهادة
الزنى) * وشرائط الاحسان ستة اسلام الزوجين وبلوغهما وعقلهما وحريةهما والدخول
بالمشكوة بالنكاح الصحيح في القبل أنزل أولم ينزل وعند الشافعي اسلام الزوجين ليس
بشرط واحسان كل واحد من الزوجين شرط عند البصير الا تخريبه محصنا في قول
أبي حنيفة ومحمد وظاهر قول أبي يوسف فلو أن عاقلا بالغاً تزوج امرأة صغيرة أو أمة
ودخل بها أو تزوج امرأة نكاحا فاسدا ودخل بها أو تزوج المسلم ذمتة ودخل بها بالبصير
محصنا وان دخل بالمشكوة الصغيرة ثم طغت أو دخل بالمشكوة الأمة فاعتقت لا يصير
أحدهما محصنا ما لم يجامها بعد البلوغ والحرية في قولهم وأما الذمتة اذا أسلمت لا يصير

(١) وفي المتن هو الصحيح وهو أي التفصيل
المدكور هو الصحيح كما في الهداية الا ان
الاولى أن يرجع الضمير الى ما يليه من
الكفر في الصغير أنه يرجع من الوفاء
الى الكفارة وهو اختيار السرخسي
وغيره وبه يفتي كما في الخلاصة من أيمان
الفقه ستماني في فصل من سأل لا يدخل

يتا عد

(٢) الا اذا أراد وأنصدق تنوير
أو الآن يقول قلله على أن أذبحها لان
اللزوم لا يكون الا بالنذر والدال عليه
الثاني لا الاول من أيمان الدور والغور

سعد

(١) وفي المنية اذعي عليه أنه وطئ جارية
وجلبت منه واذعي النقصان بهذا السبب
له أن يحلفه أن أنكر الدخول فان حلف
له أن يطلب من الحاكم تعزير المدعي
ولو برهن المدعي له طلب النصان كذا
في المحلل المزبور ومن البرازية سجد
(٢) وفي المحلل ذكر محمد الاختلاف
في الاكراه على الزنا فظن البعض اختصاصه
بما أضاف غيرهما فالسلطان وغيره سواء فيه
عنده أيضا والصحيح ما ذهب اليه
الآخرون من أنه يعم الأحكام كلها كذا
في ضمان الاكراه من ضمانات فضيلية سجد
(٣) سئل عن الذمى اذا صدر منه
ما يوجب الحد فقبل اقامته عليه أسلم
هل يسئوف منه أو يدرأ عنه أجاب أن ثبت
عليه باقراره أو بشهادة مسلمين عدلين
يقام عليه الحد وبشهادة ذميين لا يقام
عليه الحد ويسقط عنه من فتاوى ابن
نجيم في الحدود سجد
(٤) وفي التهمة قبيل مسائل الامر
بالمعروف وان كانت ما كوله تنذير
وتزكى ولا تحرق قال وفي شرح الطحاوى
خلاف هذا والاعتماد على هذا هو
في حدود الاصل كذا يخط جامع هذه
المجموعة في آخر باب الاقرار في الزنا سجد
وأفتى أبو السعود أنه يؤكل ويشرب لبنه
وما وقع في بعض الكتب من خلافه فهو
غلط سجد
(٥) هذا مخالف لما في المتن سجد

عليه به كى أمر صبياً بنتى ولحقه غرم يرجع عليه على الآخر فلا يفيد الضمان دعت أمة صبياً
فزنى بها بضمن المهر لأن أمرها لم يصح في حق المولى في نوع مشتركين الحدود والجنائيات
من حدود البرازية * وفي النظم غضب أمة فزنى بها وهي مطاوعة يجب الحد ولا مهر ولا ضمان
ان لم ينقصها وان مكروهه عليه المهر ولا حد (١) من المحلل المزبور * وفي فكاح فوائده
صاحب المحيط الحد والضمان لا يجتمعان الا في مستثنين الاولى اذا زنى بجارية بكر يجب
الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب سحر ذمى أى بغير اذنه يجب الحد وقصة الخمر من
حدود أحكام الصغار * والبالغة العاقلة اذا دعت صبياً فوطئها لا حد عليها عات بالحرمة
أولم تعلم وعليها العتة ولا مهر لها والبالغ الصحيح اذا زنى بصبيبة أو مجنونة أو ناقة فعليه الحد
ولا حد عليها ولو أكرهت المرأة على الزنى لا حد عليها عند الكل والرجل اذا أكره على الزنا
قال أبو حنيفة أسرا وهو قول صاحبيه لا حد عليه وكان يقول أولاً وهو قول زفر عليه الحد
من حدود الخسائية * ولو كان المكروه غير السلطان يحد وقال لا يحد وعليه الفتوى
من فتاوى السراجية في الحدود (٢) * رجل زنى بامرأة فأخذها فقال هي امرأتى ولامرأة
فزوج معروف فانه يسقط الحد عنهم وعليها العتة ولها المهر باقرار الرجل من فكاح
الجواهر * والحاصل أن الزانيين أمام مسلمان أو ذميان أو مستأمنان أو أحدهما مسلم
والآخر ذمى وهو صادق بصورتين أو أحدهما مسلم والآخر مستأمن وهو صادق بصورتين
أو أحدهما ذمى والآخر مستأمن وهو صادق بصورتين فهم تسع صور والحد واجب
في الكل عند الامام الا في المستأمنين والا فباذا كان أحدهما مستأماً أيا كان فلا حد
عليه في ثلاث منها كما لا يخفى في باب الوطء الذي يوجب الحد من حدود المهر * ولو زنى ثم أسلم
وكان زناه ثابتاً بينه مسلمين لم يسقط الحد باسلامه ولا سقط في أحكام الذمى من الاشياء
(٣) * سئل عن الذمى اذا زنى بذمية وثبت عليه ما يطربق شرعى هل يحدان أم لا أجاب
نعم يحدان بالحد لا بالرجم من فتاوى ابن نجيم * وفي شرح الطحاوى وطئ بهيمة بعز
فان كانت ما كوله تنذير ولا تؤكل وعن الفاروق أنه تحرق وفي الصغرى أنها تؤكل عند
الامام ولا تحرق وعند الثاني لا تؤكل وتحرق كالأوك كانت مما لا تؤكل والى لا تؤكل تحرق
به الذبح ولا تحرق قبل الذبح ويضمن الذاعل ان لغيرة قيمتها قال الصدر الشهيد والاعتماد
على رواية شرح الطحاوى وذكر في اللام أنه المختار والاحراق لا يطع التحدث (٤)
في الثاني من حدود البرازية * رجل قبض حرمة أجنبية أو أمة أو عاتقها أو مسها بشهوة
بعز ولو جامعها فمداون الفرج فانه بعز وكذا اللوطى في قول أبي حنيفة وفي قول
صاحبيه اذا تلو ط حد حدان فان كان المفعول به بالغاً بعز في قول أبي حنيفة وفي قول
صاحبيه يحدان كان صبياً فلا شئ عليه من تعزير الخسائية * زنى بامرأة أجنبية في
دبرها يحد أجماعاً (٥) وفي الزيادات وفي الطحاوى أنه على الخلاف لا ط بامرأة أو أمته أو
عبد له لا حد من أوائل الثاني من حدود البرازية وكذا في الخلاصة * ولو اعتاد اللواط قتل
الامام محمداً كان أو غير محسن سياسة في الوطء الذي يوجب الحد من حدود ابن همام *
وأما مسألة الرجال بالرجال فانه لا يحرم شيئاً فيه التعزير وليس فيه الحد في قولهم جميعاً

وأما مساحقة الرجال بالنساء فإنه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد في قولهم
 جميعاً وأما مساحقة النساء بالنساء فإنه لا يحرم شبهة وفيه التعزير وليس فيه الحد وأما
 مساحقة النساء بالرجال مثل العنين والخصي والمحجوب والغلمان الذين لا يصلحون للاستمتاع
 فإنه في التحريم كالجماع وفيه التعزير وليس فيه الحد أيضاً وأما تبايض الرجال الجواري
 الصغار اللواتي لا يصلحن للاستمتاع فإنه لا يحرم شبهة إلا أن تبايضها في الفرج فإن وطئها
 في الفرج وجب عليه العقر فإن قتلها الواطئ وجب عليه الدية ودخل العقر في الدية وأما
 صلب النساء بالغلمان الصغار الذين لا يصلحون للاستمتاع فإنه لا يحرم شبهة وفيه التعزير
 وليس فيه حد من نكاح النتن * وفي المتن قال أبو سليمان عن محمد إذا قال زينة
 بفلانة وهي حرة مسامة قضى على ذلك ولم يرجع فطلبته بحدته ضرب له الحد ثمانين بقضه إياها
 ولا يحد وهو حد الزنى لأنه حكم بكذبه حين ضرب حد القذف في السابع من حدود المحيط
 البرهاني * أقرب الزنى بأمرأة وهي أنه كرهه لا يحد وعندهما يحد وكذلك لو كانت المرأة هي
 المقررة والرجل غائب فحكم الرجل كحكم المرأة تاناً رانية وكذا في حدود المنية * ولو جاء
 أربعة متفقون وشهدوا على الزنى واحد بعد واحد لا تقبل شهادتهم ويحدون حد القذف
 وإن كثروا وعن محمد إذا كانوا أفعوداً في موضع الشهود فقام واحد بعد واحد وشهد
 فالشهادة جائزة وإن كانوا خارجين من المسجد فدخل واحد وشهد وخرج ثم دخل آخر
 وشهد إذا دخل واحد بعد واحد وشهد لا تقبل شهادتهم من حدود الخانية * شهد أربع
 من النصارى على نصراني بالزنى فقضى عليه بالحد ثم أسلم لا يحد لأن الطارئ في الحد ودعى
 القضاء كالمقارن له ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم ابتداء فكذا إذا طرأ على الشهادة
 يطلها ولأن الإسلام يجب ما قبله بالنص في باب الحد على الزنى من حدود المحيط
 للسرخسي * شهد أربعة من أهل الذمة على ذنبي أنه زنى بمسلم لا يحد وحد الشهود لأن
 الشهادة قامت على فعل مشترك بينهم وهو الوطء والتكلمين منها ولم تقبل هذه الشهادة في حق
 المرأة لاسلامها فلا تقبل على الرجل للشركة بينهما من المحل المزبور * سئل عن شهد عليه
 ثلاثة بالزنى هل يلزمه حد أم لا أجاب لا حد عليه بقتضى عدم كمال النصاب وعلى الشهود
 حد القذف من فتاوى ابن نجيم من الحدود وكذا في الخانية * سئل عن جماعة شهدوا على
 رجل أنه أقرب بالزنى هل تقبل شهادتهم عليه ويلزمه الحد أم لا أجاب لا تقبل شهادتهم عليه
 بذلك ولا يلزمه الحد من المحل المزبور * وإذا أودوا الرجل لا يجوز للاب والام والجد والولد
 وولد الولد وكل ذي رحم محرم منه أن يرجوه فإن فعلوا ذلك لم يحرموا من الميراث في الرابع
 من حدود التان رانية * (الثاني في حد القذف وحد الشرب) * أربعة عشر نفرًا يعز
 فاذنهم ولا يحد إذا قذف عبداً أو أمة أو مدبراً أو مكاتباً أو أم ولد أو صبياً أو مجنوناً أو
 كافراً أو محدداً أو قال زينت بانان أو بيقرة أو محدداً في الزنى أو امرأة مملوكة أو
 قذف امرأة ولها أولاد لا يعرف لهم والد من خزانة الفقيه أبي الليث (١) * ومن قذف
 امرأة أو زنى أو شرب مراراً فنفه ولكله وأطلق في قوله قذف مراراً يشمل ما إذا كان
 المقذوف واحداً أو جماعة قذفهم بكلمة واحدة أو بكلمات ويشمل ما إذا كان في يوم

(١) وإذا قال لامة الغير أو لأم ولد الغير
 أو لدية بأزانية يجب عليه أقصى غايات
 التعزير لأن الحد لا يجب هنا لعدم احصان
 المقذوف كذا في التان رانية في الثاني
 من الحدود

* سئل عن الذنبي إذا قذف ذمياً مثله هل
 يحد أم لا أجاب لا يحد بسبب القذف
 ولكن يؤدب * سئل عن يهودي قذف
 يهودياً بالزنا هل يلزمه حد القذف أم لا
 أجاب لا يلزمه حد القذف وإنما يلزمه
 التعزير من فتاوى ابن نجيم في الحدود

واحد أو أيام وما إذا طلبوا الحد كله أو بعضهم وما إذا حضروا أو حضر أحدهم
 كما في الخمانية وغيرها في أو خرياب حد القذف من حدود البحر * ولو قذف واحد
 جماعة بكلمة أو كلمات متفرقة يتداخل عند أبي حنيفة فيحد حداً واحداً لكونه حقائقته
 تعالى ولا يتداخل عند الشافعي لكونه حق العبد شرح مجمع لابن المالك (في القذف) *
 ولو قال لجماعة كلكم زان إلا واحداً يجب عليه الحد لأن القذف يوجب الحد فكان
 لكل واحد منهم أن يدعى ما لم يعين المستثنى من حدود الخلاصة * ولو قال لأهل قرية
 ليس فيكم زان إلا واحداً وقال كلكم زان إلا واحداً وقال لرجلين أحدهما زان فقبل له هذا
 لأحدهما بعينه فقال لا لا حد عليه من أوائل فصل في اللفاظ التي توجب الحد
 وما لا يوجب من حدود الخمانية * ومن قذف رجلاً مجبوراً أو امرأته ارتقاء لا حد عليه
 (١) من خنثى التناثر خانية وكذا في حدود البحر * ولا يسطع هذا الحد بالعقو
 ولا بالأبرام مع ثبوته وكذا إذا عاق قبل الرفع إلى القاضي وكذا لو صالح عن القذف
 على مال يكون باطلاً يرذل المال عليه وله أن يطالبه بالحد بعد ذلك عندنا (٢) ولو قذف
 حيا ثم مات المقتذوف يبطل الحد ولا يورث عندنا (٣) من أوائل حد القذف من
 الخمانية * المقتذوف إذا كان حياً حاضراً أو غائباً لا خصومة لأحد سواء وإن كان ولده
 أو والده وإن كان ميتاً لا خلاف في أن لولده ذكر أو أنثى ولا بن ابنته وبنت ابنته
 وإن سفلوا ولوالده وإن علا أن يخصم القاذف في القذف وأما أولاد البنات فيبطل كون
 الخصومة عندهما خلافاً لمحمد وإن كان حيا وقت القذف ثم مات ليس لأحد حق
 الخصومة لأنه لا يحتمل الإرث مخلص ما في البدائع (٤) * حد القذف غير مشروط
 بحضور المقتذوف عند الحد من شرح الطحاوي (في حد القذف) * رجل قال لغيره
 يا ابن الزانية وقد مات أيام كان عليه حد واحد لأنه لو قذف حين أرق قذف جماعة لا يلزمه
 إلا حد واحد سواء قذف جماعة بكلمة واحدة أو قذف كل واحد بكلام على حد سواء
 حضر وجميعاً أو حضروا أحد في فصل اللفاظ التي توجب الحد من الخمانية * ولو قال
 لرجل يا ابن الزانية والزانية يكون قاذفاً لا يبيته وأمه فإن كل طائفة من كل طائفة
 وإن كانا ميتين كان طلب الحد من المهل المزبور * ولو قال يا ابن الزانية وأمه التي
 ولده مسلمة فعليه الحد وإن كانت كافرة فلا حد عليه ولا يمس إلى مجال الحد لأن الآية
 حقيقة للوالدة والجدة تسمى بهما مجازاً من قذف معين الكلام * إذا دعي على رجل
 أنه قذف أمه وقال يا ابن الزانية وطلب الحد بطل أن كانت أمه حية كان طلب الحد لها
 فلا بد من ثبوت وكالتسه لتصح دعواه وإن قال أمي ميتة لا بد من ثبوت موتها وثبوت
 كونه بحيث لا يرثها غيره ولا بد من ثبوت كون أمه حرة مسلمة حتى يصح طلبه الحد
 من دعوى القاعدية مخلصاً * قذف أم ابنه وهي ميتة فليس له أن يخصم أباه لأن
 الأب لو قذف ابنه وهو حي لم يخصم له أن يخصم أباه تعظيماً له في قذف الأم الميتة أولى
 من البدائع * وكذلك المولى إذا قذف أم عبده وهي حرة ميتة فليس للعبد أن يخصم
 مولاه في القذف لأنه عبد مملوك لا يقدر على شيء من المهل المزبور * وإذا قال لغيره

(١) لأنهم جالوا بطههما العار بذلك اظهروا
 كذبهم يبين كذا في البحر

(٢) ولا يسطع حد القذف بالتقادم
 مختار

سئل عن المقتذوف إذا عاق عن القاذف
 هل له الطلب بالحد بعد ذلك أم لا أجاب
 نعم له الطلب بالحد بعد ذلك من فتاوى
 الزنجير في الحدود

(٣) وفي الكشف في أوائل سورة النور
 فإن قلت هل يورث الحد قلت عند أبي
 حنيفة لا يورث لقوله عليه السلام الحد
 لا يورث ويورث عند الشافعي

(٤) يحد القاذف بطلب المقتذوف ولو كان
 غائباً عن مجلس القاذف حال القذف
 ذكر هذا التعميم في التناثر خانية كذا
 في الدرر

(١) ومن قال لغيره في غضب لست بفلان لايه الذي يدعي له يحد ولو قاله في غير غضب لا يحد لان عند الغضب يراد به حقيقة سبانه وفي غيره يراد به المعايية بنى مشابهته اياه في اسباب المروءة كذا في الهداية في حد القذف بعد
سئل عن قال لا ستر في حال الخصامة أنت لست لايك وانما أنت ابن لغيره (١٥٥) وهو معروف النسب منه هل عليه حد القذف

أم لا أجاب نعم عليه حد القذف من فتاوى ابن نجيم بعد

(٢) رجل قال لامرأته يا زانية فقات زنت بك حدثت المرأة دون الرجل خاتية في أوائل فصل الذي يوجب الحد بعد

(٣) واذا قال لا ستر يا خبيث يجوز أن يقول لا بل أنت الا في كلمة فوجب الحد مثل أن يقول يا زاني فقال لا بل أنت

فانما يحدان جميعا فانك عنتها بل أنت زان مخنسات التوازل من الحدود بعد سئل عن قال لا ستر يا زاني فقال له بل أنت

زان هل الحد عليهما أم على أحدهما فقط أجاب يجب الحد عليهما لان كلاهما قاذف للآخر من فتاوى ابن نجيم بعد

(٤) ولو اختلف الشاهدان في الايام لا تبطل شهادتهما عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو شهد أحدهما بالقذف والآخر على اقراره لم يحد كذا في حدود نثرانة الاكله بعد

(٥) ولا يحد ذنبي لو شرب الخمر لان الشرب مباح له ولو سكر يحد لان السكر حرام في الاديان كلها وهذا في بعض الرواية ذكر

الصدر الشهيد أنه يحد وذكر في بعض المواضع أنه لا يحد وان سكر في أوامر كتاب الشريعة من الوالولجية بعد

اذا شرب الخمر وجب عليه الحد عما نون سوطا قليلا وكثيرا واذا شرب غير الخمر لا يجب عليه الحد ما لم يسكر واذا شرب وهو مريض لا يحد حتى يبرأ واذا شهد

عليه الشهود أنه شرب ولا يوجد منه راحة الخمر لا تقبل شهادتهم معا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد تقبل

سالم تقادم واذا وجد راحة الخمر ولم يشهد الشهود فانه لا يحد ولو قام

الخمر لا يحد من أحكام السكران من أحكام الناطق بعد سئل عن السكران اذا أقر في السكر أنه سكر من الخمر فاعا هل يحد

أجاب لا يحد حتى يحسب قهرا وتقوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم بعد أي رويها موجودة حال في لافرا وأقامة البينة بعد

يا ولد الزنى يحد القاذف ان كانت أمه حرة محصنة وفي تجنيس التناصري قال محمد بن الحسن الزنى كقوله يا ولد الزنى وفي المتن رواية الحسن عن أبي حنيفة في قوله يا ولد الزنى ان هذا ليس بقذف فلاحد عليه في السادس من حدود التناصرية * ولو قال للرجل يا ابن الزنى أو يا ولد الزنى كان قاذفا متحدا ان كانت محصنة حد في اللفاظ التي توجب الحد من حدود التناصرية * رجل قال للرجل يا زانية لا يكون قاذفا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد يكون قاذفا ولو قال لامرأة يا زانية يوجب الحد في قواهم جميعا من المحلل المزبور * عن أبي يوسف فيمن قال لغيره في رضا وغضب لست لايك فهذا قذف من قذف معين الحكم * ولو قال ليس هذا أبا فلان قاله في رضا أو على وجه الاستفهام فليس بشاذف ولو قاله في غضب أو على وجه التعزير فهو قذف من المحلل المزبور (١) * وأبوهوا أنه لو قال لا ينيية ليس هذا الذي ولدته من زوجك لا يصير قاذفا ما لم يقل انه من ابني فخرج القدير لابن الهمام * قال لا ينيية يا زانية فقات زنت بك لا يحد الرجل لتصد بهما وتحد المرأة (٢) محبط رضوى (في القذف) * ولو قال للرجل يا زاني فقال له غيره صدقت حد الميتى دون المصدق ولو قال صدقت هو كالتف فهو قاذف أيضا في أوائل باب حد القذف من حدود البحر * رجل قال لمن وطئ امرأته الحائض أو أمته المجوسية يا زاني كان عليه الحد ولو وطئ امرأة في نكاح فاسد أو وطئ جارية مشتركة بينه وبين غيره أو اشتري جارية فوجعها ثم استخفقت فذفه انسان فقال يا زاني لا يحد في فصل اللفاظ التي توجب الحد من الثانية * ولو وطئ جارية ابنه فذف يبا زاني لا يحد عند الشافى ولا رواية قسبه عن الامام هدية المهدي (في النوع الرابع) * رجل قال لغيره يا زاني فقال له العبد لا بل أنت حد العبد لانه قذف المحصن ولا يحد الحر لانه قذف غير محصن من حدود الثانية (٣) * ولو قذف رجلا بغير لسان العربية كان عليه الحد من حدود البصر الرائي وكذا في قذف الثانية * لقط فذفه انسان بعد البلوغ وجب الحد على قاذفه في كتاب اللقيط من الثانية * وان شهد أحدهما أنه قال له يا زاني يوم الجمعة وشهد الآخر أنه قال له يا زاني يوم الخميس قال أبو حنيفة تقبل هذه الشهادة ويحد القاذف وقال لا تقبل وكذلك لو شهد أحدهما بالاقرار والآخر بالانشاء من الفتاوى الظهيرية (٤) * رجلان شهدا على رجل أنه قذف فلانا واختلصا في الوقت أو في المكان جازت شهادتهما في قول أبي حنيفة ويحد القاذف وقال صاحباه لا تقبل شهادتهما ولا يجب الحد ولو شهد أحدهما أنه قذفه يوم الخميس وشهد الآخر أنه قذفه يوم الخميس لا يجب الحد على القاذف في قواهم ولو شهد أحدهما أنه قذفه بالعربية وشهد الآخر أنه قذفه بالفارسية أو بلغة أخرى لا تقبل شهادتهما في أوامر فصل اللفاظ التي توجب الحد من الثانية * ويقام على الذم سائر الحدود الا حد السكر والشرب في قول أبي يوسف وقال أبو حنيفة ويحد ليقام عليه حد ما لا حد القذف في أوامر فصل حد الشرب من أشربة الثانية * ولا حد على الذم في شرب الخمر في ظاهر الرواية فان أظهر أدب وعن الحسن أنه يحد اذا سكر كالمم اذا سكر ما يحل شرب قليله في باب حد الشرب من الحاوى القدسي (٥) * ولا يحد

الخمر لا يحد من أحكام السكران من أحكام الناطق بعد سئل عن السكران اذا أقر في السكر أنه سكر من الخمر فاعا هل يحد

أجاب لا يحد حتى يحسب قهرا وتقوم عليه البينة من فتاوى ابن نجيم بعد أي رويها موجودة حال في لافرا وأقامة البينة بعد

بإقراره فيه أى السكران إذا أقتر بالزنى أو بغيره في سكره لا يكون إقراره موجباً للحد لأن
 السكران لا يثبت على شئ فأقيم سكره مقام الرجوع لا يحد القذف أى إذا أقتر بما يوجب
 حد القذف أو القصاص أو غيرهما بما فيه حق العبد في السكر يحد لأنه لا يحتمل الرجوع
 شرح مجمع في حد المنعرب * والمسلم إذا شرب الخمر أو سكر من غير الخمر ثم ارتد والعباد
 بالله ثم أسلم فإنه يقام عليه حد الزنى وحد السرقة وجميع أنواع الحدود إلا حد الشرب لأن
 السكر لو كان مقارناً للشرب يمنع حد الشرب فإذا اعترض كان أولى بخلاف سائر الحدود
 وإن باشر أسباب الحد في رذته لا يقام عليه حد الشرب والسكران فلا وما سوى حد الشرب
 والسكران باشر سببها في رذته قبل أن يأخذ هذه الامام لا يقام عليه حد القذف
 وإن باشر أسباب الحد في رذته بعدما أخذ الامام وصار بحال لا يمكنه الذهاب إلى دار
 الحرب يقام عليه الحدود إلا حد الشرب والسكران لأنه كافر لا يمكنه الذهاب إلى دار
 الحرب فكان بمنزلة الذمى في أو آخر فصل حد الشرب من كتاب الأشربة من الخليفة *
 حلف لا يشرب الخمر فمنها أنهم وجدوا سكراناً ووجد في فيه ريح الخمر يحد وفي الأصل
 القاضى لا يقضى بهذه الشهادة وفي الملتقط الحاك لا يقبل شهادة من لا يعاين الشرب
 خزانة الفتاوى في فصل العين في الشرب * وإن أقتر أو شهد وأعله بعد زوال ريحه لا يحد
 خلافاً للحد ولا يحد من وجدت منه رائحة الخمر أو تقيأها أو أقر ثم رجع أو أقر سكران
 والسكران موجب للحد أن لا يعرف الرجل من المرأة ولا الأرض من السماء وعندهما أن
 يهذى ويخلط في كلامه وبه يفتى ملتقى البحار (١) * (مت فح) (قح) وجد سكران ويوجد
 منه الرائحة لا يحد ولكن يعزر بأقل من أربعين سوطة (٢) (عت) ولو وجد منه رائحة
 الخمر دون السكر يعزر (بج) ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر ولو وجد يحمل آية فيها
 خمر يعزر والحاصل أن باب التعزير مبني على الغالب والغالب في مثل هؤلاء الجماعة
 والفريق فيعزرون بناء على الظاهر في أقول باب التعزير من القضية * سكران قذف
 رجلاً لا يحد حدان حد الشرب وحد القذف لأن السبب مختلف في انقسام من حدود
 جواهر الفتاوى * ولا يحد إلا خرس بالشرب سواء شهد النهم ود عليه أو أشار إشارة
 معهودة ويكون ذلك إقراراً منه في المعاملات لأن الحدود لا تثبت بالشبهات بصورتها *
 * (الثالث في التعزير) * (مت) وفي مشكل الآثار وأما التعزير إلى الامام عند أبي
 حنيفة وأبي يوسف ومحمد والشافعي والعهود إليه أيضاً وقال الطحاوى وعندي أن العفو
 ثابت للذى حتى عليه لا لالامام قال رضى الله عنه وأهل ما قالوه من أن العفو إلى الامام فذلك
 في التعزير الواجب حقه تعالى بأن ارتكب منكراً ليس فيه حد مشروع من غير أن يبين
 على انسان وما قاله الطحاوى فيما إذا جنى على انسان من تعزير القضية (٣) * (ظم)
 رأى غيره على قاحشة موجبة للتعزير برفع ربه بغيره أو ذن الخنسب فلهعتسب أن يعزر المعزير
 أن عزره بعد الفراغ منها قال رضى الله عنه قوله أن عزره بعد الفراغ منها الإشارة إلى أنه
 لو عزره حال كونه مشغولاً بالقاحشة فلهذا كان ذلك وانه حسن لأن ذلك نهى عن المنكر وكل أحد
 مأمور به وبعد الفراغ ليس نهى لأن النهى عما مضى لا يتمم فيتعزير بعض تعزيراً وذلك

(١) عن ابن الولية قال سألت أبا يوسف
 عن السكران الذى يجب عليه الحد
 قال انه يستقر أقل يأبها الكافرون
 فلا يقدر عاها قالت له كيف عينت هذه
 السورة ورجماً أخطأ فيها الصاحى قال
 لأن تحريم الخمر نزل فيمن شرع فيها فلم
 يستطع قراءتها أكمل الدين سعد
 (٢) مثل من وجد منه رائحة الخمر هل
 يحد أو يعزر أجاب يعزرو ولا يحد ما لم يثبت *
 شربه من الخمر بطريق شرعى من فتاوى
 ابن نجيم سعد
 (٣) وقال الشيخ أبو العباس التعزير
 حتى لا آدمى يجوز الإبراء عنه وفي نوادر
 ابن رستم عن محمد يقبل فيه شهادة النساء
 والشهادة على الشهادة ويجب فيه العين
 ويجوز عنه العفو وتصح فيه الكفالة
 بنفسه ثلاثة أيام كذا في حدود خزانة
 الأكل من التعزير سعد

الى الامام من المحلل المزبور * وعن أبي بكر الاسكاف وجعل له عبد أساء الادب
لا ينبغي له أن يضربه ولكن يرفع الامر الى القاضي حتى يؤذبه القاضي وهذا قول يخالف
قول أصحابنا وعندنا المولى لا يقيم الحد على مملوك وله أن يعزره وكذا الزوج يضرب المرأة
من تعزير الثانية * وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف في وال عزز مائة تسوط فسلبت
الرجل قال لأضمنه وفي الذخيرة ان زاده على المائة في التعزير فنفص الدية في بيت
المال (١) لانه خطأ من الوالي فان جاء من ذلك ما يعلم أنه نعمة وليس بخطا فهو على عاقلة
في التعزير من حدود التاوتانية * وذكر الطحاوي وتعزير أشرف الاشراف كالقهاء
أو العلوية أن يقول له الحاكم بلغني أنك تفعل كذا وكذا وتعزير الاشراف كالداهية
الاعلام والجواز الى باب الحاكم وتعزير الاوساط كالسوقية الاعلام والجواز الى باب الحاكم
والحبس وتعزير انفس الاعلام والجواز الى باب الحاكم والحبس والضرب بعدهم والتعزير
بأخذ المال ان رأى المصلحة فيه جائز قال مولانا خاتمة المهتمدين مولانا ركن الدين الوائجاني
انظر ارضي محسنا أن يأخذ ماله ويؤدعه فان تلب برده عليه كما عرف في قبول البغاة
وسلاحهم وصوبه الامام مظهر الدين والقرناشي الخوارزمي (٢) ومن جلته من لا يحضر
الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال من حدود البرازية * ولو اجتمع التعزير مع الحدود
قدم التعزير في الاستيفاء لمحضه حقا للبعد من تعزير برمح العقار * وان شتم اثنين
أو ثلاثة زيد في التعزير على قدر مليراه الامام في التعزير من حدود خزانة الاكل * ومن
موجبات التعزير الزهد البارد وفي البواقي روي أن رجلا قد وجد قرة سلقا في سوق
الدينة في زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فأخذها وقال من فقد هذه القرة وهو
يكتر كلامه ويعزفها حراده من هذا الكلام اظهار زهد وورعه وديارته على الناس
فسمع عمر رضي الله تعالى عنه كلامه وعرف مراده فقال كل يا باردا فانه روع يغضه الله
وضربه بالدرية في التعزير من حدود التاوتانية * لو قال له يا خبيث فقال له أنت كفا
ولا يجر كل منهم الا تخولان التعزير حتى لا تدمي وقد وجب عليه مثل ما وجب للآخر
متساويا كذا في فتح القدير * وفي القنية ضرب غيره بغير حق وضربه المضروب أيضا أنهم ما
يعزران ويبدأ بلقاعة التعزير بالبادي منهما لانه أظلم والوجوب عليه اسبق انتهى فعلم أن
التعزير بالضرب كذا القذف وأن التكافؤ انما هو في الشتم (٣) بشرط أن لا يكون بين
يدي القاضي قالوا لو تشاتم الخصمان بين يدي القاضي عززهما من أواخر حد القذف من
الجور (٤) * خصمان تشاتم عند القاضي فله حبسهما وتعزيرهما اتامة لحرمه المجلس
ولو فعله أحدهما بصاحبه لا يعزر ما لم يطلبه خصمه في الفصل الأول من الفصولين * قال
المفتي عليه للقاضي أخذت الرشوة من خصمي وقضيت علي عززه (٥) في مسائل شق
في نوع ولاية القاضي من قضاء البرازية * ولو قال أنا لا أعمل بفتوى الفقهاء وأليس كما قال
العلماء فانه يعزر ولا يكفر في فصل التسبيح من الحفار والاباحة من الثانية * ومن اتسب
الى النبي عليه السلام بضرب شر با شديدا وجعا وبشهور ويحبس طويلا حتى تظهر
نوبته لانه استخفاف بحق الرسول عليه الصلاة والسلام معين الحكماء * أقطر مسلم

(١) لان ما زاد على مائة غير ما ذون فيه
فيحصل القتل بفعل ما ذون وبفعل غير
ما ذون فيضمن نصف الدية كذا في محيطة
رضوى في باب التعزير من الحدود

(٢) والحاصل أن المذهب عدم التعزير
بأخذ المال وأما التعزير بالشتم فلم أره الا في
الجنبي قال وفي شرح أبي اليسر التعزير
بالشتم مشروع ولكن بعد أن لا يكون
قاذفا كذا في تعزير البحر الرائق
(٣) ويمكن الفرق بأن الضرب يختلف
كيفية وكيفية فلا يمكن القول بالتكافؤ كما
في نوع من أنواع الشتم لعدم الممانعة
معين المفتي

وهذا يشير الى أنه اذا كان الشتم بلفظ آخر
لا بلفظ الاول لا يوجد التكافؤ

(٤) خصمان تشاتم بين يدي القاضي فلم
ينتهي بالنهي قال أي الى القاضي يحبسهما
ويعزرهما وان عفا فحسن من خزانة
القضاوي

(٥) مثل عن المدعي عليه اذا قال للقاضي
أخذت الرشوة من خصمي وقضيت له علي
هل للقاضي أن يعزره على ذلك أجاب نعم له
أن يعزره على ذلك من فتاوى ابن
نخيم

المسلم اذا شتم الذي يعزرتا تارحانية
ولو سقى ابنه الصغير خرايعزر

مقيم في رمضان متعمدا يعزرو ويحبس بعد ذلك نأثار خاتمة من الحدود في التعزير * وفي
 القنية من أكل في رمضان متعمدا شهرة يؤمر بقتله ووجهه ابن وهبان بأنه مستهزئ
 بالدين أو منكرا لما ثبت كونه من الدين بالضرورة معين المفتي في كتاب الصلاة * مسلم
 يبيع الخمر ويأكل الربا ولا يرجع عنه فانه يعزرو ويحبس المفتي والخمير والنابغة
 يعزرو ويحبس حتى يحدث توبته في المقصد الثاني من النوع الرابع من القسم الثاني من
 هدية المهديين * يعزرو من وجد في بيته الخمر وكذا من جلس يجلس الشراب وان لم يشرب
 يعزرو ويضرب المسلم يبيع الخمر ضربا موجعا بخلاف الذمى (١) نأثار خاتمة في التعزير *
 وفي القنية لو قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه بالبيعة ليس دفع التعزير عن نفسه لا تسع
 بيته لان الشهادة على مجزء الحرح والضيق لا تقبل بخلاف ما اذا قال يا زاني ثم أثبت زناه
 بالبيعة قبل لانه متعلق الحد ولو أراد اثبات فسقه ضمننا لا نصح فيه الخصومة كجرح الشهود
 واذا قال رشوته بكذا فعليه ردته تقبل بيته كذا هذه انتهى وهذا اذا شهدوا على فسقه
 ولم يشعروا تقبل واما اذا بينوه بما يتضمن اثبات حق الله أو العبد فانه لا تقبل كما اذا قال له
 يا فاسق فلما رفع الى القاضي ادعى أنه رآه قبيلا أجنبي أو عاتقا أو خلاها أو نحو ذلك ثم
 أقام رجلين شهدا أنهم ما رأياه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل
 لانها تضمنت اثبات حق الله وهو التعزير على الفاعل لان حق الله تعالى لا يختص بالحد بل
 أعم منه ومن التعزير وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد به ولو اقامة البيعة عليه وينبغي
 على هذا للقاضي أن يسأل الشاتم عن سبب فسقه فان سبب فسقه كان بين سبب شرعي ما طلب منه اقامة
 البيعة عليه في فصل التعزير من البحر الرائق * واقتصر المصنف في مسائل النسخ
 على النداء وليس بقيد لان الاخبار كذلك كما اذا قال أنت فاسق أو فلان فاسق ونحوه من
 المحل المزبور * (كب) قال له يا منافق أو أنت منافق يعزرو من تعزير القنية * وان
 قاله حال المغيبة لا يلزمه شيء لان ذلك مساو وغيبة لا تتم (٢) من حدود حاوي
 القنية * رجل شتم الناس ان كان مائة وعظ وان كان شتم ضرب وحبس حتى يترك
 برازية ومن الانفاط الموجهة للتعزير براسناتي ويا ابن الاسود ويا ابن الجمام وهو ليس
 كذلك (٣) كذا في التبيين ومنها يا حائن كما في الظهيرية ومنها يا سفيه كما في المحيط في
 فصل التعزير من البحر * وكذا لو قال يا كلب وحكي عن الهندي وان أنه قال يعزرو في
 عرف دياننا والاصح أنه لا يعزرو لان من عادة العرب اطلاق هذا الاسم لمعنى المبالغة في
 الطلب وقلة الاستحياء فقد يسمونه به كالكلبي ونحوه ثم كل أحد يعلم أنه كاذب فالشتم يلحق
 القاذف دون المقذوف من حدود المبسوط * ولو قال يا قذر ويا جففة أو يا بلدي يجب
 التعزير من خزائن الفتاوى (في القذف من الحدود) * ولو قال لامرأة يا روسي (معناه
 بلسان العامة ثمر موطاة) بخلاف ما لو قال يا حبة فانه يعزرو (٤) قبل فصل التعزير من
 ابن الهمام وكذا في فصل فيما يوجب التعزير من الخيانة * ولو قال يا ولد الحرام لا يجب
 التعزير من تعزير الخيانة * ولو قال حرام زاده (أي ابن حرام) يعزرو ولا يجب وكذا لو قال
 لابنه قبيلا كتاب السرفة من البرازية * كل فعل اختياري يحرم شرعا ولا يوجب حدا

(١) (نعت) يضرب المسلم يبيع الخمر ضربا
 وجعا بخلاف الذمى حتى يتقدم اليه
 فان باع في المهر بعد التقديم ثم أسلم لم
 يسقط الضرب (ست) هذا دليل على أن
 التعزير لا يسقط بالتوبة قنية من باب
 التعزير من كتاب الحدود

(٢) وأخفى المرحوم محسبي بن زكريا انه
 يلزمه الاستغفار فيما اذا قال في الغيبة
 انه كافر أو فاسق أو بالسوء في أمثاله انه
 مفقوض الى رأى القاضي ان رأى استماعه
 يسمع ويجرى على القائل ما يلزم شرعا
 كذا يخطط جامع هذه المجموعة *
 (٣) وانما يجب التعزير فيما لا يعلم اتصافه به
 فتح القدير من حد القذف

(٤) وكان النورق بينهما أن روسي مريح
 في القذف بالزنا بخلاف القنية فانه كتابه
 عن الزانية كذا في البحر

(١) والظاهر أن كون المرأة صغيرة ليس بشرط وضعه هي راجع إلى البنت لا إلى امرأ أو بنته على سبيل البذل لأن خصوصية الزوج ليست لصغر الزوجة كذا ينحط جامع هذه المجموعة **نقد**

(٢) أفاد بقوله الأخذ خفية أن الشرط الخفية وقت الأخذ أو دخول الحوزة لا أنهار أو أمانا الخفية في الانتهاء كان كانت السرقة نهارا في المصر فهي شرط أيضا وما بين العشاء والعقة من النهار وكذا قال في الاختيار ولودخل ما بين العشاء والعقة والناس منتشرون فهو بمنزلة النهار وإذا كانت السرقة املا فليست بشرط حتى لو دخل البيت خفية ثم أخذ المال بجاهرة ولو بعد مقاتلة فان في يده قطع به فلا كفاه بالخفية الأولى كذا في أوائل سرقة البحر **نقد**

قوله والخفية والاستسراخ هكذا في الترخيم التي يندى ولا يفتنى مخالفتها مقابلة مع أن العزو لمجل واحد وكذا قوله بعد ذلك ثم لها شرائط الخ مخالف لصدور العبارة ولعل المسئلة خلافية فلترجع اه محججه

(٣) ولو شهدوا على العبد المحجور بسرقة عشرة دراهم وهو يجحد لا يقضى حتى يحضروه ولا ينفق على القطع ورد العين إن كانت فائضة ولا يقضى بالضمان لأن المحجور لا يملك خصوصية في المال ولا تقبل الشهادة عنه رغبة المولى ولو شهدوا على إقراره لا تقبل أصلا وإن كان مولاه حاضرا لأنه لا يقضى بالقطع بهذه القيمة فكذا المال والشهادة على الإقرار بالسرقة مع وجود السارق لا تسمع فاضمان في وأخر كتاب المأذون

ويعد عار عار فاستناده إلى المسبوب يوجب التعزير والافلا إلا أن يكون تخفيرا للاشراف فالتعزير لا يختار ويوجه ظاهرا ولا يجب في غيره متى قال الجار تخفيرا للاشراف (مصنفك) رجل جاء إلى امرأة رجل أو ابنته وهي صغيرة (١) نكدها وأخرجها من منزل أبيها أو زوجها كان للاب أو الزوج أن يحاصه في ذلك ويجلس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في فصل الدعوى من الخيانة رجل خدع صبية وذهب به إلى موضع لا يعلم قال محمد أنه يجلس حتى يأتيها أو يعلم أنها قد ماتت في الثالث من غصب الظهيرة وكذا في الخيانة * سئل شيخ الإسلام القاضي محمد عن نيش قبرا قال إنه يعزر من جواهر الفتاوى في الباب الثالث من كتاب الجنسيات والحدود * ومن قال لا تحرام صاحب يعزر ولو قال بالعوان فالعوان في عرف سابق على الساعي والظالم ومن كان بريضا فندفه به يعزر من المحل المزبور * سئل عن متولى الحسبة إذا سهر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوقية ويبيع بأكثر من القيمة هل أن يعزره على ذلك أجاب إذا تعدى السوق ويبيع بأكثر من القيمة يعزر على ذلك من قنباوى ابن نجيم *

﴿كتاب السرقة﴾

السرقة التي تتعلق بها قطع اليد أخذ مال الغير على سبيل الخفية والاستسراخ (٢) ابتداء وانتهاء لونها أو ابتداء بأن ينقب البيت على سبيل الخفية والاستسراخ لبلال ثم يأخذ المال من في يده على سبيل المكابرة جهارا بأن استيقظ صاحب المال فأخذ المال مكابرة منه في أوائل كتاب السرقة من التنازع خفية * والخفية والاستسراخ في السرقة عند ابتداء أخذ المال أو عند انتهائه أو فيهما انما تشتترط إذا كان الأخذ في النهار أما إذا كان في الليل فلا تشتترط الخفية والاستسراخ حال الدخول من المحل المزبور * ثم لها شرائط الخفية والاستسراخ ابتداء وانتهاء فان نقب البيت خفية وأخذ المال من يد صاحبه مكابرة بأن استيقظ صاحبه لا يقطع ومنها أن لا يكون للسارق فيه شركة ولا شبهة ملك. ومنها أن لا يكون مأذونا في الدخول فان أذن بالدخول في بيت فسرقة من بيت آخر من نكح الدار اختلوا فيه ومنها أن لا يكون للمسروق منه يد صحيحة على المال حتى لا يقطع السارق من السارق ومنها أن لا يكون بين السارق والمسروق منه زوجية ولا رسم كامل ومنها أن يكون المسروق مئة وما وأن لا يوجد بنفسه ما حافى الأصل ولا يكون نافعا ولا يتسارع إليه الفساد وقيمه عشرة (٣) وقت السرقة وذكر الطحاوي أن المعتبر قيمته يوم الأخرى لأن تمام السرقة به وفي بعض النسخ أن كمال التصاحب شرط وقت انقضاء فان انتقص العين لا يقطع القطع وان انتقص من حيث السعر يقطع ومنها أن يكون المال المأخوذ محرزا أما بالمكان للفظ كالدرور والدكاكين والخانات والخبية والفساطيط أو بالحفاظ حتى لو سرق من الصعراء وله حافظ بأن سرق من تحت رأسه وهو نائم في الصعراء أو في المسجد يقطع وان موضوعا بين يديه اختلوا فيه قال السرخمي أنه محرز وعن محمد فممن سرق من رجل ثوبا عليه أو قلنسوة أو من امرأة نائمة حليا

أو ملامة هي لا يستم باقطع في أوائل كتاب السرقة من البرازية وكذا في الخلاصة •
 جمع المسافر متاعه في الصحراء ويأت عنده يقطع السارق منه لأنه محرز بالحفاظ فالتعسير
 الحفظ المعتاد والنائم عنده متاعه بعد حفاظا (١) ولا فرق بين أن يكون صاحبه نائما
 أو غير نائم • والمتاع تحته أو عنده وهو الصحيح (٢) من سرقة مختارات النوازل • إذا
 سرق الغنم من المرعى فقد أطلق محمد عدم القطع فيه (٣) وفي البقرة والقرص وهو مقيد
 بما إذا لم يكن معها من يحفظها فإن كان قطع إذا لم يكن راعيا فإن كان راعيا ففي البقالي
 لا يقطع (٤) وهكذا في المتنق عن أبي حنيفة وأطلق خواهر رزاده ثبوت القطع إذا كان
 معها حافظ ويمكن التوفيق بأن الراعي لم يقصد حفظها من السراق فتح القدير لابن الهمام
 (في فصل الحرز من السرقة) • وفي المجتبى لا قطع في المواشي في المرعى وإن كان معها سوى
 الراعي من يحفظها يجب القطع وكثير من مشايخنا أفتوا بهذا في فصل الحرز من سرقة
 البحر • وإن كان الغنم ياروي إلى بيت في الليل له باب مغلق فكسره ودخل فيه وسرق منها
 شاة قطع وفي البقالي ولا يمس بغير الغلق إذا كان الباب مردودا إلا أن يكون بيتا مفردا في
 الصحراء (٥) من سرقة الخلاصة • وفي الحاوي اتخذ من الجحر والشول حظيرة وجمع هذه
 الأغنام وهو نائم عندها قطع وعن محمد قطع سواء كان معها حافظ أو لا وعليه عاتة المشايخ
 انتهى في فصل الحرز من سرقة البحر • والخليفة والنسابة ويثبت الشعر ونحوها إذا كان لها
 حافظ يقظان أو نائم فيها أو قريب منه فهو حرز ولا خلاف وإن كانت الخليفة أو النسابة وحدها في
 برية أو صحراء ولم يكن لها حافظ لم يقطع السارق منها كما في الحاوي معين المفتي • وفي
 الحاوي إذا كان باب الدار مردودا غير مغلق فدخلها السارق خفية وأخذ المتاع قطع ولو
 كان باب الدار مفتوحا فدخل فيها وسرق لا يقطع ولو سرق من السطح ثيابا تساوي نصابا
 يقطع لأنه حرز في فصل الحرز من سرقة البحر • ولو سرق نفس الفسطاط فإنه لا يقطع لعدم
 حرزه إلا إذا كان الفسطاط غير منصوب وانما هو ملقوف عنده من يحفظه أو في فسطاط
 آخر فإنه يقطع فتح القدير في فصل الحرز من السرقة لابن الهمام • وفي المتنق سرق من بيت
 السوق ليلان عندهما من يحفظه يقطع والألا دخل على سوق تها سرق من حاقونه
 لم يقطع وفي الحاوي دخل السارق تها باب الدار مفتوح لم يقطع ولو ليل من باب الدار
 وكان الباب مقفلا وحامردودا بعد ما صلى الناس العنفة وسرق خفية أو مكبرة ومعه سلاح
 وصاحبه يعلم به أو لا يقطع ولو دخل بين العشاء والعنفة والناس ينجون ويذهبون فهو
 بمنزلة النهار ولو كان صاحب الدار يعلم بدخول اللص والاص لا يعلم أن فيها صاحب الدار
 أو يعلم به اللص وصاحب الدار لا يعلم يقطع ولو علم لا يقطع ولو لم يعلم يقطع من سرقة
 البرازية وكذا في الخلاصة • ولو أن سارقا كبرا قسا نال لا حتى سرق متاعه قطع • معنى قوله
 كبره أنه دخل عليه بسلاح وقتله على أخذ ماله ولو كبره تها راقب بيته سرا وأخذ
 متاعه معاينة لا يقطع والقاس أن لا يقطع في الوجهين في الثاني من سرقة التناور خانية •
 بسط الثوب على حائط السكة فسرق لا قطع لأن ما يلي الدار محرز لا ما يلي السكة من سرقة
 البرازية • ثم الحرز نوعان حرز يمكن الدخول فيه فإن قتب وأدخل يده فيه وأخذ لا يقطع

(١) وقال في سرقة الثقة إذا سرق متاعا
 من رجل في الصحراء وهو حافظ له قطع
 سواء كان الحافظ نائما أو يوقظنا فالحفظ في
 الصحراء كذلك يكون وهذه إشارة إلى أن
 الراعي إذا نام لا يكون تاركا للعنظ لكن
 هذا إذا نام قاعدا لا مضطجعا انتهى
 أقول فيه إشارة إلى أنه يقطع وإن كان
 الحافظ راعيا كذلك بخط جامع هذه
 المجموعة •
 (٢) مثله في البرازية وقال فيه شمس الائمة
 الصحيح أنه يلزم القطع بكل حال لأن الاعتبار
 الحفظ المعتاد •
 (٣) ولا يقطع السارق من الغنم لما روى
 عن علي رضي الله عنه وقد أتى برجل
 سرق من الغنم فدرا عنه الحد وقال إن له
 نصيبا كما في •
 وفي المتنق حال الامام لو أن الراعي رعى
 غنمه لا يقطع وإن أرادها الموضع وهو
 عندها قطع من سرقة البرازية وكذا في
 المتنق •
 (٤) قال البقالي وفي المتنق لا يقطع وهو
 المختار لأن الراعي يقصد الاعتلاف
 والاسامة لا الحفظ • وكذا في سرقة
 البرازية •
 (٥) وفي البقالي والمراح والجسر حرز
 وإن لم يكن عليه حافظ وقيل هذا إذا كان
 معه حافظ في أوائل الفصل الثاني من
 كتاب سرقة التناور خانية •

وحرز لا يمكن الدخول فيه كالجواري فلو أدخل يده وأخذ يقطع من سرقة البرازية وكذا
 في الخلاصة * وقال الطحاوي حرز كل شيء يعتبر بحرز حتى أنه إذا سرق دابة من اصطبل
 يقطع ولو سرق أولوة من اصطبل لا يقطع من سرقة الخلاصة وكذا في البرازية * وقال
 الكرخي ما كان حرز النوع فهو حرز للأصناف كلها حتى لو سرق أولوة من شريحة يقال
 يقطع وكذا لو سرق ثياب الراعي من المراح قال الامام السرخسي هو المذهب عندنا
 من المحل المزبور * ولو كابر انسانا باللاسرق متاعه قطع ولو كابره ثم أزاله يقطع بأن نقب
 بيته سرا وأخذ متاعه معاينة والقياس أن لا يقطع في الفصلين وفي الفتاوى جماعة
 نزلوا بيتا أو خانة فسرق بعضهم من بعض متاعا وصاحب المتاع يحفظه أو تحت رأسه لا يقطع
 ولو كان في المسجد جماعة قطع ولو سرق من بيت وأخذ قبل الخروج لم يقطع من سرقة
 الخلاصة وكذا في البرازية * ولا قطع على من سرق معصفا وان كان مفضضا الاصل في
 هذا أنه متى جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب القطع لا يجب القطع لا يجب
 أو ما ورد في آية من ذهب أو فضة لا يجب القطع لانه جتمع بين ما يجب القطع وبين ما لا يجب
 فأورث شبهة في أمره كالمسروق جماعة منهم من يجب القطع ومنهم من لا يجب فلا يجب
 القطع على واحد منهم كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي * ولو أن جماعة دخلوا منزلا
 وسرقوا سرقة واحدا على واحد منهم فأخرجوها فالقياس أن يجب القطع على الحامل
 لا غير وبه قال زفر وفي الاستحسان يجب القطع عليهم جميعا لان الباقيين كانوا ردوا الله وعونا
 له في ترك كون جميعا في القطع كما قلنا في قطاع الطريق إذا باشر أحدهم والباقيون وقف معه
 فانهم يشتركون جميعا في حقه قطاع الطريق كذلك ههنا من سرقة شرح الطحاوي * ومن
 سرق شيئا وردة قبل الخصومة إلى مالك لا يقطع وكذا لو نقت قيمته عن النصاب قبل
 القطع أو ملكه بعد القضاء أو ادعى أنه ملكه وإن لم يثبت وكذا لو أذاع أحد السارقين
 ولو سرقا وغاب أحدهما وشهدوا على سرقة ما قطع الآخر ولو أقر العبد المأذون بسرقة
 قطع وردت وكذا المحجور عند الامام وعند أبي يوسف يقطع ولازده وعند محمد لا يقطع
 ولازده ومن قطع بسرقة والعين قائمة ردها وان لم تكن قائمة فلا ضمان عليه وان استهلكها
 وان سرق سرقات وقطع بأكملها أو ببعضها لا يضمن شيئا منها وقال لا يضمن ما لم يقطع به في
 فصل كيفية القطع من سرقة الملتقى * ولو شهدوا على عبد محجور بسرقة عشرة دراهم
 وهو بمجده لا يقضى حتى يحضر مولاه فيقضى بالقطع ورد العبد ان كانت قائمة ولا يقضى
 بالضمن لان المحجور لا يملك الخصومة في المال ولا تقبل الشهادة عند غيبة المولى ولو
 شهدوا على اقراره لا تقبل أصلا وان كان مولاه حاضرا لا يقضى بالقطع بهذه البينة
 فكذا المال والشهادة على الاقرار بالسرق مع وجود السارق لا تسمع في أواخر كتاب المأذون
 من الخالية * العبد إذا سرق لا يقطع يده الا بحضور المولى عند الامام ومحمد وكذا
 القصاص والخلاف في سماع البينة على العبد عند غيبة المولى وعند غيبة عده لا تقبل عليه
 اجماعا من سرقة البرازية * وإذا أقر العبد بسرقة لا يجب في مثلها القطع كان اقراره باطلا
 لان كسبه وبالية رقبته حتى لو لم يصدق في اقراره بالمال ما لم يعتق الا أن يكون العبد

ما ذكرنا من أن ما في التبيين معزى إلى البدائع من أنه إذا أقر أنه سرق من فلان الغائب قطع
 استخسانا ولا ينتظر حضور الغائب وتصديقه (١) فانها هورواية عن أبي يوسف وليست هذه
 عبارة البدائع فان عبارته قال أبو حنيفة ومحمد الدعوى في الاقرار بشرط حتى لو أقر السارق
 أنه سرق مال فلان الغائب لم يقطع مالم يحضر المسروق منه ويخاصم عندهما وقال
 أبو يوسف الدعوى في الاقرار ليست بشرط الخ وفي البدائع أيضا قال محمد لو قال سرق
 هذه الدراهم ولا أدري لمن هي أو قال سرقها ولا أخبركم من صاحبها لا يقطع لان جهالة
 المسروق منه فوق غيبته ثم الغيبة لما منعت القطع على أصله فالحالة أولى انتهى ولم
 يعين المصنف المطلوب المسروق منه فاحتمل شيئين أحدهما طلب المال وبه جرم الشارح
 وتأنيهما طلب القطع وأشار الشئخ إلى أنه لا بد من الطلبين وأن أحدهما لا يكفي لكن
 ذكر في الكشف قيل بحث الامر أن وجوب القطع - من الله تعالى على الخصوص - ولهذا
 لم يتقيد بالمثل وما يجب - قولا لا يعبد - يتقيد به مالا كان أو عقوبة كافي الغصب والقصاص ولهذا
 لا يملك المسروق منه الخصومة بدعوى الخلق وإثباته ولا يملك العفو بعد الوجوب ولا يورث
 عنه انتهى فقد صرح بأنه لا يملك طلب القطع الآن يقال أنه لا يملك طلب القطع بمجرد ادعاء
 طلب المال والظاهر أن الشرط انما هو طلب المال وبشرط حضرته عند القطع لا طلبه
 القطع اذ هو حق الله فلا يتوقف على طلب العبد (٢) في فصل كيفية القطع من البحر
 الرائق * اذا سرق الرجل من المستودع أو المستعير أو المستبضع قطع بخصومة هؤلاء
 عند علمائنا الثلاثة وفي السفن في وكل من له يد حافظة كتولى الوقف والاب والوصى (م)
 وروى ابن جماعة في نوادره أنه لا يقطع بخصومة هؤلاء حتى يحضر المالك وكذلك السارق
 من الغاصب والمترين يقطع بخصومتها من سرقة التارخانية * والغاصب والمستودع أن
 يخاصم في قطع يد السارق وكذلك المستعير والمستأجر والمستبضع والقابض على سوم الشراء
 والمترين والمضارب مختارات النوازل وكذلك في الملتقى في كيفية القطع * ويقطع بطلب
 المالك أيضا في السرقة من هؤلاء في فصل كيفية القطع من الملتقى * أو شهد به رجلان
 عدلان فلم تقبل شهادة النساء وتقبل شهادة رجل واحد في حق المال كك الشهادة
 على الشهادة كافي المحيط وغيره من مرقعة القهستاني وكذا في سرقة البحر * واذا شهد
 كافران على كافرو مسلم بسرقه مال لا يقطع الكافر كما لا يقطع المسلم من سرقة البحر *
 ادعى أنه سرق فقال كرفته ام (أي أخذت) ضمن المال ولا يقطع ولو أقر بعد ذلك
 بالسرقة لم يقطع أيضا في فصل ظهور السرقة من التارخانية * أقر بسرقة ثم رجع ثم
 أقر بضمن ولا يقطع من المحل المزبور * لا يقطع بالتكول وان ضمن المال من سرقة البحر *
 طلب المسروق منه أن يحلف السارق بقوله القاضى أتريد المال أو ألقاه ان قال أريد

(١) وما في الذخيرة يوافق ما في التبيين
 حيث قال وإذا أقر بالسرقة من فلان
 الغائب قطع استخسانا ولا ينتظر حضور
 الغائب وتصديقه هكذا ذكر في بعض
 المواضع وذكر في القدرى على قول أبي
 حنيفة ومحمد لا يقطع حتى يحضر الغائب
 ويطالب بهما على قول أبي يوسف يقطع
 ولا ينتظر حضور الغائب ذكره في الثالث
 من سرقة الذخيرة وفي التارخانية
 فعندنا لا بد من حضرة المسروق منه في
 الاقرار والشهادة عند الاداء وعند
 القطع وفي باب السرقة من شرح العيون
 روى هشام عن أبي يوسف أنه قال أقطع
 السارق لا تنتظر المسروق منه وهو قول
 ابن أبي ليلى وهو خلاف قول أبي حنيفة
 ومحمد ودليل القرينة مذكور فيه كذا
 بخط المرحوم جامع هذه المجموعة
 (٢) وفي نوادر ابن جماعة عن محمد اذا شهد
 الشهود على رجل أنه قطع الطريق وأخذ
 المال وقتل ولم يحضر معهم احد لم أقم
 عليه الحد وعجزته من سرقة
 التارخانية

المال خلفه وان قال أريد القطع لا يحافه في التوكيل بالخصومة من الخانية * والاص
اذا دخل دار انسان وأخذ المتاع وأخرجه فله أن يقتله مادام المتاع في يده فاذا رمى به
اليه لم يقتله (١) رجل استقبله اللصوص ومعه مال لا يساوي عشرة دراهم حل له أن
يقاتلهم لص معروف وجده رجل يذهب في حاجة غير مشغول بالسرقه ليس له أن يقتله
وقيل له أن يقتله وله أن يأتي به الى الامام ليحبسه الى أن يتوب لان الحبس الزجر (٢) قوم
أخذ السراق أموالهم فاستغاثوا بقوم فخرجوا في طلب السراق فان كان ارباب الاموال
معهم أو غابوا ولكنهم يعرفون متاعهم وبقدرون على رد المتاع عليهم جاز لهؤلاء القوم
المستغاث بهم أن يقتلوا السراق لاسترداد المال وان كانوا لا يعرفون المتاع ولا يقدر
على الرد لم يجز لهم أن يقتلوا السراق من قساوي فيض كرك في أواخر السرقه

باب قطع الطريق

وقطع الطريق على أربعة أوجه ففي اثنين منها بقاء الحد وفي اثنين لا بقاء الحد أما اللذان
يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطعوا الطريق في مفازة والآخر أن يقطعوا على قرية ثانية
عن المصر لا يقدر أن يمنعوا القطع عن أنفسهم ولا يمنعهم الاستغاثة وأما اللذان
لا يقام فيهما الحد أحدهما أن يقطع الطريق في مصر أو مدينة والآخر أن يقطع الطريق
خارجا عن مصر من حيث يمكنهم الاستغاثة فانهم لا يقطعون في قول أبي حنيفة وأصحابه ولا
يقام عليهم الحد ولكن يدفعون الى أولياء الدم فيكون الامر اليهم فيما قتلوا وفيما جرحوا
وفيما أخذوا من الاموال من أواخر سرقه التنف * قالوا ان السراطين المختصة بالسرقه
الكبرى ثلاثة في ظاهر الرواية الاول أن تكون من قوم لهم قوة وشوكة أو واحد كذلك
الثاني أن لا تكون في مصر وما هو بمنزلة كباين المصريين والقريتين الثالث أن يكون
بينهم وبين المصر مسيرة سفر وعن أبي يوسف اعتبار الشرط الاول فقط فيحقق في المصر
ليلا وعليه الفتوى لمصلحة الناس في أوائل باب قطع الطريق من البحر * وعن أبي يوسف
انهم لو كانوا في المصر ليلا وفيما بينهم وبين المصر أقل من مسيرة سفر يجزى عليهم أحكام
قطع الطريق قال في الاختيار وعليه الفتوى في باب قطع الطريق من الدر * وعن أبي
يوسف ان كان خارج المصر ولو كان بقرية يجب عليهم الحد لانه لا يلحقهم الغوث وعنه
أيضا في المصر ان قاتلوا نهارا بالسلاح يجب الحد لان السلاح لا يلبث وكذا ان كان قاتلا
ليلا بغير سلاح لان الغوث يبطئ بالليل في أواخر كتاب السرقه من مختارات التوازل *
ومن شهر على المسلمين سيفاً واجب قتله ولا شيء يقتله لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على
المسلمين سيفاً فقد أبطل دمه ولان دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله اذا لم يمكن دفعه
الا به ولا يجب على القاتل شيء لانه صادر باغياً بذلك وكذا اذا شهر على رجل سلاحاً قتله أو
قتله غيره دفعاً عنه فلا يجب بقتله شيء ما يشاء ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار في
المصر وخارج المصر لان السلاح لا يلبث وان شهر عليه عصاً كذلك ان كان ليلاً أو نهاراً
خارج المصر لانه لا يلحقه الغوث بالليل ولا في خارج المصر فكل من دفعه بالقتل بخلاف ما اذا
كان في المصر وتيسل ان كان عصاً لا يلبث يحتمل أن يكون مثل السلاح عندهما فيجوز

(١) ولو أن لصاً دخل داراً ولا سلاح معه
وصاحب الدار يعلم انه يقوى على أخذه
ان ثبت الا انه يخاف أن يأخذ بعض
متاعه ولا يقدر عليه وسعه ضربه وقله
كذا في سرقه البرازية
(٢) مسئلة للامام أن يقتل الصارق سياسة
لدهمه في الارض بالفساد في كتاب
السرقه من الدرر وكذا في التا تاريخية

قتله في المصير ثم سارا كافي السيف زيلعي في أوخر باب ما يوجب القود وما لا يوجب من الجنائيات * وإذا أخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا صار القتل الى الاولياء ان شاءوا استوفوه وان شاءوا عفووا عنه وأما سقوطه اذا أخذ بعد التوبة فلا ان التائب مستثنى من هذا الحكم في آخر الآية اعلم ان هذا فيما اذا أخذ بعد التوبة ورد المال وأما اذا تاب ولم يرد المال فمقتل لا يسقط كما لا يسقط سائر الحدود بالتوبة وقيل يسقط واليه أشار في الاصل لأن الله تعالى استثنى التائب في السرقة الكبرى ولم يستثن في سائر الحدود كذا في المحيط * وكذا يسقط الحد عنهم اذا أخذوا قبل التوبة وقد قتلوا وأخذوا من المال اذا قسم لا يصيب لكل منهم نصيب فالأمر بالقصاص الى الاولياء وفي الفوائد الظهيرية هذه مسئلة بحجية من حيث انهم اذا صدر منهم القتل فقط لم يلتفت الى عفو الاولياء بل يقتلهم الامام حدا وإذا وجد معه أخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي من شرح الجمع لابن المالك

﴿كتاب الجنائيات﴾

﴿الاول فيما يجب فيه القصاص والدية وسكومة العدل﴾ * يقتل الذكرا بالانثى والانثى بالذكر والحز بالعبد والعبد بالحز والمسلم بالكافر الذي يؤدى الجزية ويجرى عليه احكام الاسلام ولا يقتل المسلم بالمستأمن ولا يقتل والد بولده ولا جدة من قبل الرجال والنساء واهل علال ولا بولد الولد وان سفل ولا والدة بولدها ولا جدة من قبل الام والاب علت أو سفلت ويقتل الولد بالوالد ولا يقتل المولى بعبده ملكه أو بعبده ويقتل العبد بولاه ولو جنى القتال بعد القتل لا يقتل وينقلب مالا ويقتل سليم الجوارح بنقص الاطراف من خيانة الفتاوى * لا قصاص بين الاحرار والعبيد ولا بين الذكرو والانثى فيما دون النفس من أوائل كتاب الديات من الخلاصة وكذا في خيانة المقتنين * وفي الكافي لا قصاص بين الحز والعبد فيما دون النفس وبين العبد من خلافا للشافعي في جميع ذلك الا في الحز يقطع طرف العبد في الثالث من جنائيات التاتارخانة * وفي الجامع الصغير رجل ضرب رجلا وجلا بجره فقتله فان أصابته الحديد قتل به عند الكل وان أصاب بظهوره ولم يجرح فعندهم الاشك أنه يجب القصاص (١) وكذا عند أبي حنيفة في ظاهر الرواية وفي رواية الطحاوي عن أبي حنيفة انه لا يجب القصاص فعلى هذه الرواية يعتبر الجرح سواء كان حديدا أو عودا أو حجرا بعد أن يكون آلة يقصد بها الجرح وقال الصدر الشهيد في نسخة وهو الاصح لان المعتبر عند أبي حنيفة الجرح وسنجات الميزان من الحديد على الرواية في أوائل الموجب للقصاص من كتاب الديات من الخلاصة * وفي شرح الطحاوي اذا شق رجل بطن رجل وأخرج أمعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عمدا فالقاتل هو الذي ضرب عنقه فيقتل ان كان عمدا وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نقذا الى الجانب الاخر فنلتنا الدية هذا اذا كان مما يعيش بعده شق البطن يوما أو بض يوم وان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتل في العمد وتجب الدية في الخطا والذي

(١) وان أصاب بظهور الحديد ان جرح يجب القصاص على الاصح والافلا كذا في الخزانة

ومن ضرب رجلا بجره فقتله فان أصابته بالحديد قتل به وان أصابته بالعود فعليه الدية قال رضي الله عنه وهذا اذا أصابته بحديد الحديد لوجود الجرح فمكمل السبب وان أصاب بظهور الحديد فعندهما يجب وهو رواية عن أبي حنيفة اعتبارا منه للائحة وهو الحديد وعنه انما يجب اذا جرح وهو الاصح (وهو رواية الطحاوي) على ما سنبينه ان شاء الله تعالى كذا في الهداية

(١) به أفتى المرحوم كذا بخط جامع هذه المجموعة وفي شرح المختصر (١٦٥) والفتوى على قول الامام ~~في~~ في جنائيات

الضمانات ~~في~~

(٢) وفي الخلاصة قال الصدر الشهيد وهو الاصح يعني الاشتراط في الحديد كذا في أوائل جنائيات ضمانات فضيلية ~~في~~ وفي ظاهر الرواية عن أبي حنيفة يعتبر القتل بالحديد دها كان أو جرحاً كذا في شرح الجامع لقاضيخان وفي أوائل الجنائيات من شرح القرافي قال القدوري جواب الظاهر استحسان والقياس ما ذكره الطحاوي وعندهما يقتض بكل حال وعليه الفتوى كما في منتخب التاتارخانية ~~في~~

(٣) وفي جامع الرموز ولو قتل بالابرة أو المسلة لم يقتل وعليه الفتوى فالمعتبر الحديد أو الجرح كما في تمة الواضع انتهى وفي التاتارخانية وفي المنتقى أبو يوسف عن أبي حنيفة في رجل ضرب رجلاً بالابرة أو بشي يشبه الابرة متعمداً وقتله فلا قود فيه وأما المسلة ففيها القود وفي الكبرى خلاف ما حفظنا في مسائل الخلاف ان غرزه بارتقات يجب القصاص لكن ذكر قاضيخان أنه لا قصاص في الابرة وفي المسلة القصاص وفي الذخيرة ذكر شمس الاثنية السرخسي في روايات الاصل أن في الابرة اذا أصابت المقتل يجب القود انتهى كذا بخط جامع هذه المجموعة ~~في~~

(٤) قالوا في المسئلة ووايشان والفتوى على أنه لا قصاص في غرزة الابرة وفي المسلة قصاص كذا في الظهيرية ~~في~~ غرزة المسلة أو الابرة فقات فقيه القصاص منة المفتي وفي شرح الجامع لقاضيخان وكذا لو غرزه بآلة يقتل لوجود القتل بصفة الكمال ~~في~~

ضرب العارية بعزر وكذا لو جرح رجلاً بجراحة مخنثة مالا يتوهم العيش معها فوجرح آخر بجراحة أخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحته المخنثة هذا اذا كانت الجراحات على التعاقب فان كانتا معاً فكلاهما قاتلان وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والآخر جرحه بجراحة واحدة فكلاهما قاتلان لان المرميوت بجراحة واحدة وسلم من الكثير من المحل المزبور * اذا كانت الجنائيات من رجلين فمات من احدهما دون الاخرى انه اذا كان ذلك كله عمداً فعلى صاحب النفس القصاص في النفس وعلى صاحب الجنابة فيما دون النفس القصاص في ذلك ان كان يستطاع وان كان لا يستطاع فالارش فان كان ذلك خطأ فعلى صاحب النفس دية النفس وعلى صاحب الجراحته فيما دون النفس أرش ذلك وان كان احدهما عمداً والاخرى خطأ فعلى العمد القصاص وعلى الخطأ على الارش ولا تدخل احدهما في الاخرى سواء كان بعد البرء أو قبل البرء لان الجنائيتين ان كانتا من شخص واحد يمكن جعلهما بجنابة واحدة كأنهما حصلوا بضربة واحدة وان كانتا من شخصين لا يمكن أن يجعلوا بجنابة واحدة لان جعل فعل أحدهما فعل الآخر لا يتصور لانه لا يعتبر بفعل كل واحد منهما ما يقرر اده سواء برأت الجنابة الاولى أو لم تبراء على مائتين في فصل من جنائيات البدائع * اذا قتل انساناً معصوماً بالجرح العظم أو الخشب الكبير الذي لا تطبق البنية احتسبه لا يجب القصاص عن أبي حنيفة (١) وهو قول زفر وعندهما وعند الشافعي يجب وهذا اذا لم يجرح فان جرح بالخشب أو الجرح فان القصاص يجب بالاتفاق وفي الحديد يجب القود جرح أو لم يجرح في ظاهر الرواية وروى الطحاوي عن أبي حنيفة اذا قتل رجلاً يجب القود بأي آلة كانت وان لم يجرحه لا يجب القود بأي آلة كانت (٢) في باب معرفة وجوه الوقوف على أحكام النظم من ككشاف البزدوي وكذا في الثانية في باب القتل وفيه تفصيل * وان ضربه بالأسلحة فمات منها قتل وان ضربه بآلة متعمداً أو ما يشبه الابرة فمات لا يجب القصاص (٣) وذكر في الاصل اذا ضربه بجديد لاحذه كسبعة الميزان والعمد يجب القصاص وان لم يجرح وروى الطحاوي عن أبي حنيفة أنه لا يجب القصاص اذا لم يجرح كما لو ضربه بالعصا الكبيرة ويجوز مدق ورمي بجرح لا يجب القصاص في قول أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الجرح لوجوب القصاص في فصل فمات يقتل قصاصاً وفيه لا يقتل من الجنابة * رجل شتم رجلاً موضحاً بالعصا يجب القصاص بالموضحة فان مات منها لا يجب القصاص ولو شتم رجلاً بالحديد لا يجب القصاص في الهاتمة فان مات منها يجب القصاص يقتل به ولو جرح رجلاً بالخشب فمات لا يجب القصاص ولو شتم رجلاً موضحاً بالحديد يجب القصاص وان مات منها يقتل به من المحل المزبور * ولا قصاص في اللطمة والوكزة والوجأة والدقعة وفي المنتقى ضرب رجلاً بغمد سيف فاقطع الغمد فقتله يجب الدية لا القصاص وان ابرة لا قصاص فيه الا اذا غرزه في المقتل (٤) وكذا لو عضه حتى مات والحاصل أن كل ما يتعلق به الذكاة في الهاتمة يتعلق به وجوب القصاص وما لا يتعلق به الذكاة لا يتعلق به وجوب القصاص كذا ذكره التاطني في الاجناس

(١) وأما الموضحة والهاشمة والمنقلة فإن موضع هذه الشجاج الثلاث الرأس والوجه جميع المواضع منها في ذلك على السواء ولو وجدت هذه الشجاج في غير هاتين البدن يجب (٢٤٧) فيها حكومة عدل والذقن من الوجه بخلاف والعظم الذي تحت الذقن

في النوع الأول من جنائيات البرازية * شج بالعصا موضحة لا يجب القصاص وان مات منها لا يجب أيضا وان شج بالحديد هاشمة لا يجب القصاص وان مات منها يجب القصاص وان شج بالحديد موضحة يجب القصاص فان مات يقتل به في الثالث من جنائيات البرازية * ولا يجب القصاص في قطع ولا جراحة حتى يكون البرء منها وكذلك لا يحكم بارشها في الجنابة على الاطراف من الظهيرة * وأما أحكامها في الموضحة اذا كانت عمدا يجب القصاص بخلاف وفيما قبل الموضحة روى الكرخي عن أصحابنا أنه لا يجب القصاص وان كانت عمدا وبه أخذ بعض المشايخ وذكر محمد في الاصل أنه يجب القصاص وبه أخذ طائفة المشايخ وفي الذخيرة وفيما بعد الموضحة من الهاشمة والمنقلة وغيرهما لا قصاص بالاجماع وان كانت عمدا (١) وفي العيون شج رجل منقولة فزال حتى لا يبق لها أثر فلا شيء عليه ما خلا من الدواء الذي عالجها به وهو رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة لا يجب شيء ولو برأ من أثر النجبة وبقي شيء قليل قال اذا بقي شيء من أثرها بهد البرء وان قل فعليه ارش المنقلة (٢) وفي الكبري وبه يفتي وفي شرح الطحاوي هذا كما اذا برئ ولم يبق له أثر فلا شيء عليه في العمد والخطا الا في رواية عن أبي يوسف أنه قال يجب مقدار أهر الطيب وأما اذا بقي له أثر وكان خطأ فمادون الموضحة ليس له ارش مقتدر ولكن يجب حكومة العدل (٣) وفي الحماوى في كتاب الاجناس قال كل شجة تحت الذقن ففيها حكومة العدل لا يفرد ارشها بالتقدير ٩ وما فوق الذقن فيلحق بالمشجوع شيئا للظهور أثر الشجة في الثالث من جنائيات التاتارخانية * وفي المنتقى ان كان بين الاثنين والذبح حتى وصل الى الجوف فهي جائفة وفي الحماوى الجائفة ما بين اللبة والعانة ولا تكون فوق اللبة ولا تحت العانة قال أبو حنيفة الجائفة مادون الذقن لا تكون فوقه ولا تكون الجائفة في الرقبة ولا في الحلق الا ما وصل الى الجوف من الصدر والظهر والجنين ولا تكون في اليدين والرجلين وتكون بين الذكركر الاثنين اذا وصل الى الجوف ولا قصاص في الجائفة فان كان عمدا في ماله ثلث الدية وان كان خطأ فعلى عاقلة وان نفذت من ورائه ففيه ثلث الدية وفي العيون أصلع ذهب شعره من كبره ففيه رجل موضحة عمدا فعلى الشاج الارش دون القصاص فان كان الشاج أصلع أيضا وجب القصاص للمساواة وان لم يكن الشاج أصلع لكن رضى أن يقتص منه ليس له ذلك ويجب حكومة العدل وفي واقعات الناطق موضحة الاصلع أخص من موضحة غيره وكان الارش أنقص أيضا وفي الهاشمة يستويان لان الهاشمة كسر العظم وعظم الاصلع وعظم غيره على السواء أما الموضحة شق الجلد وجلد الاصلع أخص دية من جلده غيره وكان فيها حكومة عدل وفي المنتقى شج رجلا أصلع موضحة خطأ فعليه ارش الشجة دون ارش الموضحة في ماله وان شج به هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمة في الثاني من جنائيات التاتارخانية * واذا برئت الموضحة أو الجراحة ولم يبق الاثر فلا شيء عليه عند محمد وهذا قياس قول الامام أيضا وفي الاستحسان الحكومة وهو قول الثاني قال الفقيه الفتوى على قول محمد أنه لا شيء عليه الا ثمن الادوية قال القاضي أنا لا أثر لذهولهما وان بقي أثر يجب أو ش ذلك الاثران من قبله مشلا غار ش

وهو اللعان من الوجه عندنا حتى لو وجدت هذه الشجاج الثلاث في العين كان لها ارش مقدور عندنا خلافا لما لك كذا في الثالث من جنائيات التاتارخانية (٢) لان الارش لا يسقط الا اذا زال سبب وجوبه من كل وجه فتاوى أبي السعود (٣) كل جراحة اندملت ولم يبق لها أثر لا شيء عليه وعند أبي يوسف في مثله حكومة عدل وعند محمد له أجره الطيب وعن الادوية وان بقي الاثر وجب حكومة عدل كذا في العمدة * ان شج موضحة فبرأت ونبت عليه الذعر حتى لا يرى موضع الشجة قال أبو حنيفة لا شيء عليه وقال محمد عليه أجره الطيب كذا في جنائيات الخطية وفي خزائن الفقيهين هو المختار قال الفقيه أبو الليث الفتوى على قول محمد أنه لا شيء عليه ان لم يبق لها أثر الا ثمن الادوية وأجره الطيب كذا في التاتارخانية واختار أصحاب المتون قول الامام أنه لا شيء عليه سوى عن الادوية وأجر الطيب قال هذا قول محمد وأما على قولهما اذا اندمل يجب شيء وعليه الفتوى كذا في عمدة الفتاوى للصدر الشهيد

واختلفوا في تفسير حكومة العدل والذي عليه الفتوى هي أن يتطرق الى الجنى عليه لو علموا كان نقص عشر قيمته في الجنابة يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنائيات البرازية

وفي فتاوى الامام اختلفوا في حكومة العدل قال بعضهم يتطرق الى الجنى عليه أنه لو كان مملوكا لم ينقص من قيمته به سده الجنابة ان كان بنقص عشر قيمة في الحز يجب عشر دية قال والفتوى على هذا في الثالث من جنائيات الخلاصة

المثقلة قبيل نوع الشجاج من الثالث من جنائيات البرازية * رجل يرح انسانا فيجرح الجروح
عن الكسب يجب على الجراح النفقة والمداواة جامع الفتاوى وكذا في الباب الاول من
جنائيات البلواهر * واذا تعمد الرجل شيئا من انسان فأصاب منه شيئا آخر فهو عمد وان
أصاب غير ذلك الانسان فهو خطأ ويان ذلك رجل تعمد أن يضرب يد رجل بالسيف
فأخطأ فأصاب عنقه فأبان رأسه فهو عمد ولو قصديد رجل فأصاب عنقه غيره فهو خطأ
من جنائيات خزائن المفتين * وفي شرح الطحاوي * ومن قطع من رجل يدا أو رجلا أو أصبعها
أو أظفله من اصبع أو ماسوى ذلك أو مفصلا من المفصل عمد فعليه القصاص بعد البرء
من الجنابة ولا تصاص عليه قبل ذلك واذا قطع رجل يد آخر عمدا فان كان القاطع
والمقطوع حزينين أو كافرين أو أحدهما مسل والأخر كافي يجزى القصاص فيما
بينهما أو كانتا امرأتين حزينتين مسلمتين أو أحدهما مسلمة والأخرى كافية أو كانتا شقيقتين
يجزى القصاص ولو كانتا عبيدين أو أحدهما عبد والأخر حر أو أحدهما ذكر والأخر
أنثى فلا يجب القصاص بينهما (١) ويجب أرش الجنابة في ماله حالا في الجنابة على مادون
النفس من التاتارخانية في الرابع من الجنائيات * امرأة قطعت يد رجل عمدا فهو
بالتحيار ان شاء قطع يدها ناقصة وان شاء أخذ الارش ولو قطع الرجل يد امرأة فليس
لها الا الدية لان الكامل لا يستوفى بالنقص عمدة الفتاوى في الجنائيات * شلت
اليدها بالضرب بحيث لا تنقبض ولا تنبسط فدية في الثالث من جنائيات البرازية *
وفي الكافي وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشلت مابقي من الاصبع أو وكل
اليدها فلا قصاص في شيء من ذلك بالاجماع وينبغي أن تجب الدية في المفصل الاعلى
وفيما بقي حكومة عدل في الرابع من جنائيات التاتارخانية * واذا قطع الرجل
اصبع انسان فشلت أخرى بجنبها فعليه أرض الاصبعين دون القصاص في قول أبي
حنيفة وعندهما عليه القصاص في المقطوعة والارش في الأخرى وفي الكافي وهو
قول زفر والحسن وفي المتنقح والصحيح قولهما في الخامس من جنائيات التاتارخانية *
رجل قطع لسان انسان ذكر في الاصل أنه لا قصاص فيه وقال أبو يوسف لا قصاص في بعض
اللسان حتى يقطع الكل وان قطع بعض اللسان فمع الكلام تجب فيها الدية وان منع بعض
الكلام دون بعض تقسم دية اللسان على الحروف التي تتعلق باللسان فتجب الدية بقدر
ما فات من الحروف في أوائل كتاب الجنائيات من الخمانية (٢) * ويقصص الضرم
بالضرم والثنية بالثنية والتاب بالناب (٣) * ولا تؤخذ العليا بالسفلى ولا السفلى
بالعليا من جنائيات الظهيرة * ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى جوهره
في الجنائيات * اعلم رجلا فكسر بعض اثنائه يقتص من الضارب ذلك القدر ليكون
المماثلة مقصورة والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور
صغرا أو كبيرا بل على قدر ما كسر من السن ان نصفنا أو ثلثنا أو ربعا فكذلك ان انكسر
مستويا يستطاع الاقتصاص يقتص بالمبرد وان انكسر من ثلثه غير مستويا لاقتصاص
فيه وعليه الارش في الثالث من جنائيات البرازية * وعن الشافعي أنه لا يؤجل في سن البالغ

(١) مرقى أول الباب أن القصاص
فيما دون النفس لا يجري بين الحر والعبد
ولا بين العبد وبين ولا بين الذكر والأنثى
(٢) عشرة في الانسان في كل واحد الدية
الكاملة الانف واللسان والذكر والعقل
والرأس اذا حلق فلم يثبت واللحية والصلب
اذا كسر واذا انقطع الماء واذا سلس
البول وفي الدبر اذا لم يمسك الطعام
وفي عشرة أخرى يجب في كل اثنين الدية
العينين والاذنين والشفتين والحاجيين
والسدين والرجلين والاذنين والعييين
والسمع والبصر كذا في ديات الملقط
(٣) ان ما لا قصاص فيه من الجنائيات على
مادون النفس وليس له أرض مقدر ففیه
الحكومة فني كسر العظام كلها حكومة
عدل الا السن خاصة لان استيفاء
القصاص بصفة المماثلة فيما سوى السن
متعذر ولم يرد الشرع فيه بأرض مقدر
فتجب الحكومة وأمكن استنفاء المثل
في السن والشرع ورد فيها بأرض مقدر
أيضا فلم تجب فيه حكومة عدل كذا
في البدائع في فصل وأما شرائط الوجوب
من الجنائيات لمخصا

(١) وإلى هذه الرواية مال بعض أصحابنا
مثل خواهر زاده وغيره وبه يفتى خلاصة

ع

(٢) (ج) ولو كسر سنّ انسان فاسودّت
أو احترت أو اخضرت يجب تمام الارش
في ماله وفي (جس) حكومة عدل وجواب
(ج) هو الصواب كذا في جنائيات القنية
من باب ما يجب فيه القصاص ع

(٣) وفي الخلاصة وبالجملة التزعم مشروع
والاخذ بالمبرد احتياط كذا في ضمان السن
من الضمانات ع

(٤) وفي دعوى السن لا يتم ذكر أنها
بيضاء أو سوداء اذ لا يجب تمام الدية
في السوداء كذا في أوائل جنائيات مجمع
الفتاوى ع

(١) انما ذلك في سنّ الصبي لكن ينتظر الى أن يبرأ موضع السنّ وان تحرك بالضرب
ينتظر حولا وفي الصغرى لا يؤجل في البالغ وأشاور في الزادات الى أنه يؤجل وذكر
المرحسي يستأنى حولا كاملا في الكبير الذي لا يرجح نبأه في الكسر والقلع وبالأول
يفقأ بأنه لا يؤجل من المحل المزبور * وقال القاضي الامام وفي كسر بعض السنّ انما
يبرد بالمبرد اذا كسرت عن عرض أو مالوعن طول ففيه الحكومة وان كسر بعضه فاسودّ
الباقى يجب الارش لا القصاص لان هذا شيء واحد من المحل المزبور لا يقطع سنّ القاطع
ولكن يرد الى أن يصل الى اللحم ويسقط ما سواه ولو نزح جاز (٢) والابراد احتياط لثلا
يؤدى الى فساد اللحم وفي الكسر ينتظر الى المكسور عالم كم الذاهب فيبرد منها ذلك القدر
من المحل المزبور * وفي الايضاح رجل ضرب سنّ رجل فخرتها واضطربت ان كان حترًا
لا شيء فيها وان كان عبدا ففيها حكومة عدل فلا تنتظر حولا فان احترت أو اخضرت أو
اسودّت يجب كمال الدية (٣) وان اخضرت اختلف المشايخ فيها والخمارة أنه يجب الدية
كلا سودا دفولم يتغير لو لم يكن تحركت فجاء آخر وقلة ما يجب على كل واحد منهما
حكومة العدل ثم اذا اخضرت أو اسودّت أو احترت انما يجب الدية اذا فانت منفعة
المضغ فان لم تفت ان كانت من الاسنان التي ترى يجب الدية أيضا لقوان منفعة
الجمال وان لم يكن واحد منهما ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء في الفتاوى
الصغرى في الثالث من كتاب الديات وكذا في الثالث من جنائيات البرازية
(٤) * ولو ضرب سنّ انسان فبحرك فاجل فان اخضرت أو احترت يجب دية السنّ خمسمائة
وان احترت اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا يجب شيء ولو اسودّت يجب دية السنّ اذا
فانت منفعة المضغ وان لم تفت الا أنه من الاسنان التي ترى فان جاله فذلك
وان لم يكن واحد منهما ففيه روايتان والصحيح أنه لا يجب شيء فاضيفان من أوائل
الجنائيات * ولو كره فمقط منه سنه المتحركة قبل ذلك فحكومة عدل ولو سقطت بعد
ثلاثة أيام ولا يدوى أسن الوكرة أم من التحرك السابق يضاف الى الوكرة وان تأخر السقوط
لانه آخر السنين ويجب حكومة عدل من جنائيات القنية في باب فيما يجب فيه القصاص
* (ج) امرأة قطعت ذؤابتي امرأة أخرى عند الرأس ومضت سنة فلم تبلغ الذؤابتان
النهاية القديمة بل بقيت كما قطعت فعليها حكومة عدل من المحل المزبور * ان قطع
الاذن كلها عمدا ففيها القصاص وان قطع بعضها ففيها القصاص ان كان يستطاع
ويعرف هذا هو لفظ الكرخی وهو اشارة الى أن المائلة في الاطراف في مقدار المقطوع
شروط وفي المشتق عن أبي حنيفة اذا قطع نصف الاذن فكان يقدر على أن يقتص منه
يقتص منه وكان أبو يوسف يقول لا اذن مفاصل فاذا قطع منها شيء وعلم أن القطع من
المفصل اقتص منه والمرجع في معرفة المفاصل الى أهل البصر فان قالوا لا اذن مفاصل
وقد حصل القطع من مفصل يقتص من ذلك المفصل وان قالوا لا مفصل له يقطع من اذن
القاطع مقدار ما قطع وفي العيون للعن بن زياد عن أبي يوسف أنه قال اذا قطع شحمة
أذنه اقتص منه وفي الاجناس اذا كانت اذن القاطع صغيرة الحلقة وأذن المقطوع

كسيرة الخفصة كان المقطوع اذنه بالنبلار ان شاء منه نصف الدية وان شاء قطعها على صغرها وكذلك لو كانت خرقة او مشقة فاق كانت الناقصة هي التي قطعت كان فيها حكومة عدل وكذا في الكبرى * (م) واذا قطع الرجل اذن الرجل خطأ فائت بها المقطوعة اذنه في مكانها فثبتت فعل القاطع ارض الاذن كما قال الشيخ احمد الطواوي في هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا يتصور اثباتها بالاحتيال وانما ثبت باتصال العروق فاذا ثبتت فالظاهر انه اتصل بالعروق وزالت الجنابة فيزول موجبها عند أبي يوسف وفي الكبرى وان جذب اذنه فاقترعت شعته فعليه الارش في ماله دون القصاص لعدم مراعاة التساوي وفي الناصرية وعن أبي حنيفة فيمن قطع اذن عبداً وانفه فعليه مائة درهم في الرابع من جنایات التارخانية * (خ) ان ضمان العين على مراتب ثلاث احداها ان يكون في احدهما نصف بدل الذات وهو الادعي في الحزن نصف الدية وفي المملوك نصف القيمة والثانية ان يكون في احدهما ربع بدل الذات كالبهايم التي يحمل عليها ويركب نحو الفرس والبغل والابل والبقر والثالثة ان يكون الواجب في احدي العينين ما تنقص من قيمته كالشاة والكتاب والسنور وغير ذلك كذا في فاضل خان في الثالث من جنایات نقد الفتاوى * رجل قتل عينا رجل عمدا قال محمد بن ابي حنيفة يقول لا قصاص في العين الا في صورة واحدة اذا ضرب عين رجل فذهب البصر وبقيت المقلة كان فيها القصاص اذا تعمد وطريق استيفاء القصاص ما ذكر في الكتاب وقد اوردنا على المراتة حتى تلمب ثم تقرب من العين التي يريد القصاص وتوضع على وجهه وعينه الاخرى خرقة فاذا سالت ناظرته تم القصاص ويكف عنه من جنایات الخسائية * وعن الحسن اذا فاق العين اليمنى من رجل واليسرى من الفاق ذاهبة وعينه اليمنى صحيحة يقتص له من عينه اليسرى ويترك اليمنى وعن الحسن اذا فاق عين رجل وكانت عينه حوله الا ان ذال لا يبصر بصره ولا يتقص منه شيئا ففقاها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديداً بصره بصره ففقت كان فيها حكومة عدل (١) ولو كانت عين الفاق شديدة الحول بصره بصره ففقا عينا ليس بها حول كان المجني عليه بالنبلار ان شاء اقتص منه ورضى بالنقصان وان شاء ضمنه نصف الدية في ماله من الحول المزبور وفي عين الاعور نصف الدية في الثالث من ديات المقاصد * وفي ذكر العينين والخصي الحكومة وكذا في لسان الاخرين والعين القائمة الذاهب ضوؤها واليد والشاة والرجل الشاة حكومة عدل في الثالث من ديات الخلاصة * وفي الضلع والقرقرة وفي كسر الساعد وكسر الزند وفي الساق حكم عدل في كله وفي قطع نصف الساعدية اليد وحكم عدل فيما بين الكف الى الساعد فان كان من المرفق فني الذراع بعد دية الكف حكم عدل أكثر من ذلك وفي كسر الاصل حكم عدل من أوائل ديات خزائن الاكمل * وفي الخلاصة عن شرح الطساوي لو قطع الحشفة لا قصاص عليه ولم يذكر أنه ما يجب عليه وفي الفتاوى يجب حكومة عدل انتهى في الرابع عشر من ضمانات فضائية * ولو قال اقلني فقتل فوجب الدية لا القصاص وتجعل الاباحة شبهة في درة القصاص لا الاستبدال بمال من جنایات البرازية * لو أن رجلا

(١) واختلفوا في تفسير حكومة عدل والذي عليه الفتوى هي أن ينظر الى المجني عليه لو لم يكن نقص عشر قيمته بالجنابة يجب عشر الدية وعلى هذا القياس من جنایات البرازية كذا في المتون * الا أن السكراني ضعفه بأنه يؤدي الى أن موجب هذه الشجاعة أي ما دون الموضحة أكثر من موجب الموضحة بان كان نقصان قيمتها أكثر من عشر الدية كذا في القهستاني من الديات وفيه تفصيل * ويمكن ايراد هذه الشبهة في الاصلح بان يكون نقصان القيمة على تقدير نزع من الشلل فيها أكثر من عشر الدية على تقدير كمال الشلل الواقع فيها تأمل * وأما بالنأتمل والله أعلم الى ما قاله في جامع الرموز به وذكر ما يتوهم به من مفصلا والاصح أنه ما يرى القاضي بمشورة أهل البصر أنه أعم كما في المبصرات *

أمنين رجلا حتى قتله الآخر فقتل الذي رأى القتل وجلس الممسك في السجن وهو جريح وكذا
لوقطه وقال له اقله فقتله في أوائل جنابات خزانة المفتين * رجل قط رجل فطر حنيفة
سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن يعزرو ويحبس حتى يموت وعن أبي حنيفة الدية ولو قط
ميتا فألقاه في الشمس أو في ماء بارد حتى مات على عاقلة الدية في جنابات خزانة الفتاوى
وكذا في أوائل جنابات البرازية والخلاصة * ألقاه من جبل أو سطح لأقصاص عليه عنده
خلافهما في النوع الأول من جنابات البرازية * ولوروى رجلا فأصاب سائطا ثم رجع
فأصابه فهو خطأ في الثاني من ديات الخلاصة * وفي الظهيرية ولو قطه فألقاه في الثلج
أو جرد وجهه على سطح إلى أن مات فعلى عاقلة الدية المغلظة وكذا لو ألقاه من سطح في بحر
فرب ثم طفا ميتا أو غمسه في نحو فرات مزات حتى مات ولو ألقاه في البصر فرب حسين
الطرح ولم يدر خروجه ولا موته لا يلزم نبي حتى يعلم أنه مات وكذا لثنى عليه لو انغمس
مرارا وبه حياة ولم يدر حاله ولم يدر عليه وفي المنتقى قذفه في بئر أو دجلة فرب كما وقع
ومات فعلى عاقلة الدية المغلظة وإن ارتفع ساعة ثم غرق فمات فلا نبي عليه لأنه غرق
لغير ذكره العتابي * وفي المحيط وكذا لو كان جدي السباحة فنجح ساعة وقتر فغرق لم يضمن
لإضافة الفرق إلى سببه لانتقاط فورده بعمله ذكره الكردي (١) * وفي الاجناس
للإمام خواهر زاده غرقه فمات إن كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالباً وكان يربح منه النجاة
غالباً أو كان يملكه النجاة مثله بالسباحة وهو يحسنها بقدر علمه بأن لم يكن مشدوداً
ولا مثقلة فهو شبه عمد وفاقا ولو لم يتمكن النجاة وكان الغالب الهلاك فكذلك عند الإمام
وقال هو عمد في الضمان في أصناف القتل من الجنابات من ضمانات الجبالي (٢)
* وفي المحيط إذا دخل إنسان في بيت حتى مات جوعاً أو عطشاً لا يضمن شيئاً عند أبي حنيفة
وعندهما يجب الدية وفي الكبرى إذا طعن عليه الباب فمات جوعاً أو عطشاً لا يضمن عنده
أبي حنيفة وقال عليه الدية وفي الطائفة قال محمد يعاقب الرجل وعلى عاقلة الدية وفي
الظهيرية ولو أن رجلاً أخذ رجلاً فقتله وجلسه في بيت حتى مات جوعاً قال محمد وأوجعته
عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول أبي حنيفة في أنه لا شيء عليه في الفصل الثاني
من جنابات التارخانية (٣) * أدخله بيتاً وسد عليه باب فمات جوعاً أو عطشاً لم يضمن
عند أبي حنيفة وقال عليه دية ولو دقنه حياً في قبر فمات قتل به عند محمد والفتوى على أنه
على عاقلة دية في الأقبار وفي الحديث الفتوى على قول أبي حنيفة من قطعوا عناء وكذا
في الظهيرية * وإن ألقاه من سطح أو جبل على رأسه فمات فلا قصاص عند أبي حنيفة
وعندهما فيه القصاص إذا كان لا يتخلص منه في الغالب من جنابات السراج الوهاج *
ولو أضرقه بالشارع يجب القصاص فحين يقتل قصاصاً من جنابات الخاتية * رجل
نمشته حية في يده وضربته عقرب في وجهه وجرحه أسد في ظهره وشججه إنسان ثم مات
من كاه فعل الإنسان نصف الدية والباقي هدر خزانة الأكل من المجردين في كتاب الديات *
صاح إنساناً فمات منه أو سطح جلده وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخطا من جنابات
البرازية وكذا في الثاني من جنابات التارخانية * وإن سقاء السم ومات إن دفعه إليه

(١) أوقع الساق في البصر فنجح ساعة
لم يضمن وقبل يضمن وهو المختار كذا
في منية المفتي في أوائل الحدود
(٢) سئل عن رجل رمى رجلاً في الماء
فغرق فما يلزمه أجاب أن كان الماء عميقاً
لا يمكن التخلص وهو لا يعرف الغوص
يلزمه الدية من فتاوى ابن نجيم
(٣) أخذ إنساناً فقتله وجلسه في بيت حتى
مات جوعاً أو عطشاً فالدية على العاقلة
على المختار وعليه العقوبة * أخذ رجلاً
فأدخله في بيت وسد عليه باب حتى مات
فيه جوعاً أو عطشاً لم يضمن على الأصح
وهذا خلاف الأول كذا في جنابات
خزانة المفتين
وذكر القدوري إذا طعن على حربة حتى
مات جوعاً أو عطشاً لم يضمن في قول أبي
حنيفة وقال عليه الدية لأنه أدى إلى التلف
اتهم في الفصل الثالث من جنابات
الفتاوى المحكمية للنصافي

وشربه هو بنفسه لا يضمن وان كان قال له كانه طيب ولكن يمس ويغزر وان أوجره
ومات منسه فالدية على عاقلة في فوج من الثاني من جنائيات البرازية (١) * ضرب
امرأته لشوز أو شوه فماتت فهو وضامن اجاعا ولا يرث من اجارات الحدادي *
جامع زوجته جماعا يجامع مثلها وماتت لا يضمن في السادس من اجارات البرازية
(*) الثاني في الشهادة على الجنابة والافرار بها وفي اختلاف القاتل وولي القاتل في العمد
والخطا وفي اشهاد الجروح) * والقصاص يقام بالشهادة أو الاقرار وان لم يوجد التصريح
بالعمد والحاصل أن القصاص عوض لانه شرع جابر الجازان يثبت مع النسبة كسائر
الاعراض التي هي حق العبد كافي في مسائل شتى وكذا في مسائل شتى من آخر الهداية *
والاقرار بالقتل المطلق (٢) يوجب الدية كالشهادة بالقتل المطلق ولو ادعى عدا فقال
قتلته أنا وفلان عمدا وأنكر فلان أو كان غائبا فله أن يقتل المقر ولو ادعى أنك قتلت ابني
عمدا فقال نعم فهو اقرار ثم قال لم تقتله أنت بل قتله غيرك وقال المقر بل قتلت أنا وصدقه
لم يقتله في العقوم من الجنائيات من خزانة المفتين * شهدا بقتله وقالوا جهلنا آله وجبت الدية
والقياس أن لا يجب شئ لأن القتل يختلف باختلاف الآلة فيقول المشهود به وجه
الاستحسان أنهم شهدوا بقتل مطلق والمطلق ليس به جعل ليمتنع العمل به قبل البيات فيجب
أقل موجه وهو الدية في الشهادة في القتل من جنائيات الدرر وفي المحرز روى الحسن
ابن زياد عن أبي حنيفة وجعل أقرأه قتل فلانا بجديده أو قال بالسيف ثم قال انما أردت
غيره فأصبت دري عنه القتل ولو قال ضربت فلانا بجديده أو قال بالسيف فقتلته
ثم قال انما أردت غيره فأصبت لم يقبل ذلك منه ويقتل وعن أبي يوسف اذا قال ضربت
فلانا بالسيف فقتلته قال هذا خطأ حتى يقول عمدا ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا
أو قال وجأت بسيفي فلانا ثم قال انما أردت غيره فأصبت دري عنه الحد ولو قال قتلت
فلانا عمدا بجديده فلما أخذ بذلك قال كنت يومئذ غلاما لم يصدق وقتل به وفي المتنق اذا
قال الرجل قتلنا فلانا باسباقنا متعمدين ثم قال كان معي غيري لم يصدق وقتل به ولو قال
ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لأدرى مات منه أم لا ولكنه مات وقال الولي مات
منه لم يقتل ولو قال مات منه ومن حية من شسته أو من عقر وب قال الولي مات من ضربته
فالقول قول القاتل وعليه نصف الدية في الفصل الثاني من جنائيات المحط البرهاني *
واذا شهد شاهدان على رجل أنه ضرب رجلا بالسيف فلم يزل صاحب فراس حتى مات
فعليه القصاص (٣) باخذ ذلك عن ابراهيم وهذا لأن الثابت بالينة ~~كالثابت~~ الثابت
بالأينية وقد ظهر بموته هذا السبب ولم يعارضه سبب آخر فيجب إضافة الحكم اليه
والروح لا يمكن أخذه مشاهدة وانما طريق الوصول الى ازهاق الروح هذا وهو أن يجرحه
فيموت قبل أن يبرأ يوضحه أنه لا طريق لنا الى حقيقة معرفة كون الموت من ضربه
وملا طريق لنا الى معرفته لا يتبني عليه الاحكام وانما يتبني على الظاهر المعروف وهو أن
يضره ويكون صاحب فراس حتى يموت من الميسرط للسرخسي * واذا أقر الرجلان
كل واحد منهما أنه قتل فلانا فقال الولي قتلنا جميعا فله أن يقتلهمما وان شهدا على رجل

(١) سئل عن رجل دفع لآخر سيفا وهو
لا يعلم به فمات هل يرثه اذا كان وارثا له
وهل عليه شئ بسبب ذلك أجاب نعم يرثه
* ولأنني عليه كذا في انطلاصة من فتاوى
ابن نجيم من الجنائيات ~~سجد~~

(٢) ولا يصح رجوعه من الاقرار بالقتل
ولا عن الاقرار بالقصاص لأن ذلك من
حقوق العباد من حدود شرع مختص
الطحاوي

(٣) جرحه ولم يزل صاحب فراس حتى
مات ~~بمحكم~~ به وان لم يشهدوا أنه مات
من جراحته لانه لا علم لهم به في الثالث من
جنائيات البرازية ~~سجد~~
واذا شهد الشهود أنه ضربه قد لم يزل
صاحب فراس حتى مات فان كان عمدا
فعليه القصاص كذا في التائارخانية
في الثاني من الجنائيات ~~سجد~~

أولو قتلهم وهذا الاستران على آخره قتلهم فقال الولي "قتلنا جميعاً باطل ذلك كله والمقرر
 أن الاقرار والشهادة يتناول كل منهما وجود كل القتل ووجوب القصاص وقد سبق
 التمسك كذيب في الأول من المقر له وفي الثاني من المشهود له غير أن تكذيب المقر له المقر
 في بعض ما أقتر به لا يبطل اقراره في الباقي وتكذيب المشهود له الشاهد في بعض ما شهد به
 يبطل شهادته أصلاً لأن التكذيب تفسيق وفسق الشاهد يمنع قبول الشهادة وأما فسق
 المقر لا يمنع صحة الاقرار هداية في الشهادة بالقتل * باب من الجناية التي يدعي الولي
 العمد والخطأ فيجب له فيه الأرض أصل الباب أن تعذر استيفاء القصاص إذا كان من له
 القصاص يسقط القصاص وإن كان من جهة القتيل تجب الدية لأن الأصل فيه القتل
 الخطأ والخطأ معنى في القاتل ودعوى العمد لا تنافي وجوب المال لأن القصاص قد يتقلب
 ما لا أماد دعوى المال تنفي وجوب القصاص لأن المال لا يتقلب قصاصاً قال محمد ورجل
 ادعى على رجلين قصاصاً وقال أنكما قتلتما وولي عمداً فأقر به أحدهما وقال الآخر
 ضربه بالعصا خطأ يقضي له عليه ما بالدية استحساناً والقياس أن لا يجب شيء لأن ما يدعيه
 لا يقضي به إجماعاً وما يقضي به وهو المال لا يدعيه وجه الاستحسان أن تعذر استيفاء
 القصاص انما جاء من عليه القصاص وهو مشاركتهم مع الخطأ في قصير ما لا ودعوى العمد
 لا تنافي وجوب المال لما مر فوجب الدية في مالهما لأنه وجب بالاعتراف ويجب في ثلاث
 سنين له ~~كونه~~ بدل الدم ولو ادعى الولي الخطأ وأقر القتيل بالعمد لا يجب شيء لأن
 دعوى المال تنافي وجوب القصاص ولو ادعى العمد عليهم فقال أحدهما قتلنا عمداً
 وبجهد الآخر القتل أصلاً فيقتل المقر لأنه أقتر على نفسه بالقصاص والولي يدعي ذلك
 وشركة الآخر لم تثبت لأنكاره والعدم لا يكون شبهة حتى لو كان المادعي الخطأ في هذه
 الصورة لا يجب شيء لما مر (١) وإن قال أحدهما قتلناه أنا وفلان عمداً وأنكر الآخر
 وقال قتلنا خطأ وقال الولي لا بل أنت قتله وحدهم عمداً كان له أن يقتله لاتفاقهما
 على القصاص وشركة الآخر لم تثبت لتكذيب الولي من جنيات شرح الزيادات
 للعناني * ولو ادعى الخطأ وأقر بالعمد أو أقر أحدهما بالعمد وبجهد الآخر لم يقض
 بشيء ولو ادعى العمد عليهم فأقر أحدهما وبجهد الآخر القتل قتل المقر ولو أقر أحدهما
 بالعمد والآخر بالخطأ وأنكر الولي شركة الخطأ في قتل العامد من متفرقات جنائيات
 الكافي لمخصاً * إذا أقر القتيل أنه قتله خطأ وادعى ولي القتل العمد كانت الدية
 في مال القتيل لورثة المقتول ولو أقر القتيل بالعمد وادعى ولي القتل الخطأ لا شيء
 لورثة المقتول وروى زفر عن أبي حنيفة وجوب الدية في الوجهين جميعاً في فصل القتل
 الذي يوجب الدية من جنائيات العنانية * القتال إذا أقر بالخطأ أو صالح عن دم العمد
 على مال يكون للمال على الجاني في ماله الآن في الاقرار تجب الدية في ثلاث سنين وفي الصلح
 عن عمد يجب المال حالاً إلا إذا شرط الاجل في الصلح فيكون موقبلاً وكل جزء من
 الدية إذا وجب على العاقلة أو في مال الجاني يجب في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها في فصل
 المعاقلة من العنانية * وذكر بكر أشهد الجروح أن فلا تالم بجرحه ومات الجروح منه

(١) إذا ادعى الخطأ فمات أحدهما
 وقال الآخر عمداً ضمننا الدية ~~كذا~~
 في متفرقات جنائيات الكافي

ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشتهاده وان لم يكن معروفا صح لاحتمال الصدق (١) فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت (٢) واهذا يجري فيه سهام الارث وتقضى ديونه والمورث أكذب شهوده وقطعه ما اذا قال المقتول لم يقتل فلان ان لم يكن فذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا وعقوالا ولياء قبل موت الجرح يصح كما يصح عقو الجرح (٣) لوجود السبب وصحة الابراء تعتمد وجود السبب قبيل نوع في الشجاج من الفصل الثالث من جنابات البرازية * وفي المتن رجل جرح فقال فلان قتلتني ثم مات واقام وارث الميت يدعي على رجل آخر انه قتله لا تقبل بينته في أوائل الشان والعشرين من جنابات التارخانية * اذا قتل شخص وله وليان حاضر وغائب فاقام الحاضر البيعة على القاتل لا يقتل القاتل قصاصا فان عاد الغائب فليس له ما ان يقتله بثلث البيعة بل لا بد له من اعادة البيعة ليقبلاه وهذا عند أي حنيفة وقال لا يعيد ولو كان القاتل خطأ أو دينا لا يعيد هابا لاجماع وأجمعوا على أن القاتل يجلس اذا أقام الحاضر البيعة لانه صار متما بالقتل وانهم يجلس وأجمعوا على أنه لا يقضى بالقصاص حال بحضور الغائب لان المقصود من القصاص الاستيفاء والحاضر لا يتمكن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان خطأ أو دينا لانه يتمكن من الاستيفاء في أوائل الشهادة في القتل من جنابات الزبلي * (الثالث فيمن يستوفي القصاص وفيمن يستحق الدية) * القصاص حق الورثة ابتداء وعندهما حق الميت ثم ينتقل الى الورثة وتقضى ديون الميت من الدية وبديل الصلح في الاول من ديات الخلاصة * الدية تجب للمقتول أولا (٤) حتى تقضى منه ديونه وتقضى وصاياه وكل واحد من الورثة يكون خصما فيمادعي الميت فلا يجتاج الغائب الى اعادة البيعة بخلاف العفو والصلح لان ذلك مما ثبت بالشهادة والقصاص لا يثبت في باب الوكالة من جنابات التارخانية * وورث دم المقتول كسائر أمواله ويستحقه من يرث ماله ويجرم منه من يجرم ارث ماله ويدخل فيه الزوجان خلافا لما لا ولا يدخل فيه الموصى له لان ما يستحقه من ماله انما هو طريق الصدقة لا بالارث من أوائل جنابات الحدادي شرح القدوري * الموصى له بثلث المال لا يثبت حقه في القصاص واذا انقلب ما لا يثبت حقه فيه في باب الوصية بالعين والدين على الاجنبي من المبسوط في الذخيرة * رجل قتل عمدا وعلى المقتول ديون ثم ان ولي القاتل صالح مع القاتل على مال يقضى من ذلك ديون المقتول وكذلك لو كان المقتول أوصى بوصايا ينفذ من ذلك المال وصاياه وكذلك لو كان للمقتول أولياء عفا بعض الأولياء عن القاتل حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يقضى من ذلك المال ديون المقتول وتنفس وصاياه وزعم بعض متأخرينا أن العمدا اذا انقلب مالا في الابتداء فهو بمنزلة القاتل الخطأ من الابتداء ألا يرى انه يقضى من ذلك ديون الميت وتنفس وصاياه وليس الامر كما زعم ألا يرى أن الخطأ اذا قتل رجلا عمدا ولا مقتول أولياء فغضا أحدهم حتى انقلب نصيب الباقيين ما لا يجب ذلك من مال القاتل ولو كان خطأ من الابتداء يجب على عاقلة القاتل من متفرقات جنابات التارخانية * وليس لبعض

(١) وفي جنابات العصام لو قال الجرح لم يجرحني فلان صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة على فلان سبيل قال (صم) هذا اذا كان الجراح أجنبيا ولو كان وارثا لم يصح كذا في هبة المريض من الفصولين في الرابع والثلاثين * (٢) هذا عندهما وعند الامام القصاص يثبت للورثة ابتداء واعتمد عليه المتون كذا بخط جامع هذه المجموعة * (٣) عقوالا ولياء قبل موت الجرح لا يصح قياسا ويصح استحسانا عندا كانت الجراحة أو خطأ ويصح عقو الجرح أيضا كذا في مبسوط خواهرزاده من مجموعة محمد بن محمد

(٤) دية القاتل يملكها أولا ثم تنقل الى الورثة ومنها الغرة يملكها الجنين فتورث عنه والقصاص اذا فعل بالمغصوب شيئا أزال اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا اختلط المثل يمتدحى بحيث لا يميز ملكه كذا في الاشباه في القول في المالك من الفن الثالث * ل

الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا كبارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لأحد منهم أن يني كل
 باستيفاء القصاص في فصل فمن يستوفي القصاص من الخائنة * وذكر في الأصل بلفظ
 آخر فقال اذا قتل الرجل وله ورثة صغير وكبار (١) فأراد الكبير أن يستوفي موجب
 القتل كله هل له ذلك * هل المسئلة على وجهين أما أن يكون القتل خطأ أو عمدا الى قوله
 وان كان القتل عمدا ان كان الشريك الكبير أيا كان له أن يستوفي القصاص (٢)
 وان كان الشريك الكبير أجنيا بأن قتل عمدا وهو مشترك بين أجنيين أحدهما صغير
 والاخر كبير ليس للكبير أن يستوفي القصاص بالاجماع وفي السفن في الآن يكون
 للصغير أب فيستوفيه (حم) وان كان الشريك الكبير أنا أو عمدا على قول أبي حنيفة
 له أن يستوفي القصاص قبل بلوغ الصغير وعلى قولهما ليس له ذلك (٣) حتى يبلغ الصغير
 الا أن يكون للصغير أب فيستوفي الأب نصيب الصغير مع الكبير في السابع من جنائيات
 التامر خائنة * وفي الذخيرة وأما القاضي هل يملك استيفاء القصاص للصغير ذكر كثير من
 المشايخ المتأخرين في شروحه أن القاضي كالأب في هذا الباب (٤) واستدلوا في ذلك
 بفعل السلطان فقد ذكر محمد في الكيسانيات أن القاضي لا يستوفي القصاص من المحل
 المزبور * (ق) ولولي أم الولد والمدير ووليها استيفاء القصاص كما في القن ولو قتل
 المكاتب ان لم يكن وفاء فلولاه ولاية استيفاء القصاص ومعتق البعض اذا قتل عجزا
 ذكر في المنتقى انه لا يجب القصاص عند أبي حنيفة وان قتل المكاتب وترك وفاء وورثه آخر
 سوى المولى لا يجب القصاص لجهالة المستوفي فان اجتمع المولى والوارث على استيفاء
 القصاص لا يقتل أيضا لان قبل اجتماعهما المستوفي ليس يعلم وان قتل المكاتب
 وترك وفاء وليس له وارث آخر سوى المولى يجب القصاص في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 وقال محمد لا يستوفي المولى وهو رواية عن أبي يوسف في الباب الخامس من جنائيات فقد
 الفتاوى ملخصا * قتل من له ولي واحد فله أي ذلك الولي قتل القاتل قصاصا (٥) قبل
 قضاء القاضي بالقصاص بنفسه أو أمر الغريم ولا ضمان عليه أي على ذلك الغير اذا كان
 الامر ظاهرا في باب ما يوجب القود من الدرر والفرر ومن له القصاص ليس له أن يطلب
 الدية بقبر رضا القتاتل ولو صالح معه على مال جاز في الفصل العشرين من جنائيات
 التامر ثانية * ولو صالح أحد الورثة أو مولى العبد على مال جاز الصلح ويجب على
 القتاتل ما شرط في الصلح في ماله ولو قتل رجلا من رجلان فعفا الولي عن أحدهما كان له أن
 يقتل الآخر (٦) وكذا لو قتل رجلين فعفا ولي أحد المقتولين فالولي الآخر أن
 يقتله ولو كان في ورثة المقتول ولدا للقاتل أو ولدا له وان سفل بطل القصاص ووجب
 الدية في فصل فمن يستوفي القصاص من جنائيات الخائنة * (الرابع في العفو وسقوط
 القود وفيما ينقلب القصاص فيه مالا) * رجل قتل عمدا فعفا بعض ورثته عن القتاتل
 ثم قتله باقي الورثة ان علموا أن عفو البعض يسقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلموا بماذا
 الحكم لا قود عليهم وان علموا بالعفو في فصل من يقتل قصاصا ومن لا يقتل من جنائيات
 الخائنة * (ج) لو قطع يده فقال عفوت عن القطع ثم سري فأتى عليه الدية وأما لو طال

(١) وأما اذا كان الورثة كلهم صغيرا
 فاستيفاء القصاص الى السلطان وهو
 الأصح وجيز *
 (٢) والحد كالأب على ما في الزيلعي وأبي
 جني *
 وليس للوصي أن يقتصر في النفس كما في
 المتن
 وان كان بين كبير وصغير فالكبير استيفاءه
 عند أبي حنيفة خلافهما ولو كان
 الشريك أبه استيفاءه بالاجماع وكذا
 للسلطان استيفاءه مع الكبير عنده خلافها
 لهما ولو كان الكل صغيرا قيل الاستيفاء
 الى السلطان وقيل ينتظر الى بلوغهم
 أو بلوغ أحدهم ولو كان الكل كبارا
 وأحدهم غائب فليس للعاصر الاستيفاء
 كذا في مختصر المحيط *
 (٣) وفي الكلام إشارة الى أنه لو كان
 الكل صغيرا ليس للأخ أو العمة أن
 يستوفيه كما في جامع الصغير فقيل
 ينتظر بلوغ أحدهم وقيل يستوفي
 السلطان كما في الاختيار والقاضي
 كالسلطان كذا في جنائيات القهستاني *
 (٤) قوله ان القاضي كالأب هو الصحيح
 كذا في المنتقى *
 (٥) اذا قتل رجل رجلا بمحض جماعة
 وكان له ولي واحد جاز له قتل القتاتل
 بنفسه حتى لو كان متعددا فان اففقوا
 كانوا كالواحد *
 (٦) ولو كان القتاتل اثنين فعفا الولي عن
 أحدهما فله أن يقتل الآخر فأما لو قال
 عفوت عن بعض دم المقتول سقطت عنهما
 كذا في أول الفصل الثاني من جنائيات
 قتارى العتاني *

عقوبته عن القطع وما يحدث منه أو قال عفونه عن الجنابة لاشئ على القاتل وقال
 صاحب العفو عن القطع عفو عن القتل أيضا وكذا الضربة والشجيرة خزانة الاكل
 (في أواسط الديات) * وان عفا عن القطع أو الجراحة أو الشجيرة أو الجنابة ثم مات أو لاقان
 كان عدا فاجبر روح لا يجزوا ما أن يقول عفوت عن القطع أو الجراحة أو الشجيرة أو الضربة
 واما أن يقول عفوت عن الجنابة والاول لا يجزوا اما أن ذكر معه وما يحدث منها واما لم
 يذكر وحال الجروح لا يجزوا اما أن يرى وصح واما أن مات من ذلك فان برئ من ذلك صح العفو
 في الفصول كلها وان سرى الى النفس ومات فان كان العفو بلفظ الجنابة أو بلفظ
 الجراحة وما يحدث منها صح بالاجماع ولا شئ على القاتل وان كان بلفظ الجراحة
 ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو في قول أبي حنيفة والقياس أن يجب القصاص وفي
 الاستحسان يسقط القصاص للشبهة وتجب الدية في مال القاتل لانه عدا وعند أبي يوسف
 ومحمد يصح العفو ولا شئ على القاتل هذا اذا كان القاتل عدا فاما اذا كان خطا فان
 برئ من ذلك صح العفو بالاجماع ولا شئ على القاطع سواء كان بلفظ الجنابة أو الجراحة
 وذكر وما يحدث منها أو لم يذكر وان سرى الى النفس فان كان العفو بلفظ الجنابة
 أو الجراحة وما يحدث منها صح أيضا ثم ان كان العفو في حال صحة الجروح بأن كان
 يذهب ويحيى ولم يصبر صاحب فراش يعتبر من جميع ماله وان كان في حال المرض بأن صار
 صاحب فراش يعتبر عفو من ثلث ماله لان العفو تبرع منه وتبرع المريض في مرض موته
 يعتبر من ثلث ماله فان كان قدر الدية يخرج من الثلث يسقط ذلك القدر عن العاقلة
 وان كان لا يخرج كله من الثلث فثلثه يسقط عن العاقلة ونساء يؤخذ منهم وان كان
 بلفظ الجراحة ولم يذكر وما يحدث منها لم يصح العفو والدية على العاقلة عند أبي حنيفة
 وعندهما يصح العفو وهذا قوله عفوت عن الجنابة أو عن الجراحة وما يحدث منها سواء
 وقد يتناحكم في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من البدائع ملخصا * (ب) عفو
 الولي عن نصف القصاص بسقط الكل ولا يقلب الباقي مالا في باب أمر الغير بالجنابة
 من جنات القنبية * ولو كان القاتل اثنين فعفا الولي عن أحدهما قل أن يقتل الآخر
 فأما لو حال عفوت عن بعض دم المقتول سقط عنهما في أول الفصل الثاني من جنات
 العتابة * وبسقط قود ورثه أي استحقه احد على أبيه مثلا فلو قتل أب احدا وارثه ولد
 ذلك الأب سقط القود عن أبيه طرمة الابوة وكذا لو قتل واحدا من اخوته ومات واحد
 منهم لم يقصص منه بقيتهم لانه ورث جزءا من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل أحمد الاخوين
 لاب وأم أباهما عمدا والآخر أمتهم كان الاول أن يقتل الثاني بالام وسقط القود عن
 الاول لانه ورث عن اتهما الثمن من دم نفسه فسقط عنه ذلك القدر وانقلب الباقي
 مالا في غير لورثة الثاني سبعة أثمان الدية من جنات القهستاني (١) * قوله ومن ورث
 قصاصا على أبيه سقط صورته رجل قتل أم ولده أعني به امرأته وولده وارثها أو قتل أخا ولده
 من الام وهو وارثه وعلى هذا كل من قتله الاب وولده وارثه وكذلك لو قتل رجل رجلا
 عمدا فلم يستوف الولي القصاص حتى مات وورثه الابن كما اذا قتل جدته من الام وجدته فلم

(١) الخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما
 عمدا ثم قتل الآخر الام عمدا فالاول
 يقتل الثاني قصاصا بالام ويسقط
 القصاص عن الاول ويغرم لورثة الثاني
 سبعة أثمان الدية كذا في الفصل الاول
 من ديات الوالدية
 اخوان لاب وأم قتل أحدهما أباهما
 عمدا والآخر أمتهم ما روى عن أبي يوسف
 أنه لا قصاص على واحد منهما وعلى
 كل واحد منهما مائة قتيله في ثلاث سنين
 اذا لم يكن للعقولين وارث سواهما
 كذا في الفصل الاول من باب قصاصه

تقتص منه الأم - حتى ماتت فورثها الابن دون الأب ولو كان الأب وارثا لم يسقط
 القصاص أيضا لأنه ورث قصاصا على نفسه وكذلك لو قتل أحدا من أخوته فلم يقتص
 منه بقية الأخوة حتى مات واحد منهم لأنه ورث جزءا من دم نفسه مع أخوته فسقط عنه
 القصاص من أوائل جنائيات المضررات * وجب القصاص لأنسان مات من له القصاص
 قورث القاتل القصاص يسقط القصاص (١) في فصل ما يسقط القصاص من جنائيات
 البدائع * رجلان اجتمع في قتل رجل عمدا ولم يجب القصاص على أحدهما كالأجنبي إذا
 شارك الأب في قتل ابنه لا يجب القصاص على النزيل وكذلك الصحيح العاقل مع المجنون
 والبالغ مع الصغير وشريك الحية والسبع والأجنبي إذا شارك الزوج في قتل زوجته وله
 ولدهما وانطاع مع العاقل في باب القصاص من الخائفة (٢) * رجلان اشتركا في قتل
 رجل أحدهما باعصا والآخر بجديد لا قصاص على كل واحد منهما ويجب الدية عليهما
 قصصهما على صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا وكذلك لو قتلاه بسلاح
 وأحدهما أصيب أو مكنوه لا قصاص عليهما وهو بمنزلة الخاطي مع العاقل في أوخر
 العاقل من الخائفة * (الخامس في الجنائية بالحفر والتسبب وفي ضمان المداوى) *
 أما جنائية الحافر فالحفر لا يخلو إما أن يهتك في غير الملك فينظر إن كان في غير الطريق
 وإن كان في المفاضة لا ضمان على الحافر لدم التعدي في السبب لأن الحفر في المفاضة مباح
 وإن كان في الطريق يجب الضمان على الحافر أو يكون في الملك فإن كان في ملك غيره
 بغير ذاته يضمن وبإذنه لا يصدق المالك في قوله أنا أمرته بالحفر وإن كان في ملك نفسه
 لا يضمن وإن كان في فناء داره يضمن لأن الانتفاع به مباح بشرط السلامة كالسير
 في الطريق من البدائع في فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من الجنائيات ملخصا * وفي
 الجامع الصغير رجل جعل قنطرة بغير إذن الإمام فتمد رجل المرو عليها فاعطى لا ضمان
 على الذي جعل القنطرة وكذلك لو وضع خشبة في الطريق فتمد رجل المرو عليها فاعطى
 لا ضمان على الواضع خلاصة قيل كتاب الميطان * حفر بئر في سوق العاتقة لمصلحة
 المسلمين فوقع فيها انسان ومات أن كان بأذن الإمام لا يضمن وإن بغير إذنه يضمن وكذلك
 إذا اتخذ قنطرة للعاتقة من البدائع في أوخر فصل ما يسقط القصاص بعد وجوبه من
 الجنائيات * رجل حفر بئر في المفاضة في موضع ليس بعمرو ولا طريق لأنسان بغير إذن الإمام
 فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر (٣) وكذلك لو حفر بئر في الطريق وغطى رأسها ثم جاء
 آخر ورفع الغطاء فوقع فيها انسان ضمن الأول ولو احتفر الرجل نهر في ملكه فاعطى به
 انسان أوداه لا يضمن وكذلك لو جعل عليه جسرا أو قنطرة في أرضه وإذا حفر في غير
 ملكه ثم رافه بمنزلة البئر يكون ضامنا وكذلك لو جعل عليه جسرا أو قنطرة في غير ملكه
 وعن أبي يوسف أنه لا يضمن وإن أحدثه في غير ملكه إذا كان بحيث لا يتضرر به غيره
 لأنه محتمس ينتفع الناس بما أحدثه وفي ظاهر الرواية يكون ضامنا إذا حفر بأذن
 الإمام كالحفر بئر في الموضع الذي يحتاج الناس إليه يكون ضامنا لما عطي به إذا لم
 يفعل بأذن الإمام وإن مشى على جسر انسان متعمدا فأنقض به لا يضمن واضع الجسر

(١) قوله يسقط القصاص لاستحالة وجوب
 القصاص له وعليه فسقط ضرورة من
 الجهل الزبور

(٢) وفي التهذيب ولا يقتل شريك من
 لا قصاص عليه كالأب والأجنبي
 والعاقل والخاطي والصغير والكبير
 في الثاني من جنائيات التارخانية بعد

(٣) احتفر بئر في طريق مكة أو غيره من
 القضا في غير عمر الناس فوقع فيها انسان
 لم يضمن بخلاف الامصار وبهذا يعرف
 أن المراد بالطريق في الكتب الطريق
 في الامصار دون المفاوز والعصاري
 لأنه لا يمكن العدول عنه في الامصار
 فالبادون العصاري كذلك في شرح
 الزاهد على القيدوري في أواسط
 الديات بعد

لانه لما تمّ متعمدا كان التلق مضاعفا اليه في فصل ما يحدث في الطريق من جناسات
الغاية ملخصا رجل حفر بئرا في الطريق فجاء آخر وحفر منها طاقاة في أسفلها ثم وقع فيها
انسان ومات في القياس يضمن الاول وبه أخذ محمد لان الاول كالدافع كمن سقط
في القعر الذي حفره صاحبه في أسفله وفي الاستحسان يجب الضمان عليهما لان كل واحد
منهما متعمد في الحفر من المحل المزبور • ولو وقع من حفر الاجراء الاربعة على واحد منهم
وقتل ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدية وهدر ربع الدم كالمواستأجر اجرا لهدم جائط فسط
على واحد منهم رقتله في باب الجنابة بالحفر من الوجيز • رجل ادعى على آخر سرقة وقدمه
الى السلطان وطلب من السلطان أن يضربه حتى يقتل بالسرقة فضربه مرة أو مرتين ثم أعيد
الى السجن من غير عقاب • وخاف المحبوس من التعذيب والضرب فصعد السطح ليقتل
فسقط من السطح ومات وقد كان لحقه هزيمة في هذه الحادثة وقد ظهرت السرقة على يده
غيره مكان للورثة أن يأخذوا صاحب السرقة بديّة أيهم وبالغرامة التي أدّى الى
السلطان (١) من متفرقات سرقة التنازعية • (بج) شكاعة والى بغير حتى وأتى
بقائد فضرب المشكوك منه فكسر سنه أو يده يضمن الشاكى أرشه كالمال ولو مات المشكوك
منه بضرب القائد لا يضمن الشاكى لان الموت فيه نادر فسماعية لا تنقض اليه غالبا (٢)
في ضمان الساعي من غصب القنية • وليس على البراغ والقصار والجمام ضمان السراية
اذا لم يقطعوا زيادة على ما أذن لهم فان قطع الختان الجلدة وبعض الحشفة ان لم يمت من
ذلك كان عليه في بعض الحشفة حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فان لم يمت كان عليه
كمال الدية وان مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط على هؤلاء العمل الصحيح دون
الساير لا يصح شرطه ولو شرط على القصار العمل على وجه لا يفتقر صح شرطه لان ذلك
مقدوره قبل فصل في القصار من اجارة الخائنة • البراغ أو القصار أو الجمام اذا
برغ أو فصد أو جهم وكان ذلك باذن المولى في العبد أو باذن المولى في الصبي وسرى الى النفس
ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان على هذا فهو ولا يضمنون بالسراية بالاختلاف (٣)
واذا شرط السلامة عن السراية على هؤلاء لا يصح الشرط ولو شرط على القصار السلامة
عن الخرق صح ذكره شيخ الاسلام في باب ما يضمن الاجير • واذا قال لغيره اقطع يدي
فقطع وسرى الى النفس فلا ضمان على القاطع واذا قطع الختان بعض الحشفة في العبد
أو في الصبي فعليه حكومة عدل وان قطع الحشفة كلها فبرئ فعليه في العبد كمال القيمة
وفي الصبي كمال الدية وان مات فقه نصف الدية في الصبي ونصف القيمة في العبد لانه اذا
مات فالتلف حصل بغيره من أحد هـ ما أذن فيه وهو قطع الجلدة والثاني غير ما أذن فيه
وهو قطع الحشفة فاذا برئ فقطع غير الحشفة ما أذن فيه فجعل كان لم يكن وبقى قطع الحشفة
وهو غير ما أذن فيه فوجب ضمان الحشفة كاملا وهو الدية في السابع والعشرين من
جناسات المحيط البرهاني • (ص) سئل عن فساد جاء اليه غلام وقال افسدني ففسده
فصد اعتاد افساد به قال يضمن قيمة الفتن ونسكون على عاقلة الفصاد لانه خطأ وكذا الصبي
تجب دية على عاقلة الفصاد وسئل عن فسادنا ثم تركه حتى مات بسيلانه قال يقاد

(١) لان الكل حصل بسببه وهو متعمد
في هذا التسبب فكذا ذكر في مجموع
الذوازل قبل وبؤيده ما في القنية هذا
الطواب مستقيم في حق الغرامة أصله
مسئلة السعاية غير مستقيم في حق الدية
لانه صعد السطح باختياره وقيل هو
مستقيم في الدية أيضا لانه مكره على
الصعود للقرار من حيث المعنى لانه انما
قصد القرار خوفا على نفسه من التعذيب
اتهم كذا في البحر قبل كتاب السير
(٢) والضمان انما يجب على الساعي
اذا كان سعيه سببا الى التلف غالبا وذلك
القدر من التلف موجود في أخذ المال
وتلف ما دون النفس وانه معدوم
في الموت كذا في النية
(٣) وهذا كله اذا لم يجاوز المعتاد
وان جاوز فقه ضمان كذا في الدرر وبشر
اليه المسئلة المذكورة بعدها وهو قوله
واذا قطع الختان بعض الحشفة الخ كذا
بخط جامع هذه المجموعة
ولا ضمان على جهم وبراغ وفساد لم يجاوز
المعتاد فان جاوز ضمن الزيادة كلها اذا
لم يهلك وان هلك ضمن نصف دية النفس
كذا في اجارة تنوير الابصار

(١) رجل دفع جارية مريضة الى طبيب وقال له عالجها بما لك فبايرد ادمن قيمتها بالصحة فالزيلة لك ففعل الطبيب فبرأت الجارية به يجب أجر المثل ونحو الادوية والنفقة والكسوة ان أعطاها (١٥٨) وايسر له منها لاستيفاء أجر المثل في الخامس من اجارات الخلاصة بعد

في ضمان الفساد من ضمانات الفصولين * (جمع في ٣٣) مدعى علم الطب تضمن بخطئه وزيادته لافي سرايته وبه أفنى الورى في ضمان المداوى من جنابات التقنية * وجعل ابتلى عرض المثانة وهو الخبر فيها والميتلى رضى بالخراج الطيب البحر وكذلك أبرأه والطبيب بطلب خط البراءة واذن القاضي قال رواجون غالب بسلامتي بود (أى يجوز لادع الغالب السلامة) وبرجاء غرامت بود يعنى ان ذلك تجب الغرامة على الجاني * وعن أبى يوسف وجعل له حجراً وأراد أن يستخبره ويخاف منه الموت قال ان كان أحد دفعه له فقتل فلا بأس بأن يفعل في الباب الاول من جنابات جواهر الفتاوى * حجام قال لا تسترق في عينيك ناخفة فلم تزل عمت عينك وقال أزيله عنك فقطع الحجام الحما من عينه وهو ليس بمحاذق في هذه الصنعة فعميت عين الرجل بلزمه نصف الدية منية الكبرى * حسب الكمال الدرورى عين أرمذ ذهب ضوؤها لا يضمن كللتان الا اذا غلط فان قال رجلان انه أهمل ورجلان انه ليس بأهل وهذا من غلظه لا يضمن وان موقيه رجل وسخطاه ورجلان فالحظى صائب والمعوق مخطئ ويضمن في ضمان الحجام والبزاق من اجارة البرازية وكذا في الخلاصة (١) * أصاب الوكر عينه وجرحها فداواه الطيب بشرط الضمان ان ذهب البصر لا يضمن لانه فعل باذنه والاذن يعتبر في الاطراف في الثالث في الاطراف من جنابات البرازية (٢) * (يحيى) سئل عن صبغة سقطت من السطح فانتفخ رأسها فقال كذب من الجراحين ان شققهم وأنها غوت وقال واحد منهم ان لم تشقه اليوم غوت وأما أشقه وأبرئها فشقه ثم مات بعد يوم أو يومين هل يضمن فتأمل ملياً ثم قال لا اذا كان الشق باذن وكان الشق معتاداً ولم يكن فاحشاً خارج الرسم فقبل له انما أذنوا بناء على أنه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه (٣) فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا الجراح ان ماتت فأما ضامن هل يضمن قال لا في باب ضمان المداوى من جنابات التقنية * استأجر حجاماً ليقلع له سناً فقلع فقال صاحب السن ما أمرتك بقلع هذا السن كان القول فيه قوله ويضمن القاطع أرض المسن في أو اخر فصل في البقا والراعى من اجارة الخسائية * (ق) أهر ورجلا بنزع سنده لوجع أصابه وعين السن والمأمور بنزع سناً آخر ثم اختفا فيه فالقول للآخر فاذا حلف فالدية في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة في الثالث من جنابات الفتاوى * ولو قلع ما أمره فأنقلع سن آخر مثله في هذا السن لا يضمن ذكره في الخلاصة في ضمان الفساد من ضمانات الضامن * عبد قال للحجام اقلع سننى فقلع بغير اذن المولى فضمن وأمره لا يصح من جنابات التسانا رخيانية * (السادس) فيمن رأى رجلاً يرمى مع امرأته فقتله وفي قتل الخلق والساحر والزنديق * اذا وجد وجه لا جنياً مع امرأته أو أمته أو محارمه ورأى بينهما علامة العهد كالقبلة والامر واللب فله أن يقتله ما اذا باشر الفعل كلاهما من الجنين طوعاً ولاهبة أن يقتل الماهر دون المكره فلا يحتاج الى اقامة البينة واليمين يقوم مقام البينة ولا يفعل هذا الا عند فؤوان الغضب لا بالتقدم عنانية * رجل رأى رجلاً يرمى بامرأته أو بامرأة أخرى وهو محسن فصاح به فلم يرد ولم يمنع عن الزنا فقتله لاشئ عليه وكذا

(٢) سئل شيخ الاسلام عن ذكره رجل على عينه فخرجه فدعا الجروح رجله المعروفاً بعد اواة العين ليداء وبه اقال المدعوان هذه العين لا تصلح بدواوى فقال دارها فان لم يصلح فاعل وجعها يسكن فدواها فان لم يجرحها بعد زمان وقتل وجعها ولكن ذهب بصرها فيقول هذا الجروح انك أفسدت بصرى وأنفقت عيني فأنت ضامن قال لا يضمن لان أقصى ما في الباب أنه أمر بالانلاف والمأمور بالانلاف طرف الانسان من جهة صاحب الطرف غير ضامن بخلاف ما اذا قال اثنى فقتله يجب عليه الدية للورثة وكذا اذا قال لا تسترق عيني لا يضمن قيمته لان الحق للمولى وقد أبطل حقه بالامر وما تم بالامر في هذا كما وبغيره يؤذّب وكذا المأمور اذا كان غير مكره ويجب على الجروح أهر مثل دوائه وفعله وكذا لو قال للمداوى أصح البصر بحيث لا يذهب البصر فدواها وذهب البصر لا يضمن هو أيضاً وتضاف السراية الى الجراح وللمداوى أجر مثله * أذن مريض لطبيب بالعلاج ثم قال لورثته ان مت فهو برى من الدية فثبت يضمن ان لم يخطئ في علاجه بأن كان عالماً كل مرض بدوانه وعلاجه ووقته ما وسواء كان بالشراب أو بالغبر وان لم يعلم ذلك فهو خاطئ غالباً فيضمن * ولو قال الطبيب شفاء مرضك في هذا الدواء أو في هذا العلاج قرئى * بهذا الدواء أو بالعلاج بناء على القول منه فثبت من ذلك ضمن لان هذا الرضا منه ليس باذن لكونه مبنياً على الشفاء بهذا القول منه حاوى النية في ضمان المداوى من الجنابات

اذا

(٣) من أنفق البزاقية أن الاذن يعتبر في الاطراف ويضم منه أنه لا يعتبر في النفس فليأتمل عند الفتوى كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد

لذا رأى رجلا يسرق ماله فصاح به ولم يهرب أو رأى رجلا ينقب حائطه أو حائط غيره وهو
معروف بالسرقة فصاح به ولم يهرب وكذا لو قتل قاطع الطريق لاشئ عليه وكذا لو قتل المسلم
مرتدا أو مرتدة لاشئ عليه وكذا لو شهد الشهود على رجل بالزنا ولا يحصلان فزكيت
الشهود بنفس ليرجم عدا فقتله رجل لاشئ عليه في الفصل الاقول من جنائبات ضمانات
الغانم * من رأى رجلا يريد أن يرفى مع امرأته أو جاريته أو مع محرم له وهو مكره لها فله
قتله ولو كانا معا وعين قتل الرجل والمرأة جميعا والكلام في اثباته اذا أنكر وارثه فنبه
وجوه أصحابه ان كان القتيلان في فراش واحد أو في منزل واحد أو في بيت واحد فاليمين
على القاتل وقيل ان صدر القتل عن يستبعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالقول قول
القاتل مع عيینه وقيل حلف بالله تعالى خمس مرات كجملو حال ذلك في حياتهما ومع ذلك قتل
الرجل والاصح الاقول كجملو قتلى المتصارع مع قطاع الطريق لم يطلب منهم غير اليمين ولو قتل
رجل منهم في المقاتلة حلفوا بالله ما قتلناه الا في المقاتلة على أموالنا اذا أنكر وارث القاطع
قتله في قطع الطريق وكذا لو قتلت امرأة رجلا مكرها عليها الزنا كما هو مذكور في القضية
في أوّل جنائبات بلع الفتاوى للسجستانى * وفي نوادر ابن سماعة وجد قتيل في دار
وصاحب الدار يقول أنا قتلته فانه أراد أخذ ما في ان كان على القاتل سميلا للمصوص
لاقصاص عليه ولاديه وهكذا روى الحسن عن الامام وقال هشام عن محمد بلزمه الدية
واتفقت الروايات على أنه اذا لم يكن المقتول متما يقتص القاتل ان لم يبرهن على ما ادّعى
ولم يقتص صاحب الدار بقتله فعبه الدية والقسامة وفي الحاشية ولورهن صاحب الدار
على أنه كبره هدر دمه وان لم يكن له ينة ان لم يكن المقتول معروفا بالشر والسرقة قتل به
القاتل وان كان متما فكذا في القياس وفي الاستحسان عليه الدية في ماله وفي
العناية ولو ادعى انه كبره وهو معروف بالمكابرة ففيه الدية استحسانا وروى الحسن أنه
لاشئ عليه في اقسام القتل من ضمانات الفضائية * ولو خنق رجلا فقاتل فهو شبه العمد
لاقصاص فيه الا ان يكون معروفا بذلك فيقتل وعندهما ان دام على خنقه أو مقدار
ما عوت الانسان منه حتى مات يجب القصاص والا فلا (١) في أوائل القصاص من
الوجيز * (ص) خنق رجلا فقاتل فلاقوه فيه عند أبي حنيفة لكن اذا اعتاده يقتله الامام
سياسة وان تاب قبل أن يقع في يد الامام لا يقتل وان تاب بعد ما وقع في يده لا تقبل توبته
كالساحر وعندهما فيه القود اذا خنقه حتى مات وان تركه ثم مات فان كان خنقه مقدار
ما عوت الانسان منه فالباقية القصاص والا فلا من جنائبات الزاهدي * والخنق
والساحر يقتلان اذا أخذ السعي في الارض بالفساد فان تاب قبل الظفر قبل التوبة
وبعد الاخذ لا يقتلان وكذا الزنديق المعروف والدعى الى الالحاد والاباحى ولا تقبل
توبته كذا أففى الامام عز الدين الكندي وقبل الخلفاء ابراهيم بن محمد فواء وقتلهم
في الفصل الاقول من جنائبات البرازية * والساحر يقتل اذا علم أنه ساحر ولا يستتاب
ولا يقبل قوله اني ترك السحر وأنوب بل اذا أقر أنه ساحر فقد حل دمه وكذا اذا شهد
الشهود به ولو أقر أنه كان مدة ساحرا وقد تركه منذ زمان قبل منه ولا يقتل وكذلك لو ثبت

(١) وعندهما ان دام على الخنق حتى
مات يجب القصاص لانه قصد القتل
فكان عمدا فان ترك الخنق ثم مات ينظر
ان دام على الخنق مقدار ما عوت الانسان
منه غالبا يجب لانه قصد قتله وان كان
مقدار ما لا عوت الانسان منه غالبا
لا يجب لانه قصد خنقه لا قتله فكان عمدا
باعتبار الخنق خطأ باعتبار القتل فكان
شبه العمد كذا في قصاص المحيط
السرخسي

ذلك بالثمود فيما يعلرض فيه في الملقطوعات من النوع الثاني ما يوجب التسكين من
سيرا الظهيرية * وكذا المرء السائر اذا ادعى أنه يخلق ما يفعل يقتل ان لم يتب وكذا الساحرة
اذا اعتقدت ذلك بالاثروان كانت المرتبة لا تقتل يقتل لعنة للناس ويفترق بين المرء
وزوجه بتلك اللعبة فهذا مصر ويحكم بارتداده ويقتل ذكره في الفتاوى مطاوعا وهذا محمول
على ما اذا اعتقد أن له اثر في أوائل حسد و البرازية * (السابع في جنابات الصبيان
والجناين وعليهم وفي انلاف الجنين) * اذا قتل الصبي أحد اقل قصاص عليه وكذلك اذا
قتل الجنون أحد اقل قصاص عليه في ذلك وفيهم الدية على عاقلتهما في كتاب القصاص
من التنف * (ن) أبو بكر صبيان يرمون لعبا فاصاب سهم أحدهم عين امرأة وهو ابن
تسع سنين ونحوه فالدية في مال الصبي ولا شيء على الاب وان لم يكن له مال فنظرة الى مسرة
قال أبو الوليد وانما أوجب الدية في مال الصبي لانه لا يرى للهم عاقلة قال وأما اذا كان
للصبي عاقلة تربت بالبينة فعلى عاقلته ولو شهد الصبيان أو أقر الصبي لم يجب على أحد شيء
(١) في باب جنابات الصبيان من القنية وكذا في الخلاصة والبرازية * صبي قتل أباه عدا
لا يجب عليه القصاص ويجب الدية على عاقلته ويرث الصبي منه وكذا الجنون في باب
الشهادة في الجنابات من النسيئة * من يجهن ويفيق اذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل
كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان الجنون مطبقا سقط القصاص عنه وان كان غير مطبق لا
من أوائل ديات الخلاصة * صبي ضرب سنن صبي حتى انقرعه انتظر الى بلوغ الصبي ان بلغ
ولم يتب يجب على عاقلته خمسمائة درهم وان كان من العجم ففي ماله خزائة * صبي عاقل
أشلى كلبا على غنم آخر ففترت وذهبت ولا يدري أين ذهبت لا يضمن وعن شرف الاثقة
المكي ان منى عند الاشلاء معه خطوات يضمن والا لا (٢) من جنابات غانم البغدادي
وكذا في القنية في باب ما يستملكه اليها من الجنابات * رجل قتل ولده عدا لا يجب عليه
القصاص ويجب عليه الدية في ماله في ثلاث سنين ولا كفارة عليه لان قتل العمد لا يوجب
الكفارة وكذا الاجداد وان علوا وان كان القتل خطأ وجبت الدية على عاقلته وعليه
الكفارة في المعاقلة من ديات النسيئة * رجل ضرب ولده الصغير في أدب فمات قال
أبو حنيفة يضمن الدية وعليه الكفارة وقال أبو يوسف لا كفارة عليه ولو ضربه المزدب
بأذن والده لا ضمان على المزدب وعليه الكفارة وقال محمد لا كفارة عليه وكذلك قال
أبو يوسف في القتل الذي يوجب الدية من جنابات النسيئة * وذكر في أو آخر فصل البقار
والراعي من اجارة النسيئة مفصلا * والمعلم اذا ضرب صيدا أو الاستاذ المتصرف اذا ضرب
التلميذ فمات من ضربه ذلك قال الامام الفضلي ان ضربه بامر أبيه أو وصيه ضربه بامه متادا
في موضع معتاد لا يضمن وان ضربه غير معتاد يضمن وكذا اذا ضربه بغير أمرهما في قولهم
ضربه معتادا أو غير معتاد وفي الحاقطة ضرب الاستاذ أو المعلم الصبي أو القن بلا اذن
ولي أو مولاه قتل يضمن والا لا وكذلك لو مات من ضرب الوصي أو الاب فانما يضمنان
لان ضربهما لا يضمن لان منفعتهم تعود اليهما بخلاف معلم يضرب بأذن الولي حيث
لا يضمن لان ضربه ليس لنفسه لان منفعتهم تعود الى غيره في آخر الجنابات على الصبيان من

(١) وانما تجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك
بالبينة أو بالمعينة لا بالاقرار لان اقراره
لا عبية به كذا في نوع في النسيئة على
الصبي من جنابات البرازية بعد

(٢) أي لان الاشلاء قولى بعد

(١) اذن الاب لما أثر في اسقاط الضمان
عن المعلم ففعل الاب بنفسه كيف يوجب
الضمان على الاب وحال الاب أقوى
من حال المعلم ذكر الشافعي "أن الانسان
قد يستفيد أمر من جهة غيره ثم يكون حاله
أقوى من حاله كالمعلم والاب والوصي"
وكذا الاب لا يبيع مال ولده الكبير ووصي
الاب بذلك وكذا المريض مرض الموت
اذ باع بالمحاباة اليسيرة لا يجوز ولا يكون
عفو او الوصي يملك البيع بالمحاباة اليسيرة
وقيل هذا من محمد استدلال على الرجوع
من أبي حنيفة عن قوله في فصل الاب
ووجهه أن اذن الاب لما أثر في سقوط
فعل المعلم فأولى أن يؤثر في منع الضمان
عن الاب اذا فعل بنفسه والماله مال شمس
الائمة السرخسي وذكر في نمرجه أن أبا
حنيفة رجع الى قوله ما وهو الصحيح كذا
في جنابات أحكام المغار للاستزادة
(٢) أدخل صيدا ومغى عليه أو ناعما
في بيته فسقط البيت قال محمد ضمن في الأول
والثاني لا الثالث نور العين في الجنابة
على الصبي من الفصل الثاني والثلاثين
ع

(٣) ولو بعث صغير الى حاجته بغير اذن
أهله فالتقى فوق بيت مع الصبيان ووقع
ومات ضمن وكذا لو أدخل صيدا بيته
فسقط البيت كذا في ضمانات فضيلة ع
(٤) دفع سكيناً في يد صبي فقتل به نفسه
لم يضمن ولو بعثه (أي لهب) فقتل ضمن
كذا في القصولين في ٣٢ ع

ضمانات فضيلة (١) • أمر الصبي المحجور الذي لا يعقل التصرفات ونحوه بأخذ القوس
السائر أو الكلب العقور أو الجمل الهائج أو قال له اصعد السطح فأكسر النخيل أو أمره
بتطيين سطحه ونحوه أو أمره بدخول البئر لطلب الدلو ونحوه فقتل الصبي بعقر الكلب أو
بضر ب القوس برجله وذنبه أو وقع من السطح أو زلق فقات فالدابة على عاقلة الأمر في كله
جميعاً وبه يفتى كذا لو كان هذا كله في العبد المحجور في باب حكم الجنين من جنابات منية
المفتي • رجل قال لصبي محجور اصعد هذه الشجرة وانفض لي غارها فاصعد الصبي وسقط
وهلك كان على عاقلة الأمر دية الصبي وكذلك لو أمره بعمل شيء أو كسر سطح ولو قال
لصبي اصعد هذه الشجرة وانفض الغار ولم يقل لي ففعل ذلك الأمر فغضب اختلاف
المشايع فيه والصحيح أنه يضمن سواء قال انفض لي هذه الغرة أو قال انفض ولم يقل لي
(ص) في فصل في القتل الذي يوجب الدية من جنابات الجنانية • قال عبد القبر والصبي
أورث الشجرة وانفض الفاكهة لتأكله قبل يضمن وقيل لا ولو قال حتى أسكن يضمن ولو
قال لتأكل كل ضمن النصف (٢) من غضب منية المفتي للجنسانية • وفي المحيط قال لصبي
اصعد هذه الشجرة ولم يقل شيئاً آخر أو قال وانفض الغرة لنفسك فسقط اختلاف في المشايخ
وفي المفتي أمر صبياً بسقي دابته من النهر وأرسله في حاجته فقات أو ضل قال العتابي معناه
إذا ذهب الى ما أرسله اليه ثم توجه الى غيره فقتل لم يلزمه شيء وإن غرق في النهر أو نهشته
نحو حسيه ضمن عاقلة الأمر الدية وفي العتابية أمره بسقي دابته وقال له لا تدخلها الماء
فأدخلها فغرق الصبي لم يضمن الأمر ولو كان الماء مورقنا ضمن لأنه باستخداؤه صار غاصبا
فاقتربا وفي الخلاصة بعث صغير الى حاجته بلا اذن غارت في مع صيدان يلعبون الى سطح فوقع
منه ومات قال النوردي ضمن عاقلة الباعث الدية وبه قال الامام لأنه باستعماله صار غاصبا
له ذكره في الجنانية في الجنابة على الصبيان من ضمانات فضيلة (٣) • أمر صبياً أن
يسقي دابته من نهر أو أرسله في حاجته فقتل أو مات لشيء على الرجل أمالو غرق في النهر أو
طرحته الدابة أو نهشته حية ضمن عاقلة الأمر من ديات خراطة الاكل • ولو أعطى رجل
صيدا سلاحاً أو عصاً لم يمسكه ولم يأمره بشيء فغضب به الصبي فقتله على عاقلة الرجل أمالو قتل
الصبي به نفسه أو قتله به انسان لشيء على الدافع (٤) من الحسل المزبور غريباً من أوائله
• ولو أعطاه عصاً أو سديدة أو شيئاً من السلاح لم يمسكه ولم يأمره بشيء فغضب به ضمن
عاقلة الرجل دية الصبي لأن الدافع لما ناول الصبي السلاح لم يمسكه فقد صار مستعملاً له
فيحمل من أعماله وهو حفظ السلاح ومن استعمل صيداً محجوراً في عمل له بغير اذن ولبه وتلف
الصبي من ذلك الاستعمال كان ضامناً لأن استعماله جناباً نهياً ولم يمتنع كان مضموناً
عليه وإن قتل نفسه لم يضمن لأنه تلف بسبب عمل آخر لم يستعمله الأمر في ذلك العمل
ولو غضب حراً ضمن دية إن قتل أو أصابه حجر أو برح وإن مات حنث أنفه لم يضمن
الا بجنابة أو أكل سبع أو تردى لأنه نسب التلف لأن حدث السبب أن يتعلق التلف بأثر
فعله بواسطة فعل آخر ويستقيم إضافة التلف الى أثر فعله كما في حفر البئر التلث اتصل بأثر
فعله وهو العمق بواسطة فعل آخر وهو فعل الماشي واستقام إضافة التلف الى أثر فعله فإنه

يستقيم أن يقال لولا أثر فعله وهو العلم بالثالث الماشي هذا المعنى هنا. ونحو دلالة اتصال
الثالث بأثر فعله وهو حصوله في المكان الذي نقله إليه بواسطة فعل أثره ونحوه من الطبيعة
والتردى وغير ذلك ويستقيم إضافة الثالث إلى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي
نقله إليه فإنه يستقيم أن يقال لولا حصول الصبي في هذا المكان لا يتلف الصبي. لأن هذه
الصواعق التي حلت بالصبي لا تتم إلا ما كن وانما توجد في بعض الأماكن والمسبب
ضامن متى لم يجب الضمان على المباشر فإذ ماتت متلف من الجنى أو غيره لا يمكن إضافة
الموت إلى أثر فعله وهو حصول الصبي في المكان الذي نقله إليه لأن الموت مما يصيبه
في الأماكن كما سافلم يكن تسمية حتى لو كان موضعاً يطلب فيه الجنى والأمراض ينبغي أن
يضمن في الفصل الثاني من ديات اللولولية * غصب ومات في يد غاصبه فجأة أو بجمي
لا ضمان عليه وإن مات بصاعقة أو بهوش حية نضمن عاقلة دية لأنه تسبب في اتلافه
بالنقل إلى مكان الصواعق والحيات والسباع وقالوا لوجهه إلى مكان يكثر فيه الجنى أو الوباء
بأن كان المكان مخصوصاً بذلك يضمن أيضاً لاسبب العدوى لأن القول به باطل (٤)
بل لأن الهواء بخلاف الله مؤثر في بني آدم وغيره كالغذاء (٥) في نوع آخر من الجنابة على
الصبي من جنابات البرازية * غصب صبياً ثم غصبه منه آخر فلم يعلم أحق هو أم ميت لأننى على
القاصب ولو كان الصبي عبداً ضمن في الباب الثالث من جنابات العتابة * وجل
غصب صبياً سراً فغاب الصبي من يده فأت القاصب بحبس حتى يجي بالصبي أو يعلم أنه مات
ولو غصب صبياً وقر به إلى المهالك فهلك كان عليه دية إن كان حراً صبي هو ابن تسع سنين
سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شيء على الوالدین لأنه عن حفظ نفسه وإن كان
لا بعقل أو كان أصفوساً قالوا يكون على الوالدین أو على من كان الصبي في حجره الكفاية
لتركه الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدین شيء إلا الاستغفار وهو الصحيح الآن بسقط من
يده فثبت كان عليه الكفاية في فصل في اتلاف البنين من جنابات الحمانية * (ثم)
امرأة تصرع أحياناً فيحتاج إلى حفظها لأنها تلحق نفسها في ماء أو ناول وهي في منزل زوجها
فعلبه حفظها فإن لم يحفظها حتى ألفت تنسب في نار عند المرع فعلى الزوج ضمها
وكذلك الصغيرة التي تحتاج إلى حفظها وهي مسلمة إلى الزوج إن لم يحفظها وضيعها ضمن
من جنابات القنية في باب جنابة الصبيان والمجانين * (ثم) صبي ابن ثلاث سنين وسقى
الحضنة للام تغرجت وترك الصبي فوق في النار ضمن الالم (ط) لا تضمن في بنت ست
سنين في فصل في جنابة الصبيان عن حاوى المنية وكذا في القنية * (ح) امرأة تركت
ولدها عند امرأة وقالت اسقطيه حتى أرجع فذهبت وتركته فوق الصغيرة في النار فعليها
الدية للام وسأ الوارثة إن كان ممن لا يحفظ نفسه (ط) أو دعت صبية فوقت في الماء
فماتت فان غابت عن بصرها ضمن والاقلا من المحلل المزبور من فتاوى القضاة *
وفي إسان الصبي الدية إذا كان استهل أو ما إذا لم يستهل ولم يعزل ففقه حكومة عدل
وفي الجامع الصغير الحسامي فان قطع إسان الصبي إذا كان قد استهل ففقه حكومة عدل
وان تكلم فالدية في الخطأ ولم يذكر فيه النود علم أنه لا قود فيه استوعب الكل أو قطع البعض

(١) لأن العدوى منى بقول النبي
عليه الصلاة والسلام لا صفر ولا عدوى
ولا طيرة ولا عقول
(٢) غصب حراً صغيراً ضمن إلا ان مات
حزناً أو غرق أو أحرق أو قتل قاتل
ضمن كذا في غصب نور العين

(١) زيد هندك يولاه كروب قلم جيقاروب ضرب ابرمك استوب هند خو فدن مستين الخلقه قز القا ايلسه سحسكز كوندن مكره هند فوت اولسه زيده نه لازم اولور الجواب ديت هند وعزه لازم اولور (١٨٣) أبو السعود كذا أفق ابن كمال ع

(ترجمة)

(٢) تعرض زيد لهندي الطريق وسئل السيف وأراد أن يضربها به فأسقطت من خوفها بنتا مستيئة الخلق وماتت هند بعد غناية أيام فباي لم زيد الجواب يلزمه دية هند والفزة.

(٣) لو صاح على آخر فمات من صبحه يجب الدية كذا في ضمانات غنم (ق) لو غير صورته تخوف حراً أو عبداً جنى ضمن فقد الفتاوى في الثالث من الجنائيات عده وبه أفق أبو السعود وأفق بالفزة فيما إذا صاح على المرأة فألقت جنيناً كذا يجمع جامع هذه المجموعة ولو ضرب بطن امرأة فماتت الأم وخرج منها جنين ميت فعليه دية الأم ولا يجب الجنين شيء ثقة برهانية في فصل من مسائل الجنين من الجنائيات عده

(٤) امرأة أسقطت ميتاً بدواء أو فسل فحبه الفزة على عاقلتها في سنة واحدة كذا في الدور وإن لم يكن لها عاقلة ففي مالها في سنة وجيز عده

(٥) قوله لا شيء عليها يخلقه ما في التهمة حيث قال وفي المتن إذا شربت دواء فأسقطت وقد كانت شربت لفبر ذلك يعني لفبر اسقاط الولد فلهي الفزة ولا كفارة عليها في قول أبي حنيفة ومحمد وقال بعضهم عليها الكفارة وهذا يخالف ما ذكر في الزيادات انتهى وما في السبابة من موافق لما في الخانية ويمكن أن يوفق بأن قوله وهذا إشارة إلى قولها فاعلم الفزة تأمل كذا يخطط المرحوم عده

ومن أبي يوسف أنه يجب إذا استوجب والعصم جواب الكتاب وفي الهادي إذا قطع لسان صبي وكان يصيح فادعى القاطع أنه أخرس وصباحه أخرس لم يقبل قوله وعليه الدية في الخطأ والقصاص في العمد وإن لم يسمع له صباح فعلى القاطع حكومة عدل في الفصل الرابع من جنائيات التنازعانية * رجل صاح على صبي فمات هل ضمن الصائح دية أم لا أو صاح على امرأة فألقت جنيناً أو خوقها بالضرب فألقت جنيناً ما الحكم الجواب لا يضمن الصائح في المسئلةين شيئاً لعدم تعديه إلا في مسألة ما لو خوقها بالضرب فمات يصير ضامناً (١) من فتاوى أمين الدولة عبد العال * صاح اندا فمات منه أو سلح بجلده وجهه فمات منه فدية في الثاني في الخطأ من جنائيات البرازية وكذا في الثاني من جنائيات التنازعانية (٢) * وفي الأصل وإن كانت الأم أمة فإن كان الجنين حراً بل كان من مولاها يجب فيه الفزة ذكرًا كان أو أنثى وإن كان الجنين وقيقاً يرقم على الهيئة واللون التي انفصل لو كان حياً فإن كان ذكرًا ففيه نصف عشر قيمته وإن كان أنثى ففيه ما عشرين في هذا ظاهر الرواية وفي جنين البهايم لا يجب شيء إلا إذا نقصت الولادة الأم فليزم ضمان النقصان قال ولو ضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باللون والهيئة لو كان حياً واختلف في القيمة الضارب والمولى صدق الضارب بعينه كما لو اختلف القتلى والمولى في قيمة القتل القيسل ولم يمكن تقويمه باعتبار حالته وقيمه حيث يصدق فيها القاتل بعينه لا نكراه الزيادة التي يدهها المولى فكذلك هذا في الضمان في الجنين من جنائيات ضمانات فضائية * (٣) ومن ضرب بطن بهيمة فألقت جنيناً ميتاً فإنه لا يضمن في الجنين شيئاً ويضمن نقصان الولادة إن نقصتها الولادة في أوائل الخامس والعشرين من جنائيات التنازعانية * إذا أسقطت المرأة الولد بعلاج أو شربت دواء تعمد به الاسقاط فسقط الولد وجبت الفزة على عاقلتها (٤) وإن شربت دواء ولم تعمد به اسقاط الولد فسقط الولد لا شيء عليها (٥) شرط لوجوب الفزة في شرب الدواء قصد اسقاط الولد في حق غير ما لا يشترط قصد اسقاط الولد وتكون الفزة للزوج ما الفزة عندنا خمسة درهم نصف عشر الدية أو عبد أو غرس قيمته خمسة درهم ذكرًا كان للولد أو أنثى فداؤه فصل اتلاف الجنين من الخانية * ولاترث هي من الفزة لاهلها فاته يغرب حق والقاتل لا يرث بخلاف ما إذا فعلت باذن الزوج حيث لا تجب الفزة زيلعي في الجنائيات * إن ألقت المرأة جنينين وجب في كل واحد منهما حالة الاجتماع ما يجب حالة الاتحاد في باب الفزة من القرض الكركي * وفي الكبرى رجل جامع صغيرة لا يجامع مثلها فماتت إن كانت أجنبية فالدية على العاقلة وإن كانت منكوبة فالدية على العاقلة والله على الزوج في الرابع من جنائيات التنازعانية * (الناظر في جنائيات الرقيق وعليه) * وإن قتل العبد رجلاً حراً أو أسلم مالاً لا يخرج من ربه فاعلم أنه يدفع إلى ولي الجنانية ثم يتبعه الاسترقاق في دين الاستهلاك ولو حضر صاحب المال أو ألباعه القاضي في المال الذي أسلمه فله فداؤه الجنانية بعد ذلك لم يكن له شيء في جنائيات العبد من الحماوى القدسي * (الحج) عبيد محجور جنى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنانية فهو في رقبة العبد يباع فيها الأعلى من اشتراه بخلاف الجنانية على النفس في باب أمر

المغبر بالجناية من جنابات القنية * فرق بين الجنابة على الآدمي وبين الجنابة على المال
ففي الأول خبير المولى بين الدفع والفساد وفي الثاني خبير بين الدفع والبيع في التاسع
من جنابات التناوخلية * فان وهبه السيد بعد الجنابة أو باعها بمحضها فانه بالفساد
لم يصح اختيار الفداء الا اذا سلم كافي الهداية أو اعتقه أو دبره أو كاتبه أو استولدها أي
الجارية الجنانية والحال أنه لم يعلم السيد بها أي بالجنابة عنده هذه التصرفات ضمن الاقل
من قيمته ومن الارش وان تصرف السيد واحدة من هذه التصرفات وقد علم السيد
بها غرم وتضمن الارش لأن كلامه دليل اختيار الارش وفي الاكتفاء اشعاراً بلوزوجها
أو وطئها أو أجرها أو رهنها لم يكن تختار الارش وعن أبي يوسف أن في كل منها سوى الأول
اختياره كافي الذخيرة في فصل جنابة العبد من الفهستاني * حرره سيف وعبد
معهما فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتلهما تاو لا يدري أيهما بدأ بالضرب
فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيد والعبد والعصا بيد الحر فعلى
عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان يده كل منهما معاً
وضرب كل واحد منهما صاحبه رتبه موصفة ثم ما تاو لا يدري من الذي بدأ بالضرب
فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحاً للمولاه ثم يقال للمولاه دفع من ذلك قيمة الشجة الى ولى
الحر وهذا استعسان والقياس أن لا يكون له شيء محيط سرخسي * ولو أن رجلاً قدم
وجلا الى الحاكم فادعى أن غلامه قد استهلكه ما لا أوجب عليه جنابة فبادون النفس أو
ادعى أنه جنى على ابنه أو على عبده جنابة في النفس أو فسادونها أو ادعى أنه قتل ولياً له
خطأاً أو محمداً أو أراد استعلاف المولى على ذلك فهذا على وجهين ان ادعى جنابة موجبة
للمال فله أن يحلف المولى وليس له أن يطالب العبد لان شرعية اليمين لرجاء التصكول
الذي هو بذل أو اقرار رافق اقرار المولى بالمال على عبده صحيح فأما اقرار العبد بالجنابة
الموجبة للمال فانه لا يصح ولهذا لا يؤخذ به لافي الحال ولا في ثاني الحال بعد العتق (١)
بخلاف ما اذا ادعى المال على العبد فان اليمين يتوجه على العبد لان اقرار العبد (٢) على
نفسه بالمال صحيح في حق نفسه الا انه لا يستوفى في الحال طلق المولى بدليل أنه اذا سقط حق
المولى بالعتق بطالب العبد بذلك بخلاف الجنابة الموجبة للمال على ما ذكرنا فأما اذا
ادعى جنابة موجبة لفقاص فان اليمين على العبد دون المولى لان اقرار العبد على
نفسه بالقصاص صحيح واقرار المولى على عبده ليس بصحيح الآن في هذا الوجه يستحلف العبد
على البتات لانه يستحلف على فعل نفسه وفي الوجه الاول يستحلف المولى على العلم لانه
يستحلف على فعل غيره في باب اليمين على العلم من محتمل من شرح أدب القاضي للشافعي
* (م) ان جنى مدبراً أو أم ولد خطأ ضمن السيد الاقل من قيمته أي قيمة كل منهما بوصف
التدبير والاستيلاء يوم الجنابة ونعاسه في الكفاية ومن الارش فيجب أكلهما في فصل
جنابة المدبر من الفهستاني * وأم الولد اذا قتلت سداها خطأ فليس عليها معاقبة في شيء
لأن عنة ما ليس بوجبة وموجب جنابته على غير المولى يكون على المولى فلا يلزمها بالجنابة
على مولاه شيء قال وان قتلت عمداً أو ميسرهما منه ولد كان عليها الفصاص فان عفا أحد

(١) فرق بين الاقرار بجنابة بتوجب المال
وبين الاقرار باستهلاك المال فان الاول
لا يصح ولا يؤخذ به العبد أصلاً بخلاف
الثاني تأمل كذا بخط جامع هذه المجموعة

عبد
(٢) أي العبد المحجور فان اقرار المأذون
يصح في حق المولى ويؤخذ به في الحال
كذا بخط جامع هذه المجموعة
ويجيء في المحرر مسائل اقرار العبد
المأذون والمحجور ورافعة اليمين عليهما

الوارثين سعت لا تترصف قيمتها لان نصيب الاثر انقلب مالا بعد ما عتقت وصارت احق
 بكسبها وان كان لها منه ولد بطل عنها القصاص لصيرورة جرمه منه لو ادها
 وعليها ان تسمى بقيمتها لان القصاص انما انقلب مالا بعد موت المولى حين ورثها
 جرمه منه في باب الوصية للاجنبي والوارث والقاتل من وصايا مبسوط السرخسي *
 ولا يقادعه لو كان لا يقتل المولى ولكن يعزى بقتل قن ومدير ومكاتب وأتم ولده (١) من
 أوائل جنابات القهستاني في النوازل اذا حلق رأس عبد فلم يثبت قال أبو حنيفة ان شاء
 المولى دفعه اليه وأخذ قيمته وان شاء تركه في الفصل الثاني من جنابات التتار خاتمة *
 وذكر ابن رستم عن محمد بن قطع قرون امرأة أو طلق شعرا جارية وذلك يتقصهما قال لاشئ
 عليه الا أنه يؤذ (٢) في أوّل جنابات الظهيرية * غصب عبدا فقتل العبد نفسه
 يضمن في الثالث من غصب الميراثية (ن) غصب قنفا عور عنده ثم برده ضمن الارش
 فباعه مولاه فأنهى البياض عنده مشترية رجع الغاصب بالارش على البائع في غصب القن
 من الفصل الثالث والثلاثين من الفصولين * (التاسع في جنابات الدواب وعليها وفيه
 بعض مسائل الاصطدام) * (٣) وفي المبسوط للامام المحمدي وشيخ الاسلام
 خواهر زاده ان جنابة الدابة على الاموال والانفس في ملك مالكيها ولو بشركة بجزء منه
 يسير هدر سواه كان بوطه مطلقا وكدم أو فنج رجل أو ضرب بالذنب وسواء كانت سائرة
 أو واقفة أو موقوفة اذا لم يكن معها مالكيها أو كان يقرها فيه أو يسوقها فان ركبها وسيرها
 فيه ضمن وطأه ولو لرجل لانه حينئذ مسائر لا الكدم وضرب الذنب وما يتلفها يبول
 أو يرون وان جنت في ملك غيره أو غير ملكه وقد أدخلها بغير اذنه بجنابها مضونة مطلقا
 وسواء فيه السبر والوقوف لان نسيرها فيه وإبقاها جنابة فيضمن كل ما يتولد منها على أي
 وجه يتولد وان جنت في طريق العاعة فان كانت في وقوفها وقد أوقفها فيه مالكيها
 فكذلك لانها متولدة من جنابها لان الطريق للمرور والسلوك لا الاشغال والوقوف
 وان كانت في سيرها بالمالك فان كان أرسلها هو فكذلك لان التسبب تسبب للذلف وهو
 فيه معتد وقد أمكن له الحذر منه بأن يرسلها يحفظ فيضمن ما تلفه في وجهها في فورها
 لاضافة فعلها الى مرسلها لكونه مسيما متعذبا فلو وقفت هنيئة ثم سارت فانلفت لا يضمن
 لان الدابة اختيارا معتبرا ووقوفها باختيارها فينقطع به اضافة الفعل الى المرسل لان تحلل
 الواسطة الاختيارية قاطعة للتسبب لانها مباشرة فان ردها راد ضمن الراد ما أصابت
 في فوردها لانه كالسائر لها في وجه الذهاب حتى لو أوقفها أو تركها فوقفت لحظة
 ثم سارت أو ماتت عن سنن الرديئة أو يسيرة والطريق ليس بواحد لم يضمن لما ضمن الانقطاع
 وان سيرها مالكيها في الطريق بأن قادها أو ساقها ضمن ما تلف بكدمها أو وطئها يدا ورجل
 لا الضرب بالذنب ولو سار عليها في الطريق وأوقفها لبول أو يرون أو وقفت هي لاحدهما
 أو رأت أو بات في سيرها أو سأل منها عرق أو من فيها العاب فطبيب يامال أو نفس لم يضمن
 لان التسبب في الطريق مباح لكل أحد فلا يتقيد فعله ذلك بشرط السلامة الاعمال يمكن عنه
 الحذر والايستد عليه باب التطرق وهو مفتوح وهذه الاشياء لا يمكن عنها الحذر فلا تعتبر فلا

(١) واذا قتل الرجل عبده أو مديرا أو أم ولد
 ولده فانه يجلس ولا يجب النصاص ولا
 الدية كذا في ضمانات غانم

(٢) وفي أجناس الناطق اذا قطع صغيرة
 امرأته أو امرأة غيره ينبغي أن لا يجب
 شيء في المال في أوائل الفصل الاول
 من جنابات الظهيرية

(٣) ذكر في المبسوط وشرح الطحاوي أنه
 لو أرسل في الطريق بهيمة فاصابت في
 فورها شيئا في ذلك الوجه ضمن ولو لم يبق
 أو يقد أو يزجر لاق سيرها في سنها مضاف
 الى مرسلها فصار كما اذا كان معها ولو
 انعطفت بهيمة أو يسيرة فاصابت فان لم يكن
 لها مخرج غير ذلك لانها في فورها بعد
 فيضمن وان كان لها طريق آخر لم يضمن
 كما اذا وقفت لحظة ثم سارت حيث لا يضمن
 وان لم يكن ثمرة طريق سواء لانها في
 فعلها مختارة فيقطع بوقوفها وانعطفها
 الارسل كذا في الضمانات الفضيلية
 من ضمان جنابة الدواب

وفي الخلاصة عن المتنق أرسلها في الطريق
 فاستقبلها في وجهها حائط في يمينها أو
 يسارها طريق فأخذت بهيمة أو يسيرة
 فألتفت شيئا ضمن المرسل ما تلفته
 في عطفها تلك لانها في فورها بعد وكذا
 لو ساقها ثم كف عن سوقها أو زجرها
 فانعطفت لذلك من جنابات الدواب من
 ضمانات الخاتمة

قوله وما يتلفها فكذا في التسع وحصل
 صوابه وما تلفه تأمل اه صححه

يضمن وهذا بخلاف الوطء لانه لكونه جرمياً من غير ان يمكن التحرز عنه باليقظة في السير فيضمن ولو اوقفها الغير بول أو روث قبالت أو رات فزلق به ما رثه ذلك أو تلف ماله ضمن حالتيه الملازمة لنفسه المال لتولده من ايقافه الذي هو جنائية في جنسية الدواب من الضمانات القضيائية ملخصاً ولا يضمن الراكب بالسير في ملكه الا في وطء شئ وهو راكبها والسير في ملكه فيرثه باذنه كان كذلك والا ضمن ما تلفت جنسيات الدرر ملخصاً ولا يضمن الراكب كل ما أصابت الدابة يدها أو برأسها أو كدمت أو ضبطت لا ما نقتضت برجلها أو ذنبها وان أوقفها يترأسه بنقطة الرجل والذنب أيضاً وكل ما ضمنه الراكب ضمنه السائق والقائد وما لا يضمن لا يضمنان في الرابع من جنسيات البزازية وفي المنتقى أوقفها الراكب في الطريق فأمر غيره بالتخس فغضبها ففسدت عن موضعها ثم نقتضت ضمن الناحس لالراكب وفي شرح المختصر وقف على دابته في ملكه أو سار عليها فيه أو في طريق العامة فضر بها الا ستر أو تخشها بلاذن منه فضر بهت الدابة برأسها أو ذنبها أو يدها أو رجلها برجلها أو ضبطت أو نقتضت يدها أو رجلها أو كدمت أو نقرت فضر بهت في فورها فألفته أو تلفت ماله ضمن الناحس أو اضاوب لانه مسبب متعدي لانه متصرف في ملك الغير بغير الأمر فيضمن ما يشول من الجنابة بالاصابة على أي وجه كانت كانه أوقع الدابة عليه وشرط كونها في الفور لان ما تصيبه بعد الميل والسكون فيفعلها الاختيارى يكون فلا يضاف الى الغير وفعل الجاهل جبار فلا يضمنه أحد وصار كأنه أصابته قبل النخس ولو وقف عليها في طريق لم يؤذن له به فضر به أو أفلت أو تخشها بلاذن أو بدونه فألفته شيئاً ضمن الناحس والراكب على المقاصفة لان كلا منهما متعدي ولا كفارة على الناحس في القتل لانه مسبب ولو كانت واقفة في ملكه أو في ملك غيره باذنه أو سائرته في الطريق فضرها بلاذن ففي المنتقى ولو بالسيد لا يضمن أحد لانه لما صح أمره به لا باسته له صار فعله كفعل الراكب وفيها لا يضمن المنتقى لا امتناع التحرز عنه فلا يضمنه المأمور أيضاً وفي المحيط وكذلك لو ضربت بذنبها فانه لا يضمن وفي الوطء ولو بالرجل يضمن كل منهما النصف وفي العناية عند عهد لا مكان التحرز عنه وعدمه ~~فانه~~ مآذونه فانه في ضمن الاذن بالنخس لاقتضاه عنه فلا ينسب تعديه الى الاذن ثم النخس عليه للسبب أو شرط له وهو علة للوطء كالركوب فلا يرجع صاحب أحد هما على صاحبه في الضمان على ما عرف في الاصول وعن أبي يوسف أن الضمان كله على الراكب لا انتقال الفعل اليه لصحة الامر ذكره ابن جماعة في نوادره وفي الهداية (١) وانما يضمن الناحس اذا كان الوطء في فور النخس والا فالضمان كله على الراكب لانقطاع أثره بالسكون فيسبق السوق مضافاً الى الراكب على الكال قال ثم قيل يرجع الناحس على الراكب لانه فعله بأمره وقيل لا يرجع وهو الاصح فيما أراء لان المأمور به وهو النخس ينفك عنه الابطال فلا يكون مأموراً به فلا يرجع قال النسفي في الكافي وهو الاصح وفي شرح القندوري وروى ابن جماعة في نوادره عن أبي يوسف أن الراكب ضامن كالناخس ولو تخشها بلاذنه لان التلف من فعله وقيل الناحس قلنا فهو مدفوع بالنخس كالركوب على انه ليس بمسعى في الركوب وضمان التسبب بالتعدي وفي الكافي

(١) وكذا في الدرر وقال فيه ثم الناحس انما يضمن اذا كان الاقفا في فور النخس حتى يكون السوق مضافاً اليه واذا لم يكن في فور الضمان على الراكب لانقطاع أثر النخس فيسبق السوق مضافاً الى الراكب قد قوله مدفوع بالنخس كالركوب هكذا في النسخ ولم يظهر معناه فلعلم فيه فخر يضا والاصل هكذا مدفوع بأن النخس ليس كالركوب فليأتى ويل ويحترز اهـ مصححهم

فخصها بالاذن فوثبت على نبي أو وعاظته ضمن الناحس لا الراكب لانه منه قد في التسبب
 فيجعل حكا المباشرة في الضمان والوقوف في ملكه والسيرة عليها يعني في الطريق سواء فيه
 وفي العدة سار عليها في الطريق فخصها بغيره بغير اذنه فألقت راحكها وقتلته ضمن عاقلة
 الناحس الديبة (١) ولو نخصها بالاذن هدر دمه لان فعله حينئذ كفعل الراكب
 فلا يكون مسييا متعديا ولو نخصت الدابة الناحس هدر دمه لانه جالب لخطئه فيه والباطني
 على نفسه (٢) قال القدوري أبارى أنها لو نخصت الدابة بغيره ضمن الناحس وفي
 المنتقى أو فقهها في الطريق فخصها بغيره يأمره فلم تسر ولكن نخصت ناخصها أو أجنبيا
 فدية الأجنبي عليهم ونصف دية الناحس على الراكب ولو سارت ثم أصابت في قور
 فخصه أجنبيا ضمن الناحس لا الراكب ولو رقت هي يتخصها فخصها الراكب أو غيره
 فنخصت فلا نبي عليهم لان التسير فيه مطلق عن الاحتراز مما لا يمكن عنه الحذر
 وفي الجبيل والميسوط ولو نخصها في فم أصابت في قور فخصه فخصه في رقبته يدفعه مولاه
 أو يفسده محجورا كان أو مقلدا وهذا فيما إذا نخصها بالاذن فان نخصها بالاذن فلا نبي
 عليها في النقص إذا سارت في الطريق وفي الوطأة في قور النخسة ضمن عاقلة الراكب
 نصف الدية والنصف الآخر في رقبته القربى بمنزلة السائق مع الراكب ثم يرجع المولى على
 الأمر بالاقول من قيمة القربى ومن نصف الدية محجورا لانه باسب عماله أياه في النقص صار
 عامصا له فإذا لحق بمولاه في ذلك غرامة يرجع بها على الغاصب لانه مسبب متعذر ولو كان
 القربى مقلدا لم يرجع المولى على الأمر لان المأذون يدعى على نفسه وفي العناية وكذا
 إذا قادها القربى أو ساقها بأمر الحر والصبي في هذا كالرجل لانه مؤاخذا بفعله فنضمن
 عاقلة النفس ونفسه المال قلت وهو المراد من قول صاحب الهداية وان كان صبياني
 ماله أو هو محمول على ما إذا كان من العجم على قول من يقول انه لا عاقلة للعجم أو على
 ما إذا كانت الغرامة أهل من ارش الموضحة والافالامرواض والله أعلم وفي الهداية
 ولو نخصها شيء منه وبقي الطريق فالضمان على الناصب لانه متعديا بشغال الطريق
 فيضاف اليه أثره كأنه نخصها بيده وفي المنتقى وكذا لو عثر بجحر موضوع في الطريق
 أو كان جبن أو موما مسكوب عليه أفتلفت شيئا فان الضمان على من فعله دون الراكب
 وفي الخلية ولو كان لها فائدة وسائق فخصها بجليل بالاذن ضمن الناحس ما أصابته
 ولو بالنقص لا القتل والسائق ولو نخصها بالاذن لم يضمن في النقص أحد إذا كانت تسير في
 الطريق ويضمن الأمر والناخص في غيره قال الكردي لانها كالراكب والنخبة جبار
 في حقه فكذا في حقهما إذا كان القودا والسوق في ملك الغير بغير الاذن فيضمنهما مع
 الناحس الاذن وفي الخلاصة عن شرح الطحاوي دابة يسير عليها صاحبها فخصها
 بجل بغير اذن فأصابت رجلا بجل أو ذنب أو كفه ما أصابته ضمن الناحس وان كان
 بالاذن ضمنه الا في النخبة بالرجل أو الذنب فانها جبار الا إذا كان الراكب واقفا في غير
 ملكه فأمر رجلا فخصها فتضمنت ضمنا وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس
 في جنائيات الدواب من ضمانات الفضيل * ساق حمارا عليه وقرحطب وهو يقول

(١) ولو نخص دابة راكب بغير أمره فوثبت
 في قورها وألقت الراكب ضمن الناحس
 كذا في جنائيات الدواب من الخلاصة
 (٢) سئل عن نخص دابة وعلمها راكب بغير
 أمره فنخصت الناحس بجلها فقتلته هل
 على الراكب ضمان بسببه أم لا أجاب
 لا ضمان عليه بسببه ودمه هدر من
 فتاوى ابن نجيم

مازق طرق أو بالقارسية كوس كوس أو عير من الطريق وربجل واقف في الطريق فلم
يسمع أو سمع ولم يتيسر له التفتي عن الطريق فأصابه الخطب وخرق ثوبه يضمن السائق
وان سمع ونهيا لكن لم ينتقل لا يضمن لأن عدم الانتقال دليل الرضا ولا فرق بين الاصم
وعيره بزازية في الرابع في الجنائية * وإذا أوقف الرجل دابة الرجل في الطريق
وربطها رغب فأمر رب الدابة رجلا حتى نخسها فخنقت رجلا أو نخست المرأة فديته على
الناسخ وان كان الأمر أوقفها في الطريق ثم أمر رجلا حتى نخسها فخنقت رجلا
فديته على الأمر والناسخ لصفان في جنائية البهيمة من السابع عشر في المحيط البرهاني
في الجنائيات * أوقف دابة في سوق الدواب لأضمان على صاحبها وكذا السفينة المربوطة
على الشط فال محمد أوقف الدابة على باب السلطان أو على باب الجامع أو مسجد آخر يضمن
ما نخقت برجلها أو ذنبها إذا كان أعز الموضع لا يضاف الدواب (١) في الرابع من
جنائيات البرازية * وفي الجنائية أوقف دابة في الطريق وأوقف آخر أخرى فيه فهربت
أحدهما وأصاب الأخرى وأهلكتهما لم يضمن رب النافرة لأن قوله زال بالنفوس حتى
لوعطيت النافرة بالواقعة ضمن صاحب الواقعة النافرة لبقاء جنائياته من جنائيات الدواب
من الضمانات الفضيلية * ربط حماره في موضع فجاء آخر وربط حماره في ذلك الموضع
فعض أحد الحمارين الآخر فان كان لهما ولاية على ذلك الموضع بأن لم يكن طريق العامة
ولاملك أحد فلا ضمان (٢) والا فان كان المتأخر هو العاصي ضمن صاحبه وان كان
الأول فلا من غصب منتخب التنازعانية وكذا في الضمانات الفضيلية * في داره بهيرة
وأدخل عليها آخر بغير اغتيال أو غير مقتل باذن صاحبها فقتل الدابة ذلك الأبل
لا يضمن وان بلاذنه يضمن في الرابع من جنائيات البرازية وكذا في ضمانات الفصولين *
أدخل بقرا تطوحا في شرح انسان فطرح بحشا لا يضمن (٣) مشتمل الأحكام تقلا من
البرازية * (ب) أدخل ثورا في السوق خائفا فهرب منه واستمك صيدا لا يضمن
(ج) ربط كبش على طريق العامة فأشهد عليه فلم ينقله حتى قطع صيدا وكسر ثنيته
يضمن (ج) حل ثورا في اصطبل غيره لصاحبه ونطح ثورا لا يضمن في باب
ما يستهلك البهائم من جنائيات القنية * وفي شرح الطحاوي دخل دار فعضه كلب عقور
رب الدواب لا ضمان عليه الا إذا أسلاه أو أغراه فيضمن من جنائيات الدواب من الضمانات
الفضيلية له كلب عقور كلما مر عليه مار فعضه لاهل القرية أن يقتلوه فان عضه إذا نافقته
فان قبل التقديم اليه فلا ضمان وان بعد التقديم اليه عليه ضمانه كالحائط المائل قبل
الاشهاد وبعده وفي المنية في مسئلة قطع الثور يضمن بعد الاشهاد النفس والمال في
آخر الفصل الرابع من جنائيات البرازية * وعن الحكيم كلب يأكل العنب فرفع
اليه ذلك فلم يحفظه حتى أكل من كرم الجار لم يضمن مالكه لان الاشهاد انما يعمل
مما يضاف منه تلف الأذى كالحائط والناسخ والعقور حتى لو لم يهدمه ولم يحفظه
ضمن ما تلف بعده والاموال تبع للنفس في جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية
وكذا في القنية * وفي المنتقى إذا أرسل دابته في ذرع غيره وأفسده ضمن قيمة الذرع وطريق

(١) قال القاضي الامام لان ذلك كالا يتأف
في الفلاة حيث لا يتضرر به الناس وأيضا
تخرج تلك البقعة عن كونها طريقا بالاذن
الا إذا أوقفها في نفس المحجة من الفلاة
فانه يضمن حيث لا يضر للمارة فصار
كالطريق فيضمن كذا في جنائيات الدواب
من الضمانات الفضيلية

(٢) أي على صاحب الحمار بعد أن يكون
في المكان سعة وان كان في الطريق
أو موضع لم يكن لهما أن يربطاهما
حماريهما فوضا من لما أصاب حماره
في جنائية البهيمة من جنائية منية المقتى
وفي جامع التقاوى لو كان ذلك في طريق
العامة أو ملك الغير ضمن مالك العاصي
سواء ربط أو لا وثايل لانه لم يكن لهما
ولاية الربط فيه فيكون العض متولدا من
جنائياته فيضمن أم لا لم يكن فيهما
وفي المكان سعة لم يضمن لانه لو ضمن لضمن
بالربط وهو ليس بمعتد فيه حتى يزجر
ذكره في الظهيرية كذا في الضمانات
الفضيلية من ضمانات جنائيات الدواب
وقوله ذلك الأبل هكذا في الأصل ولعل
الاولى تلك البعيرة أو تلك الناقة كالا يمتنى
اه مصححه

(٣) لانه نطحه باختياره ضمانات

معرفة قيمته أن تقوم الأرض مع الزرع النسب فيضمن حصصه الزرع في الرابع عشر
من جنبايات التنا تاريخانية * في الخاتمة أرسل حماره فأفسد زرعاً ساقه إليه بأن كان
خلفه صحن والافان أفسده على فورها في الوجه الذي أرسله بالأعطف عينة أو يسرة
فبذلك وان عطف فان كان الطريق واحد فذلك وان كان متعدداً فذلك لا يضمن
كما لو وقف ساعة ثم ذهب فأصاب من جنبايات الضمانات الفضية في جنبايات الدواب *
وفي القنية رأى حماره يأكل زرع غيره فلم يمنع حتى أكله فغيبه اختلاف المشايخ والصحيح
الضمان (١) من المحل المزبور * وقال القاضي الامام علي السعدي إذا وجد في
زرعه دابة فقد أرمي بخرجهما عن ملكه لا يكون مضموناً عليه فإذا ساقها وراء ذلك القدر
يصير ضماناً بنفس السوق وهكذا قال أبو نصر الدبوسي لأنه قال ان ساقها في موضع
يأمن منها لا يكون ضماناً (٢) وقال بعضهم إذا وجد الرجل دابة في زرع غيره فأخرجها
فقتلها سابع كان ضماناً لأنه لا ينبغي له أن يخرجها ولو كان ينبغي أن يستعدي على صاحبها
حتى يخرجها صاحبها والصحيح ما قاله القاضي الامام علي السعدي أن له أن يخرجها عن
ملكه ولا يسوقها وراء ذلك فان ساقها بعدما أخرجها عن ملكه يصير ضماناً وان ساقها
ليرد على صاحبها فغلبت في الطريق فأنكسرت رجلها كان ضماناً في باب جنباية المباشم
من الخاتمة * دابة رجل دخلت زرع انسان فأخرجها صاحب الزرع فجاء ذئب فأكلها ان
أخرجها ولم يسهلها بعد ذلك فلا ضمان وعليه أكثر المشايخ وهو المختار الفتوى وان ساقها
بعد ما أخرجها فأكثر مشايخنا على أنه يضمن سواء ساقها الى مكان يأمنها به على زرعه أو
أكثر وعليه الفتوى من غصب منغيب التنا تاريخانية نقلا عن فتاوى أبي الليث * (الحاوي)
وان ساقها بعدما أخرجها بإشارة علمه أيده أو يغتصبه فوقع في بئر فغلبت يضمن في قولهم
وكذا الراعي إذا وجد في ياروكنه بقره من غيرها وطرد لها قدر ما يخرج من ياروكنه لا يضمن
وان ساقها بعد ذلك ضمن (الطهريه) وان ساقها وأراد ردّها على صاحبها فغلبت في الطريق
أو أنكسرت رجلها يضمن أيضاً (٣) قال الفقيه أبو الليث وإن ساقها أخذها أو غنمها أخذها
روى عن محمد بن الحسن أنه لا يضمن من المحل المزبور * إذا ركب دابة غيره فزول وتركها
في مكانها (٤) يضمن عند أبي يوسف وزفر في المتهزات من غصب خزائن الفتاوى * رجل
ركب دابة الغير بغير الامرات الدابة اختلفت الروايات والصحيح أنه لا يضمن عند أبي
حنيفة حتى يحولها عن موضعها (٥) في جنس الدواب من غصب المقاصد * (م) وفي
فتاوى الفضل إذا قطع الرجل يد دابة انسان أو رجلها أو كان لا يبرئ كل لهما فاعلى الجاني قيمتها
وليس للمالك أن يسلك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكولة اللحم كالشاة والبعير والبقر
فذلك في ظاهر الرواية وعن بعض المشايخ ان المالك في هذا العنصل بالخيار ان شاء ضمنه
جميع القيمة ودفع الدابة اليه وان شاء أمسكها وضمنه النقصان والفتوى على ظاهر
الرواية وفي غصب شمس الأئمة السرخسي إذا غصب دابة فقطع يدها أو رجلها فأنصاحبها
أن يضمن الغاصب قيمتها بخلاف ما لو غصب عبداً وقطع يده أو رجله حيث يأخذ مع أورش
المقطوع ان شاء والغرق أن لا يضمن يقطع طرفه ولا يكون مستهلكاً الدابة نصير مستهلكة

(١) رأى حماره يأكل حنطة غيره فلم يمنع حتى أكلها فغيبه اختلاف المشايخ والصحيح أنه لا يضمن كذا في ضمانات غنم وقال أكثر مشايخنا يضمن وعليه الفتوى كذا في موجبات الاحكام عند (٢) (جس) لو ساقها الى مكان يأمن منها على زرعه لم يضمن كانه أخرجها من زرعه وقال أكثر مشايخنا يضمن وبه يفتى كذا في جنبايات الدواب من الثالث والثلاثين من الفصولين عند وان أخرجها صاحب الزرع فأكلها الذئب في المنشئ لا يضمن وفي الفتاوى والمختار ان ساقها بعد الاحراج يضمن والا لا كذا في الرابع من جنبايات البرازية عند (٣) وعليه أكثر المشايخ وهو المختار للفتوى ذكره في المحيط كذا في جنبايات الدواب من الضمانات عند (٤) أي الذي أخذها منه صار ضماناً ولا يبرأ من الضمان ما لم يسلم الى صاحبها كذا في غصب جامع الفتاوى (٥) قال في الذخيرة لو ركبها ضمن ساقها أولاً في ظاهر الرواية وروى أنه ضمن لو ساقها كذا في القسم الثاني من معين الحكم في الباب السادس والاربعين قبل الفصل الثاني عند ويخالفه ما في المقاصد

(١) ذبح شاة انسان ظمناً صاحبها بالخيار ان شاء ترك المذبح عليه وضمنه قيمته وان شاء أخذ المذبح وضمنه النقصان وكذا اذا سلخها وجعلها عضواً وعضواً وعن الفقيه أبي جعفر انه اذا أخذها ليس له أن يضمه النقصان والفتوى على ظاهر الرواية كذا في غصب الخيانة في فصل فيما يصير به غاصباً والظاهر ان في هذه المسئلة اسقاطاً من النسخ

يفهم من قوله وعن الفقيه انه خلاف ظاهر الرواية فيكون ما روى أولاً ظاهر الرواية فلا حاجة للحل الاسقاط على الكاتب

(٢) قطع إحدى قوائم الدابة بضمين كل قيمتها هذا اذا كانت لا تؤكل فان كانت مأكولة يخبر اذا كانت له قيمة بعد قطع اليد سلمه وضمنه القيمة أو أمسكه وأخذ من اليداني النقصان وفي العيون استهلاك حمار الغنم أو بقره بقطع يده أو يذبحه ان شاء سلمه اليه وضمنه قيمته أو وجبه ولا يضمه شيئاً كذا في جنائبة البرازية في الرابع في الجنابة على غير بنى آدم

رجل غصب دابة بقطع يدها ان كانت الدابة لا يؤكل لجهلها لا يكون لصاحب الدابة الخيار لانه استهلاك من كل وجهه وان كانت يؤكل لجهلها الخيار لانه استهلاك من وجهه كذا في الولو الجلية في الثالث من الغصب

بقطع طرفها وكذلك لو كانت بقرة أو جرواً أو قطع يدها أو رجلها أو كانت شاة فذبحها وهذا يؤيد ما اختاره للفتوى (١) في السابع عشر من التناظر خاتمة من الجنائيات * (عدة) قطع إحدى قوائمها فلولم تكن مأكولة اللحم ضمنه جميع القيمة وان كانت مأكولة اللحم سلمها اليه وضمنه تمام القيمة أو أمسكها وضمنه النقصان (عن) قال أبو حنيفة لو أهلك حماراً أو بقره بقطع يده أو يذبحه ضمنه وسلم اليه أو أمسكه ولا شيء له وبه يفتى ولو ضرب دابة فصارت عرجاء فهو كقطع كذا في (عدة) فيما يجب بالجنابة على الدواب في الثالث والثلاثين من الفصولين (٢) * ذكر في العيون قال الامام رمى الله تعالى عنه اذا استهلك بغل انسان أو حماره بقطع يده أو يذبحه فان شاء صاحبه ضمنه قيمته وسلمه اليه وان شاء حجب به فلا يضمه شيئاً وقال محمدان كان له قيمة بعد القطع واختار حجب به بضمنه النقصان قبل والفتوى على قول الامام وهذا في غير المأكول كقول فان كان حماراً أو بقره ذبحه لم يكن له امساكه وأخذ النقصان بل ان شاء أخذ قيمته ودفعه الى الذابح وان شاء أمسكه ولا شيء له ولو ذبح حمار غيره فلما لم يمسكه امساكه وتضمن النقصان وان قتله قتلًا فله تضمين النقصان قال البرهاني وهذا التفصيل انما يأتي على قول محمد أتما على قول الامام ليس له تضمين النقصان في الوجهين جميعاً ان اختار الاخذ من جنائيات الدواب من الضمانات الفضيلية * وعن شريح اذا قطع ذنب حمار القاضى بضمين جميع القيمة وان كان لغيره بضمين النقصان لا غير

في الفصل الثاني من غصب المحيط البرهاني * وفي شعر ذنب الفرس وشعر الكتف يقوم بدونه أو ماله غير غرم النقصان في نوع من مسائل اللعبة في الثالث من جنائيات البرازية *

(ذ) قطع اذن الدابة أو بعضها أو ذنبها ضمن النقص جعل قطع الاذن نقصاً بسيطاً في الثالث والثلاثين من الفصولين * (ع) ولو قلع عيني حمار فاصحاب الحمار نقصان الحمار لانه قد ينفذ به للاستعمال وفي قول أبي حنيفة لا يأخذ النقصان (قع ظم) فقاعين حمار فعليه ربع قيمته ثم اذا قلع الاخرى أو قلعها مع جميع القيمة ان سلم الجنة وقال نخر القضاء يجب نصف القيمة بخلاف الآدمي في باب الجنابة على الدابة من جنائيات الغنبة * ضرب بقرة أو غيره فطقت وخيف تلفها فباعها من قصاب فذبحها فبطل الضارب ضمان النقصان من غصب البرازية وكذا في الضمانات * لو سأل رجل على انسان فقتله المصول عليه دفع الشراء ضمن قيمته عندنا كما في الهداية البعير السكران اذا سأل فقتله المصول عليه بضمين قيمته من الخلاصة في جنائبة البهيمة من ضمانات غانم * قوله واذا اصطدم الفارسان فمات فاعلى عاقلة كل واحد منهما دابة الاخر هذا اذا كان الاصطدام خطأ أما اذا كان الاصطدام عمدًا فاعلى عاقلة كل منهما نصف دية الاخر لان كل واحد منهما قد مات بفعله وبفعل غيره فوقع الفرق هذا اذا كان بين حزين في العمد والخطأ أما اذا كان بين عبيدين وكان الاصطدام خطأ فانه يمدد بهما لان الجنابة تعلقت برقتهم دفعة واحدة وقد فانت الرقبة لا الى خلف من غير فعل المولى فمهدرا دم وكذا في العمد فان كان أحدهما محرراً والاخر عبداً وكان الاصطدام خطأ وجب على عاقلة الحر قيمة العبد فبأخذها ورنه الحر المقتول ويطل حق الحر المقتول في الدية فيما زاد على القيمة وان كان عبداً وجب

(١) سئل عن رجل ركب فرسا غير قادر على ضربه فانضم آخر فثبت فديته تلزم الرأكب أم لا أجاب اذا قام له أن يضربها عنده
عدم قدرته على ضربها لا يلزم الرأكب دية بل يدر كفاي القصولين كذا في نقد المسائل من فتاوى أمين الدين كذا نقل من مجموعة
أبي السعود عن تاج الشريعة عبد العال

١٩١

(٢) مسئلة زيد لنزوجه هي هند كذا ملك
أؤنه مجسروا برمضول بولنسه قاتلي
معالم اولسه هنده ديت لازم اولوري
الجواب اولما زير هندك دخی او حی زیدك
قبض وبسطنه دركندی ملكی كبیر
أبو السعود وأفتی المرحوم ما یخالفه عند
(ترجة)

(٣) وجد قتل بحر یح فی بیت هند زوجة زید
ولم یعلم قاتله فی تلزم هند ادیته الجواب لا
لأن بیت هند فی قصر قریب كسله نفسه
(٣) ولوجود القتل فی داریه أو ابیه أو
المرأة فی دار زوجها فالدية علی صاحب
الدار والقسامة علی عاقلته كذا فی الوجیز
وكذا فی قسامة التارخانیة عند

(٤) الظاهر انه علی أن تكون الدية فی
الملاذون السكان ولعله یسئل أن یؤمر
القضاة بالحكم بوجوب الدية علی السكان
فانه علی عدم وجوب الدية علی الزوجة
فی محل آخر بانه یلزم الدية علی السكان ولا
شركة للزوج فی السكنی بل هی تابعة
للزوج وقد علل فی هذا المقام بانه لا ملک
للمرأة بل الدار فی ید الزوج كذا یخط جامع
هذه المجموعة عند

(٥) والعمل اليوم علی قوله لان القضاة
منوعون من الحكم علی مذهب أبي
حنيفة كذا یخط جامع هذه المجموعة عند

(٦) مسئلة برقریه دیت مالسه اری
غائب اولان عورتی دخی الحقه ویرمك
لازم اولوري الجواب ساكن اولدقلری
ملك عورتك ابسه اولما زارك ابسه
مالندن لازم د رغبت مانع اولما و مرأیه
وصی به دیت وقسامه یوقدر أبو السعود
رحمه الله عند

(ترجة)

على عاقلة الحر نصف قيمة العبد لان المضمون هو النصف في العمد وهذا القدر يأخذه ولي
المقتول ويملأ على العبد في رقبة وهو نصف دية الحر يسقط بموته الا قدر ما خلف من البذل
وهو نصف القيمة حدادی شرح القدومي في شرح قوله واذا اصطدم الخ في مسئلة قتل
الخطايا وفي القصولين عن أبي الفضل الكرماني سكران جرح به فرسه فاصطدم انسانا
فمات قال لو كان لا يقدر على منعه فليس بعسيرة فلا يغني اذ لا يضاف اليه سبيرة وكذا غير
السكران لو عاجز عن منعه (١) في الفصل الخامس من الباب الثاني عشر من ضمانات
غانم * (في القسامة) * القسامة شرعت تعظيما لامر الدم حتى لو بذلوا الدية بلا قسامة
أورنكوا ويحبسون الى الخلف في الثاني من دعوى البرازية * وحكمها بوجوب الدية بعد
الخلف وفي الايام الخس حتى يحلف الوادعي الولي العمد أمالو ادعي الولي القتل خطأ
فالقتضاء بالدية عند التناول في الحادي عشر من التارخانية * وجدت امرأة قتيلة في
دار زوجها فاقسمها قسامة ودية ولا يحرم الزوج من الميراث (٢) من ديات الوجيز وكذا
في فصل ميراث القتال من التارخانية * ولو وجد الحر قتيلا في دار أبيه أو أمه أو المرأة
في دار زوجها فاقسمها قسامة والدية على العاقلة ولا يحرم من الميراث (٣) من قسامة تعد
الفتاوى * وفي الذخيرة اذا وجد القتل في دار ذمتي فالقسامة عليه بكثر عليه خسون
عينا فاذا حلف ان كان له عاقلة يتعاقلون فيما بينهم فعلى عاقلته الدية والاتب الدية في ماله
من قسامة التارخانية * ولو وجد في دار رجل عاقلته في السوق فعلى عاقلته القسامة
والدية ويرى ان القسامة عليه وحده كثر الايمان عليه ولو وجد في دار امرأته في
مصر ليس فيه غيرها أو في قرية كثر الايمان عليها كالرجل من قسامة العتابة *
وفي الاسبيجاني ان الرجل اذا وجد قتيلا في دار انسان وفيها سنده وعلمانه فان القسامة
والدية على عاقلته رب الدار ومنهم (٤) من قسامة التارخانية * وفي نوادر بشر من الوليد
عن أبي يوسف واذا وجد القتل في دار فيها سكان وأربابها غيب فالدية والقسامة على
أرباب الدار في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف على السكان وان كانوا يتعاقلون الى أهلهم
بالليل مثل الخياط والصباغ يكونون بالنهار في موضع ويتصرفون الى أهلهم بالليل فلا شيء
عليهم (٥) من قسامة التارخانية * ولو وجد قتل في سفينة فان لم يكن معهم ركاب
فالقسامة والدية على أرباب السفينة وعلى من يمد لها من يملكها أو لا يملكها وان كان
معهم فيها ركاب فعليهم جميعا وهذا في الظاهر يؤيد قول أبي يوسف في إيجاب القسامة
والدية على الملاذ والسكان جميعا وكذلك العجالة حكمها حكم السفينة لانها تنقل وتحول
ولو وجد القتل معه رجل يحمل على ظهره فعليه القسامة والدية لان القتل في يده في
نافي فصل القسامة من جنليات البدائع * (٦) الملاذ هم أصحاب الرقة والسكان هم
المستأجرون والمستعبرون والمودعون والمرتمنون (٧) من قسامة التارخانية * واذا
وجد الضيف في دار المضيف قتيلا فهو على رب الدار عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ان كان نازلا في بيت على حدة فلا دية ولا قسامة وان كان محتاطا فعليه الدية والقسامة من
قسامة التارخانية * ولأن رجلين كانا في بيت لبس معهما ثا ث فوجد أحدهما

(اذا وجد على قرية دية هل يلزم المرأة التي زوجها غائب أن تدفع دراهم أم لا الجواب ان كان البيت الذي هي ساكنة فيه ملكها
لا يلزمها شيء وان كان زوجها يلزم من ماله والفسية لا تمنع وليس على المرأة والصبي دية ولا قسامة)
(٧) والضيف منهم كافي التارخانية والحق أبو السعود الغاصب بهم

(١) فكذا في جميع المتن وأقوى أبو السعد ويحيى أفندي بوجوب نصف الدية فكانه على العمل بالقولين كما في الاجراء المشترك كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد (٢) ولا قسامة على صبي ولا مجنون ولا امرأة ولا عبد فكذا في الهداية والتمون (٣) والمرأة تدخل مع العاقلة في التحمل (١٩٢) على اختيار المتأخرين كذا في خزانة المفتين بعد (٤) وجد قاتل في ملا رجل ولا يعرف

قاتله فأقر رجل أنه قتله لا يبرأ المالك من الدية ما لم يصدق الورثة وان وجد في محلة يبرأ أهلها ولا يحتاج إلى تصديق الورثة لان وجوب الدية على أهلها ليس قويا لوجوبها على المالك فإذا لم يكن إقرار المقر بطريق المواضعة يكفي في إسقاط الوجوب الضعيف ترجمة ما في فتاوى أبي السعد وقيل باب الإبراء من الجنائيات وأقوى سعادى أفندي بأنه يحتاج إلى تصديق الورثة في القرية بعد

في القسامة لا يستلزم في الدية فان الدية تجب بدون القسامة فكما إذا وجد في الشوارع العامة وسوق السلطان نقله البعض عن البدائع فلا مخالفة بين قول الهداية وقول الخزانة تأمل كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد

وما في الهداية فيما إذا وجبت الدية على أهل القرية وما في الخزانة فيما إذا كانت المرأة قاتلة وقد وجبت على عاقلة القاتلة وفي الصورة الأولى لا تجب الدية على المرأة كما أقوى أبو السعد كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد

أهل البيت بحسبه ديت لازم أولاد قد بر أوده كسبه قادر دوت كسسه أولوب بر آخر اوده بر كسسه اوله اعتبار اوده صدر يوخسه رؤسه الجواب اوده اما حاكم رؤسه اعتبار ايتسه جائز در أبو السعد

(ترجمة)

(إذا وجبت على أهل محلة دية ووجد في بيت واحد أربعة أشخاص قادرين على الكسب وفي بيت آخر شخص واحد كذلك فهل يعتبر البيت أم الرؤس أجاب يعتبر البيت وإذا اعتبر الحاكم الرؤس يجوز له ذلك

مذبحا قال أبو يوسف ضمن الآخر الدية وقال محمد لا أضمنه لانه يحتال أن القاتل يقتل نفسه ويحتال أن يكون قتله الآخر فلا أضمنه بالنك لا ييوسف أن الظاهر أن اللسان لا يقتل نفسه فكان التوهم ساقطا كما لو وجد قاتل في محله لم يلحق إلى هذا التوهم فكذا هذا (١) وروى عن أبي يوسف أن كانت الدار مفرغة وهي متعلقة فوجد فيها قاتل فالقسامة والدية على عاقلة رب الدار وهو قول أبي حنيفة فأبو حنيفة يعتبر المالك دون السكفي فصار وجود السكفي وعدمها بمنزلة وأبو يوسف يرجح السكفي على المالك عند الاجتماع فان لم يكن ثمة سكفي يعتبر المالك قبيل كتاب الجنائيات من المحيط السرخسي (المحيط) وفي مجموع النوازل إذا وجد رجل قاتل في دار ابنه وقد كان قاتل قبل موته وهو مجروح قتلى فلان ففدأ برأ عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يطل عن الابن ما عليه من ذلك اذا كان من أهل العطاء خمسة دراهم أو أقل من ذلك من قسامة التاتارخانية * وفي المحيط إذا وجد في دار صبي فلا قسامة عليه وانما هي على عاقلة كالدية وهذا بالاجماع لانه لا تدبر له في ملكه بنفسه ذكره في المبسوط (٢) * وفي المبسوط ولو وجد في دار امرأة في مصر ليس فيها من عشرتها أحد فالقسامة والدية على عاقلة أقرب القبائل منها عندهما (٣) وكذا عند أبي يوسف في قوله الأول ثم قال آخر انهم ما على العاقلة جميعا وروى انه اذا انقرض أهلها فالقسامة عليها والدية على الأقرب من قبيلة قومها ذكره العقابي وجه قوله الأخير أن وجوب القسامة باعتبار النصرة وهي ليست من أهلها فأشبهت الصبي ولهذا أيضا لا تدخل في قسامة قاتل يوجد في المحلة وجه قوله الأول أن وجوب القسامة باعتبار المالك وهي فيها كالرجل ألا يرى انها المختصة بالتدبير فيها وهي المتولية في حفظها فمما القسامة عند وجود القاتل فيها كالرجل بخلاف الصبي فانه ليس له قول ملزم في البداية بخلاف المرأة والقسامة في هذا فلهذا المعنى ثبت القسامة في حقها دون الصبي وبخلاف المحلة تكون القسامة فيها باعتبار القيام بحفظها وهي كالصبي لا تقوم بحفظ المحلة والذب عنها والتدبير فيها كما انها تقوم بحفظ ملكها الاختصاص بها دونها فافترا في الضمان في صور الوجدان من الضمانات الفضيلية * ولو وجد القاتل في قرية ليتاى وليس في تلك البلاد من عشرتهم أحد فليس على البتة قسامة ولا دية ولكن على عاقلة الدية والقسامة بمنزلة ما لو باشروا القتل بأيديهم فان كان أحدهم مدركا فعليه القسامة بكثر عليه البين لانه قول لا ملزم في الجنائية ثم على أقرب القبائل منهم الدية في الوجهين جميعا لانهم مع قلة البتة فان البتة ليسوا من الديوان والتناصر بالديوان فخالهم في ذلك كحال النساء من قسامة مبسوط السرخسي * قال محمد في الجامع الصغير دار قاتلها رجل وعشرها الآخر ولا تخربني فوجد فيها قاتل فهو على رؤس الرجال دون تفاوت المالك حتى ان القاتل لو وجد في دار ابن اثنين أو ثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين في القسامة من جنائيات التاتارخانية * وفي الذخيرة إذا وجد قاتل في دار فان ادعى ولي القاتل على صاحب الدار تجب الدية والقسامة على صاحب الدار وان ادعى ولي القاتل القاتل على رجل آخر فلا تجب القسامة والدية على صاحب الدار (٤) في الحادى عشر من جنائيات

التاتارخانية

وهذا بخلاف أهل المحلة فان الوجوب فيها بترك القيام بالنصرة والتعاقد وذلك بالنسبة فالقوة فيه عدد النسبة دون الرؤس ذكره في المحيط كذا في الضمان في صور الوجدان من الضمانات بعد

(١) والكلام فيه يرجع الى أصل مجمع عليه ان كل من يذهب خصماني حادثة ثم خرج من أن يكون خصما لم تقبل شهادته كالوكيل اذا خصم ثم عزل كذا في أو آخر كتاب الجنائيات من الطهريّة ع
(٢) فان ادعى ولي القتل القتل على رجل بعينه من غير أهل المحلة كان ذلك ابراء منه لأهل المحلة حتى لا تسمع دعواه بعد ذلك القتل على أهل المحلة ولو أقام ولي القتل شاهدين بذلك من أهل المحلة لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وتقبل في قول صاحبيه كذا في باب الشهادة في الجنائيات من جنائيات الخانية ع
مثل اذا وجد المقتول في أرض بلد ولم يعلم قاتله فادعى عليه على بعض أهل البلد أنهم قتلوه وأنكر وأهل يسوغ بذلك الدعوى على باقي أهلها بذلك ويلزمهم القسامة والدية أم تمنع من ذلك الدعوى على بعضهم أجاب للورثة المطالبة على باقي أهل البلد ولا يمنع من ذلك الدعوى ويلزمهم القسامة والدية بالطريق الشرعي من فناء ابن نجيم من كتاب الكراهية والاستحسان ع
(٣) ولو شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لا تقبل شهادتهما وان ادعى الولي القتل على واحد من أهل المحلة بعينه فشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لم تقبل إجماعا ع
واذا شهد اثنان من أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه قتله لم تقبل شهادتهما قال الامام بهاء الدين في شرحه وهذا قول أبي حنيفة وقال صاحباهما تقبل والصحيح قوله وعليه اعتماد الحنوبى والنسفي وغيرهما كذا في تصحيح القدوري لفظ ابوغيا في أو آخر القسامة ع

التأريخانية ذكر في المحيط انه اذا وجد قاتل في المحلة فادعى الولي على أهلها كلها أو على بعض منهم غير معين وأنكره يحلف منهم جنسون رجلين بالله ما قتلته وما عملت له فأتلا ببطلان ورود الخبر ولا يحلفون فيه بالله ما قتلناه فان حلفوا غرم عاقلة أهل المحلة كلهم بالدية في ثلاث سنين ويستوى فيه دعوى العمد والخطا فان نكلوا أو نكل بعضهم حبس الناكل حتى يحلف لأن العين هنا مستحق لادانته تعظيما للدية ولهذا لا يسقط ببطلان الدية كما يسقط ببطلان ما يدعى في غيرهما وهذا هو ظاهر الرواية وقيل هو قولهما وقول أبي يوسف الاول ثم قال آخر الا يحبس الناكل بل يقضى على عاقلتهم بالدية في ثلاث سنين وهو رواية الحسن عن أبي يوسف ولو ادعى على بعض معين منهم واحدا أو اثنين أو ثلاثة فكذلك عند محمد وقال أبو يوسف في غير رواية الاصول لا قسامة فيها ولا دية على الباقيين منهم بل يقال للمدعى اما أن تبرهن أو تحلف الخصم بيننا واحدة كما في سائر الدعاوى وهو القياس وقول محمد استحسان ولو ادعى على غير أهل المحلة فلا قسامة ولا دية عليهم فيحلف المدعى عليه مرة ولا ولي اختيار صلحاء أهلها للعين استحسانا لانهم عسى يتخرجون عن العين على عدم علمهم بالقاتل وهم يعلمون فيظهرون فتظهر به فائدة القسامة لم تكن ليس للولي ترك انفساق وتشكر بالعين عليهم فيكلمهم بمن يختاره من الفسقة كذا روى عن محمد في غير رواية الاصول ولو قال أهل المحلة أو واحد منهم قتل فلان وهو من أهلها والولي لا يدعى القتل على أحد منهم بعينه لا تسقط منهم الدية والقسامة لانه به أراد اسقاط انفساومه عن نفسه فلا يقبل وأيضا بطلان أن يكون هو شريكا لفلان في القتل أو يكون غيره شريكا له فعلى قول أبي يوسف يحلفون ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا غيره لانه اذا لم يقبل قوله صار وجوده كعدمه (١) فكان كأنه لم يقبله وعلى قول محمد وهو الحق به يحلفون ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا غيره لان المقر عليه منهم بالقتل صار مستثنى عن العين فلا يلزمها الا في حق غيره وعلى هذا اذا وجد في البلدة أو العشيرة في الضمان في حور الوجدان من الضمانات الفضيلية (٢) أما الابرار عن القسامة دلالة فهو أن يدعى ولي القتل على رجل من غير أهل المحلة فيبرأ أهل المحلة عن القسامة والدية فان أقام البينة على المدعى عليه والاحلف فان حلف برئ وان نكل حبس حتى يحلف أو يتر في قول أبي حنيفة وعندهما ما يقضى بالدية ولو شهد اثنان من أهل المحلة للولي في هذه الدعوى لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة وعندهما ما تقبل وجه قولهما ما أن المانع من القبول قبل الدعوى كان التهمة وقد زالت بالبراءة فلا معنى لرد الشهادة ولا بى حنيفة أنه تمكنت التهمة في شهادتهم من وجهين أحدهما أن من الجائز أنه أبرأهم ليتوسل بالابرار الى تصحيح شهادتهم والثاني أنه أحسن اليهم بالابرار حيث أسقط القسامة والدية عنهم فمن الجائز أنهم أرادوا المكافأة على ذلك بالشهادة والشهادة ترد بالتهمة من وجه واحد من وجهين أولى (٣) في أول الفصل الثالث من قسامة البدائع ملخصا ادعى ولي القتل على رجل بعينه من أهل المحلة فالقسامة والدية على حالها في ظاهر الرواية وروى عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة أن القسامة تسقط وكذا روى عن محمد وقال

أبو يوسف القياس أن تستقط القسامة إلا أن أثر كراهة لا أثر فلوشهد شاهدان من أهل المحلة عليه لا تقبل شهادتهما على ظاهر الرواية عن أبي حنيفة لأن الخصومة بعد هذه الدعوى قائمة فكان الشاهد منهما لا يقطع الخصومة عن نفسه بشهادته (١) من المحل المزبور لمخصا * وإن لم يدع أولياؤه ولكن ادعى أهل المحلة على رجل منهم أو من غيرهم فإنه تصح دعواهم فإن أقاموا بينة على ذلك الرجل فإنه يجب عليه القصاص في العمد والدية في الخطأ إذا وافقهم الأولياء في الدعوى وإن لم يدع الأولياء على ذلك الرجل فلا يجب على ذلك الرجل شيء لأن الأولياء أبرؤهم حيث أنكروا قتله ولا يجب على أهل المحلة شيء لأنهم أثبتوا القتل على غيرهم وإن لم تقم لهم البينة وحلف ذلك الرجل فإن القسامة تجب على أهل المحلة يحلفون بالله ما قتلوه ولا علوه فلا غير فلان في قول أبي حنيفة ومحمد وفي قول أبي يوسف يحلفون بالله ما قتلناه ويرفع عنهم ما علمناه قاتلا (٢) من شرح الطحاوي في باب القسامة * وإن ادعى أهل المحلة على رجل من غيرهم أنه هو الذي قتله وأقاموا عليه بينة من غيرهم قبلت بينتهم لأنهم يستقطن بهذه البينة الخصومة عن أنفسهم ومن ادعى في الخصومة عنه وأبنته بالبينة كان ذلك مقبولا منه كالأقارم ذو السد البينة أن العين ودبسة في يده فلان ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم وإن لم يدعوا ذلك ليس عليه ولا على أهل المحلة شيء لأن أهل المحلة صاروا خصما في أسقاط القسامة والدية عن أنفسهم لا في إثبات موجب القتل على غيرهم نعم انما الخصم في ذلك الولي فلا بد من دعواه ليقضى بموجب القتل على ذلك الرجل (٣) مبسوطا مخرجي من باب القسامة من الديات * وإذا جرح الرجل في قبيلة أو أصابه الجرح ولا يدري من رماه فحجبه ولم يزل صاحب فراش حتى مات فعلى الذين أصيب فيهم الدية والقسامة فالقسامة على أهل القبيلة والمحلة والدية على عواقبهم فإن لم يصر صاحب فراش فإن كان مجهولاً ذهب وبجي ثم مات فلا شيء فيه على أهل المحلة التي جرح فيها وذكر المسئلة في المتن في زاد فيها رجل إلى أهله وذكر أنه على قول أبي حنيفة إذا لم يزل منها صاحب فراش حتى مات فعلى أهل المحلة القسامة والدية فإن كان بجي ويذهب ويخرج ثم مات فلا ضمان ولا قسامة وقال أبو يوسف لا شيء فيه إذا جرح إلى أهله حيا وهو قول ابن أبي إيلي وفيه أيضا رجل معه جرح وبهرق حمله رجل إلى أهله فكش جرحه بجوابه أو يومين ثم مات فلا ضمان على الذي كان في يده عند أبي يوسف وفي قياس قول أبي حنيفة هو ضمان من قسامة التنازعانية * ولو جرح في محلة أو قبيلة فحمل بجرحه ومات في محلة أخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على أهل المحلة التي جرح فيها وعند ابن أبي ليلى لا شيء على أهل المثلين والصحيح قولنا لأن القتل حقيقة وجد في المحلة الأولى دون الأخرى لأن الموت اتصل بذلك الجرح لأن أثره في الروح من متولدات فعله وفعله هو الجرح فصارت قاتلا ولهذا وجب القصاص لو علم قاتله وإذا كان صاحب فراش استند إليه في باب القسامة من المحيط للسرخسي * وإذا وجد بدن القتيل أو أكثر من نصف البدن أو نصف البدن ومعه الرأس في محلة فعلى أهلها القسامة والدية وإن وجد نصفه مشقوقا بالطول أو وجد أقل من نصفه فلا شيء عليهم فيه (٤) وإذا وجد العبد أو المكاتب

(١) وهذا كله إذا وجد القتيل وبه أثر القتل فهو الجرح والضرب وأما إذا وجد ميتا ولم يكن به أثر القتل كالجرح وغيره فلا شيء عليه كذا في قسامة التنازعانية بعد (٢) وفي الحاوي القديمي والتكملة ويقولون ما نأخذ وفي المعراج قوله أظهر وقولهم الحق من خط زاده أفندي (٣) الطاهر أن هذا مبني على جواز دعوى الدفع من غير المدي عليه انتوجه الدعوى عليه فيصير مدي عليه معنى كما قال بعضهم وإنما قلنا ذلك لأنه لو فرض سبق الدعوى من أولياء القتيل على أهل المحلة يبرأ غير المحلة من الدعوى كما صرحوا به فلا يمكن أولياء القتيل من الدعوى على غيرهم فلا يستقيم قوله ههنا ثم إن ادعاء الأولياء على ذلك الرجل أخذوه بالدم كالأبني ثم رأيت الإمام الأسدي صرح به في شرح الطحاوي حيث قال في تصوير المسئلة فإن لم يدع هو ولكن ادعى أهل المحلة على رجل الخ كذا حرر المرحوم جوي زاده بعد (٤) وإذا وجد الرأس في محلة لا تجب القسامة وإن وجد البدن كله إلا الرأس تجب القسامة كذا في الجناز من تمة الفتاوى

(١) ان كان محلو كافتى المالك القسامة والدية على عاقلهم وان كل من مباح الاثم في أيدي المسلمين فالدية في بيت المال كذا في قسامة زبدة الفتاوى **سبح** لان المختص بتدبير ذلك الموضع المالك ولا يعتبر بالسكان مع المالك وقيل في قياس قول أبي يوسف ينبغي أن يكون على النازلين فيه لانهم عندهم كالمالك كذا في الضمانات الفضيلية (١٩٥) في صورة الوجدان **سبح** وكان المخرجاني يقول الصوت على قدر أدان الناس في المعتاد كذا في سير القرائن **سبح**

(٢) وعن أبي يوسف يقوم رجل جهورى الصوت من أقصى العمرانات على مكان عال وينادى بأعلى صوته فأى الموضع الذى يسمع صوته فيه يكون قريبا أو فى الموضع الذى لا يسمع صوته يكون بعيدا كذا في تهمة الفتاوى من كتاب الشرب **سبح** الفاضل وصول صوت جهورى الصوت اليه من أقصى العمران كذا في آخر كتاب الشرب من البرازية **سبح**

(٣) الشارع الاعظم هو ما يكون مرور جميع الطوائف فيه على السوية كالطريق الواسعة في الاسواق وخارج البلدان وهذا ما قال في الهداية ومن وجد في الجامع والشارع الاعظم فلا قسامة فيه كذا في باب القسامة من مخ الغفار **سبح** أراد به أن يكون نائبا عن الحال أما

الاسواق التى تكون في الحال فهى المحفوظة يحفظ أهل المحلة فتكون القسامة والدية على أهل المحلة نهاية وفيه تفصيل **سبح** وانما أراد به أى بالشارع الاعظم أن يكون بعيدا من الحال أما الاسواق التى تكون في الحال فهى محفوظة يحفظ أهل المحلة وكذا في السوق النائية اذا كان يسكنها في البلى أو كان فيها لأحد دار محلو كذا تكون القسامة والدية عليه لانه يلزمه صيانة ذلك الموضع فهو وصف بالتقصير فيجب موجب التقصير عليه كذا في ميسوط نحر الاسلام وفي المنتقى وجد قتيلا في صف من السوق فان كل أهل ذلك الصف يبيتون في حوله ينتهم فدية القتل عليهم والا فالدية على ملائكة الحوائث كذا في الذخيرة وكذا في معراج الدراية **سبح**

أو أم الولد أو المدبر فتبلى في محله وجبت القسامة والدية في ثلاث سنين وأما الدواب والبهايم والعروض فلا قسامة فيها ولا قيمة واذا وجد فيهم جنين أو سقط فلا شيء عليه وان كان تاما وبه أثر فهو قتل وفيه القسامة والدية ولو وجد المكاتب في دار نفسه قتيلا فلا شيء عليه وليس هو كغيره في هذا من الكافي للعالم الشهيد * واذا وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجدهم ذكر في موضع أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه وذكر في موضع آخر أن فيه الدية والقسامة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع وموضوع ما ذكر أن الدية تكون في بيت المال ولا قسامة فيه اذا لم يكن السوق ملكا لهم بل كان للسلطان وان كان السوق ملكا لهم كان وجود القتل في السوق أو في مسجدهم كوجوده في مسجد المحلة * ونسب القسامة على أهل المحلة والدية على عواقلهم (١) وان وجد في المسجد الجامع كانت الدية في بيت المال ولا قسامة فيه في باب الشهادة في الجنائفة من الخائفة * وان وجد القتل في سوق المسلمين أو في مسجد جماعتهم فهو على بيت المال وليس فيه قسامة وان كان في دار وجعل حاضر فملكها في السوق فعلى عاقلته القسامة والدية من الكافي للعالم الشهيد * وفي التجريد وان وجد في فلاة من الارض فان كان ملكا لانسان فالقسامة عليه والدية على عاقلته وان لم يكن له مالك وكان موضعا يسمع منه الصوت في مصر فعلى أقرب القبائل الى ذلك الموضع من مصر وان لم يسمع الصوت فدمه هدر (٢) وفي المنتقى واذا وجد القتل على الجسر أو على القنطرة فذلك على بيت المال وان وجد القتل في بعض هذه الطرق العظام التي ليست ملكا لاسد وانما هي لجماعة المسلمين فان الدية على أهل الحال التي تشرع الى هذا الطريق وفيه أيضا اذا وجد القتل في مثل خندق مدينة أبي جعفر فهى بخلة الطريق الاعظم على أقرب الحال اليه (٣) وان وجد في أرض ليست ملكا لأحد جزيرة أو فلاة من الارض فعلى أدنى القرى اليه من يسمعهم الصوت فان لم يكن حولهم من القرى من يسمعهم الصوت من عند القتل الى القرى فدمه هدر من قسامة التارخانية * وفي الباقي اذا وجد القتل في رقف المسجد كانت الدية في بيت المال وان كان الوقف على قوم معاوين فالدية والقسامة عليهم (٤) من قسامة التارخانية * وفي قتل على دابة بين قربتين أو سكتين أو محلتين أو قبيلتين كانت القسامة والدية على أقربهما من القتل فهستاف * اذ دم الناس يوم الجمعة في المسجد الجامع أو غيره فقتلوا رجلا ولا يدري من قتله فدية على بيت المال وكذا لو قتل رجلا من المسلمين ولكن لا يدري من هو من قسامة التارخانية * واذا وجد قتل بين القربتين أو السكتين فالى أيهما أقرب كان عليه القسامة والدية ثم قال انما تجب الدية والقسامة على أقرب القربتين اذا كان محال يسمع منه الصوت وأما اذا كان محال لا يسمع منه الصوت فانه لا تجب القسامة ولا الدية على واحد من القربتين وانما يراعى حال المكان الذي وجد فيه القتل من قسامة التارخانية * واذا وجد قتل بين قربتين هو في المقرب اليهما سواء وفي إحدى القربتين ألف رجل وفي الاخرى أقل من ذلك فالدية على القربتين نصفان بلا خلاف من قسامة التارخانية * ولو وجد القتل بين القبيلتين من العسكر فعليه ما جعلا

وقد أتى بوجوبه على أقرب المحلات شيخ الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وقال وانما يكون على بيت المال فيما اذا كان الشارع نائبا عن المحلات نص على ذلك في شروح الهداية وعامة كتب الفتاوى من المحل المزبور **سبح** (٤) وأما اذا لم يكن على قوم معلومين كأوقاف السلاطين فعلى أقرب القرى على ما أتى به المرحوم كذا في منظر جامع هذه المجموعة **سبح**

(١) قلت والفرق جريئاً أحكامنا على كل من الماتنين في المتعصبة بخلاف البغاة والكفرة كذا في الضمان في صورة الوجدان من الضمانات الفضيلية

على أصل المكان الذي جعل قبيل المكان والمكلام في أنه لا يجعل قبيل المكان ولا يلزم من عدم جريئاً أحكامنا عليهم كون القبيل قبيلهم بل الفرق ما ذكر في المحط البرهاني وغيره أن في مسئلة لقاء العدو والى جعلناه قبيل العدو ولا قبيل المكان لأن فيه حل أمر المسلمين على الصلاح بخلاف ما إذا اقتتل المسلمان عصية لأنه إلى أي الأمرين أطلقنا القتل عليه لم يكن فيه حل أمر المسلمين على الصلاح لأن كلا الفريقين مسلمان فبني حال القبيل مشكلاً وإيجاب القسامة على أهل المكان حال وقوع الشك في القاتل بما نزل النص لأعلى غيرهم والتفصيل فيه في النسخة الفصلة جوى زاده

(٢) وإن التقى قوم من المسلمين بالسجوف ونجار بواصية ولم يقتلوا فاقبلوا أي انكثفوا عن قبيل فعلى أهل المحلة القسامة والدية لأن حفظ المحلة عليهم إلا أن يدعى الولي على القوم الذين نجاوا أو على معين منهم قال الرازي فيفتنه لم يكن على أهل المحلة شيء ولا على أولئك حتى يقيم على أولئك البينة لأنه أبرأهم منه الدعوى أهل المحلة كذا في شرح الكفر لابن جلي

(٣) ولو كان النهر صغيراً وهو الذي يستحق به الشفعة للشريكين فالدية والقسامة على أقرب القرى لأن أهل محله ومن يشد به وأيديهم قائمة عليه فتكون الدية والقسامة عليهم والنهر الذي اتخذهم قوم معروفون من النهر الكبير فها فيه على موقل أربابه ولو كان موضع البعاث الكبير دار الشريكين المأخذ ملك لأربابه فعليهم الدية والقسامة كذا في الضمان في صورة الوجدان من الضمانات الفضيلية

القتامة والدية إن كان القبيل اليه جواسوا لأنهم في قدرة الصلابة على السوا بمنزلة قبيل بين المحتلين غاية البيان في القسامة * وإذا وجد القبيل في عسكر والعسكر قد نزلوا في أرض فهذا على وجهين أما أن نزلوا قبائل أو نزلوا بجملة مختلطين وقد وجد القبيل في فسطاط أحدهم أو في خيمة أحدهم أو وجد خارج الخيمة والقسامة فإن كانوا نزلوا في ملك خاص لرجل فالقسامة والدية على مالك ذلك المكان سواء وجد قبيل في الخيمة أو الفسطاط أو خارج الخيمة نزلوا قبائل قبائل متفرقين أم نزلوا بجملة مختلطين فأما إذا نزلوا في موضع مباح فهذا على وجهين فأنما نزلوا قبائل قبائل أو نزلوا مختلطين فأنما نزلوا قبائل قبائل إن وجد هذا القبيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فأنه يجب القسامة والدية على صاحب الخيمة والفسطاط فأما إذا وجد خارج الخيمة في قبيلة فأنه يجب القسامة والدية على القبيلة التي وجد فيها القبيل وإن وجد بين القبيلتين فأن كان القبيل قريسا إلى القبيلتين على السواء يجب القسامة والدية عليهم ما وإن كان إلى أحدهما أقرب فعلى أقربهما كما لو وجد بين المحتلين أو القرينين هذا إذا نزلوا قبائل قبائل فأنما إذا نزلوا مختلطين بجملة في مكان واحد إن وجد القبيل في خيمة أحدهم أو فسطاط أحدهم فعلى صاحب الخيمة أو الفسطاط كما ذكرنا وإن وجد خارج الخيمة فعلى أهل العسكر كلهم وإن كان أهل العسكر قد لقوا عدوتهم من الكفرة فأجلوا عن قبيل مسلم فلا قسامة في القبيل ولا دية وكذلك إذا كانت الطائفتان مسلمتين لكن إحدى الطائفتين باغية والأخرى عادلة فأجلوا عن قبيل من أهل العدل فلا دية في القبيل ولا قسامة وإن كان لا يدري من قتله فرقوا بين هذا وبين ما إذا اقتتل الفريقان من المسلمين في عصية ثم أجلوا عن قبيل ولا يدري من قتله (١) كالكلابادى والدروازى بخارا فأنه يجب القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه وجعل قبيل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل عدوته الذي قاتل معه (٢) والمسلمون إذا قاتلوا مع المشركين فأجلوا عن قبيل من المسلمين لم يجب القسامة والدية على أهل المكان الذي وجد فيه ولم يجعل قبيل المكان الذي وجد فيه وانما جعله قبيل العدو في الموضعين جميعا إذا كان لا يدري من قتله احتمل أن يكون قبيل المكان واحتمل أن يكون قبيل العدو ثم في مسئلة الدروازى مع الكلابادى إذا ادعى على القبيل على القرين الآخر أنهم قتلوه أو على رجل بعينه أنه قتله براء أهل المحلة عن الدية والقسامة ولكن لا يثبت القتل على أولئك إلا بحجة في الفصل الحادى عشر في القسامة من التاتارخانية * وفي السراجية ولو وجد قبيل في الأرض المباحة في أيدي المسلمين فالدية على بيت المال وإذا وجد القبيل في فلاة من الأرض فليس فيه شيء وقال رحمه الله في الأصل ينبغي أن يقول أنه يجب الدية في بيت المال من قسامة التاتارخانية * ولو وجد القبيل في نهر عظيم يجري به الماء فلا شيء فيه وإن كان النهر صغيرا القوم معروفين فهو عليهم (٣) والفرق بين الصغير والكبير ما عرف في الشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة فهو الفرات ويصحبون فهو عظيم ولو كان القبيل محتسبا في جانب من النهر كانت القسامة والدية على أقرب الاراضى والقرى إلى الموضع الذي احتبس فيه القبيل إذا صككان يصل صوت أهل الاراضى والقرى إليه

(١) وهذا بخلاف الدابة إذا كان عليها قتل وهي نسي في المحلة فإن الدابة تجب على أهل المحلة كذا في قسامة التارخانية

سبح

والأفلا (١) قبيل الوكالة في الدم من جنائبات الخسائية * وفي شرح الطحاوي وإن كان الشط ملكا فإن كان ملكا خاصا فهو كالأروان كان ملكا عاما فهو كالمحلة من قسامة التارخانية

﴿كتاب المعاقل﴾

وفي حديث ابن عباس موقوف عليه ومرفوعا إليه عليه السلام لا يعقل العاقلة عند أول صلحا ولا اعترافا ولا مادون ارش الموضحة من معاقل المبسوط للسرخسي وكذا في المتون * اختلف المتأخرون في العاقلة قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه أبي بكر البجلي وأبي جعفر الهندواني وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض لأجل البعض فحوالسا كفة والمضارين عمرو ودرب الخشايين وكلاهما بخلافه وكذا في طلبية العلم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني وكثير من المشايخ وكان الشيخ الإمام لأجل الاستاذ ظهير الدين المرغيناني يأخذ بقول الفقيه لأن العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبية العلم ونحوهم لا يكون للتناصر فلا يلزمهم التحمل عن غيرهم في قول المعاقل من الخمانية ملخصا وفي صورة وجوب الدية على العاقلة لو كانت المرأة هي القتالة أو الصبي لم يكن عليهم ما شئ من الدية بخلاف الرجل لأن وجوب جزءه على المقاتل باعتبار أنه أحد العواقل وهذا لا يوجد في النساء والصبيان قال القاضي الإمام واختلاف المشايخ في وجوب شئ من الدية على القتال إذا كان امرأة والصحيح أن القتال يشترك العاقلة مجنوناً كان أو صبيا أو امرأة لأنه مباشر حقيقة فليزم عليه ما لزم على العاقلة من ضمانات فضيلية * ذكر عصام أن محمداً روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن من لا عاقلة له إذا قتل رجلا خطأ فإن دية القتل تكون في مال الجاني من معاقل الخمانية * ومن لا عاقلة له دفعة على بيت المال وقيل في مال الجاني وهو اختيار الزبادات قبيل كتاب الوصايا من خزائن المفتين

﴿كتاب الاتقي﴾

لا يجعل للسلطان أو الشخصية أو الخفير في رد الاتقي والمال من قطاع الطريق لوجوب الفعل عليهم ابن همام نقل عن المبسوط (٢) * السلطان إذا ظفر بعبد اتقي فهو بائنا إن شاء أمسكه وأنفق عليه من بيت المال فيكون ديناً على صاحبه أو في غنمه وإن شاء باعه والأولى أن لا يجعل بيعة فإن طال أمساكه فبئذ يبيعه ولا يؤجره بخلاف الضال حيث يؤجره في الفصل الخامس من الفصولين * والرجل إذا أخذ عبداً اتقياً ورفع الأمر إلى القاضي فإن القاضي يأمر الذي في يديه أن ينفق عليه ويرجع على المولى بذلك ولا يأمر العبد بالاكساب كالأباق من نفقة الخمانية * ونفقته كنفقة لقطعة أي حكم نفقة الاتقي بحكم نفقة اللقطعة لأنه لقطعة حقيقة فلا تنفق عليه إلا أخذ بلا أمر القاضي كان متبرعا وبإذنه كان له الرجوع بشرط أن يقول على أن يرجع على الأصح وله أن يجيبه لنفقة الدين فإن طالته المستة ولم يجبى صاحبه باعه القاضي وحفظ غنمه كما قد منه وأسلمناه ولا يؤجره

(٣) وأتقى المرحوم بأن الضابط الاوابق جعل الاوابق له الأخذ عن أخذ لبردة على صاحبه وليس عليه الا شهدا عند الأخذ وله طلب الجعل وإن لم يسافر للردة على صاحبه كذا بخط جامع هذه المجموعة سجد

القاضي بخلاف اللفظة ولكن يحبس نهره بخلاف الضال وقد روي المتأخر بخلافه مدة
حبسه بستة أشهر ثم يبعه بعد هاتين ويتفق عليه مدة الحبس من بيت المال انتهى هذا
في الآتي من مخ الغفار * وكسب الآتي لمولاه لأنه كسب عبده وإن أجرة الرافق لا جرة
له ولكن يتصلقه به نحبث في السبب بمكرات النوازل من كتاب الآتي * فإن أذى
إنسان أنه عبده ويرهن دفعه إليه واستوثق بكفيل إن شاء بلوا أن يدفعه آخروا لم
يرهن وأقر العبد بدينه دفعه إليه أيضا لعدم المنازع وبأخذ كفيل (١) فان طالت
المدة باعته القاضي وحفظت له صاحبه فان شاء صاحبه بعده ويرهن دفع الثمن إليه وليس
له نقض البيع لأن بيع القاضي لولاية شرعية ولو زعم المدعي أنه يدره أركابه لم يصدق
في حق نقض البيع من أوائل آيات البحر * والمدير وأتم الوالد بقرعة القنن قيسه هو الصحيح ثم
من يدفعه أنه ملكه لا يستحقه الابينة ولا يأخذ منه كفيل وإن أخذ لا يكون مسبا وإن لم
يكس له بينة وأقر العبد أنه يدفعه إليه بكفيل من آيات مختارات النوازل * الثالثة
تعلق مدعي الآتي مع البينة بالله أنه باق على ملكه إلى الآن لم يضر جيبس ولا بنة (٢)
كما في آيات فتح القدير من أوائل دعوى البحر * وأما الدفع فهو على أربعة أوجه أولها
أن الذي أخذ الآتي إذا سابه به أنه لا يدفعه إلى صاحبه حتى يأخذ الجعل والثاني أن
لا يدفعه إلى صاحبه حتى يقيم البينة أنه له والثالث أن يقر العبد أنه له فعليه أن يدفعه
إليه أو لا وثق أن لا يدفعه إليه إلا بأمر القاضي والرابع إذا دفعه بغير أمر القاضي فهلك
في يد المدفوع إليه ثم جازع الجعل فاستحققه فله أن يضمن الدافع إن شاء وإن شاء يضمن المدفوع
إليه فان ضمن الدافع نظر فإن كان الدافع حين دفعه إليه صدقه أنه ليس له أن يرجع عليه
بما ضمن وإن كان حين دفعه إليه كذبه أو لم يكن به أو صدقه وضمن فله أن يرجع
عليه في الآتي من التفت * جاء بالآتي به حبسه لاستيفاء الجعل فان هلك بعد ما حكم له
بإلا مسالك الجعل أو قبل المرافعة إليه لا ضمان ولا جعل في الآتي من البرازية * وإن آتى
منه أي العبد من الذي أخذ فلا عليه أي لا شيء للمولى عليه من التضمن لأن الآتي كان
في يده أمانة على تقدير أخذه بالاشهاد وفي التنبيه راد الآتي إذا استعمله في الطريق في
حاجة نفسه ثم آتى منه يضمن ولا له أي لا جعل للأخذ على المولى لأنه في معنى الدافع من
المولى ولهذا كان للأخذ أن يحبس الآتي من المولى لاستيفاء الجعل فصار كالبيع
الهالك في يد البائع من آيات شرح المجمع لابن ملك * آتى من المشتري إلى بيته الباقي بقاء
البائع ليخبره المشتري فأبى من منزله أيضا إن كان لم يستخدمه ولم ينقله عن موضعه لم يضمن
من آيات البرازية * ويجب للزاد من مسيرة ثلاثة أيام أو يبعون درهمًا فيكون بازاء كل يوم
ثلاثة عشر درهما أو ثلث درهم يقضى بذلك أن رد من مسيرة يوم أشار إليه في كتاب البياني
وبه تأخذ وبعضهم قالوا يفرض إلى رأي الإمام (الابانة) وهو الصحيح (القبائية) وعليه
الفتوى وفي الجزع عن أبي حنيفة وإذا أوجده في المصرفة فلا شيء له (العبائية) والصحيح أنه
يجب له الرضخ (٣) قال محمد في الأصل والحكم في رد الصغير كالحكم في الكبير إن رد من
دون مسيرة السفر فله الرضخ وفي الكبير أكثر مما يرضخ في الصغير إن كان الكبير أشد

(١) سئل عن وجد لقطه أو عبدا آتيا
فردهما إلى من يدعي ملكهما هل له أن
يأخذ كده لا احتمال مدع آخر أجاب أن
دفعهما بأمر الحاكم بعد التثبت ليس له
ذلك وإن دفعهما بالعلامة أو تصديق العبد
الآتي أنه سيده له أخذ الكفيل من
فتاوى ابن نجيم ع
(٢) إلا أن يخلف المدعي بالله ما بعته
ولا وهبه وفي التهذيب ولا فعل وكله
ذلك وإذا حلف دفعه إليه كذافي
التأثيرانية ع

مؤنة قالوا ماذا كرم الجواب في الصغير محمول على صغير يعقل الا باق أمان لا يعقله فهو
ضال وراذ الضال لا يستحق الجعل في الفصل الثاني من اللقطة من مختصر التاتارخانية *
اطلق الراذ فعمل ما اذا كان اثنين فبستر كان في الاربعين اذا رده الى مولاه كما في الحاوي
وشمل ما اذا كان الراذ بالغا أو صديا حرا أو عبدا الات الصبي من أهل استحقاق الاجر بالعمل
وكذا العبد الا أن الجعل لمولاه لانه ليس من أهل غلث المال كذا في البدائع وشمل ما اذا
رده بنفسه أو نائبه قال في الهيوط أخذ بقاء من مسيرة سفر ودفعه الى رجل وأمره أن يأتي
به الى مولاه وأن يأخذ منه الجعل جائز وذكر في آخر الباب لو أخذ عبدا آبقا فاعتصبه
منه رجل وجاء به الى مولاه فدفعه اليه وأخذ جعله ثم جاء الذي أخذه وأقام البيعة انه
أخذه من مسيرة ثلاثة أيام فانه يأخذ من مولاه الجعل ثانيا ويرجع المولى على الغاصب
بما دفعه اليه لانه أخذه بغير حق انتهى واطلق في السيد فعمل البالغ والصبي فيجب الجعل
في ماله وشمل ما اذا كان متعذرا فالجعل على قدر النصيب فلو كان البعض غائبا فليس
للحاضر أن يأخذ حتى يعطى تمام الجعل ولا يكون متبرعا نصيب الغائب فيرجع عليه
وأطلق في المردود فعمل ما اذا كان صغيرا فهو كالكبير ذكره الحاكم في الكافي لكن ذكر
بعده واذا آبققت الامة ولها صبي رضيع فزدهما رجل كان له جعل واحد وان كان ابنها
غلاما فقد قارب الحلم فله الجعل عما نون درهمما انتهى قيد ولذا لا تبقه بالمرأى ولم يقيسوا ولا
فانظروا أن الصغير ان لم يكن تبعا لحد أبويه لا يشترط أن يكون مراحميا والاف هو شرط
لكن لا بد من تقييده بالعقل قال في التاتارخانية قالوا وماذا كرم الجواب في الصغير
فمحمول على ما اذا كان يعقل الا باق أمانا اذا كان لا يعقل الا باق فهو ضال لا يستحق له الجعل
انتهى من اباي البصر الرائي * رجل قال لا تحرقوا بقب عبيدي فان وجدته فخذوه فقال
نعم فوجدته المأمور على مسيرة سفر وجاء به الى مولاه فلا جعل له لان المالك استعان منه
وهو قد وعده الاعانة في كتاب الاتيق من الخلاصة * وجعل المغصوب اذا آبق من يد
الغاصب عليه وان كان الاتيق خدمته لرجل ورقبته لا تنفع الجعل على صاحب الخدمة
فانما انقطعت الخدمة ورجع صاحب الخدمة على صاحب الرقبة أو باع العبد فيه في الاتيق
في الفصل الثالث من التاتارخانية * وفي جامع الجوامع ابق من المودع فاذا الجعل كان
متبرعا وبقية ابق فقتله عمدا أو لحقه دين فجاء به رجل وقتل في يده لا جعل له وفيه جني عند
الاخذ أو تلف مالا ثم ان المولى دفع الجعل ولم يعلم ثم دفع للبنانية يرجع بالجعل ان كانت
قيمتها مثل ارش البنانية وكذا في الدين وان كانت أكثر من الارش يرجع في الجعل بمحصة
ما اذى من ثمنه أو دينه أو جنائيه في كتاب الاتيق من التاتارخانية (في الفصل الثاني)

(كتاب المفقود) *

عن أبي حنيفة ان مدة الفقد مقوضة الى رأى القاضى فيحكم بما ادى اليه اجتهاده فيقسم
ماله حينئذ بين الاحياء من ورثته (مت) وهذا نص على انه انما يحكم بموته بقضاء لانه أمر
محمّل فماله ينضم اليه القضاء لا يكون حجة من مفقود القنية * والمعتبر في موت المفقود

قوله وفيه أبق فقتله الى قوله وفيه جني
هذه العبارة لم توجد الا في نسخة واحدة
ولا تخلو عن تأمل اه مصححه

(١) قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى كذا في البرازية
(٢) وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يعتبر بموت أقرانه من أهل بلده وهذا القول ارفق بالناس وفي فتاوى الخلاصة هو الاصح (م) ولم يعتبر محمد في موت المفقود وحياته سنين والمشايخ اعتبروا ذلك والمتقدمون من المشايخ بعد محمد قدروا عمره بمائة وعشرين سنة وقالوا متى مضى من مولده مائة وعشرون سنة يحكم بموته وان بقي بعض أقرانه في الاحياء ولا يحكم بموته قبل ذلك وان مات جميع أقرانه في الفصل الاول من مفقود التارخانية محمد
(٣) ولو كان في أيدي الورثة فأقروا بموته يقسم بينهم الا العقار ولو كان في يد غيرهم لم ينزع الا أن يصدقهم في موته كذا في مفقود العناية محمد

موت أقرانه (١) وقبل تسعون سنة وبه ينقضي من مفقود منية المفقود كذا في التارخانية (٢) * ولو أقروا بموته في أيديهم مال قسم القاضي بينهم لان قولهم معتبر فيما تحت أيديهم ولا يصدقون على دينه ووديعته اذا اجمد الغريم والمودع موته (٣) محيط رضوى * واذا كان للمفقود وديعة أو دين أنفق القاضي من ذلك على زوجته وولده ووالديه اذا كان المودع مقربا بالوديعه والمديون مقربا بالدين (م) فان أعطيا الورثة شيئا بغير أمر القاضي فالودع يضمن والمديون لا يبرأ وان أعطياهم بأمر القاضي فالودع لا يضمن والمديون يبرأ وللقاضى أن ينصب وكيل في جميع جهات المفقود طلب الورثة أو لم يطلبوا واهذا الوكيل أن ينقض ويقبض ويخصم من يجحد حقاً وجب به عقد جرى بينه وبين هذا الوكيل ولا يخصم ماسوى ذلك الا أن يكون القاضي ولده ذلك في الفصل الثاني من مفقود التارخانية * ان ادعى أحد من المفقود حقاً من الحقوق لم يلتفت الى دعواه ولم تقبل منه يئنه ولم يكن وكيل القاضي ولا أحد من الورثة خفهما وان رأى القاضي سماع البيئنة وحكم بذلك لم ينفذه كونه لان الاختلاف في نفس القضاء ذكره الزيلعي درر غرر * في مفقود السراجية ويستوفى حقه اى القاضي من جنس النفقة كالدراهم والذئاب والفوس الرائجة والكسوة والمأكل ونحوه وفي النبايع سواء كان في بيته أو كان ديناً على الناس أو وديعة عندهم وهم مقررون * تارخانية (ق) الفصل الثاني من المفقود.

﴿كتاب اللقيط﴾

أمر القاضي للملقة أن يتفق على اللقيط على أن يرجع به على اللقيط جازو يرجع عليه بما أنفق اذا كبر وان أمره بالانفاق ولم يقل له على أن يرجع عليه فيسبل يرجع كالأفق عليه بأمره بعد البلوغ وفي الاصح لانه ليس بأمره بقضاء الدين فلا بد من شرط الرجوع كما اذا قال أذكر كما مالى في كتاب الا بق واللقيط من منية المفتى * (م) اذا أنفق الملتقط على اللقيط من مال نفسه ان أنفق بغير أمر القاضي فهو في ذلك متطوع وان أنفق بأمر القاضي ان كان القاضي أمره بالانفاق على أن يكون ديناً عليه فان ظهر له أب كان للملتقط حق الرجوع على الاب وان لم يظهر له أب فله حق الرجوع عليه اذا كبر وان كان القاضي أمره بالانفاق عليه ولم يقل على أن يكون ديناً عليه ذكر شيخ الاسلام ان في المسئلة روايتين وذكر شمس الأئمة السرخسي انه لا يكون له حق الرجوع في نكاحه الرواية وذكر الطحاوى عن أصحابنا ان له حق الرجوع والاصح ما ذكر في نكاحه الرواية واذا بلغ الملتقط وصق الملتقط فيما ادعى من الانفاق عليه رجوع بذلك وان كذبه كان القول قول اللقيط وعلى الملتقط البيئنة في الثالث من لقيط التارخانية

﴿كتاب اللقطة﴾

وأما الانفاق فهو على ثلاثة أوجه أحدها أن يتفق على ما أخذ بغير أمر القاضي فقال مالك

(١) القول قول صاحب الدابة في عدم انفاق الملتقط وان كانت نفقة مثلها كما في ضمانات غائب في مسائل اللقطة واللقيط

(٢) لانه منهي عن الاخذ لنفسه فيصير به غامبا ضامنا واقعات

(٣) لانه اجارة فاسدة كذا في محيط الرضوى

(٤) وفي الثانية هذا الخلاف فيما اذا أمكنه أن يشهد أما اذا لم يجد أحدا يشهد عند الرفع أو خاف من أنه لو أشهد يأخذ منه الظالم فترك الشهادة لا يكون ضامنا بالانفاق كذا في شرح الجمع من اللقطة لابن ملك

(٥) يخالف لما في الثانية غريبه مات في بيت رجل وليس له وارثه معروف وخلف مالا وصاحب البيت فقير فله أن يصدق به على نفسه لانه في معنى اللقطة كذا في آخر النوع الاول من الفصل الثاني من لقطة الطهيرية كذا في مسائل الآتي من منية المفتي وفي الوجه الثاني اختلاف الروايتين من أبي حنيفة وصح في الهداية خلاف ما في الثانية كذا بخط جامع هذه المجموعة

وابن شبرمة رجع بالنفقة (١) وله أن لا يرد الضالة حتى يأخذ النفقة وكذلك أن أخذ المتاع لم يرد بالكرامة فعلى صاحبها الكراء وسواء انفق بأمر القاضي أو سلطان أو غيره أمره وقال أبو حنيفة وأصحابه والخشافى وليث بن سعد وأبو عبد الله لا يرجع إلا أن يتفق بأمر القاضي فيرجع حيثنذ والثاني اذا وجد الضالة ثم انفق بأمر القاضي ثم ماتت الضالة قبل أن يردّها يرجع بالنفقة أم لا فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك لا يرجع وقال زفر وأبو عبد الله يرجع عليه بما أنفق عليها والثالث أن أنفق عليه بأمر القاضي ثم ردّها على صاحبها فله ما أنفق عليها في آخر كتاب اللقطة من التث * ولو نزل شيء فقال من دلفي فله كذا فله إنسان لا شيء له لانه لا جعل لراد الضال بالاجماع (٢) لعدم السماع فيه وإن قال رجل ببعينه فله أجر من له مختارات التوازل في الأباق * ولو قال من وجدته فله كذا فأتى به إنسان يستحق أجر مثله (٣) تاتارخانية * قال أبو القاسم اذا أخذ اللقطة لنفسه ليس له أن يصدق بها على نفسه وإن كان فقيرا لانه في حكم الغاصب ولكن يصدق بها على الفقراء من لقطة مجمع الفتاوى * وإن عرف أن اللقطة للذمي لم يصدق بها وكانت في بيت المال للزواجب تاتارخانية * أخذ لقطة ليعرفها فأعادها إلى مكانها إن كان قبل التحول يبرأ عن الضمان وبعده لا في الأصح لانه صار غاصبا من نصب منية المفتي * قال الملقط أخذته للمالك وكذبه المالك فانه ضامن عندهما وقال أبو يوسف لا يضمن والقول قوله (٤) ويرجع في الحاوى القدسي قول أبي يوسف قال وبه نأخذ انتهى في كتاب اللقطة من البحر الرائق ملخصا * التقط لقطة وضاعت منه ثم وجدها في يد رجل آخر فلا خصومة بينهما قال وليس الملقط في هذا كالمستودع والفرق هو أن المستودع مأثور في الحفظ من جهة المالك نصا ولا يثبت له الحفظ إلا بالاسترداد فكان مأثورا من جهة المالك بالاسترداد والخصومة ولا كذلك الملقط في العمل الرابع من اللقطة من المحيط البرهاني * سكران تأثم في الطريق أخذ إنسان ثوبه المحفظ عليه فله أن يديه فلا ضمان عليه وإذا كان الثوب تحت رأسه فأخذته لثوب الضامع ضمن لانه محفوظ به وكذا لو كانت الدراهم في كفه فأخذها ليحفظها ضمن عتاني في اللقطة * آخر الملقط باللقطة لرجل ودفع بغير رضاهم أقم آخر البيضة انهم له ضمن أيهما شاء وإن دفع بقضاء لا يضمن وبه يفتي وهو قول أبي يوسف في الآتي واللقطة من منية المفتي * اذا كانت اللقطة في يد مسلم فأخذها رجل ووصفها فأبى الذي في يده أن يعطيه إلا ببينة فأقام شاهدين كافرين لم يجز شهادتهما لأن الذي في يده مسلم فإن كانت في يد كافر فكذلك في القياس أيضا لعلها مسلم ولكن أسنحس فأقضى له كافي في اللقطة * رجل مات في البادية كان له رقيقه أن يبيع حماره ومناعه ويحمل ثمن ذلك إلى أهله من لقطة الخيانية وكذا في آخر الخامس من الفصولين * رجل غريب مات في دار رجل وليس له وارث معروف وأخاف ما يساوي نفسه فدراهم وصاحب الدار فقير لم يكن له أن يصدق بهذا المال على نفسه لانه ليس بمنزلة اللقطة من المحل المزبور (٥) * غريب مات في دار رجل وله دراهم فلراد صاحب البيت أن يصدق على نفسه لذلك إن فقيرا كالأقطة من لقطة

البرازية * ولو سيب دابة فاختذها انسان فأصلحها ثم جاء صاحبها فان كان قال عند
التسبيب جعلتها من أخذها فلا سبيل لصاحبها عليها لانه أباح التملك وان لم يقل ذلك له
أن يأخذها محيط سرخسي (في أو انحرابا بمعرفة أحكام القطة) ارتحل شغل من
كواره صاحبها الى كواره غيره فهو للمالك لانه لا يكون في معنى الصيد وكذا لو خرج
ولد شغل ودخل في كواره غيره أو طار فوقع على شجرة غيره فأخذها فهو للمالك * ساوي

﴿كتاب الوقف﴾

* (الاتول في بيان ما يجوز من الاوقاف وما لا يجوز وما يدخل تحتها وما لا يدخل وفي وقف
المنقول والمتاع وفيمن يقترب بأرض في يده أنها وقف) * ولا يلزم الوقف عند الامام الا
بطريقين أحدهما قضاء القاضي بلزومه والثاني أن يخرج مخرج الوصية فيقول أو وصيت
بغلة داري هذه أو بغلة أَرْضِي هذه أو يقول اذا مت جعلت هذه الدار وقفاً فصدقة أو بغلها
على المساكين وكذا لو أوصى بأن يوقف يجوز من الثلث في قواهم من أوائل وقف
الغاية ملخصاً * قال ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره لمصلحة لا تنقطع
أبداً وقال أبو يوسف اذا سمى فيه جهة تنقطع جائزاً وصار بعد ذلك الفقراء وان لم يسهم لهما
أن موجب الوقف زوال الملاك بدون التملك وانما يتأبد كالتق والى كانت الجهة يتوهم
انقطاعها لا يتوهم عليه مقتضاه فلماذا كان التوقيت مبطل لاله كالتوقيت في البيع ولا ي
يوسف أن المقصود هو التقرب الى الله تعالى وهو موقوف عليه لان التقرب تارة يكون
في الصرف الى جهة تنقطع ومرة بالصرف الى جهة تتأبد فيصح في الوجهين وقيل ان التأيد
شرط بالاجماع الا عند أبي يوسف لا يشترط ذكر التأيد لان لفظة الوقف والصدقة منبثه عنه
لما ذكرنا أنه ازالة الملاك بدون التملك كالتق وهذا قال في الكتاب في بيان قوله وصار
بعد الفقراء وان لم يسهم وهذا هو الصحيح وعند محمد ذكر التأيد شرط لان هذا صدقة
بالمصلحة أو بالغلة وذلك قد يكون موقفاً وقد يكون مؤبداً فلهذا لا ينصرف الى التأيد فلا بد
من التخصيص من كتاب الوقف في الهداية * وقف أرضه على مسجد ولم يجعل آخره لفقراء
تكلم المشايخ واختار أنه يجوز في قواهم جميعاً قال أبو حنيفة موقوفة أو قال أرضي
هذه وقف كانت وقفاً على الفقراء عند أبي يوسف خاصة وبه أفق مشايخ بلخ وبه يفتي المكان
المعرف وهذا لو لم يذكر الفقراء أمالو قال أرضي هذه موقوفة على الفقراء وكذا في الالفاظ
الثلاثة كان وقفاً عند أبي يوسف وهلال هذا لو لم يذكر التأيد فلا ذكره وقال أرضي هذه
صدقة موقوفة مؤبدة على الفقراء وكذا في الالفاظ الثلاثة صار وقفاً عند مجيزي الوقف الا
أن في هذه الفصول التسليم الى المتولي ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد شرط وبه يفتي
قاسم بن قطلوبغا عن وقف قاضيخان * قال أرضي هذه صدقة موقوفة على وجه البر أو قال
على وجه الخير أو قال على وجه الخير والبر يكون وقفاً صحيحاً على الفقراء لان البر عبارة عن
الصدقة وفي وصاياهم أيضاً رجل قال مالي وقف ولم يزد على هذا قال أبو يوسف ان كان ماله
نقد فهذا القول باطل بمنزلة هذه الدواهم وقف وان كان ماله ضياعاً يصير وقفاً على

الفقراء في الباب الثاني من وقف المسكر ماني * وفي فتاوى أبي الليث سئل الفقيه
 أبو جعفر عن قال جعلت حجرتي لدهن سراج المسجد ولم يزد على هذا صارن الحجر وقفا
 على المسجد بما قال وليس له الرجوع ولأله أن يجعل لغيره وهذا إذا سلمه إلى المتولي عند
 محمد وليس للمتولي أن يصرف غلتها إلى غير الدهن في الفصل الحادي والعشرين من
 وقف التاتارخانية * وفي الحاشية ولو جعل أرضه صدقة موقوفة على مرمة مسجد كذا
 وعن بواريه أوديت قناديله وما يحتاج إليه ذكر الخصاصف أنه باطل فإن زاد على ذلك وقال
 وإن استغنى عنه المسجد كانت الغلة للمساكين جاز تاتارخانية (في الفصل الحادي
 والعشرين من الوقف) * وفي فتح القدير وقف عقارا على مسجد أو مدرسة هيا
 مسكانا ليناها قبل أن يبينها اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلتها إلى الفقراء
 إلى أن ينفى فإذا ثبت ردت إليها الغلة أخذ من الوقف على أولاد فلان ولأولاده حكموا
 بحكمته وبصرف غلتها إلى الفقراء إلى أن يولد لفلان انتهى من وقف البحر الرائق وكذا
 في الثالث عشر من الفصول وفيه تفصيل * رجل جعل أرضه وقفاً على كل مؤذن
 يؤذن أو إمام يؤتم في مسجد بعينه قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد لا يجوز هذا الوقف
 لأن هذه قرية وقعت لغير المعين وذلك المؤذن والامام قد يكونان غنيين فلا يجوز أن كان
 المؤذن فقيراً لا يجوز أيضاً والحيلة في ذلك أن يكتب في صك الوقف وقفت هذا المنزل على كل
 مؤذن فقير يكون في هذا المسجد أو المحلة فإذا خرب هذا المسجد وشي من أهله تصرف
 الغلة بعد ذلك إلى فقراء المسلمين فيجوز أما إذا قال وقفت على كل مؤذن فقير فهو مجعول فلا
 يجوز من وقف بجميع الفتاوى وكذا في البصر * قال محمد إذا جعل أرضه مقبرة للمسلمين جاز
 وليس له أن يرجع فيها بعد تمامها وتتمامها أن يقبر فيها انسان واحداً بذنه أو أكثر من ذلك
 رهل يتم بالتسليم إلى المتولي فلا رواية عن أصحابنا وقد اختلف المشايخ فيه وكذلك إذا
 جعلها خاناً للمارة من المسلمين وخلي بينهم وبينها فإذا أنزلها بأذنه واحداً وأكثر فلا سبيل له
 بعد ذلك عليها وإن مات لم يكن شيء من ذلك ميأناً وإذا سلمها إلى المتولي يتم بالقبض ذكره
 محمد في الأصل فعلى قول من قال في مسئلة المقبرة لا يتم بالتسليم إلى المتولي يحتاج إلى الفرق
 بين المقبرة واللمان والفرق أن المقبرة لا يكون لها متولي في العادة فلا يعتبر قبضه بخلاف اللذان
 وكذلك السقاية يجعلها في أرضه فيسقون ويشربون ويتوضؤون فتشرب منها انسان
 أو سلمها إلى المتولي فليس له أن يرجع بعد ذلك عنه وكذلك الخوض والمبثر يجعله في أرضه
 في الفصل الثاني والعشرين من وقف المحيط البرهاني * وفي الجامع الصغير أن الوقف على
 أهل بيت رسول الله عليه الصلاة والسلام لا يجوز وفي الظهيرية لا يصير وقفاً في الثالث
 من وقف التاتارخانية * ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبداً ولم يزد يصير
 وقفاً ويدخل فيه ما فيها من الشجر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل فيه أيضاً
 الشرب والطريق استحساناً لأنها إنما توقف للاستغلال وهو لا يوجد إلا بالماء والطريق
 فسكان كالأجارة بخلاف ما لو جعل داره أو أرضه مقبرة وفيها أشجار وعظام وأبنية فإنها
 لا تدخل في الوقف فتكون له ولو رتبته من بعده في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز من

الأسعاف * وذكر الياضي رجل قال جعلت أرضي هذه وقفاً على الفقراء ولم يقل بحقوقها
يدخل البناء والشجر الذي فيها تبعاً ولا يدخل الزرع الثابت فيها حطاً كان أو شجيراً أو غيره
وكذلك البقل والاس والرياحين والخلاف والطرقاوم وفي الأجرة من الحطب يقطع
في كل سنة والورد والياسمين وورق الحناء والقطن والبادنجان وزهر بصل النرجس
والرطاب قائم لا تدخل وأما الأصول التي تبقى والشجر الذي لا يقطع إلا بعد عامين أو
أكثر قائم لا تدخل تبعاً ولو زاد بموقوفها تدخل الثمرة القائمة في الوقف وهذا أولى خصوصاً
إذا زاد بجميع ما فيها ومنها من المحل المزبور * رجل وقف بستاناً بآبائه من البقر
والغنم والرقيق فإنه يجوز في وقف المنقول من الخيرية * وقف بقرة على وياط ليكون
البن والسمن لابناء السليل أن تعارف ذلك جاز من وقف منية الغني (١) * وقف داراً
بجميع ما فيها وفيها حمامات بطرن أو بيتاً وفيه كوارات هل يدخل الحمام والمحل تبعاً
لدار والعسل كالأوقاف ضبيعة وذكر ما فيها من العبيد والدواب وآلات الحراسة
فإنها نصير وقفاً تبعاً لها وإن لم يجز أصالة كالماء والهواء والأطراف في بيع الأراضي
والعبيد ونفقهم من غلة الوقف وإن لم يذكرها الواقف في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز
من الأسعاف (٢) * تكلموا في وقف الكتب والخيار جوازاً لمكان العرف وبه
أخذ أبو الليث وكذا الوقف مصاحف للمسلمين وكذا حبس القرم في سبيل الله فاسم
ابن قسطنطين (في كتاب الوقف) وعن الأنصاري وكان من أصحاب زفر فبين وقف
الدرهم أو الدنانير أو الطعام أو ما يكال أو ما يوزن أو يجوز قال نعم قيل وكيف قال يدفع
الدرهم مضاربة ثم تصدق به في الوجه الذي وقف عليه وما يكال أو ما يوزن يباع
ويدفع منه مضاربة أو بضاعة من وقف البحر الرائق * (الغنية) وقف درهم أو مكيلة
أو ثياباً لم يجز وقيل في موضع معارف ذلك يغني بالحواف منتخب التاتار شانية في الفصل
الثالث * (ج) وقف مائة وخمسين ديناراً على مرضى العوقية ومات يصح ويدفع الذهب
إلى الإنسان مضاربة فيستغلها ويصرف الربح اليهم (ط) وقف الدرهم والمكيلة
والموزون كذلك من أوائل وقف الغنية * وفي قنأوى فاضحيان وقف بناء بدون أرض
قال هلال لا يجوز لأنه ليس لكن في الخصاف ما يفيد أن الأرض إذا كانت مقورة للاحتكار
جاز فإنه قال في رجل وقف بناء دار له دون الأرض أنه لا يجوز قيل له فما تقول في حوائف
السوق أن وقف رجل حائناً منها قال إن كانت الأرض اجارة في أيدي القوم الذين
ينوها لا يجزهم السلطان عنها فالوقف جائز لا ناراً يشاء في أيدي أصحاب البناء يتوارثونها
وقد سمع بينهم لا يتعترض لهم السلطان ولا يزجهم عنها وإنما غلبه يأخذها وتداولها
الخصاف ومنع عليها الدهور وهي في أيديهم يتوارثونها ويجوز فيها وما ياهم
وهم بدون بناء هاويينون غير فافاد أن ما كان من ذلك جاز وقف البناء فيه والأفلا
وذكر في موضع آخر من قنأوى فاضحيان إذا بنى قنطرة للمسلمين جاز ولا يكون يثاؤها
ميراثاً ذكر أنه إنما خص البناء بذلك لأن العادة أن تتخذ على جنبى النهر العام يسمى وذلك
غير معمول له ثم قال وهذا المسألة دليل على جواز وقف البناء بدون الأصل ثم نقل عن الأصل

(١) سئل عن وقف ثور أو غنم جاموس
على أهل بلدة وغيرهم فلا نزاع على بقراتهم
وجاموسهم هل يجوز ذلك أم لا يجوز
بيعه أم لا يجب لا يجوز له بيعه من قنأوى
ابن نجيم في الوقف

وقف الغنم والابقى من البقر يجوز
مستقلة لوجود الاتفاقات بالبناء بخلاف
الثيران كذا في قنأوى أبي السعود
في الوقف

وفي الثانية وعليه الفتوى
(٢) ولو وقف بيتاً فيه كوارات العسل
يجوز وتصير المحل تابعة للعسل كذا
في قنأوى الصكبرى فيما يرجع إلى
الموقوف عليه

(١) سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الارض أجاب نعم الفتوى على صحة ذلك فارتى الهداية
سئل عن وقف الانجبار بدون الارض هل يصح أم لا أجاب نعم يصح ان كانت الارض وقفاً ولو لم يرد الواقف من فتاوى ابن نجيم
(٢) وفي جامع الفوائد والخلاصة في المستأجر أو غرس في أرض (٢٠٥). الوقف صاولة فيه ما حق القرار أي له الاستبقاء

بأمر المثل انتهى كذا في الفتاوى
الهداية

ومنها واقعة الفتوى بدمشق رجل وقف
حصّة شائعة في انجبار على أرض الغدير
على نفسه ثم على شخص آخر الخ أجاب
بأن الوقف باطل والحكم بالبطل باطل
لان حقيقة الوقف صرّ كبة من انجبارين
مختلفين فأبويوسف ان صحح الوقف على
النفس ووقف المشاع يطل وقف المنقول
قصداً ومجداً صحح وقف المنقول يطل
وقف المشاع والوقف على النفس وقصد
صرح جماعة من العلماء بان ما كان كذلك
فهو باطل باجماع المسلمين بطلان ذلك انما
هو عند كون الحاكم مقلاً أما اذا كان
مجتبداً فلا ريب في صحته كما ذكر في غامّة
الكتب نقل من خط أبي السعود
وجوزّه صاحب أنفع الوسائل ونهجه
الشيخ عمر بن نجيم في اجابة السائل وفي التتمة
البرهانية في فصل القضاء في المجتهد ما يدل
على ما ذكر في أنفع الوسائل صريحاً فليجمع
اليه كذا يخط جامع هذه المجموعة
وفي الكتب ما يدل على أن التفسير من
المذهبيين جائز فانه صرح أن القاضي لو حكم
على الغائب بشهادة الفاسق قد ذمّع أن
من جاوز الحكم على الغائب لم يجوز منهادة
الفاسق كذا يخط جامع هذه المجموعة
(٣) سئل اذا وقف الراهن العين المرهونة
هل يصح هذا الوقف أم لا أجاب نعم اذا
اقتسكه فهو وقف صحيح وان لم يقتسكه فهو
باق على الرهنه وليس له أن يبيعه كذا
في فتاوى قارئ الهداية

سئل عن وقف العين المرهونة والمستأجرة
هل يصح أم لا أجاب نعم يصح فيها ما لا يجاز
على سألها الى نهاية المدة فاذا انقضت كان

ان وقف البناء بدون أصل الدار لا يجوز ولا يجوز وقف البناء في أرض هي عارية أو اجارة
وان كانت ملكاً لواقف البناء جاز عند البعض وعن محمد اذا كان البناء في أرض وقف جاز
على الجهة التي تكون الارض وقفاً عليها ذكر الكل في الفتاوى. واطلاق الاجارة يعارض
قول المصنف في أراضي الحوزة اللهم الا أن يجعل تخصيصاً بسبب أنها صارت كالاملاك
على ما ذكره وصحته من وقف ابن الهمام (في شرح قول المصنف ولا يجوز وقف ما يمتل
الخ) * وفي الفتاوى السراجية سئل هل يجوز وقف البناء والغراس دون الارض أجاب
الفتوى على صحة ذلك انتهى وظاهره أنه لا فرق بين أن تكون الارض ملكاً أو وقفاً من
وقف البصر الرائي (١) * وذكر في الوقعات ذكر هلال البصري في وقفه وقف البناء
من غير وقف الأصل لم يجوز وهو الصحيح وكذلك وقف الكرد اريدون وقف الأصل لا يجوز
هو المختار لان الكرد اريدوا البناء منقول ووقفه لا يصح معارف واذا كان أصل البقعة
موقوفاً على جهة قرية فبني عليها بناء وقفاً على جهة قرية أخرى اختلف المشايخ
فيه قال بعضهم لا يجوز لان جهة القرية اذا اختلفت لا يصير البناء تبعاً للبقعة فأشبهه
ما اذا كانت البقعة واحدة واستثناء لنفسه وقال بعضهم يجوز لان جهات القرية وان اختلفت
فأصل القرية يجمعها واختلاف الجهة لا يوجب اختلاف الحكم بعد اتفاق أصل القرية
وهذا كما قلنا في سبعة فقر نحو وابرة وأبدنة ونوى بعضهم الاخصية وبعضهم هدى المتعة
أو القران وبعضهم جزاء الصد وبعضهم التعلق جازاً أصل القرية وبمثل نوى بعضهم
الجم لا يجوز كذا هيها وأما اذا وقف البناء على الجهة التي كانت البقعة وقفاً عليها لا يجوز
بالاتفاق ويصير تبعاً للبقعة كما لو وقف البناء والعرضة جميعاً على جهة واحدة وأما اذا
غرس شجرة ووقفها ان غرسها في أرض غير موقوفة فلا يخلو ان وقفها بوضعها من
الأرض صح تبعاً للأرض بحكم الاتصال وان وقفها دون أصلها لم يصح وان كانت
في أرض موقوفة فوقفها على تلك الجهة جاز وان وقفها على جهة أخرى فعلى الاختلاف
الذي مر وهذا لان الشجرة تعتبر البناء من حيث ان قبلمها بالارض وهي تتبع بحكم الاتصال
كالبنا (٢) في الفصل الثالث من وقف الذخيرة * ثم اعلم أنه لا يشرط لصحته عدم
تعلق حق الغيبة فالوقف ما في اجارة الغدير صح ولا يطل الاجارة فاذا انقضت أو مات
أحدهما صرفت الى جهات الوقف وأما وقف المرهون فان اقتسكه أو مات عن وفاء عادلى
الجهة وان مات عن غير وفاء يبيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير * وسكت عن حكمه
حال الحياة لو كان معسراً وفي الاسعاف لو وقف المرهون بعد تسليمه أجبره القاضي
على دفع ما عليه ان كان موسراً وان كان معسراً بطل الوقف وباعه فيما عليه انتهى
وهكذا في الذخيرة والمخط من أوائل وقف البصر (٣) * (قاضيخان) لا يجوز وقف
البناء في أرض هي عارية أو اجارة وفي فتاوى القاضي ظهير الدين وقف الكرد اريدون
وقف الارض لا يجوز وهو بمنزلة وقف البناء بدون الارض والكرد اريدوا تراب يكبس
في الارض ثم يغرس فيها الاشجار ويبنى عليه الابنية في الذخيرة وفي الوقعات ذكر هلال
البصري في وقفه وقف البناء من غير وقف الأصل لم يجوز وهو الصحيح وكذا وقف الكرد اريدوا

وقفاً على ما شرطه وكذا الرهن على حاله في يد المرتهن حتى يشتكه الراهن فان اقتسكه
فالوقف ناخذ على شرطه وان لم يشتكه حتى مات ان كان له مال اقتسكه الوارث أو الوصي وان لم يكن له مال يساع في وفاء الدين من فتاوى
ابن نجيم في الوقف

من غير وقف الاصل لا يجوز لان الكردار والبناء منقول ووقفها غير متعارفين في آخر
 الباب الرابع من وقف الكرمات * ولو وقف أرض غيره فأجازها المالك جازا لوقف عندها
 خلافا للشافعي بناء على جواز تصرف الفضولي موقوفاً عندها وبطلانه عنده خيراً
 يبطل من الوقف من الاسعاف * وقف المشاع صحيح عند أبي يوسف غير صحيح عند محمد
 ومشايع بلخ أخذوا بقول أبي يوسف ومشايع بخاراً أخذوا بقول محمد وبه يفتى ولو بالجملة
 * (خ) والاصح أن وقف المشاع جائز عند مشايخ نراسان ولا يجوز عند محمد
 وبه استدعاة مشايخ بخارا وأفتوا به والمتأخرون أفتوا بقول أبي يوسف أنه يجوز وهو
 المختار من وقف شرعية المفتين (١) * ولو استحق نصف ما وقفه وقضى به للمستحق
 يستقر الباقي وقفاً عند أبي يوسف خلافاً لمحمد (٢) من وقف المشاع من الاسعاف *
 جعل داره مسجداً ثم استحق شيء منه خرج الباقي من أن يكون مسجداً الا أن المستحق
 استحق البعض بحق سابق وكان شريعاً مقاماً رافياً يبطل في فعل جنس مسائل لا يصح
 فيها التبرع من جهة الثانية * قلت فان اشترى أرضاً بشراء صحيح وقبضها وقتها
 وقف صحيحاً وجعل آخرها للمساكين فاستحقها مستحق فأخذها ورجع الواقف بالثمن
 على البائع وأخذ هـ هل عليه أن يتنازع بثمنها أرضاً بقبضها قال ليس عليه ذلك من قبل
 أنه وقف ماله بملك قلت فان استحق نصفها مشاعاً ومعلوماً فأخذ المستحق ما استحق منها قال
 يخابق منها فهو وقف ولا يبطل على مذهب أبي يوسف في باب الرجل يوقف الأرض من
 أرض الخراج من وقف الخصاص (بجر) * وقفه على أنه بالخيار يبطل الوقف ولو جعل
 أرضه مسجداً على أنه بالخيار يبطل الخيار لا المسجد في آخر الفصل الخامس والعشرين
 من الفصولين * وانفقوا على أنه لو اتخذ مسجداً على أنه بالخيار جاز الوقف والشرط باطل
 من وقف التنازلية * وشرائطه أهلية الواقف للتبرع من كونه حراً عاقلاً بالغاً
 وأن يكون متبرعاً غير معلق فانه مما لا يصح تعليقه بالشرط فلو قال ان قدم ولدي فادري
 صدقة موقوفة على المساكين نجاء ولده لا يصبر وقفاً وذكر في جامع الفصولين الوقف مما
 لا يصح تعليقه بالشرط في رواية فأشار الى أن فيه روايتين وجرم بصفة اختلافه وفي البرزلية
 تعليق الوقف بالشرط باطل وفي الثانية ولو قال اذا جاء غداً فادري صدقة موقوفة أو قال
 اذا ملكت هذه الأرض فهي صدقة موقوفة لا يجوز لانه تعليق الوقف لا يحتمل التعليق
 بالخيار لانه لا يختلف به فلا يصح تعليقه كما لا يصح تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يختلف به
 ويحتمل التعليق انتهى من أوائل وقف البصر الرائق (٣) * رجل أقر بأرض في يده أنها
 صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك جازاً اقراره وتصير الأرض وقفاً على الفقراء في أوائل فصل
 في رجل يقر بأرض في يده أنها وقف من الثانية (٤) * رجل أقر بأرض في يده أنها وقف
 على قوم معينين وعماهم ثم يقر بعد ذلك أن الوقف على غيرهم أو زاده هم أو نقص عنهم
 لا يلتفت الى قوله الآخر ويعمل بقوله الاول ولو أقر رجل بأرض في يده أنها وقف وسكت
 ثم قال انها وقف على فلان وفلان وسعى عدداً معلوماً في القياس لا يقبل قوله الاخر لان
 بكلامه الاول صارت الغلة للفقراء فلا يملك الابطال وفي الاستحسان يقبل قوله من

(١) وقف مشاعاً لم يجز عند أبي حنيفة
 ومحمد وبه يفتى قاسم بن قطلوبغا
 وفي الثانية في وقف المشاع والفقوى على
 قول محمد ويحیی النفل عن الثانية
 في وقف المريض وكذا في المنية عند
 (٢) وهذا بناء على أن وقف المشاع جائز
 عند أبي يوسف لا عند محمد
 (٣) وقف على ولده وشرط أنه ان يجز
 عن مساكنه بناء على شرط في الوقف باطل
 الوقف وعند الثاني الوقف صحيح والشرط
 باطل من متغيرات وقف البرزلية عند
 (٤) أقر رجل صحيح بأرض في يده أنها
 صدقة موقوفة ولم يرد على ذلك صحيح
 اقراره وتصير وقفاً على الفقراء والمساكين
 لان الاوقاف تكون في أيدي القوام
 عادة فلو لم يصح الاقرار من هو في أيديهم
 لبطلت أوقاف كثيرة كذا في الاسعاف
 في فصل اقرار الصحيح بأرض في يده أنها
 وقف
 ولو وقف أرضاً على رجل ونسبه فقال
 الموقوف عليه لا يقبل اختلافه قال
 هلال يبطل الوقف وقال الانصاري يصح
 الوقف ولا يبطل بالرّد من أوائل نكاح
 الثانية

المحل المزبور * رجل أقر بوقف صحيح وأقر أنه أخرجه من يده ووارثه يعلم أنه لم يكن أخرجه من يده قالوا أقرانه على نفسه جائز وليس للورثة أن يأخذوه ولا تسع دعواهم في القضاء من المحل المزبور * ويجب أن يعلم بأن قول من في يده أرض هذه الأرض وقف أقرار بالوقف وليس بإشهاد وقف حتى لا يشترط له شرائط الوقف (١) في الخامس من وقف التاتارخانية * في الاسعاف لو أقر بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها هارت وقفنا مؤخذة ليزعمه انتهى من أقرار الاشياء (٢) * أرض في يد ورثة أقر وأقر أباهم وقفها وذكروا كل منهم جهة أخرى بقبول قولهم وتصرف حصته كل إلى الوجه الذي أقر وولاية هذا الوقف للبحاكم يولييه من شاء ولو في الورثة صغار وغائب لا يحكم بحصتهم حتى يدرك الصغير ويحضر الغائب قبل نوع في الشهادة من السابيع من وقف البرازية * (الثنائي في الدعوى والشهادة في الوقف وفي بيان حكم الاوقاف المتقدمة وفيمن يثبت القرابة) * ثم اعلم أن الاعتبار في الشروط لما تكلم به الواقف لما كتب في مكتوب بالوقف ولو أقيمت بينة بشرط تكلم به الواقف ولم يوجد في المكتوب عمل به لما في البرازية وقد أشرنا إلى الوقف على ما تكلم به لا على ما كتب الكاتب فيدخل في الوقف المذكور وغير المذكور في الصلح أعني كل ما تكلم به انتهى من وقف البحار اثنى (م) ولو شهد للشهود أنه أقر عندنا وأشهدنا على نفسه أنه وقف هذه الأرض وقفنا صحيحا وأنها كانت في يده حتى مات قال القاضي لا يفتى بالوقف ولو شهد الشهود أن فلانا أقر عندنا أنه وقف هذه الأرض وسددها وأنه كان مالكها في وقت ما وقفها قضينا بأن ما وقف من قبل الواقف وأخرجناها من يد الذي هي في يده تاتارخانية في العشرين من الوقف * ولو شهد وأعلى أقرار الواقف بالوقف لا يقبل الا اذا قالوا أقر بالوقف وهو يملك في الثاني من شهادة البرازية في نوع في الناقض * (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو رهن المتولى على وقفية أرض وحكم بها على ذي البدن ثم ادعى آخر أنه ملكه لتسمع دعواه فجعل كقسام بجزءه الأصل وقيل لا حتى لو ادعى آخر أنه ملكه لتسمع فجعل كقسام بالملك في أول الثالث عشر من الفصولين * أرض في يد رجل ادعى رجل أنها وقف وبين شرائط الوقف وقضى للقاضي بالوقف ثم جاء آخر وادعى أنها ملكه قالوا قبل بينة المدعى لأن القضاء بالوقف بمنزلة استحقاق الملك وليس بتعريض الأثر أنه لو جتمع بين وقف وملك وباعها ما صفقة واحدة جاز بيع الملك ولو جتمع بين حر وعبد وباعها ما صفقة واحدة لا يجوز بيع العبد دل أن القضاء بالوقف بمنزلة القضاء بالملك وفي القضاء بالملك يقتصر على المقتضى عليه وعلى من تلقى الملك منه ولا يفتى إلى الغير فكذلك في الوقف في باب ما يسطر دعوى المدعى من دعوى التملكية وكذا في الظهيرة * ولا يشترط في الشهادة بالوقف بيان الواقف على ما ذكره في وقف البرازية وشروط لقبولها في كتاب الشهادة هو الصحيح من شهادة البحار اثنى * (فقط) الشهادة بالوقف بلا بيان واقفه تقبل (فش) لا تقبل (عدة) ينبغي أن تقبل لو كان قديما (٣) ولو ذكر الواقف لا يصرف تقبل لو قديم لا يصرف إلى الفقراء وقف مشهور وقديم لا يعرف واقفه استولى عليه غلام فادعى المتولى أنه وقف على كذا مشهور وشهدوا كذلك

(١) أي الشرائط التي يصير بها الوقف

لازما

(٢) أقرانه وقف فلان ومات لا تصح

دعوى الورثة أنه ملك مورثا على ما أفتى

به أبو السعود وبه صرح في الكتب وأما

* اذا باع المقر لابنه من تصديق المشتري

على ما في الاسعاف كذا بخط جامع هذه

المجموعة

(٣) شهدوا أنه وقف ولم يبينوا الواقف

تقبل قال الامام ظهير الدين هذا اذا كان

الوقف قديما وقبل لا بد من بيان الواقف

على كل حال وهو الصحيح برازية في نوع

زيادة الشاهدين للفصل الثالث من كتاب

الشهادات

فالمختار انه يجوز اذا الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز في المختار ولو كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا (فو) وفي (فش) تقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وكذلك الشهادة الرجال مع النساء وكذلك الشهادة بسمع ولو صرح حابه اذا الشاهد ربما يكون سنة عشرين سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فيتيقن القاضي أنه يشهد بسمع فاذا لا فرق بين سكوت وافصاح بخلاف سائر ما تجوز فيه الشهادة بسمع فانهم لما لو صرح أنهم ما شهدا بسمع لا تقبل في الثالث عشر من الفصولين * وقف قديم مشهور لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادعى المتولى أن هذا وقف على كذا مشهور معروف وشهدوا كذلك فالمختار أنه يجوز لان الشهادة على أصل الوقف بالشهرة تجوز على الجواب المختار وان كان الوقف على قوم بأعيانهم وأما على الشرائط فلا هو المختار كذا في الفتاوى في العاشر من العمادية * تكلم المشايخ في الشهادة على وقف شهد بالشهرة المختار جوارها وبه أخذ أبو الليث وفي الذخيرة وتقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهرة وعلى الشرائط لا هو المختار وفي المجتبى المختار أن تقبل على شرائط الوقف أيضا انتهى ولما عت اليوى بالوقف فأفيدك زيادات مهمة منهما ما نقل في الاصول ان كان الوقف على فقراء بأعيانهم لا تقبل اليئنة بدون الدعوى عند الكل وان كان على الفقراء أو على المسجد عند أبي يوسف ومحمد تقبل وعند أبي حنيفة لا تقبل وهذا التفصيل هو المختار وهو أقوى أي الفضل الكرماني وفي الذخيرة وذكر أن الشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وهذا الجواب على الاطلاق غير صحيح وانما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى وكل وقف هو حق العباد فالشهادة عليه لا تصح بدون الدعوى فاسم ابن قطلوبغا * اذا شهدوا أن هذه الضبيعة وقف ولم يذكر والجهة لا تجوز ولا تقبل بل يشترط أن يقولوا وقف على كذا قبيل باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من ابن همام * ادعى أرضا أنها وقف ولا يئنة له فصالحه المشكر قطع المصومة جاز ويطيّب له اذا كان سادقا وفي الاجناس لا يصح لان فيه معنى البيع ويبع الوقف لا يصح في آخر صلح البحر الرائق * وفي فتاوى رشيد الدين في باب الصلح ادعى على رجل محمد ود أنه وقف على كذا فأنكر فصالحه المدعى عليه على مال لا يصح لان الصلح بمنزلة البيع وليس للمتولى ولاية البيع والاستبدال ولو دفع المتولى شيئا الى المدعى عليه وأخذ الدار لاجل الوقف يجوز اذا لم يئكن له يئنة على اثبات الوقف والموقوف عليه لو فعل ذلك لا يجوز لانه ليس بخصم والفضولي لو فعل ذلك يجوز لان الموقوف عليه فعل ذلك لأخذ الدار وأما الفضولي لو فعل ذلك من مال نفسه لاستخلاص الوقف فانه يدفع المال ولا يأخذ الدار في العاشر من فصول العمادى في دعوى الوقف * الوقف الذى تقادم أمره ومات وارثه ومات الشهود الذين يشهدون عليه فهذا على وجهين أما أن يكون له رسوم في دواوين القضاة المعتمد عليها أو لم يكن ففي الوجه الاول اذا وقع النزاع فيه أجرى على الرسوم الموجودة في دواوينهم لان ذلك دليل ظاهر وليس ههنا دليل فوقه وفي الوجه الثانى يجعل مرقوفا فن أثبت في ذلك حقا قضى له به لانه لا دليل ههنا أصلا فمعدر القضاة أصلا هذا كله اذا لم يئكن

ورثة الواقف فان بقي وتنازع قوم يرجع الى ورثة الواقف في الوجهين جميعا فان اقتصروا
 بشئ يؤخذ باقرارهم لانهم قائمون مقام الواقف فكان الرجوع الى ورثة الواقف أولى
 فان تعذر يرجع الى الرسوم فان تعذر يجعل موقوفا الى قيام الدليل من وقف واقعات
 حسامية بعلامة الواو * وقف قديم لا يدري شرائط الواقف ومصارفه يفعل ما فعل من
 قبل في دواوين القضاة والابصر الى الفقراء من وقف مختارات النوازل * ذكر في
 الذخيرة قال سئل شيخ الاسلام عن وقف مشهور واشتهت مصارفه وقد مر ما يصرفه الى
 مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله فيما سبق من الزمان من أن قوامه كيف يعمهون فيه
 وإلى من يصرفونه فيبقى على ذلك لان الظاهر انهم كانوا يفعلون ذلك على موافقة شرط
 الواقف وهو المظنون بحال المسلمين فيعمل على ذلك هذه عبارة الذخيرة قلت وهذا أيضا
 ظاهر لا خفاء فيه وهو موافق للقواعد المذهبية والمراد بشيخ الاسلام والله أعلم
 خواهر زاده في مسئلة اشتباه مصارف الوقف من انفع الوسائل (١) * رجل ادعى أن
 هذه الارض وقف عليه لا تسمع وانما تسمع الدعوى من المتولى وفي الفتاوى قال يصح
 والفتوى على الاول في السابع من وقف الخلاصة * (عدة) لا تسمع الدعوى من
 الموقوف عليه (فر) تسمع وبالأول يفتى في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٢) *
 (فتن) الدعوى في الوقف على المتولى تجوز أما القاضي لو أمر رجلا بأن يؤجر دار الوقف
 مشاهرة فهو وليس بخصم لانه وكيل القاضي بالاستقلال وليس بما أدون في الخصومة فلم تجز
 خصومته الا اذا أذنه القاضي بخصومته والمأذون لا بالاستقلال ليس بمتولى والمتولى من
 يلي التصرف في الوقف في الثالث عشر من الفصولين * وفي الشروط وقف على فقراء
 قرابته فاذا دعى رجل انه من فقراء قرابته انما تسمع على الواقف أو على قيمه أو على وصيه أو على
 ارباب الوقف ان كانوا أخذوا شأمن الغلة من كفالة القمراش * ولولم يكن له وصى اتاهم
 القاضي للوقف فيما وجب له خصما لمن يدعى انه قرابة الواقف ولو أحضر المسمى وارث
 الواقف وادعى عليه لا يكون خصما الا ان يكون قبلا على الوقف في اثبات قوم مشاركة
 القرابة من الاسعاف * وقف على فقراء قرابته فجا رجل وادعى انه من أقرباء الواقف وهو
 فقير كاف أن يبرهن على فقره وأنه من اقارب الواقف وأنه لا أحد يجب عليه نفقته وينفق
 عليه في السادس من وقف البرازية (٣) * فان ادعى أحد انه من القرابة ان الواقف
 حياته وانضم لان الوقف والغلة في يده والمضى يدعى عليه حقا وان مات خصمه الوصى
 الذي الوقف في يده وان له وصيا فادعى على أحدهما أجاز ولا يكون الوارث ولا ارباب
 الوقف خصما كالمترين لانه لا ملك لهم غير الانتفاع فان برهن على المتولى بانه قريب الواقف
 لا يقبل حتى يبرهن على نسب معلوم كالأخوة لأبوين أو لأب أو لأم ولا يقبل على الأخوة
 المطلقة وكذا العمومة فان قالوا لا نعلم له وارثا ترأعطاء وان لم يقر لو اذلت تأتي زمانهم
 يدفع اليه يأخذ كفيلا عندهما كافي الميراث من أهل المزبور * ولو وقف أرضه على
 فقراء قرابته نفي أثبت قرابته وفقره يستحق والا فلا فان اتاهم البيعة على قرابته لم تقبل
 ما لم يفسر الشهود بجهة قرابته وان اتاهم البيعة على فقره ينفي أن يفسر الشهود انه فقير

(١) سئل عن الوقف القديم المشهور اذا
 ضاع كتابه واشتبه على المتولى مصارفه
 كيف يصرف على مستحقه أجاب ينظر
 الى المعهود من حاله في الزمن السابق في
 الاستحسان وجدوا الحسابات الصادرة
 في زمن نظر الوقف قبله كيف يعملون
 فيه وإلى من يصرفونه من ارباب
 الوظائف فيبقى على ذلك من فتاوى ابن
 نجيم في الوقف ع

(٢) وقد ذكر في الفصولين قبيل هذا أن
 الأصح انه لا يصح لأن له حقا في الغلة لا غير
 وقال بعده وينفي بأنه لا يصح لأن حقه
 أخذ الغلة لا التصرف في الوقف وهذا
 اذا ادعى بقراة ان القاضي وأما اذا ادعى
 بأذنه يصح وفاقا كذا في الفصولين بعلامة
 (فتن) وهذا الاختلاف فيما اذا كان
 الموقوف عليه واحدا وأما اذا كان
 جماعة فاذا دعى أحدهم انه وقف بغير إذن
 القاضي لا يصح رواية واحدة كما
 في الفصولين في ١٣ ع

وهذا يدل على أن للموقوف عليه دعوى
 حصته من الغلة من المتولى وعليه قنوى
 المرحوم وأما دعواه من متصرف الوقف
 فلا تجوز كما صرح به في الفصولين ع
 (٣) وان اختلفت القسيم وجاء بشاهدين
 شهدا على انه قريب هذا الواقف فاقاضي
 لا يقبل شهادتهما حتى يشهدا بنسب
 معلوم فثبت هذا انه ابنه أو أخوه أو عمه أو
 ابن عمه أو ما أشبهه وينفي مع ذلك أن بينا
 انه أخوه لآبائه وأمه أو لآبائه أو لآبائه
 كذا في آثارنا راجعة في أول الفصل

الحادى عشر من كتاب الوقف ع

معدم لانعلم له مالا ولا أحدا يلزمه نفقته وكل من له مؤنة من مال الغير ويمثلها استيفاء بها غير
فرض القاضي فلا حظ له في هذا الوقف كأولاد الغنى إذا كانوا فقراء صغاراً وكباراً إنا
لا أنواجه أن أؤدبهم ورأى أنى أو يجانبين وكل من له مؤنة من مال الغير ولكن لا يملك
استيفاءها لا يفرض القاضي فله حظ في هذا الوقف كذى رحم محرم منه في باب الوقف
على فقراء قرابته من وقف الوكيل للسر خسي * ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة الواقف
ثم حضر ابنه وأقام بينه على أنه ابن المحكوم له كفاء ذلك لاستحقاق الوقف والمرأة وابنها
والخند وولد وولد وان سفل كالرجل وابنه في حكم الحاكم ولو حكم القاضي لرجل بأنه قرابة
الواقف وفسر الشهود وقرابته لأبويه ثم جاء آخر وأقام بينه أنه أخو المقضى له من أبويه قضى
له بها كذلك ولو فسر واقربائه بأنه قرابته لأبيه وأقام آخر بينه أنه أخو الميت لأبيه قضى
له كذلك وهكذا حكم قرابة الأم ولو قضى لرجل بأنه * الواقف أو خاله مثلاً وفسر حاله ثم
حضر رجل وادعى عليه أنه قرابة الميت وأقام على ذلك بينة بقبولها القاضي أن كان المقضى
له أخذ من الوقف شيئاً أو الأفلأ لعدم كونه خصماً وهذا استحسان وفي القياس يقبل
مطلقاً في إثبات قوم مشاركة القرابة من الاسعاف * (الثالث في الوقف على الأولاد) *
سئل شيخ الاسلام عن رجل وقف داره على أولاده وكتب في الصك وقف فلان على
أولاده فلان وفلان كذا وقفه عليهم ونصتق به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا
يوجب الفساد لأن هذا وصية للوارث والوصية للوارث باطلة قال وينبغي أن يحتاط في ذلك
فيكتب في حال حياته وصحته قال وكذا سمعت من السيد الامام أبي شجاع وهذا الجواب
صحيح فيما إذا كان له وارث آخر سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما إذا لم يكن له
وارث آخر في أول التاسع عشر من وقف التانار ثانية * ولو قال ارضى هذه صدقة
موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد ولدي ونسلهم فالوقف على ولده لصلبه لا يجوز لأن
الوصية للوارث لا تجوز وعلى ولده ولده يجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حياً
فتقسم الغلة في كل سنة على عدد رؤسهم فما أصاب ولد الولد فهو لهم وقف وما أصاب ولد
الصلب فهو ميراث بين جميع الورثة حتى يشاركهم الزوج والزوجة وغيرهما فان مات
بعض ولد الصلب فالغلة تقسم على رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما أصاب
الباقي من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة للأحياء والأموات كل من كان حياً عنده موت
الواقف هذا في الفتاوى في باب الباء في الفصل الخامس من وقف الخانية * رجل وقف
أرضه على أولاده وجعل آخره لفقراء غنات بعضهم قال هلال يصرف الوقف الى الباقي فان
ما توا بصرف الى الفقراء لا الى ولد الولد في باب الوقف على الأولاد من الخانية (١) * ولو
قال وقف على أولادي وله ولدوا صدقة وجود القل كان نصف الغلة والنصف الآخر
للفقراء ويدخل فيه الذكر والانثى من أولاده ويدخل فيه ولد الابن أيضاً (٢) لما قلنا ان
ولد الابن بمنزلة ولده من المحل المزبور * ارضى صدقة موقوفة على أولادي الذكور
والاناث على السواء يصرف على ولد صلبه الا أن يقول على الذكور فينتد لا تدخل الاناث
ومادام من ولد الصلب يصرف له فاذا انقرضوا فالى الفقراء لا الى ولد الولد وان لم يكن له يوم

(١) رجل وقف أرضاً على أولاده وجعل
آخره لفقراء غنات بعضهم يصرف الوقف
الى الباقي فان ماتوا يصرف الى الفقراء
لا الى ولد الولد كذا في الخامس من وقف
الخلاصة وكذا في البرازية *
وهذا لا يخالف ما سبق آنفاً فان المراد من
دخول ولد الابن تناول لفظ الأولاد إذا
لم يوجد وقت الوقف ولد صلبى بل وجد
ولد الابن فقط ويدل عليه قوله لما قلنا
ان ولد الابن بمنزلة ولده ومراده الإشارة
الى ما قال آنفاً من أن يكون ولد الابن
عند عدم ولد الصلب بمنزلة ولد الصلب
قلبتاً قبل كذا بخط جامع هذه
الجموعة *
قال أبو السعود وما ذكر في المحيط
الرضوى وفي الذخيرة وفي فتح القدير
وفي الدور من تناول لفظ أولادي غير مكرر
لولد الولد غلط صريح ولا بد للتناول من
ذكره مكرراً كما ذكر في البرازية والخانية
فعلينا بالمراجعة للكتب المعتمدة والتأمل
في الفرق *
(٢) أى عند عدم ولد الصلب كما في أول فصل
في الوقف على الأولاد من الخانية

(١) ولو قال أولادى بلفظ الجمع يدخل الذل كله كذا الطبعات الثلاث بلفظ ولدى كذا فى ابن همام وكذا فى الدرر بعد
 (٢) وبشر بما ذكره قاضيهان فى فصل الوقف على الأولاد أن عدم الدخول فى ظاهر الرواية فيما إذا لم يذكر الأولاد مكرراً وأما إذا
 ذكره مكرراً فلا شبهة فى الدخول وبه صرح أبو السعود ونقله عن (٢١١) خمس الأئمة السرخسي وقال وما وقع فى الكتب من عدم
 الدخول فهو غلط كذا بخط جامع
 هذه المجموعة بعد

وصحبه قاضيهان فى فصل فى الوقف
 على الأولاد والأقرباء والجيران وفى
 الولولية والفتوى على عدم الدخول
 وكذا فى أواخر الفصل الأربعين من
 الفصولين وكذا فى المنية والسراجية
 نقله عن (نشر) بقوله فيدر وايتن
 والفتوى على أنهم لا يدخلون كذا بخط
 جامع هذه المجموعة بعد

(٣) رجل وقف أرضاً على أولاده وأولاد
 أولاده أبداً ما تناسلوا أولاداً وأولاد
 قسم بينهم على السوية ولا يفضل المذكور
 على الأنثى كذا فى الحادى عشر من وقف
 الكرباسى بعد

(٤) وهو الصحيح كذا فى الدرر فيكون
 المذكور مصة للولد المضاف وهو الأصل
 كما عرف فى محله كذا بخط جامع هذه
 المجموعة بعد

مسئله زيد وقفه سند ذكور مقيد
 قبلوب على ولدى وولدى الذى كور ديه
 اولاد بنين وبنات ذكور ذكور ذكور
 اولورى الجواب اولور الذكور ذكور
 قريبى صفتى اولورى أبو السعود بعد
 (ترجمة)

زيد قيد فى وقفه بالذكور فقال على
 ولدى وولدى الذى كور فهل يدخل
 الذكور كلهم من أولاد البنين والبنات
 الجواب نعم يدخلون فان الذكر كور مصة
 للقريب

اولاده وأولاد اولاده مشروط اولاد
 وتقدم اولاد بنات دخی حصه الورلى
 الجواب الورلى اولاد بنات حصه المرق لفظ
 اولاد مكرراً ولدى صورته درامام

محمد بن ابى روايت انه در تعدد صورته دخی ابى روايت اولوب عدم دخول اولى در بونوهم وانوب كتب فتاوى دى حوق كتابه يار لستدر
 يمانعوا ولمشدر حوق وواب شمس الأئمة السرخسي ديد بى شيدراً أبو السعود (ترجمة)

الوقف ولد صلبى وله ولد الابن بصرف اليه ولا يشترك من دونه من البطون ولا يدخل فيه
 ولد البنت فى ظاهر الرواية وبه أخذ هلال وذكر المصنف عن محمد بن يدر فى ولد البنات
 أيضاً والصحيح ظاهر الرواية لانه من ذوى الارحام من أواملى الخامس من وقف البزازية *
 رجل وقف ضيعة على ولده وابنه له ولد صلبى وله ولد لانه فان الغلة تصرف الى ولد الابن
 فان حدث بعد ذلك للواقف ولد صلبى قال الفقيه أبو جعفر تصرف الغلة الى الولد الحادث
 وينظر فى ككل غلة الى مستحقها يوم الادراك ولا يهتبر ما مضى سواء حدث بعد الوقف
 أو كان موجوداً وقت الوقف فى الوقف على الأولاد من الخيرية * وقف ضيعة على
 أولاده وأولاد أولاده أبداً ما تناسلوا وله أولاد أولاد قسم فيما بين الأولاد بالسوية لا يفضل
 المذكور على الأنثى وأولاد البنات يدخلون فى رواية المصنف أما فى ظاهر الرواية لا يدخلون
 وكذا لو كان مكان الوقف مصرية والفتوى على ظاهر الرواية وهو عدم الدخول
 موجبات الاحكام اقلها بفا (١) وفى الفتاوى رجل وقف أرضاً على أولاده وأولاد
 أولاده قسم بينهم على السوية لا يفضل المذكور على الأنثى وكذا لو لم يوقف على شرط
 الواقف والوقف على البنين والبنات يقسم بينهم على السوية فى الخامس من وقف
 الخلاصة * وقف على أولاده وأولاد أولاده بصرف الى أولاده وأولاد أولاده أبداً ما
 تناسلوا ولا بصرف الى الفقراء مادام واحد منهم باقياً وان سفل لأن اسم الأولاد يتناول
 الكل بخلاف اسم الولد فانه يشترط ذكر ثلاثة بطون حتى يصرف الى التوافل ما تناسلوا
 فى الخامس من وقف البزازية (٢) * رجل وقف ضيعة على ابن له وأولاده وأولاد أولاده
 أبداً ما تناسلوا قال أبو القاسم تقسم الغلة بينهم على من كان من ولد ابنه على عدد الرؤس
 يستوى فيه المذكور والأنثى تقبل له أولاد الأنثى قال يدخلون لانهم أولاد أولاده قال
 مولانا رضى الله عنه هذا يوافق ملتران فى ولد الولد يدخل أولاد البنات كما يدخل أولاد
 البنين فى فصل الوقف على الأولاد والأقرباء من الخيرية (٣) * وذكر هلال فى الوقف
 اذا قال وقت على ولدى وولدى الذى كور فالذكر كور من ولد البنين والبنات يدخلون فى
 الوقف (٤) من المثل المزبور قلت رأيت رجلاً قال أرضى هذه صدقة موقوفة لله أبداً
 على ولدى فاذا انقرضوا فهم على المساكين قال الوقف جائز قلت فلن تكون غلة هذه
 الصدقة قال لولده لصلبه من الذكور والأنثى من كان له ولدى يوم وقف هذا الوقف ولكل
 ولدى يحدث له بعد ذلك وانما ينظر الى الغلة يوم تأتى فتسكون لكل ولدى يكون له يومئذ قلت
 فان ولده مولود بعد ما طلعت الغلة قال ان كان ولده هذا المولود لاقى من ستة أشهر ومنذ
 طلعت الغلة دخل فى هذه الغلة وقبى بأتى من الغلات بعدها وان كان هذا المولود ولداً لا أكثر
 من ستة أشهر ومنذ يوم طلعت هذه الغلة فانه لا يدخل فى هذه الغلة ولا يكون له فيها شئ
 ويدخل فى كل غلة تأتى بعدها قلت فمن مات من ولده قبل أن تأتى هذه الغلة قال لا شئ
 له فيها ومن مات منهم بعد أن جاءت هذه الغلة فخصته منها لوارثه بقضى متناهية وينفذ
 منها وصاياه ويكون الباقى منها لورثته فى الباب الرابع عشر من وقف المصنف * قلت
 رأيت رجلاً قال أرضى صدقة موقوفة على ولدى وعلى أولادهم قال يعطى ولد الصلب

محمد بن ابى روايت انه در تعدد صورته دخی ابى روايت اولوب عدم دخول اولى در بونوهم وانوب كتب فتاوى دى حوق كتابه يار لستدر
 يمانعوا ولمشدر حوق وواب شمس الأئمة السرخسي ديد بى شيدراً أبو السعود (ترجمة)

والولد الصلب خاصة فإذا انقرضوا سكنت الغلة للفقراء قلت أرأيت من حدث من ولد الصلب ومن أولادهم أيعطون جميعا قال نعم قلت أرأيت إذا انقرضوا ولد الصلب وأولادهم أيعطى من هودون ذلك البطن قال لا قلت ولم قلت ذلك قال لأنه انما سمي هذين البطنين خاصة فاقصر على ما سمي دون ما لم يسم قلت أرأيت لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على ولد ولد ولدي وعلى أولادهم قال جائز وأعطيتهم جميعا قلت أفعطى من هو أسفل من ذلك قال نعم هذا بمنزلة قوله ونسلهم ما تناسلوا لانه قد ذكر ثلاثة بطون فإذا ذكر ثلاثة بطون استحسن أن يجعل هذا بمنزلة قوله ونسلهم ما تناسلوا وكان القياس أن لا يعطى الا البطن الذي سمى بالخاصة دون من ترك تسميته والذي استحسن أن أعطاهم ما تناسلوا في باب الرجل يقف على ولده ونسله من وقف هلال * قلت أرأيت لو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي المخلوقين وعلى أولاد أولادهم ولم يذكر على ذلك قال هذا جائز لا يعطى للبطن الثاني شيء لانه لم يسمهم وتركهم فانما الوقف على ولد الصلب وعلى البطن الثالث قلت أفعطى من يحدث من البطن الثالث قال نعم من المجل المزبور * ولو قال وقفت ارضى على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد دخلوا في الوقف لان النسل ينضم القريب والبعيد القريب بحقيقته والبعيد بحكم العرف ثم اتفقت الروايات على أن أولاد البنين يدخلون في لفظة النسل وفي أولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد ولو قال وقفت على ولدي ونسلي وله ولد وولد ولد ثم حدث له ولد لصلبه بعد الوقف دخلوا في الاستحقاق أما ولده وولد ولده لان لفظ الولد يتناولهم وكذا لو قال على ولدي المخلوقين ونسلي يدخل فيه الولد الحادث بلفظة النسل لان الولد الحادث من نسله ولو قال على ولدي المخلوقين ونسلهم لا يدخل فيه الولد الحادث من نسله لانه اثبت الاستحقاق لأولاده المخلوقين والعددوم لا يكون مخلوقا فكذلك قالوا فلا يدخل فيه الولد الحادث ويدخل فيه أولاده المخلوقون وأولاد أولادهم أبدا ما تناسلوا الا أولادهم المخلوقين ثبت لهم الاستحقاق بلفظة الولد وثبت الاستحقاق لمن بعدهم من البطون بلفظة النسل لانهم من نسلهم وكذا لو قال على ولدي المخلوقين وعلى أولادهم فحدث له ولد لصلبه لا يكون لهذا الولد الحادث شيء في فصل الوقف على الأولاد من الثانية * ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة على نسلي أو على ذريتي يدخل فيه من كان من ولده ونسله مخلوقا يوم الوقف أو انخلق بعده وان كان في نسله أولاد البنات لا يدخلون فيه (١) في باب الرجل يقف على ولد وولد ولد من وقف الوجيز * النسل الولد وولد الولد أبدا ما تناسلوا ذكرنا كانوا أو انا ما والعقب الولد وولد الولد من الذكور في أول باب ذكر الوقف على أولاده من الاسعاف * قلت أرأيت إذا قال ارضى هذه صدقة موقوفة على عقب زيد ثم من بعده على المساكين قال الوقف جائز والغلة لعقب زيد أبدا ما تولدوا قلت ومن عقب زيد قال وله ولد وله ولد وله أبدا ما تولدوا ومن أولاد الذكور دون الاناث الا أن يكون أزواج الاناث من ولد ولد زيد فكل من يرجع نسبه بإبائه الى زيد فهو من عقب زيد وكل من كان أبوه من غير ولد زيد فليس من عقب زيد في مسألة هل يدخل أولاد البنات في لفظ الأولاد والنسل والعقب من اتفق الوسائل * ولو قال

المشروط للأولاد والأولاد الأولاد أم لا الجواب نعم يأخذون وكذلك يأخذون حصته من الوقف في صورة ما إذا لم يتكرر لفظ الأولاد وإن كان في هذه الصورة روايتان عن الامام محمد وأما صورة التمسك فلا اختلاف فيها دخول أولاد البنات فيها أمر محقق صرح به شمس الأئمة السرخسي وما وقع في أكثر نسخ الفتاوى من جعل الروايتين في صورة التمسك وأن الأولى عدم دخولهم وهم بالصواب ما قاله شمس الأئمة

(١) سئل عن أولاد البنات هل يدخلون في الوقف على الذرية أو النسل أو العقب الجواب لا يدخلون قلت هذا افتماجا اختاره الامام الطرسوسي في فوائده من إحدى الروايتين عن أبي حنيفة لكن رجع شيخ الاسلام عبد البر في شرح المنظومة في الوقف الدخول كسدا في فتاوى ابن نجيم

قال الطرسوسي
آل وأهل وأولاد كذا عقب
نسل وجنس كذا ذرية حصروا
فلا يدخل أولاد البنات بها
فما ذكرت وقد تم الذي ذكرنا

على زيد وعمرو وفله ليس لولد زيد شيء من الغلة وانما هي لزيد وعمرو وولد عمرو ولاضافة
الولد اليه في باب الوقف على قوم يتقدم بعضهم من الاسعاف * (يخ) وقف أرضا
على أولاده وهم فلان وفلان وفلان ثم من بعدهم على أولادهم وأولاد أولادهم
ما ولدوا وابتاعا بعد بطن (١) فلو مات واحد منهم من أولاد فلان شيء لهم مادام في
البطن الا قول حتى في باب ما يتعلق بالوقف على أولاده من القنية * ولو وقف على أولاده
وسمى فلان وفلان وفلان وجعل آخره للفقراء مات واحد منهم فانه يصرف نصيبه الى
الفقراء في الخصاص من وقف البرازية وكذا في النخاية * ولو قال أرضى صدقة موقوفة
على بني ولده ابنان أو أكثر كانت الغلة لهم وان لم يكن له الابن واحد وقت وجود الغلة
كان نصف الغلة له والنصف الآخر للفقراء ولو كان له بنون وبنات قال هلال كانت الغلة
لهم على السواء لان اسم البنين يتساوى للبنين والبنات وعن أبي حنيفة في رواية تكون
الغلة للبنين خاصة (٢) والصحيح هو الاول وهو كقولنا أرضى صدقة موقوفة على اخوتي
وله اخوة واخوان اشتركوا جميعا في فصل الوقف على الاولاد من النخاية * ولو قال
أرضى صدقة موقوفة على بني ولده بنات ليس معهن ابن كانت الغلة للفقراء ولا شيء للبنات
لان اسم البنين لا يتساوى للبنات عند الانفراد وكذا لو وقف على بناته وله بنون ولا بنات
له كانت الغلة للفقراء من محل المزبور وكذا في النخاف * وقف على بني فلان وله بنون
وبنات قال هلال هم فيه سواء وخلق الامام أنه لهم لانه قال بعض المشايخ في المسئلة
روايتان وهذا انما يصح في بني أبي حصون أما فيما لا يحصون يصح أن يقال هذه المرأة
من بني عجم في الخصاص من وقف البرازية * ولو قال جعلت أرضى صدقة موقوفة على
المحتاجين من ولدي ولهم في ولده الاحتياج واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف
العمدة * (الرابع في الوقف على القرابات وعلى أئمتها الاولاد وعلى الاهل والعبال
وعلى الفقراء والموالي) * رجل قال أرضى هذه صدقة موقوفة على أقاربي أو على
قرايبي أو على ذي قرابتي قال هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه
والد الوافق ولا يستد ولا ولده في أول فصل في الوقف على القرابات من وقف النخاية *
قلت فان قال تجرى غلة هذا الوقف على فقراء قرايبي أبدا قال فالوقف جائز وتكون غلة
هذا الوقف لكل من يكون فقيرا يوم تأتي الغلة قلت ولا ينظر في ذلك المدة من كان فقيرا يوم
وقف هذا الوقف قال لا وانما تقسم الغلة على فقرائهم يوم تقع القسمة ألا ترى أنه لو كان له
قرايبة فقراء وقرايبة أغنياء فاحتقر بعض الأغنياء واستغنى بعض أولئك الفقراء قبل مجي
الغلة ثم جاءت الغلة انما يعضى كل من كان فقيرا يوم جاءت الغلة فان قال قائل انما أنظر الى
من كان فقيرا من قرايبه يوم وقف هذا الوقف وأعطيتهم تلك الغلة قبل له فان استغنى أولئك
الذين كانوا فقراء واحتقر الأغنياء في قولك يجب أن تدفع الغلة الى هؤلاء الذين قد استغنوا
ويمنع الذين افتقروا وهذا خلاف ما عليه المسلمون في باب ذكر القرابة من وقف النخاف *
وقف ضبعة على فقراء قرايبه وقريته وجعل آخره للمساكين جاز يحصون أولادهم
أراد التميم تفضيل البعض فالمسئلة على وجوه ان كان الوقف على فقراء قرايبه وقريته

(١) اعلم ان تسلا بعد تسلي لا يحمل على
افادة الترتيب بل يحمل على افادة التأيد
كما لو قيل قرنا بعد قرن اللهم الا أن يكون
اصطلاح أهل ديار الوافق على عدم
العرف بين البطن والنسل كذا في فتاوى
أبي السعود سيد

(٢) أما مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف أن
البنين جماعة الابن فيقع هذا اللفظ على
الذكور دون الاناث لانه يمكن أن
يصرف الكلام الى الحقيقة فيستغنى عن
المجاز وسبقه هذا اللفظ للذكور كذا
في غاية البيان في باب الوصية للأقارب من
الوصايا سيد

وهم يحصلون أو لا يحصلون أو أحدهم يقبض يحصلون والآخرون لا يقبضون الوجه الأقل يصرف
 المغلة إلى الفريقين بهما درهم وليس له أن يفضل البعض على البعض لأن قصده الوصية
 وفي الوصية الحكم كذلك وفي الثاني للقيم أن يجعل نصف المغلة للفقراء والقرابة ونصفها
 للفقراء فإنه ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ويفضل البعض على البعض كما شاء لأن
 قصده القرابة وفي الصدقة الحكم كذلك وفي الوجه الثالث يجعل المغلة بين الفريقين أو لا
 فيه صرف إلى الذين يحصلون بهما درهم وإلى الذين لا يحصلون سهواً واحداً لأن من يحصل لهم
 وصية ومن لا يحصل صدقة والمستحق للصدقة واحد ثم يعطى هذا السهم من الذين لا يحصلون
 من شاء ويفضل البعض على البعض في هذا السهم في نوع في ألقاط جارية في الوقف من
 الثالث من البرازية * (ن) وقف ضبعة على الفقراء وله بنت محتاجة فلو وقف في صحته
 جاز الصرف إليها وإلى ولدها ولو في مرضه لم يجز الصرف إليها (١) ويصرف إلى ولدها في
 كتاب الوقف من الفصولين (٢) * رجل وقف في صحته أرضاً على الفقراء فاحتاج بعض
 ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف إليه وهو أولى من سائر الفقراء يأخذ الشرطيين
 أحدهما أن يصرف البعض إليه والبعض إلى الأجنبي أو الكل إلى ورثة الواقف في بعض
 الأوقات لأنه لو صرف الكل إليهم على الدوام لظن الناس أنهم أوقف عليهم فربما يتخذونه
 ملكاً في الوقف على القرابات من وقف الخيرية * رجل وقف في صحته وقفاً على الفقراء
 فأصرف إلى أي فقير أفضل ذكر الناطقي أن الصرف إلى ولد الواقف أفضل (٣) ثم
 إلى قرابة الواقف ثم إلى موالى الواقف ثم إلى جيرانه ثم إلى أهل المصر من كان أقرب
 إلى الواقف منزلاً (٤) من محل المزبور * ولو احتاج الواقف فانه يعطى له على قول أبي
 يوسف وقيل يجوز على الإطلاق وقيل لا يجوز من وقف خزنة الأكل * وقف بشرط
 الكل أو البعض لنفسه مادام حياً ويعتده للفقراء بطل الوقف عند محمد وهلال وقال
 الثاني بصرح ومشايع بل أخذوا بقول الثاني وعليه الفتوى فيما يتعلق بالشرط من وقف
 البرازية لمخفا * قال في الكافي ولو شرط المغلة لأماته أو لعبيده فهو كاستراطها لنفسه
 فيجوز عند أبي يوسف ولا يجوز عند محمد قال والفتوى على قول أبي يوسف في باب
 الوقف على أمتها الأولاد من الأسعاف وفي الذخيرة إذا جعل أرضه صدقة موقوفة
 على عبد الله وزيد قاله لهما ولو ماتا كانت المغلة كلها للفقراء وإن سمي جماعة قسمت
 المغلة بينهم على عدد رؤسهم فإن مات أحدهم صارت حصته للفقراء والباقى إلى بقى منهم
 ولو قال على ولدي عبد الله فلان وفلان فمات أحدهما كان نصف المغلة للفقراء ولو قال على
 زيد وعمرو وزيد الثالث كان لعمرو الثلثان وكذلك إذا سمي ثلاثة وبين نصيب الاثنين وسكت
 عن الثالث كان الباقي للثالث وكذا إذا سمي جماعة وذكر بعضهم أن زكاة معلومة فانه
 يعطى ما سمي والباقى لمن لم يسم ولو قال زيد النصف ولعمرو الثلث وسكت به على لكل
 واحد ما سمي والباقى بينهما نصفان وكذلك إن سمي لكل واحد منهما شيئاً فإن زادت
 المغلة على ما سمي كانت الزيادة بينهما على السوية ولو قال أرضي هذه صدقة موقوفة
 لعبد الله من غلاتها مائة درهم وزيد مائتان فزادت المغلة الزائدة تكون للفقراء

ولا يكون

(٤) لأن الوقف في المرض وصية ولا تجوز
 الوصية للوارث بعد

(٢) وقف ضبعة على الفقراء مائة عن بنت
 صغيرة ضعيفة فلو كان الوقف في الصحة جاز
 للقيم أن يصرف إليها قدر حاجتها وهو
 الأفضل ولو كان في حال المرض لا يجوز
 لأن هذا معنى الهبة والهبة للوارث في
 حال الصحة تجوز وفي حال المرض لا تجوز
 قال الصدر الشهيد وانما عرف هذا
 التفصيل عن أبي القاسم الصفار وبه يفتي
 كذا القاسم بن فطو بغير من موجبات
 الأحكام بعد

(٣) كذا ذكر الناطقي في واقعاته
 وهلال في وقفه غير أنه قال به على أقل
 من مائة درهم وإن كان نصيبه أكثر من
 مائة درهم كذا في وقف الخلاصة بعد
 (٤) والأفضل في صرف الصدقة أن
 يصرفها إلى الأخوة ثم الأعمام ثم ذوي
 الأرحام ثم جيرانه ثم أهل سكنه ثم أهل
 مدينته كذا في زكاة جامع الفتاوى بعد

ولا تكون بينهم اختلاف المسئلة الاولى في الحادى والعشرين من وقف الكرماني
 * (الهداية) ولو وقف بشرط البعض أو الكل لأمتهات أولاده أو مدبريه ماداموا أحياء
 وإذا ماتوا فهو لفقراء والمساكين فقد قيل يجوز بالاتفاق وقيل على الخلاف أيضا
 وهو الصحيح وفى الثانية رجل وقف على أمتهات أولاده فى حال وقفه وعلى من يحدث
 منهم بعد ذلك فى حياته وبعد وفاته ما لم يتزوج فهو جائز أما على أصل أبي يوسف
 فلا قال عنده يجوز الوقف على نفسه فكذلك على أمتهات أولاده وعلى قول محمد بن جاز
 الوقف على أمتهات أولاده لأنه لا بد من تعميم هذا الوقف بعد موته لأنهم أجنبيات
 وإذا جاز بعد الموت جاز فى حياته تبعاً لكم من شئ يجوز تبعاً ولا يجوز أصلاً فى الرابع
 عشر من وقف التاتارخانية * رجل وقف وقفاً على أمتهات أولاده إلا من تزوج فأنه
 لاشئ لها فتزوجت واحدة منهم ثم طلقها وزوجها لا يكون لها شئ إلا إذا شرط الواقف
 فى الوقف أن من تزوجت وطلقها زوجها فلا يكون لها شئ (١) كن
 وقف على بنى فلان إلا من خرج من هذه البلدة فخرج بعضهم ثم عاد فهو على هذين الوجهين
 وكذا لو وقف على بنى فلان ممن يتعلم العلم فترك بعضهم ثم اشتغل به فهو على هذين الوجهين
 بمعنى لاشئ إلا أن بشرط الواقف أنه لو عاد فله أيضاً قبيل الوقف على أهل البيت من وقف
 خزانة المقتنين * قلت أرأيت رجلاً قال أوصى هذه صدقة موقوفة على موالى وهو رجل
 من العرب قال فالوقف جائز والغلة لكل من أعنته هذا الواقف ولكل من يدركه العتق من
 قبله بعد هذا الوقف ومن كان على دين المولى ومن كان على غير دينه قلت وهل يدخل فى هذا
 الوقف أمتهات أولاده ومدبروه إذا اعتقوا بعد موته قال نعم قلت فإن كان أوصى أن
 يعتق عنه رقيقاً من رقيقه بعد موته أو أوصى أن يشتري رقيقاً بعد موته فعتقه وأعتقه قال
 نعم يدخل هؤلاء جميعاً فى الوقف قلت فدخل الذى كوروا الأناث جميعاً قال نعم لأن قوله
 موالى اسم لجميع الذكور والأناث قلت فهم جميعاً فى الوقف سواء تقسم الغلة إذا كان
 على جماعتهم على عددهم يوم تقع القسمة قال نعم قلت فمن مات منهم قال أمان مات بعد
 أن جاءت الغلة فصبه من المورثته ومن مات قبل حجي الغلة فلا حق له فى الغلة فى باب
 الرجل ينفق الأرض على مواليه من وقف الخصاص * رجل حر الأصل وقف على مواليه
 فالوقف جائز والغلة لمن أعنتهم ولن يعتق من قبله بعد الوقف وإن يعتق عنه من أمتهات
 أولاده ومدبريه ولمن أعنت بعد موته بوصيته مؤمناً كان المولى أو كافراً ذكر أو أنثى
 ويدخل فيه أولاد مواليه لأنه لا حول لهم غير الواقف فإذا أعتق عبد الله وولد ولد من امرأة
 حره دخل الولد فى الوقف فى أول باب الوقف على الموالى من أوقاف الناصبي * قد ذكرنا
 أنه لو وقف على مواليه دخل فيه أمتهات أولاده ومدبروه ولو أوصى لمواليه لم يدخلوا
 فى الوصية لأن الوصية تجب لمن كان مولى يوم مات الموصى وهو لا يحدث ولا يؤم بعده
 والوقف يجب لمن كان مولى يوم تخلق الغلة وقد كان لا ترى أنه لو أوصى لولد عبد الله وجب
 لولده يوم يموت الموصى دون من يحدث بعده ولو وقف على ولد عبد الله كان لولد عبد الله
 يوم تخلق الغلة وكذا لو قال صدقة موقوفة بعد وفاتي دخل فيه أمتهات أولاده ومدبروه

(١) ولو شرط أن من تزوج منهم فلا سكنى
 لها سقط حق من تزوج منهم ثم لا يعود
 حقه أبوة أو طلاقه إلا إذا شرط أن من
 مات زوجها أو طلقها عاد حقه فى السكنى
 كذا فى الاسعاف بعد

(١) التولية أمانة كالقضاء والقاضي في مال الميت كذلك حاوي الميتة

المتولي من قرض السبه التصرف والقيم من قرض اليه الحفظ والجمع والتفريق فالقيم تحت يد المتولي وهو يفعل ما تدون المتولي ذكره ابن قاضي سجاوية في الحاشية بعد وبعبر عنه أهل مصر (٦٩٤هـ) بالمشهور أهل الروم بالخاني بعد (٣) وهو قول محمد بن أبي شاذان

واعقده صاحب الهداية في الخلاصة والبرازية والفتوى عليه وأفتى البلخيون أن له ذلك وإن لم يشترط وهو قول أبي يوسف كذا في الفوائد الزينية وقال صاحب الفوائد الزينية في جواب سادته سئل عنها بعد نقل اختلاف الأئمة في الترجيح فقد علمت أن الترجيح قد اختلف وإن الفتوى على قول محمد كذا بخط جامع هذه المجموعة بعد

(٣) سئل عن وقف وقفاً شرعياً وجعل ولاية لنفسه ومن بعده لزيد ثم أراد أن يعزل زيدا ويجعل الولاية لغيره فهل له ذلك مع عدم أن يشترط ذلك لنفسه في وقفه أجاب نعم له أن يعزله عن ذلك ويجعل الولاية لغيره ولو لم يشترط ذلك لنفسه في عقد الوقف من فتاوى ابن نجيم في الوقف بعد

(٤) أقول أطلق الناظر فشملي ما إذا كان الواقف هو الناظر بأن شرط الولاية لنفسه وهو كذا قال الزيلعي في شرح الكنز عند قول صاحب الكنز وجعل الولاية إليه صح وينزع لو خافنا كالوصي وإن شرط أن لا ينزع عنه أن الواقف لو شرط الولاية لنفسه وهو غير مأثور على الوقف فلا قاضي أن ينزعها منه ولو شرط الواقف أن ليس للقاضي ولا للسلطان نزعه لانه مخالف لحكم الشرع فيسقط وتظهر هذا الوصي إذا كان غير مأثور ينزع منه زواجه وأحواله على الاشياء والناظر بعد

(٥) أقول فيه قصور لا يخفى لأن القاضي يقدر أن يعزل الناظر المشروط له إذا كان غير أهلها القصور في رأيه وتصرفه وكذا إذا كان كامل التصرف والرأى ولكن له

ولا يشبه الوصية من المحل المزبور * ولو قال على مولى وله مولى وموحيات دخلوا فيه كما لو قال على أخوتي فإنه يدخل فيه الاخوة والاخوات من المحل المزبور * ولو قال على مولى ومولى مولى وله مولات فكانت الغلة لهم لما ذكره محمد في السير حري طلب الامان لمواليه وله مولات ليس معهن رجل دخلن جميعاً في الامان قبيل باب الوقف على أمتهات الاولاد من المحيط البرهاني * ولو قال على المولى وأيس له الامولى واحد فله النصف والباقي للفقراء من وقف خزنة الاكل * فان وقف على أم ولد زيه ومديره ومكاتبه جاز وما وجب لمديره وأم ولده قبل عتقه حما يكون للمولى وما يجب بعد عتقه ما يكون له وما يجب له مكاتب وهو الثلث يكون له فان عتق كان له وان عجز كان لمولاه قبل الوقف على الجيران من أوقاف الناصبي * (الخامس في الولاية في الوقف) * وقف ولم يذكر الولاية لاحد عند أبي يوسف الولاية للواقف لأن عنده التسليم ليس بشرط وعند محمد لم يصح الوقف وبه يفتي من وقف منية المفتي (١) * رجل وقف أرضاً على جهة ولم يشترط الولاية لنفسه ولا لغيره ذكره لال الرازي والناظر في أن الولاية تكون للواقف وذكر محمد في السير أنه إذا وقف ضيعة وأخرجها إلى القيم لا يكون له الولاية بعد ذلك إلا أن يشترط الولاية لنفسه وكذا الوقات الواقف وله وصي فالولاية تكون للقيم دون الوصي ومن المشايخ من قال الواقف أحق بالولاية وله أن يأخذها من المتولي ما لم يقض يعنى ما لم يقض القاضي بلزوم الوقف وهذه المسئلة بناء على أن عند محمد التسليم إلى المتولي شرط لصحة الوقف فلا يلحق له ولاية بعد التسليم إلا أن يشترط الولاية لنفسه وأما على قول أبي يوسف التسليم إلى المتولي ليس بشرط فكانت الولاية للواقف وإن لم يشترط الولاية لنفسه ومشايخ طبع أخذوا بقول أبي يوسف ومشايخنا أخذوا بقول محمد ولو أن رجلاً وقف وقفاً وأخرجها عن يده وسلمه إلى المتولي ذكر الناظر في ليس له أن يعزل المتولي إلا أن يشترط أن له عزله (٢) فلو أن الواقف شرط الولاية لنفسه وشرط أن ليس للسلطان ولا لقاض عزله فان لم يكن مأثوراً في ولاية الوقف كان الشرط باطلاً للقاضي أن يعزله ويولي غيره ويكون هو كرجل أوصى إلى رجل من ولده وهو غير مأثور كان للقاضي أن يعزله في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخيرية * رجل وقف ضيعة له وأخرجها لمن يده إلى القيم ثم أراد أن يأخذها منه ان شرط لنفسه العزل والاخراج من يد القيم له ذلك لأن شرائط الوقف تراعى وإن لم يشترط فعله قول محمد ليس له ذلك وبه يفتي وعلى قول أبي يوسف له ذلك في الباب الرابع من نقد الفتاوى (٣) * (ز) واقف شرط الولاية لرجل فمضى للواقف أيضاً وله عزل من شرط ونصب غيره في الثالث عشر من الفصولين * شرط أن القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل (٤) من وقف الاشياء لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له بلا مشيئة ولو عزله لا بصير الثاني متولياً كذا في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلا مشيئة ان كان منصوباً للقاضي (٥) من وقف الاشياء (ز) وفي القضية لو قال المتولي من جهة الواقف عزلت نفسي لا ينزل إلا أن يقول له أو للقاضي فخرجته انتهى بمرراتي (٦) * إذا شرط الولاية إلى الأفضل فالأفضل من أولاده وكانوا

خيانة وطمع فالقول يوجد بدون الثاني تأمل بعد يعنى لو قال بديل قوله بلا مشيئة بلا اهلية لكان أولى وأحسن كلهم (٦) سئل عن الناظر في الوقف إذا عزل نفسه هل يعزل أم لا أجاب ان كان من جهة الواقف أو من جهة القاضي فلا بد من علم ما يلهزل وقبله لا يعزل وتصرفه صحيح كالوكيل من فتاوى ابن نجيم رحمه الله بعد

(١) ويصلح وصيا وناظر اذ كره في الاشياء في أحكام المصيان اه
 (٢) هذا يدل على أن تولية الذي صحيحة وينبغي أن يخص بوقف الذي فان تولية الذي على المسلمين حرام لا ينبغي اتباع شرط الواقف فيه من خط ابن نجيم اه
 (٣) وفي الاصل الحاكم لا يجعل القيم من الاجانب مادام من أهل بيت الواقف من يصلح لذلك فاذا لم يجد من يصلح لذلك منهم ونصب من غيرهم ثم وجد منهم من يصلح صرفه عنه الى أهل بيت الواقف كذا في الثاني من وقف البرازية اه
 (٤) ما قولكم في ناظر بشرط الواقف أشهد على نفسه أنه لاحق له في الوقف وأن الحق لفلان وقتر القاضي فلاناهم قام وأراد أن يطلب الناظر هل له ذلك أوجب حيث أقر أنه لاحق له في النظارة سقط حقه وتعلق الحق بفلان بزرعه واقراره وتأكد ذلك بتفسير القاضي فليس له الطلب بعد ما تعلق حق الغير ثم لم يتعلق الحق بالغير كان للقاضي ان شاء ان يقزره تقريراً مبتدأ من فتاوى سراج الدين الحانوي وكذا في فقد الفتاوى نة لاسمه اه
 (٥) قوله فان لم يوجد الى قوله كافي حقيقة الملك لو ذكره عقيب قوله فيما سبق مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك كان مناسباً لا يخفى اه مصححه
 (٦) سئل عن ناظر وقف لم يشترط الواقف له معلوما هل للعامة أن يفرض له معلوما أوجب نعم للعامة ذلك من فتاوى ابن نجيم
 (٧) وليس للمشرف على التسمي أن يتصرف في مال الوقف كذا في فصول العمادي

كلهم في الفضل سواء تكون الولاية الى أكبرهم سنا من أنفع الوسائل * وفسر في الذخيرة الافضل فقال هو الادرع والاصلح والاهدى في أمور الوقف واذا استوى اثنان في الصلاح فالاعلم بأمور الوقف أولى من أنفع الوسائل * ولوجعل الولاية لغائب أقام القاضي مقامه رجلا الى أن يقدم فاذا قدم برز اليه في باب الولاية على الوقف من الاسعاف * قلت أرأيت اذا قال أرضى صدقة موقوفة على أن ولايتها الى ولدي وفيهم الصغير والكبير قال يدخل القاضي مكان الصغير رجلا وان شاء أقام الكبار مقامه قلت أرأيت اذا أوصى في وقفه الى صبي قال القياس أن تكون وصيته باطلة ولكن استحسن أن أبطلها مادام صغيرا فاذا كبر كانت الولاية اليه من وقف أنفع الوسائل * ولو أوصى الى صبي (١) يطل في القياس مطلقا وفي الاستحسان باطلة مادام صغيرا فاذا كبر تكون الولاية له وحكم من لم يخلق من ولده ونسبه في الولاية تحكم الصغير قياسا واستحسانا ولو كان ولده عبدا يجوز قياسا واستحسانا لاهلية في ذاته بدليل أن تصرفه الموقوف للحق المولى بتفذه عليه بعد العتق زال المانع بخلاف الصبي والذمي في الحكم كالعبد (٢) فلو أخرجهما القاضي ثم أعتق العبد وأسلم الذمي لا تعود الولاية لهما في باب الولاية على الوقف من الاسعاف * (ذ) مات الواقف ثم مات القيم فلو أوصى الواقف الى غيره فوصيه بمنزلة ولو لم يوص الى غيره فولاية نصب القيم الى القاضي ولا يجعل القيم من الاجانب مادام يوجد من ولد الواقف وأهل بيته من يصلح لذلك (٣) ولو أقام القيم غيره مقام نفسه في صفته لم يجز الا اذا فوض اليه على سبيل العموم وفي محل آخر للقاضي عزل قيم نفسه الواقف لو خسر الواقف وذكر (ذ) القاضي لا يملك نصب وصي وقيم مع بقا وصي الميت وقيمة الا عند ظهور الخيانة منهما في الفصل الثالث عشر من الفصولين (٤) * (س) اذا مات الواقف بطل ولاية القيم الا اذا جعله قيميا في حياته وبعد وفاته وحققه بصير وصيا وعند محمد التسليم الى القيم شرط صحة الوقف فلا يكون القيم كوكيل فلا ينزل بونه من المأل المزبور * فان لم يوجد (٥) فن يصلح من الاجانب فان أقام أجنيا ثم صار من يصلح من ولده صرفه اليه كافي حقيقة الملك في باب الولاية على الوقف من الاسعاف وكذا في البرازية * وقف صحيح على مصالح مسجد بعينه ثم مات قيمه واجتمع أهل المسجد ونصبوا متوليا بغير أمر قاض فقام على ذلك مدة وأنفق من غلاته على المسجد بالمعروف تكلم المشايخ في جواز هذه التولية واختار أنه لا يجوز ولا يضمن هذا المتولى ما أنفق ثم قال المختار للفتوى أنهم لو نصبوا بمسجد متوليا بغير استطلاع رأي القاضي أنه لا يصح من موجبات الاحكام لقاسم بن قطلوبغا * وفي المجنب للقاضي أن نصب قيميا على غلات المسجد بأجر ماله وان لم يشترط الواقف انتهى (٦) ومثله في القنية منع انفار في الوقف وان كان للوقف متول ومشرف لا يتصرف في الوقف الا المتولى لان المشرف مأمور بحفظ المال لا غير (٧) في آخر باب الولاية على الوقف من الاسعاف * رجل بنى مسجدا وجعله لله تعالى فهو أحق الناس بمرتمه وعمارتها وبسط البوارى والحصى وتطبيق الفتاويل والاذان والاقامة والامامة ان كان أهلا لذلك وان لم يكن فالرأى في ذلك اليه في فصل

في المسجد من صلاة الخاتمة * (السادس في شرط الزيادة والنقصان وفي استبدال
الوقف وفي شراء المتولى بغيره الوقف داوا أو مستغلا) * ولو شرط في وقفه أن يزيد
في وظيفة من يرى زيادته وإن ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من أهل الوقف وأن يدخل
معهم من يرى ادخاله وأن يخرج منهم من يرى اخراجه جاز ثم إذا زاد أحد منهم شيئا
أو نقصه مرة أو أدخل أحدا أو أخرج أحدا ليس له أن يغيره بعد ذلك لأن شرطه وقع
على فعل يراه فإذا رآه وأمضاه فقد انتهى ما رآه وإن أراد أن يكون له ذلك دائما مادام حيا
يقول إن لفلان بن فلان أن يزيد في مرتب من يرى زيادته وأن ينقص في مرتب من يرى
نقصانه وأن ينقص من زاده ويزيد من نقصه منهم ويدخل معهم من يرى ادخاله ويخرج
منهم من يرى اخراجه متى أراد مرة بعد أخرى رأيا بعد رأي وشيئة بعد شيئة مادام حيا
ثم إذا أحدث فيه شيئا مما شرط لنفسه أو مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة التي
كان عليها يوم موته وليس لمن يلي عليه بعده شيء من ذلك إلا أن يشترط له في أصل الوقف
وإذا شرط هذه الأمور أو بعضها للمتولى من بعده ولم يشترطها لنفسه جاز له أن يفعلها
مادام حيا لأن شرطها للغير شرط منه لنفسه ثم إذا مات جاز للمتولى فعل ما شرط له
ولو شرط هذه الأمور للمتولى مادام حيا جاز له والمتولى ذلك مادام حيا ولو شرط
لنفسه في أصل الوقف استبداله والزيادة والنقصان ولم يرد عليه ليس له أن يجعل ذلك أو
شيئا منه للمتولى وإنما ذلك له خاصة لاقتصاره في الشرط في أصل الوقف على نفسه ولا يجوز له
أن يفعل إلا ما شرط وقت العقد وسيأتي لهذا الفصل مزيد بيان في فصل التخصيص في فصل
اشتراط الزيادة من الاسعاف * (فرع مهم) * وقع السؤال بالقاهرة بعد سنة سبعين
أن الواقف إذا جعل لنفسه التبديل والتغيير والاخراج والادخال والزيادة والنقصان
ثم فسر التبديل باستبدال الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون له ولاية الاستبدال
فأفتيت فيها بالنسخ والوالد الامام بصحة ذلك وأن يكون له ولاية الاستبدال لأن الكلام
ما أمكن حمله على التأسيس لا يحمل على التأكيذ ولفظ التبديل يحتمل المعنى المذكور وحمله
على معنى يفسر بغيره ما بعده أولى من جعله مؤكدا به وبالفني موافقة بعض أصحابنا من
الحنفية على ذلك وبخلافه بعضهم من وقف شرح المنظومة لابن الشحنة (١) قلت
أرأيت إذا قال على أن يتي أو يبيعها وأستبدل بغيرها فلم يمتها حتى مات الذي أوصى إليه
أن يبيعها ويستبدل بغيرها قال لا يكون له وإنما هذا شرط له خاصة قلت أرأيت أن شرط ذلك
لوصيه من بعده قال فلا وصيه أن يبيعها ويستبدل بغيرها قلت أن شرط أن أكل من ولي هذا
الوقف الاستبدال به قال فالشرط جائز ولهم الاستبدال به قلت أرأيت أن جعل
الاستبدال لرجل آخر سواه قال فالشرط جائز ولو لوقف أن يبيعها ويستبدل بها قلت
وللرجل الذي اشترط له الاستبدال بها قال نعم إذا شرط بها الاستبدال لرجل كان ذلك جائزا
وله من الشرط مثل ما شرط لذلك الرجل لأنه كالوكيل فما كان للوكيل أن يفعله فللموكل أن
يفعه قلت أرأيت أن قال الواقف للرجل الذي شرط له الاستبدال بالوقف قد أخرجك عما
جعلت اليك من البيع قال فهو مخرج من ذلك وليس له أن يبيع هذه الصدقة بعد ذلك

(١) استبدال الوقف جائز ما لم يكن
مسجدا منية المفقى

قلت فلو باع الواقف ثم باع الرجل الذي شرط له الاستبدال قال فيبيع الواقف أولى من بيعه
ولو باعها الرجل ثم باعها الواقف كان بيع الواقف باطلا وانما ينظر الى أول البيعين
في مسئلة استبدال الواقف من أنفع الوسائل * (عده) وفي العتبية لو شرط أن يبيعها
ويشترى بمثلها بعد اليقظة أو صدق بمثلها أو ينفق على نفسه فهو باطل وقال أبو نصر بطل
الشرط ويصح الوقف * (م) وإذا وقف ضيقه على أنه أن يبيعها أو يصرف عنها الى حاجته
قال أبو نصر الواقف جائز والشرط باطل وعن أبي القاسم فهو وقال أبو بكر الاسكافي
الوقف باطل قال الصدر الشهيد وهو المختار وفي فتاوى التجنيس الوقف والشرط باطلان
هو المختار في الفصل الرابع من وقف التاتارخانية * شرط في أصل الوقف الاستبدال أو
البيع وشراء أرض أخرى بمثلها صح الشرط والوقف عند الثاني وعند محمد وهلال الوقف
جائز والشرط باطل وذكر القاضي قول هلال مع الثاني وعليه الفتوى لأن الوقف يحتل
الاتقال من أرض الى أرض في الثالث من وقف البرازية (١) * وان كان الواقف قال
في أصل الوقف على أن أبيعها بما يد الى من الثمن من قبل أو كثير أو قال على أن أبيعها
واشترى بمثلها بعد أو قال أبيعها ولم يزد على ذلك قال هلال هذا الشرط فاسد بنفسه
الوقف لأن هذا الشرط ولاية ابطال الوقف كأنه قال على أن أبطله وانما لا يبطل الوقف
إذا شرط الاستبدال بأرض أخرى لأن ذلك نقل وتحويل وأجبهوا على أن الواقف إذا شرط
الاستبدال لنفسه في أصل الوقف يصح الشرط والوقف ويملك الاستبدال أما استبدال
الوقف بدون الشرط أشار في السير الى أنه لا يملك الاستبدال الا للقاضي اذ في المصلحة
في ذلك ولو قال الواقف في الوقف على أن أبيعها واشترى بمثلها أرضا أخرى ولم يزد على ذلك
في القياس يطل الوقف لأنه لم يذكر إقامة أرض أخرى مقام الاولى وفي الاستفسان يصح
الوقف لأن الأرض الاولى تعينت للوقف فيكون ثمنها فائضا مقامها في الحكم وكما لو اشترى
الثانية فصير الثانية وقفا بشرائط الاولى فائضة مقام الاولى ولا يحتاج الى ميلشرة الواقف
بشروط في الثانية كالعبد الموصى بخدمته لانسان اذا قتل خطأ أو أخذت قيمته واشترى بها
عبد آخر ثبت حق الموصى به بالخلافة فيه من غير تجديده وكذا المدبر اذا قتل خطأ أو أخذ
الاولى قيمته بؤمر أن يشتري عبدا آخر فديره وينقل حكم الاول الى بدله فكذلك
ههنا ثم ليس له أن يستبدل الثانية بأرض ثالثة لأن هذا حكم ثبت بالشرط والشرط وجد
في الاولى دون الثانية في مسائل الشروط من وقف الخالية * قلت فإذا شرط أن يبيعها
ويستبدل بمثلها ثم أحال فيها أنه أن يبيعها بعد ذلك قال لا قلت ولم قل لأنها عادت
على غير الملك الاول فإذا عادت على غير الملك الاول فكأنه باع الوقف واشترى بمثلها أرضا
فوقها فليس له أن يبيع البديل لأنه لم يشترط فلوردت عليه ببيع بعد البيع بقضاء فاض له
أن يبيعها ويستبدل بها لأنها قد عادت على الملك الاول ولوردت عليه بغير قضاء فاض
فليس له أن يبيعها ويستبدل بها لانها بمنزلة الاقالة ولم تعد على الملك الاول قلت أرأيت
لو باعها على أن المشتري بالخيار والبائع بالخيار فأبطل الذي له الخيار البيع قال فقد عادت
على الملك الاول وله أن يبيعها قلت وكذلك لوردت عليه بخيار رؤية بقضاء أو بغيره قال نعم

(١) وان شرط في الوقف أنه أن يبيع ذلك
ولم يشترط الاستبدال بمثلها يكون وقفا
مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف
أن الوقف جائز والشرط باطل وفي الكبرى
هو المختار كذا في أوائل الفصل الرابع
من وقف التاتارخانية

(١) زيد منولى سى اولادىنى وقف منزلى هرولى منزله شرائط استبدال موجوده اولادى جالده استبدال ايله جاز اولورى الجواب اولور منقارى زاده (ترجمة) هل يجوز ان يستبدل منزلا موقفا هو منزل عابه بمنزل هو عند وجود شروط (٢٢٠) الاستبدال الجواب نعم يجوز منقارى زاده

وقف عقار ليعنى واستبدال الى مستوفات شرعية موجوده اولاسه وقفى يعنى واستبدال الى اذن ويرى كذا فى منع الجواب امر شريف وارد اولشيمسدر الجواب احدى وخمسين وتسعمائة ناربخته واداولشدر ابو السعود سدر (ترجمة)

هل صدر امر شريف بنى القضاء عن اذنه فى بيع الوقف واستبدال وان كانت المستوفات الشرعية لبيع العقار الموقوف واستبدال موجوده الجواب نعم صدر الامر بذلك سنة احدى وخمسين وتسعمائة ابو السعود

(٢) شرط الواقف عدم الاستبدال فلقاضى الاستبدال اذا كان اصل كذا فى وقف الاشياء سدر

سئل عن واقف شرط فى وقفه عدم الاستبدال فصار الوقف بصقة مستوفاة للاستبدال هل يصح استبدالها ام لا يصح لمنع الواقف ذلك وما الحكم اجاب نعم يصح الاستبدال باذن الحاكم ولو منع الواقف من فتاوى ابن نجيم فى الوقف سدر (٢) وقف استولى عليه غاصب وحال بينه وبين المتولى وعجز المتولى عن الاسترداد فأراد الغاصب أن يدفع قيمته كان للمتولى أن يأخذ القيمة أو يصلح له على شيء ثم يشتريه بالماخوذ منه أرضا أخرى فيجعله وقفا على شرائط الاول لأن الغاصب اذا جحد بصير بمنزلة المستحل فيجوز أخذ القيمة كذا فى أو اخر فصل اجارة الاوقاف من الخمانية سدر

(٤) الفاضل من وقف المسجد هل يصرف الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء وانه صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد كذا فى محيط البرهانى سدر

قلت فلو باعها واشترى بثمنها أرضا فوقفها ثم ردت اليه الأرض الاولى بقيت بقية طاف فقد عادت الى الوقف وأما الأرض الذى اشتراها ووقفها فليس للواقف يمنع بطلانها فى حصة الاستبدال بالاقواف من كفاية السائل من أنفع الوسائل (يجز) • مبادلة دار الوقف بدار أخرى انما يجوز اذا كانت فى محلة واحدة أو تكون محلة المملوك خيرا من محلة الموقوفة وعلى عكسه لا يجوز وان كانت المملوك أكثر مساحة وقيمة وأجرة لاحتمال خرابها فى أدون المحلاتين لئلا يترتب رغبان الناس اليها (١) فى باب بيع الوقف من وقف القنية • اذا شرط الواقف أنه لا يستبدل فهل يراعى فيه شرطه أو لا نقول الاصل أنه يجب مراعاة شرطه حيث أمكن لقوله سم شرط الواقف كنص الشارع يجب اتباعه ولا يترك للضرورة ولا شك أن مقصوده ابقاء الوقف على الدوام فيتمتع شرطه وذكر الطرسوسى فى أنفع الوسائل هذه المسئلة وقال انه لا نقل فيها ومقتضى قواعد المذهب أن للقاضي أن يستبدل اذا رأى المصلحة فى الاستبدال لانهم قالوا اذا شرط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان الكلام فى الوقف انه شرط باطل ولا يقضى كلام لان نظره أعلى وهذا شرط فيه تفويت المصلحة للموقوف عليهم وتعطيل الوقف فيكون شرطه لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل انتهى وهو مردود لانه لا ضرر فى تكلم القاضي ونظره بل فيه مصلحة فلم يعتبر بشرطه وأما شرط عدم الاستبدال ففيه مصلحة وهو تأييده ولأن ما ذكره عارضته قاعدة أخرى ان شرط الواقف كنص الشارع ولائنه لا يفتى ولا يعمل بتدقيقات الطرسوسى ابن نجيم فى الرسالة المستقلة بالاستبدال (٢) • مثل عن استأجر دارا وقفا مدة معلومة فاستبدل بطريق شرعى فى أثناء المدة هل تفسخ الاجارة بذلك أم لا اجاب لا تفسخ الاجارة بذلك ويستقر المستأجر واضعا يده على الدار الموقوفة الى نهاية مدته حيث لم يميز البيع من فتاوى ابن نجيم • رجل وقف موصفا فى صحته وأخرجه من يده فاستولى على الوقف غاصب وحال بينه وبين الوقف قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل يؤخذ من الغاصب قيمته ويشتري بها موضع آخر فيوقف على شرائط الاول فيقبل له اليس بيع الوقف لا يجوز فقال اذا كان الغاصب باحدا وليس للواقف بينة يصير مستحكما والشئ المسبل اذا صار مستحكما يجب به الاستبدال كالقصر المسبل اذا قتل فى فصل وقف المنقول من وقف الخمانية (٣) • (عك) ايجع من مال المسجد شئ فليس للقيم أن يشتري به دارا للوقف ولو فعل ووقف يكون وقفه ويضمنه (ث) محمد بن مسلمة أفتى بأنه يجوز (ث) وهذا المستحسن والقياس أن لا يجوز ويبقى أن يشتري ويبيع بأمر الحاكم ولو اشترى بالذلة جافوا تاليستغل ويباع عند الحاجة فهو أقرب الى الجواز فى باب تهمر فأت القيم من وقف القنية (٤) • متولى المسجد اذا اشترى بمال المسجد جافوا تأودار اثم باعها اجاز اذا كانت له ولاية الشراء وهذه المسئلة بناء على مسئلة أخرى أن متولى المسجد اذا اشترى من غلته دارا أو جافوا فافهذه الدار وهذه الجافوت هل تلحق بالجوافات الموقوفة على المسجد ومعناه أنه هل يصير وقف اختلاف المشايخ فيه حال الصدور التمسيد المختار أنه لا تلحق ولكن يصير مستغلا للمسجد وهذا الاثر الشرائط

التي تتعلق به لزوم الوقف وصحته حتى لا يجوز نسخه ولا بيعه لم يوجد شيء من ذلك ههنا
 فلم يصرف وقفه فيجوز بيعه في التاسع عشر من وقف الذخيرة * المتولى إذا اشترى
 من غلة المسجد ما فوينا أو داراً أو مستغلاً آخر جاز لأن هذا من مصالح المسجد فإن أراد
 المتولى أن يبيع ما اشترى وباع بغير موافقة قال بعضهم لا يجوز هذا البيع فإن هذا صار
 من أوقاف المسجد وقال بعضهم يجوز هذا البيع وهو الصحيح لأن المشتري لم يذ كر شيئاً
 من شرائط الوقف فلا يكون ما اشتراه من أوقاف المسجد في باب الرجل يجعل داره
 مسجداً من وقف الخيرية * (السابع في عمارة الوقف وفي البناء والغرس فيه وفي صرف
 أحد الوقفين على الآخر وفي بيع البناء المهدوم وفي الاستئذنة على الوقف) * قال
 والذي يبدأ به من ربيع الوقف عمارته شرط الواقف أو لأمه ما هو أقرب إلى العمارة وأعم
 إلى المصلحة كالإمام للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليها قدر كفايتهما ثم السراج
 والبساط وكذلك إلى آخر المصالح انتهى وظاهره تقديم الإمام والمدرس على جميع
 المستحقين بلا شرط والتسوية بالعمارة تقتضي تقديمها عند شرط الواقف أنه إذا ضاق
 ربيع الوقف قسم الربيع عليهم بالحصصة وأن هذا الشرط لا يعتبر من وقف البصر الرائق
 في شرح قوله ويبدأ من غلته * والواجب أن يبدأ من غلة الوقف بعمارة شرط الواقف
 ذلك أو لم يشترط إذا كان الوقف على الفقراء وما فضل منها يقسم على الفقراء وإن كان
 الوقف على رجل بعينه وآخره للفقراء فهي في ماله أي ماله شاء في حال حياته ولا تؤخذ
 من الغلة إلا أن الوقف إذا كان على الفقراء لا يمكن مطالبتهم بالعمارة لكنهم وغلة الوقف
 أقرب أموالهم فتجب فيها والعمارة وإن لم تكن مشروطة في الوقف نصاً فهي مشروطة
 اقتضاءً لأن مقصود الواقف ادراك الغلة مؤدياً على المساكين وهذا المقصود إنما يحصل
 بإصلاحها وعمارته وإن كان الوقف على رجل معين يمكن مطالبتهم بالعمارة بطالب بها
 ولا يجبر شيء من الغلة لأن غلته لا يمكن مطالبتهم وانما تستحق العمارة عليه بقدر
 ما يفي الوقف على الصفة التي وقف المالك وإن خرب يفي على ذلك الوصف لأن ما يصفها
 صارت غلتها مستحقة المصروف إلى الموقوف عليه ولو كان الوقف على الفقراء فكذلك
 في الصحيح لأن صرف الغلة إلى العمارة للضرورة إبقاء الوقف ولا ضرورة في الزيادة فوجب
 صرف الغلة إلى مصرفها وهو الفقراء (١) ولو وقف داراً على سكنى ولده فالعمارة على
 من له السكنى فإن أبي من ذلك أو كان فقيراً أجرة لها السكنى وعمرها بأجرها فإذا عرت رزقها إلى
 من له السكنى لأنه لو لم يعمرها يبالى حق الوقف وحق صاحب السكنى أصلاً ولو عمرها يبالى
 حق صاحب السكنى وتأخير حقه أولى من إبطال حقه ما من كل وجه ولا يجبر إلا على
 العمارة ولا يكون أباً ورضاً بطلان حقه ولا تصح اجارة من له السكنى لأنه لا ولاية له عليها
 وصرف المساكين نقضه إلى عمارة الوقف إن احتاج وإن استغنى عنه أمسه حتى يحتاج إلى
 عمارته فيصرف فيها فإن احتاج إليه في الحال صرف إليها ولا يحفظه لوقت الحاجة وإن
 نذر إعادة عينه إلى موضع يبيعه ويصرف غنمه إلى المرتبة صرفاً للبدل إلى مصرف البدل
 ولا يقسم النقص بين مستحق الوقف من وقف الكفاية في شرح الوافي ملخصاً * ولو جعل

(١) ولو وقف داراً على سكنى شخص بعينه
 فالعمارة عليه ولو أبي أو عجز عمرها المساكين
 بأجرها ولا يصح اجارة من له السكنى لأنه
 غير ناظر ولا مالك لكن المساكين يؤجرها
 له أو غيره فيعمرها بأجرها بقدر ما يتبقى
 على الصفة التي وقفها الواقف ولا يزيد على
 ذلك إلا برضا من له السكنى لأنها يصفها
 صارت مستحقة له فترد إلى ما كانت وإن
 كانت وقفاً على الفقراء فكذلك في رواية
 حتى لا يزيد على ما كانت وفي رواية يجوز
 والاول أصح كذا في وقف الزيلعي

(١) قلت أرايت هذا الرجل الذي جعل له
السكنى ان مات بعد ما بناها قال الذي
بناها ميراث لورثته دون أهل الوقف
ويقال لورثة هذا الرجل ونحو هذا
البناء كذا في باب الرجل يقف دارا على
أن يتركها قوم بسمهم من وقف
الاسعاف **ع**
(٢) ناذر الحائط أن يصلح أسفله فيجعل
ذلك كالأزار ومنه قوله آزر حيطان
الدار الموقوفة مغرب

سكانها واحد بعد واحد تكون مرتها واصلها على من بدأ به الواقف بالسكنى (١)
ويقال له رمتها مرتة لا غنى عنها وهي ما يمنع من خرابها ولا يلزمه أن يدمر من ذلك ولو أورد
الاول حيطانها أو أدخل جذوعا في سقفها بدل أعما انكسر منها ثم مات وانتقلت الدار إلى
الثاني يكون ذلك لورثة الاول ويقال للثاني ان شئت فادفع اليهم قيمة ذلك ويكون ملكك
والا أي وان لم تدفع قيمة ذلك فهو جرد دفع اليهم قيمة ذلك من الأجرة ثم تعود ملكك اليك ولو
انهم دعت وقال الاول أنا بنينا وأسكنها كان له ذلك واذا مات يكون البناء لورثته ويقال لهم
ارفعوا أبنائكم عن الدار وخذوه والفرق بين هذه وبين ما قبلها أن ما رجم به لا يمكن تخليصه أو
تمييزه الا بضرر بخلاف البناء فإن كله لهم فلم يأخذوه وليس للثاني أن يملك البناء بغيره بدون
رضاهم ولو جعدهم الاول أو طين سطوحهما ثم مات لا ترجع ورثته بشئ لأن ما لا يمكن
أخذ عينه هو في حكم الهالك في فصل في وقف دار على سكنى أولاده من الاسعاف **ع**
وفي الظهيرة فان كان المشروط له السكنى وتم حيطان الدار الموقوفة بالأجر وجعدها
أو أدخل فيها أجزاعا ثم مات ولا يمكن نزاع شئ من ذلك الا بضرر بالبناء فليس للورثة أخذ
شئ من ذلك ولكن يقال للمشروط له السكنى بعده ضمن لورثته قيمة البناء ولأن السكنى
فإن أي أو جرت الدار وصرفت الغلة إلى ورثة الميت بقدر قيمة البناء فاذا وقت غلته بقيمة
البناء أعيدت السكنى إلى من له السكنى وليس لصاحب السكنى أن يرضى بقطع ذلك وعدمه
وان كان ماتم الاول مثل تجسيم الحيطان أو طين السطوح أو ما أشبه ذلك ثم مات
الاول فليس لورثته أن يرجعوا بشئ من ذلك الا يرى أن رجلا لو اشترى دارا وجعدها
وطين سطوحها ثم استغلت الدار لا يكون للمشتري أن يرجع على البائع بقيمة الحصص والطين
وانما يكون له أن يرجع بقيمة ما يمكنه أن ينقصه ويملك نفسه اليه انتهى وجعل في المجتبى
مسئلة ما اذا عمرها ومات نظير ما اذا عمر دار غيره بغير اذنه من وقف الجرار في **ع** وظاهر
كلام المصنف وغيره أن من له الاستغلال لا تكون العمارة عليه بناء على أن من له الاستغلال
لا يملك السكنى ومن له السكنى لا يملك الاستغلال كما صرح به في البازية وفي فتح القدير
بقوله وليس للموقوف عليهم الدار سكناها بل الاستغلال كالمسوق عليهم السكنى
الاستغلال انتهى من المحل المزبور **ع** (بت) لو وقف دارا على رجل وأولاده وأولاد
أولاده أبدا ما تناسلوا فان انقطعوا فإلى الفقراء ثم بنى واحد من أولاد الأولاد الموقوف
عليهم بعض الدار الموقوفة وطين البعض وجعده البعض وبسط فيه الأجر فطلب منه
الاخر حصته ليسكن فيها فغلبه منها حتى يدفع له حصته مما أنفق فيه ليس له ذلك والطين
والحصص صار بيعا للوقف وله أن ينقض الأجر حال وانما ينقض الأجر إذا لم يكن في نقضه
ضرر بالوقف كمن بنى في الحائضات المسبل فله رفعه اذا لم يضر بالبناء القديم والا فلا في باب
ما يعان به عمارة الوقف والبناء والغرس فيه من وقف القنية **ع** (بخ) دار لسكنى الامام
هدها وبنائها لنفسه وسقفها من الخشب القديم لم يكن له بيع البناء ان بناها كما كانت
من المحل المزبور **ع** قلت أرايت سكنى هذه الدار ان كان جعل فيها الرجل بعد هذا الرجل
الاول فقال أنا أعطى قيمة البناء وأبى أن يدع الورثة يرفعون البناء قال ليس له ذلك

(١) سئل عن استأجر داراً وقفاً من مؤجر شرعي - مدة معلومة بأجرة المنزل ثم أن المستأجر تعدي على بناء الدار وهدمه وعمر غيره بحسب ما أراد فهل يلزمه هدم بيانه وإعادة العين الموقوفة كما كانت عليه أجاب أن كان ما عمره فيه نفع كان لجهة الوقف ولا يرجع له بما أنفقه وإن لم يكن فيه مطلقاً يلزمه هدمه وإعادة الوقف إلى ما كان عليه من وقف (٢٢٢) فتاوى ابن نجيم

(٢) سئل عن رجل وقف أرضاً في أرض الوقف فهو الوقف إن شاء من مال الوقف أو مال نفسه ونواه للوقف أو لم يتوشأ وإن بنى لنفسه وأنهم عليه كان له يومئذ ما كان له على الوقف جاز أو لورثي الجواب أو لورثي أبو السعود (ترجمة)

هل يجوز أن يعمل بهذه المسئلة الجواب نعم يجوز

وان لم يكن متولياً فإن بنى بأذن المتولى ليرجع فهو وقف ولا فإن بنى للوقف فوقه وان بنى لنفسه أو أطلق رفعه لولم يضر وان أضر فهو المضيح لماله فليترص إلى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر أن لا يملك بأقل القيمين للوقف متزوعاً وغير متزوع بمال الوقف كذا في أوائل الوقف من الاشياء

(٣) سئل عن المستأجر إذا بنى في أرض الوقف بأذن القاضي على أن يرجع في الأجرة هل يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق في العمارة أجاب نعم يكون البناء للوقف ويرجع بما أنفق من فتاوى ابن نجيم

(٤) زيد متولى المنسز وقف يرد قبه وفاز به متولى منعه فادبر ولورثي الجواب أو لورثي ضرري أو ليجن أبو السعود (ترجمة)

لو أراد زيد أن يحفر بئر في أرض موقوفة بلا إذن متوليه فهل للمتولى أن يمنع من ذلك نعم يمنع إن حصل منه ضرر سئل عن رجل استأجر أرضاً وقفاً من الناظر مدة معلومة هل له أن يغرس فيها الأشجار بغير إذن الناظر أم لا بد من إذنه أجاب له الغرس بدون إذن الناظر أن لم يضر الغرس بالأرض من فتاوى ابن نجيم

والبناء للورثة دون هذا الرجل إلا أن يصططحو من ذلك على شيء وهذا على قياس قول أبي حنيفة في القصب في باب الرجل يفت الدار على أن يسكنها القوم بسحبهم من وقف هلال (ص) حانوت وقف بنى فيه مسكنه بلا إذن متوليه وقال أنفق كذا وكذا ولم يضر رقبته بينائه القديم رقبته وهو للساكن وما يضر رقبته فهو الذي ضيع ماله فلا يترص إلى أن يخلص ماله من تحت البناء ثم يأخذه ولا يكون بناء المستأجر فيه مانعاً من صحة الأجرة من غيره إذ لا يملكه على ذلك البناء حيث لا يملك رقبته ولو اصططحو على أن يجعل ذلك للوقف بنى لا يجاوز أقل القيمين متزوعاً أو مبنياً فيه ص (١) ولو بنى بأمر متوليه على أن يرجع في غلة الوقف فالبناء للوقف ويرجع بما أنفق في أحكام العمارة في الأوقاف من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين (عدة) المتولى بنى في عرصه الوقف ولو بنى من مال الوقف فهو الوقف وصكك الومن مال نفسه لكان للوقف ولولت نفسه من ماله فلا أثر له ذلك ولولم يذ كر شيئاً كان للوقف (٢) بخلاف أجنبي بنى في حلق غيره ولم يذ كر شيئاً فإنه لو بنى من ماله على ما ذكر (فقه) المستأجر بنى في دار الوقف على أن يرجع في الغلة فلا الرجوع (٣) قبيل المسئلة السابقة من الفصولين رجل وقف ضيعة على جهة معلومة أو على قوم معلومين ثم أن الواقف غرس فيها شجراً قالوا إن غرس من غلة الوقف أو من مال نفسه لكنه ذكر أنه غرس للوقف يكون للوقف وان لم يذ كر شيئاً وقد غرس من مال نفسه يكون له ولورثته من بعده ولا يكون وقفاً ولو غرس في المسجد يكون للمسجد لأنه لا يغرس لنفسه في المسجد * أراض موقوفة على الفقراء استأجرها رجل من المتولى وطرح فيها السرقي وغرس الأشجار ثم مات المستأجر فأتى الشجار بكون لورثته وقوم الورثة بقطعها وأبى للورثة الرجوع بما زاد السرقي في هذه الأراضى عندنا في فصل الأشجار من وقف الخيرية * رباط غرس شجرة في أرض موقوفة على الرباط وقام عليها في سقيها وتعهدها حتى صكرت ولم يذ كر وقت الغرس أن الرباط قال الفقيه أبو جعفر أن كان هذا الرباط على نخل تعاهد الأرض الموقوفة على الرباط فالشجرة تكون وقفاً وان لم يكن إليه ولاية الوقف فالشجرة تكون للغرس وله أن يرفعها * مسجد فيه شجرة التفاح قال بعضهم يباح للقوم أن يقطروا هذا التفاح والصحيح أنه لا يباح لأن ذلك صار للمسجد يصرف إلى عمارة المسجد من محل المزبور * وفي القصة يجوز للمستأجر غرس الأشجار والمسكوكوم في الأراضى الموقوفة إذا لم يضر بالأرض بدون صريح الإذن من المتولى دون حضر الخياض (٤) وانما يحل للمتولى الإذن فيما يذ كر الوقف به خبراً قال مصنفها قلت وهذا إذا لم يكن لهم حق قراره مارة فيها أما إذا كان لا يحرم الحفر والغرس لوجود الإذن في مثله من وقف الجعر الرائق * بناء المناورة من غلة المسجد هل يجوز ذ كر أنه يجوز مطلقاً والمسئلة على وجهين أما أن يكون في البناء مصلحة المسجد أو لم يكن في الوجه الأول لا بأس به لأنه من جملة البناء وتفسير المصلحة أن يكون أسمع للقوم وفي الوجه الثاني لا وتفسير عدم المصلحة أن يكون المسجد في موضع يسمع كل أهل المسجد الإذان

(١) أما بناء المنارة من وقفه ان شرط الواقف يجوز ان لم يعرف شرطه ان كان للوقف سعة وفي بنائها مصلحة للقوم بأن يصح الاذان به كل القوم يجوز والا فلا كذا في مختارات النوازل

(٢) ولو أن قيم المسجد اراد ان يبنى حوائط في حريم المسجد وفنائنه هل العقبة أبو الليث لا يجوز له أن يجعل شيئاً من المسجد مسكناً ومستغلاً كذا في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخانية وكذا في الاسعاف والنوازل

(٣) به أن ابن نجيم وكذا في المرسوم يحيى افندي

(٤) بقي رجل مسجدين وعين لمصالح كل منهما وقف فل مرسوم بعض الموقوف عليه بأن اتقص مرسوم امام أحد المسجدين أو مؤذنه مثلاً بسبب كون وقفه خرباً جاز للعالم أن يصرف من فاضل الوقف إلا خبراً به لانها حينئذ كشيء واحد وان بنى رجلاً من مسجدين أو رجل مسجداً ولا أثر مدرسة ووقفها لهما أو قافلاً لا يجوز للعالم أن يصرف من فاضل وقف أحدهما إلى الآخر كذا في البرازية من وقف الدرر ملخصاً

بغير المنارة (١) في باب اقتضاء المسجد والتصرف في رقبته من التجنيش والمزيد

* استأجر حائوا موقوفاً على الفقراء وأراد أن يبنى عليه غرفة من ماله ويقتنع بها من غير أن يريد في أجرة الحائون على قدر ما استأجر فانه لا يطلق له البناء إلا أن يريد في أجرة خيئتذ يبنى على مقدار ما لا يحاف على البناء القديم من الضرر وان كان هذا حائواً يكون معطلاً في الأجر لا في مصلحة الوقف من آخر وقف الذخيرة * مسجد انهدم وقد اجتمع من غلته ما يحصل به البناء قال الخصاف لا ينفق الغلة في البناء لأن الواقف وقف على مرسته ولم يأمر بأن يبنى هذا المسجد واقتوى على أنه يجوز البناء بتلك الغلة في باب الرجل يجعل داره مسجداً من وقف الخانية * ضبعة موقوفة على مسجد على أن ما يفضل من عمارة المسجد فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العمارة للعمال فهل يصرف شيء من تلك الغلة إلى الفقراء تكلموا في ذلك والصحيح ما قاله العقبة أبو الليث انه ينظر ان اجتمع من الغلة ما لو احتاج الضبعة والمسجد إلى العمارة بعد ذلك يمكن العمارة منها ريثق شيء تصرف تلك الزيادة إلى الفقراء في الوقف على القربات من وقف الخانية وكذا في المحل المزبور

المسجد إذا أراد أن يبنى حائواً في حصة المسجد أو قفائه لم يجزه ذلك لأن فيه جعل المسجد مسكناً وفيه ابطال حرمة وقفه والفتاى تتبع للمسجد فيما أخذ حكمه (٢) من وقف تهذيب الواقعات نقلا عن النوازل * لو لم يكن للمسجد وقف واحتاج المسجد إلى العمارة لا بأس بأن يخرج جانباً من المسجد في أواخر الثالث عشر من الفصولين * مسجد له أوقاف مختلفة لا بأس للقيم أن يخلط غلته وان خرب حائوت منها فلا بأس بعمارته من غلة حائوت آخر لأن الكل للمسجد سواء كان الواقف واحداً أو مختلفاً لأن المعنى يحجمها في الباب الثاني عشر من وقف الكرماسي وكذا في المحيط والخلاصة * ولو خرب أحد المسجدين في قرية واحدة فلا قاضي صرف خشيته إلى عمارة الآخر إذ لا يملك بانيه ولا وارثه وان علم بصرفها هو بنفسه قلت ان شاء كما مر في باب المساجد من وقف القنية (ط شيخ) * حوض أو مسجد خرب وتفرق الناس عنه فلا قاضي أن يصرف أوقافه إلى مسجد آخر أو حوض آخر (٣)

وفي شرحه للزيادات والمسجد إذا استغنى عنه المسارون ولا يصلى فيه أو خرب ما حوله يعود إلى صاحبه كما كان ان كان حيا والى ورثته ان كان ميتاً وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف يبقى مسجداً أبداً فأما أوقاف المسجد فان كان باني المسجد ومخذاها واحداً تكون ميراثاً وان كانوا جماعة تصرف إلى أقرب المساجد في تلك المحلة لأن قصد الواقف في الأول عمارة مسجده وفي الثاني عمارة المحلة وبالصرف إلى مسجد آخر في المحلة عمارتها من المحل المزبور * وقد تفرق فتاوى خوارزم أن الواقف ومحل الوقف أعني الجهة ان اتحدت بأن كان وقفان على المسجد أحدهما إلى عمارته والآخر إلى امامه ومؤذنه والامام والمؤذن لا يستقر لقله المرسوم (٤) للعالم الدين أن يصرف من فاضل وقف المصالح إلى الامام والمؤذن باستصواب أهل الصلاح من أهل المحلة ان كان الواقف متحداً لأن عرض الواقف احياء وقفه وذلك يحصل بما قلنا وأما اذا اختلفت الواقف أو اتحد

الواقف واختلقت الجهة بأن بنى مدرسة ومسجدا وعين لكل وقفها وفضل من غلة أحدهما لا يبدل شرط الواقف وكذا اذا اختلف الواقف لجهة ببيع شرط الواقف وقد علم بهذا التقرير أعمال العتبات احياء الوقف ورعاية شرط الواقف في آخر فروع المنقول من الثالث من وقف البرازية * وفي المنبع اذا خرب ماحول المسجد واستغنى أهل المحلة عن الصلاة فيه بقي مسجد اعتدأ به يوسف وهو قول أبي حنيفة وفيه قال الشافعي ومالك ولا يفتل إلى ملك يائنه ان كان حيا ولا إلى ورثته ان كان ميتا وقال أحمد جاز نقل نفسه وصرف الغلة إلى مسجد آخر وعنه أبي يوسف بنقول إلى أقرب المساجد من ذلك المسجد ولا يعود إلى ملك الباني (١) اسنان الحكم من كتاب الوقف * حانوت هو وقف صحيح احترق السوق والحانوت وصار بحال لا ينتفع به ولا يستأجر بشئ البتة يخرج من الوقفية ومن هذا الجنس الرباط اذا احترق يبطل الوقف ويصير مائما ومن هذا الجنس منزل موقوف وقفها جميعا على مقبرة معلومة تخرب هذا المنزل وصار بحال لا ينتفع به بخاء وجعل وعمره وبني فيه بناء من ماله بغير اذن أحد فالأصل لورثة الواقف والبناء لورثة الباني ومن هذا الجنس وقف صحيح على أقوام مسجون تخرب ولا ينتفع به وهو بعيد من القرية ولا يرغب أحد في عمارته يبطل الوقف ويجوز بيعه (٢) في مسائل الوصية من وقف الخيرات * المسجد اذا خرب واستغنى عنه أهل القرية فرفع ذلك إلى القاضي فباع الخشب وصرف الثمن إلى آخر جاز (٣) قبيل وقف المريض من وقف الخاتمة * أهل المسجد لو باعوا غلة المسجد ونقصه بغير اذن القاضي لا يصح وهو الاصح مسجد عتيق لا يعرف يائنه خرب فاتخذ بجنبه مسجد آخر ليس لأهل المسجد أن يبيعوه ويستعينوا بتمنه في مسجد آخر لانه على قول أبي يوسف هو مسجد أبدا وبه يفتي من وقف منية المفتي * وفي فتاوى القاضي ظاهر الدين يبيع البناء الموقوف لا يجوز قبل الهدم ويجوز بعده وكذلك الاشجار المثمرة الموقوفة لا يجوز بيعها قبل القطع ويجوز بعده وان كانت الاشجار غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع وبعده من الفصول العمادية وكذا في التاتارخانية والبحر * (جو) أهل مسجد اترقوا وتدعى المسجد إلى الخراب وبعض المتغلبة يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب باذن القاضي ويمسك الثمن ويصرف إلى بعض المساجد أو إلى هذا المسجد قال قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط خرب وهو في بعض الطرق ولا ينتفع به المارة وله أوقاف حال يجوز صرفها إلى رباط آخر ينتفع به المارة لان الواقف غرضه من ذلك انتفاع المارة ويحصل ذلك في الثاني في الخامس من وقف نقد الفتاوى * سوانيت مال بعضها إلى بعض والاول منها وقف والباقى ملك والمتولى لا يعمر الوقف قال أبو القاسم ان كان للوقف غلة سكان لا حجاب الحوانيت أن يأخذوا القيم بقسوة المساقط المسائل من غلة الوقف وان لم يكن للوقف غلة في يد القيم رفعوا الامر إلى القاضي ليدأمر القاضي القيم بالاستدانة على الوقف في اصلاح الوقف وليس له أن يستدين بغير أمر القاضي كذا في الخاتمة من وقف البحر الرائق * ليس للقيم أن يستدين على الوقف في اصلاح الوقف بغير أمر القاضي وتفسير الاستدانة أن لا يكون للوقف غلة فيحتاج إلى

(١) والفتوى على قول أبي يوسف كما في السراجية والمنية ع

(٢) وقف انهدم وليس من الغلة ما يمكن عمارته يبطل الوقف وعاد نقض البناء إلى الواقف أو إلى ورثته وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة هل يعمل بهذه المسئلة الجواب نعم يعمل بها من يعلم معناها ويطلع على ما يريد بها من الحكم الشرعي وأما من ليس كذلك فيعزل عنها وعن النظر اليها من فتاوى أبي السعود ع

(٣) سئل عن المسجد اذا خرب وليس له ما يعمر به هل يعمر بانقاضه مسجد آخر أم لا اجاب ان عرف يائنه أو وارثه له أخذ الانقاض والانتفاع بها وان لم يعرف فيعمر به مسجد آخر من فتاوى ابن نجيم في الوقف ع

انهدم الوقف وليس من الغلة ما يعاد به بناؤه دفع النقض إلى الواقف أو وارثه * احترق حانوت الوقف والسوق وصار بحال لا ينتفع به بطل كونه وقفا وعاد إلى الواقف أو وارثه وكذا حوض القرية أو المحلة خرب بحيث لا يمكن عمارته واستغنى عنه أهل المحلة وان كان لا يعرف واقفه فهو كالقطعة يصدق به على فقير ثم يشتري منه وينتفع به كذا في البرازية قبيل الخامس من الوقف ع وسمعني أنه لا يجوز لأهل المحلة ويجوز رأى القاضي لانه مختلف فيه وفعل القاضي برفع الخلاف تأمل ع

المقرض والمستدانة أما إذا كان للوقف غلة فأنتقل من مال نفسه لاصلاح الوقف كمنه
 أن يرجع بذلك في غلة الوقف في باب الرجل يجعل داره مسجدا من وقف الخيرية (٤٤٥)
 الاستدانة لاصلاح الوقف عند الضرورة هل يجوز أن أمر الواقف بجوز وان لم يأمر من كلامه
 نفسه واختاره برفع الامر الى القاضي حتى يأمره بالاستدانة (١) وفي فتاوى
 القاضي ظهير الدين والاحوط في مثل هذه الضرورات أن يستدين بأمر الحاكم
 أن يكون يعدمه ولا يمكنه الحذور بخير يستدين بنفسه في السابع والعشرين من
 فصول العتق مادي وكذا في القصورين * والذي يظهر لنا في ذلك أنه ان أمكنه القرض بدون
 ربح فلا يبدل الى ما فيه ربح وان لم يكن الا بربح استأجره القاضي وفعل ولا أدى الى
 خراب الوقف خصوصا في زماننا الذي قل فيه من يقرض الدراهم بدون مصلحة شرح
 الوهبانية لاصناف فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في الحال واستقرض العشرة بثلاثة
 عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا بثلاثة دنانير يرجع في غلته بعشرة وعليه الزيادة
 في باب تصرفات القيم من القنية * (الناسم في تصرفات المتولي وضعافه وفيما قبل قوله
 وفيما لا يقبل وفيمن يستحق الوظيفة ومن لا يستحقها وفيه مسألة الثبابة عن الوظائف) *
 فان قلت اذا شرط الواقف ناظرا أو جاييا أو صيرفيا فاعمل كل منهم قلت الامر والنهي
 والتدبير والعقد وقبض المال وظيفة الناظر وجب المال من المستأجرين هلاسيا أو
 خراجيا وظيفة الجايي ونقد المال ووزنه وظيفة الصيرفي فان قلت فهل الجايي الدعوى
 على المستأجر وهل له اجارة المسقف قلت لا لا يتوكل الناظر وهذه للوظائف انما تنبئ على
 العرف فيها كما ذكره في فتح القدير في المنصرف وأما بيان ماله فان كان من الواقف
 المنصوص ولو كان أكثر من اجرة المثل ولو كان منصوب القاضي فله أجر مثله واختلفوا
 هل يستحق بلا تعيين القاضي فنقل من القنية أولا أن القاضي لو نصب قيسام مطلقا ولم يبين له
 أجر انسخي فيه سنة فلا تنبئ له وثانيا أن القيم يستحق أجر مثل سعيه سواء شرط له القاضي
 أو أهل المحلة أجر أو لا لانه لا يقبل القوامه طاهر الا بالهنة والاجرة والمعهود كالمشروط
 (٢) من وقف الجرار اثن * وليس لاحد الناظرين التصرف دون الاشرع عندهما خلافا
 لابي يوسف وفي الخانية ولو أن قيمين في وقف أقام كل واحد منهما قاضي بلدة غير قاضي بلدة
 أخرى هل يجوز لكل واحد منهما أن يتصرف بدون الاشرع قال الشيخ اسمعيل الراهمي
 ينبغي أن يجوز تصرف كل واحد منهما ولو أن واحدا من هذين القاضيين أراد أن يعزل
 القيم الذي أقامه القاضي الاخر فان رأى القاضي المصلحة في عزله كان له ذلك
 والا فلا انتهى وفيه دليل على ان للقاضي عزل منصوب قاض آخر بغير خيانة اذا رأى
 المصلحة انتهى فان قلت هل لاحد الناظرين أن يؤمر الاشرع قلت لا يجوز لنا في الخانية من
 كتاب الوصايا الوبايع أحد الوصيين لصاحبه شيئا من التركة لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد لان
 عندهما لا يتفرد أحد الوصيين بالتصرف انتهى وانما نظرنا في أن يؤمر كل من المحل
 المزبور قبيل المسئلة المزبورة بوقفه * (فصطخ) ليس للمتولي ايداع مال الوقف والمسجد
 الايمن في عياله ولا اقراضه فلو أقرض ضمن وكذا المستقرض (٣) وذكر أن القيم لو أقرض

(١) والمختار ما اختاره الصدوق والشهد وأبو
 اللبث اذا لم يكن بد من الاستدانة يرفع الى
 القاضي فيأمره بما خيفته ويرجع الى الغلة
 وعلمه في (ط) كذا في تصرفات القيم في
 الاوقاف من وقف القنية ع

(٢) في السراجية من مبسوط نحر الاسلام
 واذا مات من له وظيفة من بيت المال
 لحق الشرع واعزاز الاسلام كالامامة
 والتأذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام
 والمسلمين ولا يستأجره يراعون ويقومون
 حق الشرع واعزاز الاسلام كإراعي
 ويقسم الاب فلا مام أن يعطى وظيفته
 لا بناء للميت لا لغيرهم لحصول المقصود
 واختيار قلوبهم والامام مرب تخلف
 الموتى باذن الشرع والشرع أمر بإبقاء
 ما كان على ما كان كبناء الميت لغيرهم
 من خزانة الروايات من باب بيت المال
 ومصارفه ع

(٣) سئل عن الناظر اذا أبرأ المستأجر من
 تنبئ من الاجرة هل يصح ابرأه ويسرى
 على الوقف أم لا أجاب لا يستفاد ابرأه على
 الوقف ويضمن من فتاوى ابن القيم ع
 ولو أبرأ القيم المستأجر عن الاجرة بعد
 غنام المدة قصح البرائة عند أبي حنيفة
 ومحمد ويضمن في تصرفات القيم من حاوي
 القنية ع

مال المسجد لأخذ عند الحاجة وهو أمر من أمساكه فلا بأس به * (عده) يسع
 المتولى اقراض ما فضل من غلة الوقف لو أحرز في السابيع والعشرين من الفصولين *
 وأشار المؤلف الى أن للقاضي ولاية اقراض مال الوقف كما في جامع الفصولين فيسبيل باب
 التصكيم من الجبر الرائق * (عج كب) طالب القيم أهل المحلة أن يقرض من مال المسجد
 للأمام فأبى فأمره القاضي فأقرضه ثم مات الامام مقلدا لبيضن القيم (ج) مثله في
 تصرفات القيم من القنية * وفي الجواهر نظام طمع في مال الوقف فانه لا يجوز للمتولى أن
 يدفع اليه شيئا يبقى الباقي محفوظا هذا ما ذكره وهو الصحيح بخلاف الوصى حيث لم يمكن
 دفعه لئلا يفسد له الاعطاء ولم يضمن من وقف نقد الفناوى في الخماس ملصقا وكذا في وصايا
 الثقة البرهانية * ولقيم صرف شئ من مال الوقف الى كتابة الفتوى ومحاضر الدعوى
 لاستخلاص الوقف في باب تصرفات القيم من وقف القنية * وفي البرازية قيم الوقف
 أنفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته الرجوع وكذا الوصى مع مال الميت ولكن لو أذى
 لا يكون القول قوله المتولى اذا أنفق من مال نفسه ليرجع في مال الوقف له ذلك فان شرط
 الرجوع يرجع والا فلا انتهى وفيها أيضا قسم المسجد اشترى شيئا مؤنة المسجد بلا اذن
 الحاكم جناه ليرجع على الوقف انتهى وظاهره أنه لا رجوع له مطلقا الا باذن القاضي
 سواء كان أنفق ليرجع أولا سواء رفع الى القاضي أولا سواء برهن على ذلك أولا من
 وقف الجبر الرائق * (بق) ادعى وصى أو قيم أنه أنفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال
 اليتيم والوقف ليس له ذلك اذ يدعى دين لنفسه على اليتيم والوقف فلا يصح بجبر الدعوى
 هذا لو ادعى من مال نفسه فلا دعى الانفاق من مال الوقف واليتيم فلا دعى نفقة المثل
 في تلك المدة صدق في الرابع والثلاثين من الفصولين * (م) ولو استعمل المتولى مال
 الوقف حتى صار ضامنا ثم وضع مثل ذلك على مال الوقف لا يخرج عن العهدة لان الواحد
 لا يصلح أن يكون عملا وكما كان الحيلة أن يرفع الامر الى القاضي حتى ينسب وجلا في دفع
 اليه ثم يدفع ذلك الرجل اليه ولو أنفق في عمارة الوقف يخرج عن العهدة في تصرفات
 المتولى من حصول العمادة * (ج) القيم ضمن مال الوقف بالاستملاك ثم صرف قدر
 الضمان الى مصرف بدون اذن القاضي يخرج عن العهدة في تصرفات القيم في الاوقاف
 من القنية وكذا في البرازية * ولو خلط المتولى ماله بمال الوقف لم يضمن وقيل يضمن ولو خلط
 مال الوقف بمال الوقف لا يضمن وقاما (١) في السابيع والعشرين من الفصولين * لو كان
 في درجلى أوقاف مختلفة خلط أموال الاوقاف وغلط الوقف كان ضامنا (٢) وكذا
 البائع والسمار اذا خلط أموال الناس والطعام اذا خلط خنطة الناس فلا في موضع
 يكون الطعام مأذوبا بالخلط عرفا في فصل أداء الزكاة من الخسائية اذا أجزا اوقاف أو قيمه
 أو وصى - اوقاف أو القاضي أو أمينه ثم قال قبضت الغلة فضاقت أو نفقت على الموقوف
 عليهم وأنكر وقال القول له مع يمينه (٣) في الباب التاسع عشر من وقف الكرماني * نائب
 الناظر كره في قبول قوله فلا دعى ضياع مال الوقف أو تفرقة على المستحقين وأنكروا
 فانقول له كالأصل سكن مع يمينه من دعوى الجبر الرائق * فان قلت اذا قصر

- (١) المتولى خلط أموال أوقافا مختلفة
 يضمن في الكراهية والاستحسان من
 القنية
 يخالف لما في الفصولين موافق لما في
 الخسائية
 (٢) لان الخلط اسم لملك فكونه سبب
 الضمان الا في موضع جرت العادة والعرف
 ظاهرا بالاذن بالخلط كما عرفت العادة
 بالاذن من أرباب الخنطة للطعام بالخلط
 ولا عرف في حق السمايرة والبياعين كذا
 في زكاة الواقيات الحسابية
 (٣) وأفق أبو السعود أن المتولى ان كثر
 قاسدا مبدرا لا يقبل قوله في صرف ماله
 الوقف يمينه

(١) المشهور عند قضاة زماننا أن المتولى إذا مات مجهلاً قدامه الموقوفة التي هي أصل الوقف لا يمكن وسعت من شيخ الاسلام مولانا أبي السعد وأنه قال رأي على الضمان لكن لما لم يكن وقفية الدراهم والمسائل المتعلقة بمذ كورة في الكتب لم تذ كر تلك المسئلة في الكتب ووجدت مسئلة في الكتب المعتبرة هي أن (٢٨٥) الوقف إذا شرط أن يستبدل الوقف ويبيع ويشتري بثمنه أرض فانه جائز

عند أبي يوسف فبعد ما باع المتولى إذا مات مجهلاً لا تلك الدراهم التي هي عن الوقف بضمن بالاتفاق وتلك المسئلة تتدل على رأي وأيضاً تعليلهم بعدم ضمان غلة الوقف إذا مات مجهلاً لا يلزم أن تصرفها إلى مصارقه غير جائز في الدراهم التي هي أصل الوقف فان أصل الوقف لا يصرف إلى هنا محمول كلام شيخ الاسلام في الوقف إذا شرط في الدراهم الموقوفة شرطاً وماله في المتولى فانه يلزم الضمان قال شيخ الاسلام وهذه المسئلة أيضاً غير مذ كورة في الكتب لكون وقفية الدراهم غير مذ كورة لكن استنبطت من مسئلة ذ كرت في كتاب الوكالة وهي أن الوكيل إذا خالف شرط الموكل يلزمه الضمان وفيما نحن فيه المتولى وكيل أمان جانب الوقف كما هو رأي أبي يوسف أو من جانب الفقراء كما هو رأي محمد وعلى كلا التقديرين يكون المتولى وكلاً تخالفته ترجع إلى مخالفة الوكيل فيلزم الضمان هذا ما ذكره شيخ الاسلام أقول على رأي محمد وجهه الله يمكن أن يناقش بأنه ليس للقراء شرط حتى يخالفه المتولى بل الشرط للواقف والمتولى ليس بوكيل من جانبه ويمكن دفعه تأمل من خط سعدى أفندي

(٢) أى في صورة لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء ولولم يظهر الخ فأن دفع اليهم ذلك ضمن وإذا ضمن ينبغي أن لا يرجع على المستحقين بما دفعه اليهم في هذه الحالة قياساً على مودع الابن إذا اتفق على الابن بغير اذنه وبغير إذن القاضي فأنهم قالوا بضمن ولا رجوع له على الابن قالوا لا له ملكه بالضمين

المتولى في شيء من مصالح الوقف هل يضمن قلت ان كان في عين ضميتها وان كان في مال في الذمة لا يضمن قال في القنية انهم سدم المسجد فلم يحفظا القسم حتى ضاعت خشيته بضمن اشترى القسم من الدهان دهناً ودفع الثمن ثم أفلس الدهان لا يضمن انتهى وفي البرازية امتنع المتولى عن تقاضى ما على المتقايين لا يأثم فان هرب بعضهم بعد ما اجتمع عليه مال كثير يجرى القباله لا يضمن المتولى من وقف البحر الرائق * وإذا أخذ متولى الوقف من غلته شيئاً ثم مات بلا بيان فانه لا يكون ضامناً هكذا قالوا وقيد الطرموسي في أنفع الوسائل بما إذا لم يطالبه المستحق وأما إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان فانه يكون ضامناً انتهى ومقتضاه لو اذعن في حياته الهلاك لا يقبل قوله لانه صار ضامناً بجمع المستحق بعد الطلب من أهل المزبور * ولو باع المتولى أرض الوقف وقبض الثمن ثم مات ولم يبين حال الثمن كان ديناً في تركته (١) في فصل الشرط من وقف الخالية وكذا في شرط استبدال الوقف من الاسعاف * لو كان في يد القيم من مال المسجد خسون ديناراً إذا اشترى بها مستغلاً لا يحصل منه خمسة دنانير ولو دفعها معاملة تحصل خمسة وزيادة ليس له ذلك في الباب الثالث عشر من الكرمات وفي باب تصرفات القيم من القنية * لو زوج الحاكم ببارية الوقف يجوز وعبد لا يجوز لانه يلزم عليه المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف من أمة الوقف لا يجوز وجباية عبد الوقف في مال الوقف في نوع في وقف الموقوف من الثالث من وقف البرازية * إذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كله أو بعضه فاقطع لايق لهم ديناً على الوقف إذا لاحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر أو لا وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فانه يضمن انتهى وفائدة ما ذكرناه من وجبات الغلة في السنة الثانية وقاض شيء بعد صرف معلومهم في هذه السنة لا يعطهم الفاضل عوضاً عما قطع * وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في السنة الثانية لهم أم لا لعتقاء فأجبت للعتقاء لما ذكرناه وابقه أعلم وإذا قلنا بضمن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه أو لا لم أر مسلماً على ذلك نقلاً في باب النفقات أن مودع الغائب إذا اتفق الوديعة على أي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليه حاله لانه لما ضمن تين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه إلى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في آخر كتاب الغصب ان الضمانات يملكها الضامن مستنداً إلى وقت التعدي في أو آخر كتاب الوقف من الاشياء * ولولم يظهر دين في تلك السنة وطرف الفاضل إلى المصروف المذكور ثم ظهر دين على الوقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم (٢) في باب الشرط من وقف القنية * فان قلت هل للمتولى أن يصرف غلته سنة عن سنة قبلها قلت لا لما في الحاوي الحصري وغيره مثل أبو جعفر عن قيم جمع الغلة رقبها على أهل الوقف وحرم واحد منهم ولم يعطه وصرف نصيبه إلى حاجة نفسه فلما خرجت الغلة الشانية طلب المحرم نصيبه هل له ذلك قال ان شاء ضمن القيم وان شاء اتبع شركاءه فشاركهم فيما أخذوا وان اختار قرضهم القيم سلم

قتبين أنه دفع مال نفسه وأنه متبرع ولا رجوع فيه كذا في وقف البحر في شرح قوله ويدأ من غلة الوقف الخ * لهم قوله ينبغي أن لا يرجع على المستحقين أقول فيه نظر بل مادام المدفوع قائماً في يده له الرجوع فيه لا ما إذا هلك أو صار لغيره وفيها له الرجوع مادامت العين قائمة بالتراضي أو بقضاء القاضي الامناع قد بره نهر فائق في ذيل القول المذكور لا يخالفه ما في الاشياء

لأن الناظر ليس بمعتد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت (٢٢٩) الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده

بخلاف مسئلتنا لانه معتد لكونه
صرف عليهم مع علمه بالحاجة الى التعديل
كذا في الاشياء ونعمه فيه قرياً من
المسئلة المنقولة

(١) لأن دخولهم مختلف فيه كذا قال
ابن نجيم وقال أبو الهود لا خلاف
في الدخول اذا كان لفظ الاولاد حكراً
كما ترى الوقف على الاولاد

(٢) قيل أيستند هذا الحكم الى وقت
الوقف فقال بلى ولكن في حق الموجود
وقت الحكم وغلات تلك السنين معدومة
هكذا عبارة القنية في المسائل المتفرقة
(٣) هل يجوز للناظر أن يجعل معلوم
مستحق قبل استحقاقه ينبغي أن يجوز
والأفضل خلافه قياساً على ما في البرازية
المصدق اذا أخذ بحالته قبل الوجوب
أو القاضي استوفى رزقه قبل المدة جاز
والأفضل عدم التجسس لاحتقال أنه
لا يعيش الى المدة وهذا الاستبطان ولم أراه
منقولاً من خط ابن نجيم كذا في البحر
(٤) زيد دانشمند اولاد بني مدرسه نك
حجره سند اولوب هر كون واروب درس
ارقه وظيفه المقه رخصت وارميدر

(ترجمة)

اذا كان زيد المشتغل بالعلم في مدرسة وهو
ساكن بجحرة منها وله سكن خارج عنها
وهو يأتي كل يوم إليها قراً درساً فيها
فهل له أخذ الوظيفة
الجواب لا يجوز أخذ غلة وقف المدرسة
حتى تكون سكناً فيها أكثر مما في داره وأكثر
ثقله فيها ويستغل بالقراءة وأما من قرأ
فيها كل يوم سبعاً وسكن في داره لا يده
أخذ غلتها خزانة الاكل في آخر الوقف

لهم ما أخذوا وليس له أن يأخذ من غلة هذا العام أكثر من نصيبه انتهى وظاهره أنه اذا
اختار اتباع الشركة فإنه لا مطالبة له على المتولى وأما المتولى لا يدفع الى المحرم من الغلة
التي هي شأنا سواء اختار نصيبه أو اتباع الشركة لكن في الذخيرة وان اختار اتباع الشركة
والشركة فيما أخذوا كان له أن يأخذ ذلك من نصيب الشركة من الغلة الثانية لانه لما اختار
اتباع الشركة تبين أنهم أخذوا نصيبه فله أن يأخذ من أنصباهم مثل ذلك لانه جنس حقه
فحق أخذ رجوعاً جميعاً على القيم بما استهلك القيم من حصة المحرم في السنة الاولى لانه بقي
ذلك حق الجميع انتهى فظاهره أن المتولى يدفع له من الغلة الثانية شأناً أو أبو حيث اختار
اتباعهم ومفهوماً أنه لو لم يصرف حصة المحرم الى نفسه وانما صرف الغلة اليهم وحرم
واحد منهم أما لعدم حضوره وقت القسمة أو عساده أنه يشاركهم ولا يضمن المتولى وأنه
يدفع اليه من الغلة الثانية من أنصباهم وظاهر ما في الحاوي أنه يتبعهم فيما أخذوا ولا يعطى
من الثانية أكثر من حصته وهو الظاهر لأن حقه صار في ذمتهم والمتولى ليس له ولاية قضاء
ديونهم ومقتضى القواعد أن المحرم في صورة صرف الجميع اليهم له أن يضمن المتولى لكونه
معتدلاً كماله أن يرجع على المستحقين من وقف البحر الرائق وفي القنية (عن مخ) قضى
القاضي بدخول أولاد البنات في الوقف على أولاد الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه
الاقى غلة المستقبل (١) دون حامضي وغلات تلك السنين معدومة (٢) كما لا يظهر الحكم
بفساد الشكاح بغير ولي في الوطيات الماضية والمهر حتى لو كانت غلة السنين الماضية فاقعة
يستحق أولاد البنات حصتهم منها وعن (عج) وغيره أن الحكم يظهر في الغلات القائمة دون
الهايكلة وفي الكبرى أخوان عليها ما دارم موقوفه غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها
ثم حضر الغائب وقدمات الحاضر فأراد الغائب أن يرجع بنصيبه في تركته فان كان
الحاضر فيما كان له أن يرجع لانه ان استغل كانت الغلة له ما وان لم يكن قيماً لم يكن
له أن يرجع لانه ان استغل فالغلة له فان استغل القيم كان نصيبه على المستأجر في الحادي
والعشرين من وقف السكر ماسى كذا في الوقعات الحسامية في كتاب الوقف بعلامه الذنون
دارم موقوفه عليها ما غاب أحدهما وقبض الآخر غلتها سبع سنين ومات عن الوصى ثم
حضر الغائب وطالب الوصى بحصته من الغلة ان كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم
كان للغائب الرجوع في تركته الميت بحصته من الغلة وان لم يكن القابض فيما لا أنهما كانا
أجرهما معاً فكذلك وان أجراه الحاضر كانت الغلة كلها له ولا تطيب له بل يتصدق بحصة
الغائب في السابع من وقف البرازية والظهرية * فان جمل الأجرة واقسمها الموقوف
عليهم ثم مات أحدهم القياس أن تنقض القسمة ويكرن للذي مات من الأجرة حصته قدر
ما عاش لكننا نسحق ولا تنقض القسمة (٣) في السابع من وقف مختصر التاتارخانية
* (حك) ولا يجوز أخذ غلة وقف مدرسة حتى يكون سكناً فيها أكثر مما في داره وأكثر
ثقله فيها (٤) ولا يسع أخذ غلتها من قرأ فيها كل يوم سبعاً وسكن في داره (م) أم في المسجد
سنة فلما أدرك غلة الوقف فيه مات فمضى لورثته بخلاف رزق القاضي في فصل فيما يجل
للمدرس والمنع من وقف حاوي القنية * قال الفقيه أبو الليث من يأخذ لاجر من طلبة

التعلم في يوم لا درس فيه أو جوا أن يكون جائزا وفي الحامى إذا كان مدغولا بالكتابة
 والتدريس في الثامن عشر من وقف النبا وخاتمة * التعلم إذا كان لا يختلف إلى الفقه
 للتعلم أن كان في المصروف يشتغل بكتابة العلم وشي من الفقه لنفسه عما يحتاج إليه فلا بأس به
 أن يأخذ الوظيفة لانه متعلم والكتابة من أجله التعليم وان كان لا يشتغل بشي لا يحل له ذلك
 ولا يحل له المتولى أن يعطيه وان خرج من المصروف خرج إلى مسيرة ثلاثة أيام فصاعدا
 فلا يأخذ من الوظيفة شيئا لأن هذه مدة طويلة وان أقام أقل من ذلك ينظر ان خرج
 لأمرة منه بقدر كالتنزه والتفرج لا يأخذ من الوظيفة وان لم يكن له بقدر كطلب القوت
 فانه يأخذ وظيفته لانه قبل في غيبه من وقف ههنا في الوقفات نقلا عن التوازل
 * (قم) استخلف الامام في المسجد خليفة ليؤتم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من
 أو قاف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف
 الخاتمة وكذا في القنية * فان قلت هل تجوز النيابة في الوظائف مطلقا أو بعدوا ولا مطلقا
 قلت لم أرفها انفلا عن أصحابنا الاما ذكره الطرسوسى في أنفع الوسائل فهم من كلام
 الخصاف فانه قال قلت أ رأيت ان حلت بهذا القيم آفة من الآفات مثل الخمر والعصى
 وذهاب العقل والفالج وأشباه ذلك هل يكون الاجرة قائما قال اذا حل به من ذلك شيء
 يمكنه معه الكلام والامر والنهي فالاجرة قائم وان كان لا يمكنه معه الكلام والامر
 والنهي والاخذ والاعطاء لم يمكن له من هذا الاجرة انتهى * قال الطرسوسى
 فاستنبطنا (٢) منه جواب مسئلة واقعة وهي أن المدرس أو الفقيه أو المعبد
 أو الامام أو من كان مبانرا شيئا من وظائف المدارس اذا مرض أو حج وحصل له ما يبيحه
 الأساس عذر شرعى على اصطلاحهم المتعارف بين الفقهاء أن لا يحرم مرسومه المعين بل
 يصرف إليه ولا يكتب عليه غيبة ومقتضى ما ذكره الخصاف أنه لا يستحق شيئا من المعلوم
 مدة ذلك العذر فالمدرس اذا مرض أو الفقيه أو أحد من أبواب الوظائف فانه على ما قال
 الخصاف ان أمكنه أن يسانر ذلك استحق وان كان لا يمكنه أن يسانر ذلك لا يكون له
 شيء من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذرا في عدم منعه من معلومه المقر له بل أدار
 المعلوم في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت استحق المعلوم وان لم توجد لا يكون له
 معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا أيضا من هذا البحث والتقرير جواب مسئلة أخرى
 وهي أن الاستنابة لا تجوز سواء كان بعدوا وبغير عذر فان الخصاف لم يجعل له أن يستنيب
 مع قيام الاعذار التي ذكرها فلو كانت الاستنابة تجوز كان قال ويجعل له أن يقوم
 مقامه الى أن يزول عذره وهذا أيضا ظاهر الدليل وهو فقه حسن انتهى وقد مناعن
 ابن وهبان أنه اذا سافر للجمع أو صلة الرحم لا يعزل ولا يستحق المعلوم مع أنه ما فرضان
 عليه والا ما ذكره في القنية استخلف الامام خليفة في المسجد ليؤتم فيه زمان غيبته
 لا يستحق الخليفة من أو قاف الامامة شيئا ان كان الامام أم أكثر السنة انتهى وطاعه
 ان النائب لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق بالتقرير ولم يوجد ويستحق الاصيل
 الكل ان عمل أكثر السنة (٣) وسكت عما يعينه الاصيل للنائب كل شهر في مقابلة

(١) فريد امامت ايتيموب نائب نصب
 ايتديكي كونلرده عمر ومتولى مزبور
 وظيفه سنى ويرمى كاهه قادر اولورى
 الجواب اولور أبو السعود يند
 (ترجمة)

اذ لم يباشر زيد الامامة بنفسه ونصب
 نائب عنه فعمل عمر والمتولى أن لا يعطى
 ذلك النائب أجرة أيام نيابته أم لا
 الجواب له ذلك

(٢) قوله فاستنبطنا منه الخ مع قوله
 ومقتضى ما ذكره الخصاف الخ لا يستحق
 ما فيه من التضارب ويجوز اه معصمه
 (٣) هذا على أن يكون ما يدفع اليه صلة
 وأما اذا كان أجرة فلا يستحق الاصيل
 شيئا في أيام لم يؤتم فيها كما أفق به أبو
 السعود يند

عمله هل يستحقه النائب عليه أولا والظاهر أنه يستحقه لانه اجارة وقد وفي العمل بناء على
قول المتأخرين المفتي به من جواز الاستئجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وعلى
هذا اذا لم يعمل الاصيل وعمل النائب كانت الوظيفة شاغرة ولا يجوز لناظر الصرف الى
واحد منهم ما يجوز للقاضي عزله وعمل الناس بالقاهرة على جواز الاستئجار في الوظائف
وعدم اعتبارها شاغرة مع وجود النيابة ثم رأيت في الخلاصة من كتاب القضاء أن الامام
يجوز استخلافه بلا اذن بخلاف القاضي وعلى هذا لا تكون وظيفة شاغرة وتصح النيابة
وعما يرتد على الطرسوسي أن انحصاف صريح بأن لا قسم أن يوكل وكلا يقوم مقامه وله
أن يجعل له من معلومه شيئا وكذا في الاسعاف وهذا كالمصرح بجواز الاستئجار لان
النائب وكيل بالاجرة كما لا يخفى فالذي يجوز جواز الاستئجار في الوظائف من وقف المهر
الرائق * (م) وقف دار على امام مسجد سكنته بشرائطه ثم أخذ يؤتم بنفسه ليس له أن
يأخذ أجرها في المسائل المتفرقة من وقف القنية * ولو شرط للمحققين خبرا ولها
معنا كل يوم فليقيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة
في أوائل كتاب الوقف من الاشياء * (ش) وقف على المتفقه حنطة فيدفعها القيم
فانبر فلهم طلب الحنطة ولهم أخذ الدنانير ان شاؤوا ولو أبرأ صاحب الحق القيم عن نصيبه
بعدم استملكه لا يصح (١) في باب ما يحل للمدرس من وقف القنية * شرط أن يصدق
بفاضل القلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه وللقيم الصدق على سائل
غير المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل من وقف الاشياء * وقد سئل عن تقرير
القاضي المرتبات (٢) بالوقوف فأجبت بأنه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالقول
صحيح لكنه ليس بلازم ولناظر الصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقرير
غيره فحينئذ يلزم وهي في أوقاف انحصاف وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل
وكذلك ان كان وقف الفقراء وقرة لمن علك نصيبا ثم سئل لوزر من فائض وقف
سكت الوقف عن مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضا لما في التنازلية
أن فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشتري به المتولى مستغلا (٣) وصريح
في البرازية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف آخر اتحد واقفهما
أو اختلف انتهى في القاعدة الخامسة من الاشياء * (ش) يجوز صرف الفاضل
عن المصالح الى الامام الفقير باذن القاضي (بو) لا بأس بأن يعين شيئا من مسيلات
لمصالح الامام (ح) زيد في وجه الامام من مصالح المسجد ثم نصب امام آخر فله
أخذه اذا كانت الزيادة لقوله وجوه الامام وان كانت له في الامام الاول نحو فضله
أو زيادة حاجته فلا يحل للثاني في فصل فيما يحل للمدرس من وقف القنية * وان ضاق
المسجد من أهله جاز للمتولى أن يدخل بعض منزل الوقف فيه ولو أدخله بلا حاجة لا يصير
مسجدا من وقف البرازية في المتفرقات * ولو جعل المتولى المنزل الموقوف على المسجد
مسجدا يصير مسجدا ولو ضاق المسجد جاز أن يزيد واقفه بأمر القاضي في الثالث عشر من
وقف الكرماسي (حج ك) ولو اشترى من مال المسجد شمعاً في رمضان يضمن قلت هذا

- (١) الظاهر أنه لا يمكن قبل قبضه حتى
يصح ابرأؤه
(٢) المراد بالمرتبات في اصطلاحهم
احداث المعاملات لاشخاص لا في مقابلته
الخدمة بل بمجاناة صلاحه أو علمه ويسمى
في عرف الروم بالزوائد
(٣) الفاضل من وقف المسجد هل يصرف
الى الفقراء قبل لا يصرف الى الفقراء وأنه
صحيح ولكن يشتري به مستغلا للمسجد
كذا في المحيط البرهاني في النوع الآخر
من الوقف

اذ لم ينص الواقف عليه * (ق) و) اوصى بثلاث ماله أن يتفق على بيت المقدس جافو يتفق
 في سراجيه ونحوه فخل هشام فدل هذا على أنه يجوز أن يتفق من مال المسجد على قناده
 وسراجيه والنفط والزيت (ط صفر) مثله (كس) كتبت الى المشايخ (ق) (ش) هل للقيم
 شراء المراوح من مصالح المسجد فقال لا (عب) الدهن والخمير والمازوت والمراوح ليس من
 مصالح المسجد انما مصالحه عمارته (خم) الدهن والخمير من مصالحه دون المراوح قال
 رضي الله تعالى عنه وهو أشبه بالصواب وأقرب الى عرض الواقف (ع) (ج) انهم
 المسجد فلم يحفظه القيم حتى ضاعت خشبته يعني في باب نصرة فات القيم من القنية
 * (التاسع في الاجارة في الوقف وفي قسمة الوقف) * (ق) قيم الجامع القديم آجر
 موضعات ظلة الباب لبعض السكاكين لا يصح (خج) فقيم بيت فناء المسجد ليتجر
 فيه القوم لأبأس به ان شاء الله اذا كان فيه مصلحة للمسجد وكذا لو وضع في فناءه كراسي
 وسرور واجرها اذا لم يكن بمنزلة العائنة والمستأجر يكون معذورا ان شاء الله اذا كان
 لاصلاح المسجد وقضاء المسجد ما كان عليه ظلة المسجد اذا لم يكن بمنزلة العامة المسلمين قيل
 له لو وضع القيم على فناء المسجد سوق كراسي وسرور يؤجرها ويصرف الاجرة الى نفسه
 أو الى الامام فقال ليس له ذلك (مت) وعندنا أنه أن يصرف الاجرة الى من شاء لان السرور
 ملكه وان لم تكن ملكه يتصدق بها على الامام اذا كان فقيرا في باب المساجد وما يتعلق
 بها من وقف القنية * المتولى اذا استأجر رجلا في عمارة المسجد بدينار ودينار وأجر مثله
 درهم فاستعمله في عمارة المسجد ونقد الأجر من مال الوقف فالواقف يكون ضامنا لجميع ما نقد
 لانه لما زاد في الأجر أكثر مما يتغابن فيه الناس يصير مستأجرا لنفسه دون المسجد فاذا نقد
 الأجر من مال المسجد كان ضامنا من وقف البصر الرائي وكذا في باب الاجارة في الوقف من
 القنيس * المتولى اذا أجر نفسه في عمل المسجد وأخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية
 وبه يفتي وقيل يجوز كالوصي وهو اختيار المبدائي في باب نصرة فات القيم في الاوقاف
 من القنية * ولو عمل في الوقف بأجر جازية أو على المضاربة وافتى بعدمه اذا صلح
 مقروا ومستأجرا وصح لو أمره الحاكم أن يعمل فيه في السابع والعشرين من الفصولين
 نقلا عن (مق) * متولى الوقف اذا تقبل أرض الوقف من نفسه لا يجوز لاق الواحد
 لا يتولى طرفي العقد الا اذا قبلها من القاضي لنفسه فيتم العقد باثنين (١) من فصل
 اجارة الاوقاف من الثانية وكذا في الاسماء * واذا أجر القيم دار الوقف من نفسه
 لا يجوز (٢) وكذا لو أجر من عبده أو مكاثبه لا يجوز كالأجر من نفسه قبل ان لا يجوز
 اجارة القيم من نفسه على قياس الوكيل وقيل ينبغي أن يكون هذا على قياس الوصي
 اذا باع مال الصبي من نفسه اذا كان فيه منفعة للوقف يجوز عند أبي حنيفة خلافا
 له ما وان أجر من أبيه أو من ابنه فهو على الاختلاف عند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما
 يجوز في نصرة فات القوام من وقف الظهيرية * (قسط) لو باع القيم مال الوقف أو أجر من
 لا تقبل شهادته لم يجز عند أبي حنيفة وكذا الوصي وقيل الوصي كضارب وفيه المتولى
 اذا أجر دار الوقف من ابنه البالغ أو أبيه لم يجز عند أبي حنيفة الابن أكثر من أجر المثل كبيع

(١) فان قلت هل للقاضي ولاية الاجارة
 مع وجود المتولى قلت نعم من أواخر
 وقف البصر في شرح قوله وان جعل
 الواقف

(٢) وفي مجموع النوازل اذا أجر القيم
 دار الوقف لنفسه لا يجوز وكذا لو أجر
 من عبده أو مكاثبه كذا في الباب الثالث
 عشر من وقف الكرماسي

الوصى لو بقيته صح عندهما ولو خير لليتيم صح عند أبي حنيفة ~~وصك~~ كما متول ابر من نفسه لو خير ابر اصح والا لا ومعنى الخير في بيع الوصى من نفسه وبه يفتى في السابع والعشرين من الفصولين * ولو ابر المتولى الوقف من الموقوف عليه أو فقير يسكن وقف الفقراء بأجر وترك ما وجب عليه بحساب ماله يجوز ألا يرى أن من له حق في بيت المال فترك عليه خراج أرضه لمكان حقه جاز فكذلك هذا في باب تصرفات المتولى والموقوف عليهم من الوجيز * وفي منبة المفتى وقف منزل على ولديه وأولادهما أبا مائتا سلوا ليس لهما أن يسكنانه لأن حقهما في الغلة وفي التجديد في الغشاوى رجل وقف منزل على ولديه وعلى أولادهما أبا مائتا سلوا فأراد السكنى ليس لهما حق السكنى في الباب العشرين من وقف الكرماتى * ولو جعل سكنى داره لولده ثم من بعده لرجل بعينه ليس لولده (١) ولأن بده أنه يمكن تغييره فيها لا بطريق العارية دون الاجارة لأن العارية لا توجب حقا للمستعير وهو بمنزلة ضيف أخا فبذلك لا جارة قائمها توجب حقا لا مستأجر وهو لم يشترط له فلا يجوز وهو نظير الوصية بخدمة العبد في عدم جواز ايجاره في فصل وقف داره على سكنى أولاده من الاعراف وكذا في وقف البحر * وفي فتح القدير وأجمعوا أن الكل لو كان وقفا على الأرباب وأرادوا القسمة لا يجوز وكذا التابو وعليه فرع ما لو وقف داره على سكنى قوم بأعيانهم أو ولده ونسبه ما تناسلوا فإذا انقرضوا كانت غلته للمساكين فإن هذا الوقف جائز على هذا الشرط فإذا انقرضوا ~~كسرى~~ وتوضع غلته للمساكين وليس لاحد من الموقوف عليهم السكنى أن يكرها ولو زادت على قدر حاجة سكانه لم له الاعارة لا غير ولو كثر أولادهما هذا الوقف وولد له ونسبه حتى ضاقت الدار عليهم ليس لهم الاسكانها تقطع على عددهم ولو كانوا كورا راناما ان كان فيه حجر ومقاصير كان لا ذكورا أن يسكنوا نساءهم معهم ولا نقات أن يسكن أزواجهن معهم وإن لم يكن فيها حجر لا يستقيم أن يقسم بينهم ولا يقع فيها ما ياتى وانما سكانه من جعل الوقف له ذلك لا لغيرهم (٢) ومن هذا يعرف أنه لو سكن بعضهم فلم يجد الاخر موضعا يكفيه لا يستوجب اجرة حصته على الساكن بل ان أحب أن يسكن معه في بقعة من تلك الدار بلا زوجة أو زوج ان كان لاحدهم ذلك والا ترك المتضيق وخرج أو جلسوا معا كل في بقعة الى جنب الاخر من وقف البحر الائق * (كسج) دفع الامام واحدا من دوره الموقوفة الى وجهه الى رجل مجانفا سكن فيها مدة وكان القيم سلم هذه الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن أجر المثل في آخر باب سكنى الوقف والاجارة من وقف القنية * واذا ابر الموقوف عليه الوقف ان كان كل الاجر له بان لم يكن له شريك ولم يكن الوقف محتاجا الى العمارة جاز في الدور والحوالي (٣) وفي الارض ان ~~سكان~~ كان الوقف شرط البداءة بالخراج والعشر لم يملك أن يؤاجر لانه لو اجاز لسكان كل الاجر له فبذلك يطلان شرط الوقف وان لم يكن شرط له أن يؤاجر ويرزغ بنفسه والمؤنة والخراج عليه وعلى هذا لو كان المصارف ثلاثة أو أربعة فأرادوا المهايآت (٤) ان كان الوقف شرط ما ذكرنا فلا يجوز ولا فيجوز من منفقات وقف البرازية * أجز الوقف غير القيم ومضت المدة فالمسمى للعاقدين ولا شيء لالقيم عليه كافي الاملاك (٥) والقيم

(١) وقال أبو بكر له ذلك وقال أبو القاسم وأبو بكر بن يوسف ليس له ذلك وعليه الفتوى كذا في وما ياتى بها بعد

(٢) وان كانت دار واحدة لا يجوز أن تقسم ولا يسكنها الا من جعل لهم الوقف المسكن دون غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء كذا في وقف داره على سكنى أولاده من الاعراف وفيه تفصيل بعد

(٣) لو ابر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا لم يصح اذنه للمستأجر في العمارة فلو اتفق لم يرجع على أحد وكان متطوعا كذا في آخر الفتن الثاني من الاشياء بعد

(٤) أى يسكنون بطريق المهيآت به أفتى المرحوم يحيى بن زكريا (٥) اعلم ان الموقوف عليه اذا لم يكن ناظرا قلنا لا يملك الاجرة على المعقد فدفع المستأجر الاجرة اليه خرج عن العهدة كافي القنية فيما اذا ابر القفولى الخ من تعليقات ابن خنيم بعد

والمالك أن يرجع على العاقد إذا أجاز الأجرة في المدة (ج) أجرة الفضولي دارموقوفة واستوفى الأجرة فخرج المستأجر من العهد أن كان ذلك أجرة المثل ثم سئل الأجرة للعاقد أم لا وقف فقال يرده إلى الوقف في أول باب أجرة غير المالك من أجرة القنية * (ن ج) ولو أجز الققيم ثم عزل ونصب الآخر فقبل أخذ الأجرة المعزول والأصح أنه المنصوب لأن المعزول أجزها للوقف لأن نفسه في باب تصرفات الققيم من وقف القنية * رجل أجز منزلا كان والده وقفه على أولاده أبدا ما تناسلوا فاجره هذا الرجل أجرة طويلة وأتفق المستأجر في عمارة هذا الوقف بأمر المؤجر قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إن لم يكن للمؤجر ولاية في الوقف بأن لم يكن متوليا يكون المؤجر غاصبا وكان له على المستأجر الأجر المسمى ويتحقق به ولا يرجع المستأجر بما أنه في العمارة على الأجر ولا على غيره لأنه كان متعاقبا وإن كان المؤجر متوليا يكون على المستأجر الأجر المسمى إن كان ذلك مقدارا أجز المثل أو أكثر ويرجع المستأجر في غلة الوقف بما أنه في العمارة في فصل أجرة الوقف من أجزارات الخالية * (ب) للققيم فسخ الأجرة مع المستأجر قبل قبض الأجر وينفذ مضمونه على اوقف وبعد القبض لا في فصل تصرفات الققيم من وقف حاوي القنية * وسئل عن منولى الوقف إذا أجزه بشرط الخيار له ثلاثة أيام هل تصح هذه الأجرة بالشرط المذكور وإن شاء فسخها في المدة له ذلك أم لا أجاب نعم تصح الأجرة بشرط الخيار له الفسخ في المدة أو شاء (١) من وقف قتاوى ابن نجيم * متولى الوقف إذا أسكن رجلا بغير أجر ذكر هلال لا شيء على الساكن وعامة المتأخرين أن عليه أجر المثل سواء كانت الدار معدة للاستغلال أو لم تكن وعليه الفتوى (٢) وكذا لو سكن دار الوقف بغير أجر الققيم وبغير أجر الواقف وكذا لو رهن الوقف حين لم يصح فسكه المرمم يجب أجر المثل سواء أعد للاستغلال أو لا (الغياثية) قال الصدر الشهيد حسام الدين هو المختار للفتوى في السابع من وقف محتصر التنازل خالية * (فصل) متولى الوقف لو أجز الوقف بدون أجر المثل يلزمه تمام أجر المثل وكذا الأب لو أجز منزلا صغيرا بدون أجر مثله يلزمه تمام أجر مثله إذ ليس لكل منهم ولاية الحظ في الخامس من وقف نقد القتاوى * ثم أعلم أن المتولى إذا أجز بأقل من أجر المثل ينقصان فاحش حتى فسدت لاضمان عليه وانما يلزم المستأجر أجر المثل وقد فوهم بعض من لا خبرة له ولا دراية أنه يكون ضامنا ما نص وهو غلط صرح به العلامة قاسم في فتاواه مستند إلى النقول الصريحة (٣) من وقف الجرار الزاني وكذا في أجرة الجعر وفيه تفصيل * ولو أجز الوقف بما لا يتغابن فيه لا تجوز الأجرة وينبغي للقاضي إذا رفع إليه ذلك أن يظلمها ثم إن كان المؤجر مأموئا وكان مافله على سبيل السهو والغفلة فسخ الأجرة وأقرها في يده وإن كان غير مأموئا أخرجهما من يده ويدفعها إلى من يؤتى به في أجرة الوقف من الأسعاف * وإن جاء واحد وزاد في الأجرة درهما في عشرة فزو بسير حتى لو أجز بثمانية وأجز مثله عشرة لا تفسخ في فسخ الأجرة من أجزارات المفيض الكركي * استأجر أرضا موقوفة وبني فيها سائونا وسكنها فأراد غيرهم أن يربد في الغلة ويخرجهم من الحائون ينظر إن كان أجزها مشاهرة للققيم فسخ الأجرة عند رأس الشهر

(١) سئل عن ناظر أجز الوقف من وجعل أجرة شرعية بأجرة المثل ويجهل الأجرة ثم تقابل مع المستأجر أحكام الأجرة فهل تصح الأقالة أم لا أجاب لا تصح الأقالة من فتاوى ابن نجيم في أول الوقف سئل

(٢) والفتوى على أنه يجب أجر المثل كذا في أجرة الخالية في فصل في أجرة الوقف ومال الققيم سئل

(٣) وقال أبو السعود في الجواب برروايته أنه في متوليه نص في مستأجره تضمنين أو ثلثين برروايته جله سى مستأجره تضمنين أو ثلثين فتاوى خانيه ده قول أول أصول أصحاب حنيفة به أو فقدر اما فتوى قول ثاني أو زره درد يوم سطور در سئل

(ترجمة)

في رواية يضمن نصفه المتولى ونصفه الآخر يضمنه المستأجر وفي رواية يضمن السكك المستأجر وفي فتاوى الخالية قول الأول أو فوق بأصول أصحاب أبي حنيفة لكن الفتوى على قول الثاني

ثم رفع البناء ان كان لا يضرب بالوقف فليس له رفعه ثم ان رضى
المستأجر ان يملكه للقيم بقيته مبنيا او منزوعا اليهم ما كان اقل ملكه بها والافترق الى ان
يتخلص من حائوته رجل في أرض وقف فأبى صاحبه ان يستأجر الأرض بأجر مثلها وان
كانت العمارة لو رفعت يستأجر بأكثر مما استأجر فانه يؤمر برفع العمارة والابتلاع
في يده بذلك الايجر من وقف منسبة المقي وكذا في الثالث عشر من الفصولين * حائوته
وقف وعمارة من ذلك لرجل أبى صاحب العمارة ان يستأجر بأجر مثله ينظر ان كانت
العمارة لو رفعت يستأجر بأكثر مما استأجر به صاحب العمارة كلف برفع العمارة
ويؤجر من غيره والا فلا وينزل في يده تلك الابرة لا تقيسه ضرورة من المحيط الرضوى
ملخصا في أوائل باب تصرفات المولى * ولا يجوز الاجارة الطويلة في الوقف وان احتج اليها
بعقد عقود متفرقة فيكتب استأجر فلان من فلان كذا بثلاثين سنة كل عقد على سنة
فيكون العقد الاول لازما لانه ثابت والباقي لا لانه مضاف في نوع من العقود ومن الثالث
من وقف البرازية * وبهذه المشايخ زيفوا هذه الحيلة لان الاجارة الطويلة انما تجزى
على الوقف ككيلة يؤدى الى ابطال الوقف لانه اذا طال تصرف المستأجر فيه تصرف
الملاقي أنكر المستأجر الوقف بشهده الناس بالملك وفي حق هذا المعنى لا فرق بين العقود
والعقد الواحد قال أبو جعفر الهنوي على ابطال الاجارة الطويلة في التاسع عشر من
وقف الكرامسي نقل عن الذخيرة * أجمروا على الوقف سنة ان كل الوقف شرط
ان لا يؤجر سنة لا يجوز ان لم يشترط يجوز ان ثلاث سنين كذا اختاره الفقيه أبو الليث
وقال الامام أبو حنيفة في الضياع كذلك وفي غيره لا يجوز أكثر من سنة وقال
القاضي أبو علي لا ينبغي أن يفعل ولو فعل صح فاذا أراد أن يصح الاجارة يرفعه بعد
الاجارة بأكثر من ثلاث سنين الى الحاكم فيحكم بجوازها كما علم فيجوز على قول الكل ان
وجدت شرائط الحكم (١) في نوع في اجارة الوقف من الثاني من اجارات البرازية * قال
الصدر الشافعي في واقعاته واختار أنه يفتى في الضياع بالجواز في ثلاث سنين الا اذا
كانت المصلحة في عدم الجواز وفي غير الضياع أن يفتى بعدم الجواز فيما زاد على السنة
الا اذا كانت المصلحة في الجواز وهذا أمر يختلف باختلاف المواضع واختلاف الزمان
من وقف التنازخانية * ولو أجز القسيم دار الوقف خمس سنين قال الشيخ أبو القاسم
البلخي لا يجوز اجارة الوقف أكثر من سنة الا من عارض يحتاج الى تعجيل الابرة بهما
من الاحوال في اجارة الوقف من الاسعاف * ولو امتنع أحد الموقوف عليهم من
الترميم تقسم الدار ويؤجر نصيبه مدة يحصل منها قدر يفي به لو دفع من عنده ثم بعد ذلك
يرد اليه نصيبه في فصل وقف دار على سكنى أولاد من الاسعاف * (جم) ضبعة
موقوفة على المولى فلهم قسمها خمسة حفظ وعمارة لا قسمه فملك فيما يجوز الموقوف
عليهم من التصرف فان من وقف القبية * (علك) اقتصر أو ضم موقوفة بتراضيهم ثم أراد
أحدهم بعد سنين ابطال تلك القبية فله ذلك في باب ضم القسمين من قسمه القبية * (ف)
سئل عن أرض نصفها وقف ونصفها ملك فهل يجوز قسمتها بطلب المتولى والمالك أجاب نعم

(١) سئل عن واقف شرط انه لا يؤجر
وقته أكثر من سنة فاجره الناس ثلاث
سنين هل يصح أولا أجاب بان الواقف
اذا شرط أن لا يؤجر وقته أكثر من
سنة والناس لا يرغبون في استئجارها
وكانت اجارتها أكثر من سنة أنفع
للفقراء ليس للناس أن يؤجرها أكثر
سنة ولكن يرفع الامر الى القاضي
فيؤجرها القاضي أكثر من سنة لان
للقاضي النظر على الفقراء وعلى الوقف
أيضا ذكره قاضيان في فتاواه
من فتاوى ابن نجيم في الوقف *
سئل عن الواقف اذا شرط في وقته انه
لا يؤجر أكثر من سنة واحدة فاحتاج
الوقف الى العمارة بنجا ما غلبه لقاض
ليستأجر مدة طويلة ليعمره بجرة
يستعملها عن المدة هل للناس أن يؤجره
له باذن الحاكم للمقتضى المذكور أم لا
أجاب نعم للناس أن يؤجره باذن الحاكم
للمقتضى المذكور من فتاوى ابن
نجيم *
(الغاية) وهذا أقرب وهو المختار وعلى
هذا لا يحتاج الى الحيلة في الاجارة
الطويلة كذا في وقف متقضى
التنازخانية *
التنازخانية *
التنازخانية *

تجوز القسمة وبغير الوقف من الملك حيث كان ذلك أنفع للوقف من فتاوى ابن نجيم من
كتاب الشفعة * سئل هل تجوز قسمة الوقف من وقف آخر إذا كان فيه مصلحة أم لا
أجاب أن كان لكل وقف فاطر تجوز لهما المقاسمة وإن كانا تحت نظر واحد يرفع الأمر إلى
الحاكم ليقيم فيه قيمة قسمة من فتاوى ابن نجيم من المحل المزبور *
(العاشري وقف المريض والوقف المضاف إلى ما بعد الموت) قال الامام أبو بكر محمد بن
الفضل الوقف على ثلاثة أوجه إما أن يكون في الصحة أو في حالة المرض أو وقف بعد الموت
فإن كان في الصحة فالقبض والافراز يكون شرطا للصحة كالهبة وما كان بعد الموت فالقبض
والافراز ليس بشرط للصحة لانه وصية إلا أنه يعتبر من الثلث وما كان في حالة المرض
فحكمه حكم الوقف في الصحة وإن كان يعتبر من الثلث كالهبة في المرض تعتبر من الثلث
ويستتر فيه ما يستتر في الهبة من القبض والافراز كذلك الوقف في المرض وذكر
الطحاوي أن الوقف المنفذ في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت لأن قصر الوقف في المرض
مرض الموت في الحكم بمنزلة المضاف إلى ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث وذكر شمس الأئمة
السرخسي الصحيح أن وقف المريض مرض الموت بمنزلة المباشرة في الصحة حتى لا يمنع
الارث في قول أبي حنيفة ولا يعلق به لزوم كالهبة إلا أن يقول وقت في حياته وبعد
حياته فيجوز أن يكون لازما إذا كان مؤبدا وبغير الأبدية كعمر الموصي له بالنفقة في لزوم
الوصية بعد الموت في وقف المريض من الثانية * (م) وذكر الطحاوي أن الوقف المباشر
في مرض الموت عند أبي حنيفة كالمضاف إلى ما بعد الموت حتى أن الوقف المباشر في مرض
الموت يقع جائزا لازما عند أبي حنيفة وفي الطحاوي قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح
أن المباشرة في مرض الموت عند كالمباشرة في الصحة حتى لا يجوز في ظاهر الرواية من
غير وصية (١) أو الإضافة إلى ما بعد الموت وحتى لا يلزم على ما ذكره شمس الأئمة السرخسي
وذكر شيخ الاسلام الوقف المباشر في مرض الموت إذا لم يكن مضافا إلى ما بعد الموت
حقيقة عن أبي حنيفة روايتان في الثاني من وقف التاتارخانية * أما تعليقه بالموت
فالحصحيح أنه لا يربط ملكه إلا إذا صدق بمنافعه مؤبدا فيلزمه قصار بمنزلة الوصية بالمنافع
فيلزمه من غير حكم الحاكم ولو وقف في مرض موته فهو بمنزلة الوصية بعد الموت
والصحيح أنه لا يلزم عند أبي حنيفة وعندهما يلزم إلا أنه يعتبر من الثلث مختارات النوازل
في أوائل كتاب الوقف ملخصا * ولو قال في مرضه اشتروا من غلة دارى هذه كل شهر
بعشرة دراهم خيرا للمساكين صار الدار وقفا كقوله وقف دارى بعد موتى على المسلمين
المساكين في آخر وقف خزائن الأكل وكذا في باب من يجعل داره مسجدا من الثانية *
(قع عك) قال إن مات هذه الدار سبيل لمسجد المحلة ثم مات صاحبها مسجدا (ث) عن
أبي بكر البلقى إذا حال أدامت من مرضى هذا فقد وقفت أرضى هذه لا يصح لأن الوقف
لا يتعلق بالخطر (صحيح) مثله من أوائل كتاب الوقف من الفتية * قلت أ رأيت
أن قال أرضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على الفقراء والمساكين ولا مال له غيرها وأبي
الورثة أن يجيزوا ذلك قال يكون الثلث منها وقفا على الفقراء ويظل الثلثان الباقيان قلت

(١) وتفسير الوصية أن يقول جعلت
أرضى هذه صدقة موقوفة مؤبدة
أو وصيت به بعد موتى والوقف المباشر
في المرض كالمضاف إلى ما بعد الموت
بدليل أن تبرع المريض وإن لم يصفه إلى
ما بعد الموت يعتبر من الثلث واختار
السرخسي أن المباشرة في المرض كالمباشرة
في الصحة عنده لا يلزم كذا في وقف
الجزائرية ع

فإذا أطلق القاضى الثلثين منها للورثة وجلس الثالث منها للوقف ثم ظهر مال كثير لا مورث يخرج من ثلثه الوقف قال برد الثلثان الى الوقف فتكون الارض كلها وقفا ويكون المال للورثة قلت فان باع بعض الورثة ما صار اليه من الارض ولم يبيع البعض الآخر ثم ظهر الميت مال كثير كيف يكون الامر عند ذلك قال يؤخذ بجميع ما بقى من هذه الارض للميت فيكون وقفان الثلث ويؤخذ من مال الميت قيمة ما يبيع من الارض ويشتري بها أرض أخرى فتكون للوقف ويقسم الورثة الباقي بعد ذلك على قدر موارثهم ويحسب على الذى باع حصته من الارض بقيمة ما صار فيه منها قلت ولا يرذبه قال لا من أنفع الوسائل (١) * وقف أرضه في مرضه وهو يخرج من الثلث قطب المال قبل موته وصار لا يخرج من الثلث أو تلف المال بعد موته قبل أن يصل الى الورثة فثلثها وقف وثلثها للورثة في الاول من وقف البرازية * قلت أرأيت رجلا وقف أرضه في مرضه وله مال كثير ثم إن ماله ذهب قبل أن يموت ثم مات ولا مال له غيرها قال فجز الثلث منها وبطل الثلثين الباقيين قلت أرأيت لو وقفها أو أوصى بوقفها وله مال كثير ثم مات على ذلك ولم يقبض الورثة ما صار لهم من المال حتى ضاع المال قال يجوز الوقف في الثلث منها وبطل الثلثان الباقيان منها من أنفع الوسائل * (فقط) * وقف أرضه في مرضه على ولده وولد ولده ولا مال له فثلث الارض وقف على ولده وولد له اجازة الورثة أو لا وثلاثها بين ولد الصلب وبين ولد الولد للتسوية لو أجازوا والا فهو مالك الورثة * وقفه في مرضه ويخرج من الثلث ثلث ماله قبل موته فمات ولا مال له سواها فثلثها وقف لثلاثها وكذا لو تلف قبل أن يصل الى الورثة بعد موته باز في ثلثها * وقفه في مرضه على بعض ورثته فلو أجاز كوصيته لبعض الورثة ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث قبى وقف والا فقد رما يخرج منه وقف ثم يقسم جميع غلة الارض على ما جاز فيه الوقف وما لم يجز على فرائض الله مادام الموقوف عليهم أرواحا منهم في الاحياء فلو مات كلهم يصرف حصة الوقف من الغلة الى الفقراء ولو لم يوص لاحد بعد ورثته فلو مات أحد من وقف عليهم من الورثة وبقي الآخرون فالميت في حق قسمة الغلة مادام بقية من وقف عليهم في الاحياء يجعل كأنه حي فيقسم له ثم يجعل سهمه ميراثا لورثته الذين لاحصه لهم من الوقف * وقفه في مرضه وأوصى بوصايا قسم ثلث ماله بين الوقف وسائر الوصايا بالقيمة فلاهل الوصايا حصتهم وما أصاب قيمة الارض أخرج من الارض بذلك القدر فيصير وقفا على من وقف عليهم قال ولا يكون الوقف المنفذ أولى بخلاف العتق المنفذ فانه يقدم على عاقبة الوصايا في كتاب الوقف من أحكام المرضى من الفصل الرابع والثلاثين من الفصولين * وإذا جعل المريض أرضه صدقة موقوفة لله تعالى على ولده وولد ولده ونسبه أبدا ما تناسلوا ومن بعدهم على المساكين فان كانت هذه الارض تخرج من الثلث صار موقوفة تستغل ثم تقسم غلتها على جميع الورثة على سهام الميراث حتى انه اذا كان له زوجة وأولاد يعطى اهما الثلث ولو كان له أبوان وأولاد يعطى لهما السدسان ويقسم الباقي بين أولاده للذكر مثل حظ الانثيين وهذا اذا كان له أولاد لصلبه ولم يكن معهم أولاد الاولاد فان كان معهم أولاد

(١) * سئل عن وقف وقف في مرض موته ومات فأجاز بعض الورثة بقدر الخلف عن الميت من المال وبعض الورثة قاصر فمات القاصر واتته حصته الى الورثة المجيزين هل يكتفى بالاجازة المذكورة أو لابد من اجازة في الحصة المنتقلة اليهم بالارث عن القاصر المذكور أجاب لابد من اجازة في الحصة المذكورة لحديث الملك فيها من فتاوى ابن نجيم في الوقف

الأولاد وباقي المسئلة بحالها فإنه تقسم الغلة على عدد رؤس الأولاد لصلبه وعلى عدد رؤس أولاد الأولاد غداً أصاب أولاده لصلبه من ذلك قسمت بين ورثته على فرائض الله على نحو ما بينا وما أصاب أولاد الأولاد يقسم بينهم بالسوية فإذا انقرض أولاد الصلب قسمت الغلة على أولاد أولاده ونسله ولا يكون له وريثه ولا لأبويه من ذلك شيء وإن كانت هذه الأرض لا يخرج من الثلث فإن أجازت الورثة الوقف جاز وتكون الغلة بينهم بالسوية لا يفضل الذكر على الأنثى وإن لم يميزوا الوقف جاز الوقف من الثلث وصارت ثلث الرقبة وقفاً للفقراء وتقسم الغلة بين جملته الورثة على فرائض الله وهذا الذي ذكرناه قول هلال والقاضي أبي بكر الخصاص والفقيه أبي بكر الاسكاف في وقف المرضى من وقف المحيط البرهاني ملخصاً * (ف) قال أرضي هذه صدقة موقوفة على ابن فلان فإن مات فعلى ولدي وولدي ونسلي ولم يجز الورثة فهي إرث بين كل الورثة مادام الابن الموقوف عليه حياً وإن مات صار كاله التمسك في الأول من وقف البرازية * امرأة وقفت داراً في مرضها على ثلاث بنات لها وآخرها للفقراء وليس لها مال غير الدار ولا إرث لها غيرهن قالوا ثلث الدار وقف والثلثان لهن يصنعن ما شئن وهذا قول أبي يوسف رحمه الله لأن عنده وقف المشاع جائز أقال على قول محمد لا يجوز الفسوق على قول محمد في وقف المشاع من وقف الثانية * (ف) امرأة وقفت منزلاً في مرضها على بناتها من بعدهن على أولادهن وعلى أولادهن أبدأ ما تناسلوا فإذا انقرضوا فعلى مصالح المسجد ثم ماتت من مرضها ذلك وخلفت بنتين وأختاً والأخت لا ترث في هذا الوقف ولا يخرج المنزل من الثلث قال الشيخ الإمام الزاهد جاز الوقف بقدر الثلث ويظل فيها زاد على الثلث وما زاد على الثلث يكون ملكاً للورثة على سهامهم وقدر الثلث يصير وقفنا فما خرج من غلة المنزل يقسم بين الورثة جميعاً على فرائض الله تعالى ما عاشت الأيتام فإذا ماتت صرفت الغلة كلها إلى أولادها وإلى أولادهم ولا شيء للأخت من ذلك في الوقف على الأولاد من وقف الثانية * وفي فتاوى قاضي خان مريض وقف وعليه دين يحيط بماله يباع وينقض الوقف كالموقوف داراً ثم جاء الشفيع كان له أن يأخذها بالشفعة وينقض الوقف انتهى من غير تقييد بكون ذلك قبل الحكم وهذا بخلاف ما لو وقف المديون الصحيح وعليه دين يحيط بماله فإن رفته لازم ولا ينقضه أرباب المديون إن كان قبل الجبر بالاتفاق لأنه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته (١) من وقف ابن همام * ولو وقف المريض داره وعليه دين يحيط بماله لا يبيع فإن لم يكن محيطاً صح بعد قضاء الدين من ثلثه في مسائل الوصية من وقف خزائنه الأكل * وجعل أقرض مريضه بأرض في يده أنها وقف إن أقرض بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالموقوف المريض بعقبيه أو أقرضه منه صدقة به على فلان وإن أقرض بوقف من جهة غيره إن صدقه ذلك الغير أو صدقه ورثته جاز في الكل وإن أقرض بوقف ولم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث في فصل في إقرار المريض من إقرار الثانية * (الحادي عشر في وقف الذمى) * نصرا في وقف ضريبة له على أولاده أبدأ ما تناسلوا

(١) (ف) سئل عن وقف وقفنا وعليه ديون ولا مال له هل يصح الوقف أولاً وهل يوفى دينه من غلته أجاب الوقف صحيح فإن وقفه على نفسه ومشرط أن يوفى دينه من غلته يصح الشرط ويوفى الدين من غلته وإن لم بشرط يوفى دينه من الفاضل عن كفايته بلا سرف وإن وقفه على غيره وجعل الغلة له فهي لمن جعله خاصة من فتاوى ابن نجيم في الوقف *

وقتره للفقراء كما هو الرسم فأسلم بهض أولاده يعطى له من ذلك لأن الوقف كان باسم الأولاد
وهذا الاسم يتأق بعد الاسلام * نصرائى وقف بيعة له على أولاده وعلى أولاد أولاده
فاذا انقرضوا فعلى الفقراء المسلمين جازا الوقف على هذا الشرط لأن هذا وقف على فقراء
المسلمين وكذا لو قال فاذا انقرضوا فعلى الفقراء جازا فاذا انقرضوا صرف الى فقراء المسلمين
لأن حق فقراء المسلمين أقوى لشرف الاسلام فيتعينون عند الاطلاق ولو قال فاذا
انقرضوا فعلى فقراء النصارى لا يجوز أما عند أبي حنيفة فلا تعدم الاضافة الى ما بعد
الموت وأما عندهم فلا لأن هذا معصية في حقنا في مسألة وقف الصبي والكافر من
وقف الكرماسى * واذا وقف الرجل من أهل الذمة نصرايا أو يهوديا أو مجوسيا أرضا له
أو دارا أو عقارا على ولده وولده وولده ونسله وعقبه أبدا ما تناسلوا وجعل آخر ذلك للمساكين
فذلك جائز قلت فهو لا للمساكين من هم قال من يسبهم الواقف قلت فان لم يسبهم
الواقف قال فأي المساكين فترى ذلك فيهم فهو جائز قلت فان فرق ذلك في مساكين المسلمين
فهو جائز وان فرق ذلك في مساكين أهل الذمة فهو جائز قال نعم قلت أرأيت ان قال قد
جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل أبدأ على مساكين أهل الذمة والواقف
نصرائى قال الوقف جائز وبصرف غلة الوقف على مساكين أهل الذمة فان فرق ذلك في
مساكين النصارى أو اليهود أو المجوس جاز ذلك في باب وقوف أهل الذمة من وقف
الخصاف * قلت أرأيت الرجل المسلم يجعل أرضه أو داره صدقة موقوفة على أهل دينه
أو قرابته وهم من أهل الذمة ثم يبعدهم على المساكين قال الوقف جائز ويكون وقفا على
ما وقفه على ما شرطه من ذلك من أهل المزابور * الذى لو جعل داره في حياته بيعة
أو كنيسة فبميراث عندهم لأنه كوقف المسلم غير لازم عنده وعدم جواز ما هو معصية
عندهما من وصايا البرازية قبيل نوع في الرجوع * سئل اذا وقف الذى وقف على
الكذبة أو البيعة هل يجوز أجاز الوقف باطل (١) ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا
ان وقف على الرهبان والقبسين وان وقف على فقراء النصارى جاز من وقف قارئ
الهداية * ولو وقف أرضه على الرهبان الذين في بيعة كذا أو على القائلين بها كان باطلا
بخلاف ما لو وقفها على فقراء بيعة كذا فإنه يجوز لكونه قصد الصدقة ولو وقفها على مصالح
بيعة كذا من عمارة وممرطة وأسراج وإذا خربت واستغنى عنها تكون الغلة لأسراج بيت
القدس أو قال للفقراء والمساكين يجوز ولا ينفق على البيعة في باب أو خاف أهل الذمة
من الاسعاف وكذا في الخصاف

(١) قال يجوز الوقف ويكون في الفقراء
والمساكين ولا ينفق على البيعة من ذلك
شئ كذا في وقف أهل الذمة من
الخصاف

* (مسائل شتى من الوقف) * الواقف اذا اقتصر واحتاج الى الوقف يرفع الامر الى القاضى
حتى يفسخ ان لم يكن مسجلا من وقف الخلاصة وكذا في الثالث عشر من النصوص بعلامه
(عده) * لو حكم الحاكم بعد موت الواقف بلزوم الوقف لم يجوز ولم يلزم لأن الوقف
اذا لم يكن لازما انتقل الى الورثة بموت الواقف فنية في كتاب البيوع (٢) ولو وقف
محمودا ثم باعه وكتبه القاضى شهادته في صلح البيع وكتب في الصلح باع فلان منزل كذا
أو كان كتب وأقر البائع بالبيع لا يكون حكما ببيعة البيع ونقض الوقف ولو كتب باع يباع

(٢) ولم أجده في القنية ولكن أفتى به أبو
السعود كذا بخط جامع هذه المجموعة

بما تراضى به كان حكا بصفة البيع وبطلان الوقف وإذا أطلق الحاكم واجاز بيع وقف غير مسجل ان أطلق ذلك للورثة كان حكا بصفة بيع الوقف وان أطلقه لغير الوارث لا يكون ذلك نقضا للوقف أما اذا بيع الوقف (١) وحكم بصفته قاض كان حكا بطلان الوقف من وقف البرازية

(١) أي وان لم يكن البائع وارثا والظاهر من النص ان هذا اذا كان البائع الواقف أو الوارث ~~كذا~~ بخط جامع هذه المجموعة

﴿كتاب البيوع﴾

(الاول فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل)
أنواع البيع بالنظر الى مطلق البيع أربعة نافذ وموقوف وفاسد وباطل فالنافذ ما أفاد الحكم للحال والموقوف ما أفاد الحكم عند الاجازة والفاسد ما أفاده عند القبض والباطل ما لم يفده أصلا كذا في الحساوي وغيره وبالنظر الى المبيع أربعة مقايضة وهو بيع العين بالعين وبيع الدين بالدين وهو الصرف وبيع الدين بالعين وهو السلم وعكسه وهو بيع العين بالدين كصكك البساعات وبالنظر الى الثمن خمسة مرا بعة وقولية واشترائية ووضعية ومساومة من بيع العرارات ملخصا • ويجوز بيع أم الولد من نفسها وكذلك بيع المدبر من نفسه قاضي خان من البيع الباطل من البيوع • ولا يجوز بيع المكاتب والمدبر وأم الولد ومعتق البعض وفي النهاية ولوباع أم الولد وسلمها لا يملكها المشتري وفي فتاوى الخلاصة رجل باع مدبرة أم الولد فهلكت عند المشتري لا ضمان عليه وروى المعلى عن أبي حنيفة أنه بضمن قيمة المدبر بالبيع كما يضمن بالشراء ومشايخنا صحوا هذه الرواية قال أبو يوسف ومحمد يضمن قيمتها بالشراء (م) وأما لا يجوز بيع المكاتب بغير رضاه وان باعه برضاه ذكر المشايخ في كتبهم أنه يجوز البيع وتنسخ الكتابة وفي الهداية فيه روايتان والظاهر الجواز (م) وحكى عن ~~المحقق~~ أنه كان يقول لا رواية فيه من أصحابنا نصا وانما هو مني بقوله مشايخنا المتأخرون وقد أشار محمد في الجامع الى أنه لا يجوز ولا تنسخ الكتابة في السابع من يوع التنازع والخائفة وتمامه فيه • ولا يجوز بيع الدقيق في الحنطة والزيت في الزيتون والدهن في السمسم والعصير في العنب والسمن في اللبن ويجوز بيع الحنطة وسائر الحبوب في سائلها في فصل وأما الذي يرجع الى الماهود عليه من يوع البدائع • وصح بيع ثمرة لم يمد صلاحها أي لم تظهر صورته من قبلها بأن يأككلها حيوان وقبل لا يصح والصحيح هو الاول كما في الكافي وغيره أو قد بدا ويجب قطعها بشرط تركها على الشجر يفسد البيع عندهما وعليه الفتوى كما في البرازية والتماية ولا يفسد عند محمد ان بد اصلاح بعض وقرب صلاح الباقي وعليه الفتوى كما في المخدرات (٢) فاستأنى في البيوع ملخصا واذا اشترى زل الكرم وهو حصرم جاز وهل للبائع أن يأمره بقطع العنب في الحال قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل ان اشتراها مطلقا كأنه أن يأمره بقطع العنب وان اشترى بشرط الترتل الى النضج فسد البيع قاضيان في فصل بيع الثمار والزروع من الخائفة وأما بيع الثمار على الاشجار فهو على وجهين الاول أن يبيعها قبل الظهور وفي هذا الوجه

(٢) وفي الاسرار الهنوية على قول محمد بنه أخذ الطحاوي وفي المنتقى ضم اليه أبا يوسف وفي الحفة والصحيح قوله ما

لا يجوز البيع الوجه الثاني أن يبيعها بعد الطلوع وأنه على ثلاثة أوجه أحدها أن يبيعها قبل أن تصير منتفعا بان لم تصلح لتناول بني آدم وعلق الدواب في هذا الوجه اختلاف المشايخ ذكر خمس الأئمة السرخسي وشيخ الإسلام خواجه زاده أنه لا يجوز وذكر الشيخ أبو الحسن القدوري في شرحه والقاضي الأسدي أنه يجوز وإليه أشار محمد في كتاب الزكاة في باب العشر وفي الجامع في كتاب الاجارات وهو الصحيح والحيلة في ذلك حتى يجوز هذا البيع على قول الكل أن يبيعه مع أوراقه بان يبيع الكه نرى في قول ما يخرج من ورده مع أوراقه فيجوز البيع في الكه نرى بما البيع في الأوراق ويجعل كانه ورق كاه حتى يجوز البيع الوجه الثاني اذا باعه بعد ما صار منتفعا الا أنه لم يذاع عظمه وفي هذا الوجه البيع جائز اذا باع مطلقاً وبشرط القطع وان باع بشرط الترك فالبيع فاسد ثم اذا جاز البيع اذا باع مطلقاً وبشرط القطع اذا ترك المشتري حتى لا يتركه حصل بطيئه الزيادة فان تركه باذن البائع أو استأجر منه الاشجار بطيئه الزيادة الوجه الثالث اذا باعه بعد ما تناهى عظمه (١) ولا شك أن في هذا الوجه يجوز البيع اذا باعه مطلقاً وبشرط القطع وان باع بشرط الترك فالقياس أنه لا يجوز فيه اخذ أبو حنيفة وأبو يوسف وفي الاستحسان يجوز فيه اخذ محمد (٢) في السادس من يوع المحيط وإذا اشترى عارستان على ما هو المعروف ويقال له بالفارسية برباغ وبعض التمار قد خرج وبعضها لم يخرج بعد هل يجوز هذا البيع ظاهر للمذهب أنه لا يجوز وفي الكافي خلافاً لذلك وكان شمس الأئمة الحلواني يفتي بالجواز في التمار والبازنجان والبطيخ وغير ذلك وكان يزعم أنه مروى عن أصحابنا وهكذا حكى عن الشيخ الامام محمد بن الفضل أنه يفتي بجواز هذا البيع وكان يقول أجعل الموجود أصلا في هذا العقد وما يحدث بعد ذلك تبعاً ولهذا شرط أن يكون الخارج أكثر من الأقل يجعل نايلاً لا أكثر وقد روى عن محمد بن يوع الورد على الاشجار أنه يجوز وفي الفتاوى لأمنية مع أنه يتلاحق بعضها بعضاً (م) قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز (٣) وإذا اشترى انزال الكرم وبعض التمار منتفعا والبعض لم يصر منتفعا لا شك أن هذا الشراء جائز على قول من قال بجواز شراء التمار قبل أن تصير منتفعا ومن قال بان شراء التمار قبل أن تصير منتفعا لا يجوز اختلفوا فيما بينهم قال شمس الأئمة السرخسي الأصح عندي أنه لا يجوز وفي فتاوى أهل حمرة قد اشترى انزال الكرم وبعضه في وبعضه قد نضج فان كان كل نوع بعضه في وبعضه قد نضج جائز وان كان بعض الأنواع نياً والبعض قد نضج لا يجوز والصحيح أنه يجوز في الوجهين وهذا اذا باع الكل فان باع البعض وبعضه في أو الكل في لا يجوز وكذا اذا كان مشتركا بين رجلين باع احدهما نصيبه وبعضه في أو الكل في لا يجوز وهذا اذا باع من اجنبي فان باع من شريكه افتى ركن الاسلام السغدري أنه لا يجوز ونال بعضهم لوياع من العامل لا يجوز ولو باع العادل من رب الكرم يجوز كما في الزرع على ما سبأ في بيانه فأما اذا باع من الاجنبي لا يجوز في السلب من يوع لنا تاريخاً • قال محمد اذا باع ثم كرم وأدرك من كل نوع منه ثمر قباهه واشترط أن يذعه في أرضه حتى يدركه فالبيع جائز والشرط جائز وان لم يجعل لتركه

(١) كذا في الفصل الثاني من القسم الثاني من يوع الظاهر بنوفيه قال محمد لانه اذا تناهى عظمه ياخذ النضج من الشمس واللون من القمر والطمع من الكواكب (٢) وفي شرح القدوري وشرح الطحاوي والايضاح يبيع التمار بعد الوجود والظاهر جائز اذا لم بشرط الترك وان لم يبد صلاحها ولم يكن منتفعا به هو الصحيح والحيلة حتى يجوز عند الكل أن يبيعه مع الشجر (٣) وهذا ظاهر المذهب على ما عرفت وفي الثانية في فصل يوع التمار وعامة المنايع لم يجوزوا يوع التمار قبل أن تصير منتفعا بها

(١) الظاهر أن هذا على ما قال محمد بن
بسمه تنهاى عنه ولو شرط الترك يجوز
البيع استحسانا وقال لا يفسد
شراء الثمار على رؤس الأشجار بصفه
لا يجوز وبصفه آخر بعد الادراك يجوز
في الثالث من يوع الخلاصة ووقع
في عبارة البرازية سهم من النسخ حيث
وقع النصف بدل النصف في الموضع بعد
(٢) يحيى ما يتعاقب لوكية الكلا في كتاب
المزاوعة نقلا عن شرب منتخب قاضيان
في هذا الكتاب سابقا

(٣) هذا الاختلاف مبني على ما ذكر
في هذا الكتاب سابقا

أجلا معلوما فليس للبائع أن يأخذ بالتقاطه حتى يدرك (١) من يوع العدة للصدر الشهيد
* رجل اشترى أوراق التوت فان اشترها على أن يأخذها من ساعتها يجوز ولو اشترها
مطلقة فأخذها اليوم جاز وان مضى اليوم فسد البيع لان ما يحدد بعد البيع بضمي
الساعات لا يمكن الاحتراز عنها فجعل عفو وان اشترى على أن يأخذها شباً فاشترى لا يجوز
لانه يزداد فيقتلط المبيع بغير المبيع وكذا لو اشترها على أن يتركها على الشجر والحيطة أن
يشترى الشجرة باصلها فبأخذ الأوراق ثم يبيع الشجر من البائع لسان الحكم في السابع
عشر من البيع * (م) وأما قوائم الخلاف وسف الغل اختلاف المشايخ فيه منهم من لم
يجوز بيعه ومنهم من جوزه ذكر أبو الحسن الكرخي جوازه وروى الحسن بن زياد عن
أصحابنا جوازه ومن لم يجوز من المشايخ اختلفوا فيما بينهم وفي السفن في وكان الشيخ محمد
ابن الفضل يقول الصحيح عندى أن يبيع قوائم الخلاف لا يجوز في السابع من يوع
التناوخانية * (فتم) ولو اشترى قبلا قبل أن يصير منتهى ما به اختلاف في جوازه ولو بعد
ما صلح لعلف الدواب جاز لو أطلق البيع أو شرط القلع وفسد لو شرط تركه اذا لا يقتضيه العقد
وهو شغل ملك الغير اذ هو صفقة في صفقة وهي اعادة أو اجارة في بيع جامع القصولين
في الثاني والثلاثين * لو أن رجلا في ارضه كلافها صاحب الارض وقام عليها وكانت
في صحراء فقام عليها وسقاها حتى ارتفعت جاز له بيعها في قول الفقهاء ولا يجوز في قول
ما لم يجوزها فاذا جازها صارت له ملكا جواهر الفتاوى في الشرب * يبيع الكلا الذي نبتت
في ارضه بغير انباته باطل لانه ليس بملوك (٢) وكذا يبيع الماء في الحوض أو في البئر
قاضيخان في البيع الباطل * ولا يجوز بيع ما نبت في ارضه من الحشيش الا اذا قطعه
فيجوز بيعه فله أن يسترده من اخذه منتخب التناوخانية في الشرب * ذكر الصدر
الشهيد في شرح الجامع بيع الشرب يجوز بيع الارض بالاجماع ومقصود في رواية وهو
قول مشايخ بل واذا اختلفه متلف يجب الغنم وان ابيع الارض بشرب ارض أخرى
اختلف المشايخ (٣) وسيأتي في آخر الباب السادس جنس ذلك جواهر الفتاوى
في الخامس من البيوع * قال ملك الملوك أبو العلاء ذكر في نوادره شام أن يبيع الماء
جائز عند أبي يوسف والمحققون من أصحابنا قد أولوا ما ذكر محمد في الاصل أن يبيع لا يجوز
فقالوا نعم ما ذكر محمد في شرب العراق وأما في بلادنا فخلافة ونفاذا الحكم بصفة بيع الشرب
منصوص عليه في الابتناس وقدمت من ذلك في آخر الباب الخامس جواهر الفتاوى
في السادس من البيوع * قضى بجواز بيع الماء ليس لغديره ابطاله لانه روى عن الثاني
جواز بيع الماء بدون الارض برزابة في الرابع من القضاء * ويساع دود القز ويضه
أما الدود فلا يجوز بيعه عند أبي حنيفة لانه من الهوام وعند أبي يوسف يجوز اذا ظهر فيه
القز تبعاً وعند محمد يجوز كيفما كان لكونه منتهى ما به وأما يضه فلا يجوز بيعه عند أبي
حنيفة وعند محمد يجوز لكان الضرورة وقبل أبو يوسف مع أبي حنيفة كما في دوده وأما
اختار المؤلف قول محمد في الدود والبيض لكونه المفق به بجزرائق في البيع الفاسد * يبيع
الزرس العائر الذي لا يؤخذ إلا بجيلة لا يجوز منية المفق في باب بيع المهرهون * وأشار

المؤلف الى أن الذميين اذا تباعوا بغير أو خنزير أو أسلأ أو أسلم أحدهما قبل القبض فان البيع
ينفسخ لان التسليم والقبض حرام كالبيع بخلاف ما اذا كان الاسلام بعد القبض لان
الموجود الدوام وهو لا يشافي ولو اقرض الذي خرام من ذمي ثم أسلم أحدهما فان أسلم
المقرض سقطت النحر لان اسلامه مانع من قبضها ولا شيء له من قيمتها على المستقرض لان
الجزء من قبله وان أسلم المستقرض فقيمته روايتان في رواية كالأول وفي أخرى وهو قول
محمد يجب قيمتها كذا في البدائع وقيد بالنحر والخنزير لان بيع آلات الله وكالبربط والطليل
والمنزمار والدفع صحيح مكروه عند الامام وقال لا ينقض بيعها والعصم قوله للاعتناع بها
شرعا من وجه آخر وعلى هذا الاختلاف يبيع الترد والتطريج وعلى هذا الاختلاف
الضمان على من اتلفها فعنده بعض وعندهما لا كذا في البدائع ولكن الفتوى في الضمان
على قولهما كما سبأ في الغصب ومحملة ما اذا كسرها غير القاضى والمحتسب أما ما خلا
ضمان اتفاتها بغير رائي في البيع الفاسد وان كان المشتري قبض النحر ولم يؤذ الثمن حتى
أسلم أو أسلم أحدهما فالبيع ماض والثمن عليه ميسرط سرخى في البيع (شس)
اشترى بالحنطة لا يصح ما لم يبين أنها جيدة أو وسط أو رديئة فنية في حبس المبيع للثمن من
البيع * ولو جعل الكيل والوزن ثمن في الذمة بشرط بيان محل الايفاء حتى لو باع قنابكر
بر في الذمة بشرط بيان محل ايفائه عند أبي خنيفة هو الصحيح في السابع عشر من
الفصولين * اذا كان له على آخر طعام أو فلول فاشتراه من عليه بدراهم ونفرت فاقبل قبض
الدراهم بطل وهذا مما يحفظ فان مسنة رخص الحنطة أو الشعير تلتفها ثم يطالبه المالك بها
ويجوز عن الاداء فبيدها مقرضها منه باحد التقدين الى أجل ويسمونها كندم بها كردنى
واته فاسد لانه افتراق بين دينين في او اخر صرف البرازية والحيلة في ذلك أن يبيع
الحنطة ونحوها بثوب ثم يبيع الثوب منه بدراهم أو دنانير ويسلم الثوب اليه زبده الفتاوى
فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وكذا في الثالث من يوع البرازية قبيل المتفرقات وكذا
في دعوى القاعدية وكذا في صلح الجواهر قال يكي برديكري راصد من كندم وام
داده بود چون بازخواست كفت مرا كندم نیست يهاى كندم سيم دهم كفت بده قيمت
روز قبض دادوى قبض كردا كنون مثل آن سيم اوردوى دهم دهم من صدم من كندم
خواهم آيدش يان اجاب آيد (١) لان هذه معاوضة فاسدة لان الحنطة في الذمة تصلح ثمنا
أما لا تصلح مبيعا الا في السلم من دعوى القاعدية وجعل باع عبدا بثوب موصوف
في الذمة فان ذكر للثوب اجلا جاز وان لم يذكر له اجلا لا يجوز لان الثوب لا يجب في الذمة
بعقد المعاوضة الاسلام والسلم لا يثله من الاجل فان ذكر للثوب اجلا واقتر فاقبل قبض
العبد لا يفسد العقد فاضحان في فصل قبض الثمن * ولو اشترى شيئا بالدراهم الكسادة
فان كانت الدراهم بعينها جاز لانها بعد الكساد صارت سلعة فان لم تكن بعينها فالوا لا يجوز
البيع قال رحمه الله وينبغي أن يجوز لانها ان كانت بعد الكساد تباع وزنا فقباع
بوزن في الذمة وان كانت تباع عددا فقباع بعدد في الذمة عددا معلوما فاضحان
في الصرف * رجل باع شيئا بعشرة ثم باع من المشتري أيضا بخمسة عشر صح البيع الثاني

(ترجمه)

(١) له على آخر مائة من حنطة دينا ولما
طلبها منه قال له ليس عندي حنطة
فاعطيك قيمة الحنطة فقال له اعطني قيمتها
الجارية في هذا اليوم فأعطاه اياها
فقبضها ثم احضر القابض مثل تلك القيمة
ويريد أن يعطيه اياها قائلا أنا اطلب منك
مائة من حنطة هل لذلك ام لا اجاب له ذلك

ويتضمن البيع الثاني انفساخ البيع الاول فكذا ذكر وهو الصحيح وسواء كان البيع باكثر
من الثمن الاول أو باقل فكون فسخا للاول حق لو أقام البائع البيعة على انه باع دارا
من فلان بألف في رمضان وأقام المشتري البيعة انه اشتراها في شوال بخمسائة يقضى بالبيع
الثاني ذكره الناصحي في التلخيص من يبيع الجوهر شرعا مع باقل مما باع قبل نقد الثمن
لا يجوز (١) استخسانا والصحيح انه يتعقد فسخا مفيدا للمالك وشراؤه من وارثه لا يجوز
لانه حاتم مقامه في الملك بخلاف ما لو اشترى ورثة البائع بعد موته وهو ممن يجوز شهادة
البائع له فلا حرج في البيوع ولو باعه بذنا ثم اشتراه بدهم باقل أو على العكس
لا يجوز لانهما جنس واحد في حق التثنية ولو باعه بذنا ثم اشتراه بثمن الفضة باقل جاز لان
التبعية وإذا اشترى بالثلوس باقل قيل على قول محمد لا يجوز لانه عن عنده وعلى قياس
قولهما يجوز لانه سلعة عندهما عناية في فصل بيع المشاع وقيد بمبيع لا في البيع
لو انتقص خرج من أن يكون شراء ما باع فيكون التقصان من الثمن في مقابلة ما انتقص من
العين سواء كان التقصان من الثمن بقدر ما انتقص أو بأكثر منه وعلى هذا يفرق ما قالوا
بولدت الجارية عند المشتري ثم اشتراها البائع باقل ان كانت الولادة نقصا جاز كالجارية
عيب عند المشتري ثم اشتراها منه باقل وان لم ينقصها لا يجوز لانه يحصل ربح لم يدخل
في ضمانه كذا في فتح القدير يحرر رائق في البيع الفاسد وفي الاصل في آثر باب العيوب
شراء ما باع بأقل مما باع من الذي اشتراه أو من وارثه قبل نقد الثمن لنفسه أو لغيره بالوكالة
في البيع بحاله لم يزد ولم ينقص بعيب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول أو كان هو باع بألف
نسبة سنة ثم اشتراه نسبة سنتين فامد عندنا ولو باع بالدهم فاشترى بالدينار لم يجوز
استخسانا وإذا انتقل الملك الى الآخر يبيع أو هبة فاشترى من ذلك الرجل باقل جاز
ولو اشتراه بأكثر من الثمن الاول قبل نقد الثمن أو بعده جاز ولو رخص الدهر فانتقص من
حيث الدهر فاشترى باقل مما باع لم يجوز ولا صبرنا لغيره ولو كان وكيل بالبيع فاشترى لنفسه
لم يجوز خلاصة في الرابع من البيوع فإذا أمر به جلا بشراء عبده الذي باع باقل مما باع قبل
نقد الثمن صح ويملكه الموكل ملكا صحيحا لان المعتبر عند أبي حنيفة حال العاقل لا حال الاصر
والوكيل لو اشترى لنفسه صح فكذا اذا اشتراه لموكله أو عبد أبي يوسف يطل التوكيل ويكون
مشتريا لنفسه كافي شرح الوافي في البيع الفاسد وفي القنية لو قبض نصف الثمن ثم اشترى
النصف باقل من نصف الثمن لم يجوز وكذا لو أحال البائع على المشتري اتهمى وفي السراج
الوهاج لا يجوز أن يشتبه باقل من الثمن وان بقي من غنه درهم ولا بد من نقد جميع الثمن
ولو خرج المبيع عن ملك المشتري ثم عاد اليه فان عاد اليه بغيركم ملك جديد كالأقالة
قبيل القبض أو بعده وبالشراء أو الهبة أو الميراث فاشترى البائع منه باقل جاز وان عاد
اليه بما هو فسخ كخيار روية أو شرط قبيل القبض أو بعده فاشترى منه باقل لا يجوز
من يبيع البحر الرائق رجل تزوج غلامه ثم أراد أن يبيعه ولم ترض المرأة أن لم يكن
للمرأة على العبد مهر فلم يولى أن يبيعه بدون رضاها وان كان عليه المهر ليس له أن يبيعه
بدون رضاها وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون من نكاح الجوهر (شع) بعثك

(١) وأما اذا اشتراه بعرض آخر عينه
اقل مما باع أو اشترى من غير المشتري
يجوز بالاجتماع لذا في منعه وفاته
كتاب البيوع من البرازية

(١) وهذه المسائل مذكورة في السليح من
التأريخ في نوع في جهالة المبيع

عبد الى نفسه اختلافاً والاصح انه لا يجوز البيع (ش) فيه اختلاف المشايخ والروايتين
عن محمد ولو قال عبد الى في مكان كذا جاز قسمة في باب جهالة المبيع (١) * (سم) خفاف
قطع خفاف من جلد رجل حريفه وبنى من الجلد قطع فاستأمنها الخفاف منه فقال صاحب
الجلد لا أعرفها ولكن بعت منك ما بقي منه وهو في يدي بكذا فقال اشترت صح (ط) بيع
ما لم يعلم البائع والمستري بمقداره يجوز ان لم يخرج فيه الى التسليم والتسليم كن اقتران في يده
متاع فلان غصباً أو ودبعة ثم اشتراه المقترن المقولة جاز وان لم يعرفه فامضاه (شس) قال
اغبره يعني ما في يدي بكذا فباعه ولم يعلم البائع به فاذا هو جوهري للبائع جاز (ن) أبو القاسم
رجل قال اغبره لك في يدي أرض خربة في شعبة كذا الاتسوى شيئاً فباعه ما مني بستة دراهم
فباعها ولم يعرفها البائع وهي تساوي أكثر من ذلك فالبيع جائز من الحمل المزبور * باع
عبد له ولم يصفه ولم يشر إليه فان كان له عبد واحد يجوز وان كان له عبدان أو أكثر
لا يجوز وفي العبد لا بد أن يصفه الى نفسه بأن يقول بعت عبدى منك أمالو قال بعت سالماً
واسمه سالم لا يجوز ولو قال بعت الجارية التي اشتريتها من فلان أو الجارية التي في هذا
البيت يجوز في الثالث من الخلاصة والبرازية * ولو قال بعتك عبد أو جارية ذكر في المتن
في موضع رجل قال اغبره عندى جارية بيضاء فبعتك بكذا فقال المشتري قبلت لم يكن
ذلك بيعاً لأن بين الموضع أو غيره فيقول أي هذه جارية في هذا البيت أو يقول جارية
اشتريتها من فلان فبعتك بدينار البيع وذكر في موضع آخر اذا قال بعتك جارية جاز اذا
لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جاريات فسد البيع وذكر في الامثلة السرخسي
اذا أضاف الى نفسه فقال بعتك جارياتي جاز البيع وان لم يصف الى نفسه لا يجوز فاضحان
في البيع الفاسد * رجل باع داراً على أن للبائع فيها طابقان فقام من هذا الموضع الى باب الدار
يكون فاسداً وكذلك شرط الطريق للاجنبي وبين موضعه وطوله وعرضه كان فاسداً
ولو قال أبيعك هذه الدار الا طابقاً فقام من هذا الموضع الى باب الدار ووصف الطول
والعرض جاز البيع شرط الطريق لنفسه أو لغيره (٢) من الحمل المزبور ملخصاً * ولو قال
أبيعك دارى هذه بعشرة آلاف درهم على أن لي هذا البيت بهينه لا يصح ولو قال الا هذا
البيت جاز البيع بجميع الثمن فيما سوى البيت ولو قال بعتك دارى هذه الخارجة على أن
تجعل لي طريقاً الى دارى هذه الداخلة لا يجوز ولو قال بعتك دارى هذه الخارجة
الا طريقاً الى دارى الداخلة جاز وطريقه مقدر عرض باب الدار الخارجة من الحمل
المزبور * قال بعتك هذا البيت على ما فيه من المتاع فهو جائز ويدخل فيه ما في البيت من
المتاع من الحمل المزبور * رجل قال بعت منك جميع ما في هذا البيت بكذا جاز وان لم
يعلم به المشتري لان الجهالة في البيت بسيرة فاضحان في البيع الفاسد * (ن) بعت منك
جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لم يجوز عنده ما يجوز عند أبي
يوسف ولو قال بعت منك جميع ما في هذه القرية من متاع لم يجوز عندهم واعا جازوا
اذا كان في صندوقه قسمة في باب جهالة المبيع * وفي الخاوى قال انفسه لوباع ما في
الدار ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف ولا يجوز في قياس قول أبي حنيفة ومحمد

(٢) ولو باع أرضاً هذه الشجرة بعينها
بقرارها جاز البيع من البيع الفاسد عند
وقامه في هاتين مسائل شتى من البيوع
من هذه المجموع

ولو قال بعث جميع ما في هذا البيت والمشتري يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لا يجوز خلافا لابي
يوسف وفي القرية لا يجوز اجماعا وفي النوازل اذا قال بعث ما في هذه الدار من الشباب
او قال بعث منك جميع ما في هذه القرية من الحنطة والدقيق والشباب جاز تاتا وخاتمة
في نوع في جهالة المبيع * رجل قال لا اشترى بعتك جميع ما لي في هذه القرية من الدقيق
والبر والشباب فهنا خمس مسائل احداها هذه الثانية الدار الثالثة البيت الرابعة
الصندوق الخامسة الجواني وكل وجه على وجهين اما ان علم المشتري بما في هذه المواضع
او لم يعلم ان علم جاز في الكل وان لم يعلم في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جاز من
الخلاصة قبل الفصل الرابع * ولو اشترى ذراعا من ثوب ولم يبين الجانب فقطعه البائع
كان للمشتري أن يرده ولو عين الذراع من هذا الجانب فقطع البائع ولم يرخص به المشتري
كان لازما على المشتري خزانة المفتين من أوائل البيوع * باع برأس ماله أو بمسا اشتراء
أو بمثل ما اشترى فلان أو بمثل ما يبيع الناس لا يجوز البيع إلا أن يكون شيئا لا يتفاوت
نعمه كالخبز واللحم فان علم المشتري بالثمن في الجاهل صار جائزا ويخير المشتري ان شاء أخذ وان
شاء تركه فاضحان في البيع الفاسد * له عليه دين طال به فأرسل اليه شعيرا وقال هذه
بسر البلدان كان السر معلوما وهما يعلمانه كان يداوان لم يعلم أو لم يعلم لا يكون بيعا
في الثاني من بيع البراقية وكذا في الخلاصة * اذا باع دارا ولم يبين حدودها جاز اذا كان
المشتري يعرف حدودها ولا يشترط معرفة جيرانها فاضحان في البيع الفاسد وكذا
في بيع القاعدة بقتل اعنه * رجل اشترى من آخر ساحة أو أرضا وذكر حدودها ولم يذكر
ذرعها الا طولها ولا عرضها جاز البيع المشتري اذا عرف الحدود ولم يعرف الجيران يجوز
ولو لم يذكر الحدود ولم يعرف المشتري الحدود جاز البيع اذا لم يقع بينهما تجاحد وقد عرفا
جميع المبيع خلاصة في أول الثالث من البيوع * وفي شروط الحاكم اذا كانت الضبعة
المشتراة ذات أرض كثيرة متلازمة أو متباينة لا يمكن تحديد الكل ولا يعلم دبراتها
المتعادان ولا الكاتب ومست الحاجة الى الكتابة ولكنهما عروفة بالنسبة الى رجل حتى
أوصيت فعند الايام الثاني ومحمد يكتب اشترى منه جميع الضبعة المشقة على أرض كثيرة
بجعة متلازمة موضعها في قرية كذا مشهورة بالنسبة الى فلان مستغنية عن التحديد
برازية في آخر الثاني من الشهادة * رجل باع شيئا وامتنع عن الاشهاد يومئذ لانه حق
المشتري والصك غير واجب على البائع ولا يجبر هو على الخروج لكن عليه أن يقر بين يدي
الشاهدين فان أبي رفع الامر الى القاضي فان أقر بين يدي القاضي يكتب القاضي سجلا
عمدة المتساوي في البيوع وكذا في الخاتمة في أو آخر البيع الفاسد وكذا فيهما في باب
ما يدخل في البيع من غير ذكر * وان طلب المشتري من البائع الصك القديم فلم يعط لا يجبر
عليه وان احتاط المشتري بكتب من صك البائع لنفسه صكاً منسل ذلك ويثبت فيه أسامي
الشهود والدين بذلوا خطوطهم في الصك القديم فان أبي البائع أن يعرض الصك القديم
ليكتب المشتري من ذلك مكاهل يجبر البائع على ذلك اختلفوا فيه قال النقيب أبو جعفر
في منسل هذا انه يجبر عليه قاضيان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * رجل

(١) كذا في أكثر النسخ والصواب الموافق لما في القاعدية وهو أن أخذ أن يقول القطع بدل القاع **بمد**

(٢) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها فإنه يقلعه أو في بعضها خنثية قطع وعبارة القاعدة فان شرط البائع قطعها على وجه الأرض أو لم يشترط ولكن القطع يضرب بجائله أو ينسحب عن الحفر بل يؤمر بقطعها على وجه الأرض **بمد**

(٣) رجل اشترى بيتا من منزل بمقدوده وحقوقه وصاحب المنزل يتعنه من الدخول وبأمره يفتح الباب فهذا على وجهين إن بين صاحب المنزل وهو البائع له طريقا مما له ليس له منعه لأنه دخل في البيع وإن لم يكن طريقا لاختلاف المناجح فيه والحقار أنه ليس له أن ينعه أيضا لأن باب الأعم دخل بذلك الحقوق ولو الجلية في الفصل الثالث من البيوع **بمد**

ولو باع دارا وله طريق قد سده صاحبها قل ذلك وجعل له طريقا آخر ثم باعها بحقوقها إلى الطريق الثاني الاقرار والوصية كالبيع في أن السرب والطريق لا يدخلان الا يذكر والرهن والصدقة والقسم كالاجارة في أنهم لا يدخلان من غير ذكر خلاصه في ١٤ من البيوع **بمد**

رجل اشترى أرضا ودارا لا يدخل السرب والطريق الا يذكر الحقوق لانهم لا يدخلان الا يذكر الحقوق اذا لم يكونا أصلا وكذلك في الاقرار والوصية والصلح وغيرها ويدخلان في الاجارة والقسم والرهن والصدقة الموقوفة ولو الجلية في الثالث من البيوع **بمد**

اشترى شجرة بشرط أن يقطعها تنكلموا في جوارزه والصحيح أنه يجوز وللمشتري أن يقطعها من أصلها وإن اشترى الشجرة بشرط القلع قال بعضهم إن بين موضع القطع أو مكان موضع القطع معلوما عند الناس جاز البيع والافلا وقال بعضهم يجوز البيع على كل حال وهو الصحيح فاضيقان في فصل فيما يدخل في بيع الكروم من باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * وشراء الشجرة على ثلاثة أوجه أما بشرط القلع (١) وأنه صحيح في الصحيح والبعض على عدم الجواز إن لم يبين موضع القطع لاحتمال المنازعة فيه فيقلعها بعروقها على العادة ويدخل أصلها في البيع ولا يخرها إلى نهاية العروق الا إذا كان بشرط القلع من وجه الأرض أو يكون في القلع مضرة للبائع من توهين بناء وشجره أو يقطعها (٢) من وجه الأرض فإذا قلع أو قطع ونبتت من العروق أخرى فللبائع أرضه المشتري بدخول ذلك المقدور في ملكه الا إذا قطع من أعلى الشجرة فالناتج إذا المشتري وإن شرط القرار فيها لا يؤمر بالقطع فإن قلعه أن يفرس مكانها أخرى وإن مطلقا قال الثاني لا تدخل الأرض وقال محمد بن الشجر مع القرار كما في الاقرار والقسم والهبة والصدقة والوصية على الاختلاف والفتوى في مسئلة البيع على قول محمد وإذا دخل ما تحت الشجرة في التمرقات التي تدخل بدخل بقدر غلتها وقت البيع فإذا زاد الغلط عليه للبائع تحت الزائد ولا يدخل ما ينهي إليه العروق والاعصان برأية في الثالث من البيوع * وإن اشترى أرضا دخل في البيع الاشجار المثمرة بغير الذكر وغير المثمرة أيضا يدخل صغيرا كان أو كبيرا ولا يدخل في بيع الأرض ما على الاشجار من القطن من غير شرط وشجر القطن لا يدخل على العصج والسكرات وشجره وما كان على ظاهر الأرض من غير ذكر وما كان مغيبا في الأرض من أصوله الصحيح أنه يدخل من بيوع خزائن المفتين * إذا اشترى بيتا من منزل بمقدوده وحقوقه وصاحب المنزل يتعنه عن دخوله وبأمره يفتح الباب إلى السكة ينظر إن كان البائع بين له طريقا مما له ليس له منعه وإن لم يكن له اختلاف المناجح فيه منهم من قال له منعه ومنهم من قال ليس له منعه قال الصدر الشهيد هو المختار (٣) أما رخصة في السادس من البيوع * ويحل له ولو سفل فقال لرجل يفت منك علوه هذا السفل بكذا حذر البيع ويحكمون سطح السفل لصاحب السفل وللمشتري حق القرار عليه وكذا لو أنهم هذا الملو كان للمشتري أن يبنى عليه علواً ثم مثل الأول فاضيقان في باب ما يدخل في البيع من غير ذكر * ويدخل العذار في بيع الفرس والذمام في بيع البعير ولا يدخل المقود في بيع الحمار برأية في الرابع من البيوع * ويدخل العذار في بيع الفرس ولا يدخل السرج ولو عليه الا بالنصر وقبل يدخل لوعليه والمجر لوم وكفة يدخل الا كاف والبردة ولو غير مؤكفة لا يدخل ولو باع عبداً أو جارية دخل في البيع بباب تكون على مثل المبيع عادة وللبائع أن يأخذ هذه الثياب ويعطى غيرها ولو استحق ثمن الثياب لأربع بنى من الثمن وكذا كلها وعليه ثياب مثل المبيع لأن الدخول تحت العقد بالعرف ثياب مثله وكذا الحكم في العذار والبردة برأية في الرابع عشر من البيوع * وفي بيع الشجرة لا يدخل مواضع العروق تحت البيع عند الثاني والوصية والوقف كالبيع وعند

محمد تدخل عليه الفتوى من المحل المزبور * ولو باع عبد ماله فان سعى المال ولم يكن ديناً جاز ويشترط التقابض في المجلس فيما كان صرفاً ولو كان به ضمه ديناً لم يجز
 مجمع الفتاوى في فصل ما يدخل في البيع * باع جارية وعليها حتى وقطان ولم يشترط ذلك
 للمشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم
 وكان الحلي لها كذا في الظهيرية في الفن الأول من الاشياء * رجل قال لا تخزن الناس
 يشترون كرمك هذا بالثمن دونه فقال بعته منك بألف درهم وقال اشتريته صح ان لم يكن على
 طريق الهزل وان اختلفا في الهزل والخذ فالقول قول من يدعي الهزل وان أعطاء شيئاً
 من الثمن لا يسمع دعوى الهزل خلاصة في الثمن من البيوع * لو اشتري ذراعاً من ثوب
 ولم يبين الجانب فقطعه البائع ولم يرض به المشتري لا يلزم المشتري ولو بين الجانب فقال من
 هذا الجانب فقطعه البائع لم يلزم المشتري ولا يكون للمشتري أن يردّه فاضحياناً في فصل
 قبض المبيع * وفي الخاتمة لو اشترى حنطة على أنها كرك فقال البائع هي كرك كلها الا ان افلان
 فلم يأخذها فخذها بعشرة فأخذها على ذلك قالوا لا يجوز له أن يتصرف فيه حتى يكره في مرة
 وكذلك الموزون فان لم يكره حتى باع من غيره بعد القبض أو طعنها أو شغل الخبز قالوا
 لا يطيب له ان يبيع عليه الصلاة والسلام وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل النهي محمول على
 ما اذا لم يكن المشتري حاضراً وقت كيد البائع فان كان حاضراً ورأى رأى العين لا يحتاج
 بعد ذلك الى التكيل تاتار خاتمة في الفصل الثامن من البيوع * باع حنطة غيره حينة
 ولا مشاراً (١) اليها في ملكه في السواد وعلم به المشتري فلا خيار له وان لم يعلم له الخيار (٢)
 وذكر الخيار دل على جواز البيع ولو كان البعض في السواد والبعض في المصرا لا يجوز
 ولو كان الكل في المصرا في موضعين يجوز بلاشارة في الاصح سواء كل الثمن نقد أو دينة
 على البائع فان لم تكن في ملكه واشترها وسلم لا يجوز وكذا اذا لم يكن البعض في ملكه لانه
 باع الموجود والمعدوم بزيادة في الثالث من البيع وفيه تفصيل وكذا فيها في الخامس
 عشر من الدعوى * (بشم) باع حنطة قد رآه معلوماً ولم يبينها الا بالاشارة ولا بالوصف
 لا يصح قنية في باب جهالة المبيع والثمن في البيع وعن أبي بكر محمد بن الفضل باع ثوباً له
 ولم يصف المبيع البسمة ولا وصفه فالمبيع جائز لانه باع ما يملك ولو لم يكن في ملكه مقدار ما باع
 بطل في كله لانه باع ما يملكه وما لا يملكه (قب) باع كراً من حنطة ان لم يكن في ملكه بطل
 وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه لكثته من
 نوعين أو في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف
 المبيع اليها بطل قال بعث منك كذا من الثمن الحنطة جاز واذا علم المشتري مكانه ليخبر ان شاء
 أخذها بذلك الثمن في ذلك المكان وان شاء تركها وعن أبي يوسف فحوم من المحل المزبور
 وكذا في الخاتمة في البيع القاسد وكذا في الثالث من البرازية من البيع * ابراهيم
 عن محمد في رجل اشترى ألف من من قطن ثم اختصم البائع والمشتري بعد ذلك وفي يد
 البائع ألف من من القطن يوم الخصومة فقال البائع لم يكن في ملكي يوم البيع قطن أصلاً
 أو قال قد كان وقد بعث ذلك القطن ولم يكن هذا القطن في ملكي يوم البيع وانما حدث

(١) قوله ولا مشار اليها كذا في غالب
 النسخ وفي نسخة وأشار اليها فليحذر

(٢) وانما ثبت له الخيار اذا لم يعلم موضع
 الطعام لما يلحقه من مؤنة الحمل ولو علم
 لا خيار له لانه رضى بمؤنة الحمل كذا في
 مجموع المارحوم وجد هكذا

بعد ذلك فالقول قول البائع انه لم يبيع هذا القطن في العاشر من يوع الذخيرة * دار
 بين رجلين مشاع غيرة مضموم فباع أحدهما شبا منها بعينه قبل القسمة أو باع قطعة
 من الارض بعينها لا يجوز لاني نصيبه ولا في نصيب صاحبه ولو باع جميع نصيبه من
 الدار والارض جاز بدائع وكذا في الخانية في البيع الفاسد * دار بين اثنين باع أحدهما بيتا
 معينا من وجمل لا يجوز وعن الثاني أنه يجوز في نصيبه وفي شرح الطحاوي لو باع
 أحد الشر بكن في الدار نصيبه من بيت معين فلا تخرا أن يبطله في الثالث من يوع
 المزاوية وجل قال لا تخربعت نصيب من هذه الدار بكذا ان علم المشتري نصيبه ولم يعلم
 البائع جاز به أن يقر البائع أنه كما قال المشتري وان لم يعلم المشتري عند أبي حنيفة ومحمد
 لا يجوز علمه البائع أولا ولو قبضها وباع صح كالبيع الفاسد في الاقضية خلاصة في الثالث
 من البوع * (صل) دار بينهما باع أحدهما بناء هامن أجنبي لم يميزا لا يخلو اما أن باعه
 بشرط الترتل أو بشرط القلع أما الأول فلا يجوز إذ فيه شرط مفعلة للمشتري سوى المبيع
 فصار بمنزلة شرط الاجارة في بيع وأما الثاني فلم يميز لضره لشريكه جامع القصولين
 في الحادي والثلاثين * ولو باع نصف البناء مع نصف الارض جاز من أجنبي أو من
 شريكه ولو باع نصف البناء بدون الارض من أجنبي أو من شريكه لم يميز فالواحد لو كان
 البناء يحن أما لو كان بفريق جاز بيع نصفه من أجنبي أو من شريكه إذا المنة بفريق
 يجب قلعه وواجب القلع كمتلوع ولو مقلوعا حقيقة جاز بيع نصفه من أجنبي ومن
 شريكه وكان كببيع زرع بدون أرض وهو معة في الزرع فانه يجوز من المحل المزبور
 (ح) داره فباع من وجل نصف بناءها بلا أرض لم يميز ولو باع سهمها شبا ما محدود هذا
 السهم قال النسقي قال مشا بخيارهم الله انه يوجب الفساد إذ يوجبهم الافراز فالقرز يكون
 له الحدود وأما الشائع فلا والصحيح عندي أنه لا يفسد من المحل المزبور * (جن)
 شري نصيب أحد الشر بكن من البناء دون الارض لم يميز (صل) بيع الارض مع نصف
 الزرع لم يميز ولو بينهما باع شري أجنبي نصيب أحدهما بلا اذن الآخر لم يميز وكذا
 الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز (ه) لم يميز من المحل المزبور وفي الفتاوى
 الزرع اذا كان كله لواحد أو كان مشتركا بين رجلين أو ثلاثة باع بعضه أو واحدا فقطه بلا
 أرض ان مدركا جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز فان لم يفسخ حتى أدركه عاد جاز الزوال
 المانع وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري بتفريغ الارض كذبح من سقف * (القاضي)
 شجرة بين شري بكن باع أحدهما نصيبه من أجنبي لم يميز وان من شريكه يجوز وان بين
 ثلاثة باع أحدهم من الآخر لا يجوز وان باع منهم باع لا يجوز وكذا الزرع لو بين ثلاثة
 باع أحدهم نصيبه من أحدهما لا يجوز وان باع منهم باع جاز برأية في الثالث من البوع
 * شجر بين رجلين بلغت الاشجار القطع باع أحدهما حصته من أجنبي جاز لانه لا ضرر
 ولا مشتري أن يقطع من المحل المزبور وكذا في الحادي والثلاثين من القصولين * (م)
 رجل قال لغيره ابن خبارا بتوفرو ختم به درهم (١) وكان ذلك قبل أن يخرج الخرجة
 قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل انه يجوز البيع ويكون البيع على شجرة البطيخ

(١) بعتك هذه المبطنة بعشرة دراهم (ترجمة)

دون ما يخرج من الخرجة فان أخرج الخرجة بعد ذلك كانت الخرجة للمشتري قلنا
 نعم للملك وان كان البيع بشرط الترتل لا يجوز البيع قاضيان في بيع الثمار والزرع
 * (ط) شرط جوار البيع كون المبيع قاعا معلوما قدور التسليم وقيام المنفعة وامكان
 الانتفاع للعمال ليس بشرط وفي الاجارة شرط حتى جائز بيع المهر والجنس والطفل والسبعة
 ولم يجوز جارتها قنية في باب ما يجوز بيعه من كتاب البيوع * رجل باع المقصوب من غير
 الغناص ان كان الغناص باع ما يدعي أنه له ولم يكن المقصوب منه بينة لا يجوز بيعه
 وان كانت بينة جائز بيعه قاضيان في أواخر البيوع الفاسد * اذا باع عقارا هي ملكه
 لم يكن هي في يده آخر الفتوى على أنه لا يصح عملا بقول محمد لأنه لا يقدّر على تسليمه
 في الخامس من بيوع الجواهر * غصب ثوبه فمخز عن استرداده فقال أجنبي للمالك بعني حتى
 استردته فباعه فأراد أخذه من غناصه وقال هولي فكذبه الغناص فخلف المشتري بطلاق
 امرأته ثلاثا أنه ثوبه قالوا لا يثبت اذ شراء المقصوب صحيح وروى عن أبي يوسف ليس له
 حق الفسخ والمصلحة أخذوا بهذه الرواية جامع الفصولين في الثاني والثلاثين (١)
 (فصل في البيع الموقوف) * (بج) باع الراهن الرهن المشاع لا ينفذ على المرتهن اذا كان
 الرهن سابقا على الدين قال رضي الله تعالى عنه وانه صحيح فان للرهن للفاسد حكم الصحيح
 اذا كان سابقا على الدين من حق الحليس وكون المرتهن أحق به من سائر الغرماء بعد الموت
 فان كان الدين سابقا فلا عرف في (ط) ولو باع الراهن الرهن بعد غضاؤه الدين قبل قبضه
 فضيه خلافا قنية في بيع المستأجر والمرهون * بيع المرهون غير نافذ في حق المرتهن
 وليس للراهن والمرتهن حق الفسخ كالمستأجر (٣) ويفق بأن بيع المستأجر والمرهون صحيح
 لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد ومعناه أنه غير نافذ في حق المستأجر والمرتهن
 لازم في حق البايع حتى اذا قضى الدين أوقعت الاجارة لزوم البيع واذا علم المشتري بكونه
 مرهونا أو مستأجرا فندهما لا يملك النقص (٣) وعندنا الثاني وبه أخذ المصلحة أنه يملك
 النقص اذا لم يكن عالما كالعيب بأن اشترى امه ذات يعل ويعلم هو به ويجعله كالاختقاق
 والعلم به لا يمنع الرجوع وأجاب عن المستأجر بأن الزوج لا يمنع التسليم وانقاع المستأجر يمنع
 رازية في المتفترقات من الصرف * وان علم المشتري عند الشراء بالرهن والاجارة
 روى عن أبي يوسف أنه لا يكون له حق الفسخ والمصلحة أخذوا بهذه الرواية قاضيان
 في نصرت قلت الوكيل من أواخر البيوع (٤) * رجل اشترى أرضا مستأجرة فهذا على
 وجهين لما أن لا يعلم المشتري وقت الشراء أو علم فعلى الوجه الاول له الخيار وان شاء رخص
 وان شاء رفع الامر الى القاضي وطالبه بالتسليم واذا عجز ففسخ القاضي بينهما وفي الوجه
 الثاني كذلك في ظاهر الرواية وعلمه الفتوى في الثالث عشر من بيوع التناو خانية وكذا
 في التهنيس بعين العبارة في باب من له الخيار بغير شرط * الراهن اذا باع الرهن أو الاجر اذا
 باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة المرتهن والمستأجر في أصح الروايات الا أن المرتهن يملك
 نقض البيع واجازته والمستأجر يملك الاجازة ولا يملك النقص وان لم يجز المستأجر حتى
 انفسحت الاجارة فهذا البيع السابق وكذا المرتهن اذا لم يفسخ البيع حتى فلك الرهن نفله

(١) وفي أوائل البيوع الفاسد من البحر
 ذكر أقوال البيوع الموقوف في تسعة
 وعشرين موضعا بعد

(٢) واختلفت الروايات في بيع المرهون
 والمستأجر والصحيح أنه موقوف وليس
 للبائع أن يفسخ كذا في السلب
 من التناو خانية وكذا في أواخر البيوع
 الفاسد من الخاتمة بعد

(٣) كذا في أكثر النسخ والظاهر أن
 انفسه لا زائدة وقعت سموا من الماسح
 والحوادث ثلاثة كما في بعض النسخ بعد

(٤) وذكر الصدر الشهيد في واقعه أنه
 اذا كان يعلم بكونه مرهونا أو مستأجرا
 فله الخيار في ظاهر الرواية وذكر القاضي
 الامام الاسيحي في شرحه اذا كان
 عالما بكونه مرهونا أو مستأجرا فلا خيار له
 في ظاهر الرواية كذا في السادس من
 المحيط والسابع من بيع التناو خانية بعد

البيع قاضيان قبيل باب الخيار من البيع * وان باع المستأجر باذن المستأجر له أن ينزعها من يده وقال الصدوق الشهيد لاحقاً حتى يؤدى مال الاجارة وفي الجامع حق المهرمن اذا أجاز البيع يثبت في البطل وهو الثمن وحق المستأجر اذا أجاز البيع بزاوية فمما يكون فسحاً من أحدهما من الاجارة * وعن بعضهم باع المستأجر الاجارة بغير رضا المستأجر وسلم ثم أجاز المستأجر البيع والتسليم بطل حقه في الجهر ولو أجاز العقد لا يبطل حقه في الجهر من المحل المزبور * ولو باع الدار المرحرة والمشتري يعلم بالاجارة فانه يملك رقبتهما وتبقى منفعتها على حق البائع حتى يملكها المستأجر عليه بالاستيفاء ويكون الاجر للبائع وسيوط في باب الصلح في العقار * (قج) سمع المستأجر البيع فقال للمشتري انهما في اجارة ولكن من كرمك أن تتركني حتى آخذ الاجارة التي دفعتم اليه فهو اجارة وبتة هذا البيع قنية في بيع المرحوم والمستأجر * (قج) اشترى داراً في اجارة انسان فقال أخو المشتري ان أخى اشترى الدار التي في اجارتك فقال مباركاً (ليكن مباركاً) فهذا الاجارة قنية في البيع الموقوف * ولو باع جارية زوجته فقالت ليدفع لنا المشتري الثمن جديدها اجارة من المحل المزبور * (ح) فضولي باع عبداً وروبه حاضر ساكت لم يكن سكوة اجارة ولو باعه فقال مالكه أحسنت أو أحببت أو ووفقت أو كفتني مؤنة البيع أو أحسنت فجزأ الله خيراً لم يكن اجارة لانه يذكر للاستمراء الآن مجدداً قال قوله أحسنت وأصبحت اجارة استحقنا فصولين في الرابع والعشرين * (فصط) قال للفضولي بئس ما صنعت فهو اجارة في بيع وتكاح وطلاق وغيرها كذا عن محمد وهو رد في ظاهر الرواية وبه يفتي من المحل المزبور * (قج) اشترى من فضولي شيئاً ودفع اليه الثمن مع علمه أنه فضولي ثم هلك الثمن في يده ولم يجوز المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي (قج) يرجع على الفضولي بمثل الثمن (ب) لا يرجع عليه بشئ (ضم) ان علم أنه فضولي وقت أداء الثمن يملك أم لا يذكره في (م) قال رضي الله تعالى عنه وهو الاصح قنية في البيع الموقوف وفي فروق للكراي يبي شراء الفضولي على أربعة أوجه الاول أن يقول البائع بعث هذا الفلان بكذا والفضولي يقول اشتريت لفلان بكذا أو قبلت ولم يقل لفلان فهذا يتوقف والثاني أن يقول البائع بعث لأجل فلان والمشتري يقول اشتريته لأجله أو قبلت يتوقف والثالث أن يقول بعث هذا منك بكذا فقال اشتريت أو قبلت ونوى أن يكون لفلان فانه ينفذ عليه والرابع أن يقول اشتريت لفلان بكذا او البائع يقول بعث منك بطل العقد في أصح الروايتين انتهى وفي كافي الحاكم ولو أن رجلاً اشترى عبداً وأشهد أنه يشتره لفلان وقال فلان قد رضيت فأراد المشتري أن يمنعه كان له أن يمنعه ذلك فان سلمه له وأخذ منه الثمن كان هذا بمنزلة بيع جديد مستقبلي بينهما انتهى (١) يجوز رائق في الوكالة بالبيع والشراء ملخصاً * (قج) قال بعث هذا العبد من فلان فقال الفضولي اشترته لفلان لا ترجع الحقوق الى الفضولي لانه أخرج الكلام مخرج الرسالة (ط) الاصل فيه أن من اشترى شيئاً بغير أمره كان له ما قد وان أجاز الفلان (٢) الا اذا أضافه اليه بأن قال اشتريته لفلان أو قبلته له أو قال البائع بعته من فلان

(١) كان ذلك بيعاً بينهما بالتمتع طي كذا في الخاتمة في التوكيل والشراء من الوكالة عند

عبارة الاصل قال البائع بعث هذا العبد من فلان وقال الفضولي اشتريت منه لفلان قبلت لفلان أو قال اشتريت لصاحب العبد بيع هذا العبد من فلان بكذا فقال البائع بعث وقال الفضولي قبلت لفلان اشتريت لفلان أو لم يقل قبلت لفلان فاشترى المشتري هكذا وجدته في حاشية القنية بخط بعض الاكابر عند

(٢) لأن الاجارة تعمل في الموقوف دون النافذ كذا في الخاتمة في التوكيل بالشراء عند والمسئلة مسدودة في البحر في بيع الفضولي مفصلاً وفي التاسع من يروع الذخيرة تفصيل لا بد من معرفته عند والاجارة تلحق العقود الموقوفة دون المنسوخة وتلحق الأفعال أيضاً وهو الصحيح وتصل في ضمان الغصب من الضمانات الفضيلية ولا تلحق السافذ كما أشبه به في هذه الصفحة عند

وقال الفضولي اشترت أو قبلت فينشدني توقف ولا ينشدني العاقد قنية في البيع
الموقوف * (قد) يتوقف بيع الفضولي عند ما يطل عند الشافعي ثم لا يخلو أن يباع
بمن عين أو دين فلو باعه بمن دين كعقدين وفلوس وكبلى ووزنى بفبر عينه بشرط لصحة
الاجازة قيام أربعة البائع والمشتري والمالك والمبيع ولا يشترط قيام الثمن (١) فان
هلك أحد الأربعة لم تجز الاجازة وتجوز مع قيام الأربعة فالاجازة اللاحقة كوكالة سابقة
فالثمن للجبر لو قام ولو هلك في يد البائع يهلك أمانته * (عد) وقيام الثمن يشترط للاجازة أيضا
وان باعه بمن لا يمين بالتعيين * (هد) ولو كان الثمن عرضا بشرط قيامه أيضا ويكون هذا
اجازة نقد لا اجازة عقد حتى يكون العرض مأكلا لفضولي وعليه مثل المبيع ان مثله والا
فقيمه لانه سرامن وجه وهو لا يتوقف ولو هلك المالك لا تنفذ اجازة الوارث في الفصيلين أى
في ثمن دين وعرض وذكره في (شحي) بعد هذه المسئلة بخلاف القصة عند أبي يوسف وهو
أن التركة اذا كانت بين كبار عا يجب برون على قسمتها فاقتسموها بالأمر القاضى وبعضهم
غائب فيتوقف على اجازة الغائب فان مات قبل الاجازة فأجاز ورثته جازت استصحابا
لا عند محمد قاسا * (جـ) في بيع المقايضة من الفضولي اذا هلك العرض الذى من جهة
الفضولي ثم أجاز المالك يذبح أن يجوز جامع الفصولين في الرابع والعشرين * ومن البيع
الموقوف بيع الصبي المحجور الذى يعقل البيع والشراء يتوقف بيعه وشراؤه على اجازة
والده أو وصيه أو جده أو القاضى وكذلك المعتوه والصبي المحجور اذا بلغ سفها يتوقف
بيعه وشراؤه على اجازة الوصى أو القاضى والعبد المحجور اذا باع شيئا من مال المولى
أو من مال وهب له أو اشترى شيئا يتوقف ذلك على اجازة المولى والرجل اذا باع عبده
المأذون المديون بغير إذن الغرماء يتوقف على اجازة الغرماء قاضيتان في البيع الموقوف
* ومن الموقوف اذا باع المريض مرض الموت عينا من أعيان ماله من وارثه ان صح باع
بيعه وان مات من ذلك المرض ولم يجز الورثة بطل البيع * ومنها المرتبة اذا باع أو اشترى
يتوقف ذلك ان قتل على رذته أو مات أو لحق بدار الحرب بطل نصرفته وان أسلم جاز ونقد
بيعه * ومنها الراهن اذا باع الرهن أو الأجر اذا باع المستأجر يتوقف ذلك على اجازة
المرتحن والمستأجر في أصح الروايات إلا أن المرتحن يملك نقض البيع واجازته والمستأجر
يملك الاجازة ولا يملك النقص فان لم يجز المستأجر حتى انقضت الاجازة بينهما ما نفذ
البيع السابق وكذلك المرتحن اذا لم يفسخ البيع حتى فك الرهن نفذ البيع من
الحصل المزبور * (شحي) باع ملك غيره فشراه من مال كره وسلم الى المشتري لم يجز والبيع
باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب ملكه على بيعه حتى ان الغاصب لو باع المغصوب
ثم ضمنه المالك جاز بيعه أما لو اشترى الغاصب من مالكه أو وهبه له أو ورثه منه لا يفسد
بيعه قبله (شحي) غصب شيئا وباعه فان ضمنه المالك قيمته يوم الغصب جاز بيعه لا لو ضمنه
قيمه يوم البيع فصولين في آخر الرابع والعشرين * باع مال أبيه بلاذنه ثم ورثه
لا ينفذ ولا تجديده ولا تزوج أخته برضا حال حياة الأب بلاذنه ثم انتقل الى
الأخ الولاية جاز باعاجته بعد انتدال الولاية لا بالسكوت والفرق أن السكاح ولابة فينفذ

(١) ولا بد أن يكون الثمن رائجا لأن الثمن
لو كان كالسدا في حال الاجازة لا تصح
الاجازة كذا في الخامس عشر من أنواع
الدعاوى من البرازية بعد

بالاجازة والبيع تملك فيشترط كونه مالكا بزازية في العاشر من البيوع * (عدة)
قبض الثمن اجازة وكذا طلبه (فصل) دفع الثمن اجازة ولو باعه الفضولي وأخذ المالك
بثمنه خطأ من الفضولي فهو اجازة فصواب في الرابع والعشرين من الزازية * وللمشتري
فسخ البيع قبل الاجازة عزاعن لزوم العقد بخلاف الفضولي في النكاح ليس له أن يفسخ
بالقول ولا بالفعل لانه سفير محض فبالاجازة تنتقل العبارة الى المالك فتصير الحقة وق
منوطه به لا بالفضولي * بمررات في فصل الفضولي * (فصل) باع فضولي فبرهن المالك
على الاجازة وأراد أخذه من المشتري ليس له ذلك الا اذا ادعى أن الفضولي وكله بمحض
ثمنه في الرابع والعشرين من الفصولين * (خل) المشتري من الغاصب لو حرره أجاز
المالك بيعه لا ينفذ ثمنه قياسا وهو قول محمد وينفذ عندهما استحسانا ولو باعه المشتري
من الغاصب فأجاز المالك البيع الاول لم ينفذ بيع المشتري وقاها والمشتري من الراهن
لو باع أو حرره فأجاز المرتهن البيع نفذ ثمنه وبيعه وقاها وكذلك المشتري من الوارث
والدين محيط من المحل المزبور * الاصل عندنا أن العقد يتوقف على الاجازة لو كان
له جيز حالة العقد والابطال وقال الشافعي يبطل مطلقا بيانه أن الصبي المحجور لو تصرف
تصرفا يجوز عليه لوفعه وليه في صغره كبيع وشراء وتزويج وبيع أمته وكتابة ثمنه
ومحوها فاذا فعله الصبي بنفسه يتوقف على اجازة وليه مادام صبيًا ولو بلغ قل اجازة وليه
فأجاز بنفسه جاز ولم يجوز بنفس البلوغ بلا اجازة ولو طلق الصبي امرأته أو خلعهها
أو حرره بمجانا أو بعوض أو وهب ماله أو تصدق به أو زوج نفسه امرأة أو باع ماله بمجانا
فاحشة أو اشترى شيئا بأكثر من قيمته فاشيا أو عقد عقدا أو لوفعه وليه في صباه لم يجوز عليه
فهذه كلها باطلة وان أجازها الصبي بعد بلوغه لم يجوز لانه لا يجيز لها وقت العقد فلم توقف
الا اذا كان لفظ اجازة بعد البلوغ ما يصلح لابتداء العقد فيصح ابتداء الاجازة (١)
كقوله أوقت ذلك الطلاق والعقد فيقع لانه يصلح لابتداء من المحل المزبور
(فصل فيما يتعلق بالقبض وحس المبيع) باع داو ابعدة وقال سلمتها اليك وقال المشتري
قبضتها لا يكون قبضا وان قرية فقبح لان الخلقة أقيمت مقام القبض عند التمكن وكل
ما يمكن اغلاقها فهي قرية وان لم يمكن اغلاقها من ذلك المكان فبعيدة وبه قال
الحلواني والناس عن هذا غافلون فانهم يشترطون الضبعة في السواد ويقرون بالقبض وذلك
مما لا يصح فيه القبض وان كان يقر بيب يصير قابضا وفي المحيط يصير قابضا بالخلقة وان بعد
المعقود عليه عنهما وفي النوادر واشترى عقارا فقال البائع سلمته اليك وقال المشتري قبلت
والعقار غائب عن حضرتهما كان قابضا في قول الامام وقالان كان يقدر على اغلاقه
ودخوله فقبض والا بزازية في الثاني عشر من البيوع * وفي الظهيرية ذكر في ظاهر
الرواية الخلقة في الدور والعقار لا تكون قبضا الا بالتقارب منهما والاعتقاد على ما ذكر
في ظاهر الرواية (٢) في الرابع من التنازعانية وفي ظاهر الرواية اعتبر القرب ولم يذكر
فيه خلافا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فاضيجان في قبض المبيع * (ع) لو اشترى
دارا من انسان يملكه أخرى فله أن يمتنع عن أداء الثمن للعالم لان البائع غير قادر على تسليم

- (١) الرواية شاذة عن أبي يوسف ولا يؤخذ بتلك الرواية ولا يعمل بها كذا في الرابع من التنازعانية والثالث من المحيط البرهاني ع
(٢) ذكر في ظاهر الرواية أن الخلقة في الدور والعقار لا تكون قبضا الا بدقومتها فاضيجان في أوائل باب قبض المبيع من البيوع ع

المبيع للعالم فهو مباح أن يخرج مع المشتري إلى تلك البلدة أو يبعث وكلا ويسلمها
إليه ويقبض الثمن هناك فقد اتفادى في الرابع عشر من كتاب البيوع * وفي القضية باع
دارا بخراسان في العراق ونقد الثمن ووكاه بالقبض وانحصرت فرجع وقال لم يسلم الدار إلى
من يسهل الدار لا يسترد الثمن عالم يبرهن على ذلك في الخامس من دعوى البرازية وكذا
في الخلاصة وفي آخر الخامس من دعوى التمارخانية * ولو قبض المشتري المبيع بغير إذن
البائع قبل نقد الثمن كان للبائع أن يسترده فان خلى المشتري بين المبيع وبين البائع لا يصير
البائع قابضا ما لم يقبضه حقيقة وأجمعوا على أن التخلية في البيع الجائز تكون قبضا
وفي البيع الفاسد روايتان والصحيح أنه قبض قابضان في قبض المبيع * قال
أبو حنيفة التخلية بين المشتري وبين المبيع تكون قبضا بشرائط ثلاثة أحدها أن يقول
البائع خلت بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قد قبضت والثاني أن يكون
المبيع بحضور المشتري بحيث يصل إلى أخذه من غير مانع والثالث أن يكون المبيع مفروا
غير مشغول بحق الغير فان كان شاغلا حق الغير كالحفنة في جوارق البائع وما أشبه ذلك
فذلك لا يمنع التخلية واختلف أبو يوسف ومحمد في التخلية في دار البائع وقال أبو يوسف
لا تكون تخلية وقال محمد تكون تخلية ومن ذلك رجل باع خادما فقال البائع خلت
بينك وبين الخادم فاقبضه والخادم في منزل البائع بحضورهم ما يصل إلى قبضه فقال المشتري
دعه إلى الغد وأبي أن يقبض تلك الخدام فانه يموت من مال المشتري عند محمد (١)
ومن مال البائع في قول أبي يوسف من المحل المزبور * (م) وتسليم المبيع هو أن يخلو بين
المبيع والمشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل وكذا التسليم في جانب
الثمن وقال الشافعي التخلية ليست بقبض وان اشترى حنطة بعمها وبنى البائع بينها وبين
المشتري في يد البائع فعلى قول أبي يوسف لا يصير المشتري قابضا حتى لو هلك هلك من
مال البائع وعلى قول محمد يصير المشتري قابضا حتى لو هلك هلك من مال المشتري
فعلى هذا الاختلاف إذا اشترى خلا في دن المشتري وخلى البائع بين المشتري وبين الدن
في بيت البائع وختم المشتري على الدن يصير قابضا عند محمد خلا فلا يبي يوسف وفي الظهيرية
فان هلك هلك من مال المشتري في قول محمد وعليه الفتوى وحاصل الخلاف يرجع
في التخلية في بيت البائع هل هي صحيحة فعند محمد وصحبة خلا فلا يبي يوسف طارخانية
في الرابع من البيوع * باع عمرا على فخل وخلى بينه وبين المشتري صار قابضا في الثاني
عشر من بيوع البرازية * وفي الفتاوى اشترى ثوبا فأمره البائع بقبضه فلم يقبضه حتى
أخذ منه انسان ان كان حين أمره بقبضه يمكنه قبضه بلا قيام صح التسليم وان لم يمكنه بلا
قيام لا يصح (٢) من المحل المزبور وكذا في مجمع الفتاوى * ولو اشترى شاة فقد قبض
الثمن ثم قال للبائع تركته رهنا عندك يفتية الثمن أو قال تركته ودبعة عندك لا يكون ذلك
قبضا قابضان في قبض المبيع من كتاب البيوع * رجل باع مكبلا في بيت مكبلة أو
موزونا وازنة وقال للمشتري خلت بينك وبينه ودفع إليه المفتاح ولم يكله ولم يرزبه صار
المشتري قابضا ولو أنه دفع المفتاح إلى المشتري ولم يقل خلت بينك وبينه فاقبضه لا يكون

(١) ويجوز في الخاتمة بعد ورقة تقرير
أن الفتوى على قول محمد

(٢) قال في القواعد قرية من أو آخر
كتاب البيوع القبض اتما - فبقي أو
حكمي وهو التمكن من القبض بحيث
لو متيقده يقبضه من غير واسطة فعل
آخر غير مذهب السيد ولو احتاج إلى المشي
لم يكن قابضا وان وجدت التخلية
أي بأن كان يفعل البائع كما في الخلاصة
فلا من شرح الطحاوي

قابضاً فاضيقان في قبض المبيع من كتاب البيوع • (م) قال أصحابنا وللبيع حق
 حبس المبيع لاستيفاء الثمن إذا كان الثمن حالاً وإن كان مؤجلاً لم يكن له حق الحبس
 ولو كان بعض الثمن حالاً وبعضه مؤجلاً فله حبس حتى يستوفي الثمن الحال ولو بقي
 من الثمن شيء قليل كان له حبس جميع المبيع وفي الفتاوى الخاصة إذا استوفى الثمن
 وسلم المبيع أو سلم بغير قبض الثمن أو قبض المشتري بإجازة البائع لفظاً أو قبضه وهو براء
 ولا ينهيه عنه ليس له أن يترده ليجسه بالثمن وفي التقرير ولا يشتري أن لا يسلم إذا كان
 المبيع غائباً ولو دفع بالثمن رهناً أو كفل به كفيل لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال
 المشتري البائع على غيره بالثمن لا يسقط حق البائع في الحبس وإذا أحال البائع غيره
 من غرمائه على المشتري حوالة مقيدة بالثمن سقط حق البائع عن المطالبة بالثمن وبسقط
 حقه في الحبس وفي القدرى إذا أحال المشتري البائع بالثمن على إنسان أو أحال البائع
 رجلاً على المشتري سقط حق البائع في الحبس في قول أبي يوسف وقال محمد إذا أحال
 المشتري البائع بالثمن على إنسان لم يسقط حق البائع في الحبس ولو أحال البائع رجلاً
 عليه سقط حقه تأملوا حاشية في الرابع في البيوع • قال في النخعة ولو دفع المشتري إلى
 البائع بالثمن رهناً أو تكفل به كفيل لا يسقط حق الحبس ولو أحال البائع رجلاً على
 المشتري بالثمن قيل سقط حق الحبس وهكذا إذا أحال المشتري البائع على رجل وهذا
 عند أبي يوسف وعند محمد فيه روايتان في رواية كما قال أبو يوسف وقال في رواية إن
 أحال البائع رجلاً على المشتري سقط حق الحبس وإذا أحال المشتري على رجل
 لم يسقط حق الحبس وهي مسألة كتاب الحوالة وهذا الذي قلنا من وجوب دفع الثمن
 أولاً على المشتري فيما إذا كان المبيع حاضراً غاية البيان لمخاض قيل باب خيار الشرط •
 وإن كفل به رجل أو رهن المشتري لا يسقط حق حبسه وكذا إن أحال به البائع إلى غيره
 وعند الشافعي يسقط بالحوالة وإن سلمه قبل الاستيفاء إن باذنه لفظاً أو كان براء ولم يمنع
 لا يملك استرداده وإن بغير إذنه ملك الاسترداد ونقض كل تصرف يمتثل بالنقض
 كالبيع والهبة والعق (١) وفروعه وإن دفع الثمن وقبض بلاذنه ووجد البائع
 الدراهم زيفاً أو نسخة أو سبقة له نقض قبضه وإن باذنه لا في الزيف واسترق
 في الرصاص والسبقة والنسخة وإن تصرف فيه بعد قبضه بيعاً أو هبة ثم وجد الثمن
 كذلك لا ينقض التصرف لأن تصرف المشتري بعد القبض بإذن البائع كتصرفه
 وإن كان قبضه بعد نقد الثمن بلاذن البائع وتصرف فيه ثم وجد الثمن كذلك ينقض
 من التصرفات ما يمتثل للنقض وإن علم البائع قبضه بلاذنه ورضى به فهو كالاذن الاستداء
 برأية في الثالث عشر من البيوع • إذا اشترى القرض تناوياً بأن كانا قبضاً أمانة
 أو ضمان وإن اختلفا نائب المضمون عن غيره لا غير يبيانه أن الشيء متى كان في يده بمصوب
 أو عقد فاسد فاشترى من مالك صحبها بنوب القبض الأول عن الثاني حتى لو هلك قبل
 أن يصل إلى منزله وبتمسك من قبضه هلك عليه ولو في يده أمانة كودبة أو عارية فوهب
 منه مالاً لا يحتاج إلى قبض آخر بنوب القبض الأول عن الثاني ولو في يده بعد فاسد

(١) قوله والعق وفروعه هذه نسخة
 وفي نسخ لا العقق فليجوز اهـ محصيه

أو غصب فوجهه لا يحتاج إلى قبض آخر وينوب المضمون عن غيره ولو في يده وديعة فباعه المالك منه يحتاج إلى قبض جديد ولا ينوب الأول وإذا اتهم إلى مكان يتمكن من قبضه يصير قابضاً بالتخلية والرهن كالعارية أو عمل غلامه في حاجته ثم باعه من ابنه الصغير جاز فإن مات قبل أن يرجع مات من مال الأب وبطل البيع وإن رجع أن كان الابن صغيراً فقبض الأب قبض له وإن بلغ حين يرجع الغلام فالقبض للابن حتى لو هلك قبله يرجع بالثمن برأيه في أول الثاني عشر من البيوع

(فصل في هلاك المبيع والتمن (١) وفيه المقبرض على سوم الشراء) هلاك المبيع باتاً أو بخياراً بشرط في يد البائع بأقصة مساوية أو باستهلاك البائع أو كان حيواناً فقتل نفسه يبطل البيع لانه مضمون بالتمن فيسقط الثمن فلا يكون مضموناً بالقيمة لانه لا يتوالتى على شيء واحد ضمناً فان أتلغه المشتري والمبيع بات أو بالخيار للمشتري لم يمتد الثمن على المشتري وإن الخيار للبائع أو البيع فاسداً لزم المثل في المثل والقيمة في القبيح وإن بفعل أجنبي خير المشتري فان فسح عاداً إلى ملك البائع ضمن الجاني المثل أو القيمة والمضمون أن من جنس الثمن وفيه فضل لا يطيب الفضل وإن من خلافه طاب وإن اختار المشتري امضاء البيع اتبع الجاني بالمثل أو القيمة وحكم الفضل ذكرناه في جانب البائع واختياره اتباع الجاني قبض عند الثاني خلافاً للمجد (٢) وأثره فيما إذا تولى على الجاني وفيما إذا أخذ من الجاني مكانه شيئاً آخر جاز عند الثاني وإن هلك بعد القبض فعلى المشتري ألا إذا أنلفه البائع والقبض بلاذنه والتمن حال غير منقود فالبايع يصير مسترداً ويبطل البيع وسقط الثمن عن المشتري وإن هلك البعوض قبل قبضه سقط من الثمن قدر النقص سواء كان نقصان قدر أو وصف وخبر المشتري بين القسح والامضاء وإن بفعل أجنبي فالجواب فيه كالجواب في جميع المبيع وإن بأقصة مساوية أن نقصان قدر وطرح عن المشتري حصاة الغائت من الثمن وله الخيار في الباقي وإن نقص وصف لا يسقط شيء من الثمن لكنه يخبر بين الأخذ بكل الثمن أو الترك والوصف ما يدخل تحت البيع بلاذكر كالاشجار والبناء في الأرض والاطراف في الحيوان والجودة في الكلب والوزن وإن بفعل المعقود عليه فالجواب كذلك وإن بفعل المشتري صار قابضاً ما أتلف بالانلاف والباقي بالتعيب فان هلك الباقي قبل حبه فعلى المشتري وإن بعد الحبس فعلى البائع وعلى المشتري حصاة ما أنلفه لا غير فان حبس بعد سقوط حقه في الحبس فعلى المشتري كل الثمن وعلى البائع ضمائه ولو هلك البعض قبل القبض فعلى المشتري إلا إذا كان بفعل البائع فان لم يكن له حق الاسترداد فهو كالاستهلاك من الأجنبي وإن كان له حق الاسترداد انفسخ البيع في قدر ما أنلف وسقط حصته من الثمن من المشتري فلو هلك الباقي في يد المشتري لزمه سقط من الثمن إلا إذا هلك الباقي من سرية جنابة البائع فيكون مسترداً له أيضاً فيسقط الثمن وإن زعم البائع أنه هلك بعد قبضه والمشتري أنه هلك قبل قبضه فالقول للمشتري وأبهم برهن قبل وإن برهنا فللبائع وكذلك إذا ادعى البائع أن المشتري استهلكه وقبضه المشتري وإن أو خافيشة الأسبق أولى في الهلاك والاستهلاك وهذا كله إذا لم يكن قبض المشتري

(١) إذا هلك بعض المبيع فان كان قبل القبض وحلك بأقصة مساوية ينتظر أن كان النقصان نقصان قدر بأن كان مكياً لا أو موزوناً ومعدوداً ينسخ العقد بقدر الهلاك وتسقط حصته من الثمن والمشتري بالخيار في الباقي إن شاء أخذ بحصته من الثمن وإن شاء ترك لأن الصفقة قد تفرقت عليه وإن كان النقصان نقصان وصف وهو كل ما يدخل في البيع من غير تسعة كالشجر والبناء في الأرض وأطراف الحيوان والجودة في المكسب والموزون لا ينسخ البيع أصلاً ولا يسقط عن المشتري شيء من الثمن والمشتري بالخيار إن شاء أخذ بجميع الثمن وإن شاء ترك لتعيب المبيع قبل القبض كما في البدائع في فصل حكم المبيع من كتاب البيوع ملخصاً

(٢) قوله وأثره فيما إذا تولى إلى قوله عند الثاني هكذا في النسخ وهي عبارة غير محزنة كما لا يخفى اهـ معصمه

ظاهرا فان كان ظاهرا وادعى كل استهلاك الاخر فالقول للبائع وأى برهن قبل
وان برهنا فلا يشتري ثم ان كان للبائع حق الاسترداد للبص صاريه مستردا وانفسح البيع
وسقط الثمن عن المشتري وان لم يكن له حق الخمس فلا يشتري أن يضمه القيمة ولا يبطل
البيع بينهما في الثاني عشر من يبيع البرازية • وفي التجريد اذا كسد عن المشتري بطل
البيع عند الامام • وعند الثاني قيمة يوم العقد وعند محمد قيمتها آخر ما يملك الناس ثم
عندهما الكساد في بلدة كاف للكساد في ثلاث البلدة • وقيل بالكساد في جميع البلدان
(١) وان رخص العدالي قال الامام طهرا الذين لا يعتبر هذا وبطال به على وقع عليه انعكاس
بالعار الذي وقت المعاملة • وفي المشتري غلبت الفلوس أو رخصت فعند الاول والثاني أولا
ليس عليه غيرها • وقال الثاني ثانيا عليه قيمتها من الدراهم يوم البيع والقبض وعليه
الفتوى وفي المحققات عليه في المنقطع قيمته في آخر يوم القطع من الذهب والفضة قال
هذا هو المختار والانقطاع والكساد سواء • وحذا الانقطاع أن لا يوجد في السوق الذي
يباع فيه ويستوي أن يكون المبيع مقبوضا أولا وان لم يكن المبيع مقبوضا فلا حكم لهذا
البيع وان مقبوضا فيكون كالبيع الفاسد والاجارة كالبيع والدين على هذا في الثالث
عشر من يبيع البرازية في نوع الكساد • والبائع اذا أقام البيعة أن الجارية التي باعها من
فلان ماتت في يده • وأقام المشتري البيعة أنها ماتت في يد البائع فيبيعه البائع أول لانها
تلتزم الثمن ولو أن خالف السابق أول ولو لم يبيعها البيعة فالقول قول المشتري لأنه منكر
في الحادي عشر من يبيع الخلاصة • المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض
على سوم النظر كما في الوجيز ذكره في يبيع الاشياء • وفي موضع آخر منه المقبوض على
سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في
شرح التكملة انتهى قلت وهذا هو المقتضى به الموافق لما في الكتب المعتمدة من ضمانات
الغام • والمقبوض على السوم انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى (٢)
في الثاني من يبيع البرازية • رجل اشترى ثوبا ولم يقبضه ولم يقد الثمن فقال له ائع
لا آخذك عليه ادفع الى فلان ليكون عنده حتى أدفع اليك الثمن • فدفع البائع الى فلان
فذلك عنده كان الهلاك على البائع • فانارخانية في الرابع من كآب البيع وكذا في الخائصة
والبرازية قبيل الثالث عشر • (الذخيرة أخذت متاع رجل وقال أذهب به فان رضىته اشتريته
فذهب به وضاع فلا شيء عليه ولو قال ان رضىته أخذته بعشرة فضاع فهو ضمان قيمة النصاب
وعليه الفتوى (٣) من يبيع منتخب التارخانية • رجل قال اغد هذا الثوب لك بعشرة
دراهم فقال هات حتى أنظر اليه أو حتى أريه غيري فأخذته على هذا فضااع قال أبو حنيفة
لا شيء عليه وان قال هاته فان رضىته أخذته فضااع فعليه الثمن ولو قال ان رضىته اشتريته فهو
باطل وهكذا قال أبو يوسف رجل ساءم رجلا فقال البائع هولاء بعشرين وقال المشتري
لا بل بعشرة فذهب به المشتري على ذلك ولم يرض البائع بعشرة فليس هذا ببيع الآن
المشتري ان استهلك الثوب يلزمه عشرون درهما وله أن يرده ما لم يسلطه قال أبو حنيفة
وأبو يوسف القياس أن يصحكون عليه قيمته لكن تركا القياس للعرف ويلزمه عشرون

(١) قال هل يبطل البيع بهلاك الثمن
كما يبطل به سلاله المبيع أجاب نعم وهلاك
الثمن ان برده ذلك النوع في جميع البلدان
أو ينقطع عن أيدي الناس في الاسواق
وان رد وصار سلعة لم ينقطع في القياس
فهو بمنزلة عيب فاحش فيصير البائع
بين قبضها وبين فسخ البيع وفي الاستحسان
يجزله الهلاك لأن المقصود من الدراهم
الثنية نفقاتها كنفقات الذئب وان انقطع
ولم يرده في يبيع الواقعات أنه لا يبطل
البيع لأن الثنية لا تبطل بالعزة كما لا يبطل
بالغلاء والرخص ولكن عليه قيمته في آخر
يوم القطع من الذهب والفضة قال هو
المختار وان انقطع ورد في هذا البلد وهو
راضح في بعض البلدان ذكر في الباب الثاني
منه أنه لا يبطل البيع وهو بمنزلة عيب
فاحش فيصير البائع بين قبضها وبين قبض
قيمتها من الدنانير أو من الدراهم الرائجة
في آخر يوم الرواج كذا في أوائل يبيع
القاعدية وكذا في أواسطه فنية محمد
(٢) ومسئلة المساومة مذكرة في
الثاني من يبيع التارخانية على وجه
الاستقصاء محمد
(٣) وعبارة الخلاصة ان رضىته
أخذته بعشرة وقرق فاضحيجان بين قول
المشتري ان رضىته أخذته وبين قوله
ان رضىته اشترى به ففسال ولو قال ان
رضيته اشترى به فهو باطل ولم يفرق بينهما
في قول في المقبوض على سوم الشراء

فأضيفان في أوائل باب البيع

* (فصل في الغبن والمحاباة وما لا يتغابن فيه) * قيل في العروض دة نيم (في العشرة نصف) وفي الحيوان دة بازده (العشرة بخمسة عشر) وفي العقار دة دوازده (العشرة بالتقني عشرة) وقيل ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (١) جامع الفصولين في أوائل السابع والعشرين * قال شيخ الإسلام في شرح المضاربة هذا التعديد مما ليس له قيمة معلومة في البلد كالعبد وغيره وأما الذي له قيمة معلومة كالتبزر والجمع وغيرهما فزاد الوكيل بالشراء أو أكثر لا يتبدل على الموكل لأن هذا لا يدخل تحت تقويم المقومين لأنه انما يدخل تحت تقويم ما يحتاج فيه إلى تقويم المقومين وهذا لا يحتاج إلى التقويم فالحذف الفاضل هذا وبه يفتى وسيأتي نحوه في وكالة هذا الكتاب تتمه برهانية في مسائل تصرف الفضولي من البيوع * والغبن اليسير جائز متضمن لافي مسائل منها الوكيل اذا باع من عبده نفسه وحط من قيمته بقدر ما تباع من الناس فيه أو باع من لا يجوز شهادته له ومنها رب المال اذا باع مال المضاربة وحط شيئاً يسيراً ومنها اذا قل قيمة الجارية التي غصبها ألف وأخذ هارب الجارية بقوله مع يمينه ثم ظهر ان قيمتها ألف ودانق كان اصحابها أخذوا الجارية ومنها اذا أوصى بثالث ماله فباع الموصى في مرض موته شيئاً وحطاه بمحاباة يسيرة فان ثلث المحاباة تدخل في ثلث ماله ومنها المريض الذي عليه دين يحبط بماله اذا باع وحطاه بمحاباة يسيرة لا تصح المحاباة أجازت الورثة أو لم تجز ويقال للمشتري اما أن تبلغ تمام القيمة أو لا يفسخ البيع ومنها الوارث اذا اشترى من مورثه في مرض موته (٢) فالحاصل في بيان من يحتمل عنه الغبن ومن لا يحتمل أن الوكيل بالبيع يبيع بقليل الثمن وكثيره وكذلك المكاتب والعبد والمصبي فيما باعوا واشتروا والاولياء وشيوخ الارب والجذو والموصى والقاضي لا يبيعون بالاقل الا بمعاينة الغبن الماس فيه وشراؤهم كبيعهم خرائنه المقتنين من كتاب البيع قبيل الاستحقاق وكذلك في تتمه البرهانية في مسائل تصرف الفضولي من البيوع وكذلك في الفصولين في السابع والعشرين * (مصل) للمريض ابطال حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع كل ماله بدوهم يجوز فضولين في بيع أحكام المرضى * (نرخ) مريض عليه دين يحبط بماله لو باع عبداً من ماله من أجنبي يغبن يسيراً لم تجز المحاباة وفاطاً أجازت الورثة أو لا فالمشتري يتم القيمة أو يفسخ البيع ولولا دين جازت بقدر الثلث (٣) وصى المديون لو باع تركته لدينه يغبن يسيراً صح وهذا من عجيب المسائل أن النائب ملك ما لا يملكه المالك ولو كان هذا مع الوارث لم يجز عند أبي حنيفة أصلاً الا برضا ورثته ولو بثلث قيمته وعندهما يجوز ويخبر بين فسخ وإتمام لوفيه غبن أو محاباة قلت أو كثرت وكذا وصى الميت لو باع من الوارث فهو على هذا الخلاف وكذا وارث صحيح باع من مورثه المريض فهو على هذا الخلاف لم يجز عند أبي حنيفة ولو بقيته وعندهما يجوز (قشر) غن الادوية يعتبر من كل ماله لو شراها من أجنبي أما لو شراها من وارثه لم يجز (صف) نفس البيع أي بيع المريض من وارثه لم يجز بلا اجازة بقيمة الورثة وكذا المحاباة معه لم تجز الا بهما وذكر على وجه الاستشهاد الأبرى أن مريضاً لو شري من وارثه شيئاً بمعاينة الشهود وأعطاه منه جاز لولا المحاباة فيه كشرائه من أجنبي والوارث

(١) الغبن الفاحش في الاجرة مقدريه بازده (في العشرة خمسة عشر) رسيحي في كتاب الاجارة يتهم

(٢) وزاد في الفصولين في السابع والعشرين سابعة وهي مأدون مديون ياعه مولاه ستر

(٣) ثم يقال للمشتري اما أن تبلغ الثمن الى تمام ثمن القيمة ولا ترتد شيئاً من المبيع واتمّن نصف العقد كذا في التاسع عشر من بيوع لما نازحاً فيه ستر

يخالف الاجنبي في الاقرار أما فيما ثبت عياناً فهو سواء ولم يذ كر خلاف فهذا دل على
جواز شراء المريض من الوارث عند الكل (ص) المحاباة مع الوارث لم تجز أجازت الورثة
أولاً ويتم القيمة وهذا ثبت لكل الاذاحل على مريض مديون فصول من يوع أحكام
المريض * وإذا باع عيناً من أعيان ماله من وارثه عند أبي حنيفة لا يصح أصلاً من غير إجازة
باقي الورثة سواء محلي أو لم بحساب باع بمنزل القيمة أو بأضعاف القيمة وعندهما البيع بمنزل
القيمة أو بأضعاف القيمة جائز (١) والوارث إذا باع عيناً من أعيان ماله من ورثته
المريض فكذلك الجواب عند أبي حنيفة وفي الزيادات أن ناس البيوع من الوارث لا يصح
أصلاً من غير إجازة الورثة عند أبي حنيفة وعندهما يصح من غير إجازة الورثة والمحاباة
مع الوارث لا تصح إلا بإجازة باقي الورثة وهو الصحيح فاما رخصة في التاسع عشر من البيوع
* اشترى عبد في صحته يدين فاحش على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم مرض فأجاز أو سكت حتى
مضت المدة فالمحاباة من الثلث منية المفق في اقرار المريض * يبيع ما يساوي درهمه بألف
درهم يجوز ولا يكره عند أبي يوسف وقال محمد بكره ولا يجوز منية المفق في باب ما يجوز
بيعه وما لا يجوز * قال لا تخرن لك أرضاً خربة في موضع كذا لا تساوي شيئاً بعهامني
بكذا ولم يعرفها البائع فباعها منه بذلك الثمن وهي كانت تساوي أكثر من ذلك جاز في آخر
مسائل قبض المبيع من منية المفق وكذا في الخلاصة في الثالث من البيوع وكذا في البرازية
* إذا غزا البائع المشتري وقال له قيمة مناعي كذا فاشتره فاشتره بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن
فاحش فانه يرده وبه يفتي وكذا إذا غزا المشتري البائع ويرده المشتري بغزو والدلال (٢)
أشهاد من الكدالة * (بم) قال اغزال لا معرفة لي بالغزل فأتني بغزل اشتريه فأتني رجل
بغزل لهذا الغزال ولم يعلم به المشتري فجعل نفسه دلالاً بينهما فاشترى ذلك الغزل له بأزيد من
ثمن المثل وصرف المشتري بعضه الى حاجته ثم علم بالغبن وبما منع فله رد الباقي بحصته من
الثمن قال رضي الله تعالى عنه والصواب أن يرده الباقي ومثل ما صرف الى حاجته ويسترد
جميع الثمن كمن اشترى يتساعلوا من بز فاذافه دكان عظيم فله الرد وأخذ جميع الثمن قبل
انفاق شيء منه وبه يرد الباقي ومثل ما أنفق ويسترد الثمن كذا ذكره أبو يوسف ومحمد
قبة في باب خيار المغبون * ولو تصرف المشتري المغبون في المبيع تصرف الملاك بعد
ما عرف الغبن فيه لا يرده ولو تصرف فيه تصرف الأمانة يرده به حاوي القنية في خيار
المغبون

(مسائل شتى) بكره بيع الامر من رجل فاسق يعلم أنه يهوى لانه اعانه على المعصية
فأضيقان في قوله فيما يجزجه عن الضمان من كتاب البيوع * لا يجوز أن يفرق بين جارية
وولدها الصغير في بيع ولا هبة ولا صدقة ولا وصية وكذا كل ذي رحم محرم والكافر
والمسلم فيه سواء من يوع خزانة الاكل * (قع عك) دلال قال ابتاز هذه السلعة بدينار
فخذها فقال البزاز ضعها فوضع وخرج ولم يأخذ الثمن قال استحس أن يكون بيعاً ولو قال
لبزاز رجل بكم تدفع هذا فقال كل من بدينارين فقال من مناهم من يوفونه وتركه ولم
يأخذ الثمن فهذا ناقص ليس ببيع (بت) مثله وان قبض الثمن فبيع قنية فيما يقعده

(١) وأفتى مولانا أبو السعود واستأذنا
الفاضل يحيى أفندي بأنه لا يجوز بيع
المريض من وارثه بمنزل القيمة فكان
اختار أقول الامام

(٢) والصحيح انه يفتي بالرد إذا وجد
التغريب وبدونه لا يفتي بالرد وكذا حال
المرئى في حاشية القنية وكذا في
التبيين والنهاية والكافي في آخر فصل
الراجحة والتولية

(١) قال في شرح المسكنز أئمة الفرق بينهما في فروق الجسكرا يسرى ومنها نقلت قال لو قال هذا الثوب لك بمشرة ففقال هات تطرا إليه أو حتى أريه غيري فله أخذه فضاغ قال أبو حنيفة لا تثنى عليه يعني بذلك أنه وإن قال هاتيه فإن رضيت أخذهت فضاغ فله الثمن والفرق أنه في الفصل الأول أمره بالنظر إليه أو ليريه (٢٦٠) يعتبر وذلك ليس ببيع وإنما في الفصل الآخر أمره بالاثبات به إرضاءه وبأخذه وذلك

بيع بدون الأمر رفع الأمر أولى انتهى وفيه تفصيل وإن أردت الاطلاق فراجعته

المقبوض على نسوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر كافي للخبرة اشياء في آخر البيع وفي النصاب وعليه الفتوى (م) وبعد إنشاء على أن المقبوض على سوم الشراء انما يكون مضمونا بقيته اذا كان الثمن مقبوضا كذا في الثاني من يوع الثاني رخصية

وفي الخاتمة في فصل في المقبوض على سوم الشراء من البيوع المقبوض على سوم الشراء لا يكون مضمونا الا بعد بيان الثمن في طاهر الرواية وكذا في الثاني من يوع الخلاصة نقله عنه

وبيان الثمن من جهة البائع وحده اذا أخذه المشتري بعده على وجه السوم كاف لتمامه كذا في البحر في باب خيار الشرط وقال فيه والظاهر من كلامهم أنه لا فرق بين الهالك والاستهلك وما في الخبرية عن أبي يوسف أن المقبوض على سوم الشراء مضمون بالثمن محمول على القيمة وما ذكره الطرسوسي من أنه ان هلك فمضمون بالقيمة وان استهلك فمضمون بالثمن ليس بصحيح لما في الخاتمة اذا أخذ ثوبا على وجه المساومة بعد بيان الثمن فذلك كان عليه قيمته وكذا لو استلمه وارث المشتري بعده وبث المشتري

البيع • سادس السلعة بعشرين ديناراً فقال البائع لأبيهم الاربعة عشرة وعشرين فقال انزلني الخصة ورضي بذلك ولم يوجد منه قول فلهذا ليس ببيع من المحل المزبور • (ص) اذهب بهذه السلعة فانظر اليها فان رضيتها فهي لك بألف درهم أو قال ان رضيتها اليوم فهي لك بألف درهم فهو بائع على ما شرط استقصانا عندنا من المحل المزبور • اذهب به فان رضيته اشترته فذهب به وضاع لا يضمن ولو قال ان رضيته اشترته بعشرة فذهب وضاع ضمن رفع فارورة الزاجي ليراه أو ليريه غيره فسهقت وانكسرت ان كان الثمن بين ضمنه والا لا في الثاني من يوع البرازية في نوع المقبوض مع السوم • والمقبوض على سوم الشراء انما يضمن اذا كان الثمن مسمى على ما عليه الفتوى من المحل المزبور وكذا في الثاني من يوع الثاني رخصية • المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس مضمون مطلقا كما يذهب في شرح المسكنز (١) من يوع الاشياء • اشترى شيئا بثلثي الى أجل سنة كان على البائع تسليم المسع في الحال فان لم يسلم حتى مضت السنة فالأجل السنة المستقبلية عند أي حنيفة وكذا لو كان في البيع خيار يعتبر الاجل من وقت سقوط الخيار عند خيانة القناوى في فصل التأجيل من البيوع • لو اشترى عبدا بثوب موصوف في الذمة ولم يضرب له أجل لم يجوز وان ضرب له أجل جاز ولو اقرت قبل قبض العبد لا يطل البيع وجيز في باب معرفة البيع من الثمن من كتاب البيوع • وفي الثاني عشر من يوع البرازية • (مهم) ومن وجبه له حق من فرض أو غن مبيع فاباع به شيئا بعينه جاز قبضه أو لم يقبضه الدين لا يجوز ان يكون دراهم أو دنانير أو فلسا أو مكيلا أو موزونا أو قيمة المستلمة اشترى به شيئا بعينه أو بغير عينه انما اذا اشترى به شيئا بعينه في القبول كلها جاز الشراء وقبض الثمن ليس بشرط لانهما افترافا عن عين بدين الا اذا كان صرفا كما اذا اشترى دراهم أو دنانير بدينه وهو دراهم أو دنانير فحينئذ القبض من شرطه وان اشترى به شيئا بغير عينه فانه ينظر ان كل الدين دراهم أو دنانير أو فلسا فاشترى به دراهم أو دنانير أو فلسا جاز الشراء الا أن قبض المشتري قبل التفريق بالابدان شرط حتى لا يكون الافتراق عن دين بدين لانه لا يضمن للعقد وان عين فان اشترى به كلبا أو وزنيا أو باعه بدراهم أو دنانير أو فلسا واشترى هذه الاشياء بدينه جاز كيفما كان ولكن القبض قبل التفريق شرط حتى لا يقع الافتراق من دين بدين وان اشترى به كلبا ليس خلاف قبضه ينظر ان جعل الدين مبيعا والآخر غنا فالشراء جاز وان كان بغير عينه ولا يمكن القبض في المجلس شرط وان جعل الدين غنا والآخر مبيعا فالشراء باطل وان حضر في المجلس لانه صار بائعا ماليس عنده وذلك لا يجوز خزائن المفسدين في الاقالة • ويجوز بيع العمام المختلفة بعضها ببعض متفاضلا ومراعاة لحم الابل والبقر والغنم لانها اجناس مختلفة فالما البقر والجراميس لجناس واحد لا يجوز بيع لحم البقر بلحم الجواميس متفاضلا وكذا المعز مع الضأن والغراب والحيض لا يجوز بيع شيء منهما بالآخر متفاضلا وانما جاز بيع لحم الجنس الواحد من الطيور كالحمام مثلا والعصافير متفاضلا لانه ليس مال الربا لا يوزن لحم الطير ولا يكال وينبغي أن يستثنى

من علوم الطير الدجاج والاوز لانه يوزن في عادة ديار مصر بعظمه فتح القدير في أواخر
 الربا من كتاب البيوع * اشترى شيئا بدواهم فقد البلد فلم ينقده حتى تغير الثمن ان كان
 لا يروج في السوق فسد البيع وان كان يروج لكن انتقص لا يفتقص البيع وليس للبائع
 الا ذلك وفي التجريد بهذه العبارة اذا اشترى بفلوس شيئا فكسدت قبل القبض بطل البيع
 عند أبي حنيفة وعندهما لا يطل ثم عند أبي يوسف يجب على المشتري قيمته يوم العقد وعند
 محمد تعتبر قيمتها آخر ما ترك الناس المعاملة بينهما خلاصة في الثالث عشر من البيوع * وقع
 البيع بالعد الى أو الفلوس وكسدا قبل قبضه ما فسد البيع وان غلا أو رخص لا بالخيار
 لاحدهما برؤية في الثالث عشر من البيوع * ولو باع أرضا لاهذه الشجرة بعينها
 بقرارها جاز البيع وللمشتري أن يمنع البائع عن ثدي أغصان الشجرة في ما يملكه
 لان المستثنى مقدرا وظل الشجرة في باب البيع الفاسد من النجاسة * الزيادة في الثمن
 والمثلن جائزة حال قيامهما من جنس الثمن أو غيره ولو بعد المدة ولا ينقسه الدائمة بعد
 الزيادة حتى يجبر على تسليمها ان أبي وتلقن بأصل العقد حتى تزدعهما ان ردا ونحوه
 زيادة الثمن بقاء المبيع وكونه محلا للتقابل في حق المشتري حقيقة وجوز البقاء الى الزيادة
 في المبيع بعد هلاكه بخلاف الزيادة في الثمن على ظاهر الرواية ولو جارية فأعتقها أو أنشأ
 فيها شعبه لا تنصح الزيادة في الثمن كما لو باعها من غيره وهو قولها ما وروى عن الامام
 أنها تجوز ولو أجزأها ورهنها أو شاة فذبحها تجوز في الثمن لا بعد الموت لعدم بقاء
 المحل وفي الاوّل باق اقيام الاسم والصورة وبعض المنافع واحد عشر فعلا من المشتري
 تمنع الزيادة في الثمن اذا كانت حنطة فطحنها أو دقة فغرنه أو نجافأته أو جعله قلية أو
 سكبها والاعتقاد يشعبه حتى الاستيلاد أو قطننا فغزله أو غزلنا فغسجه والحادى عشر
 موت المبيع واثنا عشر فعلا (١) لا تمنع الزيادة ذبح الشاة ونذف المحلوج وحلج
 غير المحلوج وجعل الكرباس خريطة بلا قطع وجعل الحديد سيفا ورهن المبيع
 وأجزأته ولو أرضا أو باعته ثم ان المشتري الثاني الى البائع فزاد في ثمنه أو زاد ربه
 الارض سدسا في نصيب المزارع والثور منه قبل أن يستحصد جاز وبعده لا ولا بد
 للزيادة من قبول الآخر حتى لو لم يقبل وتفرقاعن المجلس قبل قبول الآخر بطلت الزيادة
 وكما تنص من العاقد تنص من وارثه أيضا والزيادة تنص وان مفسدة للعقد والتحققت
 بأصل العقد وأفسدت العقد عنده خلافا لهما * وتنص الزيادة من الاجنبى أيضا لكنه
 ان بأمر المشتري تلزمه لا على الاجنبى كالصالح وان بلا أمره ان أجاز جازت وان رذبطت
 ولو كان حين زاد ضمنها عن المشتري أو اضافها الى مال نفسه لم تمت الاجنبى وان بأمر
 المشتري رجع عليه وان لا بأمره لا يرجع والخط جائز في جميع المواضع جازت الزيادة أولا
 لكنه ان خط بعض الثمن التحق بالعقد وان خطه كله لا يلحق من المحل المزبور وكذا
 في الخلاصة * رجل اشترى جارية ولم يقبضها فقال للبائع بعها أو طأها أو كان طعاما
 فقال كله ففعل كان ذلك فسخطا للبيع ومالم يفعل البائع ذلك لا يكون فسخطا أما الاكل
 والوطء فان البائع لا يكون نائباً عن المشتري في ذلك فيجوز له مجازاة عن الفسخ حتى يكون

(١) قوله واثنا عشر فعلا لا تمنع الزيادة الخ
 لم يذكرها كلها على ما في النسخ التي بأيدينا
 اهـ صحيح

وأما مال نفسه وأما البيع فهو على وجوه ثلاثة إن قال للبائع به لنفسه فبإعائه
 يكون فسخا ولو قال به على لا يجوز البيع ولا يكون فسخا ولو قال بعته ممن شئت فباعه
 كان فسخا ويجوز البيع الثاني للمأموور في قول محمد وقال أبو حنيفة لا يكون فسخا وهو
 كقوله بعته ولو اشترى ثوبا وحطه فقال للبائع به قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
 الفضل إن كان ذلك قبل قبض المشتري وقبل الرؤية يكون فسخا وإن لم يقبل البائع ثم لأن
 المشتري يتقربا لفسخ في خيار الرؤية وإن قال به على أي كن وكيلي في الفسخ فالم يقبل
 البائع ولم يقبل ثم لا يكون فسخا وإن كان ذلك بعد القبض والرؤية لا يكون فسخا ويكون
 وكيل بالبيع سواء قال به أو قال بعته في باب قبض المبيع من كتاب البيوع
 * إذا كانت الاجرة عينا وقد شرط التجديد لا يصح بيعها قبل القبض وكذلك بدل الصلح
 عن الدين إذا كان عينا لا يجوز بيعه قبل القبض وأما المهر وبدل الخلع وبدل الصلح عن دم
 العمدان كان عينا فبيعها جائز قبل القبض وفي السكاني والاصح أن الاجارة لا تصح اتفاقا
 وعليه الفتوى (م) ولو تصدق بالمنقول المشتري قبل القبض وما هو في معنى المشتري فهو
 الاجرة وبدل الصلح عن دعوى العين فعلى قياس أبي يوسف لا يجوز وعلى قول محمد يجوز
 وعلى هذا إذا وهبه والقرض والوصية على هذا الخلاف وهذا إذا تصرف المشتري
 في المنقول المشتري قبل القبض مع أجنبي وأما إذا تصرف فيه مع بائعه بأن باعه منه لم يجز
 بيعه أصلا قبل القبض وإن وهبه له لا تصح بيعته وتصح اقالته وفي فتاوى الخلاصة ولو
 رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل البائع بنفسه (١) وفي شرح الطحاوي وإن لم يقبل البائع
 الهبة بطلت والبيع صحيح على حاله (م) اشترى دارا وهبها لغير البائع قبل القبض
 وأمره بالقبض جازبا لاتفاق وذكر الكرخي في مختصره إذا قال المشتري للبائع قبل القبض
 به لنفسك قبل قبضه ونقض بيع ولو قال بعته على لا يكون نقضا وفي التجريد بالاتفاق
 (م) ولو باعه لم يجز بيعه ولو قال بعته ولم يقبل ولا لنفسك قبل قبضه فهو نقض للأول وهذا
 قول أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف لا يكون نقضا وفي فتاوى الخلاصة ولو قال بعته إن
 شئت لا يصح وفي الذخيرة إذا اشترى من فلان شيئا ولم يقبضه حتى أمر البائع أن يهبه من
 فلان ففعل ثم البيع وصار المشتري قابضا (م) ولو قال المشتري للبائع قبل القبض أعتقه
 فأعتقه البائع جازا لعتق عن البائع وينفسخ البيع الأول ولا يقع العتق عن المشتري عند أبي
 حنيفة وعند أبي يوسف العتق باطل ولو ملك المنقول بالوصية أو الميراث يجوز بيعه قبل
 القبض وأما مسألة العتق منقول العقار إذا ملك بالبيع أو الاجارة أو الصلح عن الدين
 لا يجوز التصرف فيه قبل القبض عند محمد وذفر والشافعي وفي شرح الطحاوي وهو
 الاستحسان وفي التوازل إذا اشترى دارا وقفها قبل القبض وقبل نقد الثمن فالامر
 موقوف إن أدى الثمن وقبضها جازا لوقف وقيل هذا على قول من يوقف صحة الوقف على
 التسليم إلى المتولي وفي الذخيرة يبيع العقار قبل القبض لا يجوز وأما اجارته فعلى قول
 محمد لا شك أنه يجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه
 لا يجوز تانار حنيفة في الثاني من البيوع * اشترى حنطة لم يرها ولم يقبضها حتى

(١) وعبارة الخلاصة في أواخر الثاني من
 البيوع اشترى عبدا وباعه من البائع قبل
 القبض لا ينفسخ البيع ولو وهب قبل
 القبض ينفسخ وفي التجريد لو وهب من
 البائع أو رهن قبل القبض لم يصح ولو قبل
 البائع ينفسخ البيع انتهى

باعتها البائع من غيره وسلمها اليه وأنفقها لتصحيح البيع وعليه رد الثمن على الأول فنية فيما يتعلق بقبض المبيع * اشترى داراً أو عبداً أو عرضاً وتركها في يد البائع وباعها ورجع فالبيع باطل وإن أجزأ المشتري ففساد أيضاً ويجب فسخه من المحل المزبور * ولو باع عبداً فغاب المشتري قبل نقد الثمن ولا يدري مكانه فأقام البائع البيعة على ذلك عند القاضي فإن القاضي يقبل البيعة ويبيع العبد ويتقاضى دين الغائب من ثمنه فإن فضل شيء وضع على يدي عدل بخزانة الفتاوى في فصل القضاء على الغائب من أدب القاضي * اشترى لحماً فذهب الباقي بالثمن فأبطأ فباع البائع للثلاثة ففسد بحل العالم بالقصة شراؤه فإن باع بأزيد تصدق به وإن بأنقص فالنقصان موضوع وأصله مسئلة الجاهل الصغير اشترى عبداً وغاب قبل قبضه الخ برأية في نوع من المتفرقات من الفصل الثالث من كتاب البيوع * اشترى في المصر حطباً فغصبه غاصب حال حمله إلى منزل المشتري من البائع ضمن البائع لأن عليه التسليم في منزل المشتري بالعرف كمن استأجر دابة إلى المصر له أن يبيع عليها إلى منزله بالأمر برأية في الثاني عشر من البيوع * لو باع شيئاً بدين له عليه ثم تصاد فأن لا دين كل البيع يمثل ذلك الدين في ذمة المشتري من خلط الخاتمة * باع عبداً ثم أقر البائع أنه كان حراً وأبكر المشتري لا يبرأ المشتري عن الثمن ولم يجعل ذلك الاقرار من البائع ابراً له من الثمن نانا وخاتمة في الخامس والعشرين من كتاب الاقرار * قال باع عبداً بألف وبقا بضاً ثم أقر البائع أنه كان دبره قبل أن يباعه وقد أبى العبد من يدا المشتري أو هلك هل يقدر المشتري على الرجوع بالثمن من غير أن يرد العبد عليه في النصلين أجاب نعم (١) من بيوع القواعدية

(باب الخيارات)

ثم الخيارات وصلت إلى ثلاثة عشر الثلاثة المدقوباتها وخيار التعيين والخيار بفوات وصف مرغوب فيه وخيار العقد والاستحقاق وتفرق إلى الصفة به سلاك بعض المبيع وإجازة عقد الفضولي والخيانة في المراجعة وخيار القين والكمية وخيار الكشف وأغلبها ذكره المصنف يعرف ذلك من فارش الكتاب (٢) ثم فرائق من باب خيار الشرط من البيوع * (فصل في خيار الشرط) * هو يصح في ثمانية أشياء في بيع وإجازة وقسمة وصلح عن مال بعينه أو بغير عينه وكاتبه وخلع وعتي على مال جامع الفصولين في الخامس والعشرين * وشمل ما إذا شرط وقت العقد أو إلقاه به فلو قال أحدهما بعد البيع ولو بأيام جهلته بالخيار ثلاثة أيام صح إجماعاً من البحر الرائق في خيار الشرط * (بس) ولو باع بشرط أكثر من ثلاثة أيام فسد البيع عند أبي حنيفة فإن أجاز ذلك والخيار في الثلاثة أو سقط الخيار بموت ذي الخيار أو بموت القن أو حرره المشتري أو أحدث فيه ما يوجب لزوم العقد فالبيع جائز عند أبي حنيفة وعليه الثمن في الخامس والعشرين من الفصولين * (بس) هلك المبيع في يد المشتري فلو كان الخيار للبائع بقبض البيع ويلزم على المشتري قيمته ولو للمشتري يلزمه الثمن ويتم البيع من المحل المزبور * باع عبداً على أنه بالخيار فبها

(١) لأن البائع أقر بطلان البيع وأن الألف ليست بيد العبد وإذا لم تكن بدلاً لم يكن له حبسها بالعبد كما لو أقر أنه قد أعنته قبيل البيع أو كان حر الأصل كذا في القواعدية في تعليل هذه المسئلة

(٢) لفظ فارش غير عربي والصواب أن يقال من مارس من الممارسة

(١) وان هلك في يد البائع أو استهلكه قبل قبض المشتري ينقض البيع كذا في فصول العمادي في خيار الشرط عند

وقبضهما المشتري ثم مات أحدهما أو استحق لا يجوز البيع في الباقي وإن تراخى باع
 إجازة البيع (١) ولو قال البائع في حياة العبد ينقض البيع في هذا بينه أو قال في
 أحدهما كان نقضه باطلا كانه لم يشككم بالنقض ويبقى الخيار في باب الخيار
 ملغيا وكذا في التجنيس وقال فيه وهذه المسئلة من مسائل الاصل * (م) اذا باع عبدا
 بأن على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام فقال أحدهما بعد الثلاثة مات العبد في الثلاثة
 وتجب القيمة على المشتري وقال الآخر بل أبى فالقول قول من يدعي الأباي والبينة بينته
 أيضا وقال عيسى بن ايمان يجب أن تكون البينة بينة من يدعي الهلاك ولو قال أحدهما مات
 في الثلاثة وقال الآخر بل مات بعد الثلاثة ويجب الثمن فالقول قول من يدعي موته
 في الثلاثة والبينة بينة من يدعي موته بعد الثلاثة ولو تصاد فاعلى موته بعد الثلاثة في يد
 المشتري فأقام أحدهما البينة على نقض البائع البيع في الثلاثة بمحض المشتري وأقام
 الآخر أنه أجاز في الثلاثة فالبينة بينة من يدعي النقص ولو تصاد فاعلى موته في الثلاثة
 والمسئلة بمجالها فالبينة بينة الذي يدعي الإجازة ولو ادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة
 وأن البائع نقض البيع في الثلاثة وادعى الآخر أنه مات في الثلاثة وأن البائع أجاز البيع
 قبل موته فالقول قول الذي يدعي النقص والبينة بينة الذي يدعي الإجازة فلو كانا بالخيار
 جميعا قبض العبد فادعى أحدهما أنه مات بعد الثلاثة وأنهما نقضا البيع في الثلاثة بمحض
 منهما وأقام البينة وأقام الآخر البينة أنه مات في الثلاثة وأنهما أجازا البيع قبل موته
 فالبينة بينة من يدعي الجواز من يبيع خزانه الاكمل * شري بقره أو شاة بخيار
 فخلها قال أبو حنيفة بطل خياره وقال أبو يوسف لا حتى يشرب اللبن أو يتلف ذو الخيار
 في الخمار والعشرين من الفصولين * (خ) لو استخدم الخادم مرة أو ليس الذوب مرة
 أو ركب الدابة مرة لم يبطل خياره ولو فعله مرتين بطل (قسط) شري قنسا بخيار وفراة يتجيم
 الناس بأجرة فسكت فهو رضاء لا لوبلا بخر لانه كالستخدم ألا ترى أنه لو قال له اجمعني
 فجمعته لم يكن رضاء شري أمة فأمرها بارضاع ولده لم يكن رضاء لانه استخدام من المحل
 المزبور * رجل باع عبدا على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم انه عرض العبد على بيع لم يبطل
 خياره لانه لا يملك فسخ البيع عند غيبة صاحبه قاضيان في باب الخيار من كتاب البيوع
 * لو عرض المشتري بشرط الخيار المبيع على البيع بطل خيار الشرط لا الرؤية عمادية
 في الخمار والعشرين * ولو اشترى على أنهم بالخيار فرضي أحدهما لا يرده الآخر
 عند أبي حنيفة وقال له أن يرده وعلى هذا الخلاف خيار العيب والرؤية كذا في الهداية
 وخصه في العناية بما اذا كان بعد القبض أم قبله فليس له الرذبة في اتفاقا وقوله رضي
 أحدهما لا يرده الآخر اتفاقا ولو رد أحدهما لا يخر الآخر ولم أره صريحا ولكن قوله
 لو رد أحدهما مع الرذيل عليه وكذا قوله أو اشتريا أو لوبلا على ما لا أحدهما لا يخر الآخر إجازة
 أو ردًا كما في الثانية وجل اشترى عبدا من رجلين صفقة واحدة على أن الباعين بالخيار
 فرضي أحدهما بالمبيع ولم يرض الآخر لمهما المبيع في قول أبي حنيفة انتهى من البحر
 الرائق * (ج نيم) اذا كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالقبول أو أخذه لا يسقط خياره

(ط م) ولو اخذ بالالف من المشتري مائة دينار فهو مضاء للبيع وكذا لو أبرأ المشتري صح
وهو اجازة وكذا لو اشترى منه بالفن شيئاً أو ساومه ولو اشترى بالفن من غيره لم يصح ولزم
العقد (ط) والمشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون عليه بالفن كراهن
وفي خيار البائع بعد الفسخ مضمون عليه بالقيمة والرد بخيار الرقبة والرد بالبائع بقضاء تطير
الرد بخيار الشرط للمشتري فنيه في باب خيار الشرط من كتاب البيوع * (خل) لو كان
الخيار للمشتري يشترط البيع باجازه قبل أو فعلاً بتميزه وموته وبعض المدة وبصيرورة المبيع
بجمل لا يملك فسخه كتلف ونقصان يسير أو فاحش بفعل المشتري أو بفعل البائع أو بفعل
الاجنبي أو بفعل المبيع أو بآفة سماوية وقال أبو يوسف آخر أو قبل هو قول محمد أيضاً
لوقص في يد المشتري بفعل البائع لا يطل خيار المشتري في الخامس والعشرين من
الفصولين * وأما إذا كان الخيار للمشتري فان تعيب في يد البائع لم يطل خياره لانه
يمكنه ايجازة العقد في القائم وان تعيب في يده بآفة سماوية أو بفعل البائع أو غيره لم يطل البيع
عنده ما يرجع على البائع بالارش وعند محمد لا يلزم بجنابة البائع ولو حرم العبد المبيع
فأقلعت الحجة في مدة الخيار له الرد من محط السر حتى في الفصل الثاني من باب خيار
الشرط ملخصاً * لو اشترى على أنه بالخيار ثلاثة أيام فتوارى البائع في الثلاث ينصب وكيله
فبذره اليه كذا عن الامام الثاني وأنه حسن (١) في الفصل الثاني من كفالة البرازية
* (فصل في خيار الرؤية) * خيار الرؤية يثبت في عقد بنسخ بالرد كالبيع والاجارة
والقسيمة والصالح عن مال ولا يثبت فيما لا يفسخ كالطلع والزكاح والصالح عن القصاص
وما أشبه ذلك منية المفق في خيار الرؤية * من له خيار الرؤية اذا فسخ العقد قبل الرؤية
صح فسخه وان أجاز العقد وأبطل الخيار قبل الرؤية لا يصح ابطاله حتى لو رآه بعد ذلك كان
له خيار الرؤية والفسخ بخيار الرؤية يصح من غير قضاء ولا رضاه وهو فسخ على كل حال قبل
القبض وبعدم في فصل خيار الرؤية من الثانية * وان كان المبيع من العدييات
المقاربة كالبطيخ والرمان والسفرجل ونحو ذلك مالم ير الكل لا يطل خياره من حصول
العمادى في الخامس والعشرين * رجل اشترى أرزاً في بـ والقين فرأى أحدهما وأنتفه
ثم رأى الآخران كان الثاني دون الاول يرد بالبائع والا فلا اشترى زعاقاً من دهن وذائق
واحد ان كان الكل من نوع على صفة واحدة بطل خيار الكل والا لا برأية قبيل الثامن
من البيوع * رؤية الوكيل بالشراء كروية الموكل ورؤية الرسول لا وكل أو أرسل قبل
الشراء حتى رآه ثم اشترى الموكل أو المرسل بنفسه ثبت له خيار الرؤية التوكيل بالرؤية
مقصود الا يصح ولا نصير رؤية الوكيل كروية الموكل حتى لو وكل بها وقال ان رضيت بها الخفذه
لا يجوز اشترى مرفق حوكله ولم يعلم الوكيل بثبت للوكيل خيار الرؤية منية المفق في خيار
الرؤية وكذا في البرازية في السابع من البيوع وفي خيار الرؤية من الثانية * (قع) ولو
كان له خيار الرؤية في دار فرأها ولم يرضها أو مسكها زماناً فله الرد مالم يتصرف فيها فنيه
في باب خيار الرؤية * خيار الرؤية يطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري أو وكيله وبعد
ما حدثت الزيادة على يده ليس له الرد بحال تناولها أو لم يتناولها الوكيل بالشراء اذا رأى

(١) قال الفقيه أبو الميثم هذا خلافاً
• قول أصحابنا غير أنه روى في بعض الروايات
عن أبي يوسف ولو فعله القاضي فهو
حسن كذا في الخلاصة في الثاني من
الكفالة عليهم

المبيع أو حدثت الزيادة في يده سقط الخيار من جواهر الكرماني * رجل اشترى أرضاً لم
برها وأهلاً كارتوك المشتري الأرض في يده لا كارتوك بالأكارة زرعها إلا كارتوك أراد المشتري
أن يردّها بخيار الرؤية لم يكن له ذلك لأن فعل الأكارة منتقل إليه فصارت زرعها بنفسه
فاضحان في فصل خيار الرؤية من البيوع

• (فصل في خيار العيب) * رجل اشترى شيئاً فظهر عيب قبل القبض فقال أبطلت البيع
بطل البيع أن كان بمحض من البائع وإن لم يقبل البائع فإن قال ذلك في غيبة البائع لا يبطل
البيع وإن علم بعيب بعد القبض فقال أبطلت البيع الصحيح أنه لا يبطل البيع إلا بقضاء أو
رضا فاضحان في الرد بالعيب * ويصح الرد ولو لم يكن المعيب حاشراً أيضاً في الثالث
من الفصولين * ولو وجد المشتري عيباً يردّه على العاقد الفضولي لا على المجزأ لأنه صار
كالوكيل من الابتداء من دعوى القاعدية * رجل باع عبداً وأجارية وقال أنا بريء من
كل داء ولم يقل من كل عيب فإنه لا يبرأ عن العيوب (١) لأن الداء يدخل في العيوب أما
العيب لا يدخل في الداء في السادس من بيع الخلاصة * ولو اشترى كرمافوجد في الكرم
يوتنا كثيرة للتل فهو عيب ظهري في العيوب وكذا في الطائفة في العيوب * إذا كان
الكرم من الغبراء وسيل ماء الغير فهو عيب ولو وجد هامة نعمة لا يصل الماء إليها إلا بالسكر
فهو عيب خزنة التساوي في فصل ما يكون عيباً من البيوع * رجل اشترى داراً وقبضها
واقضى رجل أن فيها مسيل ماء وأقام البينة قال هو عيب والمشتري بالخيار إن شاء أحسكها
بجميع الثمن وإن شاء ردّها فاضحان في خيار الرجوع بنقصان العيب * قال رحمه الله اشترى
داراً وأهلاً مسيل ماء إلى ساحة الغير ثم ظهر أنه بغير حق ولم يعلم وقت الشراء أنه بغير حق فله
الرد وإن شاء أحسكها ويرجع بنقصانه (ط) مثله ولو كان للذاري كنيف شارع في الطريق
أو طلة شارع فأمره القاضي برفعه بخصومة أهله لم يرد الدار لأنه ليس من حقوقها الواجبة
ولو كان لها باب في الطريق إلا عظم وباب في سكة غير نافذة أقام أهلها بينة أنهم أعاروا والبائع
هذا الطريق فأمره القاضي بسده بخيار المشتري إن شاء ردّه وإن شاء رجع بنقصان ذلك
الطريق والتخيره بخلاف سائر العيوب فنية في باب العيوب * الزوج والزوجة عيب
للعبء والامة وجده سارقاً أو كافراً أو مخمناً في الرد من الأفعال ردّه وأما الذي له رعونة
ولين في صوته وتكسرى في مشيته إن قبل لا وإن كثر ردّه والزنا عيب فيها وفيه إن مرّة
أو مرتين لا ولو كرر ردّه ولو مد منارة وبشرط المعاودة عند المشتري في كل عيب إلا في الزنا
وفي الجنون أيضاً عند الثاني والحال والتأول لو في موضع محض بالزينة عيب أما في موضع
لا محض بها كعت الأبط والركبة لا والصهوة في الشعر والشمت وهو اختلاط البياض
بالسواد في الرأس واللحية وريح الفم والانتفاض والابط عيب لا في العبد ولو أمرد إلا أن يكون
من داء هذا إذا خسر فإن قل بحيث يكون في الناس لا يكون عيباً في الجارية أيضاً اشترى
غلاماً أمرد فوجده مخلوق اللحية يردّه وشرب الخمر فيهما إن كان ينقص الثمن عيب والاذن
(٢) تقاطر الماء دائماً إلى الأربعة عيب والادرة في الغلام والعفلة (٣) ورم في فرج الجارية
عيب والسكن الساقط والخضراء والسوداء ضرراً ولا عيب (٤) واختلف في الصفرة

(١) وظل الكردزي هنا وقال برئ من
العيوب أيضاً يدل قوله فإنه لا يبرأ عن
العيوب وهو هو ظاهر

(٢) قوله والاذن تقاطر الخ في القاموس
الاذن من يسيل منخراة اه معجمه
(٣) عقلت المرأة عفلاً من باب تعيب إذا
خرج من فرجها شيء يشبه أدرة الرجل
مصباح المنير
(٤) والسكن الساقط عيب ضرراً كان
أو غيره وهو الصحيح كذا في الناموس عشر
من التنازلية

(١) وفي نوع آخر في الرؤية السعال
القديم عيب اذا كان من داء سحر

والسعال القديم عيب (١) وعقته في الرجعي عيب لا الباش والاعسر وهو ان يعمل
بمسارمه رذبه لان عمل بكتايد به والظفر الاسودان نقص القيمة عيب وعدم استسكان
البول عيب والحزن في الدابة وهو ان تقف ولا تنقاد والجروح وهو ان لا تقف عند الايلام
عيب وخلع الرسن والجمام عيب والدين في العيسد والجارية عيب الان يقضي البائع
او يرى الغريم والاباق مادون السفر والسرقة مادون النصاب عيب وهل يشترط في
الاباق الخروج من البلد قبل وقيل واذا اقرب باقاه من المشتري ليس له طلب الثمن من البائع
قبل الرذليه وسرقة التقدمة مطلقا عيب وسرقة الماء كولات للاكل من المولى لا ومن غيره
اولا لكل كالباع ونحوه مطلقا عيب والخطئة ان كثيرا يساع منها عيب مطلقا
والافليس بهيب من المولى وان ابق من الغاصب الى المولى لا يكون عيبا ولو لا اليه ان عرف
منزله وقوى الى الوصول اليه ولم يفعل عيب والالاوان من المستعير والمودع والمستأجر
عيب برازية في السادس من البيوع وكذا في الخلاصه * والهرم عيب والسعال القديم
عيب اذا كان من داء واما المعتاد فلا الجرب عيب وناحسه عيب وسيلان الماء من
المخزين عيب برازية في نوع في الرقية * وعن أبي حنيفة في العنار اذا كثر ونحش فهو
عيب خزانة الفتاوى * (قسط) شري أمة على انها مغيرة السن فاذا هي كبيرة السن ليس له
الرذاذ المتصوده والخدعة والكبيرة اقدر عليها في الخامس والعشرين من الفصولين *
اشترى أمة على انها مغيرة فاذا هي كبيرة بالغة لا ترد خزانة الفتاوى في باب ما يكون عيبا *
والزنا عيب في الجارية لا في الغلام لانه يفسد الفراش وقد يقصد الفراش في الاما بخلاف
الغلام الا اذا نحش وصار اتباع النساء عادة له فيكون عيبا فيه أيضا لانه يوجب تعطيل
منافعه على المولى وكذا اذا ظهر وجوب الحسد عليه فهو عيب بدائع في تفسير العيب الذي
يوجب الخیار من كتاب البيوع * والجنون اذا وجد مرقه فهو عيب لازم أبدا سواء وجد في
الصغر أو بعد البلوغ (٢) مبسوط سرخصي في باب البيع بشرط البراءة من العيوب *
والجنون عيب لا يختلف باختلاف السن فلو وجد عند بواقعه في صغره وعادده عند المشتري
بعد كبره رذله عين ذلك الاول وقيل لا يشترط المعاودة عند المشتري بل اذا ثبت انه كان
به جنون عند البائع رذمه وان لم يعاوده عند المشتري والصحيح انه لا يرده حتى يعاوده عنده
زيله في خيار العيب ملخصا * قال والجنون لما ذكرنا ولا بد فيه من وجوده عند البائع ثم
عند المشتري كذلك كما لا يخفى سواء اتحدت الحالة أولا فلو جن عند البائع في صغره ثم عند
المشتري في صغره أو بعد بلوغه فهو عيب لكونه عين الاول لانه عن فساد في الباطن ولا
يختلف سببه بالصغر والكبر كما في العيوب الثلاثة وهذا معنى قول الامام محمد انه عيب أبدا
وليس معناه عدم اشتراط العود في يد المشتري لان الله قادر على ازالته وان كان قلنا
ما نزل كذا في الهداية وهو الصحيح وهو قول الجمهور وهو المذکور في الاصل والجامع
الكبير وبه أخذ الطحاوي ولكن ميل الحلواني وخواهر زاده الى ظاهر كلام محمد من عدم
اشتراط العود عند المشتري للعديث من جن ساعة لم يبق أبدا وقال الاسيحاوي ظاهر
الجواب عدم اشتراط المعاودة في يد المشتري وقيل يشترط وهو الصحيح وقيل يشترط بلا

(٢) وفي التلويح الجنون اختلال القوة
المميزة بين الاشياء الحسنة والقبيحة
المدركة لا عواقب انتهى والاخصر
اختلال القوة التي بها ادراك الكليات
وبه يعرف تعريف العقل من أنه القوة
المدركة كذا في البحر الرائق في باب
خيار العيب في شرح قوله والجنون سحر

خلاف بين المشايخ كذا في عامة الروايات قالوا اصل أن المشايخ اختلفوا فيه على ثلاثة
 أقوال فمنهم من جعله كالأباق والبول في القراش فلا بد من المعاودة واتحاد السبب وهو
 قول أبي بكر الاسكاف البلخي كافي غاية البيان معزيا إلى أبي المعين في شرح الجامع الكبير
 ومنهم من لم يشترطها انظر إلى قول محمد في الجامع الصغير أن الجنون عيب لازم أبداً إذا جن
 في يد البائع كفي الرد واختاره الفقيه أبو الليث كافي غاية البيان والحلواني وخوهر زاده
 كما قدمناه وعامة المشايخ على اشتراط العود في يد المشتري وإن لم يتعد السبب واختاره
 الصدر والشهيد وقاضيان وصاحب الهداية وصحبه وحكموا بطلان حادثة من البحر
 الرائق في أخبار العيب وفي الذخيرة إذا اشترى جارية قد كانت زنت في يد البائع أنه إن
 بردها وإن لم تزن عند المشتري رواه محمد من الفصل الخامس عشر من يروع التاتار غانية
 * ذكر في كتاب الاجارات تشترط المعاودة في يد المشتري في جميع العيوب إلا في الزنا وهذه
 رواية عن محمد تدخل في الاملاء قال أبو يوسف وكذا الجنون وكان الزنا في الجارية عيب
 كذلك ولد الزنا في الجارية عيب نقد الفتاوى في السادس من البيوع وكذا في خزانة
 الفتاوى فيما يكون عيباً * (ج) اشترى حماراً ذكره الجروياً بآؤنه في دبره قال وقعت
 هذه بخساري فلم يستقر فيها جواب الائمة قال عبيد الملك النسفي أن طواع عيب والاخلا
 وقيل عيب (ق) سمعت عن بعضهم لو اشترى عبداً يعمل به عمل قوم لوط فإن كان مجاناً
 فهو عيب لانه دليل الابنة وإن كان باعراً فلا يخلاف الجارية فإنه يكون عيباً كيفما كان
 لانه يفسد القراش فنية في باب العيوب من البيوع * ولو اشترى جارية ووقع بها ثم ادعى
 أن لها زوجاً أراد أن يردها فقال البائع * كان لها زوج عندى أباها أو مات عنها قبل
 البيع كان القول قول البائع ولا يردها عليه ولو أقام المشتري البينة على قيام النكاح للرجال
 لا تقبل ولو أقام البينة على اقرار البائع بذلك قبلت بيته قاضيان في فصل العيوب *
 برهن المشتري على أن للمشترة زوجاً غائباً أن ادعى المشتري أن البائع أذن لها بالترجوع
 أو تزوجها بنفسه وبرهن على ذلك يحكم بالرد ولو زوج معلوماً وان شهدوا مطلقاً بأن لها
 زوجاً أو بائع البائع زوجها لا تقبل لانه في الاول ادعى على الحاضر بسبب ما يدعى على
 الغائب فثبت كلاهما ولا كذلك في الثاني وقال في أجوبة الفتاوى يحكم في حق الرد
 ولا يحكم في حق اثبات النكاح ولم يذكر التفصيل السابق وقد ذكرنا في شرح الجامع
 لا يقبل في حق الرد أيضاً في الثالث عشر من دعوى البرازية في المتزوجات ملخصاً * إذا
 اشترى جارية قد ولدت عند البائع لامن البائع أو عند آخر ولم يعلم المشتري بذلك وقت العقد
 هل له أن يردها ويأمن على رواية البيوع لا يردها إذا لم يكن لها بسبب الولادة نقصان ظاهر
 وعلى رواية المضاربة رد لان على تلك الرواية الولادة عيب لازم لان التكسر الذي يحصل
 بسبب الولادة لا يزول أبداً وعليه الفتوى نفس الولادة (أ) عيب في بنى آدم وفي اليهائم
 لا إلا أن يوجب نقصاناً في مأذون الكبير بخوهر زاده وبه يفتي من الفتاوى الصغرى
 في مسائل العيب وكذا في التهمة البرهانية والمنية وكذا في خزانة الفتاوى فيما يكون
 عيباً * (م) والحبل في الجارية عيب يزول بالولادة ذخيرة من البيوع * لو اشترى جارية

(أ) المراد بالولادة هي القديمة صرح به
 في الذخيرة

فوجدناها حملا وسقط الحمل وأراد ردّها ليس له ذلك لانه حصل النقصان في يده فيمنع الرد
 فيه جرح بالنقصان يعني بنقصان الحمل لانقصان الولادة لان ذلك حصل في ملك المشتري
 جواهر الفتاوى في الباب الاول من البيوع * وجل اشترى جارية كان بها حمل ولم يعلم به
 فولدت عند المشتري ولم تنقصها الولادة ثم ماتت لا شيء على البائع (١) فاضيجان فيما يرجع
 بنقصان العيب * اشترى أمة حمل فولدت عند المشتري ليس له مع البائع خصوصية فان
 ماتت في يد المشتري في نفاسها يرجع بالنقصان (٢) لا بكل القيمة ان لم يعلم بالحمل عند الشراء
 برأية في السادس من البيوع * اشترى جارية وادعى أنها حامل والبائع ينكر وتوضع
 على يد امرأة أمينة حتى يتبين حملها والنفقة في هذه المدة على المشتري لانها ملكه جواهر
 الفتاوى في الباب الخامس من البيوع * عيب الحمل يثبت بقول النساء لكن لا رد
 بقولهن في آخر باب الميمن من شرح أدب القاضي النخعي وكذا في فتاوى الصغرى
 من مسائل العيب * لو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها حامل يريها القاضي النساء
 ان قلن هي حبل يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحمل فلا شيء على البائع
 فاضيجان في العيوب ملخصا (ن) نراها وهي من تحيض فوجدناها من نفقة الحيض فعند
 أبي حنيفة يدعها حتى يتبين أنها ليست بحامل وقال أبو مطيع يدعها ثمانية أشهر وقال
 سيفيان الثوري يدعها سنتين وقال محمد بن أبي ربيعة أربعة أشهر وعشرا جامع الفصولين
 في الخامس والعشرين * (خ) لم تحض عند المشتري شهر أو أربعين يوما قال عدم الحيض
 عيب وأخذه شهر فإذا ارتفع هذا القدر عند المشتري فله الرد فلو أثبت أنه عند البائع (٣)
 (قد) طريق أثبتته اقرار البائع أو نكوه لا غير من الحمل المزبور * وعن خواهر زاده
 رجل اشترى جارية تاممت طهرها لم يردها ما لم يدع رد فباع الحيض بالداء أو الحمل
 والرجوع الى الأطباء في الداء (٤) وبشرط اثنان وفي الحمل الى النساء وبكتفي بالواحد
 وارتجاع الحيض لأحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى بسبب الحمل عن محمد وائتيا
 في رواية ان كان من وقت الشراء أربعة أشهر وعشرة أيام تسع الدعوى وان كان أقل من
 ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة أيام وعليه عمل الناس اليوم وانما يعتبر في الباب أقصى
 ما ينتهي اليه ابتداء مريض النساء في العادة وذلك سبع عشرة سنة عند أبي حنيفة وإذا
 بلغت هذا المبلغ يحكم بيلوغها وان لم تر شيئا واختلف الروايات عنه في الغلام في رواية سبع
 عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة سنة وفي رواية تسع عشرة وفي التجريد وفي مختصر
 القدوري اعتد على ثمان عشرة سنة وعندهما في الجارية والغلام خمس عشرة سنة (٥)
 وانما يعرف هذا اذا أشكل أو وقعت المذاهرة بقول الائمة ولكن في حق سماع الدعوى
 وتوجه اليه لا في حق الرد كذا في الخلاصة فلو ادعى أنها من نفقة الحيض عند البائع
 يسمع في الحال ولو أقام البينة أنها من نفقة الحيض عند البائع لا تقبل لان انقطاع الحيض
 لا يوقف عليه ولو أقام البينة أنها كانت مستحاضة عند البائع تقبل وان عجز عن إقامة
 البينة يحلف وكيفية التحليف كما تقدم ولو أخبرنا امرأة أنها حامل وامرأة أو أكثر
 أنها لا سبل بها صحت الخصومة ولا يقبل قول تلك المرأة على النفي فلو قال البائع ان هذه

(١) لان هذا عيب قد ذهب كيباض عيني
 قد ذهب وهذا قول أبي حنيفة وأبي
 يوسف كذا في الخلاصة في السادس من
 البيوع

(٢) يرجع بنقصان الحمل لا بنقصان
 الولادة لانه حصل في ملك المشتري كذا
 في الجواهر وقد مر آنفا

(٣) قوله فلو أثبت الخ لم يذكر لوجوبها
 وسأني ما يؤخذ منه الجواب في قوله فلو
 ادعى أنها من نفقة الحيض عند البائع يسمع
 في الحال هذا ما يظهر ويجزأه

(٤) وقال منايخنا يقبل قول الأطباء
 من أهل الكفر كذا في خزائن الاكل من
 البيوع وأفتى قارئ الهداية بأنه لا يقبل

ويجي النقل في بطن المجموعة بعد ثلاث
 أوراق

(٥) وعليه الفتوى كما في أكثر الكتب

المرأة ليست لها بصيرة فالقاضي يختار من لها البصيرة فيض كركي فبما يمنع الرد من خيار العيوب * قال وعدم الباض والاستحاضة وتعتبر في الارتفاع أقصى غاية البلوغ سبع عشرة سنة عند الامام وخمس عشرة سنة عندهما ويعرف ذلك بقول الاممة لانه لا يعرفه غيرها (١) ولكن لازمة وله ابل لا بد من اختلاف البائع فتدبر كونه ان كان بعد القبض فان كان قبله فكذلك في الصحيح ولو ادعاه في مدة قصيرة لم تسمع وأقلها ثلاثة أشهر عند الثاني وأربعة أشهر وعشرة أيام عند الثالث واعتداهما من وقت الشراء وحاصلها أنه اذا صح دعواه سئل البائع فان صدقه ردت عليه والام يحلف عند الامام كما سألني وان أقتر به وأنكر كونه عنده حلف فان نكل ردت عليه ولا تقبل البيعة على أن الانقطاع كان عند البائع لتيقن بكذبهم بخلاف الشهادة على الاستحاضة لانه وورد الدم والمرجع في الحل الى قول النساء وفي الداء الى الأطباء وهم عدلان كذا ذكره الشارح تبعاً للامية والدراية ~~ولكن~~ فيها أن الرجوع الى قول الامة انما هو قول محمد وأما في ظاهر الرواية فلا قول للامة في ذلك انتهى وبما أقترنا ظهور ان انقطاع الحيض لا يكون عيباً الا اذا كان في أوانه أما انقطاعه في سن الصغر أو الاياس فلا تنافاً كما في المعراج بمرور اثنى عشر من خيار العيب ملخصاً * واعتبر فاضحيان في قناواه (٢) مدة الانقطاع بشهر (٣) ورجحه في فتح القدير وكذا لم يشترط فاضحيان للصحة دعوى الانقطاع تعين أن يكون عن داء أو حبل ورجحه في فتح القدير لانه وان لم يكن عن داء فهو طريق اليه وطريق توجه المصومة على ما صححه في فتح القدير (٤) أن يدعى انقطاعه في الحال ووجوده عند البائع فان أنكر وجوده واعترف بالانقطاع في الحال استخبرت الجارية فان ذكرت أنها منقطعة انجبت المصومة فيحلف ما وجد عنده فان نكل ردت عليه وفي القنية ولو وجد الجارية تبيض كل ستة أشهر مرة فله الرد من الحمل المزبور ملخصاً * ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انما لا تبيض قال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا أن يدعى ارتفاع الحيض بالحبل أو بسبب الداء فان ادعى بسبب الحبل تسمع دعواه ويربها القاضي النساء ان قلن هي حبي لي يحلف البائع أن ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست بحبي لي فلا يمين على البائع وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء ترد بشهادة رجلين اذا شهدا أنه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرون والرق ونحوه - سلفت فيه الروايات وآخر ما روي عن محمد أنه ان كان ذلك قبل القبض وهو عيب لا يحدث ترد بشهادة النساء في قول أبي يوسف الا آخر والمرأة الواحدة والمرأتان قيسه - والمرأتان أو فوق وأما الحبل فثبت بقول النساء في حق المصومة ولا ترد بشهادتين فاضحيان في فصل العبر * لو اشترى جارية على أنها بكر فاذا هي ثيب غير بكر عرف ذلك باقرار البائع كان للمشتري الخيار فان تعدد الرد يرجع المشتري على البائع بحصة البكارة فتقوم وهي بكر وغير بكر ويرجع بالفضل ولو شرط الحيوة فوجدتها بكر لا خيار له فان كان الاختلاف بعد قبض النكاح فلو قال المشتري لم أجدها بكر (٥) فقال البائع بعها وسلمتها وهي بكر فنالت البكارة عندك فالقول قول البائع (٦) مع يمينه

(١) وفي فتح القدير ويعرف ذلك أي الارتفاع والاستمرار بقول الامة لانه لا طريق الا ذلك فاذا انضم الى ذلك نكل البائع اذا استخاف قبل القبض أو بعده في الصحيح ردت * (٢) ولم أرو في قناواه وسيجي خلافة نقله عن الفضلي * (٣) وكذا في البرازية في آخر نوع من الداء من البيوع في الردية وقد سبق في البرازية قرياً من أوائل هذا النوع تسمع دعوى الحبل بعد شهرين وخمسة أيام وعليه عمل الناس فلا تكون دعوى انقطاع الحيض منسل دعوى الحبل بل يكون بينهما فرق * (٤) وقال في فتح القدير بعد أمطار قلنا هو أن ما ذكر في النهاية من لزوم دعوى الداء أو الحبل في دعوى انقطاع الحيض ثم انه يحتاج في توجه المصومة الى قول الأطباء أو النساء ليس بتقرير مافي الكتاب بل ما ذكره متأخرون يغلب على الظن خطأهم * (٥) وليس المراد من قول المشتري لم أجدها بكر الاستحاضة بالوطء فانه مانع من الرد بل انه علم بخبرها أو خبر غيرها كذا في يوع التنازعانية * (٦) لان الاصل هو البكارة ولا يربها القاضي النساء لان البائع مدة تزوال البكارة وانما يقول زالت البكارة كذا في فتح القدير *

بأنه قد بعثها وسلمتها وهي بكر ولم يذكر أنها بر بها النساء وذكر في كتاب الاستحسان أنه بر بها
النساء لأن وضع المستحالة هناك أن البائع يدعي أنها بكر في الحال فبرها النساء أن قلن هي
بكر يلزم المشتري من غير عين البائع وأن قلن هي ثيب يحلف البائع أن حلف لزم المشتري
أيضا وإن نكل ردت عليه وكذا لو اختلفا قبل القبض فقال البائع هي بكر والمشتري يقول
هي ثيب بر بها النساء والامتحان ببياض الحامة أو بالدين هل يسمع أم لا قال رضي الله تعالى
عنه سمعت من ثقة أن الامتحان ببياض الحامة المفشرة فإن كان القاضي ليس بحضوره
من النساء من يثق به الزمت الجارية المشتري من غير عين البائع حتى تحضر من النساء
من يثق بها الكل في الجامع الكبير الخلاصة في الخامس من البيوع * وهذا على أصل
أبي حنيفة فأما على قواهم افتتحة النساء فيما لا يطلع الرجال حجة مطلقة فيدعي أن تثبت
الشيوبة بشهادتهم في حق الفسخ على قياس قواهم وفائدة شهادة النساء على قول أبي
حنيفة اليمين على البائع فإن نكل ردت عليه فإن لم يكن بحضوره القاضي من النساء من
يثق به الزمت الجارية المشتري من غير عين البائع معتب التاثر خاتمة في الثامن من
البيوع * ولو شرها على أنها بكر فقال هي ثيب يرجع إلى النساء فإن قلن هي بكر
فأقول للبائع بلاعين وإن قلن هي ثيب فأقول للبائع مع يمينه فإن وطئها المشتري فعلم بالوطء
فلو زابها كما علم أنها ليست ببكر بلائبت فله الرد والزامه وعن أبي يوسف أنها ترد بشهادة
النساء كذا (خ) وفي (ذ) شرها على أنها بكر فأقر البائع أنها ثيب فله الرد ولو امتنع
الرد بسبب رجوع المشتري بحصة البكر من الثمن فتقوم بكرا وثيبا فيرجع بفضل ما بينهما
ولكن من الثمن ولو شرط الثمن وبها فإذ هي بكر فهي له ولا خيار للبائع * (ن) وإنما شرط علم
كونها بكرا باقرار البائع لأنه لو علم بالوطء فإنه يمنع الرد وإن علم بقول النساء فبها ولو
لا ثبت الرد * (يخ) وطئها أو قبلها بثبوت لا ترد بسبب رجوع بقصده إلا إذا رضى البائع
بأخذها لا يدفع نقصانها ولو وطئ المشتري فعلم عيبها فباعها بعد العلم وقبله لا يرجع
بنقص عيبها لأن شرط الرجوع أن لا يرضى البائع برده ألا ترى أنه لو رضى بها فلا شيء
عليه ولم يتحقق هذا الشرط بعد البيع ولو وطئها غير المشتري بزمان أو نكاح أو رقبها
المشتري ولم يأنها الزوج ثم رأى عيبا فله الرجوع بنقصه لا الرد لتحقيق المانع في الوجوه كلها
جامع الفصولين في الخامس والعشرين * ولو اشترى عبدا في عيبه يبايع فساأل بآدمه
فقال أنه من الضرب ويزول إلى عشرة أيام ومضت العشرة ولم يرزل لا يرده فنية فيما يقع
الرد بالعيب * ولو باع فرسا أو عبدا أو به جراحة وقال للمشتري لا تحف منها فإن هلك
بسببها فأناضامن فأخذه وهلك بسببها لا شيء عليه من مستعمل الأحكام وكذلك
في القنية في المسائل المتفرقة من العيوب * (قف) اشترى غلاما بركبته ورم فقال أنه
حديث أصابه من الضرب فاشتره على ذلك ثم ظهر أنه قديم ليس له رده (١) بخلاف ما لو
اشتراه وبه حتى فقال البائع أنها غيب فأداهي وبيع أو على العكس فإنه يرده * (طلم) اشترى
فرسا طره ورجله قرحة هي أثر الختام وقال البائع هي قرحة أخرى واشتره على ذلك ثم ظهر
أنها كانت أثر الختام ليس له الرد كسنة الورم وقدمت أمثالها * (ن) محمد بن سادة

(١) قال رضي الله عنه هذا إذا لم يبين
العيب فأنما إذا بين السبب ثم ظهر أنه
كان بسبب آخر غير الذي بين كان له الرد
كما لو اشترى عبدا وهو محوم فقال البائع
هو حبي غيب فإذا هره غير ذلك كان له أن
يرده لأن العيب يختلف باختلاف السبب
كذا في فصل حيازل العيب من الحامية سده

(١) لا قد هذا ما يشبهه في الناس تجاز
أن يشبه عليه كذا في حراثة المقتنين
والخاتمة عند

(٢) الكشكاب اريه صوبي كه خسته به
ايچر دارجو آب معناسنه فارسيد واصر
(ترجمة)

هنا الشخير بسقونه للمريض وهي فارسية
يعني شعير و ماء

(٣) ذكر في السراجية قبيل باب الاقالة
حيث قال ولوا زاد المرض في يد المشتري
وقد كان أصل المرض في يد البائع ولم يعلم
المشتري بذلك له الرذ وفي البرازية في نوع
فيما يمنع الرذ اشترى عبدا وبه مرض
فازداد في يده لا برده وقيل برده كافي
وجع السني الا أن يكون صاحب فراش
فلا يرده وقال بعده بورقين ولوا زاد المرض
عنده لا يرده بل يرجع بالنقص منهم

(ترجمة)

(٤) ظهرنا سور في يد المشتري بعد يومين
ونشهد طنينان بأن هذا الله لا يظهر
في الخارج الا بعد حدوثه في الباطن مدة
(٥) والابق مادون السفر عيب بلا
خلاف ونكلموا دل بشرط الخروج
من البلدة كذا في حاشية القنية وقد سبق
من البرازية بينهم

اشترى جارين بها قرحة فنظر اليها ولم يعلم أنها عيب ثم علم أنه الرذ (١) * (ط) والصحيح
أنه إذا كان عيبا ينال لا يخفى على الناس لا يكون له الرذ والا فلا الرذ * (بيج) للزيادات
قبض البيع وهو عيب وراه لم يطل حقه من الرذ والرجوع لأنه قد يرى ولا يعرف تلك
الصفة وكذلك ينظر إلى مكان العيب وراه ولا يعرفه وقد يكون به ورم فخطئه سمنا أو ورم
ولا يعرف من أي نوع هو أو بظن أنه أمر بسير حتى تنبه عليه فلا يطل حقه حتى يعرف
حقيقة العيب ويرضى به قنية في فصل ما يمنع الرذ بالعيب من البيوع * رجل اشترى جارية
فوجد بها قرحة فذاواها ان داواها من تلك القرحة كان ذلك رضا بالعيب وان داواها
من عيب حدث فيها الا عن القرحة لم يكن ذلك رضا بالعيب فاضبحان من فصل العيوب
* ولوا اشترى معيبا فرأى عيبا آخر فبالحال الاول مع العلم بالعيب الثاني لا يرده ولو عالج ثم علم
عيبا آخر فله الرذ جامع الفتاوى في الخامس والشرين * اشترى جارية فحقت أيام
ثم ظهر شعاع السعال فامسكها فظهر أنه قديم أو حديث فظهر أنه قديم ان قال الاطباء ان
في باطنها عيبا له أن يردها لانه ما تبين أنه من حرارة التكبد تبين أنه عيبان فرضى بأحدهما
دون الآخر في الباب الاول من بيوع جواهر الفتاوى * (فقط) وجد الفتن مر كوما
فسقام كشكبا (٢) يذبح أن لا يبدل الرذ بخلاف ما لو سقام دواء بدل الاطلاق فانه يطل
في الخامس والعشرين من الفصولين * وفي المتن اشترى عبدا محموما كان تأخذه الحمى
كل يومين أو ثلاثة فأطبق عليه عنده فله أن يرده وانه يخالف ما ذكر في الفتاوى لأبي الليث
فقد ذكره إذا اشترى عبدا وبه مرض فأن زاد المرض في يد المشتري فليس له أن يرده على
البائع (٣) لكنه يرجع بنقصان العيب فان كان صاحب فراش عنده فهذا عيب غير
الحمى فلا يرده ويرجع المشتري بالأرض وكذلك إذا كانت قرحة فأنفجرت عنده أو
جدري فأنفجرت له أن يرده محيط برهاني في الرابع عشر من البيوع * قال فاسور ظاهر شد
درد مت مشري به فذا رذ وورود وطبيب انما هل تها دت ميكوب بسد نا ابن زيماري مدني
دوا بط نشود وظهر نشود (٤) لا يرده المشتري لانه وان ثبت أنه كل قديم في يد البائع لكنه
كل كلسنا فظهره في يد المشتري زيادة عيب فبمنع الرذ ويرجع بالنقصان من دعوى
القناعدية * وفي فتاوى أبي الليث اشترى عبدا وبه مرض فأن زاد المرض في يد المشتري
فليس له أن يرده على البائع لكنه يرجع بنقصان العيب وان كان به قرحة فأنفجرت عنده فهو
جدري فأنفجرت له أن يرده ولو كان به موشمة فأمسك آتمة فليس له الرذ في النوع الثاني من
الفصل الخامس من القسم الاول من بيوع الظهيرة * (فتح) اشترى ثوبا بأبى من
قرية المشتري إلى قرية البائع لا يكون عيبا وفي الغلام عيب * (م) هو عيب في الثور كخلع
الرسن عيب فهذا أولى (قب) ان دام على ذلك فعيب أما المزدان والثلاث فلا قال رضي
الله عنه وجواب (م) أحسن قنية في العيوب * (بيج) أبى العبد من المشتري إلى بانه
ولم يحنف عنده لا يكون عيبا من المحل المزبور * وحده الا باق اذا استخفى عن مولاه
تمرد فهو باق وهذا احتياط ظاهر من الدين الكلدی (٥) * وفي الأصل الاطلاق من محلة
إلى محلة أخرى ليس باق وكذا من قرية إلى مصر ومن مصر إلى قرية وان وصل إلى موضع

يرضخ لرد الأبق يكون عيبا وإن كان دونه فلا خزانة الفتاوى في فصل فيما يكون عيبا من
 البيوع * أراد المشتري أن يرد العبد بعيب الأبق بعد ما أبق عنده وادعى أنه كان أبق عند
 البائع والبائع يقول ما أبق عندي وإنما بعثته في حاجتي وأقام المشتري بينة على أنه أبق منه
 لم يقبل وإن أقام بينة على أنه أقرب بانه أبق مني تقبل وكذلك لو ادعى راد الأبق الجعل وقال
 مولاه ما أبق مني وإنما بعثته لحاجتي قاعدية في البيوع وكذا في الدعوى منها * رجل
 اشترى عبد فأبق من يده وقد كان أبق عند البائع لا يسكون له أن يرجع بنقصان العيب
 مادام العبد حيا آتيا في قول أبي حنيفة وكذا لو اشترى دابة فسرقت منه ثم علم بعيب
 لا يرجع بنقصان العيب قاضيان في فصل العيوب من البيوع * أبق العبد ليس له
 الرجوع بالنقص إلا أن يموت العبد أو يعود لأن له أن يقول أقبله كذلك برزانية في نوع
 فيما يمنع الرد وما لا يمنعه من خيار العيب * قال فان اشترى غلاما فوجده يبول في الفراش
 إن كان بحال يبول مثله على الفراش عادة لا يملك الرد بالعيب وإن كان الصبي بحال لا يبول
 مثله في الفراش عادة يملك الخصومة ثم صاحب الكتاب أشار إلى أن الصبيان الذين يبولون
 في الفراش أن يكون ربا عيلا أو خاسيا فإذا جاوز هذا فالبول فيه عيب فان لم يخاصمه حتى
 بلغ وهو يبول في الفراش فإنه لا يملك الخصومة في الرد بالعيب لأن هذا عيب يتجدد فلا يملك
 الرد به من مختصر شرح أدب القاضي للخفاف في الباب التاسع والسبعين ملخصا *
 شراء فادعى بوله في فراشه يضعه القاضي عند عدل لينظر فيه في الخامس والعشرين
 من الفصولين * ولو اشترى عبدا قد كان أبق أو سرق أو بال في الفراش عند البائع ولم يفعل
 عند المشتري قال أبو بكر سعيد البلخي له أن يردّه وقال أبو بكر الاسكافي لا يردّه ما لم يعد عند
 المشتري وهو الصحيح وفي فوائد صاحب المحيط المعاودة في السرقة هل هي شرط الصحيح
 أنه بشرط العود في يد المشتري بخلاف الجارية إذا زنت في يد البائع ههنا لا يشترط المعاودة
 في يد المشتري بالاتفاق عمادية * وفي فوائد الظهيرية وههنا مسألة بحسية وهي أن
 من اشترى عبدا صغيرا فوجده يبول في الفراش كان له أن يردّه وإن لم يتمكن من الرد
 حتى تعيب عنده بعيب آخر كان له أن يرجع بنقصان العيب فالرجع بنقصان العيب ثم كبر
 العبد هل للبائع أن يسترد ما أعطى من النقصان لزوال العيب بالبلوغ لا رواية له هذه
 المسئلة في الكتب ثم قال رضي الله تعالى عنه كان والدي يقول ينبغي أن يستردّه
 استدلالا بعثتين أحدهما أن الرجل إذا اشترى جارية فوجدها ذات زوج كان له أن
 يردّها فان تعيبت عنده بعيب آخر وجع بالنقصان فإذا رجع بالنقصان ثم أبانها زوجها
 كان للبائع أن يسترد النقصان لزوال ذلك العيب فكذا فيما نحن فيه والثانية إذا اشترى
 عبدا فوجده مريضا كان له أن يردّه فان تعيب عنده بعيب آخر وجع بالنقصان فإذا رجع
 ثم برئ من مرضه هل للبائع أن يسترد النقصان قالوا إن كان البرء من المداواة لم يكن له
 أن يستردّه والأفله ذلك والبلوغ هناك لا بالمداواة فكان له أن يستردّه كناية في باب
 خيار العيب * (يح) رد المبيع بعيب بقضاء أو بغير قضاء أو تقايلا ثم ظفر البائع بعيب
 حدث عند المشتري فله الرد قنية في أحكام الرد بالعيب * (قع) علم بالعيب القديم

(١) وان كان العيب غير ظاهراً فأنما يعرفه
الاطباء بخبر وجع الطحال والكبد فان
القاضي يرى الاطباء والواحد في هذا
الباب يكفي وينبئ بقوله في حق توجسه
انله وممة والدين على البائع ولا يقبل
في الرد كذا في شرح أدب القاضي
سالم الدين التمهيد في الرابع والثلاثين

منهم

ويشترط القاضي للبائع هل كان هذا
العيب عندك فان قل نعم أو أنكروا فقام
المشتري بينة عليه يقضي بالرد وان لم يكن
له بينة يستخلف البائع الا أن يدعى
الرضا أو البراءة كذا في النهاية (م) من
خير العيب في شرح قوله وان لم يكن له
بينة الخ

وفي فصل العيوب من الثانية وفي معرفة
داه في بائنها يرجع الى الاطباء ثم في الداء
يرد بشهادة رجلين اذا شهد انه قد مر
(٢) لانهم لم يشهدوا عن حقيقة الامر
وانما يشهدون عن ظن وان لا يصح حجة
للرد كذا في الذخيرة البرهانية في نوع
آخر في دعوى العيب والخصوصية في الثاني
عشر من البيوع

(٣) وفي السابع من بيوع المحيط
والذخيرة في دعوى اثبوتية لأن شهادة
النساء لا يطلع عليه الرجال حجة مطلقة
فينبغي أن تثبت اثبوتية بشهادتين
في حق الفسخ الى قوله ما تم قول في الذخيرة
قد روي عن محمد في الزاود أنه ثبت
اثبوتية بشهادتين في حق الفسخ على
قياس قوله ما في مسائل العيب من
الغري والتمة قال محمد أردت شهادة النساء
قبل القبض وبعده وقامه فيه
أي العمل في زمانه على هذا ويكتب
في الصلح على هذا م

بعد ما تعيب عنده فراجع بالنقصان ثم زال العيب الجديد فله أن يرد المعيب مع النقصان
(حج) مثله (تج نظم) ليس له الرد ومال (ب) الى أنه يرد اذا كان بدل النقصان
قائماً والا فلا قسبة فيما يمنع الرد بالعيب * (م) وأما اذا كان العيب باطلاً فان كان يعرف
بما نازقاً في البدن وكان ذلك في موضع يصلح عليه الرجال فان كان للقاضي بصيرة بعرفة
الامراض ينظر بنفسه في ذلك وان لم يكن له بصيرة في ذلك بسأل عن له بصيرة في ذلك ويعقد
على قول مسلم بن عبد الله وهذا أحوط والواحد يكفي فاذا أخبره مسلم واحد بذلك يثبت
العيب بقوله في حق توجسه انله وممة فيحلف البائع بالله ولا يرد بقول هذا الواحد هكذا
ذكره بعض المشايخ (١) وذكر بعض المشايخ أنه ما لم يتفق اثنتان عدلان من الاطباء
لا يثبت العيب في حق توجسه انله وممة فيبعد ذلك بنظر ان كان هذا العيب بحتمل الحدوث
في مثل هذه المدة عرف ذلك بقول الواحد أو اثني أو أشكل عليهم ما ذلك واختلوا
فيما بينهم فانه لا يرد على البائع بل يحلف وان كان هذا العيب لا يحتمل الحدوث في مثل هذه
المدة ان عرف وجوده بقول الواحد لا يرد ويحلف لبائع وان عرف وجوده بقول اثنين
ذكر في الاقضية وفي القدوري أنه يرد بقوله ما وهكذا ذكر بعض المشايخ وعن أبي يوسف
أنه لا يرد بقول المثني ويحلف البائع وفي أدب القاضي ان قسما القضاير يرد بقول المثني
وبعد القبض يحلف البائع وان كان عيباً لا يطلع عليه النساء كالحبل وما أشبه ذلك
فالقاضي يريها النساء والواحدة العدة تكفي والثنان أحوط فاذا قالت واحدة عدلة انها
حبلى أو ذات ثنتان ذلك يثبت العيب في حق توجسه انله وممة فيبعد ذلك ان قالت أو قالتا
حدث في مدة البيع لا يرد على البائع ولكن يحلف البائع فان نكل الا أن يرد عليه وان
قالت أو قالتا كان ذلك عند البائع ادكار ذلك بعد القبض لا يرد ولكن يحلف البائع وان
كان ذلك قبل القبض فكذا لا يرد بقول الواحدة وعلى يرد بقول المثني ذكر بعض مشايخنا
أن على قياس قول أبي نعيم لا يرد وعلى قياس قوله ما يرد وذكر الخصاص في أدب
القاضي انه لا يرد في ظاهر الرواية عن أصحابنا (٢) وفي القدوري أنه لا يرد في المشهور
في قول أبي يوسف ومحمد وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مطلقاً انه يثبت الرد
بشهادتين (٣) وعن محمد في رواية ابن سماعة مطلقاً انه يثبت الرد بشهادة النساء وعن
محمد في رواية يثبت بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال الا في الحبل وفي النوادر عن
أبي يوسف ان قبل القبض يثبت الرد بشهادتين بخلاف ما بعد القبض في الخماس
عشر من بيوع التنازعية * ادعى أن بالخيارية داه باطناً معلوماً وشهد طيبان من
أهل الشهادة بذلك يثبت حق الخصومة فان كان هذا قبل القبض يرد بمجرد قوله ورددت
لانه لا حاجة فيه الى القضاء وان كان بعده سألهما هل يحدث هذا في مثل هذه المدة أي
منذ تباعا الى الآن أم لا فارقا لالاردت بقوله ما ذكره في شرح الطحاوي من
دعوى القاعدية * سئل هل يقبل قول الدعي الطيب في قدم العيب وحده وهل
يرد به على البائع اذا لم يكن بالبلدة طيب غيره ولا من يعلم ذلك العيب من المسلمين أجاب
لا يقبل قول الكافر على المسلم قاضي الهداية من مسائل البيوع * قال مشايخنا يقبل

قول الاطباء من أهل الكفر من خزانة الاكل * فان ادعى أن بعينه اريح السبل
القاضي يرى العدول من الاطباء فان قالوا نعم ان كان بعد القبض يحلف المبتاع على ذلك
وان كان قبل القبض برّد على المبتاع بالافتقار في الرابع والسبعين من شرح أدب
القاضي للخصاف * (م) وأما اذا كان العيب باطنا لا يعرف بالعارفة في البدن
نحو الجنون والاباق والسرقة والبول في الفراش فإنه يحتاج الى اثباته في الحال بالينة
في الخامس عشر من بيوع التنازل خاتمة وقامه فيه * فان لم يكن له ينسب وسأل
القاضي اريح السبل ما يعلم أنه أبق أو سرق أو جنى أو بال في الفراش عند المشتري قال
أبو يوسف ومحمد له ذلك هكذا ذكر في الجامع الكبير ولم يذكر قول أبي حنيفة واختلف
المشايخ على قوله والصحيح أنه لا يحلف في الرابع والسبعين من شرح أدب القاضي
للخصاف * وان اختلف التجار فيما بينهم قال بعضهم هو عيب وقال بعضهم ليس بعيب
لم يكر له أن يرّد اذا لم يكن عيبا بينا عند الكل فاضحيان في فصل العيوب * (ق) عك) اشترى
جارية على وجهها خشيفة (١) واستفداج طنه من حسننها فلما غسلت وجهها زال ذلك
الحسن فليس له الرّد الا اذا ظهر عيب ستره الاستفداج والخشيفة وهذا صحيح فقد نص في (ط)
ان القبح في الجوارى ليس بعيب فنية في آخر باب خيار المغبون * اشترى على أن يجعله
فوجد هاقب حجة ترّد خزانة الفتاوى في فصل ما يكون عيبا * اشترى عبدا أهرق فوجده
مملوقا للعبة أو منتوقا كان له أن يرّد ان ظهر ذلك في مدة بعد الشراء يعلم أنه كان عند المبتاع
فاضحيان من العيوب في البيع * وفي فتاوى الولوالجي رجل اشترى غلاما فوجده غير
محتون ان كان معبرا ليس له أن يرّد لأنه ليس بعيب وان بالغاف لمسه على وجهه ان كان
مولدا له أن يرّد لأنه عيب وان كان جليبا لا يرّد لأنه ليس بعيب لسان الحكماء وكذا
في الصغرى والتمّة في مسائل العيب من البيوع * والكي عيب الا أن يكون سعة كما في
الدواب خزانة المفتين في العيوب * والمهقوق عيب (٢) وهو مأخوذ من الهقعة وهي
دائرة تكون في صدر الفرس الى جانب نحره يتشام بها فتوجب نقصانا في الثقل بسبب تشاؤم
الناس ولوالجي في الثامن من البيوع * ولو اشترى دابة فوجد هاقب ليله الاكل فهو
عيب ولو كانت بطيئة السير ليس بعيب الا اذا شرط أنهما يحول وفي فوائد شمس الاسلام
ولو كانت اكولا خارجا عن العادة ليس بعيب وفي الجارية عيب في السادس من
بيوع الخلاصة وفي المنتقى اشترى مصحفا فوجد في حروفه سقطا واشترى على أنه منقوط
بالنحو فوجد في نقطه سقطا قال هذا عيب برّديه وفيه أيضا اذا اشترى مصحفا على أنه جامع
فاذا فيه آيتان ساقتان أو آية قال هذا عيب برّديه محيط برهاني في الرابع عشر من
البيوع * وحذف الحروف أو نفعها أو النقطة أو الاعراب في المصحف عيب بحر رائق
في خيار العيب * (وس) اشترى عشر يضاف فوجد احداها مذرة لا قيمة لها أو عشر
بطيخان احداها فاسدة لا قيمة لها فسد البيع في الكل لانه اشترى مالا وغير مال بخلاف
التراب في الجوب لانه لا يضاف العقد اليها فنية قبيل باب بيع الاشياء المتصلة وما فيها *
اشترى حنطة فوجد فيها اربابا كان مثل ما يكون في الحنطة لا يرّد ولا يرجع بالتقصان وان

(١) خشيفة بالفارسي غازه وبالتركي
قزله

(٢) قال في المحيط في الرابع عشر من
البيوع نسر في الاصل وفسر في المنتقى
فقال المهقوق الذي اذا سار سمع من بين
خاصرته وفرجه صوت كذا في حاشيته
القنية بخط بعض الاكابر وكذا في البيع
من خيار العيب

كان بحال لا يكون في الخنطة مثل ذلك وبعده الناس عيبه أن يرذ الخنطة كلها ولو أراد أن يميز التراب ويردّه على البائع وحسب الخنطة ليس له ذلك اشترى مسكا فوجد فيها وصا صاعين الرصاص ويردّه على البائع بحصته من الثمن قل أو أكثر خزانة الفتاوى في فصل ما يكون عيبا من كتاب البيوع * جعل أبو يوسف الجنس هذه المسائل أصلا فقال كل ما يسامح في قليله لا يميز كثيره وكل ما لا يسامح في قليله كان له أن يميز كثيره والرصاص في المسك لا يسامح في قليله فميز كثيره وبسامح في قليله التراب فلا يميز كثيره وعامة المشايخ أخذوا بهذه الرواية من عيوب الخسائية * وإذا اشترى نالقة المسك فأخرج المسك منها لم يكن له أن يرده بخيار الرؤية والعيب لأنه تعيب بالانخراج حتى لو لم يخرج المسك كان له أن يرده بخيار الرؤية والعيب فاضحان في خيار الرؤية * (مح) اشترى على أنه بذر بطيخ شتوي فزرعه فوجدته صيفيا بطل البيع فأخذ المشتري منه وعليه مثل ذلك البذر وعلى هذا تخم خبره بلاق ونا كشته وسب خطبا كرمه وسوها في باديكرو نوع أجناس مختلفة (١) وهذا أصح ولو اشترى بذرا الدين فزرعه في أرضه فلم ينبت رجع على بائعه بكل ثمنه إن كان النقصان فيه وكذا لو اشترى بذرا البطيخ فزرعه فنبت القثاء ولو اشترى بذرا القثاء فوجدته بذرا قثاء البلخ بطل البيع جملة (فصله) وفي (فث) شري بذرا فزرعه فلم ينبت اكرمه معلوم شود كه بزنا آمدن از عيب تخم آست بما بان كيرد (٢) (عده) شري بذرا البصل وزرعه ولم ينبت ان ثبت كد بوسيده بوده است يرجع بثمنه (٣) (قطه) شري حب القطن فزرعه فلم ينبت قبل يرجع بثمن عيبه وقيل لا يرجع لأنه أهلك المبيع (شي) شري بذرا الخيار فزرعه ولم ينبت اكرمه معلوم شود كه بزنا آمدن از فساد تخمست غن باز كيرد اكره جيزي ديكر را صالح غني بود از فساد (٤) وثبت فساد عينة أنه فاسد أو يتحلف بائعه ونظيره ما مر أنه لو شري أمة فوجدتها لا تقبض (فد) طريق اثباته إقرار البائع أو نكوله (خ) شري بذر بطيخ فظفر أنه بذر قثاء يرذ المشتري مثله وبأخذ ثمنه لاختلاف الجنس فبطل البيع ولو اختلف النوع لا يرجع بثمنه في الخامس والعشرين من الفصولين * اشترى شجرة ليتخذ منها بابا أو تحوز ذلك فقطعها فوجدتها لا تصلح لما اشتراها فانه يرجع بنقصان العيب (٥) إلا أن يأخذها البائع مقطوعة ويرد الثمن فاضحان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب * رجل اشترى شجرة فوجد بعض الاشجار عيبا فأراد أن يرذ المعيب خاصة ليس له ذلك لأنه لا تفارقت حقيقة فهي كشي واحد معنى من بيوع الواقعات الحسامية * قال رضي الله عنه إن كان ذلك قبل القبض فكذلك الجواب وإن كان بعد القبض واشترى الشجرة بأرضها فكذلك وإن اشترى الاشجار خاصة رذ المعيب خاصة من عيوب الخسائية * (فصط) شري زوج ثور فوجد في أحدهما عيبا ظاهرا الجواب أن له رذ المعيب فقط كقنين وقال مشايخنا أن أف أحدهما العمل مع صاحبه ولا يعمل الا معه رذهما لا المعيب وحده فصارا كصراعي الباب في الخامس والعشرين من الفصولين * اشترى أمتين واطلع على عيب بأحدهما قبل قبضها ما من قبض المعيبة لزمناه وان قبض السليمة رذها لا رذ أحدهما وان قبض السليمة وباعها أو أعتقها لزمته المعيبة للتلازم

(١) هكذا العبارة القارضية في الفسخ التي بايد بنا وبعض النسخ في الاختلاف ولم نقف لها على ترجمة ولعلها أسماء أشياء مما يزرع كما يعلم من سابقه ولا حقه

(ترجمة)

(٢) فان علم أن عدم النيات من عيب في البذر يرجع بالثمن

(ترجمة)

(٣) ان ثبت كونه فاسدا

(ترجمة)

(٤) ان علم أن عدم النيات من فساد بالبذر يرجع بالثمن ان لم يصلح شيء آخر بسبب الفساد

(٥) ولم يكن له أن يرذ كافي جواهر الفتاوى في الفصولين ليس له الرد الا برضا بائعه

تفرق الصفقة وقبـل قبضهما أو قبض احدهما ردهما أو أمسكهما وليس له رد المغيب خاصة وبعد قبضهما له رد المغيبة خاصة وإن كان باع احدهما (١) في السادس من يوع البرازية في نوع فيما يمنع الرد * وفي الإيضاح والفوائد الظهيرية قال مشايخنا لو اشترى زوجي قوروقد ألف أحدهما الآخر بحيث لا يعمل أحدهما بدونه لا يملك رد المغيب (٢) من فتح القسدير من باب خيار العيب * (بم) اشترى غزلا وبيعنا مناه فوزنه بعد أيام فتقص بأن كان رطبا فيفسد فله الردان صدقة البائع في الرطوبة فإن اختلفا فالقول للبائع لأنه أنكر وجوب الرد ولو نسي الغزل وجعل الفيلق ابريسما ثم ظهر ذلك رجع بالتقصان بخلاف ما إذا باعه وقدمت * (ن) أبو بكر باع منه ابريسما كذا منا فوزنه عليه وقبضه ثم جاء بعد مدة وقال وجدته ناقصا فان كان أقرب قبضه كذا منا فلا شيء له والا يسترده حصصه القصان من الثمن إذا لم يكن نقصانه للهواء ولا لتفاوت الوزنين قسبة في المسائل المتفرقة في العيوب * وفي فوائد صاحب المحيط اشترى ابريسما فله بالماء ثم اطاع على عيب فانه يرجع بنقصان العيب وكذلك الأديم إذا تفعه بالماء ثم اطاع على عيب به ليس له أن يرد وإن وصى البائع بذلك وكذلك إذا اشترى كرما أو كل الثمار ثم اطاع على عيب أو اشترى بقره وشرب لبنها ثم اطاع على عيب يرجع بالتقصان ولا يرد وإن رضى به البائع في هذه المسائل (٣) ولو اشترى سكينا وحده ثم وجد به عيبا إن حدده بالبرد ليس له أن يرد لأنه ينقص منه شيء وإن حدده بالخرق له أن يرد * من المحل المزبور * (في) شري جراب هروي فوجد عيبا بالثياب وقد أنفق الجراب فله رد الثياب بكل الثمن وينبغي أن يكون الجواب في الفن والامة كذلك إذا وجد به عيبا بعد ما أنفق فله الرد بكل الثمن شري شاة أو بقرة مع ولدها فعلم بعيب فارتضع منها ولدها فله ردّها ولم يكن ذلك رضا ولو أرسل هو عليها أو احتلب المشتري من لبنها شيئا فشربه الولد أو أطعمه هو أياه بعد العلم بالعيب فهو رضا (قد) شري بقرة فشرب لبنها فوجد عيبا لا يرد ويرجع بنقصه (نوع) لا يرد رضى به البائع أو لا ولكن يرجع بنقصه وكذا لو أثمر الشجر فأكله ولو أكل غله ألقن أو أدار فله الرد * (م) شري أمة فأرضعت ولدا اشترى فوجد عيبا فله الرد وقد مر أنه استخدام جامع الفصولين في الخامس والعشرين * وفي فتاوى الديباجي اشترى بقرة فشرب من لبنها ثم اطاع على عيب لا يرد ولو يرجع بنقصان العيب * وفي مسائل البيهقي ولو حلب ابن البقرة وشرب أو لم يشرب يكون رضا لأنه لا يمكنه الرد بدون اللبن لأنه غماؤه ولا مع اللبن لأنه انفصل فلا يمكن فسخ العقد فيه تبعاً للفسخ في الأصل عمادية في الخامس والعشرين * اشترى برذونا وخصاه ثم علم بعيب كان له أن يرد لأنه ليس بتعيب فلا يمنع الرد (٤) فاضينان فيما يرجع بنقصان العيب * (بم) اشترى أربعة برود على أن كلامها ستة عشر ذوا عاقبا أحداها ثم ذرع البقية فاذا هي خمسة عشر فله رد البقية قسبة في بيع الشيء على أنه كذا * اشترى عدل طبرزد فباع منه خمسة أمنا فوجد الباقي رديا فله أن يردّه بالعيب وليس هذا كذا الطعام فان كل طبرزد يجزئ العددى فله أن يردّه المغيب بخلاف الطعام (٥) جواهر الفتاوى في الباب الأول من البيوع ملخصا *

(١) وبعبارة الخلاصة فلو قبضه ما ثم وجد
 بما أو باع أحدهما عيبا وقد باع أحدهما له
 أن يرد المغيبة
 (٢) وفي السادس من البرازية له رده
 في ظاهر الجواب وقال المشايخ إن لم يعمل
 الآخر بدونه لا يردّه خاصة بل يردّها
 (٣) اشترى كرما بقره وذكر الثمر أو كل
 منها ثم وجد بالكرم عيبا فله أن يرد
 السكرم (بم) مثله كذا في القنية فيما يمنع
 الرد بالعيب
 (٤) إذا لم ينقصه الخصاء ذكره في فتاوى
 أهل مصر وقد كان الشيخ الامام المرعشي في
 يفتي بخلافه كذا في الخامس عشر
 يوع التناور ثمانية
 وأما إذا اشترى فرسا جديدا فأنظر
 أيرده أو لا ولم أره

(٥) الردها فليست بعيب في كل ما يقال
 أو يوزن سوى الدراهم والدنانير كذا
 في أقرار الخاتمة في فصل في الاستثناء
 والرجوع عن الإفراق ملخصا

اشترى طعاما فكل بعضه أو عرضه على البيع أو باع يرد الباقي عند محمد ويرجع بنقصان العيب في الكل لا في البيع والمرض عليه عند محمد وعليه الفتوى اشترى دقيقا فخبز بعضه فوجدته مزراة يرد الباقي بحصنه ويرجع بنقصان ما استهلك عند محمد وبه أخذ الفقهاء (١) برأية في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع * ولوليس النوب حتى تختزن من اللبس أو أكل الطعام ثم اطلع على عيب به قال أبو حنيفة رحمه الله لا يرجع بنقصان العيب وقال يرجع وفي الذخيرة والصحيح قول أبي حنيفة وفي السفتا في الفتوى على قوليهما نانا وخانية في الخامس عشر من البيوع * (م) وفي المنتقى عن أبي يوسف فيما اشترى ثوبا وباع نصفه ثم وجد بالثوب عيبا لا يرد مابق وقال أبو حنيفة لا يرد ويرجع بنقصان العيب قال أبو الفضل هذا خلاف جواب الأصل ولو اشترى خنطة أو سويقا قطع الخنطة أو أكل السويق ثم اطلع على عيب يرجع بنقصان العيب وإذا اشترى طعاما وأكل بعضه ثم وجد بالباقي عيبا فعلى قول أبي حنيفة لا يرد مابق ولا يرجع بأرش ما أكل ولا بأرش مابق وقال أبو يوسف لا يرد مابق ويرجع بأرش ما أكل ومابق وقال محمد يرد مابق ويرجع بنقصان العيب فيما أكل وفي المختار رضى بذلك أولم يررض وفي واقعات الداطني وبه كان يفتي النقيب أبو جعفر وبه أخذ النقيب أبو الليث وفي الخانية ويهبط لكل بعض حكم نفسه وعليه الفتوى وفي النصاب وإن باع نصفه يرد مابق عند محمد أيضا وعليه الفتوى ولا يرجع بنقصان ما باع (م) هذا جله ما ذكر في الأصل وذكر في موضع من المنتقى عن محمد أنه إذا أكل بعض الطعام ثم علم بالعيب أنه يرجع بنقصان العيب فيما أكل وفيما بقي ولا يرد الباقي وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا أكل بعض الطعام يرجع بنقصان العيب في الذي بقي عنده وذكر في موضع آخر منه عن أبي يوسف أنه إذا أكل بعض الطعام ثم اطلع على عيب كان بالذي أكل وبالذي بقي يرجع بنقصان ما أكل وكذلك لا يرجع ما يكال أو يوزن مما لا ينقصه التبعض وأما إذا باع بعض المسكيل والموزون فعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يرد مابق ولا يرجع بشئ من النقصان (٢) وعن محمد أنه يرد مابق ولا يرجع بحصة العيب فيما باع هكذا ذكر في الأصل وكل الفقهاء أبو جعفر والنقيب أبو الليث يثبتان في هذه المسائل بقول محمد في ما ذكر في الأصل رخصا بالأسس وعليه اختيار الصدوق والشهيد حسام الدين من المحل المزبور * ولو اشترى أمة واحدة وباع بعضها واطاع على عيب لا يرد ولا يرجع بالنقص فيما باع وفاقا وكذا بحصة الباقي في الظاهر وهو الصحيح برأية في نوع فيما يمنع الرد وفيما لا يمنع * ولو اشترى أرضا فجعلها مسجدا ثم وجد بها عيبا فإنه لا يرد ويرجع بنقصان العيب على المختار كما لو اشترى أرضا فجعلها مسجدا ثم علم بعيب خزانة المفتين من العيوب * ويطلق العرض على البيع واجارة المشتري ورضه وكاتبته واللبس والركوب والسكنى برأية في نوع فيما يمنع الرد * ولو بعته إلى المرش لا يسقط حقه في الرد قبة فيما يمنع الرد بالعيب * كل تصرف يدل على الرضا بعد العلم به يمنع الرد والرجوع بالنقص وطى المشتراة أو التي جعلها أجرة في الاجارة ثم علم على عيب لا يرد

(١) كذا في المختارات وفي العايب وهو

المختار لفتوى محمد

(٢) ولو باع بعضه لا يرجع بنقصه فيما باع

ولا يرد الباقي في قول أصحابنا الثلاثة

• (خ) وعن محمد لا يرجع بنقص ما باع

ويرد الباقي بحصنه من الغن وعليه الفتوى

كذا في الخامس والعشرين من المصولين

ولا يرجع بالنقص بكرة كانت أو نبيا نقصها الوطء أو لا بخلاف الاستخدام وكذا لو قبلها بشهوة أو اسم أو يرجع بالنقص الآن يقول البائع أقلها وان وطئها الزوج ان ثبارةها وان ~~بكر~~ لا لا يوجد الوطء عند المشتري أو ابتداءه عنده وانظم عند البائع في الصحيح ولو وطئها غير الزوج والمشتري لا يرد ويرجع بالنقصان إلا أن يقبلها البائع وفي التجريد ان نقص بفعل الأجنبية أو وطئها فوجب العقر لا يرد بل يرجع بالنقص وان تزوجها المشتري أو جنى عليها غيره ثم اطاع على عيب لا يرد ويرجع بالنقص ولو وطئها الزوج أو وطئت بشبهة لم العقر وقال البائع أنا أقلها كذلك لم يكن له ذلك بخلاف ما ارطى المشتري وقال البائع أقلها كذلك له ذلك لان وطء المشتري لا يلزم المهر ووطء الزوج يلزمه ووطء المولى اذا كان معلقا له أب يرجع بالنقصان لا اذا لم يكن معلقا لان البائع له أن يقبل في الثانية ولو وطئها وهي في يد البائع صار قابضا للبائع أن يبعها منه حتى يستوفي الثمن فان منع ونقص الثمن ثم اطاع على عيب والوطء ما كان نقصا لوردها لا ورضا البائع بزازية في نوع فبما يمنع الرد ولا يبعه * وطئ المشتري الجارية ثم باعها بعد العلم بالعيب لا يرجع وان وطئها غير البائع ثم باعها يرجع بالنقص والاصل أن تفسد الرذمة في كل أمر من جهة المشتري يطل حق الرجوع بالنقص حتى كان لا من جهة المشتري لا وبعد وطء المشتري للبائع أن يقبل فاستنع الرد بالبائع وفي الثاني الامتناع كان حاصلا قبل البيع كما قدمناه من المحل المزبور * واذا باع المشتري المبيع بعد ما علم بالعيب به فالاصل في هذا أن كل موضع لو كان المبيع قائما على ملكه أمكنه الرد على البائع أم برضاء أو بغير رضاء فاذا أزاله عن ملكه بالمبيع أو أشبهه لا يرجع بنقصان العيب وفي كل موضع لا يمكنه الرد ولو كان المبيع قائما على ملكه فاذا أزاله عن ملكه يرجع بنقصان العيب (١) بحيث يبرهاني في نوع في بيان ما يمنع الرجوع بالارث * الاصل أن امتناع الرد اذا حصل بأمر مضمون من المشتري كالتقليل منع الرجوع بالنقص وان بغير مضمون كالاعتاق يرجع وأن الامتناع بجهة البائع أو الشرع يرجع بالنقص لان امتناع الرد متى كان من البائع فالمشتري يرد الآن البائع لا يرد في بكونه ناقصا حتى لو قبله يجوز فلم يحصل الامتناع من المشتري فيرجع وكذا اذا كان الامتناع الشرع كالتباعد بعد قطع الثوب ولادة العيسة لان المتع يضاف الى الشرع للزوم التمسك بأقل مما باع لو قبل النقد والار بالمراد من العدل المضمون أن لو كان في ملك الغير لزم الضمان على المشتري فاستفاد منه الضمان كما أخذ لعارض (٢) وكذا الخراج المبيع المعيب من ملكه بزازية في آخر السادس من البيوع * (قف) اشترى عبد ايجارية وثقابضاد وطئها مشترى ثم رده مشترى العبد العبد بخار رؤية أو عيب فهو بالخيار ان شاء ضمنه فيه الجارية يوم دفعها اليه وان شاء أهدا الجارية على حالها ولا يضمنه نقصا ما بكرة كانت أو نبيا فنية في المقايضة من البيوع * اذا اشترى عبد ايجارية وثقابضه ثم رده بالعبد عيبا ومات عنده فانه يرجع بخصه العيب من الجارية فيقوم العبد صحيحا ويقوم وبه العيب فان كان ذلك ينقصه العشر يرجع بعشر الجارية لان بدل العبد الجارية (٣) من مبسوط السرخصي في أواسط باب العيب من البيوع * ولو اشترى

(١) وهذا ان المشتري الثاني قام مقام الاول بالبيع فصار ككون المبيع في يد المشتري الثاني ككونه في يد المشتري الاول ولو كان المبيع في يد الاول وأراد أن يرجع بنقصان العيب مع امكان الرد ليس له ذلك وعند تفسر الرد ذلك وكذا اذا كان في يد الثاني بيان هذا الاصل اذا تعيب المبيع في يد المشتري بعيب ثم اطاع على عيب كان في يد البائع ليس له أن يرد الا برضا البائع فان أخرج المبيع عن ملكه ليس له أن يرجع بنقصان العيب واذا اشترى ثوبا بخصه أو دارا فبني فيها ثم اطاع على عيب به ليس له أن يرد وان رضى البائع فان أخرج عن ملكه في هذه الصورة رجح بنقصان العيب كذا في المحيط البرهاني في رد العيب هذه المسئلة

هذا طريق معرفة النقصان ذكره في الخاتمة في فعل فيما يرجع بنقصان العيب ولا يرد

(٢) أي استفادة المشتري دونه الضمان كما أخذ المشتري العوض فاذا أخذ العوض لا يرجع فكذا في استفادة دونه الضمان

(٣) فان كان تفاوت ما بين القيمتين العشر يرجع بعشر الثمن وان كان نصف العشر يرجع بنصف عشر الثمن كذا في باب البيع بشرط البراءة من هذا الكتاب يعني المبسوط

حساراً بثلاثة دنانير ذهباً ثم أعطاه عوضها دراهم ثم ردّه بعد شهر بعيب وقد انتقص سعر
الدراهم فله أن يطلب من البائع عين الذهب ويشتله أجاب في الاقالة اذا دفع مكان الذهب
خنطة قنية في مسائل متفرقة من العيوب * اعلم أن الزيادة نوعان منفصلة ومنصلة
وكل منهما متولدة أولاً والمتصلة التي لم تتولد كصنع وبناء ونحوه تمنع الرد وفاقاً وان قبله
البائع فله الرجوع بنقصه والمتصلة المتولدة كسمن وجمال ونحوه لا تمنع الرد في ظاهر الرواية
فان أراد المشتري الرجوع بنقصه لا ردّه فله ذلك عند محمد لا عندهما والمتصلة المتولدة كولد
ونحوه كارش وعقر تمنع الرد وكذا تمنع الفسخ بسائر أسباب الفسخ والمنفصلة التي
لم تتولد ككسب وغله لا تمنع الرد والفسخ بسائر أسباب الفسخ كذا (فقط) وفي (خ)
أما الزيادة المتصلة كسمن وجمال ونحوه فالصحيح أنها لا تمنع الرد بعيب (قع) لا فرق في كون
الولد مانعاً من الرد بين ما شرها حامل أو ما تلافولت عنده فاذا ولدت الامة تنقش ردّه
بعيب سواء ذلك الولد أو لا بخلاف غيرها حيث لا ينزع ردّه الا بعيب اذا هلك الولد اذا الولادة
لا تنقص في غير بنات آدم ولو اشترى أمة حاملاً فولدت زال العيب * (خل) خيار الشرط
والرؤية يطل بولادة الامة مات الولد أو لا اذا الولادة نقص في بنات آدم لا في غيرهن
في الخامس والعشرين من الفصولين * الزوائد المنفصلة بعد القبض كالولد والنمر والارث
تمنع الرد بالعيب ويرجع بالنقصان وأما الزيادة المتصلة كالسمن والجمال فالصحيح أنها لا تمنع
الرد فاضحيان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب وكذا في القنية في فصل فيما يمنع الرد
بالعيب وفيه تفصيل لا بد من معرفته * وفي خيار العيب واذا امتنع الرد بسبب الولادة
لومات الولادة ليس له الرد ولو كانت دابة فولدت لم يرد خيار الرؤية ولا بخيار الشرط لما ذكرنا
أنه زيادة منفصلة ولومات الولد فله الرد لان الولادة لا تنقص في غير بنات آدم عبادية
في فصل في أن الولادة عيب أم لا * اشترى جارية فولدت ولداً ثم وجد بها عيباً لا يرد فان مات
الولد كان له أن يرد الجارية فاضحيان في آخر فصل الردي بالعيب * (مع خوثبت عجم)
قايض نورا ببقرة حامل فولدت عند المشتري ووجد الاخر بالتور عيباً فردّه بربع بقيمة
البقرة (ن) مثله قنية من أحكام الرد بالعيب * ولو اشترى أرضاً فبني فيها أو غرس
شجراً ثم وجد بها عيباً كان عند البائع فانه يرجع بنقصان العيب ولا يرد فان قال البائع
أنا قبله كذا وأرد كل الثمن لم يكن له ذلك خزائن المفتين في العيوب من البيوع * اشترى
جارية وقبضها وخاصم البائع في عيب الجارية ثم ترك الخصومة أياماً ثم خاصمه فقال له
البائع لم أمسكتم أطول المدة بعدما اطاعت على عيب فقال المشتري انما أمسكتم لا تظهر هل
يزول العيب (١) قال الشيخ الامام ترك الخصومة لهذا لا يكون رضا بالعيب وله أن يردّها
على البائع فاضحيان في العيوب * آخر الرد مع القدرة عليه بالتراضي أو بالخصومة
بأن كان هنالك حكم فلم يفعل ولم يفعل ما يدل على الرضا فعدنا لا يطل خيار الرد منه وعند
المشافعي يبطل (٢) فتح القدير في شرح قوله من اشترى جارية * (بو) لو باع بهراً فوجده
المشتري معيباً فردّه فقال له البائع اذهب به وتعهده الى عشرة أيام فان برأفك البعير
وان هلك فني مالي لا يكون ردّه قنية من أحكام الرد بالعيب * لو باع عبداً أو جارية

(١) قال لا تظروا سأل أهدأ عيب فله أن
يخاصم في العيب كذا في الظهيرية
والبزازي هـ
(٢) وعندنا ما لم يوجد منه تصرف
يدل على استبقاء الملك لا يعطى خياره
كذا في معراج الدراية هـ

(١) وجد في المبيع عيبا ثم عرضه على البيع يمنع الرد بخلاف ما لو قضي دينه زيوفا وقال أنفذه فان راجح والاردء على فلم يرج له أن يردّه استحضارا كذا في المختارات ويحيى في أوائل فصل في الخيار من البيع والمدائنات نفلا عن العمادية عند (٢) وفي القنية فرق بين استخدام العبد وبين استخدام الجارية وبين استعمال الدابة فانظر الى ما في ٢٨١ المختارات عند (٣) ونسب هذا الصحيح صاحب

البرازية الى السرخسي وعلم فيه بل الصحيح من صاحب الخلاصة وقد قال نفسه بعد ورقين ولم يجعله السرخسي دليل الرضا مطلقا عند

(٤) وفي السكاي الاستخدام بالمرأة الثانية وفي فتح القدير الاستخدام رضا ولو مرة وفي المبسوط الاستحسان أن الاستخدام ليس رضا وقال في الخلاصة بعد ما ذكر ما في المبسوط الصحيح أن المرأة الثانية دليل الرضا وما في الفتح بخلاف للكل أي فتح القدير عند

(٥) وقد الاستخدام بسط الثوب وانزله من السطح ورفع كذا في الخلاصة عند وفي السابع من يوع البرازية أن الاستخدام مرارا لا يكون رضا انتهى وفي حاشية القنية يحظر بعض الاكابر أن الاستخدام ترتيبا يكون رضا وبه يفتي عند (٦) ولو له أن يرجع بنقصان العيب كذا في مجمع الفتاوى فيما يمنع الرد وكذا في الخلاصة وفي البحر الرائق وكذا في مشغل الاحكام نقلا عن البرازية وكذا في نوع فيما يمنع الرد وما لا يمنع من البرازية عند (ترجمة)

(٧) ان ينزل الحل في وسط الطريق بهلثا وتركه على طهر الدابة حتى وصل المنزل اه (٨) سئل عن شخص اشترى دابة فوجد بها عيبا فأراد الرد على البائع فوجد عيبا ففسخ البيع فحضر جماعة وأودعها عند آخر حي بحضور البائع وبردّها اليه فبانت فحضر البائع بعد ذلك فهل يصح الفسخ المذكور يرجع عليه بالنظر أم لا أجاب لا يصح الفسخ المذكور بفحصة البائع ولا يرجع عليه بالثمن كذا في فتاوى ابن نجيم من البيوع منهم

فوجد المشتري بها عيبا فقال البائع اعرضها على البيع فان نقصت والاردء اعني فعرضها ليس له أن يردّها بل ذلك العيب (١) قنية في المدائنات * ولو وجد الثمن زيوفا فقال المشتري أنفقه فان لم يرج فعلى ظم يرج رده استحضارا في السادس من يوع البرازية * ولو استقال بآئمه فأبى أن يقبله فليس هذا بعرض البيع على البيع فله الرد ولو ساوم البائع المشتري وقال هل تبنيعه مني فقال ذم بطل حق الرد كذا (خ) ولو قال المشتري للبائع ان لم رده اليوم فقد رصيت بالعيب لغاؤه الرد في الخامس والعشرين من الفصولين * رجل اشترى عبدا وقبضه فساومه رجل آخر فقال المشتري لا عيب فيه فلم يقبض البائع منه ما ثم رجع المشتري بالعبد عيبا رده بخلاف الثوب فليخص ما في الثانية في العيوب * اخبرني عن المشتري بعد ما علم به العيب فيه روايتان برزانية في نوع فيما يمنع الرد من البيوع * اذا اشترى جارية مرضعة فوجد بها عيبا فأمر أن ترضع صبيلا لا يكون رضا لان هذا استخدام والاستخدام لا يكون رضا (٢) مختارات النوارل من الخيار * قال السرخسي الصحيح (٣) ان الاستخدام بعد العلم في المرة الثانية رضا (٤) وغمر الرجل لآعن شهوة والامر بالطبخ والخبز يسيرا لا ولو فرق العادة رضا بسط الثوب وانزله من السطح ورفع لا (٥) عاذا جاوز عن حد الاستخدام فهو رضا وابتداء السكاي رضا لا دوماها برزانية فيما يمنع الرد من السادس * وفي (خ) لو استخدم الخادم مرة أو ليس الثوب مرة أو سكك الدابة مرة لم يطل خياره ولو فعله ترتب بطل في الخامس والعشرين من الفصولين * ولو وجد في دابة عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فأضى السفر لا يكون رضا بالعيب (٦) برزانية فيما يمنع الرد وكذا في النظر في الفصل المزبور * سئل (ش) وجد عيب الدابة في الطريق وله عليه محل اكفر وكبير بارهلا لم يشود درسيان راه بران دابه كذا شئت تان ينزل برد (٧) هل له الرد بعده أجاب لا وقال بعضهم أفتو بأنه يرد لما فيه من الضرورة كما لو حمل عليه العلف في وعاء واحد فركبه والفرق بينهما ما أوضح لانه يموت بلا علف فلا يمكنه الرد بدونه بخلاف الحمل في الخامس والعشرين من الفصولين * أورد الرد بعيب ولم يجد بآئمه فأطعمه وأمسكه أياما ولم يتصرف فيه تصرفا فليدل على الرضا ثم وجد بآئمه فله الرد من المحل المزبور * اطلع على عيب بها غافلا علم القاضي وبرهن على السراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وماتت عنده ثم حضر البائع ان كان لم يقبض بالرد على الغائب لا يرجع بالثمن وان كان قضى يرجع لان للقضاء على الغائب نفذا في الاظهر عن أصحابنا (٨) برزانية في نوع فيما يمنع الرد وكذا في الدرر * رجل اشترى دارا با ماصرية ودفع الى البائع النيسابورية بقيمة اليوم ثم ظهر عيب ورد الدار فانه يرجع اليه بالناسرية التي وقع عليها العقد لا بما أدى هكذا ذكره وهو الصحيح وكذا اذا رجع خيار الرؤية أو ثقب لا يرجع عما وقع عليه العقد وفي السكاف لا يرجع بما كفل والمأور بقضاء الدين يرجع بما أدى ذكره في كفالة الايضاح جواهر الفتاوى في الباب الاقل من البيوع * (ذ) اذا راد رده بعيب فبرهن بآئمه أن المشتري أقر أنه باعه من زيد ليس للمشتري أن يردّه سواء كان زيد حاضرا أو غائبا فرق بينه وبين ما لو برهن أن المشتري باعه من زيد وهو غائب لا يسمع للمشتري رده عليه بعيب وقد قيل يجب أن يسمع

في الثاني أيضا قاسا على مسئلة صورتها اذ جاء خبره من ذواليد أنه باعه من زيد تقبل يتيته
ولو برهن البائع أن المشتري باعه من زيد وهو حاضر لم يكن ما جحد البيع لا يرد المشتري
الاول (خ) لان جحد ما بمنزلة الاقالة لان جحد ما عد النكاح فسخ له فلا يرد بالعيب
(١) في العاشر من الفصولين * رجل اشترى جارية وقبضها فباعها من آخر فوجد المشتري
الثاني بها عيبا يحدث فأراد أن يردّها فقال المشتري الاول هذا العيب حدث عندك
وأقام المشتري الثاني البينة أن هذا العيب كان عند البائع الاول فردّها القاضي على المشتري
الاول كان للمشتري الاول أن يردّها على بائعه بذلك العيب في قول أبي يوسف وقيل هو
قول أبي حنيفة ولا يرد في قول محمد فاضليان في العيوب * رجل باع جارية وسلمها إلى
المشتري ثم وجدها بالمشتري عيبا فأراد أن يردّها على البائع كان للبائع أن لا يقبل الرد بغير
قضاء وان كان يعلم بالعيب لانه لو قبلها بغير قضاء لا يكون له أن يردّها على بائعه (٢)
تأنا رخصة في البيوع * المشتري اذا ادعى بالمبيع عيبا وأنكره البائع فأقام المشتري بيته
ورده عليه كان للمردود عليه أن يردّه على بائعه وان كان المشتري أنكر العيب أولا لان
القاضي حين رده عليه قد أبطل قوله في انكاره العيب فاضليان في الرد بالعيب * اذا
اشترى جارية وقبضها وباعها من غيره فوجد المشتري الثاني بها عيبا فردّها على المشتري
الاول باقراره بقضاء القاضي ان كان عيبا لا يحدث مثله كان للمشتري الاول أن يردّها على
بائعه بذلك القضاء وان كان عيبا يحدث مثله فردّها على المشتري الاول بقضاء القاضي باقراره
لم يكن ذلك ردّا على البائع الاول الا ان البائع الثاني لو أقام البينة على أن هذا العيب كان
عند البائع الاول قبلت بيته ويرد على البائع الاول من المحل المزبور * رجل اشترى عبدا
وقبضه فباعه من غيره ومات عند الثاني ثم علم الثاني بعيب كان عند البائع الاول فان
المشتري الثاني يرجع بنقصان العيب على البائع الثاني والبائع الثاني لا يرجع بنقصان العيب
على البائع الاول لان البيع الثاني لم ينفسخ بالرجوع بنقصان العيب ومع بقاء البيع الثاني
لا يرجع البائع الثاني عن الاول (٣) فاضليان فيما يرجع بنقصان العيب من البيوع *
اشترى عبدا وقبضه فأقام العبد بيته أن البائع كان دبره قبل البيع وقد تعيب في يده المشتري
بعيب فكيف يصنع المشتري أجاب يردّه ويحيط قدر نقصان العيب الحادث في يده من الثمن
من دعوى القاعدية * المهر وبديل الخلع وبديل الصلح عن دم العمد لا يرد بالعيب الميسر ويرد
بالعيب الفاسح وفيما وراء ذلك من العقود يرد بالعيب الميسر والفاسح جميعا وانما
لا يرد المهر بالعيب اليسير اذا لم يكن مكبلا أو موزونا أو ما اذا كان مكبلا أو موزونا يرد بالعيب
الميسر أيضا من حرانة المفتي في قول العيوب من البيوع ملخصا * وجده بالمبيع عيبا
فاصطلمها على أن يدفع البائع شيئا والمبيع في يد المشتري جاز ولو اصبطها على أن يدفع
المشتري شيئا والحارية للبائع لانه ربا الا اذا باعه بأقل من الثمن الاول في السادس من
بيوع البرازية * ادعى عيب في المبيع فاصطلمها على أن يبذل البائع للمشتري ما لا يتم إيان ان
لا عيب أو كان لكنه قد برأ استرد بدل الصلح من المحل المزبور * أراد المشتري الرد بالعيب
فقال البائع المبيع غير هذا قال قول قول البائع وان أو ادر ذلك لكونه زيو فاقال المشتري

(١) وفي السادس من البرازية أراد الرد به
فادعى البائع بيعه من غيره وبرهن بطل
حق الرد وقال بمدرسة ونصف تقريرا
أراد الرد بالعيب فقال البائع انه باع العين
أو قال باعه من فلان والمشتري وفلان
يجحدان وبرهن البائع يقبل ولا يرد لانه
اذا جحد فلان والمشتري فجدودهما
كالاقالة وانه يبيع جديدي في حق الثالث
وأكثر نسخ البرازية اذا جحد فلان
والبائع بدل والمشتري وقبول بعض
الفضلاء في حاشيته الصواب المشتري بدل
البائع محل تأمل سند

لا وجه للتأمل فكلهما صحيح لان المشتري
في الصورة الثانية هو البائع
(٢) لان الرد بالعيب بغير قضاء بمنزلة الاقالة
والاقالة يبيع جديدي في حق ثالث فيكون
مشتري بعد العلم بالعيب سند

(٣) وفي السادس من بيوع الخلاصة فاق
العبد في يد المشتري الثاني ثم اطلع المشتري
الثاني على عيب يرجع على بائعه بالنقصان
وبائعه لا يرجع على بائعه عند أبي حنيفة
خلافا لهما سند

(١) اختلاف في كون القرحة قديمة فشهد
البصراء من الأطباء أنها لا يحدث مثلها
في المدة التي قضها المشتري منه تقبل
شهادتهم ويرد حوى المنية

التي غير هذا فالقول قول المشتري من المحل المزبور وفي المتن رجل باع من آخر جارية
فقال بعثها وبها قرحة في موضع كذا وجاء المشتري بالجارية وبها قرحة في ذلك الموضع
وأرادوها فقال البائع ليست هذه القرحة تلك القرحة والقرحة التي أقررت بها قد برأت
وهذه قرحة حادثة بمثل ذلك فالقول قول المشتري (١) وكذلك لو قال البائع بعثها واحدى
عينها بياضاً وجاء المشتري بالجارية وعينها اليسرى بياضاً وأراد أن يردّها فقال البائع
كان البياض بعينها اليمنى وقد ذهب وهذا بياض حادث بعينها اليسرى فالقول قول
المشتري وكذلك إذا قال البائع بعثها ورأسها شجرة إلى آخر المسئلة فإن قال البائع في فصل
الشجرة كانت شجرة موصحة فصارت مثله عندك فالقول قول البائع في هذا وكذلك في فصل
بياض العين لو قال البائع كانت بعينها تسكة بياض وقد ازداد عندك والعين مبيضة كلها
أو عامتها فالقول قول البائع وإن كان بعينها تسكة بياض فقال البائع كان البياض مثل
الخرذل أو قل من هذا قال إذا جاء من هذا أمر متقارب جعلنا القول قول المشتري وإن
تفاوت فالقول قول البائع ولو قال بعثها وبها عجب المشتري بها محمولة يردّها فقال
البائع زادت الحى لا يصح في البائع وكان للمشتري أن يردّها ولو قال البائع بعثها وبها عيب ثم
جاء المشتري بها وفيها عيب وأراد ردّها فقال البائع لم يكن بها هذا العيب وإنما كان كذا
وكذا فالقول قوله فالقول بعينه وبه عيب في رأسه فجاء المشتري وأراد أن يردّه بعيب برأسه
فالقول قول المشتري أنه هذا العيب وإن كذبه البائع فالخامس أن البائع إذا نسب العيب
إلى موضع وسما فالقول قول المشتري وإذا لم ينسبه إلى موضع بل ذكره مطلقاً فالقول
قول البائع في الخامس عشر من يروع التمار خاتمة وكذا في الرابع عشر من المحيط

§ (باب البيع الفاسد) §

في زيادات القاضي الإمام غفر الدين خان قال العقود التي تتعلق تمامها بالقول أقسام ثلاثة
قسم يطله الشرط الفاسد وجهالة البدل وهي مبادلة المال بالمال كالبيع والاجارة
والمسعة والصلح عن دعوى المال وقسم لا يطله الشرط الفاسد ولا جهالة البدل وهو
معاوضة المال بالمال كالكساح والصلح عن دم العمد وقسم له شبه بالبيع
والنكاح وهو الكتابة يطلها جهالة البدل ولا يطلها الشرط الفاسد وإذا جع بين شيئين
فقبل العقد في أحدهما ففي القسم الأول لا يجوز سمي لكل واحد منهما ما به لا أو لم يسم
وفي القسم الثاني لا يجوز على كل حال وفي القسم الثالث إن سمي لكل واحد منهما ما به لا يجاز
والأفلا والدلائل في الزيادات خلاصة في الخامس من البيوع * ويقصد البيع بشرط
حرف الباء أو على دون أن وإن كان خلاف الظاهر فإن من بطل البيع وإن كان في شرطه
ضمره إلا في صورة أن يقول بعته إن رضى فلان به فنه قال أبو الفضل يجوز الخيار فيه إذا
وقت ثلاثة أيام كافي آخره الهاية وغيره (٢) والمبادر أن يكون بلا أو فلو قال بعث هذا
العبد بألف درهم وعلى أن تقرضني عشرة قجاز البيع كافي المحيط لا يقتضيه العقد أى لا يجب
بنفس البيع وفيه أى في ذلك الشرط تقع لاحدهما أى المتعاقدين كشرط البيع أن لا يسم

(٢) وفي أوائل الخامس من البرازية البيع
بشرط أن بكامة على ذكرناه وإن بكامة
أن فباطل إلا في صورة أن يقول بعث إن
رضى فلان في ثلاثة أيام يجاز إن رضى فلان
فيها

الى المشتري الى شهر أو أقل أو أكثر أو بقرضه مالا أو بعهده أو بصدقه عليه بمال أو بواجبه
أو بغيره وكذا شرط المشتري أو نفع لمبيع يستحق أي ينبت له حق فيصبح منه طلبه مثل أن
يباع عبد بشرط أن لا يخرج من ملكه أو يولد أو يكاتب أو يدرأ أو غير ذلك فان كل واحد
منها مفسد للببيع وفيه إشارة الى أن البيع جائز بشرط يقتضيه العقد كشرط تسليم المبيع
أو التمس أو الملك للمشتري وكذا بشرط فيه عهدة لاحدهما ما خلا فلا يوجب وكذا بشرط
فيه نفع لمبيع غير مستحق كشرط أن لا يخرج من ملكه فانه ربما يكون للمشتري
أكثر عهده به وكذا بشرط أن لا ينفع ولا ينصرف كما اذا باع طعما ما بشرط ألا كل كافي المحبط
وكذا بشرط أن ينفع لغيره سم كشرط أن يقرض أخا جديا دراهم فان الشرط باطل كافي
الاختيار والى أنه لو كان شرط لا يقتضيه لكن بلائحه (١) كأعطاه المشتري الكفيل
والرهن بالثمن أو بلائحه لكن برد الشرع بجواز كالمباراة لاجل أن لم يرد لكنه متعارف
كالاستصناع وحذو البائع فلا كان البيع فاسدا لكنه صحيح كافي المحبط وغيره فاستأنى
في الثالث من البيوع * البيع بشرط البراءة من كل عيب صحيح معي العيوب وعذها ولا علمه
البائع أو لم يعلمه وقف عليه المشتري أو لم يقف أشار اليه أو لا موجودا كان عند العقد
واقبض أو حدث بعد العقد قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في رواية وقال محمد
يدخل الحادث قبل القبض وهو رواية عن أبي يوسف وقول زفر والشافعي ومالك وقال
زفر إذا كان محججه ولا يصح البيع وفسد الشرط وقال الشافعي لا تنصح البراءة من كل عيب مالم
يقبل من عيب كذا وعن عيب كذا من شرح الهداية لكل المدين إذا باع شيا بألف درهم
على أن يرضه فلانا الاجنبي لا يفسد البيع لان الشرط جرى بين احدا والعاقدين وبين
الاجنبي ومثل هذا لا يفسد البيع ولا خيار للبائع ان لم يقرضه الاجنبي فاضبحار في
الشروط المفسدة وان شرط افيه ضرر كإفراض اجنبي الفاعلا والقدرى على أنه يفسد
بزازية في الخامس في البيع بشرط ومنها ما يكون فيه منفعة لاجنبي كبيع بشرط أن
يقرض فلانا كذا وفي فساد اختلافي بين المشايخ والمصنف اختيار عدم الفساد تبعها
لصاحب الهداية وهو رأى بعضهم (٢) لكن الاصح هو القول بالفساد لان دليله الاقضاء الى
التزاع بسبب الشرط كما صرحوا به وهو جار في السورة المذكورة هذا زبدة ما في السانحة
تقلا عن التحفة من حاشية أخي جلي وفي البحر زيادة تفصيل * ولو باع على أن يعطيه بالثمن
كفيل فان كان الكفيل غائبا عن المجلس وكفل حين علم أو لم يكفل كان فاسدا وان كان
الكفيل حاضرا أو غائبا وحضر قبل الافتراق وكفل جاز استحصانا ولو باع على أن يعطيه
البائع رجلا بالثمن على المشتري ففسد البيع قبلا واستحصانا ولو باع على أن يعطيه المشتري
البائع على غيره بالثمن ففسد قبلا واستحصانا فاضبحار في الشروط المفسدة * ولو باع على
أن يعطيه المشتري بالثمن رهنا فان كان الرهن محججه ولا كان فاسدا وان كان معلوما فاعطاه الرهن
في المجلس جاز استحصانا (٣) من المحلى المزبور * ولو قال أبيع هذا العبد على أن تبعه
فتعطيني ثمنه ففسد البيع ولو قال على أن تبعه فالبيع جائز ان شاء باعه وان شاء لم يبعه زبدة
الفتاوى في فصل ما يفسد بحكم الشرط * باع عبد على أن يبعه من فلان كان فاسدا وان باع

(١) وذكر في البحر الرائق وفي كونه
ملائما أن يوكد موجب العقد كذا في
الذخيرة والسكافي في أوخير البيع الفاسد

بهم

(٢) وفي الثامن من التنازعانية ذكر
الصدوق أنه إذا كان العقد لا يفسد وذكر
في القدوري أنه يفسد به

(٣) مثل عن باع شيئا من آخر بمن معلوم
مؤجل بشرط أن يرهس تحت يده على الثمن
رهنا معلوما هل البيع صحيح أو لا أجاب
البيع صحيح كذا في فتاوى ابن نجيم بن
البيوع به

على أن يبيعه جاز فاضحان في الشروط المفسدة * (خ) رجل اشترى عبدا على أن لا يبيع
أولا يهب أو لا يصدق فالبيع فاسد نقد الفتاوى في البيع الفاسد * رجل اشترى شيئا على
أن يوفيه الف في بلد كذا ان كان الفن مؤجلا جاز وإذا حصل الأجل ان كان الفن شيئا له
حل وموتة كان عليه الايفاء في المكان المشروط وفيه الاجل له ولا مؤنة لصاحب الدين
أن يطالبه في أي مكان شاء وان لم يكن الفن مؤجلا أو كان الاجل مجع ولا يصح البيع
كان له حل وموتة أو لم يكن له وعن أبي يوسف اذا لم يكن له حل وموتة جاز استحسانا قوله أن
يطالب به حيث شاء من الخائفة في آخر السلم وكذا فيه في الشروط المفسدة وكذا في التفة
البرهانية في مسائل البيع بشرط وفيه تفصيل * رجل باع سفلى داره على أن يكون له حق
قرار العلو عليه جاز * ذكره شمس الأئمة السرخسي في القسمة وكذا لو باع رقبعة الطريق
على أن يكون للبائع حق المرور فيه جاز فاضحان في الشروط المفسدة * بعث الدار
الخارجة على أن تجعل لى طريقا منها الى الداخل ففسد ولو قال الا طريقها الى الداخل
صح وله قدم عرض باب الخارجة * ولو اشترى بيتا على أن لا طريق له في الدار وعلى أن يبايه
في الدار جاز ولو على أن لا طريقا لغيره له الرد برأية في الخامس في البيع بشرط
* ولو باع زرعاً وهو بقل على أن يرسل المشتري فيه ما دوا به جاز استحسانا وعليه الفتوى
وفي القياس ففسد وبه أخذ بعض المشايخ فاضحان في الشروط المفسدة * اشترى لبنا
على أن يحمله البائع الى منزل المشتري لا يجوز ولو باع بالفارسية جاز لان في العربية يفترق
بين الحسل والايفاء وفي الفارسية لا يفرق ويكون شرط الحسل بمنزلة شرط الايفاء ولو حله
فرا المشتري ليس له خيار الرؤية كذا اختاره الفقيه أبو الليث خلاصة في الخامس من
اليوع * رجل باع شيئا بألف درهم على أن يعطيه على التفريق ان كان ذلك شرطا في البيع
لا يجوز البيع فان لم يكن ذلك شرطا في البيع وانما ذكر ذلك بعد البيع كان للبائع أن يأخذه
بالفن بجله فاضحان في فصل الأجل من اليوع * وقوله للمشتري حال كونه الفم حالا
أذا لم يكن في كل جمعة أو الى شهر لا يكون تأجيلا (١) برأية في التأجيل من اليوع قبيل
الرابع عشر * ولو اشترى كتابا على أنه كتاب السكاح من تأليف محمد فاذا هو كتاب الطلاق
أو كتاب الطب أو كتاب السكاح لامن تأليف محمد بل من تأليف مالك أو الحسن بن زياد قالوا
يجوز البيع لان الكتاب هو السواد على البياض وذلك جنس واحد وانما يختلف أنواعه
واختلاف النوع لا يمنع الجواز (٢) ولو اشترى شاة على أنه نجة فاذا هي معز جاز
البيع وبخير المشتري لانها من جنس واحد (٣) فاضحان في الشروط المفسدة * اشترى
عبدا على أنه خل فبان خصبه الرد ولو عكسا قال الامام الخصاص في العبد عيب فاذا بان فلا
حصار كأنه شرط العيب فبان سليما وقال الثاني النحوي أفضل لى رغبة الناس فيه فخير
برأية في البيع بشرط * وفي المتقني اشترى جارية على أنها مولدة الكوفة فاذا هي مولدة
البصرة ردّها لان مولدة الكوفة أفضل ولو اشترى غلاما تركيا أو جارية تركية أو على أنها
تركية فاذا هي هندية ردّها فان تعذر يرجع بالتقصان (٤) وان كانت هالكة لا يرجع
بشيء عند أبي حنيفة رحمه الله خلاصة في الخامس من اليوع * اشترى على أن البائع

(١) مثل عن اشترى من آخر شيئا أو شرط
أن يحضره الفن في غدا نار بجمعه وان لم
يحضره الفن فيه فلا يبيع بينهما هل البيع
على هذا الحكم صحيح أم لا واذا مضى الغد
ولم يحضره الفن هل يبطل البيع أم لا
أجاب نعم البيع صحيح فاذا مضى اليوم
المذكور ولم يحضره الفن فيه يبطل البيع
كذا في فتاوى ابن نجيم من اليوع وكذا
في المتقني في باب الخيارات ع
(٢) لكن بخير المشتري كابدل عليه
سباني كلامه حوالا في الخامس من
الخلاصة جاز البيع وله الخيار كذا في يوع
العمدة لاصدر الشهد ع
(٣) قال في فتح القدير ومن المختلفين
جنسا ما اذا باع فصا على أنه ياقوت فاذا
هو زجاج فالبيع باطل ولو باعه ليل على
أنه ياقوت أحمر فظهر أصفر صح ويخبر
اتهمى وفي القهستاني اذا اشترى فصا
على أنه ياقوت أحمر فاذا هو أصفر فالبيع
جاز لا لأن المشتري الخيار فيه اذا رآه ع
(٤) ولو تعذر الرد فرجع بالتقصان على
بائعه لم يكن لبائعه أن يرجع على الأول
خلافا لهما كذا في الزاهدى شرح
القدوري قبيل البيع الفاسد ع

لم يكن وطها نتم تبين خلافه له الرد والمختار ليس له الرد منية المتفق في باب اشتراط قدوم البيع وقبضه * ولو اشترى جارية لترضع ولده فوجد في لبنها نقصا ليس له أن يردّها اذا لم يكن في العقد شرط اللبن ولو اشترى جارية بشرط أنها غزيرة اللبن فالبيع فاسد جواهر الفتاوى في الباب الاول من يوسع المحيط * اشترى شاة أو ناقة على أنها حامل ففسد البيع الا في رواية الحسن والاصح في الامة جوازه مجتبي في البيع

* (نوع آخر) * اذا باع برذونا على أنه هملاج فالبيع جائز واذا اشترى شاة على أنها حامل أو اشترى ناقة على أنها حامل فالبيع جائز وفي ظاهر الرواية لا يجوز لأن الحمل في البهائم زيادة فلا يدري وجودها وقت البيع وكان عزيزا فيفسد البيع كالأوباع على أن معها ولدا بخلاف مالو باع برذونا على أنه هملاج لأن الوقوف على المشروط يمكن وقت البيع بالسبب ولو باع شاة على أنها حلوب فالبيع جائز كذا ذكره الحسن في المجرد (١) وكذا ذكره الطحاوي في اللبون لأن المشروط صفة من أوصاف البيع ويمكن الوقوف على وجوده وقت البيع فصار كالو باع برذونا على أنه هملاج وبه أخذ الفقهاء أبو الخطاب وشيخ الأئمة السرخسي وفي الواقعات وعليه الفتوى * (م) وذكر الكرخي أن البيع فاسد وهكذا روى ابن سماعة في نوادره وبه كان يفتي ظهير الدين المرعشي * واذا اشترى جارية على أنها ذات لبن فهي ذوات مالواشترى شاة على أنها لبون سواء * وفي السراجية اشترى شاة على أنها حلوب يعني باشر جاز * ولو اشترى على أنها لبون يعني شربانك لا يجوز * وفي الظهيرية ولو باع شاة على أنها حلوب تكلموا فيه قال الفقيه أبو جعفر إن كان الشرط من قبل البائع جاز وان كان من قبل المشتري لا يجوز من الثانية * ولو باع جارية على أنها برى من الحمل جاز وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه اذا اشترى جارية على أنها حامل فاذا هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري أن يردّها * (م) ولو باع شاة على أنها تحلب كذا وكذا فالبيع فاسد باتفاق الروايات وكذلك لو اشترى جارية على أنها تضع بعد شهر فالفقد فاسد في الثامن من يوسع التاخرانية * اشترى جارية على أنها ذات لبن ففسد عند الفضلي * وجاز عند الهندواني وعليه الفتوى وهو المختار موجبات الأحكام من البيوع * اشترى جارية على أنها ذات لبن اخلف المشايخ فيه قال الفقيه أبو جعفر الشراعي جاز (٢) كالأوباشترى على أنها خبازة وبالفارسية دايكي را قال المصدر الشهيد وعليه الفتوى خلاصة في الخامس من البيوع * (ثم قال) قال اشترى منك هذه البقرة على أنها ذات لبن وقال البائع أنا أبيعها كذلك ثم باشر العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها بخلاف ذلك ليس له الرد فنية في بيع الشيء على أنه كذا * ولو اشترى جارية على أنها حامل ففسد ذكر أبو بكر البلخي أن المشايخ اختلفوا في جواز هذا العقد بعضهم قالوا لا يجوز كالأوباشترط الحمل في البهائم (٣) وقال بعضهم البيع جائز (٤) قال الفقيه أبو بكر البلخي هذا القول أصح عندي وعن الفقيه أبي جعفر أن اشتراط الحمل إن كان من جهة البائع فهو برى من العيب فلا يفسد العقد وإن كان من جهة المشتري فهو بشرط على الحقيقة والمشرط على خطر العدم فيفسد العقد ومن المشايخ من قال اشتراط الحمل في الجارية

(١) باع على أنه حلوب فاذا هو غيره فانه يرد على ما يفهم من البرازية في مسئلة الهملاج

(٢) واذا وجدها بخلافه ردها وان كان البيع جائزا كما هو المفهوم من الكتب (٣) وفي المجتبي والاصح في الامة جوازه كما سيأتي

(٤) وجرم في البولوالجية

(١) وفي الخاتمة في الشروط المفسدة ولو
اشترى جارية للظفورة على أنها حامل لم يجز
البيع

ان كان لأجل الزيادة بأن كان اشتراها ليتخذها طيرا بفقد البيع (١) وان كان لا يريد
اتخاذها طيرا فاشترط الحل على وجه التبري فيكون البيع جائزا وقد ذكر هشام في نوادره
عن محمد ما هو أقرب من هذا فإنه روى عنه أنه قال البيع جائز إلا أن يظهر المشتري أنه
يشترى بها للظفورة حينئذ لا يجوز البيع وذكر الشيخ أحمد الطحاوي في أن الجارية ان كانت
تقبض فالبيع جائز وان كانت خبيثة بحيث تشتري لتتخذ طيرا فالبيع فاسد قال محمد
الأن بكون الحل عيبا فيها فيجوز البيع فيها أيضا في الناس من يبيع النازخاتية
قال محمد في الزيادة وان اشتري الرجل من آخر عبدا على أنه كاتب أو خباز فالبيع
جائز فان قبضه المشتري فوجده كاتباً أو خبازاً على أدنى ما يطلق عليه الاسم لا يكون له حق
الرد لوجود الشروط فالمستحق بطلاق العقد أدنى ما يطلق عليه الاسم لا النهاية في الجودة
ومعناه أن يفعل أدنى ما يسمى الفاعل به خبازاً أو كاتباً وان وجده لا يحسن الكتابة
أو الخبز معناه أنه لا يعرف من ذلك مقدار ما يسمى به الفاعل خبازاً أو كاتباً كان المشتري
الرد نازخاتية في الناس من البيوع وكذا في شروح الهداية في خيار الشرط * رجل
اشترى بعيراً على أنه يدور بالطعنة فإذا حوليس كذلك فله أن يردّه بالعيب كما إذا اشترى عبداً
كاتباً فوجده غير كاتب من يبيع العمدة الصدرا الشهيد * اشترى عبداً على أنه خباز
أو طبّاخ يحسن ذلك فوجده المشتري بخلاف ذلك ومات عنده قبل الرد كان له أن يرجع
بفضل ما بينهما وعن أبي حنيفة في رواية لا يرجع فاضحيان في فصل فيما يرجع بنقصان
العيب * اشترى جارية على أنها مغنية فسد عند الامام ومحمد وفي مبسوط الفقيه جاء
رجل الى محمد وقال اشتريتها على أنها مغنية تغني كذا لو نأفأذاهي لا تدري قال قم
لزمك البيع لأنه أخبرك عن عيبها ولو على أنها ليست بمغنية لالائه شرط البراءة من
العيب برازبة في الخاس من البيوع * ولو باع على أنها مغنية على وجه التبري من
العيب يجوز خلاصة في الخاس من البيوع * ولو اشترى جارية على أنها مغنية جاز
البيع فاضحيان في أوائل الشروط المفسدة * باع جارية على أنها مغنية جاز ولا ترد
سواء كانت تغني أو لا ولو اشترى على أنها مغنية فاسد عند أبي حنيفة ومحمد (٢)
خزانة الفتاوى * سئل عن شخص اشترى من آخر فرساً ذكر البائع أنهم من نسل خيل
فلان أو فرس مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل للمشتري الرد أجاب إذا اشتراها بناء على
ما وصف به بمن لولم يصفها بهذه الصفة لا يشتري بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين فاحش
وهي لا تساوي ما اشتراها به الرد إذا تبين خلافه قارى الهداية * (م) قال محمد
إذا اشترى قوسرة قمر على أنه فارسي فإذا هو دقل يثبت له الرد ولو امتنع الرد بسبب من
الاسباب يقوم فارسي على أدنى ما يطلق عليه الاسم ويقوم دقلا على هيئته ويرجع بفضل
ما بينهما ولكن من الثمن وكذلك إذا اشترى قوسرة قمر فارسي على أنها جسيمة فإذا
هي رديئة وقد امتنع الرد بسبب من الاسباب يقوم فارسي جسيمة على أدنى ما يطلق عليه
الاسم ويقوم رديئاً كما هو ويرجع بفضل ما بينهما في الناس من يبيع النازخاتية
وكذا في السابع من الهيوط * سئل الخندي عن باع ديساجا على أنه جسد أو على أنه

(٢) يظهر عما ذكر في خزانة الفتاوى
أنه فرق بين البيع على أنها مغنية وبين
الشراء على أنها مغنية ووجهه أن اشتراط
كونها مغنية ان كان من البائع وهو التبري
من العيب فيجوز وان من جهة المشتري
فهو شرط على الخاتمة والشروط على خمار
العدم فيفسد العقد وهو نظير ما مر عن
الناظر خاتمة في اشتراط الحل في الجارية
فليبدأ قل

من نوع كذا وليس للمشتري بصيرة فيه فاشترى على ذلك الشرط فأراه البصير فاذا هو ليس
 بجيد وأنه من نوع آخر هل للمشتري أن يرد على بانه فقال نعم بقيمة الدرهم من البيوع *
 اشترى على أن خراجها ثلاثة أو أربعة فبان أن زيد أو أنقص منه فدل أنه باع بشرط أنه يجب
 على المشتري خراج أرض أخرى هذا إذا علم فان لم يعلم لم يجرى خراجها مع المشتري وبين التزام
 الخراج كله أو الترتيب اشترى خراجية الاصل بغير خراج أو غير الخراجية مع الخراج بأن كان
 للبائع خراجية وضع خراجها على هذه فسد وان لم تكن في الاصل خراجية فوضع عليها
 جازلانه ظلم اشترى على أنها حرة من التوابل الدوائية أو على أن عاقبته كذا فبان خلافه
 في الاول أو أكثر في الثاني قال الامام طهري الدين المرغيناني يفسد كالتخراج وقال الفاضل
 بخير المشتري وكذا بشرط أن لا يؤخذ منه جباية ولو شرط جباية الاولى على البائع وانفق
 عليه جاز بزيادة في نوع الخراج من البيوع * باع عاقبته عشرة درهما
 فاذا هي خمسة عشر ان أراد بذلك أن غلها فبما مضى كانت عشرين جاز البيوع وان أراد
 أن غلها فبما يستقبل عشرون فسد البيع كالموابع وهو باع على أنها كل يوم تحلب كذا
 وان لم يتبين مراده فسد لان الناس يريدون بهذه الغلة فبما يستقبل من بيوع خزائن المقتنين
 وكذا في الخلاصة في الخامس من البيوع * (صط) ولو اشترى أرضا وبين حدها وذكرا أنها
 كذا جريا أو قال جندين تخم يبرد (تأخذ قدرك من البذر) فوجد أنقص جريا جاز
 البيع بلا تخيار اذ المبيع علم وذكرا الجريب والبذر وقع زائدا جامع القصولين في السابع
 * (طائ) اشترى أرضا على أنها عشرون جريا وفيها عشرون نخلة فزاد الجريب والنخل على
 عدد سمي فهو للمشتري بمن سمي اذ الجريب كزروع في الدار والنخل كبناء في الدار حتى يدخل
 في البيع من غير ذكر وزيادة الصفة لا توجب زيادة الثمن ولا التخييار من المحل المزبور * باع
 أرضا على أن فيها كذا وكذا نخلة فوجدتها المشتري ناقصة جاز البيع وبخير المشتري ان
 شاء أخذها بجميع الثمن وان شأ ترك لان الشجر يدخل في بيع الارض تبعها ولا يكون له
 فسطه من الثمن وكذا لو باع دارا على أن فيها كذا وكذا بيتا فوجدتها المشتري ناقصة جاز
 البيع فخير على هذا الوجه (١) ولو باع أرضا على أن فيها كذا وكذا نخلة عليها ثمارها
 فباع الكل بثمارها وكان فيها نخلة غير مثمرة فسد البيع لان الثمرة قسط من الثمن فاذا كانت
 الواحدة غير مثمرة لم يدخل المعدوم في البيع فصارت حصص الباقي مجزولة فيكون هنا ابتداء
 العقد في الباقي مجزولا ففسد البيع فاضحان في الشروط المفسدة * (خ) قال لا تخر
 بعت منك عنب هذا الكرم كل وقر بكذا فلو كان وقر العنب معلوما عندهم والعنب جنس
 واحد ينبغي أن يجوز البيع في وقر واحد عند أبي حنيفة وفي الكل عندهما وجعلوا هذه
 المسئلة فرع مسئلة صبرة البر ولو عنب الكرم أجناسا فالوايدعي أن لا يجوز البيع في شيء
 عند أبي حنيفة ويجوز عندهما في الكل ويقتضي بقولهما اتسيرا على الناس (فقط) اشترى
 عنب كرم على أنه ألف من فاذا هو ثمانية فللمشتري أخذ البايع بمائة من من الثمن
 قالوا على قياس قول أبي حنيفة يفسد البيع في الباقي وروى هذا عن أبي حنيفة وبه يقتضي
 (ح) وقال (ش) صح العقد فيما وجد (ش) هزار من الكروان بن رزق وخرم (٢)

(١) وفي البرازية أو دارا على أنها مائة
 ذراع فتعص خير لانه وصف لا يقابل
 ثمن

(ترجمة)

(٢) بتلك ألف من عنيا من هذا الكرم

جاز لومن نوع واحد كبسح كتر من بر في ينسبه وله بر من نوع واحد ولو كان البر من نوعين لم يجز (قت) شري نصف ما في هذا الكرم من العنب على أنه خمسة مائة من جاز لو وجدته كذلك (فقص) جاز لو وجدته بذلك الوزن أو أقل أو أكثر في أو اخر الثاني والثلاثين من القصولين * (مق) اغنا يجوز شراء العنب من الكرم لو لم يشترط كذا كؤارة واغنا يذكر الكؤارة وينظر المقومون لتقدير القيمة فلو شرط كذا كؤارة وبين وزن الكؤارة جاز لو اجتمع شرائط السلم والا لا يجوز ويضمن المشتري ما أنلفه ولا يبي عليه من ثمن الباقي وإذا كان الجائر ما لا يشترط فيه ذكر الكؤارة وعددها فلو وجد ناقصا أو زائدا فلا يبي لأحدهما على الآخر إذا اشترى نصف هذه الجلة من غير تقدير من المحل المزبور * رجل اشترى حنطة بيمينها على أنها عشرة أقفزة فوجدها كذلك جاز ولو اشترى على أنها أكثر من عشرة فوجدها أكثر جاز وان وجدها عشرة أو أقل من عشرة لا يجوز ولو باعها على أنها أقل من عشرة فوجدها أقل جاز وان وجدها عشرة أو أكثر لا يجوز وعن أبي يوسف (١) انه يجوز ذكر المسائل في المأذون الكبير ولو اشترى دارا على أنها عشرة أذرع جاز في الوجوه كلها في أو اخر فصل الشروط المفسدة من بيع الخبثية * رجل باع لؤلؤة على أنها تزن مثقالا فوجدها أكثر من المشتري لان الوزن فيما يضره التبعض وصف بمنزلة الذرعان في التوب تسلم الزيادة للمشتري كالباع نو باع على أنه عشرة أذرع فوجد أكثر فاضحان في أوائل الشروط المفسدة * ولو اشترى سمسة على أن فيه كذا وكذا ذهنا أو حنطة على أن فيها كذا وكذا دقيقا فالبيع فاسد خلاصة في الخامس من البيوع * بيع المكروه فاسد منعقد مفيد للمالك إذا اتصل به القبض خلافا للفرق والفرق ينسبه وبين القاسد لا يكره ان المشتري ههنا لو باعه أو وهبه أو نصرف به أو كاتبه أو أجره ونحو ذلك مما يقبل النقص فلا يبيع أن ينقصها (٢) وثمة ليس له أن ينقض ذلك (٣) من بيعوع القاعدية * ولو باع مكره ما يقبضه المشتري وباعه من غيره وترادفت عليه العقود للبائع أن يفسخ فان اجاز واحد من العقود جازت العقود كلها ما قبله وما بعده فاضحان في الاكرام * مشتري العبد شراء فاسد اذا باع العبد من غيره بهما صحح ليس للبائع الاول أن يأخذ العبد من المشتري الثاني وانما له أن يضمن المشتري الاول قيمة العبد (٤) ولو أراد أن يضمن المشتري الثاني قيمة العبد هل له ذلك لم يذكر محمد هذا الفصل في شيء من الكتب وذكر في المشتري من المكروه اذا باع العبد من غيره وعاقب المشتري الثاني العبد كان للبائع أن يضمن المشتري الثاني كما أن له أن يضمن المشتري الاول فمن مشايخنا من قال على قياس مسئلة الاكرام ينبغي أن يكون للبائع حق تضمين المشتري الثاني القيمة في هذه المسئلة لان الشراء من المكروه فاسد وانه نوع من أنواع الاضرار الفاسدة ومنهم من قال ليس للبائع الاول تضمين المشتري الثاني قيمة العبد وانما له تضمين الاول وهذا القائل فرق بين المكروه وبين سائر البيوع الفاسدة وهو الاصح ذخيرة في الثاني من البيوع * الفاسد اذا تعلق به حق عبد لم يوارفع الفساد الا في مسائل اير فاسدا فاجر المستأجر صحيفا فلا يؤول نفسه المشتري من المكروه لو باع صحيفا لم يكره ونصه المشتري

- (١) كذا في البرازية بحمد الله
(٢) وفي موضع آخر يعني بعد تسع ورقات تقريرا من بيعوع القاعدية
لو أن في بيع المكروه على المبيع ياعات كثيرة وتداوله الا يادي يكون حق الفسخ للمالك باقيا
(٣) في القاعدية والفرق بين بيع المكروه والبيع الفاسد أن المشتري في البيع الفاسد اذا باع المبيع من آخر أو وهبه انقطع حق المالك في الفسخ لو أن الخ (٤) وفي أو اخر اكرام الخبثية انه اذا عتيق المشتري بعد القبض ينفذ عتقه

فاسدا اذا اجره فللبائع نقضه وكذا اذا تزوج اشياء من البيوع * ولكل منهما فسخه أى يجوز اكل من البائع والمشتري في الفاسد فسخه دفعا للفساد الا أن يبيع المشتري اطلقه فشمى ما اذا قبضه المشتري الثاني أولا ولكنه مقيد بما اذا لم يكن فيه خيار الشرط لانه ليس يلزم وفي البرازية وجامع الفصولين اقام المشتري بينه على بيعه من فلان الغائب لا يقبل فللبائع الاخذ لو صدقه فله قيمته انتهى ولو فسخ البيع بعيب بعد قبضه بقضاء القاضي فللبائع حق الفسخ ولو لم يقبض بقيمته لزوال المانع ولوردت بعيب بغير قضاء لا يعود حق الفسخ كما لو اشتراه ثانيا وسبأنى في الضابط بحج رائق في فصل قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد مخلصا * ولو اشتري جارية شرا فاسدا واستولدها بطل حق الفسخ كما لو أعتقها ويغرم قيمتها للبائع واختلفوا في وجوب العقر للبائع قال أبو حنيفة وأبو يوسف اذا غرم القيمة لا يجب العقر وقال محمد يجب العقر مع القيمة ويدخل الاقل في الاكثر وان وطئها ولم يستولدها وذهب على البائع ويغرم العقر عند اكل باتفاق الروايات قاضيان في الشروط المفسدة في البيوع * ولا يحل اكل طعام اشتراه فاسدا ولا وطء الجارية بعد القبض أيضا (١) وان صبغته المشتري أحمر بطل حق البائع وقيل يكره وطء الجارية المشتراة شرا فاسدا وقيل يحرم ولو حات صارت أم ولد للمشتري ويغرم قيمتها لأعقرها وفي رواية البيوع العقر أيضا برأية في البيع الفاسد * ولو كان المبيع ثوبا فأنقطعه المشتري وخطاه قبضا أو بطنه وحشاه بطل حق الفسخ وتقرر عليه قيمته يوم القبض بدائع في بيان ما يبطل به حق الفسخ ويلزم البيع * حال الامام الخفاف في أحكام الاوقاف ولو اشترى أرضا بفساد وقبضها ووقفها وقفها وصحها وجعل آخرها للمساكين فقال الوقف جائز وعليه قيمتها للبائع من قبل انه استهلكها حين وقفها وأخرجها من ملكه انتهى (٢) وهكذا في الاسعاف بحج رائق في البيع الفاسد * والزوائد لا تنفع الفسخ في البيع الفاسد الا متصلة غير متولدة كاصبع والخطاطة والمتولدة كالكبر والسمن وان منفصلة متولدة كالكسب والولادة تنفع ولا يضمن الزوائد ان هلك ويضمن ان استهلك وان هلك المبيع لا الزوائد اخذها البائع مع قيمة المبيع يوم قبضه وان منفصلة غير متولدة كالهبة استرددها مع المبيع ولا يطيب له الزوائد وان هلك أو استهلك الزوائد لا يضمن خلافا لهما في الاستهلاك وعلى الخلاف زوائد الغصب المنفصلة وان هلك هو وهذه الزوائد قائمة ضمن المبيع والزوائد للمشتري بخلاف المتولدة منه برأية في نوع في بيع الشيء في الشيء في الرابع من البيوع * قال اذا اشترى أرضا شرا فاسدا فبني فيها أرغرم ثم أراد المشتري أن يفسخ البيع ويردها يحكم الفساد هل له ذلك أجاب نعم لانه رضى بضرره وهو نقص سائه بخلاف ما اذا أراد البائع ذلك ولو انهدم البناء أو هدمه المشتري هل يعود حق الفسخ للبائع كما يعود حق الرجوع للواهب أم لا أجاب نعم الا أن يكون القاضي فضي يلزم المبيع بشرائط القضاء من القنارى القاعدية * (م) وفي كل موضع تعذر رد المشتري شرا فاسدا على البائع فعلى المشتري المثل فيما هو من ذوات الامثال والقيمة فيما ليس من ذوات الامثال ثم في كل موضع تعذر على البائع فسخ البيع واسترداد

(١) وان حصل الملك بالقبض فيهما كما صرح في الثانية في أحكام البيع الفاسد (م) ع
(٢) وفي الرابع من البرازية ويجوز الوقف وجعله مسجدا بلا بيان لا يبطل حقه ع

البيع المانع ثم زال ذلك المانع بان فلك المشتري الرهن أو رجع في الهبة أو هجر المكاتب عن
 اداء بدل الكتابة أو رد المشتري على المشتري الاول بالعيب المبيع بعد القبض بقضاء كان
 للبائع حق الاسترداد (١) اذا لم يكن القاضي قضى على المشتري بالقيمة فان كان قد
 قضى عليه بالقيمة لا يـ~~كون~~ للبائع حق الاسترداد في الوجوه كلها ولو زاد المشتري في يد
 المشتري لا يمنع الفسخ في الاحوال كلها الا اذا كانت الزيادة من جهة المشتري بان كان
 المشتري ثوبا فصبغه المشتري بصمغ يزيد فيه أو كان سويقا فقلته بسم أو عمل في ثوبه
 الفسخ لمحق المشتري حتى لو رضى المشتري بالفسخ واسترد المشتري مع الزيادة كان للبائع
 حق الاسترداد واذا انتقص المشتري في يد المشتري بفعل نفسه أو بأففة مما وبة أو بفعل
 المشتري فالبايع يسترد المبيع مع أرش التقصان وليس له أن يترك المبيع على المشتري
 ويضمنه تمام القيمة ازالة للفساد وان كان التقصان بفعل اجنبي فالبايع أن يأخذ الارش
 من المشتري ان شاء وان شاء اخذه من الجاني ولو قتل اجنبي المبيع في يد المشتري فالبايع
 ان يضمن المشتري وليس له أن يضمن القاتل من التانارخانية في التاسع من البيع
 * (شجي) الفساد لوقو يادخل في صلبه وهو البذل والمبدل فلكل منهما فسخه وأبو حنيفة
 ومحمد بن طاهر حاضرة صاحبه لا أبو يوسف ولو فسد بشرط مانع لاحدهما فلكل منهما
 فسخه قبل قبضه وأما بعده فلان له الشرط فسخه لا لا آخر (ح) لكل منهما فسخه بحضرة
 الآخر قبل قبضه وأما بعده فلو كان الفساد في صلب العقد ولا يتقلب جائزا كببيع بخمر
 ونحوه ففسخه كذلك ولو بشرط أو لاجل فاسد فكذلك عندهما وقال محمد بن يوسف من له
 من ذمة الشرط صح بحضرة الآخر وان لم يقبل ولو فسخه عديم المنفعة لم يصح فيه الا بقول
 الآخر أو بالقضاء * (هد) لكل منهما فسخه قبل قبضه وكذا بعده لو كان الفساد في صلب
 العقد ولو كان بشرط زائد فلان له الشرط فسخه لا لا آخر * (قصط) لكل منهما فسخه قبل
 قبضه اجماعا وهل يشترط علم صاحبه باختلاف فيه المشايخ وبعد قبضه فلكل منهما فسخه
 بحضرة الآخر أي بعلمه لو في صلب العقد والاكثر الى حصاد فلامشتري فسخه لا لا بايع
 الا برضاء وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف * (ط) عن بعضهم لو كان الشرط لامشتري فله
 فسخه بحضرة الآخر بلا رضاه ولو للبائع فله فسخه كذلك وفي فوائده في البيع الفساد
 لكل منهما فسخه بحضرة الآخر اذا كان بعد القبض في الثلاثين من الفصولين * اذا
 اشترى شيئا فاسدا ثم مات أحدهما فلورثته المنتص (سي ظم) مثله * (ط) ولو تعيب
 عنده فله الرد فساد الشراء ان كان العيب يسيرا والا فلا وفي مختار ان أبي حفص اشترى
 جارية فاشترى فاسدا فاعورت عندهم بردها مع نصف قيمتها ولو نفقت بردها ويرد ما نفقت
 ولو ولدت بردها وولدها ولو ماتت الا ثم بردها ولو نفقت بردها ويرد ما نفقت
 وفي القنية ولو نفقت عنه بردها ونصف قيمته قنية في البيع الفساد في الظهريية * اشترى عبدا
 فاشترى فاسدا وقبضه واشتد عليه ثم رده ردا لكسب معه من يبيع التانارخانية
 * (شجي) لو رده مشتربه على بائعه انفسخ البيع على أي وجه رده عليه يبيع او هبة أو صدقة
 أو عارية أو ودعة اذا رد بغيره عليه فعلى أي وجه رده يقع عن الواجب دليه العواري

(١) وفي الفقه وابن ثم الاصل أن المانع اذا
 زال كذا لرهـن ورجوع الهبة وعجز
 المكاتب ورد المبيع على المشتري بعيب
 بعد قبضه بقضاء فالبايع حق الفسخ ولو لم
 يقبض بغيره كان هذه العقود لم توجد
 تنفسح من كل وجهه في حق الكل على

(١) وفي فصل في ضمان الوكالة بالشرا من الضمانات الفضيلية وفي البحر في شرح قوله ولا بد من معرفة قدر ووصف
(٢) التلجئة والهزل في الاصطلاح سواء كذا في الكشف من التنوير شرح تلخيص الجامع في باب ما يكون اقالة
فصل في التلجئة التلجئة على ثلاثة اوجه أحدها في فتن (٢٩٢) المبيع أن يقول الرجل لغيره اني أريد أن أبيع لك عبدي هذا

في الظاهر ولا يكون ذلك بيعا في الحقيقة فقال فلان نعم وأشهد على مقالته ذلك ثم باعه في مجلس آخر بألف درهم وتصادق على ما كان بينهما من المواضعة كان المبيع باطلا وهو البيع الهازل ذلك كمرجوح في كتاب الاقرار في الاصل أن هذا قول أبي حنيفة وقوله ما وعن أبي حنيفة في رواية أن البيع جائز هذا اذا تصادق على أن البيع بينهما كان على تلك المواضعة فان ادعى أحدهما أن البيع كان تلجئة وأنكر الآخر لا يقبل قول من يدعي التلجئة ويستخلف الآخر وان أقام مدعى التلجئة البينة على ما ادعى قبلت بینه ولو تصادق على أن البيع كان تلجئة ثم أجازا البيع بعد ذلك صححت الاجازة كما لو تباعا هزلا ثم جعلاه جذا بصير جذا وان أجازا أحدهما لا تصح اجازته واذا اكرهت المرأة على قول اطلع فقلت ثم ارضيت ان كان المانع بافط المانع لا يلزمها المال والطلاق بائن وان كان يله الطلاق على قول أبي حنيفة وأبي يوسف تصير بائنا ويلزمها المال اذا رضيت وعلى قول محمد يكون رجعا ولا يلزمها المال وفي بيع التلجئة اذا قبض المشتري العبد المشتري وأعتقه لا يجوز اعتاقه وليس هذا كبيع النكره فان المشتري هناك اذا اعتقه بعد القبض بینه اعتاقه لأن بيع التلجئة عزل وذكر في الاقرار من الاصل أن بيع الهازل باطل أما بيع المكره فاسد هذا اذا كان التلجئة في نفس المبيع فان كانت في الثمن وصورته أن يتفق في السر أن الثمن ألف درهم وباعا في الظاهر بألفي درهم قال محمد الثمن من السر ولم يذكر فيه خلافا وروى المعلى عن أبي حنيفة أن الثمن عن العلانية وان اتفق في السر أن يكون الثمن مائة درهم وأشهد على ذلك ثم تباعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد يطل البيع في القياس وفي الاستحسان يجوز بيع عاتق ذي ياروا لله أعلم فاصبحان من آخر كتاب الاكره

والودائع وكذا لو باعه من وكيله البائع بشرا وسلم برئ عن ضمانه * (فسط) لورده عليه بوجه من الوجوه كرهن وغيره ودفع في يد البائع برئ عن ضمانه جامع القصولين في أحكام البيع الفاسد * واذا أصر البائع والمشتري على امسالة المشتري فاسد او علم به القاضي له فسخه حقا للشرع وبأي طريق رده المشتري فيه الى البائع صارتا كالمبيع وبرئ عن ضمانه وان باعه من البائع وقبضه البائع انفسخ المبيع وان على خلاف الثمن الاول وان جاء بالمبيع فيه الى البائع فلم يقبله فاعادته المشتري الى منزله أو الغاصب فعل ذلك وهلك في يدهما لا ضمان عليهما وان وضع بين يدي البائع أو المالك فلم يقبله فحمل الى منزله فذلك ضمانا لانه بالثقل ثانيا أعاديد الماطلة بخلاف الاول لان الرد لم يتم وههنا تم بالوضع برازية في الرابع من البيوع * باع منه صحيجا ثم باعه فاسدا منه انفسخ الاول لان الثاني لو كان صحيجا انفسخ الاول فكذلك لو كان فاسدا لانه يلحق بالصحيج في كونه من الاحكام برازية في الرابع من البيوع في نوع بيع النسي في الشيء * وفي الجامع الصغير لومات البائع وعليه دين آخر في البيع الفاسد ولا مال له غير المبيع فالمشتري أحق به من سائر الغرماء كافي الزهن والبيع الجائر عند الفسخ ولومات المشتري شراء فاسد البائع أحق بحال المبيع من غرماء المشتري خلاصة في الرابع من البيوع * باع عبدا فاسدا ربه المشتري ثم أبرأه البائع عن قيمة الغلام ثم مات لزمه قيمته وان أبرأه من العبد ثم مات لا يلزمه شيء لانه اخرج الغلام عن كونه مضمونا والبراءة عن القيمة حال قيامه يصح لان الواجب دفع المصادرة العبر القائمة وبعد الهلاك يصار الى القيمة برازية في الرابع في بيع الشيء بالشيء * وفي المتنق لو اشترى سحطة شراء فاسدا وأمر البائع بقطعها فالدينق للبائع ولو كان عبدا فقال للبائع قبل القبض أعتقه عنى فأعتقه عتق على البائع خلاصة من أحكام البيوع الفاسدة وفي البرازية تفصيل وفي التجريد يجوز التصرف في الاثمان والديون قبل القبض سوى الصرف والسلم وكذا في الديون والمنقولات الموروثة في الرابع من بيوع البرازية والخلاصة * الدراهم تمنعين في البيع الفاسد حتى ان في البيع الفاسد يجب على البائع رد عين ما قبض ولا تمنعين في البيع الصحيح حتى لا يجب على البائع رد عين ما قبض اذا انقض المبيع بینه وما لا تمنعين فيما ينقض بعد الصحة وفي تعيينه لفساد الصرف لعدم القبض في كتاب الصرف روايتان والاطهر أنه يمين وهو الصحيح قيمة برهانية في الصرف * النقد لا يمين بالنعين في العقد معنى عدم تعيينه فيه أنه لو اشار عند الشراء الى نقد بعينه بأن قال اشترت منك هذا العبد بهذه الدراهم كان له أن يتركها ويدفع الى البائع غيرها من الدراهم لما أن الثمن عند الشراء يجب في ذمة المشتري لا باعيا من ذلك الدراهم المشار اليها وانما قلنا في العقد احترازا عن الغصب والوديعة والشركة نهاية في آخر المبيع الفاسد * النقود تمنعين في الوكالات والشركات والمضاريبات بعد التسليم الى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا تمنعين (١) كما في النسي في أو اسرار وكالة

* (فصل في بيع) (٢) التلجئة * واذا قال الرجل لغيره اني أريد ان أبيع لك عبدي هذا التلجئة لا مرا أخافه وحضرته المقالة ثم ودفع الى المشتري ثم خربا الى السوق وتباعدوا وأشهدا على

ذلك ذلك أن الثمن مائة درهم وأشهد على ذلك ثم تباعا في الظاهر بمائة دينار قال محمد يطل البيع في القياس وفي الاستحسان يجوز بيع عاتق ذي ياروا لله أعلم فاصبحان من آخر كتاب الاكره

ذلك فهدموا مسئلة على ثلاثة أوجه إذا تصادق بعد البيع أنهم ما بنوا البيع على تلك المواضعة
ففي هذه الصورة لبيع فاسد بلا خلاف الثاني إذا تصادق فابعد البيع أنهم ما قد كونا
اعراض عن تلك المواضعة قبل هذا البيع ففي هذا الوجه البيع جائز بلا خلاف الثالث إذا
تصادق على المواضعة بالتلجئة قبل البيع الآن أحدهما ادعى البناء على تلك المواضعة
ولادعى الآخر الاعراض عن تلك المواضعة قال أبو حنيفة البيع جائز والقول لمن يدعى
الاعراض عن تلك المواضعة وعلى هذا الاختلاف إذا اتفقا على المواضعة ثم تعاقدا ثم قالوا
لم يخطر ببالنا شيء وقت البيع فعلى قول أبي حنيفة البيع جائز وعلى قولهما ما البيع فاسد
ولو ادعى أحدهما المواضعة على التلجئة وانكر الآخر المواضعة فالقول لمنكر المواضعة
فإن أقام مدعى المواضعة بينة على المواضعة وقال بيننا البيع على تلك المواضعة إن صدقه
الآخر في البناء فالبيع فاسد وإن قال الآخر أعرضنا عن تلك المواضعة فالمسئلة على
الاختلاف على قول أبي حنيفة البيع فاسد وعلى قولهما ما البيع جائز فإن اتفقا على أن
البيع كان تلجئة وقبض المشتري العبد على ذلك وأعتقه فالتعلق باطل ولو تواضعا على
أن يخرأ أنهم ما يتابعوا هذا العبد أمر بألف درهم ولم يكن بينهما بيع ثم أقر بذلك فليس هذا
بيع فان قالوا جاز هذا البيع بمعنى البيع الذي أقر رنا به لا يجوز وإن ادعى أحدهما أن
هذا الاقرار هزل وتلجئة وادعى الآخر أنه جد فالتلجئة على المدعى الجذوة على الآخر البينة (١)
هذا إذا كانت تلجئة في ذات البيع وإن كانت التلجئة في البذل بان تواضعا على السر أن
الغن ألف درهم إلا أنهم أقرافي العلانية بألفي درهم ليكون أحد الالفين سمعة فان تصادقا
على تلك المواضعة فعلى قولهما ما البيع جائز بألف درهم وهو إحدى الروايتين عن أبي
حنيفة (٢) وفي رواية أخرى عنه أن البيع فاسد كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي وإن
تصادقا على أنه لم يخطر همائة وقت للمعاقذة فعلى قولهما ما البيع بألف درهم وهو إحدى
الروايتين عن أبي حنيفة وفي إحدى الروايتين عنه البيع بألفي درهم وهذه الرواية أصح
ولو تواضعا على السر أن الغن مائة دينار وتعلقا في العلانية بعشرة آلاف درهم اتفقا
البيع بعشرة آلاف درهم وهذا استقصان والقياس أنه لا يجوز البيع ناسرا خفية في
أول الثامن والعشرين من البيوع • ثم كالأبجوز بيع التلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة
بأن يقول لا تخاف أن تزل في العلانية بما لي أو بدائي ولو تواضعا على فساد الاقرار لا يصح
اقراره حتى لا يملك المقر له بدائع الصنائع في التلجئة

• (في بيع الوفاء) •

واختلاف في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء ويبيع الجائر قال أكثر المشايخ منهم
الشيخ الامام أبو حنيفة والقاضي الامام أبو الحسن علي السعدي حكمه حكم الرهن
لا يملكه المشتري ويضمن المشتري ما كل من غره ولا يباح له الانتفاع ولا الاكل الا بالاجرة
المالك ويسقط الدين به لا كذا إذا كان به وقاء بالدين ولا يضمن الزيادة إذا هلك لا بضمنه
وللبائع أن يستردّها إذا قضى الدين والصحيح أن العقد الذي جرى بينهما أن كان بلفظ
البيع لا يكون رهنا ثم نظروا في ذكر اشراط الفسخ في البيع فسد البيع وإن لم يذكر ذلك في

(١) وإن اختلفا فادعى أحدهما أن البيع
كان تلجئة والآخر ينكر التلجئة لا يقبل
قول مدعى التلجئة الا ببينة ويستحق
الآخر كذا في الخاتمة في أحكام
البيع الفاسد منه
(٢) وفي الوجيز باب بيع التلجئة وفي رواية
عنه يالف وهو قولهما وهو الأصح منه

(١) العدة في بيع الوفاء ثلاثة أقوال اثاره من كذا ذهب اليه الا كثر من بيع تجار كذا اذا ذكر البيع من غير شرط على ما في الخلية وغيرها أو يبيع فاسد قبل وعليه الفتوى وفي دعوى الخلية في باب ما يطل دعوى المدعي أن يبيع الوفاء عند مشايخ سمرقند بنزل الرهن وعند مشايخ أجنطة البيع الفاسد عند (٢٩٤) هذا في فتاوى مشايخ سمرقند أن يبيع الوفاء فاسد وأنه يبيع بشرط وأنه يبيد

المالك عند القبض قال فظهر الدين الرغيف في هذا اذا دخل الشرط في البيع فان لم يدخله فكذا قول بعض أهل سمرقند أما على قول كبارهم وهو الخزار عند يجرز البيع والشرط واليه كان يميل عمر قاضي محمود في آخر الرابع من يروع الجواهر

والبيع بطريق الاستعلال والاستحجار من المشتري انما يجوز على قول من جعله بائنا جازا فلا يجوز على قول من جعله رهنا أو يبيع فاسدا لان الرهن ملك الراهن فلا يجب عليه الاجر والمبيع فاسد اذا وصل الى البائع بأي طريق كان يفسخ البيع ويعود الى ملك البائع فلا يجب الاجر عند

(٢) وفي الخلية في باب الخيار ولو اختلفا بالعقد الصحيح مكان الخيار بشرط فاسدا يطل الشرط ولا يفسد العقد في قواه ما وقال أبو حنيفة يلتحق بالشرط الفاسد ويفسد البيع عند

(٣) وأفتى ابن كمال وأبو السعود بأن حكمه حكم الرهن ويضمن المشتري ما أكل من ثمره وتبعهما الاستاذ المرحوم يحيى بن زكريا عند

(٤) ومثله يبيع التلثة مذكورة مفصلة في الثامن والعشرين من يروع التتار خانية عند

(٥) تأييد لا اعتراض الذي لا جواب عنه كما يوه من ظاهر التعبير كذا بخط سعدى افندي فيكون ظاهره مخالفا لما جزم به في الثامن عشر من يروع أنه لا يجوز اجارة العقار من البائع قبل قبضه عند

(٦) وفي الاول من يروع الذخيرة اجارة العقار قبل القبض على قول محمد لاشك أنها

البيع وتلفظا بلفظ البيع بشرط الوفاء أو تلفظا بالبيع الجائز وعندهما هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فكذلك وان ذكر البيع من غير الشرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة فالبيع جائز ويلزم الوفاء بالوعد لان المواعدة قد تكون لازمة فتجعل لازمة لحاجة الناس (١) فاضيجان في الشروط افسد من البيوع * (فشين) تباعا بلا ذكر شرط الوفاء ثم شرطه يكون بيع الوفاء اذ الشرط الا لا يتحقق باصل العقد عند أبي حنيفة (٢) (محض) الشرط الفاسد اذا لحق بالعقد يلتحق عند أبي حنيفة لا عندهما (نقص) وهل بشرط الاساق في مجلس العقد لصحة الالتحاق اختلف فيه المشايخ والصحيح أنه لا بشرط في الثامن عشر من الفصولين * شرطه بشرط فاسد قبل العقد ثم عقد لم يطل العقد ويطل لومقارنا في الثامن عشر من الفصولين * (بق) والنتوى على أن يبيع الوفاء فاسد يوفى عليه احكام البيع الفاسد الا أن المشتري لو باعه من آخر فالبائع الاول أخذه كما لو باعه المشتري من المكره من آخر (٣) وزوائد المبيع وفاء كزوائد المبيع فاسد افيضمن بالتعدي لا بدونه كزوائد الغصب وأفتى (سين) ومشايخ زمانه أن المشتري يملك زوائد المبيع وفاء ولا يضمن بائنا لانها من المحل المزبور * وفي فوائد البرهان تباعا مطلقا ثم ألحق الوفاء يلتحق عند الامام كاثبات الشرط المفسد واسقاطه ان لم يكن قويا وعندهما لا وان شرط الوفاء ثم عقد مطلقا ان لم يقرأ بالبشاء على الاول فانه قد جاز ولا عبرة بالسابق كما في التلثة عند الامام (٤) برأيه في بيع الوفاء من الرابع من البيوع * وان اجر المبيع وفاء من البائع فمن جعله فاسدا قال لا تصح الاجارة ولا يجب شيء لان المشتري بجهة اذ وصل على وجه الى المشتري يقع على تلك الجهة والرجحان الفساد لازم فيقع عنه ومن جعله رهنا كذلك لم يلزم البائع الاجر وقد ذكرناه ومن أجاز به جواز الاجارة من البائع وغيره وأوجب الاجر وان اجره من البائع قبل القبض أوجب صاحب الهداية أنه لا يصح واستدل بما لو اجر عبدا اشتراه قبل قبضه أنه لا يجب الاجر وهذا في البائنا فظنك في الجائز غير ان الرواية في اجارة المنقول قبل القبض والذي ورد عليه الوفاء في الفتوى مطلق فلا بد من القيد وذكر في الايضاح أن كل ما يصح به قبضه يجوز اجارته وما لا فلا ويبع العقار قبل القبض جائز فكذا اجارته وقال الامام الارستيدى لا يجوز اجارة العقار أيضا قبله لان العقد يدعى الى المنفعة وهي منقولة واعترض عليه الكرماني بأنه ان صح لم أن لا يجوز اجارة المستأجر قبل القبض والنص على خلافه وأنت خير (٥) بأن العين قائم مقام المنفعة في حق ارتباط الاتيين فينظر اذن الى ما قام به المنفعة من المحل المزبور * (ط) كل ما جاز به قبضه قبل اجارته قبله وما لا فلا ويبع العقار جائز قبل قبضه فكذا اجارته لم تجز اجارته في الاصح وبه يفتى (٦) وفي الخلية اشترى دارا أو عقارا فوهبها قبل القبض من غير البائع يجوز عند السك ولو باع يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يجوز في قول محمد ولو أحرأ قبل القبض من البائع أو غيره لا يجوز عند السك في الرابع من يروع التتار خانية * واجارة العقار قبل القبض على اختلاف والاصح ان الاجارة لا تصح انفاقا وعليه الفتوى من يروع الكافي قبيل باب الربا

لا تجوز وأما على قول أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ فيه والصحيح أنه لا تجوز وفي التاسع عشر من العمادية والثامن وان الثامن عشر من الاسنوشية تفصيل وفي الثامن عشر من يروع البرازية والاجارة من البائع لا تجوز منقولا كان أو عقارا عند

(١) وقال قبل هذا بورتين تقريراً لم يصح بيع الوفاء في المنقول وقص في العقار باستحسان بعض المتأخرين (٢) وأيضاً ذكر عسري فوائده رجل اشترى أرضاً مع أشجارها يباعاً جزاً ثم احترق بعض الأشجار أو داراً فأنه يندم بناءً وهاهنا للبائع أن يسلك حصة نقصان من الثمن أجاب لا ويكون له الخيار كما أشرنا إليه في الفصل التاسع من (٢٩٥) العمادية (٣) قلت وفتوى أئمة زماننا ومن أدركنا من

اساتيدنا وغيرهم على هذا الاختيار الذي من وأعمالاً واختاروا فيه حكم الرهن قالوا بأنه إذا انتقض المبيع وفاء في يد المشتري سقطت حصة النقصان من مال الوفاء ويقسم مال الوفاء على قيمة الباقي والهالك فمأصبات الهالك سقطت ومأصبات الباقي بقيت كما هو الحكم في الرهن كذا في العمادية في التاسع عشر وأفتى به أبو السعود (٣) (فتم) للوصي بيع عقاره يباعاً جزاً وأفتى أئمة سمرقند بأنه لا عليك لا تلاف ماله ومنافعه بانتقال ملك اليمين ومنافعه لغيره ووجه جواز أنه يبيع المال لليتيم باستيفاء ملكه ودفع حاجته كذا في الفصلين في الرابع والعشرين وفي أواسط دعوى القاعدة يبيع الوفاء في عقار الصغير باطل لأنه اتلاف أعيان غلانه من غير عوض قال فيجب أن يأمرهما القاضي بنقض ما فعلاً (٤)

(٤) وهذا على أن يكون بيع الوفاء بيعاً لارهنانه إذا كان رهنياً كون الملك للبائع فلا معنى للرجوع (٥) وسيجيء فيه أن الإمام مع محمد كذا في الثانية وفي التاتارية عن الغنيمات أنه مع الثاني وفي فتح القدير وكذا في الدراية والذي في فتاوى فاضلجان أن قول أبي حنيفة كقول محمد وفي الخلاصة واختاروا قول محمد (٦)

(٦) المشتري إذا قال للبائع عيا بآزده (أعط لنا) فقال البائع بدهم (أعطى) يكون فسحاً كذا في الخلاصة في الإجارة الطويلة (٧) والظاهر أن هذا على قول من شرط

الاعطاء في الجانبين (٧) من أجل المزبور * وأعلم أن الأقالمة تنعقد بالتعاطي

إذا أقالمة كبيع فلا بد في البيع من

التدليس من الجانبين فكذا أقالمة كذا في الفصول في أحكام التعاطي قلت هذا ما عاب به فقهاء على قول من شرط الاعطاء في البيع من الجانبين وإنما على قول من قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين فهو أقالمة وهو الصحيح كما في آخر أقالمة البرازية (٨)

وان زعم البائع أنه كان قبل قبضه ولم يجب بالسكك وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعواه الصحة وإن نقد البائع المال في إنشاء المستدة تنفسح الاجارة ويجوز للمشتري على القول لعدم لزوم العقود الا بوجوب الماسضي برأية في بيع الوفاء من الفصل الرابع * باع داره وفاء ولم يقبض الثمن ليس للبائع مسح المبيع ولا يبيعه من غيره بلا حضور المشتري وإذا جتمع في البيع الجائز بين العقار والارزاق الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بأن لم يكن به الله قار حتى فسد في المنقول لا ينعقد إلى العقار بل يجوز فيه وهذا الشارة إلى أنه لا يجوز الوفاء في المنقول (١) وفي النوازل يجوز الوفاء في المنقول أيضاً (٢) واختلف أئمة سمرقند في أن الوصي هل يملك بيع عقار الميراث وفاء فأكثرهم على أنه لا عليك وفتوى صاحب الهداية على أنه يملك (٣) من المحل المزبور * إذا باع المبيع وفاء باتا وقضى الثمن لا يصح البيع البات الموقوف ويحتاج إلى تجديد يده بعد القضاء لكنه يتفاد بآجزة المشتري وفاء فإذا جاء إليه بالثمن وقال بهت المبيع وفاء منكم من آخر باتا وهذه دواهم من ذلك فخذها فأخذها بكون اجازة ولا يحتاج إلى التجديد برأية في بيع الوفاء * (فص) باعه جائزاً فاحتاج إلى العمارة ففعل بأمر القاضي على أن يرجع فله الرجوع (٤) في الثامن عشر من الفصولين وكذا في البرازية * (فص) السككالة جمال الوفاء يصح مضافاً لا في الحال إذا المال يجب على البائع بعد الفسخ لا في الحال من المحل المزبور وكذا في البرازية والعمادية

(في الأقالمة)

وفي المضمرات ولا تصح الأقالمة إلا بالنقد الأقالمة حتى لو قال البائع للمشتري بعني ما شريت مني بكذا أو قال المشتري بعني فقبل البائع وهو يبيع بالاجماع فبإرضاء في ذلك شرائط البيع تاتارية في الأقالمة من المبيع * ولو قال البائع للمشتري أفتى المبيع فقال أقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قبلت وقال أبو يوسف فتم الأقالمة وإن لم يقل قبلت فاضحان في أواسط الفصل الأول من كتاب السكك * أصله أن الأقالمة تصح عند الثاني بلفظين أحدهما ما مضى والآخر مستقبل كقوله أفتى فقال الأسر أقلت وقال محمد لا إلا ما مضى كالبيع واختار في التساوي قول محمد (٥) برأية في الثاني في نوع الأقالمة * قال البائع لا آخذ الثمن فافسخ البيع فسكت وذهب كان فسحاً من المحل المزبور * يبيع بن بازده (أعطى المبيع) فقال دادم (أعطيته) لأنتم الأقالمة ما لم يقل بديرتهم (قلت) وبه يفتى وفي المحيط يبيع بن بازده (أعطى المبيع) فقال هلا بدهم (حالا أعطى) ينفسخ وإن لم يدفع (٦) من المحل المزبور * طلب أن ينقص من الثمن فقال البائع هات المبيع وخذ هذا فقال المشتري ههنا كنتم (أجعل مثل ذلك) أفتى بأنه أقالمة من المحل المزبور * جاء بقضالة العقار المشتراة فآخذها البائع وتصرف في العقار فاقالة وفي الخزانة دفع القبالة إلى البائع وقبضه ليس باقالمة وكذا تصرف البائع في المبيع بعد قبض القبالة وسكت المشتري لعدم تسليم المبيع وقبض الثمن (٧) من المحل المزبور * وأعلم أن الأقالمة تنعقد بالتعاطي أيضاً من أحد الجانبين على الصحيح كما في البرازية * من يبيع الجرار الرائق في شرح قوله

التدليس من الجانبين فكذا أقالمة كذا في الفصول في أحكام التعاطي قلت هذا ما عاب به فقهاء على قول من شرط الاعطاء في البيع من الجانبين وإنما على قول من قال البيع ينعقد بالتعاطي من أحد الجانبين فهو أقالمة وهو الصحيح كما في آخر أقالمة البرازية (٨)

وبعاط المتساوي الخلاصة ولو جاء المشتري الى البائع وقال انه قام على بطن غزال ورد البائع عليه ما قبض من الثمن ولم يكن لم يقبض ما باع لانهم الاقالة في الحادي والعشرين من التاتارمانية * تركت البيع فقال رضى او اجرت فاقالة بزازية في نوع في الاقالة ملخصا * طلب البائع الاقالة فقال المشتري هات الثمن فاقالة كقوله اقلني وقبولها يقتصر على الجاهل وكما يصح القبول نصا يصح دلالة بان خاطبه بعد قول المشتري اقلت قدما قبل المضارعة والتكلم بكلام ويشترط لصحتها قيام البيع او بعضه لا الثمن ومانع الرضى البيع الفاسد والمعيب ملغى من الاقالة من التحل المزبور * هلك المبيع بعد الاقالة قبل التسليم طالت بزازية في الاقالة * وما يمنع الرضا بالعيب يمنع الاقالة وكذا اذا هلك الزيادة المتصلة او انفصله او استهلكها اجنبي * من شرح النقابة للشيخ فليس * (شم) طلب البائع من المشتري فبيع البيع فقال المشتري ادفع الى الثمن فكتبه قبالة ودفعها اليه فأخذها منه ورد المبيع فهو فسخ * (شم) ولو قال لشترت منى هذه الحاربية واتكر فان عزم البائع على ترك الحاربية فهو فسخ والقياس ان يشترط فيه المجلس * (قم) رد الصندلة بعد الرضا بغير قبالة له اتخذها أخرى أو سعى فقال الصندل في وضعها اتخذ ذلك أخرى أو سعى ففعل ووضع الصندلة في الخبافه ففسخ قنية في الاقالة * باع بقرة ثم قال اشتريها بثمان مئة رخصة فقال المشتري ان كانت رخصة فخذها وبعها واستريح فيها لنفسك وأوصل الى ثمن يفرق التي بعتها منى فباعها وورج فان كان قبل القبض أو بعده وقال له متريها بثمان لنفسك فهو فسخ والرجح له والا فهو وكيل والرجح للموكل قنية في الاقالة * (ق) اشترى ابريسما فأخذه ثم قال للبائع لا يصلح لعملي فخذها وادفع الى الثمن فأبى وقال تركت كذا من الثمن وادفع الى الباقي ففعل فهو اقالة وعلى البائع رد كل الثمن لا يبيع مبدأ نقد الفتاوى في الباب الخامس عشر من البيوع * وفي المشتري اشترى من آخر عبدا وثقايضا ثم قال للبائع اقلني حتى ادخلوا الثمن سنة فقال فعلت جازت الاقالة دون التأخير وكذا لو قال اقلني على أن اضع عنك خمسين فقال فعلت جازت الاقالة دون الخط ويدفع كل الثمن وهذا قول محمد (١) وقال أبو يوسف جازت الاقالة على المسمى من الاجل والنقصان في الشافعي من بيع الخلاصة في آخر الاقالة * رجل اشترى عبدا بألف درهم ودفع الثمن ولم يقبض العبد فقال للبائع بعد ما لقيه وهبت لك العبد والثلث * كان ذلك نقض البيع ولا يصح حصة الثمن فاضيان في الاقالة * (يحيى) جاء الدلال بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال البائع لا أدفعه بهذا الثمن وأخبره المشتري فقال لا أريده أيضا لا يفسخ لانه ليس من الضابط القسح ولان اتحاد المجلس في الايجاب والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد قنية في الاقالة * (فخ ط) اشترى سمرا ثم أتى ليرده فلم يجد البائع فأدخل في اصطبله فباع البائع بالبيطار فبذره فليس يفسخ لان فعل البائع وان كان قبولا يشترط فيه اتحاد المجلس وكما يصح قبول الاقالة نصا في مجلس الاقالة فكذلك لا بالفعل والا فلا ألا ترى أن من باع ثوبا وسلمه ثم قال للمشتري اقلت البيع فاقطعه لي فيصافان قطعه في المجلس فهو اقالة والا فلا قنية في الاقالة * رجل اشترى سمرا وقبضه ثم جاء بعد أيام ورد على البائع فلم يقبل

(١) وفي المنة الكبرى أن الامام مع محمد

الباطل ردّه وقال لا أقبل ثم استعمله بعد ذلك أبامام أراد أن يردّه على المشتري ولا يرد الثمن
كان له ذلك لأنه لما حال لا أقبل بطل رد المشتري واقتاله فلا يفسخ البيع بينهما باستعمال
البائع بعد ذلك لأن الاستعمال وان كان دليلاً على الرضا إلا أنه دون الصريح فلا يبطل به
صريح الرد فاضيفان في الاقالة وكذا في نوع في الاقالة من البرازية * ولو ولدت المبيعة
ولد ابني بعد القبض ثم تقابلا فالاقالة باطلة عنده لأن الولد زيادة منفصلة والزيادة المنفصلة
إذا كانت بعد القبض يتعدى معها الفسخ حقاً للشرع بخلاف ما قبل القبض والحاصل أن
الزيادة متصلة كانت كالسجن أو منفصلة كالولد والارث والعقر إذا كانت قبل القبض لا تنفع
الفسخ والرفع وان كانت بعد القبض فإن كانت متصلة فكذلك عنده وان كانت منفصلة
بطلت الاقالة لتعدد الفسخ معها والاقالة لا تصح على قوله الا فسخاً وعندهما تركون بيعاً
فتح القدير في الاقالة * وأشار أيضاً بقوله لزمه الثمن الاول الى انه لو كان الثمن الاول سالاً
فأجله المشتري عند الاقالة فإن التأجيل يبطل وتصح الاقالة وان تقابلا ثم أجله ينجي أن
لا يصح الاجل عند أبي حنيفة فإن الشرط الملاحق بعد العقد ملحق بأصل العقد عنده كذا
في القنية والى أنه لو أبرأ المشتري عن الثمن بعد قبض المبيع ثم تقابلا لم تصح منه أيضاً والا
يلزم المشتري رد المبيع وفي القنية اشترى ماله جمل ومؤنة ونقله الى موضع آخر ثم تقابلا بمؤنة
الرد على البائع من اقالة الجرارائق * ولو اشترى عبد انقرة أو بصوغ أو ثياباً ثم هلك
العبد في يد المشتري ثم تقابلا والفضة قائمة في يد البائع صحّت الاقالة لأن كل واحد منهما
مبيع لتعيينه بالتعيين فكان معقوداً عليه فبقى البيع بقاءً أحدهما وعلى البائع رد عين
الفضة ويسترد من المشتري قيمة العبد لكن ذهباً لافضة لأن الاقالة وردت على قيمة العبد
فلو استرد قيمته فضة والقيمة تختلف فتزداد وتقص فيؤدي الى الربا ولو كان العبد قائماً وقت
الاقالة ثم هلك قبل الرد على البائع له أن يرد الفضة ويسترد قيمة العبد ان شاء ذهباً وان شاء
فضة لأن الاقالة هنا وردت على عين العبد ثم وجبت القيمة على المشتري بدلاً لا بدين ولا يربا بين
العبد وقيمتها (١) شرح المشايخ للشيخ قاسم في الاقالة * رجل باع من آخر كرا مائلاً اليه
وأكل المشتري ثلثه سنة ثم تقابلا لا يصح وكذا لو هلك الزيادة المتصلة أو المنفصلة أو استهلكها
الاجنبى في الثاني من اقالة الخلاصة من البيوع * (بج) اشترى كرا مائلاً ووقع مكانه
حنطة ثم تقاسمها البيوع قيل له أن يطلب الحنطة * (بم) اشترى بدراهم جيا ودفع زيوفا
مكانها أو تقيوز بها البائع ثم تقابلا فله المشتري أن يرجع بالجيا ودفعه في الرد بالعيب قنية
في الاقالة * اشترى شيئاً بعشرة دنانير ودفع اليه الدراهم عرضاً عن الدنانير ثم تقابلا العقد
وقدر خصت الدراهم رجوع على البائع عما وقع العقد عليه وهو الدنانير دون ما دفعه وكذا لو رد
بعيب خلاصة في نوع من آخر الفصل الثاني من البيوع * وان تغيرت الجارية الى النقصان
بأن تميت الجارية في يد المشتري بفعل المشتري أو بآفة سماوية فإن تقابلا بطل الثمن الاول
أو سكتا عن ذكر الثمن الاول فيجعل الاقالة فضماً عنده غير أن البائع اذا لم يعلم بالعيب وقت
الاقالة كان له الخيار ان شاء أمضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب فلا خيار له تارة ثانية
في الحادى والعشرين من البيوع * (فج) تقابلا فهو على الثمن الاول وان سمي أكثر من

(١) مثل عن رجل باع من آخر سلعة بفلوس
رائحة وقبضها ووسله السلعة ثم ان ولى
الامر أبطل المعاملة بالفلوس ثم تقابلا
هل للبائع رد الفلوس المقبوضة أم بدلها
أجاب نعم له رد الفلوس ولا يلزمه غيرهما من
قتاوى ابن خنيم من البيوع عليه

الثنى الاول أو أقل أو جنسا آخر عند أبي حنيفة لأن الاقالة فسخ فيعود اليه رأس ماله كما كان بلا زيادة ولا نقصان الا اذا حدث بالمبيع عيب فيجوز باقل (١) نقد الفتاوى في الاقالة * ولو اشترى عبنا ثم تقابلا البيع ولم يتقابضا حتى اشتراه من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه فاضحان في أو آخر فصل قبض المبيع * اقالة الوكيل في السلم تجوز عند أبي حنيفة ومحمد كالأبراء وكذا اقالة الوكيل بالمبيع عندهما واقالة الوكيل بالشراء لا تجوز اجماعا وقسح الموكل مع المشتري جائز (ج) اقالة الوارث جائزة وروى أنه ليس ببيع وأطلق في الجماع جواز اقالة الوصي من شرح القدوري للزاهد في الاقالة وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا بحرفه في باب الوكالة بالمبيع والشراء واذا أقال الوكيل بالمبيع صحته الاقالة وسقط الثمن عن المشتري عند أبي حنيفة ومحمد لأن عندهما يملك اسقاط الثمن عن المشتري بالأبراء فيملك الاقالة ولكن انما تنفذ الاقالة في حق الوكيل والمشتري لا في حق الموكل حتى لا تعود العين الى ملك الموكل وعلى قول أبي يوسف لا يسقط الثمن عن المشتري بالأبراء فلا يملك الاسقاط بالاقالة ذخيرة في المصل العاشر في ابراء الوكيل واقالته من البيوع * (ف) المتولى يملك الاقالة لو خير الموقوف وقال الوكيل بالمبيع لو أقال أو أاحتمل أو أبرأ أو حط أو وهب صح عندهما وضمن لموكله الا عند أبي يوسف الوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة اجماعا في السابع والعشرين من الفصولين * (خ) او كبل بالشراء لا يملك الاقالة اجماعا من المحل المزبور (ب) باعت صبعة مشتركة بينهما وبين ابنه البالغ واجاز لابن البيوع ثم أقال وأجاز لابن الاقالة ثم باعت ثانيا بغير اجازته يجوز ولا يتوقف على اجازته لأن الاقالة يعود بالمبيع الى ملك العاقل الى ملك الموكل والمجيز قنية في الاقالة

(١) وفي فتح القدير الآن يكون حدث بالمبيع عيب فصح بالنقصان جعل للخط ما زاد ما كان بالمبيع

* (في بيع الاب والوصى مال الصغير والشراء) * بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة أوجه فان الاب اتم اعدل أو مستور الحال أو فاسق فجاز في الاترين فليس له نقضه بعد بلوغه اذ للاب شفقة كاملة ولم يعارض هذه المعنى معنى آخر وكان هذا البيع نظرا وفي الوجه الثالث لم يجز بيع عقاره فله نقضه بعد بلوغه هو المختار الا اذا كان خيرا بان باع بضعف قيمته (٢) اذ عارض ذلك المعنى معنى آخر فلم يكن هذا البيع نظرا وبيع منقوله جائز رواية ويوضع ثمنه يمد عدل لاني رواية لولا خبر بضعف قيمته وبه يفتى كذا في (خ) وفيه الوصي في بيع العقار كالأب المفسد جاز لو باع بضعف القيمة والا فلا وفيه صح في الوجهين بيع عقاره يسير العين في السابع والعشرين من الفصولين * للأب بيع عقاره لكامل ولا يثمه ثم له الاخذ منه لنقصته لانه جنس حقه من المحل المزبور والوصى في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيع الوصي الا بضعف القيمة أو لحاجة الصغير أو لادب لا وفاء له الاب من أحكام الصغار لا ستروشي في مسائل البيع * وصى الميت باع التركة لقضاء الدين والدين غير محيط جاز بيعه في الكل عنده وعندهما لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى ولو لم يكن في التركة دين وفي الورثة صغيرة فباع كل التركة بنقصه وان استغرق التركة بنقصه في الكل عروضاً واعتقارا فعنده اذا ثبت للوصى ولاية يبيع بعض التركة له يبيع كله ولولا دين

(٢) وفي الثانية وعليه الفتوى في التاسع عشر من التاتارخانية

(١) مطلقة بان يقول ثلث مال أو ربعه
مثلا وصية فحينئذ يجوز بيع العقار كذا
في الدرر في إيصائه به

والورثة كإرغيب يبيع المنقول لا العقار إلا إذا كان بحال لم يبيع بهلك فحينئذ يصير العقار
كالعروض برأية في تصرفات الوصي وفيها في القضية والصغرى والخالية يبيع الوصي
على خمسة أوجه أن تكون الورثة كاهم صغارا فحينئذ له أن يبيع كل المنقولات ولو يبيع الغن
وليس له أن يبيعه بفاحشة وليس له أن يبيع العقار إلا بزيادة في الثمن بأن يبيعه بضعف القيمة أو
أضرورة الدين أو لوصية مرسله (١) في التركة لا تنفذ بدون بيعه أو لوصية بعضه وهو لا ينقسم
أول ضرورة القسمة أو لحاجة اليتيم إلى ثمنه أو لزيادة مؤنته وخراجه على غلته وارتفاعه
أول تداعيه إلى الخراب فيما إذا كان داراً أو سائناً أو لغرف من تسلط جائزى شوكه عليه
ذكره في الخالية وغيره حتى لو باعه بدون شيء من هذه المسوغات التسع يكون لليتيم نقضه إذا
بلغ أدب الأوصياء في البيع * وفي القضية المزاحمة ولو باع الوصي مال الصبي بفاحش
الغن قال القاضي علاء الدين المروزي يطل البيع حتى لا يملك المشتري المبيع بالقبض وقال
نجم الدين الحنكبي بل يفسد البيع قلت فذلك المشتري المبيع بالقبض ويكون على كل من
المتبايعين الفسخ مادام المبيع قائماً في يد المشتري من المحل المزبور * وفي الجواهر باع
الوصي ضيعة للدين قتيلاً أن قيمتها أكثر فالببيع باطل ولا يحتاج إلى فسخ الحاكم فلو باعها
ثانياً بمنى المثل صم البيع الثاني من المحل المزبور * برهن الوصي الثاني أن الوصي الأول
كان باعه بغن فاحش أو باع العقار المتروك لقضاء الدين مع وجود المنقول بقبض ويطل
البيع في نوع من الدفع من دعوى الزاوية * ومن سيف الأئمة الساتلي وصي باع كرم
الصغير وبلغ الصغير وأدعى غشاً وأقام يمينه وأقام المشتري يمينه أن قيمة الكرم في ذلك الوقت
مثل الثمن فبينما الغن أولى في باب ينفى المتضادين من شهادة القضية * وعنه اختلاف
الوصي واليتيم بهد بلوغه فقال الصبي بهت عقارى إلى حاجتي لكن بغن فاحش وقال
الوصي بل بهتة بمثل القيمة لا يكون القول له (٢) في باب اختلاف المتبايعين من دعوى
القضية * وصي باع ضيعة اليتيم من مفلس ولم أنه لا بد من رضى على أداء الثمن قال أبو القاسم أن
كان البيع يبيع رغبتاً فالقاضي يؤجل المشتري ثلاثة أيام فإن أوفى الثمن فيها والاقتض
البيع قال رضى الله عنه وينبغي أن لا يجوز بيع الوصي إذا كان يعلم أن المشتري لا يقدر
على أداء الثمن لأن بيع الوصي ممن هذا حاله يكون استهلاكاً لا لأنه إذا أدى الثمن قبل أن
يقضى القاضي يطلان البيع الآن يصح هذا البيع فاضحياناً من تصرفات الوصي *
وان أنكر المشتري الشراء والمعين في يد المشتري يرفع الوصي الأمر إلى الحاكم فيه قول أن
كان يملك يبيع فقد فسخت البيع برأية في نوع في تصرفات الأب والوصي * وان
كانت الورثة كباراً غنياً وليس على الميت دين ولا وصية فالوصي أن يبيع غير العقار استحساناً
لأن غير العقار يخشى عليه التواء والتلف وكان البيع حفظاً وتحصيناً بملك اجارة الكل
فإن كان بعض الورثة حضوراً أو بعضهم غائباً أو واحد منهم غائب فإن الوصي يملك بيع نصيب
الغائب من العروض والمنقول والرقيق لأجل الحفظ وإذا ملك يبيع نصيب الغائب بملك
يبيع نصيب الحاضر أيضاً في قول أبي حنيفة وعند صاحبيه لا يملك وهذه أربع مسائل
أحداهما هذه والثانية أن كان على الميت دين لا يحيط بالتركة فإن الوصي يملك البيع

(٣) لو ادعى الابن بعد البلوغ أن والديه
باع منك في حال صغري بغن فاحش فأنه
كانت قيمته يوم باع مائة وقد باعه بحسين
فخذ الحسين ورد على ملكي وقال المذبحي
عليه لابل كانت قيمته خمسين فاه يحكم
الحال إذا لم تكن المدة ممتدة فتبدل فيها
الاسعار فالقول قول المشتري كذا في
مسائل البيع والشراء من أحكام الصغار
فلاستروثني وكراني الثقات والخبرين
من فصوله وكذا في السابع والعشرين
من العمادية به

(١) الاصل عند أبي حنيفة انه اذا ثبت
للموصى بيع بعض التركة ثبت له ولاية
بيع الكل كذلك في الخاتمة في فصل
نصرت الوصى

(٢) وفيه اختلاف ذكره في السادس من
الفصول وفي آخر مسائل القضاء أن
حقوق العقد ترجع الى ورثة الوصى

يقدر الدين عند الكل وهل يملك بيع الباقي عند أبي حنيفة يملك (١) وعند هـ سـ لا يملك
والثالثة اذا كان في التركة وصية بمال مرسل فان الوصى يملك البيع بقدر ما تقوم به الوصية
وهل يملك بيع ما زاد عليه عنده يملك وعند هـ سـ لا يملك والرابعة اذا كانت الورثة بكارافهم
صغير فان الوصى يملك بيع نصيب الصغير عند الكل ويملك بيع نصيب البكار أيضا عنده
وعند هـ سـ لا يملك وكل ما ذكرناه في وصي الاب فكذلك وصي وصيه ووصي الجد اب
وصي وصيه فاضيجان في بيع الوصى من البيوع وكذا في نصرت الوصى منه * اب
أو وصي باع مال وصي من أجنبي فبلغ فحقوق العقد ترجع الى العاقد (٢) فصولين في
السابع والعشرين * وفي فتاوى رشيد الدين مات الوصى فبلغ الصبي فولاية قبض عن
مبايعه الوصى والمطالبة من المشتري لو ارث الوصى أو وصيه دون اليتيم الذي بلغ من
أدب الاوصياء في ايضاء الوصى * رجل مات وترك أولاد أصغارا وأب ولم يوص الى أحد يملك
الاب ما يملك الوصى فان كان الميت أوصى وكان للاب أن ينفذ الوصية وليس له أن يبيع
العقار والعروض لقضاء الدين فرق بين الجد والوصي فان لوصي الاب بيع التركة لقضاء
الدين وتنفيذ الوصايا وليس للجد ذلك أقام محمد الجدة قام الاب فقال اذا ترك وصيا وأب
فالوصي أولى وان لم يكن وصي فالاب أولى ثم وثم الى أن قال فوصي الجد أولى ثم وصي
القاضي منية المفتي في نصرت الوصى من كتاب الوصايا * الاب أو الوصى اذا باع عقارا
للصغير قال الشيخ الامام محمد بن الفضل ان رأى القاضي نقض البيع خيرا للصغير كان له
نقضه فاضيجان في بيع الوالدين من البيوع * قال استاذنا اطلاق الجواب في كتاب
المأذون في الاب والوصي تنصيص على أن الاب أو الوصى وان كان معصيا فلا يقضى نقض
بيعه اذا رأى المصلحة فيه فنية في باب ولاية القاضي من أدب القاضي * وفي الخاتمة لا يجوز
بيع القاضي مال اليتيم من الوصى ويبيعه ماله من اليتيم ثم الوصى يقبله حيث يجوز وان كان
الوصي وصيا من جهة أدب الاوصياء في البيوع * الخلاصة عن نظم الرندوسى حواز
بيع الوصى ماله من اليتيم وجواز شراؤه مال اليتيم انما هو في وصي الاب واما وصي القاضي
فلا يملك فكذلك من يقوم مقامه من المحل المزبور * وفي الخلاصة والحاشية لا يملك وصي
القاضي البيع من لا يقبل شهادته لانه كالوكيل ولا يجوز بيع الوكيل منهم من
المحل المزبور * الواحد لا يصلح بائعا ومشتريا من نفسه الا الاب والجد عند عدم الاب
فانهما ما يليان بهنل القيمة أو عايتان فيه في ظاهر الرواية (٣) ويكتفى بعبارة واحدة بقوله
دعت عبدى من ابني أو اشترت عبده أو بعت عبد ابني هذا من ابني هذا عندنا والشافعي
يشترط عبارتين ويكون أصليا في حق نفسه نائباً عن صغيره فاذا باع أو باعاً قال له عليه
واذا اشترى مال ابنه لا يرأس الثمن حتى يسلمه الى وصي ينضبه القاضي ثم رده وصيه اليه
ويكون أماله عنده برأيه في الثامن من البيوع * باع ماله من ابنه الصغير لا بثوب ذلك
عن قبض الشراء فالحال يملك الاب من القبض حقيقة يملك من مال الاب منية المفتي
في باب نصرت الوصى من البيوع * حل للاب شراء مال طفله لنفسه بيسير الغن
لا بفاحشه ولم يجوز الوصى ولو بهنل قيمته ولو بأكثر جاز خلافاً لمحمد (نبي) الجد كالاب في ذلك

(٣) وفي السادس من الولوالجية وفي ظاهر
الرواية يجوز هذا البيع من الاب بهنل
القيمة أو بتعابن الناصر في مناه وروى
حسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز الاجنل
القيمة والاصح ما ذكره في ظاهر
الرواية

(١) وتفسير الخبرية في غير العتار قال شمس
الائمة السرخسي أن يبيع مال نفسه من
القيم ما يساوي خمسة عشر بعشرة وان
يشترى لنفسه ما يساوي عشرة بخمسة
عشر وتفسير الخبرية في العتار عند
البحر أن يشترى لنفسه بنصف القيمة
وأن يبيع من اليتيم بنصف القيمة كذا في
بيع الوصي وشراؤه من يروع الخانية منه
(٢) والمسئلة في الخانية في أصل تصرفات
الوصي وقال فيه هذا قول محمد وأما على
قواها ما قول الواحد يكفي منه
(٣) ثم لا يرجع بتبعية الورثة بذلك على
هذا ولدان كالميت لم يشهد أنه اشتراه
لولده كذا في يروع الخانية في فصل
في بيع الوالد بن
(٤) ولا يصح السلم الا ببيع شرائط
تذكر في العقد جنس معلوم ونوع معلوم
وصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل
معلوم ومعرفة مقدار رأس المال اذا
كان مما يتعلق العقد على مقداره كالمكيل
والموزون والمعدود وتسمية المكان الذي
يؤفيه فيه اذا كان له محل ومؤنة كذا
في شرح القدوري للزاهدي
(٥) مثل عن المسلم اليه اذا انقطع بعد
حلول الاجل وصار لا يؤجل بل يزم
المسلم اليه قيمته أم لا يلزمه وينسخ العقد
بعد حلول الاجل أوجب لا يلزم المسلم
اليه قيمته واعمال رب السلم الخيار ان شاء
فسخ وان شاء انظر الى حال وجوده فان
فسخ أخذ رأس ماله كذا في تاوي ابن
نجيم

(من) جاز الوصي ذلك لو غيرا (١) وتفسيره أن يأخذ بخمسة عشر ما يساوي عشرة أو
يبيع منه بعشرة ما يساوي خمسة عشر وبه يفتى وصح له يبيع عقار اليتيم بثل القيمة ويفتق
بأنه لا يجوز الانبضع القيمة أو لضرورة ومن جعلها أن تزيد مؤنة العقار على غلته وصح
لأب يبيع ماله من ابنه لو لم يفتقر في السابع والعشرين من الفصولين * وصي اشترى
لنفسه شيئا من مال الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز فاضحان في تصرفات
الوصي * اذا باع الوصي مال الميت ثم استباح منه واحدا باع بثل الباقي بطلت الى القيمة
ان قال عدلان انه باع بالقيمة فالبيع صحيح ولا يلتفت الى الزيادة (٢) من وصايا العدة للمصدر
الشهيد * اشترى خادما لابنه الصغير لا يرجع عليه بالنقص وكذا ان مات قبل الأداء
وبوخذ من تركه كدينه الا اذا أنهد أنه أخذ لابنه ليرجع بفضه على ابنه (٣) وبعتبر
الاشهاد وقت الشراء وقيل وقت نقد الثمن وفي الوصي يرجع أنهد أم لا وعن محمد اذا
لم يشهد على الرجوع لكانه نواه وقت الشراء ونقد على هذه النية يسهل الرجوع ديانة
اشترى طعاما للصغير من ماله وللصغير مال كان متبرعا وعن الثاني ان اشترى لابنه شيئا مما
يجبر عليه كاطعام والكسوة ولا مال للصغير لا يرجع وان أنهد وان عمالا يجبر عليه
بأن كان للصغير مال فاشترى طعاما أو كسوة أو اشترى دارا أو ضياعا ان أشهد وقت
الشراء على أن يرجع يرجع والا فلا في الثامن من يروع البرازية والخلاصة * وفي
المتنق اذا اشترى الوصي بمال اليتيم غلاما لنفسه ان كان الثمن خيرا لليتيم أجزت الشراء
وان كان الغلام خيرا لليتيم جعلته لليتيم ولم أبر شراؤه لنفسه * وفي غريب الروايات
وجامع الفتاوى من مجموع النوازل وصي اشترى بمال اليتيم غلاما وباعه مرا بجهة فلما بلغ
اليتيم قال كنت اشتريت الغلام لي فالرجع لي وقال الوصي اشتريته لي فلا شيء لك من الرجوع
يكون الرجوع كالميتيم وان نوى المال يضمنه الوصي أدب الوصايا من البيع
* (في السلم)

قلت أما شرائط صحة السلم فذكرها المصنف سبعة (٤) وفي المحيط أربع عشرة هذه السبعة
المذكورة وسبعة غير هال يذكرها المصنف في عقد الشرط وان ذكرها قبله احداها دوام
وجود المسلم فيه من وقت العقد الى المحل (٥) وثانيها أن يكون المسلم فيه مما
يتعين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الاثمان وفي الثبر وروايتان وفي الفلوس يجوز عندهما
خلافا لمحمد وثالثها أن يكون المسلم فيه من المكملات أو الموزونات أو المذروعات
أو المعدودات المتقاربة حتى لا يجوز السلم في الحيوان ورابعها قبض رأس المال قبل
الاقتراق سواء تعين بالتعيين أو لا وخامسها أن يكون رأس المال منتقدا عند أي
حقيقة خلافا لهما وسادسها أن يكون عقد السلم بانا لا خيار فيه حتى لو سلم بشرط
ان خيارهما أو لا أحدهما فسد الا اذا أبطل صاحب الخيار خياره قبل التفريق بالابدان
ورأس المال قائم في يد المسلم اليه فحينئذ يتقلب جائزا وسابعها أن يكون المسلم فيه
مضبوطا بوصف يتحقق به بذوات الامثال وذكر الشروط في (يج) سبعة
عشر هذه الاربعة عشر وشروط آخران في رأس المال وهو بيان نوعه أنه محبوبة أو

مصرية ودراهم غطار يقية أو عدلية ويبيان صفة أنه جيد أو ردي أو وسط إذا كان في المبادتة ومختلفة بشرط في المسلم فيه وهو أن لا يشمل البديلين أحدهما في علمه الربا كإسلام الحنطة في الشعير أو النوب الهروي في الهرويين فإنه يحرم النساء من شرح القدوري الزاهدي وكذا في التاتارخانية عن السقناقي * واختلفت الروايات في أدنى الأجل الذي لا يجوز السلم بدونه وعن محمد أنه قدر أدناه بشهر فصاعدا وعليه الفتوى وفي الكافي وأقل الأجل شهر في الأصح وعليه الفتوى وفي السراجية وأدنى مدة الأجل مائة ~~هـ~~ ^{سنة} كتحصيل المسلم فيه هو المختار في الثالث والعشرين من التاتارخانية ملخصا * الحوالة برأس المال جائزة وكذا الكفالة به وبالمسلم فيه منية المفتى في مسائل السلم * إذا شرط في السلم التوب الجيد بقاء بشوب وأدعى أنه جيد وأنكر الطالب قال القاضي يرى اثنين من أهل تلك الصنعة وهذا أحوط والواحد يكفي فان قالوا جيد أجبر على القبول خلاصة في الأول من البوع * ولا خير في السلم في الرطبة حزرا وكذلك في الحطب حزما وأقاراقان بين شيأ من ذلك على وجه لا تمكن المنازعة بينهما في التسليم والتسلم يجوز وفي بعض الشروح لو بين الطول والعمق والغلط في المستثنين أو كان عرف ذلك جاز تاتارخانية في الثالث والعشرين * وفي يوع الاصل لأبأس بالسلم في الجذوع إذا بين ضرر بأعلاهما وبين الطول والعرض والغلط والأجل والمكان الذي يوضه فيه وكذلك السابج وصنوف العبدان والقصب وأعلام الغلط في القصب ما يشد به أنه ذراع أو شبر محيط برهاني في أوائل السلم * ولأبأس بالسلم في الحصير والبوارى إذا وصفت وبين طولها وسعرها وصفها لانه مزروع كالثبات والحصير ما يتخذ من البردى والحشيش والبوارى ما يتخذ من القصب يجمع الفتاوى في مسائل السلم * وفي تجنيس خواهر زاده يجوز السلم في البسط والحصير إذا شرط من ذلك ذراعا معلوما وصفة معلومة تاتارخانية في الثالث والعشرين * ويجوز السلم في اللبن والعصير والنخل كيلا أو وزنا وإذا انقطع العصير لا يجوز السلم فيه من سلم البزازية * وفي الخانية وإذا أسلم الدراهم في حنطة والدراهم لم تكن عنده فدخل في بيته وأخرج الدراهم فان توارى عن عين المسلم اليه عند دخول البيت بطل السلم والافلا تاتارخانية في الثالث والعشرين * ولا يطل الأجل بموت رب السلم ويطل بموت المسلم اليه حتى يؤخذ السلم من تركته حالا قاضيان في السلم * الوجه الثالث إذا اختلفا في الأجل فهذا لا يخلو من ثلاثة أوجه أما أن اختلفا في أصل الأجل بأن قال أحدهما كان بأجل وقال الآخر بغير أجل أو اختلفا في مقدار الأجل بأن قال رب السلم كان الأجل شهر وقال المسلم اليه لا بل شهرين أو اختلفا في المضي بأن قال رب السلم كان الأجل شهرا وقد مضى وقال المسلم اليه لم يعض بعد وإنما أسلمت الى الساعة فان اختلفا في أصل الأجل فهذا على وجهين أما أن يكون مدعى الأجل الطالب أو المطلوب فإذا كان مدعى الأجل هو الطالب والمطلوب يشكر ولم يقم له ما يئنه فالقياس أن يكون القول قول المطلوب مع يمينه وفي الاستحسان يكون القول قول الطالب مع يمينه هذا إذا كان طالب الأجل هو المدعى فأما إذا كان المطلوب هو مدعى

الاجل قال أبو حنيفة رحمه الله بأن القول قوله استحسننا وقال أبو يوسف ومحمد بأن
 القول قول الطالب هذا إذا لم يقم لاحدهما بينة وإن قامت لاحدهما بينة قبلت بينته وإن
 أقاما البينة فالبينة بينة من يدعى الاجل هذا إذا اختلفا في أصل الاجل وإن اختلفا
 في مقدار الاجل ان لم يقم لاحدهما بينة فالقول قول الطالب مع عينه ولا يتحالفان عند
 علمنا الثلاثة وقال زفر يتحالفان في التهر يد في التحار لم يتحالفوا بجماعا (م) هذا إذا
 لم يقم لاحدهما بينة فإن قامت لاحدهما بينة يقضى بينته وإن أقاما جميعا البينة فالبينة
 بينة المطلوب ولا يقضى بعقدين عندهم جميعا من التنازع في النكاح في الثالث والعشرين
 من البيوع * وإن اختلفا في المضي ان لم يقم لاحدهما بينة فالقول قول المطلوب أنه
 لم يمس وإن قامت لاحدهما بينة نقبل بينته وإن أقاما جميعا البينة في المطلوب من المحل
 التزوير * اختلفا في قدر المسم فيه أو جنسه أو وصفه أو ذرعانه أو اختلفا في رأس المال
 كذلك تحالفوا وإذا أقام أحدهما البينة قضى له وإن أقاما البينة قضى لرب السلم
 ولو اختلفا في رأس المال وأقاما البينة قضى للمسلم اليه وجب في الاختلاف في السلم *
 وإذا كان السلم حنطة ورأس المال مائة درهم فصالحه على أن يرد عليه مائتي درهم أو مائة
 درهم وخمسين كان باطلا (١) فأما إذا قال صالحه من السلم على مائة من رأس مالك كان
 جائزا (٢) وكذلك إذا قال على خمسين من رأس مالك كان جائزا بعده هذا اختلف
 المشايخ في قوله صالحه من السلم على خمسين درهما من رأس مالك أنه بصير أو قاله في جميع
 السلم أو في نصف السلم وإن قال صالحه من السلم على مائتي درهم من رأس المال لا يجوز
 يرد بقوله لا يجوز الزيادة (٣) هكذا ذكره شيخ الإسلام في شرحه وأما خمس الأثمة
 السرخسي في شرحه إلى أنه تبطل الأثمة في هذا الوجه أصلا وفي الذخيرة الأثمة
 في باب السلم على أن يمس من رأس المال لا يجوز تنازعاً في النكاح في الثالث والعشرين
 * (قع عك) باع رب السلم المسلم فيه من المسلم اليه بأكثر من رأس المال أو برأس المال
 لا يصح ولا يبيحكون الأثمة (قع مك) أسلم ديناراً في مائتي من زبيب فلما حل
 الأجل وبجز عن أدائه فباع رب السلم من المسلم اليه مائة من ذلك الزبيب الذي على
 المسلم اليه دينار وقبض الدينار لا يفسخ السلم في حصة الدينار (قب) السلم في العنب
 الفسلافي في وقت كونه حصر ما لا يصح والسلم في التفاح الشستاني قبل الأدر لا يصح لأنه
 يسمى تفاحاً (قع مك) أسلم زبيباً في كرخنة لا يجوز (حم عك) يجوز فأبو الفضل
 جعل الزبيب كيلباً وما جعله وزناً فبينة في السلم

* (كتاب الصرف) *

يجب أن يعلم أن الرهن والحالة والكفالة يسدل الصرف جائزة عند علمنا الثلاثة وإذا
 جازت هذه التصرفات فيقول بعد هذا ان قبض من المحتال عليه أو الكفيل قبل الافتراق أو
 هلك الرهن في يد المرتهن قبل الافتراق ثم الصرف بينهما وبعد الافتراق يجلس المتعاقدان
 ولا يعتبر افتراق الكفيل والمحتال عليه وإن افتراق المتعاقدان والرهن قائم بطل الصرف

(١) لأن الصلح عن السلم إذا لم يكن مضافاً
 إلى رأس المال يقع عن المسلم فيه وهنا
 الصلح غير مضاف إلى رأس المال فإنه
 لم يقل مائة وخمسين من رأس مالك ويبيع
 المسلم فيه قبل القبض لا يجوز كذا
 في الذخيرة قبيل نوع آخر من الثاني
 والعشرين من البيوع *
 (٢) لأن الصلح على رأس المال في باب
 السلم أهلة وأهلة السلم قبل القبض جائزة
 كذا في الذخيرة قبيل النوع الأخير من
 الثاني والعشرين من البيوع *
 (٣) لأن الأثمة في باب السلم على أكثر
 من رأس المال تجوز عندهم جميعاً إلا أنه
 لا تثبت الزيادة وتقع الأثمة على مقدار
 رأس المال كما في بيع المنقول ولو تقايلا
 على أكثر من الثمن الاقول قبل القبض
 تصح الأثمة بمنزلة الثمن ولا تثبت الزيادة
 هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه *
 * (كتاب الصرف) *

في الفصل السابع من صرف التنازل الثانية * وبيع الدين بالدين جائز اذا حصل الافتراق بعد قبض الدين حقيقة عقد صرف كان أو لا نظير الصرف باع دينار بدينار ولم يكونا بحضرتهم ما تم نقدا وتقا بضا قبل الافتراق جاز وكذا لو قضا حكيما بأن كان له على آخر دينار ولا آخر عليه دراهم فاشترى كل ماعلى ما حبه بجماع عليه ثم بنفس البيع وكذا لو كان لا آخر عليه طعام أو فلولس وله على آخر دراهم أو دينار فاشترى من عليه الطعام بالدينار التي له عليه ذلك الطعام صح وتم بمجوز البيع الربل اذ باع الحليلة أيه ضيعة بغيره اعلى أيه قيل لا يجوز لانه يبيع دين لها على ثالث وذكر عن الشيخ ما يدل على الجواز بزيادة في الصرف * وعقد الصرف بذكر الابل في أحد البدلين أو النجار ينعقد بوضف الفساد وفرق الامام بين المنة عقد على الفساد وبين ما عترض عليه الفساد بالمل شرط البقاء على الصحة فقال اذا باعها بألف وفي عنقه طوق قد رمانة بألف ونفرتا قبل قبض شيء من الثمن صح في الجارية وبطل في الطوق ولو باعها بالطوق الى أجل بطل في الطوق وقاها وصح في الجارية عندهما وشاع الفساد عند الامام اشترى فضة كثيرة بفضة قليلة معها شيء غيرها ان لم يكن لهذا الغير قيمة ككف من تراب أو حصاة لا يجوز البيع للربا وان لها قيمة تساوى الفضة رائدة من ذلك الطوق أو انقص من المساوى قدر ما يتغابن الناس فيه يجوز بلا كراهة والا كالمساة أو جوزة يجوز بالكراهة قبل عهد كيف تجدد في قلبك قال مثل الجبل من المحل المزبور * بيع السيف المحلى بدراهم الفضة على أربعة أوجه الاقل أن تكون الفضة التي هي ثمن أكثر من الفضة في السيف فهذا جائز ويجعل تقابله الفضة التي في السيف من الدراهم ما هي مثلها والباقي يكون بازاء النصل والجن والجنات فان تقابضا في المجلس جاز البيع والصرف والابطال الصرف وأما البيع ان كانت الحلية تخلص منه من غير ضرر (١) كالطوق في عنق الجارية والفضة الملفوفة في قبضته جاز البيع وبطل الصرف وان كانت لا تخلص الا بضرر بطل الجميع ولو شرط النجار والا أجل بطل الصرف بالاجماع وكذا البيع عنده سواء كان من قبل الاقل أو من قبل الثاني وقالوا ان لم يكن التخلص من غير ضرر فهو كما قال الامام وان أمكن كالطوق جاز البيع في الجارية وبطل في الطوق والوجه الثاني أن تكون الفضة التي هي ثمن مثل الفضة التي في السيف والوجه الثالث أن تكون أدل مما في السيف والوجه الرابع أن تكون بحيث لا يدري أن الفضة التي هي ثمن مثل الحلية أو أقل أو أكثر ففي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز البيع وان لم يعلم مقدار الدراهم وقت البيع ثم علم وكانت أكثر من الفضة التي في السيف فان علم في المجلس جاز البيع وان علم بعد الافتراق لم يجوز وكذلك لو اختلف أهل العلم به فقال بعضهم الثمن أكثر من الفضة وقال بعضهم مثلها ملخص ما في الحاشية عشر من صرف التنازل الثانية * وهذا اذا كان الثمن من جنس الحلية فان كان من خلاف بينهم جاز كيفما كان بل هو ارفاقا ولا خصوصية للحلية مع السيف والطوق مع الجارية بل المراد اذا جمع مع الصرف غير فاعلم لا يخرج عن كونه صرفا باقتسام غيره اليه وعلى هذا يبيع المزرع كثر والمطرز بالذهب والفضة يجوز انق

(١) قوله من غير ضرر رأى ضرر يعود الى البائع كذا في جامع الرموز للقهاء الثاني وهذا لا يجوز شرعا وان رضى البائع كما اذا باع جذعا من سقف فيكون كما اذا تضرر ركن الشركاء في القسمة فيما اذا كان البيت صغيرا فانه لا يقسم القسمة وان رضى الشركاء بل يترك ولا يبيع اذا اقسما

(١) في شرح قوله من باع سبعا حليته
خسبون (م)

في الصرف (١) * فتمت رؤيتنا أن يسع المفضض الاول أن يساع المفضض بالذهب
وصككنا يسع المزركش بالفضة ولو يسع بالفضة يسع الدراهم المضروبة أو غيرهما من
الفضة فالواجب أن ينظر الى ما في المبيع من الفضة فان كانت قدر الدراهم لا يجوز
وان كانت أقل من الدراهم التي هي الفئ فيجوز وان كانت أكثر فلا يجوز وان كانت
لا يمكن معرفة قدرها فلا يجوز أيضا وفيه خلاف زفر في صورة واحدة يجوز وهي
أن تكون الفضة التي في المبيع أقل من الفئ الذي هو الدراهم وفي بقية الصور لا يجوز هذا
اذا بيعت بالفضة فلو بيعت بالذهب لا يحتاج الى هذا بل يجوز بالاقل والاكثر لكن لا بد من
قبض العوض كما في الاول أيضا لا بد من القبض في صورة الجواز ولو يسع المصوغ من
الذهب أو المزركش منه أيضا بالدراهم فلا يحتاج الى معرفة قدره هل هو أقل أو أكثر بل
يشترط التقابض في المجلس لا غير فلو باعه بالذهب يحتاج فيه الى ما قدمناه من الوجوه
الاربعة وفيه وجه واحد يجوز كما في الفضة والضابط في هذا واشكاله أن عند اتحاد جنس
الفئ والمبيع يعتبر التساوي في الوزن والتقابض في المجلس وعند اختلاف الجنس لا يعتبر
التساوي بل التقابض وحده اتفق الوسائل * ويسع السيف الحلي بالفضة بفضة خالصة
ويسع المماثلة المفضضة بالدراهم أو التبر لا يجوز الا أن يعلم أن الفضة المماثلة أكثر وكذا
لو باع حلياً من ذهب فيه جوهه لا يمكن اخراجه الا بضره فباعه بذهب لا يجوز الا أن يكون
أكثر مما في الحلي من الذهب فاضحيان في باب الزمان البيوع * رجل اشاع لؤلؤة في
قرطة مراكبة بصفة متقدمة فان كان لا يمكن تحليصها الا بضره لم يجز البيع كالسيف الحلي
وان لم يلحقه من فصلها ضرر فالبيع جائز ولو قال رب القرطة انما ارفع اللؤلؤة وأسلفها الى
المشتري والمشتري لا يقبلها فان لا يجبر على القبول الا اذا ارفعها وسلمها اليه وسلم فلانه حينئذ
يكون بيعاً بالتسليم والاعطاء جواهر الفتاوى في الخامس من البيوع * ولذا باع من آخر
حلي ذهب فيه لؤلؤة أو جوهه ردينا وقبض المشتري الحلي فهذا على أربعة أوجه
أحدها أن تكون الدنانير مثلاً للذهب الذي في الحلي الوجه الثاني أن تكون الدنانير أقل
من الذهب الذي في الحلي الوجه الثالث اذا كان لا يدري أن الدنانير التي هي غن مثل الذهب
الذي في الحلي أو أقل أو أكثر وفي هذه الوجوه الثلاثة لا يجوز لبس أصلاً في الذهب
ولا في الجوهر سواء أمكن تخليص الجوهر من غير ضرر أو لم يمكن وأما اذا كانت الدنانير
التي هي غن أكثر من الذهب الذي في الحلي فالبيع جائز في الكل في الذهب وفي الجوهر
ويصرف الى الذهب الذي في الحلي من الذهب الذي هو غن قدره مثله والباقي بازاء الجوهر
واللائي فعند ذلك المسئلة على ثلاثة أوجه ان نقد الدنانير التي هي غن كلها قبل أن يترافا
فالعقد ماض على الصفة وكذلك ان تقدم من الدنانير التي هي غن حصة الذهب الذي هو
في الحلي يريد به ان تقدم من الدنانير التي هي غن قدر حصة الذهب الذي هو في الحلي ولكن لم
ينص على أنه حصة الذهب فالعقد ماض على الصفة في الكل فان لم يقدشياً من الدنانير حتى
تمت فالاشك أن العقد فيما يخص الحلي من الذهب يفسد وفيما يخص الجوهر هل يفسد ينظر
ان كان الجوهر بحيث لا يمكن تخليصه الا بضره ففسد وأما اذا أمكن تخليصه من غير ضرر

لا يفسد العقد في الجوهر هذا إذا باع الحلي بدنانير نقدتها ما إذا باع الحلي بدنانير بسببية فهو
على أربعة أوجه أن كان المبيع من الدنانير مثل الذهب الذي في الحلي أو أقل منه أو كان
لا يدري ذلك فالبيع فاسد في هذه الوجوه الثلاثة في الحلي وفي الجوهر ما إذا كانت
الدنانير أكثر من الذهب الذي في الحلي لا شك أن العقد يفسد فيما يخص الحلي من الذهب
فأما فيما يخص الجوهر هل يجوز البيع ينظر أن لم يكن تخليصه إلا بضرر يفسد البيع في
حصة الجوهر وإن أمكن تخليصه من غير ضرر يجب أن تكون المسئلة على الخلاف في قول
أي حنيفة لا يجوز البيع في الجوهر وهو نظير ما لو أسلم كتر حنطة في كتر شعير وزيت فالعقد
يفسد في الزيت عند أي حنيفة وعندهما العقد في مسئلة السلم لا يفسد في حصة الزيت
فكذا في هذه المسئلة لا يفسد العقد في حصة الجوهر محيط برهاني في الحادي عشر من
الصرف * ولو باع خاتم فضة بعشرة دنانير وفيه قص ياقوت وقبض المشتري الخاتم وعجل
قدر حصة الفضة من الثمن أو أكثر جاز البيع في جميع الخاتم فإن عجل له أقل من حصة الفضة
ثم اقتربا ينظر أن أمكن نزاع القص من الخاتم بغير ضرر جاز البيع في القص في قدر ما عجل له
من حصة الفضة وإن كان لا ينزع إلا بضرر بطل البيع في كله وكذا إن لم يعجل له شيأ حتى اقتربا
فإن أمكن نزاع القص بغير ضرر جاز البيع في القص بحصته من الثمن وبطل في الفضة وإن
لم يمكن إلا بضرر بطل البيع في الجميع وكذا لو عجل الدنانير كلها ولم يقبض الخاتم حتى اقتربا
فإن أمكن نزعه بلا ضرر جاز البيع في القص بحصته والباطل البيع في الجميع وكذا إذا
اشترى بعشرة دراهم والفضة وزن درهم فجعل درهما وقبض الخاتم قبل أن يتعرقا جاز
البيع في الجميع وإن لم يعجل شيأ حتى اقتربا ولا ينزع القص بغير ضرر بطل البيع في الجميع
وإن أمكن نزعه بغير ضرر جاز في القص تسعة دراهم وكذا السيف الحلي إذا باعه بمائة
وفيه خمسون حلبة وكذا المنطقة والسرج والقدح وغير ذلك مما فيه حلبة خزانة الاكمل *
(الجامع) الدراهم المضمومة على دونه أنواع أمان يكون صفرها غالبا على الفضة أو كانا
سواء أو كانت فضتها غالبا عليه فإن كان صفرها غالبا ينظر أن أمكن تخليصها بالاذابة
والسبك يعتبر بنزلة صفر وفضة منفصلين لا يجوز بيعها بالفضة الخاصة إلا أن يكون
الخالص أكثر مما في الدراهم من الفضة لتكون الفضة بأزاء الفضة بمثلها وزنا والباقي بأزاء
الصفر وإن لم يمكن تخليصها بالاذابة والسبك تكون العضة مستهلكة غير معتبرة فتكون
بنزلة الخماس ويجوز بيع هذه الدراهم واحدا باثنين ويجوز استقراضها والمبايعتها
عددان كانت تروج بين الناس عددا وإن كانت تروج وزنا لا عددا لا يجوز ذلك الأوزان
لأنها لا تصير عديدة إلا بالاصطلاح فإذا لم يوجد الاصطلاح بقيت موزونة وأما إذا كانت
فضتها غالبا بأن كان ثلثها فضة وثلثها صفر فهي في حكم الزبوف (١) ولا يجوز بيعها
الابتهاجا من الفضة الخاصة ولا يجوز استقراضها والمبايعتها بالأوزان كالفضة الخاصة
وكذا حكم الفضة المغشوشة إذا كان غشها مغلوبا بالفضة فيكون كفضة وأما إذا كان
صفرها وفضتها سواء فلا يجوز بيعها بالفضة البيضاء إلا إذا كان الخالص أكثر ولا يجوز
استقراضها والمبايعتها بالأوزان لأنها بنزلة الدراهم الرديئة والفضة فيها موزونة تنزع

(١) وإذا كانت الدراهم ثلثها فضة وثلثها
صفر فهي بنزلة الدراهم الرديئة لم تكن
مشارا اليها لا يجوز الشراء بها من غير وزن
كما في الدراهم الرديئة والبهريجة إن اشترى
بها ولهذا لم يحز استقراضها والأوزان وإن
كانت مشارا اليها يجوز الشراء بها من غير
وزن كما في الدراهم الرديئة كذا في
التأخرية من البيوع

كالخطة في السبلة فلا يجوز استقراضها الا وزنا الا ان يشير اليها في المبيعة فتصير بائعا
 القدر كالأشياء الى الدراهم الجديدة ولا ينتقض العقد بها كها قبل التليم ويعطيه مثلها
 لانها ثمن ولم يتعين في العقد ولا يجوز بيع بعضها ببعض نسبة لاجل الوزن من المحيط
 السرخسي في باب الصرف مجازفة * ثم ان كانت هذه الدراهم التي غلب عنهم اتزوج
 بالوزن فالبيع بها والاستقراض بها بالوزن وان كانت تزوج بالثمن فالبيع والاستقراض بها
 بالثمن ليس غير وان كانت تزوج بهما فكل واحد منهما وما دامت تزوج فهي أثمان لا تتعين
 بالتعيين ولو لها كت قبل القبض لا يطل العقد واذا كانت غير راتجة فهي سلعة تتعين بالتعيين
 ويطل العقد بها كها قبل التسليم وهذا اذا كانا يعلمان بجهالها ولم كل من العاقرين أن
 الاخر يعلم فان كانا يعلمان ولا يعلم أحدهما أو يعلمان ولا يعلم كل أن الاخر يعلم فان
 البيع يتعلق بالدراهم الراتجة في تلك البلدة لا بالشار اليه من هذه الدراهم التي لا تزوج وان
 كانت بقبولها البعض ويرد لها البعض فهي في حكم الزيف واليه رجعة فيتعلم البيع
 بجنسها لا بدينها كما هو في الراتجة لكن يشترط أن يعلم البائع خاصة ذلك من أمرها لانه
 رضى بذلك وأدرج نفسه في البعض الذي بقبولها وان كان البائع لا يعلم يتعلق العقد على
 الأرواح فتح القدير في الصرف * عادت شهر بخاوي وسمرة سد آنت كبيع يد بنار
 ميكنند وانكاه هريدي ناري راسي درم رائج مبد هريدي ~~كبير~~ وكسي تواند كه زكبر دكه
 سلطان تاديب ميكنند اما زروى شرع آيد كه زرخوا هدياني أجاب في چون عرف مسنة فيض
 شده است (١) من أوائل بيع القاعدية * قال من له على آخر جاد اذا اقتضى زيوفا
 ولم يعرف فأنقعهما فرددت عليه بعيب الزبافة فان كان علم حين أنقعهما أنهم اربعة لبس له أن
 يردّها على الأول والاقله الرد على الأول سواء رد بقضاء أو رضامن دعوى القاعدية

(كتاب المديونات)

(س) رجل طلب من آخر قرض عشرة دراهم بأكثر لا يجوز لأن فيه وبأول الحيلة في
 ذلك أن يبيع المقرض ثوبا يساوي عشرة بأكثر من عشرة بمائة فان عليه ثم يقرض
 رجلا آخر عشرة ثم يبيع المشتري ذلك الثوب من المستقرض بعشرة ويأخذ منه
 العشرة ثم يبيع المستقرض من البائع الأول بالعشرة التي استقرض منه فيبرأ المستقرض
 من العشرة وليس في يده شيء وقد وصل الثوب الى صاحبه وحصل له على المشتري الأول
 ثمن الثوب وهو أكثر من عشرة ووصل الى المشتري عشرة تجبر ومن يذ في فصل
 الفساد بحكم الزمان البيوع الصاعدة * رجل له على آخر عشرة دراهم فأراد أن يجدها
 ثلاثة عشر الى أجل قالوا يشتري من المديون شيئا بتلك العشرة ويقبض المبيع ثم يبيع من
 المديون بثلاثة عشر الى سنة فيقع التحرز عن الحرام ومثل هذا مروى عن رسول الله عليه
 السلام أنه أمر بذلك رجل طلب من رجل دراهم ليقرضه بده وازده فوضع المستقرض
 متاعا بين يدي المستقرض ويقول لاه قرض بدهم منك هذا المتاع بمائة درهم فيشتري
 المقرض ويدفع الدراهم اليه ويأخذ المتاع ثم يقول المستقرض بعني هذا المتاع بمائة
 وعشرين فيبيعه فحصل للمستقرض مائة درهم ويعود اليه متاعه ويجب للمقرض عليه

(ترجمة)

(١) عادة أهل مدينة بخاري ومدينة
 سمرقند أنهم يجعلون البيع بالدينار
 ويجعلون قيمة كل دينار ثلاثين درهما
 بغير تكبير ولا بقدر أحد على أن يشكر
 لأن السلطان يؤذيه فهل يجوز شرعا أن
 يطلب الدينار ولا أجاب لأن العرف
 كان مسنة فيضا

مسئلة مذكوره سابقا كتمه اولان
 حيله دن احسن واجه اولوب عل شرعي
 اولورى الجواب مشر وعدر كذا أفتى
 ابوالسعور رحمه الله

(ترجمة)

هل تكون هذه المسئلة المذكورة أحسن
 وأوجه من الحيلة التي في سابق الكتيب
 ويحمل بها شرعا الجواب نعم

مائة وعشرون درهما والواثنى الا حوط أن يقول المستقرض للمقرض بعد ما قرأ المعاملة كل مقالة وشرط كان بينهما فقد تركته ثم بعد أن يبيع المتاع وهذه المسئلة دليل على جواز بيع الوفاء إذا لم يكن الوفاء شرطاً في البيع فإذا كان المتاع للمستهقرض فإن كان المتاع للمقرض وليس للمستهقرض شيء ويريد أن يقرضه عشرة بثلاثة عشر إلى أجل فإن المقرض يبيع من المستقرض سلعة بثلاثة عشر ويسلم السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيع السلعة من أجنبي بعشرة ويدفع السلعة إلى الأجنبي ثم الأجنبي يبيع السلعة من المقرض بعشرة ويأخذ منه العشرة ويدفعها إلى المستقرض فيسبراً الأجنبي من الثمن الذي كان عليه للمستقرض فتصل السلعة إلى المقرض بعشرة والمقرض على المستقرض ثلاثة عشر إلى أجل وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثلاثة عشر إلى أجل معلوم ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم يبيعها المستقرض من أجنبي ثم إن المستقرض يقبل البيع من الأجنبي قبل القبض أو بعده ثم يبيعها المستقرض من المقرض بعشرة ويأخذ العشرة فيحصل للمستقرض عشرة وعطسه للمقرض ثلاثة عشر وتصل السلعة إلى المقرض بعشرة والمقرض وإن كان مستتراً ما باع بأقل مما باع قبل نقد الثمن إلا أن ذلك جاز لثمة في البيع الثاني وهو البيع الذي جرى بين المستقرض والأجنبي وحيلة أخرى أن يبيع المقرض من المستقرض سلعة بثمن ووجيل ويدفع السلعة إلى المستقرض ثم إن المستقرض يبيعها من غيره بأقل مما اشتري ثم ذلك التغيير يبيعها من المقرض مما اشتري لتصل السلعة إليه ببيعها ويأخذ الثمن ويدفعه إلى المستقرض فيحصل المقرض إلى المقرض ويحصل الربح للمقرض وهذه الحيلة التي هي العينة التي ذكرها محمد وقال مشايخ الحج يبيع العينة في زمانها خير من البيع الذي يجري في أسواقنا وعن أبي يوسف أنه قال العينة جائزة مأجورة وقال أبو حنيفة كان القرار من الحرام قاضياً في فصل فيما يكون فرا من الرأب من كتاب البيوع * (حم) لا بأس بالبيوع التي يفعلها الناس للتحريز من الرأب * (عك) هي كروية وذكر الباقى في تفسيره أن عند محمد تكرم وعنده أبي يوسف لا بأس به وعنده أبي حنيفة منله قال الزرنجري خلاف محمد في العقد بعد القرض أما إذا باع ثم دفع الدراهم لا بأس به بالاتفاق فنية في باب الكراهية فيما يتعلق بالحبث في الاموال * قضى المديون الدين المؤجل قبل الحلل أو مات فأخذ من تركته جوارب المتأخرين أنه لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المراجعة بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام قيل لنجم الدين أتقني به أيضاً قال نعم وقال لو أخذ المقرض القرض والمراجعة قبل مضى الأجل فلمديون أن يرجع منها بحصة ما بقي من الأيام (١) فنية في المداينات * رجل أقرض عشرة دراهم وطلب على ذلك رجلاً وأخذ فلمستهقرض أن يحسب ذلك من الأصل جواهر القنادي في أوائل أسكاملة (لج) كان يطالب الكفيل بالدين بعد أخذ من الأصل ويبيعه بالمراجعة شيئاً حتى اجتمع عليه سبعون ديناراً ثم يبيد أنه قد أخذ فلا شيء له لأن المراجعة بناء على قيام الدين ولم يكن فنية في المداينات * ولو أقرض على أن يوفيه بالكروية فهو فاسد (٢) خلاصة (ت) في الصرف * القرض الفاسد يفسد المالك

(١) وبه يفتى كذا في فتح القدير والمنح
ومسائل القرض ذكرت في البرازية في آخر
الفصل الاول من البيوع وفي الخاتمة في
باب الصرف

كجميعه حتى لو استقرض يتناقبضه ماله وكذا سائر الأعيان ويجب القيمة على المستقرض
 أو رد هذه المسئلة في أخرى وهي ما إذا أمر بشراء القن بأمة المأمورة ففعل فالفن للآخر
 * (قت) لم يجز قرض القيمي كتياب وحطب وخشب وقصب وسائر الرياحين الرطبة والبقول
 إذا الواجب في القرض رد المثل وإيست هذه بئولية وكذا الحيوان لم يجز عند الملام تروجوزه
 الشافعي كما يجوز سلمه إلا في الجوارى وأما الخنازير والوسمة والرياحين اليابسة التي تسكال
 فلا بأس باستقراضها لأنها منهنه ونه ياتل ثم في كل موضع لا يجوز القرض لم يجز الانتفاع
 الانتفاع به لعدم الحل ويجوز بيعه لشبوت الملك كبيع فاسد إذا المقبوض بقرض فاسد
 كقبوض ببيع فاسد سواء جامع الفصولين في الثلاثين * (م) استقرض ثورا بثور يعني
 استعار ثورا ليس استعماله يومه غيره نوره فذلك في حالة الاستعمال لم يضمن وما في الجامع أن
 استقرض الحيوان مضمون ليس هذا إنما ذلك أن يدفعه حيوانه يستهلكه فينتفع به من
 الحمل المزبور ابن سماعة عن الثائي استقرض فواكه كبل أو وزن ثم انقطع بصبر إلى أن
 يدخل الحديث إلا أن تراضيا على قيمته كمن استقرض طعاما في بلد فيه الطعام رخيص ثم
 التقيا في بلد فيه الطعام غال ليس له الطلب بل يوثق المطلوب ليعطيه في تلك البلدة وعن محمد
 استقرض طعاما بال عراق ولقيه بمكة عليه قيمته بالعراق يوم الخصومة وليس عليه أن يرجع
 معه إلى العراق لأخذه وقال الثائي عليه قيمته يوم أقرضه وبشر عن الثائي أقرض طعاما
 أو غصب ثم التقيا في بلد الطعام فيه غال أو رخص يستوثق منه بكفيل حتى يوفيه في مكان
 الأخذ وقال الثائي أيهما طاب قيمته التي في تلك البلاد حال الخصومة أفضى بها والقول فيها
 قول المطالب وان كان غائبا في يده ألزمه أخذه ولا أفضى بالقيمة برؤية في القرض من
 كتاب البيوع * رجل استقرض من رجل خنطة في خراسان ثم التقيا في كerman
 فلام قرض أن يطالبه بأن يخرج إليه أو إلى وكيله في خراسان أو أن يخرج إليه من قيمته بقيمة
 خراسان في كerman وله أن يكلفه بهذا ككفيل ليخرج إليه عند موافاة وكيله
 بخراسان فإن أبي المستقرض دفع الكفيل إليه بجبسه حتى يخرج إليه بخراسان أو يخرج إليه
 من قيمته بكرمان لكن يسهر خراسان وإن رضى المقرض بالقيمة وأبي المستقرض يؤخذ
 بتسليم القيمة إلى المقرض وإن رضى أن يأخذ منه القيمة بقيمة خراسان فله أن يؤخذ بها حتى
 يخرج إليه في الموضع الذي يخاصمه فيه من كerman هكذا ذكر وهو الصحيح والغصب كاقترض
 في هذه الأحكام ذكره في المنتقى جواهر الفقه في الكفالة * ورجل استقرض من
 رجل دراهم بخارية بخاري أو اشترى ساعة بدراهم بخارية بخارية فالتقيا في بلدة لا توجد
 البخارية فيها تالوا يؤجل بقدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل لأنه ذو عسرة
 فكان له النظر إلى الميسرة من صلح الخاتية في الصلح في الدين * القدوري استقرض
 دراهم بخارية والتقيا في بلد لا يقدر على البخارية أن كانت تنفق في ذلك البلد فإن شاء
 صاحب الحق أجله قدر المسافة ذاهبا وجائيا ويستوثق منه بكفيل ولا يأخذ وإن كانت في
 بلد لا تنفق فيه وجبت القيمة مختصرا التا تاريخية في الرابع والعشرين من البيوع * رجل
 أقرض من الناصري مبلغا قيمته سبعة مثاقيل نصف دينار يسابوري ومضت سنون وتغير

شهر الناصري حتى صارت قيمته ثمانية عشر ديناراً يساوي قوله أن يعالجه بالنقد الذي دفعه اليه وإن لم يوجد ذلك يجب عليه من النسيابوري من جواهر الاقتاوي في الكفالة والحوالة والقرض * استقرض فلوساً فكسدت رذمتها درر الغرور في الصرف إن الدائن إذا استوفى من غريمه زيوفاً فأنفقها ثم علم أنها زيوفاً يرد مثل الزيوفاً ويرجع بالبياد شرح المجمع لابن مالك في فصل فيما يدخل في البيع تبعاً لمخلصا * استوفى دينه دراهم فأنفقها ثم علم زيوفاً لم يرجع بنسبته عند ما وعدهم ما وعدهم أبي يوسف يرد مثل الزيوفاً ويرجع بالبياد غنية في بيع الشيء على أنه كذا من البيوع * ومن له على آخر دراهم جياذ ففقدوها زيوفاً وهو لا يعلم فأنفقها أو هلكت ثم علم فليس له شيء وقد تم استيفاءه عند أبي حنيفة ومحمد وإن كان المقبوض قائماً له أن يردّه ويرجع بمثل حقه (١) كافي شرح الوافي من متهزئات البيوع لمخلصا * قال إذا كان له على آخر دراهم جياذ ففقدوها زيوفاً وقال أنفقها فإن لم ترجع فزدها على فعله ولم ترجع فله أن يردّها ولو وجد المشتري المبيع معيباً فأراد أن يردّه فقال البائع به فأن لم يشتر فزده على فقرضه فلم يشتر ليس له أن يردّه (٢) والفرق أن الزيوفاً لا تصير ملكاً للقابض بالبياد ما لم يجزها وإنه علق التجويز برؤسها وأرجعها أن يقبلها إنسان كان البياد في غيب مبيع أو قضاء دين فإذا وجد القبول من ذلك ثم القبض لهذا قبله سابقاً عليه اقتضاء وإدالم يوجد القبول لم يصير ملكاً له فكأن حق الرضا قبلها كما كان فإنه انما يقطع إذا دخلت في ملكه ولم تدخل بعد فهو انما تصرف في ملك الغير وفي فصل العيب المبيع ملكه وامتناع الرد كان معلقاً بالتصرف فيه فإنه دلالة الرضا وأمر البائع ببيعه ووجد القبول إذا لم يشتر باطل لا يلزم شيئاً (٣) قال ومن له على آخر جياذ إذا قضى زيوفاً لم يعرف فأنفقها فزده عليه بعيب الزيادة فإن كان علم حين أنفقها أنها زيوفاً ليس له أن يردّها على الأول والأفله أن يردّها على الأول سواء ردّه بقضاء أو برضا بخلاف المبيع إذا ردّه بغير قضاء حيث لا يردّه على بائعه لأنه انما امتنع الردّ لأنه لا يردّه بغير قضاء يجعل بيعاً جديداً في حق الثالث وهو البائع الأول وهما لا يمكن أن يجعل بيعاً جديداً لأنه لا يمكن الردّ لما قلنا إن ملكه متعلق بالتجويز بها ولم يوجد ولا يبيع بدون الملك من دعوى القاعدة * أخذ دراهمه من عليه وأنفقها الساقط ثم وجد بعضها زيوفاً فالأضمان على الناقد وردّه على الدافع وإن أنكر الدافع أن يكون ذاهباً فذاع فوقعه فالقول قول القابض (٤) لأنه يشكر أخذ غيره وهذا إذا لم يقتر باستيفاء حقه من الجياذ فإن كان أقل لا يرجع إن أنكر الدافع أن يكون ذاهباً في أواخر المسابع من قضاء البرازية * ولو أمر خديطاً أن يتقد فلا ناعنه ألف درهم جسيمة ففقدته أمانة بدرجة أو غلته لم يرجع إلا بمثل ما أعطى لأنه يرجع بحكم الاقتراض ولو كان المأمور كفيلاً يرجع بألف جسيمة لأنه يرجع بحكم تلكه ما في ذمة الأصيل (٥) منية المفتي * المديون إذا قضى الدين أجود مما عليه لا يجبروب الدين على القبول كما لو دفع اليه أنقص مما عليه لا يجبروب الدين كما لو أعطاه خلاف الجنس وذكر في بعض الكتب أنه إذا أعطاه أجود مما عليه يجبر على القبول عندنا خلافاً لفرز والصحيح هو الأول ولو كان الدين مؤجلاً ففضاء قبل حلول الأجل يجبر على

- (١) وإن علم فلا شيء له اتفاقاً وليس له أن قائماً أن يردّه لأنه اسقط حقه في الجوده كما سيجي في القواعدية بعد
(٢) مثل عن له على آخر دين من الدنانير أو العضة دفعه له بشرط أن لا يروح وأن لا يردّها عليه فراج منها البعض وبقي البض هل له أن يردّه أجاب نعم له ردّه كذا في فتاوى ابن نجيم في آخر الهبة بعد
(٣) والمسئلتان مذكورتان في الصلح عن الدين من النسيئة والتأخير خاتمة في خيار العيب تفلا عن الفنية والمختارات بعد
(٤) كذا في الفصل السادس من اجارة الخلاصة وقد تقدم في كتاب الاجارات بعد
(٥) مزماناً بهذه المسئلة في كتاب الوكالة تدل على القيمانيات الفضيلية بعد

القبول وان أعطاه المديون أكثر مما عليه وربما فان كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين جاز
وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه أوفى الدين أكثر وقال انما ما نشر الانبياء
هكذا نزن محمول على ما اذا كانت الزيادة زيادة تجرى بين الوزنين وأجعو على أن الدائق
في المائة يسير بجري بين الوزنين وقد دراهم والدرهمين كثير لا يجرى واختلقوا في نصف
الدرهم قال أبو نصر الديوبسي نصف الدرهم في المائة كثير يرد على صاحبه فان كانت الزيادة
كثيرة لا تجرى بين الوزنين ان لم يعلم المديون بالزيادة ترد الزيادة على صاحبه وان علم المديون
بالزيادة فأعطاه الزيادة اختيارا هل يحل الزيادة للقابض ان كانت الدراهم المدفوعة مكسرة
أو صحاحا لا يضره التبعض لا يجوز اذا علم الدافع والقابض ويكون هذا هبة المشاع
فما يحل القسمة وان كان المدفوع صحاحا يضره التبعض وعلم الدافع والقابض جاز ويكون
هذا هبة المشاع فيما لا يحل القسمة فاضحيان في أوائل باب الصرف * (جن) رب الدين
اذا ظفر الجنس حقه من مال المديون على صفته فله أخذه بغير رضاه ولا يأخذ الجليد بالردى
وله أخذ الردى بالجليد ولا يأخذ خلاف جنسه كالدرهم والدنانير وعن أبي بكر الرازي له
أخذ الدنانير بالدرهم وكذا أخذ الدرهم بالدنانير استحسانا لا قبسا ولو أخذ من الغريم غيره
ودفعه الى الدائن قال ابن سلة هو غاصب والغريم غاصب الغاصب فان ضمن الاخذ لم يضر
قصاصا بدنيته وقال نصر بن يحيى صار قصاصا بدنيته والاخذ بعينه له وبه يفتى (١)
ولو غصب جنس حقه من المديون فغصبه منه الغريم فالتخاريفنا قول ابن سلة قنية في كتاب
المدائيات رجل أخذ دراهم المديون ودفعها الى الدائن قال نصر بن يحيى لانه كلامين له
وعليه الفتوى كذا ذكره في غصب الواقعات من غصب القاعدية ملخصا * وفي جمع البخاري
أخذ غير الدائن من مال المديون قد رادين ودفعه الى الدائن ان كان ما أخذه من جنس
الدين فالتخاريفيه قول نصر بن يحيى وان كان من غير جنسه فالتخاريفيه قول ابن سلة فماتت فضيلة
في ضمانات غاصب الغاصب والحاصل من الجواب أن صاحب الدين اذا استهلك شيئا من مال
المديون فان كان من جنس دينه يصير قصاصا بدنيته وان لم يتقاصا وان لم يكن لا يصير
قصاصا وان استهلك شيئا من ذوات القيم لا يصير قصاصا بدنيته ما لم يتقاصا (٢) عمادية
في بيع الوفاء * وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلت النفقة لا تقع المقاصة بدني
النفقة بالارض الزوج بخلاف سائر المديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس
فشابه ما اذا كان أحد الحدين جيذا والآخر دينا ولا يقع التقاض بلا تراش عند رجل
ودبعة والله ودع عليه دين من جنس الودبعة لم يكن قصاصا بالدين حتى يجتمع بعد الاجتماع
لا يصير قصاصا ما لم يحدث فيه قبض وان في يده يكتفي الاجتماع بلا تجديد قبض فتقع المقاصة
وحكم المصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة (٣) انتهى اشباع في المدائيات
* وفي الفتاوى رجل له عند رجل ألف درهم ودبعة وعلى المودع رجل ألف درهم دين
فدفع المودع الودبعة الى الغريم المودع فله مودع الخيار ان شاء أجاز القضاء ولا شيء له على
المودع وان شاء ضمن المودع فبأخذه منه الفه وسلم المودع لرب الدين لان المودع ملك الودبعة
باداء الضمان سابقا على الدفع الى الغريم وتبين أنه قضى دين الغريم من ماله بغير امره فيكون

(١) كذا في الثانية في ابراهيم الغاصبية

والمديون من كتاب الغصب منه

(٢) سئل عن رجل له دين على آخر

فطالبه فوجد معه ثوبا فأخذه منه وقال

لا أعطيك حتى تعطيني حتى وذهب به فجاء

له المديون بعد مدة بدنيته وطلب ثوبه منه

فادعى هلاكه هل يكون حكمه حكم

الرهن ويكون مضمونا عليه من دينه أم لا

أجاب نعم يملك هلاك الرهن مضمونا عليه

كذا في فتاوى ابن نجيم في الرهن منه

(٣) وتجي هذه المسئلة في كتاب الودبعة

نقل عن وكالة البرازية منه

متبرعا وأشار محمد في كماله الأصل إلى أن المودع ضامن يدفع الوديعة إلى غيرهم صاحب
الوديعة ومصورة ما ذكر في كتاب الكفالة رجل دفع إلى رجل ألف درهم وقال له اقض
بهذا ما وجب لفلان على من الدين ولا تدفعها إلا بمحض من فلان فدفعها إليه بغير محضر
من فلان كان ضامنا ألا ترى أن محمدا ضمن الوكيل الدراهم مع أن الدراهم أمانة في يده
وقد دفعها إلى غيرهم صاحب الأمانة ذخيرة في الثاني من المداينات * قضاء الدين طريقه
المقاصة بيبانه أن ما يقبضه رب الدين بصبر منمونا لانه يقبضه لنفسه على وجه التملك ولرب
الدين على المديون مثله أي مثل ما في ذمته فليتقيا مقاصدا وقد تحققت بمجرّد البيع لان
ثم العبد آخر الدين فيكون قضاء عن الاول وانما كان طريق قضاء الدين المقاصة لان قضاء
الدين حقيقة لا يتصور لان القضاء يصادف العين وحق صاحب الدين وصف في الذمة ولذا
قالوا الديون تقضى بأمانها (١) غاية في آخر كتاب الايمان * (نج) طلب دينه
العشرة من المديون فأعطاء العا من الخطة ولم يعهده امنه صريحاً ولم يقل انها من جهة
الدين فهو بيع بالدين وان كانت قيمتها أقل من الدين فان كان الدين بينهما معلوماً تتكون
بيعا بقدر قيمتهما من الدين والا فلا بيع بينهما فنية في المداينات * (جث) قضى دين غيره
ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز وفي (ط) و (حك) بخلافه (٢) وقال ولو أعطى
الوكيل بالبيع الأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على
هذا قاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله من الحل
المزبور * وفي الذخيرة صالح الوكيل الأمر على جارية بعينها على أن يكون الثمن للأمر
على المشتري لا يجوز الصلح ولو أن الوكيل قضى الأمر الثمن الذي له على المشتري ولم يشترط
في القضاء أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل فهذا القضاء لا يجوز وكذلك
لو قضى الوكيل الثمن للأمر على أن يكون الثمن الذي للأمر على المشتري للوكيل كان باطلا
أيضا (٣) نانا رخطية في الوكالة في الفصل المزبور * وفي العيون ميت عليه لا شراؤه وله
على رجل ألف فأدى الرجل دين الميت إلى دائته بقبر أمروصية أو وارثه قال محمدان
قال للدائن حين القضاء خذ هذا الألف الذي على أملاان الميت عن الألف الذي لك عليه
برقت ذمة الميت ولم يكن للوصي أو لوارث مطالبته مديون الميت بالألف وان لم يقبل ذلك
فكذلك تبرأ ذمة الميت ويبقى عليه دين الميت على حاله حتى يكون للوصي أو الوارث
مطالبته بالدين لانه قاض دينه بماله متبرعا بقضائه وبه لا يسقط عنه دين الميت ضمانات
في مسائل تصرفات الوصي * (شج) اذا كان على الميت دين وللميت دين على رجل
كان لمديون الميت أن لا يقضى دينه ما لم يقصوا دين الميت لان مديون الميت لا يبرأ
بدفعه الدين إلى الوارث حال قيام الدين على الميت في الثامن والعشرين من الفصولين
* (ص) تبرع رجل بأداء دين يلا رضامن عليه صح وكذا لو قبل الحوالة بغير أمر
المقبيل برضا المحال له صح ولو تبرع بدين ثم انتقض ذلك بوجسه من الوجوه يعود إلى ملك
القاضي اذا تبرع بقضاء دينه ولو قضى بأمره يعود إلى ملك من عليه ويضمن للقاضي
مثله ولو تبرع بهر ثم خرج من المهرية برزتها وأخرج نصفه من المهرية بطلاق قبل الدخول

(١) معنى قضاء الديون بإداءها على
ما حققه أن الدين وصف ثابت في الذمة
وهذا الوصف لا يزول عن الموصوف فاذا
انصف الدائن حال كونه أخذ ما أعطاه
عن المديون برئ منه وخلص من المطالبة
بطريق المقاصة كذا وجدت بخط بعض
العلماء عليه السلام
(٢) لانه يكون غلبك الدين من غير من
عليه الدين منه
(٣) تجيء هذه المسئلة في كتاب الوكالة
تقلا عن الاشياء بطريق النقل من الفنية
وذكر ما يناسبها فيه أيضا تقلا عن
التناوضية ونور العين عليه

يرجع الى ملك المتبرع وكذا المتبرع بالتمن اذا انسخ البيع رجع بالتمن في الرابع
والثلاثين من الفصولين * (ع) تبرع بقضاء الدين على انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب
على وجه الاسقاط فله تبرع أن يرجع عليه بما تبرع قسبة في المدائيات * اذا
تبرع انسان بقضاء الدين بغير امره ثم ظهر أن لاديين يعود الدين الى ملك المتبرع خزائن
المتبرعين في آخر فصل في التبرع من البيع * ولودفع المديون الى الطالب لينقده فله ذلك
في يده كتبت في الفصل الثاني عشر من كتاب الغصب أنه يهلك على المطلوب من يبيع
التمناوى الكبرى في البيع * أعطى المديون دينه من الدائن حيث أخذ الموص
الطريق يأخذون أموال المسافرين فأراد الدائن أن لا يأخذ منه ليس له ذلك لأن المديون
حينما قدر على الاداء فله أن يؤدى كذا ذكر عن ابراهيم بن يوسف * قال الفقيه أبو الليث
وعندى أن الموص اذا استولوا عليهم فله أن يمنع من القبض لأن المال صار فى أيدي
الموص ألا يرى أن الكفيل بالنفس اذا أسلم فى مفازة أو فى موضع لا يقدر المكفول له
على استيفاء حقه منه لم يصح تسليمه وكذا الغاصب اذا سلم الغصب الى المالك فى موضع
يخاف عليه لم يصح تسليمه حتى كان للمالك أن لا يقبل واذا لم يقبل لا يبرأ الغاصب عن
المغصوب ويقول الفقيه بفتى ذخيرة برهانية فى كتاب المدائيات * (ق ب ج) للمديون
طلب القباله من رب الدين بعد القضاء ان كان دفع هو ورق الكتاب ولومات الدائن بعد
الاستيفاء وبقبض القبالة فى ورثته فله مديون بالمال منهم ان كانت الكاغدة مملوكة له وان
كانت مملوكة للدائن فله طلب وثيقة القضاء منه أو من ورثته اذا لم يدفع القبالة ولا بد فى بيان
صحة دعوى القبالة من بيان قدر الكاغدة وصفتها وبيان قدر المال المكتوب فيها فنية
فى أوائل كتاب المدائيات * (ش م) قال المديون بعشرة للدائن أعطى القبالة وخذمنى خمسة
فأخذها منه ودفع القبالة من غير صلح جرى بينهم الا بسقط حقه فى الباقي فى باب ما تقع به
البراءة من مدائيات التندبة * قال المديون وفى يده قبالة عشرة دنانير بنج دينار بده فإله
بتوهم (١) يبرأ عن الباقي وبه بفتى جامع الفصولين * رجل أورد الى بعض التجار
من رجل سفينة فأعطاه التاجر بعض المال وبقي البعض هل يكون لصاحب السفينة أن
أن بطلان التاجر بأداء ما بقي قال رحمه الله ان كان للكتاب مال قبل المكتوب اليه فكتب
اليه أن يدفعه الى صاحب السفينة فأقر المكتوب اليه بالكتاب وأقر أن المال دين عا به
للكتاب يجبر المكتوب اليه على دفع الباقي فان لم يقر المكتوب اليه بالكتاب لا يجبر وكذا اذا
لم يقر أن المال دين عليه للكتاب لا يجبر الا اذا أقر المكتوب اليه أن لصاحب السفينة ديناً
على الكتاب وضمنه لصاحب السفينة فيضع ضمانه ويؤخذه فاضحيان فى كتاب
الكفالة * والمقرض لو ضمنه كل شهر ثم جمع فله ذلك جامع الفصولين * والحيلة فى صحة
تأجيل القرض أن يجبل المستقرض المقرض على آخر دينه فأجل المقرض ذلك الرجل
مدة معلومة فانه يصح حتى ليس له أن بطلان المستقرض دينه اذا حلوا التبرع براءة الدين
فى رواية وبرائة المطالبة فى رواية وليس له أن بطلان الغنم عليه قبل الاجل جامع
الفصولين فى الرابع والثلاثين * (دس) قال الدائن للمديون بعد المطالبة اذهب وأعطى

(ترجمه)

(١) أعطى خمسة دنانير أعطاك القبالة

كل شهر عشرة فليس تأجيل لأنه أصح بالأعطاء * (مط) ما يدل على أنه لو باعه بمائة الى
سنة على أن يؤدي اليه كل شهر كذا صح البيع من شروط انصاف * قال أي المدون
سر الدائن لا أقتر بمالك حتى تؤخره عنى أو تخط ففعل أي التأخير والخط لأنه ليس بمكر
عليه أي الدائن حتى أنه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الخط لا يتمكن من
مطالبة ما حط أبدا ولو أعلن أي ما قاله سرا أخذ الآن أي أخذ المال من المتز في
الحال بلا حط وتأخير دروي باب الصلح * ماتت المرأة والمهر على الزوج فأجل سائر
الورثة شهرا فهل لهم أن يطالبوه قبل الشهر أم لا أجاب نعم لأن التأجيل مدة العقد
فليس تدعى بقاء العقد كزيادة وبقاء العقد ببقاء الموقوف عليه ولم يبق ألا يرى أنه لو أجل
في الثمن بعد هلاك المبيع أو زاد في الثمن أو في المبيع لا يصح ولو أجل بعد هلاك البائع
أو المشتري والمبيع قائم صح لهذا قاعدة في كتاب الدعوى * والتأجيل ثلاثة أضرب
تأجيل بأيام أو شهرا أو سنة من معلومة وأنه صحيح إذا قبل المظلوب والافلا والمال حال
وتأجيل الى أجل مجهول جهالة متقاربة كالحصاد والديار والحداد والبروز والمهرجان
وتحرف فيصح التأجيل وإن كان البيع بهذه الآجال فاسدا ~~ال~~ يمكن التأجيل في الثمن الى
هذه الآجال جائز وتأجيل مجهول جهالة متفاحشة كالاجل الى مهب الريح أو مطر
السماء أو قدوم السحاب أو قدوم شريكك من سفر ونحوها فالأجل باطل والمال حال في
باب ما يتعلق بالأجل من مديات القنية * صح تأجيل بدل المستهلك دراهم كان أو دنانير
أو غير ذلك وقال زفر لا يصح جامع الفصولين في الرابع والثلاثين * ولو كان له على آخر
ثمن مبيع فجعله نجوما على أنه أن آخر عليه فبما فالمال عليه حال فالأمر كما شرط مجمع
الدعوى * رجل له على رجل ألف درهم قرض فصالحه على مائة منه الى أجل صح الخط
والمائة حالة وإن كان المستقرض جاحدا للقرض فالمائة الى الاجل فاضبطت في
الصرف من كتاب البيوع * من عايه الدين المؤجل إذا قضى المال قبل حلول الاجل ثم
استحق المقبوض من يد القابض عاها المال مؤجلا لان الاجل ماسقط ههنا مقصودا انما
سقط حكم القضاء من قبل من له الاجل وفي المتن في عن محمد ورجل له على آخر ألف درهم حالة
فقال له رب الدين ان دفعت الى غدا خمسة مائة فالتجسمائة الاخرى مؤخرة عنك سنة
وان لم تدفع غدا خمسة مائة فالألف عليك على حالها فهذا جائز (١) ذخيرة في أول كتاب
المديات * (ص شش) قضاء قبل أجله برئ وأيسر للطالب أن يأبي القبول * (قح)
ولوردة مبار يافة عادم مؤجلا ولو اشترى منه شيئا بالدين المؤجل ثم رده بعد بيعه قضاء عاد
الاجل ولو تقايلا لا يعود ولو كان بهذا الدين كفيل لا تعود لك كفاية في الوجهين في آخر باب
ما يتعلق بالأجل من مديات القنية * عليه مال مؤجل فقال بعهته حالا أو قال
أو أبطلت الاجل أو قال تركت هذا الاجل فهذا كله يعل الاجل وبصير المال حالا ولو
قال لا حاجة لي في الاجل أو قال برئت من الاجل فالمال مؤجل على حاله (٢) قبيل
المسئلة المذكورة * ولا يجوز لامريض أن يرضى دين بعض الغرماء دون بعض (٣)
سواء كان الدين في الصحة أو في المرض الا ما استقرضه في مرضه ولو اشترى شيئا في مرضه

(١) سئل عن رجل عليه دين لاخر ماسقط
عايه في غرة كل شهر قدومه ما واثمده
عايه أنه اخذ ما في الشهر ودخل من
التالي نصفه ولم يوف قسطه كان لاسق
عليه في القسط ويكون المال حالا فهل
الانهاد صحيح ويعد مل بوجبه أم لا
أجاب نعم الانهاد صحيح كذا في فتاوى
ابن نجيم ~~سند~~
(٢) كذا في خزنة المفتين في اقرار
المريض ~~سند~~
(٣) الا أن يكون استقرض في مرضه
ألفا وقض أو اشترى شيئا بثل قيمته وقضه
ثم قضى القرض ونقه ثمن ما اشترى فان
ذلك يجوز على الغرماء كذا في خزنة المفتين
في اقرار المريض ~~سند~~

(١) وكذا في الفصولين في اقرار المريض
من أحكام المريض وذكره في الهداية
وكذا في الخلاصة والبرازية في اقرار
المريض مع التفصيل منه

فيجوز قضاؤه خزائن الاكل (١) في آخر كتاب الاقرار * رجل مات وعليه دين لرجل
فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت لي عليه وغرماء الميت قالوا الابل
قبضت في مرضه الذي مات فمسه ولنا حق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كانت الالف
المقبوضة قائمة شاركوه فيها لان الاخذ حادث في حال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض
ولو كانت المقبوضة هالكه لاشي غرماء الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع
ظاهر والظاهر يصلح للدفع لا لايجاب الضمان في حال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة
المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد اجمعوا على أن المقبوض كان ملكا للميت فيصلح
الظاهر شاهداهم وبعد هلاك المقبوض حاجته الغرماء الى ايجاب الضمان فلا يصلح
الظاهر شاهداهم قاضيان في أواخر الوصايا

﴿ كتاب الكفالة وفيها فصول ﴾

• (الفصل الاول في ألفاظها وما يكون كفالة وما لا يكون) •

وفي التفريد ألفاظ الكفالة كل ما عني عن العهد في العرف والعادة في الثاني من كفالة
التاريخية • وفي فتاوى النفي "لوقال اصحاب الدين الدين الذي لك على فلان أنا أدفعه
الك أنا أسلمه اليك أنا أقضيه اليك لا يصير كفالة ما لم يتكلم بالفظ يدل على الالتزام بأن يقول
كفلت أو وضعت أو على أو إلى وفي متفرقات الامام خالي لوقال منجزا لا يكون كفالة أما
لوقال تملك ما يكون كفالة فهو أن قال ان لم يؤد فلان أنا أو ذى يصح في الاول من الخلاصة
والبرازية • رجل عامل انما انا فقال له بالفارسية من تراا بكما طلم أو قال أركه طلب كنم
فقال رجل اذن (٢) لا يثبت الضمان بهذا اللفظ المجرد الآن ينضم اليه نبي يعتبر
عن الكفالة بجواهر الفتاوى في الخامس من الكفالة • رجل قال لقوم هرجه شما را
از فلان ايد بر من (٣) قالوا هذا كلام باطل لا يلزمه شيء (٤) قاضيان في الكفالة
قبيل مسائل السفحة • قال اكدل لي بنفس هذا أو قال اكدل لي بما عليه فقال كفلت
تت الكفالة قاضيان في أواسط الباب الاول من النكاح • طلب من غيره قرضا
فلم يقرضه فقال رجل أقرضه فأقرضته فأناضامن فأقرضه في المال من غير أن يقبل
ضمانه صريحا يصح ويكفي هذا القدر برازية في الفصل الاول من الكفالة • رجل قال
لا ترادفع الى فلان ألف درهم على أي ضامن لها والمدفوع اليه حاضر يسمع هذه المقالة
فدفع قال ألف قرض للدافع على الآخر والقابض وكيل بالقبض وليس له أمور أن يأخذها
من القابض ولا امر أن يأخذها بعينها من القابض وانما قال في الكتاب والمدفوع اليه
حاضر يسمع لان المدفوع اليه يصير وكلام من الآخر بالقبض والوكالة لا تصح قبل علم الوكيل
فتستتر حضرته وسماعه فلا واسم لكها القابض يضمن ولو هلك في يده نهلك أمانة وكذا
لوقال أعطه ولو قال أقرضه على أي ضامن والمدفوع اليه حاضر يسمع قد دفع فهو قرض
على القابض والآخر ضامن ولو قال القابض أعطني ألفا على أن فلانا ضامن وذلك الرجل
حاضر يسمع فقال نعم فهو قرض على القابض والآخر ضامن في أواخر السابع من

(ترجمة)

(٢) من ابن أهلك أو قال من أطلبك
فقال رجل مني

(ترجمة)

(٣) كل شيء بأني عليكم من فلان فهو
على

(٤) ولو قال انجسه ترا بر فلا نسب من
بدهم (النبي الذي لا على فلان أنا
أعطيكه) لانكون كفالة في البرازية
في نوع في الالفاظ منهم

(١٥) جواب مالك عليه علي - أو ما أقول الجواب عنه أو كل شيء لله عليه علي* (ترجمة) (٢) النبي الذي لا
علي فلان أنا أقول الجواب عنه (٣) وجرم بالاقول في كفالة المثبتة والفتاوى الصغرى والتقية بعد (ترجمة) (٤) أنا ان لم أقدر علي
أن أحضر فلا تجزأ جواب مالك علي* (٥) هذا إذ لم (٣١٦) يقبل عن الغائب في المجلس رجل فان قبل أو خاطب القسولي عن

الطالب بأن قال نعمن لفسلان أو ضمن
فلان فقال قد فعلت يتوقف على اجازة
الغائب ولا كفيل أن يخرج عن الكفالة
قبل اجازة الغائب كذا في الخلاصة بعد
(٦) وفي تصحيح القدوري للشيخ قاسم بن
قطوبغا المختار قوله ما عند المحبوبي
والنبي كذا في تلخيص الجامع الكبير
علي ما في الدرر بعد

(٧) وفي كفاية الاسرار للديوبسي الكفالة
لغائب لا تتوقف على اجازته حتى يقبل
عنه حاضر عند أبي حنيفة ومحمد وقال
أبو يوسف آخر يصح من مشايخنا من
أقول يصح فافذا ومنهم من يقول يصح
متوقفا على اجازته وظاهر الرواية يدل على
القول الاول لانه ذكر في الاصل انها جائزة
على القول الاول والجواز انما يطلقه
محمد علي النافذ وأما الموقوف فيسميه محمد
باطلا إلا أن يجيزه بعد

(٨) وأما إذا اختلف بعد ما قدم الطالب
فقال أردت به الاقرار بكفالة وجدها فيها
بخطاب وقبول وقال الكفيل لا بلى أردت به
الانشاء وما أردت خطابا ولا قبولاً فالقول
قول الطالب فهذه المسئلة انما تنافي على
قول أبي حنيفة ومحمد فافذا ما علي قول أبي
يوسف قال كفالة صحيحة حل كلاله على
علي الاقرار أو على الانشاء كذا في الخامس
عشر من كفالة المتأخر خاتمة بعد

* (ترجمة) *

(٩) أنا ضمنت وقبيلت علي أن أبيع
بستانه وأعطي لك هذا المال أو قال له
قبيلت علي أن أعطيتك هذا المال من
تركنه

(١٠) وفي الاول من كفالة البرازية
وان ضمن علي أن يبيع مال نفسه ويوفيه
هذا المقدار يصح ويجب علي البيع

وقضاء المقدار بعد
عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كفاية السراجية

الاستروشي * وذكر شمس الاسلام جواب مال يوبرن أو جواب كويم أو هرجه ترابروي
ايديرن (١) لا يكون كفالة النجيه ترابرفلانست من جواب كويم (٢) فهو كفالة
بحكم العرف وقبل لا (٣) الذب الذي لا علي فلان ازم قبول كن لا يكون كفالة وقد
ذكرناه من المحل المزبور * وفي أجناس الناطقي اذا قال لك عندي هذا الرجل أو قال
اني أو قال دعه الي فهذا كله كفالة من المحل المزبور * وأما اذا قال هو لدني فنبني
أن يكون كفالة واذا قال النجيه ترابرفلانست من جواب كويم ان هذا كفالة بحكم
العرف وكان الشيخ الامام ظهير الدين يفتي بأنه لا يكون كفالة وكذا كان يفتي في قوله
جواب مال يوبرن أو جواب مال قوم بكميم انه لا يكون كفالة وعن القاضي الامام
ركن الاسلام علي السغدري أنه قال اذا قال كك من فلان كس را حاضر تتوانم كرد
جواب ان مال يوبرن (٤) ان هذا لا يكون كفالة في الثاني من كفالة لتأخر الثانية *
(فيج) قال لا تتركفل عنى بما علي من الدين فقال فليكن وكب في القبالة تكفلت فلان
ابن فلان بهذا القدر المذكور في هذه القبالة ولم يتلفظ به ليس للداش أن يطالب به ولا تصح
هذه الكفالة وان قبل الداش الخط ولو أشهد علي نفسه في الصورة لا ولي لا يصح أيضا
* (بص) كسبة الكفالة في الخط بعد ما طلب الداش كفالة وان لم يتلفظ بها قنية في أواملي
كتاب الكفالة * اذا كان المكفول له غائبا فهي باطلة خلافا لثاني (٥) وأجمعوا
أنه لو أخبر عن الكفالة حال غيبته يجوز ولو كان المكفول عنه غائبا فكفل وأجاز الطائفة
وهو حاضر جاز وان قبل عن الغائب في المجلس قابل توقف وان لم يقبل عنه قابل بطل
عندهما (٦) وفي بعض الكتب أن التتوي على قول الثاني (٧) ولو قال الطالب
أخبرت عن الكفالة حال غيبة المكفول له وأجاز وقال الكفيل كان انشاء فالقول للطالب
(٨) في الاول من كفالة البرازية * قال محمد في الاصل أنا كفيل بكل ما يقرئك به فلان
فادعي المكفول له علي فلان مالا فأنكر خاف فنكل وقضى عليه بما مال لا يصير كفلا به
ولو كان اقرارا من كل وجه لصار كفلا به كذا في الجامع الصغير لقاضيخان والفوائد
الظهيرية نهاية في العتيق في باب عتيق أحد العبددين * (الناييع) ولو قال الورثة
للمريض شغلنا الناس كل دين اهدم عليك ولم يطلب المريض ذلك من الورثة والغرماء غضب
لم تصح الكفالة ولو قالوا ذلك بعد موته صحته وفي رواية أخرى يجوز كفالتهم في مرضه
وان لم يطلب المريض منهم وقال أبو يوسف الكفالة جائزة في الوجهين جميعا لتأخر الثانية في
الاول من الكفالة * (فيجيم) له علي آخر عشرة فطالبه فقال رجل من شمان كردم
ويذرفتم كد باغ وبرافروتم واين مال بتودهم أو قال له يذرفتم كد اين مال اذتركه وى دهم
(٩) لانسخ الكفالة ولو أضافها الي بيع ماله تصح حتى لو باع يدرمه ذلك القدر ويجب علي
بيعه قنية من باب تعاقب الكفالة وكذا في الاول من كفالة البرازية * ضمن ألفا علي أن
يؤتيها من ثمن الدار هذه فلم يبعها الاخصان علي الكفيل ولا يلزمه بيع الدار في الثاني (١٠)
من كفالة البرازية وكذا في الخلاصة * كسبل بنفسه وسلمه الي طالبه ويرى فلازم الطالب
المالك ففقال الكفيل دعه وأما علي كفا التي فضل فهو كفيل بنفسه بقبول منه وهو ترك

الملازمة

اذا كفل بالدين علي أن يعلم من مال الاصيل قال بعضهم لا يصح وقال بعضهم يصح ويجب
عليه تسليم الدين من ماله كذا في آخر كفاية السراجية

الملازمة ولولم يترك ينبغي أن لا يكون كفلا إذا نصح الكفالة بلاقبول الطاب ولو قال
خل سبيله على أن أو قبل به تكون كفالة بنفسه استحسانا ولو قال على أن أو قبل به أو
أن أتيت به فهو كفيل فعلى هذا الوفاق يذرفتم كد فلان بتورسنا أو قال أو ردين فلان يزدلين
تورمن (١) فهو كفيل جامع الفصولين في الكفالة الفاسدة وفي المنة عن الحسن إذا
قال من يلزم غريمه خل سبيله فأنا أو قبل به إذا بدال لم يكن كفالة بنفس ولو قال خل
سبيله على أن أو قبل به ففي القياس كذلك وفي الاستحسان يكون كفالة بنفس نانا رخانه
في الثامن من الكفالة * وان كفل للمرأة أو رجل نفقة كل شهر لم يكن كفلا إلا بنفقة شهر
واحد وعند أبي يوسف إذا كفل بنفقة كل شهر كان على الأبد استحسانا وكذا الوفاق
رجل لامرأة تزوجي فلانا على أن يضمن نفقتك كل شهر كان على الأبد استحسانا ولو
قال الكفيل كفلت لك عن زوجك نفقة سنة كان كفلا بنفقة السنة وكذا الوفاق كملت لك
النفقة أبدا وما عاشت كان كفلا مادامت في نكاحه وإذا كفل إنسان نفقة شهر أو سنة
فطلقها وزوجها بأداء أو رجعا يؤخذ الكفيل بنفقة العدة قاضيان في باب النفقة (مخ)
قال لامرأة ثبته مادمت حية ودمت حيا فنفقة حتى لا يصح حتى يقول فالنفقة
التي تجب على أخي فعلى قبة في باب ما يصح من الضمان * رجل كفل بنفس رجلا إلى
ثلاثة أيام ذكر في الأصل أنه يصير كفلا بعد الأيام الثلاثة وجعله بمنزلة ما لو قال لامرأة أنت
طالق إلى ثلاثة أيام فأن الطلاق يقع بعد ثلاثة أيام وعن أبي يوسف أنه يصير كفلا في الحال
(٢) وفي الطلاق يقع الطلاق في الحال (٢) أيضا وقال الفقيه أبو جعفر يصير كفلا في
الحال قال وذكر الأيام ثلاثة لتأخير المطالبة إلى ثلاثة أيام لتأخير الكفالة ألا ترى أن
هذا الكفيل لو سلم نفس المكفول عنه قبل الأيام الثلاثة يجبر الطالب على القبول وما ذكر في
الأصل أنه يصير كفلا بعد الأيام الثلاثة أراد به أنه يصير كفلا مطا بعد الأيام الثلاثة
وغيمه من المشايخ أخذوا بظاهر الكتاب (٤) وقالوا لا يصير كفلا في الحال فإذا مضت
الأيام الثلاثة قبل تسليم النفس يصير كفلا أبدا لا يخرج عن الكفالة ما ريسلم قاضيان
في أوائل الكفالة (خ) قول أبي يوسف أشبه بعرف الناس ولو قال كفلت بنفسه من
هذه الساعة إلى شهر يبرأ بعضي الشهر بلافلاف وكذا الوفاق على أن يبرأ بعد الشهر قال
يذرفتم عن فلان راده روز (٥) يصير كفلا للحال ويبرأ بعضي العشرة ولو قال ناده روز
(٦) يصير كفلا بعد العشرة (عده) كفل بنفسه إلى شهر وعلى أنه يبرأ بعد الشهر فهو كما
قال في السادس والعشرين من الفصولين * ولو أراد أن يكفل بنفسه إلى شهر ولا يصير كفلا
فالحلية (٧) على ظاهر الرواية أن يقول كفلت بنفسه إلى شهر على أن يبرأ بعد فلا يصير
كفلا أصلا ولا يصير كفلا للحال في الظاهر إذ فيه يصير كفلا بعد فلا يشترط أنه يبرأ بعده
بطل أصلا في الثلاثين من الفصولين * ولو قال كفلت بنفس فلان شهرا أو ثلاثة أيام لم يذكر
محمد هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هذا وما لو قال إلى شهر أو إلى
ثلاثة أيام سواء ومنهم من قال بان في هذه الصورة يطالب الكفيل في المدة ويبرأ بعضي المدة
رأيه مال الإمام عبد الواحد الشيباني (٨) في السادس من التارخانية * وذكر في الأصل

(ترجمة)

- (١) قيات على أن أحضر لك فلانا أو
قال أبرد فلان عندك على
(٢) وفي التهمة عن أبي يوسف أنه كفيل
للحال إلى ثلاثة أيام وهو أشبه بعرفنا ونفقي
أنه إذا مضت المدة المذكورة فإلغاضى
يخرجه عن الكفالة وكذا في الصغرى
وفي آخر الفصل الأول من التارخانية
وإذا كفل عن إنسان مالا أو نفقا إلى شهر
فإنما يطالبه بعد مضي الشهر قال بعضهم
يصير كفلا لأن مؤبلا إلى شهر والأول
أصح
(٣) وفي الظهيرة انما يقع الطلاق بعد
انقضاء المدة على قول زفر
(٤) وفي السراجية وهو الأصح وفي
الصغرى وبه يفتي كذا في السادس من
التارخانية وكذا في التهمة
(ترجمة)
(٥) قال قيات الكفالة بثلثين فلان عشرة
أيام
وفي الخاتمة لو قال أنا كفيل بنفس فلان
إلى عشرة أيام وإذا مضت العشرة فأنا
بري منها قال محمد بن الفضل لا يطالب
بهذه الكفالة إلا في العشرة ولا بعدها
في الفصولين لا يتخلو عن قصور قلنا مل
(ترجمة)
(٦) ولو قال إلى عشرة أيام
(٧) وهذه الرواية انما تفتي على ما قال عامة
المشايخ أنه لا يصير كفلا في الحال وهو
ظاهر الرواية لا على ما قاله أبو جعفر (م)
(٨) وقوله إلى غدا ذكر السرخسي أنه يصير
كفلا مطا في الحال وبه يفتي من أوائل
كفالة المنة

أن لو قال كملت بنفس قلان شهر اربكون كغلا أبدا فاضيجان في الكفالة

(الفصل الثاني فيما يصح منه الكفالة وما لا يصح وما يصح من الكفالة وما لا)

اعلم أن الأيمان بالنسبة إلى جوار الكفالة بها تنقسم بالقسمتين الأولى إلى ما هو أمانة لا تضمن كالوديعة والمستعار والمسئور وما لا المضاربة والشركة وإلى ما هو مضمون ثم المضمون ينقسم إلى ما هو مضمون بغيره كالبيع والمرهون وإلى ما هو مضمون بنفسه كالبيع فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والكفالة بينهما كالمبيع فاسدا وتسليمها فإن كان الأول لم تصح الكفالة فيما يكون أمانة أو مضمونا بالغير ونصح بما يكون مضمونا بنفسه عندنا وإن كان الثاني ففيها كان مضمونا بغيره جازت وفيما كان أمانة فإن كان غير واجب التسليم كالوديعة ومال المضاربة والشركة لا يجوز الكفالة بتسليمه وإن كان واجب التسليم كالمسئور تصح الكفالة والكفيل مؤاخذ بتسليمها مادامت بأقربه فإن هلك فليس على الكفيل شيء عناية في الكفالة * ونصح الكفالة بالأيمان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والمبيع فاسدا إلا أنه يجب تسليم عينه حال بقائه وقيمه حال هلاكه فكان مقدورا لتسليمه فتصح ولا تصح بالمضمونة بغيرها كالبيع والمرهون لأنه لو هلك لا يجب شيء بل ينفسخ البيع ويسقط الدين فلهذا لا يصح وقبل يصح وهو الأصح وتبطل بالهلاك لا القدرة قبل الهلاك والعجز بعده من كفالة الاختياره قال ولو كفل بالأمانة ولم تجز ثم صارت الأمانة مضمونة هل تعود الكفالة جائزة حتى يؤاخذ بها الكفيل أجاب لا إلا أن يكون أضاف الكفالة إلى سبب الضمان من شخص معلوم أو علقها به نحو أن يقول إن أفسد القصار ثوبك غدا ولو ضمن بنفس الثوب من غير شرط الفساد لا تصح عند أبي حنيفة وعندهما تصح لأنه غير مضمون على الجبر عنه ومضمون عندهما فاعديه من الكفالة * ولو دفع ثوبا إلى قصار ليقصره وضمن به رجل لو هلك جاز على قول من ضمن القصار لا عند أبي حنيفة وكذا أمثاله من الصنائع ولو قال إن أفسد جاز بالاجماع أذ علق التكفيل بما يوجب الضمان جامع الفصولين في الكفالة الفاسدة * وفي المحيط أمر رجلا أن يكفل عنه فلان فكمال لا يرجع عما أدى على الأمر (١) في الأول من كفالة البرازية * مريض كفل عن رجل بماله بأمره ثم مات الكفيل وأبى الوثقة أن يجيز الكفالة فإن لم يكن على الكفيل دين يحيط بما له جازت الكفالة من ثلثه وإن أقتر المريض أن الكفالة بذلك كانت في صحته لزمه جميع ذلك في جميع ماله إذا لم تكن الكفالة لوارث ولا عن وارث (٢) فاضيجان في مسائل الأمر بنقد المال من الكفالة * ومنها الحزبية وهي شرط نفاذ هذا التصرف فلا يجوز كفالة العبد محجورا كان أو مأذونا في التجارة ولكنها تنعقد حتى يؤاخذ به بعد العتق من كفالة البدائع (٣) ملخصا * ولو أذن المولى بالكفالة للفقير فكفل بنفسه أو ماله صحت كفالاته ولو محجورا عليه في بيع المحجور في الدين كما إذا استهلك مالا من كفالة الضمانات الفضيلية * كفالة المسكين لا تصح وإن أذن به المولى وإن كفل يؤاخذ به الحزبية منية المتفق في أواخر الكفالة * ضمن بدل الكتابة لم يصح فلو أدى على ذلك الضمان رجع به ممن المحل المزبور * الوكيل بالبيع إذا ضمن الثمن لا نفع عن المشتري لم يجز لأنه بصير عاملا

(١) لأن المالك قول له غائب فتكون الكفالة باطلة وقد سبق في أول النوع وهذا يشير إلى أنه لو أدى بكم الكفالة الباطلة لا يرجع فليتأمل سدا
(٢) وكفالة المريض على ثلاثة أوجه في وجهه كدين الصحة بأن كفل حالة الصحة وهلك ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض بأن قال ماذا لك على فلان فعلى أو ما وجب لك على فلان فعلى فثبت له على فلان في المرض وفي وجهه بمنزلة دين المرض بأن أخذ بر في المرض أنى كنت كملت لفلان في حالة الصحة لا بصديق في حق غرماء الصحة والمالك قول له مع غرماء المرض وفي الأول مع غرماء الصحة وفي وجهه كسائر الوصايا بأن أنشأ الكفالة في المرض الذي مات فيه كذا في الخلاصة في نوع آخر في الجنس الأول من أوائل الوصايا وكذا في البرازية (٣) سدا في محيط السرخسي وفي الخلاصة ولا تصح الكفالة من الصغير وأما العبد فلا يظالم في الحال وبطاب بعد العتق رحمه

لنفسه كما مر ولو أدى بحكم الضمان يرجع لبطلانه وبدونه أي بدون حكم الضمان لا أي
لا يرجع لمكونه تبرعا في باب الوكالة بالخصوص من الدرر * كفل بألف درهم بأذن سيده
وقيمة ألف ثم كفل بألف أخرى بأذنه لم يلزمه حتى يقضى الأول فإذا زال حق الأول بالقضاء
بواخذه لزوال المانع فإن عتق قبل أن يقضى الدين لزما من محيط السرخسي * من
كفالة العبد ملخصا * وكفالة العبد وأتم الولد والمدير بمال أو نفس بدون إذن المولى
لا يجوز في حق المولى وفي حق نفسه صحيح بواخذه بعد العتق وإن بأذن المولى ولادين عليه
صحت برضاه ويساع في دين الكفالة وإن كان عليه دين مستغرق لم يصح في حق الغرماء وإن
أذن المولى فإذا أدى ديونهم أجبرهم الزوال المانع وإن كفل العبد بأذن المولى بنفس رجل
ثم أعتقه مولاه لم يضمن شيئا وإن بمال ضمن المولى الأقل من قيمته ومن الدين والطالب إن شاء
اتبع المولى وإن شاء اتبع العبد وإذا أدى أحدهما رجع على الآخر في الكفالة بأمره
برأية في الأول من الكفالة * بعد ما أذن له دين على رجل فكفل حوله للعبد إن كان العبد
مديونا جازت الكفالة فلأن هذا العبد قضى الذي كان عليه بطلت كفالة المولى فاضحان
في الكفالة * وكفالة الصبي التاجر بأذن وليه أو بغير إذنه بنفس أو مال باطله وكذلك المعتوه
والمبرسم وكذلك رجل عليه مال فأدخل ابنه لغير بالغ معه في الكفالة أو بنفسه ولو
أقر بعد بلوغه أنه كفل بمال أو بنفس وهو صبي كان إقراره باطلا وإن ادعى الطالب أنه كفل
بعد بلوغه لم يصدق على دعواه فإن أقر أنه كفل وهو مغصبي عليه فإن كان ذلك عرف منه
فأقول قوله وإن لم يعرف منه أخذه من الكافي للحاكم في الوكالة بالخصوص من الكفالة *
أقر الصبي بعد بلوغه بالكفالة حال صباه والمغصبي بعد إفاقته أنه كفل حال انغمائه لا يصح
برأية في أوائل الكفالة * وإن وقع الاختلاف بين الصبي بعد البلوغ وبين الطالب فقال
الطالب كفلت وأنت رجل وقال الصبي كفلت وأنا صبي فأقول قول الصبي ولو قال كفلت
وأنا مجنون أو مغصبي عليه أو مبرسم أو تنكر الطالب ذلك وقال كفلت وأنت صحيح إن كان ذلك
معهودا من المقر فأقول قول المقر وإن لم يكن معه هو ذا فأقول للطالب في الثالث من
كفالة التارخانية * (بت) وكذا الوبايع الوصي أو الأب فضمن للقاضي أو لليتيم بعد
بلوغه لم يجز بخلاف القاضي أو أمينه لو باع وضمن لليتيم بعد بلوغه جازية في الكفالة ولو
كفل بنفس رجل غائب لا يعرف مكانه لا يصح في التاسع والعشرين من العمادية * مات
الرجل ولم يترك شيئا فكفل عنه رجل بالدين لا يصح عند أبي حنيفة لأن المطالبة ساقطة
وعندهما صح (١) خلاصة من أواخر الفصل الأول من الكفالة * قلت فكم رلشامن
هذا كله أن الكفالة عن الميت المفلس لا تصح عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف ومحمد تصح
هذا إذا لم يكن للميت مال لا قليل ولا كثير أصلا فأما إذا كان له قليل من المال تصح بالاتفاق
لكن عند أبي حنيفة تصح بمقدار ذلك المال لا غير وعندهما تصح في جميع ما كفل من غير
تقدير فوضيحه ترك الميت مثلا مائتي درهم أو مائتي درهم ودينه ألف درهم وكفل
عنه رجل بألف فعند أبي حنيفة تصح في مقداره ما خلفه وهو مائتان ولا يلزمه أكثر من ذلك
وعندهما تصح ويلزمه الألف بقسمها ولا فرق بين أن يكون عن الميت المفلس ابنه أو واحد

(١) وأيد ابن الغرس قولهما في حاشيته
على الهداية بحديث أبي قتادة وزيف
دليل الإمام فان شئت فراجعهم

من ورثته او اجنبي والخلاف في الكل واحد انفع الوسائط في الكفالة * (فم) كف
 عن ميت مفلس ثم طهر له مال صحت الكفالة بقدره قنية في باب ما يصح من الضمان * ولو
 تزوج امرأة ولم يسم لها مهر افكفله رجل بهر المثل جازت الكفالة كما تجوز لكفالة بالمسمى
 وان دخل بها الزوج يؤخذ الكفيل بعهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها وجبت المتعة
 ولا يؤخذ الكفيل بالمتعة من نكاح خزانة المقتنين * الكفالة بالاجرة جائزة وكذا الحوالة
 ولا يطاب بشئ منها حتى يجب باستيفاء أو شرط التعجيل وهو كالإضافة الى سبب الوجوب
 فاذا وجب له أن يطالب به أي ما شاء ولو جعل الكفيل قبل الوجوب لم يرجع على الأصل حتى
 يبيح الوقت وليس للكفيل أن يأخذ المستأجر حتى يؤذيه لكن إن لزمه من يلزم المكفول
 عنه لما عرف في كتاب الكفالة خلاصة في الرابع من الكفالة وكذا في الرابع من اجارة
 البرازية * فان أعطاء المستأجر كفيل بالاجرة ما لزم المستأجر لزم الكفيل ولا تطل هذه
 الكفالة بالموت كما لا تطل الكفالة بالدرك وليس للكفيل بالاجرة أن يأخذ المستأجر قبل
 أن يؤذى فاذا أدى الكفيل كان له أن يرجع بذلك على المستأجر ان كانت الكفالة بأمره
 فاضيفان قبل فصل السفينة من كتاب الكفالة * بحل الاجرة فكفيل بها رجل ان لم يوفه
 المتافع صحت لانه دين مضعون برزاية في الرابع من الاجارة * فضا القاضى بضمان
 الخلاص باطل (1) صورته استخلاص الدارس يد المستحق اما بشرأ أو هبة أو بوجه من
 الوجوه من شرح أدب القاضى للنفاس * (ق) اشترى الوكيل بالشرأ فطالب البائع
 الموكل بالثمن وكفله به رجل لم يصح من كفالة القنية * (م) الكفالة بالدية على رواية
 القدوري تصح اشارة الى الأصل ان كان لهم حظ في الديوان لانصح والانصح قنية في باب
 ما يصح من الضمان والكفالة * (خ) اهما دين مشترك على آخر فضمن أحدهما نصيب صاحبه
 لم يجز فبرع بما أدى بخلاف ما لو أذاه من غير سبق ضمان فانه لا يرجع بما أدى ولو نوى نصيبه
 على المديون من مرقى مسائل الشريعة * (ض) في صورة الضمان يرجع عا دافع اذ قضاؤه على فساد
 فبرجع كما لو أدى لكفالة فاسدة ونظيره لو كفل بيدل الكتابة لم يصح فبرجع بما أدى اذ حسب
 أنه يجبر على ذلك لضمانه السابق ويغلبه لو أدى من غير سبق ضمان لا يرجع لتبرعه وكذا
 وكيل البيع اذ ضمن الثمن لموكله لم يجز فبرجع ولو أدى بغير ضمان جاز ولا يرجع * (ط) قال
 لغيره ببع من هذا المحجور متاعا أو ناضا من ثمنه فباعه وقبضه وأتلفه لم يضمن الثمن
 ولا ثمن عليه لفساد البيع ولو قال ما بابعته من درهم الى مائة فاناضا من له فباعه ثوبا قيمته
 تحسون بمائة وقبضه واستهلكه ضمن قيمة الثوب وقوله أنا ضامن له بخلاف قوله أنا ضامن
 للثمن * (مك) قال له ادفع الى هذا الصبي عشرة دراهم تنفقها على نفسه على أنى ضامن لها
 والصبي محجور ففعل كان ضامنا لو ضمن بعد الدفع في الثلاثين من الفصولين * السفناني
 ولو كفل بالزكاة بعد وجوبها في الاموال الطاهرة والباطنة لا تصح تاتوا غانية في الحادى
 والعشرين من الكفالة * ونصح الكفالة بالثمن والنواب قبل هي ما يكون بحسب كاجرة
 الحارس وكرى النهر المشترك والمال الموطف لتجهيز الجيش وفداء الاماري وقيل هي ما ليس
 بحق كالجبايات التي في زماننا تأخذ الطلبة بغير حق فان أريد الأول جازت الكفالة بها اما ما

(1) لانه لم يقل بضعة الكفالة بالخلاص
 بهذا المعنى

لانه واجب مضمون وان أريد الثاني ففيه اختلاف المتأخرين في الكفالة . فان
كفل عن رجل بالحيات اختلغوا فيه والصحيح أنهم يراجع على المكفول عنه ان كان
بأمره وكذا السلطان اذا صاد وجلا فامر الرجل غيره أن يؤدى عنه المال ككل ما هو
مطالب به حسا جازت الكفالة به فان أمره غيره بذلك ان قال على أن يرجع على بذلك كان له
أن يرجع وان لم يفسل على أن يرجع بذلك على اختلافوا فيه والصحيح أنه يرجع خاصة بخلاف
في الكفالة بالمال . وفي المطالبة وتجوز الكفالة والرهن بالخراج والنواصب التي تكون
يجوز ذكره في الهداية ويرجع على الاصل ان كانت الكفالة بأمره وكذا الجبايات
والمصادرات السلطانية في الصحيح . وفي الكافي للنسفي قبل المراد الخراج الموقوف وهو كل
جريب من الارض قنبر هاشمي ودرهم لا المقاسمة وهو ما يعين عليه من ربيع الخراج من
الارض أو خمسة الى نصفه لانه عين لا يثبت في الذمة فلا يمكن فيها الكفالة وأما النواصب
الحقة فهي ككرى انهر المشترك وأجر حراس بلد من بلاد الاسلام من الاعداء وما وظيف
الامام لتجهيز الجيوش وتعمير الجسور والقناطر ونحوها عند خلق بيت المال عن المال
وهذا لان كلاً من مدين مطالب يمكن الاستيفاء فيمكن ترتيب موجب الكفالة عليه وتوثيق
استيفائه بالرهن به كافي سائر الديون ضمانات فضيلية في الكفالة . صا در الوالي رجلا
وطلب منه مالا وضمن رجل ذلك وبذل الحفظ ثم قال الضامن ليس على شيء لانه ليس للوالي
عليه شيء قال شمس الاسلام والقاضي يملك المطالبة لان المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية
برازية في الاول من كتاب الكفالة . قال المشتري انه يضمن فمال البائع بعه فان خسر
فعلى قباع يخسر لا يضمنه شيء من اقالة البرازية . ولو قال ان قتل فلان أو شجك فأنا
ضامن ليد لك بضع في قول أبي حنيفة ويصح على قول محمد ولو قال من قتلك أو غصبك
من الناس أو يابعت من الناس فالتلك ضامن فهو جائز ولو أن رجلا قال ان أبق عبدك
فأنا ضامن فهو باطل (١) فكذلك لو قال ان غصبك كذا أو قتل عبدك ولو قال ان غصب
فلان ضيعتك فهو باطل في الحادي والعشرين من كفالة التمار خاتبة . ولو قال ان قتل
فلان أو ان شجك فلان أو ان غصبك فلان أو ان يابعت فلانا فأنا ضامن لذلك جاز ولو قال
من قتل من الناس أو من غصبك من الناس أو من شجك من الناس أو من يابعت من
الناس لم يجز لان جهالة المضمون عنه تمنع صحتها من كفالة البدائع ملخصا . وجهالة
المكفول عنه في الكفالة المضاعة كقوله ان غصبك انسان شيأنا كقيل يمنع جوازها
لا في الكفالة المرسله . (نحبي) قال لا خراسان هذا الطريق فان أخذ مالك فأنا ضامن
فأخذ مالك صح الضمان (٢) والمضمون عنه مجهول . (بقنحبي) قال ما ذاب لك على الناس
أو على أحد من الناس فليس لي ايصح بجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب للناس أو
لأحد من الناس عليك فعلى لم يصح لجهل المضمون له وكذا ان استهلك مالك أحد (٣) جامع
الفصولين في الثلاثين . رجل قال للمودع ان اطلب المودع ودبتك أو وجدنا فأنا ضامن صح
ولو قال ان قتلنا أو ابنك فلان خطأ فأنا ضامن الدية صح بخلاف قوله ان أكلت سبع (٤)
ولو قال ان غصب فلان مالك أو أحد من هؤلاء القوم فأنا ضامن لك صح . ولو عم فقال ان

(١) وعند محمد جاز بناء على أن غصب
العقار لا يفتحق عند أبي حنيفة وأبي
يوسف وعند محمد يفتحق كذا في البدائع
متد

(٢) وهي مذكرة في الثالث والثلاثين
من النصولين مع ما عليه متد

(٣) وفي الثامن عشر من كفالة
التامار خاتبة جعل جهالة المكفول له
مانعة عن جواز الكفالة ولم يجعل جهالة
المكفول عنه مانعة متد

(٤) وكذا لو قال ان أكلت مالك سبع
كافي الفصولين

غصبك انسان شيئا فانما لك ضامن لا يصح الكل في الأصل في أول الثاني من الخلاصة
 * (الثالث فيما يكفل عنه وما لا يكفل) *

وفي الاقضية في النفقات أجمعوا أن في الدين المؤجل اذا قرب حلول الأجل وأراد المدينون
 السفر لا يجبر على اعطاء الكفيل * وفي الأصل رجل يكفل بنفسه رجل أو بماله بأمره
 فأراد الخصم أن يخرج من البلدان كان ضمانه الى أجل ليس للكفيل أن يمنعه وان لم يكن
 الى أجل له أن يطالبه اتماما للمال أو بتسليم النفس وفي الفتاوى الصغرى المدينون
 اذا أراد أن يغيب ليس لرب الدين أن يطالبه باعطاء الكفيل وقال أبو يوسف لو قال قائل
 بأن له أن يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يعد * وفي المصنفين رب الدين لو قال للقاضي ان
 مديوني فلا ناريد أن يغيب عني فانه يطالبه بالكفيل وان كان الدين مؤجلا خلاصة
 في آخر كتاب الكفالة * وفي الظهيرية طالت زوجي يريد أن يغيب فخذ بالنفقة كفيلا لا يجيب
 الحناكم الى ذلك لانهم لم تجب بعد واستحسن الامام الثاني أخذ الكفيل رفقائها
 وعليه الفتوى (١) ويجعل كأنه كفل بما ذاب لها عليه * وفي المحيط لو أفتى بقول الامام
 الثاني في سائر المدينين بأخذ الكفيل كان حسنا رفقيا بالناس بزازية فيقول الرابع من
 الكفالة * أخذ الكفيل بعد اقامة البيعة قياسا واستحسان وقبل اقامتها بمجرد الدعوى
 استحسان عندنا كافي باب اليمين من دعوى الكافي * وعن الثاني اشترى من رجل
 عبدا ونقابضا فزعم المشتري أن رجلا يدعى هذا العبد وطلب من القاضي أن يأخذ من
 البائع كفيلا أنه ان امتنع المبيع يرجع بالثمن على الكفيل في القياس وهو قول الامام
 لا يجيبه لعدم ادراك المدعي له واستحسن الامام الثاني وقال يجيبه القاضي الى طلب الكفيل
 فان أدركه نفي طالب الكفيل بزازية في مسائل شتى من كتاب القضاء * وان قال المذني
 لي بيعة حاضرة في المهر وطلب الكفيل من خصمه قبل له اعطاه كفيلا لا نفقة ثلاث
 أيام لان الكفالة بالنفس جائزة عندنا وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسننا كاحضار
 المذني عليه في مجلس القاضي لان فيه نظرا للمذني ولا ضرر بخصمه ولا فرق بين الخامل
 والوجيه والخفي من المال والظهير منه في الظاهر وان قال شهودي غيب لا يكفل بل يحلف
 فاذا حضر بعد ما حلف تقبل بيئته من محتاراة التوازل من الدعوى * (بل) وليس
 للمذني ولا للقاضي طلب الكفيل بقوله لي عليه دعوى قبل بيانه الدعوى فنية قبل
 باب تعليق الكفالة قال لو ادعى الوارث على رجل دين للميت بكفله بمجرد الدعوى ثلاثة
 أيام حتى يثبت الوفاة والنسب والدين ولو كان المذني وصيا أو وكيل لا يكفله ما لم يثبت
 الوكالة والوصاية من أوامد دعوى القاعدية ونظامه فيه * فاذا صحت الدعوى وطلب
 المذني قبل أن يقيم البيعة أن يأخذ القاضي من المذني عليه كفيلا بنفسه فان القاضي
 يقول للمذني ألك بيعة ان قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لكم انما فذلك لا يكفله
 وان قال لي بيعة حاضرة في المهر كفله القاضي بطلب الخصم وعن محمد ان طلب المذني
 ليس بشرط وقبل ان كان المذني عليه رجلا لا يجزئ ولا يوارى مثله غالبا كفله القاضي
 من غير طلب وان كان رجلا شرعا لا يكفله وقال بعضهم ان كان المذني مهتديا الى

(٢) وقال في التاسع عشر من كتاب
 التمسك والثاني يكفل لشهر وعليه
 الفتوى ولو علم أنه يمكث أكثر من ذلك
 يكفل عنه على ذلك القدر

الخصومات لا يكفله من غير طلب المدعى وإن كان به حجة لا بأس بأن يرشده القاضي إلى طلب الكفيل فيكفل خصمه قاضيان في أوائل الدعوى * وإذا ثبت أن القاضي يأخذ كفلا من المدعى عليه بنفسه بطلب المدعى فيبغى أن لا يجبره على إعطائه الكفيل لو امتنع فإن أعطاه كفلا فيبغى أن يكون الكفيل معروف الدار ومعروف التجارة وبعضهم شرط أن لا يكون بلوجا معروفا بالخصوصية وأن يكون من أهل المصر ولا يكون غريبا (١) وإذا كفله كفله مدة مؤقتة واختلف الروايات في تلك المدة والصحيح أنه يكفله القاضي إلى المجلس الثاني وإن كان القاضي يجلس كل ثلاثة أيام أو أكثر يكفله تلك المدة وقال شمس الأئمة الحلواني ذلك مفوض إلى رأى القاضي وهذا إذا كان المدعى عليه رجلا من أهل المصر وإن كان مسافرا لا يكفله ولكن يؤجل المدعى إلى آخر المجلس فإن أقام بينة والاخلى القاضي سبيله قاضيان من المحل المزبور * والتقدير بثلاثة أيام مروى عن أبي حنيفة وهو الصحيح تارة ثانية في السابع من القضاء وكذا في باب العين من دعوى الكافي * وفي الذخيرة رجل له على آخر ألف درهم ووجه فطلب رب الدين من المديون كفلا فالقاضي لا يجبره على إعطاء الكفيل وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا أن له أن يطالبه بإعطاء الكفيل وإن كان الدين مؤجلا ولو طلب المشتري من البائع كفلا بالدرل ولو ظهر له ذلك ففي الدين المؤجل أولى لسان الحكماء من الدعوى

(*) (الرابع في تعليق الكفالة بالشرط) *

وإذا قال الرجل إن مات فلان قبل أن يعطيك ألف الف التي لك عليه فأنا كفيل بها أو كانت الألف إلى أجل فقال إن مات ولم يعطك فأنا كفيل فذلك جائز وإن ادعى الكفيل بعد موت المطلوب أو بعد مضي المدة أن المطلوب أعطاه المال ولم أصر كفلا وقال الطالب لم يعطه المال فصرت كفلا فالقول قول الطالب مع عينه وفي الذخيرة قبل هذا استحسن والقياس أن يكون القول للمطلوب (*) (م) هكذا ذكر محمد المسئلة في الأصل قال القاضي الإمام أبو جعفر ما ذكر محمد استحسن والقياس أن يكون القول قول الكفيل تارة ثانية في الفصل السابع من الكفالة * قال محمد في الأصل إذا قال الرجل لغيره ما ذاب لك على فلان فهو على ومعناه ما يذوب لك على فلان ورضي به الطالب ثم إن المطلوب أقرب بوجوب شيء معين على نفسه بعد ذلك وأنكر الكفيل ذلك لزم الكفيل ما أقربه وهذا بخلاف ما لو قال ما قضى به لك عليه فهو على حيث يلزمه ما قضى به على المطلوب بعد الكفالة ولا يلزمه ما يقربه المطلوب وفي الذخيرة واعلم بأن الذوب وال لزوم في عرف أهل الصكوفة يراد بهما الوجوب بجهة القضاء ففي قوله ما ذاب لك على فلان وما زم فلان لك لا يلزم الكفيل ما أقربه المطلوب للطالب ولم يرض به للطالب وما قضى به للطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان بحكم عرفهم بمنزلة قوله ما قضى لك على فلان أما في عرفنا الذوب وال لزوم عبارة عن الوجوب وكل ما وجب على المطلوب يلزم الكفيل وإن لم يكن ذلك المال مقضيا به وجواب هذه المسئلة في الذوب بناء على عرفنا وفي الصغرى بفتح هذا من التارة ثانية في التاسع من الكفالة * فإن قال الكفيل

(١) أعلم المدعى عليه كفلا فقال المدعى الكفيل غير ثقة يجبره القاضي على إعطاء كفيل ثقة والثقة هو الذي لا يحنى نفسه ولا يهرب من البلدة بأن كان له دار معروفة لا يسكن بكرة في بيت يتركه ويهرب منه وهذا ما يحفظ كذا في البرازية في مسائل شتى من القضاء

ما يابعت فلانا فتمتبه على - أو قال كلما يابعت فلانا أو قال الذي يابعت فانه يقع ذلك على جميع ما يابعه ولو لم تكن كفالته بهذه الالفاظ الثلاثة ولكنه قال ان يابعه فتمتبه على - أو قال اذا يابعه أو قال متى يابعه فانما يؤخذ الكفيل بنحو أول المداينة ولا يؤخذ بنحو ما يابعه بعدهما من آخر كقوله شرح الطحاوي * رجل قال لا خير يبيع فلانا على أن ما أصابك من خسران فهو على - أو قال رجل لرجل ان هلك عبدك هذا فأنا ضامن به لا تصح هذه الكفالة فاضيفان في فصل الكفالة بالمال * رجل قال لطلب ان يحجز غريمك عن الاداء فهو على - فالجيز يظهر بالحبس ان حبسه ولم يؤخذ لزم الكفيل خلاصة في الثاني من الكفالة * رجل قال لا خير ان لم يدهمك فلان مالك فهو على - فقاضاه الطالب فلم يعطه المطلوب ساعة تقاضاه لزم الكفيل استحصانا فاضيفان في الكفالة بالمال * رجل قال ان تقاضيت فلانا ولم يدهمك فأنا ضامن لما لك من المطلوب قبل التقاضي ذكر ابن سماعة في النوادر أنه يطل الضمان عن المحل المزبور * (فقط) كقول نفسه على أنه متى طال به أسله والا فهو ضامن يدينه فمات المطلوب فطالبه الطالب فجيز لا رواية فيه وينبغي أن يبرأ اذا المطالبة بعد موته لم تصح فلم يوجد الشرط فلا كفالة بالمال ولو قال لو لم يعطك فلان مالك عايه فأنا ضامن فانه يلزمه المال لو تقاضاه أو مات فلان قبل تقاضيه في الثلاثين من الفصولين * رجل كره بنفس رجل على أنه ان لم يواف به غدا فعليه ما عايه فمات المكفول عنه قبل مجي الغد يلزمه المال جواهر الفتاوى في الثاني من الكفالة * ذكر في كفالة الذخيرة اذا كفل بنفس رجل على أنه ان لم يواف غدا فمات فلان فمات المكفول عنه قبل مجي الغد في الغد فطلب الكفيل فلم يجده حتى مضى الغد لزمه المال قيل الخامس من فصول الاستروشي * لو كفل بنفسه وقال ان لم يوافك غدا فعلى ألف درهم والطالب يدعي الألف والمطلوب ينكر وكذا الكفيل ينكر أن له عايه شيأ لزمه المال عند أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا شيء عليه وهو قول أبي يوسف آخرأ أمأ لو ادعى الطالب المال والمطلوب ينكره فمات رجل بنفسه المطالب بأنه ان لم يواف به غدا فعلى المال الذي ادعاه على المطالب فلم يوافق لزم الكفيل المال بالاتفاق من أوائل كفالة خزانة الأكل * ولو قال ان واخيتك غدا والافعلي المال لا تصح الكفالة بخلاف قوله ان لم أوافقك غدا ولو قال المطلوب ان لم أوافقك بنفسك غدا فعلى ما تدعيه فلم يواف لا يلزمه شيء اذ لزم المال في ضمن كفالة باطللة اذ لا يكون كفلا بنفسه بخلاف الاجنبي في الثلاثين من الفصولين * رجل قال لا خير كملت لك بنفس فلان فان غاب عني فأنا ضامن لما عليه فغاب المكفول به الى الكوفة ولم يطلبه المكفول له ثم رفعه الكفيل اليه بعد رجوعه من الكوفة قال الكفيل ضامن للمال لانه علق الكفالة بالغيبة ولو قال قد كملت لك بنفس فلان فان غاب ولم أوافقك فأنا ضامن لما عليه فغاب قبل أن يوافي لزمه المال وهو بمنزلة ما لو قال ان غاب قبل أن أوافقك به ولو قال فان غاب فلم أوافقك به فأنا ضامن لما عليه فهذا على أن يوافيه بعد الغيبة فاضيفان في آخر مسائل تسليم المكفول به من كتاب الكفالة * (الخامس في التسليم والمطالبة به وبالمال) *

سأله الى الطالب برئ قبل الطالب أولاً في الثالث من كفالة البرازية * (بح) كفل بنفس
رجل على أن يسأله الى المكفول له متى طال به ثم سأل اليه قبل أن يطالبه به ولم يقبله ببراً
(١) قنية في تعليق الكفالة * وان شرط الكفيل على أن يدفعه اليه عند الامير فدفعه
اليه عند القاضي أو شرط عليه أن يدفعه اليه عند القاضي فدفعه اليه عند الامير أو شرط
عليه المدفع عند هذا القاضي فاستعمل قاض آخر فدفعه اليه عند الثاني برئ قاضيان
في تسليم نفس المكفول به * قوله ولو شرط تسليمه في مجلس القاضي سلمه ثمة لان الشرط
مقبول فان سلم في مجلسه برئ وأقاد بقوله سلم ثمة الى اشتراط ذلك فان سلمه في السوق
لم يبرأ وهو قول زفر وبه يفتى في زماننا وان الناس في اقامة الحق ومحل الاختلاف
في بلدة لم يعتادوا اطلاق الغريم من يد الخصم كذا في التارخانية وهذه احدى المسائل
التي يفتى فيها قول زفر ومنها قعود المريض في صلاته كقعود المصلي في التشهد ومنها ما
اليمين من امرأة الغائب لبقدر القاضي لها نفقة ومنها أن الوصي كليل بالخصومة لا يلي
القبض ومنها يضمن الساعي اذا سعى به الى السلطان وغرمة شياً ومنها أن رؤية البيت من
الحصن لا تمنع من بل لا بد من رؤية داخله ومنها أن رؤية الذوب مطوية لا تنكفي بل لا بد
من نشره فهي سبع وليس المراد الحصر من البصائر اذ في كتاب الكفالة * كفل بنفسه
على أنه ان لم يواف به يوم كذا فعليه المبالى فتواري الطالب في ذلك اليوم ولم يجده الكفيل
رفع الامر الى الحاكم لينصب وكذا يسأل اليه في الثاني من كفالة البرازية * فان قال
لا علم لي بمكان المكفول به ان صدقه المكفول له سقط المطالبة وان لم يصدقه بحبس
حتى يظهر مجزؤه (٢) وهل يخاف قال القاضي الامام لا يجمع التناوي * فان كان المكفول به
غائباً علم أين هو يجهل حتى يذهب ويحجب وان لم يذهب بحبس وان كان غائباً بحيث لا يوقف
على أثره ونبت ذلك عند القاضي لا يحبس وكذا اذا مات المكفول به برئ الكفيل بنفسه
منية المقتى في باب التسليم من الكفالة * وذكر في الوقعات كفل بنفس رجل وهو محبوس
فلم يقدر أن يأتي به الكفيل لا يحبس الكفيل لانه مجزؤه * حضوره ولو كفل به وهو مطلق
ثم حبس حبس الكفيل حتى يأتي لانه حال ما كفل به قادر على الاتيان به عناية في الكفالة
* الكفيل اذا حبس فهو بحبس المكفول عنه وان لازمه الطالب فهو يلازم المكفول عنه
ان كانت الكفالة بأمره ولا يأخذ المال قبل الاداء وهذا يدل على أن رب المال لو اراد أن
يحبس الكفيل والاصيل له ذلك وهي واقعة الفتوى وكذا يحبس الكفيل وكفيل الكفيل
وان كثروا في التاسع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية في العاشر من أدب القاضي * وفي
الشافعي ثلاثة كفلاء بألف معاً يطالب كل واحد بثلث الالف وان كفلوا على التعاقب
يطالب كل واحد بالالف كذا ذكره السرخسي والمرغباني والقرطبي * نهاية في الكفالة
في شرح قوله ومن أخذ من رجل كفلاً بنفسه ثم ذهب

(السادس فيما تقع به البراءة عن المال ومالا) *

ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفل النفس لما في جامع القصولين كفل بنفسه فأقر
طالبه أنه لا حق له على المطلوب فله أخذ كفيل بنفسه انتهى وهكذا في البرازية الا اذا قال

(١) لان حكم الكفالة وجوب التسليم
وهو ثابت في الحال وقوله على أن يسأله
اليه متى طال به يذكر لنا كيداً للتعليق
فقد سلم في حال كونه كفلاً فغيراً كذا
في القنية

(٢) وأما ان لم يعلم حال المكفول به
ومكانه وأقر بذلك المكفول له ينسب على أن
لا يحبس اذا المستدعي أقتر أنه لم يظفر به
ويكون ذلك بمنزلة الموت وان مات بطلت
الكفالة ويحبس ان لم يظهر مجزؤه وان
ظهر لم يحبس

وفي المنية برئ عند بعضهم وأنه خلاف
جواب الكتاب ولو فعل به قاض فحسن
وفي الخامس من القصولين قال لو فعل به
قاض فلو علم أن الخصم يغيب لذلك فهو
حسن ولو قال ان لم أقضك مالك اليوم
فأمرأتى طالق فتواري الخصم ذكر في
الثاني من الاسطر وشية عن الناطني أن
القاضي ينصب عن الغائب وكذا لا يقبض
مأله ولا يبحث وعليه القسري والظاهر
أنه لا فرق بين المسألةين تأمل

ضمائمها وبين المدعى صح وحكم له به ان يبرهن برأيه في دعوى الكفالة من الدعوى * (ط)
غاب المكفول عنه فادعى الكفيل على الطالب أن الالف التي كفلت بها عن فلان من ثمن خمر
وقال الطالب لا بل من ثمن عبد قال قول للطالب فلو برهن عليه الكفيل لا يقبل ولا ينصب
الطالب خصمه فيه بخلاف ما لو كان المطلوب حاضر او برهن على الطالب أن الالف التي
تدعى على ثمن خمر حبت يقبل كذا (ط) أقول ينبغي أن تقبل بينة الكفيل أيضا (١) على
ما نقل قبل من (فتر) حيث قال ولو طالب الدائن كفه يدينه فبرهن المكفيل على أداء
المديون الغائب يقبل وينصب الكفيل خصما من المديون اذ لا يمكنه دفع الدائن الا بهذا
فكذلك نقول هنا في التزام من الفصولين * رجل كفل عن رجل بألف بامر ثم ادعى
الكفيل أن الالف التي كفل بها اقرار أو غن خمر أو ما أشبه ذلك مما لا يكون واجبا لا يقبل
قوله ولو أقام البينة على اقرار المكفول له بذلك والمكفول له يحججه لا تقبل بينته ولو
أراد أن يحلف الطالب لا يلتفت اليه ولو كان الكفيل أدى المال الى الطالب وأراد أن
يرجع على المكفول عنه والطالب غائب فقال المكفول عنه كان المال قارا أو غن مبتة أو
ما أشبه ذلك وأراد أن يقيم البينة على الكفيل لا تقبل بينته ويؤمر بأداء المال الى الكفيل
ويقال له اطب خصمك وخصمه فان حضر الطالب قيل أن يأخذ المال من الكفيل وأقر
الطالب عند القاضي أن المال كان ثمن خمر أو ما أشبه ذلك برئ الاصيل والكفيل بهما
فاضتحان في الكفالة بالمال

* (الثامن في الرجوع على المكفول عنه) *

قضى عليه بالكفالة بنكوله طالب الاصيل أن أقرب بامر أو برهن عليه والا لا برأيه في آخر
الثالث من الكفالة * الكفيل بامر الاصيل أدى المال الى الدائن بعد ما أدى الاصيل
ولم يعلم به لا يرجع على الاصيل لانه شئ حكمي فلا يفرق فيه العلم والجهل كقول الوكيل
ضمنا فنية قبل الكفالة بالنفس * ولو أن صاحب الحق أخذ الحق من المطلوب ثم جدد
فأخذ من الكفيل والكفيل يشكر أن صاحب الحق قد أداء يرجع الكفيل به على الاصيل
مؤيد زاده في الكفالة والحالة نقلا عن التاتارخانية * لو كفل عن رجل بمال بامر فقال
الكفيل بعد ذلك قضيت وصدة المكفول عنه وكذبه صاحب المال وحلف وأخذ من
المكفول عنه لم يرجع الكفيل على المكفول عنه ولو أن الأمر جدد القضاء أيضا فأقام
المأمور بينة أنه قضاء يرجع على الأمر وتقبل هذه البينة على الطالب أيضا وان كان غائبا
وينصب الأمر خصما عن الطالب منتخب التاتارخانية (٢) في الكفالة * رجل علمه دين
لرجل فكفل رجل بالدين بحضرة الطالب والمطلوب بغير أمر المطلوب ورضى به المكفول
عنه ثم قال المكفول له قد رضيت بكفالتك جاز فإذا أدى الكفيل المال يرجع به على
المكفول عنه ولو قال المكفول له أو لا قد رضيت بكفالتك ثم قال المكفول عنه قد رضيت
أو قال قد أجزت وأدى المال لا يرجع على المكفول عنه لان الكفالة تمت ونفذت ولزم
الكفيل فلا يتغير بإجازة المكفول عنه فاضتحان في الكفالة بالمال * قال لرجل اكفل
بنفس هذا الكفيل ففعل ثم أخذ الطالب الكفيل بالنفس لم يكن للكفيل بالنفس على

(١) أقول ما ذكره ليس بسديد فان
الكفيل اذا ادعى أن الالف التي كفل بها
ثمن خمر فقد أنكر صحة الكفالة فلا تسمع
دعواه لانها انما تسمع على اعتبار أن
الكفالة تتضمن الوكالة فاذا أنكر الكفالة
فقد أقر أنه فضولي فلا تسمع دعواه
أو نقول ان اقامه على التزام المال
اقرار منه بصحة سبب وجوب المال
فلا تسمع منه دعوى الفساد ولو برهن
على ايفاء الاصيل وعلى ابرائه تقبل لانه
تقرر للوجوب السابق ويجوز تقريره
في الفصل العاشر من فصوله بعلامه (فتر)
وقال في المبسوط في باب ادعاء الكفيل أن
المال من ثمن خمر الكفيل لو قال بعد
ما غاب الاصيل ان المال الذي كفلته
ثمن الخمر فهو ليس بخصم لانه التزم المطالبة
بكفالة صحيحة والمال يجب على الكفيل
بالتزامه بالكفالة وان لم يكن واجبا على
الاصيل وهو مع هذا مانع في دعواه
لان التزامه بالكفالة اقرار منه أن الاصيل
مطالب بمذا المال والمسلم لا يكون مطالبا
بثمن خمر فيكون مناقضا له قوله والمسلم
لا يكون مطالبا بثمن خمر الطاهر انه على
قوله ما فان على قول الامام ان المسلم
قد يجب عليه ثمن خمر بان يوكل ذميا
بشرائه وعلى قوله لا يجب ثمن الخمر
على المسلم بحال ذكره في الثالث

والعشر من دعوى الحبط

(٢) وكذا في السادس والعشرين في

الكفالة من التاتارخانية

الذي أمره بذلك سبيل ولو كان أمر رجلا حتى كفّل عن الكفيل بالمال ثم إن الطالب أخذ الكفيل الثاني وأخذ منه المال كان له أن يرجع على الذي أمره بذلك هكذا ذكر المسئلة في المنتقى وذكر شمس الأئمة السرخسي في باب الأمر بالضممان إذا أمر الرجل رجلا بأن يكفل عن فلان فكفل وأذى لا يرجع على الأمر تانا تاريخية في آخر الخامس والعشرين من الكفالة وفي التجريد إذا كفّل عن رجل بدراهم صحاح جيد فأعطاء زيوفاً ومكسرة وتجوزهم أرجع على الأصل بثلث ماضين لا بثلث ما أدى (١) وليس هذا كلاماً ورباد الدين خلاصة قبيل الخامس من الكفالة وكذا في البرازية • ولو كفّل بالزئوف وأدى الجلياد رجوع على المكفول عنه بالزئوف نهاية في الكفالة •

• (مسائل شتى) •

(سمعي) دفع المديون إلى الكفيل الدين قبل أن يوفى الكفيل ولم يقل قضاء ولا بجهة الرسالة فإنه يقع عن القضاء لأنه الغالب ومسئون عليه أيضاً فكان وقوعه عنه أولى فنيه في باب أداء الأصل إلى الكفيل من كتاب الكفالة • رجل أمر رجلاً بأن يكفل لرجل بألف درهم فكفل ثم إن المطلوب دفع الألف إلى الكفيل ولم يدفع الكفيل إلى الطالب وأراد المطلوب أن يسترد المال من الكفيل أن أداء على وجه القضاء فليس له أن يسترده لأنه إنما وجب للكفيل عليه بعد الكفالة (٢) وإن أداء على وجه الرسالة (٣) فله أن يسترده لأنه أمين في الأداء في الثاني من كفالة الولو الجلية وكذا في الخامس من التنا تاريخية • الكفيل إذا أخذ المال من المكفول عنه قبل أن يأخذ المكفول له المال من الكفيل ينبغي أن يكون مضموناً حتى لو ضاع المال في يد الكفيل ضمنه وإن دفع المكفول عنه المال إلى المكفول له جازاً فكفول عنه مالم يؤد الدين إلى المكفول له ليس له أن يسترجع من الكفيل ما أعطاء جواهر الفتاوى للكرماني في الخامس من الكفالة • وفي المحيط ولو كان بالمال كفلان فما أداء الأصل ولم يبين فهو عنهما لأنه به يدفع الترجيع بلا مرجع وكذا لو كان لكل نصف منه كفيل على حدة فأدى الأصل نصفاً منه ولو قال هو عما كفّل به فلان فهو عنه لأنه جعل فعله لأحد ما يحتمل فيقع عنه فيصدق فيه وكذا إذا كان الألف متفرقة عليه في الأصل ما كان من قرضين أو بيعين أو مالهين وجباية بين مختلفين بأن كان أحدهما قرضاً والآخر مئزاً وكفل أحد الكفيلين بأحد المالكين والآخر بالأخر فأدى الأصل بخمس مائة وقال هي التي كفّل بها فلان فهو على ما قال قال في الكتاب ألا يرى أنه لو كان بكل خمسة مائة مصلك أو رهن فأدى خمسة مائة وقال هي من هذا الأصل أو من هذا الرهن بقبل قوله فكذا ههنا وكذا إذا كان بأحدى الخمس مائتين كفيل فأدى خمسة مائة وقال هي مالهها كفيل بقبل قوله من كفالة الضمانات الفضيلية • ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلاصيل له على الرهن عناية وكذا في آخر السادس من كفالة التنا تاريخية • رجل كفّل عن رجل بمال ثم إن المكفول عنه أعطى الكفيل رهنًا ذكر في الأصل أنه لو كفّل بمال مؤجل على الأصل فأعطاء المكفول عنه رهنًا جازاً الرهن بذلك فاضيقان في الكفالة بالمال • لو جعل الكفالة مؤجلة إلى أجل مجهول نحو أن يقول كفلت بنفس

(١) وهو أخذ الردي مكان الجليد كذا

في العناية في الرهن سجد

لو أدى زيوفاً وقد كان كفيلًا بأجساد يرجع بالجساد كذا في التنا تاريخية نقلاً عن الذخيرة (م)

(٢) وفي خزائن المفتين الآن بأخذ الطالب

بالمال فيئذله أن يأخذ الكفيل حتى يقضيه الطالب أو يردها سجد

(٣) بأن قال المطلوب بالكفيل خذ هذا وكن

رسولي به إلى فلان كذا في الولو الجلية بعد

هذا بأسطروفي الخامس من التنا تاريخية

قال أمّا أن يعطى المكفول عنه على وجه

الرسالة بأن يكرمه مطالبة الكفيل فأعطاء

المال وقال خذوه وأدفعوه إلى المكفول له

وكذا في الكافي والنهاية سجد

فلان الى الحصاد أو الى الديار أو الى خروج العطايا جاز تأخير الكفالة الى ذلك الوقت
 فاضيفان في الكفالة إذا كفل بالقرض الى أجل هل يتأجل على الاصيل أم لا وتحرير
 الكلام في ذلك ذكر القدوري في شرح مختصر الكرخي ألا يرى لو أن رجلاً أقرض رجلاً
 مالا وكفل به رجل عنه الى وقت كان على الكفيل الى وقته وكان على المقرض حالاً (١) وذكر
 في المحيط السرخسي قال الكفالة بالقرض الى أجل جائزة وهو حال على الاصيل لان
 ما وجب على الاصيل قرض لانه وجب بالاستعراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب
 على الكفيل ليس بقرض لانه وجب بسبب الكفالة وهي ليست بقرض حقيقة لكن
 الكفيل يصير بمنزلة المقرض بالاداء فانه يملك الدين بمقابلته ما أدى خصمه معوضة ومبادلة
 حقيقة وذكر في خزانة الاكمل الكفالة بالقرض الى أجل جائزة والمال على الكفيل الى
 الاجل وعلى الاصيل حالاً وذكر مثل هذا في شرح التكملة وغيره وبقي الكتب أيضاً
 قلنا فتحررنا من هذا أن الكفالة بالقرض الى الاجل تصح وتكون مؤجلة على الكفيل
 وحده وعلى الاصيل حالاً كما كان ولا يلتفت الى ما قاله الحصري من قوله في التحرير اذا
 كفل بالقرض الى أجل يتأجل على الاصيل وهذه الجحلة في تأجيل القرض فان كل
 الكتب ترد ذلك ولم يقل هذه العبارة أحد غيره أنعم الوسائل (٢) من مسائل الكفالة
 * كهل عن انسان بمال عليه الى سنة يجب على الكفيل مؤجلاً وان كان على الاصيل
 حالاً وان مات الكفيل يؤخذ من تركته حالاً برأية في الكفالة * ولو كان المال حالاً
 فكفل به انسان مؤجلاً بأمر المكفول عنه فانه يجوز ويكون تأجيله في حقهما
 في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعة عن محمد أنه حال على الاصيل مؤجلاً في حق الكفيل
 من كفالة تحفة الفقهاء وكذا في الهداية ومحيط السرخسي * وان كفل ولم يذكر الاجل
 يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالاً أو مؤجلاً منية في أول الكفالة * ضمن
 على أن يعطى قصتها ههنا ونصفها بسمرة ولم يوقت أخذها حيث شاء منية المفتي في كتاب
 الكفالة والحوالة * ضمن عن رجل مالا بأمره أو نفسه فأراد الخصم أن يخرج الى السفر
 فذعه الكفيل قال محمد ان كان ضمانه الى أجل فلا سيل له عليه وان لم يكن الى أجل
 فله أن يأخذ حتى يغضه اما بأداء المال أو ببراءة منه وفي كدالة النفس برذ النفس منية
 المفتي في الكفالة وكذا في التهمة * ولو ضمن لامرأة بنفقة كل شهر عن زوجها ليس له أن
 يرجع عند رأس الشهر (٣) * ولو ضمن بالأجرة في اجارة كل شهر فله أن يفسخ ضمانه
 عند رأس الشهر من كفالة ضمانات الغانم * كذا في الثالث والعشرين من كفالة
 التنازعانية * وضمان الدرل هو ضمان الثمن عند استحقاق المبيع واذا استحق المبيع
 بخاصم المشتري البائع أولاً فاذا قضى عليه بالثمن يكون قضاء على الكفيل وله أن يأخذ من
 أبيه ما شاء وليس له أن يخاصم الكفيل أولاً في ظاهر الرواية هذا اذا كان المبيع ماسوى
 العبد فان كان عبداً فظهر أنه حر بالينة فلم يشتر أن يخاصم أبيه ما شاء بالاجماع من
 كفالة البدائع * (٤) صحيح قال غيره ما أقرض به فلان فهو على ثم مات الكفيل ثم أقرض
 فلان بشئ لزم المال المقرض في تركه الكفيل ظهريه قبيل كآب الصلح * ولو كفل بمال

(١) وفي السادس من كفالة التنازعانية
 نقلا عن الذخيرة لو كفل بالقرض الى
 أجل فالمال على الكفيل الى أجل
 وعلى الاصيل حالاً وكذا في العتابة
 (٢) وكذا في المنية أقول هذا يخالف
 لما في الهداية وشروحه من أنه يتأجل
 على الاصيل أيضاً في ظاهر الرواية وكذا
 في التهمة وقال في المنية بعد ما ذكرها
 بورقة تقريرياً كفل مؤجلاً لدين حال
 تأخر الدين عنهم ما هو استحسان فما ذكره
 الكردري قياساً وهو قول زفر كافي
 النهاية ورواية عن محمد كافي التهمة
 ومحيط السرخسي فيحتاج الى أن يتكلف
 ويقال ان المراد هنا من المال هو القرض
 وهو بعد اللهم الا أن يقال ان المعنى
 وان سلم أنه حال على الاصيل كما قال
 زفر ورواه ابن سماعة عن محمد فهو مؤجل
 على الكفيل أو يقال ان المعنى وان كان
 على الاصيل حالاً لا يقبل التأجيل كما
 في النرض

(٣) الظاهر ان هذا على ما ذهب
 اليه أبو يوسف فأما على مذهب الامام
 لا يكون كفيلاً إلا بنفقة شهر واحد
 (٤) وكذا في الثالث والعشرين من
 كفالة التنازعانية نقلا عن الذخيرة منهم

على فلان فقامت البينة عليه بألف ضعتها الكفيل لانه تبين أنه كفيل بضمون على الأصيل
وان لم تقم البينة فالقول قول الكفيل مع عيئنه في مقداره ما يقرب ولو أقر المكفول عنه
بأكثر مما أقر به لم يصدق على كفيله بدائع في آخر فصل شرائط الكفالة ملخصا

(كتاب الحوالة)

تعقد قبول المحتال والمحتال عليه ولا تصح في غيبة المحتال كالكفالة الا أن يقبل رجل له
الحوالة ولا يشترط حضرة المحتال عليه لصحتها حتى لو أقال على غائب فقبل بعد ما علم صحته
ولا حضرة المحيل أيضا حتى لو قبل لصاحب الدين لك على فلان ألف فأقبل به ساعلي فرضي
الطالب بذلك وأجازته فليس له أن يرجع بعد ذلك ولو قبل للمدين عليه ألف فقبل
فأصل له ساعلي فقال المدين أحلت ثم بلغ الطالب فأجاز لا يجوز عند الأمام ومحمد بن
حوالة البرازية وكذا في الخلاصة * وكل دين جازت الكفالة به فالحوالة جائزة من حوالة
الخلاصة * يجب أن يعلم أن الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة أن يقيد المحيل الحوالة
بالدين الذي له على المحتال عليه أو العين الذي له في يد المحتال عليه بالغصب أو الوديعة
والمطلقة أن يطلق المحيل أطرافها ويرسلها رسالا ولا يقيد بها الدين الذي له على المحتال عليه
ولا بالعين التي له في يد المحتال عليه أو يحيل على رجل ليس له عليه دين ولا له في يده عين
في الفصل الأول من حوالة المحيط البرهاني * ولو قال للمدين أن أدفع له الدنانير التي عليك
فقال هذا لا يكون حوالة بل يكون توكيلا بقضاء الدين تاتارخانية * قال اندر
حوالة مردمان بجم لفظ حوالة هي كونه من قدره بكونه كدينه درهم كدمه
برتست بوى ده وما ننده اين واحكم حوالة بوديا حكم وكاله أجب اكر اين كسى وابرجيل
دين است حكم حوالة بودوا كريت حكم وكاله (١) من حوالة القواعدية * ولو أقر وكيل
البائع أحال الأمر على المشتري فهمي وكاله وأبست بحوالة لانه لا يثنى إلا امر على الوكيل
خلاصة في الرابع من وكاله اليتاييع * الحوالة جائزة بالدين احترازا عن الاعيان فإن
الحوالة بها لا تصح من أواخر الفصل الأول من حوالة التاتارخانية * لو أقال مائة من من
المنطقة ولم يكن للمحيل على المحتال عليه شيء ولا للمحتال على المحيل لم تصح الحوالة وكذا
لو قبل المحتال عليه فلا شيء عليه كما في المنية قهستاني في الحوالة * رجل عليه دين
لرجل فأحال الطالب على رجل ليس عليه للمحيل دين فجاء فضولي وقضى المال عن
المحتال عليه تبرعا كان للمحتال عليه أن يرجع على المحيل (٢) كمالو أدى المحتال عليه
المال بنفسه وليس عليه دين كان له أن يرجع على المحيل ولو كان للمحيل دين على المحتال
عليه فأحال الطالب على مديونه بذلك المال ثم جاء فضولي وقضى دين المحتال له عن المحيل
الذي عليه أصل المال كان للمحيل أن يرجع بدينه على المحتال عليه فإن قضاء الفضولي
عنه كقضائه بنفسه ولو قضى المحيل دين الطالب بمال نفسه بعد الحوالة كان له أن يرجع
على المحتال عليه بدنه كذلك ههنا (٣) وليس للفضولي أن يرجع على الذي عليه أصل الدين
لانه متبرع ولو اختلف المحيل والمحتال عليه كل واحد منهما بدى أن الفضولي قضى عنه

(ترجمة)

(١) لا تسعمل العجم لفظ الحوالة وانما
يقولون أعطه العشرة الدراهم التي لي
عليك فهل يكون مثل هذا القول حكم
الحوالة أو حكم الوكالة أجب اذا كان
للقائل دين على المحتال عليه يكون لذلك
حكم الحوالة والالتزام الوكالة

(٢) قوله على المحيل في نسخة المحتال وكتب
عليه صح وبقية النسخ المحيل وبساعده
انتظروا ليتر الحكم اه معجمه

(٣) وهذه المسئلة مذكورة في محيط
السرخسي وخزانة الأكل والظاهرية

بته

(١) المسئلة في السابع من حواله المحيط
وكذا في التاتارخانية

والفضولي لم يبين عند القضاء احدهما بعينه يرجع الى قول الفضولي عن ابيهما قضيت
فان مات الفضولي قبل البيان أو غاب كان القضاء عن المحتال عليه لان القضاء يكون
من المطلوب ظاهرا فاضيجان في مسائل الحوالة (١) من كتاب الكفالة * ولو كانت
الحوالة مطابقة ثم ان المحيل قضى دين المحتال له يجبر المحتال له على القبول ولا يكون المحيل
متبرعا ولو أبرأ المحتال له المحيل عما كان على المحيل أو وهبه منه لا يصح تاتارخانية
في أواخر الثاني من الحوالة * وفي المحيط باع مسلم من مسلم خيرا بألف وأحال على
المشتري مسلما حوالة مقيدة بالثمن ثم قال الحويل وهو المشتري ان لا يقبل من الخرو قال
المحيل بل ثمن متاع فاقول للمحيل بيمينه ولا تبطل الحوالة ولو برهن عليه الحويل تسمع
بينهم أتمالو كانت الحوالة مطلقة بان يقول أحات عليك فلانا بألف ولم يزد فالحوالة جائزة
برهن الحويل أن حاه عليه من الألف ثمن خيرا ولا قال البرهاني فرق محمد بين الحوالة المضافة
الى الدين والبيع المضاف اليه اذا تصادقا بعد العقد على أن لا دين عليه فانه قال يجوز
البيع وتبطل الحوالة ضمانات قضيلية في الحوالة المقيدة * غاب المحيل وزعم المحتال عليه
أن المال المحتال به على المحيل كان ثمن خيرا لا تصح دعواه وان برهن على ذلك كما في الكفالة
ولو دفع المال المحتال عليه الى المحتال وأراد الرجوع على المحيل فقال المحيل المال المحتال
به كان ثمن خيرا لا تسمع وان برهن ويقال للمحيل أذم الى المحتال عليه ثم خصم المحتال
فان برهن على المحتال انه كان ثمن خيرا يقبل ثم المحتال عليه بالخيار بين الرجوع على المحيل
والمحتال بزازية في أواخر الحوالة * ولو كان المحيل دين على المحتال عليه فاحاله مطلق
ولم يشترط في الحوالة أن يعطيه مما عليه فالحوالة جائزة ودين المحيل بحاله وله أن يطالب به
بخلاف ما لو قدمه خراثة الاكمل في الكفالة في آخره ملخصا * وذكر في الزوائد وشرحه
أنه لو أحال دأمنه على مدونه أو مودعه أو الغاصب منه عينا أو دينه مقيدة بماله عليه أو
عنده جاز ولم يكن للمحيل أخذ ماله من الحويل كما كان له ذلك في الحوالة المطلقة فلو دفعه
الحويل الى المحيل بعد ما طلبه منه فقلع عنه ضمنه الحويل للعمال من ضمانات قضيلية
في أول ضمان الحوالة المقيدة ملخصا * واذا كانت الحوالة مقيدة بألف هي ودبعة في يد
المحتال عليه أو غصب فهلكت الودبعة أو استحققت تبطل الحوالة ويعود الدين على المحيل
ولو هلك المقصوب في يد المحتال عليه لا تبطل الحوالة وكذلك لو قال المودع ضاع الودبعة
وحلف على ذلك بطلت الحوالة وان استحققت الودبعة أو استحق الغصب بطلت الحوالة
في الثالث من حواله التاتارخانية * سئل عن شخص باع سلعة من شخص وأحال بثمنها
شخصا وقبل المحتال عليه الحوالة وكذلك المحتال ثم نقضه لا البيع ما حكم الحوالة هل تنفسخ
أجاب المقابلة صحيحة ولا تنفسخ الحوالة ويلزم المحتال عليه دفع المبلغ ثم يرجع على المحيل
من فتاوى قارئ الهداية في مسائل الحوالة * اذا باع عبدا من رجل بالقد درهم ثم ان
البائع أحال غره بجماله على المشتري حوالة مقيدة بالثمن فمات العبد قبل القبض حتى سقط
الدين أورد العبد بخيار رؤية أو خيار شرط أو خيار عيب قبل القبض أو بعد القبض (٢)
لا تبطل الحوالة عندهم لنا ثلاثة استحسنانا (٣) وقال زفر تبطل الحوالة ولو استحق

(٢) وفي المنية بعد القبض بقضاء أو قبل
القبض من غير قضاء
(٣) وفي الظهيرية وروى أبو سليمان
عن أبي يوسف في رجل باع عبدا من
رجل بالف درهم فلم يبق بضاحتي أحال
البائع غره على المشتري بثمان العبد
ثم مات العبد في يد البائع أو فسخ
المشتري البيع فيه يحكم أو بغير حكم
بطلت الحوالة وهو مخالف لما في المحيط
وأشير اليه في التاتارخانية وفي البرازية
قال أبو الفضل هذا على خلاف الروايات
وأما الفسخ بعد القبض يحكم باقرار البائع
بالعيب لا تبطل الحوالة

العبد المبيع أو استحق الدين الذي قيده الحرة من جهة الغرماء أو ظهر أن العبد المبيع كان حراً بطلت الحوالة وفي الذخيرة بالاجماع (١) في الثالث من حوالة التنازل خاتمة وكذا المحيط • ولو أحال البائع رجلاً على المشتري بالنم وأدى المشتري النم إلى المحتال ثم استحق الدار من يد المشتري فالمشتري على من يرجع بالنم ذكر في مجموع النوازل عن شيخ الاسلام السعدي أن المشتري يرجع على البائع قبل له فان لم يظفر المشتري بالبائع هل يرجع على المحتال قال لا وفي الجامع أن المشتري بالخيار ان شاء مرجع على القايض وان شاء مرجع على الآخر (٢) في السابع عشر من بيع التنازل خاتمة • ولو باعه بئراً وأحال بفضه لغيره على المشتري فاستحق المبيع فله المعتل أن يطالبه بالباقي لو كانت الحوالة مطلقة لا لو كانت مقيدة وله أن يرجع على بائعه لادائه بامرء وهل له أن يرجع على المحتال بما أدى في الجامع إشارة إلى أن له ذلك في الثامن عشر من الفصولين وكذا في التاسع عشر من العمادية • أحال الطالب على رجل بألف أو بجميع حقه وقبل منه ثم أحاله أيضاً بجميع حقه على آخر وقبل منه صار الثاني نقضاً للأول منية المتفق في مسائل الحوالة من الكفالة وكذا في الحاشية والولول الجبسة وتفرقات حوالة التنازل خاتمة • ولو أحال المطلوب الطالب على رجل فلاصيل للوكيل بالقبض على المحيل فان مات المحتال عليه مفلساً عاد الدين على المحيل وحدث مطالبة الوكيل عليه ولو كان بالدين كفيل قال أبو يوسف للوكيل أن يقبض من الكفيل ومن الذي يتبرع بقضاء دين الاصيل خلافاً لمحمد من وكلة الفتاوى العتامية • وان مات المحتال عليه بالتركة ولكن كان له كفيل بالمال ثم أبرأ صاحب المال الكفيل عنه وجع على الاصيل المحتال أحد الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات المحتال عليه مفلساً لا يعود الدين إلى ذمة المحيل سواء كفيل بامرء أو بغير امرء والكفالة حالة أو موجهة أو كفيل حالاً ثم أجله المكفول له برأية في الحوالة • رجل ادعى على رجل ما لا فقال المدعى عليه اني قد أحلت بهذا المال على فلان وقبل فلان الحوالة في المجلس وأقام البينة على ذلك فقال صاحب الدين ان المحتال عليه مات مفلساً قبل أداء الدين فان القول قوله مع يمينه ولا يقبل قول المحيل انه مات ملياً وكان له أن يرجع على المديون بدينه (٣) كذا ذكره في الاصل قاضيان في باب ما يحال دعوى المدعى من الدعوى • زعم المديون أنه كان أحال الدائن على فلان وقبلة وأسكره الطالب - أَلِ الحاكِم من المديون البينة على الحوالة ان أضرها والمحتال عليه حاضر قبلت وبرئ المديون وان غابا قبلت في حق التوقيف إلى حضور المحتال عليه فان قدم وأقر بما قال المديون برئ والأمر بإعادة البينة عليه وان التهم ودماقوا أو غابوا حلف المحتال عليه وان لم يكن للمديون بينة وطلب حلف الطالب بأنه ما احتال على فلان بالمال - لفته فان نكل برئ المطلوب برأية في الحوالة • مات المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المحتال المال من المحتال عليه وعلى المحيل ديون كثيرة فالمحتال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحتال بسبب الحوالة وكذا لو قبضه بدينه الذي على المحتال عليه لومات قبل الاستيفاء يتساوى المحتال مع سائر الغرماء برأية في الحوالة • رجل عليه ألف

(١) والفرق ان في الاول سقط الدين بعد الوجوب مقصوداً فلم تطل الحوالة وفي الثاني ظهر عدم الوجوب وقت الحوالة فبالت واذ لم تطل وأدى فاته يرجع على المحيل كذا في البحر الرائق بعد (٢) وفي استحقاق البرأية من كتاب الدعوى فلو كان أدى النم إلى المحتال فهو بالخيار ان شاء مرجع على البائع المحيل وان شاء مرجع على المحتال القايض وكذا في استحقاق الخلاصة من دعواه منه وأفتى قارئ الهداية بأنه اذا طهر أن المبيع مستحق وأخذ المستحق يرجع المشتري بالنم على القايض لا على المحيل وهو مخالف لما في العمادية نقلاً من صاحب الهداية ولما في التنازل خاتمة بعد (٣) فلو مات المحتال عليه فقال المحتال مات مفلساً وقال المحيل بخلافه ففي الشافى القول للمعتل مع اليمين على العلم لتمامه بالاصل وفي شرح الساطعي قول للمحيل مع اليمين على العلم لا سكاره دعوى الدين ولكن ذكر في المبسوط كما ذكر في الشافى فقال القول قول الطالب مع اليمين على علمه لانه يتسلك بالاصل وهو العمرة كذا في النهاية

درهم دين أحال الطالب على رجل على أن يؤدى من الألف التي له عليه فلم يؤد المحتال عليه حتى مرض المحبيل فأدى المحتال عليه ثم مات المريض من مرضه وعليه ديون ولا مال له سوى ذلك الألف الذى على المحتال عليه سلم الألف للمحتال وليس للغير ما في ذلك حق وهو غريم المحتال عليه لا غريم المحبيل والمحتال عليه باء الألف غريم من غرماء المحبيل وصار مستوفيا الألف الذى في ذمته بدنه فلا يحتص به بل يشترك فيه الغرماء وبسبب له حصته من حواله التسلية وكذا في البرازية • لو غاب المحتال عليه بحيث لا يدري مكانه لعمرته لم يرجع المحال على المحبيل بالدين لكنه لو ما طرأ الخفاء المحال إلى المحبيل فقال آن زرخود كبير عن نعي دهم فقال المحبيل سهرت من كبري اومن عي توام كرفت (١) وجع المحال على المحبيل بالدين لأنه بطل به الحوالة ككها في الجواهر قهستانى في الحوالة • ولو كانت الحوالة بألف كانت للمحبيل على المحتال عليه ثم إن المحتال أبرأ المحتال عليه من حال الحوالة برئ المحبيل والمحتال عليه عن دين المحتال له المحبيل بالحوالة والمحتال عليه بالابراء • ورجع المحبيل بدنه على المحتال عليه • ولو وهب المحتال له مال الحوالة للمحتال عليه تجوز الهبة ويظل ما كان للمحبيل على المحتال عليه ولا يكون للمحبيل أن يرجع بدنه على المحتال عليه • فاضتحان في مسائل الحوالة • رجل عليه دين رجل وبه كفيل وأحال الكفيل الطالب بالمال على رجل قبل المحتال عليه برئ الأصل والكفيل جميعا إلا أن يشترط الطالب في الحوالة براءة الكفيل خاصة فحينئذ لا يبرأ الأصل فاضتحان في الحوالة • أحال رجل المال غريما على مدينه وبالدن كفيل ثم أحال غريما آخر على الكفيل بذلك لم تصح الكفالة الثانية (٢) • ولو أحال أولا على الكفيل ثم بذلك على المدينين أو كانت الحوالتان معا صحتا منه المفق من الكفالة والحوالة • رجل له على رجل مال فقال الطالب للمدين أحلفى بمالى عليك على فلا على أنك ضامن لذلك ففعل فهو بائزله أن يأخذ بالمال أيهما شاء لأنه لما شرط الضمان على المحبيل فقد جعل الحوالة كفالة لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحبيل كفالة فاضتحان في الحوالة • رجل له على رجل ألف درهم والمدين على رجل مائة دينار أحال الذى عليه الدراهم غريما على الذى عليه الدنانير على أن يعطيه الدنانير التى عليه من الدراهم أو على أن يعطيه الدراهم من الدنانير التى عليه فالحوالة باطلة ولو كانت الدنانير في يد المحتال عليه غصباً أو ودبته وهى فائقة بهيتها وباقى المسئلة بحالها كانت الحوالة جائزة في آخر الدامس من حواله المحيط البرهان • ومن صور فساد الحوالة ما إذا كانت الحوالة بشرط أن يعطى المحتال عليه مال الحوالة من غن دار المحبيل أو من غن عبده كانت الحوالة فاسدة لأن هذه حوالة بما لا بد رعى الوفاء بها وهو بيع الدار والعبد فان الحوالة بهذا الشرط لا تكون توكيداً لبيع دار المحبيل بخلاف ما إذا قبل المحتال عليه الحوالة بشرط أن يعطى مال الحوالة من غن دار نفسه أو من غن عبده نفسه فإنه تجوز الحوالة ولكن لا يجبر المحتال عليه على بيع داره ولا على بيع عبده (٣) في آخر حواله الخلاصة • ولو أحاله على أن يعطيه من غن دار المحبيل لا يصح إلا إذا أمره بالبيع في التاسع من حواله التنازع الثانية • وفي الظهيرة احتال على أن يؤدبه من غن دار المحبيل

(ترجمة)

(١) خدم مالك بنفسك فإنه لم يعطى فقال المحبيل ذلك على بسبب أو قال يكفى أخذ ذلك

(٢) كذا في النسخ وكذا في السراجية والظاهر أنه سهو والحواب الحوالة قبل الكفالة

(٣) وفي الثاني من المحيط والتنازع الثانية وهل يجبر على البيع بظن أن كان البيع مشروطاً في الحوالة يجبر عليه كما في الرهن وفي التاسع من التنازع الثانية ولو باع يجبر على الاداء

(١) وفي حواله التلهيية والثاني من حواله المحيط لم يذكر محمد في الاصل ما اذا حصلت الحواله لمبهمة هل يثبت الاجل في حق المحتال عليه قالوا وينبغي ان يثبت كافي الكفالة بعد فرق بين الحواله والكفالة فان الكفيل اذا كفل بدين وأحال الطاهب الدين ولم يصف الاجل الى الكفيل صاوا الاجل مشروطا ٢٣٤ للاصيل حتى لو مات الكفيل كان الدين على الاصيل مؤجلا وفي الحواله متى

أضاف الاجل الى الدين ولم يصف الى المحتال عليه لا يصير الاجل مشروطا في حق الاصيل حتى لو مات المحتال عليه فليس يهود الدين الى الاصيل حالا كذا في البرازية وهي عين عبارة المحيط في الثاني من الحواله بعد

(٢) بخلاف ما اذا أدى بناء على الكفالة الفاسدة وقد سبق في الكفالة من الفصلين بعد

(٣) لا قبول الحواله ليس اقرا بالدين كما في خزنة المفتين بعد

(٤) وكذا في الثانية والثاني من المحيط وأخر الحواله من خزنة المفتين (م) بعد

(٥) قال في الخلاصة في الفصل الاول من القضاء السلطان اذا قلده القاضي رجلا واستثنى خصومة أو رجلا معيناً مع الاستثناء ولا يصير هو قاضيا في تلك

الخصومة أي في حق ذلك الرجل بعد

(٦) كما في أكثر النسخ الغير في علمه للسلطان وفي دعوى القاعدية لو أمر السلطان أن لا تسمع الدعوى بعد ثلاث

سنين لا يجوز السماع ولا يتخذ الحكم فانه يكون للقاضي معزولا اذ لا يكون مقلدا في حق هذه الخصومة ولكن اذا كانت

القضاء محجورين عن سماع هذا النوع من الخصومات يجب على السلطان أن يسمع نفسه انتهى ونظيره ما في الفصل

الاول من قضاء البرازية قال فله السلطان رجلا قضاء مشروط عليه أن لا يسمع قضية

رجل بعينه بضم الشرط ولا يصح قضاء القاضي على هذا الرجل ويجب على

السلطان أن يفصل قضيته بعد قال في الجرار الثاني في آخر باب التعالف

وقد كان أمره بذلك البيوع حتى جازت الحواله لا يجبر المحتال عليه على الاداء قبل البيع ويجبر على البيع ان كان البيوع مشروطا في الحواله كما في الرهن من أواخر حواله البرازية • ولو احتال على رجل على أن المحتال بالخيار فهو جائز وكذا اذا أحاله على أنه متى شاء رجع على المحيل جاز ويرجع على أمه ماشاء • برازية في الحواله وكذا في خزنة الفتاوى من الحواله • والحواله متى حصلت مبهمه ثبت الاجل في حق المحتال عليه كافي الكفالة (١) ولو كان المال حالا على النوى عليه الاصل من فرض أو غصب فأحال به على رجل الى سنة فهو جائز وان مات المحتال عليه قبل انقضاء الاجل عاد المال الى المحيل حالا من حواله البرازية • ولو احتال الوصي بمال صحيح لو أملا لا لومته هذا اذا وجب بدانة الميت فلو وجب بدانة الوصي جاز الاحتال ولو لم يكن من الاول أملا • ولو احتال الوكيل بالبيع صح ويغرم للموكل عند أبي حنيفة ومحمد اذا الحواله ابراء • وقت والخلاف في الوقت والمطلق سواء ويستوى فيه الأملا • ولا فليس بخلاف الاب والوصي فانهم لا لو احتالوا على الام لا يضمنوا اذا أمر بتصرف على أحسن الوجوه • جامع الفصولين في السابع والعشرين • والحواله اذا كانت فاسدة وقد أدى المحتال عليه المال هو بالخيار ان شاء رجع على القايض وان شاء رجع على المحيل • هذا في الجامع الكبير (٢) وكذا في كل موضع ورد الاستحقاق في حواله الخلاصة مطلقا • قال المحتال قبضت ما لي لانك أحلتني بدين لي عليك وقال كنت وكيلى بالتبض فاقول للمحيل ولو قال المحتال عليه أدبت دينك في الرجوع وقال المحيل أدبت ديني على عليك فاقول للمعتال عليه (٣) برازية في الحواله • ولو كان المحتال له غائبا فأراد المحيل أن يقبض ماله من المعتال عليه وقال أحلتني بكافة ولم يكن له على دين قال أبو يوسف لا صدقه ولا أقبل بينته لانه قضاء على الغائب وقال محمد يقبل قول المحيل انه وكاه فاضيفان في الحواله (٤)

• (كتاب القضاء) •

• فصل فيما يتقدم من القضاء وما لا يتقدم وما لا يطل وما يناسبه • القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة (٥) وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع ويجب عليه سماعها (٦) أشياء في القضاء • قال اكرسلطان فرمود كه در مسئله تسكاح بغيرولى بذهب شافعى حكم كنند وفتوى دهيدنه بذهب أبى حنيفة اكنون شايد بر قاضى ومضى را بر قول أبى حنيفة رقتن يانى آجاب ني (٧) لانه أمر عالىس بعصية ولا مخالف للشرع يبقين وطاعة أولى الامر في مثله واجب من دعوى القاعدية • وفي الوهبانية وقولية الاطروش الاصح جرازها وفسره الشراح بأن يسمع بأقوى الاصوات الاصح بخلافه وهو من لا يسمع البتة من الجرار الثاني في شرح قوله أهله أهل الشهادة من القضاء • اذا قضى القاضي في حادثة بينة ثم قال رجعت عن قضائى أو بدالى غير ذلك أو وقفت على تلبس الشهود أو أبطلت حكمى ونحو ذلك لا يعتبر والقضاء ماض اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة

الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم مستقيمة الحق ظاهرا بعد (ترجمة) (٧) وان أمر السلطان في مسئله التسكاح بغيرولى بالعمل بذهب الامام الشافعى فقال احكموا وابتواب ولا تقبوا بذهب الامام أبى حنيفة هل يلزم الثاني را ففى العمل بذهب أبى حنيفة أو لا آجاب لا

(١) وفي العاشر من التاتارخانية والقضاء
ماض على حاله اذا كان بعد دعوى صحيحة
وشهادة مستقيمة وعدالة الشهود ظاهرة
انتهى وهذا يشير الى أنه لو قال ذلك
فيما اذا حكمكم والشهود فسقة يطل
القضاء ولم أره صريحا شهد

(٢) وهذا لان قوله ليس ملكي يتناول
الحال وليس من ضرورة نفي الملك لله بالي
اتفاؤه في الاصل بخلاف قوله لم يكن
لي كذا في العاشر من قضاء التاتارخانية
والحيط شهد
وكذا في الرابع عشر من المحيط
والتاتارخانية شهد
(٣) وقال في العاشر من قضاء المحيط ان
في الحسرة حتى الله تعالى والعبد لا يقدر
على ابطال حق الله تعالى شهد

(٤) أي أقام البيئته على ان الدار المدعاة
كانت في يده ويد فلان وقت الدعوى كذا
في حاشية نسختي بخط بعض الاكابر شهد

مستقيمة (١) في أوخر الملتقى في مسائل شتى * القاضي القاسق اذا قضى فلما قضى آخر
أن يطله من أوخر وقف منية المفتى قبيل الدعوى * وفي المبسوط ان حكم الذي بين أهل
الذمة جاز لانه أهل للشهادة بين أهل الذمة دون المسلمين ويكون تراضيهما عليه في حقهما
كتقليد السلطان ايام وتقليد حكومة الذي ليحكم بين أهل الذمة جميع نهاية في مسائل
التحكيم من القضاء * (ط) القضاء بالوقفية قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن
المؤثر على وقفية أرض وحكمهم على ذي الدية ثم ادعى آخر أنه ملكه لا تسمع دعواه فجعل
كقضاء بجنحة الاصل وقبل لاحق لو ادعى آخر أنه ملكه تسمع فيجعل كقضاء بالملك جامع
القصاصين من أول الثالث عشر * وفي ثقة الفناوى الصغرى ادعى على آخر وقفية محدودة
وقضى له بالبيئته ثم ادعى آخر الملك المطلق على المقتضى له يقبل لانه بمنزلة الملك المطلق بخلاف
العتق لانه قضاء على الناس كافة قنية في آخر باب البيئتين المتضادتين من الشهادات
وكذا في البرازية في نوع في الخصم من الناس من عشر من الدعوى * أقر المقتضى له بعد
القضاء أنه حرام له أو أمره بأن يشتري له من المقتضى عليه يطل القضاء أصله برهن على ان
هذا العين له بالشرأ أو الارث وقضى ثم قال لم يكن لي بطل القضاء ولو قال ليس هذا بطري
لا يطل (٢) ادعى الحرية وبرهن عليها وقضى بها ثم قال كذبت في دعوى الحرية لا يطل
القضاء لان الحر يدحق الناس كافة (٣) فلا يلي ابطالها وأما الملك حقه فحسب في الرابع
من قضاء البرازية في نوع في ابطال القضاء وكذا في الخلاصة * والحكم بالحرية الاصلية حكم
على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك
المؤثر فعلى الكافة من التارخ لا قبله يعنى اذا قال زيد ليكرانك عبدى ملكك منذ خمسة
أعوام فقال ليكرانك كنت عبد بشر ملكي منذ سنة أعوام فأعتقني وبرهن عليه اندفع
دعوى زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عبدى ملكك منذ سبعة أعوام وأنت ملكي الآن
فبرهن عليه يقبل ويفسخ الحكم بجنحة ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه أن قاضيان
قال في أول البيوع في شرح زيادات فصار مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق في ملك
مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق
في الملك المؤثر وهو قضاء على كافة الناس من وقت التارخ ولا يكون قضاء قبله فليكن
هذا على ذكر منك فان الكتب المشهورة خالية عن هذه القاعدة وههنا فائدة أخرى هي أنه
لا فرق في كونه على الكافة بين أن يكون بيئته أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق
كما صرح به في المحيط البرهاني أشباه في كتاب القضاء * (ط) أقر المذعي بعد القضاء بالبيئته
أنه اكانت في يد المذعي عليه وفي يد رجل آخر بطل القضاء لان المذعي باقراره أكذب شهوده
في بعض ما شهدوا به بعد القضاء وتكذيب المذعي شهوده في بعض ما شهدوا به بعد القضاء
يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع ولو ادعى المذعي عليه ذلك
لا تسمع دعواه ولا بيئته (٤) قنية في باب ما يتعلق بكون المذعي في يد المذعي عليه شرط الصحة
الدعوى وفيه تفصيل * (الابانة) ادعى دارا وشهد له الشهود بذلك وقضى القاضي له بالدار ثم
أقر أن البناء ملك المذعي عليه لا يطل القضاء بالارض للمذعي ولو شهدوا بالاصل والبناء

نصا والمستهلة بحالها يطل ناتارخانية في أوائل التاسع عشر من الدعوى (م) رجل
الذي على رجل أربع مائة درهم وأنكر المذمعي عليه ذلك فأقام المذمعي بيته على دعواه وقضى
القاضي له بالاربعمائة ثم إن المذمعي أقر للمذمعي عليه بمائة درهم قال أبو القاسم الصفار
يطل عن المذمعي عليه الثلاثمائة السابقة وبه أفتى عبد الكريم وأفتى أبو أحمد عيسى بن النضر
وغيره من أصحابنا أنه لا يطل عنده الثلاثمائة السابقة وفي الناصري وعن أبي أحمد عيسى
ابن نصر أنها لا تسقط وعليه الفتوى ناتارخانية في العشرين من الدعوى • القاضي إذا بدا
له أن يرجع إن كان الذي قضى خطأ لا خلاف فيه أنه يرده وإن كان مختلفا فيه أمضاء وفي
المستقبل يقضى بالذي يرى أنه أفضل فإن ظهر له نص بخلاف قضائه ينقض قضاءه وبعد ذلك
إن كان في حقوق العباد كالقصاص والطلاق والنكاح والعنف ولو ظهر أن الشهود وعبيد
أو محدودون في خذف إن قال القاضي نعم مدت بعضن والضمان في ماله وبغزر القاضي
للجناية وإن كان خطأ بعضن القاضي له الدية وفي الطلاق ترده المرأة إلى زوجها وفي العتق يرده
العبد إلى مولاه (١) وفي حقوق الله كحذف ناول الشرب والسرقة إذا ظهر أن الشهود وعبيد
وقال نعم مدت فهو ضمان الدية وإن كان خطأ فسخا في بيت المال وهذا إذا ظهر الخطأ
بالبينة أو باقرار القاضي له أما إذا أقر القاضي بذلك لا يصدق ولا يطل القضاء كالشهود
إذا رجعوا في الرابع من قضاء الخلاصة في نوع في إبطال القضاء وكذا في الرابع عشر من
المحيط والتأرخانية • وفي التوازل السلطان إذا حكم بين اثنين لا ينفذ وفي أدب القاضي
للخصاف يتقدم وهو الأصح وبه يفتى في الرابع من قضاء الخلاصة وكذا في البرازية والقصولين
• ويجوز قضاء الأمير الذي يولى القضاء وكذا كتابه إلى القاضي الآن يكون القاضي من
جهة الخليفة فضاء الأمير لا يجوز (٢) من الملتقط في كتاب الدعوى • وفي المنتقى عن
أبي يوسف أن للأمير الذي ولاه السلطان على ناحية وجعل خراجها له وأطلق له التصرف في
الريعية كما تنص فيه الامارة أن يقدو يعزل (٣) وكذا حال السلطان مع الخليفة أما لو قال
فلان ولايت بتوداد ادم وتراد ادم (٤) لا يملك تقليد القضاء في أول الجنس الأول من
الفصل الأول من قضاء الخلاصة • قال أبو يوسف إذا كان القاضي من الأصل ثم مات
القاضي فليس للأمير أن يولى قاضيا وإن كان أمير عشرها وخراجها له لأنه قد عزل عنه الحكم
حيث كان القاضي من الأصل وإن حكم الأمير لم يجر حكمه فإن جاء هذا القاضي الذي ولاه
هذا الأمير بكتاب الخليفة إليه من الأصل لا يكون أمضاء للقضاء في الأول من قضاء النصاب
وكذا في الخلاصة من المحل المزبور بعد المسئلة المزبورة • قضاء قاضي العسكر (٥) لا يتقدم
في العقار لأنه قوض إليه القضاء في أمور العسكر وذلك يقع في المنقولات دون العقارات
الا إذا وجد التنصيب على ذلك عند تقليده في الثالث من قضاء جواهر الفتاوى • ولو في
المصر قاضيان كل منهما في محلة فخصاصهم رجلان واختلافهما في اختصاصهما بالبدان كان
منزل المتخصصين في محلة واحدة يختصمان إلى قاضي تلك المحلة وإن كانا من المحلتين
فأواد المذمعي أن يختصمه إلى قاضي محله فأبى الآخر قال أبو يوسف العبرة للمذمعي وقال
محمد لا بل العبرة للمذمعي عليه وبه يفتى وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكر والاخر من

(١) وإذا كان المقضى به مالا يرده المال إلى
من أخذ منه في الخطأ ويضمن القاضي فيما
إذا حال نعمدت الجور كما في الرابع عشر
من المحيط والتأرخانية وفي أجناس
الناطقين إذا قضى بمدة أو قصاص أو مال
أو مضاربة ثم قال قضيت بالبور وأنا أعلم
به ضمن ذلك من ماله وعزل •
(٢) لأن هذا اللفظ يقتضي تفويض أص
المال كذا في النصاب في الفصل الأول من
القضاء •
(٣) وهذا إذا لم يكن القاضي من جهة
السلطان وصريح به في النصاب ويجوز
بيانه •

(ترجمة)

(٤) أعطيتك الولاية الالهانية أو أعطيتكها
(٥) ليس المراد من قاضي العسكر من يطلق
عليه هذا الاسم في زماننا بل المراد من
يقال له بالتركى اردي قاضي • (م) •

أهل البلد فهو على هذا ولا ولاية للقاضي العسكري غير الجندي ومختبر سوق العسكر
جندي في الأول من القسوين * وأما إذا تعدد القضاة في المذاهب الأربعة وكثروا كما في
القاهرة فأراد المذمى قاضيا شافيا مثلا وأراد الآخر مالكيًا ولم يكونا من محلتهما فإن الخبر
للمذمى عليه وهذا هو الظاهر وأقيمت مرارا من البحر الرائق من أوائل الدعوى *
السلطان لو قلدر بدين قضاء فاحية ففرضي أحدهما لم يجوز كوكيلين ولو قلدهما على أن
يتفرد كل منهما بالقضاء ينبغي أن يجوز أي حكم أحدهما في الأول من القسولين * القضاء
يقتضى بالزمان والمكان فإذا ولده فاضيا يمكن كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط
وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلوا فيما إذا كان العقار في غير ولايته فاختار
في الكثرة عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضيان عليه من الاشياء
في كتاب الشهادة والدعوى * (قد) محدودى رادعوى كردان محدودى در ولايت ابن
قاضى نيست حكم فواند كرد ايجاب فواند كرد (١) ولو كان في ولاية من قلده في الأول
من القسوين * اختصم غريبان من ولاية أخرى عند قاض وقضى يصح لأنه بالرافعة
صار حكمًا له كان الدعوى في دين أو عين يصح حكمه وإن في عقار لاني ولايته وحكمه بالقصر
والتسليم لا يصح لعدم الولاية فاندفع المدين والدين للولاية بالحضور والصحيح أن الحكم
في المددود يصح ويكتب حكمه إلى قاضى تلك الناحية حتى يأمره بالتسليم وقصر الباع
(٢) برأية في النوع الرابع من كتاب القضاء * القاضي إذا نصب متواليا في وقف
ليس في ولايته لا يصح فإن كان الوقوف عليه في ولايته بأن كانوا مطلبة العلم أو رباطا أو
مسجدا في مصره ولم تكن ضبعة الوقف في ولايته أوجب ركن الاسلام أنه يصح إذا كان
المقضى عليه حاضرا وقال شمس الأئمة السلطاني تعتبر المرافعة والتظالم وهذا قريب من
الأول وما يوافق هذا في مجموع النوازل فإن قاضى حرمه نصب قضايا في محدود وقف
بضارى والمذمى عليه بغير نفسه صحيح الدعوى والسبيل خلاصة في الثامن من القضاء
* قال لرجل غريم في بلدة أخرى وشهوده ههنا فاتفق أن قاضى تلك البلدة حضر
ههنا فأقام الرجل شهوده بين يديه واتبعه إلى تلك البلدة فاقضى له على غريمه بما شهدوا به
هل يجوز ذلك أم لا أجب نعم من أوائل دعوى القاعدية * الخلاصة إذا أذن للقاضى
بالاستخلاف له أن يستخلف وله أيضا أن يستخلف ثم وثم والأذن الأول للأول يكفي ولا حاجة
إلى أعضاء الأصل ولو أرادوا أن يثبتوا قضاء الخليفة عند الأصل فهو كائنا قضاء قاض
آخر عند القاضي برأية في الرابع من كتاب القضاء * ولو لم يكن مأذونا بالاستخلاف
فاستخلف وقضى السائب ثم أعضاء القاضي جاز إذا كان النائب أهلا للقضاء فإن لم يكن
أهلا (٣) لا يجوز في الرابع من قضاء الخلاصة في جنس آخر في الاستخلاف * القاضي
لو استخلف بلا إذن لم يجوز ولو مرض أو سافر ولو باذن خليفته قاض من جهة الإمام حتى
لا يملك القاضي عزله إلا إذا حال له الامام ول من شئت واستبدل من شئت ولو لم يؤذن
في الاستخلاف وحكم خليفته بحضوره جاز كوكيل وكل غيره فباع بحضرة الأول ولو حكم
في غيبته ثم أجازه القاضي نفذ عندنا استحسننا وكذا الواجب حكم المحكم في المجتهدات كذا

(ترجمة)

(١) أى محدودى رادعوى وليس ذلك
المحدودى في ولايته هل يصح أن يحكم أجب
نعم يصح اه

الصحيح أن ولاية القاضي في المحدود يصح
وان لم يكن في ولايته والمسئلة منصوص
عليها في أدب القاضي للخصاف مشله في
الجنس الرابع من الفصل الرابع من
قضاء الخلاصة نقلنا منه

وفي الرابع والعشرين من قضاء
التاريخية نقلنا من الوولجية والكبرى
خلاصه فليست على عند الفتوى

(٢) ولا يشترط أن يكون المندعيان
من بلد القاضي إذا كانت الدعوى
في المنقول والدين وأما إذا كانت في عقار
لاني ولايته فالصحيح الجواز كافي الخلاصة
والبرأية وبالك أن تفهم خلاف ذلك فإنه
غلط كذا في البحر في أوائل كتاب القضاء
به في المقدمة

(٣) بأن كان عبدا أو ذميا أو صيبا أو
مجنونا كذا في السادس والأربعين من
شرح أدب القاضي

(نقط) في الاقل من جامع الفصولين وان كان المذعي به مستورا لا يمكن نقله الا بمؤنة
 وضمر ونحو الخشب العظيم وجحر الرحي والغنم الكبير والمكيل والموزون احتلفوا عليه قال
 بعضهم ينقل الى مجلس القاضي ووثية النقل تكون على المذعي عليه والصحيح أن القاضي
 يبعث من يسمع الشهادة يحضر المذعي به وشهودا معه فيشهدون عند القاضي أن شهود
 المذعي شهدوا للمذعي وجبئ شذيقضي القاضي للمذعي والذي يبعثه القاضي لسماع
 الشهادة لا يكون قاضيا فلا بد من القضاء بتلك الشهادة قاضيان في دعوى المنقول فلا
 أن الامام قد وجد القضاء وأذن له بالاستخلاف فأمر القاضي وجب لا يسمع المدعى
 والشهادة في حادثة ويسأل عن الشهود أو يسمع الاقرار ولا يحكم هو بذلك لكنه يكتب
 بذلك الى القاضي وينسب حتى يقضي القاضي بنفسه لم يكن لهذا الخليفة أن يحكم (١)
 وانما يفعل بما أمره القاضي واذا رفع الامر الى القاضي فإن القاضي لا يقضي بتلك
 الشهادة ولا بذلك الاقرار بل يجمع بين المذعي والمذعي عليه وبأمر باعادة البينة فإذا
 شهدوا بذلك يحضره الخصمين فينذري القاضي بتلك الشهادة قالوا هذه المسئلة
 يغلط فيها القضاء فان القاضي يستخاف رجلا لسمع الشهادة في حادثة ثم يكتب اليه في كتاب
 فيفعل الخليفة ذلك ثم يكتب الى القاضي انهم شهدوا عندى بكذا ويكتب الفاظ الشهادة
 أو يكتب ان المذعي عليه أقر عندى بكذا فيقضي القاضي بذلك من غير اعادة البينة عنده
 فلا يصح هذا القضاء لان القاضي لم يسمع تلك الشهادة ولم يسمع ذلك الاقرار فكيف
 يقضي بتلك الشهادة وبذلك الاقرار باخبار الخليفة الا أن يشهد الخليفة مع آخر عند
 القاضي على اقراره ويكون فائدة هذا الاستخلاف أن يطر الخليفة هل للمذعي شهود
 أو يكذب ولعل له شهودا الا أنهم غير عدول وقد لا تتفق ألفاظهم فيفوض القاضي النظر
 في ذلك الى الخليفة قاضيان في اوائل الدعوى * النائب المطلق اذا سمع الشهادة
 جاز للقاضي أن يقضي بتلك الشهادة باخبار النائب وكذلك جاز للنائب أن يقضي بتلك
 الشهادة التي قامت عند الاصيل قبض كركي في نوع آخر من القضاء وفي شرح الطحاوي
 وكل من لا يجوز شهادة القاضي له كالأولاد والمولودين والرقية والزوجات لا يجوز قضاء
 القاضي له في العشرين من قضاء التاتارخانية (٢) * قال لا يجوز قضاؤه لمن لا يجوز
 شهادته (٣) ومن جازت شهادته عليه جاز قضاؤه عليه قاضيان في فصل من لا يجوز له قضاء
 القاضي * لو وكل من لا تقبل شهادة القاضي له لم يجوز حكمه لا وكيل وجاز على الوكيل
 كما لو كان أصيلا لعدم التهمة ولو كان ابن القاضي وصي يقيم لم يجوز حكمه له في أمر البتيم إذ
 فيما يحكم به البتيم حق القبض يثبت للوصي قصير حكمه لانيه في الثاني من الفصولين
 * ولو قضى بشهادة ولده لاجنبى فرفع ذلك الى قاض آخر أنفذه القاضي قاضيان في كتاب
 الدعوى والبيانات في فصل من ينفذ قضاؤه ومن لا ينفذ * اذا كان للقاضي خصومة
 نفاهم عند خليفته نفى له أو عليه هل ينفذ قضاؤه اختلف فيه قال بعضهم يجوز حكمه له
 وقال بعضهم لا يجوز من فصول الاستروشي في الفصل الاول * وقعت للقاضي حادثة
 أو ولده فاناب من هو من أهل الامة وخصما عنده وقضى له أو ولده جاز قضى للامام

(١) لان الخليفة ليس قاضيا ينفذ حكمه
 كذا في الرابع من قضاء الخلاصة ويقهوس
 منه أنه اذا أرسل نائبه المأذون للحاكم
 في حادثة فقضى القاضي باخباره جاز
 (٢) كذا في الرابع من قضاء الخلاصة
 في نوع في الاستخلاف وفي البرازية في نوع
 في الامضاء من كتاب القضاء وكذا منه
 في الثاني من كتاب القضاء قبل نوع
 في التعريف والترجمة
 (٣) الا في مسئلة ما اذا ورد عليه كتاب
 القاضي قاله يقضى له كما في السراج
 الواجب كذا في البصر في شرح قوله أهله
 أهل الشهادة

الذي قلده أولو الامام جازر منية المفتي قبيل مسائل كتاب القاضي الى القاضي * القاضي
اذا كان له خصومة على انسان فاستخاف خليفته فقتل على خصمه لا ينفذ لان قضاء نائبه
كقضاء بنفسه وذلك غير جائز واستشهد بما ذكر محمد بن من وكلي رجلا بشي من صارا الوكيل
قاضيا فقتل اوكله في تلك الحادثة لم يميز لانه قضى لمن ولاه ذلك فكذلك نائب هذا
القاضي والوجه ان ابني هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه ان يولي قاضيا آخر
حق يختصم اليه ليقضى بينهم ما يميزون او ان ينجح كما الى ما يحكم ويتراضيا بقضائه ليقضى
بينهما فيجوز جواهر الفتاوى في الباب الثالث من القضاء وفي آداب القاضي للخصاف
ولي قاضيه على مثل خراسان وامرهم ان يولي قضاة على الكور ففعل ثم خاصم القاضي الاعلى
الى بعض من ولاه فقضاؤه جائز له وعليه وكذا قضاء الاعلى للاسفل وعليه لانه لو شهد كل
واحد منهما لصاحبه جائز فكذلك القضاء خلاصة في الرابع من القضاء السلطان اذا امر
عبيده على بلدة وامره بنصب القاضي جائزه التقليد بطريق النيابة عن السلطان ولو قضى
هو لا ينفذ ولو قال السلطان رجل فلان ولاية بتوادم (ذ) لا يملك نصب القاضي لان ذلك
تفويض لقبض الاموال في الفصل الاول من العمادية والاستروضية وكذا في الفصولين
بعلامه (عدة) وكذا في خزائن المفتين * ولو امره على بلدة فوجدها خراجها له وأطلقه
التصرف في الرعيمة كانت قضيه الامارة فله ان ينفذ وان يعزل حال الامام لو اني البلدة
هو كومي بايدت تقليد كن قضاء (٢) او قال قلده من شئت صبح ولو قال كسي را تقليد كن
او قال قلده احد الا يصح (٣) كما لو قال لو كبله وكل من شئت صبح لو قال وكل احد كذا (ذ)
في الاول من الفصولين وكذا في خزائن المفتين ملخصا * يجب ان يعلم ان جهة ظهور الرضا
عند القاضي الاقرار والبينة أمعاء سلم القاضي فليس بجهة في هذا الباب وكذلك في سائر
الحدود انما الصلة لله تعالى كحد السرقة وحد الشرب علم القاضي ليس بجهة حتى لا يجوز
للقاضي ان يقضى يعلم في هذه المواضع وهذا الشخصان ثانيا رائية في اول الثالث من
الحدود * وفي (ط) حكم القاضي في المجتهد فيه وهو لا يعلم به بعض المشايخ قالوا ينفذ
وعامة سم على انه لا ينفذ وانما ينفذ لو علم بكونه مجتهدا فيه قال (شيخ) هذا ظاهر المذهب
وهنا شرط آخر لفاذ القضاء في المجتهد فيه وهو ان يصير اليكم حادثة فيجوز فيه خصومة
بجهة عند القاضي من خصم على خصم في الثاني من الفصولين * وان لم يصرف
مواضع الاجتماع والتسلاف في نفاذ قضائه روايتان الاصح انه ينفذ من قضاء خزائن
المفتين في القضاء في المجتهدات * وذكر خمس الاثمة السرخسي في رجوع الشهادات
قضى جزاها او هو تليس لا ينفذ في ظاهر المذهب وعن أبي حنيفة ينفذ ان قضاء
القاضي في المجتهدات انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد اما اذا لم يكن عن اجتهاد لا ينفذ وذكر
الخصاف انه ينفذ وان لم يكن من اجتهاد كما ذكر في كتاب الاكراء وفي الاقضية انما ينفذ
القضاء على مذهب غيره اذا كان يعلم بانه محل الاجتهاد والالا ينفذ وأما كونه مجتهدا
لا يشرط لنفاذ قضائه في المجتهدات في أسع الروايتين (٤) من فتاوى الترمذاني من كتاب
القضاء * (قع عك) القاضي المقلد اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ * (ط) اختلاف

(ترجمة)

(١) أعطيت الولاية للفلاية

(٢) ترجمته قوله بعداً وقال قلده من شئت

يعني لو قال بالجمعة أو بالهريرة وكذا

ما بعد اه

(٣) ولو قال السلطان للوالي قلده من

شئت صبح ولو قال له قلده احد الا يصح كذا

في الاول من قضاء البرازية وكذا في قضاء

الخلاصة ع

(٤) وعن الامام الثقات ولو لاهن اجتهاد

صك كذا في البرازية في الرابع من القضاء

في نوع في علمه ع

الروايات في فاض مجتهد اذا قضى على خلاف رأيه قضية في باب القضاء في المجتهدات
 وفي الصغيرى قضى بخلاف رأيه بتفقد عند الامام والثاني وعليه الفتوى برأيه
 في الرابع من القضاء في نوع في علمه * (فص) وما يفهم من القضاء من التفويض الى
 شاغبي المذهب في فتح البين المضافة ويبيع المدبر وغير ذلك انما يجوز اذا كان المقروض
 يرى ذلك بان قال لاح الى اجتهاد في ذلك انما اذا كان لا يرى ذلك لا يصح تفويضه وقيل
 يصح التفويض وان كان لا يرى ذلك وهو المختار (١) من قضاء امرائه المفتين * (صه)
 ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح انه لا يصير فاضيا ولو قضى لا ينفذ قضاءه (٢) * (صه)
 وبه يفتى اذا لامام لو قلد برشوة اخذها او قومه وهو عالم به لم يحز تقليده كقضائه برشوة
 * (ن) من اخذ القضاء برشوة او شفعاء فهو كمن لم يرفع حكمه الى فاض آخر يرضيه
 لو وافق رأيه والا بطله * (ط) من اخذ برشوة لا ينفذ حكمه بلا حاجة الى نقضه ومن اخذ
 بشفعاء فهو كمن يقدله بحق القاضي لو ارتضى وحكم فنفذ حكمه فيما لم يرتضى لا فيما ارتضى
 قال (بز) تفقد فيهما حال (ض) بطل فيهما وبالأول اخذ (شخ) جامع الفصولين
 في الفصل الاول

* (فصل في القضاء الغائب وعليه والتصريح في أمواله وأموال المفقود والمديون) *
 انضى على غائب ليس للقاضي أن ينصب وكيله عنه ومع ذلك لو سمع البيعة على الغائب
 بلا وكيل وقضى نفذ وقد ذكرناه (٣) والحيلة (٤) في اثبات الدين على الغائب أن يكفل
 المدعى رجلا بكل ماله على الغائب ويجوز المدعى كفالة شفعاء في المدعى عليه مالا
 يلو ما بالكفالة المطلقة في كفيل الكفالة وشكر لزوم المال الذي له على الغائب غير من
 المدعى على لزوم المال على الغائب فيقضى بالمال على الكفيل لا لقراره بالكفالة ثم يبرئ
 المدعى الكفيل عن الكفالة فيثبت للمال على الغائب لكون الكفيل خصما عنه لان
 ما يدعى على الخصم لا يثبت الا بعد ثبوت المال على الغائب وفي مثله يكون الخصم
 خصما عن الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكل ماله على الغائب أما اذا ادعى أنه له
 على الغائب أنما هو كفيل عنه وبرهن فاقضاه لا يكون قضاءه على الغائب الا اذا ادعى
 الكفالة عن الغائب بأمره فحينئذ يكون القضاء بالمال المدين قضاءه على الكفيل والغائب
 وفي دعوى الكفالة بكل ماله على الغائب القضاء بحال معين يكون قضاءه عليهم سواء ادعى
 الكفالة بالامرأ ولا برأيه في أو آخر التامن من القضاء * ويجوز قضاءه على المسكر
 اذا لم يعلم أنه مسكر ولا ينفذ قضاءه اذا علم وصورة المسكر أن يدعى دينا على غائب ثم أحضر
 رجلا وادعى أن هذا الرجل كفيل لي على الغائب فيقول الرجل بلى انما كفيل
 ولا شيء لك على الغائب فأقام المدعى البيعة أنه له على الغائب ألف درهم فتقضى القاضي
 بتلك البيعة فإذا ذلك يكون قضاءه على الغائب فاضحان في فصل لمن يجوز له قضاء القاضي
 * (جن) قضى بالبيعة وغاب لم يقضى عليه وله مال عند الناس لا يدفع الى القاضي له شيء
 يحضر الغائب الا في ثقة المرأة والا لولا ذلك الصغار والوالدين كذا عن محمد * (حسن) وكذا
 لو مات وله ورثة غيب ومال في المصريد المقرين به لانه قضى عليه فاقضاه لا يدفع شيئا منه

(١) وفي الاول من الاول الجبسة في أدب
 القضاء وما يفهم من القضاء من التفويض الى
 شفعوى المذهب قول أبي حنيفة *
 ولو قرض الى غيره لم يقضى على وفق مذهبه
 تفندا جماعا كذا في الرابع من البرازية
 في نوع في علمه وفي النونية في فصل فيما
 يقضى في المجتهدات وان قرض الى
 الشفعوى لم يقضى برأيه أو لم يقضى بما
 هو حكم الترمذ ينفذ عند الكل *
 (٢) وفي الرابع من البرازية وقال غيره
 الصحيح أنه ينفذ هذا احتياط وان كان
 لا يرى ذلك *
 (٣) وفي النونية قيل فصل القسم انه
 لو قضى ينفذ قضاءه في أظهر الروايتين
 وكذا في الفصول العمادية وفي الفصول
 الاسنوية وفي الفصل الثاني القاضي اذا
 قضى على الغائب وهو لا يرى ذلك حال
 محمد لا ينفذ وقال أبو يوسف ينفذ وذكر
 الفاضلي في قول أبي حنيفة مع أبي يوسف
 وعليه الفتوى وفي التارخانية عن
 الصغيرى قال ظهر الدين في نقاد القضاء
 على الغائب رواه ابن وهب ونفى أنه
 لا ينفذ حتى لا يضر قوا الى هدم مذهب
 أصحابنا وكذا في الثقة والنسبة وغيرهما
 وفي النسبة وقيل الا أن يراه القاضي فيقضى
 به فينفذ ينفذ وفي فتح المقدير ما سألته
 ان القضاء على الغائب لا يقضى من تنفيذ
 فاض آخر لان الخلاف في نفس القضاء
 وعلى هذا فالثبوت يحتاج الى تنفيذ فاض
 آخر لبروز حكمه غير قابل للنقض *
 (٤) وهي مذكورة في الفصل الثاني
 والثلاثين من التارخانية في مواضع
 وفي آخر قضاء الصغيرى والنسبة والثقة
 وفي الخامس من جامع الفصولين *
 حتى

(١) وفي عبارة الخلاصة اذا غاب المدعى عليه أومات عنه وكذا اذا مات المدعى عليه كما في التهمة وغيره عنه وقول أبي حنيفة ومحمد غيبا اذا ادعى على رجل مالا وأقام بينته فزكيت شهوده فقبل ان يقضى القاضي تلك البيينة مات المدعى عليه فالقاضي لا يقضى بتلك البيينة معناه لا يقضى بدون الخصم فان كان له ورثة يقضى عليهم (٣٤١) فان كانوا غيبا في بلدة منقاعة عن هذه البلدة ينصب القاضي وكلا كذا في التهمة في فصل

من يكون خصما

وفي الثالث والعشرين من دعوى التاتار خاتمة نقلنا عن التهمة ان كان الخصم متعنتا في الغيبة له أن يقضى وفي دعوى التهمة وذكر في آخر الباب الثاني والثلاثين من أدب القاضي اذا ثبت له على غيره مال اما بقرار أو بيينة قامت عليه بحضوره ثم غاب المطالب عن خصمه وامتنع من الحضور معه فالقاضي على قوله أبي يوسف ينصب عنه وكلا ويعصم عليه بالسال ان سأل الخصم ذلك (م) عنه

(٢) كل يوم ألا فيحضر فلان باب القاضي فان لم يحضر يقض القاضي عليه فان لم يخرج قضي عليه وان لم يتوار ولكنة غاب لا يقضى عليه ليجز القاضي من الاعذار وهذا وفق القياس وقال الثاني يقضى وهو أرفق للناس كذا في البرازية في نوع من المعاملة في الفصل الثاني

وقول محمد أوفق بالقياس كذا في الظهيرية (٣) فان كان المدعيون يسكن دارا باجارة وامتنع من الحضور الى باب القاضي هل يسم القاضي بابه اخذة وافية والصحيح أنه يسمره والتبشير الضرب بالسامير كذا في السادس من كتاب الدعوى والبيئات من الظهيرية

(٤) هكذا يفعل القاضي ثلاثة أيام فان لم يحضر يفعل ما قال ويقضى على وكلا بما يدعى عليه الخصم قال شمس الاثمة الحلواني كان القاضي الامام الاستاذ يقول رأيت في النوادر مثل هذا عن أبي حنيفة ومحمد فكان ذلك منهم اتفاهما قال أبو يوسف وكذا لو كتب القاضي الى القاضي كتابا في حادثة فلم يقدر

حتى يحضر ورثته أو يحضر المدعى عليه لو غابا قال ما ذكر هنا بخلاف ما ذكر في الاصل ان القاضي يقضى بتهمة لامرأة الغائب في ماله لو كان مودع الغائب مقرا بوديعة ونكاح فيحتاج الى الفرق في الخامس من الفصولين (ع) المدعى ابرا المدعى عليه عند القاضي أو برهن عليه المدعى عليه بحضور المدعى غاب المدعى فطلب المدعى عليه من القاضي كتابا بالبراءة كما سمع فانه يجيبه ويكتب من المحلل المزبور وذكر في فتاوى فاضيلان اذا غاب المدعى عليه (١) بعد ما سمع القاضي البيينة عليه أومات الوكيل بالخصومة بعد قبول البيينة قبل التعديل أومات الوكيل ثم عدلت تلك البيينة لا يقضى بها وقال أبو يوسف يقضى وقال شمس الاثمة الحلواني هذا أرفق بالناس واذا غاب الموكل بعد ما أقيمت عليه البيينة ثم حضر الوكيل أو غاب الوكيل بعد ما أقيمت عليه البيينة ثم حضر الموكل يقضى عليه بتلك البيينة وكذلك يقضى على الوارث باقامة البيينة على المورث ولو كان الوارث غائبا غيبة منقطعة ينصب القاضي وكلا يطلب الخصم ويقضى عليه بتلك البيينة وكذا لو أقيمت البيينة على أحد الورثة ثم غاب يقضى بتلك البيينة على الوارث الا آخر وكذا لو أقيمت البيينة على نائب الصغير بلغ الصغير يقضى على الصغير بتلك البيينة والذي توجه عليه الحكم ثم اختلف لا يقضى القاضي عليه عند أبي حنيفة وقال محمد بن ادى (٢) على بابه ثلاثة أيام فان خرج والا قضي عليه وان لم يخرج ولكنه غاب لا يقضى في الفصل الخامس من العمادية فان أرسل القاضي فلم يجد المدعى عليه وقال المدعى انه توارى عنى وسأل أن يسمر الباب فانه يسكنه اقامة البيينة أنه في بيته فان شهد اثنين وقال رأيتاه اليوم أو أمس أو منذ ثلاثة أيام فانه يقبل ويؤمر بالتحلف وان كانت الروية قد تقدمت لا يقبل وسدده موقوف الى رأى القاضي ولا يقدر بثلاثة أيام فان حصل له العلم أنه في البيت ولا يحضر يسمر الباب الذي من جهة السكة والباب الذي من جانب السطح ويسمر الدار المستأجرة وكذا اذا رآه ان كان ساكنا فيها (٣) والعبرة للمساكنة فان قال الخصم بعد ختم الباب انه جلس في داره لا يحضر قال أبو يوسف يبعث رسولا معه شاهدان عدلان فينادى على بابه ثلاثة أيام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ان القاضي يقول لك احضر مع خصمك فلان بن فلان يجلس الحكم والا نصيبك وكلا وأقبل عليه البيينة (٤) وينبغي أن يكون وقت جلوس القاضي وعن أبي حنيفة ومحمد هكذا وأما الهجوم فقد وسعك في ذلك بعض أصحابنا وعن أبي يوسف أنه كان يفعل ذلك وقت قضائه وصورته انه لو حال الخصم انه توارى عنى في منزله وطلب الهجوم يبعث أمينين معهما أعوان القاضي ونساء فيقوم أعوان القاضي حول البيت من جانب السكة والسطح وتدخل النساء حرمه ثم يدخل أعوان القاضي فيفتشون الدار غرفة او ماتحت السرير وعمر رضي الله عنه هجم على بيت رجلين بنفسه أن في بيتهم ما شربا فوجد في بيت أحد همدون الاسر وهجم على بيت نائمة بالمديشة وأخرجها وعلاها بالدرة حتى سقط الحمار عن رأسها وعن هذا قال مشايخنا اذا سمع صوت الفساد من بيت انسان لا بأس بالهجوم عليه وعائنه أصحابنا لا يجوزون الهجوم خلاصة في الفصل الثاني من كتاب القضاء وأجمعوا أنه لو أقرب له هذا المدعى ثم غاب يقضى

القاضي المكتوب اليه على الخصم ٨٦ انقروى ل فان القاضي يוכל عنه على نحو ما قلنا قال شمس الاثمة الحلواني أصحابنا لم يجوزوا الهجوم وصورته أن يبعث القاضي نساء يطلبنه في البيت وأمرانا بأخذون السفلى والعلو وكلا لا يهرب قال الشيخ الامام على البردوي المشهور من قول أبي حنيفة أن القاضي لا ينصب وكلا بعد التحلف ولكن يهجم عليه كذا في الثانية في الدعوى في فصل =

القاضي عليه حال غيبته وهذا اذا اقر عند القاضي اما اذا اقر عند غيره القاضي ثم انكر
 فشهدوا على اقراره عند القاضي وغاب فهو كاليمة وقد ذكرنا الخلاف * ولو ادعت امرأة
 الطلاق على زوجها او ادعت امة العتق على مولاهار اقامت البينة وغاب الذي ادعى عليه
 لا يقضى عليه بتلك البينة من المحلل المزبور * ولو اقر الزوج أو المولى وغاب يقضى بقية
 في الدعوى في فصل من يكون خصما * وان مات المدعى بعد ما برهن قبل أن يقضى يقضى
 لورثته برأية في نوع في المعاملة من الفصل الثاني من القضاء * رجلان شهدا على
 رجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه هما عبدان فقالا كلا عبدان فاعلان الغائب
 الا أنه اعتقنا واقاما البينة على ذلك فان القاضي يقضى بمقتضاها ويكون ذلك قضاء على
 مولاها * حق لو حضر المولى وانكر العتق لا يلتفت الى انكاره قاضيان في الدعوى
 في فصل فيما يقضى في المجهلات * (ص) ان خصم شرط قبول البينة لو اراد المدعى أن
 يأخذ من يد الخصم الغائب شيئا اما لو اراد أن يأخذ حقه من ثمن مال كان للغائب في يده
 لا يشترط حضرة الخصم ولا يحتاج القاضي الى نصب الوكيل وتطهيره لو شراه غائب قبل
 قبضه غيبة منقطعة جاز للقاضي بيع المبيع وايضا عن البائع (ا) وفي طريقة (ب)
 بأمره القاضي باقامة البينة فلو برهن يصح بيع المبيع ويوفى الثمن * (ض) وكذا
 لو استأجر ابلا الى مكة ذاهبا وجائيا ودفع الكراء ومات رب الدابة في الذهاب حتى
 انقضت الاجارة قلنا يستأجر أن يركبها الى مكة ولا يضمن وعليه الكراء الى مكة فاذا أتى
 مكة ورفع الامر الى القاضي قرأ أن يبيع الدابة ويدفع بعض الاجر الى المستأجر جاز
 * (عبث) شراء وغاب قبل قبضه غيبة منقطعة ولا يدري أين هو جاز للقاضي بيع المبيع
 وايضا عن الثمن لو كان المبيع منقول لا عقار فاعل هذا الورع من الدينون غائب غيبة منقطعة
 فرفع الرهن الامر الى القاضي حتى يبيع الرهن بدله ينبغي أن يجوز كافي هاتين المسئلتين
 في الفصل الخامس من الفصولين * واذا باع الرجل جارية من رجل ثم غاب المشتري
 ولا يدري أين هو فرفع البائع الامر الى القاضي وطلب منه أن يبيع الجارية ويوفى
 ثمنه فان القاضي لا يجيبه الى ذلك قبل اقامة البينة وهو تطهير رجل جامد اذ اية الى القاضي
 وقال هذه لفظة قبضها فان القاضي لا يبيعها حتى يقيم البينة على ذلك من أوائل الخامس
 من دعوى التاخرانية * (جص) باع دابة ولا يوقف على المشتري فليعلم أن باذنه
 في بيعها فبأخذ ثمنه من ثمنه لو من جنسه ولو أذن له أن يزوجها ويعلقها من أجرها جاز
 في الخامس من الفصولين * القاضي اذا وكل رجلا بقبض ديون الغائب لا يكون هذا
 الوكيل وكلا بالخصومة في قولهم من وكالة الخاتبة في فصل في التوكيل بالخصومة
 * (عدة) للقاضي أن ينصب من المفقود وصيا بطلب ديونه من غريمه (٢) ولا ينصب عن
 الغائب * (ن) ادعوا حقوا على ميت ووارثه غائب غيبة منقطعة يجوز نصب الوصي
 منه اذا القية المنقطعة كوت فلم يجز في غير المنقطعة ولو نصب القاضي فيما في مال الغائب
 غيبة منقطعة هل له الخصومة في ديونه قبل نعم وقبل لا (٣) في الفصل الخامس من
 الفصولين * ولا يطلب سقوطه من العقار والعروض التي في يد رجل لأنه يحتاج الى

فيما يخص على القاضي ونماه فيه
 اكن ذكر في الخاتبة قبيل كتاب الوكالة
 بعد صيغة تقريرا وعامة المتابع لم يجمعوا
 هذا القول أي قول أبي يوسف فليراجع
 الى محله
 (١) وفي الخاتبة في فصل في نوع عوى
 المالك وينتقد القاضي البائع الثمن ويستوفى
 منه بكفيل لاحتمال أن البائع استوفى
 الثمن أو أبرأ المشتري عن الثمن فان كان
 فيه فضل أسس الفضل للغائب وان كان
 فيه نقصان فذا للزم المشتري وفي خزانة
 القضاوي فان فضل شيء يوضع في يد عدل
 (٢) استحسن في المفرد خاصة أن يجعل
 ابنه وكلا في طلب سقوطه لان المفقود
 كالميت في بعض الاحكام والقاضي ولاية
 نصب القيم في مثل بخلاف الغائب كذا
 في التامع عشر من فضاء المحيط البرهاني
 من البيوع ملخصا وتمام الكلام فيه (م)
 (٣) وقرر الخصاص بين الوصي والقيم
 وقال الوصي من قرض اليه الحفظ
 والتصرف والقيم من قرض اليه الحفظ
 دون التصرف وقالوا لا فرق بين الوصي
 والقيم في زمانا فاقبهم في زمانا كالوصي
 كذا في الثامن عشر من التاخرانية من
 أدب القاضي ملخصا

الخصومة وهو ليس بمخصم انما قال انه وكيل من جانب القاضى والخلاف في أن الوكيل
 يقبض الدين وكيل بالخصومة انما جرى في وكيل منسوب من المال وليس للقاضى أن
 ينصب وكيل عن الغائب بالخصومة له أو عليه شرح مجمع لابن مالك من كتاب الفقود * (فن)
 المجلس المحرم بسبب الدين بملك ايتار بعض القرماعلى البعض الا اذا غاب غيبة منقطعة
 بحيث ينفذ بهم القاضى ماله بينهم بالخصم (١) وهذه المسئلة دليل على أن للقاضى أن يقضى
 دين الغائب * (ملك) حبس المديون وغاب الطالب فقال المديون أنا أؤدى المال
 فالقاضى ان شاء أخذه ووضع عند مدل وان شاء أخذ منه كفيلة لثمة بنفسه وهذا يدل
 على أن للقاضى قبض ديون الغائب من مديونه في الخلاء من الفصول في التصرف
 في أموال الغائب * وفيه ترك ما لا يدبر رجل نقدا أو عقارا أو غيره فإذا دعى رجل أن ذل له
 أو دعه الميت أو غيبه منه الميت وصدقه ذواليد بذلك وبأنه لا يعلم الميت ترك وارثا أو ترك
 وارثا غائبا فإن القاضى لا يدفع إلى المدعى شيئا بأقرار دعى اليه ويجعل في بيت المال بعد
 التلوم والانتظار في آخر الثامن والعشرين من الفصولين * ذكر الخصاص اذ دعى دينيا
 في تركه وكل الورثة كبار غيبان البلد الذى فيه الورثة منقطعاً عن البلد الموقوف لآلنا
 ولا يذهب اليه القافلة نسب القاضى وصيا وان لم يكن منقطعاً لا ينصب برازية في التاسع
 من أدب القاضى * (مطله) استحق فأراد المشتري أن يرجع بنفسه وقدمات بانه ولا وارث
 له فالقاضى ينصب منه وصيا يرجع المشتري عليه * (ذ) ظهر البيع حرزاً وقدمات بانه
 ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر يجعل القاضى للميت وصيا يرجع
 عليه المشتري ثم وصى الميت يرجع على بائع الميت في السادس عشر من الفصولين *
 ظهرت المشترة حرزاً ومات البائع لآلنا وارث وتركه وبائع البايع غائب نصب الحاكم عن
 البائع الثاني وصيا يرجع المشتري عليه وهو يحاصم البائع الآخر في السادس عشر من
 دعوى البرازية * مات عن عروضة وعقار وعليه دين فاضنع ورثته الكبار عن البيع
 وقضاء الدين وقالوا الرب الدين سلطنا التركة اليك قبل ينصب القاضى وصيا وقيل لا بل يا حرم
 الورثة بالبيع فان امتنعوا حبسهم كالعادل المساط على بيع الزهن واذا حبسهم ولم يبيها
 الآن ينصب وصيا أو يبيعه الحاكم بنفسه برازية في آخر كتاب الوصايا رجل في يديه مال
 رجل غائب فمات الغائب فجاء رجل وأدى أنه ابنه صدقه ذواليد فإن القاضى يتلوم
 ولا يدفع المال إلى المدعى سواء قال للميت وارث آخر أو لم يقل فإن ظهر له وارث آخر والا
 دفع المال اليه وتقدير مدة التلوم فتؤخذ من القاضى وقدرا يلحقه مدة التلوم بالحول
 قبل ما ذكره الطحاوى قوله ما فأتا أبو حنيفة فلا يرى التقدير فاضحان في فصل دعوى
 الملك بسبب * القريب اذا مات وترك مالا فللقاضى أن يترقب مدة حتى يحضر الوارث
 فان لم يحضر يضعه في بيت المال ويصرفه إلى القناطر ونفقة الايتام فلا تصرف ثم حضر
 الوارث يقضى ماله من بيت المال من دعوى خزانة المفسين قبل التناقص * اذا مات
 الرجل وعليه ديون كثيرة فجاء رجل إلى القاضى وأقر أن للميت عليه كذا وكذا من الدراهم
 أو الدنانير فأمر القاضى المقرب بأداء ما عليه إلى غريم الميت صح أمره فإذا دفع برئ عن دين

(١) لأن ولاية القاضى نظرية والإيثار
 والتقديم ينال في النظر كذا في البرازية
 في نوع في ولاية القاضى من مسائل شتى
 من القضاء

الميت ولو أن هذا الغريم قضى دين الميت بما عليه بغير أمر القاضى على قنوى شمس الاثمة
 السرخسى ان القضاء صحيح وسقط عنه ديون الميت من مديانات الاخيرة ملخصا *
 اذا مات الرجل وترك بنتين وابناء فقود او لهذا المفقود بنتان وابن وانتركة في يد البنين
 والكل يتزرون بأن الابن مفقود فاحتصوا الى القاضى فان القاضى لا ينبغي له أن يحرك
 المال من موضعه أى لا ينزع بشئ من البنين (١) خزنة المقتنين في المفقود * ولا يأخذ
 القاضى ماله الذى في يد مودعه ومضاربه للحفظ لان يدهم ما يد نيابة عنه في الحفظ وكان
 محفوظا بحفظه * معنى فلا حاجة الى حفظ القاضى بدائع في المفقود * وذكر
 (تح) في (سك) القاضى لو أخذ ودبعة المفقود عن يده ووضعه عند ثقة لا بأس به
 في الخامس من الفصولين * (فش) للقاضى ولاية ايداع مالى الغائب ومفقود * (خه)
 للقاضى اقراض مالى الغائب وله بيع منقوله لو خيف تلفه ولم يعلم مكان الغائب لا يعلم
 اذ يمكنه أن يبعث اليه اذا خاف التلف فيمكنه حفظ العين والمالية جميعا * (فض)
 وأحاله الى (من) الأمانة المصوبة اذا كان مالكا لها فانها للقاضى لا يبيعها انما يبيع مال
 المفقود من المحل المزبور * (فخ) القاضى لا يملك تزويج أمة الغائب والجنون وتزويجا
 وله أن يكاتبهما ويبيعهما (٢) * (قد) لا يملك تزويج أمة الغائب وان لم يمكن له مال
 وقبه للقاضى يبيع قن المفقود وأمنته لا لو كان المالك غائبا غير مفقود من المحل المزبور
 * (عده) الودبعة لو كانت شيئا من العرف ور بها غائب وخيف فسادها رفع الى القاضى
 لبيعهها وذكر (ح) في (بق) للقاضى ولاية بيع مال الغائب وفيه لو كان المديون غائبا
 لا يبيع القاضى مروضه بيده عند أبي حنيفة وقال يبيعها وأما العقار فلا يبيعه عند
 أبي حنيفة وكذا قوله مالى الظاهر * وعنهم ما أن له يبيعه كعروضه وعلى هذا الخلاف يبيع
 عروضه في نفقة امرأته وفي العقار عنهما وإيتان * (عن) ما أن ولا يعلم له وارث فباع
 القاضى داره جاز ولو علم بعوض الوارث جاز ويكون حفظا (٣) ألا يرى أنه لو باع الابن
 يجوز وفيه له يبيع منقول المفقود ولا ينبغي له أن يبيع عقاره ولو باع جاز والوصى ولو باع
 عا والكبير لم يميز من المحل المزبور * للقاضى يبيع مال المفقود والاسير من المتاع
 والرقيق والعقار اذا خيف عليها الفساد وليس له يبيعه بالنفقة عياله ومق باعها خوفا
 المضاع فصار دراهم أو دنانير يعطى النفقة منها بطريقه وفيه لا يبيعها بالنفقة وان فعل
 نفذ ولو باعها القضاء دينه جاز وكذا لو علم حياته لكنه لا يرجع منذنين من المحل المزبور
 * والنفقة في زمانا يقبلون البيعة على التكاح لفرض النفقة لانه مجتهد فيه وللناس حاجة
 وعلى قول من قبل هذه البيعة لا يحتاج المرأة الى إقامة البيعة أن الغائب لم يخلفها بالنفقة
 في باب النفقة من نكاح النكاحية * اجمداره وغاب وكان لحقه دين فادح عندهما أيضا
 لا يجوز للقاضى يبيع داره لانه انما يبيع دين ظاهر عنده ولا يمكنه اثبات الدين على الغائب
 برازية في نوع ولاية القاضى * (ح) لا يقضى على المفقود بدين لغريمه * (مه)
 ليس للقاضى أن يقضى في مال المفقود ولا شئ عليه من أحكام الموق حتى يبرهن على دونه
 في الخامس من الفصولين * (قيم) مثل (شين). عن خصم شيئا للغائب هل للقاضى

(١) وانما قال لا ينبغي لانه ذكر
 في الخامس من الفصولين بعلامة (سك)
 القاضى لو أخذ ودبعة المفقود عن يده
 يده ووضعه عند ثقة لا بأس به
 (٢) مثل عن رجل ما فروغاب غيبة
 منقطعة وله جارية لا تجرد من نفق عليها
 وخيف عليه الفساد هل للمالك أن
 يزوجه أو يبيعها أجاب للمالك أن
 يبيعها ولا يزوجه كذا في فتاوى ابن
 نجيم ع
 (٣) ولو ظهر الوارث فالبيع ماض كذا
 في السابع عشر من قضاء التمارخانية
 ع

(١) وفي المتن من أبي يوسف أن المدينون إذا أبي أن يقضى ما عليه ان كل من يعمل بيده أوله عمل معروف فانه يؤجر من رجل وتؤخذ الأجرة ويقضى منه دينه من المحبط المبرهاني في الخامس من القضاء بنوع تقييد بعد (٢) ثم أي قد تترك للمدينون من ماله ويباع ماله لم يذكر محمد هذه المسئلة في شيء من الكتب وقد روى ٢٤٥ عن عشرين عبد العزيز ثلاث روايات في رواية قال تترك

ثيابه ومسدسه وخادمه ومركبه وفي رواية قال تترك ثيابه وخادمه ومسدسه وبهذه الرواية أخذ به بعض القضاة وفي رواية قال يباع جميع ماله وبواجر ونصرف غلته الى غرمائه وفي ظاهر الرواية عن أصحابنا لا يؤجر الا في رواية عن أبي يوسف ولكن ان اجره بنفسه وأخذ الأجرة تركه قوت يومه وعياله وبصرف ماله الى الدين محبط برهاني من القضاء ملخصا بعد

(٣) قاله شمس الأئمة المرحوم كما قال الغلندي واختاره قوله فاضيلان في فصل قيمين يجوز له القضاء من كتاب الدعوى والبنات وقال بسك له دستين من الثياب وقال في الصغرى المختارة ينبغي له دستين من الثياب بعد

(٤) (التمتة) وسئل أبو حامد عن رجل ادعى على رجل مالا فأفانكر فأقام عليه البيعة فقبل القاضي شهادتهم وحبس المدعى عليه بذلك المال هل يكون هذا قضا من القاضي فقال نعم هذا قضاء والا فالجس لغو كذا في العاشر من قضاء التاتارخانية بعد

(٥) ذكره فاضيلان في فتاواه من باب الدعوى من كتاب الدعوى والبنات وقال رجل ادعى ديناً على رجل فأقام البيعة عليه بعد الجردة فقال القاضي ثبت عندى أن هذا الرجل على هذا الرجل كذا اختلاف المشايخ فيه قال بعضهم لا يكون حكماً من القاضي وقال شمس الأئمة الحلواني والقاضي أبو عاصم يكون حكماً وعليه الفتوى وكذا في أنفع الوسائل ومعين الحكام نقل من الكبرى وقال قارئ الهداية في فتاواه الصحيح أن قول

قضيه منه أجاب له ذلك ولو كان هذا في ملك المفقود فله الأخذ بالطريق الأولى فانه ذكر في (بق) أن للقاضي مبدعة يد في مال المفقود ما ليس له في مال الغائب من المحل المزبور (فعمل) وللقاضي بيع عبد المفقود وأرضه إذا كان يتقصر على الأيام قنينة في المفقود * ولو باع خادماً قبل الفقد ليس للمشتري أن يردّه على ولده أم لا واستحق من يد المشتري فالجواب يؤدى منه من ماله ان كان من جنس الثمن اذا علم وجود الثمن وحكم الديون بحكم الثمن برأيه في المفقود * يبيع القاضي ما يتارع اليه الفساد من مال الغائب كالنار ونحوها مجمع الفتاوى في فصل ما يجوز للقاضي من كتاب القضاء * ولا يبيع مال المدينون في قول أبي حنيفة وفي قول صاحبيه يبيع منقوله ولا يبيع عقاره عندهما في رواية وفي رواية يبيع كما يبيع المنقول وهو الصحيح (١) وإذا أراد بيع ماله يسك له دستين من الثياب وان كان له ثياب حسنة يبيعها ويشتري بثمنها ثياباً يكتفي وبصرف الزيادة الى الدين (٢) فاضيلان في فصل من يجوز له قضاء القاضي من الدعوى * وحبس القاضي المدينون لديه وقضى درهم دينه من دراهمه ودنانيره من دنانيره وباع كلاً قضاء الاخر لا عرضه ولا عقاره وهذا عند أبي حنيفة وأما عند صاحبان القاضي بأمره يبيع عرضه وعقاره أولاً فإذا لم يبعهما يبيعهما القاضي فيبيع أولاً العرض ثم العقار ويترك عليه دستين من ثياب يديه ويبيع الباقي وقبل دستين لانه لا بد له من ثياب وذو كفى الخلوقة أن الفتوى على قولهما (٣) من كتاب الجرم من شرح الاقضية للبرجندى ملخصا

(فصل في الفرق بين النبوت والحكم) (مجمع) قامت البيعة عند القاضي على رجل بحق فقال لمعتده وأقامه طالب الذهب منه فهو حكم عليه (فعمل) الحبس بعد إقامة البيعة بالحق قضاء منه (٤) وفي فتاوات هذا الكتاب أمر القاضي بحبس المدعى عليه قضاء بالحق من قضاء القنينة في باب ما يكون حكماً من القاضي * وإذا قال القاضي ثبت عندى أن لهذا على هذا كذا وكذا هل يكون هذا حكماً من القاضي كان القاضي الامام أبو عاصم العامري يفتي بانه حكم وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني واختيار الاصدر الشهيد في الثانية (٥) وعليه الفتوى (٦) وكان القاضي شمس الاسلام محمود الوزجندى يقول لا بد وأن يقول القاضي قضيت أو يقول حكمت أو يقول أنه ثبت عليك القضاء وهكذا ذكر الساطني في واقعاته والمذكور ثمة اذا ادعى رجل داراً في يد رجل فقال القاضي للمدعى عليه لا أرى للحق في هذه الدار فهذا لا يكون حكماً وهكذا كان يفتي الشيخ الامام ظهير الدين المروغيناني وكان يقول اذا ظهرت عدالة الشهود في دعوى عين محدودة فقال القاضي للمدعى عليه ان محدود ما بين مدعى ده (٦) فهذا لا يكون حكماً من القاضي وينبغي أن يقول حكم كردم ما بين محدود بين مدعى را (٧) والصحيح أن قوله حكمت وقضيت ليس بشرط وأن قوله ثبت عندى يكفي وكذلك اذا قال ظهر عندى أو قال صح عندى أو قال علمت فهذا كله حكم في العاشر من قضاء التاتارخانية وفي فتاوى رشيد الدين قال شمس الأئمة الحلواني قول القاضي ثبت عندى يكون حكماً وبه تأخذ لكن الاولى أن يبين أن النبوت بالبيعة أو بالاقرار لان حكم القاضي بالبيعة بخالف الحكم بالاقرار في الاول من

(١) لأن معنى قوله أرى أظن ولو قال أعلن لم يكن ذلك قطعه كذا في الأصلية في جعل من يجهل حقيقة القضية (٢) قوله وقيل إن حكم القائل بمنع الأئمة السرخسي على ما صرح به في الرابع من قضاء البرازية ونحوه لا على كعبان ظهر الدين المرغيباني وصاحب الذخيرة فلا وجه لنقل كلامه بسيفه القوي دون كلام من دونه وفي دعوى التمتع قال عزيز أمر القاضي بتسليم بعض المدعى أو كما بعد إقامة البينة العادية حكم منه القاضي وهو أن القاضي يقول نعم الأئمة وإيمان المسئلة المشقوقة من الأدعية وقيل يظهر الدين المرغيباني يظهر ذلك لمن نظر في الأماش من قضاء المحيط وقد سبق بيانه نقلا من التاتارخانية فلامعني لجعل أحد قوائمه دليلا على صحة قوله الآخر على أن ما نقله من شروط ظهور الدين أعمايدل على أن فعل القاضي ليس يحكم لا على أن أمره ليس يحكم والكلام فيه ولذا غير صاحب البرازية العبارة وقال بدل أمضى أمر وهذا أيضا لا يجوز من شيء وأيضا لا ينبغي أن في كون فعل القاضي حكما اختلاف المشايخ أيضا ولا أكثر على أن نفسه حكم فيما يكون موضوعا للحكم والطرسوسي ذكر في أنفع الوسائل في مسألة تزويج الصغار والمغائر وفي مسألة ما يكون حكم من القاضي وما لا يكون مسائل نقلا من المعتبرات كما هاندل على أن فعل القاضي حكم وفي البحر في أوائل كتاب القضاء قال بعد ضبط الكلام في هذا المقام فمن نقل أن فعل القاضي حكم صاحب التبيين والتقنة والذخيرة وصرح به في يروج المحيط والامام نعم الأئمة السرخسي وفي يروج قساري فاضحيان وصرح به في الأصل قال إذا حضر الورثة إلى القاضي فطلبوا التقينة وبينهم وارث غائب أو صغير (٣٤٦) والتركه عقار قال أبو حنيفة لا أقسم بينهم بل أقراهم ولا أقضي على الغائب والصغير

يقولهم لأن قضية القاضي قضاء منه وما في الأصل من قوله لأن قضية القاضي قضاء منه فاطمعة للشبهة كلها فتعين الرجوع إلى الحق ٥٥ ملق الجبر وقال في دعوى التقنة وسئل والدي وعلى ابن أحمد وعزيز عن رجل ادعى على آخر ضبعة أنها ملكه وأقام البينة على ذلك ثم إن القاضي طالب المدعى عليه بالجواب فقال أنا أجيء بدفع فأملهني فأمله القاضي خمسة أشهر فلم الضبعة إلى المدعى حتى يلقي بالدفع ثم أتى بالدفع غير مصرح فقبل أن يقضي وقوله حكمت بأن هذه الضبعة فلما مات هل يكون هذا التسليم حكما فقال والدي نعم يكون حكما وقال علي بن أحمد التسليم بعد إقامة البينة العادية حكم منه وبعد الحكم تسع منه المدعى إذا كانت صحيحة قال عزيز إذا وقع التسليم

العصادية وكذا في الاستروثنية (٤) قوله لا أرى لك حقا في هذا ليس يحكم وكذا قوله بعد الشهادة وطلب الحكم سلم المحدث والى المدعى ليس يحكم (١) كذا (فش) وقال وقيل أنه حكم (٢) لأن أمره الزام وحكم ونص في (د) أن أمر القاضي ليس يحكم إذا حال فيها قوله ده (أي أعط) ليس يحكم وينبغي أن يقول حكم كرم (أي حكمت) ويدل على صحته ما ذكر في (حقله) أنه لو وقف وقفا على فقراء واحتاج بعض ثرا بشفاعة القاضي شيئا من الموقوف لم يكن هذا قضاء من القاضي لكنه غفلة الفتوى حتى لو أراد الرجوع في المسئلة قبل فله ذلك بأن يعطى غيرهم من الفقراء جميع الغلة أما لو قال حكمت أن لا يعطى غير قرأته نفذ حكمه فدل هذا على أن فعل القاضي ليس يحكم في الأول من الفصلين وكذا في المعصادية والاستروثنية (٤)

(٥) فصل في الحبس والملازمة والمحبولة (٥) يحبس بدائق وفي كل دين ما خلا دين الموالدين أو الأجداد أو الجدات لولده ويحبس في نفقة الولد الصغير ولا يحبس المكاتب والمأذون في دين المولى والمولى يحبس في دينهما إذا كان المأذون مديونا ومولى ليس من جبر بدل الكتابة لأنه لو منه تنفع المقاصة فيعتق والمكاتب والعبد المأذون والصبي الحر المأذون يحبسون والصبي المحجور ولا يحبس بدين الاستئمان بل يحبس والده أو وصيه فان لم يكونا أمر القاضي رجلا يصحح ماله في دينه برأيه في العاشر من القضاء ملخصا * وفي الثانية والمولى لا يحبس المكاتب في دين الكتابة وغيرها وفي رواية ابن مساعة يحبس في غير مال

من القاضي وقد وجب القضاء عليه بان زكيت البينة فهو حكم إلا أن يقضي الحاكم على خلافه انتهى وفي كلام المستتابة عزيز أشارة إلى أن الخلاف في نفس القضاء فاقاض آخر تنفذه ونقصه فإذا نفذت فاض آخر ليس ثالث تنفذه وباطاله لكن التنفيذ التبرعي لا يكون إلا بعد تقديم دعوى صحيحة وطريقه غير حق على أهله قال ابن القيس ان وقع الثبوت على مقدمات الحكم أو بعضها فليس يحكم والا فهو حكم ومثال ذلك أن لدعوى إذا حصلت عند القاضي في عقد تباع وكان المقصود منها التماس هو الحكم للمشتري على البائع بالمال ويقال المسجل ثبت عند القاضي جريان العين المبيعة بالصفة مقدرة التسليم وإن العقار بالصفة المسوقة للاستئذان أو لأن القيمة لا مال له سوى هذه وفي غير هذه الصورة لا يكون الثبوت حكما على أن المتعارف في اصطلاح المؤرخين أن الثبوت غير الحكم فهو المتبادر وعند الإطلاق بواسطة هذا التعارف فصار له استعمالا لا ثبوت مجرد وهو اعتبار القاضي مقدمات الحكم أو بعضها بحكم كذا في إعادة الوسائل ونعالمه فيه (٤) قال في أنفع الوسائل يهدأ ذكر ما في الكتب من الأقوال قلت فقهرنا من هذا كله أشياء منها أن الثبوت حكم على المختار وهو القول الملقى به ومنها أن الحبس بعد إقامة البينة حكم ومنها أن فعل القاضي حكم أعني فيما يكون موضوعا للحكم حتى يخرج منها الأفعال وما شاكله المحوز ويوج الصفة ثم لا والى لا والى لهون وي القاضي وبيع القاضي مال البتيم وقصة القاضي العقار إلى غير ذلك مما هو في هذا المعنى (٥)

(١) وفي أنفع الوسائل أن المعكاتب لا يجبس بدين بدل الكتابة لولا ما بالانفاق وفي الدين سوى بدل الكتابة فيه خلاف والفتوى على أنه لا يجبس فيه أيضا

(٢) ويخالفه ما ذكر في الخلاصة والجزئية

(٣) وفي دعوى القاعدية إلا أن يعلم أنهم لم يوافقوا على ذلك ليطلقها

(٤) بقيد المدعيون إذا خيف الفرار كذا في أول القضاء من الفتاوى الصربية
(٥) أقول ويراد رابعة وهي إذا خيف فرار المحبوس قال في البرازية وعن محمد من حبس بحق وجعل يحتمل الخروج والهرب يؤدبه بالسباط ليعتصم عن ذلك كذا في الزواهر شرح الأشباه
(٦) وكل من أجبرته على النفقة أحبه أما كان أو أمأ أو جده أو جده أو زوجا كذا في السابع والعشرين من التناويز

الكتابة والصحيح هو الأول وفي الكبرى والفتوى على الأول (١) في السابع والعشرين من قضاء التناويز الثانية المسلم يجبس بدين الذمى والمستأن وعكسه في العاشر من قضاء البرازية جعله على رجل دين لا أحدهما أقل ولا آخراً كذا صاحب الأقل حبسه وليس لصاحب الاكثر اطلاقه ولا وضاه وإن أراد أحدهما اطلاقه بعد ما مضى بحبسه ليس له ذلك من المحل المزبور • المديون إذا قال أبيع عبدي هذا وأقضى حقه ذكر صاحب شرح عصام في أول كتابه أنه يؤجله القاضي يومين أو ثلاثة ولا يجبسه في مسائل الحبس من قضاء الصغرى • (٢) عليه ديون جماعة أو واحد غانية ولو واحد عشرة ولا آخر عشرون حبسه صاحب النخبة في المزم خمسة أيام فكل واحد من الباقي أن يخرج من المزم ليكتسب بقدر نصيبه (٣) قنية في باب الحبس من كتاب القضاء • أقوت المرأة بدين على نفسها رجل فصدقها المقر له وكذبها الزوج وأراد المقر له أن يجبسها بالدين أو يمنعها عن المسافرة بصح إقرارها في قياس قول أبي حنيفة والمقر له أن يجبسها بالدين وتنع عن المسافرة (٤) وعلى قواها لا يصح إقرارها على الزوج ولم يكن للقاضي أن يأمر الخصم بإلزامها من شرح الزيارات لقاضيخان في الإقرار • إذا حبس الرجل في دين امرأته هل للقاضي أن يجبس امرأته معه إن حبس غيرها لا لأن لها أن تمنع نفسها منه بخلاف سائر الديون من دعوى القاعدية قبيل مسائل القضاء على المقلب • الزوج إذا حبسته المرأة بجهورها أو بدين آخر فقتل الزوج القاضي أجسها معي فان لم يوضع في الحبس لا يجبسها معه بل في بيت الزوج في مسائل الحبس من قضاء منسية المفتى وكذا في الصغرى والنفقة • واستحسن بعض المتأخرين أن تجبس المرأة إذا حبس الزوج ولكن القاضي لا من يجبسها معه مسانعة عن القصور في مسائل الحبس من قضاء البرازية • وفي فتاوى قاضيخان من يتهم بالقتل والسرقة وضرب الناس يجبس ويحلف في السجن إلى أن يظهر التوبة وقد ذكر في كتاب الكفالة أن التهمة تذب بشهادة مستورين أو واحد عدل فظاهره أنه لو شهد عند الحاكم واحد مستور وفاسق بنفسه شخص ليس للحاكم حبسه بخلاف ما إذا كان عدلاً أو مستورين فإن له حبسه بغير رائق في التعزير • وقد ذكر عن سلام بن مسكين قال سمعت الحسن يقول إن أنا من أهل الجباز اقتلوا فقتلوا بينهم قتيلاً فجهت إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم فأورد هذا الحديث ليبين أن الحبس بالنهية مشروع • وهذا موافق لما روي بهرام بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي عليه الصلاة والسلام حبس رجلاً بالنهية من الحادي والثلاثين من شرح أدب القاضي للخصاف • من عليه الحق إذا امتنع عن قضائه فإنه لا يضرب وصك كذا قالوا أن المديون لا يضرب في الحبس ولا بقيد (٤) ولا يغفل قلت إلا في مسائل ثلاث (٥) إذا امتنع عن الانفاق على قريبه كذا كره في النفقات (٦) وإذا لم يقسم بين نفسه وورثته فلم يرجع كما في السراج الوهاج في القسم وإذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما صرح حواشي في أبيه والعله الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لأن القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بغير الزمان وحقه في الجماع يفوت بالتأخير لا إلى خلف أشباه من أوائل القضاء والدعوى •

(١) وكذا في الخاتمة في باب ما يمنع عنه المحبوس من الدعوى قال شمس الأئمة السرخسي الصحيح أنه يمنع وقال غيره لا يمنع لأن مقتضى وثقة عبد العسي تكون في ذلك

المديون هل يمنع في الحبس من الاكتساب قال بعض المشايخ لا لأن فيه نظرا من الجانبين وقال شمس الأئمة يمنع وهو الصحيح (١) في مسائل الحبس من قضاء الصغرى لا يخرج المحبوس لجمعة ولا عبدا ولا حج ولا صلاة جنازة ولا عيادة المريض ويحبس في موضع وحش لا يسقطه فرش ولا وطاء ولا يدخل عليه أحد يستأنس به ذكره الامام السرخسي وفي الاقضية أنه لا يمنع عن دخول الجيران والاهل عليه لأنه يحتاج الى المشورة معهم لاجل الدين ولا يتكثرون من المكث طويلا معه كيلا يستأنس بهم وعن محمد أنه يخرج في موت ولد ووالد اذا لم يجد أحدا يغضله ويكفله فنه أما اذا كان ثمة من يقوم به فلا يخرج وفي غير الوالدين والمولودين لا يخرج مطلقا وفي الفتاوى للقاضي وقيل يخرج الكفيل بخاتمة الوالدين والاجداد والجدات والاولاد وفي غيرهم لا يخرج وعليه الفتوى ولو حبس المحبوس قال أبو بصير الاسكاف لا يخرج من الحاكم وفي واقعات الشافعي لو مرض في الحبس وأضناه ولم يجد من يخدمه يخرج من الحبس هكذا روى عن محمد هذا اذا كان الغالب الهلاك وعن أبي يوسف أنه لا يخرج والهالك في السجن وفي غيره سواء والفتوى على رواية محمد قبل وانما يطلقه به فيل فان لم يجد من يكفله لا يطلقه فان كفله وجعل يطلقه وحضرة الخصم ليست بشرط في التاسع من قضاء الخلاصة * اذا أقر الكفيل بالنفس بالكفالة عند القاضي فان القاضي لا يجبهه أول مرة وكذا في سائر الحقوق فان أعيد الى القاضي ثانيا فان القاضي يجبهه حتى يسلم نفس المكفول به وان ثبت الكفالة بالجنة لا باقر كذلك في رواية الخصاص لا يجبهه أول مرة وفي ظاهر الرواية اذا ثبت الحق أو الدين بالجنة يجبهه أول مرة فاضيفان في مسائل تسليم نفس المكفول به وكذا في منية المفق في الكفالة * فقير لاشي له ولا يجد من يكفله بنفسه لا يجبهه القاضي ويجني بينه وبين غريمه ان شاء لازمه وان شاء تركه لأن الحبس انما شرع لتوهم المعاطلة بذلك وذلك انما يكون عند القدرة وهو غير قادر لكن يلزمه لانه يتوهم أن يظهر له مال فيأخذ (٢) من قضاء الولوية فيما يوجب الحبس والملازمة من المصل الثاني * وذكر في أدب القاضي عن شمس الأئمة الحلواني أن من أريد حبسه بالدين فادعى أنه معدم وطالب عين المدعى أنه لا يعلم أنه معدم يحلف فان حلف حبسه وان نكل أطلقه الى الميسرة من دعوى القاعدية * ولو طلب المديون عين المدعى أنه ما يعلم أنه معسر حلف فان نكل أطلقه ولو قبل الحبس وان حلف أبدي حبسه ولا شك أن معناه ما لم يقم بينة على حدوث عسرته فتح القدير وكذا في أنفع الوسائل * وفي المحيط اذا ثبت عسرته فالقاضي لا يجبهه بعد ذلك ما لم يعرف له مال وفي الخزانة القاضي اذا أطلق المحبوس بسبب افلاسه لا يجبهه ان ادعى عليه وجعل آخر ما لا مال بمحض زمان يعلم حصول الغنى فيه وقال القاضي الامام ما لم يظهر الغنى لا يجبه من قضاء جميع الفتاوى وكذا في العاشر من البرازية * وبه الدين اذا ادعى أن له ما لا بعد ما برهن على الافلاس يحلف عند الامام برازية في العاشر من أدب القاضي وفيه أيضا ولو معسر أو عليه دين وله على مؤسر دين يعلم به القاضي يحبس المعسر حتى يطالب المؤسر فاذا اطالبه وحبس المؤسر أطلق المعسر انتهى وفي البرازية في العاشر من أدب القاضي

(٢) وكيفية الملازمة أن يبقى المدعى مع المدعى عليه في قسامة وجلوته ومنه به الآن القاضي يأمر المدعى عليه بالجلوس في مكان معين لا يخرج منه ولا يبي في أحواله لانه نوع حبس ولو دخل المدعى عليه دار نفسه لحاجته لا يمكن المدعى من الدخول عليه الا برضاه لكنه يجلس على باب الدار الى أن يخرج كذا في أنفع الوسائل في آخر الكتاب

(١) ويجلس القاضي المدين لبيع ماله دينه كذا في جرد الدر وفي جامع الرموز لقته مستأني وحبس القاضي المدين لبيع ماله دينه عليه كالمهر والكفالة لا يبيع ماله لاجله كما ظن لان البيع غير معين لذلك لا مكان القضاء بالاستيهان والاستقراض وأخذ الصدة وغير ذلك انتهى ولا يخالفه ما في الصغرى والفتحة المديون اذا كان له عقار يحبس المبيع ويقضى الدين وان كان لا يشتري الا بثلث قليل فليأخذ ثلثه بنوع تلخيصه (٢) وفي التاتارخانية نقل عن الذخيرة فان أخبر عن اعساره قبل الحبس وأحد عدل أو شهد بذلك اثنان فعن محمد روايتان في رواية قال لا يحبس القاضي وبه كان يفتي (٣٤٩) الامام محمد بن الفضل وهو قول اسمعيل بن

حامد ونهر بن يحيى وقال أبو بكر الاسكاف وعامة مشايخ ما وراء النهر ان القاضي يحبس ولا يلتفت الى هذه البيعة انتهى وفي فتح القدير ولا أكثر على أنها لا تقبل وهو قول مالك وهو الأصح وفي المحضرات هو المختار وفي الخاتمة قال الشيخ الامام محمد بن الفضل الصحيح أنها تقبل ويتبعي أن يكون ذلك مقصودا الى رأى القاضي ان علم أنه وقع لا تقبل وان علم أنه لم يقبل

وفي أنفع الوسائل قد نقل قاضيان عن الامام محمد بن الفضل أن الصحيح أنها تقبل ونقل في شرح أدب القاضي للخصاف أن الصحيح أنها لا تقبل وقال وعليه عامة المشايخ واختار قاضيان أنه معروض الى رأى القاضي فان رأى أنه لم يقبل وان رأى أنه وقع لا في العاشر من أدب القاضي

وفي التاسع من قضاء الخلاصة ان القبول اختاره عامة المشايخ

(٣) وفي البرازية والواحد يمكن ان من الثقات والاشنان أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة وشرطه في الصغرى

(٤) قال بعضهم ان كان المدين واجبا بدلا عما هو مال كالقرض وغن المبيع القول قول مدعى اليسار مروي ذلك عن أبي حنيفة وعليه الفتوى من دعوى الخاتمة

وفي أنفع الوسائل المذهب المفتي به أن القول فجار المدين يدل هو مال أو

ولو لمعسوس مال في بلد آخر يطلعه بكفيل وان علم القاضي عسره امكن له مال على آخر يقاضى غريمه فان حبس غريمه المومر لا يحبس انتهى وظاهر كلامهم أن القاضي لا يحبس المدين اذا علم أنه لا مالاً له أو محبوساً ومرواؤه بطلعه اذا علم بأحدهما (١) من الجرار اثنان في القضاء المديون أقام البيعة على الافلاس قبل الحبس فيه روايتان قال الامام الفضل الصحيح أنها تقبل قال رحمه الله انه ينبغي أن يكون موقفاً الى رأى القاضي اذا علم القاضي أنه مقترّد لا يقبل وان علم أنه لم يقبل (٢) جميع الفتاوى في ثوابل فصل الحبس من القضاء وكذا في الخاتمة في أوائل الدعوى أن أقام المدين بيعة على الاعسار بعد الحبس في الروايات الظاهرة لا تقبل الا بعد مضى المدة واختلفت الروايات في تلك المدة روى محمد عن أبي حنيفة أنها مقتردة بشهرين أو ثلاثة وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها من أربعة أشهر الى ستة أشهر روى أبي جعفر الطحاوي أنها مقتردة بشهر وقال تميم الأثمة الطحاوي وهذا أرفق الاقوال والاصل أنه يقضى الى رأى القاضي ان وقع عند القاضي بعد مضى ستة أشهر أنه مقترّد يديم الحبس وان وقع عنده قبل تمام شهر واحد أنه عاجزاً بطلعه وهذا اذا كان أمره مشكلاً أما اذا كان فقراً فظاهر يسأل القاضي عنه عاجلاً ويقبل البيعة على الافلاس ويحلى سبيله بحضرة خصمه وانما يسأل عن عسره من جيرانه وأصدقائه وأهل سوقه من الثقات دون الفساق فان قالوا لا نعرف له مالاً يعني ذلك ولا يشترط في هذا لفظ الشهادة ويجوز عدم ما حلى سبيله هل اصحاب الدين أن يلزمه اختلافوا فيه والصحيح أن له أن يلزمه قاضيان من كتاب الدعوى قريسا من أوته * وخبر الواحد العدل المذقة يمكن والاشنان أحوط ولا يشترط لفظ الشهادة (٣) تنقذ الفتاوى في فصل في الحبس وكذا في العاشر من البرازية فان برهن المطلوب على الاعسار والطلب على اليسار فبينة الطالب أولى كبينة الابرام مع بيعة الاقراض ولا يشترط بيلن ما به يثبت اليسار في العاشر من قضاء البرازية * لو حكم القاضي بافلاس رجل بأمر الغريم باللازمة ولو حكم بافلاس امرأة لا يأمر باللازمة من شرح الزيارات من الاقرار لقاضيان * وقال الخصاف يثبت الافلاس بقول اليهود هو تفسير لانعلم له مالا ولا عرضا يخرج به عن الفقر وعن المصنفات يشهدون انه مفلس مع عدم لانعلم له مالا سوى كسوته وثياب ليله واختبرناه سرا وعدا فان لم يجبر عن خاله أحد يمكن ادعى المدين الاعسار والدائن اليسار حال في التجريد لا يصح في كل دين له بدل كمن أقرض أو حصل به قدام كصداد وكفالة وفي جامع المصدر لا يصح في المهر المجمل ويصدق في المؤجل وعليه الفتوى وفي الاصل لا يصح في الصداق بلا فصل بين مجسلة ومؤجلة وفي الاقسية وكذا يصدق في نفقات الاقارب والزوجات وأرسل الخنايات (٤) برزانية في العاشر من أدب القاضي * (بم) المحوس

بعدد وقع باختياره قول المدعى ٨٨ انقروى ل لا قول المدين ولا يلتفت الى مقال الخصاف من ان القول للمدين في الجميع ولا يفتي به وفي اغانة المسائل أن فيه خمسة أقوال لاختلاف الروايات الاقل ما اختاره الخصاف وهو مروي عن الاصحاب أن القول للمطلوب مع اليقين لتسكه بالاصل الذي هو الفقر الثاني ما اختاره أبو عبد الله البخاري وهو رواية عن الامام الثاني وفي المبسوط أن صاحب الكتاب يعني به الحاكم الشهيد نسب هذا القول الى أبي حنيفة وأبي يوسف والاسيحياني تنسبه الى جعفر الهندواني أن كل دين أصله مال كفى المبيع وبدل القرض فالقول للمدعى وما لم يكن كذلك فالقول للمدعى عليه قال في الخاتمة وعليه الفتوى =

بالدين أقام البينة على أفلاسه فأراد رب الدين أن يطلقه قبل القضاء بأفلاسه وأبى المحبوس
أن يخرج حتى يقضى بأفلاسه يجب على القاضي القضاء به حتى لا يقيد رب الدين لما يقبل
ظهور غناه فنية في باب الحبس من القضاء * إذا أقامت البينة على الاخلال لا يشترط
لسماعها حضور رب الدين لكنه ان كان حاضرا أو وكيلا فالقاضي يطلقه بحضوره
وان لم يكن حاضرا يطلقه بكميل أرفع الوسائل * إذا ثبت أفلاس المحبوس بعد المدة
والسؤال فإنه يطلق بلا كميل الا في مال النيم كافي اليزازية وألحق به مال الوقف وفيما اذا
كان رب الدين غائبا من الاشياء في القضاء

* (نوع في الحيلولة) * ادعى على ذات زوج أنها منكرو حسنه فبجزم الدعوى لا يحال
رلولا ذات عدل لكنها في بيت أيها لا يخرج منه في الثالث من قضاء اليزازية في نوع
في الحيلولة وكذا في أوخر الثاني والعشرين من قضاء التاتارخانية * ادعى نكاح كبيرة
وهي فوجد أقام عليها بينة وسأل القاضي أن يعدها حتى يسأل عن شهوده لا يفعله
القاضي ذلك لكن يكفلها وانما يعدل التي مع رجل يطؤها * ادعى على امرأة نكاحا
بجزم الدعوى لا يحال ادعى على كبيرة نكاحا وهي غير منكوحة وأقام البينة وسأل
القاضي أن يضعها على يدي عدل لا يضح وكذا البنت في بيت أيها ادعت على زوجها أنه
طلقها ثلثا لا يحال بجزم الدعوى لكن اذا أقامت امرأة عدلة بحال وان أقامت
فاسقة ين فكذا في احدي الروايتين أمة في يد رجل أقامت بينة أنها حرة فالقاضي
يضعها على يدي عدل حتى يسأل عن شهودها (١) وان طلبت النفقة من المولى مدة
المسئلة عن الشهود فالقاضي يأمره بالاتفاق ولا يضح العبد على يدي عدل وبجزم
الدعوى لا يحال بينه وبين الأمة والمرأة وفي العبد لا يحال وان أقام شاهدا واحدا
وان أقام مستورين حيل وقبل هذا اذا كان مولدا فاسقا مخوفا عليه التغيب وان أقام
فاسقين فقبه روايتان وفي الامه يحال بشهادة امرأة عدلة اذا كان المدعى طلقا
امرأة وشهد العبد ثبت الحيلولة بأن ينصب امرأة عدلة في بيت الزوج تحفظها ان
كان الزوج عدلا ولا يخرج من بيت الزوج وفي المطلقة ثلاثا لا ينصب امرأة ولكن يأمر
القاضي الزوج أن يجعل بينهما مسطرة وان كان المدعى عتقا أمة توضع على يدي أمانة
وتخرج وان كان عبدا لا يحال ولا يخرج الا في ثلاثة مواضع أن يأبى المدعى عليه اعطاء
الكفيل أو لم يجز وبجزم المدعى عن ملازمته الا يضعه على يدي عدل والثاني أن يكون
فاجرا بالعلمان والثالث اذا كان يخاف عليه التغيب أو الاباق وان كان المدعى به دابة
أو نوبلا يضح الا في الوجه الاول والثالث علم القاضي بحرمة امرأة قبل تقلد القضاء
بحول بالاجماع لكن لا يقضى بالفرقة ادعى منقولا وطلب بنفس الدعوى أن يضعه على
يدي عدل ولم يكتف باعطاء الكفيل بنفس المدعى عليه والمدعى به فان كان المدعى عليه
عدلا لم يجبه القاضي ولا يجبه وفي العقار لا يجبه الا في النجر الذي عليه ثمر لان الثمر
نقلتي قالت للقاضي لا آمن من أن يبطأني زوجي في الحيف فأجهلني على يدي عدل
في الحيف لا يجبه في مسائل الحيلولة من دعوى منية المفتي

== الثالث ما اختاره صاحب الهداية
والامام التسي وغيرهما أن كل دين لزمه
بدلا عن مال حصل في يده أو لزمه بعد قد
كامله والمجمل والمكفالة القول *
فيه للطالب وفي غيره القول للمطلوب
كأش الجنايات وديون النفقات وضمان
الاتفاق والمقصوب وبدل الصلح عن دم
العدو وبدل الخلع الرابع ما قاله بعضهم
أن كل دين لزمه بما قد نه كان القول فيه
للدائن والا فالمديون الخامس ما قاله
جعفر البخني من أنه يحكم الزى ان كان
بزي الفقراء فالقول له والا فلا مدعى الا
في العلماء والاشراف كالعلوية والعباسية
لانهم يتكفون في لباسهم مع فقرهم سجد
(١) هذا على ما في الجوامع وأما على
ما في الاصل الحيلولة بطريق الاستحباب
والتمثيل في الثاني والعشرين من قضاء
الحيط سجد

(فصل في أجرة المشخص والسجبان والصلك وغيرها) * ولذهب إلى باب السلطان
 وذهب بقائه لآخه إرم خصمه فأخدمته زيادة على الرسم يرجع الخصم على المدعي بثلاث
 الزيادة نذهب إلى باب السلطان ابتداء وإن ذهب إلى القاضي أولاً ثم عجز عن استيفاء
 حقه في المحكمة لا يرجع ولو أمر القاضي رجلاً بلازمة المدعي عليه لاستخراج المال
 ويسعى موكله فوته على المدعي عليه وقيل على المدعي وهو الأصح * (شطاح) المزكي
 بأخذ الأجر من المدعي وكذا المبعوث للتعديل قنية في أدب القاضي * (حت) وإذا بعث
 أميناً للمدعي فاجعل على المدعي كالحجبة لتضميمها من المحل الزبور وموثة المنخص
 على المتزدد (١) هو الصحيح وقيل تكون في بيت المال فإذا أحضره بحجة القاضي عقوبة
 فاضيفان في فصل ما يستحق على القاضي من الدعوى * (شس) لأدب القاضي القاضي
 إذا بعث أميناً إلى المدعي عليه بعلمه فعرضت عليه فامتنع وأشهد عليه المدعي على ذلك
 وثبت ذلك عنده فإنه يثبت اليه ثانياً وتكون موثة الرجالة على المدعي عليه ولا يكون على
 المدعي شيء بعد ذلك قال (مت) فالخلاص أن موثة الرجالة على المدعي في الابتداء فإذا امتنع
 فعلى المدعي عليه وكان هذا استكمال مال اليه للزجر فإن القياس أن تكون على المدعي
 في الحالين قنية في كتاب أدب القاضي * ولولا كلاً أن يأخذ الأجر ممن يعملون له كالمدعي
 والمدعي عليه ولا يأخذون بكل مجلس أكثر من درهمين والرجالة يأخذون أجورهم ممن
 يعملون لهم يأخذون في المصر من نصف درهم إلى درهم ولا يأخذون خارج المصر لكل
 فريح أكثر من ثلاثة دراهم هكذا وضع الانتباه وهي أجور أمثالهم مجتبي في آخر أدب
 القاضي وكذا في القنية * وأجرة السجبان والسجبان في زماننا لا يجب أن تكون على ربة
 الدين خزانة الفتاوى في المجلس من القضاء يحل للقاضي أخذ الأجرة بكتبه السجلات
 والوثائق قدر ما يأخذ أمثاله (٢) في تحرير الكتابة والعلم بشروطه وقدر قبيل إذا كتب
 الوثيقة بمال يبلغ ألفاً ففيه خمسة دراهم وفي الألفين عشرة ومائة من الأقل من الألف إن
 كانت مثل مائة ألف ففيه خمسة دراهم وإن كانت ضعفها ففيه عشرة دراهم وإن كان خمسمائة ففيه درهمان
 ونصف روى ذلك عن أبي حنيفة (٣) * (س) هذا يختلف باختلاف الزمان والقطر والسعة
 قال شيخ الدين الزاهد في الأصح أنه مقدّر بحدود المدة وقد تزداد مائة كنبه الوثيقة
 في أجناس مختلفة تبلغ مائة مائة على مائة كنبه ألف ألف في النفود ونحوها وقيل
 القاضي لا يستحق الأجر وقبل اغتصاب محقه إذا لم يكن في بيت المال شيء شرح القسود وروى
 الزاهد في ثقة كتاب الحظر والإباحة وتماه فيه * ولو تولى القاضي القصة لا يحل له أخذ
 الأجرة لكن يحل له الأجرة على الكتابة ولا يحل له أخذ شيء على النكاح إن كان نكاحاً يجب
 عليه مباشرة كنكاح الصغار وفي غيره يحل ولا يحل الأجرة على إجازة بيع مال اليتيم
 ولو أخذ لا ينفذ البيع ويحل له نفق أخذ الأجرة على كتابة الجواب بقدره لأن كنبه
 الجواب ليست بواجب عليه في العاشر من قضاء الخلاصة ملخصاً * وفي المحيط وإذا أراد
 القاضي أن يكتب السجل ويأخذ على ذلك أجراً يأخذ مقداره ما يجوز أخذه لنفسه وكذا
 لو تولى القصة بنفسه بأجر (٤) في الثاني من قضاء الخلاصة * وأجرة القصة على عدد

(١) ويجي تفسير المتزدد في مسائل شتى

(٢) كما يستأجر الحكالك والنقاب بأجر

كثير في مشقة قليلة كذا في الخامس

والثلاثين من الفصولين

يجب بقدر أجر المنزل هو المختار

في العاشر من قضاء الخلاصة

(٣) قال في الثالث من إجارة جواهر

الفتاوى بعد ما ذكر التقدير المذكور

قال عطاء بن حمزة كذا ذكر السيد الامام

أبو شجاع وقال كانه مروى عن أبي

حنيفة أو بعض أصحابه المتقدمين

(٤) وإن كتب سجلاً أو تولى قصة وأخذ

أجر المثل لذلك ولو تولى نكاح صغير

لا يحل له أخذ شيء لانه واجب عليه لا يجوز

أخذ الأجر وما لا يجب عليه يأخذ الأجر

وذكر عن الباقي في القاضي بقول إذا

عقدت عقد الكفر في دينار ولو يباغلي

نصفه أنه لا يحل له أن لم يكن له سار

ولو كان ولي غيره يحل بناء على ما ذكرنا

كتاب أدب القاضي من البرازية في العمل

الثاني

(١) الفتوى على أنه لا يعزل النائب بعزل القاضي كذا في البرازية في نوع في تعليق عزل القاضي بشرط من الأقل من أدب القاضي
(٢) كذا في الخلاصة في كتاب القاضي في الجنس الرابع في العزل وفيه أنه إذا عزل القاضي لكن لم يصل إليه الخبر لا يعزل كما في عزل
الوكيل وعن أبي يوسف أنه لا يعزل وإن علم (٣٥٢) ما لم يقدم آخر صيانة لحقوق الناس كما في قضاء جامع الرموز لهستانی

الرؤس عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف ويحذف على قدر الأصابة قال الاسيحياني الصحيح
قول أبي حنيفة وعليه مني المحبوبي والفتوى وغيرهما نصيب قدوري لفظا وبما من
القصة إذا ادعى أحد الشركاء القصة وأبى الباقيون فاستأجر الطالب فساما كان الأبر
عليه خاصة في قول أبي حنيفة وقال صاحبنا يكون على الكل من قصة قاضيان
(فصل في العزل والانزال) ولومات الخليفة لا يعزل قضائه ولولاه ولومات القاضي
يعزل خلفاؤه سخراته الفتاوى في أدب القاضي وصحة في الأول من الفصولين
بعلامه (ص) وقال بعض المشايخ إذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف
موت القاضي حيث لا يعزل نائبه قبل ويبنى أن لا يعزل النائب بعزل القاضي لانه
نائب السلطان أو نائب العامة (١) ألا ترى أنه لا يعزل بموت القاضي وعليه كثير
من المشايخ (٢) فيض ترك في نوع في عزل القاضي من كتاب القضاء وكذا في الأول
من الفصولين * اختلف عبارات الأصحاب فيما إذا مات القاضي هل يعزل خلفاؤه أم لا
فذكر الناطقي وصاحب المحيط والمكافي أنهم يعزلون عنه وذكر الخصاصف وقاضيان
بغيرهم أنهم لا يعزلون وكل من هؤلاء لم يذكر خلافا فيما قاله أنفع الوسائل في مسئلة
تعليق الولاية بالشروط وعامة فيه ملخصا * السلطان إذا قدر جلا قضاء بلد ثم بعد أيام
قلد القضاء لا يخلو لم يعزل من عزل الأول الاظهر والاشبه أنه لا يعزل (٣) برازية
في نوع في تعليق عزل القاضي * أربعة أخطاء لو حلت بالقاضي يعزل ذهب البصر
والسمع والعقل والردة (٤) في الفصل الأول من الفصولين * قال هشام بالردة يعزل
القاضي والفتوى على أنه لا يعزل من وجبات الأحكام * القاضي لو قال عزلت
نفسى أو أخرجت نفسى عن القضاء أو كتب به إلى السلطان يعزل إذا علم لا قبله كقول كبل
في الأول من الفصولين

* (كتاب القاضي إلى القاضي) في المراجعة كتاب القاضي إلى القاضي فيما دون مسيرة
سفر لا يجوز في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف أنه لو كان بجبال لو غدا إلى باب القاضي
لا يمكنه الرجوع إلى منزله في يومه ذلك قبل وعليه الفتوى في الرابع والعشرين من قضاء
التاريخية * ويقبل فيما لا يسلط به كالأدب والفقار والشكاح والطلاق والعقاق
والوصية والنسب والمغصوب والأمانة والمضاربة المحجوزتين والشفعة والوكالة والوقافة
والقتل إذا كان موجبه المال والوفاة وكاملة قول في المختار لا في حدود غزو في باب
كتاب القاضي إلى القاضي * وعلى أصل الرواية لا يقبل الكتاب في المدة ولات بأسرها (٥)
وعن الثاني يجوز في العبد لغلبة الأباق دون الأمانة وعنه الجواز في الكل والمتقدمون
لم يأخذوا بقول الإمام الثاني وعمل الفقهاء اليوم على التجوز في الكل للعاجلة قال الإمام
الاسيحياني وعليه الفتوى برازية في السادس من كتاب القضاء * ويكتب في توكيل دار
بقيتها وفي الخصومة فيها أو يبيعه أو يبايرتها في السادس من قضاء البرازية والخلاصة
* ولو كان المذمى به مالا يبالغ في إعلانه بذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره (٦) وإن أراد أن
يوجه وكيله يكتب وكالته في الكتاب ويعرف الوكيل باسمه ونسبه من المحل المزبور وإذا

(٣) قال في الفصل الرابع من الباب
الأول في قضاء النصاب السلطان إذا قلده
وجلا في بلدة فيها قاض هل يعزل
القاضي نقل عن أبي اليسر أنه قال
لا يعزل وقال الاسم خلى الأصح عندي
أنه يعزل قال فمرضت على القاضي
الإمام فقال الأصح عندي أنه لا يعزل
(٤) قال في الكافي شرح الوافي من كتاب
الكرامة أن القاضي لا يعزل بالفسق
عندنا خلافا للمعترلة وقال في الثانية
في أوائل كتاب الدعوى الصحيح ما قال
عامة المشايخ أنه إذا قلده وهو عندل ثم
فسق يستحق العزل ولا يعزل حتى لو
قضى جاز قضاؤه وفي الأشباه في أوخر
القاعدة الرابعة عن ابن الكمال أن الفتوى
على ما ذهب إليه بعض المشايخ وهو
الانعزال وقد قال في البحر في كتاب الوقف
إذا فسق القاضي لا يعزل على الصحيح
المفتى به

(٥) وعن محمد أنه يقبل في جميع ما ينقل
وعليه المتأخرون كذا في الهداية وقال
الاسيحياني وعليه الفتوى كذا في النهاية
والخاتمة وفي التاتارخانية في الرابع
والعشرين من أدب القاضي فقلنا عن
شرح الطحاوي والعتانية أن الفتوى على
أنه يجوز في الأمانة وفي التاسع والخمسين
من شرح أدب القاضي وروى عنه
في التواد أنه قال يجوز في جميع
العروض وبه أخذ مشايخنا المتأخرون
قال القاضي الإمام الاسيحياني وعليه
الفتوى

(٦) ولا بد أن يذكر المذمى أنه غائب عن
هذه البلدة مدة السفر فإذا ذكر ذلك ولم
يعلم القاضي فبإسأله البينة على ذلك فإذا

أقامها كتب القاضي وذكر أنه غائب عن هذه البلدة مدة سفر وكذب عند غيبته مدة سفر بالبينة العادلة قال
ثم يكتب المذمى به ويبلغ في إعلانه على نحو ما بيناهم بكتب وأنه اليوم مقسم بكورة كذا يريد بها كورة القاضي المكتوب
إليه ثم يكتب وإن جاحد دعواه هذه في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني ملخصا وتتمام الكلام فيه =

قال المديون للقاضي كنت استقرضت من فلان واديت اليه أو أبرأني عنه وهو في بلدة أخرى وأريد القدرم عليه ولي يئنه على مطلوبي هنا وأخاف أن يأخذني بجهته ولا يئنه لي فنة وطالب منه على ذلك كتابا يكتب عنده محمد خلافا للثاني وأجمعوا على أنه لو قال بحدني وطالب مني ولي يئنه على ذلك وأراد الاستماع والكتابة يئنيه الى ذلك (١) من المحل المزبور وكذلك على الخلاف اذا ادعى أن الشفيع سلم الشفعة وغاب وهو في مكان آخر وشهودي هنا وكذلك اذا ادعت الخلاف على زوجها الغائب هل يكتب على الخلاف (٢) من المحل المزبور وتامه فيه ولو أقام شاهدا واحدا عند قاض وأراد أن يكتب الى قاض آخر فدل من المحل المزبور وفي الدار والعقار يكتب في قولهم سواء كانت الدار في البلد الذي فيه المذعي عليه أو في بلدة أخرى أو بلدة القاضي الكاتب وان كانت في بلدة القاضي المكتوب اليه فاذا توجه الحكم يقضي القاضي المكتوب اليه ويأمر الخصم بتسليم الدار اليه وان كانت في بلدة القاضي الكاتب فهو بالنيابة ان شاء قضي وكتب الى القاضي الكاتب قد جاءني كتابك محتوما بخصتك وبعنوانك جئت بين المذعي والمذعي عليه فظهر الحق للمذعي وظاهر أن المذعي عليه كان مانعا الدار من غير حق قضيت عليه ونفذت الحكم ولو كانت الدار في بلدة سلمها اليه فاذا لم تكن كتبت كتابي هذا اليك لتسلمها اليه وينبغي أن يكون هذا الكتاب على رسم كتاب القاضي محتوما وبعنوانا وعليه منهم وقرأ الكتاب عليهم وستم بحضورهم وأنشهدهم في قول أبي حنيفة ومحمد وان شاء قضي القاضي بذلك وأسر المذعي عليه حتى يئنه ويكلا يسلمها اليه أو يؤخر الحكم وكتب الى القاضي الكاتب حتى يحكم القاضي الكاتب قاضيان في فصل كتاب القاضي * وصورة كتاب العبد الايقن من مصر بعد العنوان والسلام شهد عتي فلان وفلان بأن العبد الهندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا وسننه كذا وقمته كذا ملاك فلان المذعي وقد أيقن الى الاسكندرية وهو اليوم في يد فلان بغير حق ويشهد على كتابه شاهدين مسافرين الى الاسكندرية على ما فيه وعلى خقه كما سيذكر فاذا وصل وقيل القاضي ما تقدم وفتح الكتاب دفع العبد الى المذعي (٣) من غير أن يقضي له به لان الشهود الذين شهدوا بذلك العبد المذعي لم يشهدوا بحضور العبد ولا أخذ كفيلا بنفس العبد من المذعي ويجعل خلفا من القاضي في كتف العبد ولا حاجة الى هذا الادفع من يتعزز له ويئنه بسرفة فاذا لم يكن لا حاجة ويكتب كتابا الى قاضي مصر ويشهدان على كتابه على ما عرف فاذا وصل الكتاب اليه ففعل ما يفعله المكتوب اليه ثم يأمر المذعي أن يحضره ويحضره بالاشارة الى العبد أنه ملكه فاذا شهد واقضى له به وكتب الى قاضي الاسكندرية بما ثبت عند مليري كفيلا وفي بعض الروايات أن قاضي مصر لا يقضي بالعبد للمذعي لان الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر الى قاضي الاسكندرية فيه ما جرى عنده ويشهد على كتابه وخقه ويرد العبد معه اليه ليقضي به بحضور المذعي عليه فيفعل ذلك ويبرأ الكفيل (٤) وصورته في الجوارى كافي العبد الا أن القاضي المكتوب اليه لا يدفع الجارية الى المذعي بل يئنه على يد أمين لاحتمال أنه اذا أرسلها مع المذعي بطورها لا اعتمادا أنها ملكه (٥) شرح الرواية لابن همام في كتاب القاضي الى القاضي * قال در عبد آق كتاب

ويجئهم على الكتاب بعد طيه ولا اعتبار للغم في أسفله فلو أنك سرختم القاضي أو كان الكتاب منشورا لم يقبل وان ختم في أسفله من شرح القضاة للقهة سنان (١) وعبارة المحط محمد في الاستغناء مئة وخاصة فاما أخاف أن يخصني مئة أخرى (٢) واذا قال الرجل ان فلانة بنت فلان ابن فلان يلد كذا زوجتي وانها تتجده نكاحي وان شهودي على النكاح هم هنا فاكتب لي فان القاضي يكتب وكذا لو ادعت امرأة أنها امرأة فلان الغائب أو ادعى ولا عناقاة أو ولاه موالاة كذا في الثانية وكذا في الرابع والعشرين من قضاء التنازعانية نقلا عنه محمد

(٣) وفي المحيط فان وجد حلية العبد بخلافه لما يشهد به الشهود عند القاضي الكتاب رد الكتاب وان كانت موافقة قبل الكتاب ودفع العبد الى المذعي (٤) واختار صدر الشريعة في شرح الوفاية هذه الرواية وصرح في محاضر المحيط أن الرواية الاولى أصح (٥) وينبغي أن تكون صفة الكتاب في جميع المنقولات على الكيفية المذكورة في العبد مع رعاية ما يناسب حال ذلك المنقول الخصوص من الاعطاء والكفيل والارسال بالأمين في صحة ما فوله وقضاة مات من الحكم بمجرد المكتوب في المنقولات كافي المعقار والدين كلام كذا ذكره يعقوب باشا على صدر الشريعة في القضاء محمد

(ترجمة)

(١) أحضر كتابا من القاضى بقرار عبده وفيه شهود بملكته لابطالان يد صاحب اليد اعدم عليهم بوضع يد أحد عليه والحال انه قد وضع واحد عليه متدعيا ملكه والشهود لم يذكروا وضع يد بغير حق مع ان هذا شرط فكيف يحكم القاضى أجاب يحكم بملكته الغلام ويحتاج المدعى لبطالان يد صاحب اليد الى شهود آخر والايجاب صاحب اليد

(٢) وفي التا تاريخية الا أن يدعى ميراثا بعد موته في الرابع والعشرين من القضاء

من القضاء

(٣) لان قاضى الرستاق ليس بفاض وما يفعله هو على سبيل الصلح لا على سبيل القضاء كذا في نقد الفتاوى في الثاني من القضاء

(٤) وهي رواية النوادر وبها يفتى كافى البرازية قبل الفصل الثاني وقال فيه في الرابع في نوع من القضاء بعلمه ان على رواية النوادر وهو المأخوذ به المصر ليس بشرط انفاذ القضاء وقال في نوع من الخامس عشر في أنواع الدعاوى المصر شرط للقضاء في الظاهر وان كانت الفتوى على خلافه وفي المحيط قبل الحادى والعشرين من القضاء قال خمس الأئمة المصر حصى وكثير من مشايخنا أخذوا برواية النوادر وعلمه فيه في الثانية في فصل لمن يجوز له قضاء القاضى وعن أبي حنيفة المصر ليس بشرط انفاذ القضاء وفي قضاء خزائن المفتين المصر شرط لنفاذ القضاء في ظاهر الرواية وفي النوادر ليس بشرط وهو المختار وسيجى زيادة بيان في الاول من كتاب الدعوى

قاضى آورده است وکواه در کتاب قاضى بملکیت عبداست و بطلان صاحب يدى که چنین دانسته اند که این عبدا در دست کسی نیست و این جاء بعد در دست کسی است و این کس میگوید ملک منست چون کواهان کتاب قاضى نگفته باشند که در دست این مدعى عليه بشا حق است و این گفتار شرطست قاضى چه کونه قضا کند اجاب قاضى بملکیت غلام حکم کند و بر بطلان يد صاحب يدان مدعى کواه دیگر خواهد یا مر صاحب يد را سو کنند دهند (١) من دعوى القاعدية في أواخره • ادعى اينا أو ابنة أنه له معروف نسبه منه وهو في بلد كذا بسترقة فلان بن فلان بغير حق لا يكتب عندهما (٢) وقال أبو يوسف يكتب في النسب لاني الابوة والنسب والامومة بخلاف الاخوة والعصومة وأشباهاها ولو ادعى النسب قصدا ولم يذكر أنه بسترقة فلان يكتب بالاتفاق لانه دعوى النسب قصدا فيكون كدعوى الدين بخلاف المسئلة الاولى لانه دفع الملك والرق عنه فيكون كدعوى الملك انه عبدي وهو على هذا الخلاف زبدة الفتاوى في الثامن من القضاء • فالحاصل أنه اذا كان في دعوى البتوة دعوى الاسترقاق لا يكتب في قول أبي حنيفة ومحمد الا أن يدعى ويقول هو ابني غصبه فلان بن فلان منى فانه يكتب في قولهم قاضيان في فصل كتاب القاضى من الشهادة • ثم ان القاضى الكاتب بعد ما ظهرت عنده عدالة الشهود الذين شهدوا عنده بالحق لمدعى يحلف المدعى فان كان المدعى به دينيا يستحلفه بالله ما قبضت هذا المال منه ولا تعلم أن رسول الله أو وكيله قبض منه وذكر القاضى أبو على النسب أن الحلف في جميع ذلك على البتات والاصح ما ذكرنا واذا عرفت حكم الاستخلاف في الدين وكذا في جميع الدعاوى التي يجوز فيها الكتاب يذكروا في كتابه استخلاف المدعى وكيفية استخلافه وهذا اذا لم يذهب المدعى بالكتاب بل بعث وكبلا وأما اذا ذهب بنفسه فلا يحتاج الى هذا الاحتياط والى تحليل المدعى في الرابع والعشرين من أدب القاضى من التا تاريخية وكذا في المحيط وعلمه فيه • قال في الاصل ولا يقبل كتاب قاضى رستاق أو قرية أو عامليا (٣) ولا يقبل كتاب قاضى مدينة فيها منبر وجعاعة وهذا على ظاهر الرواية لان على ظاهر الرواية المصر شرط لنفاذ القضاء ولكن كتاب القاضى حكم القضاء أما على الرواية التي لم يشترط المصر فيها لنفاذ القضاء (٤) يقبل كتاب قاضى الرستاق وقاضى القرية في الرابع والعشرين من قضاء المحيط • قاضى قرية أرسل كتابا حكما الى قاضى باد قال في الاموال الخطابية لا يقبل أما في المال البسيط فيقبل اذا كان شهود الاصل عدولا في الخامس من قضاء جواهر الفتاوى • العلوم الخمسة شرط جوازه وهو أن يكون الكتاب من معلوم يعنى القاضى الكاتب الى معلوم يعنى القاضى المكتوب اليه في معلوم يعنى المدعى به معلوم يعنى المدعى على معلوم يعنى المدعى عليه أما القاضى الكاتب فينبغى أن يكون معلوما لان الخجة كتاب القاضى ولا بد أن يعلم المكتوب اليه أنه كتاب القاضى حتى يقبله واعلامه يكون بكتابة اسم القاضى واسم أبيه واسم جدته أو قبيلته واذا لم يذكر اسم أبيه وجده لا يحصل التعريف بالاتفاق وان ذكر اسم أبيه ولم يذكر اسم جدته أو قبيلته فعند أبي حنيفة لا يحصل التعريف وسبأ في الكلام فيه بعد ان شاء الله

الله تعالى وان كان مشهورا كني بالاسم الذي كان مشهورا بذلك وكذلك اذا كتب من
 أبي فلان اذا كان مشهورا بذلك الكنيسة كابي حنيفة وكذلك اذا كتب من ابن فلان وهو
 مشهور به كابن أبي ليلى يكتب به ولا تقبل شهادة الشهود على اسم القاضي ونسبه ما لم يكن
 مكتوبا في الكتاب (١) في الرابع والعشرين من المحيط المخلص * ولو ذكر اسم القاضي
 الكتاب ونسبه ولم يذكر اسم المكتوب اليه بل عم وقال الى كل من يبيع كتابي اليه من قضاة
 المسلمين ولا تهم لا يجوز والثاني وسع وأجاز وعليه العمل اليوم (٢) وأجمعوا أنه لو خص
 واحد الاسماء بغيره لم يعم بقوله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين يجوز وعلى كل من يصل
 اليه المكتوب بلزم قبوله ولو لم يكتب في المكتوب التاريخ لا يقبله وان فيه التاريخ في نظر ان
 كان قاضيا وقت الكتابة يقبله والا لا برأية في السادس من أدب القاضي * ولا يكتب
 (٣) بالشهادة أنه كان قاضيا في ذلك التاريخ اذا لم يكن مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي
 لا يثبت بمجرد شهادتهم بدون الكتابة وكذا الوشيد واعلى أصل الحاشية ولم يكن مكتوبا
 لا يعمل به خلاصة في السادس من القضاء * وكذلك اعلام المذمى والمذمى به والمذمى
 عليه شرط لان كتاب القاضي لتغلي الشهادة وهذه العلوم الثلاثة شرط لصحة الشهادة
 واعلام المذمى والمذمى عليه بما يوجب تعريفة من ذكر الاسم والنسب على حسب ما بينا
 في القاضي ثم عند أبي يوسف ذكر الجدل بس شرط وقول محمد مضطرب في الرابع والعشرين من
 قضاء المحيط * وفي شرح الاضية ان ذكر الجدل عند أبي حنيفة وهو رواية ابن سماعة عن أبي
 يوسف شرط وفي قول محمد وهو قول أبي يوسف في ظاهر الرواية ليس بشرط وكان القاضي
 الامام علي السعدي يقول في الابتداء لا يشترط ذكر اسم الجدل ثم رجع في آخر عمره وكان
 يشترط ذكر الجدل وهو الصحيح وعليه الفتوى من المحل المزبور * ادعى دينا على غائب
 ففي الحاضر كان تكني الاشارة وفي الغائب لا بد من ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الأب
 لا تكني عند الامام ومحمد بل لا بد من ذكر الجدل خلافا لثاني برأية في السادس من أدب
 القاضي * فان لم ينسب الى الجدل ونسبه الى الفخذ الاب الاعلى كتمجي وبخاري لا يكتفى وان
 الى الحرفة لا الى القبيلة والجلد لا يكتفى عند الامام وعندهما ان معروفا بالصناعة يكتفى وان
 نسبها الى زوجها يكتفى (٤) والمقصود بالاعلام ولو كتب أن فلان بن فلان الفلاني على فلان
 السعدي عبد فلان بن فلان الفلاني كفى اتفاقا لانه ذكر تمام تعريف ولو ذكر اسم المولى
 واسم أبيه لا غير ذكر السرخسي أنه لا يكتفى وذكر شيخ الاسلام أنه يكتفى وبه يفتى
 لحصول التعريف بذكر ثلاثة أشياء العبد والمولى وأبوه وان ذكر اسم العبد والمولى ان
 نسبته الى قبيلته الخاصة لا يكتفى على ما ذكره السرخسي ويكتفى على ما ذكره شيخ الاسلام لانه
 وجد ثلاثة أشياء وان لم يذكر قبيلته الخاصة لا يكتفى وان ذكر اسم العبد ومولاه ونسبه الى
 مولاه ذكر شيخ الاسلام أنه يكتفى وبه أفتى الصدوق وجد ثلاثة أشياء شرط الحاكم
 في المختصر للتعريف ثلاثة أشياء الاسم والنسبة الى الاب والنسبة الى الجد أو الفخذ
 أو الصناعة والصحيح أن النسبة الى الجد لا بد منها وان كان معروفا بالاسم المجرد ومشهورا

- (١) لانهم لم يشهدوا على ما في الكتاب
 بدون الكتابة لا يقبل ذلك منهم فكذلك
 على التعريف كذا في المحيط *
 وكذا في الخلاصة والمحيط تفصيل *
 (٢) وأسطع أبو يوسف شرط أن يكتب الى
 قاض معين حين يتلى بالقضاء واستحسنه
 كثير من المشايخ تسهلا للاصر كذا
 في الاصلاح والابضاح من كتاب القاضي
 الى القاضي *
 فان القاضي يحتاج الى الكتابة الى الافاق
 ولا يمكنه معرفة قضاة الافاق وأنسابهم
 كذا في المحيط *
 وفي فتح القدير وهو مذهب الشافعي واحد
 والموجه قول أبي يوسف *
 (٣) ووقع في نسخ البرازية يكتفى بسقوط
 لا وانظروا أنه سهل *
 (٤) أي ولم ينسبها الى جدتها كما صرح
 به في الخلاصة *

كشهرة الامام أبي حنيفة يكنى ولا حاجة الى ذكر الاب والجد من المحل المزبور وكذا في
الثقة والصغرى في مسائل كتاب القاضى * وبقره روزه بن * بد الله الهندي لا يقع
التعريف ويجب أن يقول عبد فلان أو مولى فلان والمعتق يعرف بمولاه فان كان مولاه
معتقا فلا بد من أن يقول انه مولى فلان فان كان المولى الثالث معتقا أيضا ولم ينسبه الى
معتقه فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد في النسب فيجوز الاقتصاص عليه في الباب
الثالث من دعوى جواهر الفتاوى وكذا في التاسع من الفصولين * وان كتب ان فلان
على فلان السندى غلام فلان القلافى كذا وكذا جاز وان ذكر اسم العبد والمولى واسم أبي
المولى ولم يذكر اسم جد المولى ولا قبيلته ذكر الشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى أن ذلك
لا يكنى وذكر شيخ الاسلام انه يكنى واذا ذكر اسم العبد واسم المولى ان لم ينسب المولى الى
قبيلته الخاصة لا يكنى وان نسبته الى قبيلته الخاصة فعلى قياس ما ذكر القاضى الامام شمس
الأئمة السرخسى في المسئلة المتقدمة لا يكنى وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام يكنى
في الرابع والعشرين من قضاء التارخانية وكذا في المحيط * اما اذا ذكر اسم المولى واسم
أبيه لا غير فظاهر ما ذكره شمس الأئمة السرخسى عن أدب القاضى لمجد أنه لا يكنى ونص
خواهر زاده أنه يكنى وبه يفتى في مسائل كتاب القاضى الى القاضى والتعريف من قضاء
الصغرى والثقة وغام الكلام فيهما * لو ذكر لقبه واسمه أو به قيل يكنى وقبل لا ولا يصح
انه لا يكنى (١) : في التاسع من الفصولين وسيجيء تناسله في الشهادات * (خ) ذكر محمد بن
كثير من المواضع فلان بن فلان القلافى ولو حصل التعريف باسمه واسم أبيه واقبه فلا حاجة
الى الجذوان لم يحصل بذلك أبيه وجده لا يكنى به ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج
الى اللقب ولو لم يعرف الاب ذكر اللقب بأن يشارك في المصر غيره في ذلك الاسم واللقب كما في
أحمد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف به من المحل المزبور * وان كان المذمى يدعى الدار
بالارث فالقاضى الكاتب يكتب في كتابه ويذكر أن فلان بن فلان مات فقصد ذكر تعريف
من يتلقى الملك عنه بالارث ثم انتقل منه الى الوارث وتعرف به بذكر اسمه ونسبه ثم يكتب
وتولد دارا بالكوفة في بنى فلان الى آخر ما ذكرنا ويكتب وكانت هذه الدار ملوكا وحقا فلان
ابن فلان وفي يده ونحت تصرفه الى أن توفى وخلف فلان لا وارث له غيره وترك هذه الدار
المدة ودية ميراثه ولا ينبغي أن يكنى بذكر المذمى لأعماله وارثا غيرى ثم يذكر وأبناى فلان
المذمى فلان وفلان وشهدا أن فلان بن فلان توفى الى آخر ما ذكرنا في الرابع والعشرين
من التارخانية * (م) قال في كتاب الخواتم اذا جاء الرجل يكتب القاضى الى قاض
آخر فلم يجد خصمه فصأ الطالب القاضى المكتوب اليه أن يكتب له الى قاض آخر بما أتاه
من القاضى الاول فعل اذا ثبت ذلك عنده وشرايط الثبوت ما ذكرناه الآن القاضى
المكتوب اليه انما يكتب بقدر ما ثبت عنده والثابت عنده كتاب القاضى الاول لا تنفس الحق
ويكتب وينسخ كتاب القاضى الاول لانه هو أصل الحق وان شاء حكى ذلك في كتابه وكذلك
ان كان المذمى قال للقاضى انى لا أجده من الشهود من يصحبى الى بلد الخصم فكتب الى
قاضى بلد كذا يكتب ذلك القاضى الى قاضى بلد الخصم أجابه القاضى الى ذلك من المحل

(١) وفي التاسع من الفصولين ولو ذكر
اسمه واسم أبيه وصناعته لا يكنى
الا ان كانت صناعته يعرف بها الاحتمال
فحينئذ يكنى منه

(١) وفي الخاتمة ويذكر التاريخ التام
ياخذ الحق مرتين بكاتبين

المزبور * لو أن الطالب قال ضاع مني الكتاب وطلب من القاضي أن يكتب له ما يكتب
ويبين في الكتاب أنه قد كتب به هذه النسخة مرة وأنه زعم أنه ضاع مني (١) من المحل المزبور
(م) ولو أن رجلا في يده أمة أقام الآخر البيعة أمه وقضى بها القاضي له فقال الذي
في يده اني اشتريتها من فلان وهو في بلد كذا وقد دفعت اليه الثمن فاسمع من شهودي
واكتب لي فانه يكتب له في ذلك بما يصح عنده ولو أن جارية في يد رجل ادعت أنه امرأة
الاصيل بعدما اقترت وأقامت البيعة قضى القاضي بحزنها فان أقام الذي في يده البيعة
على أنه اشتراها من فلان القائب ونقده الثمن وطلب من القاضي الكتاب يوجب له ذلك ولو
أنهم لم يقيم البيعة على حوزتها ولكن ادعت الحوزة وأكسرت أقرارها بالرق ولم يكن لذي اليد
بيعة على أقرارها بالرق جعلها القاضي حرة والقول قولها بالإيمان عند أبي حنيفة خلافًا
لهم ما وإن قال ذو اليد اني اشتريتها من فلان ونقده الثمن فاسمع من شهودي لا يرجع عليه
بالتن لا يوجب له ذلك من المحل المزبور * ولو كان الطالب أبرًا المطلوب عنده القاضي
أو كان الشفيع سلم الشفعة عنه القاضي أو كان الزوج طلق المرأة عنده القاضي فاقضى
بما كتب ما سمع منهم وهذا على أصل محمد ظاهر قالوا وعلى قياس قول أبي يوسف ينبغي
أن لا يكتب جامع الفتاوى * ولو كان المدعي حاضرًا وأبرًا بين يدي القاضي ثم غاب وطالب
المدعي عليه كتابًا بالبراءة كما سمع فانه يكتب وصك ذلك لو أقام للبيعة على البراءة على المدعي
ثم غاب المدعي وطلب من القاضي أي المدعي عليه كتابًا يوجب له ذلك (م) وإذا أراد القاضي
أن يكتب بعلمه فاعلم بأن كتاب القاضي بعلمه بمنزلة قضائه بعلمه في كل موضع جازله أن يقضى
بعلمه جازله أن يكتب بعلمه من المحل المزبور * (م) قال في كتاب الاقضية وإذا وكل
الرجل رجلًا بالخصومة في عيب خادم اشتراه وأخذ بذلك كتابًا لم يجوز من المحل المزبور وتامه
فيه * وإذا أراد أن يكتب إلى قاض آخر يكتب اسم المدعي في الكتاب واسم أبيه وجده
وحليفه ونسبه إلى قبيلته ونفذه أو صناعته وإن ذكر اسم أبيه واسم جده وترك ما سوى
ذلك كضامه وإن ذكر اسمه واسم أبيه ولم يذكر اسم جده كان في صحة الكتاب خلاف كما ذكرنا
وكذا لو نسب به إلى قبيلته ونفذه وترك اسم الجسد كان في صحة ذلك خلاف وإن ذكر اسمه ولم
يذكر اسم أبيه لكن نسبه إلى قبيلته لا يصح الكتاب بالإجماع وإذا صحت التسمية فبعد ذلك
المستلزم على ثلاثة أوجه (٢) أما أن يعرف القاضي المدعي أولم يعرفه لكن سال الشهود عن
اسمه ونسبه إلى جده أولم يعرف ولم يسأل في الوجه الأول يكتب حضر مجلس الحكم يوم
كذا وكذا رجل يقال له فلان بن فلان وقد أثبت معرفته أنه فلان بن فلان أو يكتب عرفت
أنه فلان بن فلان وزعم أنه له على فلان بن فلان كذا إلى آخر الكتاب وفي الوجه الثاني يكتب
حضر مجلس الحكم يوم كذا وكذا وذكر أنه فلان بن فلان الفلاني ولم أعرفه فأقام بيعة
فشهدوا أنه فلان بن فلان الفلاني وأثبت معرفته أو يكتب عرقته أو يكتب ثبت عندي
بجدة حكيمية أنه فلان بن فلان الفلاني وفي الوجه الثالث يكتب حضر مجلس الحكم يوم
كذا وكذا رجل ذكر أنه فلان بن فلان الفلاني وبسته في نعرفه كبلال يسمى رجل باسم
رجل فإخذ ذلك المال بغير حق فإذا عرف المدعي يعرف المدعي عليه على نحو هذا ويكتب

(٢) وهذه الوجوه الثلاثة مذكورة في
الرابع والعشرين من قضاء المحيط والأولان
مذكوران في الثانية

(١) ثم اذا ذكرنا أسماء الشهود فالمسئلة على وجهين ان عرفهم القاضي بالعدالة كتب ذلك في الكتاب وان لم يعرفهم بالعدالة سأل عنهم فاذا اعدوا كتب في الكتاب انه سأل عنهم فعدوا وعرفوا بغير لان القاضي المكتوب اليه محتاج الى أن يقضى وانما يمكنه القضاء اذا ظهر عدالة الشهود فان لم يكتب

الكتاب يتقصر عن سأل الشهود الذين شهدوا عند القاضي بالحق فحق ظهور العدالة عند القاضي كذا في الولوالجية في ذيل هذه المسئلة بعد

(٢) لان القاضي في كل بلدة معروف فمع الاستغناء عن ذكر الاسم والنسب كذا في المحيط بعد

(٣) وفي الجواهر قاضي يدسأور كتب كتابا الى من يصل اليه من قضاة المسلمين في سادته فوصل الى قاض تقلد القضاء بعد كتابة هذا الكتاب فانه لا يقبل لان هذا خطاب والخطاب انما يصح اذا كان له ولاية وقت الخطابه بعد

(٤) أي سأل من شهود الطريق وذكر الخصاف في أدب القاضي أن القاضي لا يفتح الكتاب قبل ظهور عدالة الشهود وفي السفتا في الصحيح أنه يقض الكتاب بعد نبوت العدالة كذا في التارخانية بعد

(٥) وفي فواد ابن رستم أنه اذا وصل كتاب القاضي الى قاض ينبغي للمكتوب اليه أن يسأل الشهود عن القاضي الكاتب أهو عدل فان عدلوه عمل به وقبله وان لم يعدلوه فلا يقبله ولا يعمل به وهذا السؤال لازم على الرواية التي تسترط العدالة

لضرورة القاضي قاضيه وعليه الفتوى فهذا السؤال بطريق الاحتياط ليكون أبعد عن الخلاف قال ابن رستم قلت لعمد ان قالوا هو جاهل قال أنظر فيما قضى به فان كان موافقا للعق أمضيته كذا

في الرابع والعشرين من قضاء المحيط بعد (٦) أو يعلم ما فيه أي باخباره كذا في فتح القدير والمحيط بعد

(٧) اعلم أن الكتاب يدفع الى الشهود عندها وكذا عند أبي يوسف على هذه

أسماء الشهود الذين شهدوا عنده وأنسابهم وحلاهم وواضعهم ويعرفهم كاعرف المدي والمدعي عليه لانه ربما يطمع اليهود عليه الغائب فيهم فيدعي أن يعرف أنسابهم حتى اذا طعن في البعض يعرف المطعون من غيرهم (١) وان لم يكتب أسماءهم وأنسابهم وأخفى واسمكتي بقوله شهد بذلك عندي شهود عدول وقد عرفتهم وأثبت معرفتهم كفاء من الولوالجية في الفصل الرابع من كتاب أدب القاضي وعنايه فيه * اذا كتب القاضي كتابا الى قاض وقال هذا من فلان بن فلان الى قاضي بلد كذا ولم يكتب اسم ذلك القاضي ولا اسم أبيه لا ينبغي للقاضي الذي اليه الكتاب أن يقبل في قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف الا قول وقال أبو يوسف آخر اقبل (٢) بشرط أن يكون تاريخ الكتاب بعد ولادة القاضي الذي يرده عليه الكتاب (٣) من فصل كتاب القاضي من شهادة الخاتمة وكذا في الرابع والعشرين من قضاء المحيط * ولا يقبل الكتاب الا بحضور من الخصم وان قبل بدونه أيضا جاز واذا ورد الكتاب بحضور من انضم مجلس القضاء فان أقر بما ادعى ألزمه وان بعد قال للمدعي لا بذلك من جهة فان قال مدعي كتاب القاضي اليك قال الامام الثاني القاضي يقبل الكتاب بلاينة وقال لا يقبل بلاينة ويقول له هات بينة أنه كاذب الى فان شهدوا على الختم والقراءة والعلامات والوصاف وتوقيع القاضي يسأل القاضي عن الشهود (٤) فان عدلوا فتح الكتاب ولا يفتح قبل العدالة ولا بد من حضرة الخصم ويسأل عن الشهود وعن عدالة القاضي الكتاب ليكون أبعد عن الخلاف (٥) وان كان القاضي لا يعرف الذي جاء بالكتاب أنه فلان بن فلان يسأل البيعة أنه هو فان سأل قبل ذلك كان أفضل لانه اذا لم يقدر على اثبات ذلك لا يفيد الاشتغال باثبات الكتاب فان قبل الكتاب وقراءه كتب أسماء الشهود ليسأل عن عدالتهم فان لم تعدل الشهود حتى مات القاضي الكتاب يقضى بما في الكتاب بخلاف ما اذا دعى أو خرس وكذا لو مات الكاتب أو عزل بعد وصول الكتاب الى المكتوب اليه قبل القراءة ولو مات الكاتب أو عزل قبل وصول الكتاب اليه ليس للقاضي أن يقبله عندهما في السادس من قضاء البرازية * وفي أدب القاضي للخصاف أن يكتبه فقال المدعي عليه لست على هذا الاسم والنسب قال قوله وعلى الذي جاء بالكتاب البيعة أنه فلان بن فلان فان قال أنا فلان بن فلان وفي الحق غيري بهذا الاسم والنسب فالقاضي يأمره باثبات ذلك فان برهن انه دفع عنه الخصومة والا فلا من المحل المزبور وكذا في فتح القدير والتمعة والصغرى * ويجب أن يقرأ على من ينمدهم (٦) ويختم عندهم ويسلم اليهم وأبو يوسف لم يشترط شيئا من ذلك واختار الامام السرخسي قوله فعند أبي يوسف يشهدهم أن هذا كتابه وختمه وعن أبي يوسف انهم ليس بشرط (٧) أقول اذا كان الكتاب في يدي المدعي بقى بأن الختم بشرط وان كان في يد الشهود يقضى بأنه ليس بشرط (٨) من شرح الوقاية لصدر الشريعة من القضاء * وفي الخاتمة فاذا جاء المدعي بكتاب القاضي الى القاضي المكتوب اليه وأحضر خصمه وشهد الشهود على كتاب القاضي وخاتمه بحضرة الخصم وفتح الكتاب وقراءه على الخصم وقفل كل ما هو شرط القضاء بالكتاب الا أنه لم يحكم حتى غاب الخصم الى بلدة أخرى وطلب المدعي من هذا القاضي أن يكتب

الرواية فلذلك قال ان انتم ليس بشرط كذا في الاصلاح والايضاح من كتاب القاضي بعد الى (٨) فالوجه ان كان الكتاب مع الشهود أن لا يشترط معرفتهم بما فيه ولا الختم بل يكفي شهادتهم أن هذا كتابه مع عدالتهم وان كان مع المدعي يشترط حفظهم لما فيه فقط كذا في فتح القدير وعنايه فيه بعد

الى القاضي الذي انقسم في بلده لا يكتب في قول أبي يوسف ويكتب في قول أبي حنيفة
ومحمد وفي الفتاوى العتبية ولورجع انقسم الى بلد القاضي الكاتب فحضر مجلسه لا يقضي
بثلاث الشهادة السابقة الا أن تصاد في الرابع والعشرين من قضاء التناظرانية ذكر
الخصاف في أدب القاضي وإذا انكسر خاتم القاضي الذي على الكتاب أو كان الكتاب
منشورا (١) وفي أسفله خاتم القاضي (٢) فإن القاضي المكتوب اليه بقبل الكتاب إذا شهد
الشهود أن هذا الكتاب كتاب القاضي فلان وأنه قرأ عليهم قال الخصاف عقيب هاتين
المسئلتين وهذا قول أبي يوسف فأما على قول أبي حنيفة ومحمد فالقاضي المكتوب اليه
لا يقبل الكتاب إذا لم يكن محتوما غير أن أبي يوسف يقول إذا كان الكتاب غير محتوم لا تصح
الشهادة على الكتاب ما لم يشهد الشهود بما في الكتاب (٣) وإذا كان الكتاب محتوما
فعلم الشهود بما في الكتاب وشهادتهم على ما في الكتاب ليس بشرط من العمل المزبور *
ولا يقبل إذا كان غير محتوم (٤) وقبل عند أبي يوسف وقبل والعصم أنه لا يقبل بالاتفاق
لأن الكتاب إذا لم يكن محتوما يتوهم فيه التبدل والتغيير لانه في يد المدعي في باب كتاب
القاضي الى القاضي من المحيط للمرخس وتعامه فيه * وذكر ابن جماعة عن محمد
أن في قياس قول أبي حنيفة إذا جاء الرجل بكتاب في حق يثبت للقاضي أن يحضر المدعي
عليه فإذا - ضرر سأل الذي جاء بالكتاب أهو هذا الذي يدعي عليه فان قال نعم سأل به ذلك
أو وكيل أنت في الكتاب أم صاحب الكتاب فان قال صاحب الكتاب سأل به البيعة
على أنه كتاب القاضي وان قال أنا وكيل الطالب وأما فلان بن فلان فانه سأل البيعة
أنه فلان بن فلان وأن فلا نأكله فان أقام بيعة على الكتاب قبل أن يقضي بوكالته القياس
أن لا يتقبله وهو قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يقبل وهو قول محمد وعن أبي يوسف
روايتان في الرابع والعشرين من قضاء التناظرانية وتعامه فيه * وفي جامع
الفتاوى لوجاء رجل بكتاب فاض وقال أنا وكيل فلان بآيات هذا وأما فلان بن فلان
فإن القاضي يأمره بإقامة البيعة على أنه فلان بن فلان فإذا أقام البيعة القياس
أنه لا يقبل البيعة على الكتاب حتى تظهر عدالة الشهود ولكن استحسنوا وقالوا يقبل
من العمل المزبور * وفي نوادر ابن جماعة عن أبي يوسف رجل جاء بكتاب قاض الى قاض
وقبل المكتوب اليه الكتاب وشهد الشهود على الكتاب ثم قدم بيعة صاحب الحق على أصل
الحق مصر المكتوب اليه (٥) لا يعمل بالكتاب وبأمر الطالب أن يحضر البيعة على أصل
الحق (٦) في الرابع والعشرين من قضاء المحيط * القاضي إذا كتب للمدعي كتابا ثم حضر
بلد المكتوب اليه قبل أن يقضي المكتوب اليه بكتابة لا يقضي بكتابة كالمحضر شاهد
الأصل قبل أن يقضي بشهادة الفرع فاضخان في فصل كتاب القاضي الى القاضي
من الشهادة * وإذا مرض شهود الكتاب في الطريق أو بد الوسم الرجوع الى وطنهم
أو أرادوا السفر الى بلد آخر فاشهدوا وقوماء على شهادتهم يجوز ذلك كما يجوز في غير كتاب
القاضي وتفسير شهادتهم أن يقولوا هذا كتاب قاضي بلد كذا فلان بن فلان الى قاضي
بلد كذا فلان بن فلان في دعوى المدعي هذا على غائب هو فلان بن فلان قرأ علينا وختم

(١) وعن أبي يوسف - أن الكتاب وإن
كان منشورا يقبل فلهنا أولى لكن
هذا فيما إذا كان الكتاب في يد الشهود
أو كان الشهود شهدوا بما في الكتاب عند
وفي شرح الذقاية ويختم على الكتاب بعد
طيه ولا اعتبار بالختم في أسفله فلو انكسر
خاتم القاضي وكان الكتاب منشورا لم
يقبل وإن ختم في أسفله كذا في الذخيرة

عند
(٢) كما هو الرسم في زماننا هذا عند
(٣) أقول ظاهره هوهم أن الكتاب
إذا لم يكن محتوما لا تجوز الشهادة على
الكتاب ما لم يشهد الشهود بما فيه وإن كان
الكتاب في يد الشهود وذكر في فتح القدير
أن الكتاب إذا كان مع الشهود لا يشترط
معرفتهم بما فيه وكتبناه في الحاشية عند
(٤) لأنه إذا لم يكن غير محتوم فهو بمنزلة
الصك وعلم الشهود بما في الصك شرط صحة
الشهادة عنده كذا في المحيطين عند
(٥) وفي الفرع أو وصلوا الى المكتوب اليه
ووجه انقسام في ولاية قاض آخر عند
(٦) لما مر من قبل أن كتاب القاضي
الى القاضي بمنزلة الشهادة على الشهادة
وشهدوا بالأصل إذا حضر وأبأنفسهم
لم تقبل شهادة الفرع على شهادتهم
فكذا هنا كذا في المحيط البرهاني في ذيل
المسئلة عند

بمضرتنا وأشهدنا عليه فاشهدوا أنتم على شهادتنا هذه فاضيفان في فصل كتاب القاضي
 * (مسائل شتى وفيها مسائل الميطان) * (خ) القاضي بتأخير الحكم بأنهم ويعزل
 ويعزرو في الأول من الفصولين * القاضي إذا لم يقنع به الاعتماد على فتاوى أهل
 مصر فبعث الفتوى إلى مصر آخر لا بأنهم بتأخير القضاء أما إذا أخر الحكم خوفاً من المذبح
 عليه أو أمر (١) المذبح بالصلح ففعل بالخاسر القاضي بأنهم من الخلاصة في العاشر
 من القضاء * القاضي إذا خاف مسئلة على مسئلة وحكم ثم ظهر رواية بخلافه فأنقصه
 للمذبح عليه يوم القيامة مع القاضي والمذبح أجمع المذبح لأنه آثم بأخذ المال وأما مع
 القاضي لأنه آثم بالاجتهاد لأن أحد ليس من أهل الاجتهاد في زماننا برزية في أو آخر
 مسائل شتى من أدب القاضي وكذا في الخلاصة * من صار مقضياً عليه لا يسمع دعواه فيه
 بعده إلا أن يبرهن على ابطال القضاء بأن ادعى على آخره أو بالارتوب برهن وقضى له ثم ادعى
 المقضى عليه الثمر من مورثه أو ادعى الخارج الشرا من فلان وبرهن وقضى له وبرهن
 المذبح عليه على شرا من فلان أو من المذبح قبله (٢) أو قضى عليه بالدية فبرهن على
 تنافها عنده في الرابع من قضاء البرازية في نوع في علمه وكذا في الخلاصة * ولو اختلفوا
 قال المذبحون من مشايخنا يؤخذ بقول أبي حنيفة وقال المتأخرون لو كان أحدهما مع
 أبي حنيفة يؤخذ بقوله ولو كان أبو حنيفة في جانب وهما في جانب (٣) ينظر القاضي
 فيه لو مجمداً ولا يستفتى غيره فبأخذ بقوله كعاشي ولو في المصرة فمجاناً اختلفوا يأخذ
 بأصومهما عنده ولو ثلاثة فاتفق اثنان بأخذ بقوله ما لم يجر للعنى أن يأخذ بقول مالك
 والشافعي فيما خالف مذهبه وله أن يأخذ بقول قاض حكم عليه بخلاف مذهبه في الأول
 من الفصولين * (سم) خرج الحاكم عن المحكمة ثم أشهد على كعه يصح اشهاد
 * (قح عك حم) أشهد القاضي شهوداً أنى قد حكمت له فلان بكذا فهو شاهد باطل
 لا عبرة به والحضور شرط قنية في باب متى يحل للشاهد أن يشهد في الشهادة * واعلم بأن
 اخبار القاضي عن اقرار رجل بشئ لا يخبره لو أن يكون الاخبار عن اقراره بشئ يصح
 رجوعه كالحديث في باب الزنا والسرقة وشرب الخمر وفي هذا الوجه لا يقبل قول القاضي
 بالإجماع وأما أن يكون الاخبار عن اقراره بشئ لا يصح رجوعه عنده كالمقاص وحديث
 القذف وسائر الحقوق التي هي للعباد وفي هذا الوجه يقبل قوله في الروايات الظاهرة عن
 أصحابنا وروى ابن سماعة عن محمد بن عيسى أنه لا يقبل قوله قال شمس الأئمة الحلواني
 ما ذكر في ظاهراً رواية قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أولاً وما روى ابن سماعة قوله
 آخر ثم وقع في بعض النسخ رواية ابن سماعة مطلقاً وفي بعضها مقبلة وفي بعضها لا يقبل
 قوله ما لم ينضم إليه عدل آخر وهو الصحيح وكثير من مشايخنا أخذوا بهذه الرواية في زماننا
 وذكر بعض مشايخنا رجوع محمد بن عيسى هذه الرواية هذا إذا أخبر القاضي عن ثبوت الحق
 بالاقرار وأما إذا أخبر عن ثبوتها بالبينة قبل قوله وله أن يحكم بما يخالف الاقرار
 بتاريخه في الرابع عشر من كتاب القضاء * وقول القاضي فيما يخبر بمجلة شهادة شاهدين
 كالأول ثبت عند زنا فلان واحداً منه فارجوه أو ثبت عندى قوله فاقوله ثبت ذلك بمجرّد

(١) المراد من الأمر الإلحاح بشرا إليه
 قوله ففعل بالإلحاح القاضي وفي الأول
 من الفصولين وإذا ألح القاضي على الصلح
 بأنهم ع
 (٢) كذا في النسخ والظاهر تقديم قوله
 قبله على قوله أو من المذبح أو ترك قوله من
 المذبح كما في الخلاصة ع
 (٣) وفي السراجية في كتاب أدب المفتي
 قبل إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه
 في جانب فالمفتي بالخيار والأصح أن الفتوى
 على قول أبي حنيفة على الإطلاق إذا
 لم يكن المفتي مجتهداً ع
 وذكر قبله أي قبل قوله ولو اختلفوا
 نقلاً عن الخانية وهو صاحب الفصولين
 ولو خالف أبا حنيفة صاحبه فلو كان
 اختلافهم بحسب الزمان كحكم
 بظاهر العدالة يأخذ بقول صاحبه لتغير
 أحوال الناس وفي المزارعة والمعاملة
 يختار قوله ما لا يجاع المتأخرين على ذلك
 ولما عدا ذلك قبل ينظر المجتهد ويعمل
 بما أدى إليه رأيه وقيل يأخذ بقوله أبي
 حنيفة ع

(١) وفي شرح الطحاوي في القضاء إذا طلع القاضي في أن يضطلع الخصمان فانه يامرهم بالصالح ويردّهم مرة أو مرتين ليصلحوا وفي
آخر الفصل الأول من الفصولين وإذا ألع القاضي على الصلح بانهم عند (٣٦١) (٢) وفي فتاوى القاضي الامام ظهير الدين كان

مشايخنا المتقدمون يجوزون دفع الدفع
ومن المتأخرين من مشايخ سمرقند وهم
أهل عصر السبدا الامام أبي شجاع على ان
دفع الدعوى صحيح ودفع الدفع غير صحيح
وقبل دفع الدفع صحيح ما لم يظهر احتمال
وتليس في الثاني عشر من الفصولين
للاستروشي * كما يصح الدفع يصح دفع
الدفع وكذا دفع دفع الدفع وما زاد عليه
يصح هو المختار فصولين في آخر الفصل
العاشر اذ هي مهر مودته فقال الزوج
كانت أبرأني خبر عن الوارث على اقراره
بالمهر بعد موتها يقبل ويطلب الدفع
ولا خفاء أن الزوج لو قال علمت بعد الاقرار
بأبرأني ينبغي أن يقبل لما صرأتم اقتصرت
بالابراء وقد تقرر ان دفع الدفع وان نوارد
يقبل في المختار برأيه في نوع في الدعوى
من الدعوى * سئل (فبين) عن ادعى
مالا برهن خصمه أنك أقررت بهذا المال
بعد اقرارى بالبراءة هل يدفع المصدق
عليه أجاب لا ولو برهن أنك أقررت بعد
دعواك اقرارى بالبراءة يقبل والفرق
أنه لما قال بعد اقرارى بالبراءة صار مقرا
في هذه المسألة فكان دعواه اقراره بالمال
سابقة على اقراره بالبراءة وفي الاقرارات
يعتبر الاخير بخلاف ما لو قال بعد دعواك
اقرارى بالبراءة لأنه يقتضي الاقرار بها
تطهيره ادعى دارا اثناعين آية وبرهن
خصمه أن أباك أقر أنه ملكي وبرهن
المدعى أن خصمه بعد اقرار أبي له أقر أنه
ملك أبي هل يدفع ينبغي أن يكون على
تفصيل من الفصولين في العاشر

قوله وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يصدق القاضي فيما حبر حتى نعرف الجهة
التي بها يقضى في الأول من قضاء الولوالجية ونظامه فيه * وإذا قال قضيت على هذا بالرجم
فارجوه وسعدك أن ترجمه وكذلك القطع والضرب وفي رواية لا أقبل قول القاضي ولا يحل
العمل إلا أن يعاين الجهة فيثبت يصح الاعتماد ومشايخنا أخذوا بهذه الرواية من قضاء
خزانة الأكل نقل من الجامع الصغير ونظامه فيه * إذا قضى القاضي لانسان بحق ونسبه
لخصمه الطالب وأقام البينة على قضاؤه فعند أبي يوسف لا تقبل هذه البينة وقال محمد
تقبل ملتقطات في كتاب أدب القاضي * ورأيت في عيون المذاهب أنه لو قال قاض عدل
عالم حكمت على هذا بالرجم أو بالقطع أو بالضرب فافعله وسعدك أن تفعل الاعتماد مالك
والشافعي في قول ومحمد في رواية وبه يفتي في العاشر من الفصولين ملخصا ونظامه فيه *
لو قال قاض قضيت عليه برجم أو ضرب فافعله وسعدك فعله لأنه أمين ولذا كان كتابه حجة
ورده محمد وجه آخر حتى يعاين المأمور بالجهة احتياطا وعلى قياسه لا يقبل كتابه أيضا
وبه يفتي لفساد القضاة الا في كتابهم للضرورة قيل لو علم المأذون في انتسبه لشرح
الاشارات قبل كتاب الدعوى ملخصا * وإذا ادعى رجل على القاضي المعزول أنه قتل ابنه
وهو قاض أو أخذ ماله أو أرضه أو ماله يده أو شيئا ذكره من العقود والطلاق والعناق وأنتك
قد فعلت بي ذلك ظلما وتعديا فقال القاضي قامت عليك البينة عندي بما فعلت أو أقررت
بذلك لمن حكمت له بما حكمت فاقول قول القاضي المعزول ولا يعين عليه في ذلك كأننا
ما صكنا ذلك ولا تقبل بيته بيمينها على ذلك ولو قال الطالب للمعزول ما أقرت بي عندك
ولا قامت عليه بيته أنه فعل ما يجب به القود وحضر الرجل الذي ذكر المعزول أنه مقره
بالقود والحق وكذب القاضي في ذلك وقال لم يقرت على عندك ولا قامت بيته بذلك فاقول قول
المعزول في ذلك ولا سبيل عليه إذا كان المدعى بمقرته فعل ذلك وهو قاض وكذلك سائر
الحقوق إذا كانت مستهلكة ليست جماعة من روضة القضاة للسمعاني في الفصل الأول من
باب عزل القاضي وخلع الامام (١) * ولو أمر السلطان بأن يقضى في مسئلة الذكاح بغير
ولي على مذهب الشافعي وبقي به يجب الاطاعة لأنه ليس بحصية ولا مخالف للشرع يفتي
وطاعة أولى الامر في منتهى واجبة بخلاف ما إذا كان مهصبة بأن قال لا تقطع المهر من تركه
الزوج مثلا من دعوى القاعدية ملخصا * ولا بأس للقاضي أن يبعث الخصمين الى المصالحة
ان طمع منهم المصالحة فان لم يطمع ولم يرضيا بذلك فلا يردهما الى الصلح ويتركهما على
الخصومة وينفذ القضاء في حق من قامت الجهة له تحفة الفقهاء في آخر باب أدب القاضي *
ويبقى للقاضي أنه إذا اختلفت اليه أخوان أو بنو الاعمام أن لا يجعل بالقضاء بينهم ويذا فعهم
قليلا قليلا لكي يصلحوا الآن القضاء وان كان بحق لكن ربما يسير سبيل اللداوة بينهم من
الواقعات الحسامية في أدب القاضي بعلامة العين ونظامه فيه * المدعى عليه إذا استعمل حتى
يأتي بالدفع فانه يجيبه الى ذلك (٢) ولا يجعل الحكم حتى لا يحتاج الى نقض القضاء في الثاني
لأن صيانة قضاؤه عن النقض واجب ولو الجدية في الفصل الأول من القضاء * وما يجب
حفظه فيما إذا قال المدعى دفع أو المدعى عليه بسأله عن الدفع ان كان صحيحا أمهله وان كان

خاسد الا يلتفت اليه في الخامس عشر من دعوى البرازية * ويهله ثلاثة أيام ان قال المذني عليه لي دفع وانما يهله هذه المدة لان الغضاة يجلسون كل ثلاثة أيام أو بجمعة وان كان يجلس كل يوم ومع هذا يهله ثلاثة أيام يجوز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع يأمر المذني باحضار المذني عليه ويقضى عليه ويكتب السجل ويأمره القاضي بقبض الداران كان الدعوى فيها والقضاء لقصر البلد فيض كركي في نوع في المعاملة بين المدعىين من كتاب القضاء * برهن عليه بملكية ثمن فقبل القضاء به أقز المذني عليه به له قال في الاقضية يقضى بالاقرار لان شرط سماع البرهان والقضاء به الانكار وقد فأت (١) وقال في الجامع بالبرهان للتعدي لا بالاقرار للاقتصار واليه مال الرستغني من أوائل دعوى البرازية * وفي مجموع النوازل في مسائل الرستغني لو شهد أربعة على رجل بالزنا فأقر المشهود عليه بالزنا مرة هل يقضى القاضي بالزنا بالبينة أو بالاقرار اختلاف المشايخ فيه والامام الرستغني مال الى أن القضاء بالبينة أولى لانها أقوى (٢) من أوائل دعوى الخلاصة * وفي شرح بكر ذكر السرخسي في أدب القاضي والشهيد في الحيطان اذا اجتمعت الشهادة والاقرار قضى بالاقرار من شرح الجامع للترناشي في الشهادة * رجل لا يحسن الدعوى والخصومة فأمر القاضي رجلين فعلاه الدعوى والخصومة ثم شهدا له على تلك الدعوى جازت شهادتهما ان كانا عدلين لانهما علماء بأمر القاضي ولا بأس بذلك للقاضي بل هو جائز فيمن لا يقدر على الخصومة ولا يحسنها خصومها على قول أبي يوسف لان القاضي نصب ناظر او هذا من النظر واحياء الحقوق فاضحيان في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة من كتاب الشهادة * لا يلزم أحد الحضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينعها منه الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أحدهما بشيئين ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كافي جامع الفصولين الثالثة سيجان القاضي خلى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فطلب الدين أن يطلب السجبان ما حضاره كافي القنية الرابعة ادعى الاب مهر بتمه على الزوج فأدعى الزوج أنه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضي الاب باحضارها وكذا الوادعى الزوج عليها شيئا آخر ولا أمر بل اليها أمينان أمنائه ذكره الولوبجي في فتاواه من القضاء من كتاب الاشياء والتطائر وكذا من الفوائد الزينية في كتاب الكفالة * قال عن أبي حنيفة اذا اختفى المشهود عليه لا يقضى عليه حتى يحضر وقال محمد بن قيس ثلاثة أيام ينادى على بابه فان ظهر والاقضى عليه وان غاب عن المصر لا يقضى عليه وقال أبو يوسف في الامالي يقضى عليه من قضاء خزانه الاكمل نقل من العمون * قال هشام قلت لعمد ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلا يجيبه الى القاضي فأشهرني أن أبا يوسف كان يعمل بالاعذار وهو قول أهل البصرة وبه تأخذ والاعذار أن يبعث الى بابه من يناديه بأما ان القاضي يدعوك الى مجلس الحكم فان أجابه والاجعل القاضي وكيل عنه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعذار من المحلل الزبور * وأطلق بعض المشايخ الذهاب الى باب السلطان والاستعانة بأمرائه أو لا استيفاء حقه قبل

(١) وفي السابع من الفصولين للاستروشي ان الاظهر والاقر الى الصواب أن يقضى بالاقرار
وقال في الفتاوى القاعدية في تعليقه لان الاقرار أقوى من البينة حتى لا يصار الى البينة الا عند البأس عن الاقرار
(٢) شهدوا على رجل بالزنا وأقره مرة فعن أبي يوسف لا يجز لان الشهادة بطلت بالاقرار ولم يوجد الاقرار أربعا وعن محمد يجز لان هذا الاقرار غير تام فهو كالاقرار كذا في الجامع للترناشي

العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكنه لا يفتى به الا اذا عجز بالقاضي وبهض المشايخ لم يطلق له ذلك وقالوا ان ذهب الى السلطان أو لا وأخذ تابعه أكثر مما يأخذ موكل القاضي يلزمه ضمان الزيادة وإذا قال له أحضر وتمرد ولم يحضر وثبت غزده عند القاضي يعاقبه على قدر غزده (١) بزيادة في الثاني من القضاء * الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى به ولكن لا جبر على بيان في طلب المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فإن امتنع لا جبر وهو في الخبايا وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كما في الصيرفة وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقار المسمى فالرأي الى القاضي في نقضه كما في يوع الخبايا وفي مدة حبس المدين وفي تقييد المجرم اذا خيف فراره وفي حبس المدينون في مجلس القاضي أو الاصل اذا خيف فراره كما في جامع القصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا اتهم وفيما اذا تصرف الناظر فيما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأي الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه كما في القنية من الاشياء في القضاء * (ق) ضمان القاضي حتى رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فرب المال أن يطالب السجنان باحضاره نقد الفتاوى في الباب السادس عشر من القضاء * سئل عن شخص خرج من عند القاضي في الترسيم مع رسول صلى على حق شرعى وذهب مع الرسول ليرضى شخصه بالدفع أو بالحبس فحضر الرسول وأدعى هروبه منه وليس للرسول بينة بذلك فهل يلزم الرسول بالمبلغ وهل القول قوله في هروبه أم لا أجاب اذا هرب الغريم من الرسول وعجز عنه القول قول الرسول في ذلك ولا ضمان عليه ~~له~~ كان اذا لم يعلم هروبه الا بقوله يؤذيه على التفريط فيه من تناوى قارئ الهداية * القاضي اذا أمر أمينه ببيع العبد المأذون المدينون لطلب الغرماء ان قال القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا فباعه لم تكن العهدة على الامين حتى لو وجد المشتري به عيبا لا يرد عليه لكن المشتري يطلب من القاضي أن ينصب أمينا ليرده عليه اما الاول واما غيره فان قال القاضي لأمينه بيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلاف المشايخ فيه الصحيح أنه لا تلحق العهدة على الامين ولو باع القاضي أو أمينه العبد باذن الغرماء وأخذ الثمن فباعه عنده ثم استحق العبد رجع المشتري بالثمن على الغرماء وصلى الميت اذا باع العبد لغرماء الميت بأمر القاضي ثم استحق العبد أو هلك قبل التسليم وضاع الثمن عند الوصي رجع المشتري بالثمن على الوصي ثم الوصي على الغرماء ولو باع أمين القاضي لاجل الوارث الصغير وقبض الثمن وضاع عنده وهلك العبد قبل التسليم أو استحق لاي رجع المشتري على الامين وانما يرجع على الوارث ان كان الوارث أهلا وان لم يكن أهلا فنصب القاضي عنه خصما فافضى دين المشتري من وكالة قاضيان في التوكيل بالبيع وتمامه فيه * ذكر في فصل الاستحقاق من يوع الذخيرة سئل شمس الاسلام الا وزجندى عن رجل نرى من آخر جارية ثم ظهر أم امرؤ وقد مات البائع ولم يترك شيئا ولا وارثا ولا وصيا غير أن بائع الميت حاضر قال يعمل القاضي للميت وصيا حتى يرجع المشتري على وصي الميت ثم وصى الميت برجع على بائع الميت مجادبة في الخامس عشر * (م) أمة بين رجلين خاف كل

(١) التمرد أن يقول لأحضر أو سكنت أو قال أحضر في وقت كذا ولم يحضر فاذا أحضر عزره بجيب أو ضرب على حسب حاله على ما يراه كسدا في خزافة المغنين في أجرة الوثائق من كتاب الدعوى سند

بينهما صاحبه عليهما فقال أسد هما تكون عندك يوما وعندى يوما وقال لا تترضا علي
على يدي عدل فأتى أباهما عند كل واحد منهما يوما ولا أضعا على يدي عدل قال مشايخنا
ويحتاط في باب الفروج في جميع المراضع فحوا العتق في الجوارى والطلاق في النساء في
الشهادة (١) وغير ذلك الألفي هذا الموضع فانه لا يحتاط للخدمة بملكه نانا وخاتمة قبيل
الثالث والعشرين من القضاء * وفي الذخيرة اذا دعى رجل على امرأة تحت رجل أنها
منكوته بمنزلة الهوى لا يحال من المحل المزبور وكذلك في الثاني من البرازية في
نوع في الحيلولة

* مسائل الحيطان *

طاحونة على نهر أراد آخر أن يضع فوقها طاحونة أخرى وبسبب وضعها يقل ماء الطاحونة
القديمة ويحتل دورانها اصحابها أن يمنع الثاني وان كان ينقص غلة الاولى بنصب الثانية
ليس للاول أن يمنع الثاني فكأننا جازا إذا اتخذ في جنب ناجر آخر حافوا بمنزل تجارة الاول
فكسدت تجارة الاول بالتخاذه ليس للاول المنع برازية في نوع فهم يتحدث عماره تضر
بصاحبه من كتاب الحيطان * نهر العاقبة يجنب أرض رجل بفقر المساء حريم النهر (٢)
حتى صار الماء يجري في أرض الرجل فأراد الرجل أن ينصب في أرضه رحي فله ذلك ولو أراد
أن ينصب في نهر - رالعاقبة فليس له ذلك لانه لم ينصب في ملكه من التجنيس والمزيد في آخر
كتاب الغصب * أراد اتخذ داره بستانا ليس للجيران المنع ان الأرض صلبة لا يتعدى
الى جدار الجيران ضرره وان رخصه له - المنع وكذا الوجه جعل دكانه طاحونة أو مقصورة أو
حماما أو اصطبل برازية في أوائل كتاب الحيطان * سئل ظهير الدين عن اتخذ دكانه
بيت قصارا يمنع الجيران اذا كانوا يأتون بذلك قال لا قبل * كيف يعمل قال يجاء بجناب
ويعمل بجانبه حتى يتضرر وقبل ان وهن الحائط المستعمل يندق القصار يمنع والا فلا منية
الفتى في باب من يحدث عماره تضرر الجارة من القصة * وفي العناية أراد نصب تنوري
وسط البرازين ويضرهم دخانه لهم منع استحسننا وعليه الفتوى برازية قبيل الثاني من
كتاب الحيطان * وفي كتاب الحيطان للصدر الشهيد أن الرجل اذا بنى فيه تنورا للبخير الدائم
كما يكون في الدكاكين أو رحي الطحن أو مداق القصارين لم يجوز قال الصدر الشهيد وكان
والذي يفتي بأنه اذا كان الضرر ينشأ عن قال الصدر الشهيد والفتوى عليه قال
وهذا جواب المشايخ وجواب الرواية أنه لا يمنع خلاصة من الحيطان * (شه) نصب منوالا
لا استخراج الابريس من الفيلق للجيران المنع اذا تضرروا بالدهان ورائحة الديدان (فتح)
يرفعه الى المختب فيمنعه اذا كان فيه ضرر ريس (يج) اتخذ في دار أبيه عمل تسج العنايات
فليس الجار الملاصق منعه ولو اتخذ طاحونة لنفسه لا يمنع ولا جرة يمنع والجيران منع دفاق
الذهب ملح ذرفي اكوندك (٣) من دقه بعد العشاء الى طلوع القبر اذا تضرر روابه (يج)
اتخذنا بخانه (٤) في داره مسددة مستأجرة ووضع فيها كوى للنور والجار المقابل يقول
ان تلامذته تطلع علينا اذا كنا في السطح أو البرز أو عند الباب فسدوا وكوى ليس له

(١) أي اذا شهدا انه أعتق أسد أو أطلق
امرأته بائنا بحال بينهما حتى يزكى الشهود
أشير اليه في البرازية في نوع في الحيلولة

(٢) عبارة الثانية فشق الماء حريم النهر
كذا في حيطان البرازية في أواخر الفصل
الاول فلهذا عنه وكذا في الخاتمة قبيل كتاب
الجنائيات بورقة تقريرا

(٣) قوله ملح ذرفي الخ لم تقف له على
معنى بعد السؤال والتفتيش والعربي
مرتبط يدونه ولذا سقط من بعض النسخ

هـ

(ترجمة)

(٤) تاجخانه * معناه بيت الحرارة وهو
المعروف بالمستوقد هـ

(١) وفي النية والبزاية قال أبو بكران علم أنه ليس في أرضه مستقاة الماء ليس له أن يزرع هناك زرعاً لا يحفل الماء الذي يسقى وإن كان قد يحفل إلا أن يجر في أرضه يخرج منه الماء ويؤدى الذباو إلى دار جاره ليس له أن ينجعه من الزواعة به

(٢) وفي التهمة لأنه وإن كان يتصرف في ملك نفسه لكن التصرف في ملك نفسه إنما يطلق بشرط أن لا يتصرف به به (٣) وفي البزاية قال أبو القاسم يمنع وبه أخذت شيخنا بطلح ويجزى قال في الفتوى عن أستاذنا أنه يفتى بعدم المنع على قوله الإمام به

(٤) قوله فإن قطعهما صاحب الدار إلى قوله والايض من في بعض النسخ حذف قوله لا يمكن البناء عليها وعلى كل فالعبارة غير مستقيمة وليجزأها معصية

(٥) وفي الرابع عشر من جنبايات المحيط والتا ثمانية أن الحب ذرع الشاخصة في دار إنسان إذا كان لا يدري حالها تجعل قديمة حتى لا يكون لصاحب الدار رفعها ولكن صاحبها يمنع من البناء به

ذلك ولو زرع في أرضه أو زرعاً يتضرر الجيران بالضرر رأينا ليس لهم المنع منه (١) • قيم استعملوا ما يعمل فيها للضرورة فمما • ونشر أو نقرأ ويجنبها داره قد دوح يتضرر بها فلا يمنع منها ولا يمنع المرافق والولبي لأن رايته ليست بضرر في حق كل أحد لأن منهم من يستلذ بها إلا أنه كان طمانه دائماً (مخرج) وكذا النداء من أن أضر ببعض الجيران لمرضه وقيل إذا كان ضرره يتأمنع (مخرج) وكذا إذا اتخذ داره اصطبلًا لدواب على سطحه سبيل ماء سطح جاره فله أن يرفع سطحه أو يبنى عليه ولا يمنع (عك) له أن يبنى على حائط نفسه أزيد مما كان وليس لجاره منعه وإن بلغ عنان السماء قنينة في باب من الكراهية فمن يتصرف في ملكه تصرفاً يتضرر به جاره أو أدان يتخذ خراساً في بيت لم يكن في القديم ويضر ذلك بدار جاره ضرراً إن علم أن دورانه أو ربح دورانه يوهن البناء فانه يمنع ذلك وإن كان يتصرف في ملكه (٢) وفي التهمة وأنه خلاف قول الإمام أن من تصرف في ملكه ليس لآخر منعه وإن كان يتضرر به أو أكثر المناهج أفتوا بالمنع إن كان فيه ضرر وبين وبعضهم أفتى بقول الإمام (٣) وفي البزاية منية المفتي في القسمة • والحاصل أن القياس في جنس هذه المسائل أن من تصرف في ملكه لا يمنع من فعله بغيره لكن ترك القياس في محل يضر لغيره بغيره لا يمنع. وقيل بالمنع وبه أخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى في الخلاء من وائل لا يمنع من التعمير • وفيه أيضاً داران متلاصقتان جعل أحدهما في داره اصطبلًا وكان في القليل من مسكن وفيه ضرر بالبناء الملاصق قال أبو القاسم إن كان وجوه الدواب إلى جدار الدار لا يمنع وإن حوافها إلى جدار الدار يمنع وعلى قول الإمام في مسئلة الدار لا يمنع كنهها كان ثم إذا خرب جدار الدار وعلم أن خرابها بسبب الاصطبل قال الإمام يظهر الدار لا يمنع لأن فضل الدابة لا يضاف إليه وإنما يضمن بالسبب والمسبب على المضمن إذا كان متصرفاً به في داره لا يملكه غيره منه فانه دفع ما إذا ساق الدابة إلى ذريع غيره لانه متصرف بالسوق برفاقية في الحيطان في نوع فمن يحدث عمارة تضر بصاحبه • حائط عليه جدران شاذية في دار جاره أراد صاحب الدار أن يقطع رؤس الجدران أن يمكن البناء عليها لا يملكها ليس له القطع وإن كانت صغيرة فله القطع فان قطعهما صاحب الدار (٤) وهو محال لا يمنع من البناء عليها بأمره الحاكم قطعهما فقطعهما لا يضمن ولا يضمن (٥) في الاقوال بين جيران البزاية وكذا في الخلاصة والخاتمة • وفي الخلاصة رجل في داره شجرة بطلع أعينها فإذا ارتقى يطلع على عورات الجيران رفعوا الأمر إلى القاضي حتى يمنعهم من ذلك واعتلوا أن يمنعهم وقت الارتقاء مرة أو مرتين حتى يستروا أنفسهم تارة ثانية في السلم عشر من الكراهية • وجعل له حائط ووجهه في دار رجل فأراد أن يطعن حائطه ولا يسيل له إلى ذلك لا يدخل دار جاره وصاحبه يمنع من الدخول أو انهدم الحائط ووقع الطين في دار جاره فأراد أن يدخله وسيل الطين فنهض صاحب الدار وأله بجرى ماء في دار جاره فأراد أن يدخله ولا يمكنه ذلك لا يدخل داره وهو يمنع يقال لصاحب الدار إن شاء تدخله حتى يدخل ويصلح وأما أن تصلحه بما لك كذا روى عن محمد وبه أخذ الفقيه أبو الليث سبلاً مستحقاً وأهل الحيطان وكذا في البزاية • وقع لاحدهما في القسمة البناء

الساحة بجنبه لا تعرفه اذ صاحب الساحة ان يني يتاني ما ستمسبقها الرجوع والشعر
على صاحب البناء ذلك في ظاهر الرواية وليس له ان يجمعه ويهني قال ففسرنا الضمير
المنع وعلى ذلك لو اراد ان يني حاسا او تنورا او اصطبلاته ذلك من غير خلاف فمن يحد
عمارة تضر بجواره من منية المفتي في القسمة • ولو دفع صاحب البناء في علوبناها او كوة
لا يلى صاحب الساحة منعه بل له ان يني ما يسرجهته (١) برازية في اوائل الحيطان
وكذا في الخلاصة • وفي التهذيب وانما صاحب البناء لو دفع كوة في ساحة ونحوها لا يمنع
والفتوى على انه ان كانت السكة كوة للنظر والساحة موضع النساء يمنع مكرهية
التا واخاينة في المتفرقات • انخذ دارة ظهيرة غنم في سكة غير نافذة والجيران يتأذون بين
السرقة ولا يأمنون فيه الرعاة ليس لهم في الحكم منعه ومن أبي يوسف انخذ دارة حاسا
وتأذى الجيران من دخانه فلم يمنع (٢) • منية المفتي في القسمة • (مح) دلهي متفرق بينهما
بني أحدهما فوق سطحه جبر فبأذن شريكه ثم باع الاذن فبيعه من الدلهي ليس للمشتري
أن يأمره برفع الجبرة عن سطحه والمسئلة بهالهامد كورة انه اذا استعار من آخر دارا
الوضع جذوه عليه ووضعها ثم باعه المعير ليس لمشتريه أن يأمر المستعير برفع جذوهه لان
المستعير وان لم يثبت له حق لازم لكن المشتري لم يملك الجدار الا مشغولا ويجوز بيع المستعير
فكان حقه فيه فاختصا فلا يتحكم من رغبه قال أستاذنا هـ داوان كان حسن لكن عثرت
على مسئلة الاستشهاد في الاصل (فح) وفي فتاوى أبي القيث على خلافه رجل أذن لجاره
في وضع الجذوع على حائط أو خرسرداب تحت دارة ثم باع دارة فاشتري وضع الجذوع
والسرداب الا اذا شرط في البيع ترك ذلك فيمنع ذلك لا يكون ذلك (٣) ثم ذكر (فح)
مسائل من جنسه الى أن قال أحدث بناء أو غرفة في سكة غير نافذة برضا أهلها لا تشتري رجل
من غير أهل السكة دارا منها فله أن يأمره برفع الفرفة ولو باع ضبعة فيها أضغطين جاره
متدلية فلم يشتري أن يأمره برفع الفرفة بغير الضبعة عن أغصان شجرة لان المشتري يقوم
بشام البائع فيما كان البائع أن يفعله وكذلك لو مات صاحب الضبعة كان لولده أن يأخذ
الجار بغير ضبعة عن الأغصان قال وما ذكره (فح) أوفق للأصول وأشباهه طسواب
وان كانت مسائل شعبة الكافي تشهد لصحة جواب (مح) فتية في الحيطان في آخر كتاب
الدعوى • أراد هدم دارة وفيه ضرر لأهل السكة فجرب الهدم المختار أن لهم المنع وان
هدم مع هذا وان بضر بالجيران ان كان قادرا على البناء قبل بجر (٤) والاصح أنه
لا يجبر برازية في كتاب الحيطان • (سبط) له دار في محله عمارة فأراد أن يجر بها
فله ذلك قياسا لا استخسانا وبه أفق (م) وقال (فح) الفتوى اليوم على القياس لو هدم
بيته ولم يبن دجيرة يتضررون به فلم يجبر على البناء لو قادرا على البناء كذا (قد) وقال
(فح) المختار أنه لا يجبر اذا المر لا يجبر على بناء ملكه جامع القسولين في الخامس والثلاثين •
رجل له دار وله عليه باب أراد أن يفتح بابا آخر أسفل من ذلك الباب والسكة غير نافذة ذلك
وان أبي أهل السكة خلاصة في الفصل الاول من كتاب الحيطان • رجل له دار
في سكة ظهر هذه الدار في سكة أخرى غير نافذة أراد أن يجعل لداره بابا في هذه السكة اختلقوا

(١) وأحق بعض معسر شايخ في البرازية
وليس على ما ينبغي لان هذا مقيد بما اذا لم
تكن الساحة مجلس النساء والقصوة
تشرف على الساحة المذكورة فيمنع
بؤمر صاحبها بسدها وعليه الفتوى
في المضمرات وهكذا في الروايات على
الاشياء ولا ينبغي ان ماني البرازية فيما اذا
كانت الساحة مربعة مربعة فلا حاجة الى
التقييد بما ذكر بدل عليه سياق كلام
البرازية هـ

(٢) وفي الرابع والعشرين من المصادية الا
أن يكون دخان الحمام مثل دخان الجيران
هـ

(٣) وفي الفتاوى المتأية ولو أذن لجاره
بوضع الجذوع على حائط دارة أو أذن له أن
يجفر سرداب تحت دارة ثم باع الدار وشرط
على المشتري أن تكون الجذوع
والسرداب هكذا لم يكن للمشتري أن يطالبه
بالإقضاء هكذا في السادس من يسوع
التا واخاينة هـ

(٤) وفي الخاتمة قبيل كتاب الجنائيات قال
أبو نصر الدبوسي أن قد وعي شانه فلم
أشده ليرد الضرر عنهم هـ

(١) اذا كان لرجل دار ظهرها في سكة غير نافذة مشتركة بينه وبين غيره اراد ان يفتح بابا ليس له ذلك هو المختار كذا في حيطان الخلاصة وهو ينبغي ان ليس له ذلك وان كان له حق المروقة لان الاشتراك يقتضي ٢٦٧ أن يكون له حق المروور

(٢) لانه ليس له حق المروور أسفل من الباب الاول كذا في جواهر الفتاوى وفي الرابع والثلاثين من العمادة في ذلك وطالوا بأنه ليس له حق المروور فليس يصح الا يرى أنه لو اراد ان يطين جداره الذي وراءه به كان ذلك ولا يكون ذلك بدون المروور فالحاصل أن في المسئلة اختلاف الروايات واختلاف المشايخ واختلاف راسخ الاسلام أن له أن يفتح بابا على جداره أسفل من الباب الاول وأعلى منه

(٣) قوله غير نافذة في نسخ اسقاط غيرها

(٤) وفي بعض نسخ القاعدية الضرر لا يلزم بالرضا والالتزام

(٥) الجرح من قد اختلف فيه فقبل البرج وقبل مجرى ماء مركب في الحائط وعن البزدوى جذع يخرج من الانسان من حائط يمين عليه معرب

(٦) وفي الرابع عشر من جنائيات المحيط والثمانية وان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاسد حق الرفع وان كان لا يدري حالها تجعل حديثة وهذا هو الاصل أن ما يكون من هذه الاشياء على طريق العائقة ولا يعرف حالها أنه يجعل حديثا حتى كان للامام حق الرفع وان اخرج شيئا من هذه الاشياء في الطريق انتاخص في سكة غير نافذة فلكل واحد من أهل السكة اذا كان له حق المروور حتى التزع وان كانت هذه الاشياء قديمة ليس لاحد حق التزع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة والاصل أن ما كان في سكة غير نافذة من هذه الاشياء ما اذا يعرف حاله يجعل قديما بخلاف ما اذا كان على طريق العائقة

شبه والصحيح أنه يمنع من ذلك اذا لم يكن له طريق في هذه السكة (٤) فاضيقان في أوخر باب الحيطان من كتاب الصلح • وجعل له دافى سكة غير نافذة له باب اراد ان يفتح لها بابا آخر أسفل من بابها اختلفوا فيه والصحيح أنه ليس له ذلك (٢) ولو اراد ان يفتح له بابا آخر أعلى من بابها كان له ذلك من المثل المزبور • ولو اراد ان يفتح بابا في موضع ليس له حق المروور فيه قيل له ذلك وقيل لا وبقي من خمسة منية الفتى • (مخ) أحد عشر سكة حافى سكة غير نافذة (٢) برضا الجيران ثم قبل تمام العمارة منه وليس لهم فيه ضرر بين فلو لم يمنع فنية في باب التصرفات والهدنات من كتاب الكراهية • من له حق المروور في أرض غيره في تزعمه من فني صاحب الأرض على ذلك المزمع ما إذا كان له رتبة الطريق فني صاحب الأرض قاعدة ترمى من أوائل الدعوى • الضرر لا يصير لازما بالرضا والاذن (٤) قاعدة في البيوع وعملها فيه • وفي الاجناس قال هشام قلت لعمدة القول في رجل له داران احدهما مائة والاخرى يسيرة وبينهما طريق للمسلمين فبنى فله فرق الطريق عليهما قال في غولي ان مسكان البناء لا يضرب الطريق لا بأس به وان خاصه بعد البناء أحدا لا يهدمها وان خاصه قبل البناء فله منعه خلاصة في أول كتاب الحيطان • رجل اتخذ كنيفا في دار وأضره الى طريق المسلمين أو كانت داران احدهما مائة والاخرى يسيرة وبينهما طريق للمسلمين فبنى عليه فله • فهذا على وجهين ان كان يضرب الطريق لم يسهه أن يفعل وان كان لا يضرب الطريق وسعه ومن خاصه من المسلمين قبل البناء فله أن ينعته وبعد البناء له أن يهدمه لان الحق لهم ولو اختلف في الاول من كتاب القسمة • وفي الذخيرة اخرج الى الطريق الاعظم جرسنا (٥) أو غيره أو بنى دكانا لكل رغبة وان حديثه وار قديمة ليس لاحد الرفع وان لم يعرف القدم والحديث يجعل حادئا ويرفع وفي السكة الغير النافذة يجعل قديما اذا اشكل ولا يرفع واذا أحدث في الطريق ظله لكل أحد الرفع والمنع أضرب أم لا وقال محمد اذا لم يضرب بمنع ولا يرفع وقال الشافعي اذا لم يضرب لا يمنع ولا يرفع (٦) برأيه في نوع في الطريق من الحيطان • ليس لأهل السكة أن ينصبوا على رأس سكتهم درابوا يقولون رأس السكة لان مثل هذه السكة ولو كانت ملكا لظاهر الكن للعامة فيها نوع حق وهو أنه اذا ازدحم الناس في الطريق كان لهم أن يدخلوها حتى يحذف الزحام (٧) قال أبو حنيفة في سكة لا تنفذ ليس لأصحابها يبيعوا ولوا تفعوا عليه ولا أن يقتسموها فباعيا بينهم اذا الطريق الاعظم اذا سكت فيه الناس كان لهم أن يدخلوها هذه السكة حتى يحذف الزحام فصول في الخامس والثلاثين

(كتاب الشهادات وفيها فصول) (١) (الاول في تحمل الشهادة وكيفية أدائها وفيما لا بد منه في الشهادة) •

وفي شرح شهادات الجامع أن من عاين دابة تتبع دابة وترضع منها حل له أن يشهد بدابة المرتضة صاحب الدابة الاخرى وبانتاج وهكذا ذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي

المكلف يعني من إعادة النقطة على ما مضى (٥)
(٦) وقيل إن لم يصر بالقاضي في المسئلة قبل
الاجمال وان أحسن لا يؤيد في ذلك
المستحق الأول من مسئلة أدلة الشهادة
وكذا في المرجعية والمقرى والتعريف
الاولا جديا والمختار ما قاله المرحوم في
الرابع من المسئلة في المذهب الشيعي في
شرح آداب القضاة وعليه الفتوى ولما
المراد من المسئلة في الجنس الثالث
الشهادة وقال فيه شهد أحدهما مفسرا
والآخر على شهادته أو على شهادته لا تقبل
واختار من الأئمة أن القاضي إذا أحسن
تسمية لا يقبل الاجمال وإن لم يحسن يقبله
وبه يفتى وهذا مع مخالفته لما ذكره هنا
لم يفرق بين قوله على مثل شهادته وبين
قوله على شهادته فليأت على
والمسئلة مذ كور في الرابع من الشهادة
المخطوطة والثانية في جمع زيادة في بعض
وكذا في الخلاصة والتمهيد والمكردي
أخذ بعض المسئلة من التمهيد وبعضها من
الخلاصة والفرق بين قوله شهد بمثل
ما يشهد الأول وبين قوله على مثل شهادة
الأول مذ كور في شرح آداب القضاة
للصافي والرابع من الولوجية مذ
المراد قاضيان لأنه نقله صاحب
الخلاصة عن النصاب وصرح في النصاب
أنه إذا قال قال القاضي الامام المراد
الدين حسن بن منصور الاورجندی
(ترجمة)

(٦) وسئل خمس الائمة الاورجندى عن
الشهود اذا قالوا بالقارسية ما هي
كواهي وهم كه ابن عيين مدعى به ملك ابن

في يخرج دعوى الاستعانة وفي القياس مع الهادة بالبرهان أن يشهد بأية هذا كان يتبع هذه
الطاعة ولا يشترط أدلة الشهادة تعني للولاة متماثلين في الفصل الأول من مستطاب
الشهادات (١) (٢) (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) (١٣) (١٤) (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩) (٢٠) (٢١) (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧) (٢٨) (٢٩) (٣٠) (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤) (٣٥) (٣٦) (٣٧) (٣٨) (٣٩) (٤٠) (٤١) (٤٢) (٤٣) (٤٤) (٤٥) (٤٦) (٤٧) (٤٨) (٤٩) (٥٠) (٥١) (٥٢) (٥٣) (٥٤) (٥٥) (٥٦) (٥٧) (٥٨) (٥٩) (٦٠) (٦١) (٦٢) (٦٣) (٦٤) (٦٥) (٦٦) (٦٧) (٦٨) (٦٩) (٧٠) (٧١) (٧٢) (٧٣) (٧٤) (٧٥) (٧٦) (٧٧) (٧٨) (٧٩) (٨٠) (٨١) (٨٢) (٨٣) (٨٤) (٨٥) (٨٦) (٨٧) (٨٨) (٨٩) (٩٠) (٩١) (٩٢) (٩٣) (٩٤) (٩٥) (٩٦) (٩٧) (٩٨) (٩٩) (١٠٠) (١٠١) (١٠٢) (١٠٣) (١٠٤) (١٠٥) (١٠٦) (١٠٧) (١٠٨) (١٠٩) (١١٠) (١١١) (١١٢) (١١٣) (١١٤) (١١٥) (١١٦) (١١٧) (١١٨) (١١٩) (١٢٠) (١٢١) (١٢٢) (١٢٣) (١٢٤) (١٢٥) (١٢٦) (١٢٧) (١٢٨) (١٢٩) (١٣٠) (١٣١) (١٣٢) (١٣٣) (١٣٤) (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧) (١٣٨) (١٣٩) (١٤٠) (١٤١) (١٤٢) (١٤٣) (١٤٤) (١٤٥) (١٤٦) (١٤٧) (١٤٨) (١٤٩) (١٥٠) (١٥١) (١٥٢) (١٥٣) (١٥٤) (١٥٥) (١٥٦) (١٥٧) (١٥٨) (١٥٩) (١٦٠) (١٦١) (١٦٢) (١٦٣) (١٦٤) (١٦٥) (١٦٦) (١٦٧) (١٦٨) (١٦٩) (١٧٠) (١٧١) (١٧٢) (١٧٣) (١٧٤) (١٧٥) (١٧٦) (١٧٧) (١٧٨) (١٧٩) (١٨٠) (١٨١) (١٨٢) (١٨٣) (١٨٤) (١٨٥) (١٨٦) (١٨٧) (١٨٨) (١٨٩) (١٩٠) (١٩١) (١٩٢) (١٩٣) (١٩٤) (١٩٥) (١٩٦) (١٩٧) (١٩٨) (١٩٩) (٢٠٠) (٢٠١) (٢٠٢) (٢٠٣) (٢٠٤) (٢٠٥) (٢٠٦) (٢٠٧) (٢٠٨) (٢٠٩) (٢١٠) (٢١١) (٢١٢) (٢١٣) (٢١٤) (٢١٥) (٢١٦) (٢١٧) (٢١٨) (٢١٩) (٢٢٠) (٢٢١) (٢٢٢) (٢٢٣) (٢٢٤) (٢٢٥) (٢٢٦) (٢٢٧) (٢٢٨) (٢٢٩) (٢٣٠) (٢٣١) (٢٣٢) (٢٣٣) (٢٣٤) (٢٣٥) (٢٣٦) (٢٣٧) (٢٣٨) (٢٣٩) (٢٤٠) (٢٤١) (٢٤٢) (٢٤٣) (٢٤٤) (٢٤٥) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨) (٢٤٩) (٢٥٠) (٢٥١) (٢٥٢) (٢٥٣) (٢٥٤) (٢٥٥) (٢٥٦) (٢٥٧) (٢٥٨) (٢٥٩) (٢٦٠) (٢٦١) (٢٦٢) (٢٦٣) (٢٦٤) (٢٦٥) (٢٦٦) (٢٦٧) (٢٦٨) (٢٦٩) (٢٧٠) (٢٧١) (٢٧٢) (٢٧٣) (٢٧٤) (٢٧٥) (٢٧٦) (٢٧٧) (٢٧٨) (٢٧٩) (٢٨٠) (٢٨١) (٢٨٢) (٢٨٣) (٢٨٤) (٢٨٥) (٢٨٦) (٢٨٧) (٢٨٨) (٢٨٩) (٢٩٠) (٢٩١) (٢٩٢) (٢٩٣) (٢٩٤) (٢٩٥) (٢٩٦) (٢٩٧) (٢٩٨) (٢٩٩) (٣٠٠) (٣٠١) (٣٠٢) (٣٠٣) (٣٠٤) (٣٠٥) (٣٠٦) (٣٠٧) (٣٠٨) (٣٠٩) (٣١٠) (٣١١) (٣١٢) (٣١٣) (٣١٤) (٣١٥) (٣١٦) (٣١٧) (٣١٨) (٣١٩) (٣٢٠) (٣٢١) (٣٢٢) (٣٢٣) (٣٢٤) (٣٢٥) (٣٢٦) (٣٢٧) (٣٢٨) (٣٢٩) (٣٣٠) (٣٣١) (٣٣٢) (٣٣٣) (٣٣٤) (٣٣٥) (٣٣٦) (٣٣٧) (٣٣٨) (٣٣٩) (٣٤٠) (٣٤١) (٣٤٢) (٣٤٣) (٣٤٤) (٣٤٥) (٣٤٦) (٣٤٧) (٣٤٨) (٣٤٩) (٣٥٠) (٣٥١) (٣٥٢) (٣٥٣) (٣٥٤) (٣٥٥) (٣٥٦) (٣٥٧) (٣٥٨) (٣٥٩) (٣٦٠) (٣٦١) (٣٦٢) (٣٦٣) (٣٦٤) (٣٦٥) (٣٦٦) (٣٦٧) (٣٦٨) (٣٦٩) (٣٧٠) (٣٧١) (٣٧٢) (٣٧٣) (٣٧٤) (٣٧٥) (٣٧٦) (٣٧٧) (٣٧٨) (٣٧٩) (٣٨٠) (٣٨١) (٣٨٢) (٣٨٣) (٣٨٤) (٣٨٥) (٣٨٦) (٣٨٧) (٣٨٨) (٣٨٩) (٣٩٠) (٣٩١) (٣٩٢) (٣٩٣) (٣٩٤) (٣٩٥) (٣٩٦) (٣٩٧) (٣٩٨) (٣٩٩) (٤٠٠) (٤٠١) (٤٠٢) (٤٠٣) (٤٠٤) (٤٠٥) (٤٠٦) (٤٠٧) (٤٠٨) (٤٠٩) (٤١٠) (٤١١) (٤١٢) (٤١٣) (٤١٤) (٤١٥) (٤١٦) (٤١٧) (٤١٨) (٤١٩) (٤٢٠) (٤٢١) (٤٢٢) (٤٢٣) (٤٢٤) (٤٢٥) (٤٢٦) (٤٢٧) (٤٢٨) (٤٢٩) (٤٣٠) (٤٣١) (٤٣٢) (٤٣٣) (٤٣٤) (٤٣٥) (٤٣٦) (٤٣٧) (٤٣٨) (٤٣٩) (٤٤٠) (٤٤١) (٤٤٢) (٤٤٣) (٤٤٤) (٤٤٥) (٤٤٦) (٤٤٧) (٤٤٨) (٤٤٩) (٤٥٠) (٤٥١) (٤٥٢) (٤٥٣) (٤٥٤) (٤٥٥) (٤٥٦) (٤٥٧) (٤٥٨) (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١) (٤٦٢) (٤٦٣) (٤٦٤) (٤٦٥) (٤٦٦) (٤٦٧) (٤٦٨) (٤٦٩) (٤٧٠) (٤٧١) (٤٧٢) (٤٧٣) (٤٧٤) (٤٧٥) (٤٧٦) (٤٧٧) (٤٧٨) (٤٧٩) (٤٨٠) (٤٨١) (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤) (٤٨٥) (٤٨٦) (٤٨٧) (٤٨٨) (٤٨٩) (٤٩٠) (٤٩١) (٤٩٢) (٤٩٣) (٤٩٤) (٤٩٥) (٤٩٦) (٤٩٧) (٤٩٨) (٤٩٩) (٥٠٠) (٥٠١) (٥٠٢) (٥٠٣) (٥٠٤) (٥٠٥) (٥٠٦) (٥٠٧) (٥٠٨) (٥٠٩) (٥١٠) (٥١١) (٥١٢) (٥١٣) (٥١٤) (٥١٥) (٥١٦) (٥١٧) (٥١٨) (٥١٩) (٥٢٠) (٥٢١) (٥٢٢) (٥٢٣) (٥٢٤) (٥٢٥) (٥٢٦) (٥٢٧) (٥٢٨) (٥٢٩) (٥٣٠) (٥٣١) (

(١) قال لما سئل عن صحة محضر ذكره أخضر فلان بن فلان ولم يذكر فيه المحدثان صحيح لأنه حاضر فلا حاجة إلى المسألة في التعريف
بذكر الحديث أما القائب فلا يعرف بدون ذكر الحديث عند أبي حنيفة ومحمد وعامة العلماء أنه قول أبي حنيفة وبه لا يمكن ثبوت الرواية أن
قول محمد كذلك وبه تأخذ وكذا في الوقت إذا شهد الشهود أن فلان بن فلان وقف ~~بكذا~~ لا يفتي بصحته لأنه لا يصير معروفا بدون ذكر
الحديث أو ما يقوم مقامه وقال غيره من المشايخ أن الوقت يصح لأنه يساهل في أمر الوقت قال وكذلك في الحدود لا بد من ذكر الحديث
في تعريف الحديث وقال وهكذا أفق الشيخ الإمام علي بن حسين السغدري ٣٦٩ في آخر عمره به ما كان لا يشترط ذلك في الحدود
وقال كان لا يفي في قرينه وجال من الأكرة
في هارجلان مكيان محمد بن عبد الله
فكيف يقع التعريف بدون الحديث ثم قال
بأنه يجب للعالم إذا لاح له قول بخلاف
ما كان يقول به في الابتداء أن يرجع إلى
الحق فافتوى في الحدود أن يشترط ذكر
الحديث لأنه قد يشبهه بأن يقول إلى دار محمد
ابن عبد الله فلا بد من ذكر الحديث ليقع
التعريف ~~كذا~~ في الثالث من دعوى
الخواهر ~~بكذا~~

(٢) ~~كذا~~ ذكره في الباب الثالث من
دعوى جواهر الفتاوى وكذا في الرابع
عشر من دعوى نصاب الفقهاء وقال
فيه لا بد أن يقال عبد فلان بن فلان ولو
كان عتيقا بذكر عتيق فلان بن فلان ~~بكذا~~
(٣) هذا في الشهادة أمافي الدعوى فلو كان
ما يدعيه منقولا في يد الخصم ذكر المدعي
أنه في يده بغير حق كافي القرو وغيره وفي
أوائل دعوى البحر ما حاصله يجب في
الدعوى أن يقول في المنقول أنه في يده
بغير حق بخلاف الشهادة وفي فصل
دعوى الدود والاراضي من الثانية لو قال
ملكى وحق ولم يقل في يده بغير حق فقد
ذكرنا اختلاف المشايخ فيه انتهى
أقول ما ذكره من الاختلاف في دعوى
المنقول انما هو في الشهادة فالظاهر من
كلامه أنه لا فرق بين الدعوى والشهادة
إلى هنا مأخوذ من الصغرى في الفصل
الثاني من باب أداء الشهادة ~~بكذا~~

ولو ذكر اسمه واسم أبيه وقبيلته وشرقه ولم يكن في محله آخر به هذا الاسم وهذه الحرفة
يكنى ولو كان مثله آخر لا يكنى حتى يذكر شيئا آخر يحصل به القيد كذا (بن) وفي (شي)
لو كان المدعي عليه حاضرا فلا حاجة إلى ذكر نسبه لأنه يشار إليه فلا حاجة إلى ذكر اسمه
فذكر جده أولى وأما الغائب فلا بد من ذكر جده عند أبي حنيفة وهو الصحيح وكذا في
التحديد لا بد من ذكر جده صاحب الحديث وكذا في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الحديث
والفتوى على قول أبي حنيفة (١) كذا في محاضر (شي) وفي (صط) لو ذكر
اسمه واسم أبيه ونفذه أو صناعته ولم يذكر الحديث تقبل بشرط التعريف ذكر ثلاثة أشياء
فهي هذا لو ذكر لقبه واسمه واسم أبيه قبل يكنى والصحيح أنه لا يكنى أقول الفرض التعريف
لا تكنى الحروف فيبقى أن يكنى ذكر ما يحصل به التعريف فلو كان معروفا بلقبه وجده
ينبغي أن يكنى ذكر لقبه وجده قال وفي اشتراط ذكر الحديث اختلاف فلو حكم بدون ذكره
نقد لأنه يجتهد فيه (خ) ذكر محمد في كثير من المواضع فلان بن فلان الفلاني ولو حصل
التعريف باسمه واسم أبيه ولقبه فلا حاجة إلى الحديث وإن لم يحصل بذكر أبيه وجده لا يكنى به
ولو كان يعرف باسمه وأبيه وجده لا يحتاج إلى اللقب ولو لم يعرف إلا بذكر اللقب بان
يشترك في المصر غير في ذلك الاسم والنسب كافي أحد بن محمد بن عمر فهذا لا يقع التعريف
(شي) في تعريف القن ~~بكذا~~ السغدري عن محضر في أوله روزبه بن عبد الله الهندي
أدعى إلى آخره فأجاب أنه غير صحيح إذا النسبة على هذا الوجه لا يقع به الإعلام ويجب أن
يكتب أنه عبد فلان أو مولى فلان إذا المعنى يعرف بولاه وان مولاه معتقاً أيضاً لا بد أن
يقال أنه مولى فلان وإن كان المولى الثالث معتقاً أيضاً ولم ينسب إلى مولاه لا بأس به إذا
المولى الثالث بمنزلة الحديث في النسب فيجوز الاقتصار عليه (٢) كذا في محاضر (شي) وفي
(هد) ذكر القبيلة والنفذ كذا في الحديث في التعريف ولو قال فلان بن فلان التميمي لم يجز
حتى ينسبه إلى نفذه الخاصة إذا التعريف لا يتم بالنسبة إلى قوم لا يحصون وقبيل
الفرغانة نسبة عامة والأوزجندی نسبة خاصة وقبيل السمرقندی والبخاري عامة
والنسبة إلى السكة الصغيرة خاصة وإلى الكبيرة عامة (طعم) المدينة والقريبة والمكورة
ليست بسبب التعريف ولا يقع المعرفة بالاضافة إليها في التاسع من النصوين «شهد واثه
ملكه ولم يقولوا في يده بغير حق يفتى بالقبول قال الإمام الاجل الحلواني اختلاف فيه
المشايخ والصحيح أنه لا يقبل لأنه ما لم يثبت أنه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتسليم وبه
كان يفتى أكثر المشايخ وقيل يقضى في المنقول ولا يقضى في العقار حتى يقولوا أنه
في يده بغير حق (٣) والصحيح الذي عليه الفتوى أنه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق

أو غيره فشهد وأثبت ذلك به هذا السبب ولم يقولوا أنه في يده المدعى عليه بغير حق وقالوا لا ندري أنه يفتى أو بغير حق هل يصح أم لا
أجاب الإمام محمود نعم ولكن قاضى ~~بكذا~~ كواه ديكروا هدهد دستوى شياحق است لكن قال بعد عشرة أوراق تقريرا أن قواهم وفيهم
يد المدعى عليه بغير حق مما لا بد منه ~~بكذا~~ (ترجمة ما في الهامش) ولكن القاضي يطلب بينة أخرى على أنه في يده بغير حق ~~بكذا~~

واحدة وبعضها باطاقة من قبل تقبل لجواز
كونها باطاقة واحدة وقت تحمل الشهادة
ثم صار بعضها باطقتين وتفسيره بانه باطاقة
وجسد تام مكتوب في هاتين بعض النسخ
الصحيحة اهـ

(۲) یعنی عرصہ عشرين (ترجہ) ۵۱

(٤) فاذا عمرها أربع سنين

(٥) وذكره سنة الدار والدابة في أواخر الثالث من شهادة البرازية وقال في البرازية في نوع من النظام عشر في أنواع الدعوى إذا خالف سن الدابة الدعوى أو الشهادة بطلت الدعوى والشهادة منه

(۶) ادبی عشرہ در اہم و شہد و الہ بانی
عشر در ہما

(۷) ادعى أنه ملكه من عشر سنين وشهدوا
أنه ملكه من اثني عشرة سنة

(۸) قال خری دعوی کرد و گفت این خرده ساله است و بید آمد که این خرده ساله است دعوی درست بود که وصفت در معین اغو بود بخلاف مالو ادعی آنها که ملکهها عشره سن فاذا هی بنت ثلاث سنین حیث لاتسمع لانه ادعی الملك بسبب سابق علی وجودها و ذلك بسبب فامد کهذا فی دعوی القاعده

ادعى حمارا وقال عمره عشرين سنين فظهر
أن عمره ثلاث سنين فصح الدعوى لأن
الوصف في العين يكون لغوا

(٩) قال في الباب العاشر من دعوى
الصاب الشاهدان لو نسأ أنفسهما الى

(ط) شهد ابدار فـألهما القاضى اين داريك سقبه است يادوسنبه فقال يك سنبه فاذا بعضا يك سنبه وبعضا دوسنبه وقبل تقبل شهادتهما لجواز كونه يك سنبه وقت تحمل الشهادة ثم صار بعضا دوسنبه (٢) قال (صه) على قياس ما لو شهد ابدية وقالاسه ساله است (٣) فاذا هي جهارساله (٤) لا تقبل شهادتهم ما ولم يقل أحد بقبولها لجواز كونه سه ساله وقت تحمل الشهادة والان صارت جهارساله ينبغي أن لا تقبل شهادتهم ما في مسئله الدار ايضا * (فتر) لو وفق الشاهد فقال حين تحملهما الشهادة كان سنها كذا والان زاد كذا فشهد نائبا عليه تقبل كما تقبل في مسئله الدار ما قالوا حين رأيا كانت كذا فشهد نائبا عليه (٥) في الرابع عشر من القصولين * ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ أو يقتل لا يوجب القصاص تقبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة في باب الشهادة في الجنائية من جنائيات الخمانية * ولو ادعى عليه دود وازده درم (٦) وهم شهدوا كذلك لا تقبل وكذا لو ادعى انه سلمك دود وازده سال باز (٧) وشهدوا هكذا لا تقبل (٨) خلاصة في جنس آخر في الفاظ الشهادة وكذا في البرازية وتمامه فيه * سكت شاهد السبع عن بيان الوقت والمكان فسالهما القاضى فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم يكما حافظا لذلك (٩) في الحادى عشر من القصولين * لو شهدا ان لهذا على هذا الف درهم ولكنه قد أبرأ منها وقال المدعى ما أبرأته عن شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا أبرأنى عن شئ قال اذا لم يدع شهادتهما على البراءة قضيت عليه بالالف قاضيان في الاول من باب في الشهادة التى يكذب المدعى شاهد وكذا في العشرين من دعوى المحيط * (جامع الفتاوى) شهد ان هذا الغلام مدرك محتم قبل ذلك ولو قالوا رأينا به محتم قبلت ذلك منهم من منفردات شهادة التاتارخانية * ولو شهد بوقوف على نفسه أو على أحد من أولاده وان سفلوا أو على آباءه وان علوا لا تقبل وكذا وشهده على نفسه وعلى أجنبي لا تقبل لاني حقه ولا في حق الاجنبى ولو شهدا أحدهما أنه وقفه على زيد وشهدا الآخر أنه وقفه على عمر وتقبل وتصرف غلته الى الفقراء لانهم اتفقوا انه وقف ولو شهدا أنه وقف على فقراء جيرانه وهما من جيرانه الفقراء تقبل اذا لجوار ليس بأمر لازم وكذا لو شهدا أنه وقف على فقراء مسجد وهما من فقراء تقبل وكذا لو شهدا أهل مدرسة بوقف المدرسة تقبل ولو وقف رجل كراسة على مسجد لقراءة القرآن أو على أهل المسجد وشهدا أهل ذلك المسجد على وقف الكراسة فهذه المسئلة نظير شهادة أهل المدرسة على وقف تلك المدرسة وشهادة أهل المحلة على وقف تلك المحلة والمشايع فصولا ذهابا فقالوا أهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظائف من ذلك الوقف لا تقبل شهادتهم ان كانوا يأخذون تقبل وكذا في أهل المحلة وكذا الشهادة على وقف مكتب وللشاهد

الغفلة لا يوجب قدحاً في بعض المواضع كما إذا شهد داعي القتل وقال لا أدري بأى آلة قتله يقبل في حق الدية وكذا في الشهادة على المالك إذا قال نسيتنا التواريخ لا يوجب قدحاً في الشهادة

صبي فيه لا تقبل وقيل في هذه المسائل كلها تقبل وهو الصحيح لأن كون الفقيه في المدرسة وكون الرجل في المحلة ليس بلام بل ينتقل وشهادة أهل المسجد تقبل لأنهم لم يجزوا لأنفسهم هذه الشهادة تفعا في الثالث عشر من الفصولين * وفي الفتاوى وقف وقفاً على مكتب وعلى معلمه فيه فغصب رجل هذا الوقف فشهد بعض أهل القرية أن هذا وقف فلان بن فلان على هذا المكتب ومعلمه وليس لليهود وأولاد في المكتب تقبل ولولهم فيه أولاد تقبل أيضاً الأصح وكذا لو شهدت بعض أهل المحلة للمسجد بشي أنه وقف للمسجد وكذا لو شهدوا أن هذا المصحف وقف على هذا المسجد وكذا شهادة الفقهاء على وقفية وقف على مدرسة كذا وهم من أهل تلك المدرسة وكذا لو شهدوا على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبيل إذا شهدوا على أنه وقف لأبناء السبيل وقيل إن كان الشاهد يطالب لنفسه حقاً من ذلك لا تقبل ولا تقبل وقال بعضهم منهم الإمام الفضلي لا تقبل شهادة أهل المسجد وقال أبو بكر بن حامد تقبل وقال في صغرى صدر الإسلام قال سيدي في هذه المسائل تقبل على كل حال لأن كون الفقيه في المدرسة والرجل في المحلة والصبي في المكتب غير لازم بل ينتقل ولو شهدوا أنه أوصى لفقرام جيرانه وللمشهود أولاد محتاجون في جوار الموصي قال محمد لا تقبل في حق أولادهم وتقبل في حق الباقين وفي الوقف على فقراء جيرانه على هذا وذكر هلال أنه تقبل شهادة الجيران على الوقف ولو شهدوا أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء وأهل بيتهم فقراء لا تقبل وفي الأجناس في الشهادة على الوصية للفقراء وأهل بيت الشاهد فقراء لا تقبل مطلقاً شهد بعض أهل القرية على باقيهم بزيادة الخراج لا تقبل وإن كان خراج كل أرض معيناً ولا خراج للشاهد تقبل وفي فتاوى النسفي أهل القرية أو أهل السكة الغير النافذة شهدوا على قطعة أرض أنهم من قربتهم أو من سكتهم لا تقبل وإن نافذة إن ادعى لنفسه حقاً لا تقبل وإن قال لا أخذت شيئاً تقبل فكذا في وقف المدرسة شهد أهلها وقيل في السكة النافذة تقبل مطلقاً في نوع في الشهادات على فعل نفسه من شهادات البرازية * نهر في أرض رجل أدهى رجل أن له حق الشرب من هذا النهر وأحضر مشهوداً فشهدوا أن المدعى كان يجري فيها الماء لا تقبل شهادتهم إنما تقبل إذا شهدوا أن له فيها يجري الماء أو حقاً ثابتاً وبين ذلك ولو أقام المدعى عليه وقال للمدعى كنت تجري فيها الماء وأنت غاصب وليس لك فيها مجرى الماء وصل ذلك أم فصل يصير مقرراً باليد ولا يقبل منه دعوى الغصب إلا بينة فاضحيان في آخر فصل فحين لا تقبل شهادته للثمة * تزوج امرأة فشهد جماعة بحضوره عند القاضي أن هذه المرأة منكوبة فلان الغائب لا تقبل هذه الشهادة ولا تنبت الحيلولة لعدم الخصم عن الغائب في السابع من العمادية * (عدة) أراد تزوجها فشهدا عنده أو عند القاضي أنهما زوجا فترجها هو ولا يترق بينهما في العاشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من نكاح البرازية * تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في أربعة عشر موضعاً (١) في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية الأمة وتدابيرها والخلع وهلال رمضان والنسب وحدة الزنا وحدة الشرب والإيلاء والظهار وحومة المساهرة ودعوى مولاه ونسبه من الأشياء في القضاء * شهدا أن الغائب أعقق أمته

مطلب — شهادة الحسبة

(١) وفي وقف منظومة ابن وهبان ذكر ثمانية الوقف والنسب والعنق والطلاق والتدبير وعنق الأمة والتطليق والخلع منها وقال ابن شحنة في شرحه الذي تجزأ أن ما يقبل فيه الشهادة بدون الدعوى عند الكل ثلاثة عنق الأمة والطلاق والتدبير

(١) أطلق رشيد الدين المسئلة هنا وقيدها في موضع آخر من فتاواه وقال تقبل بدون الدعوى اذا كانت أم العبد حية وان كانت ميتة لا تقبل لان في الميت لا يتصور تحريم الفرج ذكرهما امام الدين في الادب عين من فصوله

(٢) قاله في القضية على عتق العبد لانه قال لا تقبل على قول أبي حنيفة بدون الدعوى كالتشهاد على العتق والمؤلف جعل القول يختلف بالنسبة الى الامة والعبد كما في عدة مما تقبل في الامة عند الكل وفي العبد يجري الخلاف كذا في شرح ابن خنفة على منظومة ابن وهبان ويبحث فيه بما يعجب منه

(٣) الشهادة على الطلقات الثلاث بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء تسمع سواء كان قبيل الدخول أو بعده وليس ذلك كالتشهادة على الحدود لان هناك يحاط للدور وهنا يحاط للاثبات فهما في طرفي النقيض كذا في الباب الثاني من جواهر الفتاوى وقال في السادس من الشهادة واقفه في ذلك الامام فخر الدين محمد بن محمود السجزي وسألت القاضي محمد الدين عن هذه المسئلة فقال لا تسمع لصبر ورعهم فسقة وغمام الكلام فيه

(٤) وهو قول أبي يوسف ومحمد والامام أبو حنيفة لم يقدر في ذلك وفوضه الى رأى الامام وعن أبي يوسف قال جهدنا بأبي حنيفة أن يوقت في التناذر شيئاً فأبى وروى الحسن ومحمد عن أبي حنيفة أنهم اذا شهدوا بعد ستة أشهر لم تقبل وروى عن الطحاوي أنه ستة أشهر كذا في حدود الاختيار ملخصاً

أو يطلق امرأته لا تقبل وان كانت الامة غائبة أو الزوجة غائبة تقبل لانها لو حضرتها وكذبته لا يلتفت الى قولها فلا يبالى بعدم حضرتها في الخامس عشر من دعوى البراءة في نوع فمن تشترط حضرته وكذا في الثالث من الفصولين والخامس من العمادية

* الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسلتين الاولى اذا شهدوا بالحرية الاصلية وأتم حجة تقبل لا بعدهم و(١) الثانية شهدوا بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وهما في آخر العمادية والاولى مفترقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضية والاصلية كما قد صنفه أشياء من كتاب القضاء والشهادات

(ب) الشهادة على الخلع بدون دعوى المرأة مقبولة كما في الطلاق وعتاق الامة وبسقط المهر عن ذمة الزوج ويدخل المال في هذه الشهادة تبعاً فالواو الشهادة على التدبير كالتشهادة على العتق لا تقبل عند أبي حنيفة بدون الدعوى والشهادة على دعوى المولى نسب عبده تقبل من غير دعوى قضية في أواخر الشهادات * عن أبي القاسم الصفار اذا شهد اثنان على طلاق امرأه أو عتق أمة (٢) وقال كان ذلك عاماً أو لم يجز شهادتهما وتأخيرهما الا يوهن شهادتهما قال رضي الله عنه وينبغي أن يكون ذلك وهما اذا علموا أنه يسكنها امساك الزوجات والامام لان الدعوى ليست بشرط لهذه الشهادة فاذا أخروها صاروا فسقة فاضحيان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة * أجاب المشايخ في شهود شهدوا بالحرمة المدفظة بعد ما أخروا شهادتهم خمسة أيام من غير عذر أنه لا تقبل ان كانوا عالمين بأنهم ما يبعثان عيش الأزواج علماء الجاهل والخطيب الانطاقي وكمال الائمة السامعي * (قع سم كمن) شهدوا بعد ستة أشهر باقرار الزوج بالطلاق الثلاث لا تقبل ان كانوا عالمين بعيشهم بعيش الأزواج (٣) وكثير من المشايخ أجابوا كذلك في جنس هذا وان كان تأخيرهم لعذر تقبل * (سز) مات عن امرأة وورثه فشهد الشهود أنه كان أقتر بغيرها حال محنته ولم يشهدوا بذلك حال حبانته لا تقبل اذا كانت هذه المرأة مع هذا الرجل وسكنوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل * (محج) أقتر بعض الورثة باعتاق المورث جاريته وأنكر البعض ثم شهد شهود أن المتوفى أعتقها فتأخير الشهادة لا يسمع ونظمان كان لعذر أو تأويل قال أسست اذا فهدا الإشارة الى أن التأخير لو كان للعذر ولا تأويل لا تقبل في عتق الجارية كالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الفروج في الموضوعين قضية في الشاهد يؤخر شهادته وغمامه فيه * شهد بحدته فتقدم بلا عذر بأن يكون قريياً من أمامه بحيث يدر على اقامة الشهادة بلاناً خبر لم تقبل الا في حد قذف ويضمن السرقة ولو أقتر به أي بالحد بعد التقادم يحذف الا في الشرب وتنادمه أي الشرب زوال الرجح والتقدم لغيره قضى شهر هو الاصح وقبل ستة أشهر (٤) في شهادة الزمان من حدود الدردر ملخصاً * ولو شهد ابن بنتي مغيب عن مجلس القاضي تقبل وان أمكن احضاره في المجلس بخلاف ما قاله بعض الجهال انه لا تقبل ذلك وهذا اللفظ ظهر للدين في جامعه خزانة الفتاوى في قيل الشهادات * شهد أن شاة هذا دخلت في غنم هذا ولا تعرفها لا تقبل ولو قال لاغصب شاة وأدخلها في غنم ولا تعرفها قضى عليه بالقيمة وقوله سم الجهالة تمنع الدعوى ليس على اطلاقه وانما تمنع

في حق القضاء وأما في حق الحبس والقضاء بالقيمة لوتعذر فلا من آخر الثالث من شهادة
 البرازية * شهد على اقرار الراهن بقبض المرتين ولم يشهد على معاينة القبض كان
 أبو حنيفة يقول أولا لا تقبل ثم رجع وقال تقبل وهو قوله ما في آخر السادس من
 الفصولين * وفي الحاوي لو أن رجلا خبا قوما في بيته ثم أجلس خصمه في ساحة الدار ولا
 يرى الشهود فقرر فأقر له بمال والشهود يرونه ويسمعون كلامه ثم شهدوا عليه بذلك جازت
 شهادتهم قال وان سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت ولا يراه وهو يعرف كلامه فإنه
 لا تقبل شهادته عليه لأن الكلام يشبهه ببعضه بهضا تارة خائفة في الأول من الشهادات
 وكذا في أول شهادة البرازية * وفي أدب القاضي سمعوا اقرار رجل في موضع لا يرون وجهه
 لا يحل لهم أن يشهدوا عليه إلا أن يحيطوا علمه بأن رأوه دخل بيتا وعلموا أن ليس فيه غيره
 وليس له مسلك آخر أو يشهد عندهم عدلان أو رجل وامرأتان من قساوى القرائن
 في النكاح * ادعى أنك قبضت من مالي جلا بغير حق وذكر قيمته وشيئته وشهد شاهد
 أن هذا الذي هو ذواليد قبض بعلامن فلان غير المدعى تقبل حتى يجبر على الاضمار لأنه
 ادعى أنك قبضت من مالي ولم يقل قبضت مني فاضافة الشهود قبضه من غير المدعى لا تكون
 تنافضا في الحادى عشر من الفصولين * شهد شاهدان أنه كفل بنفس رجل لا نعرفه بل
 بوجهه جاز وبواخذه حتى يوافي بن يعرفه بوجهه وكذلك لو قالوا لا نعرفه بوجهه يؤخذ
 بالكفالة ويقال أى رجل أتيت به وحلفت عليه فأنت ترى من الكفالة لأن الغالب أن
 الشهود لا يعرفون المكفول به لأن الانسان يكفل بنفس انسان وثمة قوم حضور لا يعرفون
 على حال المكفول به لا على نسبه ولا على بلده وقيمته وقد يكون المكفول به غائبا ولم تقبل
 هذه الشهادة مع هذه الجهالة لا تذى الى ابطال حقوق الناس كالمشهود على انسان أنه
 غصب من هذا عبدا أو دابة تقبل وان لم يبين قيمته ولا صفته ولا نعمان نقلا كما تحملا فانما
 سمعنا من الكفيل أنه كفل برجل يعرفه أولا يعرفه بوجهه وقد نقلا كما سمعنا ولا
 ثم الاجمال جاء من جهة الكفيل فيؤخذ ببيانه من المحيط للمرخسى في باب الشهادة
 بالكفالة من كتاب الكفالة * ادعى دارا أنها ملكه اشتراها من فلان وذواليد يدعى
 الملك فيها لنفسه فشهد أنها ملك المدعى اشتراها من فلان وهو يملكها أو قال كان ملك
 البائع باعها من المدعى هذا أو قال من المدعى هذا وسلمها اليه أو قال باعها من المدعى هذا
 وهي في يده يوم البيع أو قال باعها منه وقبضها منه هذا المدعى أو كان مكان البيع هبة
 وذكر ما ذكرنا تقبل وان لم يقل أنه ملك المدعى وان قال اشتراها هذا المدعى من فلان
 لا غير لا تقبل وفي الاقضية فيما اذا شهد أن فلانا باعها من هذا المدعى وهي في يده ذكر
 اختلاف المشايخ وقال قيس لا تقبل اذا كانت الدار في يد غير البائع وان كانت في يد البائع
 فشهد أن المدعى هذا اشتراها من المدعى عليه تقبل ولا حاجة الى أن يقول باع وهو يملكه
 من المحل المزبور وكذا في التهمة ادعى عينا في يد انسان أنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن
 عليه لكنه لم يبرهن أنه كان ملك البائع وأنكر الشهود عليه أن يكون ملك البائع فعلى
 المشتري أن يبرهن أنه كان ملك البائع فاذ ابرهن عليه بقضى بكونه للمشتري وان لم يعرضوا

(١) وعبارة التهمة وقيل باضمار كان أي كان له فاشترى به منه **ع** (٢) عبارة المحيط شهود وأن المدعى عليه دفع وعبارة البرازية توهم أن الضمير في دفع راجع إلى المدعى كافي مسألة أخرى ذكرها في الرابع من دعوى نصاب الفقهاء فيظن أنه مسألة النصاب بعد (٣) ذكره في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في دعوى الدين وفي مقدمات قضاء التنازل حائية نفلا عن الخبايا منها تقبل ويبرأ المدعى عليه وفي الثالث من دعوى الخواهر وجعل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه دفعت اليك منها خسين درهماً وأنكر المدعى قبض ذلك منه فأقام (٢٧٤) المدعى عليه البينة أنه دفع اليه خسين درهماً فإنه لا يكون دفعاً ما لم يشهدوا

أنه دفع اليه أو قضاة هذا الخسين التي يدعى انتهى ولا يخفى أنه كلام السخدي وهو مراد الكردري بقوله قبل وصرح به في المحيط وقد عرفت أن الاشبه إلى الصواب أن تقبل **ع** (٤) قال دعوى يد منقضية واقامت بينه بر أن صاحب يدحالي اكرجه در حق ملك دوست نيت عند أبي حنيفة ومحمد ولكن در حق صاحب يدكشتن وابطال يد صاحب يدحالي درست بود يانی تا اكر بينه اقامت كند بر آنكه اين محدوده در سال ياربشه اند درست من بود و این صاحب يد دست فوكرده است فاضى از دست وى بيرون كند ويدست مدعى نهد و آزار بخت دارد أجاب در فتاوى امام مرغينانى آورده است كه نعم و دارد فتاوى اققى بقول أبى يوسف فان عندهما لا يقضى بشئ لا باليد ولا بالملك لأن القضاء لا يصح الا بشئ معلوم واليد المطلقة مجهولة لانها متنوعة كذا في دعوى القاعدية **ع**

(ترجمة ما في الهامش)

دعوى اليد المنقضية واقامة البينة عليها وان كانت غير صحيحة عند أبى حنيفة ومحمد في حق الملك هل تكون صحيحة

على أنه كان ملكاً له يوم باعه أصله شهد أنه كان ملكاً للمدعى تقبل وان لم يتعزضوا أنه ملكه في الحال وكذا إذا ادعى أنه ملكه مطلقاً وشهد أنه ورثه من أبيه من المحل المزبور * ادعى فقال هذا العين لفلان اشترىته منه فشهدا أن هذا كذلك تقبل باضمار أنه كان له فاشترى منه (١) برهن أن أباه اشترى هذه الدار من ذى اليد لا يكلف أن أباه مات وتركها ميراثاً له بل يكلف على أن يبرهن أنه لا وارث له غيره من المحل المزبور * شهدا أن هذه الدار كانت بخلته لا تقبل لعدم الجزو لشهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت بخلته تقبل شهد شاهد المدعى أن الدار كانت في يده لا تقبل ولوشهدا أن المدعى عليه أقر أنها كانت في يده تقبل ويؤمر بالتسليم اليه وكذا لو شهدا به على اقرار المدعى وذكر شمس الأئمة ادعى أن هذا العين الذي في يدي لى بحكم الميراث من أبى وشهدا أنه كان في يد مورثه لا تقبل ولو أقر به يؤمر بالتسليم إلى الوارث من المحل المزبور * وفي المحيط ادعى عليه ألفادين فشهدا أنه دفع (٢) اليه ألفاً ولا ندري بأى وجه دفع قبل لا تقبل والاشبه إلى الصواب أن تقبل (٣) من المحل المزبور * (خ) ادعى خمسة دنانير فقال خصمه أو قبضتها فشهدا أنه دفع اليه خمسة دنانير لا أنا لا ندري من أى مال دفعها من هذا الدين أو من آخر تقبل ويبرأ (س) هو الصحيح وقيل لا تقبل في العاشر من الفصولين * ادعى على آخر عشرة دراهم فشهدوا أنه دفع اليه عشرة دراهم لا يقبل في الرابع من دعوى نصاب الفقهاء ملخصاً وعامة فيه * شجرة تنازع فيها اثنان كل واحد يقول هى لى وفي يدي فشهدا للاحدهما شاهدان أنا رأينا تصرفت في هذه الشجرة لا يكون هذا شهادة على اليد الخالية فانها شهادة على يد منقضية (٤) من أوائل دعوى القاعدية (٥) * قال البيهقي على اليد المنقضية غير مقبولة والاقرار باليد المنقضية صحيح لو ادعى الاقرار يدم منقضية وأقام بينة فتعذر أن يدعى أنه أقر أنه كان في يد المدعى أمس وقيم البينة هل يسمع أجاب نعم (٦) من المحل المزبور مقتضاه عليه ويحى ما يتناسبه في الأول وفي الرابع من الدعوى * قال لو أقام بينة أن هذا المال كان في يدي أمس مثلاً لا تقبل عند أبى حنيفة ومحمد ولو أقام بينة أنه كان في يدي حين مات تقبل والفرق أن اليد متنوعة فجهلت وهى على تنوعها تنصير عند الموت واحدة وهى يدمك وهذا الوجه للوديعه عند

في اثبات يد المدعى وابطال يد المدعى عليه حتى اذا أقام بينة على أن هذه المحدودة كانت في يدي العام الماضي الموت وصاحب اليد هذا وضع يده عليها جديداً بأخذها القاضى من يد المدعى عليه وبضع عليها يد المدعى ويعطيه حجة أجاب اورد الامام مرغينانى في فتاواه أن القاضى يضع ويعطى **هـ**

(٥) وفي الثالث والخسين من شرح أدب القاضى ما حاصله أن الشهادة على يد زائلة لا تقبل في ظاهر الرواية وروى أصحاب الامام عن أبى يوسف أنه تقبل هذه البينة **ع** (٦) وفي الثاني والخسين من شرح أدب القاضى للصدر والشهدا أن المدعى أن أقام شاهدين على اقراره أن العين كان في يد المدعى أمس تقبل لأن الثابت بالبينة كالشاهد بالمعاشرة وفيه قيل هذا بأسطرب ولو أقر المدعى عليه أن العين كان في يد المدعى أمس يؤمر بالاعادة إلى يد المدعى **ع**

(١) قال في دعوى المبسوط في باب الدعوى في الميراث الايدي المجهولة عند الموت تنقلب بملك ولهذا اذا مات المودع مجهلا للوديعة صار مذكرا ضامنا ويجب تمامه في مجموعتنا هذه في فصل دعوى الرجلين من كتاب الدعوى بعد (٢) وفي شرح الطحاوي من ادعى شيئا بسبب الشراء ان ادعاه من صاحب اليد يحتاج الى اثبات العقد فحسب وذكر في الجامع انه يشترط ايضا والبائع يملكه وان ادعاه من غيره لا يصح حتى يذكر احدا الاشياء الثلاثة اثبات الملك لبايعه وقت العقد واثبات الملك لنفسه في الحال واثبات القبض والتسليم ولا بد من ذكر الثمن فيها ادعى الشراء منه او من غيره كذا في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية وتتمامه فيه ويجب في الخامس من الدعوى في مجموعتنا هذه بعد ثم اعلم ان البيعة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا انه اشتراه من فلان وهو يملكها كافي خزنة الاكل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا انه باعها منه وهو يومئذ يملكها او يشهدوا انها لهذا المدعى اشتراه من فلان بكذا ونقصه الثمن وسلها اليه لان الانسان قد يبيع ما لا يملك بطراز ان يكون وكيل او متعديا فلا يستحق المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البائع او ما يدل عليه انتهى قلت اذا كان البائع وكيله فكيف يشهدون بانه باعها وهو يملكها فليست امل كذا في البحر في دعوى الرجلين في شرح قوله وعلى الشراء من الاخر

الموت ضمن (١) في او احد دعوى القاعدية * برهن على الشراء من فلان بن فلان ونقد الثمن ان كان المبيع في يد البائع تقبل من غير ذكر ملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان ذكر المدعى وشهوده ان البائع يملكها او قالوا سلها اليه او قال سلها الي او قال قبضت او قال الشهود قبض او قال ملكي اشتريتها او قال اشتريتها منه وهي لي تقبل فان شهدوا على الشراء وانما لم يذكروا القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون الملك اختلفوا فيه وفي كل موضع قضى بالملك للمشتري بالبيعة والمبيع في يد غير البائع وذو اليد يشكر كونه ملك البائع فحضر الغائب وانكر البيع لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج الى اعادة البيعة ولو كان مقربا بانه ملك البائع لا تقبل هذه البيعة عليه لانه حينئذ يكون مودعا او غاصبا وعلى أي حال كان لا يكون خصمه المدعى الشراء من المالك وفي الاقضية هذا الدال يدعي ذو اليد تلقى المالك من الذي يدعيه المدعى الشراء منه اما اذا ادعاه فلا حاجة الى ذكر ملك البائع او كونه ملك المشتري وصورته ما ذكر في الصغرى في يد رجل دار برعم ارثها عن ابيه وادعى آخر شراها من ابيه في حقه وبرهن على ذلك تقبل وان لم يقولوا باعها وهو يملكها لتصادقهما على كونها ملك البائع (٢) برازية في الخامس من كتاب الدعوى * دار في يد رجل ادعى رجل انهما اشتراه من فلان غير ذي اليد واقام البيعة ذكرا في الاصل وجعل المسئلة على وجود خمسة احدها ان شهد شهوده انها كانت لفلان باعها من هذا المدعى بكذا او شهدوا ان فلانا باعها منه وهو يومئذ يملكها جازت شهادتهم والثانية لو شهدوا انها لهذا المدعى اشتراه من فلان بكذا جازت شهادتهم والثالثة ان شهدوا ان فلانا باعها من هذا المدعى وسلها اليه جازت شهادتهم وعن أبي يوسف انها لا تقبل شهادتهم وبه أخذ القاضي ابو حازم ومشايخنا أخذوا بجواب الكتاب وأجازوا هذه الشهادة والرابعة لو شهدوا ان هذا المدعى اشتراه من فلان بكذا وقبضها منه جازت شهادتهم والخامسة لو شهدوا انه اشتراه من فلان بكذا ونقصه الثمن او شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا ولم يزيدوا على ذلك لا تقبل شهادتهم ولو شهدوا ان فلانا باعها منه بكذا او كانت الدار في يده وقت البيع ذكر الناطق رحمه الله لا تقبل هذه الشهادة اذا كانت الدار في يده ثالث وقت الخصومة ولو شهدوا انه اشتراه من ذي اليد بكذا وهو يدعي ذلك ولم يزيدوا عليه جازت شهادتهم فاضحنا في دعوى الدور والاراضي من كتاب الدعوى * سئل الامام السفدي عن ادعى أرضا وذكر حدودها وقال يسد فيها خمسة مكاييل والشهود اربعة اذ كانوا الحدود كذلك وقالوا يسد فيها خمسة مكاييل وأصاب الكل في الحدود وذلك لا يسع فيها الا عشرة مكاييل قال يقبل لان ذكر المقدار لا يحتاج اليه بعد ذكر الحدود وذكر ما لا يحتاج اليه وعدمه سواء قيل له آجاب فلان بخلافه فقال خطأ والصحيح ما قلت وقيل المسئلة على التفصيل ان شهدوا بحضرة الارض وأشاروا اليها وأخطوا في مقدار ما يسد يقبل وبلغوا الوصف وان شهدوا ببقية الارض لان الشهادة بذلك موصوف والا شبه عدم القبول مطلقا لانهم انما يحطون أو كاذبون في الشهادة وعدم كونه محتاجا اليه لا يدفع

(١) قال محدودة دعوى كرد و محدود

بيان كرد و لكن گفت در اثنای دعوى كه اين زمين بك خروار تخم برد و كواهان نيز همچنين كواهي دادند و اين زمين ده خروار تخم مي برد اين دعوى و كواهي درست بود يا نه اجاب بود كه اين زياده است كه لايتعلق بها حكم فيكون وجودها و عدمها بمنزلة كذا في دعوى القاعدي بنه

(ترجمة مافي الهامش)

ادعى محدودة و بين الحدود و لكن قال في أثناء دعواه هذه الارض تأخذ من التقاوى زكوية واحدة و الشهود كذلك يؤدون الشهادة و الحال انها تأخذ من التقاوى عشرة زكاتب هل تكون هذه الدعوى صحيحة ام لا اجاب نعم كون صحيحة لان هذه الزيادة لا يتعلق بها حكم (٢) وفي الباب العاشر من دعوى النصاب الشهود لونه سبوا أنفسهم الى القفلة لا يوجب قدس في الشهادة في بعض المواضع كما اذا شهدوا على القتل و قالوا لا ندري بأي شيء قتله تقبل في حق الدية و هكذا في الشهادة على الملك اذا قالوا نسبنا التاريخ لا يوجب قدس في الشهادة

(٣) وفي جواهر الفتاوى في الثالث

من الشهادات و في رواية تقبل وهو الصحيح و كذا لو قال لا بينة لي و استخلف المدعى عليه ثم أتى بالبينة تقبل كافي الخاتمة في أو آخر باب اليمين و الاستروثية في الثاني عشر و القصاير في العاشر بنه (٤) لانه تعليق البراءة بالبرط و هو باطل كذا في القاعدي بنه

الخلل لا يرى أن الشاهد بالمث المطلق ان أطلق بناء على السيد و التصرف يسوغ له ذلك و تقبل و ان بين أن شهادته بناء على الرؤية لا تقبل و ان كان ذكر المطلق غير محتاج اليه (١) بزانية في أو آخر الجنس الثاني من الشهادة في التوازل ذكر عطاس من حسرة و وقع الغلط في الدعوى أو الشهادة ثم أعاد أو أعادوها في مجلس آخر بلاخلل ان زاد أو زادوا لا تقبل و ان خلاص تناقض لان الظاهر أن الزيادة كانت بتلقين انسان و عن الامام شهادته عند القاضي ثم زاد افيها قبل القضاء أو بعده و قالوا و هما و هما عدلان تقبل و عليه الفتوى أما نعين المحتمل و تنقيح المطلق يصح من الشاهد و لو بعد الافتراق ذكره القاضي و عن الامام الثاني لو شهد عند القاضي ثم جاء بعد يوم و قال شككت في شهادتي كذا و كذا فان كان يعرف بالصلاح تقبل شهادته فيما بقي و ان كان لا يعرف به فهذه تهمة تلغى شهادته و قوله رجعت عن شهادتي في كذا و كذا أو غلطت في كذا أو نسيت مثل قوله شككت و هذا كله بشرط عدم المناقضة بين الأولى و الثانية (٢) في زيادة الشاهد و تنقيصه من شهادة البرازية • و لو قال لا بينة لي فبرهن أو لا شهادة لي فشهد تقبل و عند محد لا تقبل للتناقض في عدة قول محمد أصح (٣) تهيل في باب المنفردات • قال المدعى لا بينة لي فبرهن أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل فلعله نسي ثم تذكر أو لم يكن لهم شهادة ثم صارت لهم شهادة و قال محد لا تقبل لانه صار مناقضا و لا قول للمناقض و الأصح قول أبي حنيفة لما يناه قبيل كتاب الفرائض في مسائل شتى من الكافي • و لو أن المدعى قال للمدعى عليه عند طلب اليمين اذا حلفت فأنت بري من المال الذي لي عليه ان خلف ثم أقام المدعى البينة على الحق تقبل و يقضى له بالمال (٤) في أو آخر باب اليمين من دعوى الخاتمة • (قع) و بدو الاثمة الظاهر قال المدعى شهودي غيب و طلب بين المدعى عليه فقال له القاضي ان احضرت شهودا بعد الحلف لا اسمع شهادتهم فقال المدعى فليكن خلف المدعى عليه ثم أقام المدعى بعد ذلك تسمع شهادتهم في باب البينة يقيمها المدعى بعد الاستخلاف من القتية • رجل يدعى على رجل ديناً فوكل المدعى عليه رجلاً بالخصومة فأقام المدعى شاهداً على أحد الوكلاء • كمين و شاهداً على الوكيل الآخر جاز و كذا لو أقام شاهداً على الموكل و شاهداً على الوكيل أو أقام على المدعى عليه شاهداً و على وصيه أو وارثه بعد موته شاهداً أو كان للميت وصيان فأقام المدعى على أحدهما شاهداً و على الآخر شاهداً جاز ذكره في المتن في أوائل باب الدعوى من الخاتمة و كذا في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية • سئل و الذي عن ادعى على آخر شيئاً و أنكر ذوالسيد فأحضر المدعى رجلاً كبيراً من أهل الجبال ليشهد بذلك فقال المدعى عليه هو كافر بالله لا يعلم الله و رسوله فهل للعالم أن يسأل الشاهد عن الإيمان و الاسلام ليظهر حاله حتى يسمع شهادته قال للعالم أن يسأل الشاهد عن ذلك اذا اتهمه بذلك فأما اذا كان له ليدل الى مذهب من يقول بتكفير العوام فقد أخطأ في ذلك و سئل عنها علي بن أحمد فقال اذا كان بشهد بوحداية الله و برسالته محمد عليه الصلاة و السلام فانه تقبل شهادته و لو قال أنا مسلم و لست بكافر فانه تقبل شهادته في الشهادات من شجرة الدهر و تمامه فيه • اذا طعن المدعى عليه في الشهود أنهم عبيد فمولى

(١) وفي دعوى القاعدية في الاواسط

ولو ادعى المشهود عليه أن الشهود عبيد

وقال المشهود له أحرار كان القول

للمشهود عليه

(٢) سواء شهد عند من ردت شهادته أو غيره

وسواء كانت بعد سنين أو لا كذا في الاشياء

نقل عن القنية

فإن الرد وفيها لم يكن شهادة فإن الشهادة

لا تحقق إلا ممن هو أهل للشهادة

والاربعة ليسوا بأهل للشهادة بخلاف

الفاسق إذا شهد في حادثة فردت شهادته

ثم أعادها بعد التوبة فأنه لا تقبل لأن

المردود كان شهادة لأن الفاسق أهل

لشهادة أشير إليه في المبسوط قبل باب

الشهادة على الشهادة

وفي قضاء شرح الطحاوي من ردت

شهادته لتهمة كالفاسق والزوجة

وغيرهم ما لم تقبل بعد ذلك وإن زال ذلك

السبب وإن ردت لالتهمة ولكن المعنى

في الشاهد فأنه لا تقبل إذا زال ذلك المعنى

كالعبد إذا شهد على حادثة لا تقبل فإذا

عتق ثم شهد على تلك الحادثة فأنه لا تقبل

وكذلك المصبي والكافر اتهمى وفرقا

في التنف في الشهادة بين الرد لعلة وبين

الرد لتهمة وقال كل شهادة ترد لتهمة إذا

ارتفعت التهمة لا تقبل كالفاسق إذا شهد

فردت ثم تاب فشهد على تلك الشهادة

فأنه لا تقبل وكل شهادة ترد لعلة فإذا

ارتفعت العلة تقبل كالكافر إذا شهد

فردت ثم أسلم فشهد على تلك الشهادة

فأنه لا تقبل

(٣) كذا في المحيط ووقع في البرازية

أبو جعفر يدل أبو الليث

(٤) لأنه في معنى الرشوة كذا في البرازية

في أول الشهادة نقل عن النوازل

المدعى إقامة البينة على حزينهم (١) في باب من لا تقبل شهادته من السراجية * ومضى ردت
لعلة ثم زالت لا تقبل إلا في أربعة مواضع عيذرت شهادته ثم عتق كافر أسلم أعى أبصر
صبي ردت شهادته ثم بلغ فأعاد والأداء تقبل وفي النصاب شهد المولى لعبده فردت
ثم عتق فأعادها لا تقبل لأن المردود شهادته بخلاف الاربعة ولو فاسقا فردت ثم تاب وأعاد
لا تقبل (٢) تحمل المملوك شهادة أو المصبي أو الزوج ثم عتق وبلغ وأبأنها وشهد واتقبل
ولو بصيرا عند التحمل وعي عند الاداء لا تقبل خلافا للثاني وفي الحدود لا تقبل اتفاه
وفي النصاب شهادة الاعي تقبل فيما يجوز فيه الشهادة بالسامع كالكاتب والموت
في النساك من شهادات البرازية * والشهادة لها ثلاثة أحوال التحمل والاداء والقضاء
فوجود العمى في واحد من هذه الاحوال يمنع القضاء وعند الثاني وجوده حال التحمل يمنع
والالا من المحل المزبور * وذكر في المتن شهدوا بما لم يعدلوا فطلب المدعى عليه
من القاضي أن يكتب وثيقة ويحكم بأنهم مردودوا للشهادة حتى لا يقبله قاض آخر حكم
وكتب فإذا فعل ذلك لا يقبل القاضي الاخر هذه الشهادة فإن كان الاول لم يحكم بردت
شهادتهم للثاني أن يقبل إذا عدلوا في نوع آخر في التعريف في العداة من أدب القاضي
من البرازية * فاسق تاب لا تقبل شهادته ما لم يتر عليه زمن يقين أثر توبته وهو عند البعض
سنة أشهر وسنة عند البعض والعصم نفويضة الى رأى المعتدل أو القاضي عدل عند
الناس شهد بزوجين بشر عن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أبدا وروى عنه أبو جعفر أنه
تقبل شهادته وعليه الفتوى وفي الحادى والعشرين من قضاء التاتارخانية وعليه الاعتقاد
من شهادات موجبات الاحكام * ولو كان الشاهد شيئا كبيرا لا يقدر على المشي ولا يمكنه
الحضور لأداء الشهادة الأراكا وليس عنده دابة ولا ما يستكرى به دابة فبعث المشهود له
السبابة فركبها لأداء الشهادة لا تقبل شهادته وإن لم يكن كذلك وهو يقدر على المشي
أو كان يجسد دابة فبعث المشهود له دابة فركبها لا تقبل شهادته في قول أبي يوسف فإن أكل
الشاهد طعاما للمشهود له لا ترد شهادته وقال الفقيه أبو الليث (٣) الجواب
في الركب ما قال أمافي الطعام إن لم يكن المشهود له طعاما للشاهد بل كان عنده
طعام فقدمه اليهم فأكلوه لا ترد شهادتهم وإن هبأ لهم طعاما فأكلوه لا تقبل شهادتهم
(٤) هذا إذا فعل لأداء الشهادة فإن لم يكن كذلك ولكن جمع الناس للاستئذان وهبأ
لهم طعاما أو بعث اليهم دواب وأخرجهم من المصفر فركبوا أو أكلوا طعامه قال
أبو يوسف في الركب لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في أكل الطعام وقال محمد
لا تقبل فيهما والفتوى على قول أبي يوسف لأن العادة تجرت بذلك فيما بين الناس
خصوصا في الانكحة في فصل فيمن لا تقبل شهادته لالتهمة من الخائفة * اربعة نفر
لهم على رجل ألف درهم فشهد اثنان منهم أنهم ما أبرأ الغريم عن حصته من الألف
جازت شهادتهم ما وإن كان ذلك ممن مبيع باعوه منه في الثلاثين من دعوى التاتارخانية
وتماه فيه * رجل باع عبدا وسلمه الى المشتري ثم ادعى رجل أنه اشتراه من المشتري
وأكثر المشتري فشهد البائع للمدعى لا تقبل شهادته لأن فيه تبعيد العبد عنه نفسه

(١) لأن أداء الشهادة يقتضي بلفظ الشهادة حتى إذا قال الشاهد أختبر أو أعلم لا يقبل ذلك منه ولفظ الشهادة لا يقتضي من الآخر كذا في المبسوط للسرخسي في باب من لا تجوز شهادته بعد (٢) كذا في المبسوط في باب من لا تجوز شهادته وكذا في أكثر الكتب المتعبرة وقال القهستاني وفي معالم السير وغيره من كتب الحديث أنها من العدة وتقبل إذا كان عدلاً وهو الصحيح عند صاحب المنة (٧) لكن لا يخفى أنه لا يعارض حاشي كتب مذهبنا على أن نفسه قد قال إن الأولى مذهب المتأخرين فعلم أنه الصحيح في زمانهم وزماننا انتهى ومضى في القنية على ما في المنة واختاره ابن وهبان وتبعه ابن النخعي والاعتماد على ما في المبسوط بعد (٧) وهو يدعي أن أي منصور صاحب منية الفقهاء استاذ صاحب القنية بعد مطالب شهادة الصكاكين

في فصل فيما لا تقبل شهادته للتمسك من الخائنة * وجعل باع عبداً وسلمه إلى المشتري ثم ادعى العبد أن المشتري أعتقه فأبكر المشتري فشهد البائع بذلك لم تقبل شهادته لأنه يريد بهذا أن يبطل حق الرد ولو وجد له المشتري عيباً من المحل المزبور * والبائع إذا شهد غيره بما باع لا تقبل شهادته وكذا المشتري من المحل المزبور * وجعل خاصه وجعل في دار أو في حق ثم إن هذا الرجل شهد عليه في حق آخر جازت شهادته إذا كان عدلاً في باب ما يعلل دعوى المتدعي من الخائنة * وفي الذخيرة شهادة ولد الزنا إن كان عدلاً مقبولة في الثالث من شهادات التواريخ * وشهادة أهل السجن فيما يقع بينهم فيسه لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة النساء فيما يقع في الجماعات لا تقبل وإن مست الحاجة إليه في الثاني من شهادات البرازية وكذا في الثالث من التواريخ * في الفتاوى العتائية وتقبل شهادة الأعرابي والمقطوع يده في السرقة والتاجر إلى دار الحرب إذا كانوا عدولاً وهو المختار عندنا في الثالث من شهادات التواريخ * وأما أهل الصناعات الدنيئة كالسكاسح وهو الذي يسمى في عرف بلاد مصر قزاق والربال والحائك والجمام فقبل لا تقبل وبه قال النافعي وأحمد ووجه بكثرة خلفهم الوعد وكذبهم ورأيت أكثر مخلف للوعد السحكري والأصح أنها تقبل لأنه قد قولاًها قوم صالحون فلم يعلم القادح لا يني على ظاهر الصناعات ومنه الحساسون والدالون فانهم يكذبون كثيراً زيادة على غيرهم مع خلفهم فلا يقبل إلا من علم عدالته منهم في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات ابن الهمام * شهادة السائل لا تجوز في قول ابن أبي أيلي في شيء من الأشياء وفي قول محمد تجوز في الشيء التافه وفي قول أبي حنيفة وأبي يوسف تقبل إذا كان عدلاً وأما إذا سأل دهرم لم حاجة أو لغبر حاجة أو بهتم أنه يسأل لغبر حاجة فلا تقبل شهادته من شهادات التنف * وشهادة الصكاكين تقبل في الصحيح في الثاني من شهادات البرازية وكذا في الخلاصة * ولا تقبل شهادة الطفلي والرقاص والمجازف في كلامه والمسخر في باب من تقبل شهادته من فتح القلوب * قال نصر بن يحيى من شتم أهله وماله ككثير في كل ساعة لا تقبل شهادته وإن كان أحياناً تقبل وكذا الشتم للعيوان كدأته وأما في ديارنا فكثير يشتمون بأدع الدابة فيفسولون قطع الله يدهم بأعك ولا من يخلف في كلامه كثيراً ونحوه من المحل المزبور * وروى أن من أجريته أن يبيع الخمر لم تسقط عدالته في أوائل الشهادات من الفتاوى العتائية * ولا من يلعب بالشرط فيج ولكن بشرط انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه إذا قام عليه أو شغله عن الصلاة أو أكثر الخلف عليه بالكذب والباطل فأما بدون انضمام إحدى المعاني الثلاث إليه لا يسقط العدالة لأن العلماء اختلفوا في حرمة اللعب بالشرط فيج وأباحته عندنا دام هذه المعاني من شهادات خزانة المفتين وكذلك الثالث من المحيط * (م) ولا تجوز شهادة الآخر وفي الصغرى بالإشارة في حادثة ما عند علمائنا (١) في الفصل الثالث من شهادات التواريخ * ولا تقبل شهادة من يظهر شتم أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام فيمن لا تقبل شهادته لفسقه من الخائنة * ولا تجوز شهادة الرجل على الرجل إذا كان بينهما عداوة (٢) قالوا هذا إذا

(١) ومثال العداوة الدينية أن يشهد المذوف على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجراح والزوج على من قذف امرأته بالزنا (٨) ذكره ابن وهبان وقال ابن وهبان قديمتهم بعض المتفهمة أن كل من يخاصم شخصا في حق إذا ادعى عليه حقا أنه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعداوة وليس كذلك قبل العداوة انما ثبت بخوماذ كرت انتهى ويدل على ما قاله مسئلة الخسائية كما مر وفي أوائل شهادة خزائنة المقتنين العدو من يفرج مجزؤه ويجزئ بفرسه وقبل يعرف بالعرف شهد (٨) كذا في بعض نسخ شرح المنظومة وفي أكثرها والزوج على امرأته بالزنا فعلى هذا يرد عليه ما في البحر من أن هذا مخالف لما صرح حوايه من قبول شهادة عليه بالزنا شهد (٢) اثنا عشر لا تقبل شهادتهم للثمة شهادة الولد لوالده وشهادة الولد لوالده وشهادة الجد لثقلته وشهادة النافلة لجدته وشهادة الابن لاساقمه والاستاذ لاجيره وشهادة (٣٧٩) الشريك فيما يتركان فيه وشهادة أحد الزوجين لصاحبه وشهادة المولى لعبده ومكاتبه ومدره وأم ولده خزائنة الفقيه شهد

ثم تمكن التهمة تارة لمعنى في الشاهد وهو الفسق لانه لا ينزجر عن ارتكاب محظور في دينه مع اعتقاده حرمة يتهمس بانه لا ينزجر عن شهادة الزور وقد تكون لثمة الكذب في الشاهد مع قيام العداوة بدليل شرعي وهو في حق المدعو وفي القذف بعد التوبة قال الله تعالى جل جلاله جعل عجزه عن الاتيان باربعة دليل كذبه وقد تكون لمعنى في المشهود له باعتبار وصلة بينه وبين الشاهد بن زوجه أو ولاد أو ملك أو شركة فتتمكن تهمة الكذب في شهادته بأن يعيل اليه ويؤزعه على المشهود عليه على ما عليه عادة الناس وقد تكون لمعنى في الشاهد وهو لا يقدح في عداقه ولا ياتيه وهو العمي فقد شهد العمي صككدا في الكافي في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل وتفصيله في المبسوط في باب من لا تجوز شهادته شهد

(٣) قال في البحر في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل الشهادة على أصله وفرعه مقيمة الا اذا شهد الجدة على ابنه لابن ابنه فانهم لا تقبل لوجود المانع من المشهود له وفي المحيط قال محمد رجل

كانت العداوة بينهما بسبب نفي من أمر الدنيا وأما اذا كانت العداوة بسبب شيء من أمر الدين فإنه نقل شهادته عليه (١) في الثالث من شهادة المحيط مخصصا لو قذف انسانا ثم مع آخر شهد على المذوف بالزنا قبل القضاء بالحد على القاذف لا تقبل وبعده لا في شهادة المتهم من منية المفتي تشهدا ثم شهد أحدهما على الآخر لا تقبل ان كان عدلا في الشهادة على الشهادة من منية المفتي وكذا في السراجية في باب من تقبل شهادتهم من الشهادة (نوع فحين لا تقبل شهادته لمعنى في المشهود له باعتبار وصلة بينه وبين الشاهد) ولا تجوز شهادة الرجل لولد ولده وان سفل ولا يجلده وان علا (٢) في الثالث من شهادة المحيط البرهاني * ولا تقبل شهادة الأصل لفرعه الا اذا شهد الجدة لابن ابنه على ابنه وشهادة الفرع على أصله جائزة (٣) الا اذا شهد على أبيه لأمته أو شهد على أبيه بطلاق ضرته أمته والام في نكاحه في القضاء والشهادات من الاشياء شهد ابنان على أبيهما بطلاق أمتهما ان كانا يجحدان تقبل وان ادعت لا ولو شهدا على امرأة أبيهما أنها ارتدت وهي تنكر فان كانت أمته ماحية لا تقبل وان كانت ميتة فان جحد الاب تقبل وان ادعى لا في شهادة المتهم من الشهادات من منية المفتي * ولو وكله بقبض دين له على رجل وعاب وشهد على ذلك ابنه الطالب والمطلوب يجحداهم تقبل الشهادة وان أقر المطلوب بما ادعى أخذهما جازت من وكالة خزائنة الاكمل * ولو شهد ابنه الموكل أن أباهما وكل هذا الرجل بقبض دينه لا تقبل اذا جحد المطلوب الوكالة وكذا في الوكالة بالخصومة وشهادة ابني الوكيل على الوكالة لا تقبل وكذا شهادة أبويه وأجداده وأحفاده (٤) من الثاني في شهادة المدعى من شهادة الخلاصة وفي الاقضية تقبل لأبويه من الرضاة وان أرضعته امرأته ولا ثم امرأته وابنتها وزوج ابنته وامرأة أبيه وامرأة ابنه وأخت امرأته في الثاني من شهادات البرازية * ومن لا تجوز شهادته له لا تجوز شهادته لعبده ولا لمكاتبه ولا لأم ولده ولا لمدره ولا تجوز شهادة العبد والمكاتب والمدر برؤ أم الولد في حقوق العباد عندنا وكذلك شهادة معتق البعض عند أبي حنيفة لانه بمنزلة المكاتب بإدغام يسي في الثالث من الشهادة من المحيط البرهاني * الاصل (٥) أن الشاهد اذا أبطل حقا أو جبه لغيره لا يتمكن من ابطاله الا بالشهادة بأن غصب وهلك في يده ما لم يشهد بأن المصوب ملك فلان أو حول

شهد لابن ابنه على ابنه تقبل لانه حين شهد عليه لم يصرح بجدته الولد بل يصرح بجدته بعد حكم الحاكم بشهادته فينشئ بغير جدته وجوب الشهادة والشي لا ينشئ وجوب نفسه انتهى وهذا التعديل يفيد أن الكلام في شهادة الاب على اقرار ابنه بأن ما ولدته زوجته ابنه لاقى الاموال والاول في الاموال انتهى أقول يدل على ما ذكره سياق كلام السرخسي وان أردت الاطلاع فراجع قطره من هذا أن كلامه في الاشياء اطلاق في مقام التقييد شهد (٤) رجل ادعى على رجل حقا فشهد للمدعى ابنه القاضي قال محمد رحمه الله القاضي يقبل شهادة الابن كذا في فتاوى قاضيهان في فصل من لا تقبل شهادته للثمة شهد (٥) قوله الاصل الى قوله في أول قيسه حرازة ظاهرة وكتب على قوله بأن غصب الى قوله أو حول لم يوجد في بعض نسخ السكاكي اه وقد حذف من بعض نسخ الانقروى اه كتيبه المصحح

(١) ثم الشرط عندهما الخصومة في مجلس القضاء حتى لو خاصمه في غيره وعزل قبل الخصومة عنده فشهد للموكل تقبل عندهما كذا في الثالث عشر من المحیط بعد (٢) لأن في الفصل الثاني لما اتصل القضاء به صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل على غيره ما إذا شهد بالدين أو غيره فقد شهد بما هو خصم فيه وفي الأول علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصير خصما في غيره ما وكل به وهو الدراهم فقبضوا شهادته بعد العزل في حق آخر كذا في المنية في شهادة المتهم من الشهادات شهد (٣) والحاصل في الوكالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لمركه على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة الا في الواجب بعد العزل كذا في شهادة البرازية في نوع في شهادة المودعين شهد (٤) قال صاحب المحیط البرهاني هكذا ذكرت المسئلة في الزيادات وفي شرح حبل الخصال أن شهادة الوصي بعد ما خرج عن الوصاية للميت مقبولة فصر في المسئلة روايتان انتهى وما في التهمة كما في شرح الحبل وفي أكثر الكتب كما في الزيادات وذكر المسئلة في البرازية ولم يتعرض لما بينهما من المخالفة شهد

(٥) ولا تقبل شهادة الوصي للصبي بعد العزل ولو شهد للورثة البكار قبلت وان في حالة الوصاية كذا في البرازية في الثاني قبل نوع في ألفاظها كذا في الخلاصة شهد الظاهر أن هذا على مذهب الامامين شهد

ضما فاعلم به الى غيره لا تقبل للتهمة أو للتناقض في أول فصل قبل الشهادة على الشهادة من الكافي وفيه تفصيل * الوصي يصير خصما بقبول الوصاية بعد موت الموصى قبل الخصومة لأن الوصاية خلافه كالورثة فقام مقام الميت بمجرد القبول حتى لو ردت الایضاء بعد موت الموصى لا يصير خصما و قبلت شهادته والوكيل بالخصومة لا يصير خصما ما لم يخصم وعند أبي يوسف يصير خصما بنفس التوكيل حتى لو وكله بالخصومة في دار ثم عزله قبل أن يخصم ثم شهد في تلك الحادثة لا تقبل عنده وعندهما تقبل (١) وصي عزل فشهد للميت بما لا تقبل ولو وكله بكل حق له قبل فلان بحضوره القاضي فخاصمه في ألف فعزل فان شهد بذلك الانفردت وان شهد بما لا يخر لا ترد وان لم يعلم القاضي بوكالته وانكر فلان وكالته وأثبتها بالبينه ثم عزل وشهدت شهادته للموكل في كل حق قائم وقت التوكيل (٢) الا اذا شهد بحق حادث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل فان كانت الوكالة عامة (٣) بأن برهن أنه وكاه بالخصومة بكل حق له في هذا البلد فخاصم واحدا من أهل البلد وأثبت الوكالة عليه فهو خصم له وبغيره في كل حق قائم أو حادث بعد الوكالة قبل العزل الا اذا كان سنا عرف حدوته بعد العزل تقبل شهادته ولو أثبت بالبينه أن فلانا وكاه وفلانا الغائب بالخصومة في كل حق في هذا البلد تقبل وصار اخصمين وكذا الوصية لاق الوكالة واحدة من المحل المزبور لمخصما * وشهادة الوصي بعد العزل للميت ان خاصم لا تقبل ولا تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية وكذا في الثاني من شهادة التهمة * وأما شهادة الوصي بحق للميت على غيره بعد ما أخرجه القاضي عن الوصاية قبل الخصومة أو بعدها لا تقبل (٤) من المحل المزبور وكذا في الخلاصة * شهادة الوصي للميت بدين أو عين أو ودبعة والورثة كاهم كالأول لا تجوز لأن ولاية القبض حتى يبرأ المودع والغريم للوصي فقد شهد لنفسه فلا تقبل في شهادة المتهم من التهمة * وصيان شهدا لوارث صغير بشئ من مال الميت أو من غير مال الميت لا تقبل شهادتهما لانهما يشبان لأنفسهما حتى التصرف في مال الصغير فلا تقبل كالمشهد المودعان بملك الوديعة للمودع قبل الدفع الى المودع وان شهدا لوارث كبير بشئ من مال الميت لا تقبل وبغير مال الميت تقبل وقال أبو يوسف ومحمد تقبل شهادتهما للكبير على كل حال من شرح الجامع الصغير لقاضيخان وعنه ما فيه * اذا شهد الوصي بدين للميت والورثة صغار أو بعضهم صغار لا تقبل شهادته لانه يثبت بشهادته حقا لنفسه ولو كانت الورثة كبار اجازت شهادته (٥) فحين لا تقبل شهادته للتهمة من الخالية * ولو شهد أي الوصي لبعض الورثة على الميت ان كان المشهود له صغيرا لا تجوز اتفاقا وان بالغ فكذلك عنده وعندهما تجوز ولو شهد للكبير على أجنبي تقبل في ظاهر الرواية ولو شهد للوارث الكبير والصغير في غيره لم تقبل في نوع في شهادة المودعين من البرازية * (٦) واذا شهد الوصي بالدين ان شهد بالدين للميت على غيره لا تقبل وان شهد على الميت بالدين قال تقبل الا أن يكون قضى الدين أو تلامن التركة ثم شهد بعد ذلك فحينئذ لا تقبل وان شهد لبعض ورثة الميت على الميت أو على أجنبي أو على بعض الورثة بدين فان كان المشهود له صغيرا لا تقبل وان كان المشهود له كبيرا ذكر خمس الأئمة السرخسي أن الشهادة مقبولة

(١) فرق بين الشهادة للميت وبين الشهادة للورثة ولم يفرق بين الشهادة على الميت والشهادة على الاجنبي وفرق بينهما في البرازية **سنة**

(٢) هذا القيد لم يذكروا في الخلاصة

ولم يذكروا خلافا وذكر شيخ الاسلام على قول أبي حنيفة لا تقبل وعلى قولها تقبل (١) في السابع من شهادة التنازعانية * (العمون) ولو شهد وصيان بدين على الميت وكان في الورثة صغار يجعل لهم وصيا في هذا الدين وتقبل شهادة الوصيين في الثالث عشر من شهادة التنازعانية * وذكر في الذخيرة والخلاصة أن شهادة الوصي للابن الصغير للميت بدين على الميت لا تقبل وقفا وكذا الابن الكبير عند الامام وقال لا تقبل شهادته للكبيران كان كبيرا وقت قبول الوصي الوصاية (٢) أما لو كان صغيرا وقت القبول كبيرا وقت الشهادة فإنه لا تقبل شهادته له عندهما أيضا في فصل الشهادة من أدب الاوصياء * مات رجل مات وأوصى الى رجلين بغير رجل وأدعى دين على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما وبضعمان مادفعوا ولو شهدا أولا ثم أمرهما القاضي بقضاء الدين وقضيا لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع في تصرفات الوصي من الخاتمة ملخصا * مات الرجل عن ورثة فأقر وارثا بدين على الميت لرجل ثم شهد ابوهما الذي لذلك الرجل عند القاضي قبل أن يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتهما من التركة تقبل لأن عجزا قرارهما قبل القضاء عليهما لا يحل الدين في قسطهما وان قضى عليهما باقرارهما ثم شهدا به له عليه لا يقضى بشهادتهما لانهم يريدان أن يحولا بعض مالهما على باقي الورثة فسكات جزمهم ودفع مغرم في الشهادة على النبي من شهادات البرازية * رجل ادعى على آخر ألف درهم وشهد الشهود بذلك فقبل أن يقضى القاضي له ادعى المدعى عليه ألف دينار على المدعى وشهد هذان الشاهدان فان القاضي يقضى بالشهادتين وتكذيب المدعى الشاهدين فيما عليه لا يوجب التكذيب في الشهادة الواقعة له في الرابع من دعوى النصاب * اذا مات رجل وأقر وارثان بدين لانسان على الميت فلم يعطيا ولم يقض القاضي عليهما حتى شهد بذلك الدين لرب الدين عند القاضي تقبل وبشهادتين عليهما وعلى غيرهما من الورثة (٣) من متفرقات السراجية * اذا شهد وارثان على الوصية جازت شهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمه في شهادتهما وان كانا غير عديلين أو أقر أو لم يشهد الزمهما بالحصصة في نصيبهما لأن أقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما بدون صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما في باب اقرار الوارث من وصايا المبسوط * (م) عن محمد في شاهدين شهدا على رجل لرجلين بألف درهم وشهد المشهود لهما للشاهدين على هذا الرجل بالف درهم والمشهود عليه حتى قضاتهما جائزة ولو كان المشهود عليه ميتا لانتقل هذه الشهادة حال محمد في عندي جائزة هكذا ذكر ابن سماعة فقد ذكر محمد أولا أن شهادة الغريمين على الميت غير مقبولة وقال بعد ذلك وهي عندي جائزة وأشار الى أن ما ذكر أولا قول غيره ولم يذكر أنه قول من وقد ذكر الخصاصف أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر بشرى الامالي وذكر في الجامع أن على قول أبي حنيفة ومحمد تقبل هذه الشهادة وهكذا ذكر في وصايا المبسوط وروى الخصاصف عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة انهم اذا اجاؤا معا لا تقبل شهادتهم وأما اذا جاؤا متفرقين

(٣) أقر وارثان بأن الميت أوصى لفلان بكذا وأنكر الوارث الثالث ذلك فشهد عليه الوارثان المقتران به هل تقبل شهادتهما لمشاركتهما بالدين أم لا من المسائل التي لم توجد فيها رواية منصوصة ولا جواب من المتأخرين كذا في آخر القنية **سنة**

(١) وعبارة الخاتمة في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة قليلا بعد ان شهدوا بعد التوبة وفيه أيضا قال الحسن تقبل في حق الكل وكذا في الظهيرية شهد (٢) وفي السراجية في باب من تقبل ٣٨٢ شهادتهم شهادة الرجل لغيره المفلس جائزة وذكره في المنية في باب الشهادة على الشهادة شهد

(٣) لانه حق يتعلق بعدموته بالتركة وقد سبق بيانه شهد

(٤) قال ابن خضعة في شرح المنظومة بعد ذكر ما في القضية من القول وحاصله القول اذا كان موسرا حيا والقولان في المفلس وعدم القبول بعد الموت قول واحد لانه حق بالتركة كالموصى له لكن رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرازي تقييد الجواز بما اذا شهد بما سوى جنس حقه انتهى وما في البرازية مخالف لما في الخاتمة وقد سبق النقل منه شهد

(٥) وفي الثالث من شهادة التاتار خاتمة وشهادة الاجير الواحد لصاحبه لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي ذكر أنها لا تقبل استحسانا والقياس أن تقبل وفي الكبرى ذكر الصذر الشهيد أنها لا تقبل سواء كان في تجارته أو في شيء آخر وفي الكافي وذكر عصام الدين أنها لا تقبل في تجارته وسكت عن الآخر قال قاضيخان والفتوى على ما ذكر في الكافي وفي الرابع من شهادات الولوالجية وذكر في العميون أن كان أجيرا مباومة تقبل أما اذا كان مشاهرة أو مساهنة لا تقبل لانهما بعدان من عباله يدخلان عليه ويأكلان طعامه ولا كذلك أجيرا مباومة شهد

وفي التمة في فصل في شهادة المتهم لا تقبل سواء كانت الشهادة في تجارته أو في شيء آخر هو الصحيح شهد التلميذ الخاص الذي يأكل معه وفي عباله ليس له أجرة معلومة أما الاجير الواحد هو الذي استأجره مباومة أو مشاهرة أو مساهنة بأجرة معلومة كذلك في الخلاصة شهد

تقبل ولو لم يكن الامر على هذا الوجه ولعلكن ادعى رجلان أن دارا أو عبدا أو عروضا من العروضا في يدى ورثة الميت أن الميت غصب ذلك وشهد له ما شاهدان بذلك ثم شهد المشهود لهما للشاهدين على الميت بدين ألف درهم فان الشهادة كلها جائزة كذا ذكر الخصاص وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها لأن ثمة الشركة لا تنأى هنا وكذلك لو لم يدعى الغصب ولكن ادعى الشراء من الميت ونفذ الثمن كان الجواب كما قلنا في دعوى الغصب وهذا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد الفريقين عبنا وادعى الفريق الآخر عبنا آخر تقبل شهادتهم وآخر تقبل شهادتهم وهذا أيضا يجب أن يكون على الروايات كلها وكذلك لو ادعى أحد الفريقين الوصية بعد بعينه وادعى الفريق الآخر الوصية بعد آخر بعينه تقبل شهادتهم باتفاق الروايات في العاشر من شهادات التاتار خاتمة * وفي ثلاثة نفر تفرقت لوارجل عدا ثم شهدوا على أنه عني عينا لا يجوز ولو شهد اثنان منهم أنه عني عينا عن هذا تقبل عن هذا الرجل وهو قول الثاني (١) في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية * وشهادة الغريم أن الدين الذي عليه ما لهذا الذي لا تقبل وان قضيا الدين شهد المستاجر يكون الدار للمدعي ان قال المدعي ان الاجارة كانت بأمرى لا تقبل ولو قال كانت بغير أمرى تقبل ولو كان ساكنا في الدار بغير اجارة فتشهد لذي اليد تقبل ولو شهد عليه تقبل أيضا عندهما خلافا لعمد بناء على تحقق الغصب في العقار وعدمه في نوع في شهادة المودعين وأمثاله من البرازية * مستأجر الدار اذا شهد مع رجل آخر أن الدار لاجره أو شهد للمدعي أن الدار للمدعي ذكر الناطقي أنه تجوز شهادته في الوجهين في قول أبي حنيفة وان كانت شهادته في الوجه الاقل لتصحيح الاجارة وفي الثاني لاثبات حق الفسخ لنفسه ومع ذلك قال تجوز شهادته سواء كانت الاجرة رخيصة أو غالية وقال أبو يوسف لا تجوز شهادته في الوجه الثاني لاثبات حق الفسخ لما فيه من اسقاط الاجرة عن نفسه في فصل فيمن لا تقبل شهادته للثمة من شهادات الخاتمة وعمامة فيه * وتجوز شهادة رب الدين لمديونه بما هو من جنس دينه كذا ذكر في وكالة الجامع * لو شهد مديونه بعد موته لم تقبل شهادته لأن الدين لا يتعلق بمال المديون في حياته ويتعلق بعد وفاته من المثل المزبور * (نح قيب) تقبل شهادة المديون لرب الدين (ط) ولا تقبل شهادة رب الدين لمديونه اذا كان مفلسا (شيخ) ووالد صاحب المحيط تقبل شهادة رب الدين لمديونه وان كان مفلسا (٢) وفي شرح الجامع العتاني رب الدين اذا شهد لمديونه بعد موته بمال لا تقبل لانه حق بالتركة (٣) وكذا الموصى له بألف مرسلة أو بشيء بعينه لا تقبل لانه من دأبه محلي وصيته أو سلامه عينه (نح) تجوز شهادة الدائن لمديونه حتى دون الميت لما مر (٤) في فصل من تقبل شهادته ومن لا تقبل من القنينة * ولو ادعى دينه على ميت وقضى له بذلك وقد ترك وفاء ثم ان المقضى له شهد للورثة بدين للميت على وجب ألف درهم لا تقبل لانه ينتفع به في السابع عشر من دعوى التاتار خاتمة * شهادة الاجير الواحد لاستاذ لا تقبل في تجارة وغيرها أجير مباومة كان أو مشاهرة أو مساهنة وشهادة الاجير المشترك مقبولة (٥) في شهادة المتهم من منية المفتي * اذا شهد الاجير لاستاذه وهو أجير شهر فلم ترد شهادته ولم يعدل حتى مضى

الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته لأن شهادته لم تكن مقبولة فلم تصر مقبولة كمن شهد لامرأته ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يكن أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته لأن قيام الشهادة إلى وقت القضاء شرط لجواز القضاء وهو كالمشهد وهو عدل ففسق قبل القضاء ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا ثم مضت مدة الاجارة لا يقضى بتلك الشهادة وإن لم يكن أجيرا عند الشهادة ولا عند القضاء لأن اعتراض الاجارة على الشهادة أبطل الشهادة فلو أن القاضي لم يبطل شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضاء مدة الاجارة جازت شهادته الثانية وهو كالمشهد لامرأته فلم يرد القاضي شهادته حتى أبانها ثم أعاد الشهادة جازت شهادته ولو كان القاضي رد شهادته الاولى لامرأته ثم أعادها بعد البيهونة لا تقبل شهادته لأن شهادته ردت في هذه الحادثة وكل شهادة ردت في حادثة لا تقبل بعد ذلك أبدا وكذلك في مسألة الاجير في فصل من لا تقبل شهادته للثمة من شهادات الخانية * (شع) شهد لبنات امرأته أو لطلقاته تقبل (مت) وهذا بعد انقضاء العدة (شع) طلقها ثلاثا وهي في العدة لا تجوز شهادته لها ولا لشهادتها له (١) في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية * شهد المودع أن يكون الوديع ملك المودع المذمى تقبل ولو شهد أن المذمى أقترأه ملك المودع لا إذا شهدا به بعد مارة الوديع على صاحبها ولو شهد المرتفعان للمذمى قبضت وبعدها هلاك الرهن لا ويضمن قيمته للمذمى لا قراره بالغصب ولو شهدا على اقرار المذمى بكون المرهون ملك الراهن لا تقبل قائما كان أو هالكا إذا شهدا بعد رد الرهن على الراهن وإذا أنكر المرتفعان فنشهد الراهنان بذلك لا تقبل وضمنا قيمته للمذمى لما ذكرنا شهد الغاصبان بالملك للمذمى لا تقبل الا بعد الرد على المقصوب منه وبعد الهلاك في يدهما لا تقبل شهد المستقرضان بالملك للمذمى لا تقبل بعد الرد وقبله لأن رد عينه كردهما لعدم التعيين في نوع في شهادة المودعين من شهادات البرازية * (طم) كفيلا نعامل شهدا على رجل أنه كفيل بهذا المال لا تقبل وقيل تقبل في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادات القنية * الكفيل بنفس المذمى عليه شهد أن المذمى عليه قضى المال الذي كانت الدعوى والكفالة لاجله لا تقبل في الصحيح في نوع في الشهادة على الثاني من الثاني من شهادات البرازية * الوكيل بشراء شيء بعينه ادعى الشراء لنفسه فشهد البائع أنه أقترأ حال الشراء أنه يشتره للموكل لا تقبل لأن المبيع إذا سلم إلى الموكل لا يملك الوكيل الرد بعيب فكان متهمما من المهل المزبور * الوكيل يقبض الدين تجوز شهادته بالدين في الثاني من قضاء العتابي * (بح) أمير كبير ادعى فشهد له مشرفوه أو كتابه أو قوا به أو خدامه أو شحاته أو رعيته لا تقبل شهادتهم وعنه من يسلكهم في أحاديث الرعية وقسمة النوايب والضرائب لا تقبل شهادته وعنه تقبل شهادة المزارع لرب الارض ثم رجع وقال لا تقبل لفساد الزمان وعن شرف الأئمة لا سفندي لا تقبل شهادة أهل الرعية لو كسل الرعية والشحنة والرئيس والعامل لجهلهم وميلهم خوفهم وكذا شهادة المزارع في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل من شهادة حاوي القنية وكذا في القنية

(١) وفي الثالث من شهادات التماخر خانية
نقل عن الخلاصة لا تقبل شهادة الرجل
لمعدته من طلاق بائن شهد

• (نوع فيما تقبل الشهادة فيه بلا دعوى) •

وشهادة هلال رمضان بدون الدعوى تقبل عندهما وينبغي أن تشترط الدعوى عند أبي حنيفة وقيل يشترط لفظ الشهادة وقيل لا وفي شهادة الفطر والاضحى يعتبر لفظ الشهادة كذا (فقط) وفي (فحش) شهادة هلال رمضان تقبل بلا دعوى بخلاف عيد الفطر وفي هلال الاضحى اختلف المشايخ لانه اجتمع فيه حق الله تعالى وحق العبد فحساه بعضهم على رمضان وبعضهم على هلال الفطر • (عدة) في هلال رمضان لا تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كسائر الاخبارات وفي هلال الفطر ينبغي أن تشترط الدعوى ولفظ الشهادة كعتق المقتن والوقف عنده (فقط) ينبغي أن لا تشترط الدعوى في هلال رمضان كعتق الامه والطلاق عند الكل وعتق المقتن عندهما وعلى قول أبي حنيفة ينبغي أن تشترط كافي عتق المقتن وهل يشترط حكم الحاكم لثبوت الرضائية لم يذكر هذا في الكتاب وينبغي أن لا يشترط حكمه بل يكفي أن يأمر الناس بالصوم والخروج الى المصلى للعيد في الثالث عشر من القسوين وغنامه فيه • وأما هلال شوال فان كان في السماء علة لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وأمر آتين ويشترط فيه الحصرية وكما يشترط فيه الحصرية والعديد فيجب أن يشترط فيها لفظ الشهادة وأما الدعوى فينبغي أن لا تشترط فيها كالا تشترط في عتق الامه وطلاق الحرة عند الكل وعتق العبد في قول أبي يوسف ومحمد وفي الوقف على قول الفقيه أبي جعفر وأما على قياس قول أبي حنيفة فينبغي أن يشترط الدعوى في هلال الفطر وهلال رمضان كافي عتق العبد عنده من الخالية في أوائل كتاب الصوم

• (نوع في شهادة اذا بطل بعضها بطل كلها) •

أخ وأخت اذ هما أرضا وشهد زوجهما ورجل آخر زدت شهادتهما في حق الاخت والاخت فان الشهادة متى ردت بعضها ردت كلها من شهادة زيدة الفتاوى • مات وترك ابنا وبنين فادعى الابن عينا بالارث والاختان لم تدعيا فشهد زوجا البنين للابن على ذي اليسر لا تقبل لان هذه الشهادة فيها تهمته لان ما ثبت له ثبت زوجة الشاهد (١) من دعوى القاعدية • لو شهدا على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت في حق الام بطلت أصلا من الخيانة وكذا في الاول من بينات الظهيرية • وفي جامع الفتاوى لو ادعى رجل مالين أحدهما كذا من ماله من الخفاء وليس فيه بيان صفته أو نوعه والاخر كذا درهم ما وقد بين جنسه ونوعه وصفته وأقام البيعة على ذلك هل يقضى بالمال الذي بين نوعه وجنسه قال لا لانها شهادة واحدة فاذا بطل بعضها بطل كلها من التنازع خاتبة في النام من الدعوى وكذا في جواهر الفتاوى في الثالث من الدعوى وفي الرابع والعشرين من شهادات التنازع خاتبة ما يوافقته نقل عن الفتاوى المعروفة بالصيرفية وغنامه فيه • ادعى دفعة واحدة مالين وبين صفته أحدهما فقط وبرهن كذلك لا ريب انه لا يحكم فيما لم يبين وهل يحكم بما بين قال الوارنم لاقتصار المانع من القبول فيه وقال في جامع الفتاوى انه لا يحكم به أيضا لاقتصاد الشهادة فتنى ردت في بعضها ردت في الباقي (٢) في الخامس عشر من دعوى البرازية وكذا في السادس من القسوين والعمادية • (اهو)

(١) والمسئلة فيه اذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلا كلو شهد لان الشهادة واحدة على رجل أنه قذف أمهما وفلان لا تقبل شهادتهما غفر الله لخصمه ولمن دعاه بالمغفرة

(٢) وقال في أوائل دعوى القنية بعلامة (بم) قللة اضى أن يقضى بالذي بينه وان لم يقض بالآخر كانه أشار بقوله قللة اضى الى الاختلاف ونقلنا غنامه في الفصل الاول من كتاب الدعوى وقال في الفصل الثلاثين من دعوى المحيط لاشك أنه لا تقبل الشهادة على المجهول وهل تقبل على الملل المعالم اختلف المشايخ فيه

شهد وبالألف وقضى ثم أقر أنه لم يكن عليه إلا الخمسة مائة فالقضاء باطل في الكل لأنه لا يتجزأ في الأربع والعشرين من شهادات التاتارخانية وقسمه فيه

(الثالث في الشهادة على فعل نفسه وما يتصل به)

(عك) أحد الشاهدين قال هذا الشيء ملك المدعى كان لي بعته وقبضت الثمن لا تقبل شهادته من القنية في شهادة رجل على شيء حصل به له وكذا في الخاتمة *(فشين)* لو شهد البائع بالملك لشتره والعين في يد غيره بأن قال هذا العين ملكه لاني بعته منه أو قال كان ملكي فبعته منه لو كان المدعى ادعى الثراء منه لا تقبل لان الشهادة على قول نفسه في الثاني من الفصولين وكذا في العمادية * وفي المحيط شهد أن فلانا أمره ببيع فلانة منه أو أن يخلعها منه أو أن يشتريه له عبدا فعلناء فإله على ثلاثة أوجه أما أن ينكر الموكل الأمر والعقد أو يقر بالأمر لا العقد أو يقر بهما وكل على وجهين أما أن يدعى الخصم العقد مع الوكيل أو ينكر فإن كان الموكل ينكر لا تقبل في الفصول كلها وإن كان الآمرة يقر بهما والخصم ينكر بالعقد قضى بالأقرار لا بشهادتهما الخلع والنكاح والبيع فيه سواء وإن كان الخصم ينكر العقد لا يقضى بالنكاح والبيع ويقضى في الخلع بالطلاق بالأمال باقرار الزوج لا بشهادتهما وإن أقر الآمرة بالأمر ولكن بجد العقد فإن كان الخصم مقرا يقضى بالعقد وكذا في النكاح عند الإمام في نوع في الشهادة على النفي من البرازية * كان الإمام وحده الله يجوز شهادته القاسمين على قسمتهما وهو قول الثاني ومحمد لم يرد ذلك وهو قول الثاني أولا وصورته أن يشهد أن هذا النصف وقع في سهم هذا والنصف الآخر في سهم ذا وذكر الخصاص قول محمد مع الإمام وجه القبول أن الملك لا يثبت بالقسمة بل بالتراضي أو باستعمال القرعة ثم التراضي عليه والخلاف في القسمة بغير أجر أما لو بأجر لا تقبل إجماعا وكذا لو شهد أنه أمرنا أن نبلغ فلانا أنه وكاه يبيع عبده وأعلناء أو أمرنا أن نبلغ زوجته أنه جعل أمرها بيدنا فبلغناها وطلقت نفسها تقبل أما لو قال لا تشهد أنه قال لنا خير الأمر أن نغيرناها فاختارت نفسها لا تقبل وكذا لو قال أمرنا أن نجعل أمرها بيدنا فبلغناها وطلقت نفسها لا تقبل وفي المتن في شهادته قبض منه ألفا وهو ينكر وقال نحن وزناها لك إن قال كان رب المال حاضر اتقبل والا لا وذكر بعده وزن الغريم له المال ووضع بين يديه وقال خذ مالك فقال المقتضى له لا خزننا ولنبيه فناولته ثم شهد على المقتضى له أنه الذي دفع إليه المال تقبل وذكر هلال في الشروط أنه لا تقبل شهادة الذي كاله في المسكال وتقبل شهادة الذي ذرع في المذروع في نوع في الشهادة على فعل نفسه من البرازية * شهادة الوكيلين أو الدلائن إذا قالوا نحن بعنا هذا الشيء أو الوكيلان بالنكاح أو الخلع إذا قالوا نحن فعلنا هذا الخلع أو النكاح لا تقبل أما لو شهد الوكيلان بالبيع أو النكاح انهما منكوحته أو ملكه تقبل من أهل المزبور ولو شهد الدلائل وقالوا نحن بعنا لا تقبل وكذا الوكيلان ولو شهد الوكيلان بالنكاح بآبائه لا تقبل ولو شهد أنها أمر أنه تقبل والحيلة أن يشهدا بالنكاح ولا يذكر الوكالة من التسهيل شرح الطائفة قبيل كتاب الدعوى *(بم)* فحولت رقيق امرأته من رجل بمحضرة شهود وأجازت العقد ثم استألفا في المهر تقبل

(ترجمة) (١) قال لعبدان تكلمت مع فلان أو ذهبت بيته في ظرف عشرة أيام فأت حثرتهم ذلك الشخص مع غيره أنه في ظرف تلك العشرة الأيام تكلم معه أو ذهب بيته اهـ (٢) قال صدر الشريعة في شرح الوفاية في باب حلف الفضل الذي الذي يحيط به علم الشاهد مثل الأثبات على ما بين (٣٨٦) في الأصول في الترجيح عهـ (٣) قال شهاب الدين في بعض آتت كلفظ

نفي يور ويعني هم نفي جنانك ابن ملك وى
نبت ووى انكار نكرده است وبعض
آتت كلفظ نفي است ويعني اثبات
جنانك طلقها وما استنى فان معناه
وسكت وجنانك قال عزير ابن الله
ولم يقبل وقالت اليهود اقول اليهود
أو نحو ذلك ونحو أن يقول ي دستورى
رفت أى ذهب مع النهى والماع وبعض
ديكر آتت كلفظ اثبات است ويعني
نفي جنانك ان لم أجد العام فالعبد كذا
تفاوت جيت أجاب هو نفي كذا ورايك ضد
بود ان اثبات ضد يور وهورنى كذا
اورا ضد اد بود ان اثبات جبرى نبود
لانه ليس بعض الاضداد بالاثبات بأولى
من البعض فبقي نقياً محضاً فلا يقبل
وهي اثبات كمتضمن نفي بود ففيه
اختلاف كما مر في شذائى شهادات
القاعدية عهـ

(ترجمة ما في الهامش)

الشهادة على النفي بعضها يكون
لفظه نفيًا ومعناه نفي أيضًا فهو هذا ليس
ذلك وهو غير منكر وبهذه الفظة نفي
ومعناه اثبات فهو طلقها وما استنى
فان معناه وسكت ونحو قال عزير ابن الله
ولم يقبل قالت اليهود اقول اليهود ونحو
ذلك ونحو أن يقول ذهب بلاذن أى ذهب
مع النهى والمنع وبهذه بالفظ الاثبات
ومعناه نفي نحو ان لم أجد العام فعبدى كذا
لغا التفاوت أجاب كل نفي له ضد واحد يصح
حله عليه ويكون قبولاً وكل نفي له أضداد
لا يصح حمل شيء عليه لانه ليس بعض
الأضداد بالاثبات بأولى من البعض
فبقي نقياً محضاً فلا يقبل وكل اثبات
متضمن نقياً ففيه اختلاف اهـ

شهادة القضاة في الشهادة العبدية في نفسه في شهادة الرجل على شيء يحصل بفعل
نفسه من القنية يجوز شهادة المرضعة على الارضاع من شهادة خزانة الاكل قال
لعبدان دخلت دارهذين الرجلين أو مسدت نوبهما فأت حثرتهم العبد ذلك فشهد
الرجلان أو ابناهما على تحقق الفعل تقبل ولو قال ان كلفعا عبدى هذا أو مسد نوبه
فشهدا على تحقق الفعل لا تقبل ولو قال لعبدان كلف فلانا وفلانا فأت حثرتهم فشهدا
كلهما لا تقبل حلف بعقوبته على أن لا يستقرض فشهدا أنهما أقرضا لا تقبل ولو
شهدا أنه طلب منهما الاقراض الا أنهم لم يقرضا تقبل ان استقرضت من فلان
فعبده حثرتهم رجل وأبو العبد أنه استقرض من فلان كذا والحالف ينكر تقبل
في حق المال لا في حق العبد لان فيه شهادة الاب لا بنه في نوع في الشهادة على فعل
نفسه من شهادات البرازية غلام را كفته است كذا كرا فلان سخن كوي يا بجاناه وى
روى تاده روز نو آزاد وآن فلان بابكى مرد ديكر كواهى مى دهند كذا ابن غلام
دوران ده روز با فلان سخن كفت يا بجاناه وى رفت (١) هل تسمع شهادة القلان أم لا
أجاب في التكلم معه لا وفي الذهاب الى بيته نعم لان الذهاب الى بيته يتم بدونه والتكلم معه
لا يتم بدونه وشهادة الرجل على شيء لا يتم الا به لانسمع من أو آخر شهادات القاعدية

(الرابع في الشهادة على النفي)

الشهادة لو قامت على الاثبات وفيها نفي بأن يقول هذا غلامه أو هذه دابته تعبت
ولم يزل ملكه هل تقبل اختلاف فيها المشايخ والاصح قبولها (٢) كذا (فت)
في الثاني عشر من الفصولين ونظامه فيه (سك) شهدا عليه أنا معناه يقول المسيح
ابن الله ولم يقبل قول النصارى فبانت امرأته وهو يقول وصلت بقولى قول النصارى تقبل
البينة وتقع الفرقة ولو قال لا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غيره تزد الشهادة
ولا تقع الفرقة ولو شهدا بخلع أو طلاق بلا استثناء بأن قالنا شهدا أنه خالع بلا استثناء أو
خالع ولم يستثن لا يقبل قول الزوج وطلق ولو قال لا سمع منه غير كل الخلع أو الطلاق كان
القول للزوج ولا يترق بينهما الا أن يظهر منه ما يدل على صحة الخلع من قبض البذل أو
غيره فحينئذ يكون القول قواها وهذه المسئلة مما تقبل فيها الشهادة على النفي (٣) من
الحل المزبور شهد أنه استقرض من فلان في يوم كذا في بلد كذا فبرهن على أنه لم يكن
في ذلك اليوم في ذلك المكان بل كان في مكان آخر لا تقبل لان قوله لم يكن فيه نفي صورة
ومعنى وقوله بل كان في كذا نفي معنى وأصله ما ذكر في النوادر عن الثاني شهدا عليه
يقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجارة أو بيع أو كتابة أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قصاص
في مكان وزمان ومقام فبرهن المشهود عليه أنه لم يكن يومئذ لا يقبل لانه
(٤) قال في المحيط ان تواز عند الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لانسمع
الدعوى عليه ويقضى بفساخ الدعة لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضروريات
مما لا يدخله الشك عدنا الى كلام الثاني وكذا كل بيعة قامت على أن فلانا لم يقبل ولم يفعل
ولم يقتر في أول نوع في الشهادة على النفي من شهادات البرازية رجل كان له عند

(٤) قوله لكنه قال في المحيط الخ كان في ذكر كلمة الاستدلال اشعاراً بضعفه ومخالفته للقوم فيما تقر عندهم كيف لا رجل
وقد تقر عندهم أن الترجيح عندنا بقوة الدليل لا بكمثرته ولا بترجيح بكثرة الشهود كما تقر في الأصول والفسر وع كذا بخط بعض
العلماء وعزاء الى سعدى افندى وبعالى المحيط أفنى مولانا أبو السعود عهـ

رجل ودبعة فقال المودع لب الودبعة دفع الودبعة اليك بمكة يوم كذا وأقام رب الودبعة بينة أن المودع في اليوم الذي ادعى الدفع فيه بمكة كان بالكوفة لم أجز هذه الشهادة ولو أقام البينة على اقرار المودع أنه كان بالكوفة في ذلك اليوم قبلت الشهادة من مئة وثلاث ودبعة الذخيرة * (بس) الشرط يجوز اثباته بينة ولو كان نفيًا كما لو قال لنفسه ان لم أدخل الدار اليوم فأنت حرة فبرهن القن أنه لم يدخل يعتق قبل فعله هذا لو جعل أمرها يدها ان ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها بجنابة وبرهنت أنه ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل بينتها وان قامت على النفي لقضاءها على الشرط * (ص) حلف ان لم تجبى صهرتي في هذه الليلة فأمر أني كذا وشهد أنه حلف كذا ولم تجبى صهرته في تلك الليلة وطلقت امرأته تقبل لأنها على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق حقيقة والعبرة بالمقاصد لا بالصور كما لو شهد أنه أسلم واستغنى بأن يقول أسلمت وأبرأت ان شاء الله وشهد آخر ان أنه أسلم ولم يستغن يقبل بينة اثبات الاسلام ولو فيها نفي اذ الغرض اثبات اسلامه (١) في الثاني عشر من المصولين قال زبير شوى دعوى كركه وي سو كند خورده يودبسه طلاق من كهي دمنور نواز شهر نروم وبى دستورى من از شهر رقت باجنين سو كند خورده يودبكه باجناب مراندا كنون باجناب مراندا شوى منكركست وكواهان مجنين كواهي دادند اجاب اكر شوى همه رامنكر بود وباسو كند راقر يودورتن وزدن رامنكر كواه مسموع بود (٢) لا يقال ان هذه شهادة على النفي لانه يقال لا بل هذه شهادة على اثبات شرط الحنت وهو الفعل العارى عن الاذن لا على نفي الاذن بل انشاء الاذن يحصل ضمنا وتعا ولا عبرة به وان كان الزوج مقر باليمين والذهاب والضرب لكنه ذهب يقول باذنها أو ضربت بجنابتها فقال الشهود انهم لم تأذن ولم يجن فانها لا تنسح لانها قامت على النفي مقصودا من دعوى القاعدية *

(٣) الخامس في شهادة النساء والشهادة عليها أولها *

وفي الاضية تجوز شهادة النساء وحدهن فيما لا يتعلق عليه الرجال كالولادة ونحوها ولا يشترط العدد ويكتفى بشهادة امرأة واحدة حرة مسلمة عدلة عندنا والتمني أحوط ويشترط الحرة والعقل والبلوغ والاسلام ولفظ الشهادة عند مشايخنا ومشايخ بلخ شحلا قالما يقوله مشايخ العراق والقندورى اعتمد على الاول وعليه الفتوى بخلاف الديانات وأما شهادة رجل واحد على الولادة والعيب في هذا الموضع فقد اختلف المشايخ فيه والاصح أنها تقبل ويحمل على أنه وقع بصره على فرجها من غير قصد أو قصد ثم عمل الشهادة فلا يضر كفاي الشهادة على الزنا وفي استهلال المصبي لا تقبل شهادة النساء الا في الملاءة عليه وفي الميراث لا تقبل الا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وعندهما تقبل في ذلك كله شهادة الحرة المسلمة والشهادة على حركة الولد بعد الولادة على هذا الخلاف والشهادة على العذراء والرقاء على هذا المرأة المنكوحه اذا جاءت بولد وقالت زوجها انه منك فأنكر الزوج ولادتها لا يقبل قولها بدون شهادة القابلة فان شهدت تقبل ويثبت التسبب والثنتان أحوط وتأويل المسئلة اذا كان زوجها يكذبها أما اذا كان

(١) في التسهيل في فصل عتق البعض ان لم أدخل الدار اليوم فهو حرة فشهد أنه لم يدخل اليوم تقبل لأنها على النفي تقبل في الشروط لانها لا تثبت معنى لانها قامت لاثبات العتق والعبرة للمعنى فيقتضى بعثته وان قامت على النفي تد (ترجمة)

(٢) ادعت على زوجها أنه حلف بالطلاق الثلاث معنى ان يخرج من المدينة بغير اذنى وانه قد خرج بغير اذنى أو ان ضربني بغير جنابة والآن ضربني بغير جنابة والزوج منكرك ذلك كله وشهد الشهود بذلك اجاب ان أنكر الزوج الجميع أو أقرب باليمين وأنكر الذهاب والضرب تسع الشهادة اه

يصدقها أولم يكن زوج ثبتت الولادة بمجرد قولها بدون شهادة القابلة في جنس آخر
 في شهادة النساء من الثاني من شهادة الخلاصة وكذلك في البرازية بعبارة أخصر *
 وفي الفتاوى العنانية وفي المجرّد لا تقبل شهادة النساء في السرقة في حق القطع وتقبل
 في حق الضمان في الثاني من شهادات التاتارخانية (١) * اختلف المشايخ في أنه هل
 يصح تحمل الشهادة على المرأة إذا كانت منتقبة بعض مشايخنا وسعوا وقالوا يصح عند
 التعريف وقالوا تعريف الواحد يكفي كما في المزكي والمترجم والاشنان أحوط على الخلاف
 الذي عرف في تلك المسئلة وإلى هذا القول (٢) مال الشيخ الإمام خواهرزاده وبعضهم
 قالوا لا يصح التحمل عليها بدون رؤية وجهها وبه كان يفتي القاضي شمس الاسلام
 الاوزجندی والشيخ الإمام طهيري الدين المرغيناني ثم على قول أبي يوسف ومحمد إذا أخبره
 عدلان أنها لانة بنت فلان يكتفي وعلى قول أبي حنيفة لا يحصل له الشهادة ما لم يسمع من
 جماعة لا يتحفظون وطؤهم على الكذب والفقهاء أبو بكر الاسكاف كان يفتي بقولهم ما
 في هذه المسئلة وهو اختيار فحيم الدين النسفي وعليه الفتوى في الاول من شهادات
 التاتارخانية وكذلك في المحيط * وهل تشترط رؤية وجهها اختلف المشايخ فيه منهم
 من لم يشترط والبعض مال الشيخ الإمام خواهرزاده وفي النوازل قال تشترط رؤية شخصها
 وفي الجامع الاصغر شرط رؤية وجهها في الاول من شهادات الخلاصة * وقال
 الامام أبو بكر لا تشترط رؤية شخصها أيضا وغيره على أنه يشترط رؤية شخصها من
 أوائل شهادات البرازية وكذلك في الاول من شهادات التاتارخانية * (قرن من) شهدا
 على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة فقال القاضي للشهود هل تعرفون المدعى عليها
 فقالوا لا لا تقبل شهادتهم ولو قالوا تحملنا الشهادة على امرأة اسمها كذا ولكن لا ندري
 أن هذه المرأة هل هي تلك ام لا صحت شهادتهم على المدعى فكان على المدعى إقامة البينة
 أن هذه هي بخلاف الاول اذا أقروا في الاول بالجهالة بطلت شهادتهم **كذا** (ط)
 في التاسع من القصولين * (ط فقط) لو أخبر الشاهد عدلان أن هذه المقررة فلانة بنت فلان
 يكتفي بهذا للشهادة على الاسم والنسب عندهما وعليه الفتوى ألا يرى أنهم لو شهدا عند
 القاضي يقضى بشهادتهما والقضاء فوق الشهادة فيجوز الشهادة بأخبارهما بالطريق
 الاولى فان عرفها باسمها ونسبها عدلان ينبغي لأعدلين أن يشهدا بالفرع على شهادتهما
 كما هو طريق الشهاد على الشهادة حتى يشهدا عند القاضي على شهادتهما بالاسم والنسب
 ويشهدا بأصل الحق أصالة فيجوز ذلك وفقا من المحل المزبور (٣) * وفي الجامع
 الاصغر قال أبو بكر الاسكاف المرأة اذا حشرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان
 وقد وهبت لزوجي المهر فان الشهود لا يحتاجون الى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان
 مادامت حية فان ماتت حينئذ تحتاج الشهود الى شهادة شاهدين أنها كانت فلانة
 بنت فلان قال نجم الدين عمر النسفي ويصح تعريف من لا يصح شاهد لها (٤) سواء كان
 الاشهاد لها أو عليها وفي العناية (٥) ويقبل في تعريفها قول أبيها أو ابنها أو زوجها
 (م) ومن المشايخ من قال اذا كان الاشهاد لها لا يصح تعريف من لا يصلح شاهد لها

(١) وكذا في سرقة التاتارخانية في فصل
 في ظهور السرقة وفيه أنه قبل الشهادة
 على الشهادة في حق المال لا في حق القطع

(٢) أي الى صحة تحمل الشهادة على
 المرأة المنتقبة عند التعريف

(٣) وكذا في الاول من شهادة المحيط

(٤) والتعريف كالتعديل فيصح كلاهما
 من المرأة والمحدود في القذف كذا
 في الخلاصة في الجنس الخامس من
 القضاء

(٥) كذا في التاسع من القصولين

وفي التهمة وسئل علي بن أحمد عن امرأة أقرت عند رجلين أنها أعتقت هذه الجارية ولم يريا وجه المعتقة هل لهما أن يشهدا بذلك قال لا ما لم يعرفاه فان لم يعرفاهما منذ أعتقتا وسعهما أن يشهدا عليهما بالاعتناق وفي جامع الفتاوى ولو شهدوا على هبة مهرها زوجها فقالوا اتبعن أنما كانت غيراً فالزم نزوجها قال أبو نصران كانوا أولاً وأولاً لم يروا وجهها قبل الهبة ثم لم يبرحوا حتى اتقبت وسئرت وجهها ولم يبرحوا حتى وهبت جازلهم أن يشهدوا عليها بالهبة وإن وردت عليهم منتقبة لا ينظرون إليها إلى وجهها حتى تسكمت بالهبة والنغمة تشبه النغمة فلا يشهدون على الاشتباه وفي الملتقط ولو شهدوا على امرأة باسمها ونسبها وهي حاضرة وقالوا لا نعرفها لا تقبل وعن محمد بن مقاتل إذا سمع الرجل صوت امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها ثلثان أنها فلانة بنت فلان لا يجوز أن يشهد عليها أطلاق الجواب إطلاقاً وكان الفقيه أبو الليث رحمه الله يقول إذا أقرت امرأة من وراء الحجاب وشهد عندها ثلثان أنها فلانة لا يجوز أن يسمع أقاروها أن يشهدوا على أقارها إلا إذا رأى شخصها يعني حال ما أقرت فحينئذ يجوز له أن يشهد على أقارها بشرط رؤية شخصها لا رؤية وجهها وفي الحاشية سئل عن القول المعتقد عليه في تعريف المرأة فقال أن يشهد على معرفتها رجلان عدلان أو رجل وامرأتان في الفصل الأول من شهادات التاتارخانية ولو عرف امرأة بعينها ونغمة كلامها فأقرت عندها بامر من وراء الحجاب فعرفها بصوتها وأخبرت نساء كن عندها أنها فلانة ووثق بذلك لكنه لم يرها فله أن يشهد بذلك هو المختار ولو لم يعرفها بصوتها لكن أخبرته النساء أو لم تخبره لكنه عرفها بصوتها ووثق به فليس له أن يشهد في باب من يحل للشاهد أن يشهد من شهادات القنسية * (فش) لو أخبرته امرأة أنها فلانة بنت فلان لا يحل للشاهد أن يشهد باسمها ونسبها لأن تعريف المرأة الواحدة والرجل الواحد لا يكفي وعرفها رجلان (١) وقالوا يشهد أنها فلانة بنت فلان بن فلان حل له الشهادة وقالوا لا في لفظ الشهادة من التأكيدها ليس في لفظ الخبر لأنه عين بالله معني في التاسع من الفصولين ونماه فيه * وفي الصغرى إذا شهد اثنان أن فلاناً أطلق امرأته والزواج غائب لا تقبل وإن شهد عند المرأة حل لها أن تعمد وتزوج بزوج آخر وكذا إذا شهد عند رجل عدل وقال الشهادة والأخبار عند ولي المرأة كالشهادة والأخبار عندها وفي شهادات فتاوى فاضيل خان ولو شهد عند المرأة واحد بعوت زوجها أو برتبة (٢) أو بطلاقها أو بما يحل لها أن تتزوج وفي الذخيرة وإذا غاب الرجل عن امرأته فأخبرها عدل أن زوجها طلقها ثلاثاً أو مات عنها فلها أن تعمد وتزوج بزوج آخر فإن كان الخبر فاسقاً تحرت (٣) وفي أخبار العدل بالموثقات لا يعتمد على خبره إذا قال عاينته ميتاً أو شهدت جنازته أما إذا قال أخبرني بخبر بذلك لا يعتمد على خبره في أوائل الثالث عشر من العمادية * ولو قال رجل لامرأة سمعت من الناس أن زوجك فلاناً مات جازلاً أن تتزوج إن كان الخبر بعد لا فلا وإن المرأة إذا تزوجت بزوج آخر ثم أخبرها جماعة أن زوجها حي أن صدقت الأول فانسكح جائز هذا في فتاوى القسفي وفي المنتقى لم يشترط تصديق المرأة لكن بشرط العدالة على الخبر وفي النوازل إن كان الخبر عدلاً لكنه أعمى أو محمد وفي قذف

(١) قوله وعرفها رجلان الخ كذا في جميع النسخ التي بأيدينا وظاهر أن المناسب أن يقول فلو عرفها الخ اه صححه

(٢) ولو شهد عند عدل أنه ارتد عن الإسلام فقبحه روايتان كذا في المنتبة شه (٣) وفي الخامس من كراهية السكاف ولو كان الخبر غير ثقة فأنها بكتاب من زوجها بالطلاق ولا يدري أنه كتاب أم لا إلا أن أكبر رأيهم أنه حق فلا بأس بأن تعمد وتزوج لأن القاطع طارى ولا منازع كذا في الثاني عشر من الفصولين شه

(١) والاشهاد يكون بطريقتين أحدهما أن يسمع من جماعة كثيرة لا يتصور نفاقهم على الكذب وفي هذا لا يشترط العدالة ولا لفظ الشهادة والثاني أن يشهد عنده عدلان بلفظ الشهادة كذا في الحاشية في فصل في الشاهد يشهد به عدما أخبر برؤال الحق من الشهادة وفي العناية أن ثبوت الشهرة بخبر عدلين إنما هو عند الأمايين لا عنده وفي الثاني عشر من الفصولين نقلا عن (فقط) وطريق معرفة النسب أن يسمع من جماعة لا يتصور نفاقهم على الكذب عند أبي حنيفة وعندهما لو أخبر عدلان يكفى وقدمت في أوائل جنس آخر من الفصل التاسع من الفصولين وهو فصل الإشارة أن المستوى على قولهما محم وسمى الأول في الخلاصة والقاعدة والمنية وشرح أدب القاضي والبرازية شهرة حقيقية والثاني شهرة حكمية وفي الثاني عشر من الفصولين والشهرة لا تثبت بقولهما معنما من الناس إذا السماع قد يكون من واحد غير عدل أو جماعة غير عدول (فقط) الشهرة الشرعية أن يشهد عنده عدلان أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من غير استنهاد ويقع في قلبه أن الأمر كذلك اتهم فيكون المراد من الشهرة الشرعية الحكمية محم (٢) وفي الولوالجية تقبل مطلقا سواء كان موته مشهورا ولم يكن محم (٣) إذا سمع الناس يقولون أن هذا ابن فلان أو أخ فلان حصل له أن يشهد على ذلك وكذا لو أخبر بذلك رجلان عدلان والنسب والنكاح يخالفان الموت هناك إذا أخبره رجل أو امرأته أن يشهد وهذا لا يصلح له حتى يخبره رجلان عدلان كذا في الأول من شهادات النصاب ومثله في نوع في الشهادة بالسماع من شهادات الخلاصة محم

فهو جائز عن أوائل شهادات الخلاصة وكذا في البرازية وخزانة المفتين • امرأته الغائب إذا أخبرها رجل بموته وأخبرها رجلان بحياته فإن كان الذي أخبرها بموته يشهد أنه عاين موته أو جنازته وكان عدلا وسعها أن تعتد وتزوج بزوجه آخر هذا إذا لم يؤثر خا فان أثر خا وتأريخ شهود الحياة متأخر فشهادتهم ما أوى فاضيفان في فصل انتقال العدة من كتاب الطلاق وكذا في فصل في الشاهد يشهد به عدما أخبر برؤال الحق وكذا في أوائل شهادة البرازية والخلاصة • وفي فتاوى رشيد الدين ولو شهد رجل بالموت وشهد آخر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منهم سواء كان العدل أخبر بالموت أو بالحياة ولو كانا عدلين يؤخذ بقول من يخبر بالموت لأنه يثبت العارض في الثالث عشر من العمادية

• (السادس في الشهادة بالسماع)

إذا شهدت الشهود بما تجوز به الشهادة بالسماع وقالوا لم نعاين ذلك ولم نكنه اشهر عندنا جازت شهادتهم ولو قالوا شهدنا بذلك لأننا سمعنا من الناس لا تقبل شهادتهم في فصل الشاهد يشهد من الحاشية وكذا في الأول من شهادات التواريخ الحاشية نقلا عن الذخيرة وكذا في البرازية والصغرى • وإذا شهد شاهدان على موت رجل فهذا على وجهين أن أطلقا لذلك إطلاقا ولم يبيننا شيئا أو قالوا لم نعاين موته وانما سمعناه من الناس ففي الوجه الأول تقبل شهادتهما وفي الوجه الثاني إن لم يكن موت فلان مشهورا لا تقبل الشهادة بخلاف (١) وإن كان موت فلان مشهورا ذكر في الأصل وفي كتاب الاقضية أنه تقبل الشهادة وهكذا ذكر الخصاص في أدب القاضي (٢) وقد قال بعض مشايخنا لا تقبل شهادتهم به أخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي العناية وهو الصحيح • (م) وإن قالوا شهدنا أن فلانا مات أخبرنا بذلك من شهد بموته ممن يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في كتاب الاقضية وهذا فصل اختلاف فيه المشايخ بعضهم قالوا لا تجوز هذه الشهادة وعن أبي يوسف أنه تقبل هذه الشهادة إذا فسرها بالسماع وكذا في الشهادة على الملك إذا فسرها باليد وقد عثرنا على الرواية أنه تجوز الشهادة وهي رواية كتاب الاقضية في الأول من شهادات التواريخ الحاشية • ولو شهدوا بموته وقالوا أخبرنا بذلك ممن يوثق به فالأصح أنه تقبل الشهادة وكذا ذكره الخصاص أيضا وفيه اختلاف المشايخ وكذا لو قالوا شهدنا بموته أو جنازته والموت كالتقتل من أوائل شهادات البرازية • ولا يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة وأما الذي يشهد عنده الحاكم لا بد له من لفظ الشهادة من المحل المزبور وتسامه فيه ملخصا • الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريقتين الشهرة الحقيقية أو الحكمية فالحقيقية أن يشهد ويسمع من قوم كثير لا يتصور نفاقهم على الكذب ويشترط فيه التواتر لا العدالة والحكمية أن يشهد عنده عدلان من الرجال أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة والشهادة انما تحل بالشهرة في أربعة النسب (٣) والنكاح والقضاء والموت ولكن الشهرة في الثلاثة الأولى لا تثبت إلا بخبر جماعة لا يتصور نفاقهم على الكذب أو بخبر عدلين بلفظ الشهادة وفي الموت بخبر العدل

(١) وفي شهادات المجتبي (٨) بعلامة (ط)

تقبل الشهادة على أصل الوقف بالشهرة وعلى شرائطه أيضا هو المختار وتقبل الشهادة على الشهادة في الوقف وفي التاسع عشر من رسائل ابن نجيم هل ثبت شرط الواقف بالتسامع كما صله اختلف التصحيح فيها ففي الكتب المعقودة كالملازمة

والبرازية أن المختار أنه لا يثبت بالتسامع وعلى الشارحون بأن أصله هو الذي يشتر دون شرائطه وفي المجتبي المختار أنه يثبت بالتسامع ورجحه في فتح القدير انتهى به (٨) في فصل ولا يجوز للشاهد أن يشهد وقد مر في الثاني من الوقف ما يناسب هذا المقام به

(٢) أو بالعربي كما يسكن مسينا كنه الأزواج كذا في البرازية به (ترجمة)

(٣) فمن نعرف هذه زوجة هذا أو عرفنا أو كانا كذلك يجتمعان اجتماع الأزواج اه (ترجمة)

(٤) ان أباها أعطها هذا الزوج أو أمسكها لهذا الزوج أو رضى بالأعطاء اه

(٥) قال في الظهيرية في مقطعات الشهادة ولا بأس بالرجل أن يشهد بالنكاح المشهور

وان لم يحضر النكاح فان خرج قوم من ملاك قوم وأخبروا رجلا كانوا في الخارج

أن فلانا تزوج فلانة على مهر كذا حصل للسامعين أن يشهدوا على النكاح كذا

في الثانية به

قال في الثاني عشر من الفصولين لورأي رجلا يدخل على امرأة وتسمع من الناس

أنها زوجته وسعه أن يشهد أن زوجته وان لم يعين العقد به

(٦) قال في الثانية في فصل في الشاهد يشهد بعد ما أخبر برأى الحق هو الصحيح وكذا في مقطعات شهادات الظهيرية به

العدل الواحد وقال أبو يوسف بخبر عدلين وأن يكون موته مشهورا في الشهادة بالنسب والموت من شهادة المنيبة • وفي الوقف الصحيح أنه تقبل بالتسامع على أصله لشرائطه لأنه يبق على الأعصار لشرائطه وكل ما يتعلق به صحة الوقف وتوقف عليه فهو من شرائطه ونص الفضلي على أنه لا يصح في الوقف الشهادة بالتسامع واختار السرخسي جوازها على أصله لاعتبار شرائطه بان يقولوا أنه وقف على المسجد هذا أو المقبرة هذه وأما إذا لم يذكر ذلك لا تقبل والمراد من الشرائط أن يقولوا أن قد وامن الغلة لهذا ثم يصرف الفائض إلى كذا بعد بيان الجهة فلو ذكر هذا لا تقبل في الأول من شهادات البرازية • والشهادة بالوقف وشرائطه هل تحل بشهرة وسماح لا رواية لهذا واختلف فيه المشايخ قبل تحل وقيل لا وقيل تحل على أصل الوقف لا على شرائطه وهو الأصح إذ يشترط أصله لشرائطه ولو شهد بالوقف وصرفا بالتسامع تقبل (١) في الثاني عشر من الفصولين • ولو شهد للقاضي أنه يشهد بتسامع أو بمعاينة اليد لم تقبل قبل في الوقف تقبل وفي النسب والنكاح تقبل في الأصح من شهادة التسهيل • قال وأما الشهادة على الدخول بالشهرة والتسامع فتجوز أيضا كذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في شرح أدب القاضي لأن هذا أمر يشترط ويتعلق به أحكام مشهورة من النسب والمهر والعدة وثبوت الإحصان في أوائل شهادة القاعدية • ولو شهدوا بالنكاح وقالوا بهذه العبارة بالفارسية (٢) ما يشتركون وشوى عى دانيم اودانسته ايم اوچنان باشيده اندك زنان باشويان ي باشند (٣) لا تقبل لأنهم شهدوا على الرضا بالنكاح وما شهدوا على النكاح وقال القاضي تقبل لأن هذه على النكاح وعلى الرضا ولو شهدوا وقالوا چون پدر او را باين شوى داده است او داشته است او رضاداده است (٤) لا تقبل والمختار أنه تقبل في التماس من شهادات الخلاصة • ذكر في الفصول للامام الاستروشني وقال قال رشيد الدين شهدا على النكاح فساألهما القاضي هل كتبنا حاضرين فقالا لا فإنه تقبل شهدا فمما لا نه تحل لهما الشهادة على النكاح بناء على التماس أو بناء على أنهم ما رأياهما يسكنان في موضع (٥) وقيل لا تقبل لأنهما لما قالوا لم يعين العفدتين للقاضي أنهم ما يشهدان بناء على التماس ولو شهدا وقالوا نشهد لانا معنا لا تقبل شهدا فمما لا نه كذا هذا وقال صاحب العدة ولو شهدا عند القاضي وقالوا نشهد أن فلانا مات أخبرنا بذلك من نثق به جازت شهادتهما هو الأصح والخصاف جوز ذلك أيضا وفيه اختلاف المشايخ قال الامام ظهير الدين ولو شهد على النكاح والنسب وفسر وقال لا يسمعت ذلك من قوم لم يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل وقيل تقبل في الفصل الأول من شهادة النيابة • وأما في المهر هل يشهد بالتسامع فيه روايتان والأصح أنه جازله (٦) كذا في المنتقى في الأول من شهادات الخلاصة وكذا في البرازية وخرانة المقتين • ولا يشهد بالشهرة في الولاء إذا كانت الورثة التي يضاف اليهم الولاء يزعمون أنه رقيق وعن الثاني آخره هو قول محمد أنه لا يجوز ولا يجوز في العمق والطلاق إجماعا وقال الحسولاني هذا أقوله وما عن الثاني أنه لا يجوز

(١) وذكر شمس الأئمة السرخسي أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع كذا في أوائل شهادة القاعدية وفي شرح أدب القاضي في الباب الرابع والمائة قال (٣٩٤) وكذلك الشهادة على الولاء بالتسامع لا تجوز في قول أبي حنيفة ومحمد

وفي قول أبي يوسف تجوز ذكر صاحب الكتاب الخلاف في الولاء وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح هذا الكتاب لأن الخلاف ثابت أيضا في العتق فإن العتق يثبت الولاء والشهادة على الولاء شهادة على العتق لكن صاحب الكتاب لم يذكره وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح هذا الكتاب أن الشهادة على العتق بالتسامع لا تقبل بالإجماع وإنما الخلاف في الشهادة بالتسامع على الولاء

ذكر صاحب الكتاب (٢) ولو أن رجلا قال أنا فلان بن فلان لم يسمع السامع أن يشهد على نفسه ولا يقضي بقوله ما لم يثبت ذلك بدليل والدليل هو الاشتراح وذلك يثبت بطريقين - حقيقة أو حكمية كذا في القاعدية في أوائل الشهادات

(٣) نقبل شهادة الذي على مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان أو ميتا فلا يصح عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يقره فانهما تقبل للآثار ويصلي عليه يقول وليه كما في الخاتمة أشياء كافر مات وله إيمان مسلم وكافر فأقام المسلم بيعة مسلمة أو كافرة على أنه مات مسلما وأقام الكافر بيعة على موته كافر يقضي بالآثار للمسلم ويصلي عليه كالمولود بين مسلم وكافر يحكم بالإسلام من شهادة أهل الذمة من شهادات المحيط للسرخسي * الموكل يهودي والغريم مسلم وجاء الوكيل بشهود نصارى لم تقبل لأن هذه شهادة النصراني قامت بالوكالة على المسلم مقصودا فان الغريم نصرانيا تقبل لأنها قامت على النصراني مقصودا

(٤) (المسابع في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم) *

(٣) وتقبل شهادة الكافر على العبد الكافر التاجر وإن كان مولاه مسلما وعلى العكس لا تقبل والوكيل مع الموكل بمنزلة العبد مع المولى في باب شهادة أهل الذمة من شهادات محيط السرخسي * كافر مات وأوصى إلى رجل مسلم فشهد كافران بدين على الميت فإن القاضي يقبل شهادتهما وفي الظهيرية وإن كان الوصي مسلما في الحادي عشر من شهادة التاجر خاتمة * إذا شهد كافران على شهادة مسلمين كافر على كافر بحق أو على قضاء قاضي المسلمين على كافر لم يقبل شهادتهما في باب الشهادة على الشهادة من شهادات المبسوط للسرخسي * قال محمد في الجامع مسلم ادعى أن فلانا النصراني مات وأوصى إليه وأقام شهودا من النصاري فإن أحضر غريبا نصرانيا قبلت الشهادة عليه قياسا واستحسانا وتعدي إلى غيره وأما إذا حضر غريبا مسلما القياس أن لا تقبل شهادتهم عليه وهو قول محمد آتولا وفي الاستحسان تقبل في الحادي عشر من شهادة المحيط البرهاني * والذي ينام من الجواب في الوصاية فهو الجواب في النسب حتى لو أقام نصراني بيعة من النصاري أن فلانا مات وأنه ابنه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وأحضر غريبا للميت كافر اتقبل شهادتهم قياسا واستحسانا فان أحضر غريبا مسلما القياس أن لا تقبل وفي الاستحسان تقبل من المحل المزبور * ولو أن مسلما ادعى وكالة من نصراني بكل حق له في الكوفة وأحضر غريبا مسلما وأقام عليه شهودا نصارى لا تقبل لأن هذه شهادة نصراني قامت على المسلم مقصودا فلا تقبل فرق بين الوصاية والوكالة والفرق أن الإيصاء غالبا يكون حالة الموت في دورهم والمسلمون لا يحضرون دورهم عند موتهم غالبا قبلنا شهادتهم لم نأخذ كرا ناصيا فنتحققهم عن البطالان وأما الوكالة فتقع خارج دورهم غالبا والمسلمون يحضرون خارج دورهم فيمكن من شهادتهم المسلمين عليها فلا ضرورة إلى قبول شهادة أهل الذمة فان أحضر نصرانيا قبلت شهادتهم لكونها حجة على النصراني (٤) من المحل المزبور وقامه فيه * ولا تجوز شهادة ذميين على وكيل المسلم مسلما أو ذميا يقبض دينه من مسلم أو ذمي * فان كان الطالب ذميا والوكيل مسلما والمطلوب ذميا جازت شهادتهما وإن كان المطلوب مسلما مقرا بالدين والوكالة جازت أيضا شهادتهما وإن كان منكرا للوكالة لم تجز شهادتهما في الأول من وكالة الكافي وفي السرخسي والمبسوط تفصيل بأقصر عبارة * ولو كان مسلم في يديه دار فادعى ذمي فيها دعوى ووكل وكيله لا بشهادة أهل الذمة

وعلى الغريم المسلم بما عاوج كما في باب الشهادات على الوكالة من شهادة المحيط للسرخسي (٤) وإذا قبل لم تجز القاضي هذه الشهادة وقضى لها بالوكالة كان ذلك قضاء على جميع الغرما من المسلمين وغيرهم حتى لو أحضر غريبا مسلما بعد ذلك وهو صحيح وكالته لم يكفمه القاضي إقامة البيعة على الوكالة في حق جميع من كان بالكوفة كذا في المحيط في المحل المزبور

(١) ولو وكل كافر مسلماً بمصومة فشهد

عليه كافرين بالدين قبلت البيعة كذا في
المبسوط للسرخسي قبيل شهادة النساء

ن

(٢) لأن الوكيل بالبيع في

حقوق العقد كالعاقد نفسه فأنما تقوم

هذه البيعة على المسلم كذا في المبسوط قبيل

شهادة النساء ن

(٣) وما نقل عن الذخيرة مخالفاً لما في

الصيطين وما في المبسوط في أوخر باب

الشهادة على الشهادة وهو رواية النوادر

مصرح به في المحيط ن

(٤) وكذا في الحادي عشر من شهادات

التا نارخانية بعين عبارته وقال فيه

هكذا ذكر في عامة روايات كذالة الأصل

وذكر في بعض الروايات أنه لا تقبل هذه

الشهادة أصلاً ن

(٥) وأعاد في التا نارخانية هذه المسئلة بعد

صحيفة تقر بها وقال فيه ذكر في المتن عن

أبي حنيفة أني أقضي بنصف الدين في حصة

النصراني وأبطل النصف وذكر عن أبي

يوسف أني أقضي بذلك في حصة النصراني

ولا أقضي على المسلم بشئ فبين على ذكر

في المتن أن المذكور في الجامع قول أبي

يوسف ومحمد ن

وفي التا نارخانية تفصلاً عن الظهيرية

نصراني مات وترك ألف درهم فجاء مسلم

ونصراني وأدعى كل واحد منهما ألف

درهم وأقام كل واحد منهما شاهدين

نصرانيين فإن الألف كلها للمسلم في قول

أبي حنيفة ومحمد وزفر وقال أبو يوسف

الألف بينهما ما نصفان وفيه تفصلاً عن

العميون قال هشام قال محمد هذا قوله

الآخر وكان قول أبي يوسف مثله قول

أبي حنيفة ثم رجع إلى هذا القول وقال

بينهما ن

لم تجز شهادتهم على الوكالة أقر المسلم بالوكالة أو أنكرها وكذلك العبد والنوب وما
أشبههما فإن كان ذلك في دين وهو مقرب وبألو وكالة أجبر على دفعه إلى الوكيل وليس
هذا كالألو وكالة في المصومة من أهل المزبور * إذا وكل المسلم الذي في خصومة فشهد
شهود من أهل الذمة على إبطال حق المسلم لم يجز ذلك على ذلك المسلم ولو كان المسلم هو
الوكيل والذي صاحب الحق فشهد عليه قوم من أهل الذمة جاز ذلك (١) واستشهد بالذي
إذا أوصى إلى مسلم فشهد قوم من أهل الذمة عليه بحق قبلت الشهادة من وكالة المبسوط
للسرخسي ملخصاً * (م) ولو أن كافراً وكل مسلماً بشيء أو يسع لم أجبر على الوكيل من
البيعة الاحسين (٢) ولو أن مسلماً وكل كافراً بذلك أجرت على الوكيل الشهود من أهل
الكفر * (الذخيرة) (٣) قال أبو حنيفة وأبو يوسف إذا وكل النصراني مسلماً يسع له فبأد
يشترى له فبأد عليه نصرانيان بالبيع وهو يحدد أن ذلك جائز وكذلك النصراني
الطادي عشر من شهادة التا نارخانية وقبالة فيه * وإذا ادعى رجل مسلم على مسلم ما لا يحجر
المطلوب وأدعى الطالب كماله رجل من أهل الذمة بالمال بأمره وجد الكفيل ذلك فشهد
رجلان من أهل الذمة على ذلك فإنه لا يجوز على المسلم شيء من ذلك ويجوز على الذي حتى
يؤخذ الكفيل بالمال وإذا ادعى لا يرجع على الأصل هكذا ذكر في عامة الروايات وذكر في
بعض روايات هذا الكتاب وقال لا تقبل الشهادة أصلاً في الحادي عشر من شهادات المحيط
البرهاني (٤) * (م) إذا مات الكافر وترك الدين وترك ألف درهم فاقسمها بين مائة مسلم
أحد مائة جاء كافر وأدعى لنفسه ديناً على الميت وأقام على ذلك شاهدين كافرين قال في
الكتاب أجرت ذلك في حصة الكافر خاصة (٥) أما إذا مات الكافر فجاء مسلم وكافر وأدعى كل
واحد منهما ديناً فأقام كل واحد منهما مائة من أهل الكفر قال في الكتاب أجرت بينة المسلم
وأعطيت حقه فإن بقي شيء كان للكافر وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أن التركة تقسم
بينهما على مقدار دينهما في الحادي عشر من شهادات التا نارخانية وكذا في المحيط * (م)
قال محمد في الجامع نصراني مات وترك مائة درهم لا غير وأقام مسلم شاهدين نصرانيين أن
عليه مائة درهم وأقام مسلم وقصراني شاهدين نصرانيين عليه بمائة درهم بينهما يقضي
للمسلم المنفرد بنقل مائة ويقضي بثلاث المائة بين الشريكين نصفان ثم النصراني الشريك
بأخذ من شريكه المسلم نصف ما أخذ لتصادقهما أن الدين مشترك بينهما ما في يد النصراني
الشريك يضم إلى ما في يد شريكه ولو كان مكان المسلم المنفرد نصراني منفرد وبقي المسئلة
بجبالها فالمائة تقسم بينهما ما أثلاثاً لكل واحد منهما الثلث ولو كان شهود الشريكين
مسلمين وشهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين وبقي المسئلة بجبالها كان هذا الأول سواء وإن
كان شهود النصراني المنفرد مسلمين وشهود الشريكين نصرانيين وبقي المسئلة بجبالها يقضي
لنصراني المنفرد بنصف المائة ويقضي بالنصف الآخر للشريكين في الحادي عشر من
شهادة التا نارخانية وكذا في المحيط البرهاني * ولو شهد على إسلام النصراني رجل
وامرأتان من المسلمين وهو يحدد أجبر على الإسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل
دينه وهو يحدد فشهدتهم ما باطله وكذا لو شهد الفاسق من المسلمين على الإسلام لا تقبل

(١) وفي ميراثه الكحل نقل عن المنتقى شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم يجبر على الاسلام ولا يقتل وذكر بدم بوزق بن قريصة نقل عن الاجناس وقال وفي نوادر ابن رستم لو شهد

بختلاف ما لو شهدوا على نصراني فأنهم ي

لا تقبل عليه **مد**
وروي المولى عن أبي يوسف أنه قال لا أقبل شهادة أهل الذمة على اسلام الكافر في حالة الحياة وأقبلها بعد الموت وان لم يكن له ميراث يجب لاحد بشهادتهم وروي عمرو بن أبي عمري في الاملاء في رجل من أهل الذمة مات فشهد مسلم عدل أو مسلمة أنه أسلم قبل موته وأنكر أولياؤه من أهل الذمة ذلك خبرا أنه لا ولياؤه من أهل الذمة بحاله وأنه ظاهر قال ويقتضي للمسلمين أن يغسلوه ويكفنوه ويصاوموا عليه وكذلك ان كان محمدا من قذف بعد أن يكون عدلا كذا في الحادى عشر من شهادات التاتارخانية **مد**

وفي تهاداة العدة للصمد والشهيد ذميان شهدا على ذمي أنه أسلم لا تقبل لأن في زعمهما أنه مر تد وشهادة أهل الذمة على المرتد لا تقبل **مد**

وفي مقطعات شهادات الظهيرية لو شهد رجل وامرأتان من أهل الاسلام أنه أسلم وهو يجبر على الامام على الاسلام ويجبر ولا يقتل لأن نفسا مالا تقتل بشهادة النساء في موضع ما **مد**

رجل مات وترك ابنتين فشهد مسلمان أن أباهما مات نصرانيا وشهد نصرانيان أنه مات مسلما تقبل شهادة النصرانيين لاثبات الاسلام كذا في شهادة العدة للصمد والشهيد **مد**

(٢) لأن شهادتهم على اسلامه في حكم الميراث قامت على أولياؤه الكفار وشهادة بعضهم على بعض حجة كذا في الختامية في فصل الشهادة الباطلة **مد**

ولا يصلى عليه بشهادتهم (١) من المحل المزبور وتسامه فيه شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو يجبر على مجز شهادتهما **مد** وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين وبتر على دينه وجميع أهل الكفر في ذلك سواء ولو شهد نصراني على نصرانية أنها قد أسلمت جازت وقد أجبرتها على الاسلام ولا تقتل وهذا كله قول أبي حنيفة وفي نوادر ابن رستم تقبل شهادة رجل وامرأتين في اسلام رجل نصراني ويجبر على الاسلام ولا يقتل في قول أبي يوسف **مد** وكذا شهادة النصرانيين على نصراني أنه أسلم وقال محمد لا تقبل شهادتهم ما ولا يجبر على الاسلام كما قال أبو حنيفة الكل في الاجناس في كتاب ألفاظ الكفر من الخلاصة **مد** وفي المنتقى شهد نصرانيان على نصراني أنه مات مسلما وليس له ميراث يجب لاحد لا تقبل شهادتهما ولا نجعله مسلما وعن الثاني أنه لا تقبل في الحياة وتقبل بعد الموت بخلاف ما لو مات نصراني عن ابن نصراني وابن مسلم فبرهن الابن المسلم نصراني على أنه مات مسلما وسأل الميراث تقبل في حق المال ويرث منه الابن المسلم (٢) واذا قضى به نجعله مسلما وصلى عليه في نوع في الشهادة على النقي من شهادات البرازية **مد** ولو لم يشهد على اسلامه غير الولي يصلى عليه بقوله وليه المسلم ولا يكون له الميراث في فصل الشهادة الباطلة من الخاتمة **مد** مسلم ياع عبدا من نصراني فاستحققه نصراني بشهادة نصرانيين لا يقضى له لأنه لو قضى لرجع بالنقن على المسلم ولو كان المشتري النصراني باعه من مثله وسلمه ووجد المشتري به عيبا وبرهن نصرانيين على أنه كان معيبا بهذا العيب عند البائع المسلم قبل قبض النصراني برده على النصراني بالعيب وليس له أن يرده على المسلم حتى يبرهن على العيب عنده بشهادتين مسلمين وفيه نصراني قال لعبد المسلم أنت حر ان دخلت هذه الدار فشهد نصرانيان بتحقيق الشرط لا تقبل في نوع في الشهادة على النقي من البرازية **مد** قال في المنتقى عبدا باعه نصراني ثم باعه المشتري من نصراني آخر ثم وثم حتى تدوايته عشرة أيدي من الباعة كاهم نصارى ثم أسلم واحد منهم ثم ادعى العبد أنه حر الاصل وأقام على ذلك شهودا من النصارى قال زفر لا تقبل بينته سواء أسلم أو لم أسلم أو آخرهم أو واسطهم حتى يقيم البيعة من المسلمين وقال أبو يوسف ان كان المشتري الآخر هو الذي أسلم لا أقبل بينته وان كان غيره أسلم أقضى وترادوا النقي فيما بينهم حتى ينتهي الى المسلم فلا يؤخذ برده النقي ولا من قبله من الباعة وهذا قول أبي حنيفة وزفر في الحادى عشر في شهادة أهل الكفر والشهادة عليهم من شهادة التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني **مد** قال ابن سماعة عن محمد في نصرانيين شهدا على مسلم ونصراني أنهم قاتلا مسلما عمدا قال لا يجوز شهادتهما على المسلم وأدرا عن النصراني القتل واجعل عليه الدية في ماله من المحل المزبور **مد** ولا تقبل شهادة كافرين على شهادة مسلمين وعلى عكسه تقبل في شهادة أهل الذمة من المحيط للسرخسى ملخصا **مد** ولا تقبل شهادة أهل الذمة على كتاب قاضى المسلمين لذمتي على ذمتي في الرابع والعشرين من قضاء المحيط البرهاني **مد**

(٣) التماس في الاختلاف بين الدعوى والشهادة واختلاف الشاهدين **مد**

قال الشهادة لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى اثباتها أو بقتصان كذا فان ذلك لا يمنع قبولها

(١) وفي الرابع عشر من دعوى النصاب يعني نصاب الفتى اذعى العنق على ر - ل فشهدوا أنه حر لا تقبل وفي الامة تقبل لان الدعوى ليست بشرط في حقها وكذا في الطلاق والوقف قال وقال القاضي الامام (٣٩٥) ودعوى العنق والشهادة أنه حر مقبولة

وعلى هذا اذا ادعى أنه حر الاصل فشهدوا أنه اعتقه فلان تقبل لانهم شهدوا بأقل مما ادعاه وفيما ذكرنا وان شهدوا بكرا لان الاصل هي الحرية وهم شهدوا بذلك قال وقال الامام خالي اذا شهدوا أنه اعتقه فلان لا تقبل اذا ادعى هو حرية الاصل لانه ادعى أنه ماجرى الرق عليه أصلا وهم شهدوا على وجه يحتمل ذلك

رجل ادعى ان مولاي اعتقني وشهد الله حر ترة لانه يدعى حرية عارضة وشهدا بحرية مطلقة فيصرف الى حرية الاصل وهي زائدة على ما ادعاه وقيل تقبل لانهما لما شهدا أنه حر يشهد بنفس الحرية اقول فيه نظر لانه لا يندفع به ما مر من دليل الرد قال والامة لو ادعت أن فلانا اعتقني وشهدا أنه حر ترة تقبل اذا الدعوى ليست بشرط هنا ولو ادعى حرية الاصل وشهدا أن فلانا حر ترة قيل ترد وقيل تقبل لانهما شهدا بأقل كذا في الحادي عشر من الفصول ملخصا

(٢) أي في جنسه أو مقداره كما في المبسوط وخزانة الاكمل

(٣) قوله (قيد) أي فاضى يبيع

(٤) وفي شراء الاقضية شهدا على البيع بلايمان الثمن ان شهدا على قبض الثمن تقبل كذا في زبدة الفتاوى في الفصل الثالث من الباب الثاني من الشهادات

(٥) ادعى أن مولاي اعتقني منذ أربع عشرة سنة وشهدا على عتقه سبع سنين تقبل

قبولها ما ناله لو شهدا على اقراره بما لا يقل عن يوم كذا والمذمى لم يذكر اليوم أو شهدا ولم يؤخر خاوا المذمى أن يخ أو شهدا أنه أقتر في بلد كذا وقد أطلق المذمى أو ذكر المذمى المكان ولم يذكره أو ذكر المذمى مكانا وهما سما غير ذلك المكان أو قال المذمى أقتر وهو راكب فرس أو لايس حمامة وخا لا أقتر وهو راجل أو راكب حمار أو لايس قلسوة واشباه ذلك فإنه لا يمنع القبول لان هذه الاشياء لا يحتاج الى اثباتها فذكرها والسكوت عنها سواء وكذا لو وقع مثل هذا التفاوت بين الشهادتين لا يضر من شهادات القاعدية عبيد في يدي رجل يزعم أنه ملكه فادعى العبد عليه أنه حر الاصل وشهدت الشهود أن صاحب اليد اعتقه لا تقبل وقيل تقبل وعلى العكس لا تقبل وقيل تقبل في الوجهين جميعا (١) في السابع والعشرين من دعوى التنازع خاتمة ادعى شراء دار في يد رجل وشهد شاهدان ولم يسميا الثمن والبائع ينكر ذلك فشهدا بينهما باطله وكذا لو سميا الثمن واختلفا في جنسه أو في مقداره وان شهدا على اقرار البائع بالبيع ولم يسميا الثمن ولم يشهدا قبض الثمن فالتشهادة باطله وان قالوا أقتر عندنا أنه باعها منه واستوفى الثمن ولم يسم الثمن فهو جائز في الشهادة في الشراء والبيع من المبسوط ملخصا شهدا بالشراء وسميا الثمن تقبل وان لم يسميا أو اختلفا في الثمن (٢) ولم يشهدا قبضه لا تقبل وان شهدا قبض الثمن تقبل الشهادة على الشراء المجرد والبيع في يد البائع تقبل وان كان في يد غيره لا تقبل الا اذا شهدا أنه اشتراه والبائع يملكه أو ملك هذا المذمى اشتراه من فلان كذا ونفقه الثمن أو أنه اشتراه وقبضه وان شهدوا أنه باع وسلم تقبل وان شهدوا أنه باع وكان في يده ولم يشهدوا بالتسليم قبل تقبل وقيل لا تقبل في الشهادة في البيع والشراء من شهادة الوجهين للسرخصي ادعى محدودا بسبب الشراء من فلان ووقع الثمن اليه وقبض المذمى بالزضافة شهدوا بأنه ملكه بالشراء منه لا تقبل الشهادة لانه دعوى الملك بسبب والقاضي أيضا لا بد أن يقضى بذلك السبب ولم يذكروا الثمن لا قدره ولا وصفه والحكم بالشراء بمن مجهول لا يصح في الجنس الثالث من شهادة البرازية تقبل زيادات الشهادة ادعى يبيع شيء بمن معلوم فشهدوا بالبيع فسألهم القاضي عما به أي كم كان الثمن فقالوا لا نعلم قال لا نسمع وفي النكاح تسمع قلت قال (قيد) (٣) ان قالوا وسلمه اليه تقبل والا فلا قياسا على مسئلة المنتقى ولو شهدوا بالصلح بأن قالوا سلم اليه بدل الصلح تقبل والا فلا (٤) في أحكام الشهادة من الفتاوى الصيرفية وفي المنتقى ادعى ملكا مطلقا مؤثرا وقال قبضه منه منذ شهر وشهدا على مطلق الملك بلاتاريخ لا تقبل وعلى العكس تقبل في المختار وقيل لا ودعوى الملك بالاثبات كدعوى الملك المطلق ادعى أنه اشتراه منذ سنة وشهدا على الشراء مطلقا بلا تاريخ تقبل وعلى القلب لا ادعى أنه اشتراه منذ شهرين وشهدا على شرائه منذ شهر تقبل وعلى القلب لا (٥) في الثالث من شهادة البرازية والطلاقة وقامه فيه وفيه لو ادعى ملكا مؤثرا وشهدا على مطلق بلاتاريخ لا تقبل ولو شهدا أحدهما بملك مؤثرا والاخر بمطلق الملك فلو ادعى ملكا مؤثرا خا ترة الشهادة ولو ادعى المطلق تقبل ويقضى بملك مؤثرا في الحادي عشر من الفصول وفي العتاق ادعى أنه له منذ سنة وشهدا أنه له منذ سنتين لا تقبل وعلى القلب تقبل في الثالث من شهادة زبدة الفتاوى (ط) ادعى أن فلانا قال خسمائه

منه من ثمن شراء منى وخمسائة من ثمن متاع شراء منى وشهادة مطلقة تقبل في خمسائة
 وذكر السبب ليس بشرط وهذا نص على أنه في دعوى الدين بسبب لو شهدا به مطلقا تقبل
 ولا يشترط ذكر سببه وبه أفنى (ط) في الحادى عشر من الفصولين (الكبرى) ولو ادعى
 ألفا وقال خمسائة منها من ثمن عبد قد قبضه وخمسائة من ثمن متاع قد قبضه فشده له أحد
 الشاهدين بخمسائة من ثمن عبد قد قبضه وشهد الآخر من ثمن متاع قد قبضه يجوز من
 ذلك خمسائة ويجهل المتاع هو العبد (هـ) في الحادى والعشرين من شهادات التاتارخانية
 وكذا من شهادة الولوالجية * قال ادعى ألفا من ثمن الجارية فشدها مطلقا يقبل وكذا لو
 شهدا على اقرار المذعى عليه بالالف مطلقا وان ادعى ألفا مطلقا فشدها بالالف من ثمن
 الجارية تقبل أيضا من دعوى القاعدية ملخصا * قال محدودة دعوى كدب بيب معلوم
 وهو الشراء وكرواهان بملك مطلق كواهى دادند قاضى نشيد باز همين كواهان كواهى
 ميدند بمر ملك بى دان سبب معلوم بشنونه باني أجاب في (٢) من المحل المزبور * وفي الجامع
 ادعى ملكا مطلقا وشهدا بسبب معين تقبل وفي العكس لا وفي الاجناس بسأل الحاكم
 المذعى بطلق الملك المالك بالسبب الذى شهدا أم بسبب آخران قال به قضى وان قال بآخر
 لا يقضى بشئ أصلا وفي الاقضية الشهادة بالملك المطلق اذا كان الدعوى ملكا بسبب
 كالشراء انما لا تقبل اذا كان دعوى الشراء عن رجل معلوم وهو فلان بن فلان انما اذا
 قال اشتريت من رجل أو قال من محمد تقبل الشهادة على الملك المطلق وذكر الوارث قبل
 لا تقبل وان ادعى من مجهول لان في هذه شهادة بزيادة ما يدعيه فلا تقبل وفي المحيط
 ادعى الشراء من رجل أو ادعى الارث من أبيه فبرهن على الملك المطلق لا تقبل وهذا اذا
 ادعى الشراء من معلوم أما لو ادعى من مجهول بأن قال من محمد مثلا وشهدا بالملك المطلق تقبل
 وسيأتى في الدعوى في أول الثالث من شهادات البرازية وكذا في أوائل الحادى عشر
 من الفصولين * ادعى الشراء مع القبض وشهدا بالملك المطلق فقبضه اختلاف المشايخ
 وجواب الأكثر على عدم القبول وذكر القاضى ادعى بسبب وشهدا بالملك المطلق لا تسمع
 ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه الاولى حتى لو قال أردت بالملك المطلق المقيد بسمع كالمتران برهن على
 أنه له وفي الذخيرة الفتوى على أنه لا تسمع ولا تقبل ويكون تناقضا (٢) في نوعى الدفع
 من دعوى البرازية ويحجى بقبضه في الثاني عشر من الدعوى من مجموعنا هذا * (م) ادعى
 الشراء فشهدا بالهبة والقبض لا تقبل فان قال بجده في الشراء فاستوهبته وأعاد الهبة على
 الهبة والقبض تقبل في الثالث من شهادات زبدة الفتاوى * ولو ادعى أنه له ورثه من أبيه
 وجايعه شهدوا له أنه له ولا خيه الغائب ميراث عن أبيهما جازت شهادتهما لانهم
 شهدوا له بأقل مما ادعى في الشهادة التي تخالف الدعوى من شهادة الخاتمة * ادعى خسين
 دينار بسبب الكفالة وخسين بسبب القرض فشدها أنه عليه مائة ولم يذكر والسبب
 تقبل في الحادى عشر من دعوى تصليب الفقهاء * ادعى بسبب وشهدا بالملك المطلق ان
 كانت الدعوى في الدين تسمع وان كانت في العين فلا والفرق معلوم من دعوى القاعدية *
 (ط م) ادعى على آخر دينا بسبب وشهدا بالدين مطلقا تقبل وأتمه بخارى بأجمعهم أجابوا به

(١) ووقع في الخاتمة في أوائل باب الدعوى
 قضى للمذعى بالقبض والظاهر أنه سهو من
 النسخ
 (ترجمة)

(٢) ادعى محدودة واحدة بسبب معلوم
 وهو الشراء وشهدت الشهود على الملك
 المطلق ولم يسمع القاضى ثم شهدت الشهود
 على الملك بذلك السبب المعلوم هل تسمع
 أم لا أجاب لا

(٣) وفي آخر الباب الثالث من شهادات
 النصاب قال القاضى الامام بهنى قاضى خان
 لا تقبل لانه أقر أن ملكه بسبب الشراء
 واقرا بهجة عليه ويحجى مقامه في الثاني
 عشر من كتاب الدعوى من مجموعنا هذا
 شهد

(ش) لا تقبل كما في دعوى العين (ط) في شهر هذا الاختلاف المشايخ ولو ادعى المدعيون قضا دينه وهو ألف فشهدوا له أنه أعطى لرب الدين ألفاً ولم يقره ولو اعن الدين فقبه اختلاف المشايخ فنية في الاختلاف بين الشهادة والدعوى وكذا في الحادى عشر من الفصولين * وان ادعى رجل دينار على رجل ولم يبين السبب فشهدت الشهود بالسبب جازت شهادتهم وان ادعى ديناً بسبب فشهدت الشهود بالملك المطلق قبل لا تقبل شهادتهم (١) كالواضى ملكا بسبب فشهدت الشهود بالملك المطلق والصحيح أنهم لا تقبل ذكره في كفالة الاصل قاضيان في أوائل باب الدعوى * (جو) شهدوا أم المرأة وحلته قبل لا تقبل ما لم يشهدوا على العقد وقبل أشار محمد الى أنهم لا تقبل فانه قال لو قال المنهوه وعليه بالزنا اني تزوجتها أو قال هي امرأتى درى عنه الحق سوى بين الامرين فدل أنهم ما را حدة قبل كذا (كفو) * وفي (ط) ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوحته أو ادعى أنها منكوحته وشهد أنها تزوجها تقبل اذ النكاح سبب متعين ليكون المرأة منكوحته فاستوى ذكره وتركه * (فش) ادعى نكاحها مطلقاً بلا تاريخ وشهد أنها تزوجها في شهر كذا لا يقبل لا كذاب المتدعى شهوده وفي عكسه قبل في الفصل العشرين من الفصولين * شهدا بتزويج الاب لا يقبل من اليه القبول تقبل اذ النكاح معاوضة فتكون الشهادة بالايجاب شهادة بالقبول وكذا لو شهد أحدهما كاهن بخواست ابن زن راو شهد الآخر ابن زن خود را بن داد (٢) تقبل وكذا لو شهد أحدهما أنه باعه منه وشهد الآخر أن هذا اشتراه منه وتكون الشهادة بالشراء شهادة بالبيع في آخر الحادى عشر من الفصولين وكذا في الرابع عشر من العمادية * ادعى أن وليها تزوجها منه فانكرت فجاء بشاهدين شهد أحدهما أنها تزوجت نفسها منه والآخر أن وليها تزوجها منه لا تقبل للتناقض ولو كان ادعى بعد هذه الشهادة والدعوى انها تزوجت نفسها منه وشهد بذلك تقبل ولا يكون تناقض لان التزوج عما يكثر فيمكنه التوفيق بأن يكون الولي زوجها ثم تزوجت نفسها منه في الرابع عشر من نكاح البرازية * وفي (فش) ادعاء النكاح مطلقاً وشهد بسبب ثم شهدا بطلاق تزوجها ثم شهدا بالملك الماشهدا بسبب سبب دعوى المطلق على السبب فلا تقبل شهادتهما بالمطلق بعده ولو شهدا بطلاق ثم بسبب تقبل شهادتهما لانهما شهدا ببعض ما شهدا به أو لا تقبل (٣) ولو ادعى ساجا فشهدا بطلاق تقبل لاني عكسه لان دعوى المطلق دعوى أولوية الملك على سبيل الاحتمال وشهادة التناج شهادة أولوية الملك على التيقن فقد شهدا بأكثر مما ادعاه فترد وهذه المسئلة تدل على أنه لو ادعى ساجا ثم طه قاتل لا ولو ادعى مطلقاً ثم ساجا * (ط) ادعى ساجا وشهدا بسبب نرد * (فش) لو ادعى مطلقاً فشهد أحدهما بطلاق والآخر بسبب تقبل بخلاف عكسه ويحكم على حادث ولا يكون له الزوائد (ج) لا تقبل الشهادة في أوائل الحادى عشر من الفصولين * (ط) ادعى أنه له وقضه ذواليد بخير حق وأرخ وشهدا بقض مطلق لا تقبل لان الشهادة بقض مطلق بلا تاريخ تحتمل على الحال والمتدعى يدعى الفعل في الماضي والفعل في الماضي غير الفعل في الحال كمالواضى قتلته منذ شهر وشهدا بقتله في الحال وكذا لو ادعى قضاه مطلقاً وشهدا بقض مؤرخ لا تقبل لما مر الا اذا وافق وقال أردت بالمطلق قبضها من

(١) الظاهر أن القائل شمس الاسلام قال في آخر الباب الثالث من شهادات النصاب لو ادعى الدين بسبب القرض وهم شهدوا بالدين مطلقاً أفق شمس الاسلام الا وزن جندى أنه لا تقبل على قياس الملك

(ترجمة)

(٢) أن هذا طلب هذه المرأة وشهد الآخر أن هذه المرأة أعطت نفسها هذا اه

(٣) وفي البرازية في نوع في الشهادة على الشراء شهدا بالشراء بسد ما شهدا به بالملك المطلق تقبل

ذلك الوقت فتقبل قبل تقبل فيه بلا توفيق لأن المطلق أكثر وأقوى من الخرخ فشهد بأقل
عما ادعاء ولو ادعاء أنه له منذ سنة وشهد أنه له منذ عشرين سنة لا تقبل وفي عكسه تقبل لأنهما
شهد بأقل مما ادعاء ولو ادعى شراؤه بتاريخ وشهد أنه لا تاريخ أو عكس قبل تقبل وقبل لا
* (فش) ادعى قبضه بغير حق وشهد أنه تقبل ويحمل القبض على القبض الحالى كما مر سواء
كان في الدعوى أو الشهادة قلوا رخ المذمى لا الشاهد أو عكسه تزدهم أنه لا اختلاف
الوقت في الفعل كما مر بخلاف البيع فإنه قول والاختلاف في القول لا يمنع وفيه ادعاء ارثا
من أبيه وبرهن على ملك مورثه فشهد أحدهما بطلاق والآخر بسبب يحكم لمورثه بذلك
بسبب ويحتمل مطلق الشاهد الآخر على المقيد من المحل المزبور ولو ادعى أنها منكوحته
ولم يدع التزوج وشهد أنه تزوجها أو ادعى أنه تزوجها وشهد أنها منكوحته تقبل اذ
النكاح سبب متغير لصيرورة المرأة زوجة فاستوى ذكره وتركه ولو ادعى ملكا في الحال
وشهد أنه كان ملكه تقبل لأنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت في زمان يحكم ببقائه عالم
يوجد المزبل من المحل المزبور وتماه فيه ملخصا * (قنية) ادعى على آخر دين على مورثه
وشهد أنه كان له على الميت دين لا تقبل حتى يشهد أنه مات وهو عليه وفيه لو شهد على
اقراره بدين فقال المشهود عليه أنه شهد أن هذا القدر على الآخر فقال لأدري أهو
عليك الآن أم لا لا تقبل شهادته * (فش) لو شهد أنه كان ملكه فكانما شهد أنه ملكه
في الحال ولا يجوز للقاضي أن يقول امرؤ ملك لوى دانيست (١) فعلى هذا لو ادعى
دينا وشهد أنه كان له عليه كذا أو قال أو ابن قدر رذمت اين بود (٢) ينبغي أن تقبل كما
في العين * (٣) وفي (ط) ما يدل على قبولها فإنه قال لو أقر دين عند رجلين ثم شهد عدلان
عقده الشاهدين أنه قضى دينه فشهدا اقراره بشهادته أنه كان عليه ولا يشهدان أنه عليه
وفيه وكذا لو شهد أحدهما أنه ملكه والآخر أنه كان ملكه تقبل شهادتهما لا اتفاقهما أنه له
في الحال معنى لما مر (٤) وكذا الشهادة على النكاح والاقرار به فإنه ذكر في (فش) ادعت
نكاحه فشهد أحدهما أنها امرأته والآخر أنها كانت امرأته تقبل وكذا لو شهد أحدهما
أنه أقر أنها امرأته والآخر أنها أقر أنها كانت امرأته لأن الشهادة باقراره بنكاح كان شهادة
باقراره بنكاح حالي لأن ما ثبت يتي قال فعلى هذا لو ادعى ملكا مطلقا وشهد أنه ورثه من أبيه
ولم يتعرض للملك في الحال أو شهد أنه شراؤه من فلان ولم يتعرض للملك في الحال تقبل ولكن
ينبغي للقاضي أن يسأل شهوده هل تعلمون أنه خرج من ملكه وكذا لو ادعى أنها امرأته
ومتكوح حتى ونهد أنه كان تزوجها ولم يتعرض للحال تقبل من المحل المزبور * (فج) لو ادعى
دينا وشهد باقراره بالمال تقبل وتكون إقامة البيئة على اقراره كإقامة البيئة على السبب *
(نبي) أفتى (شيب) بأنه لا تقبل * (ط) ادعى دينا وشهد أحدهما بالمال والآخر باقراره
بالمال تقبل وكذا (عدة) أيضا (ح) تقبل عند أبي يوسف (فش) مثل هذه الشهادة لم تقبل في
العين لأنه حكم المطلق أنه استحق برؤائه والمالك بالقرار بخلافه أقول الفرق بين العين
والدين أن الدين لا يحتمل الزوائد فلا يلزم اختلاف المشهود به بخلاف العين * (فش) ادعى
قرضا فشهد باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب * (بس) ولو شهد أحدهما بالقرض والآخر

(ترجمة)

(١) تعرفان اليوم أنه ملكه اه

(ترجمة)

(٢) هذا المقدار يكون له في ذمة هذا اه

(٣) اعلم أن عدم القبول مجزوم به في النقل

السابق وأما قوله ينبغي فهو من كلام

العمادى في فصوله فلا يفتى به وأما قوله

إن الفرع يدل على القبول فقد رده في فتح

القدير بأنه غلط ولا يدل على القبول

فكان المعتمد في المذهب عدم القبول

وكذا أفتيت به مرارا لكن يحتاج الى

الفرق بين الشهادة في العقد وبين الدين

فإن المصرح به في البزانية وغيرها بأنه

في العقد تقبل ابن نجيم في تعليقه على

الفصولين

(٤) من أنها ثبتت الملك في الماضي وما ثبت

في زمان يحكم ببقائه عالم يوجد

المزبل

(ترجمة)

(١) هذا شيء ينسب للاعطاء هـ

(ترجمة)

(٢) ينسب للاعطاء هـ

(٣) لعل وجه النظر أن على هذا ثبت

الادنى وأدناهما الودبعة هـ

(٤) ذكر المسئلة في المحط في الفصل

الثلاثين من كتاب الدعوى وقال فيه كذا

ذكر في الجامع الصغير وذكر الطحاوي

عن أصحابنا جميعاً أنه لا يقضى بالقرض

ودليل القول مذكور فيه هـ

(٥) وكذا في الخامس عشر من الاستروشنية

هـ

(٦) وإن كان المشهود به من جنس الفعل

حقيقة وحكما كما انصب والجنائية

واختلاف الشهود في المكان والزمان

أو في الانشاء والاخبار لا تقبل شهادتهم

فاضتيان في فصل في اختلاف الشاهدين

رحمه الله هـ

(٧) كذا في خزانة الاكل نقل من فتاوى

صاعد هـ

(٨) وفي الثالث من شهادة المتبينة ان شهدا

على معاينة القبض جازت عندهما وعند

محمد ان شهدا على اقرار الزمان والواهب

والمتصدق جازت وعلى معاينة القبض لا

هـ

بأقراره بالقرض تقبل (فش) * ادعى درهما قرضا وشهدا به هذا اللفظ كه واداد نيت (١)

لا ثبت القرض اذا القرض بكاهوداد نيت (٢) فكذا الودبعة داد نيت وقيل يثبت

القرض لان داد نيت ايضا أقول فيه نظر (٣) ولو قال داد نيت بسبب القرض تقبل (٤)

من الحمل المزبور (٥) * ولو ادعى الاداء وشهدا أحدهما أنه أداا والاخر أن الدائن أقتر

بقضه لا تقبل لان أحدهما شهد بالفعل والاخر بالقول * (ط) شهدا بألف فقال أحدهما

انه أقرضه والاخر انه أقرضه ثم قضا يثبت القرض لا القضاء * (مجي) شهدا بألف فقال

أحدهما قضا منه خمسمائة يثبت الالف لا القضا الا أن يشهد معه آخر ويثبت لمن علم ذلك

أن لا يشهد بألف حتى يقر المذعي أنه قبض خمسمائة * (فقط) الشهادة بعبء قضاة بالفعل

كرهن ووصية وصدقة يطلها الاختلاف في زمان ومكان الا عند محمد وفي البيع والاجارة

والصلح والمطاع لا يطلها الاختلاف في زمان ومكان وكذا لو شهد أحدهما بعبء والاخر

بأقراره لا يضر وكذا القرض ولو كان تمامه بقبض ولو شهد أحدهما بأقراره اليوم بألف

والاخر بأقراره أمس بألف تقبل * (ص) لو اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء

واقرا بأن شهدا أحدهما على انشاء والاخر على اقرار فان كان هذا الاختلاف في الفعل

حقيقة وحكما بمعنى في تصرف فعلي كجنائية وغصب أو في قول ملحق بالفعل كتحكاح انضمه

فعل لا وهو احضار الشهود يمنع قبول الشهادة وإن كان الاختلاف في قول محض كبيع

وطلاق واقرا وابرأ وتحريرا وفي فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وإن كان

القرض لا يتم الا بفعل وهو التسليم لان ذلك محمول على قول المقرض أقرضتك فصار

كطلاق وتحرير ويبع ولو شهدا برهن فاختلغا في زمانه أو مكانه وهما يشهدان على معاينة

القبض تقبل وكذا شراؤه وصدقة لان القبض قد يكون غبر مرة ولو شهدا بأقرار

واهب أو متصدق أو رهن بالقبض تقبل * (صه) الاختلاف لا يخلو عن وجوه ثلاثة أما في

زمان أو مكان أو انشاء واقرا وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه أما في الفعل أو في القول أو

في فعل ملحق بالقول أو في عكسه أما الفعل كغصب فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة

وأما القول المحض كبيع ورهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما الفعل الملحق بالقول وهو القرض

فلا يمنع وأما عكسه كتحكاح فيمنع (٦) من الحمل المزبور * ولو شهدا أحدهما أنه وقفها يوم

الخميس وشهدا الاخر أنه وقفها يوم الجمعة قبلت الشهادة قيل هذا على قول أبي يوسف

أما على قول محمد فلا تقبل الشهادة لان الوقف وإن كان قويا الا أنه يتضمن فعل التسليم

فإن التسليم عند محمد شرط صحته وكل قول يتضمن فعلا كالتحكاح واختلافه في الزمان

أو المكان لا تقبل الشهادة في الثاني عشر من وقف الذخيرة * ذكر في الجامع أنه اذا ادعى

ملكاً فجاء بشاهدين فشهدا أحدهما أنه ملكه وشهد الاخر على اقرار المذعي عليه أنه

ملك المذعي لا تقبل (٧) ولو كان المسمود به قولاً لا يتم الا بفعل كالتحكاح واختلاف

الشهود على هذا الوجه لا تقبل شهادتهم وإن اختلفوا في عقد لا يثبت حكمه الا بفعل

القبض كالهبه والصدقة والرهن فان شهدوا على معاينة القبض واختلفوا في الايام

والبلدان جازت شهادتهم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٨) والقباس أن لا تقبل

(١) فان صبغة انشاء القذف بازاني وصيغة اخباره قول القاذف قد ذنبه بازانا وشقته بازانا او قلت بازاني فصبغة انشاءه مخالفة صبغة اخباره فلا تنفق الشهادة بخلاف البيع فان صبغة انشاءه بعت منه وكذلك صبغة اخباره فالتشهاد على أحدهما موافق للشهادة على الآخر فتقبل بخلاف ما ذكره في التسهيل (٤٠٠) في فصل يجب توافق الشهادة والدعوى بعد (٢) وفي الحادي عشر من القصول

وهو قول زفر ومحمد وان شهدوا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق بالقبض جازت الشهادة في ذوالهم ولو شهدا على الرهن فشهد أحدهما على معاتبة القبض والآخر على اقرار الرهن بالقبض لا تقبل هذه الشهادة ويكون الرهن في هذا بمنزلة الغصب فان اختلفت شروط الرهن في جنس الدين أو في مقداره لا تقبل كما لو اختلفت شروط البيع في جنس الثمن أو في مقداره فاضحيان في الشهادة التي تخالف الدعوى من الشهادات برهن المالك فشهد أحدهما أن قيمة الغصب كذا وشهد الآخر على اقرار الغاصب به لا تقبل برأيه قبيل الثاني من الغصب (لط) شهد بنحو بيع والآخر باقراره به تقبل لانه قول فلا ترد الا اذا كانت صبغة الانشاء مخالفة صبغة الاخبار كقذف شهد به وآخر باقراره (١) ولو شهد بنحو غصب وآخر باقراره به لا تقبل لانه فعل في الحادي عشر من القصول (٢) فاعلم شاهدان على الصلح فألجأهما القاضي الى بيان التاريخ فقال أحدهما أظن انه منذ سنة بعة أشهر وأقل أو أكثر وقال الآخر أظن انه منذ ثلاث سنين أو يزيد لا تقبل لما اختلفا في هذا الاختلاف الفاحش وان كانا لا يحتاجان الى بيان التاريخ (٢) فتنبه في اختلاف الشاهدان من الشهادات وكذا في دعوى ببيعة الله وعتابه فيه وفي المتنقي شهدا على اقرار رجل بعمال الاتهما اختلفا في الزمان أو المكان أو البلدان قال الامام تقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا محلها وزمانها وقال الثاني لا تقبل لكثرة الشهادات بازور فأبطلها بالتممة (٣) ولو على الاقرار بالبيع والايضا واختلفا في الزمان والمكان تقبل ولو سألهما القاضي عن الزمان أو المكان فقالا لا نعلم تقبل لانهما لم يكلفاه قال أحدهما أقر في المسجد وقال الآخر في السوق أو قال أحدهما أترغوة والآخر عتية تقبل برأيه في نوع في اختلافهما في الرابع من الشهادة • ولو اتفق الشاهدان على الاقرار من واحد بعمال واحد واختلفا فقال أحدهما كذا جاعا في مكان كذا وقال الآخر كذا في مكان كذا وقال أحدهما كان ذلك بالعداء وقال الآخر كان ذلك بالعشي فالتشهاد جازة لانهما اختلفا فيما لم يكلفاه لانهما لو شككاه جاز فلا يصير هذا لاختلاف ما فعلا في الخامس من شهادة لولو الجلية ملخصا • ولو ادعى دارا في يد رجل أنها له فجاء بشاهد من فشهد أحدهما أنها له ورثها عن أبيه ونشهد الآخر أنه ورثها من أمه فالتشهادة باطلة لانه لا وجه لتوفيق بين الشهادتين وكذا لو شهد أحدهما أنه اشتراها من فلان وهو على كذا وشهد الآخر أن فلانا آثر وهما منسبه وهو قبضها (٤) فاضحيان في الاول من المسئلة التي يكذب المذعي شاهده • وجلان شهدا رجل على رجل بألف درهم من عن جارية باعها منه فقال البائع انه قد أشهدهما عليه والذي لي عليه من المتاع أجرت شهادتهما وأؤيد المسئلة اذا شهدوا على اقرار المذعي عليه بتمن الجارية فان المسئلة مستورة في الكذب أن من ادعى على آخر ألف درهم من مبيع والشهود شهدوا على الآلاف من ضمان جارية غصبها وقد هلك لا تقبل هذه الشهادة وبمثلها في الاقرار تقبل وكذا في الكدالة لو شهدوا أنه أقر أنه كمل بألف درهم عن فلان فقال الطالب انه قد أقر بذلك لكن الكدالة كانت عن فلان آخر كان له أن يأخذ المال لانهما اتفقا فيما هو المتصور فلا يضرهما الاختلاف في السبب ولو قال الطالب انه لم يقر بها وانما أقر أنه كمل

بعلامة (ص) سكت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسا لهما القاضي فقالا لا نعلم ذلك تقبل شهادتهما لانهما لم يكلفا حفظ ذلك بعد

(٣) في الحادي والعشرين من المحيط البرهاني قال أبو يوسف ما قاله أبو حنيفة قياس لكن أسخن فأبطل الشهادة بالتممة لكثرة الشهادات بازور بعد

(٤) ولا يقال اذا اختلف الشاهدان في سبب الملك فقد اتفقا على الملك له فوجب أن يقضى له بالملك كما لو قال لفلان على ألف من قرض فقال الآخر له لا بل من عن مبيع يقضى له بالآلاف واختلف السبب لا يضر وكذا لو شهدا أنه أقر أنه كمل للمذعي بألف درهم عن فلان فقال الطالب قد أقر بذلك لكن الكدالة كانت عن فلان آخر كان للمذعي أن يأخذ المال وكذا لو شهدا أنه بألف درهم من عن جارية فقال البائع انه قد أشهدهما على هذه الشهادة والذي لي عليه ألف درهم من عن متاع آخر أو شهدا الشهود على الاقرار بأن من ضمان جارية غصبها منه وقد هلك لا تقبل هذه الشهادة بخلاف الاقرار لآل السبب (٧) انما لا يعتبر اذا كان حكم السببين واحدا كما في الاقرار فان الآلاف الواجب بالقرض والغصب واحد وأما ههنا حكم السببين مختلف لان المأوروث من الآب يتضمن حقوقا غير ما يتضمنه المأوروث من الأم من قصاص دون الآب وتنفيذ وصاياه وغير ذلك فلا تقبل كذا في فاضحيان في المحل المزبور عقيب هذه المسئلة

(٧) جواب لا يقال اه

عن فلان آخر فاشهادة باطل لانه كذب شاهده خلاصة في الثالث من الشهادة وكذا في البرازية ملخصا * رجلان شهدا بألف درهم لرجل على آخر وشهدا أنه قضى خمسمائة منه وقال المدعى على عليه ألف ومائة قضى شيئا منه وشهودى صادقة في الشهادة على ألف ورده ما في القضاء تقبل شهادتهم ما ولو قال شهودى بالالف حق وفي القضاء باطل وزور لا يقبل وكذا لو شهد الرجل على آخر بألف درهم وشهد أن للمدعى عليه على المدعى مائة دينار من المحل المزبور وكذا في الثانية في الاول من الشهادة التي يكذب المدعى شاهده * ولو شهدا بأية غصب منه هذين التوبين فقال المشهود له أمأأ أحدهما فلم يغصبه بطلت الشهادة ولو شهدا أن له على فلان ألفا وقضاء منها خمسمائة وكذب المدعى في القضاء فالشهادة جائزة (١) في العشرين من دعوى التنازعانية * (ص) ادعى كفالة فشهدا باقراره بهما أو شهدا أحدهما بما رارا لا آخر باقراره بهما تقبل (شخ) ولو شهدا أحدهما بكفالة والاخر بجرارة تقبل في الكفالة لانها أقل وهذا ان اللفظان جعل لا كلف واحد في الحادى عشر من الأصول * (فص) ادعت أرماء وشهدا أحدهما أنها غلبت لزوجها في دفعها اليها عوضا عن الدس بيمان (٤) وشهدا الآخر أنها غلبت لزوجها أقر أنه ملكها انقبيل لأن كل بائع مقر بالملك لشتره فكان ما شهدا أنه أقر أنه ملكها وقيل ترد لانه لما شهدا أحدهما أنه دفعه عوضا شهد بالعقد وشهد الآخر باقراره بالملك فاختلف المشهود به وأما لو شهدا أحدهما أن زوجها دفعه عوضا والاخر باقراره أنه دفعه عوضا تقبل لان اتفاقهما كالوشهدا أحدهما بالبيع والاخر باقراره به من المحل المزبور ملخصا * ولو شهدا أحدهما أنه أغتصبها وتزوجها وشهد الآخر باقراره بذلك ثبت العتق دون التزويج لان العتق يثبت بالاقرار دون التزويج عتابة في فصل فيما يجوز الشهادة به * وان اتفاقا في الزمان والمكان واختلاف في الاجل وكلفت الدعوى في الكفالة بالمال فقال أحدهما ككفل به الى شهر وقال الآخر كمل به الى شهرين فان كان المدعى يدعى أقرب الاجلين فالقاضي يقبل شهادتهما وان كان يدعى أبعد الاجلين لا يقبل شهادتهما (٣) وفي الذخيرة وكذلك لو شهدا أحدهما أنه حال وشهد الآخر أنه إلى أجل تقبل الشهادة اذا كان المدعى يدعى الحال وان كان يدعى الاجل لا تقبل الشهادة (م) وان كانت الدعوى في الكفالة بالنفس فشهدا أحدهما أنه عديم بأجل شهر والاخر باحل شهرين ذكر شيخ الاسلام في شرحه هذه المسئلة على التفصيل أيضا ان كان المدعى يدعى أقرب الاجلين قبلت الشهادة وان كان يدعى أبعد الاجلين لا تقبل وذكر شمس الائمة السرخسى في شرحه من غير تفصيل أن هذه الشهادة مقبولة في الخامس عشر من كفالة التنازعانية * وان اختلف الشاهدان في المال فشهدا أحدهما أنه ككفل به درهم وشهد الآخر بدنانير لم يجيب بهما دتهما شئ من ذلك ادعى الطالب أحدهما الصنفين أو ادعى الصنفين جميعا وان اتفقا في المال أنه ألف درهم الا أنهم اختلفا فقال أحدهما قرض وقال الآخر عن متاع وادعى المدعى أنه من غن مبيع لا يتقاضى له بشئ هذا اذا ادعى المدعى أحدهما الصنفين فان ادعى الصنفين جميعا قبلت شهادتهما وقضى له بألف درهم من المحل المزبور وفي الاقضية نعم شاهدان لرجل على

(١) وفي الجلس السادس من الفصل السابع عشر من دعوى الخلاصة أن تكذيب المشهود له الشهود وتفسيره اياهم قبل القضاء يمنع القضاء وبعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الجامع وحكى عن القاضي أبي علي النسفي أن تفسير المشهود له الشهود بعد القضاء لا يوجب بطلان القضاء وكذا في البرازية قبل الخامس عشر من الدعوى ع

(ترجمة)

(٢) هو ما يرسل الى الزوجة من جهة الزوج قبل الدخول ويقال لها التركى آغرلق وبسمى في عرف مصر بالنشان اه
(٣) وأما اذا اختلفا في الزمان والمكان سواء كانت الكفالة بمال أو بنفس تقبل ذكره في التنازعانية قبل هذه المسئلة ع

(١) يكن برديكري مدد على سيد مفرطاني دعوى زويك كراهيه مدد مفرطاني كراهي داده ويك كراه بره دلي طمناح ناني تقبل
برايجه كتر بود از دين دود فاضي حكم كند لان الجنس واحد وقد اتفقا على الاقل كذا في دعوى القاعد على الغالب في مسائله
(ترجمة) ادعى رجل على آخر مائة درهم عدلي يضمن دراهم مفرطاني وشهد شاهد على انهما من دراهم مفرطاني وشهد آخر على
انهما من دراهم طمناح خاني تقبل بالنسبة لا تقصهما ويحكم القاضي بذلك لان الجنس الخ (٢) وعلى هذا المائة والمائتان والثلثة
والطفئتان والطفلة والثلاث كذا في الهبة في باب الاختلاف في الشهادة من الشهادة وما في البرزفة ولو ادعى اثنين شهدا أحدهما
بألف والاخر بألفين تقبل على ألف اجمالا محتاجا في الكتب وذكر في البصر انه سهو عد (٣) والصلب يقتضي المغيرة فاقصها
على أقل المائتين جازان يقتضي بهادتهما (٤٠٢) بالاقل كذا في الثاني عشر من المحيط عد (٤) وان شهدا أحدهما بألف والاخر

بألفين لا تقبل هذه الشهادة في قول أبي
حنيفة على كل حال وأما على قولهما
ان كان المدعي يدعي أقل المائتين فكذلك
وان كان المدعي يدعي أكثر المائتين
جازت شهادتهما على ألف هذا اذ لم
يدع عقدا فان كان ذلك في دعوى العقد
فهو ثمان مسائل البيع والاجارة والكتابة
والرهن والعق على مال والخلع والصلح
عن دم العمد والذكاح أطلق البيع اذا
شهدا أحدهما أنه اشترى عبد فلان بألف
درهم وشهد الاخر أنه اشترى بألف
وخمسائة لم تقبل هذه الشهادة سواء كان
المدعي يدعي الشراء بألف أو بألف
وخمسائة سواء وجد الدعوى من البائع
أو من المشتري والاجارة قبل استيفاء
المنفعة ومضى المدة بمنزلة البيع قبل
التسليم فان كان ذلك بعد مضي المدة
واستيفاء المنفعة فهو دعوى الدين
والكلام فيه قد مضى والكتابة بمنزلة البيع
ان كان الدعوى من العبد وان كان من
المولى لا تقبل وفي الرهن ان كان الدعوى
من الرهن لم تقبل وان كانت من المرتهن
فهو بمنزلة دعوى الدين فتقبل البيعة في حق
ثبوت الدين ويثبت الرهن بألف ضمنه
ومبعا للدين وفي العتق على مال والخلع
ان كان الدعوى من العبد والمرأة فهي
دعوى العتق وان كان من المولى والزوج

رجل بألف درهم قال أحدهما يضمن وقال الاخر سود وليس فخل على الرد أو شهدا
يكز حنطة فقال أحدهما جدي وقال الاخر ردي أو شهدا أحدهما بألف والاخر بألف
وخمسائة أو ألف وعبد أو ألف وثوب ان ادعى المدعي أفصلهما اقتضى بأفهما وان ادعى
أفلهما بطلت الشهادة الا اذا وفق فقال كان لي عليه ألف وخمسائة كما شهد لي ابراهيم عن
خمسائة وأقضى خمسائة ولو شهدا على مائة دينار وشهدا أحدهما ان المائة نيسابورية
وشهد الاخر أنها بجفاريه وللنيسابورية فضل على البصري على هذا ان ادعى المدعي
النيسابورية يقتضي بالبصري وان ادعى البصري لا يقبل أصلا (١) ولو اختلف الجنس بأن
شهدا أحدهما على كز حنطة والاخر على كز شعير لا تقبل أصلا ولو شهدا أحدهما على مائة
والاخر على مائتين ان كان المدعي يدعي أقل المائتين لا تقبل بالاتفاق ولو ادعى أفضل
المائتين عند أبي حنيفة لا تقبل أيضا وعندهما تقبل وعلى هذا الخلاف لو شهدا أحدهما
على الطلقة والاخر على الطالقين (٢) أو شهدا أحدهما على العشرة والاخر على خمسة
عشر عند أبي حنيفة لا تقبل كما في الألف والألفين وعندهما تقبل على العشرة وفي
القناوى للفاضي الامام لان خمسة عشر كلمة واحدة تذكر بغير حرف العطف وهي غير
العشرة فلم يتفقا على شيء فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى ألفا وخمسائة فشهدا أحدهما بألف
والاخر بألف وخمسائة فانه يقتضي بالألف لان ألفا وخمسائة تذكر بحرف العطف (٣)
وكان الألف مذكورا في شهادتهما فيقتضي بما اتفقا عليه ولو شهدا أحدهما على عشرين
والاخر على خمسة وعشرين تقبل على العشرين بالاجماع هذا اذا ادعى المدعي خمسة
وعشرين اما اذا ادعى عشرين لا تقبل بالاجماع فلوروق في هذه المسئلة وفي الألف
والألفين فقال كان لي عليه ألفان لكن ابراهيم عن الألف تقبل (٤) في أول الرابع من
شهادة الخلامه وكذا في البرازية * واما اذا كان المشهود به أكثر مما ادعى المدعي فهو
ما اذا ادعى ألفا فشهدا بألف وخمسائة أو شهدا بألف درهم لا تقبل شهادتهما بغير توفيق
لانه كذب الشهود بالزيادة فان وفق وقال كان لي عليه ألف وخمسائة الا ان ابراهيم عن
خمسائة وقال استوفيت منه خمسائة ولم يعلم به الشهود تقبل شهادتهما خيفة لانه وفق
بين الدعوى والشهادة بأمر يحملي وكذلك في الألف والألفين ولا يحتاج الى اثبات التوفيق
بالبينة (٥) لان الشيء انما يحتاج الى اثباته بالبينة اذا كان شيئا لا يتم به ولا يتقدم بالجملة
كما لو ادعى الملك بالشراء فشهد الشهود بالهبة فان نعمة يحتاج الى اثباته بالبينة اما الابرار

فهو دعوى الدين والصلح عن دم العمد بمنزلة الخلع وفي الذكاح من المشايخ من ذكروا في الجامع الصغير ان شهدا أحدهما
الشاهد بالذكاح بألف والاخر بألف وخمسائة على قول أبي حنيفة يقتضي بألف وعلى قول أبي يوسف وعنده لا يقتضي وهكذا ذكر
شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير ومن المشايخ من قال على قولهما لا تقبل هذه الشهادة على قول أبي حنيفة الجهمي ان فيه
على التصديق ان كان هو الزوج لم تقبل وان كان الدعوى من قبل المرأة تقبل هكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح الميسوط كذا
في شرح الجامع الصغير لقاضيان لمصا عد (٥) وقال بعضهم نستتر بالشهادة على التوفيق وأصح هو الأول وكذا في الخاتمة
في الدعوى فتألف الشهادة عد

يتم به وسد فلو أقر بالاستيفاء يصح إقراره ولا يحتاج إلى اثباته بالبينة لكن لا بد من دعوى
 التوفيق جهنا استحضارنا والقياس أن التوفيق إذا كان ممكنا يحمل عليه وإن لم يدع التوفيق
 تعصيما للشهادة وصيانة للكلامه فاضحان في الأول من باب الشهادة التي يكذب المدعي
 شاهدا من الشهادة ادعى ألفا مطلقا فشهد أحدهما على إقراره بألف قرض والآخر
 بألف ودیعة تقبل وإن ادعى أحد الشاهدين لا لأنه أكذب شاهدا ولو شهد عليه
 بألف قرض والآخر ودیعة لا تقبل بخلاف الإقرار وقد ذكرناه من قبل هذا المذموم يدع
 عقدا إذا ادعاه عقدا كالبيع وشهد أحدهما أنه اشترى عبدا فلان بألف والآخر أنه
 اشترى بألف ومائة لا تقبل حيث سدوا كان المدعي يدعي الأقل أو الأكثر المدعي هو البائع
 أو المشتري والابارة في أول المدة كالبيع وبعد المضي إن ادعى المشتري كملك وإن
 ادعى الآخر فهو دعوى الرهن في الحقيقة وقد علم والكفاية كالبيع إن الدعوى من العبد
 وإن ادعى المولى لا تقبل لأن الكفاية غير لازمة في حق العبد وفي الرهن إن من الرهن
 لا تقبل لعدم الزوم في حق المرتهن وإن من المرتهن فهو دعوى الدين ويثبت الرهن بألف
 ضمانا لغير الدين وفي العتق على مال وانطلق إن من العبد والمرأة فهو دعوى العقد وإن من
 المولى والزوج فهو دعوى المال لو وقع العتق والطلاق بإقرار المالكين بقى دعوى المال
 والنسب عن دم كالتطاع وفي النكاح إن ادعاه الزوج فهو دعوى العقد إجماعا وإن ادعت
 فهو دعوى الدين عنده والعقد عندهما برأية في الرابع من الشهادة وكذا في الخلاصة
 ادعى رجل على رجل ألفا وخمسة مائة فشهد الشهود بألف جازت من غير توفيق وكذا
 لو ادعى ألفا وشهدوا بخمسة مائة ولو ادعى ألفا وشهدوا بألف وخمسة مائة وألفين لا تقبل
 من غير توفيق خزانة الفتاوى في اختلاف الدعوى والشهادة ادعى الودیعة وشهد أن
 المودع أقر بالأيديع تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو شهد بإيداعه وآخر أنه أقر بإيداعه
 فعلى قياس القرض فيبقى أن تقبل وعلى قياس الغصب فيبقى أن لا تقبل في الحادي عشر
 من الفصولين وإذا اختلف شاهد الإجارة في مبلغ الأجر المسمى في العقد والادعى هو
 المؤجر والمستأجر فشهد أحدهما بمثل ما ادعاه المدعي والآخر بأقل أو أكثر
 لا تقبل الشهادة في الأصح بحيث السرخس في الشهادة في الإجارة ولو اختلفا في
 الطلاق فشهد أحدهما على تطلقين والآخر على الثلاث أو شهد أحدهما على تطلقين
 والآخر على تطلق لا تقبل في قول أبي حنيفة وقال صاحبهم وابن أبي ليلى جازت شهادتهما
 على الأقل ولو شهد أحدهما على تطلق والآخر على تطلق ونصف أو شهد أحدهما على
 تطلق والآخر على تطلق وتطلق جازت شهادتهما على الأقل عند الكل ولو شهد
 أحدهما أنه قال لها أنت خلية وشهد الآخر أنه قال لها أنت بریئة لا تقبل عند الكل لأنها
 اختلفا في لفظة الايقاع وإن كان معنى الخليلين واحدا وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها
 إن دخلته الدار وقد دخلت وشهد الآخر أنه طلقها إن دخلت فلا نا وقال قد كانت لا تقبل عند
 الكل وكذا لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه قال لها أنت على حرام
 ونوى الثلاث لا تقبل عند الكل فاضحان في الأول من باب الشهادة التي يكذب المدعي

شاهدين من الشهادة * لو شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا وشهد الآخر أنه طلقها فاشتهادة
 باطله في قول أبي حنيفة وعندهما جازت شهادتهما على الأقل من الحمل المزور ورجل
 اشترى شيا وأدعى به عيبا فأقام شاهدين فشهد أحدهما أنه باعه وبه هذا العيب وشهد
 الآخر على اقراره بالعيب لا تقبل شهادتهما من الحمل المزور وكذا في آخر خيار
 العيب من الخيانة وكذا في الحادي عشر من الفصولين عشهد أحدهما بالطلاق الرجعي
 والآخر بالبائن فقبل على الرجعي لأنهما اتفقا على أصل الطلاق وتفرّد أحدهما بزيادة صفة
 وهي البينة فثبت ما اتفقا عليه ويما لم يفرقه أحدهما محيط السرخسي في اختلاف
 الشهادات وكذا في الشهادة في الطلاق * فلو شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج
 قبلت لأحداهما وكذا الهبة والعطية ونحوهما دروغ في الاختلاف في الشهادة
 * اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التعاطي لفظا ومعنى في المسائل
 الأولى في الوقف يقضى بأقله * كافي شهادات فتح القدير معزى إلى الخصاف الثانية في المهر
 إذا اختلفا في مقداره يقضى بالأقل كافي البرازية الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر
 بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج تقبل وهما في شرح
 ابن بلعي الخامسة شهد أحدهما أن له عليه ألفا والآخر أنه أقر بأن تقبل كافي العمدة
 السادسة شهد أحدهما أنه أعتقه بالعريضة والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القول فيهما (١) وهي السابعة وأجمعوا على أنها لا تقبل في القذف كافي
 الصغيرية أشباه في القضاء والشهادة * وليس الاختلاف بين الشاهدين بمغزلة الاختلاف
 بين الدعوى والشهادة لأن شهادة الشاهدين في أن تكون كل واحدة منهما مطابقة
 للآخرى في اللفظ الذي لا يوجب خلافا في المعنى أما المطابقة بين الدعوى والشهادة فيجب
 أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الغصب وشهد أحدهما على الغصب
 والآخر على الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل في الثاني عشر
 من العمادية * وذكر الأوزجندى أذنت أن مهرها ألف عطر بنية وشهدا بأن ألف عدلية
 تقبل ويقضى بالعدييات ادعى عليه أنه قبض منه مائة بعضها عطر بنية وبعضها عدلية
 وشهدا قبض مائة عطر بنية قال الإمام الأوزجندى أن شهدا بالقبض لا تقبل وأن على
 الاقرار بالقبض تقبل ويغني أن لا تقبل الدعوى للجهالة لأنه لم يذكر كل منهما بزيادة
 في زيادة الشاهد وتقصيصه من الشهادة * (قع) ادعى مهر أخته خمسين ديناراً بيا بورية
 وشهد شهوده بخمسين محمودية تقبل لأنهم شهدوا بالأقل وكذا عن السائل وعلى العكس
 لا تقبل * (قع طم عك) ادعى النيسابورية وشهدا بالمحمودية لا تقبل قال اسنادنا أنه
 اعتقد أن الحمودية خير من النيسابورية كما كان في عهد السلطان محمود (قع طم) ادعى
 المديون الايصال إلى الدائن متفقاً وشهد شهوده بالايصال المطلقة أو جله لا تقبل قنية
 في الاختلاف الواقع بين الشهادة والدعوى * (ج) ادعى المديون إيصال الدين وشهدوا له
 بالابراء تقبل لاحتمال حصول الابراء بالاستيفاء ولو ادعى المديون الابراء وشهدوا أن
 المذمى صالح المذمى عليه بما لم يعلم تقبل شهادتهم إن كان الصلح يجنس الحق لحصول

(١) وفي باب اختلاف الشهادة من المحيط
 للسرخسي أنها تقبل في الطلاق وكذا
 في البرازية في نوع في اختلافهما
 وفي الحادي والعشرين من شهادات
 النافارية قال القاضي بديع الدين
 الاصم انهما (٧) سواء في القبول
 (٧) أي الطلاق والعنف

الابراء عن البعض بالاستيفاء وعن البعض بالاسقاط من المحل المزبور • ولو ادعى البراءة
فشهد أحدهم بالهبة والآخر بالصدقة لا تقبل لأن الهبة والصدقة يختلفان انظروا ومعنى
ولو ادعى الابراء والتحليل فشهدا على الاقرار بالاستيفاء يسأل الغريم عن البراءة والتحليل
أكانت بالاستيفاء أو بغيره فان قال بالاستيفاء نقبل وبغيره لا تقبل وكذلك ان سكت لا تقبل
محيط السر حتى في اختلاف الشهادات ملخصا • (م) ادعى عليه ودبعة عشرة دنانير فشهد
أحدهما ان المذعى أعطاه عشرة دنانير وأمانه وشهد الآخر أنه أعطاه عشرة دنانير ولم يقل أمانة
لا يقبل (ص) ادعى المدينون ابقاء القرض مائتي درهم فشهد أحدهما أنه قضاه المدين
وقبضه وشهد الآخر أنه أعطاه مائتي درهم لا يقبل (ط) ادعى المدينون
الاداء فشهد أحدهما شاهدان بالاداء والآخر على اقرار رب الدين بالاداء لا يقبل
(ض) وأصله أنه لو شهد أحدهما على معانة الفعل وشهد الآخر على الاقرار بذلك الفعل
لا تقبل لانهم اشهدا بأمرين مختلفين (ج) ادعى عليه ألفا فشهد أحدهما أنه دفع لها هذا
المذعى عليه ألفا وشهد الآخر على اقرار المذعى عليه بها لا يجمع لأن هذا قول وفعل وذكرنا
أنه لا يجمع بين القول والفعل بخلاف ما اذا شهد أحدهما بأنه للمذعى على المذعى عليه
وشهد الآخر على اقرار المذعى عليه بأنه قال فانه تقبل لأنه ليس يجمع بين القول والفعل
قضية في اختلاف الشاهدين • (س) ولو ادعى قضاة دينه وشهدا أنه اقتربا ستيفائه
تقبل ولو شهد أحدهما بالاداء والآخر باقراره بالاستيفاء ترذ كافي الغصب كذا (خ)
في الحادى عشر من الفصولين • (ق) واختلافهما في أمر زائد الا يلزمهما بما ليس
مدعى به لا يطل الحد كالواختلاف في ثياب السارق فقال أحدهما سرق وعليه ثوب أحمر
وقال الآخر أبيض فانه يقطع وكما لو اختلفا في مكان الزنا من البيت فقال في هذه الزاوية
وقال الآخر في تلك فانه يحد فتح القدير في الشهادة ملخصا • اختلافهما في الحلية يمنع
قبول الشهادة اذ لم يمكن التوفيق قال الأستاذ فاولم يذ كر نفسا مكان التوفيق وذكرهم
الاتمة الحلواني في مسنده أنه سرق بقرعة واختلفا في لونهما قال أبو حنيفة تقبل شهادتهما
وقالا لا تقبل عن أبي جعفر أن هذا الخلاف فيما اذا اختلفا في صفتين متضادتين
كالسواد والبياض وأما في المتقاربين بأن شهد أحدهما على الصفرة والآخر
على الحمر فانه تقبل لأن الصفرة المشبعة تضرب الى الحمر والحمر اذا رقت تضرب الى
الصفرة وكثير من الهوام لا يميزون بينهما وكذا اذا شهد أحدهما أنها غبراء والآخر أنها
بيضاء تقبل بخلاف (أ) (س) عن الكرخي غير هذا فقال هذا في لونين يتشابهان
كالسواد والحمر والصفرة فأما اذا لم يتشابها كالسواد والبياض فلا تقبل عندهم
جميعا قضية في اختلاف الشاهدين • وفي فتاوى النسفي في الشهادة على استئثار الدابة
لا يشترط ذكر اللون ويشترط ذكر اللون والذكورة وعدد الذكور والاناث وذكر القيمة
عند الاستئثار ولو سأل القاضي عن اللون فذكر وانهم شهدوا عند الدعوى
وذكروا لولا آخر تقبل والتناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضره أصله في الجامع الصغير اختلفا
في لون الدابة في دعوى سرقة تقبل عنده لا عند الامامين لأنه كالسكون عن ذكر اللون

(أ) وفي النظم عشر من الاسر وشبهة
عن المحيط اذا شهدا على رجل بسرقة
بقرعة واختلفا في لونها تقبل عند أبي حنيفة
وعندهما لا تقبل وأجمعوا أن هذا
الاختلاف في الغصب يمنع قبول الشهادة
وكذا لو اختلفا في الذكورة والانوثة
لا تقبل وفي السادى عشر من الفصولين
القاضي لو سأل الشهود قبل الدعوى
عن لون الدابة فقالوا كذا ثم عند الدعوى
شهدوا واختلفا في اللون تقبل لأنه سأل
عما لا يكلف الشاهد بيانه فاستوى ذكره
وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة وكذا
في الرابع عشر منه

ولو اختلفا في الذكورة والافوثة لا تقبل بالاجماع وفي القصب لو اختلفا في لون الدية يمنع
اجماعا في الجنس الثاني من شهادة البرازية (يس) ادعى قتلوا وشهدا أحدهما بالآخر
أنه اقتربه ترذاذا الاقرار يتبع ولا القتل في الحادي عشر من القصولين * وجعل
ادعى على رجل أنه قتل أباه خطأ وجاء بشاهد من شهدا أحدهما أن المدعى عليه قتله خطأ
وشهدا الآخر على اقرار القاتل بالقتل لا تقبل شهادتهما لان أحدهما شهد بالقتل والاخر
على الاقرار بالقتل فلا تقبل كالمشهدا أحدهما بالقصب والاخر على اقرار القاصب
بالقصب وكذا لو اختلف شاهدان في مكان القتل أو في زمانه وكذا لو اختلفا في الالة
فشهدا أحدهما أنه قتله بالجر وشهدا الآخر أنه قتله بالعصا وكذا لو شهدا أحدهما أنه قتله
بالعصا وقال الآخر أنه قتله ولا أحفظ بماذا قتله وان خلاجهما قتله ولا ندرى بماذا قتله
في القياس لا تقبل شهادتهما وفي الاستحسان تقبل شهادتهما أو يقضى عليه بالدية في ماله
لانهما اتفقا على القتل والقتل غالبا يكون بالالة القتل وانما لم يذكر الالة اسما لما
للقصاص قاضيان من الشهادة في الجناية من الجنايات * واذ شهد رجلان أن زوج
ذلاثة قتل أو مات وشهد آخران أنه سحر كان شهادة الموت والقتل أولى قاضيان في الشاهد
يشهد بهما أخبر بزوال الحق وكذا في نية المني في الشهادة بالنسب والموت لمصاه
وفي فتاوى الفاضلي ادعى أنهما شهدا أحدهما بألف له عليه والاخر باقراره به عليه
تقبل في قول الامام الثاني وفي المحيط ان اختلاف الشاهدين في الدين لا يمنع القبول
واختلافهما في السبب أو في المشهود به لو عينا يمنع القبول برأية في الرابع من الشهادة
قال عيني دعوى كرد درست ديكري ياديني برديكري وسبب كفت بانه وكواهان بر اقرار
مدعى عليه بران مدعى وبر مدعى كواهى مى دهند مسوع بود ولكن بايد كه مدعى بر كواهان
تصدق كند كويد هيچنين اقرار كرد است (١) من دعوى القاعدية وقامه فيه *
ولو ادعى على آخر مائة قفيز حنطة بسبب السلم مستحقة ما شرا طه وشهد الشهود أن المدعى
عليه أقر أن له عليه مائة قفيز حنطة لا تقبل هذه الشهادة لانهم لم يذكروا في الشهادة أنه أقر
بسبب السلم وبين السلم وبين آخر فتاوت هو الاصح كذا في الخلاصة (٢) من قبض
الكركي قبيل نوع في اختلاف الشاهدين * قال محدوده دعوى كرد بهي معلوم كواهان
بر ملك مطلق كواهى داد قاضى نشيد باز همين كواه بر ملك بدان سبب كواهى مى دهد (٢)
لا تقبل من دعوى القاعدية * نية محدوده دعوى كرد بسبب درست وكواهى بر همه كى
محدوده كواهى داد ندبا سبب قاضى نشود واكر باز بر نية كواهى دهد بهمان سبب
لا تقبل واكر كرت اول بر نية كواهى داد ولكن سبب نكفت قاضى نشود واكر باز بر نية
كواهى دهد بهمان سبب نشود هم لانهم مارتت انهم مرة (٤) فلا تقبل أبدا من المحل
المزبور رجل ادعى دارا أوجارية في يد رجل أنهما وجاء بشاهد من شهدا أحدهما أنه اله
وشهدا الآخر أنها كانت له أو شهدا واجبهما أنها كانت له قال الشيخ الامام المعروف
بخواجه زاده تقبل شهادتهما وكذا لو شهدا أحدهما أنها ملكه وشهدا الآخر أنها كانت ملكه
تقبل شهادتهما ولو شهدا أحدهما أنها كانت في يده وشهدا الآخر أنها في يده أو شهدا واجبهما

(ترجمة)

(١) ادعى عينا في يد غيره أو يد على غيره
وبين سببا ولم يبين وشهد الشهود على اقرار
المدعى عليه بذلك المدعى للمدعى نسمع
ولكن يلزم المدعى تصديق الشهود فيقول
أقر كذا هـ

(٢) قبيل الرابع من الخلاصة وكذا

في الثالث من البرازية هـ

(ترجمة)

(٣) ادعى محدودة بسبب معلوم والشهود
يؤذون الشهادة على الملك المطلق ولم يسمع
القاضي ثم شهدت هذه الشهود على الملك
بذلك السبب لا تقبل هـ

(ترجمة)

(٤) ادعى نصف محدودة بسبب صحيح
وشهد الشهود على كل المحدودة بذلك
السبب لا يسمع القاضي ثم ان شهدوا على
النصف بذلك السبب لا يقبل وان شهدوا
على النصف أولا ولكن لم يقولوا سببا
لا يسمع القاضي ثم ان شهدوا على النصف
بذلك السبب لا نسمع أيضا هـ

أنها كانت في يد المدعى لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف
 وسوى بين هذا وبين ما لو شهدوا أنها كانت له ولو ادعى أنها كانت له وشهد الشهود أنها
 ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده في شرح الغصب الصحيح أنها لا تقبل ولو شهد
 الشهود أن المدعى عليه غصبها من المدعى تقبل وكذا لو شهدوا أنه استعارها منه قاضيان
 في فصل الدور والاراضي وكذا في دعوى المتقول * ولو ادعى المدعى أنها كانت له وشهد
 الشهود أنها له ذكر الشيخ الامام المعروف بخوارزاده أنها لا تقبل ولو شهد الشهود أنها
 كانت في يد المدعى أمس أو قالوا منذ شهر أو سنة لا يقضى بهذه الشهادة (١) وعن أبي يوسف
 أنها تقبل ولو برى بالتسليم إلى المدعى في قولهم ولو شهدوا على اقرار المدعى عليه أنها كانت
 في يد المدعى أمس أو برى بالاعادة إلى المدعى في قولهم وكذا لو شهدوا أنها كانت في يد المدعى
 وأن المدعى عليه هذا أخذها منه أو غصبها منه أو انتزعها من يده أو أبق العبد من يد المدعى
 فأخذ المدعى عليه أو أرسله المدعى في حاجته فأخذ المدعى عليه أو أودعه عند المدعى
 عليه أو أعاره إياه تقبل وإن لم يشهدوا على ملك المدعى قاضيان في فصل دعوى المتقول
 * ادعى أنه ملكه لأنه دفعه ماله عن دين له عليه وقبضت وشهدا عليه ولم يبينوا قدر الدين
 تقبل لأن القاضى لا يحتاج إلى أن يقضى بلزوم العوض لأنه صار مستوفى حكمه فصار
 كما لو شهدا بالبيع والتسليم ولم يذكر القدر والتميز من دعوى المساعدة لمخصا * وفي
 المحيط ادعى عليه عشرة دنانير فشهد أنه دفع اليه عشرة دنانير لا تقبل لأن الدفع قد يكون
 أمانة فيجعل عليه الأمانة فلا تكون ديناً زبدة الفتاوى في الثالث من الشهادة * ادعى
 ديناراً وشهد أنه دفع اليه ديناراً لا تقبل إذا قبض لو ثبت بناء على دفعه ثبت الإيداع
 والقبض بجهة الوديعة لا يوجب الضمان في المصادى عشر من الفصولين * ادعى خسة
 دنانير فقال المدعى عليه قد أنفستكها بخاء بشهود يشهدون أن هذا المدعى عليه دفع إلى
 هذا المدعى خسة دنانير إلا أن لا ندري من أى مال دفعها اليه من هذا الدين أو من دين
 آخر جازت شهادتهم وبرى المدعى عليه (٢) خزانة المفتين في التناقض والدفع من
 الدعوى * وفي المحيط ادعى عليه أنه قد شاف شهد أنه دفع اليه ألفاً ولا ندري بأى جهة دفع
 قبل لا تقبل والاشبه إلى الصواب أن تقبل (٣) في أواخر الثالث من شهادات البرازية
 * ادعى فعل نفسه وبرهن على فعل وكيله أو على العكس أو ادعى أنه ملكي ثم يثبت من فلان
 بكذا فقال الشاهد شري وكيله لا يقضى له بالملك إذا ادعى الشراء بنفسه وشهدوا على شراء
 وكيله فلا واقعة أذ ترجع حقوق العقد إلى العاقد كيف وإن على أحد الطرفين لأصحابنا
 وسهم الله الوكيل بصير مشتراً بنفسه أو لانه يصير بائعاً من موكله فلم يوافق الدعوى فقال
 المدعيون قضيت حقه وشهدا أن وكيل المدعيون قضى تقبل إذ ليس له حقوق ادعى أن الدليل
 ملكي فقال ذو اليد شريته منك وشهدا أنه شري من وكيله لا يقبل في التاسع والثلاثين
 من الفصولين

* (التاسع في التحديد والشهادة على الحدود) *

(١) وهذا مبني على أن الشهادة على يد
 منقضية لا تقبل عند الامام ومحمد
 وتقبل عند أبي يوسف وأما الشهادة
 على الاقرار بعد منقضية فتقبل في قولهم
 جميعاً

(٢) وفي العاشر من الفصولين به لامة
 (ثى) هو الصحيح وقيل لا تقبل
 (٣) كذا في متفرقات قضاء التاتارخانية
 بعين عبارته وفي الثالث والعشرين من
 دعوى المحيط والتاتارخانية حكى عن شيخ
 الاسلام السعدي أنه قال لا تقبل هذه
 الشهادة ولا تدفع بها دعوى المدعى
 وعن بعض مشايخنا أنها تقبل وتدفع
 بها دعوى المدعى وهو الاشبه والا قرب
 إلى الصواب

وفي عبارة البرازية قصور يعرفه من نظر إلى
 المحيط في الثالث والعشرين من الدعوى
 في نوع في دعوى الدين

(١) وهو ظاهر مذهب أبي يوسف كذا في الخلاصة

وفي الخامس عشر من دعوى البرازية في نوع في تحديد العقار ودعواه ويكتفي بذكر الثلاث ويجعل الحد الرابع بازاء الحد الثالث حتى يلقى الى الحد الاول وهو الموافق لما في الحادي عشر من العمادية نقلا عن المحيط وذكره في المحيط في الثاني من الدعوى

وفي الثانية في فصل الدور والاراضي الشهود ولو قالوا الدار التي بين دار فلان ودار فلان لهذا المدعي لا يلتفت الى شهادتهم لانهم ذكروا حدين وذلك لا يكفي

(٢) وهذا لان دعوى الغلط من المدعي عليه على الشاهد انما تكون بعد دعوى المدعي والجواب من المدعي عليه لان الشهادة لا تكون الا بعد دعوى المدعي والجواب من المدعي عليه والمدعي عليه حين اجاب المدعي عن دعواه فقد صدقه ان المدعي بهذا الحد ودفعه بحد دعوى الخطا بعد ذلك في الحدود كذا وبعضا متناقضا او يقول تفسير دعوى الغلط في أحد الحدود ان يقول المدعي عليه أحد الحدود وليس ما ذكره الشهود او يقول صاحب الحد ليس بهذا الاسم الذي ذكره الشهود وكل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل كذا في المحيط البرهاني في ذيل المسئلة ومجت في كل من الوجهين صاحب جامع المصولين

(٣) ذكرت هذه المسئلة في الظهيرية في الفصل الثاني من الشهادات وقال فيه هذا كالم اذا لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة باسم رجل وشهدها به رجل ولم يذكرها الحدود لا تقبل عنده وتقبل عند صاحبها

لا بد من ذكر الحدود في الشهادة وقال بعض العلماء يكتفي بذكر حد واحد وعن الثاني الاكتفاء بذكر حدين وعند الامام ومحمد يكتفي بذكر ثلاثة حدود (١) ويجعل الرابع بازاء المذكورين وعند زفر لا بد من ذكر الاربعة ولو ذكر الحدود الاربعة لكن بقي أحد الحدود مجعولا ولا يضر وهو تركه سواء ولو غلط في الرابع قبل تقبل كالترك ذكر الخلاف المملواني والاصح وهو اختيار الصدوق والشهيد انما لا تقبل وعليه الفتوى والغلط لا يثبت الا باقرار المدعي ان الشاهد غلط اما لو ادعى المدعي عليه لا تقبل وذكر في شرح المحيط ان حلقته ان يقول المدعي عليه مثل هذا الحد وليس في يدي فيجوز المدعي ان يتحقق الغلط كما ادعاه المدعي عليه عن اثباته اما لو برهن لا تقبل لانه لا يمكن اثبات كون صاحب الحد محمدا او احمد لعدم الخصم ولو غلطوا في حد او حدين ثم تداركوا في المجلس أو غيره تقبل عند امكان التوفيق برأيه في الثاني من الشهادة وكذا في الخلاصة وانما يثبت غلط الشاهد في ذلك باقرار الشاهد ان غلط في ذلك اما لو ادعى المدعي عليه ان الشاهد قد غلط في الحدود او في بعضها لا تسمع دعواه (٢) ولو أقام الدية على ذلك لا تسمع بيته هكذا حكى فتوى الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي والشيخ الامام شمس الاسلام الا وزجندى وكذا لو ادعى المدعي عليه اقرار المدعي بخلط الشاهد في الحد ولا تسمع دعواه في الثاني عشر من شهادات المحيط ملخصا من الشهادة وكذا في الخلاصة ذكر في الذخيرة البرهانية الشاهد اذا غلط في حد لا تقبل شهادته بخلاف ما اذا ترك أحد الحدود والفرق ان بالغلط يختلف المشهود به وبالترك لا يختلف في الحادي عشر من العمادية وكذا في السابع من الفصولين وفي النوازل المشهورة اذا لم يعرفوا الحدود سألوا النقات وفسروا عند الحاكم شهدها على اقرار المدعي عليه بالدار وفسروا الحدود من عند أنفسهم ولا يذكرون اقرار المدعي عليه بالحدود تقبل من المحل المزبور وعن (شيخ) ان الشاهد لو اخطأ في بعض الحدود ثم تداركها واعاد الشهادة واصاب قبلت شهادته لو امكن التوفيق سواء تدارك في المجلس او في مجلس آخر ومعنى امكان التوفيق ان يقول كان صاحب الحد فلانا الا انه باع داره من فلان آخر وما علمنا به او يقول كان صاحب الحد بهذا الاسم الا انه سمي بعد ذلك بهذا الاسم الاخر وما علمنا به وعلى هذا القياس فافهم هذا اذا ترك الشاهد أحد الحدود أو غلط فلو ترك المدعي أحد الحدود أو غلط فيه فحكمه كالشاهد سله (طذ) وفي (فمن) لو غلط الشهود في الحد الرابع ثم ذكروا على وجه الصواب فلو قالوا هذا هو الشهادة بالدعوى الاولى لا تقبل لتناقض في السابع من المصولين وفي المتن اذ هي عند الحاكم ان الدار التي في ربيع سكة كذا في سكة كذا أحد حدودها كذا والباقي كذا في ثائكر المدعي عليه فلما قاما من عنده برهن المدعي عليه انه اقتر من ساعته ان الدار المذكورة التي كان يخاصم فيها المدعي لكن قال الشهود لا نعرف حد ودعا هو ايضا في اقراره لم يذكر الحدود او قال الشهود تشهد انه قال في اقراره الدار التي في ربيع كذا في سكة كذا في فلان داره ولم يقولوا الدار التي يخاصم فيها تقبل ويقضى بالدار المدعى (٣) في الثاني من دعوى البرازية وكذا في الخلاصة وفي (فمن) ادعى دارا انها ملكي

(١) أقول ينبغي أن يكون هذا على
الرواية الأخرى لأعلى قوله لا يظهر كذا
في الفصولين

(٢) وفي أوائل دعوى القاعدية قال
وان ذكر النمود حدود الدار بينهما
ولكن قالوا لا ندري أوافق هذه الحدود
حدود تلك الدار فانا نعلمنا الشهادة
به هذه الحدود وأقر البائع بالحدود
ولكن ما رأيناها ولا سرنا تلك
المحلة ولا سكنها أو أكثر ما تكون الشهادة
على الدار والارض على هذا الوجه يسمى
البائع حدودها والشهود بينهم
الشهادة بتعريف البائع وفي هذه المسئلة
القاضي يبعث أمينين الى الدار فان وافق
قضى بها المذعي اذا شهدا عنده أن
حدودها هذه الحدود ولو خالف لا يقضى

(٣) شهد ابل كية محدود وشهد آخرا
بالحدود تقبل شهادة القرينين وكذا
لونهما على الاسم والنسب ولا يعرفانه
وشهد آخرا أن فلانا على ذلك الاسم
والنسب تقبل شهادة القرينين كذا
في السابيع من الفصولين

(٤) لأن الذين شهدوا بالملك لم يشهدوا
بالحدود والذين شهدوا بالحدود الدار
لم يشهدوا بالملك الدار كذا في الخاتمة
في فصل في دعوى الدور والارض
(٥) واختار القاضي القول الأخير
ولم يترخص للقول الأول

فبر من ذواليد أن المذعي أعز أن هذا الحدود ملكي لكن الشهود لم يحدوها تقبل شهادتهم
على الدفع اذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالاقرار به وبهذا يحصل الدفع وجه التهم بالحد
لاقتنع قبول شهادتهم باقراره من أوامر السابيع من الفصولين وكذا في الحادى عشر
من العجادية وفيه تفصيل • ولو شهد أن الدار التي في بلد كذا في محلة كذا التي تلامس
دار فلان بن فلان الثلاثي هي في يد هذا المذعي عليه لهذا المذعي ولكن لا نعرف حدودها
فقال المذعي للقاضي أتا آتيك بشهود آخر يعرفون حدودها وأتيهم فشهدوا
أن حدودها كذا ذكر في بعض النسخ أن القاضي يقبل ويحكم به الله المذعي كمال المسئلة
الأولى وذكر في بعضها أنه لا يقبل (١) اذا الشهادة الأولى في هذه المسئلة ليست بحجة أصلا
بدون الشهادة الثانية فاستوى وجودها وعدمها وكذا القرينة وجميع العقارات ذكرت
هذه المسئلة في (طالع) وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة ولا يظهر أنها تقبل من
المحل المزبور وفيه لو قالنا شهد أن الدار التي في كورة كذا في محلة كذا تلامس مسجد
كذا • لك هذا المذعي • ولكننا لا نعلم أسماء الجيران فقال المذعي أما آتيك بشهود
يشهدون على الحدود لا تقبل هذه الشهادة اذ شهدوا الملك لم يشهدوا بالحدود واحد وشهود
الحد لم يشهدوا بالملك فلا تقبل بخلاف الشهادة عند معينة الدار اذا المعرفة حصلت
بالإشارة بلا ذكر الحد فتقبل من محل المزبور • (فتن) ادعى ضبعة وذكر حدودها
وشهد أن الضبعة التي حدودها كذا ملك المذعي لكن لا ندري بأي موضع هي نسمع هذه
الشهادة فيؤمن المذعي بأقامة البينة أن الضبعة التي شهدا بها في موضع كذا بلو برهر
يقضى بها (٢) من محل المزبور شهد الدار لم يشهدوا أنها في يد المذعي عليه فشهد
آخرا أنها في يد المذعي عليه بقبولها القاضي كالمشهدوا بالملك في الحدود وشهد آخرون
بالحدود وتقبل جميعا وكالمشهدوا على الاسم والنسب ولم يعرفوا الرجل بعينه فشهد
آخرون أنه المسمى بذلك الاسم تقبل ويجعل كالوثب الامران بشهادة فريق واحد ولو قالوا
شهد أن الدار التي في يد فلان وبذكر المذعي حدودها الاربعه ملك المذعي بهذا السبب ولكن
لا نعرف حدودها ولا نقف عليها فشهد آخرون بحدود الدار المذعي بما قبل لا تقبل وفي عامة
الروايات أنهم تقبل وهو الأصح (٣) قنية في باب الشهادة القاصرة التي تنها غيرهم قالت
الشهود نعرف أن هذه الدار ملك لهذا المذعي أو قالوا ملكه بسبب الميراث عن هذا المورث
في دعوى الارث لكنا لا نعرف اسم الجيران ونعرف أنهم في مكان كذا بمحضرة مسجد كذا الزين
دار فلان في رقيقة كذا وجاء المذعي بأشهرين شهدوا على الحدود والقاضي لا يقضى بشئ
(٤) ولو قالت الشهود نعرف الدار ونقف عليها ونشير الى حدودها اذا اتفقا عليها لكن لا نعلم
من جيرانها قبل يبعث الحاكم أمينين مع الشهود حتى يشيروا الى الدار وحدودها فيعرفان
أسماء الجيران ثم يشهدون بها عند القاضي وقبل يبعث أمينين مع المذعي والى المذعي عليه الى
الدار ليشهدوا بالشهود بمحضرة الدار ويشيروا الى حدودها ثم يعرفان أسماء الجيران
ويخبران القاضي بذلك اوافق ما قال المذعي حكم بشهادتهم (٥) واذا قالت الشهود شهد
أن الدار التي في ربح فلان وبني فلان وبذكر حدودها الاربعه ملك هذا المذعي لكنا

(١) وذكر في بعض الروايات أنها لا تقبل
وذكر في عامة الروايات أنها تقبل وهو
الاصح هكذا في قضاء المحبط والتا تاريخية
في السادس والعشرين

(٢) وتفصيل المسائل الثلاثة في الخاتمة
في فصل في دعوى الدور والاراضي وفي
المحبط والتا تاريخية في السادس
والعشرين من كتاب القضاء وفي الخلاصة
في نوع في ذكر الحدود

(٣) لأن الجاهل لا يمنع قبول الشهادة
إذا تعدد القضاء بها وهي لا يعتد رفان
عوض الباب الاظم يحصل كالمعرفة
الطريق كذا في الخاتمة في باب العين من
الدعوى وعامة فيه

(٤) وفي أواخر الثاني من دعوى
الخلاصة والبرازية وفي رواية الامام
أبي جعفر ~~كبير~~ ان لم يسعوا طوله
وعرضه وحدوده فاني أجوز وهو مقصود
بعرض باب الدار الاظم

(٥) كذا في الثاني من الظهيرية وقال فيه
وقيل انما تقبل هذه الشهادة اذا ذكر
الشاهدان أنه من المدر أو من الخشب
وينبأ موضعه لان الحائط من المدرع
الحائط من الخشب يختلفان اختلافا
فاحشا

(٦) قال ثمة السرخسي
لا يصح تنقي بقوله عدل ما لم يقل جائز
الشهادة بل وان يكون عدلا ولا يكون
جائزا الشهادة كالمكان محدود في قذف
كذا في الحادي والعشرين من قضاء
التا تاريخية

(٧) والبلوغ والبصر شرط أيضا كما في
الخاتمة في فصل فيمن لا تقبل شهادته
لفسقه

لا تعرف حدودها ولا تقف عليها وقال المذني أما في آخرين يشهدان أن هذه الدار المذني
بها على هذه الحدود وفي رواية تقبل وفي رواية لا (١) والمسائل الثلاثة في الاضية (٢)
في الجنس الثاني من شهادات البرازية وكذا في أواخر السابع من القصولين • وان كانت
الدار مشهورة باسم وجب ولم يذكر الشهود حدودها لا تقبل شهادتهم في قول أبي حنيفة
وكذا القرية والارض والحائوت ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد وأجمعوا على أن الرجل
إذا كان مشهورا لا يشترط في تعريفه ذكر الاسم والنسب فاضيفان في فصل في دعوى
الدور والاراضي وكذا في فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة • قال شهدا على شراء الدار
وبينا موضعهما وحدهما فقبل لهما لو ذهبا إلى ذلك الموضع هل تعرفانها بعينها فقالا
لا هل تقبل شهادتهما ما قال ثم لوقوع الاعلام بالبيان ذكره في دعوى الخصاقل
ثم قال وإذا قبلت وقضى بها فقال المذني عليه الدار التي في يدي ليست الدار التي شهدا بها
احتج إلى شاهدين آخرين يشهدان أن هذه الدار هي التي شهدا للتمتين من دعوى
القاعدة ملخصا • (الخاتمة) رجل ادعى في دار رجل طريقا وأقام البينة فشهد الشهود
أن له طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يحددوا الطريق قال ثمة الخلوقة
شؤس محمد المسئلة في الكتاب ذكر في بعض الروايات تقبل الشهادة وان لم يحددوا الطريق
وذكر في بعضها أنها لا تقبل ما لم يبين موضع الطريق أنه في مقدمة الدار ومؤخرها ويذكر
طول الطريق وعرضه قال وهو الصحيح وما ذكره في بعض الروايات أنها تقبل وان لم
يحددوا الطريق محمول على ما إذا شهدوا على اقرار المذني بالطريق لأن الجاهل لا يمنع صحة
الاقرار فإذا ثبت اقراره يؤمر بالبيان وذكر ثمة السرخسي الصحيح أنها تقبل
وان لم يذكرها موضع الطريق ومقدارها (٢) في الخامس عشر من دعوى التا تاريخية
وكذا في الخامس والعشرين من قضائه • رجل ادعى مجرى ماء في ارض رجل أو
طريقا في دار رجل ذكر في بعض الروايات أنه لا تسمع دعواه ولا تقبل الشهادة الا ببيان
الموضع والطول والعرض وذكر في الأصل أنه تسمع وتقبل شهادته وان لم يبين ذلك
(٤) فاضيفان في فصل فيمن لا تقبل شهادته للتممة • ادعى أنه هدم حائطه فشهدا به
ذكر الفضلي أنه ان ذكر واحد من الحائط وبينوا طوله وعرضه قبلت والا فلا وذكر القيمة
ليس بشرط (٥) ملخص ما في دعوى القاعدة

• (العاشرة في الجرح والتعديل) •

قال بعضهم يحتاج في التعديل الى خمسة ألقاظ هو عدل مرضي جازا شهادة صالح مقبول
القول لم وعلي (٦) وقال بعضهم إذا قال هو عدل جازا الشهادة يكون عدلا وعليه
الاعتقاد فاضيفان فيمن لا تقبل شهادته المترجم الواحد يكتفي والاشان أحوط وعن الثاني
بشترط رجلان أو رجل وامرأتان والعدالة بشرط اجماعا وكذا الحزبية واسلام المترك ولو
المتهود وعليه مسلما (٧) والتلفظ بالشهادة لا يشترط والترجمان لو أعمى لا يجوز عند
الامام ويجوز عند الثاني وتعديل العبد أو لاه والابن أيا يصح عند الامام والصبي

(١) غريب: بن أظهر قوم لا يعرفونه قال محمد بن مكيث سنة أنتم فلم يعرفوا منه الا خبر ابي اناهم أن يعدلوه وقال أبو يوسف اذا مكث سنة ولم يعرفوا بكيفية الا خبرا وسعهم أن يعدلوه ويقول المزمكي في الجرح والله اعلم ولا يزيد عليه ولا يقول القاضي للعدلي جرح شهودك ولكن يقول زدلي شهودك أو يقول لم تعدد شهودك عندي ومضى ثبت العدل القاضى في حادثة لا يشتغل بتعدد بلهم في حادثة أخرى ان كان العهد قريبا وان كان العهد بعيدا يحتاج الى تعدد بلهم والبعيد سنة أشهر في العدالة والتركية فمن شهادات وجيز السرخسي محمد مثل من الشاهد اذا شهد عند (٤١١) الحاكم في حادثة وزكى ثم شهد عنده في حادثة

أخرى هل للقاضي أن يكتفى بتلك التركية أم لا بد من تركيبة أخرى أجاب ابن كان العهد قريبا بكتفى بتلك التركية والا كذا في فتاوى ابن خبيق محمد

(٢) أحد عشر مسألة يقبل فيها قول الواحد العدل الاول التقويم لو أنكر شخص لشخص شها وأدى أن قيمته مبالغ كذا فأنا نكر المذمى عليه أن يكون ذلك القدر يكفي في اثبات قيمته العدل الواحد الثانية والثالثة الجرح والتعديل يقبل فيها ما قول عدلي واحد وهذا في تركيبة السر وقال محمد لا بد من اثنين الرابعة تقدير أرش المثلث الخلامسة المترجم العدل من لا يعرف القاضي لفته من الاعاجم وقال محمد لا يكفي فيه أقل من اثنين السادسة أنه اذا ادعى المسلم اليه جودة المدفوعة وأنكر رب السلم أو عكسه يكفي فيه قول الواحد السابعة اذا أخبر القاضي عدل بانفاس المجرم بعد مضي المدة أطلقه مكتوبا به الثانية الرسالة من القاضي الى المزمكي التاسعة يكفي قول واحد في اثبات العيب الذي يختلف فيه البائع والمشتري العاشرة الصوم بروية خلال رمضان عند دخول حلة من غيم أو غبار ونحوه الحادى عشر اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعهم أن يشهدا على موته كذا في شرح المنظومة لابن وهبان في كتاب الشهادة محمد

(٣) وفي شهادات مختارات النوازل

وكل من لا تقبل شهادته أهل لتعديل السر برازية في الثاني من القضاء ويذهب أن يعدل قطعا ولا يقول هم عدول عندي لاخبار النقات به ولو قال لا أعلم منهم الا خبرا فهو تعديل في الاصح وان قال هم فيما علمنا عدل ليس بتعديل في الاصح وفي النوازل التعديل أن يقول هم عندي عدول جازت شهادتهم (١) من المحل المزبور لمخاض الخلاف في عدد المزمكي في تركيبة السر أضاف تركيبة العلانية شرطا بالاجماع وكما اختلوا في عدد المزمكي في تركيبة السر فكذا في عدد المترجم والمترجم لا يكون الا في العلانية لكن بأخذ الشهادة في تركيبة السر ليست بشرط وفي الترجمة شرط شبه برهانية في فصل في مسائل التعديل والجرح في أدب كتاب القاضي لا يشترط العدد في المزمكي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف (٢) وقال محمد يشترط فيه العدد والاشنان فيما ثبتت مع الشبهات والاربع فيما لا ثبتت مع الشبهات وعلى هذا الخلاف رسول القاضي والمترجم عن الشاهد ان كان الشاهد اجمعا والمترجم عن الخصم ان كان الخصم اجمعا في فصل فيمن لا تقبل شهادته لفسقه من شهادات الغيبية ثم القاضي ان شاء يجمع بين تركيبة العلانية وبين تركيبة السر وان شاء اكتفى بتركيبه السر وفي زماننا تركيبة العلانية واكتفى بتركيبه السر (٣) من المحل المزبور فان كان المزمكي اثنين فعندلهم أحدهما وجرحهم الآخر قال أبو حنيفة وأبو يوسف الجرح أولى لانه لا يعتمد على دليل غير ظاهر السال فكان الجرح أولى كما لو عدله اشنان وجرحه اشنان كان الجرح أولى في قواهم وقال محمد اذا عدلهم واحد وجرحهم الآخر القاضي يرفق لا يقضى بشهادتهم ولا يرد شهادتهم بل ينتظر ان جرحهم آخر ثبت الجرح وان لم يجرحهم آخر بل عدلهم آخر ثبت العدالة وان جرحه واحد وعدله اشنان ثبت العدالة في قواهم لان قول الاثنين حجة مطلقة في الاحكام بخلاف قول الواحد وان جرحهم اشنان وعدلهم عشرة كان الجرح أولى لان قول الاثنين يساوى قول الجماعة كما في دعوى الملك اذا أقام أحد المدعين اثنين فلأقام الآخر عشرة لا يترجم صاحب العشرة من المحل المزبور والله واليه المرجع والمآب بمثلهم المسلمون وان لم يعرفهم المسلمون يسأل المسلمون عن عدول المشركين ثم يسأل أولئك عن اليهود من الاختيار شرح المختار قال يركى النصراني بالامانة في دينه ولسانه ويده ومع ذلك صاحب بقلعة (٤) من أواخر كتاب الشهادات من خزائن الاكل نقلا عن فتاوى أبي الليث قال والمختار ما ذكر في أدب القاضي أن العدل من يغلب حسنه سبانه ولا يكون صاحب كبرية يعنى أن لا يكون مصرا على الصغار واذا كان مصرا عليها فهو صاحب كبرية في الفصل الثاني من قضاء الخلاصة وقامه فيه ولا يقضى القاضي بظاهر العدالة (٥) في قول أبي يوسف ومحمد يسأل عن الشهود طعن الخصم

وقالا لا بد من أن يسأل عنه في السر والعلانية في سائر الحقوق وهذا الخلاف عصر وزمان والفتوى على قواهما محمد (٤) مثل عن تركيبة أهل الذمة كيف هي أجاب أن تركيبته بالامانة في دينه ولسانه ويده وأنه صاحب بقلعة كذا في فتاوى قارئ الهداية محمد اعلم أن العدل الشرط عندنا لوجوب التبول لالعة القبول فغير العدل يجب على القاضي أن لا يقبل شهادته أمان قبل وحكم به صحيح حكمه كذا في شرح الوفاية لصدور الشريعة محمد (٥) وهي كون حسنة الرجل اغلب من سيئاته هذا هو الصحيح في حذو العدالة كذا في الكافي وفي المبسوط في باب من لا تجوز شهادته العدالة هي الاستقامة وفي الكافي إشارة اليه محمد

في اليهود أو لم يطعن وقال أبو حنيفة إن كان المذني به حقا ثبتت مع الشبهات كان له أن
يقضي بظاهر المدعى لم يطعن الخصم في الشهود والفتوى على قوالها وإذا طعن الخصم
في الشهود لا يفتي بظاهر المدعى في قوالهم ~~وكذا~~ فيما لا يثبت مع الشبهات كالحدود
والقصاص بسأل عن اليهود في قوالهم فاضيقان في فصل فحين لا تقبل شهادته لفسقه
ولا تقبل الشهادة على الجرح المجرد أي على ما يتضمن تفسيره في الشهود من غير أن يتضمن
إيجاب حق من حقوق الشرع أو حق من حقوق العباد فهو أن يشهدوا أن شه ود المذني
فسقة أو زناة أو أكلوا الربا أو شربوا الخمر أو هلى أقرارهم أنهم شهدوا بآزار ورأى على أقرارهم
أنهم أجروا في أداء هذه الشهادة أو دعى على أقرارهم أن المذني سبطل في هذه الدعوى أو هلى
أقرارهم أنهم لا شهادة لهم على المذني عليه في هذه الحادثة (١) وإنما لم تقبل لأن البينة إنما
تقبل على ما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدل تحت الحكم
وليس في وسع القاضي الزامه لأنه يدفعه بالتوبة (٢) ~~كما~~ في باب من تقبل شهادته
ومن لا تقبل ~~وكذا~~ لو أقام المذني عليه البينة أن المذني استأجر اليهود لاداء الشهادة
لم تقبل لأنه شهادة على جرح مجرد والاستفجار وإن كان أمرا إذا دعى الجرح ولكنه
لا خصم في إثباته إذ لا تعاق له بالاجرة حتى لو أقام المذني عليه البينة أن المذني استأجر
الشهود بدية عشرة دواهم لاداء الشهادة وأعطاهم العشرة من ماله كان في يده تقبيل لأنه
خصم في ذلك ثم يثبت الجرح بناء عليه وكذا لو أقام المذني عليه البينة على أني صالحت
الشهود دعى كذا من المال ودفعته إليهم على أن لا يشهدوا على هذا الباطل فإذا شهدوا
فعليهم أن يردوا ذلك المال على تقبيل بيته لأن فيه ضرورة ليصل إلى ماله حتى لو قال
لم أعطهم المال لم تقبل لأن فيه اظهار الفاسقة بلا ضرورة وإلهذا قلنا لو أقام المذني
عليه البينة على جرح فيه حق من حقوق العباد أو حق من حقوق الشرع بأن أقام البينة
أنهم زفوا ووصفوا الزنا أو شربوا الخمر أو سرقوا منى كذا ولم يتقدم العهد أو أنهم عبيد
أو أحدهم عبدا أو شريك المذني والمذني مال أو قاذف والمقدوف يدعيه أو محمدا ودون
في القذف أو على أقرار المذني أنه استأجرهم على هذه الشهادة تقبل لمكان الحاجة إلى
أدائها هذه الحقوق من المحل المزبوره شهدت شهوده على أقرار المذني أن شه ود ففسقة
أو على أقراره أنه استأجرهم على هذه الشهادة أو على أقراره أنهم لم يحضروا المجلس الذي
كان فيه هذا الأمر أو دعى المذني عليه ذلك قبلت شهادتهم وبطلت شهادة شهود المذني
في نوع آخر دعى الميراث من الثالث والعشرين من دعوى التنازل خاتمة وفي موضع
منه تكذيب المشهود له اليهود قبل الحكم برفع الحكم ويطلبه وذكر
النسبي أن تفسير المشهود له اليهود بدية القضاء لا يوجب بطلان القضاء في الخامس
عشر من دعوى البرازية في نوع في الميراث وكذا في أو آخر الرابع عشر منه ملخصا لو برهن
على أقرار اليهود أنهم لم يحضروا المجلس الذي كان فيه الحق يقبل من شهادة الزباني
فحين تقبل شهادته ومن لا تقبل ملخصا رجل ادعى عينا في يد إنسان وأقام البينة على أنه له
ثم أن المذني عليه أقام البينة أن الشهود قد ادعوا هذا العين جازت شهادتهم وبطلت بينة

(١) أو على أقرارهم أنهم لم يحضروا
المجلس الذي كان فيه هذا الأمر ~~وكذا~~
في شهادات الخاتمة بعد
(٢) ولأن الشاهد بهذه الشهادة عار
فاسقا لأن فيها الشاعة الفاحشة بلا ضرورة
وهي حرام بالنص والمشهود به لا يثبت
بشهادة الفاسق ~~وكذا~~ في الكفاي
وفي دعوى القاعدية لأنه اظهار الفسق
منصودا وهو حرام فيفتي الشاهد بإظهاره
على

المدعى قاضيان في الدعوى بخلاف الشهادة * (ظلم) ركوب البحر لا يمنع قبول الشهادة وفي شرح أدب القاضي للشهيد حسام الدين اسباب الجرح كثيرة منها ركوب بحر الهند لانه مخاطر بنفسه ودينه من سكنى دار الحرب وتكثير سوادهم وعددهم لاجل المال ومثله لا يباي بشهادة الزور (١) قنينة في باب من تقبل شهادته ومن لا تقبل

* (الحمدى عشر في الشهادة على الارث والنسب) *

شهر ورجلان رجل أنه اخو الميت لايه وأمه ووارثه لا يعلن له واني ناغبره يقضى به ثم شهدا لاخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل (٢) ويضمنان للابن ما أخذ الاخ ولو شهدا لاخر أنه اخوه لايه وأمه ووارثه لا تعلم له واري ناغبره وغير الاول تقبل ويدخل الثاني مع الاول في الميراث ولا ضمان على الشاهد من الاول ولا الثاني شهدا شهدان أن فلانا أخو الميت لايه وأبيه لا تعلم له واري ناغبره ويقضى به ثم شهدا آخران أنه ابنه (٣) ينقض القضاء الاول فان كان المال قائما في يده يدفع الى الابن وان كان هالكاً فلا ينقض الخياران شاء ضمن الاخ وان شاء ضمن الشاهدين فان ضمن الاخ لا يرجع على أحد وان ضمن الشاهدين رجعا على الاخ كما عرفت من محيطة السرخسى في باب الشهادة في الميراث وكذا في السادس من الخلاصة والبرازية والخامس من دعوى النصاب * ولو شهد أنه وارث الميت لا وارث له غيره ولم يذكر اسباب الورثة فالقاضي يسألهم ما عن ذلك لأن اسباب الورثة مختلفة فلا بد من بيانها حتى يعرف بماذا يقضى فترتأى في شرح الجامع الصغير في باب القضاء في الميراث وكذا في المحيطة السرخسى في باب الشهادة في الميراث ملخصا * وكذا لو شهد أنه اخوه ووارثه لم تقبل ما لم تنسب الاخوة لأن الاخوة مختلفة في ذاتها وأحكامها وكذا لو شهد أنه عمه ووارثه لم تقبل حتى ينسب العم والميت حتى يلتصقا الى أب أو يبين أنه عمه لايه وأمه وأولايه أو لأمته وكذا لو شهد أنه ابن عمه ووارثه وكذا لو شهد أنه جده أو جدته لم تقبل لانه مجهول (٤) من المحل المزبور * وان شهد وأمه أنه ابنه ولم يذكر وأمه ووارثه ذكر في الزيادة أنه ابنه ووارثه قالوا انما ذكر ذلك لازالة وهم الرضاع والاصح أن قوله ووارثه وقع اتصافا فانه ذكر في الابد والام هو أبوه وأمه وجوزا الشهادة وان لم يذكر وأمه ووارثه وهذا حين لا يجب بغيره فان كان يجب كالجدة والاخ والعم لا بد أن يذكر وأمه ووارثه وبشروط أيضا أنهم لا يعلمون له واري ناغبره رجل طلب الميراث وأدعى أنه عم الميت يشترط لعخته أن يفسر فيقول عمه لايه وأمه أو لايه أو لأمته وبشروط أيضا أن يقول ووارثه لا وارث له غيره وإذا أقام البينة لابتدائه الشهود أن ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا الى أب واحد ويقولوا هو ووارثه لا وارث له غيره وكذا في الاخ والجدة إذا شهدوا أنه جده الميت أبو أبيه لا بد أن يقولوا هو ووارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك أو شهدوا أنه أخو الميت لايه وأمه أو لايه ووارثه لا يعلمون له واري ناغبره جاز ولا يشترط في هذا ذكر الاسماء قاضيان في دعوى الملك بسبب * وفي ذكر الاخوة والعمومة لا بد من ذكر لفظ الورثة لاحتمال أن يكون رضاعاً أو قبيلة أو نسباً ولا بد أيضاً من ذكر أنه لاب أو لأم أو لهما وكذا لو شهدا

(١) والذي ظهر للعبد الفقير المانع من قبول الشهادة ليس هو مطلق ركوب بحر الهند بل منع ما قرن به كما هو ظاهر كلام الحسام الشهيد فان هذا حين كان الهند كله دار الكفر كما يرشد اليه التعليق وكلام الظهير في ركوب البحر المتجرد عن ذلك فلم يتوراد الكلامان على محل واحد كما في شرح المنظومة لابن الشحنة *
(٢) لأن بينا الشهادتين تناقضاً وقد اقتص بالاول قضاء القاضي ولكنهما يضمنان للابن ما قبضه الاخ واعني به هذا رجوعاً كذا في الخامس من دعوى النصاب *
(٣) قوله ثم شهدا آخران أنه ابنه كذا في جميع النسخ التي بأيدينا والظاهر أن يقول أن فلانا لابنه اه صححه

(٤) وفي المحيطة للسرخسى لانه قد يكون صحيحاً وقد يكون فاسداً *
ع

أنه ابن ابنه أو بنت ابنه لا بد من أن يقولوا أنه وارثه ولا يستلزم ذكر اسمه حتى لو شهد أنه
 جده أبو أيه ووارثه ولم يسمو الميت تقبل بدون ذكر اسم الميت في السادس من
 شهادات البرازية * شهد الرجل أنه جده الميت وقضى القاضي بذلك ثم جاز رجل وادعى
 أنه أبو الميت وأقام البيضة يقضى به وهو الحق بالمسيرات ولو شهد أنه أخو الميت ووارثه
 وقضى القاضي بذلك ثم شهد الآخر أنه ابن الميت ووارثه لا تقبل ويضمنان للابن (١)
 ولو شهد فريق آخر بذلك تقبل ولو شهد الفريق الآخر أو غيره أن الثاني أخو الميت دون
 أن يكون ابنه لا تقبل الشهادة في السادس من شهادة الخلاصة وكذا في البرازية ملخصا *
 شهد أنه وارثه لا وارث له غيره ثم شهد أن هذا وارثه أيضا تقبل ولم تكن تناقضا وقولها
 لا وارث له غيره يحتمل على قوله ما لا نعلم له وارثا غيره ثم علمنا وارثا آخر فشهدا به فانهما قبل
 لأن قوله ما لا نعلم زائد ليس من متن الشهادة لأنهما لو قالان شهدا أنه أخوه ووارثه يكنى
 أولانه يجوز أن يعلم بعد ما لم يعلم فلا تناقض (٢) في الرابع عشر من الفصولين * (صك)
 الوارث لو كان يحجب بغيره بحد وجدة وأخ وأخت لا يعطى شيئا ما لم يبرهن على جميع الورثة
 أو شهدا أنهم ما لا يعلمان له وارثا غيره لأن وارث الأخ والأخت معلى بشرط الكلاله وهي من
 ليس له والد ولا ولد فإلم ثبت هذا الشرط بنص من الشهود لا يرث ولو قال لا وارث له غيره
 تقبل عندنا لا عند ابن أبي ليلى في أواخر الثاني عشر من الفصولين * ولو كان الوارث من
 لا يحجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه ولم يقل لا وارث له غيره أو لا تعلمه يتلوم القاضي زمانا
 رجاء أن يحضر وارث آخر فأن لم يحضر يقضى له بجميع الارث ولا يكفل عند أبي حنيفة في
 المسائلين يعنى فيما قال لا وارث له غيره وفيما قال لا نعلم هو الأصح من مذهبه وعندهما يكفل
 في المسائلين ومدة التلوم مفقوضة الى رأى القاضي وقيل حول وقيل شهر وهذا عند أبي
 يوسف وأما أحد الزوجين لو أثبت الورثة بينة ولم يثبت أنه لا وارث له غيره فعند أبي حنيفة
 ومحمد يحكم له ما بأكثر النصيبين بعد التلوم الزوج النصف وللزوجة الربع وعند أبي يوسف
 يحكم لها بأقل النصيبين له الربع وإما الثمن من المثل المزبور مات فادعت امرأة أنها
 امرأة الميت وأبكر الولد فكانها فبرهن أنها ماتت وهي امرأته ولا وارث له من النساء غيرها
 وحكم لها بآرث وأهلكته ثم برهن الولد أنه طلقها في صحته فنقض المرأة لا الشاهد وإن شهدا
 أنه مات وهي امرأته لأن في قوله ما ماتت وهي امرأته زيادة لا يحتاج إليها فانهما قالوا
 كانت امرأته كفى للحكم بالآرث فذكر هذه الزيادة وتركها سواء فلو انقضت هذه الزيادة لم
 يجب عليهم ما شئ لأنهم ما شهدا بآرث كان ولم يظهر كذب ما يل مدة ما الولد حيث برهن على
 الطلاق كذا هنا ولو أقر الغريم أو المودع أنه كان عالما بالطلاق يوم قوله وهي امرأته اليوم
 ضمن لأنه لو بين ذلك فالقاضي لا يأمره بانفاق فأنتلف الوديعه فيضمن وهذا أصل محمد في
 تفعين الشاهدين أنهم ما شئوا كذا شيئا هو لازم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا ومتى ذكر شيئا
 لا يحتاج اليه للقضاء ثم ظهر بخلافه لم يضمننا حتى أن مولى المولاة لو مات فادعى رجل آرثه
 بسبب المولاة فشهدا أن له ولدا المولاة وأنه وارثه لا نعلم له وارثا غيره فحكم له بآرثه فأنتلفه
 وهو عسر ثم برهن آخر أنه نقض ولاد الاقوى والى هذا الثاني ومات وهذا الثاني مولا

(١) لأنهما زعمتا أنهما اتفقا على الابن
 شهادتهما لا يخفى حتى في صدقانه على
 أنفسهما ولا يصدقان على الآخر فيضمنان
 ولا تقبل شهادتهما كذا في المحيط
 (٢) وفي زيادات شرح قاضيهان وفتح
 القدير أنه (٧) ليس من نفس الشهادة
 لأنه نقي فيكون ذكره لاسقاط التلوم من
 القاضي على ما في السادس من شهادات
 البرازية وفي الثامن من شهادات المحيط
 أن هذا ليس من صلب الشهادة بل هو
 لاسقاط التلوم من القاضي وفي السادس
 من شهادات الخلاصة والبرازية قوله
 لا وارث له غيره انما يشترط لاسقاط التلوم
 من القاضي وفي الثامن من شهادات
 المحيط قوله لا نعلم له وارثا غيره ليس من
 صلب الشهادة بل هو لاسقاط التلوم من
 القاضي وفي أواسط دعوى القاعدية أن
 اشترط قوله لا وارث له في حال دون حال
 كالحد والأخ والأخت ونحوهم انتهى
 وأما قوله ووارثه لاشك أنه شرط فيمن
 يحتمل الحجب والسقوط وأما من لا يحتمل
 الحجب والسقوط فيحال فوالاب والام
 والابن والبنت ففيه اختلاف المشايخ
 وإشارات محمد في الكتاب متعارضة
 والصحيح أنه ليس بشرط كذا في المحيط ولو
 قال الشاهد لا وارث له غيره تقبل عندنا
 بناء على العادة فإن مراد الناس بهذه
 لا نعلم له وارثا غيره كذا في أواخر الثالث
 عشر من العمادية

(١) وفي شرح الجامع لقاضيخان في باب في

القضاء بالمواريث ان شهدوا انها كانت
في يد فلان مات وهي في يده جازت الشهادة
لما ذكرنا ان الشهادة على اليد عند
الموت شهادة على الملك عند الموت لان
الايدي الجوهرة تنقلب يدملك عند الموت
لانها ان كانت يدملك تبقى كذلك وان
كانت غصبا فبالموت يتقرر عليه الضمان
ويصير المضمون ملكا له وكذلك لو
كانت امانة لانه لما مات مجهلا للوديعة
يصير ضمانا ويملك المضمون فيثبت أن
الشهادة على اليد عند الموت شهادة
على الملك عند الموت والملك الثابت عند
الموت ينتقل الى الوارث ضرورة فعلى قول
أبي حنيفة ومحمد لا يقضى للوارث ما لم
يشهدوا على الانتقال الى الوارث عند
الموت أو على الملك عند الموت نساء أو
ما يقوم مقام الملك وهو اليد عند الموت ولو
شهدوا لرجل حتى أنها كانت في يده منذ
شهر لم تقبل انتهى أقول هذا بناء على أن
الجزء عند أبي حنيفة ومحمد كما هو شرط
في الدعوى شرط في الشهادة أيضا
وفي دعوى القاعدية تفصيل بعد
الايدي الجوهرة عند الموت تنقلب يد
ملك وتحقق في باب الدعوى في الميراث
من دعوى المبسوط وفي الفصل الثامن
من شهادات المحيط وقد ذكرنا بناء على
في الفصل الثاني من الشهادات ويحیی
تمامه في فصل في دعوى الرجلين من كتاب
الدعوى بعد
وعن أبي يوسف في رواية المعلى اذا شهد
شاهدان ان فلانا مات وهو ساكن فيها
لا يقضى بالدار لورثته كذا في التاتارخانية
في الثامن من القضاء بعد
وهذه المسائل مذكورة في الثامن من
شهادات المحيط مع زيادة تفصيل بعد

ووارثه لا وارث له غيره فحكم بالارث للثاني فيخير الثاني في تعيين الشاهدين الاولين
أو المشهود له الاول لانه ظهر كذب الشاهدين الاولين فيما الحكم به تعلق وببانه في مسئلة
الولاء قواها هو وارثه لا وارث له غيره آخر لا بد منه للحكم له بالارث لانهم ما لو شهدوا بأصل
الولاء ولم يقولوا انه وارثه لا يصح حكم له بالارث فورثه بقوله ما انه مولاه ووارثه اليوم فظهر
كذبهم ما فاضل بخلاف شهادة النكاح المتقدمة وقرق بين الولاء وبين النكاح في اشتراط قول
الشاهد ووارثه في الولاء دون النكاح اذ المولى لا يرثه على كل حال بل قد يحجب بغيره فأما
المراثة فهي وارثه على كل حال ولا تجب بغيرها في آخر الرابع عشر من الفصولين دار في
يد رجل ادعى رجل أنها كانت لايه مات وتركها ميراثا له والذي في يده يقول هي لي فشهد
شهود المدعى أنها كانت لابي المدعى مات وتركها ميراثا له وأنهم لا يعاون له وارانغره فان
القاضي يقبل شهادة قسم ويقضى بها للمدعى ويدفع الدار اليه كالو ادعى أنها كانت لايه
اشتراها منه في صته بأحد درهم وشهد الشهود بذلك فانه تقبل شهادتهم ويقضى بالدار له
وهذه أربعة أفاظ اذا شهدوا بها يقضى بها للمدعى احدها هذه والثانية اذا شهدوا أنها
كانت ملك لايه والثالثة اذا شهدوا أن آباءه كان يسكن في هذه الدار والرابعة اذا شهدوا أن
آباءه كان يملك هذه الدار في هذه الافاظ الاربعة ان جزوا الميراث فقالوا مات وتركها ميراثا
له فقبلت شهادتهم ويقضى له في قولهم وان لم يجزوا الميراث فقالوا كانت لايه أو قالوا كانت
ملك لايه أو قالوا كانت لبلده لايه لم يقبلوا شهادتهم وتركها ميراثا له لا تقبل هذه الشهادة
في قول أبي حنيفة ومحمد وتقبل في قول أبي يوسف الاثروان شهدوا على اقرار المدعى عليه
بشي من ذلك يكون اقرارا منه بالملك للمدعى ويؤمر بالتسليم اليه ولو شهدوا أن آباءه مات
في هذه الدار لا تقبل شهادتهم ولا يقضى بشي لانهم لم يشهدوا بالملك للميت ولهذا لو أقر
المدعى عليه بهذا اللفظ لا يكون اقرارا ولو شهدوا أن آباءه مات وهذه الدار في يده أو شهدوا
أن هذه الدار كانت في يده يوم مات تقبل ويقضى بها للمدعى وان لم يجزوا الميراث لانهم
ما شهدوا بيد الميت عند الموت فقد شهدوا له بالملك عند الموت والشهادة بالملك للميت عند
الموت شهادة بالانتقال الى الوارث وكذلك لو شهدوا أن آباءه مات وهو ساكن في هذه الدار
ويقضى بها للمدعى ولو شهدوا أن آباءه مات في هذه الدار أو شهدوا أن آباءه كان في هذه الدار
حين مات أو حتى مات لا تقبل (١) فاضحان في فصل في دعوى الملك بسبب وان ادعاهما
أنهما له فشهد شاهدان انها لايه لم يشهدوا أنه مات وتركها ميراثا لم يقض لهما وكذلك
لو شهدوا أنها كانت لايه مات في قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف الاول ثم رجع
وقال شهادتهم مقبولة في باب الدعوى في الميراث من دعوى المبسوط ملخصا ولو شهدوا
أن آباءه مات وهو لا يرث هذا التوب أو هذا النكاح وصاحب الدييجه قد تقبل شهادتهم
ويقضى به للابن وان كانت دابة فشهدوا أن آباءه مات وهو راكب هذه الدابة أو شهدوا
أن آباءه مات وهو حامل هذا المتاع تقبل ويقضى به للوارث فاضحان في فصل في دعوى الملك
بسبب من الدعوى شهد أن آباءه مات في هذه الدار أو قالوا كانت لايه لا تقبل لعدم الجز
وقال الامام الثاني آخر ان تقبل ولو قالوا كان في يده لايه أو لايه مات وتركها ميراثا له أو كانت

لا يبرها من ذي البدأ أو ادعها أو أعارها أو ورثها منه تقبل إجماعاً وكذا لو قال كانت
لا يبرها أو في يد أبيه مات تقبل ولو قال أنها لا يبرها ولم يقل مات وزكها أميراً مثله قبل على
الخلاف واختار الفضل أنها لا تقبل وهو الأصح وفي الجامع وضع المسئلة في العين كالنوب
دل أنه لا فرق في اشتراط الجز بين العين والعقار والمنصوص في أكثر الجوامع والقناتى أنه
لو قال كان ملك أبيه إلى يوم وفاته يكون جراًوة تقبل برأية في المعاش من الدعوى
ملخصاً رجل ادعى عينا في يد رجل أنه له ورثه من أبيه والشاهد شهد وأنه كان في يد
مورثه لا تقبل شهادتهم ولو ادعى المدعى عليه بذلك يجبر على التسليم إلى المدعى قاضيان
في فصل في دعوى المالك بسبب رجل ادعى ديناً لا يبرها الميت على رجل فشهد الشهود
أنه كان ديناً لا يبرها المدعى هذا على المدعى عليه كذا لا تقبل هذه البيعة في قول أبي حنيفة
ومحمد بن شهاب وأعلى إقرار المدعى عليه أنه كان لا يبرها المدعى هذا على المدعى عليه كذا جازت
الشهادة كالشهود في دار على إقرار المدعى عليه أنها كانت لا يبرها المدعى قاضيان
قبل فصل في الدعوى بخالف الشهادة برهن أنه ملكي وقع في فسحة من تركه أبي لا بد
من ذكر أن القصة براض أو بقتضاء في السادس من الفصولين

• (الثاني عشر في الشهادة على الشهادة) •

الاصل أن كل ما ثبت بشهادة النساء مع الرجال يثبت بالشهادة على الشهادة وفي الثانية
الشهادة على الشهادة جائزة في الأقرار والحقوق وأفضية القضاة وكتبهم وكل شيء إلا في
الحدود والقصاص إلا أن الشهادة على الشهادة انما تقبل حالة العجز عن شهادة الاصول
وشهادة النساء مع الرجال تقبل مع القدرة على شهادة الرجال وانما يقع العجز عن شهادة
الاصول بأحد أسباب ثلاثة إما بعت الاصول (١) أو بمرض الاصول مرضاً لا يستطيع
الحضور معه بحسب الحكم أو بغلبة الاصول غلبة سفر وفي الناصري في ظاهر الرواية
والفتوى على ظاهر الرواية (٢) تأخر حاشية في أول التاسع من الشهادة يجوز الاشهاد على
الشهادة وان لم يكن بالاصول عذر من مرض أو سفر وانما يشترط العذر عند الاداء
ولا يصح الاداء بلا عذر بالاصول في الاصح منية المفتي في الشهادة على الشهادة لو كان
الشاهد محبوباً له ان يشهد على شهادته قال القاضي ان في سجن القاضي لا يكون عذراً
له لانه يخرج حتى يشهد ثم يعيده برأية في التوكيل بالخصومة من الوكالة • (ب) الاصل
في الشهادة اذا كانت امرأة مختدرة يجوز اشهادها على شهادتها والمرأة التي تخرج من بيتها
لقضاء حاجتها ولاجل الحمام ونحوه تكون مختدرة بشرط أن لا تغلط الرجال وقال الصدر
حسام الدين لا يجوز الشهادة على الشهادة من الامر والامير والسلطان اذا كانا في البلد (٣) في باب
الشهادة على الشهادة من القنية الكبرى • ولا يجوز شهادة شاهد على شهادة رجل واحد
ولا على شهادة امرأتين حتى يشهد على ذلك رجلان أو رجل وامرأتان فان شهد على شهادة
رجل واحد رجلان وامرأتان على شهادة امرأتين جازت انما يقوم ذلك مقام الشاهد وكذا
لو شهد رجل وامرأتان على شهادة امرأتين جازت وقام ذلك مقام الشاهد الواحد في أوائل

(١) وفي الثانية في كتاب القاضي الى
القاضي ان الاصل اذا مات قبل أن يشهد
الفرع على شهادة الاصل بطلت الشهادة
وفي قضاء النهاية أن الاصل اذا مات لا تقبل
شهادة فرعه وفي الثانية قبيل كتاب
القاضي ما يجالاهما ويرافق سائر الكتب
فليست بشيء
(٢) والفتوى على ظاهر الرواية وفي
الزيادة والصحيح ظاهر المذهب وفي
السراجية والفتوى على انه يجوز الشهادة
على الشهادة فيادون مسيرة سفر اذا كان
بمحال لو شهد لا يمكنه الروح الى منزله في
يومه ذلك كذا في المفهرات ولا يخفى ان
ما في السراجية بخلاف ما في سائر الكتب
ولذا لم يذكر صاحب المنية وتركه مع ان
السراجية أحدها خذ به
(٣) وفي جامع الرموز للهستانى وفيه
(٨) اشعار بانها تقبل اذا كان الاصل
مختدرة كما في النية وكذا اذا حبس الاصل
في سجن الوالى أو ما في سجن القاضي فقيه
خلاف كما في المحيط
(٨) أى في القيد البرضى في المتن (م)

التاسع من شهادات التناظر خاتمة ملخصا * ادعى رجل على رجل حذافى قذف وأقام
شاهدين على شهادة شاهدين أو شاهدا وامرأتين لم يكفل ولم يحبس وكذلك هـ ذافى
القصاص لانه لا مدخل لهذا النوع من الحجّة فى حذافى وقصاص ولو كان هذا فى سرقة أخذ
منه كفلا بنفسه حتى يسأل من الشهود لأن المال يثبت به هذه الحجّة فان زكروا قضى عليه
بالمال وكذلك كل جراحة لا قصاص فيها لأن الدعوى دعوى المال وبمثل هذه الشهادة
يثبت المال من الميسر حتى فى باب الكفالة بالمال من الكفالة * وفى الاصل
لو شهد رجلان على شهادة رجل وشهد أحدهما على شهادة نفسه فى ذلك الحق فهى باطلة
لأن شهادة الاصل الحاضر على شهادة الاصل الغائب غير مقبولة لانها لو قبلت أدّى
الى أن يثبت بشهادة الاصل الحاضر ثلاثة أرباع الحق نصف الحق بشهادته وحده وربيع
الحق بشهادته مع آخر على شهادة الاصل الغائب ولا يجوز أن يثبت بشهادة الواحد ثلاثة
أرباع الحق هذا فى نسخة الامام السرخسى وفى شرح الشافى قال شهادة نفسه بشهادة نفسه
أصل وشهادته على غيره بدل فلا يجتمعان ولو شهد أحدهما على شهادة نفسه وشهد آخران
على شهادة رجل آخر تقبل فى السابع من شهادة الخلاصة * رجل أشهد رجلا
على شهادته فان كان الذى له المال الذى يجب عليه المال حاضر من عند الاشهاد ويقول
أشهد أن فلان بن فلان هذا أقر عندى أن لفلان بن فلان هذا عليه ألف درهم كان الاشهاد
صحبا وان كانا غائبين أو أحدهما حاضر أو الآخر غائبا أو ميتا ينبغي له أن ينسب الغائب
منهما أو الميت منهما الى أبيه وجمته وقبيلته والى ما يعرف به لأن مجلس الاشهاد بمنزلة مجلس
القضاء فكما يشترط فى أداء الشهادة الاعلام بأقصى الامكان يشترط فى الاشهاد قاضيان
فى أواخر فصل الشهادة على الشهادة * شهود الفروع يجب أن يذكروا أسماء الشهود
الاصول واسم أبيهم وجمعهم خلاصة فى السابع من الشهادات ملخصا * وفى الاقضية
الختار ما قاله الحلوانى أنه يسكت فى الاداء خمس شهادات أشهد على شهادة فلان أن فلان
على فلان كذا أشهدنا فلان على شهادته وأمي نا أن تشهد بها (١) برازبة
فى الشهادة على الشهادة * نهى الاصل الفرع عن الاداء بعد ما أمره لا رواية فيه
عن المتقدمين واختلاف المتأخرين فيه منية المقتضى فى الشهادة على الشهادة * رجل
أشهد رجلا على شهادته ثم نهى أن يشهد على شهادته لا يصح نهيه فى قول أبى حنيفة
وأبى يوسف حتى لو شهد بعد النهى جازت شهادته قاضيان فى الشهادة على الشهادة
* (الكافى) وان أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة شهود الفروع ومعنى المسئلة
قالوا ما لنا شهادة على هذه الحادثة وما نوا أو غابوا ثم جاء الفروع بشهود على شهادتهم
بهذه الحادثة أجمع حضرهم فلا يلتفت الى شهادة الفروع وان لم ينكروا فى آخر التاسع
من شهادة التناظر خاتمة * ولو حدث فى الاصل جرح يبطل الشهادة كالعصى والخرس
والجنون والردة فإنه يبطل شهادة الفروع وان حدث فى الاصول جرح يوجب التوقف
فى شهادتهم كالفسق فإنه لا يبطل شهادة الفروع ولكن يتوقف فيها ويجوز القضاء بها
وجيز فى الشهادة على الشهادة وفيه تفصيل * ونجوز شهادة الابن على شهادة أبيه

(١) وفى بعض المتن يقول الفرع
عند الاداء أشهد أن فلانا أشهدنى على
شهادته بكذا وقال لى أشهد على شهادتى
بذلك

(١) وفي المتن من التاسع من الشهادة شهادة الابن على شهادة الاب مقبولة وعلى قضائه لا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وكذا في التهمة والحاشية قال الحسن لا تجوز شهادته على قضائه (٤١٨) أي به وفيه اقول آخر أنها تجوز قال به نأخذ وفي البرازية في نوع

في الشهادة على التقي نقلا عن المتقي شهدا أن أباهما القاضي قضى لفلان على فلان بكذا لا تقبل والمأخوذ أن الابن لو كان قاضيا يوم شهد الابن على حكمه تقبل ومن الأمام أنها لا تقبل مطلقا وعن ابن جماعة عن محمد أنها تجوز مطلقا وقال في السابع من الشهادات نقلا عن الصغرى شهادة الابن على شهادة أبيه جائزة وعلى قضائه لا في رواية والصحيح الجواز وقال في السابع من شهادة الخلاصة وعلى قضائه لا تجوز في رواية والصحيح هو الجواز وفي التهمة في فصل فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل ذكر أن الابن لو كان قاضيا يوم حاشم الابن على قضائه تجوز شهادته وذكر بعده هذا عن أبي حنيفة أنه لا تجوز شهادته وإن كان الابن قاضيا يوم الشهادة وذكر بعده هذا ابن جماعة وأبراهيم عن محمد أنه تجوز شهادة الابن على قضاء أبيه مطلقا وعلى كفايه كما تجوز شهادته على شهادته فإذا منسوخة الشهادة على قضاء الابن مختلفة

(٢) ولا فرق في وجوب التعزير بين كون الرجوع قبل القضاء أو بعده كما في البحر (٣) قال في الأصل وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بألف درهم فقتضى بها القاضي فليقبضها حتى يرجع الشاهدان عن شهادتهما فإن القضاء فأنفذ عليه فلا يضمن الشاهدان المال حتى يقبضه الذي قضى له به فإذا قبضه منه وجع به على الشاهدين

(٤) فرق في المحيط للسرخصي بين العين والدين فقال شهد ابني ثم رجعا ضمتا قيمتهما المشهود له أم لا وإن كان المشهود به دينا فرجع الشهود قبل قبضه لا يضمنون وإن قبضه المشهود له

السرخصي أنه لا فرق بين العين والدين

وقضائه وكفايه وذكر الخصاصف أنها لا تجوز على قضائه والاول أصح (١) ويجزى في الشهادة على الشهادة وكذا في المحيط للسرخصي نقلا عن المتقي رجل شهد على قضاء أبيه لرجل قال أبو يوسف لا تجوز شهادته الرجل على قضاء أبيه وتجوز شهادته على شهادة أبيه فاضحان فيمن لا تقبل شهادته للتهمة (م) ولو شهدا عن اثنين على عزة بنت عز المضرى وقالوا أخبرنا ما جعفرتها ورجلا الذي يامر أتم يدربا أنها هي أم لاقبل لهما شاهدان أنها عزة (س) اعلم أن الغرض من هذا المسئلة أنه لا يشترط أن يعرف الفرع المشهود عليه بل يقال للمدعي هات شاهدين يشهدان أن الذي أحضرته هو المشهود عليه وليس الغرض أنه إذا شهد على فلانة بنت فلان المضرى تكون النسبة نائمة وتكون الشهادة مقبولة لأنه إذا لم يذكر الحد فلا بد أن ينسب إلى السكة الصغيرة أو إلى الفخذ أي القبيلة الخاصة لتتم النسبة وتقبل الشهادة عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف فإن ذكر الحد لا يشترط عنده فلا يشترط ما يقوم مقامه من ذكر السكة والفخذ (م) وكذا الكتاب الحكمي (س) أي إذا جاء كتاب القاضي إلى القاضي ولا يعرف الشهود المشهود عليه قبل للمدعي هات شاهدين أن هذا هو المشهود عليه (م) فإن قالوا فيهم ما المضرى لم يميز حتى ينسبها إلى فخذها (س) أي قال في الشهادة على الشهادة والكتاب الحكمي المضرى لم يميز لأن هذه النسبة قائمة نعم اعلم أن هذا في العرب وأما في النجم فلا يشترط ذكر الفخذ لأنهم ضيعوا أنسابهم بل ذكر الصنعة يقوم مقام ذكر البلدة صدر الشريعة في اختلاف الشهادة من الشهادة

(الثالث عشر في الرجوع عن الشهادة)

وإذا صح وجوع الشاهد ينظر بعد هذا ان لم يكن المشهود به مالا بأن كان قصاصا أو كفايا فلا ضمان على الشاهد عند علمائنا وإن صار الشاهد متلفا لذلك شهادته بأن كان مالا فإن كان الاتلاف بعوض يعادله فلا ضمان على الشاهد أيضا لأن الاتلاف بعوض كالاتلاف وإن كان بعوض لا يعادله فبقدر العوض لا ضمان ويجب الضمان فيه ورامه وإن كان الاتلاف بغير عوض أصلا يجب ضمان الكل في الاول من المحيط في الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل * ورجوعه قبل الحكم يصح في حق نفسه وفي حق غيره حتى وجب عليه التميز ولا يصح الحكم بشهادته وأبعد الحكم يصح في حق نفسه حتى لزم التعزير (٢) ولا يصح في حق غيره حتى لم يفتقر به القضاء السابق عندهما وهو قول الامام ثانيا (٣) برازية في كتاب الرجوع من الشهادة ملخصا * لرجل على رجل دين نشد أنه أبرأه أو وهبه أو تصدق عليه ثم رجعا ضمتا (٤) من الحمل الزبور ولو شهدا على مال نقض به القاضي فقبضه أو لم يقبضه ثم رجعا ضمتا المال إذا أخذ المقتضى له من المقتضى عليه وقبل الأخذ لا يضمنهما شيئا لأن تحقق الظاهر عند تسليم المال إلى المقتضى له فأنما ما بقيت يده على ماله فلا يفتقر الظاهران في حقه ولأن الضمان يتقرر بالمثل وهو ما أنما عليه ديناً حتى أقرماه ذلك بشهادتهما ما فلو ضمنهما قبل الاداء كان قد استوفى منهما ما عينا بما قبله الدين ولا بماله

قبضه لا يضمنون وإن قبضه المشهود له ثم رجعا ضمتا وأقول شيخ الإسلام كما في البحر وتقتل في الكافي عن ميسرة بين السرخصي أنه لا فرق بين العين والدين

بين العين والدين وفي الاعيان ان ثبت الملك للمقضى له بقضاء القاضي ولكن المقضى عليه
يرغم أن ذلك باطل لأن المال في يده ملكه فلا يمكن له أن يضمن الشاهد من شياً ما لم يخرج
المال من يده بقضاء القاضي وكذلك هذا في العقار فإن في الشهادة الباطلة يضمن العقار
كالمنقول لأن فيها اتلاف الملك واليد على المقضى عليه والعقار يضمن بهذا السبب
فإن اتلاف الملك يقتضي بخلاف الغصب على قول من يقول العقار لا يضمن بالغصب من
البسوط للسرختى في الرجوع عن الشهادة * وإذا شهد شاهدان رجل يدعى في يده
رجل آخر وقضى القاضي للمشهود به بشهادتهما ثم رجعا عن شهادتهما فأنهما يضمنان قيمة
الدار وهذا بخلاف لأن ما يجب على الشهود عند الرجوع ضمان الاتلاف لأنه بالشهادة
أزال العين عن ملك المشهود عليه بغير حق محبط بره في أوامر السادس عشر من
كتاب الرجوع عن الشهادة وفيه تفصيل * ولو قال شهود المتدعي بعد القضاء بالدار ليس
البناء للمدعي وإنما شهد ناله بالدار ولم يكن البناء له كانت شهادة بالبناء وضعتا قيمة البناء
للمدعي عليه ولو قال ذلك قبل القضاء قبلت شهادتهما في حق الأرض لا البناء وقضى
بالأرض للمدعي في الأول من دعوى البرازية في نوع في التناقض وكذا في دعوى القاعدية
(١) * وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين على دار وأرض أو بيت وقضى به القاضي
ثم رجعا عن ذلك فهما ضامنان لقيمة ذلك في كتاب الرجوع عن شهادة الأصل * وفي الذخيرة
مثل نجيم الدين عمر النسفي عن شاهدين شهدا على رجل بمال وعذلا وتوجه الحكم ودعاهما
القاضي إلى الصلح فاصطلحا على بعض ذلك المال ثم رجعا عن ذلك الشاهد من عن شهادته
أو رجعا عن شهادتهما فلا ضمان (٢) * ولو قضى القاضي بشهادتهما ما ينبغي أن لا يجب الضمان
أيضاً من أوامر كتاب الرجوع عن الشهادة من التا تاريخية قبل كتاب الوكالة * ولو
شهدا بوكالة إنسان وقضى بها ثم رجعا لم يبطل القضاء بالوكالة ولم يضمنان ما أماتلفا شيئاً
متقوماً وكذا لو رجعا بعد ما قبض الوكيل الدين لأن القبض ليس بالشهادة بل بالتركيب (٣)
في التاسع عشر من وكالة المحبط * وأن رجوع الموكلي عن التزكية ضمن خلافاً لما (٤)
ولا يضمن شاهد الا حمان برجوعه ولو رجع شاهد اليدين وشاهد الشرط ضمن شاهد
اليدين خاصة ولو رجع شاهد الشرط وحده اختلف المشايخ ملتب في الاجمعي الرجوع
عن الشهادة وكذا في الوفاية * وفيه الشاهد لو أنكر شهادته بعد الحكم لا يضمن لأن انكار
الشهادة ليس برجوع بل الرجوع أن يقول كذب بطل في الشهادة في الرابع عشر من
الفصولين * قال لقوم شهدوا أن الشهادة التي شهدتهم عند القاضي لقان على فلان
بكذا هي زور وباطلة لا تبطل شهادته بذلك لكونه في غير مجلس القاضي ولو رجع في مجلس
قاضي غير القاضي الذي شهد به منه صرح رجوعه حتى لو أقام المشهود عليه البيعة على
رجوعه في غير مجلس القاضي لا تقبل وعند قاض آخر تقبل ولو ادعى رجوعه مطلقاً
لا تقبل وإن لم تكن لدى الرجوع بيعة وأراد استخلاف الشاهدان ادعى رجوعه مطلقاً
أو في غير مجلس القاضي لا يستخلف وإن ادعى في مجلس القاضي يستخلف (٥) ادعى
على الشهود الرجوع عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع لا يصح إلا إذا ادعى الرجوع

(١) وعبارة القاعدية كانت شهادتهما
بالدار شهادة بالبناء ولا ينبغي أنه على ما ذكر
في المتن من أن الشهادة بالدار شهادة
بالأرض والبناء جميعاً وإنما على ما في الأصل
من أن البناء يدخل في القضاء والشهادة
تبعاً فلا يضمنون قيمة البناء بعد
عن الشهادة فلا يضمنون قيمة البناء بعد
(٢) وذكر هذه المسئلة في الفتية بعلامة
(ط) وقال في تعليقه لأنه لم يقض
بشهادتهما وهذا التعليق يشير إلى أنه
لو قضى بهما يضمنان بعد

(٣) ولا ضمان على شهود الوكالة
بالخصومة إذا رجعا والانه شرط كذا في
التاسع عشر من وكالة التا تاريخية بعد
وذكر المسئلة في فصل في الرجوع
عن الشهادة على العقود من المحبط
للسرختى وعلى بوجه آخر بعد

(٤) مثل عن شهود التزكية إذا رجعا
عن شهادتهم هل يضمنون بالرجوع أو لا
أجاب نعم يضمنون كذا في فتاوى ابن
نجيم بعد

(٥) وفي البرازية وإن ادعى الرجوع
في مجلس الحكم بعد الحكم نصح
وإن لم يدع الحكم بالرجوع والحكم بإيجاب
الضمان قبل عليه البيعة ويستخلف بعد

والقضاء به ولو أقر الشاهدان عند القاضي أنه ما رجعها في غير مجلس القاضي يصح
ويجعل الاقرار بمنزلة الانشاء في الرابع عشر من شهادة منية المفتي

• (الرابع عشر في المتفرقات) •

ادعى دارا في يد رجل أنها له اشترها منذ سنة من فلان وشهدوا على مدعاه ولم يقولوا قبضها
بأمره لا يدفع اليه شيء حتى يؤخذ منه الثمن ويدفع الى البائع رجع محمد عن هذا وقال تؤخذ
منه المدار ولا تدفع الى المدعى حتى يؤخذ منه الثمن وفي المتن لا تصح هذه الدعوى حتى
ينقد الثمن عند القاضي فلو حضر من يدعى عليه الشراء وأنكره ذكر في الاضمية في موضع
أنه تؤخذ الدار من المدعى وتدفع الى البائع وذكر فيها في موضعين أنه لا يلتفت الى انكاره
لان الغائب صار مفضيا عليه وهذا أصح فان قالوا اشترى من فلان وقبضه ولم ينقد الثمن
يسأل هل القبض بأمره أو بغير أمره فان قالوا نحن لا نزيد على هذا لا تقبل شهادتهما برأية
في نوع في الشهادة على الشراء * وهذا كله اذا لم يذكر وانقد الثمن فان ذكر وانقد
فهو دعوى ملك مطلق فلا يكون اقرارا بالملك للغائب ولا يقضي له رواية واحدة من المل
المزبور عقيب هذه المسئلة قال ولو أن شاهدين شهدا عند القاضي لرجل فقالا
نشهد أن قاضيا من القضاة أشهدنا أنه قضى لهذا الرجل على هذا الرجل بألف درهم
أو بحق من الحقوق وهو أو قال لا نشهد أن قاضيا الكوفة أشهدنا بذلك ولم يسموا القاضي
لم ينفذ القاضي هذه الشهادة حتى يسموا القاضي الذي حكم وينسبوه لان القضاء عقد
من العقود فاذا ثبت دوايه ولم يسموا الماقد لا يصبر معلوما فلا تقبل وليس هذا في هذا الموضع
وحده بل في جميع الافاعيل اذا شهدوا على فعل ولم يسموا الفاعل لا تقبل (١)
من مختصر شرح أدب القاضي للمصنف في باب الشهادة على الحقوق دعوى القضاء
والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مستثنين الاولى الشهادة بالوقف أي
بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى ببيعته صحت الثانية الشهادة بالارث أي بأن قاضيا من
القضاة قضى بأن الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تصح
الا في أربعة مسائل الاولى الشهادة بأنه اشترى من وصيه في صغره صححة وان لم يسموه
الثانية الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان الكل من خزانة المفتين الثالثة نسبة فعل
متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين الرابعة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك
ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى أشباه في القضاء والشهادة والدعوى • (صل)
ادعى أمة وشهد أن قاضي بلد كذا حكم بهذه الامة له صم ولم يشترط تسمية القاضي
في الثاني من الفصولين في أواخره

• (في زجيج البينة) •

رجل أقام البينة على امرأة أنه تزوجها أبوها منه قبل بلوغها وأقامت هي بينة أنه تزوجها
منه بعد بلوغها بغير رضاها فيثبت اولى لان البلوغ معنى حادث ثبت بينهما فكانت أكثر
البيانات ثبت فساد النكاح ضرورة في الرابع من نكاح الولوالجية * ولو قال الزوج

(١) وتفصيل هذه المسائل (٧) المذكور
في الثاني من دعوى المصنف والثاني من
العمادية والفصولين
(٧) المنقولة من مختصر شرح أدب
القاضي (م)
(٢) ان أقام أحد المدعين شاهدين
والا شرا أربعة فهما سواء لان كل واحد
منهما لا يوجب الا الطلق ولان البينة
لا ترجح بالعدالة فكذلك بالعدد مختارات
خلصاء الفتنة رحمه الله

تزوجتك وأنا صبي أو مجنون وكانت لابل وأنت بالغ أعدل فالقول للزوج فان كان بعد
الدخول أيهما حال ذلك لا يقبل في باب الدعوى والبينة من نكاح المحيط للبرخي
(ق) ادعى على رجل أن هذه الدار التي في يده وقف عليه عطفًا وذو اليد ادعى أن ياتني
اشترها من الواقف وأرخ وأقاما البينة فيينة الوقف أولى (سم) أن أنبت ذو اليد تاريخا
ساجدا على الوقف فينته أولى والأبينة الوقف أولى (بج) متولى الوقف ادعى على وارث
واقفه الذي في يده المهدود أنه وقف على كذا وقفنا جميعا وأقام بينة وأقام الوارث بينة على
فساد الوقف فان كان الفساد بشرط في الوقف مفسد فيبينة الفساد أولى لأنه أكثر اثباتا
وان كان لعني في المثل أو غيره فيبينة العصة أولى من شهادات القنية في باب البينتين
المضادتين ومن أبي الفضل ادعى عليه دارا أنه باعها مني منذ خمس عشرة سنة وادعى
آخر أنها وقف عليه مسجل وأقام بينة فيبينة مدعى البيع أولى (١) وان ذكر
الواقف بعينه فيبينة الوقف أولى لأنه يصير مقضيا عليه فلا بد من التعين كينة الملتصع
بينة العتق لأن الوقف وأنها الملك كالأعتاق من المثل المزبور وكذا في البرازية في نوع
في المصم من المصم عشر من كتاب الدعوى (كس كج عج طب وغيرهم) وقف بين
أخوين مات أحدهما وبني في يد المولى وأولاد الميت ثم المولى أقام بينة على واحد من
أولاد الآخر أن الوقف بطن بعد بطن والباقي غيب والوقف واحد تقبل ويتصب خصما
عن السابق ولو أقام أولاد الآخر بينة أن الوقف مطلق علينا وعليك فيبينة مدعى الوقف بطننا
بعد بطن أولى في باب الدعوى والبيئات من وقف القنية ولوا دعى الامام أن هذه التكررة
مسبلة لامام هذا المسجد وقال أهل المحلة بل للمسجد ولا بينة لهم فالقول لأهل المسجد من
المثل المزبور رجل مات وترك ابنين وفي يدهما ضيعة يدعى أنهم اوقف عليه من جهة
أبيه والابن الآخر يقول أنها وقف علينا قال القيسية أبو جعفر القول قول الذي يدعى
الوقف عليهم لأنهما اصادفا أنها كانت في يدهما وقال غيره القول قول ذي اليد
والقول أصح (٢) في فصل في دعوى الوقف والتمسدة عليه من وقف الخاتمة منقول
ذو يد لو برهن على الوقف نفعه عن الخارج على الملك يحكم بالملك للخارج ولو برهن المتولى
بعدمه على الوقف لا يسمع (٣) لأن المتولى صار مقضيا عليه مع من يدعى تلقى الوقف من
جهته وعند أبي يوسف قبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على الملك
وبقولهما بفتح كى ادعى قنا وقال ذو اليد هو ملكي وحتره فانه يقضى بيينة ذي اليد
وقاما في الثالث عشر من الفصولين وكذا في العاشر من العبادية وكذا في جواهر
الفتاوى في السادس من الدعوى ادعت امرأة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات
وهي في العدة ولها الميراث وادعى الورثة أن الطلاق كان في العصة فالقول لها وان برهننا
ورقنا وقتا واحدا فيبينة الورثة على طلاقها في العصة أولى في الثامن من شهادات البرازية
(عتك) ادعى شيئا في بدعات وأقام أحدهما بينة على الشراء الصحيح منه والآخر بينة
على الشراء الفساد فيبينة العصة أولى (حم) بيينة الفساد أولى اذا ادعى القبيض ثم أجاب
مرة أخرى اذا ذكر شرط الفساد ادخل في العقد فيبينة الفساد أولى (٤) في باب البينتين

(١) لأنه لما يذكر الواقف ولم يعينه لا تقبل
بينته لأنه لا بد من ذكر الواقف لا في
الواقف بصيغة مضيا عليه فلا بد أن يكون
معينا واذا لم تسمع بينة الوقف تسمع بينة
الملك لعدم المزاحم كذا في المنية الكبرى

عنه

(٢) هو المختار لأنهما اصادفا على أنها
كانت في يدهما فلا يتقدم أحدهما
بإستحقاقها إلا بحجة قبيل الفصل التاسع
من وقف الذخيرة البرهانية ونهذيب
الواقعات

(٣) كذا في العشرين من دعوى
الناظر خاتمة

(٤) كذا في دعوى البينة وقال فيه اذا ذكر
شرطا فاسدا أدخل في العقد فيبينة
الفساد أولى الا اذا كان الثمن مقبوضا
والبيع مسلما فافاض لا يسمع بينة
الفساد

المشتري من شهادات القنية • إذا اختلف المتبايعان أحدهما يدعي العصة والآخر
الفساد كان مدعي الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد أو أجل فاسد كان القول قول
مدعي العصة والبيئة بينة مدعي الفساد باتفاق الروايات وإن كان مدعي الفساد يدعي
الفساد ادعى في صلب العقد بأن يدعي أنه اشتراه بألف درهم ورطل من النحر والآخر
يدعي البيع بألف درهم فيه روايتان عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية القول قول من يدعي
العصة أيضا والبيئة بينة الآخر كافي الوجه الأول وفي رواية القول قول من يدعي الفساد
ولو ادعى عبدا في يدرجل أنه اشتراه منه بألف درهم وقال البائع بعثك بألف درهم وشروط
أن لا يبيع ولا تهب أو ادعى المشتري ذلك وأنكر البائع كان القول قول من يشكر الشرط
الفاقد والبيئة بينة الآخر وكذا لو كان مكان الشرط الفاسد بشرط النحر والخنزير أو الشيء
الذي لا يحل مع الألف وإن اختلفا في أصل الثمن فقال البائع بعثك عبدي هذا بهذا وهذا
وقال المشتري اشتريته بألف درهم ورطل من النحر والآخر إذا قامت لهسما البيئة
يؤخذ ببيئة البائع (١) وفي فصل في أحكام البيع الفاسد من بيع النخلة • (بج) إذا
اختلف المتبايعان في صحة العقد وفساده فأنما يجعل القول لمن يدعي العصة مع البيعة في
باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية • وفي الكافي قال المرتضى لو قال الراهن قبضت مني
بكذا رهنا وقلت عندك وقال الراهن بل هلك عندك قال قول والبيئة للراهن ولو قال المرتضى
هلك عندك قبل أن أقبضه بحكم ازهر وقال الراهن بالعكس قال قول للمرتضى والبيئة للراهن
استعار ثوبا لبرهنة فقال المعبر هلك قبل أن تفكه وقال الراهن بالعكس قال قول للراهن
وكذا لو اختلفا أنه هلك قبل الرهن أو بعده والبيئة للمعبر ولو قال المرتضى قبضت ديني ورددت
الرهن وقال الراهن قبضت رهني هلك الرهن عندك فالبيئة للراهن وكان أبو القاسم يقول ينبغي
أن تكون البيئة للمرتضى ثم تاشي في باب اختلاف البائع والمشتري من كتاب البيوع •
أقام الراهن بينة أنه رهنه بجانه وخسين وأقام المرتضى بينة أنه رهنه بجانه فالبيئة بينة الراهن
وإن اختلفا في قيمة الرهن بعد ما هلك كله أو بعضه قال قول قول المرتضى في قيمة الهالك مع
يمينه والبيئة بينة الراهن تانار خانية في السجدي والعشرين من التهم ادات كذا في الهيطة
البرهاني • (بج) ولو أقام الراهن بينة في رهنه الرهن سليما فبينة حشرة وأقامها المرتضى
أنك رهنه عندي مع بياقمة خمسة فينة الراهن أولى قنية في باب البيعتين المتضادتين (٢)
• (ط) ادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يبيع الوفاء قال قول البائع وإن أقام البيئة فالبيئة
بين مدعي الوفاء وكذا إذا ادعى أحدهما البيع أو الصلح عن طوع ولائع عن كره
فبيئة مدعي الكره أولى وكذا إذا ادعى الإقرار عن طوع ولائع عن كره فبيئة الكره أولى
(٣) من أهل الزبور • (شم قع) ادعى على رجل أنه أكرهني بالضرب بحبس الوالي
أو الضرب على أن يستأجر منه سائرا أو أقام بينة وأقام المدعي عليه بينة بأنه كان طائعا
فبيئة الطوعية أولى ولو قضى القاضي بينة الأكره ينفذ قضاءه إن عرف الخلاف وقضى
بناء على الفتوى (قع عدك) أقام المشتري بينة أنه باعه هذا الشيء يعاصيها وأقام
البائع بينة أنه باعه مكرها فبيئة العصة أولى (حم) بينة الأكره أولى قبيل أهل الزبور

(١) قال حاصل أنه إذا اتفقت بينة البائع
والمشتري على ذكر ما يصلح غناوا أثبت
أحدهما شرطا وإذا يفسد البيع كما إذا
اتفقتا على أن البيع كان بألف درهم
وزادت أحدهما شرطا من النحر فالبيئة
بينة الفساد وإن اختلفتا في ذكر ما يصلح
غنا فثبتت أحدهما ما يصلح غنا بان قالت
كان البيع بألف وأبى هذا العبد وأثبتت
الأخرى ما لا يصلح غنا بان قالت كان الثمن
كله خرا فالبيئة بينة العصة كذا في الفصل
الثالث من القسم الثاني من بيوع
الطهيرية •

وأشار في باب البيعتين المتضادتين من
شهادات القنية أنه إن كان الفساد بشرط
في البيع مفسد فبيئة الفساد أولى لأنها
أكثر إثباتا وإن كان المدعي في المحل أو غيره
فبيئة العصة أولى •

(٢) وكذا في القنية في باب الدعاوى
والبيات من كتاب الرهن •
(٣) لأن بينة الأكره تثبت خلاف الظاهر •

* وان ادعى أحدهما البيع من طوع والآخر عن اكرام واختلافوا فيه والصحيح أن القول
 قول من يدعى الطوع كافي للصحيح والفساد وكذلك لو اختلفا على هذا الوجه في الصلح
 والاقرار كان القول قول من يدعى الطوع والبينة بينة الآخر في الصحيح من الجواب وقال
 بعضهم بينة الطوع أولى فأضيفان في أحكام البيع الفاسد من البيوع * (الناصرى)
 ولو ادعى الاقرار طائعا فأقام المدعى عليه البينة أنه كان ذلك الاقرار بهذا التاريخ عن
 اكرام فالبينة بينة المدعى عليه ولو لم يثبتها أو أدلتها على التفاوت (١) فالبينة للمدعى في
 الثالث والعشرين من دعوى التاتاريخية في نوع في مسائل الاكرام وكذا في شهادات
 الملقط * (ق) أمة أقامت بينة أن مولاه دبرها في مرض موته وهو عاقل وأقامت الورثة
 بينة أنه كان مخلوط العقل فبينة الامة أولى وكذا اذا خالغ امرأته ثم أهاهم الزوج بينة
 أنه كان مجنوناً وقت الخلع وأقامت بينة على كونه عاقلاً بينة أو كان مجنوناً وقت
 الخصومة فأهاهم وابيه بينة أنه كان مجنوناً وقت الخلع والمرأة على أنه كان عاقلاً فبينة المرأة
 أولى في الفصلين من شهادات القنية في باب البينتين المتضادتين * قال محمد في اقرار الامل
 واذا أتى الرجل أنه كان قد أقر وهو وصي للذات بألف درهم وقال المقر له لا بل أقروا
 رأيت بائع فالقول قول المقر مع يمينه ولا شيء عليه في السابع عشر من اقرار المحيط البرهان
 ملخصاً * واذا قال أقروا لك بألف درهم وأنا ذاهب العقل وقال المقر له لا بل أقروا وأنت
 عاقل ان كان الجنون معه وادعى الجواب فيه كالجواب فيما اذا أضاف الاقرار الى حالة
 الصبا وان كان غيره معه ودقائه لا يصدق في هذه الاضافة ويلزمه المال من المحل المزبور *
 برهن الوارث أن الوصية كانت في حال زوال عقله وبرهن الموصى له أنها كانت حال كونه
 عاقلاً فبينة الموصى له أولى لأنها أكثر اثباتاً لأنها تثبت استحساناً في الثلث على الخصم وقصر
 يده عنه وتلك تثبت زوال العقل وأنه ليس بشيء يتعلق بهذا الخصم حتى يثبت عليه أو
 يقال انها تثبت وصيقتان احدهما حال ثبوت العقل والاخرى في حال زوال العقل الآن
 الاولى أولى بالقول لانها مثبتة والاخرى نافية من دعوى القاعدية * نوب في بدرجى
 أهاهم رجل البينة أنه نوبه غصبه اياه هذا وأقام الذى في يديه البينة أنه وهبه له قال أفضى
 للذى هو في يديه وكذلك لو أقام البينة على البيع منه بغير مسمى أو على اقراره أنه نوبه
 وان كان في أيديهم ما جعلاً فأقام كل واحد منهما البينة أنه نوبه غصبه الاخر اياه قضيت
 بينهما المصنع قال أهاهم رجل البينة أنه نوبه استودعه المبت الذى هذا وارثه وأقام آخر
 البينة أنه نوبه غصبه اياه المبت قضيت بينهما وان جاء بالبينة على دراهم بعينها أهاهم
 غصبها اياه المبت فهو أحق به من غرماء المبت وان أقام رجل البينة أن هذا نوبه غصبه
 اياه وذاليد وأقام الآخر البينة أن ذاليد أقر له به أفضى به للذى أقام البينة أنه نوبه غصبه
 اياه من دعوى البرازية ملخصاً وكذلك في باب البينتين المتضادتين من شهادات القنية *
 وفي المحيط ادعى دارا في يد غيره أنها ملكه وأن اياه باعها منه حال بلوغه بلا رضاه وزعم
 ذواليد أنه باعها منه في صغره لابن المدعى فالقول للابن وان برهن ذواليد على مدعاه بغير
 المثل يدفع عنه الخصومة وان برهن تاريخ بينة ذى اليد في الثامن من شهادات البرازية

(١) وقع في نسخ البرازية مكان على
 التفاوت على التوقيت وعبارة الملقط على
 ما نقل من التاتاريخية وهو الظاهر

(١) لأنها المثبتة كذا في العاشر من الفصولين بعد وفي الحادى عشر من دعوى المحيط يجب ان تكون البيعة بين المشتري لانهما هي المثبتة بعد (٢) اقول هذا على أن يكون المبيع غير مجزئ وان كان المبيع مجزئاً فهو قسمة ولا يبطل ولا يخاف منه بعد (٣) وذكر في العاشر من الفصولين ان القول للمدعى والبيعة (٤٤٤) لذى اليد فراجع بعد (٤) وان أقام البيعة فأطاعت المرأة البيعة أنها

كانت اربعة عشر من سنة وقت النكاح وأقام الزوج البيعة أنها كانت اربعة ثمان سنين كانت البيعة بين المرأة كذا في الخاتمة في فصل ترايط النكاح من كتاب النكاح

ب (٥) وجه النظر ان يكون القول قوله مدعى البعثة اذا اختلف المتعاقدان في صحة العقد وفساده ويكون اقدام العاقد على العقد اقرا منه بصفته وتكون دعواه الفساد بعد ذلك مناقضة لاقدامه السابق فأما اذا ادعى غير العاقد الفساد فيماعد عليه غيره لا يكون الاقرار منه موجودا بالصحة فلا تكون دعواه الفساد مناقضة فوجب ان تسمع كذا انفصل عن المنية الكبرى بعد

(٦) يعنى اذا باع مال ولده ووقع الاختلاف بين الابن والمشتري قال المشتري كان قبل البيع لوغ وقال الابن بل كان بعد

البلوغ بعد (٧) والفنوى على هذا في زماننا بعد (٨) وهذا مختار لما سبق في البرازية بعد (٩) كذا في منقرحات الساتار خاتمة في الدعوى بعد

(١٠) (فك) مثله قال (مت) قلت أليست البيعة الاخرى تثبت أمراً عارضاً وهو القول فقال هم في الحقيقة ينفون صحة البيع وشهادة التني لا تسمع كذا نقل عن المنية الكبرى اقول يرد عليه أنه يقرر في الكتاب أن بينه فساد البيع أولى الا أن يقال ان الصحة هنا ليست بمعنى يقابل الفساد بل بمعنى الثبوت فيكون مقابلاً للبطلان ويشير اليه قوله وشهادة التني لا تسمع لكن بى أنه يكون حينئذ البيع موقفاً على اجازة المالك لا بخلافه بعد

ب (بج) باع ضيعة ولده فأقام المشتري البيعة أنه باعها في صغرته بمن المثل والابن أقام البيعة أنه باعها في حال البلوغ فبيعتة المشتري أولى (١) في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية ب (ج) وكذا لو قال البائع دونه مثلثى صغرى وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول ان يدعى الصبا لانه يشكر أصل العقد فالبيعة بينه من يدعى البلوغ (٢) (بج) مثله وقد صرف في باب البيعتين المتضادتين ما يشير الى خلافه (ج) ادعى عليه دارا ففصل ذواليد اشترى بها من أياك حال صغرته فبني المثل وقال المدعى بل كنت بالغاً ولم أرض به قال اقول للمشتري وان أقام البيعة فبيعتة مدعى البلوغ أولى (٣) قال أستاذنا في الاول نظريد عليه ما ذكره (طه) ان رجلاً ادعى على امرأة أن وليها تزوجها منه حال صغرها وأدعت هي أنه تزوجها منه بعد البلوغ بغير رضاها فالبيعة بين المرأة (٤) والقول لها على أصح الرايين (٥) وكذا البيع على هذا القياس (٦) والقول للابن على أصح القولين في باب الاختلاف بين المتبايعين في صحة العقد وفساده من دعوى القنية ب باع وقال أنا بالغ وهو ابن اثني عشرة سنة ثم قال كنت غيباً بالغ لا يلتفت الى جهوده ولو كان أقل من اثني عشرة يصدق قال هذا ملكي باعه أبى وأنا بالغ وقال المشتري والاب بل في حال صغرك فالقول للابن لانه يشكر زوال ملكه وقيل للمشتري قال في المحيط وهو الصواب عندي وان برهنا فالبيعة للابن في الحادى عشر من بيع البرازية ب (بج) باع أرضاً فأدعى أخوه على المشتري أن البائع معنوه وأنا وصيه وقال المشتري بل عاقل وأقاما البيعة فبيعتة عنه أولى (قح ب) ولو ظهر جنونه وهو مطبق بمجده الاقامة وقت بيعه فالقول له وبينه الاقامة أولى من بينة الجنون (جج) وعن أبي يوسف ادعى شراء الدائم منه فشهد شاهدان أنه كان مجنوناً عند ما باعه وآخران أنه كان عاقلاً فبيعتة العقل وصحة البيع أولى في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية ب ادعى عليه أرضاً وأقام بينة فقال في الدفع الى اشترىها منك فقال المدعى ولكني كنت صبياً وقال المدعى عليه بل كنت بالغاً وأقاما البيعة فبيعتة مدعى الصبا أولى قبيل المسئلة المزبورة ادعى أن الوصى باع التركة بالغين وزعم الوصى أن البيع كان بالعدل فالقول قول الوصى لتسكه بالاصل ولو يرهن على أنه اشتراه من وصيه بالعدل والصبي بعد بلوغه على أنه كان بالغين قبل بيعة المشتري أولى لانها تثبت الزيادة والاكثر على أن مثبتة القلة أعنى الفين أولى (٧) في أوخر الفصل الاول من دعوى البرازية ب وعنه اختلاف الوصى والقيم بعد بلوغه فقال الصبي بعث عمارى الى طبعتي لكن بغين فاحش وقال الوصى بل بعته بمثل القيمة لا يكون القول له (٨) في باب الاختلاف بين المتبايعين من دعوى القنية ب (قب) باع الوصى من التركة شيئاً فقالت الورثة باعه بغين فاحش وقال المشتري بل بعدل فالقول له (٩) من اغل المزبور ب (ظلم) وصى باع شيئاً فأدعى الورثة على المشتري أن الوصى باعه منك بعد العزل وأقام المشتري بينة أنه كان وصياً وقت الشراء فبيعتة المشتري أولى (١٠) لما فيها من البات نفاذ الشراء وسبق التاميم (جث) وبينه العزل أولى من بينة البيع وكذا المطلاق والعناق من الوكيل في باب البيعتين المتضادتين من شهادات القنية ب وفي

(١) ما يناسب هذه المسئلة المذكورة في
الوكالة بالبيع من كتاب الوكالة فقلنا عن
وكالة منية المفنى وعن وكالة الذخيرة
البرهانية

المشتق المركب إذا أخرج الوكيل من الوكالة وهو حاضر بشهادة الشهود فشهد شاهدان
بالبيع وقد وقت بينة العزل وبينة البيع أو لم يوقتا فلا يخرج من الوكالة أولى وكذلك
التوكيل بالطلاق والعساق وغيرهما وكذا شاهد الطلاق مع شاهدى النكاح (١) في
مسائل الدفع من دعوى مجمع الفتاوى وكذا في الثالث عشر من دعوى البرازية ولوشهد
شاهدان على عزل الوكيل وهو حاضر وشهد آخران على البيع فبينة العزل أولى والبيع
باطل إلا أن يكون وقت البيع قبل وقت العزل من شهادتان المحيطة للسرخصى في باب
اليمينتين فاستأ على الشيعين المتلفين شهد أن فلانا مات وكانت زوجته وأخرا أن كان
طلقة ما قبل الموت قال الفضلى بينة الزوجة أولى ويجعل ككأنه طلق ثم تزوجها وقال
السفدى بينة الطلاق أولى لأن الطلاق يكون بعد النكاح وقبل أن كانت ورثتها وهي
تدعى عقدين فالقول ما قاله الفضلى وعليه الفتوى والافاقشوى على ما قاله السفدى
وقيل إن أنكر وانكاحها أصلا بأن قالوا ما كانت زوجته قط لا يكون دفعا وإن أنكرها
الميراث بالزوجية ولم يشكرها والنكاح أصلا فهذا دفع لدعواها في الثامن من شهادات
البرازية * رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عيشا من أعيان التركة أن المورث
وهبه منه في حصته وقبضه وبقيته الورثة قالوا كان ذلك في المرض فان القول يكون قول من
يدعى الهبة في المرض وإن أقاموا البينة فالبينة بينة من يدعى الهبة في الصحة كذا ذكر في
الجامع الصغير وذكر النسقى في الفتاوى امرأة ماتت واختلف الزوج وورثتها في مهرها
الذى كان عليه وادعى الزوج أنها وهبت منه في حصتها وادعى الورثة أن الهبة كانت في
مرض موتها فان القول يكون قول الزوج لأنه يشكر استحقاق ورثة المرأة المال في الزوج
واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله إلا أن هذا يخالف رواية الجامع الصغير
والاعتماد على تلك الرواية لأنهم تصادقوا على أن المهر كان واجبا عليه واختلفوا في سقوطه
فكان القول قول من يشكر السقوط ولأن الهبة حادث والاصل في الحوادث أن يقال إلى
أقرب الأوقات فاضيفان فباعتلى بالنكاح من كتاب الدعوى (نقطة) أقول وارثه بنى ثم
مات فقال المقتول أقضى حصته وقال بقية الورثة لا يل في مرضه فالقول للورثة واليمين للامة قوله
ولو لا بينة له فله تخليف الورثة في الرابع والثلاثين من القسول في كتاب الاقرار من أحكام
المرض وكذا في الثاني من اقرا والخلاصة والحادى والعشرين من اقرا والتاخر خاتمة *
والبينة لمن يدعى الاقرار في المرض لأنه يدعى فساد الاقرار ولو أقام جميعا البينة فيبقى أن
يقضى ما قرأ بين أحدهما في الصحة والآخر في مرض الموت من دعوى القاعدية * ادعت
امراة أن زوجها طلقها في مرض موته ومات وهي في العدة وإلها الميراث وادعى الورثة أن
الطلاق كان في الصحة فالقول لها وإن برهننا وقتنا وقتا واحدا بينة الورثة على طلاقها في
الصحة أولى في الثاني من شهادات البرازية * ولو ترك المقتول أخا وأبنا فأقام الأخ البينة
على الابن أنه قتل الأب وأقام الابن البينة على الأخ أنه هو الذى قتل الأب كانت بينة الابن
أولى بخلاف ما إذا كانا بنين حيث يقضى هناك بنصف البينة على قول أبي حنيفة وهنا قال
بينة الابن أولى ولم يذكر الخلاف في الثاني والعشرين من جنابيات التاخر خاتمة * وإذا

فقال الرجل عمو ابقاه أخوه يطلب دمه وأقام البيعة أنه وارثه لا وارث له غيره وأقام القتال
بيعة أن له ابناً قال القاضي لا يمكن إلاخ باستيفاء القصاص بل يتأني في ذلك حتى يظهر صدق
ما قاله القاتل في التاسع عشر من بنائات التاتارخانية • قال (م) إذا كان الصبي في يدي
رجل يدعي أنه ابنه ويقوم على ذلك بيعة ورجل آخر يقسم بيعة أنه ابنه قضى لصاحب اليد
ولو أقام صاحب اليد بيعة أنه ابنه من امرأته هذه وأقام رجل آخر أنه ابنه من امرأته
هذه قضى للذي في يديه في الثامن والعشرين من دعوى التاتارخانية في نوع آخر في دعوى
الرجل نسب الغلام • (الفريد) غلام أحتمل فادعى رجل وامرأته أنه ابنه ما وادعى الغلام
على رجل آخر أنه ابنه فبيعة الغلام أولى من المحل المزبور في أواسط نوع آخر في بيان أنواع
دعوى الرجل نسب الولد • كلما تعارضت بيعة اليسار والاعصار قدمت بيعة اليسار لأن فيها
زيادة العلم اللهم إلا أن يدعي المدعي أنه موسر وهو يقول أعسرت بعده وأقام البيعة فانها
تقدم لأن فيها امرأته واحد وهو حدث ذهب المال (١) من فتح القدير في فصل الطبع من
أدب القاضي • في يد عبداً ذمواً حدث ذهب المال (١) من فتح القدير في فصل الطبع من
يشكر فلم يحكم بتهادته ما حتى أقربه ذواليد لأحدهما دفع إليه وإن زكيت البيعتان حكم
بينهما في نوع في الخامس عشر من دعوى البرازية • ولو ادعت أمة أنها ولدت من مولاهما
وأقامت على ذلك بيعة وأقام رجل بيعة أنه اشتراها من مولاهما فبيعة الامة أولى سواء كانت
في قبض المشتري أو لم تكن في قبضه ولو وقتت بيعة المشتري وقتا قبل الحبل بثلاث سنين كانت
بيعة المشتري أولى وكذلك الجواب في العتق والتدبير إذا ارتخا وتاريخ أحدهما سبق
بقضى لاسبقهما تاريخاً وإذا أقام عبداً البيعة أن مولاهم أعنته وهو يشكر ذلك أو أقام
آخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة بأنه عبده وكذلك لو شهدوا أن فلاناً أعنته وهو في
يده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده وإن شهد شهود العبد أن فلاناً أعنته وهو يملكه وشهد
شهود الآخر أنه عبده قضى ببيعة العتق ولو كان المولى أقام بيعة أنه عبده أعنته وأقام
رجل بيعة أنه عبده قضى ببيعة العتق وكذلك لو أقام العبد بيعة أن فلاناً دبره وهو يملكه وأقام
رجل بيعة أنه عبده قضى ببيعة التدبير (٢) كما لو أقام المولى بنفسه بيعة أنه عبده دبره وأقام
الآخر بيعة أنه عبده يقضى ببيعة المولى ولو أقام العبد بيعة أن فلاناً كاتبه وهو يملكه وأقام
الآخر بيعة أنه عبده يقضى للذي أقام البيعة أنه عبده ألا ترى أنه لو أقام الذي في يده بيعة
أنه ملكه كاتبه وأقام الآخر بيعة أنه عبده قضى للذي أقام البيعة أنه عبده كذا هنا في وآخر
الرابع من دعوى التاتارخانية وكذا في المحيط البرهاني • ولو ادعت المرأة البراءة عن المهر
بشرط وإدعاه الزوج مطلقاً وأقاما البيعة فبيعة المرأة أولى وإن كان الشرط متعارفاً بصح
البراءة معه (قع) بيعة الزوج أولى من شهادات القنية في باب البيعتين المتضادتين • ولو قال
لامرأته إن شربت مسكراً فغير ذلك فأمر له ببطلان فقامت بيعة على وجود الشرط وأقام
الزوج بيعة أنه كان باذنها فبيعة المرأة أولى من المحل المزبور (ط) زوج البكر أقام بيعة على
أسكوتهما حين بلغها الخبر وأقامت بيعة على الرذيفينتها أولى (مح) ولو أقام الزوج بيعة أنها
أجازت العقد حين أخبرت وأقامت بيعة أنها رذت فبيعة الزوج أولى بخلاف الأولى لأن بيعة

(١) وهذه المسئلة مذكورة في باب دعوى
العناق من دعوى المبسوط ع

(٢) فيه اختلاف الروايتين ذكره في
دعوى المبسوط في باب الشهادة في الولاء
والنسب ع

الزوج ثمة قامت على العدم وفي الثانية على الاثبات من المحل المزبور * (بج) باع ملك الغير
 وسلم ثم ادعى المالك الردين سبع وادعى المشتري الاجازة وأقاما البينة فيبينة المشتري أولى
 لانها ملزمة من المحل المزبور * فان برهن المشتري أنه أخرجه بعد سماعه زمانا بلا ضرورة
 وبرهن الشفيع أنه طلب كما علمه فالبينة للشفيع عنده وعندهما للمشتري من أو اخر شفعة
 البرازية وكذا في الظهيرية * قال ادعى الزوج على امرأته جارية في يدها أنها ملكه بسبب أنه
 اشتراها من زيد بكذا وأنه وقع التقاض بينهما وأنكرت وأقام بينة فادعت الدفع وقالت
 انها ملكي بسبب أني وكلت بشرائها من زيد وانك اشتريتها لي وقبضتها لي بصح هذا الدفع
 أجاب نعم لانهم بمنزلة خارج وذى يدين لقيان الشراء من السان واحد وان ذالمبدأ أولى وهي
 مسئلة كتاب الدعوى من الاصل من القاعدة في الدعوى * (م) قال أحد الجارين
 لا أتخر هذا الا باط الذي أخرجه محدث وقال الا تخر كان كذلك في القديم فالقول لا تدعى
 لكونه مقسكا بالاصل (بج) والبينة بينة من يدعى أنه محدث رقم) على عكسه قال رضى
 الله عنه والمصحيح هو الاول في باب التصرفات والمحدثات في الطريق العامة والخاصة من
 كراهية القنينة * وحذا القديم ما لا يحفظ الاقران الا كذلك وان اختلفا فبرهن أحدهما على
 القدم والا تخر على الحدوث فيبينة القدم أولى وشهادة أهل السكة في هذا لا تقبل في الاول
 من حيطان البرازية * رجل ادعى على آخر أنه لكرز أبى ومات من لكرزه وأقام على ذلك
 بينة وأقام الضارب بينة أن اباه قد صرح من لكرزه وبرئ من مرضه فقد قبل هذا دفع
 لدعوى المدعى وقيل يجب أيضا أن يكرن الجواب فيه على التفصيل ان كان المدعى ادعى أنه
 لكرزه ومات من تلك اللكرزة وشهوده شهدوا كذلك فهذا دفع لدعوى المدعى وان كان
 ادعى أنه لكرزه ومات من لكرزه فهذا لا يكون دفعا لدعوى المدعى عليه ويقضى بالضعفان
 وهذا من باب العمل بالبينتين يجزى كانه لكرزه وبرئ من لكرزه ثم لكرزه ثانيا ومات عنه في
 الثالث والعشرين من دعوى الخطأ البرهاني * رجل ادعى على آخر أنه ضرب بطن أمته
 ومات بضربه وقال المدعى عليه في الدفع انها خرجت الى السوق بعد الضرب لا يصح الدفع
 أمالو أقام البينة أنها صحت بعد الضرب بهج ولو أقاموا البينة هذا على الصحة والا تخر على
 الموت بالضرب فيبينة الصحة أولى (١) من الخلاصة في أو اخر كتاب الدعوى * رجل جرح
 انسا بالثلاث فأقام أولياء القتل بينة أنه مات بسبب الجرح وأقام الضارب بينة أنه برئ ومات
 بعد عشرة أيام فيبينة أولياء القتل أولى في أول باب البينتين المتضادتين من شهادات القنينة
 * اذا ادعى الجراح أن الجرح مات بسبب آخر وقال الولي أنه مات من تلك الجراحة حيث
 يكون القول قول الولي لان الجراح صاحب علمه لا صاحب شرط والاصل في العلة
 الصلاحية للحكم فكان الولي هو المتمسك بالاصل هذا من شرح المغنى لمصور قال في آخر
 باب القياس وتما فيه * (م) ادعى على رجل أنه أمر صبي بالضرب حماره ويخرجه عن
 كرمه فضربه الصبي حتى مات وأقام عليه بينة وأقام المدعى عليه بينة أن ذلك الحمار حتى
 لا تقبل بينته لانها قامت على النفي مقصودا في باب التهازل في الشهادات من شهادات القنينة
 * وفي الاصل أيضا لو أقام الغاصب البينة أنه رد الدابة المغصوبة على المالك وأقام المالك

(١) كذا في البرازية في الخلاصة عشر من
 الدعوى في المتفرقات وصححه مولانا أبو
 السعود وقال ان في القنينة خلافا
 والاعتماد على ما في الخلاصة ويؤيد سائر
 الكتب انتهى وسيجيء ما يؤيد ما في
 الخلاصة نقلا عن المحيط وشرح المغنى
 وفي آخر دعوى النصاب قبيل كتاب
 الشروط مسئلة توافق ما في الخلاصة
 شلت من قاضحان قال وشئ هو أيضا
 عن ادعى على آخر أنه لكرز أبى لكرزة
 ومات بهذه اللكرزة فأقام المدعى عليه
 البينة أن أمه بعد ضربى هذا صحت أو
 قالوا برأت هل يصح الدفع قال نعم قلت لو
 قالوا بعد الضرب خرجت الى السوق هل
 يصح قال لا لانه يجزى أنها خرجت وأثر
 الضرب باق ولو أقام البينة قال فيبينة
 الصحة أولى انتهى وفي الدرر خلاف
 مانعنا فمكانه اعتبار ما في القنينة بعد

(١) وقال أيضا شهرد المالك بالموت في يد الغاصب أولى من شهرد الغاصب بالرد على المالك وبالموت عنده أوبقتله وفي الأصل بخلافه كذا في خزنة الاكل في الغصب نقل عن فتاوى البقالى

(٢) لان اقامت على الاثبات وهو اثبات فعل الرد وليس في بيته صاحبها اثبات فعل على الغاصب ولا اثبات سبب الضمان بعد الغصب بخلاف الاول كذا في الخاتمة في فصل فيما يضمن بالنار

(٣) لان القتل وهدم الدار يتصور بعد الرد فيعمل كالتصاحب رد هاتم هدم الدار أو قتل الدابة فكانت بيته صاحبها أول لأنه ثبت سيادته بالضممان كذا في الخاتمة في فصل فيما يضمن بالنار من الغصب

(٤) وفي أول كتاب الدعوى من التصاب مسئلة متعلقة بهذا المقام ولا يضمن معرفتها

(٥) كذا في شهادات القنية في باب البيعتين المتضادتين نقل عن المحيط وكذا في الرابع من يوع الخلاصة نقل عن فتاوى النسفي

(٦) وفي زماننا ان الفتوى على ان البيعة بيعة الوفاء مع أنهم يمجرون عليه أحكام الرهن ولا ينفى ما فيه

(٧) وهو السيد ناصر الدين أبو القاسم محمد ابن يوسف

البيعة انما ماتت عند الغاصب بركوبه فعلى الغاصب قيمتها (١) وكذا لو اقام المالك البيعة أنه هدم الدار أو اقام الغاصب البيعة على الرد والامام السرخسي أعاد المسئلة في آخر الكتاب وذكر فيها الخلاف فقال لو اقام المالك البيعة أنه غصبها ونقضت عنده وأقام الغاصب البيعة على أنه رد هاتم عند محمد لا يضمن (٢) وعند أبي يوسف يضمن (٣) من غصب الخلاصة في نوع في رد المقتصوب وكذا في البرازية * قال محمد في كتاب الغصب اذا اقام الغاصب بيعة أنه رد الدابة المقتصوبة على المالك وأقام المالك البيعة أنها ماتت من ركوب الغاصب فالقاضي يقضى على الغاصب بالضمان وكان ذلك من باب العمل بالبيعتين بأن يجعل كذا الغاصب رد هاتم على المالك ثم ركبها ثانيا (٤) في الثالث والعشرين من دعوى المحيط في نوع في المتفرقات * برهن المستعبر على رد هاتم المعبر على هلا كهما عنده بالتعدي فبيته المعبر أولى من عارية البرازية * برهن المشتري على أن المبيع مات في يد البائع والبائع على أنه مات في يد المشتري فبيته البائع أولى لانه يلزم الثمن ولو ارتخا فالسابق أولى وان لم يكن له مائة فاقول للمشتري لانه منكسر في الحادى عشر من يوع البرازية وكذا في الخلاصة * برهن الدائن على أن الوارث باع شيئا من التركة المستغرقة وبرهن الوارث على أن الميت كان باعه في حصته وقبض عنه فبيته الدائن أولى لانه مثبت للضمان وبيته الوارث تنفيه والبيانات للاثبات في الرابع في نوع في دعوى الدين من التركة من دعوى البرازية * مات الوصى فادعى الوصى الثاني على ورثته أن مورثه تركهم باع دار اليتيم وصرف الثمن في حوائج نفسه وقالت الورثة صرفه في حوائج اليتيم فأقاموا البيعة فبيته الوصى أولى لانه ثبت الضمان من دعوى القاعدة ملخصا * وفي الذخيرة اذا اقام المذمى بيعة أن فاضى بلك كذا فلا ناقدى له على هذا الرجل بألف درهم وأقام المذمى عليه بيعة أن ذلك القاضي قضى له بالبرائة عن هذا الألف قضى بالبيعة التي قامت على البرائة ولا يقضى بيعة المذمى في المبيع من دعوى التاثر خاتمة * محمد في يد رجل أقام رجل بيعة انه اشترى هذا العبد من صاحب اليد بألف درهم وأقام هذا بيعة أنه باع العبد من فلان الا شربا أنى درهم فالبيعة بيعة الشراء بألف درهم ولو اقام صاحب اليد على مدعى الشراء بألف أنه كفل بالعين عن المذمى عليه الذى اشترى بالعين كانت البيعة بيعة صاحب اليد من الحل المزبور وكذا في المحيط

*(في القول لمن) *

(فتح) قال البائع بعثك هذا الزرع وهو غير منتمع به وقال المشتري كان منتفعا به فالقول له لانه يدعى العصة في باب اختلاف المتبايعين من دعوى القنية * واذا اختلف البائع والمشتري فادعى المشتري بيعا بائنا والبائع يدعى الوفاء فالقول قول البائع (٥) وان اقاما البيعة فالبيعة بيعة مدعى الوفاء (٦) في آخر الحادى والعشرين من يوع المحيط البرهاني * وان ادعى المشتري البتات والبائع الوفاء فالقول قول البائع لانه يدعى زوال ملكه عليه وهو منكسر وذكر صاحب النافع (٧) والدينا رى أن القول لمذمى البتات الا اذا شهد الظاهر للبائع بأن يكون الثمن ناقصا كثيرا فادعى المشتري تغييرا له عرفان تغييره وينع

جعل الحال حكما فحينئذ القول للمشتري لأنه متمسك بالأصل والظاهر وتقريره أن المبيع إذا
ساوى ألفا وباعه بمائة فله القول للبائع وإن يسهل مائة فله المشتري وكذا في الزيادة وأقضى
صاحب الهداية نفسه وفيما إذا ادعى البائع البتات والمشتري الوفاء في الأول أن القول لمن
يدعى الوفاء ثم رجع إلى ما أفنى به أئمة بخاري من أن القول لمن يدعى البتات في أو آخر
الفصل الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية أن ادعى أحدهما بيع
الوفاء والآخر بيعا بآنا كان القول قول من يدعى البيع البتات والبيضة بينة الوفاء لأن
بيع الوفاء إنما أن يعتبر رهننا كما قال البعض أو يفسد كما قال بعضهم فإن اعتبر بيعا فاسدا
كان القول قول من يدعى العصة وإن اعتبر رهننا كانت البيضة بينة البيع الآن في الرهن
والببيع إذا ادعى أحدهما البيع والآخر الرهن كان القول قول من يدعى البيع
فأضيقان في فصل أحكام البيع الفاسد قال دعوى كردكاه ابن محمد ومحمد من يوديد بن
صاحب يد فروخته ببيع وفاء بمصد درم وغله برداشت كدون واجبت كصد درم بكيرد
ومحمد وده بن تسليم كصد صاحب يد كويده من يبيع بات خريده ام ازوي بدو صد درم
وكواه كذاشت بر اقرار مدعي اول اكر مدعي اول كراه آورد دفع شود باني أجاب في (١)
لأنه ما أنبأ به من (٢) ولم يكن بينهما اختلاف في وصف البيع الواحد حتى تكون بينة البيع
بالوفاء أولى لأنها أكثر أثباتا من دعوى القاعدية وإن زعم البائع أنه كان قبل قبضه
ولم تجب بالسكنى وزعم المشتري الوجوب لكونه بعد القبض فالقول للمشتري لدعوى العصة
(٣) في الرابع من يوع البرازية وكذا في التاسع عشر من العمادية وإذا كاتب الرجل
عبد ثم اختلف المولى والعبد في بدل الكتابة فقال العبد كاتبني على ألف درهم وقال المولى
كاتبته على ألفين أو اختلفا في جنس المال كان أبو حنيفة يقول أولا يتصالحان ويتردآن
وهو قوله ما ثم رجع وقال القول قول العبد مع يمينه وعلى المولى البيضة (٤) ثم إذا جعل
القاضي القول قول المكاتب مع يمينه وألزمه ألف درهم وأقام المولى بعد ذلك بينة على أنه
كاتبه على ألفين لزمه ألفان وبسبب فيهما وفي الولوالجية ولا يرد العتق (م) وإن لم يقيم
البينة على ذلك وأدى العبد ألف درهم وقضى القاضي بعتقه ثم أقام البينة بعد ذلك على أنه
كاتبه على ألفين فالقياس لا يعتق ما لم يؤد ألفين وفي الاستحسان هو حر وعليه ألف درهم
أخرى بخلاف ما لو أقام المولى البينة قبل قضاء القاضي بالعتق وفي الولوالجية ولو لم يخاصمه
إلى القاضي حتى أدى ألف درهم ثم قامت بينته لم يعتق إلا أن يؤدى ألف الباقية وفي
الظهيرية وإن أقام البينة فالبيضة بينة المولى ثبت الزيادة بينته إلا أن المكاتب إذا أدى
مقدار ما أقام البينة عليه يعتق في الثاني عشر من مكاتب التاتارخانية وكذا في الثالث
عشر من مكاتب المحيط وإذا كاتب الرجل عبدا واختلفا في المعقود عليه فقال المكاتب
كاتبني على نفسي ومالي على ألف درهم وقال السيد لا بل كاتبك على نفسك دون مالك
فالقول قول السيد عندهم جميعا ولا يتصالحان هنا بالاجماع من المحل المزبور وكذا في
الثالث عشر من مكاتب المحيط ولو قال المولى كاتبك وهذا المال يوم كاتبك في يدك وهو
مالي وقال المكاتب بل هو لي اكتبته بعد ما كاتبني فالقول قول المكاتب وكان على

(ترجمة)

- (١) ادعى أن هذه المدة كانت لمسي
بعت المالك المدة بمائة درهم ببيع
وفاء ورفع الغلة فأنا الآن أعطيها المائة
درهم ويسلم المدة إلى وقال صاحب
اليد أن المشتري منه ببيع بات بمقتضى
درهم وسبق شهادة على اقرار المدعي
الأول بذلك فإن أورد المدعي الأول ثم ادعى
على بيع الوفاء هل يدفع أولا أجاب لا
(٢) لأن البيع بالمائتين غير البيع بالمائة
معد
(٣) وهذا على قول من لا يجوز إيجاب
العقار قبل قبضه كالارساني وأما على
قول من يجوز كالرمان وغيره فلا وجه
لهذا الاختلاف والظاهر من العمادية
ترجيح قول الثاني
(٤) وفي المضمرة في آخر كتاب المكاتب
لا تحالف عند أبي حنيفة وقال أبو يوسف
ومحمد والساقبي يتصالحان والصحيح قوله
لأن هذا عقد على العتق بعوض ولا يجزى
فيه التحالف كاعتق على مال معد

المولى البينة فان أقاما البينة فالبينة بينة المولى ولو اختلفا في أصل الاجل فالقول قول المولى
ولو اتفقا على أصل الاجل ومقداره ولكن اختلفا في المضي فالقول قول العبد ولو ادعى
المكاتب أنه كاتبه على ألف درهم ونجم عليه كل شهر ما نفع وقال المولى لا بل نجمت عليك كل
شهر ما نفعين فالقول قول المولى من المحل المزبور وكذا في المحيط * (الولوية) ولو ادعى
كاتبه فاسدة والاخر جارة كان القول قول من يدعى الجارة والبيئة بينة من يدعى الفاسدة
من المحل المزبور * وفي نوادر بشر عن أبي يوسف وجعل أعتق أمته ثم اختصما عند القاضي
وفي حجرها ولد وفي يدها كسب اكتسبه وقال المولى أعتقتك بعد الولادة وانكسب وقالت
المرأة لا بل أعتقتني قبل الولادة والكسب فالقول قول المرأة ولو كان الكسب في يد المولى
فالقول قول المولى هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف في السابع من عتاق المحيط * الناس
أسرار الا في أربعة أشياء اذا قال المدعى عليه اليهود عبيدا وقال القاذف كان المقذوف
عبد أو قالت العاقلة مكان المقتول عبيدا الا يزنهم الدية أو قال الجاني المجرع عبد
لا قصاص على * فالقول قوله وبكلف المذبح البينة على حريمته (١) خزانة الفقه لابي الليث
في الشهادات * ولو أن رجلا أقرض محجورا أو أودعه ثم صار مصليا فقال لصاحب المال
كنت أقرضتني في حال فسادى فأفقهتما وقال أودعتمني في حال فسادى فأفقهتما وقال
صاحب المال لا بل أقرضت في حال صلاحك كان القول قول صاحب المال وقضى على
المحجور وان قال صاحب المال بل أقرضتك في حال فسادك واستهلكته في صلاحك وقال
المحجور أقرضتني في فسادى وأفقهته في فسادى كان القول قول المحجور فان أقام صاحب
المال البينة أنه أقرضه في فساده ولكنه استهلكه في صلاحه قبلت بينته خاضعا في
أواخر كتاب الحجر * وجل كان صالحا ففسد وبجر القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه
شيئا فقال المشتري كنت اشتريته قبل الحجر عليك وقال لا بل بعد ما حجر على * فالقول قول
المحجور وعليه لا في البيع حادث فضاف الى أقرب الاحوال فان أقاما البينة فالبينة بينة
المشتري لمعينين أحدهما أنه يثبت الصحة ويثبت مثبت الصحة أولى في جميع الاحوال
والثاني أنه يثبت سبق التسليم حال وكذا لو أطلق عنه الحجر ثم قال اشتريته متى حاله الحجر
وقال المشتري بل اشتريته منك بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلناه يدعى
أمر احدا فاقضى الى أقرب الاوقات من مختصر شرح أدب القاضي للخصاف في آخر
باب الحجر بسبب الفساد * وفي متفرقات بيوع الخيانة صبي باع أو اشترى وقال أنا بالغ ثم
قال بعد ذلك لم أكن بالغافان قال أو لا في وقت يبلغ مثله في ذلك الوقت لم يبلغه الى بحدوده
ولم يوقت له رقنسا ووقته اثنتا عشرة سنة هكذا ذكر في الباب الاول من بيوع الواقعات
وههنا دققة أخرى وهي أن يشترط به بلوغه اثنتي عشرة سنة أن لا يكون بحال لا يحتمل مثله
ذكرت هذه الدققة في قصة فتاوى الفضلي (٢) من أحكام الصغار في مسائل
البيوع * وفي دعاوى فاضيلان امرأة وهبت مهرها من زوجها وقالت أنا لم أدركه ثم
قالت لم أكن مدركة وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قدرها (٣) قدر المدرك كانت في ذلك
الوقت أو كانت بها علامة المدركات لا تصدق أنهم لم تكن مدركة وان لم تكن كذلك

(١) وتفصيله في المبسوط في الشهادة على
الزمان من كتاب الحدود وفي الحادى
والعشرين من قضا المحيط والتاريخانية

(٢) وأقل مدة تصدق فيها الصغيرة في قواها
أنا بالغة تسع سنين كذا في الحادى عشر من
بيوع البرازية
(٣) وفي بعض النسخ قد هاهو والظاهر
الموافق لما في الخيانة في فصل فيما يتعلق
بالنكاح من كتاب الدعوى

كان القول قولها في معرفة حد البلوغ من الفصل الثالث والثلاثين من العمادية *
 صغيرة تزوجها غير الأب والجد فاختصمت مع زوجها بعد البلوغ وهي بكر فقالت اخترت
 الفرقة حين بلغت وكذبها الزوج لا يقبل قولها الا بينة وان اختلفا في الحال فقالت بلغت
 الآن واخترت الفرقة فقال الزوج لا بل بلغت قبل هذا وسكتت كان القول لها وان كانت
 نيسا وقت البلوغ لا يعلم خباياها الا بالرضا صريحا ودلالة نحو التمسكين وغير ذلك
 (١) في فصل ما يتعلق بالنكاح من دعوى الثانية * رجل تزوج ابنته ابها لغة فبلغها الخبر
 ثم اختصم الى القاضي فادعى الزوج أنها سكتت حين علمت فقالت لا بل رددت ان قالت
 رددت حين علمت كان القول قولها وان قالت علمت بالنكاح يوم كذا فرددت فقال الزوج لا
 بل سكتت كان القول قول الزوج وهو نظير ما ذكر في الشفعة اذا اختلف الشفيع مع المشتري
 على هذا الوجه ان قال الشفيع طلبت الشفعة حين علمت كان القول قوله وان قال علمت
 بالشراب يوم كذا فطلبت لا يقبل قوله فيلزم المسئلة المزبورة متصلا وكذلك اذا تزوجها الولي
 وهي صغيرة وعلمت بالنكاح بعد البلوغ وادعت أنها فسخت حين علمت لم تصدق بالاستناد
 الى وقت العلم لما بينا (٢) من شرح الصكوك للزبلي في باب الاولياء والا كماء لمخصا
 وتعامه فيه * رجل تزوج وابنته فردت النكاح فادعى الزوج أنها صغيرة وادعت هي أنها
 بالغة فالقول لها ان كانت مراة لانها اذا كانت مراة كل الخبر به يحتمل الثبوت فيقبل
 خبرها لانها مكررة وقوع الملك عليها (٣) في الفصل الاول من نكاح الوالدية * الولي
 اذا تزوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغت النكاح فسكتت فقالت
 بل رددت كان القول قولها عندنا كالمستعبر اذا ادعى ردالة امرية وانكر المعبر كان القول
 قول المستعبر لانه ينكر الضمان عن نفسه كذا ههنا الزوج يدعى لزوم العقد والمرأة تنكر فكان
 القول قولها وان اقاما البينة كانت البينة بينة المرأة على الرد لانها قامت على الاثبات
 صورة وبينة الزوج قامت على النفي وان اقام الزوج بينة أنها أجازت العقد وأقامت المرأة
 بينة على الرد كانت البينة بينة الزوج لانها استوفيت في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت
 بلزوم العقد ولا عين عليها في قول أبي حنيفة فان كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق
 في دعوى الرد وان دخل بها كرها صدقت في دعوى الرد في فصل شرائط النكاح من نكاح
 الثانية * ولو قال الزوج بلغت النكاح فسكتت وقالت رددت ولا بينة لهما ولم يكن دخل
 بها فالقول قولها قيدنا بعدم البينة لان أيها ما اقام البينة قبلت بينته وليست بينة السكوت
 بينة النفي لانه وجودي لانه عبارة عن ضم الشفتين ويلزم منه عدم الكلام كافي المعراج
 وهو نفي يحيط به علم الشاهد تقبل كالأدعاء أن زوجها تسكن بها هوردة في مجلس فأقامها
 على عدم التسكن فيه تقبل وكذا اذا قالت الشهود كما عندنا ولم نسجها تسكن به ثبت سكوتها
 كافي الجوامع وان اقاما ما فسختها أولى لا ثباتها الزيادة أعني الرد فانه زائد على السكوت وقيد
 بكونه ادعى سكوتها لانه لو ادعى اجازتها النكاح حين أخبرت أرضها أو اقاما البينة فينته
 أولى على ما في الثانية لاستوائهما في الاثبات وزيادة بينته باثبات المزوم وفي الخلاصة
 نقلنا من القاضي المصنف في هذه المسئلة أن بينهما أولى فظهر أن في هذه الصورة اختلاف

(١) ولو تزوج صغيرة غير الأب والجد اذا
 قالت بعد البلوغ كنت رددت حين بلغت
 النكاح بعد البلوغ أو حين بلغت وكذبها
 الزوج فان القول له كذا في فتح القدير بعد

(٢) حيث قال لان العقد نفذ عليه في
 حالة الصغر والظاهر بقاؤه وهي بدعواها
 الفسخ تريد ابطاله ولا يقبل قولها الا بحجة
 وهذا لان الشراء اذا ثبت في وقت
 فالظاهر بقاؤه فلا يقبل منها استناد الفسخ
 الى وقت الادراك حتى لو قالت عند
 القاضي أدركت الآن وفسخت صح عند
 (٣) وفي الفصل الاول من نكاح الوالدية
 رجل تزوج امرأة ودخل بها ثم ادعت
 بعد الدخول أنها قد ردت النكاح حين
 تزوجها الأب وأقامت على ذلك بينة تقبل
 بينها هكذا ذكر في بعض المواضع والصحيح
 أنها لا تقبل لان التمسكين من الوطء
 كالاقرار بعد

في النكاح ولعل وجهه على التلاصق أن الشهادة بالاجازة أو الرضا لا يلزم منها كونها بأمر
 رائد على السكوت (١) وقد نال الصواب أن يقول بلفظك لانها لو قالت بلفظي النكاح يوم كذا
 فرددت وقال الزوج لا بل سكنت فان القول قوله كذا في اولها الجبسة وذكرها في الذخيرة
 لعل فرق بين بداية المرأة وبين بداية الزوج فقال لو قال الزوج بلفظك الخبر وسكنت وقالت
 المرأة بل فرددت فالقول قول المرأة وبمنزلة لو قالت المرأة بلفظي الخبر يوم كذا فرددت وقال
 الزوج لا بل سكنت فالقول قول الزوج من البصر الرائق في باب الاولياء والاكتفاء * زوج ابنته
 الباطنة ولم يعلم الرضا والرضا حتى ماتت زوجها فغالت ورثته انما تزوجت بغير أمرها لم تعلم
 النكاح ولم تر من فلاميراث لها وقالت هي تزوجت أبي بأمرى كالمقول قولها واولها الميراث
 وعليها العدة وان قالت تزوجت أبي بغير أمرى فيبلغني الخبر فرضيت فلاميراث لها ولا ميراث
 لانها أفترت أن العقد وقع غير تام فاذا اذعت النكاح بعد ذلك لا يقبل قولها المكان المهمة في
 فصل شرائط النكاح من نكاح الخاتمة وكذا في فصل فيما يتعلق بالنكاح من كتاب الدعوى
 * وفي الجامع الصغير نصرائي ماتت بغير أمرها مسلمة وقالت أسلمت بعد موته ولى الميراث
 وقال الورثة لا بل أسلمت قبل الموت فالقول قول الورثة ولو مات المسلم وله امرأة نصرانية
 فتقول وهي مسلمة وقت النكاح أسلمت قبل موته وقالت الورثة لا بل أسلمت بعد موته
 فالقول قول الورثة أيضا حال في الاصل اذا مات الرجل وترك اثنين مسلمين فقال أحدهما
 مات أبي مسلما وقد كنت أسلمت حال حياة الأب وقال الآخر صدقت وقد كنت مسلما أيضا
 أسلمت حال حياة الأب وكذبه الابن المتفق على اسلامه وقال اتحبا أسلمت بعد موت الأب فان
 الميراث لابن المتفق على اسلامه وعلى الآخر البينة أنه أسلم قبل موته (٢) في الخادى
 عشر من شهادة النكاح وخاتمة وكذا في المحيط * قال ابن سماعه عن محمد بن رجل مات وترك
 اثنين أحدهما مسلما والآخر نصراني فقال المسلم منهما أسلم أبي قبل موته وأنا وأولاه وقال
 النصراني أنه لم يسلم وأنا وأولاه فالقول قول النصراني ولكنه يصلي على الميت بخبر الابن
 المسلم أنه أسلم أبوه ولو أقام المسلم نصرانيين أنه مات مسلما أقام النصراني مسلمين أو
 نصرانيين أنه مات نصرانيا قضيت بالميراث للمسلم منهما من المحلل المزبور وكذا في المحيط
 البرهاني * ادعى امرأة في يد غيره وقال طلقتم او كنت محنونا ان عرف منه الجنون بأن رآه
 القاضي أو كان مشهورا عند أهل ذلك المكان فالقول قوله جامع الفتاوى في الطلاق *
 (يس) ادعى خلعها وهي تنكر فالقول لها وكذا العتق * (فصل) زن دعوى مهر نفقة عدت
 طلب * يمكنه كراهي اطلاق دأه (٣) وادعى الزوج الخلع وليس لها بينة قول قول زن باشد
 در حق مهر وقول قول شوي باشد در حق نفقه في الثالث والعشرين من القصولين * من
 أنكر فعل غيره كان القول قوله لانه مقسك بالاصل ومن ادعى فعل نفسه لا يقبل قوله الا
 بجمعة من كماله قاضيان * (في) اختلاف في حبة المهر فقالت وهبت لك بشرط أن لا تطلقني
 وقال بغير شرط فالقول قولها فنية في باب المهوره واذا بلغ الصغير فطلب ماله من الوصي
 وقال الوصي ضاع كان القول قوله لانه أمين وان قال أنفقت عليك مائة يصدق في نفقة مثله
 في تلك المدة ولا يقبل قوله فيما يكذب به الظاهر وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبول منذ

(١) لجواز أن تكون الاجازة بالسكوت كما
 اذا أخبرها الولي وهي بكر تأمل

(٢) وهذه المسئلة مذكورة أيضا في
 أو آخر أدب القاضي من التتارخانية
 تخلا عن الفتاوى
 (ترجمة)

(٣) اذعت الزوجة على زوجها المهر ونفقة
 العدة وقالت لا تطلقني وادعى الزوج
 الخلع وليس لها بينة القول قول الزوجة
 في حق المهر وفي حق النفقة القول قول
 الزوج
 أقول على ما مر ينبغي أن يكون القول
 قولها في النفقة أيضا لانه أقرب بطلانها
 وادعى سقوط النفقة وهي تنكر كذا قال
 الشيخ بدر الدين

(١) وفي الثانية وان اختلفا في المدة فقال الوصي مات أبو لهب منذ عشرين سنة وقال النبي نذخس شهر فلما ذكر في الكتاب قول محمد أبا علي قول أبي يوسف القول قول الوصي كذا في الحادي والثلاثين من رصايات التارخانية عهد (٢) وفي رصايات التارخانية في نوع في تصرفات الاب والوصي وعن محمد أيضا ادعى الوصي (٤٢٣) ان ابا لهب خلف كذا وكذا غلاما فأنفقت عليهم كذا وكذا ما فاقوا كان

عليهم كذا وكذا ما فاقوا كان مثل هذا المبت يكون له مثل هذا الرقيق قال قول قول الوصي وان كان لا يصرف ذلك الا بقوله ولا يكون له مثل هذا الرقيق لا يكون القول له عهد

(٣) دفع لقرضه عسقا واستأجر له فلفظه مدة فذمت المدة بقاء القرض بالمشط قطاب أجر ما مضى فقال مدة قرضه المستأجر ليس هذا مضى فاقول للمستأجر في الاجرة فلا تنزعه الاجرة لانه يشكر حفظ

عنه ووجوب الاجر عليه والقول له قرض في عين المشط فيأمر بتسليمه بيمينه اذا قابض أعلم به أقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض وصحته وتعيينه فهذا يشكل بما لو أراد المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع المبيع غيره بصحة البائع لا المشتري مع أنه قابض فالحق أن يفصل بأن القول للمالك في تعيينه اذا وجد التملك والافلا قابض كتعيين المصوب وزق العسل في مسألة الاختلاف في وزن الرق من البيع الفاسد قال رحمه الله نظيره جعل أمر امرأته بيدها لو لم يوصل اليها كسوتها أو دينها لعلها عليه الى شهر فمضى شهر فاختلفا في الوصول فاقول للزوج في صيرورة الامر بيدها والقول للمرأة في وصول الكسوة والدين في التاسع عشر من النصولين رحمه الله تعالى عهد

(٤) قوله فادعى الزوج وورثتها الخ هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا والواضح أن يقول فادعى الزوج أنه على وجهه العارية والورثة أنه على وجهه التملك كما يدل عليه بقية العبارة ولعل الداعي لما صنعه الاختصار اه معجم

عشرين وقال النبي نذخس سنين ذكر في الكتاب أن القول قول الابن واختلف المشرح فيه قال شمس الأئمة السرخسي المذکور في الكتاب قول محمد وأبا علي قول أبي يوسف قال قول قول الوصي (١) وهذه أربع مسائل احدها هذه والثانية اذا ادعى الوصي أن الميت ترك رقيقا وأنفقت عليهم الى وقت كذا ثم ماتوا وكذا الابن قال محمد والحسن بن زياد رحمه الله القول قول الابن وقال أبو يوسف القول قول الوصي (٢) وأجمعوا على أن العبد لو كان أوحياء كان القول قول الوصي والثالثة اذا ادعى الوصي أن غلاما للميت ابن بغية رجلا فأعطيه جعله أربعين درهما والابن يشكر الابن كان القول قول الوصي في قول أبي يوسف وفي قول محمد والحسن القول قول الابن الا أن يأتي الوصي بيمينه على ما ادعى وأجمعوا على أن الوصي لو قال استأجرت رجلا ليرده يصح كون مصدقا والرابعة اذا قال الوصي أدبت خراج أرضك عشرين سنة منذ مات أبو لهب كل سنة ألف درهم وقال النبي اغنامات أبي منذ عشرين سنة كل القول قول الابن في قول محمد رحمه الله لأن الوصي يدعى تاريخا سابقا وهو يشكر وعلى قول أبي يوسف القول قول الوصي لأن النبي يدعى عليه وجوب تسليم المال وهو يشكر فيكون القول قوله في هذه المسألة (٣) في فصل تصرفات الوصي من رصايات الثانية • ثم في كل موضع كان القول قول الوصي فعليه اليمين من أو آخر رصايات الكافي وكذا في الحادي والثلاثين من رصايات التارخانية • رجل اشترى حليا فدفعه الى امرأة واستعملته فماتت المرأة فادعى الزوج وورثتها أنه دفع على وجه العارية أو التملك (٤) قال قول قول الزوج مع اليمين بأنه دفع الحلي اليها على وجه العارية في الثاني من دعوى جواهر الفتاوى • سئل اذا اختلف المبيع والمستعير في الارتفاع بالعارية فادعى المبيع ارتفاعا فميد بفعل مخصوص في زمن مخصوص وادعى المستعير الاطلاق أجاب القول قول المبيع في التقييد لأن القول له في أصل الاعارة فكذا في صفتها قارئ الهداية • (ق) ولو كان له ما على أيها الدين فله ما هوها ثم قال جهزتها بدين علي وتحت بل بمالك قال قول للاب • (فج) القول فثبت وعنه القول للاب فانه قال لو قال الاب كان لا شك على مائة دينار فمضت الجهاز بها وقالت بل بمالك قال قول للاب في باب ما يتعلق بجهيز البنات من نكاح القنينة • قال بعث الى امرأته شيئا فقالت هو عدي وقال هو من المهر قال قول قوله في غير المهر الا كل لانه للمالك فكان أعلم بجهة التملك كما اذا قال أو دعيتك هذا الشيء فمضت وهبته لي وكذا الظاهر بشهده لانه يسعي في اسقاط ما في ذمته لاني الطعام المهيأ للاكل كالشواء واللحم المطبوخ والقواء التي لا تبقى فان القول قولها فيه استحسانا بخلاف ما اذا لم يكن مهيأ للاكل كالعسل والسمين والجوز واللوز من تعيين السكر للزباني من أو آخر باب المهر • رجل قال لا تنزع خذت منك هذه الدراهم وديعة وقال لا تنزع خذتها مني قرضا قال قول القرض ولو قال أقرضني فلان ألف درهم وقال فلان بل غصبتني قرضا من فان كانت الدراهم قائمة فالمقرض له أن يأخذها في أوائل الثاني من اقرار الخلاصة • رجل أقرضه قبض من فلان ألف درهم كانت لي عليه فقال فلان قد قبضت مني هذه الاف ولم يكن لك علي شيء

(١) أي بعد أن يحلف المقر له أنه ما أودعه أشير إليه في اقرار الخاتمة بعد (٢) وجه القياس والاستحسان مذكيرو في الثامن من اقرار المحيط البرهان وفيه تفصيل بعد (٣) المسئلة المذكورة في اقرار خواتمة الاكمل وقال فيه القول قول الاخذ مع عينه ما لم يلبسه عند أبي حنيفة بعد (٤) وفي الثاني من اقرار انطلاصة ولو قال هذه الالف كانت وديعة لي عند فلان فأخذتها منه وقال فلان كذبت لكنها لي بالمقر له أن يأخذها ولو قال أعرت دابتي هذه فلان ففكرتها ثم ردها علي وقال فلان كذبت بل الدابة لي فالقول قول المقر وفي القياس القول قول المقر له وهو قولها انتهى وقد ذكر في المحيط البرهان أنه لا خلاف في المسئلة الاخيرة بين أئمتنا بعد (٥) وان أفاضل بينة الظاهر أن بينة الهمبة أولى فيكون من باب العمل بالبينتين ولم أره صريحا بعد

ظالم من يلزمه رد الالف على المقر له ولكن بعد أن يحلف المقر له ما كان له عليه شيء وكذلك لو أقر أنه قبض من فلان كانت عنده وديعة له وقال المقر له المأخوذ مالي قبضته مني فانه يؤمر المقر برد المال على المقر له (١) وفي السفناني اذا قال أخذتها منك وديعة وقال الآخر لا يل قرضاي يكون القول للمقر له (م) وكذلك لو قال قبضت منك ألف درهم قد وهبتها وقال المقر له ما وهبتها لك فاقول قول المقر له فيؤمر المقر بردها قبض على المقر له وكذلك لو قال قبضتها بوكالة فلان وقد كانت لفلان عليك أو قال وهبتها لفلان فلأمر لي بقبضها له ودفعها اليه فالمقرض من في المسائل كلها ولو قال أسكنك فلانا بقي هذا ثم أخرجته منه أو قال أخرجت فلانا هذه الدار وسلمتها اليه ثم أخذتها منه وقال فلان كنت الدار وداري وقد أخذتها مني ظلمنا القياس أن يكون القول قول المقر له وبؤمر المقر برده الدار على المقر له وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله وفي الاستحسان القول قول المقر ولا يؤمر برده الدار على المقر له وهو قول أبي حنيفة رحمه الله (٢) وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال له أودعك هذه الالف ثم أخذتها منك وقال المقر له المال مالي وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال دفعك هذا الثوب الى فلان انطباط ليضبطه بدرهم ثم أخذته منه وقال انطباط الثوب ثوبي في الثاني من اقرار التا تاريخية * وعلى هذا القياس والاستحسان اذا قال أعرت فلانا ثوبي ثم أخذته منه أو قال وضعت ثوبي في دار فلان ثم أخذته وقال المقر له الثوب ثوبي واذا قال أقرضت فلانا ألف درهم ثم أخذتها وأنكر المقر له أن يكون أقرضه فالقول قول المقر له من المحل المزبور * رجل قال لا خير أخذت منك هذا الثوب عارية وقال الآخر أخذت مني عينا فالقول قول الآخر لا أخذ وهذا اذا لم يلبسه وأما اذا لبسه وهلك يضمن (٣) في الثاني من اقرار انطلاصة * وفي المتنقي لهشام عن محمد بن رجل في يده دار أو دابة أو ثوب قال هذه الدار وهذه الدابة وهذا الثوب كانت وديعة لي أو قال عارية أو قال اجارة أو قال سكني في يد فلان قبضتها منه وقال فلان هي لي فالقول قول الذي في يده وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم قال وقال أبو حنيفة اذا قال قبضت من فلان ألف درهم كانت وديعة عنده وقال فلان هو لي فاني أمره بردها فقد فرق بين الدرهم والثوب وقال أبو يوسف هما سواء (٤) في الثاني من اقرار المحيط * وان ادعى أحدهما أن هذا الاقرار هو لي وتلغية واذي الآخر أنه جدد فالقول لمدعي البعد وعلى الآخر البينة في الثامن والعشرين من يبيع التا تاريخية * دفع الى غيره دراهم فأنفقها وقال صاحب الدراهم أقرضتكها وقال القابض لا يل وهبتني فكان القول قول صاحب الدراهم (٥) من نكاح الخاتمة قبل فصل في تكرار المهر * غصب منك ألف درهم وربحت فيها عشرة آلاف وقال المصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فاقول للمالك لتسكبك بالاصل ولو قال كنت غصبت عشرة آلاف فالقول للمصوب في الثاني من اقرار البزازية وكذا في انطلاصة * وفي المتنقي ورجل غصب عبدا فوجده المصوب منه فأخذه وفي يده مال فقال الغاصب هو مالي وقال المصوب منه هو مالي ان كان العبد في منزل الغاصب فوجب رد المال في يده

(ترجمة) (١) اذنت المرأة على زوجها أني أعطيتك مائة درهم لأجل أن تعطيهما المديونك وأنت أخذتها وأعطيتها فأعطيني مثلها وقال الزوج قلت لي خذ هذه المائة درهم وأعطها الفسلان فأخذتها وأعطيتها له فيحكم أمرنا ولست مديونة له أجاب القول وقال الزوج لا نعلم نوكه بإعطائه ذلك فلان قيل انهما مائة بأنها قالت خذ (٤٣٥)

هذا الانكسار صحيحا فان هذا يكون ضرورة
نوكيل أجاب بأنه منكسر للإعطاء بوجهه
قضاء الدين

(٢) سئل عن الوكيل والموكل إذا اختلفا
فقال الموكل وكلتك ببيعته بالقدرا الفلاني
وادعى الوكيل أنه وكله ببيعته بأقل منه
فأقول إن منهما أجاب القول للموكل
كذا في قنأوى ابن نجيم

أقول بحالهما ما سبق من القاعدية آنفا
وقال في أواسط دعوى القاعدية في بيان
مسئلة أخرى الامر مستفاد من جهة
الامر فيكون القول قوله في جهة الامر
وصفته انتهى وهذا أيضا يدل على
أن القول للأمر في تعيينه

(٣) في قول فيما بين المودع

(٤) يعني الرهن المستعار من آخر له
بالدين

(٥) سئل إذا اختلف الراهن مع المرتهن
فقال الراهن ما هذا الذي رهنته عنك
وقال المرتهن هو قال القول لمن منها أجاب
القول للمرتهن كذا في قنأوى ابن نجيم
من كتاب الرهن

(٦) قال صاحب الفصولين في التاسع عشر
أقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض
وصفته وتعيينه فهذا بشكل بما لو أراد
المشتري رد المبيع بعيب وقال البائع
المبيع غيره بصديق البائع لا المشتري مع
أنه قابض فالحق أن يفصل بأن القول
للمالك في تعيينه إذا وجد القليل والا
فلا قابض كتعيين الموصوب وزق العسل
في مسئلة الاختلاف في وزن الزن
من البيع القاسد انتهى وقال ابن نجيم
في تعليقه على الفصول القول للقابض
الا أنكم من الغيرة لمكانا فكتاته

فهو للغاصب وان لم يصحكن في منزل الغاصب فالأمر للموصوب منه في الفصل الأول
من غصب الخلاصة * اختلاف في قيمة الموصوب فالقول للغاصب مع عيبه باقعه ما عيبه
الا عشرة من غصب منبذة المفق في مسائل الرد والاسترداد * اذا تصرف في ملك غيره
ثم ادعى أنه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته فثبت وادعى أنه كان
بأذنها وانكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية من غصب الاشياء * كان الزوج
يتصرف في أموال زوجته فثبت المرأة فزوجهم ورثتها أن تصرفه كان بلاذنها وادعى الزوج
أذنها لنفسه فالقول له بشهادة الظاهر من دعوى البرائة في نوع في الدفع * قال
زن برشوى دعوى ميكنه صد درهم سبب ترابده ام كه يوم دارت به كرفنى وروام
دارت دادى مثل أن غنى بازده وشوى ميكنو يدكه مرا كفى كدارين صد درهم وبغلافى
ده كرفتم وداهم بحكم امرنوم وام داروى نبودم أجاب قول قول زن بودكه من ترا وكيل
نكرده ام بدادش آن سبب فلان قبل چون مقر بود كفت كه ابن سبب ميكنو وبغلافى فلان ده لين
انكار به كونه دوست بود چون ابن صورت نوكيل بود أجاب وى دادن بجهت قضاء دين را
منكره (١) من دعوى القاعدية * ولو ادعى المودع أنه امرأته بدفعها الى فلان
وكتبه صاحبها فالقول له أنه لم يأمره وقد وقعت حادثة القنوى حين تأليف هذا المحل دفع
الى آخر ما لا بد منه الى آخره اختلاف في تعيينه فقال الآخر امرتك بدفعه الى زيد وقال
المأمور الى عمرو وقد دفعته فأجبت بأن القول للوكيل لانها اتفقا على الاذن فكان
أمنا ولهذا قال الزايجي في آخر المضاربة لو دفع اليه مالا ثم اختلفا فقال الدافع مضاربة
وقال المدفع البه ودعيه فالقول للمدفع اليه لانها اتفقا على الاذن انتهى (٢)
من أوائل وكافة الجبر * وفي الفوائد الناجية فلو أودعها وهلك فقال المالك هلكت
عند الثاني وقال بل ردها الى وهلك عندى لا يصح لأن اداع الغيرة وجب للضمان
بخلاف ما لو غصب من المودع وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع قدرده
على وهلك عندى وقال لا بل هلكت عنده فالقول قول المودع لانه أمين من ودعيه الجبر
الرائق وكذا في التاسع من ودعيه التاتارخانية * وفي الخاتمة (٣) ولو قال بعد موت المودع
رددتها على الوصى كان القول قوله مع البين ولا يضمن * (٤) وفي التتقى رجل أودع
عند رجل ودعيه فقال المودع ضاعت منذ عشرة أيام وأقام صاحب الودعيه بينه أنها كانت
في يده مذ يومين فقال المودع وجدتها فضاقت قبل ذلك منه في التاسع من ودعيه
التاتارخانية * وان ذلك الرهن (٥) فقال المالك هلكت عند المرتهن وقال المستعير هلكت قبل
ان أوهنه أو بعد ما رهنته وانك كنته كان القول قول الراهن مع عيبه (٥) فاضحان فبين
وحن مال الغير من كتاب الرهن * هلكت العين المستأجرة على حفظه ثم قال الاجير هلكت بعد عام
ولى أجره وقال المستأجر هلكت بعد شهر فالقول للمستأجر لانه ينكر لزوم الاجر وكذا لو قال
المستقرض حين جاء بعد مضي المدة بالعين هذا العين ليس ذلك المستأجر لحفظه بل غيره
فالقول له في انكار الاجر والقول للمدة ومن في أنه هو العين المستأجر لحفظه لانه هو القابض
(٦) فيكون أعلم كالجوهر امرها يد ها ان لم تسلم اليها كسوتها أو دين لها عليه الى شهر

أشار بزيادة قوله لمكانا الى أننى اطلاق قوله اذا وجد القليل نوع قصور وبؤيه ما في التنوير شرح تلخيص الجامع وكتبناه في الحاشية
فليبدأ قل

(١) قال الزوج بمثل التهمة اليها ووصلت اليها وانكرت عني ينسبني أن يكون القول مرة لأنه في الشرط ومنكر الحكم وها صاحب العدة هكذا سمعت القاضي الامام الاستاذ رحمه الله تعالى لا يكون القول قوله وكذا في كل موضع يذى انقضاء أو يكون القول قوله ما هو الاصح كذا في الحادي والعشرين من الفصول الاسترشادية وفي الثالث والعشرين من العمادية ومن الفصولين (ضبط) ولو اختلف في وصول التهمة اليها فالحال في قولها لا يرد في رواية (٢) القول قولها في عدم الوصول اليها والقول قوله في حق المصنف وقوله في رواية لا في رواية الاقول رواية الاصل والثاني رواية المتلقي صريح في الامترونية والعمادية (٣) مثل عن شخص عكاه أو ملاح الى بلد مع قوم في الاختلاف بينهم في استيفاء العمل فادعى المستأجر عدم الوفاء وادعى الاجير الوفاء فالقول لمن متهما أجاب القول للمستأجر ويمنه وعلى الاجير البيان كذا في فتاوى ابن نجيم من الاجازة (٤) مثل عن (٥) البائع اذا قبض الفئ ثم جاء الى المشتري وأراد أن يرد عليه شيئا منه زاعما أنه

نحاس وانكر المشتري أن يكون ذلك من دراهمه قهلا القول للبائع أو المشتري انجاب ان أقتر باستيفاء حقه لا يقبل قوله ولا يلزم المشتري عوض ذلك ولا يمكن ان يطلب بين المشتري على العلم بحجاب ويختلفان نكل لزمه الرد كذا في فتاوى ابن نجيم

ذكر الصدر الشهيد في الباب الاول من كتاب البوع أن المسلم اذا أقر بقبض رأس المال ثم ادعى الزيادة فهي على ستة أو وجه ان كان أقر بقبض الجياد أو قبض حقه أو قبض رأس المال أو باستيفاء الدراهم لا تسع دعوى الزيادة وان أقر بقبض الدراهم فالقول لرب السلم والبينة على المسلم اليه قياسا وفي الاستحسان القول للمسلم اليه مع يمينه وعلى رب السلم البينة أنه أعطاه الجياد ولو كان قال قبضت ولم يرد فالقول للمسلم اليه أيضا كما في قوله قبضت الدراهم لو ادعى أنها مستوفقة أو واصل لا يكون مصدقا وفي قوله قبضت يكون مصدقا صغرى في مسائل دعوى المقر زيادة المال في الاقرار رحمه الله

(ترجمة)

(٤) لو ائخذ على آخر عشرة دنانير

ثم قالت بعد الشهر انه لم يصل والامر يذى وزعم الزوج الوصول فالقول له في عدم كون الامر يدها ولها في عدم وصول الكسوة والدين (١) ولو قال المستأجر دفعك اليك ما دفعك من الدين وقال الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لانه أعلم بجهة الدفع ولو كان بعده وثق المديون بين الورثة والطالب يحتاج الورثة الى اقامة البينة لانه لا علم لهم (٢) في آخر الثاني من اجارة البرازية وكذا في العشرين من العمادية • أراد الرد بالعيب فقال البائع المبيع غير هذا فالقول له بخلاف خيار الرؤية والشرط وان قال اشتريت هذا وحده وأراد الرد بعيب فقال البائع بعته مع آخر فالقول للمشتري في احدى عشرين من بوع البرازية • صير في التقدير اهرم رطل باجر فاذا فيها زيوف أو ستوفقة لا يضمن الصيرفي شيئا فردد من الاجر بحساب ذلك حتى لو كان الكل زيوف اريد كل الاجر وان كان الزيوف نصفاً فردد نصف الاجر ويرد الزيوف على الدافع وان أنكر الدافع وقال ليس هذا ما أخذت مني كان القول قول الاخذ مع يمينه لانه ينكر أخذ غيرها وهذا اذا لم يكن الاخذ أقتر باستيفاء حقه أو باستيفاء الجياد فان أقر بذلك ثم أراد أن يرد البعض يعيب الزيادة فانكر الدافع أن يكون ذلك دراهمه لا يقبل قوله (٣) في فصل فيما يجب للاجر على المستأجر من اجارة الخيالة • قال يكي رابريدي كرى ددي شارزري بايد بها جامه صدرم سنك نقره دادم استا كنون رب دين ميكويد زريده وي ميكويد من آن صدرم سنك نقره بعوض ابن ددي شارزرد دادم آن ميكويد مرا زوصد نقره يبايستي ازان حساب يافته ام اين ميكويد مرا ابو جعري نقره دادم في نبوده است قول قول رب دين نبوده است دران كدم نقرها از حساب زرها نكرفته ام وقول قول مديون نبوده است كرى يد مرا بة ونقره دادم نبوده است فانه رها ستاند (٤) من أو اخر دعوى القاعدية • (المشتق) قال أبو حنيفة اذا قال القصار درددت فالقول قوله مع يمينه ولا أبرله ولو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فاخذ رب الثوب قال اصح أنه يسعه لبعه ويبعه (٥) فانه ذكر محمد لودفع الى خياط ثوبا لقطع عبا ودفع اليه البطانة فجاء به فقال رب الثوب ليست هي بطانتى فالقول

ثوب وأعطاه مائة درهم بجرانقرة أي تبرأ فلا تن يقول رب الدين أعطى عشرة دنانير وقول المديون أنا أعطيتك قول في مقابلة ذلك مائة درهم بجرانقرة عوضا عن هذه العشرة ويقول رب الدين انها كانت لي عليك فأخذتها بلا عنها ويقول المديون ليس لك على شيء من النقرة فالقول يكون قول رب الدين في أن النقرة لم يأخذها عوضا عن الدنانير والقول يكون قول المديون في أنه لم يكن عليه شيء من النقرة لا أجل أن ترد عليه (٥) وفي المحيط للسرخسي في باب اختلاف المؤجر والمستأجر من الاجارة قال محمد لو أعطاه القصار ثوبا وقال هو ثوبك وقال رب الثوب ليس هو ثوبي فأخذ رب الثوب لا يسعه لبعه ولا يبعه الا أن يقول للقصار قد أخذته عن ثوبي فيقول القصار نعم وهذا مخالف لما في الوجيز من التصحيح وموافق لما في الخيانية في فصل اختلاف الاجير والمستأجر

(١) كذا في الخاتمة في باب الخيار من البيوع
 حيث قال الشافعي جارية بالخيار ثم جاء
 بجارية وقال هي التي قبضتها كان القول له
 وللبائع أن يملكها أو كذا المقصود إذا ردت
 ثوب نفسه على صاحب الثوب وقال هذا
 ثوبك وكذا الاسكاف
 (٢) يعني الفتوى على قول أبي حنيفة
 في أن القول قول القصار وليس المراء
 أن الفتوى على قوله في أنه أمين كما يظهر
 من نظري القاعدية
 (٣) ولو كان عليه دين من جنسين
 فالقول للمدين مع يمينه وللطالب مطالبة
 الدين الآخر وإن أقرب بقضه لأنه كذبه
 الشرع حيث جعل القول للمدين كذا
 في دعوى القاعدية ملخصا
 (٤) أعلم أن المالك إذا عين جهة التملك
 عند التملك أو بعده إن كان التمين مفيدا
 كان القول في ذلك قوله لأن التملك
 يستفاد من جهته فكأن القول
 في ذلك قوله قال محمد رجل له على رجل
 ألف من أرض وكفل رجل بنصف
 المال وكفل رجل بالنصف الباقي
 فأدى الأصل الخمسة وقال هذه
 الخمسة التي كفل بها فلان فهو على
 ما قال لأن التملك صدر منه وله في التعيين
 فائدة وهي إخراج ذلك الكفيل عن
 العهد وقطع رجوعه عن نفسه كذا
 في شرح الزيارات القاضية في باب
 قضاء الدين من الكفالة (م)
 قوله أعلم كلام الجامع وليس من الزيادات
 (٢)

قول الخطاط مع يمينه أنها باطنته ويسع رب الثوب ليس بالأنه دفع اليه الخطاط بدل بطاقته
 وصك ذلك القصار (١) من الوجيز السرخسي في باب اختلاف الأجر والمستأجر
 من كتاب الاجارات • ولو اختلف الخطاط مع رب الثوب فقال رب الثوب أمرتك أن تقطعه
 قباه وقد خطمته قضا فقال الخطاط لا بل أمرتني أن أقطعه فيما كان القول قول رب الثوب
 مع يمينه وهو بالخيار وإن شاء أخذ الفميص وأعطاه أجر مثله وإن شاء ضعه قيمة ثوبه غير
 مقطوع في فصل في اختلاف الأجر والمستأجر من اجارة الخاتمة وكذا في أوائل اجارة
 خزائن الاكل • ولودفع الى قصار ثوبه يلقه بصره بدرهم فأعطاه القصار ثوبا فقال هذا ثوبك
 وقال صاحب الثوب ليس هذا ثوبي كان القول قول القصار في قول أبي حنيفة وكذا لو كان
 القصار يدهي رد الثوب لأن في قول أبي حنيفة القصار أمين وكذلك كل أجر مشترك
 والفتوى على قوله (٢) من المحل المزبور • ولودفع متاعا الى جمال ليعمله الى موضع فحمل
 فقال رب المتاع ليس هذا متاعي فقال الجمال هو متاعك قال أبو يوسف القول قول الجمال
 مع يمينه ولا أجر له إلا أن يصدقته الأجر ويأخذ قال والنوع الواحد والنوعان فيه سواء إلا
 أنه في النوع الواحد أخفى وأقبح أن لا يلزمه الأجر ولو حمل طعاما أو ذبا فقال الجمال
 هذا طعامك وقال رب الطعام كان طعامي أجود من هذا قال فان هذا أخفى أن يأخذ
 الطعام ولا يعطى الأجر فأتاني نوعين مختلفين فلا أجر للجمال إلا أن يصدقته ويأخذ من
 المحل المزبور (فشر) له عليه دينان من جنس واحد فأدى المدين شيئا من المال صدق
 أنه دفع بأى جهة فيسقط ذلك من ذمته ولو من جنسين كذهب فضة أو بر وشعر فأدى
 فضة وقال أدبت • وضاع الذهب لا يصدق إذا معاوضة تتم بالطرفين (٣) شري من
 دلال شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول هي من الثمن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق
 الدافع بيمينه لأنه ملك دفع الى ابنه ما لا فائدة أخذته صدق أنه دفع فزال عنه ملك (٤)
 رجل أدهى على ميت ألفا فبرهن وارثه أن الأب أعطاه ألفا يقبل والوارث يصدق أن
 الأب أعطاه لجهة الدين لقسامه مقام موثقه فيصدق في جهة التملك في الفصل الرابع
 والثلاثين من الفصول فيما يكون فيه القول للمالك من جهة التملك وكذا في القاعدية
 • (ت) عليه مال واحد قرضا أو متاعا لا أو مؤجلا فأدى نصفه وقال هذا من أحد النصفين
 لا يعتبر ذلك ولو كفل بنصف المال لرجل فأدى نصف المال وقال هذا من كفالة فلان يعتبر
 وكذا لو كان لكل نصف كفيل وكذا لو كان أصل المال مختلفا أحدهما قرض والاخر كفالة
 من المحل المزبور • من عليه دينان بجهتين مختلفتين لواحد كل دين ألف درهم قضى ألفا
 ثم قال ما قضيت قن العبد وقال رب الدين بل هو ثمن الجارية وحلف المدين على ذلك
 فالقول قوله ورب الدين مطالبة ثمن الجارية وإن أقرب باستيفائه لأن الشرع لما جعل القول
 قول المدين مع يمينه فإذا حلف وجعل الشرع ذلك الالف ثمن العبد فقد كذب رب الدين
 في قوله أنه ثمن الجارية لأن الحكم أنه ثمن العبد ينافي تصديق من يزعم أنه ثمن الجارية
 وإذا صار كذا مباشر عاسة طوقه كما سقط انكار المشتري عند الاستحقاق حتى لا ينعى
 من الرجوع بالنظر قاعدية في الدعوى • رجل دفع ثوبا الى غريمه وهو بائع جاريته

مقتضى اذى أنه دفع ذلك بالثمن وأنكر للبائع أنه قبضه بالثمن بخلاف ما إذا كان يقول قبضته
أمانة وها هو ذلك قائم بجمله نغذه أو يقول قبضته بدين آخر عليه في الاقل القول للقباض
مع يمينه لا تاذى عليه معاوضة فوبه بدراسم الدين وهو ينكر وفي الثاني المسئلة
على وجهين أما أن ينكر الدافع دينها آخر غير ثمن الجارية أو يقر به فإن أنكر فالجواب
فيه كما في الفصل الاول وان أقر به فالقول للدافع لانها ما انفقا على المعاوضة واختلفا
في الجهة فكان القول في جهة المعاوضة والتحكيم قول المعاوض المملك لانه ينكر زوال
ملكه عن الثوب بجهة أخرى والقباض يذى ذلك كمن عليه ديون شتى اذا أدى درهم
كان القول قوله في تعيين أحد الديون لما قلنا من أواسط دعوى القاعدية قال صددرم
برب دين داه وميكويد كه از بهاء غلام دادام رب دريس ميكويد كه مرابا تو حسابى ديكر
بود از آن حساب يافته ام دهنده ميكويد كه مرابا تو حسابى ديكر بود مست قول قول كه
بود اجاب قول دهنده بود وبسوكند (١) يعنى يخاف أو لا على أنه ليس له شئ آخر فان
حلف مضى الامر وان نكل قضى عليه بذلك المال المدعى ثم يخاف أنه لم يؤد ما ادعى من
تلك الجهة من المثل المزبوره اذا ادعى الكفالة بالمال الى أجل فالقول قوله وان لم يصدقه
صاحبه لان الاجل من مقتضيات الكفالة مبسوط سرخسى في باب الجوار من كتاب
الاقراء وان قال المدعى عليه على ألف درهم مؤجلة الى كذا وقال المدعى هي مؤجلة
كان القول قول المدعى الا في الكفالة والمسئلة معروفة من أوائل دعوى الخيانية
قال ضمنت لك عن فلان مائة درهم للديون الى شهر وقال المدعى هي حالة فالقول للضمين
(٢) ولو قال الطالب ضمنت حالا وقال هو الى سنة فالقول للطالب عند أبي حنيفة وأبي
يوسف خلافًا للمحمد ووفرم من كفالة مائة الملقى في مسائل الحوالة * ولو قال لا شر كنت
صكفت لك بالدين الذى لك على فلان الى شهر وبعد الشهر لا فأبى من المطالبة وقال
صاحب المال تنكفت بأن لا أطالب الى شهر وبعد الشهر أطالبك به فالقول قول صاحب
المال ولا يقبل قول الكفيل لانه لو شرط أن لا يطالبه بعد شهر أو كان مكان المال نفس
فالكفالة جائزة (٣) من متفرقات كفالة التاثرانية نقلا عن جامع الفتاوى * وفي الجامع
الصغير لو قبض المحتال المال من المحتال عليه فقال ما قبضت مالى لانك أحتفى عليه بالدين
الذى لي عليك وقال الميسل لابل قبضت مالى وأنت وكيلي في القبض فالقول قول المجمل
ولو اختلف المجمل مع المحتال عليه فقال المحتال عليه أدبت دينك بأمرى على أن أرجع
عليك وقال المجمل نعم أدبت من الدين الذى لي عليك فالقول قول المحتال عليه (٤) من
حوالة الخلاصة ملخصا * قال المجمل مات المحتال عليه بعد أن يؤدى الدين اليك وقال
المحتال بل قبله وتؤدى حق فى الرجوع عليك فالقول للمحتال لنفسه بالاصل من لسان
الحكام وكذا في حوالة البرازية وعن محمد قال اقرعه حططت عندك خمسمائة من الالف التى
عليك على أن تعطيني الخمسمائة الباقية أقول الشهر وقال المديون حططت بغير شئ فالقول
للمطالوب لا قرارا الطالب بالخط فى النسائي من صلح البرازية * قال الطالب هو موثر قادر على
الاداء فقال المديون أنا معسر قال بعضهم القول للمديون وقال بعضهم ان كان الدين

(ترجمة)

(١) أعطاه مائة درهم وقال هي من ثمن
الغلام وقال رب الدين كان لي عليك
حساب آخر وأخذتها من ذلك الحساب
وقال الدافع ليس لك سى حساب آخر
فلن يكون القول اجاب القول يكون
قول الدافع مع اليمين

لان القول للمملك في جهته لانه ينكر
زوال ملكه بجهة أخرى غير ما عينه
(٢) لان الكفيل لم يقر بالدين اذ لا دين
عليه في الصحيح بل أقر بجواز المطالبة بعد
الشهر والطالب يذى عليه المطالبة
في الحال وهو ينكر فالقول له كذا
في كفالة الدور

(٣) وهذه المسئلة تدل على أن يئنة
الكفيل أولى اذا ادعى أنه كفل من هذا
اليوم الى شهر وقال الطالب تنكفت الى
شهر ولم يقل من هذا اليوم
(٤) قد سبق ما يناسبه في الحوالة
فارجع اليه

(١) وفي النكاحية القول قول مدعى
 اليسار روى ذلك عن أبي حنيفة كذا
 في التناحرانية **عنه**
 (٢) سئل عن امرأة ادعت على زوجها
 بمال الصداق ونفقة المقدورة عن مدة
 معلومة فأجاب بالاعتراف وبأنه معسر
 عن ذلك فهل يصدق بيمينه أو لا بد من
 بينة تشهد له بالأعسار عن ذلك أجاب أن
 القول له بيمينه في الأعسار عن ذلك ولا
 بينة عليه ما لم يثبت غناه كذا في فتاوى
 ابن نجيم **عنه**
 وفي باب النفقة من نكاح النكاحية وفي عن
 المبيع والقرض إذا ادعى المدعيون أنه
 معسر لا يقبل قوله وقالوا كذلك
 في المهر والكفالة وقال بعض الناس
 يحكم بالزمن **عنه**

واجب بدلا عما هو مال كالقرض وعن المتاع قال قول مدعى اليسار وعليه الفتوى (١)
 وإن لم يكن بدلا عما هو مال كان القول للمدعيون وفي النفقة القول للزوج في العسرة (٢)
 بجميع الفتاوى في أول فصل في الحبس من كتاب القضاء قال القاضي غفر الله له الفتوى
 على أنه إن كان الدين وجب بدلا عما هو مال قال قول من يدعى اليسار وإن وجب بدلا
 عما ليس بمال فإن وجب بعدد بآشبه باختياره فكذلك لو وجد دليل اليسار وهو البينة
 والالتزام الذي باختياره والا فالقول قول مدعى الأعسار لا لعدم دليل اليسار أنفع
 الوسائل وفيه تفصيل لا بد من معرفته فإن قال الرجل أنا معسر فعلى نفقة المعسرين
 كان القول قوله الآن تقيم المرأة البينة على اليسار في باب النفقة من نكاح النكاحية
 فإن أقامت المرأة بينة أنه وسر قضى عليه بنفقة المومنين وإن أقامت البينة كانت البينة
 بينة المرأة من المهر المزبور * اذ هي تشويزها في مدة وأنكرت فالقول قولها مع يمينها
 فإن حلفت أخذت النفقة وإن نكحت سقطت والبينة عليه من نفقة البصر الرافق *
 ولو اختلف في الاجل فقال رب السلم فيه أجل والمسلم اليه يقول لم يكن له أجل فالقول
 قول رب السلم لأن الاجل يستفاد من جهته ولا في نفسه صحة العقد فلو كان المسلم اليه
 يدعى الاجل ورب السلم يشكره فالقول قول المسلم اليه منه ما استعصانا وقال القول قول
 رب السلم وبفسد العقد وهو القياس لهما أن المتكبر هو رب السلم والقول قول المتكبر
 ولن يكن فيه فساد للعقد كذب المال مع المضارب إذا اختلفا فقال رب المال شرطت
 لك نصف الربح الأدرهما وقال المضارب شرطت لي نصف الربح مطلقا فالقول قول رب
 المال له أن القول قول من يشهد له الظاهر والظاهر يشهد بصدقه العقد وصار كزوجين
 إذا اتفقا على النكاح وقال أحدهما أنه كان بغيره ثم هو فالقول قول من يدعى التهود
 بخلاف مسئلة المضاربة لأن ثمة الاختلاف في نوع العقد لأن المضاربة إذا فسدت
 صارت اجارة قربة للمال يشكره هذا العقد فكان القول قوله أما هنا اتفقا على عقد
 واحد شرح مختلف الرواية في أوائل كتاب البيوع * وإن قال المشتري اشتريت البناء
 بكذا ثم ادعى ثم اشتريت الأرض بعد ذلك أو قال اشتريت الأرض بدون البناء أو لا
 ثم اشتريت البناء بعد ذلك أو لا شفعة لك في البناء لأنه نقل ما ومقصودا وقال الشفيع
 لا بل اشتريت بناء معا في صفقة واحدة في القياس يكون القول قول المشتري وفي
 الاستحسان يكون القول قول الشفيع لأن المشتري يشكر الشفعة في البناء فتفرق
 الصفقة بعد قيام سبب الشفعة ظاهرا فلا يقبل قول المشتري ولو قال المشتري وهب لي
 البناء أو لا ثم اشتريت الأرض كان القول قول المشتري وبأخذ الشفيع الأرض
 بدون البناء وكذا لو قال اشتريت النصف ثم النصف وقال الجار وهو الشفيع اشتريت
 الكل بعقد واحد كان القول قول الشفيع استعصانا فإن أقامت البينة كانت البينة
 بينة المشتري في قول أبي يوسف لأنه هو المحتاج إلى البينة وعلى قول محمد البينة بينة
 الشفيع وإن ادعى المشتري أنه اشترى الكل معا بعد واحد ادعى الشفيع أنه اشترى
 متفرقا كان القول قول المشتري فاضطران في ترتيب الشفيع من كتاب الشفعة

المشتري أرضاً ثم امتنع عن إيفاء الحق وقال المشتري اشتريتها على أنها جريسان فاذا هي
 أنقص وقال البائع بعثها كما هي وما شرطتلك شيئاً فكان القول قول البائع
 في انكسار الشرط مع عيبه فاضيفان في الشروط المقسدة من البيوع • ولو اختلفا
 في اشتراط الخيار فالقول لمنكره عندهما وعند الامام لمذعيه كذا في الجمع لانه
 منكره يدمي لزوم العقد ومذعيه ينكر الزوم والقول له وقامه في شرح الجمع وفي
 القنية اختلاف في شرط الخيار وأما البينة فيبني مدعى الخيار أولاً وفي البرازية أقرو
 بعض المشتري ثم قال لم أركله لا يصدق في أوخر أخبار الرقبة من البحار اثنى • ولو اشترى
 خلة وسلم اليه البائع موزوناً فوزنه في بيته فوجده ناقصاً فأراد أن يرجع بقدر النقصان
 فالقول للمشتري مع عيبه لانه منكره لقبض جواهر الفتاوى في الباب الاول من كتاب
 البيوع • باعه طعماً ما بعينه وقال بعته جزاً فاذا قال المشتري اشتريته مكايلاً يتصالحان
 وكذلك ما يوزن وان قال البائع بعث النوب ولم أسم الذراع واذا المشتري شراء
 حذارية القول للبائع ولو قال اشتريت على أنه كذا ذراعاً كل ذراع بدرهم وقال البائع
 لم أسم ذراعاً فالقول للمشتري ويتصالحان ويتراذان على قول الثاني في الحادى عشر
 من يروع البرازية • رجل اشترى خاية خلخلة المشتري في جزته ثم وجد فيها فأارة
 مينة فقال المشتري كانت في خايتك وقال البائع كانت في جزتك فالقول قول البائع لانه
 ينكر العيب (١) عدة الفتاوى في البيوع وكذا في الخاتية في فصل في الرد بالعيب وكذا
 في الرابع عشر من يروع الهيظ • رجل اشترى دابة فوجد بها عيباً فركبها ففقد
 البائع ركبته في حوائجك فلم يبق لك حق الرجوع وقال المشتري لا بل ركبته الارذها عليك
 فكان القول قول المشتري (٢) فاضيفان في فصل فيما يرجع بنقصان العيب
 وكذا في الخامس والعشرين من الفصولين والرابع عشر من الهيظ البرهاني (ع) قال
 البائع بعته منك معيماً وقال المشتري بل سلباً فالقول للمشتري • (ج) يبني أن يحكم
 القن في مسائل متفرقة من يروع القنية • وفي المتن رجل اشترى من آخر عبداً
 قبضه ثم جاء به مشروباً وقال بعنى مشروباً فالقول قوله من متفرقات يروع الهيظ
 والتا تاريخية • ولو كان الموهوب يارية فأراد الوهاب الرجوع فقال الموهوب له وهبتها
 صغيرة فكبرت وازدادت خيراً وقال الوهاب لا بل وهبتها لك كذلك فالقول للوهاب وكذا
 في كل زيادة متولدة أتم في البناء والهيطة وغيرهما فالقول للموهوب له من الفتاوى
 الصغرى في آخر كتاب الهبة • وفي نوادر ابن سماعة عن أبي يوسف رجل باع عبداً غيره بغير
 أمره وحمله الى المشتري ومات في يد المشتري فجاء المولى بعد ذلك يطلب ثمنه وقال كنت أجزت
 البيع لا يقبل قوله الابينة • ولو قال كان باعه بأمرى قبل قوله (٣) في العاشر من يروع
 الذخيرة • امرأة اشترت شيئاً وقالت أنا كنت رسول زوجي اليك ولا قن على وقال البائع
 أنا بعته منك والقن عليك فالقول لها لانها تذكر وجوب القن عليها وعلى البائع البينة
 في الحادى عشر من يروع الخلاصة • قال لا يدعى على عمرو ألف درهم وأبكر على زيد ألف
 درهم فقضى عمرو بكر ألفاً من زيد ثم طالب زيد عمر بألف التي كانت له عليه فقال

(١) وتأويل المسئلة أن يكون رأسها
 مسدوداً وقت القبض ولم يعلم انفتاحها
 بعد ذلك الى أن يوجد فيها الفأرة ولا
 مدمه أما لو علم باستمرار السد وعدم
 انفتاح رأس الآنية الى أن يوجد فيها
 البأرة فالقول قول المشتري • وكذا
 في الرابع عشر من يروع الهيظ •
 (٢) وتأويل المسئلة على قول بعض
 المشايخ إذا كان لا يبيعه الرذالا
 بالركوب كذا في الخامس عشر من
 التا تاريخية والرابع عشر من الهيظ •
 (٣) وكذا إذا وقع الاختلاف بعدما أجز
 الغاصب فقال المالك كنت أجزت أو قال
 كان أجزه بأمرى وأنكر الغاصب الاجارة
 أو الامر ذكره في الخامسة في الاجارة
 الطويلة •

٤٠ وقد قضيت بأكرا بأمره فقال زيد ما أمرتك بقضاء تلك الألف ولكني دفعت إليك ألفاً
 نقداً نقدتها إلى بكر فدفعتهما إليه فأكرهه وذلك فالقول زيد أنه لم يأمره به بغير النقد
 قيل اتفق الخصمان أن عمراً قضى دين زيد بأمره وانما الاختلاف في أنه أمر مطلقاً أو مضافاً
 إلى النقد قلت الأمر مستفاد من جهة الأمر فيكون القول قوله في جهة الأمر وصفت
 فإن كان الأمر مطلقاً غير مضاف إلى مال أو مضافاً إلى ماله عليه كان جهة في سقوط الدين
 عن الأمور وإن كان مضافاً إلى النقد لم يكن جهة في ذلك وهو يشكر كون الأمر مطلقاً
 أو مضافاً إلى ماله عليه فكان القول له كالأمر أنكر الأمر أصلاً ألا يرى أنه لو لم يكن للأمر
 على المأمورين كان الحكم كما قلنا من أواسط دعوى القاعدية • وإن كان رب الدار
 أمره بالبناء فيها بحسبه من الأجر فاتفق في البناء واختلاف في مقدار النفقة فالقول قول
 رب الدار والبنية بينة المستأجر وإن أنكر البناء أو الأمر بالبناء هكذا فالقول قول رب
 الدار في الحادي عشر من اجارات الخلاصة • وإن كان رب الدار أمر المستأجر أن يبنى
 في الدار على أن يحسب ذلك من الأجر واختلافاً فقال المستأجر أمرتني بالبناء وقد بنيت
 وقال رب الدار ما بنيت فالقول قول رب الدار مع عيونه لأنه يدعي إنشاء الأجر وهو يشكر
 وإن أقتر بالبناء لأنهم ما اختلفوا في مقدار ما اتفق ذكر أن القول قول رب الدار مع عيونه
 لأنه يدعي زيادة وهو يشكر فالواحد إذا كان مشكلاً الحال وإن اختلف في ذلك أهل
 الصناعة فقال بعضهم كما يقول رب الدار أنه يذهب في نفقة مثل هذا البناء قدر ما يتعبه
 رب الدار وقال بعضهم لا بل قدر ما يقول المستأجر حتى تعذر معرفة قول أحدهما من
 جهة الغير فغير جئت بالدعوى والانكار والمستأجر يدعي زيادة اتصاف ورب الدار يشكر
 فيكون القول قوله وأما إذا أجمع أهل تلك الصناعة على قول أحدهما وقالوا في مثل هذا
 البناء ما يقوله أحدهما فالقول قوله لأنه أمكن معرفة ما وقع التنازع فيه من جهة
 غيرهما ولا يلتفت إلى قولهما في الحادي عشر من اجارات الذخيرة • إذا استأجر بيت
 الطاحونة ثم اختلفا بعد الخروج في مناع الرحى من خشبها واسطواناتها فكله للطمان (١)
 وعلى هذا القصار والحداد وكل ما أشبهه من الأوعية والأدوات من اجارة خزنة الأكل •
 إذا استأجر الرجل من آخر حامدة معلومة ثم اختلفا في قدر الحمام أنه للمستأجر أو لصاحب
 الحمام فالقول قول صاحب الحمام ولو انقضت مدة الاجارة وفي الحمام رماد كثير وسرقين
 كثير فقال رب الحمام السرقين لي وقال المستأجر هو لي وأنا أنقله فالقول قول المستأجر
 إذا لم يعرف كون المدعى به في يد صاحب الحمام على ما سبق قبل هذا فأمّا الرماح فإن كان من عمل
 المستأجر وكان مقراً بذلك فعليه أن ينقله وإن جحد أن يكون من عمله فالقول قوله في الخامس
 والعشرين من اجارة المحيط البرهاني • دفع ذهباً إلى صانع ليصوغ له طوقاً أو خاتماً أو يزيد
 من عنده ذهباً معلوماً بأجرة معلومة جاز (٢) فإن قال لم تزد فإن لم يكن محشوراً يوزن
 وإن كان محشوراً فالقول للأمر مع عيونه إلا أن يشاء الصانع أن يرد عليه ذهبه وبأخذ
 الطوق في باب الاجارة والصياغة من اجارات المحيط للسرخسي ملخصاً • دفع البهقصة
 ليعمل له شيئاً ويريد من عنده فقال الصانع زدت خمسة لأن فضلت كانت خمسة وهذه عشرة

(١) يعني القول في الكل للطمان

(٢) لأنه جعل الاجارة كلها بأزاء العمل ثم
 أمره بالزيادة من عنده فيكون مستقرضاً
 للزيادة لا مشترياً ثم يصير قابضاً للقرض
 حكماً لا اتصالاً بملكه كذا في المحيط
 السرخسي في تعليل المسئلة وتعامه فيه

(١) المأمور بالرجوع عن الميت إذا قال حجبت
عن الميت وأتت الورثة أو الوصي
فالقول قوله مع يمينه لأنهم أرادوا
الرجوع عليه بالنفقة وهو ينكر فيكون
القول قوله إلا إذا كان الميت على آخر
دين فقال له حج عن هذا المال فحج عنه
بعد موته فعليه البيعة أنه قد حج به لأنه
يريد الخروج عن مهدة ما عليه والورثة
ينكرونه من حج واقعات الحسامة في
باب الحج بعلامة الواو ع

(٢) ولو أذى الموهوب له الهلاك كان
القول قوله بلايين كذا في الخاتمة ع
لأن أصل قبضه لم يكن موجبا لضمان
المقبوض عليه ع

(٣) لأن الوصي والقيم قائم مقام القاضي
فكما يقبل قول القاضي فيما يكون محقلا
فكذا قول الوصي والقيم كذا في أدب
القاضي ع

(٤) لأنه أمين يريد الخروج عن مهدة
الامانة فقبل وهو مقبل بالأصل أيضا
والظاهر ع

Chartered

وتلك الدافع ما زدت بل فسق كانت عشرة فاقول لصانع (١) من المحل الزبور الأصل
أذن جعل القول قوله في الشرع قائما جعل القول قوله مع يمينه من شرح أدب القاضي
للصدر الشهيد في باب اليمين وكثير من المواضع يكون القول قوله بدون اليمين منها (ط) قال
الوصي للقيم أنفقت عليك كذا من ماله وذلك نفقة مثله أو قال ترك أبوك رقيقا فأنفقت
عليه من ماله كذا من ماله أو ابن وقال الصغير ما ترك أبي رقيقا أو قال الوصي اشتريت لك
رقيقا وأدت النخ من ماله وأنفقت عليه كذا فهو مستحق في ذلك كله مع يمينه قال (بم) إلا
أن مشايخنا كانوا يقولون لا يستحسن أن يحلف الوصي إذا لم يظهر منه خيانة ومنها (نظم)
عن محمد فاضل باع مال اليتيم فرداه المشتري عليه ببيع فتنازل القاضي أبرأني منه فاقول
قوله بلايين وكذا الوادي رجل قبله اجارة أرض لينيم رأاده نجانيه لم يحلف لأن قوله على
وجه الحكم وكذا كل شيء يذم عليه عن أبي يوسف أذى الموهوب له هلاك الموهوب عند
إرادة الواهب الرجوع فاقول له بدون اليمين (٢) ومنها لو قال الواهب شرطت لي عوضا
وقال الموهوب لم أشرط فاقول له بدون اليمين ومنها اشترى العبد شيئا فقال البائع أنت
محمور وقال العبد أنا ماذون فاقول له بدون اليمين ومنها إذا اشترى عبدا من عبدي شيئا فقال
أحدهما ما أنا محبور وقال الآخر أنا وأنت مأذونان فاقول له بدون اليمين (حسين) ومنها
اشترى لابه الصغير دارا ثم اختلصها فباع في النخ فاقول للاب بدون اليمين (ن) ومنها
إذا اشترى دارا فجاء الشفيع وأنكر المشتري المذمة وقال أنها لابن الصغير ولا يئنه للشفيع
لا يحلف المشتري ومنها في أدب القاضي أفتروصي بالنفقة على اليتيم أو القيم على الوقت
ومال الصبي والوقت في يده أو نحو ذلك من الامانة بمثل ما يكون في ذلك الباب قبل قوله بلا
يين (٣) إذا كان ثقة (٤) لأن في اليمين تنفير الناس عن الوصاية فإنهم قبل بحلف باق
ما كنت خنت في شيء مما أخذت به وقبل ينهي للقاضي أن يفتد شيئا فبسطه عليه في باب
الاستخلاف من قضاء القبة

• (في المسائل التي تقبل فيها بيعة الخصمين) •

رجل وامرأة في دارا قعت المرأة أن الماردادها وأن الرجل عبدها وادعى الرجل أن
الدارداره والمرأة زوجته وأقاما البيعة تقبل بيعة المرأة على دعوى الداروي قضى بالدارلها
وتقبل بيعة الرجل على دعوى النكاح وقضى بالزوجية بينهما لأنه تعذر قبول البيعتين من
كل وجه في جميع ما بدعيان لأنه لا يمكن قبول بينهما في دعوى الرق لا ما قبل سادعواها
في الرق تعذر قبول بيعة الزوج في النكاح والقضاء بالبيعتين واجب لأنهما من حجج الشرع
فقبائنا بينهما في دعوى الدار وبيعة الزوج في النكاح علا بالبيعتين بقدر الامكان ومن قبلنا
بينته في دعوى النكاح ثبت النكاح فكان تزويجهما نفسه ما منه أقرارا بأنه ليس بمملوك لهما
من تهذيب الواتعات تغل عن العيون أقامت البيعة أن زوجها حلف بطلاقها أن لا يشرب
النمر إلا باذنها وأنها أذنت له مرة فشرب ثم شرب مرة أخرى بغير اذنها وأنها طاعت وأقام
الزوج أن الخلف إنما كان على لفظ آخر وهو أنه حتى تأذن له وإنها لم تطلق بشرب مرة أخرى

فأى البيتين أولى أجاب تقبل ~~كلمتا البيتين~~ وثبت الميئتان وتطابق المرأة لأن العمل
 بالبيتين واجب ما لم يكن قيل كيف تقبل البيتان وهما انفصا أن الميئ لم يكن الا واحدة قلنا
 في باب سرمة الفرج ينظر الى البينة لا الى قول الخصمين لأن هذا حق الله تعالى فتصادقهما
 في حق الله تعالى على خلاف البيتين لا يعتبر كالأحكام أنه طلقها واحدة وأقامت أنه طلقها
 ثلاثا تطلق ثلاثا وان انفصا أن التطلق لم يكن الا مرة واحدة وكذا لو أقامت بينة أنه طلق
 امرأته قبلت وان جحد او كذا في عتاق الامة بخلاف عتاق العبد عند أبي حنيفة من
 القاعدية في أواسط كتاب الدعوى وكذا في أوائل كتاب الطلاق ولو كانت الدار في يد رجل
 وامرأة أقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبد لها وأقام الرجل البينة أن الدار له
 والمرأة امرأته تزوجها بألف درهم ودفع اليها ولم يقيم البينة أنه حر فانه يفتى بالدار والرجل
 للمرأة ولا نسكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رقب الرجل والرجل لم يقيم البينة على الحرية
 فبقي بالرق وإذا قضى بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنسكاح ضرورة وان كان الرجل
 أقام البينة أنه حر الاصل والمسئلة بحالها بقضى بجزية الرجل ونسكاح المرأة وبقيت بالدار
 لامرأة لانها ما قضينا بالنسكاح صا والرجل في الدار صاحب اليد والمرأة خارجة فبقيت بالدار
 لها كما لو اختلف الزوجان في دار في أيديهم ما كانت الدار لازوج في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
 رحمهما الله وان أقاما البينة يقضى بيينة المرأة فاضحيان في فصل اختلاف الزوجين
 في متاع البيت من كتاب النسكاح وذكر ابن شجاع في الزواجر لو أقام الرجل البينة
 أن الدار داره والمرأة أمة وأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل
 عبد لها وليست الدار في أيديهم ما فالدار بينهما ما نصفان وان كانت
 في يد أحدهما ترك في يده لتعارض البيتين في الدار ويحكم
 لكل واحد منهما بالحرية ولا تقبل بينة أحدهما على
 صاحبه بالرق لمكان التعارض قال رحمه الله
 وينبغي أن الدار اذا كانت في يد أحدهما
 يقضى بينة الخارج لان بينة صاحب
 اليد في المثل المطلق لا تعارض
 بينة الخارج فاضحيان في
 آخر دعوى المنقول
 من كتاب
 الدعوى

تم الجزء الاول وبالله الجزء الثاني قوله كتاب الوكالة

To: www.al-mostafa.com